

حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي
المصرى للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بمسيرة
للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى
للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

منهاج الطالبين

للامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
للتوفى سنة ٦٧٦ هـ

في فقه الشافعية

تنبه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحاشية القليوبي
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

المجلد الثاني

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مَنْ بُرِدَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُقْبَلُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كتاب الزكاة ﴾

تقدم حكمة ذكرها عقب الصلاة وهي شاملة لآخرها وبما يخرج وما يخرج عنه وما يتعلق بذلك * وهي لغة
الجماء أى التنمية والتطهير والاصلاح * وشراعمال مخصوص بخروج من مال أو بدن مخصوص على وجه
مخصوص * وفرضت في شعبان السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطر أوز كاة الفطر بعدها في رمضان
(قوله هي أنواع) أى تتعلق بأنواع ولو قال بأجناس لكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان
ونبات وجوهر وعدها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة والنبات والنقد وبعضهم سبعة فجعل النبات ثلاثة
حباء وعنباً ونخل والنقد واحد وبعضهم عدتها ثمانية فجعل النقد ذهباً وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ الزكاة
من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل في عموم جنس وهي حيوان واختصت بالنعم منه لكثرة نفعه
ونبات واختصت بالمقتات منه لأن به قوام البدن وجوهر واختصت بالنقد منه لكثرة فوائده وثمر واختصت
بالنخل والعنب منه للاغتناء بهما عن القوت ويدخل في النقد التجارة لأن المعتبر قيمتهما وانما وجب فيها لما
فيهما من الفوائد والمعدن والركاظم فيهما من الجماء المحض وسيأتى في الصدقات انها تدفع لثمانية أصناف وهي
الذكورة في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين (قوله الحيوان) والنعم أخص منه والماشية أخص منهما
لأنها كما في القاموس اسم للابل والغنم والمعروف مساواتها للحيوان فلعل هذا المعنى قد هجر في العرف
وسميت بذلك لرعيها وهي تسمى (قوله للبداءة بالابل الخ) هو تعليل للدعوتين قبله والابل اسم جمع لا واحد
له من لفظه ومدلوله جمع وكذا الغنم والخيل وسميت بذلك لاختيارها في مشيتها قال الجوهري واسم الجمع اذا
استعمل في غير الآدمي لزمه التأنيث نحو رعت الابل والبقر والريق اسم جنس لانه موضوع للماهية المطلقة

﴿ كتاب الزكاة ﴾

الزكاة في اللغة النقص والتطهير والمدح وفي الشرع اسم لقدر من مال مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة
بشرائط سمي بذلك لأن المال ينمو ببركة اخراجه ودعاه الآخذ قال تعالى وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه
الله الآية ثم هي نوعان زكاة بدن وزكاة مال والثاني ضرر بان متعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة ومتعلق بالعين
وهو ثلاثة حيوان وجوهر ونبات واختصت من الحيوان بالنعم لكثرة النفع به في المأكول وغيره مع كثرتها في

﴿ كتاب الزكاة ﴾

هي أنواع تأتي في أبواب
(باب زكاة الحيوان) بدوا
به والابل منه للبداءة بالابل
في الحديث الآتي

لأنما كثر أموال العرب (أنما يحب منه في النعم وهي الابل والبقرة والغنم) فتجب في الثلاث أجماعاً (لا الخيل والرفيق والمتولد من غنم وطيء) فلا يجب فيها قال صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة روى الشيخان والاصل عدم الوجوب في المتولد المدكور (ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمساً فيها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين (٣) أربع وخمس وعشرين بنت غنم

وله واحد من لفظه وهو اما اقردي ان اطلق على القليل والكثير كاللحم والعسل أوجبى ان اخنص بالكثير ويميز بينه وبين مفردة يباه النسب كروم ورومي أو بالتأغلب اما في مفردة كتمر وتمر أو في جمعه نحو كفا وكما قومه البقرة لان مفردة بقرة أو باقور وقول بعضهم انه اسم جنس وضعا رخصه الاستعمال بالكثير وجعل له مفردا كامرا (قوله والمتولد من غنم وطيء الخ) أي المتولد بين زكوي وغيره لازكافيه لان مبنى الزكاة على التخفيف وخرج به المتولد بين زكويين كبقرة وغنم فتجب فيه الزكاة ويحق بالاخف قال ابن حجر من حيث العدد لا السن فيجب في أربعين بين ضأن ومعز ماله سنان فراجع (قوله ثم في الاكثر الخ) أشار الى ان هذا الضابط انما يعتبر فيما زاد على النصب السابقة ووجوده قبل زيادة تسع عليها معلوم الاتقاء فاذا ذكره المنهج من الإيهام في عبارة المصنف غير مستقيم فتأمل (قوله ففيه) أي المشتمل اذ المعنى أنه زاد ثلث شاة مع كل أربعين وانما اقتصر في الحديث على الأربعين لأنها الكوامل وهذا المشار اليه بقول المنهج ففي كل أربعين على ان معناه ثلثا فهو بضم المثلثة وما ذكره العلامة ابن قاسم هنا لا يستقيم لفظا ولا معنى كما يعلم من مراجعته (قوله الشامل له) أي على ما مر فعبده متعلق بقوله ذكر واقتامه (قوله وللواحدة الخ) هو مفاد الحمل السابق وكلام الاصطخري مبنى على عدم التأويل ويرد النصريح بها الواحدة في الخبر الآخر (قوله وما بين النصب عفو) أي لا يتعلق به الواجب أي لا وجودا ولا عدما يعني أنه لا يزبد الواجب بوجوده

ففساوم من الجواهر بالتقدين لكونهما مقيم الاشياء ونفشا عنهما القوائد كالحيوان ومن النبات بالقوت لان به قوام البدن وسد الضروريات فتعلقت به لضرورة الفقراء (قوله لانه) مرجع الضمير فيه وفي بدوآيه للحيوان (قول المتن في النعم) بذكر ويؤث قال الجوهرى وهو واحد الانعام وتقل النووى عن الواحدى اتفاق أهل اللغة على اطلاقه على الثلاث اه وكذلك الانعام نطق على الثلاث قال تعالى وان لكم في الانعام الآية الى أن قال والخيل والبغال الخ (قول المتن لا الخيل) خالف أبو حنيفة فأوجبها في اثنا الخيل وكذا في الله كور تبعاً للآيات وسميت خيالا خيلا طاف مشيها وأبدى بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها قال وهي كونها تتخذ للزينة وأما المتولد المدكور فعدم الوجوب فيه لانه لا يسمى غنما وكلا يجزى عن الإصححة قال الاسنوى والظباء محمداً جامع ظي (قوله وهو المراد) أي للتصريح بها في بعض الروايات كما قاله الشارح قال الاسنوى وحلا للطلق على المقيد كما في باقي النصب فانها لا تتغير الا بواحدة (قوله ففيه) مرجع الضمير فيه ما من قوله بما زاد (قوله فصرح الفقهاء الخ) دفع لما يقال عبارة المؤلف أعنى قوله ثم في كل أربعين الخ فتقضى ان هذا الحكم لا يثبت قبل ذلك مع انه ثابت بزيادة الواحدة على العشرين (قوله الشامل له) كيف الشمول مع أن الواحدة يقابلها قسط من الواجب (قوله وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسطن الواجب) قال السبكي فعلى هذا يكون قوله في الحديث ففي كل أربعين مخصوصاً بمادة صورة المائة واحد وعشرين وعلى قول الاصطخري لا تخصيص لان الزائد عفو وان توقف تغير الواجب عليه ثم قال وأما الثانى والعشرين وما بعده الى التسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعنى ليس فيه نصاب غير الواجب وانما هو عدد بين النصب قال فان علقنا الفرض به كان المراد بقوله في الحديث ففي كل أربعين بنت لبون العقود الكاملة دون الأحاد وان جعلنا الوقص عفواً كان المراد مادة صورة المائة واحد وعشرين يعنى كلام المصنف على المذهب

ثلاث حقا وفي مائة وستين أربع بنت لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنت لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقا وفي بنت لبون وفي مائتين مائيتان من أربع حقا وفي مائة وأربعين بنتا لبون وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسط من الواجب وقال الاصطخري لا فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التحكك سقط من الواجب جزء من مائة واحد وعشرين جزاً وقال الاصطخري لا يسقط شيء وقال أيضاً فإزاء بعض واحدة يجب ثلاث بنت لبون والصحيح حقتان وما بين النصب عفو وفي قول يتعلق به الواجب يضاف

كان معه نسع من الابل فتلقمها أربع بعد الحول وقبل التحكن وجبت شاة وعلى الثاني خمسة أسابيع شاة ان قلنا التحكن شرط في الضمان
هون الوجوب وهو الاظهر (و بنت الحماض لها سنة) وطعنت في الثانية (والبون سنتان) وطعنت في الثالثة (والحقة ثلاث) وطعنت في الرابعة
(والجفنة أربع) وطعنت في الخامسة وجه التسمية ان الاولى ان لها من التحاض أي الحوامل وان الثانية ان لها من التلد فمصر
لبونان الثالثة استحققت أن (٤) بطرقها الفعل أو ان تركب ويحمل عليها قولان وان الرابعة تجنح مقدماً أسنانها

ولا ينقص بعده ولو بعد وجوده (قوله لها سنة) أي كامة ولا يتحقق الا بالشروع في السنة الثانية لان أسنان
الزكاة تحدد بدية بمعنى أنه لا يغتفر النقص فيها الا في ضأن أجدع برمي مقدم أسنانه فيجزئ قبل تمام السنة
(قوله ان لها) هو بعد الحمل من الاول وان أي الزمان لانه لا يعتبر لاجل وجود الحمل بالفضل وفي كلامه اطلاق الحماض
على الواحدة والجماعة وعلى كل ففيه تجوز باطلاقها على الماخض لان الحماض ألم الولادة في الوالدة كقوله تعالى
فأجاءها الحماض (فائدة) ولدا الناقة ان ولدت في أولادها وهو من الربيع سمي الذرر بعاد الاثني ربعة
أو في غيرا وأنه وهو الصنف سمي الذرر هبما والاثني هبما واذ افطم عن الرضاع سمي فصيلا وفي كل ذلك يسمى
حوارا في تمام السنة (قوله قولان) أشهر هما الاول كما في رواية طرقة الفحل وكذا رواية طرقة الجبل بالحجم
ومحفة قائل القول الثاني بالجبل الحماض ويقال في الذرر كاستحق أن يترك الاثني أو أن يركب ويحمل عليه
(قوله تجنح مقدماً أسنانها) أي تلقيبه وكذا الذرر ويقال لما طعن في السنة السادسة ثني وثنية وفي التاسعة بأذن
لانه بذل نابه أي طلع وفي العاشرة بأذن ومختلف وفيها بعد ما بذل عام وأربعين أو مختلف عام وأربعين الى خمس ثم
بعده يقال للذرر كعود ولا اثني عودة ثم بعده اذا كبر يقال للذرر كخم ولا اثني خمسة ثم بعده يقال ناب وشارف
(قوله والشاة) قال العلماء في إيجابها رفق بالمالك بعدم وجوب بيع كامل وبالفقراء بدفع ضرر المشاركة بخمس
بغير اعتبار ابرجوبه في خمس وعشرين (قوله الله كورة) أي المخرجة عن الابل وكذا المخرجة عن الغنم كما
يأتي وفي عدمها حسا أو شرعا يجوز اخراج قيمتها (قوله وقيل ستة أشهر) فالاصح أنها لا تجزئ الا ان
أجدعت كما مر (قوله تفسير) أي من حيث اللغة والاختراع المعز لا يجزئ (قوله جلا لاطلاق) أي هناء في الزكاة
على المقيدي الا تحية بجماع ان كلاً منهما عبادة تتعلق بالحياوان المقصود (قوله من غنم البلد) أي بلد المال
(قوله على الذكر) أي فاهما في الشاة للوحدة لا للتأنيث ووجهه أنه لما سوح بالخراج من غير الجنس سوح
بالذرة (قوله بغير الزكاة) استفيد من الاضافة أنه يجزئ ابن الحماض اذا عدت الاثني وكذا ابن البون ولو
مع وجودها وكذا ما فوقه وانه تشترط أن تها اذا كان في ابلا ثني كذا في شرح الروض فتأمل (قوله الاصح أنه)
أي بغير الزكاة يجزئ قد يستفاد من اختلاف أنه بدل عن الشاة لذلك اشترط سلامته كافي الشاة وان كانت
ابله معيبة وقصر صرح أيضاً في شرح الروض بانه اذا امتنع بطالب بالشاة فان دفع البعير قبل منه كذا قاله شيخنا
الزبيدي واعتمده والذبي اعتمده شيخنا الرمي وصرح به في شرحه أنه أصل (قوله أريد الاثني الخ) تقدم عن
ثم بعد الحادي والعشرين وعلى رأى الاصطخري بعد العشرين اهـ موصفاً (قوله ان قلنا الخ) أي أما اذا
قلنا بأنه شرط في الوجوب فإنه يجب شاة على القولين لتلف الاربعة قبل تعلق الوجوب بها (قوله وطعنت في
الثانية) أي فهي متصفة بذلك حتى طعنت في الثالثة وقس الباقي (قوله وما ذكر) الحاصل أن سن الجذعة
من الضأن والمعر على النصف من سن الثنية منهما (قول المتن والاصح انه مخبر) أي لا يطلق الشاة في الخبر
وكما في الاصحبة ومقابل الاصح يتعين الغالب اذا كان أعلى (قول المتن وانه يجزئ الذكر) لا يشكك عليه
لفظ الشاة في الخبر لان التاء للوحدة لا للتأنيث وكما في الاصحبة ويشترط أن تكون سليمة ولو كانت الابل
مراسلاً نها وجبت في القيمة لكونها من غير الجنس (قوله نظرا الخ) أي وكما في الشاة في أربع الغنم قال

أي نسقطه (والشاة)
الله كورة (جذعة ضأن لها
سنة) ودخلت في الثانية
(وقيل ستة أشهر وثنية معز
لها سنتان) ودخلت في
الثالثة (وقيل سنة) وما ذكر
تفسير الجذعة والثنية سواء
كانت من الضأن أم من المعز
وقال الاول فيهما واحد
وكذا قائل الثاني وقيل
الثالثة الجذعة والثنية جلا
لنطاق على المقيدي الا تحية
(والاصح انه مخبر بينهما)
أي بين الضأن والمعر من غنم
البلد (ولا يتعين غالب غنم
البلد) والثاني يتعين الغالب
منها فان استويا تخير بينهما
ولا يجوز العدول عن غنم
البلد لا بخبر منها قبة أو مثلها
(و الاصح أنه يجزئ)
الذكر أي جذع الضأن أو
ثني المعز وان كانت الابل
انما صدق الشاة على الذكر
والثاني لا يجزئ مطلقا نظرا
لك ان المراد الاثني لما فيها
من الهر والنسل والثالث
يجزئ على الابل المذكور دون
الانثى والجامعة لها ولد ذكر
(وكذا بغير الزكاة) الاصح
انه يجزئ (عن دون خمس

الرافى

وعشرين) لانه يجزئ عنها فعدونها أولى والثاني لا يجزئ البعير الناقص عن قيمة شاة في الجنس وشاتين

في العشر وثلاث في الخمس عشر توارب في العشرين والثالث لا بد في العشرين حيوانين بغيرين أو شاتين أو بعير وشاة وفي الجنس عشر من
ثلاثة حيوان في العشرين من أربع على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكر والاثني وباضافته للمزيدة على المحرر الى الزكاة لا بد الاثني
بفت الخاض فافهمها كقوله في شرح الهنبل هو الفرض في الجنس جميعه أو خمسة والباقي تطوع وجهان قال في الروضة

الاصح ان جميعه فرض (فان عدم بنت مخاض) بان لم يملكها وقت الوجوب (فان لبون) وان كان أقل قيمة منها ولا يستكملها (وللمعينة كعدومة) ففي حديث البخاري السابق فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء فان عدم ابن اللبون أخص ما شاع منها وقبل تتعين بنت المخاض وفي شرح المهذب ان المقصود والمرهونة كالمعدومة ذكره العلوي وغيره (ولا يكف كريمة) عنده أي اخرجها وابله مهازيل بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه عاملا اليك وكرأتم اموالهم رواد الشيعان (لكن تمنع) الكريمة عنده (ابن لبون في الاصح) لوجود بنت المخاض عنده والثاني يقول هي لعدم وجوب اخرجها كالمعدومة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها فانه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عندها (٥) (في الاصح) والثاني بقيسه على

ابن اللبون عند عدم بنت المخاض نظر الى ان زيادة السن جارية لفضية الانوثة وأجل الاول بان زيادة السن في ابن اللبون توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع بخلافها في الحق فلا يوجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبرها هناك جبرها هنا وقوله الاصح عبر بدله في أصل الروضة بالمذهب قال وبه قطع الجمهور وحكت طائفة فيه وجهين (ولو اتفق) فرضان في الابل (كاتبتي بعير) فرضها بحساب بنات اللبون خمس وبحساب الحقائق أربع (فالمذهب لا يتعين أربع حقائق بل هن أو خمس بنات لبون) والقديم يتعين

شرح الروض ما يخالف ذلك في ابن اللبون ويوافق التعليل السابق بقوله لانه يجزى عنها فعمادونها أولى فتأمل (قوله والاصح ان جميعه فرض) اعتمدته شيخنا الرمل (قوله فان عدم بنت مخاض) أي في خمس وعشرين اذ لا يتوقف فيما دونها على فقدتها كما تقدم والمراد عدمها وقت الاخراج على الاصح سواء تلفت قبل الحول أو بعده ولو بعد التحكم من اخرجها ولو ملكها بعد الحول فعينت وكذا الومل كها وارانته على المعتمد (قوله بان لم يملكها) أي فلا يشترط تعذر تحصيلها كما أشار اليه (قوله كالمعدومة) أي ان لم يقدر على تحصيلها من القاصب بلا مشقة شديدة ولا على وفاة الدين المرهونة به وقد حل أو كان مؤجلا بخلاف قدرته على الرجوع في هبة ولده (قوله لكن تمنع ابن اللبون) أي وحقاؤه صعود وهبوط معها لا تنقي مع الجبران فهي بالنسبة لها كالمعدومة واختفى كانه لا يجزى ابن المخاض مطلقا عن ان القدرة على بنت المخاض لا تعينها فارق القدرة على من الماء في الطهار والرقبة في الكفارة بان بناء الزكاة على التخفيف (قوله والقديم يتعين الحقائق) أي سواء وجدت بماله وحدها أو مع بنات اللبون وان كان بنات اللبون أغبط فاطرق جارية مطلقا (قوله فان وجد بماله أحدهما) جملة ما ذكره الشارح من الصورست الاولى والثانية وجود أحدهما بماله مع عدم وجود شيء من الآخر أو مع وجود بعضه المشار اليهما بقوله سواء لم يوجد الخ الثالثة عدم وجود شيء منهما المشار اليه بقول المصنف والا الى آخره الرابعة وجودهما بماله المشار اليه بقول المصنف وان وجد هما الخ الخامسة

الرافعي والوجهان مبنيان على ان الشاة هنا أصل أو بدل عن الابل اه وفيه نظر (قول المتن فان عدم بنت مخاض الخ) صرح في الروض بان عدمها معتبرا بضاف اجزائه عن دون خمسة وعشرين (قوله بان لم يملكها الخ) اقتضى هذا الاطلاق وجوب الاخراج اذا كان يملكها خارجة عن النصاب كالمعدومة قال الاسنوي وهو متجه اه وقد يقال عدم وجوب السكرأتم بما يمنع منه ويوجب بان المعاوضة قد تكون غير كريمة (قوله ولا يكف تحصيلها) أي ولا جبرانا لان زيادة السن تقابلها الانوثة واعلم ان دليل ذلك كتاب أبي بكر رضي الله عنه ففيه فان لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء وهذا التعليل سيأتي في كلام الشارح وكتبته قبل الاطلاع عليه (قول المتن والمعينة كعدومة) لوقال والمعيب لا فادح كما علمنا غير خاص بهذه المسئلة (قوله وقيل تتعين بنت المخاض) أي لان الابتداء في العزم كالابتداء في الوجود ووجه الاول انه اذا اشترى ابن اللبون صار واحدا له مع فقد بنت المخاض ثم لا ينبغي ان له ان يترك التحصيل ويصعد الى بنت اللبون ياخذ الجبران نعم لو كان عنده ابن اللبون وبنت اللبون فاراد اخرجها مع اخذ الجبران امتنع (قول المتن ويؤخذ الحق) أي ولا جبران لان الجبران انما هو بين الاناث (قول المتن في الاصح) راجع لقوله لابون (قوله والقديم الخ) هذا القديم جار سوء وجد السنان في ماله أم لا

الحقائق نظر الاعتبار زيادة السن أو لا بدليل الترقى الى الجنعة التي هي منتهى الكمال في الاسنان ثم العدول الى زيادة العدد واستل في المهذب وغيره الجدي دعما في نسخة كتابه صلى الله عليه وسلم بالصدق فاذا كانت ما تتبين فيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أخذت رواه أبو داود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر انه قرأه من الكتاب ولم يذكر سماعه عن ابيه في جملة حديث الكتاب وفتح بعض الاصحاب بالجدي وحل القديم على ما ذالم يوجد الاحقاق ولم يصرح في الروضة كاصحاب تصحيح واحسن الطريقين وصحح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح المهذب فعلى القديم ان وجدت الحقائق عنده بصفة الاجزاء من غير نقاسة لم يجز غيرها والا نزل منها الى بنت اللبون أو صعد الى الجنذاع مع الجبران قال في شرح المهذب وان شاء اشترى الحقائق (فان وجد) على المذهب الجديد (بماله أحدهما)

أخضعته كاسبق في الحدبث سواء علم بوجوده من الآخر شيء أم وجد بعضه اذ الناقص كالمعذور وكذلك المعيب ولو كان الآخر أضعف لساكن لم يكف
 محصيله (والا) أي وان لم يوجد به أحدهما (فله تحصيل ماشاء) منهما بشراً أو غيره (وقيل يجب الاغبط للفقراء) كيجب اخراجه
 لذلوقد في ماله كسابقاً وله ان (٦) لا يحصل واحد منهما بل ينزل أو يصعد مع الجبران فان شاء جعل الحقائق أصلاً ومعداً

أربع جنداع فأخرجها
 وأختر أربع جبرانات وان
 شاء جعل نبات اللبون
 أصلاً ونزل الى خمس نبات
 غاض فأخرجها ودفع
 معها خمس جبرانات (وان
 وجد هما) في ماله (فالمصحيح
 تعين الاغبط منهما للفقراء)
 والمراد بهو بالساكن هنا
 جميع المستحقين ولشهرتهم
 يسبق للسان الى ذكرهم
 والثاني بتخير المالك
 بينهما كالم يكونا عنده

(ولا يجزى) على الاول
 (غيبه) أي غير الاغبط
 (ان دلس) المالك في
 اعطائه (أو قصر الساعي)
 في أخذه (والا فيجزى
 والاصح) مع اجزائه
 (وجوب قدر التفاوت)
 بينه وبين الاغبط والثاني
 يستحب فاذا كانت قيمة
 نبات اللبون أربع مائة
 وخمسين وقيمة الحقائق
 وقد أخذت أربع مائة
 قدر التفاوت خمسون
 (ويجوز اخراجه دراهم)
 كما يجوز اخراج شقص به
 (وقيل يتعين تحصيل
 شقص به) وعلى هذا
 يكون من الاغبط لانه
 الاصل وقيل من المخرج

وجود بعض كل منهما المذكور بقوله لو وجدت ثلاث حقائق وأربع نبات لبون الخ السادسة وجود بعض
 أحدهما دون شيء من الآخر المشار اليه بقوله ولو وجد حقتين فقط الخ (قوله أخضعته) أي جواز اوله تحصيل
 الآخر ويمتنع عليه الصعود والنزول وعليه يحمل قول من قال يتعين (قوله اذ الناقص) أي مع وجود تمام
 الآخر (قوله أي وان لم يوجد أحدهما) أي لم يوجد شيء من أحدهما وكذلك لو كانا نفسيين لانه لا يلزمه اخراج
 النفيس فهو كالعدم (قوله وصعد الخ) قال شيخنا الرمي وله النزول أيضا كيدل عليه كلام المصنف الآتي
 وشرح الروض وقال الاستوى يمتنع النزول ووافقه شيخنا الزبدي قال لانه ان نزل الى نبات النخاض لزم
 كثرة الجبران مع الاستغناء عنه وهو ممنوع كما صرح به في شرح الروض. وأولى نبات اللبون فهي من أفراد
 ما مر لانه وجد بعض أحدهما بماله فتأمل (قوله ونزل الخ) وفي الصعود ما ذكر قبله (قوله تعين الاغبط)
 ولو في مال محجور عليه (قوله كالم يكونا عنده) وقرئ بدم المشقة (قوله وجوب قدر التفاوت) أي ان
 كان والا فلا شيء كما قاله الرافعي (قوله وعلى هذا) وكذا على الاول اذا اختار الشقص ولو أخرجها كلها وقم
 قدر الواجب فرضا الباقي تطوعا وفارق ما مر لانه هناك بدل وأصل (قوله وقيل من المخرج) أي بقدر
 ما يساوى الاغبط (قوله خمسة أنساع بنت لبون) لان قيمتها تسعون كما مر (قوله نصف حقه) لان قيمتها
 مائة كانتقدم (قوله والاصح في الروضة) هو المعتمد

(قول المتن أخذ) أي وليس هنا صعود ولا هبوط (قوله وله ان لا يحصل) هو مفهوم من قول المتأخر انه
 تحصيل ماشاء (فرع) لو كان له نبات لبون مثلاً ولكن جارية في ملك ولده فملك من أي به لم يكف
 الوالد الرجوع فيها (قوله وصعد الى أربع جنداع) له أيضاً أن يجعلها أصلاً وينزل الى أربع نبات لبون مع دفع
 الجبران كان له ان يجعل نبات اللبون أصلاً ويصعد الى خمس حقائق مع أخذ الجبران ويمتنع ان يرتقي
 من نبات اللبون الى الجنداع أو ينزل من الحقائق الى نبات النخاض لكثرة الجبرانات مع امكان التقليل
 وقول له أيضاً أن يجعلها الى قول من أخذ الجبران لم أره مسطوراً في سوى شرح الإرشاد لا كمال المقسبي
 والذي ينقدح في نفسى اشكاله ومنعه الا ان يساعد نقل وجهه الاشكال أن من حصل أحد الصنفين صار
 واجداً للواجبة فكيف يأخذ مع ذلك جبرانا أو يعطيه ثم رأيت في شرح البهجة لشيخنا التصريح بما قلته
 فله الحد ثم رأيت البلقيني بحث الجواز في الشق الاول دون الثاني وهو ظاهر (قوله للفقراء) أي سواء
 كانت القبطة من حيثز بادة القيمة أو من حيث مسبب الحاجة الى الارتفاق بالجل كالحقائق والحاصل انه
 ينظر الاغبط مرعياً في ذلك مصلحة الفقراء نبيه عليه الرافعي رحمه الله عند الكلام على ايجاب التفاوت
 ونبيه أيضاً على ان محل ذلك اذا كانت القبطة تقتضي زيادة في القيمة والا فلا يجب تفاوت (قوله والثاني
 بتخير) أي كافي الجبران وكما في الصعود والنزول ورد بان الجبران في القيمة غير فيه كالكفارة وبان للمالك
 مندرحة عن الصعود والنزول بان يحصل القرض لكنه خير فقابه كي لا يكلف الشراء فوكل الامر الى خبرته
 (قول المتن والا فيجزى) للشقة في الرد (قوله مع اجزائه) ولذا قال بعضهم المراد بالاجزاء الحسابان
 لا الكفاية (قوله والثاني يستحب) لان المخرج محسوب (قول المتن ويجوز اخراجه دراهم) لان القرض
 منه جبر القرض فكان للجبران ولان القيمة قد تحجب كالتفوت الشاة الواجبة في الابل وكما لو تضرعت بنت
 النخاض مع ابن اللبون فلم يجد مافي ماله ولا بالنعم (قوله كما يجوز اخراج شقص به) يريد بهذا ان القائل
 بالاول يجوز الثاني بخلاف العكس كما يفهم من قوله وقيل يتعين (قوله وعلى هذا الخ) كذا على الاول فيما يظهر

للاقبض وقيل بتخير بينهما في المثال المتقدم يخرج خمسة أنساع بنت لبون وقيل نصف
 حقه وقيل بتخير بينهما يصرف ذلك للساعي وفي اخراج الدرهم قيل لا يجب صرفها اليه لانه من الاموال الهاشنة والاصح في الروضة
 وجوب صرفها اليه لانها جبران الظاهر توهم ادهم بالدرهم

فقال كصر به جماعة منهم ولكثرة استعماله تجرى على اللسان قال في شرح المهذب على استحباب التفاوت له ان يفرقه كيف شاء ولا يتعين لاستحبابه الشقص بالاتفاق (قته) لو وجد ثلاث حقا وأربع بنات لبون تخبرين ان يدفع الحقا مع بنت اللبون وجبران وبين ان يدفع بنت اللبون مع حقه وأخذ جبرانا وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات في الأصح ومقابله ينظر الى بقاء بعض الفرض عند موثره الجبران ولو وجد حقتين فقط فلا يخرجهما مع جدعتين وأخذ جبرائين وله ان يخرج خمس بنات مخاض بدل بنت اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث بنات لبون فقط فلا يخرجهن مع (٧) بنتي مخاض وجبرائين وله ان

يخرج أربع جدعات بدل الحقا مع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع عدم الحاجة اليه كما مر (قوله مع بنتي مخاض الخ) أو مع حقتين وأخذ جبرائين (قوله الصورتين) وما حقتان فقط أو ثلاث بنات لبون فقط (قوله الوجه السابق) وهو المذكور بقوله ومقابله ينظر الخ (قوله في الشق الثاني فيهما) وهو المشار اليه بقوله في الصورة الاولى وله ان يخرج خمس بنات لبون وفي الثانية وله ان يخرج أربع جدعات (قوله للتشقيص) فلأخرج الثالثة كاملة جازل عدم التشقيص وفارق عدم اجزاء كسوة خمسة واطعام خمسة في كفارة اليمين للنص فيها على عدم اجزاء ذلك مع التطوع هنا بالزائد (قوله لان كل مائتين الخ) فالصرحوا بان نصف كل من الحقا وبنات اللبون عن مائتين فهل يبطل الاخراج أو يلغى التصريح راجعه وانظره مما سيأتي في الجبران (قوله والبراهم النقرة) أي الفضة الاسلامية والمعبر فيها الوزن وقال شيخنا المراد بها المضروبة وفيه نظر (قوله الخالصة) فان غلبت المعاملة بالمغشوش وجب منها ما خالصه قدر الواجب (قوله فقدمها) أي وعدم ابن اللبون أيضا لانه مقامها بالنص (قوله الا ان لا يطلب جبرانا) قال شيخنا الرمي قال الزركشي ولا يقع الزائس كانه زايده السن يقع الجبران في مقابلتها وهو هنا عشرة أجزاء من ستة وأربعين جزءا وكذا

(قوله نقد البلد) أي لا خصوص البراهم وهي الفضة (قوله ان يفرقه) الضمير فيه راجع للتفاوت من قوله على استحباب التفاوت (قوله قته) هذه التهمة يعلم ان المسئلة خمسة أحوال وجود أحد السنين فقد هما وجودهما وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما فالثلاث الاول سبقت في المتن والاخيرتان في التهمة (قوله وبين ان يدفع الخ) منه تستفيد انه لو كان عنده ثلاث بنات لبون وحقتان جازله اخراج ذلك مع أخذ جبرائين (قوله وله دفع حقة الخ) سكت على دفع بنت لبون مع أربع حقا وأخذ الجبران فانه ممنوع فباظهاره لاربع حقا فرضه فيخرجها فقط بلا جبران (قوله الصورتين) المراد بهما قوله وله ان يخرج خمس بنات مخاض الخ وقوله وله ان يخرج أربع جدعات الخ (قول المتن فقدمها) أي من ماله (قول المتن دفعها) قال العراقي أي ان اراد له تحصيل بنت المخاض وقوله وعنده بنت لبون ليس بشرط فله تحصيلها ولو وجد ابن اللبون فليس له ان يخرج بنت اللبون ويطلب الجبران اه بمعناه واعلم انهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله ولا بالتمن دفع القيمة وقضية كلامهم هناك شرط ذلك أن لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي في النكت قال لعل دفع القيمة اذا فقد سائر أسنان الزكاة (قول المتن شاتين أو عشرين درهما) الحكمة في ذلك ان الزكاة تؤخذ عند المياه غالباً وليس هناك ما كرم لا مقوم يضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطر ونحوهما (قوله تخفيفا) أي كي لا يكلف الشراء لشقته (قوله في الصعود) أي ليدفع معيبا قال الاسنوي وقضية تعليلهم الجواز اذا دفع سلبا وان كان

أو عشرين درهما) روى ذلك في المسئلتين البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وصفة الشاة ما تقدم في شاة الخمس والبراهم هي النقرة قال في شرح المهذب الخالصة والشاتان أو العشرون درهما هو مسمى الجبران الواحد وقوله فقدمها أي في ماله احتراز عما لو رجعها فيه فليس له النزول وكذا الصعود الآن لا يطلب جبرانا لانه زاد خبرا كما ذكره في السابق (واختيار في الشاتين والبراهم لها فيها) ساعيا كان أو مالا كما هو ظاهر الحديث المذكور (وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح) لانهما شرعا تخفيفا عليه ومقابله الساعى لن دفع للمالك غير الاغباطان دفع الاغباطان لم الساعى أخذه قطعا (الا أن تكون ابله معينة) بمرض أو غيره فلا خياره في الصعود لان واجبه معيب والجبران للتفاوت

عن السليمين وهو فرق التفاوت بين الميعين فإذا أراد النزول ودفع الجبران قبل لانه تبرع بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرانين ونزول
 درجتين مع) دفع (جبرانين بشرط تعذر درجة في الاصح) كان يعطى بدل بنت المخاض عند فقدها وفقدت اللبن حقها يأخذ جبرانين
 أو يعطى بدل الحقة عند فقدها وفقدت اللبن بنت مخاض ويدفع جبرانين وجه الاشتراط النظر الى تقليل الجبران ومقابله يقول القرني
 للوجود ليست واجبة فوجودها كعدمها ولو صدمع وجودها ورضي بجبران واحد جاز بلا خلاف ولو تعذرت درجة في الصعود ووجبت
 في النزول كان لزمه بنت لبنون فلم (أ) يجدها ولا حقة ووجدت بنت مخاض في اخراج الجذعة وجهان أحدهما في شرح المذهب

الجواز وله الصعود والنزول
 ثلاث درجات بشرط تعذر
 درجتين في الاصح كما صرح
 به في شرح المذهب بان
 يعطى بدل الجذعة عند
 فقدها وفقد الحقة وبنت
 اللبن بنت مخاض مع
 ثلاث جبرانات أو يعطى
 بدل بنت المخاض الجذعة
 عند فقد ما بينهما يأخذ
 ثلاث جبرانات (ولا يجوز
 أخذ جبران مع ثنية)
 بدفعها (بدل جذعة)
 عليه فقدها (على أحسن
 الوجهين) لان الثنية وهي
 أعلى من الجذعة يسنة
 ليست من أسنان الزكاة
 (قلت الاصح عند الجمهور
 الجواز والله أعلم) كافي
 سائر المراتب ولا يلزم من
 اقتفاء أسنان الزكاة عن
 الثنية بطريق الاصل
 اقتفاء نياتها فان دفعها ولم
 يطلب جبرانا جاز قطعاً لانه
 زاد خيراً (ولا يجزى شاة
 وهشرة دراهم) لجبران
 واحد لانه خلاف ما تقدم

لأخرج بنت لبنون عن خمسة وعشرين بدلا عن بنت مخاض يكون الواجب خمسة وعشرين جزاً من ستة
 وثلاثين جزاً والمتطوع الباقي وهو أحد عشر جزاً من ستة وثلاثين جزاً أو أقله عليه وقد ينافيه ما مر عنه في
 ان بنت المخاض المأخوذة عن الشاة تقع كلها فرضا الآن يفرق كما مر فراجع (قوله بين السليمين) أي من
 السنين اذ السن الواحد لجبران فيه (قوله فان أراد الخ) منه يعلم أن منع الصعود قبله فيا لو دفع معيبة
 ليأخذ جبرانا فلا يجوز ان رأى فيه الساعي مصلحة خلافاً للاسنوي فلو دفع سليمة وأخذ جاز كما قاله
 الاسنوي وخرج بخيرة المالك ومثله ولي اليتيم المستحقون فلا خيار لهم وان انحصروا كما اعتمده شيخنا
 الرملي وشملت خيرة المالك ما لو أخذ الساعي الجبران أو دفعه فتقييد الرض بالاول مردود (قوله
 أمهمما) هو المعتمد (قوله الصعود والنزول) أي أحدهما ويجوز جمعهما كما لزمه بنتا لبنون فعدمهما فله
 دفع بنت مخاض وحقة ولا جبران قاله شيخنا (قوله ليست من أسنان الزكاة) فكان كدفع فصيل عن بنت
 مخاض مع دفع جبران وعلى مصحح المصنف يفرق بأن الجذعة تجزى في الأنصبة (قوله لانه خلاف ما تقدم
 في الحديث) وانما جاز مع رضا المالك الاخذ لانه سابع بحقه وهذا رد قول ابن حجر ان الشارع اذا خبر بين
 خصلتين يمتنع اختراع خصلة ثالثة كافي اطعام خمسة وكسوة خمسة في الكفارة (قوله أرضي) أي المالك
 بالتفرق جاز له الاخذ وهو المعتمد ولا عبرة برضا الساعي ولا المستحقين وان انحصروا (قوله نظر الخ) أي
 جلا على ذلك فلو قصد التبعض لم يضربا ل بعضهم ولو صرح بالتبعض بطل الاخراج وفيه نظر فراجع
 (قوله تبيع) سمي بذلك لانه يتبع أمه في المريع وألان قرنه يتبع اذنه أي يساويها ويجزى عنه تبعة بالاولى

اطلاق المنهاج يقتضي المنع اهـ (فرع) لو كان عنه بنت مخاض وهي كريمة لم تمنع الصعود وان منعت
 اخراج ابن اللبن (قول المتن في الاصح) يرجع لقوله بشرط (قوله في الصعود) مثله لو تعذرت في النزول
 ووجدت في الصعود كان كان واجبه الحقة فلم يجدها ولا بنت اللبن له أن ينزل الى بنت المخاض مع وجود
 الجذعة (قوله والنزول ثلاث درجات) قلت والقياس جواز النزول الى أربع بناء على ترجيح النووي
 الآتي كان يصعد من بنت المخاض الى الثنية عند تعذر ما بينهما (قوله ليست أسنان الزكاة) فكان ذلك
 كالو أخرج عن بنت المخاض فصلا مع دفع الجبران وعلى ما صححه النووي رحمه الله يحتاج الى الفرق ولعل
 اعتبار الشارع لها في الأنصبة (قول المتن قلت الاصح عند الجمهور الخ) هل يجوز أن يدفع بدل الجذعة مثلاً
 بنت لبنون أو حقتين وبأخذ الجبرانين بل يكون ذلك أولى بالجواز من الثنية لانه ليست من أسنان الزكاة
 بخلاف ما ذكر محل نظر ثم ذكر لي أن المسئلة منقولة في الدمري وانه ذكر فيها اذا أخرج ذلك من غير جبران
 وجهين أمهمما يجزى والثاني لان في الواجب معنى ليس في المخرج قلت والاول قياس ما قالوه من اجزاء
 التبعية عن المسنة (قوله لانه خلاف ما تقدم) أي وكالا يجوز في الكفارة ان يطعم خمسة ويكسو خمسة وهذا
 بخلاف المسئلة الآتية فانها كالا طعام عن كفارة والكسوة عن أخرى

في الحديث فان كان المالك أحنأ ورضي بالتفرق جاز لان الجبران

(قول)

حقه اسقاطه (ويجزى شاة ثمان وعشرون) درهما (الجبرانين) من المالك أو الساعي نظر الى ان الساتين لواحد والعشرين لآخر وقال في
 فخرج المذهب لو تزوجه جبرانان على المالك أو الساعي جاز أن يخرج عن أحدهما عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجبر الآخر على قبوله
 وكذا لو تزوجه ثلاث جبرانات فأخرج عن أحدها شاتين وعن الآخرين أربعين درهما أو عكسه جاز بلا خلاف (و) لاشئ (في) البقر حتى تبلغ
 ثلاثين ففيها تبيع (ابن سنة) وطعن في الثانية وقبل ستة أشهر (تم في كل ثلاثين تبيع)

أعوج (ثلاثون عزرا) وهي أتي المر (وعشر نجات) من الضأن (أخذ عزرا ونهجه بقيمة ثلاثة أرباع عزور مع نهجه) وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة أرباع نهجه رر مع عزور على القول الأول يؤخذ في الصورة الأولى نية معزوفى الثانية جذعة ضأن ولو كان لمن الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشرة مصرية أخذ منه على القول الأول بنت مخاض أرحبية وعلى الثاني بنت مخاض أرحبية ومهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمسة مصرية ولو كان له من البقر العراب ثلاثون ومن الجواميس عشرة أخذ منه على القول الأول مسنة من العراب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة مهاب بقيمة ثلاثة أرباع مسنة منهاور مع جاموسة (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بماترده في البيع (الامن مثلها) أى من المربضات أو (١٠) المعيبات ويكنى مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط وقبل تؤخذ من الخيلار

ولو انقسمت الماشية الى صحاح ومراض أو الى سليمة ومعيبة أخذت صحبة سليمة بالقسط ففي أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مراض بقيمة كل صحبة دينار وكل مريضة دينار تؤخذ صحبة بقيمة نصف صحبة ونصف مريضة مما ذكر وذلك دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سليما ونصفها معيبا كما ذكر (ولا) يؤخذ (ذكر الا اذا) (وجب) كابن لبون في خمس وعشرين من الأبل عند فقد بنت المخاض والتبيع في البقر (وكذا لو تمحضت ذكورا) وواجبها في الأصل أتي يؤخذ عنها الذكرا بسنها (في الأصح) وعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين من الأبل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها ثلاثا يسوي بين النصابين

ان الخبرة للمالك فلا خذ بعده بمعنى الاعطاء أو بمعنى أخذ الساعي مادفع له المالك (قوله فيما يظهر) أى بناء على ما بحثناه ولا (قوله ولا معيبة) هو عطف عام بعد خاص (قوله ذكورا) خرج الخناثى فوجب أتي بقيمة خنثى ولا تجزى خنثى لاحتمال ذكورته وأتوة الباقي (قوله بسنها) صريح في أنه يؤخذ ابن مخاض عن خمس وعشرين ذكورا وان كانت أكبر سنانه فابن المخاض من اسنان الزكاة وفيه مخالفة لقولهم فيما مر ان اضافة البعير الى الزكاة تفيد أئوته وقوله وعلى هذا الخ اذا الواجب في ستة وثلاثين ذكورا ابن لبون وان كانت أكبر سنانه لانه بسن الاتى المأخوذة عن ذلك العدد ولم تكن ذكورا والنسبة الآتية المذكورة في كلام الشيخين تقتضى أن ابن اللبون في خمس وعشرين أصل لا يبدل عن بنت المخاض والا فلا فائدة لها فراجع ذلك (قوله أما الغنم فيؤخذ عنها الذكرا قطعا) قال العلامة البرلى أى بالتقسيط صرح به في الروض والتصحيح وغيرهما انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله كالتمة حضة أنا) أى من حيث الاتوة ويعتبر كون المأخوذة عن الاناث أكثر قيمة من المأخوذة عن المنقسمة (قوله وفي الصغار) وهو في المعروضات وفي غيره الرافعي بأن النهى ورد عن أخذ المراض بخلاف هذا (قول المتن أخذ) لو عبر بالاعطاء كان أولى ليفيد أن الخبرة للمالك لكن قول المنهاج والظاهر انه يخرج ماشاء يفيد ان الخبرة للمالك (قول المتن بقيمة الخ) ضابط ذلك في هذا أو أمثاله الآتية أن يكون نسبة قيمة المأخوذة الى قيمة جميع نصابه كنسبة المأخوذة الى ذلك النصاب (قول المتن ولا تؤخذ مريضة الخ) أى لقوله تعالى ولا تجموا الخيل منه تنفقون والمراد بالخيل الرديء لا الحرام لقوله تعالى ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار ولا تبس الغنم والعوار العيب بفتح العين أفصح من ضمها ثم هذا الحديث محمول على الغالب من كون المال فيه صحيح ومعيب فلا ينافي أخذ المعيب من مثله (قوله بماترده في البيع) أى فتجزى الحامل وان لم تجزى في الأصحبة (قوله يؤخذ عنها الذكرا) كأن ضابطه حينئذ اعتبار أقل مجزى في خمسة وعشرين (قوله بسنها) الضمير فيه راجع لقوله أتي (قوله والثاني المنع) أى لان النص ورد بالاناث فكيف التحصيل (قوله قطعا) وجهه عدم نص الشارع فيها على الاتى بخلاف غيرها (قوله لا يؤخذ الخ) أى بالتقسيط صرح به في الروض والتصحيح وغيرهما (قول المتن وفي الصغار الخ) دليله ودليل نحوه مما سلف قوله تعالى خنمن أموالهم صدقة ويخص مسئلتنا قول أبي بكر رضى الله عنه والله لو منعتنا منى عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه (قوله من الثلاث) يتصور أيضا بغير ذلك لكن في المعز والبقر لان واجبا ماله سننان كذا ذكره السنوى ومراده في البقر ان يبلغ فورا يكون

و يعرف ذلك بالتقويم والنسبة فإذا كان قيمة المأخوذة في خمس وعشرين خمسين درهما يكون قيمة المأخوذة الواجب في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الست وثلاثين على الخمس والعشرين وهي خسان وخمس خمس والثاني المنع وعلى هذا تؤخذ أتي دون قيمة المأخوذة من محض الاناث بأن تقوم الذكور بتقديرها أنا والأتى المأخوذة عنها وتعرف نسبة قيمتها من الجملة ثم تقوم ذكورا وتؤخذ أتي قيمتها ما تقتضيه النسبة أى فإذا كانت قيمتها أنا اثنين وقيمة الاتى المأخوذة عنها خمسين وقيمتها ذكورا ألفا أخذ عنها أتي قيمتها خمسة وعشرون والوجهان في الأبل والبقر أما الغنم فيؤخذ عنها الذكرا قطعا وقبل على الوجهين والمنقسمة من الثلاث الى الذكورا لان لا يؤخذ عنها الا الاناث كالتمة حضة أنا (وفي الصغار صغيرة في الجديد) كان مات الامهات عنهن الثلاث فيبني حولها على حولها كإسباني والقديم لا يؤخذ عنها الا كيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة عن الكبار في القيمة وحكى الخلاف وجهين أيضا

وعلى الاول يجتهد السامع في غير الغنم ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير فأخذ في ست وثلاثين فصلا فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس (١١)

وكبار فقياس ما تقدم وجوب كبيرة في الجعيد وفي التقديم تؤخذ كبيرة بالقسط (ولا) تؤخذ (ربى) وأكولة) وهما كافي المحرر وغيره الحديثة العهد بالتاج والمسحنة لا كل (وحاصل وخيار الا برضا المالك) بذلك والربى يطلق عليها الاسم قال الزهري الى خمسة عشر يوما من ولادتها والجوهري عن الاموي الى شهرين وحكي خلافا في أنها تختص بالمز أو تطلق على الضأن أيضا قال وقد تطلق على الابل قال غيره والبقير (ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية) نصاب بشرا وأرثا وغيره (زكيا كرجل واحد) وكذلك لو خلا مجاورة) لكن بشرط ان لا تمزج ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرع) أي موضع الشرب بان نسقي من ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة (والمسرح) الشامل للرعى أي الموضع الذي تسرح فيه الهمة لتجتمع ونساق الى الرعى والموضع الذي ترمى فيه لانتها مسرعة

بموت الامهات كما ذكره وحمل اجزاء الصغيرة ان كانت من الجنس أما الشاة المأخوذة عن الابل الصغار فيعتبر كونهما تجزى عن الكبار (قوله في غير الغنم) أما الغنم فالعبرة فيها بالعدد من غير نظر الى تسوية بين قليل وكثير (قوله وجوب كبيرة) أي مع رعاية القيمة كعامل من القياس وان لم يوفى تمام ناقصة كذا في المنهج ولعله فيها لو تعدد ما يخرجها ونقصت قيمة ما يخرجها من الصحاح عن الواجب فيكمل بجزء من مريضة ولو غير متوسط لان المتوسط انما يعتبر اذا انقردت فتأمل ومعنى رعاية القيمة عن الجعيد بان تعرف قيمة الكبيرة منها لو كانت كلها كبيرا أو قيمة الصغيرة منها لو كانت كلها صفرا ويؤخذ كبيرة تساوي ما يخص كلا منهما كما مر في الضأن والمزوع على القديم باعتبار نسبة قيمة المأخوذة عن جلة الكبار مع قيمة المأخوذة عن الصغار فافهم (قوله ربي) بضم الراء وتشديد الواو المحوذة المفتوحة سميت بذلك لانها تربي ولدها وجمعها ربات ومصدرها ربات بالكسر ولو كانت ماشيتها كلها كذلك أخذ منها كعامل (قوله وخيار) هو من عطف العام (تنبيه) علم بما ذكر أن عيوب الزكاة خمسة المرض والعيوب والله كورة والصغور وداء النوع ولو كانت ماشيتها كلها خيبرا أخذ منها الخيبرا الاحامل فلا تؤخذ وان كانت ماشيتها كلها حوامل فان رضى بدفعها جزأ أخذها هنا وان لم تجزى في الانحية ولودفع المالك الخيبرا عن غيره ففسن (قوله نصاب) خرج به دون النصاب فلا عبرة به الا ان كان لاحدهما نصاب آخر أو ما يتم به النصاب فتزيمه وحده فلو كان لكل من اثنين عشرون شاة فخطاها الاثنتين فلا خلطة ولا زكاة الا ان كان لاحدهما عشرون أخرى أو أكثر فتزيمه الزكاة وحده (قوله وتساق الخ) ولا بد من اتحاد المربيين بها أيضا وكذا المحل الذي توقف فيه عند اعادة سقيا أو تنحى اليه ليشرب غيره أو ما ذكره الشارح من ان جلة الشروط عشرة هو باعتبار ما في كلام المصنف فلا ينافي ما زاد عليه والمتفق عليه من العشرة سبعة المشرع

الواجب في أصله مسنة كالاربعة وعشرين والا فالثلاثون يجب فيها تباع وهو ما له سنة وحينئذ هذا الذي ذكره في البقر يتصور في الابل أيضا كان ملك ستا وثلاثين أو لاد غناض فيجب صغيرة أز بدقيمة من المأخوذة في خمس وعشرين وبالجملة فلك أن تعتذر عن اقتصار الشارح تبعا لغيره على التصور بالموت بان غرضهم صغار ليست من اسنان الزكاة ولا يتصور ذلك الاجموت الاصول فليستأمل (قوله في غير الغنم) أي أما الغنم فلا يؤدي فيها ذلك الى التسوية بين القليل والكثير لان العبرة فيها بالعدد ولذا قال في الروضة ان الجمهور قطعوا فيها بالاخذ (قوله وجوب كبيرة) أي بالقسط صرح به في التصحيح لابن قاضي عجولون وحينئذ فانظر ما الفرق بين الجديد والقديم (قوله المتن وخيار) من عطف العام على الخاص (فرع) لو كانت الماشية كلها خيبرا أخذ منها الفرض الاحوامل فانه لا يؤخذ منها الاحامل وان كان الكل حوامل (قول المتن ولو اشترك أهل الزكاة الخ) تسمى هذه خلطة الشيوخ وخلطة الاعيان والآية خلطة جوار وخلطة أوصاف (قوله واحد) بقياس الاولى على خلطة الجوارم الخلطة قد تنفذ تخفيفا كافي ثمانين شاة بينهما على السواء أو تنقيلا كأربعين كذلك أو تخفيفا على أحدهما وتنقيلا على الآخر كان ملكا ستين لاحدهما ثلثاها ولا أثر لثقلها وقد لا تنفذ واحد منهما كاتين على السواء ويجزى ذلك في كل من الخلطين (قول المتن وكذا لو خلا مجاورة) استدل على صدق اسم الخلطة بذلك بقوله تعالى وان كثير من الخلطاء يلبس الآيات عقب قوله تعالى ان هذا أخيه نسع ونسعون نجهة ولي نجهة واحدة (قول المتن بشرط الخ) أي فالشرط راجع للمجاورة فقط (قوله أي موضع الشرب) يقال بعير مشارب أي وارد الماء

اليسما كما قال الرافعي ولو قال المصنف والمسرح والمرعى كافي أصل الروضة وغيرها لكان أوضح (والمراح) بضم الميم أي أبنائها ليل (وموضع الخيل) بتفتح اللام مصدر وحكي سكنوها وهو الخيل بفتح الميم (وكذا الراعى والفحل في الاصح) وبه قطع الجمهور في الفحل وكثير من اصحاب الراعى ولا بأس بتعمده لما

وسواء كانت الفعول مشتركة بينهما أم عاكسة لحددها أم مستعارة وظهر أن الاشتراك في الفعل فيما يمكن بأن تكون ما بينهما نوعاً واحداً بخلاف الضأن والمزكاة في شرح المذهب (لأنه الخبطة في الاصح) ولا يشترط الاشتراك في الحالب والحلب بكسر الميم أي الإناة الذي يحلب فيه في الاصح فيها فجموع الشروط باتفاق واختلاف عشرة تويدل على أن الخبطة مؤثرة ما روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره ولا يجمع بين منفرد (٢٠)

مسجد بن أبي وقاص
والقبطان ما اجتماعاً في
الحوض والفعل والراعي
له بذلك على غيره من
الشروط لكن ضعف
الحديث المذكور ومن
الجمع بين منفرد أن يكون
لكل واحد أربعون شاة
فيخطاها ومن مقابلها أن
يكون لها أربعون فيفترقاها
خطاها عشرين بمثلها بوجوب
الزكاة وأربعين بمثلها
بخطاها ومائة واحدة بمثلها
يتمها ومقابل الاصح في
الراعي والفعل ينظر إلى
أن الافتراق فيهما لا يرجع
إلى نفس المال بخلافه فيما
قبلها على أنه يشترط اتحاد
موضع الاتزاء والمشتط
لنية الخبطة قال الخبطة تغير
أمر الزكاة بالكتكبير أو
التقليل ولا ينبغي أن يكثر
من غير قصده ورضاه ولا
أن يقلل إذا لم يقصد محافظة

والمرسح والراح وموضع الحلب والراعي والفعل والمرعى والحلب الذي يحلب فيه ونية الخبطة واتحاد
الحالب وإناة الحلب ويزاد اشتراط موضع الاتزاء اتفاقاً ودوام الشركة والخبطة كذلك وأما اتحاد الجنس فلا
يضمنه كإسباني عن شيخنا الرملي وغيره وهل يشترط في موضع الجزم مثلاً اتحاد راجعه (قوله وسواء الخ)
قال شرط أن لا يختص مال كل واحد بفعل وكذا الراعي (قوله في الحالب) ولا في جزء الصوف ولا في خلط
اللبن أو الصوف (قوله ولا يجمع) أي يكره ذلك فهو نهي تنزيه للمالك والساعي (قوله خشية الصدقة) أي
خشية سقوطها أو قتلها أو وجوبها أو كثرتها كإسباني (قوله في خطاها) أي لنقل فالمالك منهي عن
الجمع خشية الكثرة بالتفريق ولو كانت مخلوطة فالساعي منهي عن طلب التفريق خشية القلة بدوام الجمع
(قوله فيفترقاها) أي خشية الوجوب بدوام الخلط فالمالك منهي عن التفريق المسقط لها والساعي منهي
عن طلب الجمع فيها لو كانت مفترقة خشية سقوطها بدوام التفريق (قوله على أنه يشترط) الضمير عائد للوجه
المرجوح ويشترط معنى الفاعل فهو علاوة في الاعتراض عليه إذ كيف لا يقول باتحاد الفحل مع اعتباره
موضع الاتزاء أي طرق الفعل ويصح جعل الضمير للضأن وبناء يشترط للفعول ليقيد أنه لا خلاف
في اشتراطه الذي هو العتد ويلزمه ما ذكر أيضاً (قوله جميع السنة) فلو افرقت مالهما زماناً طويلاً أو قصيراً
بحيث يصير لوعلف كإباني وعلم به أحدهما أو هما بطلت الخبطة والافلا قال شيخنا الرملي ولا بد من كون
المالين من جنس واحد فلا خبطة بين غنم وبقرة ذكره الخطيب وغيره أيضاً في خطاها الشيوخ والجوار وفيه
في الشيوخ نظر ظاهر فتأمل (قوله فلو ملك كل الخ) قال شيخنا الرملي ومثله ما لو اختلف حولاهما كأن
ملك أحدهما أربعين شاة غرة المحرم والآخراً بعين غرة صفر وخطاها غرة ربيع فيجب على كل عند
تمام حوله شاة انتهى وفيه نظر لانه يلزمه إما العاء أول الحول الثاني في متقدم الملك أو حسان آخر الحول
الأول في الآخر قياس ما يأتي في اختلاف الملك اعتبار كل حول لكل واحد منهما على حدته فيجب على
الأول شاة غرة المحرم وعلى الآخر شاة غرة صفر ثم بعد ذلك يجب نصف شاة على كل في غرة حوله وكذا
لو اختلف وقت الملك لو احدهما كان ملك أربعين غرة المحرم ثم أربعين غرة صفر ثم أربعين غرة ربيع فيجب
في غرة المحرم شاة وفي غرة صفر نصف شاة لوجود خبطة الأول قبل تمام الحول وفي غرة ربيع ثلث شاة
لوجود خبطة الأولين ثم بعد ذلك ثلث شاة في غرة كل شهر من الثلاثة فتأمل (قوله وأخذ الساعي الخ)
قال شيخنا فيه إشارة إلى أن نية أحد الشريكين كافية عن نية الآخر وأنه لا يحتاج إلى إذنه في الدفع
(قوله وهو الحلب) يرجع لقول المتن وموضع الحلب (قوله على أنه يشترط الخ) هذا الحكم جعله الاسنوي
مفرغاً على الثاني وكذا رأيت في شرح السبكي لكنه قال عقبه هكذا قاله الرافعي عن السعدي قال أعني
السبكي وسكت عما إذا قلنا يشترط اتحاد الفعل ومقتضى تنبيهه بموضع الحلب أن يشترط على الوجهين كما
أن موضع الحلب يشترط شرطنا اتحاد الحالب لا اه (قوله من جهة خفة المؤنة الخ) لك أن تقول هذا قد
يشكل عليه اشتراط قصد السوم الآن بحسب بيان السوم لما توقف عليه أصل الوجوب اعتبر قصده بخلاف
الخبطة ولا ينقض بمثل خلط عشرين من الفهم بعشرين أخرى لأنه فرد نادر (قوله فلا تثبت الخبطة الخ)

قال
فلو كان أحدهما ذمياً ومكاناً فلا أثر للاشتراك والخبطة بل أن كان نصيب الحر للمسلم نصاباً كاهز كاهة لا أفراد ولا فلاشي
عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخبطة جميع السنة فلو ملك كل منهما أربعين شاة غرة المحرم ثم خطاها غرة صفر فلا تثبت الخبطة في هذه السنة
في الحلب فيجب على كل منهما في المحرم شاة وفي القديم نصف شاة وثبتت في السنة الثانية وما بعدهما قطعوا إذا خطاها عشرين من الفهم بعشرين
وأخذ الساعي طاق من نصيباً أحدهما رجوع على صاحبه بنصف حباتها لا بنصف حباتها لأنها غير مثلية ولو كان لأحدهما طاق ولا آخر خمسون

فأخذ الساعي الشاين الواجبين من صاحب المال فخرج بثلاث قيمتهما لو من صاحب الخمسين رجع بثلاث قيمتهما لو من كل واحد عشرة رجب صاحب المائة بثلاث قيمة شانه وصاحب الخمسين بثلاث قيمة شانه ولو تنفر على قيمة المأخوذة القول قول الرجوع عليه لانه عظم (والاعهر تأخير خلطة القرو والزرع والنفوس عرض التجارة) باسقاط أو مجاورة لعدم ما تقدم في الحديث ولا يفرق بين مجتمع خشة الصدقة والثاني لا تؤثر مطلقا وليس فيها ما في خلطة الماشية من نفع المالك تارة بتقليل الزكاة والثالث لا تؤثر خلطة الاشتراك فقط وقيل لا تؤثر خلطة الجوار في النفع وعرض التجارة وعلى الاول قال (بشرط أن لا يغير) أى في خلطة الجوار (الناطور) (١٣) بالمهمة وهو حافظ النخل والشجر

(والجرين) بفتح الجيم وهو موضع تخفيف الفرس (والدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها) كالتمهيد وصورتها أن يكون لكل واحد منهما صف تخصيل أوزع في حائط واحد أو كيس دراهم في صندوق واحد أو أمتعة تجارة في دكان واحد ولم يذ كر في الروضة الشرط المذكور والراقي على تأثير الخلطة بالارتفاق بالتماد الناطور وما ذ كر معه وزاد على ذلك في شرح المذهب اتحاد الماء والحراث والعامل وجداد النخل والملقح واللقاط والحال والكيل والوزان والميزان للتاجر في حاتوت واحد والبيدر اه وهو بموحدة ثم تحتانية موضع دباس الخنطة ونحوها (ولو جوب زكاة الماشية) أى الزكاة فيها كافي المحرر (شرطان) أحدهما (مضى الحول في ملكه) روى أبو داود وغيره حديث لا زكاة في مال

بخلاف إخراجها عنه من غير المشترك ولوعن المشترك (تنبيه) لو كان لزيد أربعمائة من البقر ولعمرو ثلاثون منها فأخذ الساعي من زيد مائة ومن عمرو مائة فلا تراجم على الراجح (قوله خلطة الفرج) باسقاط أو مجاورة كافي الماشية كذا قاله شيخنا في شرحه وغيره يؤخذ منه اتحاد الجنس فراجع كافر (قوله وقيل لا تؤثر الخ) حكاه بقيل إشارة إلى أنها طريقة مقابلة للطريقة الأولى الخاكية للأقوال (قوله موضع تخفيف الفرج) هو بالثلاثة شامل للزبيب والتمر بالثلاثة فهو مرادف للزبيب بكسر الميم وسكون الراء المهمة وفتح الموحدة وآخره دال مهمة وقيل الجرير للزبيب والمراد بالتمر بالثلاثة الفوقية (قوله ولم يذ كر في الروضة الشرط المذكور) قال ابن شهاب لم يصرح به أحد إلا النووي في التناج (قوله والعامل) قال البندنجي والمطالب بالاموال (قوله وجداد) بتدبير الدال الأولى لانه الفاعل ويشترط اتحاد الملقح واللقاط والمنادى (قوله موضع دباس الخنطة) وقد هجر الآن اسم البيدر في غالب الأماكن واشتهر الجرير لذلك مع اسقاط التحنية (قوله كافي المحرر) فهي أولى لايهايم عبارة المصنف وجوب الإخراج فقط وأدفع إيهام أن الشرط في نفس الزكاة المحررة وهذا أدق (قوله في ملكه) فلو باعه بشرط الخيار لم يافان فسخ العقد دام الحول أو أجزأه اعتبر بغير حول المشتري من وقت العقد وبشرط الخيار للبائع في الفسخ يستمر الحول بالأولى بمقابلته وفي الإجازة يبدأ حول المشتري منها أو بشرطه للمشتري في الإجازة يعتبر حول المشتري من العقد وفي الفسخ يبدأ حول البائع منه لتجدد الملك بعد زواله (قوله من حيث العدد) أى لا السوم لعدم تصويره فهو غير معتبر فيه ولم يعتبر فيه الكسرة البياض أيضا لذلك ولأن اللبن شبه بالماء لكونه من عند الله واليه أشار الشارع بقوله من حيث العدد ويخرج به ما لو نقص العدد قبل عام الحول (قوله نتج) أى بان تم انفصال النتاج قبل تمام الحول (قوله ثم مات) يقتضى اعتبار تقدم الانفصال على الموت ولعله تصوير في الهجة لومات واحدة من الاربعين حال ولادة أخرى لم ينقطع الحول وإن شئت في العبة لأن الأصل بقاء الحول فراجع ولا حاجة لقوله مات لما سيذكره بعده بقوله كاتى شاة نتج منها إحدى وعشرون فتجب شاتان انتهى إلا أن يقال إن كلامه في كون النصاب من الصغار لأن الذى بعده في تمام النصاب (قوله في اشتراط الحول) وكذا في اشتراط السوم (قوله اعتد) بفتح الفوقية منقلا

قال الرافعي رحمه الله إن الأصل الانفراد والخلط عارض فقلب حكم الحول المنفصل على الانفراد (قوله أى الزكاة فيها) كأنه يريد بها دفع ما توهمه العبارة من وجوب الإخراج (قول المتن الحول) سمي بذلك من حال إذا ذهب ومضى ولو ضل ماله أو صرق أو غاب أو كان مودعا فحدثت خصل من ذلك وجبت لما مضى (قوله بان الخ) هذا تفسير مرادوا لافقضية العبارة أن الاربعين مثلا لو نتجت عشرة مثلاً ثم مات الاربعون تركى العشرة بحول أصولها وليس كذلك ثم نائب الفاعل في وجده ضمير يعود على النتاج (قوله فيه) الضمير يرجع لقول المتن بحوله (قوله كأربعين شاة الخ) استغنى عن الاستوى على قولهم بشرط السوم وهو الرعى في

حتى يحول عليه الحول (لكن ما نتج من نصاب تركى بحوله) أى النصاب بان يوجد فيه مع مقتضى زكاته من حيث العدد كما به شاة نتج منها إحدى وعشرون فتجب شاتان وكأربعين شاة ولدت أربعين ثم ماتت وتم حوله على النتاج فتجب شاة وقبل بشرط بقاعش من الامهات ولو واحدة والأصل في ذلك ما روى مالك في الموطن عن حمير بن عيسى أنه قال لساعيه اهتد عليهم بالسحق وهو اسم يقع على الذكر والاتیق ووافقه أن المعنى في اشتراط الحول أن يحصل النماء والنتاج نماء عظيم فتنبع الأصول في الحول وإن ماتت فيه وما نتج من دون نصاب يوجب به نصابا يمتد حوله من حين بلوغه وقد ذكره في المحرر

(ولا يضم المالك بشره أو غيره) كهيئة وأرث إلى ما عنده (في الحول) لأنه ليس في معنى النجاس وان ضم إليه في النصاب مثله ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشر افعلية عند تمام كل حول للعشر ربع مسنة وعند تمام الحول الأول للثلاثين نبيع ولكل حول بعده ثلاثة أرباع مستوفى قال ابن مريج لا يضم في النصاب كالحول فلا ينقطع الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو ادعى) المالك (النجاح بعد الحول صدق) لأن الأصل عدم وجوده قبله فإن اتهم حلف وعصارة الروضة وأصلها فإن اتهمه السامعي حلفه ونحوها في المهرر وأعادها في الروضة آخر كتاب قسم الصدقات وقال ابن القيم مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر ومستحبة وقيل واجبة فيما يخالف الظاهر كقوله كنت بعت المال في أثناء (١٤) الحول ثم اشتريته واتهمه السامعي في ذلك في حلفه قال فإن قلنا لليمين مستحبة

فامتنع منها فلا شيء عليه والأخذت منه بالنسكول بل بالسبب السابق أي لها (ولو لم يملكه في الحول) يبيع أو غيره (فعاد) بشره أو غيره (أو بادل بمثله) كابل بابل أو بنوع آخر كابل يقرر (استأنف) الحول لا تقطاع الأول بما فصله وان قصد به الفرار من الزكاة والفرار منها مكروه وقيل حرام (و) الشرط الثاني (كونه ساعة) على ما يأتي بيانه والأصل في ذلك ما تقدم في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في ساعته إلى آخره دل بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفة الغنم وقيل عليها معلوفة الإبل والبقر وفي حديث أبي داود وغيره في كل ساعة إبل في أربعين بنت لبون قال الحاتم صحيح الاسناد واختص الساعة بالزكاة لتوفر وثقتها بل رمي

أمر من الأعداد أي الحسبان (قوله ولا يضم الخ) أي ولو في النجاس كوصى بأولادها (قوله اتهمه السامعي) أي مثلاً كما في ابن حجر (قوله أو مستحبة) هو المعتمد (قوله لا بالنسكول) فالتسكول غير موجب بل هو غير مسقط (قوله يبيع) أي بلا خيار أو خيار للشري كالتقدم (قوله أو غيره) ولو بهبة لفرعه ورجع فيها (قوله مكرهه) هو المعتمد (قوله ساعة) أي رابعة (قوله دل بمفهومه وقوله واختصت الساعة) هو جواب عما يقال قيد السوم خرج مخرج الغالب لقلته في أموال العرب والقيده بذلك المعنى لا مفهوم له كما في الأصول ومحصل الجواب أن ما ذكر في قبده لم يفهم منه معنى مخصص له ولا يفهم منه مفهومه كما هنا على أن السوم الذي يعتبره ليس هو الذي في أمواله لا اعتبار عدم التخلل هنا وكونه من المالك أو غيره فتأمل (قوله وجهان) أحدهما أنها معلوفة وأوراق الأشجار ان جمعت لها فهي من العلف وكذا كلاً أحرهم اذا جمعهما والآخر السكلا والمياه التي تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا فيفسد زكاة الماشية وظرفت الزروع كما يأتي بان احتياج الماشية إلى العلف في السقي أكثر غالباً مما يحتاج إلى الخراج الأرض كالعلف لأنه ليس للخروج دخل في تسمية الزرع (قوله فان علفه) أي ولو لم يملكه المالك (و) مرفق في الحول أو بمنسوب أو من أرض خراجية أو من كلاً مباح لكن يجوز فيه ما لو لم يملكه (قوله ليلاً) أي في احتياج إليه (قوله ولو قصد بالعلف) أي الذي لا يقطع السوم (قوله انقطع) وفارق عدم اعتبار نيته عدم الخطأ بوجودها ظاهر ارماع عدم اعتبار جميع النصاب أقول يمكن تصويره بما اذا سميت من لبن ساعة أخرى بقية الحول أو كان الانتاج قبيل الحول بزمان يسير (قول المتن فعاد) في التعبير بالفاء إشارة إلى أن العود المتأخر يكون قاطعاً بالاولى وكذا قوله بمثله يفهم منه أن المبادلة بغير المثل كالمبادلة بنوع آخر أو بملك وذلك ولومات استأنف الوارث (قوله لم تعش بدونه) أي سواء كان متوالياً أم منفزاً وقدر ضرره ولو ترك هذا ما ظهر لي في فهم هذا المحل فقول الشارح الآتي ومن محل الخلاف الخ أي فلا تجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف ليل في المسئلة المذكورة محتاج إليه حتى لو كانت تسكن في السوم نهاراً فلا أثر للعلف في حال كفايتها مما رأيت في شرح السبكي ما يوافق ما ذكرته حيث قال نفية اذا قلنا بالأصح فالقدر الذي تعيش بدونه نارة يكون لقلته كما تقدم من علف يوم أو يومين ونارة لاستغنائها عنه بل رمي وإن أكثر كما إذا كان المرعى يكفيها ولكنه يعلفها أيضاً فإن الروابي جزم بأنه لا يتغير حكمها به قال وقد ذكر القفال لو كان يسرحها كل يوم وأذا ردها بالليل إلى المراح ألقى شيئاً من العلف لها لا ينقطع الحول قال وأراد به ما ذكره اه (قوله والماشية) أي سواء كانت معلوفة قبل ذلك أو لا معلوفة ولا ساعة كأن سلمت بنفسها عقب ملكها (فرع) غصب ساعة فعلفها أو معلوفة

في كلاً مباح قال في الروضة ولو أسيمت في كلاً مملوك فهل هي ساعة ومعلوفة وجهان في البيان (فان علف) فاسمها معظم الحول) ليلاً ونهاراً (فلا زكاة) فيها (والا) بأن علف دون العظم (فالأصح أن علف قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت) زكاتها لقلته (والا) بأن لم تعش بدونه وأعانت بدونه مع ضرر بين (فلا تجب) فيها زكاة والماشية تصبر عن العلف اليوم واليومين ولا تصبر الثلاثة والوجه الثاني أن علف قدر يعيش بدونه بلا ضارة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن احتقر بالإضافة إليه وجبت وقدر الرقيق بدوها ونسلها وأصوافها وأولها حال الرافعه يجوز أن يقال المراد منه رفق أسامتها فإن في الرعي تخفيفاً عظمها والثالث أن كانت الاسامة أكثر من العلف وجبت الزكاة ولا فلا تجب والرابع لا تجب الزكاة مع علف ما يجوز لوان قل أما علف ما لا يجوز فلا أثر له فعلى من محل الخلاف مالوك كانت سام نهاراً وقصد ليل في جميع السنة ولو قصد بالعلف قطع السوم قطع الحول لا يخلو ذكر صاحب المتن وغيره

قال الرافعي ولعله الاقرب ولا أثر لجدنية العلف (ولو سامت) الماشية (بنفسها وأعتلفت السائمة) وكانت عوامل في حوث ونضج) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء (فلاز كاة في الاصح) نظرا في الاولين (١٥) الى اعتبار القصد في السوم وعلمه

في العلف وفي الثالثة الى ان العوامل قتلها للاستعمال لا للئام ككتاب البدن ومتاع العار والثاني يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرفق باسمها وبدل للاول حديث الهارقي ليس في البقر العوامل شيء قال ابن القطان استناده صحيح (واذا وردت ماء أختنت زكاتها عنده) ولا بكافهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزمه أن يقبض المرامي (والا) أي وأن لم ترد الماء بان اكتفت بالكلا في وقت الربيع (فمندیوت أهلها) وأقنيتهم كائنص عليه قال الرافعي وقضيته تجوز تكليفهم الرد الى الافنية وقد صرح به المحامي وغيره في المسئلة حديث الامام أحمد تؤخذ صدقات المسلمين على مباحهم وحديث البيهقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مباحهم وأقنيتهم وهو اشارة الى الحاليين (و يصدق المالك في عدها أن كان ثقة والافنعة عند مضيق) تمر بمواحدة واحدة ويبدل من المالك والساعي أو نأبها فقبض بشبران به

فصل المالك فيها بخلاف السوم فتأمل (قوله ولو سامت بنفسها) فلاز كاة وكذا لو أسامها غير المالك أو المالك غير المميزا وغير العالم بالسوم أو غير العالم بانها نصاب والمشتري شراء فاسدا أو الغاصب لها والوارث قبل علمه بملكها أو بعده ولم يعلم انها نصاب ونائب المالك مثله ولو وكيل أو وليا أو حاكما كان ردها له غاصب نعم لا عبرة باسمه ولى المصلحة في تركها (قوله عوامل) أي ولو في محرم كقطع طريق لان الاصل في الماشية الحل وبذلك فارق وجوب الزكاة في الحل المحرم لان الاصل في النقد الحرمة (قوله في العلف) متعلق بنظرا أي لم ينظر في العلف للقصد وعلمه كالم ينظر لذلك في السوم فيضروا ولو بلا قصد (قوله الى أن العوامل) ويكني في عملها قدر زمن العلف المسقط للوجوب ولا يضرمادونه وقياسه ان سرهما بنفسها كملفها وكذا اسامة نحو غاصب عن ممر (قوله فعند بيوت أهلها) فان لم يكن لهم بيوت بأن لازموا النجعة لزم الساعي القهاب اليهم لان الواجب عليهم التحسين بعد التسليم ولتوحيشت الماشية لزم المالك تسليم الواجب ولتوحيشت على عقاب وجب عليه لانه من تمام التحسين وعلى هذا حل قول الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عقالا لقائلتهم انتهى والافنية كالبيوت وهي الرحاب أمام البيوت مثلا (قوله المالك) المراد به الخرج (قوله والا) بان لم يكن تفقوا وكذا الوفاق لا أعرف عدها (قوله فتعد) أي وجوب بان كان في العد غرض والا فلا كما بعد العد الدكور (قوله أعادا) بضمير التثنية العائد للمالك والساعي أي وجوبا كما تقدم (باب زكاة النبات)

بالمعنى الشامل لما يسم الشجر وان لم يكن اطلاقه في العرف عليه مأثورا والمراد منه حبه ونمرة اذ لا زكاة في عينه وشجره (قوله أي النبات) دفع به توهم ارادة المصدر (قوله من شجر وزرع) دفع به ارادة اسم المصدر وشمل كلامه النبات في الارض الخراجية وهي التي فتحت عنوة ثم تعوضها الامام من الغائبين ووقفها على المسلمين وضرب لها خراجا معاوما كأرض مصر أو فتحت صلحا بشرط كونها لنا وأسكنها الكفار بخراج وهو أجرة لا تسقط باسلامهم وكل ما جرت العادة بأخذ خراجه فهو جائز سواء علم محققا خذه أولا اذا الظاهر أنه يحق كما أن الظاهر من وضع الايدي جواز البيع والرهن وغيرهما ولو أخذ الامام الخراج بدلا عن العشر كان كأخذ القيمة في الزكاة فلا يجزى الا ان كان باجتهاد منه فيسقط به الفرض حينئذ وان نقص عن قدر الواجب نعم لاز كاة في الموقف على المساجد والفقراء والجهات العامة ولا في النخيل المباحة ونحو ذلك لعدم صلاحية المالك بخلاف الوقف على معين (قوله والشعير) هو بفتح الشين ويقال بكسرهما

فاسما فلاز كاة (قول المتن ونضج ونحوه) لو استعملها في بعض الايام ففي تعليق البند ينجى عن الشيخ أبي حامد انه لو استعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة فانه يسقط الزكاة فيها قال والصحيح عندي انه انما تسقط الزكاة بالاستعمال والنية ولو كانت معدة لاستعمال محرم كالم نخب الزكاة فيها كصرح به الماوردي بخلاف نظيره من الحل وفرق بان الاصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة الامارخص فاذا استعملت في المحرم رجعت الى أصلها ولا نظرا الى الفعل التحسيس واذا استعمل الحل في ذلك فقد استعمل في أصله (قوله وعلمه) الظاهر أن مرجع الضمير الاعتبار ويحتمل رجوعه الى السوم

(باب زكاة النبات الخ)

النبات يكون مصدرا أو يكون اسما للنبات وهو المراد هنا وينقسم الى شجر وهو ما له ساق والي نجم وهو ما لا ساق له كالزروع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان (قول المتن بالقوت) هو ما به يعيش البدن غالبا فيخرج ما يؤكل تنعما وتداويا (قول المتن والشعير) يجوز فيه الكسر

الى كل واحد أو يصيبان به يظهر اقل ذلك أبعد عن الخط فان اختلفا بعد العد وكان الواجب بخلافه أعدد المد (باب زكاة النبات) أي النبات من شجر وزرع (تختصر بالقوت) وهو من الثمار الرطب والنب و من الحب الحنطة والشعير والاورز) بفتح الهمزة

وهم الراء ونشيد الزاي في أشهر اللغات (والعند وسائر المقتات اختيارا) كالنقرة والخص والبالا والدخن والجلبان فتجب الزكاة في ذلك لو ردها في بعضه في الاحاديث الآتية وألحق به الباقي ولا تجب في السمسم والتين والجوز واللوز والرمان والتفاح ونحوها قولاً واحداً (وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس) بسكون الراء وهو شبيه بالزعفران (والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمة (والعسل) من النحل يروى الأول عن عمر رضي الله عنه ومابعده خلا الزعفران عن أبي بكر رضي الله عنه وقول الصحابي حجة في القديم وقيل فيه الزعفران على الورس واحترازوا ببقية الاختيار عما يقتات في حال الضرورة كحبي الخنظل والغاسول ومن الاحاديث ما يروى بأبو داود والترمذي وابن حبان عن عتاب بن (١٦) أسيد بفتح الهزاة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما

يخرص النخل وتؤخذ زكاته زبيبا كاتؤخذ زكاة النخل ثم اوما يروى الحاصم وقال اسناده صحيح عن أبي موسى الأشعري أنه صلى الله عليه وسلم قال له ولعاذرين بهما الى العين لا تأخذنا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والخنطة والتمر والزبيب وهذا الحصر اضاف لما يروى الحاكم وقال صحيح الاسناد عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر والخنطة والحبوب والرمان القثاء والبطيخ والرمان والتفاح ففوقها عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضب بسكون المهملة الرطبة يسكون الطاء (ونصابه خمسة أوسق) فلا زكاة في أقل منها قال صلى

(قوله أشهر اللغات) لانها سبع لغات (قوله كالنقرة) بضم النون المهملة وقبح الراء المهملة المخففة والدخن المدكور نوع منها (قوله والخص) بكسر الخاء المهملة وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة وآخره صاد مهملة (قوله والبالا) وهو الفول ويرسم آخره بالالف فتخفف اللام ويمد وقد يقصر والياء فتشد اللام ويقصر (قوله والجلبان) بضم الجيم ومنه الماش بالمهملة آخره (قوله فتجب الزكاة في ذلك) أي سواء زرع قصدا أم ثبت اتفاقا وفاق السائتة لانها اختيارا لم لو حل السبل مثلاً بذرا من دار الحرب ونبت في دارنا لم تجب زكاته (قوله السمسم) هو بكسر السينين (قوله والزعفران) وهو يخرج من ثمر كالباذنجان عن أصل كالبلبل (قوله والورس) وهو شبيه بالزعفران من حيث اللون والصبغ به نعم فيه نوع أسود وهو يخرج من ثمر كالسمسم عن أصل كالقطن وبذلك علم أنه ليس المراد بالورس السكر كما قيل فتأمل (قوله من النحل) بالحاء المهملة مملوكاً ومباحاً وكذا من غيره بالاولى كما في شرح الروض (قوله والغاسول) وكذا الترس والحلبة (قوله كما يخرص النخل) جعله أصلاً للعنب لان خرصه كان عند فتح خير سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة (قوله اضافي) أي بالنظر لاهل اليمن خاصة (قوله والبعل) هو بالجر عطفاً على ما لا نهما يشرب به روقه (قوله الرطبة) هو البرسيم المعروف أوما يشبهه (قوله أوسق) جمع وسق من وسق أي جمع لجمعه الصبعان (قوله لان الوسق ستون صاعاً) قال ابن المنذر بالاجماع فحملتها ثلاثمائة صاعاً وأوجبها أبو حنيفة في القليل كالكتير

(قوله والدخن) قال ابن الصلاح الدخن نوع من النقرة (قوله وهو شبيه الخ) قال الاسنوي هو ثمر شجر يخرج شياً كالزعفران يصبغ به في اليمن (قول المتن والعسل) أي سواء أخذ من نحل مملوك أم من المواضع المباحة واعلم انه نقل عن القديم أيضاً الوجوب في الترس وحب الفجل والعصر (قوله كما يخرص النخل) قيل جعله أصلاً للعنب لان الخرص فيه كان سابقاً لما افتتح خير بخلاف العنب فانه انما حصل في فتح الطائف سنة ثمان (قوله اضافي) أي بالنظر لاهل اليمن خاصة واعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون مخصوصاً للحديث الذي بعده ولهذا قال السبكي رحمه الله ان صح هذا الحديث فيحتاج في اثبات الزكاة في الارز وسائر المقتات الى دليل قال وقد يكتفي بكونها في معنى الاربعة عند من يجوز القياس على العدد المحصور اه أقول كيف القياس مع كون الحديث مفيداً للنهي عن الاخذ من غير الاربعة بدلالة المنطوق والمنطوق مقدم على القياس (قول المتن ونصابه خمسة أوسق الخ) حالف أبو حنيفة فأوجبها في القليل كالكتير (قوله لان الوسق الخ) ايضاح ذلك ان الخمسة أوسق ثلثمائة صاع كل صاع خمسة أرباط وثلث يضرب في ثلثمائة صاع يخرج ألف وستائة رطل (قوله مائة وثلاثون) قال ابن الرفعة هو الذي يقوى في النفس بعبته

الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة رواء الشيخان وفي رواية لمسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهي ألف وستائة رطل ببغدادية) لان الوسق ستون صاعاً كما رواه ابن حبان وغيره في الحديث السابق والصاع أربعة أمداد كما هو معلوم والمد رطل وثلث بالبغدادية وقد رتبته لانه الرطل الشرعي قاله المذهب الطبري (وبالمنشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلاً وثلثان) لان الرطل المنشقي ستائة درهم والرطل البغدادية مائة وثلثون درهماً فما جزم به الرافعي فتضرب في ألف وستائة تبلغ مائتي ألف ومائتيه آلاف ويقسم ذلك على ستائة يخرج بالقسمة ماد كره (قلت الاصح ثلاثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع رطل لان الاصح ان رطل بغداد مائة وعشرون درهماً واربعة أسباع درهم

وقيل بلاسباع وقيل ثلاثون واقفاً علم) بيانه ان تضرب ماسقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في التمسوخة تبلغ التي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهماً وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بقسمة ما ذكره المصنف وعبارة الحرر وهي أي الخمسة أو سق بلطن الصغير ثمانية و بالكبيرة الذي وزنه ستانة درهم ثمانية من وستة وأربعون منا وثلاثون ولما و هذا المثل للرطل المسمى عبر المصنفه والمثل الصغير قال في الدقائق رطلان كما قال الرافعي في الشرح ويؤخذ من كلامه ان الرطل مائة درهم وثلاثون درهماً كما أفصح به في زكاة الفطر وهذا

(١٧)

فيحتمل قصص القليل كالرطل والرطلين والاعتبار فيه بالكيل وقيل بالوزن وقال في العدة بالتحديد في الكيل والتقريب في الوزن لان التقدير به للاستظهار ويعتبر النصاب فيما تقدم على القديم على المذهب الا الزعفران والورس لان الغالب أن لا يحصل للواحد منهما قدر النصاب فيجب في القليل منهما على الذهب والاعتبار في السهل بالوزن كما قال الجرجاني (ويعتبر في قدر النصاب غير الحب (عراوز يبيان تمر أوزن ب والافرطبا وغنبا) ونخرج الزكاة منها كما صرح به الشيخ في التنبية (والحب مسمى من تنبه) بخلاف ما يؤكل قشر معه كالقرفة فيدخل في الحساب وان كان قد يزال تنعما كما تقشر الحنطة (وما دخر في قشره) ولم يؤكل معه (كالارز والعلس) بفتح العين واللام وسيأتي

(قوله والكبير) أي المثل الكبير الذي هو قدر الرطل المسمى الذي وزنه ستانة درهم والصغير رطلان كما ذكره (قوله والاعتبار فيه بالكيل) هو المعتمد والمصري ستة أرباب ورع أو رب على ما قاله القمولى واعتمده شيخنا الرطب وشيخنا الزبدي خلافاً للسبكي في أنه خمسة أرباب ونصف وثلاث أرباب فهي ستانة قدح على قول القمولى المعتمد وخمسة وستون قدحاً على الآخر (قوله وقيل بالوزن) وهو بالرطل المصري ألف رطل وأربع مائة وثمانية وعشرون رطلاً ونصف وثلاث أوقية وسبعاد درهم على ما صححه النووي في رطل بغداد (قوله والا) بان لم يتجفف أصلاً أو يتجفف رديثاً كان بطول من جفافه أو احتيج لقطعه لنحو عطش وجبت زكاته رطباً وغنبا ويجب استئذان العامل في قطعه لانه شريك ويجب عليه الاذن ويعزr المستنع منها ولا غرم عليه ولو اكتفى بقطع البعض لم يجز الزيادة و يضم غير المتجفف اليه في النصاب لاتحاد الجنس (قوله كالقرفة) ومثله قشر الباقلاء الاسفل على المعتمد فيدخل في الحساب ويدخل فيه أيضاً القشور السفلى من القمح والارز والعلس ونحوها دون العليان ذلك كما صرح (قوله كالارز والعلس) الكافي استقصائية اذ ليس ثم غيرهما (قوله عشرة أو سق) أي غالباً ولو وجد النصاب لمعدونها أو فوقها اعتبر (قوله ونخرج من كل بقسطه) أي جوازاً فان أخرج من نوعه ولو من غيره أو من نوع منها على جزأ كافي العباب واعتمده شيخنا (قوله أخرج الوسط) أي جوازاً ويجوز من الاعلى كما علم (قوله جاز) بل هو الافضل (قوله و يضم العلس الى الحنطة) وهو قوت صنعاء اليمن ويكون في السكك الواحد حبتان أو ثلاثة

بحسب التجربة (قول المتن وقيل بلاسباع) قال المحب الطبري هو الاقيس لان الأوقية عشرة قدرهم وأربعة دوايق أي أسداس وهي ثلاث درهم (قوله تسقط ذلك من مبلغ الضرب) الباقي بعد هذا الاسقاط مائتا ألف وخمسة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهماً وسبعاد درهم وقوله تسقط ذلك الخ أسهل منه وأقرب أن نقول لأقدارهم ومائتا درهم ثلاثة أربال وثلاث رطل وخمسة وثمانون وخمسة أسباع هي سبع رطل تسقط ذلك من ثمانية وستون وأربعين وثلاثين يصير الباقي ثمانية واثنين وأربعين رطلاً وستة أسباع رطل والله أعلم (قوله ثمانية ثمن) أي فكل من صغير رطلان بالبغدادى كما سيأتي عن الدقائق (قوله ويعتبر في قدر النصاب الخ) هذا دليله حديث عثمان بن أسيد السابق رأس الصفحة وقوله والا فرطبا وغنبا لا يقال هذا في معنى الخضراوات لانه لا يصلح للاذخار لانا نقول الغالب في جنسه الصلاحية فألقى النادر بالغالب (قوله قد يخرج منه الثلث) أي قشر افني شرح السبكي هذا ما حكاه الرافعي وبينه البند نيجي فقال لا شيء فيه حتى يكون خمسة أو سق مقشراً وسبعة أو سق ونصفاً غير مقشر (قوله فلا يضم التمر الى الزبيب) هو بالاجماع وقيس عليه الباقي (قول المتن ويخرج من كل بقسطه) لا تتفاء المشقة بخلاف المواشي فانه يدفع نوعاً منها مع مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضها من كل للشفقة (قوله ولو تكلف الخ) هو يفهم من قول التهاج فان عسر (قوله وقيل يجب الاخراج الخ) مقابله قول المتن ويخرج من كل بقسطه

(٣ - (قيلوبى وعبره) - ثانياً) انه نوع من الحنطة (فشرة أو سق) نصابه اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه أصلح له وأبقى

بالنصف وعن الشيخ أبي حامد ان الأرز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصاباً يؤخذوا به ما في قشره (ولا يكبل) في النصاب (جنس يجنس) فلا يضم التمر الى الزبيب ولا الحنطة الى الشعير (و يضم النوع الى النوع) كأنواع التمر وأنواع الزبيب وغيرهما (ويخرج من كل بقسطه فان عسر) السكثرة لانواع وقلة مقدار كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لا أهلاً ولا أدناً لاهار علة للجانبين ولو تكلف وأخرج من كل نوع بقسطه جاز وقيل يجب ذلك وقيل يجب الاخراج من الغالب ويجعل غيره تبعاً له ومنهم من قطع بالاول (و يضم العلس الى الحنطة

لا تنوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن (والسلب) بضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) فيضم اليه (وقيل حنطة) فيضم اليها وهو حب يشبه الحنطة في اللون والنعومة والشعر في برودة الطبع وقيل انه في صورة الشعير وطبعه حار كالحنطة فألحق به في وجهه وبه آخر للشبهين والاول قال اكتب من تركب الشبهين طبعاً انفرده وصار أصلاً برأسه (ولا يضم نمر عام وزرع عام الى) نمر وزرع عام (آخر) في اكمال النصاب وان فرض اطلاق ثمرة العام الثاني قبل حداد نمر الاول (ويضم نمر العام بعضه الى بعض وان اختلفت ادراكه) لا اختلاف أنواعه أو بلاده حرارة وبرودة كمنجد وتهامة فهامة حارة يسرع ادراك الثمر بها بخلاف نجد بلدها (وقيل ان أطلع الثاني بعد حداد الاول) (١٨٨) بفتح الجيم وكسرها أو اعمل الدالين في الصحاح أى قطعه (لم يضم) لانه يشبه نمر عامين

(قوله والسلب) وهو المعروف بشعير النبي صلى الله عليه وسلم وهو جنس مستقل على المعتمد كما ذكره وان سمي بذلك وانظر الطبع الذي انفرده ما هو (قوله ولا يضم الخ) وكذا الايض نمر نخل أو كرم يحمل في العام من ثين بل كل مرة كثر عام وفارق ما لو حصل سنبل الذرة من ثين حيث يضم لان كلا من النخل والكرم يراد بالادوام فهو مستثنى عما قبله وعلى هذا فقول المصنف ويضم نمر العام الخ ضائع فليراجع (قوله وقوع حصاديهما) هو المعتمد والمراد دخول وقت الحصاد لا وجوده بالفعل والمعتمد في الثمار اعتبار وقت الاطلاق لا الجداد قال بعضهم والحكمة في ذلك أن كلاماً من الحصاد لا اطلاق ليس باختيار المالك ولذلك لم يعتبر كون الزرع واقعاً من المالك ولا بقصد (تنبيه) اعتبار الاطلاق في العام وعدمه في النخل والكرم لا حاجة اليه لانه لا يضم بعضه الى بعض مطلقاً حيث تعدد الاطلاق كما مر قال في العباب والروض وشرحه ولو تواصل بذر الزرع بأن امتد شهر أو شهرين متلاحقاً عادة فذلك زرع واحد وان تفصل بأن اختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في عام بعضه الى بعض انتهى

وعلى هذا وأطلع قبل جداد الاول وبعد بدو صلاحه فوجهان أحدهما في التهذيب لا يضم وعليه أيضاً يقام وقت الجداد مقام الجداد في أوقته الوجهين ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزماً (وزرع العام يضمن) وذلك كالذرة زرع في الحريق والربيع والصيف (والاظهر) في الضم (اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) وان كان الزرع الاول خارجاً عنها فان وقع حصاد الثاني بعدها فلا ضم لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة وان كان حصاد الثاني خارجاً عن الزرع هو الاصل والحصاد فرعه وثمرته والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين

(قوله قوت صنعاء اليمن) قال السبكي يكون منه في الكمام الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كما هو بالاربع الحقيفة والمهراس وبقاؤه فيه أصلح (قوله ولا يضم نمر عام الخ) هو بالاجاع (قول المتن ويضم الخ) اعلم ان الرب سبحانه وتعالى من اطفه بعباده قد أجرى عادته بأن ادراك الثمار لا يكون دفعة واحدة بل النخلة الواحدة لا تمرك دفعة واحدة طالما الزمن التفكه ونفع العباد فلا اعتبر التساوي في الادراك لم يتصور وجوب الزكاة قال الاسنوي رحمه الله ثم ان العادة جارية بأن ما بين اطلاق النخلة الى بدو صلاحها أربعة أشهر وهذا هو المعتمد والمراد بالعام كما نقله في الكفاية عن الاصحاب اه أقول اذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال الاسنوي كغيره بعد ذلك يستثنى ما لو أثمرت النخلة في الواحد من ثين فان قالوا المراد من ثين في هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله اعلم وأيضاً الوجه الآتي ظاهر وأصرح في خلاف ما قاله ابن الرفعة (قوله كمنجد وتهامة) مثل الاول اسكندر بن الشام ومثل الثاني صعيد مصر (قول المتن وقوع حصاديهما في سنة) قال الاسنوي بأن يكون بين حصاديهما أقل من اثني عشر شهراً اه أقول وينبغي أن يكون أو ان الحصاد كالحصاد (قوله فالاصح القطع الخ) أى ولو فرض عدم الحصادين في سنة ويكون محل اعتبار الحصادين في سنة غير هذا قال في الروض وشرحه فرع وان تواصل بذر الزرع شهراً أو شهرين مثلاً متلاحقاً عادة فذلك زرع واحد وان تفصل واختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في سنة (قوله وواجب ما سقى الخ) قال الاسنوي انعقد الاجماع على ذلك (قول المتن بنضح) النضح هو السقي من نهر أو بئر مجبوان

في سنة لانهما حينئذ يعدان زرع سنة واحدة بخلاف ما اذا كان الزرع الاول أو حصاد الثاني خارجاً عنها وهي اثنا عشر شهراً يعر بيقول الرابع الاعتبار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو الحصادين في سنة وفي قول ان ملزوع بعد حصاد الاول في العام لا يضم اليه ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الزرع الثاني بعد اشتداد حب الاول والاصح انه على الخلاف ولو وقع الزرعان معاً أو على التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر يقل لم يشد حبه فالاصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف (فرع) لو اختلف المالك والساعي في أن زرع عام أو عامين صدق المالك في قوله عامين فان اتهمه الساعي حلقه استجباً لان ما ادعاه ليس بخالف للظاهر ذكره في شرح المنهب (وواجب ما شرب بالمطر أو عر دقه لقربه من الماء) وهو البعل (من نمر وزرع العشر) وفي معنى ذلك ما شرب من ماء ينصب اليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة (و) واجب (ما سقى بنضح) بأن سقى من ماء بئر أو نهر يعب أو بقرتو يسمى ناصحاً

(أودولاب) ودالية وهي ما تدبره البقرة وأنا هورة وهي ما يدبره الماء بنفسه (أو بما اشتراه) وفي معناه المنسوب لوجوب ضمانه والموهوب لعظم المنفعة فيه (نصفه) أي نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وخفتها في الأول هو الأصل في ذلك حديث البخاري في ميساق السماء والعيون أو كان عشر بالاعشار وماسق بالنضح نصف العشر وحديث مسلم في ميساق الأنهار والقيم العشر وفي ميساق السانية نصف العشر وحديث أبي داود في ميساق السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا العشر وفي ميساق السواني أو النضح نصف العشر والعري بفتح الميملة والمثلثة ماسق بماء السيل قاله الأزهري وغيره والقيم المطر والسانية والناضح اسم للبعير والبقرة الذي يسقى عليه من البئر أو النهر والاثني ناضحة (والقنوات كالطر على الصحيح) ففي المسمى بما يجري فيها من النهر العشر وقيل نصفه لكثرة المؤنة فيها الأول يمنع ذلك (و) واجب (ماسق بهما) أي بالنوعين كالنضح والمطر سواء (ثلاثة أرباعه) أي العشر عملاً بواجب النوعين (فان غلب أحدهما في قول يعتبر هو) فان كان الغالب المطر فالواجب العشر أو النضح فنصف العشر (والأظهر بقسط) والغلبة (١٩) والتقسيم (باعتبار عيش الزرع) أو النحر (ونماه) وقيل

بعد السقيات (والمراة النافعة بقول أهل الخبرة ويعبر عن الأول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر من الشتاء والربيع إلى سقيتين فسق بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسق بالنضح فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب نصف العشر لان عدد السقيات بالنضح أكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلى

(قوله أودولاب) هو فارسي معرب ويقال له المنجنون والدالية قاله الجوهري فطفت الدالية بعده مرادف وقيل الدالية البكرة وقيل غير ذلك وسميت دالية لانها تدلى إلى الماء لتخرجه من الأسفل إلى الأعلى والناعورة ما يدبره الماء بنفسه ومن الناضح الآلة المعروفة بالشادوف (قوله نصفه) ولا يتكرر بتكرار السنين كالعشر وفارق التقود بدوامها وانما يسقط النصف كما في المعاوفة لكثرة مؤنة العلف غالباً ولان القوت ضروري (قوله والقنوات كالطر) ومثلها الحسور المعروفة وان احتاجت للإصلاح كثيراً (قوله عيش الزرع) أي مدة بقائه كياناً (قوله أخذ بالأسوأ) أي لئلا يلزم التحكم ولان الأصل عدم زيادة أحدهما وخرج بقوله وجهل مقدار كل منهما ما لو علم كثره أحدهما وجهل عينه فالواجب دون العشر وفوق نصفه فيجب إخراج جزء متمول زائد على نصف العشر ويوقف ما زاد إلى نيين الحال (قوله وبدواصلاح الخ) سواء تأخر قليلاً أو كثيراً حيث انحدر العام ومحل ذلك في البستان الواحد كما يحسنه البرلسي وفيه نظر فخره (قول المتن أودولاب) عبارة الأسنوي هو فارسي معرب ويسمى أيضاً المنجنون والدالية كما قاله الجوهري وقيل الدالية هي البكرة وقيل جذع قصير يداس أحد طرفيه فيرفع الآخر الماء وسميت دالية لانها تدلى إلى الماء لتخرجه (قائده) السيج هو الجاري على وجه الأرض بسبب فتح مكان من النهر ونحو ذلك (قوله وهو ما يدبره الخ) كأنه على هذا يرى ان الدولاب ما يدبره الشخص على فم البئر ونحو ذلك (قوله والسانية) يقال سنت الناقة وكذا السحاب يسنوا إذا سقت (قول المتن والقنوات كالطر) علل ذلك بانها إنما تحفر لإصلاح القرية فإذا انتهت وصل ماء النهر إليها المرة بعد الأخرى بخلاف السقي بالنضح وقال البغوي ان كانت تنهار كثيراً وتحتاج إلى استحداث حفر المرة بعد المرة فنصف العشر وان لم يكن سوى مؤنة الحفر الأول وكسحها في بعض الأوقات فالعشر (قول المتن في قول يعتبر هو والأظهر بقسط) قال في المحررهما كالقولين في تنوع الماشية (قوله ويعبر عن الأول الخ) أي لان العيش هو مدة الإقامة (فرع) لو كان انتفاع الزرع بالثلاث في شهرين باعتبار ما حصل فيه من النمو الزيادة مساوياً لما حصل في السنة فظاهر كلامهم عدم تأثير ذلك (قوله يجب خمس العشر) جلة ذلك ثلاثة أخماس العشر ونصف خمسة (قوله كما لا يشترط الخ) عبارة الأذري ويشترط بدوا لا اشتداد (قوله وبدواصلاح

قول اعتبار الأغلب يجب العشر لان مدة السقي بماء السماء أطول ولو سقي الزرع بماء السماء والنضح وجهل مقدار كل منهما وجب فيه ثلاثة أرباع العشر أخذ بالأسوأ وقيل نصف العشر لان الأصل براءة الذمة من الزيادة عليه وسواء في جميع ما ذكر في السقي بماء من أنشأ الزرع على قصد السقي بهما أم أنشأه قاصداً السقي بأحدهما ثم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يستصحب حكم ما قصد مولو اختلاف المالك والساعي في أنه بماذا سقي صدق المالك لان الأصل عدم وجوب الزيادة عليه قال في شرح المهذب فان اتهمه الساعي حلقه وهذه العين مستحبة بالاتفاق لان قوله لا يتخلف الظاهر ولو كان له زرع مسقي بماء السماء وآخر مسقي بالنضح ولم يبلغ واحد منهما نصيباً أحدهما إلى الآخر لتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الآخر ضم في شرح المهذب إلى العشر في ذلك العشر (ونجب) الزكاة فيما تقدم (بمؤصلاح العشر) لانه حيث تذرته كاملة وهو قبل ذلك بطح وحصرم (واشتهاد الخ) لانه حيث تذرته

فيه كيدوه في الجميع قال في شرح المذهب واشتداد بعض الحب كاشتداد كده وسبأ في بلب الاصول والخار قوله وبدو صلاح التمر ظهور مبادي النضج والحلاوة فيلا يتلون وفي غيره بان يأخذ في الحرة أو السواد وأسقط قول المحرر هنا تقر بعالي بدو الصلاح حتى لو اشترى أو ورت نخلا منمرقو بدا الصلاح عنده كانت الزكاة عليه لا على من اتقل الملك عنه للعلم بتغيره وبس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب الاخراج في الحال بل المراد انفاذ سبب وجوب اخراج التمر والزكاة على الحب المعنى عند الصيرورة كذلك ولو أخرج في الحال الرطب والعنب بما يشتمرونه ببل يجزئه (٢٠) ولو أخذ الساعي لم يقع الموقع ومؤنة جداد التمر وتخفيفه وحصاد الحب وتصفيته من

وسبأ في ما فيه ومرا الدال شارح بذ كر كلام المصنف في بدو الصلاح بدوهم من حيث هو اذ ليس هنا غير متلون فتأمل (قوله حتى لو اشترى) أي شراء بلا خيار أو بخيار للشترى بدليل ما بعده ولو لم يبق الملك للشترى وأخذ الساعي الزكاة من التمر فرجع عليه من انتقلت اليه وكذلك لو كان الخيار للبائع وحده فان كان له ما وقف فنم له الملك وجبت عليه وتعلق الزكاة عيب حادث بمنع الرد فهران أخرجهما من غيره فله الرد ولو اشترىها بشرط القطع قبل اصلا حيا قبل حرم القطع لتعلق الزكاة بها ولو كان المشتري عن تلازمه الزكاة بحكم كتابه وبدو الصلاح حينئذ فلا زكاة على أحد (قوله لم يقع الموقع) أي لفساد القبض وان تمرا وتزبب عنده فيجب عليه رده وأبدله ان تلف قال شيخنا ولا نه ليس هو الواجب ولا مشقلا عليه وبهذا فارق اجزاء تجزئ فيقول الواجب واجزاء زرع في سنبله أعطاه المالك بقصد الزكاة لنحو شاعر أو فقير لا شمله على الواجب ويكون نحو التبن متبرع به خلافا لما نقله ابن حجر عن بعضهم (قوله خوص) والخرص هو القول بغير علم بل بالظن والخرز (قوله التمر) هو بالثلثة الشامل للعنب والنخل ولومن نخيل البصرة على المعتمد سواء جمع أنواعه أو نوعا منه على المعتمد ولا يتوقف على بدو صلاح بقية الأنواع (قوله يكني خارص واحد) ولو أخذ التمر يكتفي ان وجبت فيه الشروط الآتية (قوله في الرواية) قيد به الثلاث كتر مع ما بعده ويشترط أيضا كونه ناطقا بصيرا كافي شرح شيخنا ظاهره عدم اعتبار السماع وظاهر قولهم انه يشترط فيه أهلية الشهادة اشتراطه فليراجع (قوله من الخارص) أي ان فوض اليه التضمن من الامام والساعي والافهما الاعتبار (قوله وقبول المالك) هو المعتمد فوراً ولو بنائبه كولي المحجور (قوله أو ضمنه فلم يقبل) وكذلك قبل وهو معسر أو تبين اعساره لفساد التضمن حينئذ والتضمن ان يقول ضمنتك اياه بكذا أو أخذه بكذا أمراً أو أقرضتك نصيب الفقراء من الرطب بما يجي منه من التمر ولو تلف بغير اتلافه بعد التضمن فلا شيء عليه ولو تلفه قبل الخرص ضمن حصه الفقراء رطباً بقيمتها لا بمثلها وفارق الماشية كما سألنا فقهاً بدوها ونسلها ونحو ذلك (قوله في بعضه كيدوه في الجميع) قضية إطلاقه كغيره من الحكم كذلك وان تأخر ادراك بعضها جاداً بسبب اختلاف جهات الارض أو أنواع الثمار أي اذا كان الضم ثابتاً فيها بان يكون أنواعاً من الثمار واحد وهو ظاهر لا مانع من القول به الا أنه هل يختص ذلك بالستان الواحد الظاهر بل المتعين نعم (قوله وفي غيره بان يأخذ الخ) لا يخفى ان الزكاة في الثمار خاصة بالرطب والعنب والظاهر انها مما يتناولها ولكن كلام الشارح على بدو الصلاح من حيث هو (قول المتن خوص التمر) هو في اللغة القول بغير علم بل بالظن والخرز ومنه قوله تعالى قتل الخراصون وفي الاصطلاح الشرعي خوص ما يجي على النخل والعنب تمر أو زبيب والمراد بالخرز عبارة الكتاب الرطب والعنب (قوله جاز أن يخرص الخ) أي يخرص كل نخلة رطباً ثم يقدر الجميع ثم اهذا مراده قطعاً كما بعد ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قوله في الرواية) انما قال في الرواية لقول المتن بعد وكذا الخ (قول المتن وقبول المالك) والظاهر اشتراط الفور

خالص مال المالك لا يحجب في مناه من مال الزكاة (ويسن خوص التمر) الذي يجب الزكاة فيه (اذا بدا صلاحه على مالكه) لا مره صلى الله عليه وسلم بخرصه في حديث عتاب ابن أسيد المتقدم أول الباب فيطوف الخارص بكل نخلة ويقدر ما عليها رطباً ثم تمر ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي به وان اتحد النوع جاز أن يخرص الجميع وطبائهم تمر (والمشهور ادخال جميعه في الخرص) وفي قول قديم وجد بدترك المالك تمر نخلة أو نخلات باكله أهلهو يختلف ذلك بقله عياله وكثرتهم وقياس بالنخل في ذلك كله الكرم (وأنه يكني خارص واحد لان الخرص بنشأ عن اجتهاد وفي قول لا بد من اثنين لانه تقدير لال فينسب التقويم وقطع بعضهم بالاول (وشرطه) واحداً كان أو اثنين

مع علمه بالخوص (العدالة) في الرواية (وكذا الخريق والذ كورة في الاصح) هو مبنى على الاكتفاء بواحد فان (قوله) اعتبرنا اثنين جاز أن يكون أحدهما عبداً أو امرأة وهذا عاقل الاصح (فأذا خرص فالظاهر ان حتى الفقراء ينقطع من عين التمر ويصير في ذمة المالك التمر والزكاة يخرجها ما بعد جفافه ويشترط في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصریح) من الخارص (بتضمنه) أي حتى الفقراء للمالك (وقبول المالك) التضمن (على المذهب) فان لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل المالك بقي حتى الفقراء على ما كان (وقيل ينقطع) حقهم (بنفس الخرص) فلا يحتاج الى تضمينه من الخارص بل نفس الخرص تضمين وهذا أحوج بهي

الطريقة الثانية وتأتيها من ضمن الخارص على هذا قال الامام الذي اراه انه لا يحتاج الى قبول المالك ومقابل الاظهر ان حتى الفقراء لا ينقطع عن عين الفخر فخره وضمين الخارص وقبول المالك له لقول يبق حقه على ما كان وقائد الخارص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة و يسمى هذا قول العبر والاول قول التضمن وعليه قال (فاذا ضمن) أي المالك (جاز تصرفه في جميع الفخروس بيعا وغيره) أما قبل الخارص في التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئا ولا أن يتصرف (٢١) في شيء فان لم يبعها لم يبعها كما خارصا أو لم

يكن حاكم كما كان إلى عدلين يخرصان عليه ولا مدخل للخارص في الحب لانه لا يمكن الوقوف على قدره لاستداره (ولو ادعى المالك هلاك الخارص) كنه أو بعضه (بسبب خفي كسرقة أو ظاهر عسف) كالبرد والنهب والجراد وتزول العسكرواتهم في الهلاك به (صدق يمينه) وان لم يتم في ذلك صدق بلايين (فان لم يعرف الظاهر طول يمينه) بوقوعه (على الصحيح) لامكانها (ثم يصدق يمينه في الهلاك به) والثاني يصدق يمينه بلايين لانه مؤتمن شرعا واليمين فيأخذ كرمستحبة وقيل واجبة ولو اقتصر على دعوي الهلاك قال الرافعي فالفهوم من كلام الاصحاب قبوله مع اليمين حملا على وجه يفتي عن البيضة قال في شرح المهذب وهو كما قال الرافعي ولو قال هلك بحري وقع في الجبرين وعلمنا انه لم يقع في الجبرين حري لم يبال بكلامه (ولو

ولان يتصرف في شيء) أي معين كإياني ومثله الزرع بعد اشتداده هذا ما في شرح الروض وغيره وفي ابن شعبة جواز التصرف في قدر نصيبه ومثني عليه السلامة ابن عبد الحق ووافق شيخنا أخذنا مما سبأ في آخر الكتاب (قوله فان لم يبعها لم يبعها) أي حاكم كما كان إلى عدلين يخرصان عليه) وانظر ما معنى هذا التحاكم وهل يحتاج الى تضمين وغيره مما تقدم (قوله طولب بينة) أي وجوب باقاه شيخنا فراجع مع ان اليمين مستحبة على المعتمد كذا كره الشارح (قوله قال الرافعي الخ) هو المعتمد (قوله غلطه) ذكر بالطاء المهملة المشالة وهو غير صحيح في اللغة لان العرب تقول غلط في كلامه وغلت بالثنيات في الحساب فاذا كره المصنف مخالفة (قوله المحتمل) وهو الذي لو اقتصر عليه قبل ولو لم يدع غلطاً بل قال وجدته هكذا صدق اذ لا تكذيب مع احتمال التلف (قوله أحكمهما يقبل) هو المعتمد (قوله قيل في الاصح) المعتمد

(قوله ومقابل الاظهر الخ) أخره هنا لان قوله لو يشترط الخ مفرغ على الاظهر خاصة وتوجيه مقابل الاظهر ان الخارص ظن وتخمين وتوجيه مقابل المذهب ان هذه معاوضة على خلاف الاجل لان بيع الرطب بالفخر ممنوع ولكن شرعت للضرورة فلاو اشترط اللفظ لثا كيد شبه البيع وتوسط الامام فشرط التضمن دون القبول قال البخوي وطريقه أن يقول ضمنك نصيب الفقراء من الرطب علمي منه من الفخر (قوله بل يبي الخ) أي لان الخارص ظن وتخمين فلا يكفي في نقل حقه الى ذمة المالك قال الرافعي رحمه الله والقولان مبنيان على التعلق بالعين فان قلنا ان حق الفقراء متعلق بالذمة فكيف ينقطع حقه من العين وينتقل اليها هو كان فيها (قول المتن فاذا ضمن) قال الاسنوي فان لم يضمن أو جعلناه عبءة فقد التصرف فيما عدم مقدار الزكاة وسيأتي الكلام على بيع المال الزكوي قبيل الصيام ان شاء الله تعالى ولو تلف المالك الفخر قبل الخارص ضمن حصة الفقراء رطباً (قول المتن في جميع الفخروس بيعا) ظاهر هذا ولو كان معسرا وفيه نظر ثم هذا ليس كغيره من الضمان اذ لو تلف لاشي عليه (قوله أما قبل الخارص) أي بعد هذا الصلاح وأما قبله فلا حق للفقراء فيه وله التصرف كيف شاء ثم لا يخفى ان الزرع لا خرص فيه وحيث اشتد الحب فينبغي أن يمتنع على المالك الاكل والتصرف وحيث شديف يفي اجتناب الفربك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قوله ولا أن يتصرف في شيء الخ) معين كما في المهمات واما التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا فانه نافذ وكذا جاز فيا يظهر ووقع في شرح الروض خلاف هذا فليراجع (قوله واتهم الخ) هذا يفيد ان الذي عرف هو هجومه لا يختلف فيه لا تفاء الهمة ووقع لبعضهم التصريح بالخلف هنا فاستشكل على نظيره من الودعة والذي سلكه رحمه الله مخلص من الاشكال وأجاب بعضهم عن الاشكال بان المراد بالعموم الكثرة (قول المتن أو غلطه) تقول العرب غلط في منطقة وغلت في الحساب أي بالتاء (قول المتن قيل في الاصح) لان الكيل يقين والخارص تخمين والمالك أمين فوجب الرجوع اليه ثم بالنظر في كلام الشارح الخ تعلم أن محل الخلاف الفدر الذي يقع بين الكيلين (قوله هو صادق) كأنه يريد بهذا الاعتراض على المهاج من حيث ان عبارة تنقض جريان خلاف في قدر الزائد

ادعى خيف الخارص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما بعد لم يقبل) وبعبارة الروضة كاصلها في الاولى لم يلتفت اليه كالوادعي مبل الخا كم أو كذب الشاهد لا يقبل الابينة وفي الثانية لم يقبل في حط جميعه وفي حط المحتمل منه وجهان أحكمهما يقبل (أو بمحتمل) بفتح الميم (قيل في الاصح) هو صادق بما في الروضة كاصلها أنه ان كان فوق ما يقع بين الكيلين تكسمة أو سق في مائة قبل فان لثم حلف أي استعجابا وقيل وجوب كذا كره في شرح المهذب وان كان قدر ما يقع بين الكيلين أي كوسق في مائة أو ادعاء بعد الكيلين فوجهان أحدهما لا احتمال ان التمس بوضع في الكيل ولو كيل ثانيا وفي الثاني بحث لان الكيل يقين والخارص تخمين فلا حاجة عليه أولى

فزاد قلت هذا أقوى وصحح امام الحرمين الاول وكذا قل في شرح المذهب وفي بعض نسخ شرح الرافعي وأصح ما بدل والثاني وبوافقه
 نصحيح المهرورفي شرح المذهب تصور الامام المسلمة بعد فوات عين الخروص أي فان بقي أهديك له وعمل ولوادعي غلط الخارص ولم يبين
 قهرالم نسمع دعواه (باب زكاة النقد) (٢٢) أي الذهب والفضة مضروبا كان أو غير مضروب (انصاب الفضة مائتا

درهم والذهب عشرون
 مثقالا بوزن مكة وزكاتها
 ربع عشر) في النصاب
 وما زاد عليه ولا زكاة فيها
 دونه قال صلى الله عليه وسلم
 ليس فيما دون خمس أواق
 من الورق صدقة رواه
 الشيخان مسلم والبخاري
 وأواق كجوار وإذا نطق
 بياها تشدد وتخفف وروى
 البخاري في حديث أبي
 بكر في كتابه السابق ذكره
 في زكاة الحيوان وفي الرقة
 ربع العشر والرقة والورق
 الفضة والهاء عوض من
 التول والواقية بضم الهزرة
 وتشديد الياء باربعون
 هو مما قل في شرح المذهب
 بالنصوص المشهورة واجاع
 المسلمين قال وروى
 أبو داود وغيره باسناد
 صحيح أو حسن عن علي
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال ليس في أقل

خلافه الآتي في الشارح (باب زكاة النقد)

هو مصدر معناه افضة الاعطاء ما لا تم اطلق على المنقود والمراد به هنا ما قابل العرض والدين وقد يطلق على
 المضروب وحده (قوله ربع عشر) وهو نصف مثقال في دفع للفقراء مثقالا كاملا ويصير شر يكالهم فيه ثم
 يبيعونه لاجني ويقسمون ثمنه ويبيعهم المزكي النصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم وان كره للشخص
 شراء صدقته ولو مندوبة للضرورة وحصة قبل ذلك أمانة معهم (قوله والدرهم ستة دنانير) وهو نصف
 مجموع الدرهم الطبري الذي هو أربع دنانير والبغلي الذي هو ثمانية دنانير لأنهم جمعوهما ثم قسموهما
 نصفين ولو كانت كلهما بربعة لكانت النصاب أو بغلية لزيادة قال الاذري وغيره يجب أن يعتقد أن الدرهم كان
 كذلك أي ستة دنانير في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن خلفائه فالجوع والقسمة سابقان على ذلك لكن
 ذكر الرافعي أن الجمع والقسمة كانتا في زمن عمر رضي الله عنه أو في زمن نبي أمية وعليه فيجاء بأن الاجماع
 انقضى على ما قاله الفقهاء فلعل النصاب كان مائة من كل من الدرهمين أو أنهم علموا ذلك من غوى كلامه صلى
 الله عليه وسلم فتأمل والدان ثمان حبات وخساعة والدرهم ستة مثاقيل وهو خسون حبة وخساعة يجب
 التمييز كما أتى قال بعضهم ودرهم الاسلام المشهور الآن ستة عشر قيراطا أو بربعة أخماس من قيراط بقرار يطر
 الوقت (قوله والمثقال الخ) قال السبكي وغيره ومقدار لم يتغير جاهلية ولا اسلاما وهو اثنتان وسبعون شعيرة
 معتدلة قطع من طرفها مادي وطال ونصاب الذهب الاشراف القاندي خمسة وعشرون وسبعان وتسع
 ويقاس به غيره (قوله ولو نقص الخ) أي فالنصاب تحديد (قوله في المشوش) ويكره امسا كدوي محرم
 التعامل به ان لم يكن كدراهم البلد ويكره الضرب على سكة الامام ما يزدغشه والاحرم (قوله خالصا) أي
 وجوبا في نحوولي محجور وقيد الاسنوي بما اذا كانت قيمة السبك دون قيمة الفس ومال اليه شيخنا
 ولا بد من أن يكون الخالص هو الواجب قيمته أو بقول خيرين وقبل علم المالك يمينه ولا يكفي اجتهاده
 فيه ويقع الفس تطوعا عليه أولا ولا يجوز الرديء عن الجيد ولا المكسر عن الصحيح ويفسد القبض
 ويجب الردان بقي والا أخرج قدر التفاوت ويعرف بتقويم المخرج بالآخر صحيحا ومعيبا وفارق الفرقها
 مر لا مثاله هنا على عين الواجب ويكمل الانواع ببعضها ويخرج من كل نوع بقسطه ان تيسر والا فالوسط
 كما مر في المعشرات (قوله زكي الاكثر) فيقع الزائد على الواجب تطوعا وهذا في غيرولي نحو محجور فيجب
 فيه التمييز على ما مر

من عشرين ديناراً
 وفي عشرين نصف دينار
 وقوله بوزن مكة استدلوا
 عليه بحديث المكبال
 مكبال أهل المدينة والوزن
 وزن مكة رواه أبو داود
 والنسائي باسناد صحيح
 والدرهم ستة دنانير

على ما يقع بين الكيلين مع انه يقبل جزأ (قوله وزاد قلت الخ) رجع لقوله في الروضة

(باب زكاة النقد الخ)

النقد في اللغة الاعطاء ثم استعمل في المعطي من اطلاق المصدر على المفعول قال العراقي وقد اطلق على ما يقابل
 العرض فيشمل غير المضروب (قول المتن وزكاتها الخ) قال الصيمري بما أفقيت بجواز اخراج الذهب
 عن الفضة وعكسه وقال الردياني هو الاختيار عند كثير من أصحابنا للضرورة (قوله والاوقية الخ) عبارة
 الاسنوي وكانت الاوقية في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين درهما (قوله بالنصوص) هذا
 يفيد أن ذكر الدرهم وقع في الحديث (قوله والمثقال الخ) هو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة والدرهم

خسون

والمتقال درهم وثلاثمائة سبعة مثاقيل ولو نقص عن النصاب حبة أو بعضها

فلا زكاة وان راج رواج التام ولو نقص في ميزان وتم في آخر فالصحيح لازكاة ولا يكمل نصاب أحد التقدين بالآخر (ولاشي في
 المشوش) منها (حتى يبلغ خالصه نصابا) فإذا بلغه أخرج الواجب خالصا وأخرج من المشوش ما يصل اشتراكه على خالص بقدر الواجب
 (ولو اختلطت لهما) بل أن ذيلهما عارصين منهما الاناء (وجعل أ كثرهما زكي الاكثر ذهباً وفضة) فإذا كان وزناً فلان أحد هما سائته ومن

الأخيار بما تفرق سنة ذهب وسنة فضة (أوبى) بينهما بالنار قال البسيط ويحصل ذلك بسبك قدر يسير إذا نسوت جزأه (وبى) الحرّم من حل) بضم الحاء وكسر اللام ونشد يد الباء جمع حل يفتح الحاء وسكون

(٢٣)

في الاظهر) اختلاف مبنى على أن الزكاة في النقد لجوهره أو للاستغناء عن الاقتناع به فتجب في المباح على الاول دون الثاني (فن) المحرم الاناء) من الذهب أو الفضة للرجل والمرأة وهو محرم لعينه (والسوار) والخلخال) بفتح الخاء (لبس الرجل) بان يقصده بالتخاذل فهما محرمان بالقصد (فلواتخذ سواراً) مثلاً (لا قصد أو يقصد اجارته لمن له استعماله فلا زكاة) فيه (في الاصح) لا تقفاه القصد المحرم والثاني ينظر في الاولى الى أنه ليس له استعماله في الثانية الى أنه معد للاموال واتخذ ليعبره فلا زكاة جزماً ولو قصد كثره ففيه الزكاة جزماً عند الجمهور وحكى الامام فيه خلافاً (وكذا لو انكسر الحل) لمن له لبسه بحيث يتمتع الاستعمال (وقصد اصلاحه) لازكاة فيه في الاصح لهوام صورته وقصد اصلاحه والثاني فيه الزكاة لتعذر استعماله ولولم يقبل الاصلاح بان احتاج في استعماله الى سبك وصوغ فتجب فيه الزكاة وأول الحول وقت الانكسار وكذا الوكيل الاصلاح وقصد

(قوله بالنار) ويجوز بالماء كان يضع فيه ألفاظها ويعلم ارتفاعه ثم فضة ويعلم كذلك ثم يضع المخلوط فالأقرب الى احدي العلامتين هو الاكثر وهذا الطريق يمكن فيما اذا جهل فيه وزن كل منهما وفي المعلوم طريق آخر وهو ان يضع في الماء سنة ذهب أو أربعين سنة فضة ويعلم ارتفاعه ثم يعكس ذلك ويعلمه ثم يضع المخلوط فاي العلامتين وصل اليها فلا كثر منه وهذا أصبغ ولوتعذر التمييز وجب الاخراج مع الاحتياط ولم يؤخر لوجوب الاخراج على الفور ويقتصر التأخير لوجود آلة السبك اذا لم تعذر ومونة السبك ونحوه على المالك (قوله بالجر) فضمير راجع للحل دفع بذلك ارادة المكروه اللازم عليها القطع بوجوب الزكاة فيه مع أن فيه وجهين الاصح منهما الوجوب كذا قالوا ويمكن دفع ذلك بأن يقرأ بالرفع ويرجع اختلاف بقوله في الاظهر اليه كالبيع وكونه فيه تغليب الاظهر على الاصح أقل ايها من دخول المكروه في المباح لمقابلته بالحرام أو من سبوت المصنف عن ذكره فتأمل وشيخ الاسلام تبع الشارح فقال بذكر المكروه من زيادتي (قوله لا المباح) أى ان علمه فلو ورث حلياً ولم يعلم به حتى مضى حول وجبت زكاته على المعتد (قوله الاناء) نعم لو اشتراه ليضعه حلياً مباحاً ثم احتاج الى استعماله فبسة سنة لم تجب زكاته على المعتد ومن المحرم التصاور التي تتخذها المرأة والمزركش في غير لبسها (قوله والسوار الخ) والمعتبر في زكاة كل محرم لعينه كالاناء عينه وان زادت قيمته فيخرج ربع عشره من غير من نوعه أو منه بكسره أو مشاعاً والمعتبر في المحرم بالقصد كافي زكاة الحلّي لنحو لبس أو كثر أكثر الامرين من قيمته وعينه كذا في العباب واعتمده شيخنا ولا يكسرها لانه ضروري تسليمه للساعي أو غير من المستحقين مامر (قوله فلواتخذ) أى الرجل ولو حكماً (قوله أو يقصد اجارته) أى ولو بعد قصد لبسه على الأرجح من وجهين وان قصد بالاجارة التجارة اذا حرمة حينئذ فعمل أن القصد يتغير من الحرمة للإباحة وعكسه (قوله لمن له لبسه) لو قال للذي لازكاة عليه كان أولى (قوله وقصد كثره) أى بعد علمه بانكساره فلو مضى حول بعد كسره وقبل علمه فلا زكاة فيه فارق هذا مامر بدوام الاباحة هنا بخلاف ذلك لا ابتداء ملكه فتأمل (قوله ار جهمما الوجوب) هو العتد منهم لو قصد حين علمه اصلاحه فلا زكاة فالاعتبر في غير الاتخاذ قصد المبيع وفيه عدم قصد المحرم (قوله ويحرم على الرجل) ومثله الخنثى (قوله والاعتلة) خسون شعيرة وخساشعيرة وهوسنة دوائق وكل دائق ثمان حبات وخسان والمثقال لم يختلف قدره جاهلية ولا اسلاماً بخلاف الدرهم فانه كان في عصره صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول بالدرهم البغلي وهو ثمانية دوائق والطبري وهو نصفها لجمعها وقصد درهمين قبل فعل ذلك في زمن بنى أمية وأجمع أهل العصر عليه كذا في شرح البهجة نقل عن الرافعي وهو مشكل من حيث ان الدرهم وردت في الحديث فكيف تنصرف الى غير المتعامل به في زمنه صلى الله عليه وسلم (قول المتن فن المحرم) منه أيضاً التصاور التي تتخذها المرأ آمن الذهب والفضة فتجب فيها الزكاة (قول المتن فلواتخذ) ان جعل فاعل اتخذ ضمير الرجل أشعر ذلك بان المرأة في المستثنين لازكاة عليها قطعاً لان القرينة تصرف الى الاستعمال الجائر وان جعل فاعله الشخص أفاد ثبوت الخلاف فيها كالرجل قال الاسنوي وهو متجه اه أقول بل المتجه الاول وهو ظاهر العبارة لا جرم صرح في المحرم بالرجل (قول المتن فلا زكاة في الاصح) علل ذلك في الاولى بان الزكاة انما تجب في المال النامي والنقد غير نام بنفسه وانما التحق بالناميات لكونه مهياً للاخراج فيما يعود نفعه وبالصياغة بطل هذا التيهو (قوله وأول الحول وقت الانكسار) هو كذلك في المستثنين بعد (قوله في الحديث الشريف وحرم على ذكورها) وقبس عليه الفضة

كثرت ولم يقصد شيئاً فوجهان وقيل قولان أرجمهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تأثيره (ويحرم على الرجل حل الذهب) قال صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحرير لثلاث أمسي وحرم على ذكورها صححه الترمذي (الا لاتف والاعتلة) بثلاث الميم

والهمزة (والسن) فيجوز اتخاذها لمن قطع انفه وأملت وأقلت سنه (لا الاصبع) فلا يجوز اتخاذها ولا الأصل في ذلك أن مرجحة بن أسعد قطع أنفسه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لما كانت الواقعة عنده في الجاهلية فاتخذها ثياباً ورق فانقن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ ثياباً من ذهب واما أبو داود (٢٤) والنسائي والترمذي وحسنه وقبس على الأنف الأتلة والسن ويجوز الثلاثة من الفضة

أولى والفرق بين الأتلة والاصبع أنها تعمل بخلاف الاصبع واليد فلا يجوز اتخاذها من ذهب ولا فضة قال في الروضة وفيه وجه أنه يجوز (ويحرم سن الخاتم) من ذهب على الرجل (على الصحيح) وقال الامام لا يبعد تشبيه القليل منه بالضة الصغيرة في الأناصير بطويق الخاتم بأسنانه وفرق الرافي بأن الخاتم ألزم للشخص من الأناصير واستعماله أدوم (ويحل له من الفضة الخاتم) لأنه صلى الله عليه وسلم اتخذ ثياباً من فضة رواه الشيخان (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم والبرع والخف وأطراف السهام لأن ذلك يغيبط الكفار (لا مالا يلبسه كالسرج واللباج والركاب والتفرويرة الناقة) في الاصح (والثاني بلحقه بالاول ولا محل له تحلية ثي محاذير بالذهب وليس للمرأة حلية آلة الحرب بالذهب والفضة لما فيه من التشبه بالرجال وليس لها التشبه بهم وإن جاز لها المحاربة بآلة الحرب في

لامها للجنس فيشمل ما عدا الأسافل لأنها لا تعمل ولذلك يتمتع الكل في الاصبع الا لاشل ولام السن للجنس أيضا (قوله لا الاصبع) أي للرجل وكذا المرأة على ما عتده شيخنا خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وصريح عبارة المنهج (قوله الخاتم) فيجوز لبسه بل يسن وكونه في خنصر العين أفضل وله الختم به ولو نقش عليه اسمه مثلاً ولا كراهة في نقشه بذكر الله تعالى وغيره يسن جعل فضه داخل الكف والعبرة في قدره وعدده ومحله بعادة أمثاله في الفقه الخنصر وحده وفي العامي نحو الإبهام معه وخروج به الختم فيحرم وكان نقش خاتمته صلى الله عليه وسلم كما قاله بعض المحدثين محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر أعلى ومتى خالف عادة أمثاله كراهة وحرم وتلزمه الزكاة فيهما وله اتخاذ خواتم متعددة ليلبس كل بعض منها في وقت ولا زكاة فيها حينئذ فإن لبس منها أكثر من عادته أو قصد ذلك وجبت الزكاة ولا بأس بلبس غير الفضة من نحاس أو غيره (قوله وحلية آلات الحرب) محل للرجل من الفضة فقط ولو غير مقاتل ومنها كما قال الشارح السهام والبرع والخف وكذا الخود والبيضة والحربة قال شيخنا والحقبة قطع كالصفايح تسمر على الآلات غير مضروبة ومحل بالنقد المضروب إن جعل لها عرى والأفلا محل وتجبز كأنها محل بالقبو به أيضا على العتدوان حصل منها ثي بالعرض على النار (قوله والمنطقة) أي محل للرجل فقط وكذا التحلية التاج للمرأة لا للرجل على المعتمد وفارق المنطقة لأن فيها تنشيط وتقوية للبدن نعم ردحل الخف ويحرم على الرجل والمرأة تحلية سكين المهنه والمقلعة والمرأة بكسر الميم والدواة والمقراض (قوله كالسرج واللباج والركاب) وبرة البعير واللبب والقلاذق تعبيره بالسرج فيسدان محل الخلف فيما يتعلق بالخيول بخلاف البغال والخيول فيحرم جزماؤه صرح العلامة البرلسي (قوله ولها لبس) أي لا اقتراش ولا غطاء كرتبة ولحاف كما قاله القنوي فيحرم أن على المعتمد (قوله وكذا النعل) ومثله التاج كما مر وإن لم يكن من عادة أمثاله ومثل المرأة الصبي غير البالغ على المعتمد (قوله مانسجهما) ومثله المزركش فلها لبسه لا اقتراشه ولا التدثر به ويجوز لبس العصائب المرسعة بالنقد وإن كثرت ولا زكاة فيها وقيد شيخنا بما لها عرى ولومن غيرها كما يأتي في باب الاجارة والأفلا يجوز وتجبز كأنها كما مر في التحلية بها (قوله تحريم المبالغة) ويكره السرف بلا مبالغة قاله الخطيب واستظهره ابن حجر ونبه شيخنا الرمي بل استوجه الإباحة فيه وقال شيخنا الزايد بالحرمة كالمبالغة ولو اتخذت حلياً متعددة ففيه ما مر في الخاتم ومتى حرم أو كره وجبت زكاة الجميع لا القدر الزائد فقط على المعتمد (قوله وجواز تحلية المصحف بفضة) وكذا كتابته واعتمد شيخنا كوالشيخنا الرمي جواز كتابته بالذهب للرجل والمرأة كما قاله الغزالي وقياسه أن التحلية كذلك وكلام المصنف بخلافه في الرجل (قوله فيجوز اتخاذها) يجوز أيضاً شدها به إذا تحركت ثم كل ما جاز بالذهب فهو بالفضة أجوز كما سنبه عليه الشارح (قوله كانت الواقعة عنده) يعني بين الأروس والخروج قال الشاعر أن الكلاب ماؤنا غلوه (قوله فلا يجوز) أشار بالفاء إلى أن هذا الحكم في الذهب والفضة مستفاد من التعليل قال الاسنوي ومسئلة الفضة لا تؤخذ من الكتاب (قوله وقال الامام) هو مقابل الصحيح (قول المتن ويحل له من الفضة الخاتم) بل هو سنة للرجل وأن يكون في العين وأن يجعل فضه مما يلي كفه (قول المتن في الاصح) يستثنى البغال والخيول فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها بخلاف لانها لا تصلح للقتال قاله في الآثار ونبه الرافي على أن الكثير من الأصحاب قطعوا بتحريم قلادة الفرس (قول المتن والاصح تحريم المبالغة) علل مقابله بالقياس على الحل

الجملة (ولها لبس أنواع حلى الذهب والفضة) كالطوق والختم والسوار والخلخال وكذا النعل وقيل لا للسرف التي (وكذا مانسجهما) لها لبسه (في الاصح) والثاني لما فيه من السرف والخيلاء (والاصح تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (تختلخل وزنه ما تتاد ينلر وكذا اسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) فإنه يحرم في الاصح (و) الاصح (جواز تحلية المصحف بفضة)

لرجل المرأة (وكذا المرأة بذهب) لا للرجل والثاني الجواز لهما والثالث المنع لهما (٢٥) ولا يجوز تحليلة سائر الكتب قطعا

(ويشترط زكاة النقد الحول)
لحديث أبي داود وفيه
لا زكاة في مال حتى يحول
عليه الحول (ولا زكاة في
سائر الجواهر كالؤلؤ)
والياقوت لعدم ورودها في
ذلك

باب زكاة المعدن والركاز
والنجارة

(من استخرج ذهباً أو
فضة من معدن) أي مكان
خلقه الله فيه مواتاً ومالك
له كإذ كره في شرح المهذب
عن الأصحاب ويسمى
المستخرج معدناً أيضاً كما
في الترجمة (لزمه ربع
عشره) للملك إياه كافي
غير المعدن لشمول الأدلة

(وفي قول الخمس) كالركاز
بجامع الخفاء في الأرض
(وفي قول من حصل بتعب)
بان احتياج إلى الطعن
والمعالجة بالنار (فربع
عشره والا) أي بان حصل
بلا تعب بان استغنى عنها

(خمس) كما اختلف الواجب
في المسقي بالمطر والمسقي
بالنضح (ويشترط النصاب
لأحول على المذهب فيهما)

وقيل في اشتراط كل منهما
قولان كذا في أصل
الروضة والفرق بينهما على
الاول أن مادون النصاب

لا يحتتمل للمواصلة والحول
انما اشترط للتمكن من

بالذهب وأقره شيخنا وفي شرحه فراجع وحرو جلد المصحف ولو منفصلاً وكسبه مثله وكذلك اللوح
والعلاقة بخلاف الكرسي والتفسيران حرم منه فكل المصحف والأقلام ومنه يؤخذ أن المراد بالمصحف
ما حرم منه وإن لم يسم مصحفاً منه يؤخذ أيضاً حرمة تحليلة التأمير في ابن حجر ما يقتضي الجواز فيها (قوله)
وكذا المرأة) ومثلها الصبي فيحمل لهما تحليلة المصحف بالذهب والفضة (قوله والثاني الخ) صريح كلامه أن
الاختلاف يرجع لجميع ما قبله فهذان وجهان مطلقان في مقابلة الأصح الفصل فتأمل (قوله سائر الكتب)
أي يحرم تحليتها ولو للرأة ولو بالفضة وسواء كتب الحديث والعلم ومثلها الكعبة وقبر النبي صلى الله عليه
وسلم وكذا بقية الأنبياء فيحرم تحليتها ولو تمويهها ولو يحرم تزيناها بالقناديل من النقود ويبطل وقفها إلا أن
احتيج إليها كالوقف على تزويق المساجد (قوله الحول) ولا ينقطع بقرضه لغيره كما قاله شيخنا الرمي وفي
المجموع أن الذهب إذا صدأ لا يحرم استعماله وحله شيخنا الرمي على صدأ يحصل منه شيء يعرضه على النار
كالمقود بنحو نحاس

قدم المعدن لثبوته في محله وهو يفتح المال وكسرها اسم للحل ولما يخرج من معدن بمعنى أقام وقيل الاول
للاول والثاني للثاني وجع معه الركاز لما شاركته له في عدم الحول وهو من ركز بمعنى خفي أو بمعنى غرز ومعهما
التجارة لاعتبارها بأخبار الحول فقط لا بجميعه وأخرها عن النقل لتعلقها به ولأنها راجعة إليه (قوله من
استخرج) أي من أهل الزكاة لا مكاتب وذوي عبد ولكل أخذه وهدا ومنع الذي منه بدارنا وما أخذه
العبد فليس به فليس زكاته والمبعض بينهما ولقي النوبة (قوله من معدن) أي من غير دار الحرب لأن
المأخوذ منها غنيمة لا أخذه (قوله للملك) فيجب الإخراج به على ما يأتي (قوله تفرقه) أي بفتح التاء والفاء
وتشديد الراء الضمومة والقاف (قوله وطريق الخ) فيه اعتراض على كلام المصنف فتأمل (قوله ان تتابع

الذي لا سرف فيه إذا تعدد (قوله والثاني الجواز لهما) علل بالأكرام وعلى المنع لهما بان الخبر ورودهم ذلك
(قوله أيضاً والثاني الجواز لهما والثالث المنع) يقابلان قول المتن وكذا للرأة بذهب (قوله ولا يجوز تحليلة سائر
الكتب) أي لا للرأة ولا للرجل قاله الاسنوي به تعلم ان العلة في تحليلة المرأة للمصحف مركبة من الأكرام
والتحلي اذ لو كانت للأكرام فقط لجاز للرجال وللتحلية لجاز في الكتب قال واذا جاز في المصحف جاز أيضاً
في علاقته المنفصلة عنه وقيل لا

(قوله أي مكان الخ) سمي بذلك لاقامة ما خلق الله فيه يقال معدن معدننا قام ومنه جنات عدن لطول
الاقامة فيها من الله علينا بذلك برحمته آمين ومنه أيضاً معدن البلد المعروف لان تبعاً كان يحبس فيها أصحاب
الجرأثم وقيل سمي معدناً لاقامة الناس عليه والركاز دفين الجاهلية سمي بذلك لانه ركز في المكان أي غرز
من قولهم ركزت الرمح وقيل لخفائه ومنه قوله تعالى وتسمع لهم ركزا أي صونا خفيا والتجارة تقلاب المال
والتصرف فيه رجاء الربح والاصل في زكاة المعدن قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخر جنالك
من الأرض وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية المدقوقة وهي نقاف وباء مفتوحين
ناحية من الفرع بضم الفاء واسكان الراء قرية بين مكة والمدينة قريبة من ساحل البردات نخيل وزرع
على أربع مراحل من المدينة (قوله كما اختلف الخ) بجامع أن كلاماً أخذ من الأرض (قوله كذا في أصل
الروضة الخ) يشير إلى مخالفته لما في الرافعي حيث قال إن أوجبنا ربع العشر فلا بد من النصاب وفي الحول
قولان وإن أوجبنا الخمس فلا يعتبر الحول وفي النصاب قولان انتهى (قوله مفرع على وجوب الخمس) أي
فوجه عدم اشتراطه القياس على الغنيمة بجامع أنه مال الخمس وقوله مفرع على وجوب ربع العشر أي
فوجه اشتراط الحول عموم أدلة الحول السابقة (قول المتن ويضم بعضه الخ) قال الرافعي رحمه الله لا يشترط

(٤ - فليوبى وعميره) - ثانياً - تحية المال والمستخرج من المعدن نماء في نفسه وطريق الخلاف في النصاب
مفرع على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر (ويضم بعضه) أي المستخرج (إلى بعض) في النصاب (ان تتابع

العمل ولا يشترط (في الضم) اتصال النبل على الجديد) لان العادة تقترفه والقديم ان طال الزمن انقطاعه لا يضم (واذا قطع العمل بعذر) ثم ناداه (ضم) فصر الزمان أم طال عرفا وقيل ثلاثة أيام وقيل يوم كامل ومن العذر اصلاح الآلات وهرب الاجراء والسفر والمرض (والا) أي وان قطع العمل بعذر (فلا يضم الاول الى الثاني) طال الزمان أم قصر لا عراضه (و يضم الثاني الى الاول كما يضمه الى مملكه بعذر المصنف في اكمال النصاب) فاذا استخرج من الفضة خسين درهما بالعدل الاول وما ثم وخسين بالثاني فلا زكاة في الخسين ونجب في المائة والخسين كالجب فيها لو كان

(٣٦)

حق المعدن من غيرهما ولو استخرج اثنان من معدن نصابا فوجوب الزكاة فيه يعني على ثبوت الخلطة في غير المواشي والظاهر كما تقدم الثبوت فيه ووقت وجوب حق المعدن بناء على المذهب أن الحول لا يشترط فيه حصول النبل في يده ووقت الاخراج التخليص والتنقية من التراب والخرج فلما اخرج منه قبله لم يجز موهونه ما على المالك ولا زكاة في غير الذهب والفضة من المستخرج من معدن وفي وجهه شاذ يجب في كل مستخرج منه منطبا كان كالحديد والنحاس أو غيره كالسحل والياقوت (وفي الركاز الخمس) رواه الشيخان من حديث أبي هريرة (بصرف) صرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفاد من الارض فاشبهه الواجب في التراب والزروع والثاني

العمل) أي واتحد المكان والمخرج وان خرج الاول عن ملكه والا فلا ضم وان تقارب المكان وكذا يقال في الركاز أيضا (قوله لا عراضه) نعم يتسامح بما اعتيد الاستراحة في مثله وان طال لا بعذر وان قصر (قوله والظاهر الخ) وعليه فيشترط اتحاد ما يمكن الاتحاد كالكوة كان حفظ واجب (قوله لا يشترط فيه حصول النبل في يده) ظاهره وان وجد في ملكه فسقط ما قيل هلا وجبت زكاة الاعوام الماضية اذا وجد في ملكه كذا في البرلسي فانظر مع ما سياتي في قول الشارح وملكه بالاحياء أي فتجب زكاته من وقته كما صرح به السباطي فالوجه أن يراد بحصوله في يده دخوله في ملكه (قوله ووقت الاخراج الخ) فلو تلف شيء قبله بلا قصير سقط واجبه (قوله لم يجزه) أي لفساد القبض ويلزم الساعي رده فان مفزعه اجزا ولا أجره في تميزه ويجبر دما زاد ويرجع بمائة قص ولو تلف في يده قبل تميزه لم يرد قيمته ويصدق فيها وتقدم الفرق بينه وبين التمر والزبيب (قوله لعدم الاشتراط) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله الجاهلية) ولو احتمالا والمراد بها ما قبل بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أو بعدها ولم تبلغه الدعوة فان علم أنه دفنه بعد بلوغه وعاد فهو في ويستدل على كونه من دفن الجاهلية بوجوده في قبورهم أو خزانهم أو قلاعهم أو موت كسبي أي فان أن ينال في الدفعة الواحدة نصابا بل مائتاه بدفعات يضم لانه هكذا يستخرج فاشبهه تلاحق التاركن النصاب في التاركن تكون غمار علم وهما ينظر بده الى العمل (قوله لا عراضه) فان الاعراض يصير الثاني مالا آخر (قول المتن في اكمال النصاب) لو كان الاول نصابا ضم اليه الثاني بطريق الاولى (قوله بناء على المذهب ان الحول الخ) ظاهره أن الحكم كذلك ولو وجد في ملكه فسقط ما قيل هلا وجبت زكاة الاعوام الماضية اذا وجد في ملكه (قوله لم يجزه) كان وجهه أن مؤنة التخليص على المالك (قول المتن وفي الركاز الخمس) انظر هل يأتي في ضمه ما سلف في المعدن (قول المتن مصرف) هو هنا بكسر الراء اسم محل الصرف وأما بالفتح فصدر (قوله فيصرف خمسة الخ) أي والباقي لواجده هو المراد أنه كافي في مصرف الخمس خاصة (قوله أي الذهب والفضة) أي فليس المراد بالنقد الذهب والفضة المضروبين (قوله لعدم الاشتراط) أي به قال الأئمة الثلاثة ووجه الاول القياس على المعدن (قوله بلا خلاف) نقل الماوردي الاجماع على ذلك وخالف المعدن في جريان الخلاف لان المعدن يشكف لتحصيه (قوله أي الذي هو من دفن الجاهلية) أي بان يكون عليه اسم ملك منهم أو صليب واستشكل الثاني لان الصليب معهود الآن في مله النصراني يكتفي في الاهتداء الى كونه من دفنهم وجود العلامة المذكورة وان لم يلزم منها كونه من دفنهم لان الاصل عدم اخذ القبر له ثم دفنه قاله السبكي والاسنوي خلافا للشيخين حيث قال لا يحتمل ان يلزم من كون العلامة عليه أن يكون من دفنهم (قول المتن فلقطه) زاد الاسنوي وقيل انه مال ضائع يحفظ

أبدا

بصرف مصرف خمس التي لان الركاز مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان

كافي وفيصرف خمسة مصرف خمس التي (وشروطه النصاب والنقد) أي الذهب والفضة (على المذهب) وقيل في اشتراط ذلك قولان الجديد الاشتراط كذا في أصل الروضة والذي في نسخ من الشرح ترجيح طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط باطلاق الحديث (لا الحول) فلا يشترط بلا خلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجد دونه وهو مال من جنسه ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركاز وعلى الوجوب في غير النقد يؤخذ خمس الموجود منه لاقيمته (وهو) أي الركاز (الموجود الجاهلي) أي الذي هو من دفن الجاهلية (فان وجد اسلامي) بان كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام (علم مال كفه) لا للواجد فيجب رده عليه (والا) أي وان لم يعلم مال كفه (فلقطه) يعرفه

هو اجد سنة ثم نكسك ان لم يظهر مالك (وكذا ان لم يعلم من أى الضربين) الجاهل أو الاسلامي (هو) بأن كان ما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو كان مالا أثر عليه كالتبر والحق والأواني فهو لقطه يفعل فيها تقدم (وانما يملكه) أى الركا (الواجد وتزومه الزكاة) فيه (اذا وجد في موات أو ملك أحياء) ويملكه في الثانية بالاحياء كما سبأني (فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة على الذهب) يفعل فيه ما تقدم وقيل ركا كملوات بجمع اشتراك الناس في الثلاثة (أو) وجد (في ملك شخص فله شخص ان ادعاه) فأخذه بلايين كالامتعة في النار (والا) أى وان لم يدعه (فلمن ملك منه وهكذا حتى ينتهي) الامر الى المحي للارض فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض والبيع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول فان كان المحي أو من تلقى (٢٧) الملك عنه هالكا فورثته قائمون مقامه

فان قال بعض ورثة من تلقى الملك عنه هو لمورثنا وأباه بعضهم سلم نصيب المدعى اليه وملك بالباقي ما ذكر (ولو تنازعه) أى الركا في الملك (بائع ومشتري أو مكر ومكتر أو معتبر ومستعير) فقال كل منهما هو لي وأدافنته (صدق ذو اليد) أى المشتري والمكترى والمستعير (يمينه) كالأ تنازعا في متاع الدار وهذا اذا احتمل صدق صاحب اليد ولو على بعد فان لم يحتمل صدقه في ذلك لكون مثله لا يمكن دفنه في مدة يده فلا يصدق ولو وقع النزاع في مسئلتى المكري والمعير بعد هود الدار الى يدهما فان قال كل منهما نادفنته بعد هود الدار الى قال قول به بشرط الامكان وان قال دفنته قبل خروجهما من يدى فقيل القول قوله والأصح قول المستاجر والمستعير

وجد غير مدفون فان علم أنه كان ظاهرا فلقطة والا فركا كالأورد في أنه من دفنهم أولا فقوله الضربين بمعنى القسمين (قوله ويملكه في الثانية بالاحياء) ولا يتوقف على الاخراج الذى هو الوجدان المذكور ولو حل الوجدان على الملك لم يحتاج الى ذلك وعلى هذا اذا قلنا بوجوب الزكاة الذى هو المعتمد من حين ملكه لم يصح ما مر عن العلامة البرلسي فتأمله (قوله فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة) وان علم الذى سبل المسجد أو الشارع ولو الامام من بيت المال لان الحق صار للمسلمين ولو وجد في أرض الفارين فلهم أو في أرض النقي فلا هله أو في دار الحرب في ملك حرى أو موقوف عليه فله أو في موقوف على معين فله مستحق ولو مسجدا لالناظره فان لم يدعه انتقل الى الواقف وهكذا (قوله وان لم يدعه) بان سكت أو نفاه وفي السكوت خلاف ذكره العلامة البرلسي وصوابه كدعواه (قوله وان لم يدعه) أى ما لم ينفه خلافا لابن حجر وحينئذ يلزمه ذكره للأعوام الماضية فان نفاه فلا امام ولن هو في يده أن يتصدق به عنه فان لم يعلم المحي فامر ببيت المال كالأوقت الرجوع بأور خلف المورث ودبنة ولم يعلم لذلك مالك وعلى هذا فالاقسام ثلاثة واداعى المالك ولم يحصل اليأس منه حفظ له وان أس منه فلمن هو في يده أن يتصدق به عنه أو لم يعلم فليت المال وعلى ذلك يحمل التناقض في كلامهم وما نقل عن شيخنا الرملى من أن اليأس من المالك كعدم العلم به فيكون أمره ببيت المال مردود

(فصل في أحكام التجارة) ولا يكفر جاحز كانها لقول القديم بعدمها وسبأني (قوله قلب المالك الخ) منه صباغ الثياب ودباغ أو دهن للجاود لاصابون لغسل وملح للجمين لهلاك عينه وفارق الدباغ بانه ينقل الجالس من طبع الى طبع فكأنه باقى (قوله على الثياب) أى وعلى السلاح قاله الجوهري ولا زكاة فيها قدر

أبدا (قول المتن في موات) مثله الخراب والفساد الجاهليان وكذا قبور أهلها (قوله بالاحياء) أى لا بالوجدان كالأولى (قول المتن فلقطة) أى لان يد المسلمين عليه (قول المتن على الذهب) عبارة الروضة أن الذهب في الموجود في الشارع أنه لقطه وقيل ركا وقيل وجهان فلذا عبر بالذهب (قول المتن ان ادعاه) الذى شرطه ابن الرقعة أن لا ينفيه وهو الصواب كسأ ما في يده (قوله بلايين) ان ادعاه الواجد فلا بد من الجمين (قوله عنه) الضمير راجع للمحي من قوله فان كان المحي الخ

(فصل شرط زكاة التجارة) (قوله تطلق على الثياب) وتطلق أيضا على السلاح قال الأئمة ولا زكاة في عيها مفعلين ارادة التجارة واستدل لها أيضا بقوله تعالى بأيهم الدين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومن جهة القياس انه مال ينتهي منه الغناء فوجب فيه الزكاة كالواشي لكن لا يكفر جاحدا فيها لان لنا قولاً قديما بعدم الوجوب فيها (قول المتن بأسر الحول) الباء ظرفية (قوله بالقيمة) أى بخلاف الذى

لان المالك سلم حصول تسخ الكثر في يده فيده اليد السابقة (فصل) التجارة قلب المالك بالمعاوضة لغرض الرجوع في كانتا ماروى الحاكم بإسنادين وقالهما يحيى حان على شرط الشيخين عن أبي ذر أنه صلى الله عليه وسلم قال في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها وهو بفتح الموحدة وبالزاي يطلق على الثياب المعدة للبيع وما روى أبو داود عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر نأنا يخرج الصدقة من الذى يبيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصب) كغيرها (معتبرا) أى النصب (بأسر الحول وفي قول بطر فيه) أى أوله وآخره دون وسطه (و) في (قول بجميعه) كالنقد وفرق بينهما بان الاعتبارها بالقيمة ويصدر مراعاتها كل وقت لا ضراب الاسطر تخفضا وارتفاعا

واكتفى باعتبارها آخر الحول لانه وقت الوجوب والثاني بضم اليه وقت الانقضاء منهم من عبرنا بالوجه لان الاول منصوص والآخرون
مخرجان والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة (٢٨) وبالقول أخرى (فعل الاظهر) وهو الاعتبار بآخر الحول (لورد) مال التجارة

(الى النقد) بأن بيع به
(في خلال الحول وهو
دون النصاب واشترى به
سلعة فالاصح أنه ينقطع
الحول وينتدأ حوله
من حين شرائها)
والثاني لا ينقطع ولو باده
بسلعة فالاصح أنه لا ينقطع
ولو تربص به حتى تم
الحول فهذه الصورة
الاصلية للاظهر وغيره ولو
كان النقد غير ما يقوم به
آخر الحول كان باعه
بهرام والحال يقتضى
التقويم بالندين فهو كبيع
بالسلعة وما ذكر من
التفرع يأتي على القول
الثاني أيضا (ولو تم الحول
وقيمة العرض دون
النصاب فالاصح أنه ينتدأ
حول ويبطل الاول)
فلا يجب له زكاة والثاني
لا بل متى بلغت قيمة العرض
فصل وجبت الزكاة ثم ينتدأ
حول ثان ولو كان معه
من أول الحول ما يكمل
به النصاب زكاهما آخره
كما قال في شرح المهذب لو
كان معه مائة درهم فاشترى
عرضا للتجارة بخمسين
منها قبلت قيمته في آخر
الحول مائة وخمسين لزمه
زكاة الجميع (وبصير عرض

الحديث الثاني لبيان المراد من الاول وذ كر الاول لدفع توهم ارادة صدقة التطوع في الثاني (قوله لورد)
أى نض جميعه لا بعضه كما سيذكره (قوله وينتدأ حوله الخ) ولا يحتاج الى نية على الارجح (قوله بسلعة)
قيده العلامة البرلسي بما قيمته دون نصاب ولعله ذكر الخلاف لانها اذا ساءت النصاب لم ينقطع قطعاً لان
قيمتها قدر النصاب من أول الحول (قوله ولو تربص به) أى بمال التجارة الذي اشتراه أولاً قبل نضوضه
لا بما نض ولا بما اشتراه ثانياً (قوله يأتي على القول الثاني) وكذا على الثالث بالاولى قاله شيخنا الرملي
وقال العلامة البرلسي ولا يأتي على الثالث نظر المقابل الاصح في مسئلة المتن وللاصح في مسئلتي الشارح فان
صورتهما أن السلعة التي تبدل به قيمته دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس اه وهو مبني على
ما صور به وليس في كلام الشارح ما يفيد الا أن يقال ان ذكر الخلاف قريبته عليه كما تقدمت الاشارة اليه
والوجه أن يقال ان الذي يقطع الحول على الاول يقطعه على الثاني والثالث بالاولى ولا عكس لزوما فتأمل
(قوله للفتنة) أى بجميعه أو ببعضه ولو مبهما وبعضه نقد قاله شيخنا الرملي وفيه نظر ظاهر وشمل ما لو نواها
لاستعمال محرم كما في العوامل خلافاً لابن حجر (قوله بمعاوضة) ومنها عروض أخذت بدل فرض

تجب في عينه فان مراعاة الحول في العين لا تعسر (قوله واكتفى باعتبارها آخر الحول) أى دكان الزيادة
على النصاب في غيرها تعتبر آخر الحول (قوله لان الاول الخ) أى فيكون التمييز بالوجه من باب
التعليق (قوله لورد مال التجارة) المراد نض جميعه ناقصاً من جنس ما يقوم به أموال نض البعض فقط فحول
التجارة باق فيه وان قل العرض جداً ان الرجح كامن فيه ونقص المال عن النصاب لم يتحقق لان العبرة
بآخر الحول بخلاف ما لو نض جميعه ناقصاً وهذا مراده قطعاً وهو المفهوم من تعليلهم وسيأتي في قول
المنهاج لان نض وقول الشارح أى صار الشكل ناضاً الخ وهو صريح بما قلناه والله اعلم ومنه تعلم أن التجار
بحوائيت الديار المصرية ونحوهم اذا نض من عروضهم البعض ناقصاً فحول التجارة باق فيه نظراً لما عنده
من العروض وان قلت فليست فتنظن لذلك لكن اذا اشترى بعد ذلك في ذمته وتقديه بعد لزوم العقد ذلك
النض ابتدئ الحول الآن فيما يظهر كما يؤخذ مما سيأتي في الصفحة الآتية (قوله ولو تربص به) الضمير
يرجع لقوله مال التجارة (قوله للاظهر وغيره) المراد بالغير مقابل الاظهر والمعنى ان الصورة الاصلية لجرى بان
الاظهر ومقابليه هي حالة التربص المذكورة وأما صورة المتن المذكورة بقوله فعل الاظهر والصورتان اللتان
في كلام الشارح فانها فروع عن صورة محل الاقوال ولم يحك أصحاب الاقوال السابقة فيها وانما قضاؤها
بوجهين متفرعين على القول الاول والثاني أحدهما في مسئلة المتن الانقطاع وفي مسئلتي الشرح عدم
الانقطاع وأما القول الثالث فلا يصح تفرع الوجهين عليه فتأمل (قوله ولو كان النقد غير ما يقوم به) أى
وهو دون نصاب (قوله يأتي على الثاني) أى ولا يأتي على الثالث نظراً لمقابل الاصح في مسئلتي المتن وللاصح
في مسئلتي الشرح فان صورتهما أن السلعة التي تبدل بها قيمته دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس
فتأمل (قوله أيضاً يأتي على الثاني) أى بطريق الاول ولذا لم يذكره المصنف وأورد الرافعي السؤال على الغزالي
غافلاً عن هذه الدقيقة وكأنه ظن له بعد ذلك ان السؤال غير متجه فعبر في المحرر كالوجيز استنوى (قوله لزمه)
زكاة الجميع) أى وابتداء حول الجميع من وقت شراء العرض وهذا مراده قطعاً بخلاف ما لو ملك الحسين في
أنشاء الحول فانه يزكى الجميع أيضاً ولكن اذا تم حول الحسين كذا في الاسنوى نقلاً عن شرح المهذب لكن
انظر لماذا لم يجب زكاة المائة والحسين الاول عند تمام حوله وقد يقال هو مراده ويكون الشرط لزكاة
الحسين فقط (قول المتن اذا اقترنت نيتها) وذلك أن المالك بالمعاوضة قد قصد به التجارة وقد قصد به

التجارة للفتنة بنيتها) لانها الاصل (وانما بصير العرض للتجارة اذا اقترنت نيتها بكسبه
بمعاوضة كشرائه) سواء كان بعض أم تمام دين حال أم مؤجل

(وكذا المهر وعوض الخلع) كأن زوج أمته أو خال زوجته بعرض نوى به التجارة فحمل مال تجارة بنيتها (في الأصح) والثاني بقول المعاوضة بهما ليست محضة (لابلهة) المحضة (والاحتطاب والاسترداد بعيب) كأن باع عرض فنية بما وجد به عيبا فرد واسترد عرضه فالتكسوب بما ذكر أو نحوه كالأحشاش والأصطياد والأرث ورد العرض بعيب لا يصير مال تجارة بنيتها لا تنقضاء المعاوضة فيه والهة بنواب كالشراء ولو تأخرت النية عن التكسب بمعاوضة فلا أثر لها وقال الكرايسى تؤثر فيصير العرض بها للتجارة (وإذا ملكه) أى عرض التجارة (بنقد نصاب) كأن اشتراه بعشرين ديناراً أو بمائتي درهم أى بعين ذلك (خوله

من حين ملك) ذلك (النقد) بخلاف ماذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده ينقطع حول النقد ويتبدل حول التجارة من حين الشراء وفرق بين المسئلتين بأن النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الأولى (أو دونه) أى النصاب (أو بعرض فنية) كالعبيد والمماشية (فن الشراء) حوله وقيل ان ملكه بنصاب سائماً بنى على حوله) كماله ملكه بنصاب نقد وفرق الاول بان الواجب في المقيس مختلف على خلافه في المقيس عليه (ويضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض) فلو اشترى عرضاً بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثمائة زكاه آخره (لا ان نض) أى صار الكل ناضاً دراهم وأدنا من جنس رأس المال الذى هو نصاب

وكذا كل عرض أخذه بدل دين له أو عرض أخذه بدل أجره في اجارة ولولنفسه (قوله لابلهة) ولا بالقرض لانه عقد ارفاق ورد بده حكم من أحكامه (قوله والاسترداد بعيب) وكذا الاقالة لعدم المعاوضة فهما (قوله عرض فنية) خرج عرض التجارة فالرد بالعيب لا يبطل حكمه لعدم احتياجه الى نية (قوله والأرث) ان نوى الوارث لا تقطاع نية المورث بموته (قوله ولو تأخرت النية عن التكسب بالمعاوضة فلا أثر لها) أى تأخرت عن العقد قال شيخنا وعن المجلس أيضاً ان الواقع فيه كالأوقع في العقد وفيه نظر بالفرق الآتى ولانه يلزمه أنه لو عقد بفضة ونقد عنها في المجلس ذهباً أنه يقوم بالنقد وليس كذلك وما في كلام السبكي لا يدل عليه لم يراجعته (قوله أى بعين ذلك) في العقد لا في المجلس وفيه ما مر عن شيخنا (قوله على خلافه في المقيس عليه) أى لأن واجب السائمة في عينها وواجب ما اشتراها به في قيمته وهي من النقد وواجب المقيس عليه من النقد فهما (قوله زكاه) أى قيمته وهي الثلاثمائة وان باعه بدونها فإن باعها بكثر من الجميع (قوله لان نض) ولو بقيتمته في اتلاف أجنبي قال الاسنوى ولو تأخر دفع القيمة أو باعه بزيادة الى أجل فالقياس عدم الضم أيضاً (قوله صار الكل ناضاً) فالنض بعضه غير نافذ بمن نية بمخرجه وينبغي اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها العقد (قول المتن وكذا المهر) مثله ما لو كان يستأجر الأعيان ويؤجرها بقصد التجارة (قول المتن والاسترداد بعيب) علل بانه لا يصدق عليه اسم المعاوضة عرفاً بل هو نقض لها (قول المتن بنقد نصاب) لو كان النقد ديناً للشترى في ذمة البائع فالحكم كذلك قاله في الكفاية (قوله أى بعين ذلك) قال في شرح الارشاد وفى الذمة وعين في المجلس في قدر الواجب وجنسه والمراد بالنقد الذهب والفضة ولو غير مضروب وعلل أيضاً التمام بان الزكاة إنما وجبت في النقد لانه مرد للأناء والتعماء يحصل بالتجارة فلم يحجز أن يكون السبب في الوجوب سبباً في الاسقاط (قوله بخلاف ماذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده) المراد نقده بعد المجلس ومثل هذا فيما يظهر ما لو اشتراه بمال التجارة في ذمته ثم نقده بعد المجلس من مال التجارة فان الحول يتبدل من الشراء ولا يبنى على عروض التجارة التي عنده لانه ملكه بمافى الذمة ولا حول له وما نقده فيه لم يتعين صرفه له ولو نواه حين الشراء وقول المنهاج وأدونه لو كان هذا بدون من مال التجارة الذي لم ينقطع حوله فلا اشكال في بقاء الحول كما أشار اليه بقوله أو بعرض فنية (فائدة) قال السبكي رحمه الله الفمن الذى ملك به العرض هو المعين في العقد أو المجلس أما الذى نقده بعد ذلك فلا والذى ملكه به هو مافى الذمة ولا حول له انتهى ومنه تعلم صحة ما قلناه وألا وقوله عين في المجلس ظاهره وان لم يقبض وهو ظاهر (قوله بان النقلم يتعين صرفه) المراد النقلم الذى دفعه بعد المجلس (قوله على خلافه) متعلق بمختلف (قول المتن ويضم الربح الى أى قياساً على النتائج بالاولى امسر مرقبة القيم ارفاعاً وانخفاضاً (قول المتن لان نض) أى لقوله صلى الله عليه وسلم

وأمسكه الى آخر الحول أو اشترى به عرضاً قبل تمامه فيقدر الربح بحوله (في الاظهر) قال في المحرر فإذا اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثمائة وأمسكها الى تمام الحول أو اشترى بها عرضاً وهو يساوى ثلثمائة في آخر الحول فيخرج الزكاة من مائتين فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة والثاني يترك الربح بحول الاصل ولو كان الناض المبيع به من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم الربح الى الاصل وقيل على الخلاف فيها هو من الجنس ولو كان رأس المال دون نصاب كان اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكها الى تمام حوله الشراء واعتبر بالنصاب آخر الحول فقط زكاهما

ان ضمنا الربح الى الاصل والا زكى مائة الربح بعد ستة أشهر أخرى وان اعتبرنا النصاب في جميع الحول وفي طرفه فابتداء حول الجميع من حين باع ونض فاذا تمزكى المائتين (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كالخيل والجواري والمعاوية (وغيره) من الاشجار (مال تجارة) والثاني يقول (٣٠) لم يحصل بالتجارة (و) الاصح على الاول (أن حوله حول الاصل)

والثاني لا بل يفرد بحول من انفصال الولد وظهور الفهر وإذا قلنا الولد ليس مال تجارة ونقصت الام بالولادة جبر قصصهم من قيمته ففيا اذا كانت قيمتها ألفا وصارت بالولادة تسعمائة وقيمة الولد مائتين يزكى الالف وسبأ في الكلام في العرض السائمة (وواجبها) أي التجارة (ربع عشر القيمة) وهذه العبارة أخصر وأوضح من قول الحرر والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة أي النقد الذي تقوم به وتقدم ان واجب التقدير ربع العشر وعبارة الوجيز وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة (فان ملك) العرض (ينقد قوم به ان ملك بئصاب) دراهم أو دنانير وإن كان غير نقد البلد القلب (وكذا دونه) أي دون النصاب (في الاصح) والثاني يقوم بغالب نقد البلدان لم يكن مال الكيفية النصاب من ذلك النقد فان كان قوم به لبناء حول التجارة على حوله كما في الاول كان اشترى عرضا

فلكل حكمه (قوله ان ضمنا) أي على المرجوح (قوله والا) بان لم نضم على الراجح زكى مائة الربح بعد ستة أشهر وزكى مائة الاصل قبلها عند تمام حول التجارة لان النضوض لا يقطع له لكونه نصابا كما في شرح الروض وغيره ولو لم حول قيمته دون نصاب ابتدى حول من آخره نعم ان كان في ملكه من أول الحول ما يتم به النصاب زكاهما آخره (قوله ان ولد العرض من الحيوان مال تجارة) سواء كان من نعم أو خيل أو أمانة أو غيرها ويظهر أن مثله فرخ بيض للتجارة ويطبق بولده صوره ورشه ووبره وشعره ولبنه وسننه ونحوها فكلها مال تجارة (قوله وثمره) أي عرض التجارة من نخل وعنب وغيرها مال تجارة وكذا ثبته وأغصانه وأوراقه ويظهر ان مثله نبات بذرها وسنابله (تنبيه) يظهر أنه لا يجمع المالك من استعمال عروض التجارة كركوب حيوانها وسكنى عقارها ولا من الأكل من حيوانها أو ثمارها أو لبنها ولا من اللبس من نحو صوفها ولا من وطء أمانتها ولا من هبة شيء من ذلك ولا من التصدق به على ما يأتي ولا من اعارته ولا اجارته وان كل ما خرج عن ملكه بنحو الصدقة أو استهلاك بنحو الاكل بطلت فيه التجارة ولا يلزمه بدله لما لان ذلك كنية التقنية أو أقوى وأنه لا يلزمه أجره في الاستعمال وان أجره ما أجروا له لا مال تجارة وان كسب رقيق التجارة ومهر أمانتها ليس مال تجارة أيضا لذلك وإنه لو ولدت منه أمانة خرجت كوليها عن مال التجارة بالاولى بما سار لا امتناع بينهما وان ما تلف من أموالها بشئ من ذلك أو غيره خرج عن مال التجارة أيضا الا ان أنفقها جني ضامن فبدله مال التجارة كما مر هذا ما ظهر فليراجع من محله ويعمل بما وافق منه المنقول والله أعلم (قوله بفقال نقد البلد) أي ما غلب التعامل به من الذهب والفضة في بلد حال الحول على المال وهو قاربها وأقرب بلد اليه (قوله قوم به) لانه تخمين لا يتحقق فيه النقص

لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول والفرق بينه وبين النضاج ان النضاج من عين الامهات والربح انما هو مكتسب بحسن التصرف ولهذا يرد الغائب النضاج دون الربح ولو صار ناضا بتلاف الاجني فكما لو نض بالتجارة قال الاسنوى ولو تاخر دفع القيمة أو باعه بزيادة الى أجل فالقياس عدم الضم أيضا ولو نض الربح بعد الحول بان كان ظاهرا قبل الحول ضم والا فلا. وقول الشارح أي صار السكل ناضا احتراز به عما لو نض البعض ولو كان ناقصا ومن جنس ما يقوم به فالحول والضم باقي في الجميع وان قل العوض بل قضية اطلاقه انه لو كان رأس المال نصابا ثم نض ونض معه ربح لا يفرد الربح الناض بحول مادام شيء من العرض لم ينض وليس مراد افيا يظهر (قوله ان ضمنا الربح) أي الناض وذلك على مقابل الاظهر وقوله بعد ستة أشهر أي بخلاف المائة الاولى فانه يزكيا الآن لانه تمام حولها (قوله وان اعتبرنا النصاب الخ) بهذا فارتقت هذه المسئلة ما كان رأس المال نصابا وهو حكمة افراد الشارح لها عن الاولى (قول المتن وثمره) قال الاسنوى صوف الحيوان وأغصان الشجر وأوراقه ونحو ذلك أي كلبه وسمنه داخل هنا في الفهر (قوله بل يفرد) أي كما في الربح الناض (قوله وظهور الفهر) انظر هل المراد التأيير ونحوه (قوله أي النقد) من كلام الشارح لامن كلام الحرر (قول المتن قوم به) لانه لما حصل به كان أقرب اليه من غيره فصار كالمستحاضة نزدالى علقتها فان لم تكن عادة فالغالب (قوله والثاني يقوم بغالب نقد البلد) أي بناء على تعليل المسئلة الاولى بأن الحول المبني على حول النصاب الاول يقوم به (قوله ان لم يكن مال كالح) أي فحل الخلاف اذا لم

بما قدمه وهو مائة أخرى (أو) ملك (بعرض) للقيمة (فيغالب) بكن نقد البلد من الدرهم أو الدنانير يقوم وكذا الوملك بشكاح أو خلع (فان غلب نقدان) على التسوى (وبلغ بأحدهما) دون الآخر (نصاب قوم به ان بلغ) نصابا (بهما قوم بالانفع)

للفقر أو قبل يتخير المالك) فيقوم بمشاها منهما ومحمده في أصل الروضة لنقل الرافعي نصحيحه عن العرافيين والروايي وتصحيح
الاول عن مقتضى اراد الامام والبقوى وعبر عنه في الحرر بأولى الوجهين (وان ملك بنقد عرض قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب)
من نقد البلد وفيها اذا كان النقد دون نصاب الوجه السابق (وتجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها) لاختلاف سببها (ولو كان العرض
سائغة فان كمل) بتثليث الميم (نصاب احدي الزكاتين) العين والتجارة (فقط) أي دون نصاب الاخرى كاربين من الغنم لا تبلغ
قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فادونها قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه (أو) كمل (نصابها فزكاة العين)
تجب (في الجديد) وزكاة التجارة في القديم ولا يجمع بين الزكاتين ويجري (٣١) القولان في عمر العرض اذا بلغ نصابا

وعلى الجديد تضم السخال
الى الامهات وعلى القديم
تقوم مع درها ونسلها
وصوفها وما يتخذ من لبنها
بناء على ان النتائج مال
تجارة ولا يضر نقص
قيمتها عن النصاب في
أثناء الحول بناء على ان
الاعتبار بآخره (فعلى
هذا) أي الجديد (لو
سبق حول التجارة بان
اشترى بمالها بعد ستة
أشهر) من حولها
(نصاب سائغة فالاصح
وجوب زكاة التجارة لقام
حولها ثم يفتح) من
تمامه (حول زكاة العين
أبدا) أي فتجب في سائر
الاحوال والثاني يبطل
حول التجارة ونجيب زكاة
العين لتمام حولها من
الفراء ولكل حول بعده
وعلى القديم تجب زكاة
التجارة لكل حول
(واذا قلنا عامل القراض
لا يملك الربح) المشروط

وبذلك فارق الوزن فيما رآه لأنه اضبط فلا زكاة فيه وتعتبر قيمته وقت الوجوب لا وقت الاخراج فيضمن
مانقص لا مازاد (قوله وقيل يتخير) وهو العتمد كاذ كره عن أصل الرضة وفارق عين الاغبط في
الحيوان لان نعلق العين أشد كذا قيل والوجه أنه لا فرق لان ما يقوم به هناليس في ملكه كالولم يكن
الاغبط في ملكه فامل (قوله قوم ما قابل النقد به) ويعرف قدره بمقابلته بنقود العرض يوم التملك به
بالنقد الذي معه ومعرفة النسبة بينهما (قوله والباقي بالغالب) أي من نقد البلد ثم ان اتفق جنسهما مضاف
النصاب والا فلا ثم ان بلغ أحدهما نصابا وجبت زكاته والا فلا (تنبيه) لوشك في جنس النقد الذي
اشترى به أو في جنس العرض أو قدره ففيه تأمل يراجع والوجه فيه العمل بالاحوط (قوله لاختلاف
سببها) فهو كالقيمة مع الكفارة في قتل العبد أو مع الجزاء في قتل المحرم صيدا أو لوكا (قوله فزكاة العين)
لنص والاجماع عليها كما مر ويعتبر في صوفها ونحوه زكاة التجارة ان كانت كما أشار اليه الشارح فان بلغ
نصابا وجبت زكاته ولا يكمل بالعين كعكسه وان اختلف حولهما (قوله فان أخرجهما) أي المالك من عنده
فذاك ظاهر وواضح وظاهره أنه لا يرجع بها المالك على مال القراض فراجع (قوله حسب من الربح)

يكن مال كما ذكر (قوله لاختلاف سببها) نظره العبد المقتول في وجوب القيمة والكفارة ووجوب
القيمة والجزاء في قتل المحرم الصيد المملوك (قوله وزكاة التجارة في القديم) أي نظر الكثرة النفع فيها
بسبب اعتبار الصوف واللبن وسائر الاجزاء والفوائد وعدم الوقف ووجه الجديد قوة زكاة العين بالاجماع
عليها بخلاف زكاة التجارة فان للشافعي رضي الله عنه قولاً في القديم بأنها لا تجب كما أسلفناه فيما مضى (قوله
تضم السخال) أي وأما الصوف واللبن ونحوهما فيجوز زكاة التجارة فيها ويحتمل أن يقال لما
غلبت زكاة العين فيها امتنع الزكاة في فوائدها ويرجع هذا لتعليقهم تغليب التجارة بكثرة الفوائد فيها
من الصوف والفراء وغير ذلك كما سلف ثم أريت في القوت ما قد يرجع الاول حيث قال اذا غلبت زكاة العين
لم تسقط زكاة التجارة عن قيمة الجذع وتبين الزرع والارض انتهى فقد يقال تلك الفوائد في معنى التبن
والوجه خلافه حرم على صحة تعليل القديم والتبن هو الفصل مع ورقه الحامل للسنابل والحبات فهو نظير
الارض والسبحر في تفرع الثمار عنها بخلاف الصوف واللبن ونحوهما فانه ناشئ عن العين المزكاة ومن
فوائدها التابعة لها حيث سقطت زكاة التجارة في المتبوع اتجه سقوطها في التابع والله أعلم (قول الملقن ثم
يفتح) وذلك لان التفرع على تقديم زكاة العين وانما اعتبرنا التجارة في العام الاول للالتجيب ما مضى
من حولها (قوله وعلى القديم الخ) فاستفدنا من هذه المسئلة ان القديم والجديد جاريان سواء اتفقت

له (بالظهور) بل بالقسمة وهو الاظهر كما سيأتي في بابه (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) رأس المال والربح لانه ملكه (فان
أخرجها) من عنده فذاك أو (من مال القراض حسب من الربح في الاصح) كالقولان التي تنزح المال من أجره لاداء الكيال وغيرها
والثاني من رأس المال والثالث من الجميع بالتقسيم فاذا كان رأس المال مائتين والربح مائة فنلتا المخرج من رأس المال ونلتنا من
الربح (وان قلنا يملك) العامل الربح المشروط له (بالظهور) لزوم المالك زكاة رأس المال وحصة من الربح والذهب انه يلزم العامل زكاة حصته)
والقول الثاني لا يلزمه لانه غير متمكن من كمال التصرف فيها وقطع بعضهم بالاول لتمكنه من الوصول اليها بطلب القسمة وقطع بعضهم
بالثاني لعدم استقرار ملكه لاحتمال الخسران وسكت في الروضة كاصلها عن ترجيح واحدة من هذه الطرق ورجع في شرح

ان لم يصرح بالتوزيع والاعمال به **(قوله وحصته نصاب)** ولم تعتبر الشركة هنا لعدم تحقق ملك العامل وهذا على الطريق المرجوح كقوله وله الاستبداد أى الاستقلال باخراجها وهو بدلين مهملتين **(فرع)** لو باع مال التجارة أو تصدق به أو اعتق عبدا أو جعله صداقا ونحو ذلك بعد وجوبها وقبل اخراجها لم يصح لانه لا عوض فيه كذا قالوا والوجه يحتمل واعتبار قيمته عليه بخلافه قبل الوجوب كما مر فتأمل وراجع وافهم **(باب زكاة الفطر)**

هي لغة اما بمعنى الفطرة أى الخلقة فهي من اضافة الشيء الى سببه وحكمته تارة وكيفية النفس ونخبة عملها أو بمعنى الفطر من الصوم فهي من اضافة الشيء الى جزء سببه وحكمته تارة فخلل يقع في الصوم كسجود السهو للصلاة وظاهر ذلك أنها من خواص هذه الامة وكان مقتضى هذا عدم وجوبها كما قيل به وان قيل انه خطأ إلا أن يقال روى فيها النص الآتى ولذلك لا يكفر جاحدها وفرضت في رمضان السنة الثانية من الهجرة ولفظ الفطرة بكسر الفاء وضمة الحاء ولذا لا يراد به ولا عربى شيئا من المخرج كما بآنى **(قوله فرض)** أى أوجب **(قوله على كل)** أى عن كل لانه المؤدى عنه وأشار به الى أن الوجوب يلاقيه ابتداء **(قوله بأول)** أى بادراك جزء من أول تلك الليلة أى مع ادراك آخر جزء من النهار قبلها لانها سبب الوجوب كما بآنى **(قوله)** ممن مات بعد الغروب يقيناً ولو قبل التحكمن من اخراجها المتعلقة بالذمة بخلاف زكاة المال وخرج من مات مع الغروب لعدم ادراك الجزء الثانى ومالوشك فيه لعدم تحقق الوجوب **(قوله من ولد بعده)** ولو احملاً وكذا مع عدم ادراك الجزء الاول يقيناً والعبرة بتمام الانفصال لا بما قبله وان سبق على الغروب **(فرع)** لو اعتق عبدا مع أول الغروب فلا زكاة عنه على واحد منهما أو قبله فعلى العتيق نعم ان أقر بعده أنه اعتقه قبله فعلى السيد لانه يدعى نقلها والاصل بقاؤها ولو وقع بيع العبد مع الغروب فلا زكاة عنه على واحد ولو وقع الجزآن في زمن خيارهما فعلى من تم له الملك أولاً وحدهما فعليه وان لم يتم له الملك **(قوله ويسن أن لا تؤخر عن صلاته)** أى عن أول وقتها الغالب وهو بعد طلوع الشمس بقدر ركعتين وخبطتين خفيفات نعم يندب تأخيرها عنها ولو بقية اليوم لانه لا تنظار نحو قريب وشمل كلامه اخراجها حال الصلاة وبعد اخرجها **(باب زكاة الفطر)**

الزكاة ان في وقت الوجوب أو سبقت احداهما الاخرى **(قوله وحصته نصاب)** لك أن تقول هلا اعتبر الخلطة مع شريكه **(باب زكاة الفطر)**

(قول المتن زكاة الفطر) أضيف اليه لان وجوبها يدخل به ويقال لها زكاة الفطرة بالكسر أى الخلقة من قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها ويقال بالكسر أيضاً للمخرج قال النووي لكنهما مودة ليست عربية ولا معربة بل اصطلاحية للفقهاء وقال ابن كجب لا يكفر جاحدها بخلاف زكاة العين فقد ذهب بعض الصحابة الى عدم وجوبها **(قوله من رمضان)** يتعلق بقوله زكاة الفطر **(قوله على كل حر)** أى عن كل حر ثلاثاً يلزم التكرار وقوله في الاول فرض معناه واجب لان التقدير ذكر بعد ومن محي على معنى عن قول الشاعر اذا رضيت على بنو قشير * **(قول المتن بأول ليلة العيد)** أى لانها مضافة الى الفطر في الحديث ووجه الثانى انها قرينة متعلقة بالعيد فكانت كالتسمية واعترض بأن وقت العيد من طلوع الشمس لا فجر ووجه الثالث اعتبار الشئيين لتعلقها بالامر من ووجه القاضى بأن حقيقة الفطر انما تحصل بطول فجر اذا الليل غير قابل للصوم فاشتراط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والآخر لتحقيقه **(قول المتن)** ممن مات بعد الغروب أى ولو قبل التحكمن من الاخراج بخلاف ما لو تلف المؤدى منه قبل التحكمن فانه لا شئ عليه كتلف المال الزكوى ولو باع العبد قبل الغروب بعد أن زكى عنه لزمت المشتري بشرط الاخراج ممن مات بعد الغروب أن يكون فيه حياة مستقرة وقت الغروب **(قول المتن)** ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى عن أولها

المهذب القطع بالزوم وابتداء الحول عليه من حين الظهور فاذا تم وحصته نصاب لزمن كانها ولا يلزمه اخراجها قبل القسمة وله الاستبداد باخراجها من مال القراض **(باب زكاة الفطر)**

روى الشيخان عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين **(نحو بول ليلة العيد في الاظهر)** والثاني بطول فجره واثباتها **(فتخرج)** على الاول **(ممن مات بعد الغروب دون من ولد بعده)** ولا يخرج على الآخرين عن الميت ويخرج على الثاني عن المولود ويلزم من انتفاء اخراجها عنه على الاول انتفاء اخراجها عنه على الثالث **(ويسن أن لا تؤخر عن صلاته)** أى العيد

بأن يخرج قبلها في يومه كما ذكره في شرح المهذب ودليله ما روي الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أي العبد فيجوز إخراجها فيه بعد صلاتها وإذا أخرتها تقضى (ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (الأي عبد) المسلم (وقرئ به المسلم) فتجب عليه عنهما (في الأصح) المبني على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم تتحمل عنه (٢٣٣) المؤدى والثاني وهو عدم الوجوب

المبنى على أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه غير الكافر ليس من أهلها وعلى الأول قال الإمام لا صائر إلى أن المتحمل منه ينوي والكافر لا يصح منه النية وظاهر أن الأمة كالعبد وعبر في الروضة كأصلها بالمستولدة ولو أسلمت ذميمة تحت ذمي ودخل وقت وجوب الفطرة وهو متخلف في العدة ففي وجوب فطرتها عليه الوجهان بناء على وجوب نفقة مدة التخلف وهو الصحيح الآتي في بابها وفي وجوبها على المرتد الأقوال في بقاء ملكه أظهرها أنه موقوف إن عاد إلى الإسلام تبينا بقاءه فتجب والافلا ذكره في شرح المهذب (ولا فطرة على رقيق) أما غير المكاتب فلاته لا يملك شيئا وفطرته على سيده فتا كان أومدبرا أو أم ولد أو مملوك العتق بصفة وأما المكاتب فليضعف ملكه ولا فطرة على سيده عنه أنزله معه منزلة الأجنبية وقبل تجب عليه لأنه عبد

والدليل المذكور وكلام الشارح لا يفي بذلك إلا أن يجعل اليمين من (قوله في يومه) أشار إلى أنه أفضل من إخراجها ليلا لم يشهدوا بعد الغروب برؤيته بالأسفل فإخراجها ليلا أفضل قاله شيخنا كتيبته البرلسي ولو قيل بوجوب إخراجها فيه حينئذ لم يبعد فراجع (قوله ويحرم تأخيرها عن يومه) ولو انحصر في (قوله تقضى) لأن زمنها المقدر لها قد فات وبذلك فارتفعت زكاة المال ويجب العزم في قضائها إن لم يضر في تأخيرها كغيبته المستحقين أو غيبته في دون مسافة القصر لأن غيبته فيها سقط لها كإيائى (قوله ولا فطرة على كافر) أي عن كافر من نفسه أو غيره بدليل ما بعده (قوله أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه) ولو غير مكاتب تعلق الزكاة بماله ويحملها غيره عنه (قوله قال الإمام الخ) فيكفي عنده الإخراج من غيرنية كما نقله الشيخان عنه ونقل عنه في المجموع وجوب النية كافي للكفارة لأنها للتمييز وهو المعتمد (قوله بالمستولدة) أي وليس للتقييد (قوله في العدة) متعلق بدخل وقت فيفيد وجوبها عليه عنها وإن أصرحتي انقضت العدة كما قاله الأسنوي واعتمد شيخنا الرمي والزبادي ولا نظر لما زعم بعضهم فيه ولو أسلم على أكثر من أربع لزمه فطرة أربع فقط لأن وجوب نفقة من زاد عليها لحبسها للزوجية كذا قالوا وفيه نظر وأما فطرة الباقيات فمن فعلين ويخمين عند الاختيار (قوله وهو الصحيح) فأصح الوجهين لزوم الفطرة وفي النية ما تقدم (قوله وفي وجوبها على المرتد) عن نفسه وعن عليه نفقته وفي وجوبها عنه أيضا أقوال أهمها أن عاد إلى الإسلام تبين بقاء ملكه وإسلامه فتجب عليه وعنه والافلا وهو المعتمد عند شيخنا وفيه بحث يعلم مما مر فيمن أسلم ولو أخرجهما حال ردته ثم أسلم تبين إجزاؤها والاتبين عدم إجزائها (قوله فليضعف ملكه) أي المكاتب فلا فطرة عليه عن نفسه ولا عن غيره كوله وزوجته وكذا الفطرة على سيده عنه أي في الكتابة الصحيحة والأوجب فطرته على سيده جزما ولا لزومه نفقته (قوله قسطه) أي أن أخرج عن نفسه ولزمه فطرة كاملة عمن في نفقته كزوجته وولده وان تعددا (قوله من الشريكين) أو الشركاء بقدر حصته أيضا (قوله فان كانت) أي مهاباة في المستثنين هما مسئلة السيد وعبد ومسئلة الشركاء (قوله اختصت) أي اختصت وجوبها بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وزمن وجوبها من آخر يوم من رمضان وجزء من أول ليلة من شوال فلو كانت المهاباة يوما ويوما أو شهر أو شهرا فكم عدد ما فتجب بالقسط (قوله وان أسير بعد وقت الوجوب) ولو في ليلة العيد أو يومه ثم يسن له في هذه الإخراج قال العلامة ابن قاسم ويقع واجبا كالمكاتب المعسر وأخرج وفيه بحث فتأمل

(قوله بأن يخرج قبلها في يومه) أي فهو أفضل من إخراجها ليلا لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤيته في الماضية فقد سلفان العبد صلى من العدا فله يقال باستحباب تأخير الفطرة أم المبادرة أولى الظاهر الثاني (قوله أمر بركاة الفطر الخ) انظر ما الصارف لهذا الأمر عن الوجوب (قوله المسلم) يريد أن عبارة المثلث فيها حذف من الأول دلالة الثاني (قوله ولو أسلمت ذميمة) هي واردة على الحصر في المثلث (قوله ولا فطرة على سيده) ولو كانت الكتابة فاسدة وجب على السيد فطرته دون نفقته (قوله وفطرة زوجته الخ) معطوف على قوله فطرته (قوله يلزمه) الضمير فيه يرجع لمن من قوله ومن بعضه حر

(٥ - (قيلوبى وعبد) - ثانياً) ما بقي عليه درهم (وفي المكاتب وجبه) أنه يجب عليه فطرته وفطرة زوجته وعبد في كسبه كنفقته (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطه) من الخبرة إذا لم يكن بينه وبين مالك بعض مهاباة أو كذا يلزم كلام الشريكين في عبد بقدر حصته منه إذا لم يكن بينهما مهاباة فان كانت في المستثنين اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وقيل يوزع بينهما كما سبق (ولا فطرة على معسر) وان أسير بعد وقت الوجوب

(فن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد يومه شئ) يخرج في الفطرة (فمصر) بخلاف من فضل عنه ما يخرج فيها من
 أي جنس كان من المال فهو (٣٤) موسر لكن بالشرط المذكور بقوله (ويشترط كونه) أي القاضل عما ذكر

(فاضلا عن مسكن) يحتاج
 إليه (وخادم يحتاج إليه في
 الاصح) وهذا في ابتداء
 فلو ثبتت الفطرة في ذمة
 انسان بصنائه ومسكنه
 فيها لانها بعد الثبوت
 التحقت بالديون ولا يشترط
 كونه فاضلا عن دين
 الآدمي على الاشبه بالمذهب
 في الشرح الصغير الموافق
 لمقتضى كلام الكبير
 وسكت عليه في الروضة
 وقال في شرح المذهب هو
 كما قال قالوا الامام قال يشترط
 بالاتفاق ومشي عليه صاحب
 الحاوي الصغير والمصنف في
 نكت التنبيه ويؤخذ مما
 ذكر طريقان (ومن لزمه
 فطرته لزمه فطرة من لزمه
 نفقته) وذلك بملك أو قرابة
 أو نكاح (لكن لا يلزم
 المسلم فطرة العبد والقريب
 والزوجة الكفار) وان لزمه
 نفقته لقوله في الحديث
 السابق من المسلمين (ولا
 العبد فطرة زوجته) حرة
 كانت أو أمّة وان لزمه
 نفقته في كسبه لانه
 ليس أهلا لفطرة نفسه
 فكيف يحمل عن غيره
 (ولا الابن فطرة زوجة
 أبيه) وان لزمه نفقته للزوم
 الاعاقى الآتي في باب (وفي
 الابن وجه) أنه يلزمه

(قوله فن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته) وفي ذكر من تغليب العاقل على غيره لشموله للدواب
 وكالقوت دست ثوب يليق به وعن في نفقته وكذا ما اعتيد من نحو سمك وكعك وتقل وغيرها ولا يتقيد
 ذلك بيوم وليلة (قوله من المال) ومنه جرة يوم وليلة في المؤجر يخرج به الكسب فلا يعتبر ومن المال
 المؤجر والمرهون فلو كان أحدهما عبدا وجبت فطرته ولو توقف آخرها عنهما أو عن غيرهما على بيع جزء
 من أحدهما فهل يباع فحرا على المستأجر والمرهون أو تؤخر إلى زوال الحق ويعذر المالك بتأخيرها أو
 يكلف الاقتراض والاخراج كل محتمل ويظهر أنه ان يسر ذلك بلا مشقة ورضي صاحب ذلك لزمه والا فلا
 راجعه قال ابن حجر والمال الغائب في مسافة القصر كالمعوم لقول الشيخين بجواز أخذ صاحبه من الزكاة
 وترد فيه شيخنا (قوله يحتاج إليه) هو قيد في المسكن والخادم قال شيخنا وينبغي اعتبار الحاجة في الملبس
 أيضا وشملت الحاجة ما لو كانت لنفسه ولم يملكه والمراد بالحاجة في الخادم أن تكون لنحو زمانة أو منصب
 لا لنحو رعي ماشية وفي المسكن أن لا يستغنى عنه ولو بنحو رباط ولا عبرة بالافقة هنا وانظر ما المراد بحاجة
 الملبس ويظهر شمول الحاجة التجمل وتقيد بنوع واحد فراجع قال شيخنا ولو أمكنه ابدال الخادم
 والمسكن بدونهما واخراج التفاوت لزمه وفيه نظر لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب فراجع (قوله ولا
 يشترط كونه فاضلا عن دين الآدمي) هو المعتمد خلافا للامام وان وافقه شيخ الاسلام في المنهج واستشكل
 الاول في التصحيح بأن الدين مقدم على المسكن والخادم ليعيهم ماله وقد تقدم ما هنا على الفطرة فهو أولى
 بالتقديم عليها اذا تقدم على المقدم مقدم مردود لان بيعهما في الدين لتفريغ ذمة مشغولة اذ الدين ثابت قبل
 وفي بيعهما هنا شغل ذمة فارغة فهو كالزامة بالكسب لوجوبها وهو باطل اذ تحصيل سبب الوجوب لا يجب
 كما هو معلوم فتأمل وافهم (قوله ومن لزمه الخ) أي من صح ان يتعلق به لزوم فطرة نفسه صح ان يتعلق
 به لزوم فطرة غيره اذ لا تلازم بين اللزومين وخروج عن منطوق ذلك ما ذكره بقوله لكن لا يلزم المسلم الخ ولا
 الابن الخ وعن مفهومه ما ذكره بقوله فيما سري الكافر الا في عبده الى آخره بقوله هنا ولا العبد الخ فعمل ان
 في عطفه على ما قبله يجوز او قول ابن حجر انه من المنطوق باعتبار ان الوجوب بلاقيه ابتداء ليس في محله كما
 يفيد تعليل الشارح بقوله لانه ليس أهلا الخ (تنبيه) لا فطرة على أحد عن فن بيت المال أو فن مسجد
 أو موقوف ولو على معين ولا عن معسر على المسلمين ولا على مستأجر من يحج عنه بالنفقة وفطرته على نفسه
 ان كان موسرا ولا على مستأجر عبد بنفقته ولا على عامل قراض أو مساق شرط عليه نفقة عبد المالك بل
 فطرة هؤلاء على ساداتهم ولا على موصي له بمنفعة عبد مطلقا وكذا برقبته نعم ان وجد سببها بموت الموصي
 وقبل الموصي له الوصية أو وارثه فعليهما والا فلي الموصي أو وارثه ولو مات الموصي له قبل موت الموصي وقبل
 (قول المتن فن لم يفضل) بالضم والفتح (قول المتن من في نفقته) لو قال الذي يدل من لكان أولى
 ليشمل الدواب وقوله ليلة العيد أي تفرع على الراجح من أقوال الوجوب بخلافه على الآخرين نعم تنجيه
 عليها باعتبار الليلة التي تلها (قول المتن عن مسكن) بفتح الكاف وكسر ها (قول المتن في الاصح)
 أي كما في الكفارة والثاني لا لان الكفارة لها بدل (قوله ولا يشترط الخ) استشكل على هذا عدم
 بيع المسكن والخادم وبيعهما في الدين مع ان الزكاة في الحياة مقدمة على الدين جزما (قوله ويؤخذ مما ذكر
 طريقان) الثانية قاطعة الاولى حاكية للخلاف (قوله وذلك بملك الخ) روى مسلم ليس على مسلم في عبده
 ولا قريبه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق وقيس الباقي (قول المتن ولا العبد الخ) في عطفه على ما سلف
 يجوز لان العبد لا يلزمه فطرة نفسه وبه تعلم أن المبعوض يلزمه من فطرة زوجته بقدر ما فيه من الحرية

فطرته كنفقتها وقال الاول الاصل في النفقة والفطرة الاب وهو معسر ولا تجب الفطرة على
 للمعسر بخلاف النفقة فيتحملها الابن (ولو أعرس الزوج أو كان عبدا فلا ظهر انه يلزم زوجته الحرة فطرته أو كذا سيد الامّة) والثاني لا يلزمهما
 قوله

وارنه بعده فعلى الوارث ان قلنا ببقاء الوصية (قوله والخلاف مبنى الخ) لا يخفى ان هذا البناء وجعل الخلاف
 طرعا غير مستقيم فتأمل (قوله لا يلزم الحرة) أى زوجة العسر أو العبد نعم يندب لها الاخراج ولا ترجع بها
 عليه لو أيسر بعسوكذا كل من أدى عن غيره باذنه ولم يشترط رجوعا أو أدى عن نفسه مع كونها على غيره
 ويعمل كل من الزوجين باعتقاده لو اختلفا فيه والكلام فى حرة مومسة والا فلا فطرة عليها قطعا وفى غير
 الناشئة والا فلا فطرة عليها ان كانت مومسة قطعا (قوله لاستخدام السيد) أى لم تكن السيد من الاستخدام
 اذا الخلاف فى المسئلة لزوجها لبلانهارا نعم ان كان زوجها فى هذه حرام مومسة الزمة فطرتها كذا قاله شيخنا
 الزىادى وشيخنا الرملى وهو من القاعدة لكن العلة المنة كورة تخالفهما اما غير المسئلة ففطرتها على السيد
 قطعا ولو مع حرم مومس (قوله مع نواصل الرفاقي) قيد محل الخلاف والا فلا تسقط فطرته جزما وخروج بالعبد
 نحو فرج غائب فلا فطرة عنه (قوله وجوب اخراج فطرته) أى العبد الغائب ما لم تنقض مدة يحكم فيها بموته
 والام يجب كذا قاله ابن حجر وتبعه شيخنا فى شرحه والمنقول عنه فى غيره ومضى عليه شيخنا الزىادى وهو
 المتجه بقاء الوجوب حتى يقع الحكم بموته من قاض اجتهادا أو بيينة وحيث وجبت لزوم السيد قوت آخر محل
 علم وصوله اليه ودفعها لاله فان لم يعلم فليس يدفعها بنفسه من أى قوت للضرورة قاله شيخنا وفيه نظر فان
 دفعها للحاكم من أعلى الاقوات برى قطعا وقيد ابن حجر الحالك من له ولاية على محل العبد قاضيا أو اما
 (قوله لمعنى النماء) أى ان الزكاة شرعت فى المال لاجل النماء فيه وأخرت فى الغائب لاحتمال قوت النماء
 بتلقه وجوب زكاة العبد لا يعتبر فيه ذلك فلامعنى لتأخيرها فتأمل (قوله والثانى منه) أى الخلاف (قوله
 وهو فطرة الواحد) بالهاء المهملة وقسمه لصحة الحكم بعده وقيل بالجيم (قوله ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم
 الاب ثم الام ثم الولد الكبير) ثم قضا عقب شيخنا الزوجية بخادمها بالنفقة ولو حرا أو مملوكا كالزوجة وفيه نظر مع
 ما مر ان المستأجر بالنفقة لا يجب فطرته الا ان يفرق بوجوب الادخار هنا وفيه بحث وهو مستثنى ثم بعد
 الخادم المذكور الرقيق المملوك مقدم على الولد الصغير ويقدم منه أم الولد ثم المدبر ثم المعلق عنقه ثم غيره
 وأخر ابن حجر وغيره كالمنهج المملوك عن الولد الكبير وفى بعض نسخ شيخنا الرملى ما يوافقه والمنقول عنه
 ما مر وهو الوجه لان نفسه ألزم ثم لو كان خادم الزوجة حرة من زوجة زوج مومس ففطرتها على زوجها
 (قوله ثم ولده الكبير) ظاهره ولو فسفها أو مجنونا (قوله عن نفسه) أى وجوبا وكذا ما بعده لان
 الترتيب فى غير القصور عليه واجب وفيه مندوب قاله شيخنا كابن حجر قال ولا نظر لاحتمال التالف

(قوله والخلاف مبنى الخ) أى فان قلنا يجب على المؤدى عنه ابتداء فتلزمهما قال فى شرح المهذب لان الوجوب
 عليهما والزوج متحمل فاذا عجز عن التحمل بقى الوجوب فى محله بخلاف ما اذا قلنا يجب على المؤدى فانه
 لاحق عليهما (قوله بخلاف الامة) أى فلا تتحول الفطرة عن السيد وانما الزوج كالضامن فاذا لم يقدر بقى
 الوجوب على السيد (قوله مع نواصل الرفاقي) يعنى انقطع خبره مع نواصل محيى الرفاق من تلك الناحية ولم
 يشهدوا بخبره بخلاف ما اذا انقطع خبره مع عدم نواصل الرفاق فانه يبنى ان يجب الزكاة قول واحد الا انه قد
 يكون سبب انقطاع الخبر عدم نواصل الرفاق هذا مراده رحمه الله فلي تأمل (قول المتن وفى قول لائى) هو
 مخرج من نفيه على عدم اجرائه فى الكفارة قال العراقى والاحسن ان يقول وقيل قولان نأيه ما لا شئ (قوله
 ووجه مقابله) الضمير فيه يرجع لقول المتن وفى قول لائى (قوله الخلاف فى وجوب اخراجها فى الحال) عبارة
 الروضة واذا أوجبنا الفطرة فالتذهب بوجوب الاخراج فى الحال ونص فى الاملاء على قولين وصرح فى شرح
 المهذب بطريقين ورجع الجزم فصاحب المنهاج رحمه الله أراد بالتذهب هنا بالنظر لوجوب الاخراج أحد
 القولين من الطريقين الحاكيتين للخلاف فيه وبالنظر لوقت الاخراج طريق القطع وقوله وقيل اذا عاد هو
 أحد القولين من الحاكيتين لقولى الاملاء فلو قال وقيل قولان أحدهما اذا عاد لكان أولى

(ثم ولده الكبير) فاذا وجد صاعا أخرجه عن نفسه وقيل عن زوجته ووجه بان فطرته ابن والدين يمنع وجوب الفطرة على طريق تقسم

وقيل يتخير بينهما أو صاعين أخرجهما عن نفسه ووجهه مقدمة على القريب لأن نفقتهما كذا إذا سقطت بعض الزمان بخلاف نفقته
وقيل يؤخرها عن القريب لأن علقته لا تنقطع وعلقتهما يرض لها الاقطاع وقيل يتخير بينهما أو ثلاثة أصح ما كثر أخرج الثالث عن والده
الصغير والرابع عن الأب والخامس عن الأم وفي شرح المهذب عن الإمام وغيره حكايته بوجه بتقديم الولد الكبير على الابن ووجه بتقديم الأم
على الأب ووجه بانه يتخير بينهما (٣٦) كاخلاف في نفقتهما لكن الأصح منه تقديم الأم قال والفرق أن النفقة يجب

لله الأصل البقاء ولو أخرج الصالح الله كور عن غير نفسه لم يقع عن المخرج عنه وله استرداده
أن شرطه وتبني فطرة نفسه عليه وكذا يقال فيما بعده ولو قدم المؤخر في حالة الندب فتلف الذي أخره
للقدم قبل إخراجها عنه نيين عدم أجزاء الذي أخرجه قاله شيخنا نعم إن كان الإخراج قبل وقت
الوجوب ففيه نظر ظاهر فراجع (قوله تقديم الأم) أي في النفقة (قوله والفرق الخ) أبطل الأسنوي
الفرق بتقديم الولد الصغير على الأب وأجاب عنه شيخنا الرمي بأن الولد جزء منه فهو كنفسه وبأن النظر
للتصرف عند اتحاد الجهة ونظر بعضهم في الجواب الأول بتأخير الولد الكبير وقد يقال شأن الولد الكبير
عدم الحاجة وفيه بعد فتأمل (فرع) لو استوى جماعة في مرتبة وقص واجبه كصاع فأقل عن زوجتين
يتخير في إخراجها عن أحدهما ولا يفسطه بينهما ويظهر أنه لا يبعد ندب القرعة بينهما ولو تعدد من تلزمه كولد من
عن أب يلزم كذا نص صاع فإن أخرج أحدهما جميع الصاع احتاج في حصة إخراجها إلى إذن الآخر أو الأب
كذا نص العلامة ابن قاسم وأرضاء شيخنا الرمي ويظهر أنه لا حاجة لاذن وأنها تسقط عن الآخر كما يؤخذ
بما مر عن العلامة البرلمسي أنه لو تكلف من لزمت فطرة تلغره وأخرج عن نفسه كفي ولا يرجع على ذلك الغير
فانه صريح في عدم الاحتياج إلى إذن إلا أن يقال إن هذا هو الأصل في إخراج الشخص عن نفسه وحمل هذا
على ما لو اعسر من لزمت فيه بعد فراجع (قوله صاع) قال القفال وحكمة الصاع أن الفقير لا يجد من يستعمله
في يوم العيد وثلاثة أيام بعده في الغالب والمتحصل من الصاع وما يضم إليه من الماء في حصة ثمانية أرطال
وذلك كفاية أربعة أيام لكل يوم رطلان ونظر بعضهم في هذه الحكمة على مذهب الإمام الشافعي رضي
الله عنه الموجب دفعها لثلاثة ما كثر من كل صنف أو لصف من الأصناف السبعة مثلا (قوله والمدرطل
وثالث) ويعلم مقداره من مقدار الرطل على اختلاف وسبأ في النفقات التصريح بقدره كإبائه عليه في
المنهج (قوله والصواب الخ) هو المعتبر (قوله بصاع معار الخ) وقدر بالكيل المصري فكان مقدار
قدحين تقريبا فهو المعتبر ولا نظر للوزن وإن اختلف وزن الحبوب ولا تهايز يدان على أربعة الامداد التي
هي الصاع بنحو سببي مدلان مقدار القدرع بالهرام المصري بمائة درهم واثنتان وثلاثون درهما ويكفي عن
الكيل بالقدرع أربع حفنات بكفين مضمين معتدلين كذلك (قوله وكذا نصفه) لا حاجة إليه مع ما قبله
ولعله لدفع توهم اختصاص ما سبق بغير النضج فتأمل ودخل فيه العدى والماش والحصى (قوله هولبن)
أي الاقط أي ولومن آدمي أو غيره كابل خلافا لبعضهم والمبرة فيه بالكيل إن تيسر والا فالوزن ويعتبر
في إخراج اللبن أن يبلغ قدر صاع أقط كافي العباب وذكرة شيخنا في شرحه كإن حجر وفيه بحث ظاهر

(قوله لمعنى النماء) أي الذي يفوته في الغيبة هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليل إنما علل به من
منع الوجوب في المال الغائب وأما تأخير الإخراج فيه فعلى أنه غير متمكن من الإخراج منه
والتكليف من غيره خرج لاحتمال تلفه (قوله والثاني يقول الخ) أي فيما سأل الرقبة في الكفارة (قوله
هولبن يابس) قال ابن الأعرابي يعمل من ألبان الإبل خاصة وعلا في الكفالية بانه مقنات عما يجب

عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجد وجب عليه إخراج قدر يقين أنه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير
بضمه رطل وثلاث تقريب (وجنسه) أي الصاع الواجب (القوت المعسر) أي الذي يجب فيه العسر وكذا نصفه (وكذا الاقط في الاظهر)
بفتح الهجمة وكسر القاف قال في التخرير هولبن يابس غير متزوج الزهدري الشيخان عن أبي سعيد الخدري قال كنا نخرج إذ كان فينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من كل صغير أو كبير أو مملوك صاعين طعام أو صاعين من أقط أو صاعين شعير أو صاعين من تمر
أو صاعين زبيب ومننا القولين الترددي حصة الحد بشو قد صحت ذلك

قطع بمنهم يجوز ان قال في الروضة ينبغي ان يقطع بجواز صحة الحديث فيه من غير معارض وفي معناه الذين والذين فيجزى في الاصح وأجزأ كل من الثلاثين هو قوته ولا يجزى الخفيض والصل والسن والذين المزروع الزبد لا تنفاه الاقيتات بها ولا الملح من الاقط التي أقصد كثرة الملح جوهر بخلاف ظاهر الملح فيجزى لكن لا بحسب الملح فيخرج فقرا يكون محض الاقط منه صاعا (ويجب في البلدى من قوت بلده وقيل قوته وقيل شعير بين) جميع (الاقيتات) لقوله في الحديث السابق (٣٧) صاعين طعام أو صاعين أقطا

أو صاعا من شعير الى آخره وأجاب الاول بان أوفيه ليست للتخيير بل لبيان الأنواع التي تخرج منها فلو كان قوت بلده الشعير وقوته البرتنعا نعين البر على الثاني وأجزأ الشعير على الاول وأجزأ غيرها على الثالث وعبر في الحرر والروضة وأصلها بقاب قوته وغالب قوت البلد (ويجزى) على الاولين (الاعلى عن الادنى) ولا عكس (والاعتبار في الاعلى والادنى بالقيمة في وجه) فافا فيمتنع كقوله في قيمة الآخر اعلى والآخرون في مختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والوقاات الا ان تستعز بزيادة القيمة في الاكثر (وزيادة الاقيتات في الاصح قاله خبر من الحر والارز) قال في شرح المهذب والزيب والشعير (والاصح أن الشعير خبر من الحر) لانه أبلغ في الاقيتات وقيل الحر خبر منه (وأن الحر خبر من الزيب) لذلك أيضا

خصوصا مع اعتبار الوزن فيه ومعبا الجبن كالافط (قوله ولا يجزى الخفيض الخ) وكذا البعير وان اقتاتوه (قوله بلده) أي عله وان لم يكن بلدا (قوله بغالب قوته) على الوجه المرجوح وغالب قوت البلد على الوجه الراجح والمراد به بلد المؤدي عنه والمراد غلبته في جميع السنة بان يكون المحصول اليه دونه في جميع السنة أو يكون استعماله في أكثر أيامها فلا يتساوى مع غيره بخبر بينهما ولو اختلفا في بلدين كبر وشعير فان كان حبات الشعير أكثر أو مساوية لحبات البر شعير كذا قاله شيخنا وهو واضح في الثانية ومخالف لما قبله والقاعدة في الاولى قال وجه فيها اعتبار الشعير الآن يقال ان اخراج الاعلى عما دونهما اثر وان كان حبات البر أكثر نعين البر ويجزى الاخراج من المختلط في الاولين دون الثالثة الا ان كان خالص البر منه قدر الواجب ويعتبر قوت أقرب البلاد الى بلد عدم فيه القوت فان استوى اليه بلدان واختلف جنس قوتيهما بخبر والاعلى أكل (قوله ولا يجزى الاعلى عن الادنى) قال شيخنا ويجزى على قبوله فراجعه وفارق عدم الاجزاء في زكاة المال نظرا لقيام البدن العتبرنا (قوله ويزيادة الاقيتات) أي من حيث هو من غير نظر الى بلدين (قوله قاله) وليه السلت (قوله أن الشعير خبر من الحر) وليه الدخن والتمر فهما جنس واحد وعلى هذا يحصل قول ابن حجر انهما في مرتبة الشعير أي من حيث تقدمهما على ما بهما ويليهما الارز فالجنس فالشئ فالعس فالقول فالقر (قوله من الزيب) وليه الاقط فالذين فالجبن جملة مراتب الاقيتات أربع عشرة مرتبة موزن اليها بحر وفأائل كلمات البيت الاول من هذين البيتين في قول القائل نظما لضبطها بالله سل شيخ ذي رمن حكي مثلا عن فور ترك زكاة الفطر لوجهها حروف اولها جاءت مرتبة أسماء قوت زكاة الفطر ان عقلا

قالا من بالله للبر والسنين من سل للسل والشين للشعير والقال للتمر قوتهما الدخن والراء للرز والحاء للمحس والجيم للجنس والعين للعنيس والفاء للقول والتاء للتمر والزاي للزيب والالف للاقط واللام للجنس والجيم للجبن وهذا ما اعتمد شيخنا لكن في كلام ابن وحشية في الفلاحه مخالفة لبعض ذلك (قوله ولا يبيض الصاع) أي من جنسين عن واحد ولومن قوتين مستويين كما يشتر اليه كلام الشارح الا فيما مر في المختلط فيه الزكوة كقوله مكتال فيجزى كالحبوب وقضية تعليله عدم اجزاء المتخذ من غير الزكوى كالمتخذ من لبن الطيبة (قوله والصل) قيل هو ماء الاقط قاله في الجمل وغيره وفي البيان هو لبن مغزوع الزبد وفي النهاية هو الخفيض (قول المتن وقيل قوته) أي لانها تابعة للمؤنة وواجبة في الفاضل عنها فكانت منها الاول قاس على ثمن المبيع (قوله لبيان الانواع) أي وتعدد ما باعتبار تعدد النواحي المخرج منها في زمنه عليه الصلاة والسلام (قول المتن ويجزى الاعلى الخ) خولف ذلك في الزكاة فلم يجز اخراج الذهب عن الفضة مثلا قال الرازي لان الزكوات المالية متعلقة بالمال فأمر ان يواشى الفقراء بما وساء الله تعالى به والفطرة زكاة البدن فوقه النظر فيها لا هو غداة البدن والاعلى يحصل هذا الغرض ويزيادة (قول المتن والاعتبار بالقيمة الخ) لانه لا نفع للفقراء (قوله ويختلف الخ) لم يذ كر مثل هذا في زيادة الاقيتات الا في كتابه ما عله لان الحكم فيه اعتبار زيادة وقيل الزيب خبر منه قال في شرح المهذب والصواب تقديم الشعير على الزيب أي من تردد فيه للشيخ أي في عهد كتر دمه في الحر والزيب جزم بتقديم الحر على الشعير وقدم البغوى الشعير على الحر فبعض قوليهما وعن تردد الاول بالوجهين (وله ان يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أو غيره (أعلى منه ولا يبيض الصاع) عن واحد بان يخرج من قوتين دون كل واحد على من الواجب كان وجبا للقر فاخرج نصف صاع منه ونصف من البر قال الرازي ويرأى لبعض المتأخرين يجوز به وهو خلاف ظاهر الحديث اول البلب فرض صاعا من تمر أو صاعين شعير ولو ملك نصفين من عشرين فخرج نصف صاع من أحد النصفين من الواجب ونصفا من الثاني من جنس أعلى منه مجرد على

التخيير بين الاقوات له اوجها من جنسين بكل حال (ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها تخيير) بينها فيخرج ماشاء منها (والافضل اشر فيها) أي أعلاها وهذا التعيير موافق لتعيير الحرر فيما تقدم بغالب قوت البلد (ولو كان عبده ببلد آخر فالاصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الاصح انها يجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثاني الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على انها يجب ابتداء على المؤدى عن غيره (قلت الواجب الحب السليم) فلا يجوز المسوس والعيب ولا الدقيق والسوي كإذ كرهه الرافعي في الشرح (ولو أخرج من ماله فطر قوله الصغير الغني جاز كأجنبي أذن) فيجوز اخراجها عنه (بخلاف الكبير) فلا يجوز بغير اذنه لان الاب لا يستقل بتجليه بخلاف الصغير فكأنه ملكه فطرته ثم أخرجهما عنه (ولو اشترك موسر ومعسر في عبد لزم الموسر نصف صاع) ولا يجب غيره ذكر المستثنين في الروضة (ولو أسرا) أي المشتركان في (٣٨) عبد (واختلفوا فيهما) باختلاف قوت بلديهما أو قوتيهما (أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في

ويجوز من نوعين (قوله الحب السليم) أي ولو عتيقا لا قيمة له حيث لم يتغير بطعم ولالون ولا ربح (قوله فلا يجوز المسوس) وإن كانوا يقاتون أو بلغ له صاعا خلافا للاسنوي كذا في شرح شيخنا الرمي (قوله ولده الصغير الغني) ومثله السفيه والمجنون (قوله جاز) فإن قصد الرجوع وخرج بولده الوصي والقيم فلا يؤدى بان من مالهما الا باذن الحاكم (قوله كأجنبي أذن) ومنه ولده الكبير ولا رجوع الا بشرطه (قوله لزم الموسر نصف صاع) أي إن لم يكن مهابا فإن كانت وقعت وقت الوجوب في نوته لزمه صاع والا فلا شيء على واحد منهما (قوله والثاني لا يجوز ذلك) وهو المعتمد وحل شيخنا الرمي كلام المصنف على ما لو كان بلد العبد لا قوت فيه وكان يربيه وبلد السيد من أقرب بلد إليه غير مستقيم كإمام عامر فراجعه (باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه)

(قوله بفصلين) أي والنسب التعيير بالباب فيهما لعدم دخولهما في هذا وأجاب شيخنا الرمي بأنهما كان الاداء والتجهيل مناسبتين للوجوب لرتبتهما عليه صح التعيير عنه ما بالفصل وما في البرلسي فيه نظر فراجعه (قوله شرط وجوب زكاة المال) أي وجوب أدائها وقيد المال لان زكاة الفطر تجب على الكافر كما مر (قوله الاسلام) نعم الانبياء لازكاة عليهم ووصية عيسى صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى وأوصاني بالصلاة

الافتيات في الاكثر (قول المتن تخير) أي ويفارق تعيين الاغبط في اجتماع الحقائق وبنات اللبون لان زكاة المال متعلقة بعين المال (قول المتن وهذا التعيير) يؤيد قوله لا غالب فيها تخيير حيث جعل التخيير عند عدم الغلبة فصل على اعتبار الغلبة عند وجودها (قوله والعيب) منه أن يكون متغير الطعم أو الرائحة (قول المتن ولو أخرج من ماله الخ) بخلاف الوصي والقيم فلا يخرجان من مالهما الا باذن القاضي (قول المتن من واجبه) نظير ذلك ثلاثة محرمون قتلوا ظبية فخرج أحدهم ثلث شاة وآخر طعما بقيمة ذلك والآ خر صام بعده (باب من تلزمه الزكاة الخ)

أي بآب مشروط من تلزمه الزكاة وشروط المال الذي تجب فيه الزكاة وأما بيان الانواع التي تجب فيها فقد سلف ذلك في سالف (قوله وترجم بعده بفصلين) يريد أن الفصلين ليسا من الباب فلا يعترض بان الذي فيهما ليس بعضا من هذا الباب (قول المتن شرط وجوب زكاة المال الاسلام) قيل إن أراد التكليف المقتضي للعقاب الاخرى فممنوع لان الكافر عند ما مكف بالفروع وإن أراد التكليف بالخراج أشكل عطف الحرية

والضال وغيرهما وترجم بعده بفصلين (شرط وجوب زكاة المال) بانواعه السابقة من حيوان ونبات وهندس وتجارة على ماله (الاسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق أول زكاة الحيوان فرضها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطالبة بها في الدنيا لكانت تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقر في الأصول ويسقط عنه بالاسلام ما مضى رغبيا فيه (والحرية) فلا تجب على الفتن إذا ملكه سيده مالا زكوا بولقنا بملكه على قول من جوح يأتي في بابها لنصف ملكه إذا للسيد اتزاعه متى شاء ولا زكاة فيه على السيد لان ملكه زائل وقيل نعم لان ثمره الملك باقية اذ ينصرف فيه كيف شاء والمدر وأم الولد كالقن فبإذ كره (وتلزم المرتد ان أقبى بملكه) مؤاخذه بحكم الاسلام فان أنزلناه فلا وقتنا موقوف وهو الاظهر الآتي في بابها فوقوفه أن عاد الى الاسلام لزمته لتبين بقائه ملكه وإن هلك من تدافلا واختلاف كافي الروضة وأصلها فيها حال الحول في الردة ما التي لزمته قبلها فلا تسقط جزما ويجزئه الاخراج في حال الردة في هذه وفي الاولى

نصف صاع من واجبه في الاصح) كاذ كرهه الرافعي في الشرح (والله أعلم) لانه اذا أخرج ذلك أخرج جميع ما لزمه من جنس واحد والثاني لا يجوز ذلك لان الفخرج عنه واحد فلا يقبض واجبه فيخرجان من أعلى القوتين في وجه رعاية للفقراء ومن أدناهما في آخر دفعا لضرر أحد المالكين وقوله من واجبه أي قوت بلده أو قوته وإن كان العبد ببلد آخر بناء على انها تجب على السيد ابتداء فان قلنا تجب بالتحمل فالخرج من قوت بلد العبد كاذ كرهه الرافعي بعد نص صحيحه السابق ولم يذكره في الروضة (باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه) مما يأتي بيانه كالمنصوب

والزكاة اما على فرض وجوبها أو على تركيبة النفس وهذا صرح شيخ الاسلام في فتح الرحمن وفي هذا الاستثناء نظر ان كان عدم الزكاة عليهم لعدم ملكهم نصابا بشرطه فتأمل (قوله على قول اللزوم) وكذا على الاظهر ويمكن شمول كلامه واذا مات مرتد بعد الاخراج رجع الامام على الآخذ وان لم يعلم أو كان من أهل النية (قوله الى النية) تقدم في الفطرة أنه ينوي للتمييز (قوله دون المكاتب) سواء الكتابة الفاسدة والصحيحة (قوله لسيدته) ولا زكاة على سيدته فيه ولا في دين كان لسيدته عليه وان مضت أحوال (قوله وتجب في مال الصبي الخ) انظم الفخر الرازي في ذلك فقال

طلبت من المبيع زكاة حسن على صفر من السن البهي
فقال وهل على مثلي زكاة على رأى العراقى الكمي
فقلت الشافعى لنا امام وقد فرض الزكاة على الصبي
فقال اذهب اذا قبض زكائى بقول الشافعى من الولي

ونعمه التقي السبكي فقال

فقلت له فديتك من فقيه أطلب بالوفاء سوى الملى
نصاب الحسن عندك ذوامتاع بخدك والقوام السمهرى
فان أعطيتنا طوعا ولا أخذناها بقول الشافعى

(قوله أيضا وتجب في مال الصبي والمجنون) ومثلهما السفه وكلامه يقتضى انهما تجب عليهما وهو أحد وجهين في الكفاية وعلل بأنهما غير مكلفين وقال ان الصلاح ان من أمهما بنان قال تجب في مالهما لا عليهم وليس كما قال فان معنى وجوبها عليهم ثبوتها في ذمتهم كما يقال عليهم ضمان مأثفوه وهذا من خطاب الالتزام لان خطاب المواجهة كما قاله الماوردي (قوله ويخرجها منه وليهما) أى الشافعى وان كانا حنفيين والاحوط له في هذه الرفع الى الحاكم بلزومه بالاخراج لثبوتها الى حنفى فيغرمه فان كان حنفيا وهما شافعيان أخرها وأخبرهما بعد كمالها به واهل رفع الامر الى الحاكم بلزومه بالاخراج أيضا (قوله ولا تجب الخ) أى لا على الجنين ولا على ورثته وان انفصل ميتا ولو تبين ان لاجل أصله لا يقتضى قولهم في الفرق بين مال الجنين والبالغ اذا فسخ العقد بأن البالغ كان له ملك فاستصحب عدم الوجوب هنا لعدم ذلك في الورثة فراجع (قوله والصال) وكذا ما رقم في بحر أونسى محله (قوله ماشية) ويتصور فيها بأن فضل أو تنصب بعد حولها سائمة قبل التمكن (قوله عن الاحوال الماضية) أى ان لم ينقص النصاب بالواجب والا فلا تجب في

لانها شرط في أصل تعلق الخطاب وقوله زكاة المال خرج زكاة الفطر فانها تجب على الكافر في قرية المسلم ونحوه (قوله لضعف ملكه) أى فلا يحتمل المواساة بدليل عدم وجوب نفقة القريب عليه (قوله يصبر ما في يده لسيدته) أى فيمتدأ حوله من حينئذ (قوله اذا انفصل حيا) ولو انفصل ميتا قال الاسنوى فالتجبه عدم الوجوب على الورثة لضعف ملكهم (قول المتن ولا يجب دفعها حتى يعود) وذلك لانه غير متمكن منه والتكليف من غيره لا يتجه لان المال قد يثقل (نفيه) لو كان قادرا على خلاص النصب أو المجهود بيينة وجبت الزكاة والاخراج حالا قطعا وقد أشار اليه الشارح في الفرق الآتى ويأتى في المتن ذكره في الدين (قوله والثاني وحكى قديم الخ) أخذ ذكره عن قول المنهاج ولا يجب الخ ليغفر من الاول بتفريمه (قول المتن والمسترى قبل قبضه) أى تجب فيه قطعا وقيل فيه القولان ثم على طريق القطع المتجه وجوب الاخراج من غير توقف على القبض بخلافه على طريق القولين كذا قاله الاسنوى وقد يشكك عليه ما ساقى للشارح في قول المتن وقيل يجب دفعها قبل قبضه حيث قال انه مبنى على طريق القطع قلت لا اشكال لانه هنا متمكن من الوصول بدفع الثمن بخلاف ما يأتى

على قول اللزوم فيها نظرا الى جهة المال وفيه احتمال لصاحب التقريب نظرا الى أن الزكاة فربة مفترقة الى النية (دون المكاتب)

فلا تلزم لضعف ملكه اذا لا يرث ولا يورث ولا يعتق عليه فريته بتجهيزه نفسه يصبر ما في يده لسيدته (وتجب في مال الصبي والمجنون)

ويخرجها منه وليهما بالشمول حديث الصدقة السابق لما لهما ولا تجب في المال المنسوب الى الجنين اذا وثوق بوجوده وحياته وقيل تجب فيه اذا انفصل حيا (وكذا من ملك يبعثه الحر نصابا) تجب زكاته عليه (في الاصل) تمام ملكه له والثاني لا تجب عليه لتقصه بالرقة (وتجب في المنصوب والصال والمجهود) كان أردع فجحد أى تجب في كل مما ذكر (في الاظهر)

ماشية كان أو غيرها (ولا يجب دفعها حتى يعود) فيخرجها عن الاحوال الماضية ولو تلف قبل التمكن سقطت والثاني وحكى قديما أنها لا تجب في المدكورات لتعطل غنائها وقادتها على مالها بخروجها من يده

وامتناع تصرفه فيها (والمتصرف قبل قبضه) بان حال عليه الحول في يد البائع يجب فيه الزكاة على المشتري (وقبل فيه القبولان) في المصوب
وفرق الاول بتصرف الوصول اليه واتزاعه بخلاف المشتري لم تكن منه تسليم الثمن (وجب في الحال عن) المال (القائمان فصر عليه)
وتخرج في بلده فان كان سائرا (٤٠) فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه (والا) أي وان لم يقدر عليه لا تقطع الطريق أو انقطاع

خبره (فكده مبوب) فقولاه وامتناع تصرفه فيها) فلو قدر على نزع المصوب أو بينة في المجهود
فوجب تركه حالا (قوله حال عليه الحول) أي من وقت انقطاع الخيار طلقا كما هو ظاهر كلام شيخنا الرمي
وقال شيخنا الذي يادي من الشراء ان لم يكن الخيار للبائع وحده وهو ما تقدم وقيل الذي يتجه هنا أنه يعتبر من
الشراء ان كان الخيار للمشتري وحده والافن انقطاع الخيار فراجع مامر (قوله في بلده) أي المال ان
استقر فيه وهناك سماع كما يدفعها حالا (قوله فان كان سائرا فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه) ظاهره
أنه لا يعتبر بله حال الحول فيها والمال سائرا عليها فراجع (قوله والدين) قال التاج السبكي وحيث وجبت
الزكاة في الدين وقلنا الزكاة تتعلق به تتعلق الشركة فقد ملك الاصناف بعضه في ذمة المدين ويرتب عليه
أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالأبرامنة والدعوى به ونحوها فينبغي في الدعوى ان يدعى أنه
يستحق قبض ذلك ويحلف كذلك ولا يحلف أنه يستحقه ولا انه باق على ملكه فليتنبه لذلك (قوله
ماشية) وكذا العشر لشرط الزهوه وهو بدو الصلاح في ملكه (قوله وما في الذمة لا يسوم) أي لا يتصف
بالسوم فلا يرد حصة السلم في اللحم من السائمة (قوله والعبد الخ) يؤخذ منه أنه لو أحوال المكاتب سيده به على
أجنبي ووجب تركه على السيد وان عجز المكاتب قاله شيخنا الرمي كنجوم الكتابة ومثلهما دين السيد
عليه بنحو معاملة كاسر آقا (قوله وان تسرأخذه) أو أخذ به بنحو ظفر كقائه الاذرى واعتمده
شيخنا (قوله أو مؤجلا) ومثلهما يندرج عدم المطالبة به أو الموصى به قاله شيخنا الرمي (قوله في الاظهر) قال
ابن الرفعة ومقابل الاظهر تقدم أنه قديم وما هنا مفرغ على الجديد فاجاء القديم فيه غير صحيح كما فعل الرافعي
اتهمي وقد يدفع بان مقابل الاظهر موافق للقديم لأنه هو أو منه فراجع (قوله قبل قبضه) المراد قبل حوله
كما قال الاسنوي انه الصواب لان الكلام في دين على وسره قمرىء بأذل وكلام الشارح صريح فيه
أيضا ولعل هذا مبني على طريق القطع لان الاظهر الموافق لما يقوله ومقابل الاظهر مقطوع به كما
سيد كرم أيضا (قوله وهو النقد والعرض) اقتصر عليهم ما شمول النقد للركاز والعرض لزكاة القطر
(قوله وسواء كان الدين الخ) وسواء دين الضمان وغيره ودين الله كزكاة وكفارة وغيره وما استغرق

الاحوال التي بعد النقص (قوله وامتناع تصرفه فيها) فلو قدر على نزع المصوب أو بينة في المجهود
وجبت تركه حالا (قوله حال عليه الحول) أي من وقت انقطاع الخيار طلقا كما هو ظاهر كلام شيخنا الرمي
وقال شيخنا الذي يادي من الشراء ان لم يكن الخيار للبائع وحده وهو ما تقدم وقيل الذي يتجه هنا أنه يعتبر من
الشراء ان كان الخيار للمشتري وحده والافن انقطاع الخيار فراجع مامر (قوله في بلده) أي المال ان
استقر فيه وهناك سماع كما يدفعها حالا (قوله فان كان سائرا فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه) ظاهره
أنه لا يعتبر بله حال الحول فيها والمال سائرا عليها فراجع (قوله والدين) قال التاج السبكي وحيث وجبت
الزكاة في الدين وقلنا الزكاة تتعلق به تتعلق الشركة فقد ملك الاصناف بعضه في ذمة المدين ويرتب عليه
أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالأبرامنة والدعوى به ونحوها فينبغي في الدعوى ان يدعى أنه
يستحق قبض ذلك ويحلف كذلك ولا يحلف أنه يستحقه ولا انه باق على ملكه فليتنبه لذلك (قوله
ماشية) وكذا العشر لشرط الزهوه وهو بدو الصلاح في ملكه (قوله وما في الذمة لا يسوم) أي لا يتصف
بالسوم فلا يرد حصة السلم في اللحم من السائمة (قوله والعبد الخ) يؤخذ منه أنه لو أحوال المكاتب سيده به على
أجنبي ووجب تركه على السيد وان عجز المكاتب قاله شيخنا الرمي كنجوم الكتابة ومثلهما دين السيد
عليه بنحو معاملة كاسر آقا (قوله وان تسرأخذه) أو أخذ به بنحو ظفر كقائه الاذرى واعتمده
شيخنا (قوله أو مؤجلا) ومثلهما يندرج عدم المطالبة به أو الموصى به قاله شيخنا الرمي (قوله في الاظهر) قال
ابن الرفعة ومقابل الاظهر تقدم أنه قديم وما هنا مفرغ على الجديد فاجاء القديم فيه غير صحيح كما فعل الرافعي
اتهمي وقد يدفع بان مقابل الاظهر موافق للقديم لأنه هو أو منه فراجع (قوله قبل قبضه) المراد قبل حوله
كما قال الاسنوي انه الصواب لان الكلام في دين على وسره قمرىء بأذل وكلام الشارح صريح فيه
أيضا ولعل هذا مبني على طريق القطع لان الاظهر الموافق لما يقوله ومقابل الاظهر مقطوع به كما
سيد كرم أيضا (قوله وهو النقد والعرض) اقتصر عليهم ما شمول النقد للركاز والعرض لزكاة القطر
(قوله وسواء كان الدين الخ) وسواء دين الضمان وغيره ودين الله كزكاة وكفارة وغيره وما استغرق

الذي يسهل احضاره وجهه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل الى التصرف فيه قبل الحول وقيل لا يجب فيه قطعا لانه
لا يملك شيئا قبل الحول (ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الاقوال) لاطلاق النصوص الواردة فيها والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج (والثالث
يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والركن وزكاة القطر كسائرا في الفصل ولا يمنع في الظاهر وهو الماشية والزرع والتمر والمعدن
والفرق أن الظاهر بنحو نفسه والباطن انما يجوز بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في فضائه وسواء كان الدين

حالا م مؤجلا من جنس المال أم لا (فعل الاول لو حجر عليه لدين خال الحول في الحجر فكم مضمون) لان الحجر مانع من التصرف ولو عين
الحال لم يسكن من غرمائه شيئا من ماله ومكنتهم من أخذه خال الحول قبل أخذه فلازكاة عليه قطعا لضعف ملكه وقيل فيها خلاف المضمون
(و) على الاول أيضا (لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة) بان مات قبل أداء الزكاة (قدمت) تقديم الدين لله وفي حديث الصحبة فدين
الله أحق بالقضاء (وفي قول) يقدم (الدين) لافتقار الآدمي واحتياجه (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان الزكاة تعود فائدتها
الى الآدميين أيضا (والغنمية قبل القسمة ان اختار الغنائم وتملكها ومضى بعده (٤١) حول والجميع صنفز كوى وبلغ

النصاب وغيره (قوله فكم مضمون) فيجب الاخراج بعد ذلك الحجر لاقبله وفارق وجوب زكاة المهرمون
حاليانه يباع منه جزء ان لم يكن له ما يخرج منه غيره قهرا على المرتين ولا خيار له في ذلك وبان الراهن حجر
على نفسه بلا حاكم (قوله شيئا من ماله) أى من جنس دينهم فقط وسواء أخذ الغرماء أم لا فلازكاة عليه
لو تركه ماله ولازكاة عليهم لو أخذوا أيضا لضعف ملكهم (قوله قدمت) أى الزكاة ولو عن الفطرة على الدين
وان تعلق بالعين وكان زكاة كل حق لله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد والحج والجزبة فكدين الآدمي
تقايما لجانب انهما أجرة وفي اجتماع حقوق الله تعالى يقدم ما تعلق بالعين ثم ما تعلق بالذمة وخرج بالتركة الحى
فيقدم فيه دين الآدمي ان حجر عليه الا الزكاة المتعلقة بالعين (قوله أى وان لم يختاروا الخ) خصه بالذمة
لكونه مدخول الشرط وان أمكن شمول كلام المصنف لما بعده فتأمل (قوله وهى أصناف) ظاهره وان
علم أن الذى يخص كل واحد منهم يبلغ نصابا (قوله لو كانت صنفالا يبلغ الخ) أو بلغ وهو غير زكاة أو زكاة كوى
لم يبلغ نصابا أو بلغ المجموع نصابا بالجنس (قوله نصاب سائمة) أى نصابا وسامه سواء كان سائمة قبلها أم لا ليوافق
ما مر ومنعها منه بعد طلبها كالغصب فان طلقها بلاوط قبل الحول رجع نصفه له وعلى كل عند تمام الحول
نصف شاة أو طلق بعد تمام الحول رجع له كذلك شاة ان أخذ السامى الواجب من غيره أو لم يأخذ شيئا
والارجع هو عليها بنصف قيمة المخرج ولو بعد الرجوع كذا قاله شيخنا وفيه بحث ظاهر فراجع ذلك وحرره
(قوله كما تقدم) من أن السائمة لا تكون في الذمة فان كان غير سائمة كالنقل من ماله لانه من الدين (قوله
وقبضها) فان لم يقبضها فهى من الدين ان كانت في الذمة والا فكالمبيع قبل قبضه والخلاف المذكور من
الغائب ربحان المؤجل لو كان مائتين مثلا فلا بد من اخراج الخمسة والتكليف بها اجماع لانها تسامى أكثر
من خمسة مؤجلة (قوله بانه لا يتوصل الخ) أى فالحق بالمضمون (قول المتن ولو اجتمع زكاة) ولو زكاة فطر
(قول المتن ودين) (فائدة) ظاهر اطلاق المصنف الدين أن الحادث كعبه في جريان الخلاف وهو
كذلك (قوله لافتقار الآدمي الخ) أى وكما يقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة (قول المتن
وقبضها) خرج ما اذا لم يقبضها فانه ان كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وان كانت معيبة فكالمبيع قبل
القبض (تنبيه) كلام المنهاج يشعر بان الخلاف على الخلاف في الدين وان كانت معيبة فكالمبيع قبل
القبض وعشرين لستين) لا يخفى ان الفقهاء بنوا على الاول ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم
يكن مالا كالمجموع في الحول الثانى بل لتسعة عشر دينارا ونصف واذا سقط النصف فيسقط ما يقابلها من
الزكاة وهو ربع عشرة فمجموع ما يلزم لعام السنة الثانية دينار ونصف الاربع عشرة النصف وقس الاخراج
بعد الثالثة والرابعة على ذلك هكذا استمره الرافى ناقلا عن الاصحاب ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير
الغنائم وينبغي أن يتفطن أيضا لمرآته وهو أن الحول الثانى مثلا في مقدار الزكاة من الاعطاء لا من حين

(٦ - (فلبوى وعيمره) - ثانى) أربع سنين ثمانين دينارا وقبضها فلا يظهر انه لا يلزمه ان يخرج الا زكاة استقر

لان مالا يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فله كضعف الفرق بين هذا وبين ما ذكر في مسألة الصداق اذ هو يفرض أن يعود نصفه
بالطلاق قبل الدخول ان يعود نصفه ماله كجديد من غير انفساخ لعقد بخلاف عود بعض الاجرة فانه بانفساخ الاجارة (فخرج عند تمام السنة
الاولى زكاة عشرين) لانها التى استقر ملكه عليها (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لسنتين) وهى التى
استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لثلاث سنين) وهى التى استقر ملكه عليها الآن
(ولتمام الرابعة زكاة ستين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لاربعة) وهى التى استقر ملكه عليها الآن (والثانى يخرج لتمام الاول

زكاة ثمانين) لانهم لم يملكوا مالاً كاملاً والى الكلام فيما اذا كانت اجرة السنين مقسوبة وأخرج الزكاة من غير المقبوض وفي الروضة أكملها ان كلام نقله المذهب يشمل (٤٢) ماذا كانت الاجرة في القمّة وقبضت وماذا كانت معينة (فصل تجب الزكاة) أي

أداؤها (على الفور اذا تمكن وذلك بمحض دور المال والاصناف) أي المستحقين لان حاجتهم اليها ناجزة أما زكاة الفطر فوسعة بليدة العيد ويومه كما تقدم في بابها (وله أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم انه النقد والعرض وزيد عليهم هنا في الروضة كاصلها الركاز وزكاة الفطر (وكذا الظاهر) وهو الماشية والزرع والخمر والمعدن (على الجديد) والقديم يجب دفع زكاته الى الامام وان كان جأراً لتفاد حكمه فلو فرقها المالك بنفسه لم تحسب وقيل لا يجب دفعها الى الجائر (وله) مع الاداء بنفسه في المالكين (التوكيل) فيه (والصرف الى الامام) بنفسه أو وكيله (والاظهر ان الصرف الى الامام أفضل) من تفريقه بنفسه لانه احرى بالمستحقين وأقدر على التفريق بينهم والثاني تفريقه بنفسه أفضل لانه بفعل نفسه أو توقي هذا كما في الروضة وأصلها في المال الباطن أما الظاهر فصرف زكاته

حيث الاخراج وأما الوجوب فجزم به (قوله زكاة ثمانين) قال في المجموع عن الماردي والاصحاب واذا أخرج الجميع ثم نهضت الدار يرجع المستأجر بقسط الاجرة ولا يرجع المخرج بشئ انتهى فراجعه (قوله وأخرج الخ) أي لئلا ينقص النصاب لو أخرج منها كذا قالوه وتكفوا في الجواب عنه قال بعضهم وعند التأمل فيما مر فيمن عنده ما يكمل به النصاب لا اشكال فتأمل نعم فبقيل ان التقرير بذلك لاجل كون المخرج عنه عشرين في كل سنة (تنبيه) للثمن المقبوض قبل قبض المبيع وعكسه حكم للاجرة المذكورة لتعرضه للسقوط بتلف مقابله ويؤخذ من ذلك الوجوب في رأس مال السلم لانه لا يتعرض له الفسخ بانقطاع المسلم فيه

(فصل في أداء زكاة المال) (قوله بحضور المال) أي بحضور المال اليه أو بحضوره عند المال ولو تقديراً فلو مضى بعد الحول زمن يمكن فيه حضوره لمال غائب وجب الاخراج ولا بد من تنقية الحب من نحو تين وجفاف ثم خلو مالك من مهم ديني أو دنيوي وله انتظار نحو صالح وجاراً وترؤفي استحقاق بشرط سلامة العاقبة (قوله المستحقين) أي من تصرف له الزكاة من امام أو واسع أو المستحقين أو بعضهم في حصته نعم لا يحصل التمكن بحضور المستحقين دون الامام في زكاة طلبها في مال ظاهر والتكسب شرط للضمان لا للوجوب على الاصح ولا يجوز التأخير عن نحو جائع (قوله وله التوكيل) أي لبالغ عاقل وكذا السفيه وصبي ان توى وعين المدفوع له قاله شيخنا الرمي (قوله والاظهر أن الصرف الخ) وبعد الامام الساعي ونصرف الامام بالولاية لا بالنيابة على المعتمد (قوله جاراً) أي في الزكاة ولو عدل في غيرها وهذا في المال الباطن ان لم

تمام الحول الذي قبله لان حصّة الفقراء باقية على وجه الشركة الى حين الاعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن اشكال الرافعي المذكور بتصور المسئلة بالتجهيل عن الثمانين أولاً وهو غفلة عن المنقول قال السبكي في شرحه * فرع قال الروياني عن والده اذا قلنا بالمذهب فلو عجز زكاة ما زاد على قسط الاول لم يعجز وتو عجز زكاة عشرين في العام الاول حيث تكون الاجرة مائة فان كان مضى أربعة أخماس الحول جاز والا فلا لانه ما لم يعلم وجود النصاب في ملكه فتجهيله غير جائز كذا لو كان له دراهم لا يعلم بلوغها نصاً بافجهل عنها ثم علم فانه لا يجزئ قال السبكي وقياسه أن مسئلة المنهاج لا يصح التجهيل فيها ولا في العشرين الاولى لانه متى انقضت الاجرة في الحول الاول فلا نصاب اه اللهم الآن يقال هذه مقالة بأها عموم قولهم يجوز التجهيل لعام بعد انعقاد الحول (قوله وماذا كانت معينة) لم يقل وقبضت لانه لا فرق بين القبض فيها وعدمه ثم لا يخفى ان التي في القمّة ولم تقبض كذلك غاية الامر انه يطررها خلاف الدين كان المعينة قبيل القبض يطررها خلاف المشتري قبل قبضه

(فصل تجب الزكاة الخ) أي أدائها يريد أن التمكن شرط للاداء لا للوجوب لكن لك أن تقول الوجوب انما يتعلق بالاداء لانه فعل المكلف (قول المتن وله أن يؤدى الخ) أي كما يؤدى الكفارات بنفسه وقيل الظاهر على الباطن (قوله والقديم تجب الخ) استدله بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وخالف الباطن لان الناس لهم غرض في اخفاء أموالهم فلا يفوت ذلك عليهم والظاهر لا يطلب اخفاؤه (قوله لانه بفعل نفسه أو تقي) وليتناول ثواب تديم الاقارب والجيران فتفريق المالك بنفسه أفضل أي ولو كان المال ظاهراً كما في الروضة وأصلها وخالف في شرح المذهب فرجع ان صرف الظاهر حتى الى الجائر أفضل (قوله أفضل من الصرف اليه) وقيل فيه الخلاف أي فالراجح القطع بكونه أفضل وحينئذ فلا استثناء راجع

الى الامام أفضل قطعاً وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان (الأن يكون جأراً) فتفريق المالك بنفسه أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف وتفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بخلاف قال في الروضة والدفع الى الامام أفضل من التوكيل قطعاً وفيها كاصلها لو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بخلاف وأما الاموال الباطنة فقال الماردي

ليس للولادة نظر في زكاتها وأربابها أحق بها فان بذلوا طوعا وقبلها الوالي (ونحب النية فينوي هذا فرض زكاة مالى أو فرض صدقة مالى ونحوهما) أى زكاة مالى المفروضة أو صدقة مالى المفروضة وعبر في الروضة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ولونوى الزكاة دون الفرضية أجزاء وقيل لا كالأونوى صلاة الظهر ورد بأن الظهر قد تنفع نفلا كالعادة والزكاة لا تنفع الا فرضا وفي شرح المذهب وقال البغوى ان قال هدم زكاة مالى كفاه وان قال زكاة فى اجزائه وجهان ولم يصحح (٤٣) شيئا وأصحهما الاجزاء (ولا يكتفى بهذا)

هذا فرض مالى) لانه يكون كفارة فندرا (وكذا الصدقة) أى صدقة مالى (فى الاصح) لانه ان يكون نافلة والثانى يكتفى بظهورها فى الزكاة وعبرة الروضة كأصلها ولا يكتفى مطلق الصدقة على الاصح وقال فى شرح المذهب على المذهب وبه قطع الجمهور وعبر فيه فى الاولى بالاصح (ولا يجب تعيين المال) المركز فى النية عند اخراج الزكاة (ولو عين لم يقع) أى المخرج (عن غيره) فلو ملك مائتى درهم حاضرة ومائتين غائبة فخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائبة فله جعل المخرج عن الحاضرة ولو كان عينه عن الغائبة لم يكن له صرفه الى الحاضرة والمراد الغائبة عن مجلسه لاعتن بالبلد بناء على منع نقل الزكاة وهو الاظهر الآتى فى كتاب قسم الصدقات (و يلزم الولى النية اذا أخرج زكاة الصبأ أو المجنون) فلودفع بلانية

يطلبها فيه فان طلبها فيه أو كانت عن المال الظاهر وان لم يطلبها فصرفها له ولو جازأ أفضل كما سيأتى فى كلامه بعضه عن الروضة وأصلها (قوله ليس للولادة) أى يحرم عليهم (قوله بالصدقة المفروضة) ومثله فرض الصدقة فالعتمد الا كتفاءهما ولا يضر شمولهما لزكاة الفطر لخروجهما بالقرينة فتأمل (قوله ولونوى الزكاة دون الفرضية أجزاء) هو المعتمد والمذكور بعده دليل عليه (قوله وأصحهما الاجزاء) هو المعتمد كما تقدم (قوله وعبرة الروضة الخ) أى فهى مسئلة غير التى فى المنهاج فلذلك جرى فيها طرق ولم يكتفوا بالقرينة فى هذه التى قبلها لانها انما يكتفى بها فى تخصيص النيات لا فى صرف أصلها (قوله لم يكن له صرف الخ) نعم ان شرط أن يكون عن الحاضرة ان تلفت الغائبة انصرف للحاضرة ولو قال عن الحاضرة أو الغائبة ولم تلتف أجزاءه عن أحدهما ويخرج عن الاخرى فان تلفت لم تجزئه عن الباقية (قوله يلزم الولى الخ) تقدم ما فيه (قوله السفية) فينوى الولى عنه والولى تفويض النية اليه بل له الاستقلال بالنية كما قاله شيخنا واعتمده (قوله ولونوى الموكل الخ) وكذا لونوى عند عزل المال ولو قبل التفرقة لانه أول أجزاء العبادة والمستحق فى هذه الاستقلال بالاخذ ويكتفى فيها بقرينة الصبي ونحوه على ما تقدم ولا يتعين على المالك صرف باأفرزه بل له صرف غيره لان شركة المستحقين لا تنقطع الا بقبضها وبهذا فارق الشاة المعينة فى الانحسية ومن التوكل فى النية كالتفرقة أن يقول لغيره أخرج زكائى أو زكك عني وأخرج فطرئى أو أهد عني الى الهدى ونحو ذلك فيتعين على الوكيل النية وله توكيل واحد فى النية وواحد فى الدفع للمستحقين (قوله فى المسائل الثلاث) هى مسئلة نية الوكيل وحده وتفويض الوكيل النية اليه ونية الموكل وحده (قوله الى السلطان) ومثله الساعى

الى المال الباطن ويدل عليه تقديم الشارح لذكر مقابل الاظهر وهذا مبطل من الشارح الى ما فى شرح المذهب من أن صرف الظاهر للامام أفضل وان كان جازأ خلاف ما فى الروضة (قوله لظهورها) أى وكثرة ورودها فى القرآن بمعنى ذلك قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وقال تعالى ومنهم من يلزك فى الصدقات وقال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين (قوله وقيل فى شرح المذهب الخ) حاصله أنه اذا قال هذا صدقة لا يكتفى على الاصح الذى قطع به الجمهور وأما صدقة مالى فعبر فيها فى شرح المذهب بالاصح فقط وانما قطع بذلك لان الصدقة اذا لم تضف بكثر عمومها لاطلاقها على غير المال كما فى حديث بكل تكبيرة صدقة (قول المتن ولا يجب تعيين للمال) قال الاسنوى حتى لو قال هذا عن هذا أو هذا كفى قال فلو تلف أحدهما بعد الاداء فله جعله عن الباقي (قوله لم يكن له صرف الخ) أى بل تقع نافلة (قول المتن ونسكى نية الموكل الخ) أى كما نكتفى عند الدفع الى السلطان ولو وجدت النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ووجه الثانى القياس على الحج وفرق الاول بان أفعال النائب فى الحج كمال الموكل فى الزكاة لإن البراءة حصلت بهما وقد وجدت فى الموضوعين ومن وجد منه الفعل المبرئ واعلم أنه لو عزل قدر الزكاة ولا ونوى كان كافيا على الاصح قال الاسنوى الوجهان فى مسئلة الكتاب مبنيان على هذين الوجهين (قوله والثانى لا نكتفى بل لا بد الخ) قضية الكلام أن الوكيل فى هذه الحالة ينوى وإن لم يفوض له النية وفيه نظر (قوله فى المسائل الثلاث) يرجع

لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قاله ابن كعب وضم اليهما فى شرح المذهب السفية (ونكتفى نية الموكل عند الصرف الى الوكيل فى الاصح والافضل ان ينوى الوكيل عند التفريق أيضا) على المستحقين والثانى لا نكتفى نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكور ولونوى الوكيل وحده لم يكف الا أن يكون الموكل فوض اليه النية فتكتفى ولونوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفى قاله فى شرح المذهب وفى فيه الخلاف فى المسائل الثلاث (لودفع) الزكاة (الى السلطان كفت النية عنده) أى عند الدفع اليه وان لم ينو السلطان عند القسم

على المستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع اليهم (فان لم ينو) عند الدفع اليه (لم يجزى على الصحيح وان نوى السلطان) عند القسم عليهم
كما لا يجزى الدفع اليهم بلانية والثاني يجزى نوى السلطان أم لم ينو لانه لا يدفع اليه الا الفرض ولا يقسم الا الفرض فاغنت هذه القرينة عن
النية (والاصح انه يلزم السلطان (٤٤) النية اذا أخذ زكاة الممتنع) من أدائها نيابة عنه لتجزئه في الظاهر فلا يطلب

(قوله لم يجزى) أى ان لم ينو المالك الزكاة قبل صرف الامام (قوله بلانية) أى يقبنا فلوشك بعد
الاخراج في النية لم يقع زكاة فيسترده ثم ينوي ثم يعيده للمستحق أو يخرج غيره (قوله أى السلطان)
فيا تم بتركها ويكتفى عند الاخذ أو التفرقة وظاهر ما ذكرناه لا يكتفى الاخذ مع تركها فلا يقع زكاة
وبضمنه الامام الا ان استرده ونوى ثم أعاده للمستحق فراجع وفي شرح شيخنا الرملى رجوع الضمير
للمتنع وتسميته تمتعاً باعتبار ما كان وفيه نظر فراجع وحده (فروع) يندب لأخذ الزكاة الدعاء للدافع
المالك وله مع الدافع غير المالك كأن يقول أجرك الله فيها أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيها أقيمت
ويندب لكل دافع مال من زكاة أو كفارة أو نذر أو صدقة تطوع ولقارئ نحو درس وغير ذلك أن يقول
بعد فراغه بنا تقبل منا الآتي ويندب الترضى والترحم على غير الانبياء من الاخبار ولو من غير الصحابة
رضى الله تعالى عنهم ونكره الصلاة وكذا السلام على غير الانبياء والملائكة الاتباع لهم ولا تكبره منهم على
غيرهم ولا من غيرهم على من اختلف في نبوته كقلمان ومريم

(فصل في تجبيل الزكاة) أى في جوازها وعدمه وقدمت الامام مالك حجة التجبيل ووافقه ابن المنذر وابن
خرينة من أصحابنا (قوله ويجوز) أى لغير دلى من مال الطفل ولولو لقطرة ويجوز له من مال نفسه وسواء دفع
المجمل للفقراء وللإمام (قوله قبل الحول) أى قبل تمامه وبعد انعقاده (قوله والاول مقيد في الروضة
وأصلها بالزكاة العينية) وهو المعتمد وسياً في مفهومه في التجارة ولا يخفى عليك ان مقتضى هذا القيد ان
التجبيل في التجارة قبل وجود السببين معا وهو غير مستقيم لما فيه من بطلان القاعدة والوجه فيها أن
السبب الاول هو انعقاد الحول وقد وجد كافي غير هالان اعتبار النصاب فيه لاجل انعقاد الحول فيه لانه
فتأمل (قوله فجعل شاة) أى منها لا من غيرها ويحتمل الامر من معاليجته (قوله فجعل زكاً فآثر بعامة)
أى من المائتين أو من غيرها على ما تقدم لم يجزئه فقوله لم يجزئه راجع للسببين وهو المعتمد ولو جعل شاة
عن أربعين فنتجت أربعين ثم ماتت الامهات لم تجزئه فان عمل بعد النجاس اجزاء على المعتمد ولو عمل
شاة من مائة وعشرين فنتجت سبعة قبل الحول لم تجزئه على المعتمد عند شيخنا وظاهره عدم اجزاء
الشاة والوجه اجزاء واحدة لتمام نصابها فراجع (قوله في الاصح) هو المعتمد وفارقت هذه ما قبلها
بالقطع فيه لبناء حول النتائج على أصله وتقييد عدم الاجزاء بالنصاب الذى كمل يفيد الاجزاء عن النصاب

لكل من قوله ولو نوى الوكيل الخ وقوله الا أن يكون وقوله ولو نوى الموكل وقوله لم تجزئ النية الخ أى ويجزئه
فعل الامام من غير نية هذا قضية كلامه فنذكره (قوله وان قلنا الخ) عبارة الرافعى وان قلنا بالبراءة ففي
وجوب النية عليه وجهان وظاهر المذهب الوجوب اهـ ولاجل ما ذكره الشارح والرافعى اعترض
الاسنوى على المهاج وقال كان ينبغي له تقديم المسئلة الثانية على الاولى وأن لا يعبر في الاولى بالاصح لان
فيها طريقتان

(فصل لا يصح تجبيل الزكاة الخ) اعلم أن الامام مالك رحمه الله منع من التجبيل ووافقه ابن المنذر وابن
خرينة من أصحابنا لأن العباس رضى الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تجبيل صدقة قبل أن يحل
فرخص له ولانه حق مال إلى أجل رفقا بخازن تقديمه على أجله كالدين وأيضاً فلانها حق مالى وجب بسببين فجاز
تقديمه على أحدهما كالكفارة في اليمين وقوافق الخالف عليها (قول المتن قبل الحول) أى قبل تمامه

بها ثانياً وقيل تجزئه من
غير نية فلا تلزم السلطان
(و) الاصح (أن نية)
أى السلطان (تكتفى) في
الاجزاء باطناً اقامه لها
مقام نية المالك والثاني
لا تكتفى لان المالك لم ينو
وهو متعبد بان يتقرب
بالزكاة وبني الامام
والغزالي الخلاف الاول
على الثاني فقال ان قلنا لا تبرأ
خسة المتنع باطناً لم تجب
النية على الامام وان قلنا
تبرأ فوجهان أحدهما
لا تجب لكلاً يتهاون
المالك فيها هو متعبد عنه
والثاني تجب لان الامام
فيا يلبه من أمر الزكاة
كولى الطفل والممتنع
مقهور كالطفل

(فصل لا يصح تجبيل
الزكاة) في المال الحولى
(على ملك النصاب) لفقد
سبب وجوبها (ويجوز)
تجبيلها (قبل الحول)
بعد ملكه النصاب لوجود
السبب الاول مقيد
في الروضة وأصلها بالزكاة
العينية فاذا ملك مائة درهم
فجعل منها خمسة أو ملك
سبعة وثلاثين شاة فجعل
شاة ليكون المجمل عن

(قوله)

زكاة اذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجزئه المجمل ولو ملك مائتي درهم وتوقع حصول مائتين

من جهة أخرى فجعل زكاً فآثر بعامة فحصل ما توقعه لم يجزئه ما جمعه عن الحادث ولو ملك خمسين الابل فجعل شاة فبلغت عشر ابال تتوالد
لم يجزئها ما جمعه عن النصاب الذى كمل الآن في الاصح أملاً كذا التجارة كان اشترى عرضاً بلسوى مائة درهم فجعل زكاً مائتين وحال الحول

وهو يساوها فإنه يجوز به بناء على أن اعتبار النصاب فيها بخلافه وهو القول الرابع كالتقدم ولو اشترى عرضاً بمائتين فجعل زكاة أو بعثاً فحوال الحول هو يساوها أيضاً المجل بناء على ما ذكره قبل لا يجوز في المائتين الزائدين (ولا تجهيل لعامين في الأصح) لأن زكاة العام الثاني لم ينقذ حوله والتجهيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتجهيل قبل كمال النصاب فما جعل لعامين يجوز للاول فقط والثاني استند إلى أنه عليه الصلاة والسلام تسلف من العباس صدقة عامين رواه البيهقي (٤٥) وأجيب بانقطاعه كإيئنه وباحتمال

التسلف في عامين والجواز على الثاني مقيد بما إذا بقي بعد التجهيل نصاب كان ملكاً اثنين وأربعين شاة فجعل منها شاتين فإن جعلهما من إحدى وأربعين لم يجزىء المجل للعام الثاني لنقص النصاب في جميع العام فالتجهيل له تجهيل على ملك النصاب فيه وقيل يجزىء لأن المجل كالباقي على ملكه (وله تجهيل الفطرة من أول رمضان) ليلاً وقيل نهراً لأنه واجب بالفطرة من رمضان فهو سبب آخر لها (والله حبيص منعه قبله) أي منع التجهيل قبل رمضان لأنه تقديم على السببين والثاني جواز تقديمه في السنة كما حكاها في شرح المهذب (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الفطر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأنه لا يعرف قدره تحقيقاً ولا تخميناً (ويجوز بعدهما) أي بعد بدو الصلاح واشتداد الحب

الاول في إحدى الشاتين وهذا يؤيد ما ذكرناه ولا فراجعه (قوله يساوها) هل بالمخرج أو بدونه الظاهر الثاني (قوله أجزاء المجل) هو المعتمد (قوله وقيل الخ) ولم يجز هذا الخلاف فيما قبل هذه لوجود بعض المجل عنه فيها (قوله يجزىء للاول فقط) أي وإن لم يبرحصة كل عام على المعتمد لأنه ليس له تشريك بين فرض ونفل (قوله صدقة عامين) يجوز تنوين صدقة وإضافتها للاول أو قرب إلى الجواب المذكور فتأمل (قوله لم يجزىء المجل للعام الثاني) ظاهره الأجزاء للعام الاول وفيه نظر إذا لم يبق معه نصاب وكون إحدى المجلتين باقية على ملكه فتم بها النصاب يقال عليه لم يوجد السوم فيها كذا قاله شيخنا وهو صحيح مستقيم به يعلم الرد على الوجه الثاني (قوله ليلاً) ولوفى أول ليلة منه (قوله فهو) أي رمضان (قوله ويجوز بعدهما) أي والمخرج من غيرهما كما سرنم أن أخرجه من غيب لا يوجب أو رطب لا يفتقر أجزاء قطعاً لأنه ليس تجهيلاً وكذا أخرجه بعد تمام الحول وقبل التمكن لما ذكر (قوله أي وقوعه زكاة) وفي كلام العلامة البرلسي هنا ما لا يناسب ذكره فراجعه (قوله أهلاً للوجوب) المراد استمراره بصفة الوجوب ولا يخرج به الرد عنه إذا لم يمت عليها بشرط أيضاً بقاء المال والمخرج على صفته وقت الإخراج فلو أخرجه بنت مخاض عن خمسة وعشرين فبلغت بالتوالد ستاً وثلاثين لم تجزئه المجله وإن صارت عند القابض بنت لبون فيستردّها منه ويعيدها له أو بدلها نعم إن تلفت عند القابض قبل آخر الحول أجزأت (قوله مستحقاً) أي أهلاً لاستحقاق الزكاة من حيث هي لا لما أخذها لخصو فلا يضر انتقاله عن بلد المالك أو عكسه

(قوله والثاني الخ) صححه الاسنوي وقال إنه نص عليه الشافعي والاكثرون قال نعم الاكثر ون على منع تجهيل زكاة عامين لنصاب واحد فكان الرافعي أراد ذلك وأراد أن يعزوا الجواز إلى الاكثرين فانقلب عليه (قوله ليلاً وقيل نهراً) يرجعان لقول المصنف من أول رمضان وعبارة الاسنوي وقيل لا يجوز في الليلة الاولى منه لأن الصوم لم يدخل (قوله فهو سبب آخرها) الضمير في قوله فهو راجع لرمضان (قوله والثاني جواز تقديمه الخ) علل هذا بان وجود المخرج في نفسه سبب وردّه أبو الطيب بان ما به ثلاثة لا يجوز تقديمه على اثنين منه بدليل كفاية الظهار فان سببها الزوجة والظهار والعود اهـ (قوله لأنه لا يعرف الخ) علل أيضاً بان لها سبباً واحداً واعترض الرافعي الاول بان الكلام فيما إذا عرف قدر نصاب والثاني بان لها سببين الظهور والادراك (قوله أي وقوعه زكاة) هذا مرادهم من الأجزاء فاندفع ما قيل بتعريف الحر بالوقوع وعدمه يشمل ما إذا استمر الوجوب على المالك ولكن وجد مانع كغنى الفقراء أو لم يستمر كبيع المال بخلاف التعبير بالأجزاء فلا يصدق الا حيث كان الواجب باقياً قال وتعبيره أيضاً بهلية الوجوب مردود لان الاهلية تثبت بالاسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك وصفه بوجوب الزكاة عليه الذي هو المراد هنا قال ويدخل في كلامهم ما إذا أُلّف المالك النصاب للحاجة وهو كذلك نعم قد يرد عليهم ما إذا جعل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت حتى بلغت ستاً وثلاثين وصارت المخرجة بنت لبون فانها لا تجزى على الأصح (قوله كما أنصح بذلك في الحرر) عبر الشارح بهذا إشارة إلى أن ذلك يفهم من المتهاج (قول المتن مستحقاً) انظر لو كان ابن سبيل

قبل الحفاق والتصفية لمعرفة قدره تخميناً والثاني لا يجوز في الحالين لعدم العلم بالقدر حينئذ والثالث يجوز فيها العلم بالقدر بعد ذلك فان نقص المجل عن الواجب أخرجه باقية أو زاد فانزاد تطوع ولا يجوز الإخراج قبل ظهور الثمر وانعقاد الحب قطعاً والإخراج لازم بعد الجفافي والتصفية لانه وقته (وشرط أجزاء المجل) أي وقوعه زكاة كافي الحرر (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه (إلى آخر الحول) فلو مات أو تلف ماله أو باع علمه يكن المجل زكاة كما أنصح بذلك في الحرر (وكون القابض في آخر الحول مستحقاً) فلو كان ميتاً أو مريضاً لم يحسب المدفوع إليه عن الزكاة (وقيل إن سرح عن الاستحقاق في أثناء الحول) كان اردن ثم عاد

(ليجزة) أي المالك المجل (ولا يضر غناه بالزكاة) أي كافي الروضة وأصلها المدفوعة اليه وحدها أو مع غيرها ويضر غناه بغيرها قال الفارق كزكاة أخرى واجبة أو مجة أخذها بعد الأولى بشهر مثلاً (وإذا لم يقع المجل زكاة) (العروض مانع) (استرد) المالك (ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع) عملاً بالشرط (والاصح انه ان قال هذه زكاة المجل فقط) أو علم القابض انها مجة (استرد) لذكره التجبيل أو العلم به وقد بطل والثاني (٤٦) لا يستردو ويكون تطوعاً (و) (الاصح) أنه ان لم يتعرض للتجبيل) بان اقتصر على ذكر

الزكاة (ولم يعلمه القابض لم يسترد) ويكون تطوعاً والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها (و) (الاصح) انها لو اختلفا في مثبت الاسترداد (وهو ذكر التجبيل أو علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل (صدق القابض يمينه) لان الأصل عدم ذلك والثاني يصدق المالك يمينه لانه المؤدى وهو أعرف بقصده وهذا في غير علم القابض لانه أعلم بعلمه وعلى الاسترداد في المسئلة الأخيرة يصدق المالك يمينه اذا نازعه القابض في قوله قصدت التجبيل فانه أعرف بنية ولا سبيل الى معرفتها الا من جهته (ومنى ثبت) (الاسترداد) (والمجل تالف وجب ضمانه) بالمثل ان كان مثلياً وبالقيمة ان كان متقوماً (والاصح) في المتقوم (اعتبار قيمته يوم القبض) والثاني قيمته يوم التالف (و) (الاصح) (انه ان وجد ناقصاً) نقص

ولم تضر ردة ان يهدك كسر ويكفي احتمال بقائه على الاستحقاق نظر الاصل فلو غاب وجهه لم يضر فلو مات في أثناء الحلول لزم المالك اخراج غيره له دفعه له وصدق وارثه في عدم علمه بالتجبيل يمينه فلا يسترد (قوله) واجبة أو مجة (الح) فان أخذ زكاته من احد اهما مجة ردها مطلقاً أو مجة تبين رد الثانية ان ترتبتا والتاخير كذا في شرح شيخنا فتأمل وانظر تصوره (قوله) وإذا لم يقع المجل زكاة) فله الاسترداد بعد عروض المانع لاقبله والمسترد للمالك أو لورثته نعم لو مات المالك من تداف المجل استرد في فاطماب به الامام كما مر قال ابن حجر ومثل الزكاة قاله سديدان كعدم التمتع وكذا الكفارة ونحوها (قوله) ويكون تطوعاً) يؤخذ منه أنه لو كان المدفوع مجعلاً للامام رجع قطعاً (قوله) على مقابل (الاصح) فعلى الاصح بالاولى (قوله) الأخيرة (وهي والاصح انها الح) (قوله) بالقيمة) قال الاسنوي فلو كان المجل شاة من الاربعين وتلفت قبل الوجوب سقطت الزكاة اذا اكتمل المشية بالقيمة ولو كان المجل خمسة دراهم من مائتي درهم فتلفت في يد القابض فلا زكاة لنقص النصاب وقد تقدمت الإشارة اليه (قوله) ناقصاً) أي قبل عروض ما يثبت الرد أمامه وبعده فخصه (ون) (قوله) نقص أرض) ولو من أجنبي وغرمه للفقراء وهو مالا يفرد بعقد ولو جزأ (قوله) كالولد والابن) ولو في الضرع وكذا الصوف ولو قبل جزؤه قول المنهج كشمرة لا ينجحك عدم تصوره الا ان يقال هو مثال لما هو زكاة من منفصلة في ذمتها (قوله) كالسمن) قال شيخنا وكذا الحل (قوله) أدائها الى اخراجها) فالغاية مثلاً وكان في آخر الحلول قتيلاً غنياً (قوله) ليجزة) أي كالمالك عند الاخذ بصفة الاجزاء ثم انصف بها ورد بان ذلك متعدد في الاخذ بخلاف هذا (قول المتن) وإذا لم يقع المجل الح) أفهمت هذه العبارة انه ليس له الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لانه تبرع بالتجبيل كالتجبيل الدين المؤجل وأفهمت أيضاً أنه لو شرط الاسترداد بدون عارض لا يسترد لكن في صحة القبض هنا نظر (قوله) والثاني لا يسترد الح) علل هذا بان العادة جارية بان المدفوع الى الفقير لا يسترد فكأنه قال هوز كاة مالى ان وجد شرطه والا كان صدقة (قوله) ويكون متطوعاً) يؤخذ منه أن المجل لو كان الامام وذكر التجبيل يرجع قطعاً (قوله) بان اقتصر على ذكر الزكاة) فضيمته انه لو أعطى ساكناً لم يذ كر شيئاً لا يكون من محل الخلاف لكن صرح الاسنوي بخلافه (قوله) والثاني يسترد) رجحه في الكفاية فيما اذا كان المعطى هو الامام واقتضى كلام الرافعي أن الاكثرين عليه في هذه الحالة (قوله) والثاني يصدق الح) أي كالمؤدفع نوبالانسان واختلافاً في العارية والهبة فانه يصدق الدافع في العارية (قوله) بالقيمة الح) لتواجه انه يضمن الحيوان بالمثل الصوري بناء على ان المجل كالقرض (قوله) يوم التالف) لانه وقت لانتقال الحق الى القيمة (قول المتن) فلا رشح ظاهر ولو كان النقص بغيره أو بجناية أجنبي وغرمه للفقير (قوله) اعتبار اله بالتلف) ايضاحه ان جلته مضمونة فكذلك جزؤه (قوله) ولو كان المجل الح) محتمر قوله نقص أرض (قوله) والابن) أي ولو في الضرع (قوله) لتقصيره) أي وان لم يكن عاصياً كالمؤخر لا انتظار قريب أو جارا أو للثك في حال المستحق (قول المتن) وان تلف) زعم الاسنوي انه خطأ سواء جعلت بوجوب معنى يقتضى أو يكلف فانه يقتضى اشتراك ما به ان

أرض (فلا أرض) لانه لان النقص حدث في ملك القابض فلا يضمنه والثاني له ارشاه اعتباراً به بالتلف وما ولو كان المجل بغير ابن أو شاتين فلتلقأ أحدهما وبقي الآخر رجع فيه وبقيمة التالف ذكره في شرح المذهب (و) (الاصح) (انه لا يسترد زيادة منفصلة) كالمؤد والابن والثاني يسترد هاهما مع الأصل لانه لتبين انه لم يقع الموقع كان القابض لم يملكه في الحقيقة لما زيادة المتصلة كالسمن والكبر فتنبع الأصل فيسترد معها (وتأخير الزكاة) أي أدائها (بعد التمكن) وقد تقدم (بوجب الضمان) لها (ان تلف المال) المترك لتقصيره بحسب الحق عن مستحقه (ولو تلف قبل التمكن)

بعد الحول (فلا) ضمان لا تنفاه التضمير (ولونلف بعضه) قبل التمكن وبقي بعضه (فلا يظهر انه يفرم قسط مابقي) والثاني لاثني عليه بناء على ان التمكن شرط للوجوب فاذا تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة على الاول ولا شيء على الثاني (وان أتلغه بعد الحول وقبل التمكن لم تنسقط الزكاة) (٤٧) لتقصيرها بانلافه (وهي)

أي الزكاة (تتعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعلق الشركة) بقدرها (وفي قول تعلق الرهن) بقدرها منه وقيل بجميعه (وفي قول) تعلق (بالثمة) كزكاة الفطر وبدل الاول انه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام من ماله قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وللثاني انه لو امتنع من أدائها لم توجد السن الواجبة في ماله كان للامام أن يبيع بعضه ويشترى السن الواجبة كما يبيع المرهون لقضاء الدين وللثالث انه يجوز اخراجها من غير المال واعتبروا للاول عن هذا بأن أمر الزكاة مبني على المساهلة والارفاق فيحتمل فيه مالا يحتمل في سائر الاموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل فقبل لا يجري فيه قول الشركة والاصح جريانه وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة

صحيحة (قوله بعد الحول) وكذا قبله بتقصير أخذنا من العلة (قوله شرط للوجوب) الذي هو المرجوح (قوله واحد من خمس) ومثله خمس من تسع بناء على الراجح أن الوفا عفو بخلاف أربع منها فيجب شاقو يمكن شمول كلامه لها لانها قسط الخمسة (قوله وان أتلغه) أي المالك وكذا لو أتلغه أجنبي لا تنسقط الزكاة ايضا لانه ضامن فعليه القيمة وينتقل الحق لها كالأول تلف العبد الجاني المرهون (قوله تعلق الشركة) هو المعتمد سواء في الدين والدين (قوله فيحتمل فيه الخ) ولهذا لم يشارك المستحق المالك فيما حدث بعد الوجوب (قوله والاصح جريانه) هو المعتمد (قوله بقدر) أي يجوز من الابل بقدر الخ قال الاسنوي وغيره وابتداء الحول الثاني من الاخراج اذا كان نصا بالزركشي ولو مكث عنده خمس من الابل عامين لزمه زكاة عام واحد قدم ما يفيد (قوله وجهان) أحدهما الثاني وقيد بالحول لان التعلق بالجزء الشائع في غيره لا خلاف فيه (قوله بطل في قسرها) بل من غير الجنس فيبطل في خمس من الابل جزء بقدر قيمة الشاة لما مر وما قبلها في الحكم ويكون ما بعدها أولى بعدمه وليس كذلك لان التلف هو محل الضمان وأما قبله فالواجب الأداء وثبت مع ذلك أيضا دخوله في ضمانه حتى يفرم لو تلف قال فتأمل فانه دقيق اه أقول لا خفاء ان يجب الضمان بالتأخير له ثمرات منها تكليف المالك الاخراج عند التلف وهي مسألة الكتاب ومنها تكليفه اياه لو عرض له حائل دون المال من غيبة أو ضلال أو بدعادية أو اتلاف أجنبي ومن البين ان حالة تلفه بأفة التي هي مسألة الكتاب أولى بعدم الضمان من كل ذلك لان المالك لم يتحصل فيها على شيء من المال الزكوي بخلافه في هذا ونحوه فانه يرجو العود والا جني ضامن فهو مخطئ فيما خطأ النووي به والله أعلم (قوله على الاول) أي بناء على ان التمكن شرط للضمان فقط وهو الراجح قال الرافعي لانه لو تلف للمال بعد الحول لا تنسقط عنه الزكاة ولو لا الوجوب لسقطت واحتج كثيرون بأن لو تأخر الامكان مدة فابتداء الحول الثاني من وقت الوجوب لا من وقت الامكان فلو كان الامكان هو وقت الوجوب لسكان بين وجوب الزكاة دون حول اه ومن جعله شرطا للوجوب فاس على الصلاة والحج والصوم ونحو ذلك (تنبيه) قال الاسنوي في المهمات قياس قول الشركة أن يكون أول الحول الثاني من الدفع اذا كان نصا فقط اه قلت كانه لم يكن ذلك كالشركة الحقيقية بدليل الفوز بالنهاء لم ينظر والذالك ثم رأيت في الزركشي ما يشهد للاسنوي وهو لو مكث عنده خمس من الابل سنتين لزمه زكاة عام واحد لكن مسألة تلف البعض السابقة انما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارح فيما سلف (قول المتن بعد الحول) صرح به هنا لان الحكم هنا عدم الإسقاط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فان الحكم عدم الضمان وهو جاري بعد الحول وقبله (قول المتن لم تنسقط الزكاة) أي على القولين وهما قول الشارح على الاول ولا شيء على الثاني (قول المتن وهي الخ) سقوط الزكاة بتلف المال بعد الحول وقبل التمكن يشمر بأنها متعلقة بالعين دون الذمة فلما جرى ذكر هذه المسئلة حسن البحث عن وجه ذلك التعلق (قوله بقدر هانمه) يعني مقدارها من المال كالمهرهون بها (قول المتن وفي قول بالثمة) يرجع لقوله تعلق بالمال وهو أضعفها وانكره ابن سريج (قوله وبدل للاول الخ) وبدل له أيضا قوله تعالى وفي أموالهم حق (قوله وجهان) قال الاسنوي هما خاصان بالمواشي وأما الثمار والنقود ونحوهما فهو شائع لا خلاف صرح به جماعة وجرم به في الكفاية وان كان قضية شرح المذهب الاطلاق (قوله

في أربعين شاة مثلا شاة مبهمة أوجز من كل شاة وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضا ببعض وفي الروضة وأصلها ان الجمهور جعلوا تعلق الرهن والذمة قول واحد فقالوا تعلق بالذمة والمال مرتهن بها وحكاية قول رابع انها تتعلق به تعلق الارش برقة العبد الجاني لسقوطها تلف المال والتعلق بقدر هانمه وقيل بجميعه وعلى الاول بأن الوجهان في مسألة الشاة السابقة (فلا يباعه) أي المال بعد وجوب الزكاة (قبل انراجها فلا يظهر بطلانه) أي البيع (في قسرها ومحتة في الباقي) والثاني بطلانه في الجميع والثالث محتة في الجميع والاولان قولان في الصفة

وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة وبأنى الثالث على ذلك أيضا في قول يصح البيع في قدر الزكاة على تعلق الشركة لان ملك المستحقين غير مستقر فيه اذ للمالك اخراج الزكاة من غير مالها وعلى تعلق الرهن لانه ثبت من غير اختيار المالك وغير معين فيسأح فيه بما لا يسأح به في سائر الرهن وعلى تعلق الارش يكون بالبيع مختارا للاخراج من مال آخر واذا صح في قدرها فاسواء أولى وعلى تعلق

القيمة يصح بيع الجميع قطعا ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة فهو كما لو باع الجنيح وان أبقى قدرها بنية الصرف فيها أو بناية فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ أقيسهما البطلان لان حق المستحقين شائع فاي قدر باعه كان حقه وحقهم والاو قال ما بابه حقه وعلى تعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة يصح البيع اذ بيع مال التجارة قبل اخراج زكاته فيصح لان متعلقها القيمة وهي لا تقوت بالبيع

(كتاب الصيام)

(يجب صوم رمضان باكمال)

وشينخا خالف في هذه وأبطلها في الجميع ولم يوافق عليه ولا ينقلب العقد فيه صحيحا لو أخرج الواجب بعد ذلك من غيرها ولو رد المشتري على البائع قدر الزكاة فان كان ميزه البائع لها أو المشتري باذنه امتنع تعلق الساعي بما في يد المشتري والا فلا (فرع) لو نذر التصديق بشئ من المال قبل الحول وتعين لكفارة سقطت زكاة ذلك القدر ويترك الباقي ان بلغ نصابا أو بعد الحول لم يسقط من الزكاة شئ (قوله بنية الصرف فيها الخ) خرج بالنية ما لو قال باللفظ بعثك هذه الاربعين شاة الا هذه الشاة لذكر كاة أو بعثك هذا الحب الا هذا الاربعين مثلا للزكاة أو بعثك هذا الا عشر أو الا نصف العشر للزكاة فيصح قطعا (قوله اقيسهما البطلان) أى في قدر الزكاة على العتد (قوله بالبيع) خرج به الهبة منها وعقر رقيقها والحاجة في بيع عرضها أو وجعله عوض خلع فذلك كبيع الماشية بعد الوجوب والله أعلم

(كتاب الصيام)

اختاره على الصوم المجرد لافادة الزيادة القليلة التغير للياه وهولغة الامساك ولوعن نحو الكلام ومنه اني نذرت للرحمن صوماى سكوتا وشرا امساك عن المفطرات جميع النهار وفرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة وشهره افضل الشهور وهو من خصوصيات هذه الامة بخلاف مطلق الصوم وقيل انه المفروض على سائر الامم الا ان غير هذه الامة أضلته فالخصوصية في تعيينه (قوله رمضان) من الرمن وهو شدة الحر لوجوده عند وضع اسمه من العرب لانهم الذين وضعوا اللفظ وقد سمو كل شهر بصفة مما في زمنه حال وضعه كما سمو الربعين لوجود زمن الربيع عندهما وعلم من كلام المصنف كغيره انه لا كراهة في ذكره بدون لفظ شهر خلافا لبعضهم لما قيل انه من أسماء الله تعالى ولم يثبت كما أنكره النووي (قوله باكمال) عبارة

وتعلق الرهن أو الارش الخ) اقتضى هذا ان الارجح عليهم الصحة فيما عدا قدر الزكاة وجعل الاسنوى الارجح هو الصحة في الجميع على قول تعلق الرهن والارش ومثله في شرح السبكي بل وفي الرافى ولعل الشارح يختار قول امام الحرمين والغزالي من البطلان في قدر الزكاة على تعلق الرهن والارش فيكون في الباقي قولان تفريق الصفقة لكن الاصح عند العراقيين الصحة في قدر الزكاة على العلتين المذكورتين فهي في غير قدر الزكاة أولى (قوله من غيرها) أى ثم ان أخرج فذلك والانتزاع الساعي من المشتري قدرها (قوله فيسأح فيه) أى فتصح مع عدم اذن الرهن لعدم تعينه (قوله ويكون بالبيع) يرجع لقوله وعلى تعلق الارش (قوله اقيسهما البطلان) أى في قدر الزكاة من البيع واعلم انه مما مبنيان على ان التعلق شائع أو مبهم كما أشار اليه الشارح في التعليلين (قوله يصح البيع) ظاهره يصح البيع في جميع المبيع وهو يخالف ما سلف له عند بيع الكل من الصحة في غير قدر الزكاة خاصة حتى على تعلق الارش والرهن وبعبارة السبكي فيما لو باع وترك قدر الزكاة ان قلنا بالشركة على الابهام صح أو على الاشاعة بطل في قدر الزكاة وصح في الباقي وان قلنا بالرهن وقلنا للجميع مروهون لم يصح وان قلنا بقدر الزكاة صح فيما عداه وان قلنا بالارش فان محضنا بيع الجاني صح والا فكالتفريع على الرهن ذكر هذا الترتيب الرافى وغيره وقوله فيما عداه يخالف لما جرى عليه عند بيع الكل كما سلف نقله عنه في الهامش أى على قوله وتعلق الرهن والذي في الرافى والروضة في هذه صحة البيع ولم يقلوا فيما عداه فالشارح موافق لهما هنا الا انه يخالف ما سلف له عند بيع الكل ويجوز ان يعتذر عن السبكي بان مراده بماءه القدر الذي أبقاه ولم يجعله داخلا في البيع فيكون البيع صحيحا فيها ورد عليه وفي الاعتذار انظر نعم فاعتذر عن الشارح بان غرضه من الكلام الاول محيى القولين على قول الرهن والارش ولكن بدون ترجيح (قوله أما بيع مال التجارة الخ) هو قسم قوله ألا الذي يجب في هبته

(كتاب الصيام)

(قول للمتن باكمال)

النسب بكمال دهره الانسب اختصارا ومعنى الآن خسر الا كمال بالحساب (قوله شعبان) جمعه شعبان
يقال شعبت التي جمعتها وشعبتها يضارفته فهو من الاضداد والعرب كانت تجتمع فيه للقتل بعد رجب
وتفرق فيه الثوب والاموال وتفرق فيه لاختلاف الثمر (قوله ثلاثين) وقال الامام أحمد رضي الله عنه يجب الصوم
ليلة الثلاثين عند الغيم (قوله سوموا لرؤيته الخ) فيه أمور يحتملها اللفظ بحسب ذاته أحد هاتين أحل
ضمير سوموا ورؤيته على السكينة فهما كان المعنى يصوم كل واحد اذا رأى دون غيره أو حل عليها في الاول
دون الثاني كان المعنى يصوم كل واحد لرؤية واحد أو عكسه كان المعنى يصوم واحد لرؤية كل واحد ثانيها
انه ان حلت الرؤية على ما هو بالبصر كان المعنى من أبصره يصوم دون غيره كالاعشى ثالثها انه ان حلت الرؤية
على العلم دخل التواتر وخرج خبر العدل رابعها انه ان حلت على ما يشمل الظن دخل خبر المنجم خامسها انه
ان حلت على امكانها دخل طلب الصوم اذا غم وكان بحيث يرى سادسها انه ان حلت على وجوده لزوم طلب
الصوم وان لم تمكن رؤيته بان أخبر المنجم انه قوسا لا يرى سابعها انه ان جعل ضمير سوموا لجميع الامة
ورؤيته لبعضهم لزوم صوم كلهم لرؤية بعضهم ولو واحد اعلى فظهر ما مر ثامنها ان هذه الاحتمالات تأتي في القطر
بقوله وأظفروا لرؤيته تابعها ان ضمير رؤيته عائد للال رمضان فهما وهو غير ممكن في الثاني عاشرها ان
معنى غم استتر بالغمام فيخرج ما لو استتر بغيره ويأتى في ضمير عليكم ما في ضمير سوموا وغير ذلك من
الاحتمالات فراجع وانظر ما المراد منها أو من غيرها والوجه الذي لا يجوز غيره ان تحمل الرؤية على امكانها في
الصوم والقطر وما في شرح شيخنا وغيره مما يفهم خلاف ذلك غير مستقيم فلا ينبغي التعويل عليه تأمل
(قوله فأكلوا الخ) ظاهره انه لا قضاء لو تبين الحال بان اليوم الذي غم فيه من رمضان وليس مرادا (قوله
عند القاضي) ولا بد من قوله ثبت عندي أو حكمت به وقول بعضهم ليس هذا حكما حقيقة لانه على غير معين
لا حاجة اليه لان الحكم انما وقع بوجود اللال ولزوم الصوم ناشئ عنه وتابع له ولا يحكم قاضي الضرورة بعلمه
بل يشهد عند غيره على المعتمد (قوله وثبت رؤيته) للصوم وكذا للقطر والحج والنذر وكل عبادة وتجهيز
ميت كافر شهيد عدل باسلامه قبل موته وصلى عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت
بذلك للارث منه لا نحو عتيق وطلاق كاسياني (قوله بعدل) لافادته الظن قال شيخنا الرمي كوالدموشيننا
الزبادى فكل ما أفاد الظن كذلك في الصوم والقطر ومنه خبر غير العدل ولو عن العدل لمن وثقه أو صدقه
ولو صبيا أو فاسقا ومنه حساب المنجم لنفسه ولن صدقه بل قال العلامة العبادى انه اذا دل الحساب القطعي
على عدم رؤيته لم يقبل قول العدل لرؤيته وترد شهادتهم بها انتهى وهو ظاهر جلي ولا يجوز الصوم حينئذ
وغالفة ذلك معاندة ومكابرة ومن الظن الاجتهاد في نحو أسير ومحجوس لا في أهل بلد قرب عهدهم بالاسلام
مثلا فلا بد فيهم من رؤية أو بينة ويجوز لكل من هؤلاء القطر يوم الثلاثين من صومهم بل يجب عليهم وان
لم ير اللال ولو في الصحو ما لم يقطع بعدمه ومن سماع الطبول وضرب الدفوف ونحو ذلك مما يعتاد فعله أول
الشهر وآخره ومنه رؤية القناديل المعتادة فان طفت بعد النية ثم أعيدت كما يقع عند التردد في ثبوته صح
صوم من لم يعلم بزوالها أو علم به ونوى بعد اعدائها والافلا قال الزركشي ولو علم غير القاضي فسق الشاهد
عنده أي أو كذب في رؤيته لم يجب عليه الصوم بل يحرم عليه واعتمده شيخنا الرمي قال والمحكم كالحاكم

شعبان الخ) أفهم الاختصار على هذين عدم الوجوب بغيرهما كاخبار المنجم والحاسب بل لا يجوز لغيرهما
اعتقاد هلو يجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجوزهما عن فرضهما كذا في شرح المذهب واستشكل عدم
الاجزاء (قول المتن وثبت رؤيته الخ) بحيث بعضهم عدم تأني الحكم بذلك لان الحكم يتوسط بمعين
(قوله تحصل) أي تنكح (قول المتن بعدل) لو نذر صوم شهر معين ثبت بعلمه أيضا قاله الروياني (قوله والطلاق
العدل الخ) ردلا اعترض به الاسنوي من أن العدل أيضا يفق من العدل آخر

شعبان ثلاثين) يوما (أو
رؤية اللال) ليلة الثلاثين
منه قال صلى الله عليه وسلم
صوموا لرؤيته وأظفروا
لرؤيته فان غم عليكم
فأكلوا عذة شعبان ثلاثين
رواه البخاري ولا بد في
الوجوب على من لم يره من
ثبوت رؤيته عند القاضي
(وثبت رؤيته) تحصل
(بعدل) قال ابن عمر
أخبرت رسول الله صلى الله
عليه وسلم أني رأيت اللال
فصام وأمر الناس بصيامه
رواه أبو داود وابن حبان
(وفي قول) يشترط في
ثبوت رؤيته (عدلان)
كغيره من الشهور (وشرط
لواحد صدقة العتول في
الاصح لا عبد وامرأة)
فليسا من العدل في

الشهادة أو إطلاق العدول ينصرف إليها بخلاف إطلاق العدل فيصدق بها بالرواية والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها واختلف معنى طي ابن
 الشبوت وهو أحد شهادته أو رواية (٥٠) فلا يثبت بواحد منهما على الأول ويثبت به على الثاني ويشترط لفظ الشهادة على

الأول أيضا وهي شهادة
 حسبة وفي اشتراط العدالة
 البالغة فيه وهي التي يرجع
 فيها إلى أقوال المزيكين
 وجهان ويشترط على قول
 العدلين جزما وعليه
 لا مدخل لشهادة النساء ولا
 اعتبار بقول العبيد جزما
 ولا فرق على القولين بين
 أن تكون السماء مصححة
 أو مفيضة وعلى الأول قال
 البغوي لا يرفع الطلاق
 والعنق المعلقين به لال
 رمضان ولا يحكم بحلول
 الدين المؤجل إليه وعلى أنه
 روية قال الامام وابن
 الصباغ إذا أخبره مؤنوق
 به بالرواية لزم قبوله وإن لم
 يذكره عند القاضي وطائفة
 منهم البغوي قالوا يجب
 الصوم بذلك إذا اعتقد
 صدقه ولم يرفعوه على شيء
 (وإذا ضمننا بعدل ولم نر
 الهلال بعد ثلاثين أفطرنا
 في الأصح) لأن الشهر يتم
 بمضي ثلاثين والثاني
 لا فطر لانه افطار بواحد
 وهو لا يجوز كما لو شهد
 بهلال شوال واحد وأجاب
 الأول بأن الشيء ثبت ضمنا
 بما لا يثبت به مقصودا
 وقوله (وإن كانت السماء
 مصححة) أشار به إلى أن
 الخلاف في حالتها للصحو
 والغيم وإن بعضهم قال
 بالافطار في حالة الغيم دون الصحو (وإذا روي ببطلان حكمه البلد القصر بحدوث البعيد في الأصح) والثاني يلزم في
 البعيد أيضا (ومسافة البعيد مسافة القصر وقيل) البعيد (بأختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) لأن أمر الهلال لا يتعلق بمسافة القصر

لمن رضى به ولو رجح العدل عن الشهادة بعد الثالث وجع في الصوم أو بعد الحكم لم يؤثر في الصوم ولا الفطر آخر
 وإن لم ير الهلال وكان محموا وقبلهما يؤثر فلا يصح وقيل شهادة العدل في أثناء رمضان كأوله (قوله وإطلاق
 الخ) دفع به ما قيل أنه لا حاجة لقول المصنف وشرط الواحد الخ لأن في ذكر العدل غنية عنه (قوله والمرأة
 الخ) دفع به توهم شمول العدول لها لقبول شهادتها في الجملة (قوله وحدها) أي بخلاف الرجل وضم
 العين إليه مؤكدا لا شاهدا آخر (قوله شهادة حسبة) أي فلا يحتاج إلى دعوى وإن اختصت بأن تكون
 عند قاض ينفذ حكمه ولو ضرورة (قوله وجهان) أحدهما لا تشترط احتياط الصوم ولا يكفي قول العدل
 أن غدا من رمضان إلا أن علم أن مسقته الروية وقال ابن حجر لا يكفي مطلقا (قوله لا مدخل لشهادة النساء
 ولا اعتبار) غير بينهما لقبول شهادة المرأة في الجملة (فرج) تكفي الشهادة على شهادة الشاهد أنه
 رأى الهلال كما حرت الإشارة إليه (قوله المعلقين) أي بغير الشبوت وتقدم عليها وكان من غير الرأي والادعاء
 (قوله صدقه) أي المؤنوق به وكذا غيره كما مر (قوله أفطرنا) أي وجوبه لو كان كانت السماء مصححة ولم ير
 الهلال أو دل الحساب على رؤيته على ما مر ومثل ذلك كما مر من صام بخبر من يثق به أو من صدقه ولو فاسقا
 أو بحسبه أو من صدقه أو رأى هلالا شوال وحده لكن يندب لهؤلاء إخفاء فطرهم ولحاجتهم بمن
 أظهره أن اطعم عليه وإذا ظن هذا وجب الإخفاء كما قاله العبادي (فرج) تردد بعض مشايخنا في أنه
 هل يجب سؤال من ظن منه الروية أو علم بحسبه فراجعه ولا يجوز الصوم بخبار المعصوم في النوم لعدم ضبط
 التأم أفعاله (قوله رؤي) لو قال ثبت كان أولى (قوله وهو لا يجوز كالجواز) أي بالمعنى الشامل للغارب والمعنى أن
 هذا أن عدم الفطر بشهادة واحد متفق عليه في المذهب وتقدم عن شيخنا الرمي اعتماد خلافه (قوله وقيل
 البعيد) ذكره بلفظ المصدر ليناسب ما بعده (قوله باختلاف المطالع) أي بالمعنى الشامل للغارب والمعنى أن
 يكون طالع الشمس والفجر أو الكواكب أو غروب ذلك في محل متقدما على مثله في محل آخر أو متأخرا
 عنه فتأخر رؤيته في بلد عن رؤيته في بلد آخر أو تتقدم عليه وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أي
 بمدى عن خط الاستواء واطواها أي بمدى عن ساحل البحر المحيط الغربي فتن تساوى طول بلدين لزم
 من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وإن اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهر أو كان أحدهما في
 أقصى الجنوب والآخر في أقصى الشمال ومتى اختلف طولهما بمسائلي امتنع تساويهما في الروية ولزم من
 رؤيته في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي دون العكس كما في مكة المشرقة ومصر المحروسة فيلزم من
 رؤيته في مكة رؤيته في مصر لا عكسه لأن رؤية الهلال من أفراد الغروب لانه من جهة المغرب وما ذكره من
 شيخنا الرمي وعن السبكي وغيره مما يخالف هذا لا يعول عليه ولا يجوز الاعتماد عليه وقول بعضهم وأقل
 ما يحصل به اختلاف المطالع مسافة قصر ونصفه وذلك أربعة وعشرون فرسخا غير مستقيم بل باطل وكذا
 (قوله والمرأة لا تقبل الخ) أي فلا يخال فيها صفة الشهود فإن قلت وكذا الرجل لا يقبل وحده قلت مراده
 أنه يقبل في الشهادة وحده من حيث أنه لا يحتاج إلى شاهدا آخر وأما العين فليست شهادة فصدق أنه قبل في
 الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فاتها تتوقف على شهادة أخرى ولا يكفي معها عين (قوله وجهان) رجح
 في شرح المذهب قبول المستور قال الاسنوي وهو مشكل لأن الصحيح هنا أنها شهادة اه قال الامام
 وإذا ضمننا ثلاثين ولم نره فلا بد الآن من البحث عن العدالة الباطنة قال فتأملوا ترشدوا اه (قوله لا مدخل
 ولا اعتبار) غير بينهما فبإذن كل أن المرأة تقبل شهادتها في الجملة (قوله لا يرفع الطلاق والعنق) لو صدر
 التعليق ونحوه بعد الشهادة والحكم عولنا عليه (قول المتن مصححة) يقال أتمحت السماء إذا اتسعت الغيم عنها

(قول) والثاني يلزم في (قوله) (وإذا روي ببطلان حكمه البلد القصر بحدوث البعيد في الأصح) والثاني يلزم في
 البعيد أيضا (ومسافة البعيد مسافة القصر وقيل) البعيد (بأختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) لأن أمر الهلال لا يتعلق بمسافة القصر

القصير التي علق الشرع بها كثيرا من الاحكام قال في الروضة فان شك في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا لان الاصل عدم الوجوب (واذا لم نوجب على أهل البلد الآخر) وهو البعيد لكونه على مسافة القصر أو لاختلاف المطالع (فسافر اليه من بلد الرؤية فالاصح انه يوافقهم في الصوم آخر) لانه صار منهم والثاني يفطر لانه حكم البلد الاول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤية عيد معهم وقضى يوما) بناء على الاصح وهي مفروضة في الروضة وأصلها والمر فيها اذا عيّدوا التاسع والعشرين من صومه وذلك شرط للقضاء كما قال في شرح المهذب اذا أفطر قضى يوما اذا لم يصم الا ثمانية وعشرين يوما وسكونه في الحاج عن ذلك للعلم به (ومن أصبح معيذا فسلط سبقتة الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالاصح) من وجهين مبنيين على الاصح السابق أيضا (انه يحكم بقية اليوم) والثاني لا يجب لها كما وتصور المسألة بان يكون ذلك اليوم يوم

قوله شيخنا الرمي انها تحديد كاعلمت (تنبيه) اعتبار المسافة واختلاف المطالع معتبرين كل بلد وأخرى بعيدة عنها بذلك المقدار مثلا فقول بعضهم يلزم على اختلاف المطالع دخول البلد القريب من بلد آخر وخروج البعيد عنه خطأ ظاهر والله أعلم (قوله والامام قال الخ) وأجاب عنه في شرح الروض بانه لا يلزم من عدم اعتبار ذلك في الاصول والامور العامة عدم اعتباره في التوايع والامور الخاصة انتهى وفي الجواب تسليم لما قاله وفيه نظر بل لا يصح اعتبار المسافة لانه قد يكون بين البلدين أكثر من مسافة قصر ولا يمكن اختلاف رؤية عندهما كاعلم مما بعده (قوله وذلك الخ) فان عيد يوم الاثنين من صومه لم يقض شيئا (قوله يوافقهم في الصوم آخر) قال شيخنا ولا يلزمه كفارة لو أفسده بالجماع لانه غير أصلي سواء سافر قبل ان عيّدوا بعده وخالفه العلامة ابن قاسم وهو واضح ويصرح به قولهم لانه صار منهم ومقتضى ذلك أيضا أنه يلزم قضاء لو أفسده أو لم يبيت النية فيه لو وصل اليهم ليلا وكذا بقية الاحكام والفطر آخره كالصوم فلو سافر صائما فوجدهم مفطرين وجب عليه الفطر والاول كالأخر في ذلك (قوله بأن يكون الخ) وذلك بأن اتفقوا في اول الصوم (قوله وبأن يكون الخ) وذلك بأن اختلف الصوم في الاول اذ هو قد عيّد قبل سفره وضمير صومهم عائدا لاهل البلد المنتقل اليه بدليل ما بعده فاعتراض بعضهم عليه في غير محله (فرع) قال في المنهج ولا أثر لرؤيته لاهل انهارا أي فلا يكون لليلة الماضية فيفطر ولا للمستقبل فيفتت رمضان مثلا ومن اعتبر انه للمستقبل صحيح في رؤيته يوم الاثنين لكن لا أثر له لكمال العدد بخلافه يوم التاسع والعشرين فلا يفتي عن رؤيته بعد الغروب للمستقبل كما توجه بعضهم (قاعدة) روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم كان يقول عند رؤية الهلال ليرشد وخبر مرتين آمنت بالذي خلقك ثلاث مرات الجنة التي ذهب بشركك اذ اوجاه بشركك اذ انتهى والله أعلم

(قول المتن اذا لم نوجب) احتزما اذا أوجبنا فانه يلزم أهل البلد المنتقل اليه موافقته ان ثبت عندهم رؤيته في البلد المنتقل عنها اما بقوله أو بطريق آخر ويقضون اليوم الاول فان لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر كالورأى هلال شوال وحده قال الاسنوي والمتجه اعتبار أن يكون موجودا في بلد الرؤية وقت الغروب لا أول الصوم وهو اليوم الاول اهـ وقوله من بلد الرؤية مثلها فيما يظهر ما لو كان في مكان له حكمها (قول المتن فالاصح أنه يوافقهم في الصوم) كذلك يوافقهم في الفطر بأن أصبح صائما في بلد الرؤية ثم سارت به السفينة الى بلد بعيد فوجدهم معيدين وسبأني عكسها في كلامه (قوله على الاصح) يرجع لقول المتن فالاصح أنه يوافقهم (قوله فيما اذا عيّدوا التاسع والعشرين الخ) أي بأن كان رمضان عندهم ناقضا والقرض انه سابق لبلد المنتقل يوم فله يحصل للتنقل سوى ثمانية وعشرين أما اذا عيّدوا يوم الاثنين من صومه فانه يوافقهم ولا قضاء لان الشهر يكون تسعة وعشرين وقد صامها (قوله وذلك شرط للقضاء) أي لا يلزم التعييد معهم (قوله للعلم به) ان كان غرضه وقضى وما يعلم منه ذلك فممنوع وكان المراد أنه معلوم من خارج (قوله ومن أصبح معيذا) قال الاسنوي هذه المسئلة أيضا مفرغة على أن حكم الرؤية لا يتعدى الى البعيد وان للتنقل حكم المنتقل اليه (قوله على الاصح) يرجع ايضا لقول المتن فالاصح انه يوافقهم (قوله والثاني لا يجب الخ) أي لان هجرة اليوم الواحد لا يجاب اسالك بعض دون بعض بعيدة كذا قالوا وهو متخلف فيما لو رأى هلال شوال ثم سافر فوصل البلد ليلاته فيصبح صائما معهم (تنبيه) ينبغي جريان هذا الخلاف في عكس هذه المسئلة أي فيكون الاصح انه يفطر معهم والثاني لا (قوله وتصور الخ) وافق الاسنوي على الاول وما الثانية فصور قبلها ان يكون المعيد رأى هلال رمضان وأكمل العدة ثم قدم يوم العيد على بلدة بعيدة وأهلها صيام لانهم لم يروا الهلال الا في اول الشهر ولا في آخره فأكمل العدة (قوله لم يروه) أي هلال شوال (قوله من صومهم) ظاهره عود الضمير على أهل البلدين جيعلو حينئذ

الثلاثين من صوم أهل البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه بان يكون التاسع والعشرين من صومهم تأخر اتيه يوم

(فصل في النية شرط للصوم) وعبارة الحرر لا بد من النية في الصوم وفي الشرح لم يوردوا الخلاف في أنهاركن في الصلاة أم شرط ههنا أي بل جزموا بأنهاركن كالمسك قالوا لا يلقى بمن اختار كونها شرطاً هناك أن يقول مثله ههنا (ويشترط لفرضه التبييت) لنية أي إيقاعها لا قال صلى الله عليه وسلم (٥٢) من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وغيره وقال رواه ثقات (والصحيح

لعله يشترط) في التبييت (النصف الآخر من الليل) لا طلاقه في الحديث والثاني تقرب النية من العبادة لما تعبر اقترانها بها (و) الصحيح (أنه لا يضر الا كل والجماع بعدها) وقيل يضر فيحتاج الى تجديدها محرزاً عن تحلل المناقض بينهما وبين العبادة لما تعبر اقترانها بها (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد) لها (إذا نام) بعدها (ثم تنبه) قبل الفجر وقبل يجب تقرباً للنية من العبادة بقدر الوسم (ويصح النقل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول) في جميع ساعات النهار والراجع للمنع دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني اذا صوم قلت ودخل على بوم آخر فقال أهذا شيء قلت نعم قال اذا افطر وان كنت فرضت الصوم رواه الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح وفي رواية للادول وقال اسناده صحيح هل عندكم من غداء وهو يفتح الثمن

(فصل في أركان الصوم) وهو ثلاثة النية والصائم والامساك عن المفطر وتعبيره عنها بالشروط باعتبار أوصافها كالاسلام في الصائم أو باعتباره أنها لا بد منها وان كان الاولى خلافه (قوله النية) ومنها ما لو كل ليلة خوفاً من الجوع أو شرب خوفاً من العطش ان لا حظ مع ذلك الصوم (قوله بل جزموا الخ) وذلك لان الصوم هو الامساك وهو لا يتميز عن غير رمضان الا بالنية (قوله لفرضه) ولوعرضا كأمر الامام وبالنظر أركان النوى صيباً كالقيام في الصلاة والمراد بالفرض المفروض ولا يأتي هنا الاختلاف في نية الفرضية للصبي في الصلاة فتأمل (قوله التبييت) أي كل ليلة عندنا كالحنابلة والحنفية وان اكتفى بالنية في نية النهار لان كل يوم عبادة مستقلة ولذلك تعددت الكفارة بالوطء في كل يوم منه وينب أن ينوي أول ليلة صوم شهر رمضان أو صوم رمضان كله لينفعه تقليد الامام مالك في يوم نسي النية فيه مثلاً لانها عنده تكفي لجميع الشهر وعندنا الليلة الاولى فقط (قوله ليلاً) أي فيما بين غروب الشمس الى طلوع الفجر فلو قارنه الفجر لم يصح وكذا لو شك حال النية هل طلع الفجر أم لا لم يصح بخلاف ما لو شك بعدها هل طلع الفجر أو لا فتصح ولو شك هل كانت قبل الفجر أو لا أو شك نهاراً هل نوى ليلاً أو لا فان نذر كرفيها ولو بعد زمن طويل أنها وقعت ليلاً أجزأ والا فلا ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر ولو لم تقع النية قبل ان نوى نهاراً لم يقع عن رمضان ولا عن غيره ولا نقلاً لان رمضان لا يقبل غيره (قوله لما تعبر اقترانها) لعل المراد لما تدرجحة الصوم مع اقترانها لانه جزء من النهار ولو كان مراده مشقة الاقتران لقال لسر مراقبة الفجر كما قاله غيره (قوله انه لا يضر الا كل والجماع بعدها مادام الليل) لانه لم يتلبس بالعبادة وكذا بقية المفطرات كالجنون والنفاس والاعماء نعم تنطبق الردة ولو نهاراً وكذا الرضا ليلاً لنهاراً ولا يحرم الرضا كما قاله شيخنا ولا يضر قصد قلبه الى غيره ولا تركه منجزاً ولا معلقاً ليلاً ونهاراً كالحج (قوله فرضت الصوم) أي نويته لان الفرض أنه نقل (قوله قبل الزوال) وأوله من الفجر (قوله أو بعده) أي الزوال ولعله الى قبيل الليل (قوله يقيس الخ) انظر لم يستند لاطلاق الحديث الاول اذا الثاني فرد من افراده فصورتها والله اعلم أن يصوم كل من البلدين السبت مثلاً والحال ان أول الشهر لهما الجمعة ثم ان أحد البلدين يرون هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة الثلاثين من أول الشهر ولا يراه أهل البلد الآخر فيعيد شخص من أهل بلد الرؤى بتم يسافر فيجد أهل تلك صائمين فيمسك معهم وصدق ان هذا اليوم هو يوم التاسع والعشرين من صوم البلدين وان كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من أول الشهر لهما **(فصل النية شرط)** (قوله وعبارة الحرر الخ) الجواب ان حقيقة الصوم الامساك وهو لا يتميز عن الامساك العادي فاعتبر النية كجزء ما في تعينه (قول المتن ويشترط لفرضه) أي المفروض منه (قوله فلا صيام) لعل المخالف يرجعه الى نفي الكمال واعلم ان هذا الحديث الشريف يفيد عدم الصحة اذا قارنت الفجر ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت النقل كذلك (قول المتن وأنه لا يضر الا كل والجماع الخ) لان العبادة المنوبة لم يتلبس بها (قوله وقيل يضر) قاله أبو اسحق المروزي وقيل انه يرجع عنه حين اجتمع بالاصطخري في الحج وأخبره بنص الشافعي (قول المتن ثم تنبه) أي بخلاف ما لو استمر الى الفجر فانه لا يضر بلا خلاف (قوله في جميع ساعات النهار) هذا بخلافه قول الاسنوي انه في شرح المذهب قال شرط هذا القول ان يبقى بعد النية جزء من النهار (قوله ودفع الخ) عدل عن قول غيره في بيان الدفع لان النية قبل الزوال

تكون اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعد الزوال فليس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع لمن الأصل أن لا يخالف النقل الفرض في وقت النية وورد الحديث في النقل قبل الزوال فاقصر عليه على ان المترى وأما يحيى البخى فلا يجوز التبييت في النقل للحديث السابق (والصحيح اشتراط

حصول شرط الصوم في النية قبل الزوال أو بعده **(من أول النهار)** سواء قلنا انه صائم من نواه وهو الصحيح كالصوم في كل ركعة مع الامام مدرج لجميع الركعة نوابها قلنا انه صائم من حين النية والابطال مقصود الصوم وقيل على هذا أي الثاني لا يشترط ما ذكره وشرط الصوم هنا الامساك عن المفطرات من أكل وجماع وغيرهما والاعطاف عن الكفر **(٥٣)** والجيش والجنون **(ويجب)**

في النية **(التميين في الفرض)** سواء فيسه رمضان والنفل والكفارة وغيرها أما النفل فيصح بنية مطلق الصوم قاله في شرح المهذب هكذا أطلقه الأصحاب وينبغي أن يشترط التمييز في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال ونحوها كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة ويحجب بان الصوم في الأيام المذكورة منصرف إليها بل لو نوى به غيرها حصلت أيضا كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم فيها **(وكاله)** أي التمييز كافي المحرر والشرح وفي أصل الروضة وكال نية **(في)** رمضان ان بنوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى باضافة رمضان **(وفي الاداء)** والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة كذا في الروضة وأصلها أيضا تقدم في الصلاة وتصحيح وجوب نية الفرضية دون الآخرين وقال في شرح المهذب الأصح عندنا لا كثرين

(قوله حصول شرط الصوم الخ) ومنه عدم سبق ماء مضغطة واستنشاق بماء فيصير لانه يضر لو كان صائما ولا يضر سبقها بلا مبالغة ومضغ النوى هذه باتفاقية غير قوي وقول شيخنا الرملي وبلحق بذلك كل ما لا يفطر الصائم غير مستقيم والوجه اسقاطه وأشار بقوله هنا الى اخراج النية أو التبييت **(قوله التمييز)** أي من حيث الجنس لامن حيث النوع ولا الزمن فيمكن نية الكفارة لمن عليه كفارات ولو أخطأ في الاسم لم يضر مطلقا كان سمي الخمس بالجمعة ولا في الاعتقاد كأن اعتقد ما ذكره ان لاحظ الزمان الحاضر أو غدا والام تصح النية ولو في الاسم والاعتقاد معا للفاط دون العلم لتلاعبه وبذلك علم أنه لو كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة معينة فنوى رمضان سنة غيرها لم تصح وان كان غائطا لعدم امكان الملاحظة المذكورة ولو كان عليه صوم فرض لم يدر سببه كفاءة الصوم الواجب للضرورة وقمع عدم امكان ضبط افرادهم وهذا فرق من نسي احصى الخمس ويضر التعليق بمشقة زيدا بمشقة الله أو نحو ذلك ما لم يقصد في مشقة الله التبرك **(قوله وغيرها)** كالواجب باسم الامام كاسر **(قوله ويجاب الخ)** هذا الجواب معتمد من حيث الصحوة ان كان التمييز أولى مطلقا **(قوله بل لو نوى الخ)** دفع به ايراد رمضان على ما قبله **(قوله كتحية المسجد)** مقتضا ما نه لو نفاء لم يحصل ووافق عليه بعض مشايخنا فراجع **(قوله وكاله)** أي لان أفه علم وهو ان بنوى الصوم عن رمضان ولا يحتاج لذكر العدى الاقل لان ذكره بالنظر الى التبييت ولا يكفي نية صوم الغد من غير ملاحظة رمضان وكذا نية الصوم الواجب والفروض أو فرض الوقت أو صوم الشهر قال في الانوار ولا بد ان تحظر في ذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد الى ذلك المعلوم فلا خطر بباله الكامات مع جهله معناها لم يصح انتهى فتأمله **(قوله وفي أصل الروضة وكال نية)** وهي أولى **(قوله باضاقر رمضان)** الى عذبه فتونه مكسورة لانه مخفوض وذلك لاجراخ توهم صوم رمضان عبر هذه السنة فيها أول دفع توهم تعلق هذه بنويت ولا معنى له **(قوله الاصح عندنا لا كثرين)** هو المعتمد **(قوله تمييز السنة)**

تسكون ومعظم النهار باق لانه منقوض بما لو كانت النية قبيل الزوال فان ابتداء النهار من الفجر وفمضى معظمه ولذا قل الامام ضبط بالزوال لانه ظاهر بين **(قوله وقيل على الثاني)** يريد بهذا ان مقابل الصحيح مفرع على مرجوح وأما اذا قلنا ان الصوم ينطف على ما مضى فانه يشترط ذلك جزما وقيل على الخلاف ومن ثم قال الاسنوي كان الصواب التعبير بالمذهب **(قوله هنا)** كأنه قيد بهذا نظرا للتبييت **(قول المتن ويجب التمييز الخ)** وذلك لانها عبادة مضافة الى وقت **(قوله ويجب الخ)** انظر هل ينقضى هذا باشتراط التمييز في رمضان قلت قوله بل لو نوى الخ يمنع الاشكال **(قول المتن وكاله في رمضان الخ)** حيث عاد الضمير على التمييز الواجب ثم تعرض لما قبله من الخلاف من ذلك فرج بما يؤخذ منه اشترط النية لكل ليلة من قوله صوم الغد ثم عدم التعرض له فيما بعد واعلم ان لفظ الغد لا دخل له في التمييز وانما وقع ذلك في عباراتهم بالنظر الى ان التبييت واجب **(قوله المتن ان بنوى صوم غد)** أي سواء تعرض لخصوص الغد أم لا كالمونوى في أول الشهر صوم الشهر فانه يصح لليوم الاول **(قوله كاله لا يشترط الاداء الخ)** عدل عن قول الرافعي لان معنى الاداء يعني عنه ولا نية تعيين اليوم وهو الغد يعني عنه أيضا لان الاسنوي اعترض التعليق الاول بأنه يلزم منه وجوب اداء الامرين الاداء أو الاضافة والثاني بأن الفرق بين اليوم الذي يصومه والذي يصوم عنه تربي فالتعرض للتعقيب الذي يصومه

عدم اشتراط الفرضية هنا والفرق بان صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا بخلاف صلواته لانه لا يكون خلا في حق من صلاها ثانيا في جماعة **(والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة)** كاله لا يشترط الاداء لان المقصود منهما واحد وقيل يشترط ولا يفي عنه الاداء لانه يقصد به معنى القضاء **(ولو نوى ليلة الثلاثاءين من شعبان صوم غد عن رمضان)**

ان كان منه فكان منه) وصله (لم يضع عنه) لشك في انه منه حال النية فليست لازمة (الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عب
 او امرأ أو صبيان رشدا) فانه يضع عنه لظن انه منه حال النية والظن في مثل هذا حكم اليقين فتصح النية المبنية عليه وذ كرفي شرح
 للمذهب اعتماد الصبي المراهق ايضا عن الجرجاني والمحايمي (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان أجزاء ان كان منه)
 لان الاصل بقائه رمضان (ولو اشتبه) رمضان على محبوس (صام شهرا بالاجتهاد) ولا يكفيه صوم شهر بلا اجتهاد وان وافق رمضان (فان
 وافق) صومه بالاجتهاد (ما بعد (٥٤) رمضان أجزاء) قطعاً (وهو قضاء على الاصح) لانه بعد الوقت والثاني أداء العمل

فانه يجعل غير الوقت وقتا
 كما في الجمع بين الصلاتين
 (فلو نقص وكان رمضان
 فلما لزمه يوم آخر) على
 القضاء ولا يلزمه على الاداء
 كما لو كان رمضان ناقصا
 ولو كان الامر بالتكس فان
 قلنا قضاء فله افطار اليوم
 الاخير اذا عرف الحال
 وان قلنا أداء فلا ولو وافق
 صومه شوال حصل منه
 تسعة وعشرون ان كل
 وعشرون وعشرون ان
 نقص فان قلنا قضاء وكان
 رمضان ناقصا فلا شيء عليه
 على التقدير الاول ويقضى
 يوما على التقدير الثاني
 وان كان رمضان كاملا
 قضى يوما على التقدير
 الاول ويومين على التقدير
 الثاني وان قلنا أداء قضى
 يوما بكل حال ولو وافق
 صومه ذا الحجة حصل منه
 ستة وعشرون يوما ان
 كل وخمسة وعشرون ان
 نقص فان قلنا قضاء وكان
 رمضان ناقصا قضى ثلاثة
 أيام على التقدير الاول

فلو عين قدم ما فيه (قوله ان كان منه) ولو زادوا الافتطوح أو عن شعبان لم يضرب لانه تصريح بالواقع ويقع
 تطوعا ان لم يكن من رمضان وجاز له صومه والام يقف فرضا ولا تفلاقله شيخنا الرمي (قوله اعتماد الصبي
 المراهق) أي المبرور وغير مراهق وهو المعتمد وان لم يكن مأمونا ومثله العبد والمرأة والقاسق والكافر
 حيث اعتقد صدقه والحاسب والمنجم كذلك كما مر ولا عبرة باخبار المنام ولو من صادق كما تقدم وهذا ما قاله
 شيخنا في الجميع واعتمده (قوله بالاجتهاد) بعلامة كحراً أو برد بان يعلم أن رمضان تلك السنة يكون في
 البرد مثلاً وقد دخل أيام البرد ولم يعلم عين رمضان (قوله ولا يكفيه) ولا يلزمه مع التحير لعدم تحقق الوجوب
 وهذا فارق الصلاة والقبلة ولو اشتبه عليه الليل والنهار اجتهد أيضا ولا يلزمه القضاء الا ان كان يصوم الليل
 وحده (قوله أجزاء) أي ان لم يقصد الاداء الحقيقي والام يجوز له كافي الصلاة (قوله التقدير الاول) هو
 ان كل والثاني هو ان نقص هنا وما بعده وكل حال أي على التقديرين المذكورين (قوله قضى يوما) بكل
 حال وكذا ان كلاً أو نقصا سواء قلنا أداء وقضاء (قوله قضى أربعة ايام) وكذا لو كلاً أو نقصا سواء قلنا أداء
 أو قضاء (قوله بان لم يتبين الحال الخ) ولولم يتبين الحال أصلاً فلا قضاء ولو صام شهرا نذر صومه بالاجتهاد
 فوافق رمضان لم يقع عن واحد منهما ولا نفلاً ولو لزمه قضاء رمضان فوافق رمضان آخر أداء أجزاء عن الاداء
 كذا في العباب ولعله لم يقصد القضاء الحقيقي كما مر في نظيره فراجع (قوله ثم انقطع) قيد لا بد منه

والتعرض للسنة تقييد للذي يصوم عنه بدليل ان من نوى صوم القدم من هذه السنة عن فرض رمضان صح
 أن يقال له صيامك هذا اليوم هل هو عن فرض هذه السنة أم سنة أخرى (قول المتن ان كان منه) مثلهما
 لو سكت عن التعليق فانه لا وجود للجزء من غير شيء يستند اليه وانما هو حديث نفس (قول المتن
 فكان منه) ولم يثبت كونه منه فالظاهر صحته نقلاً (قول المتن من عبد الخ) خرج به الاستناد الى قول المنجم
 والحاسب والمنام اذا أخبره فيه الصادق صلى الله عليه وسلم (قوله رشدا) يجوز ان يكون راجعاً للجميع
 (قوله فتصح النية) اعلم انه قد سلف عن البغوي وغيره انه يجب الصوم اذا أخبره من يثق به ووقع في قلبه
 صدقه فان حمل على اخبار الرجل الكامل فلا اشكال وان أبقينا على ظاهره فينبغي أن يحمل المذكور
 هنا على الزوم ليتفق الموضوعان ثم رأيت المقدسي في شرح الارشاد صرح بالوجوب وحمل كلام البغوي
 على عموم (قول المتن بالاجتهاد) أي فينظر في الامارات من الحر والبرد والبيع والخريف والقواكه
 وغير ذلك (تنبيه) لو تخبر في شرح المذهب لا يلزمه أن يصوم وقبل يلزمه تخميناً ويقضى كالقبلة
 وفرق الاصحاب بأنه هنا لم يتحقق الوجوب ولم يظنه وفي القبلة تحققه بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فامر
 بالصلاة لحزمة الوقت (قوله قطعاً) أي لا يأتي فيه خلاف القضاء بنية الاداء ونظيره هذا ان يظن فوات رمضان
 فيقضيه ثم يتبين انه هو قال ابن الرفعة لم أر فيها نقلاً والظاهر انها كالوفاق ما بعده قال الاسنوي جزم به
 الروابي حكاهما تعليلاً (قول المتن فالجهد الخ) هذا الخلاف مفرغ أيضاً على الوجهين السابقين في القضاء

والاداء
 وأربعة على التقدير الثاني وان كان كاملاً قضى أربعة على التقدير الاول وخمسة على الثاني وان قلنا أداء قضى
 أربعة بكل حال (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد بيان الحال (لزمه صومه) بخلاف (والا) أي وان لم يدركه
 بأن لم يتبين الحال الا بعده (فالجد بد وجوب القضاء) والتقديم لا يجب للضرورة وقطع بعضهم بالاول وان تبين الحال بعد مضى بعض رمضان ففي
 وجوبه قضاء ملصق منه الخلاف وقطع بعضهم بوجوبه يومه القاطع بالوجوب في الاول وبعض الحاكين الخلاف فيها (ولو نوت الحائض
 صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع بل اصح) صومها بهما النية (ان ثم طأق الليل أكثر الحيض) مبني على كانت أم معتادة بها كثر الحيض

(وكذا) ان تم لها (فصر العادة) التي هي دون أكثر الحبض فانه يصح صومها بتلك النية (في الاصح) لان الظاهر استمرارها في وقتها الثاني
يقول قد تتخلف فلا تكون النية جازمة وان لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها (٥٥) بتلك النية لعدم بنائها على أصل وكذا

لو كان لها عادات مختلفة

(فصل ٥ شرط الصوم)

من حيث الفعل وسياق

شرطه من حيث الفاعل

(الامساك عن الجامع) فن

جامع بطل صومه بالاجام

(والاستقاء) فن نقياً

عامداً أفطر قال صلى الله

عليه وسلم من ذرعه التي

وهو صائم فليس عليه قضاء

ومن استقاء فليقض برواه

أصح السنين الاربعة

وغيرهم وذرعه بالمال

المجتمعة أي غلبه (والصحيح

أنه لو ثبت أن له يرجع شيء

إلى جوفه) بالاستقاء

(بطل) صومه بناء على أن

الفطر عنها كالإزالة

لظاهر الحديث والثاني مبنى

على أن الفطر بها لتطمينها

رجوع شيء إلى الجوف

وان قل (ولو غلبه التي

فلا بأس) للحديث (وكذا

لو اقتلع نخامة) من

الباطن (ولفظها) أي

رماها فلا بأس بذلك (في

الاصح) لان الحاجة إليه

عما يكرر فليخص فيه

والثاني بفطره كالاستقاء

(فأوزلت من دماغه

وحلت في حد الظاهر

من القسم فليقطعها من

في غير تمام أكثر الحبض (قوله عادات مختلفة) أي ولم يتم أكثرها لبلاده تعالى أعلم
(فصل في الركن الثاني من أركان الصوم) وهو الامساك عما يأتي من مبطلاته والشرطية منصرفه
لوضعه (قوله فن جامع) أي عامداً عالماً اذا كرا الصوم مختاراً أو جاهلاً غير معذور بطل صومه بخلاف المعذور
كان قرب عهده بالاسلام وان كان مخالطاً لنا وكذا بقية المفطرات نعم لو علت المرأة عليه ولم يحصل منه حركة لم
يفطر الا بالانزال لانه غير مباشر ولا كفارة عليه كذا قالوه وفيه وقفة ونفطره في بدخول الله كذا لانه عين
(قوله بالاجام) أي في المجموع لان بعض الأئمة كانوا حنيفة لا يقول بالفطر في اللواط واثبات البهيمية (قوله
ومن استقاء الخ) نعم يحتمل اغتفار الاستقاء لمن شرب الخمر ليلالوجو بها عليه وفي كلامهم خلافه في فطر بها
(قوله نخامة) باليم وتقال بالعين وهي الفضة الغليظة تنزل من الدماغ أو تصعد من الباطن فلا تضر ولو نجسة
وخرج باقتطاع ما حصلت بنفسها أو بنحو سعال فلفظها فلا يفطر جزماً بل فظها ما لو ابتلعها بعد وصولها
لظاهره في فطر جزماً ومثل لفظها ما لو بقيت في فمه (قوله حد الظاهر من الفم) وهو مخرج الحاء المهمة عند
النورى واعتمد وهو مشكل لانها من وسط الحلق والحاء المهمة عند الرافعى قال شيخنا الرملى ودخل
الفم والانف الى منتهى الخيشوم لحكم الظاهر في الافطار بوصول التي اليه وابتلاع النخامة منه وعدم
الافطار بوصول عين اليه وان أسكها فيه ووجوب غسله من نجاسة وله حكم الباطن في عدم الافطار بابتلاع
الريق منه وعدم وجوب غسله لوجوب وفرق السباطي بأن أمر النجاسة أغلظ ففرض فيه بخلاف الجنبلة
انتهى فراجعه وتأمله (قوله ولنجسها) ولا تبطل صلاته ولو فرضا بالنطق بحروف توقف إخراجها عليها
وان كثرت كما في نصوص القراءة الواجبة (قوله وعن وصول العين) ولومن نحو جاتفة وان قلت كحبة سمس
خلا فلا يبي حنيفة أو لم تؤكل كتراب ومتهاد خان معه عين تنفصل كما في شرح شيخنا الرملى وخرج بها الرمي

والاداء واستشكل التخريج وأجاب ابن الرفعة بأن الوجهين مخرجان على أصول الشافعى وحينئذ فلا يمنع
ذلك (نبيه) لو ظهر أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار فهو كأيام العيد قاله في الكفاية نقلاً عن الأصحاب
(فصل شرط الصوم) أي شرط صحته والمراد به ما لا بد منه والاختصاص كان الامساك شرطاً والنية شرطاً فأن
حقيقة الصوم ثم الدليل على مسئلة الجامع قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث والاجماع كما قاله الشارح
(قوله بالاجام) في اللواط واثبات البهيمية ورواية عن أبي حنيفة بالمنع (قوله ومن استقاء الخ) لو شرب الخمر
ليلاً وأصبح صائماً فيحتمل عدم وجوب الاستقاء نظر للصوم (قول المتن لو ثبت أن له يرجع شيء
إلى جوفه) قال الاسنوى فلما ان قلنا الاستقاء مفطرة بنفسها فهنا أولى والافكسقب للماء من
البالغة في المضضة قال وخرج اذا لم يثبت شيئاً فانه لا يعد الحاقه بالاول عملاً بالأصل اهـ (قول المتن ولو
غلبه) هو في الحقيقة محترز الاستقاء (قول المتن اقتلع) خرج ما أوزلت بنفسها لم فظها فلا يضر قطعاً
والباطن مخرج الحاء والهمزة والظاهر مخرج الحاء المهمة وكذا المهمة عند النورى وهو مشكل فان الحاء
من وسط الحلق وهو جوف ثم انظر هل ينبغي أن تكون النخامة الخارجة من الصدر نجسة كالتي (قول المتن
فأوزلت من دماغه) أي بأن انصبت في الثقبة الناقذة من الدماغ إلى أقصى الفم فوق الحلقوم (قول المتن
وقيل يشترط الخ) لان غير ذلك لا تقتضي النفس بالواصل اليه ولا يتنفع به البدن فاشبهه بالواصل إلى غير جوف
وأضاف لان حكمه الصوم لا تختل به ثم الغذاء يشمل الماء كقول والشروب (قوله على الاول) لعله على الثاني ففي
الاسنوى والصحيح هو الوجه الاول قياساً على الوصول إلى الحلق وعبارة الروضة وبطل عليه معنى الاول

مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أفطر في الاصح) لتقصيره والثاني لا يفطر لانه لم يفعل شيئاً وانما أسك من الفعل ولو ابتلعها أفطر
ولم تحصل في حد الظاهر من الفم أو حصلت فيه ولم يقدر على قطعها ومجهال نضر (د) الامساك (عن وصول العين إلى ما يسمى جوفاً وقيل
يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحييل الغذاء) بكسر القين وبالذال المهملة (أو الدواء)

للمصارين جمع من يورث
رضا (والشقة) بالثقة
وهي جمع البول (مفطر
بالاسماط أو الأكل أو الحقة
أو الوصول من جائفه)
بالطن (أو مأومة) بالرأس
(ونحوهما) وإن لم يكن
الوصول من الجائفه
إلى البطن الامعاء وكذا
لو كان الوصول من
للمأومة إلى خريطة السماع
المسماة أم الرأس دون البطن
المسمى بطن السماع
(والتقطير في البطن الأذن
والاحليل) أي الذكر
(مفطر في الأصح) من
الوجهين المذكورين كافي
المرر لانه في جوف غير
محبل ولو أوصل الهواء
لجراسة على الساق إلى
فاخل اللحم أو غرز فيه
سكيناً وصلت تحت لم يفطر
لانه ليس بجوف ولو طعن
نفسه أو طعنه فغير جائز
فوصل السكين جوفه
أفطر (وشرط الواصل
كونه من منفذ) بفتح الفاء
(مفتوح فلا يضر وصول
للمهين) إلى الجوف
(بفتري السالم) كالوطى
رأسه أو طعنه كما لا يضر
افتقائه للامعاء وان وجعه
أثر في بطنه (ولا يضر
الا كتمه على وإن وجعه
طعمه أي الكحل (عطفه)

ومنه دخل نحو يجوز ليس معه عين تنفصل والطم (قوله والخلق الخ) لان الخلق لا يسمى جوفاً وليس فيه
قوة الاحالة وكلام الامام شرط فيه وخص الالحاق بالاول لانه الذهب وما في البرلسي هنا غير مناسب فراجع
(قوله بالاسماط) وهو وصول الشيء إلى السماع من الانف وعلى هذا لو لم يصل إلى السماع لم يضر بأن لم يجاوز
الخشوم كما في وما في البرلسي هنا غير مستقيم فراجع (قوله وان لم يكن الوصول الخ) أفاده ان من
في كلام المصنف بمعنى في فلا يشترط خرق خريطة السماع ولا نحوها في الجائفه فلا اعتراض بما قاله
الاسنوي فيضرم ما جاوز عظم الرأس أو خرق جلد البطن (قوله والاحليل) سواء جاوز الخشفة أم لا
وخصه الشارح بالذكري مع شموله للتدري المسمى بذلك أيضاً نظر الظاهر ومثله في الفرج ما يجوز ما يجب
غسله في الاستنجاء فهو مفطر أيضاً (قوله وشرط الواصل الخ) مكرر ولعله توطئة لما بعده (قوله
بأذنه) لان طعن بغير اذنه وان تمكن من دفع من طعنه وفارق التمكين من اخراج الخطب لان غرضه فيه
وشر المحرم لانه أمانة في يده (قوله المسام) هو بقصد اليد الماخيرة جمع سم يقتل أوله والفتح أفصح
وهي قبة البدن من محال شعوره (قوله ولا يضر الا كتمه الخ) أي ولا يكره أيضاً نهاراً فهو خلاف
الاولى وعند الامام مالك يفطر (قوله وان وجده طعمه بحلقه) وكذا لو وجد لونه في ريقه أو بخره
(قوله بقصد) أي مع فعل لماسياً (قوله أو غبار الطريق) ولو نجس أو كثيراً أو مكناه الاحتراز منه بنحو
اطباق فم مثلاً ولو وضع في فمه ماء مثلاً لا غرض ثم ابتلعه ناسياً لم يضر أو سبقه ضرراً أو وضعه لغرض كتبريد
وعطش فزل جوفه أو صعد إلى دماغه بغير فعله أو ابتلعه ناسياً لم يفطر كما قاله شيخنا الرملي في شرحه ثم
لو فتح فقه في الماء فدخل جوفه أفطر (قوله وغر به الدقيق الخ) ولو لم يغير معتادها وكثرت والغلبة
أصالة إدارة نحو الحب في نحو الغر بال لاخراج طيبه من خبيثه (قوله حتى دخل) هي تعليلية أي لاجل
الدخول أو غائبة وكالفبار ما ذكره ونحوه (قوله ذباب) ولعله جمع الذباب لا فائدة أنه لا يتقيد
أنهم جعلوا الخلق كالخوف في البطن بالوصول إليه وقال الامام اذا جاوز الشيء الخلقوم أفطر اه وكان الخلق
له على ذلك قول الروضة الخلق كالخوف لكنه يفهم أنه لا يكون كالخوف على الثاني وهو ممنوع (قوله قال
الامام ومجاوزه الخلقوم) ظاهره ان الامام قال بلحق بالجوف الخلق ومجاوزه الخلقوم والقى في الروضة
ما قلناه في ذيل الصفحة والذي قاله في ذيل الصفحة هو الذي قاله في التولية التي عقب هذه (قول المتن بالاسماط
الخ) راجع للسماع والا كل البطن والجائفه للامعاء وما بعد ذلك للجميع (تنبيه) ظاهر كلامهم ان
الواصل من الاكل أو جواز الخشوم وحاذي العين ولم يبلغ السماع لا يؤثر وهو مشكل بالاحليل والخلق
(قول المتن أو الجائفه) قيل لو صبر بالاحقان كان أولى فانه الفعل وأما الجائفه فهي الادوية قاله الجوهري
(قول المتن من جائفه) هي التي تصل إلى الجوف واعلم أن جلد الرأس المشاهدة بعد الخلق يليها لحم ولبه
جلد فريقة تسمى السمحاق ويليها عظم يسمى القحف وبعده خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن
يسمى السماع وذلك الخريطة تسمى خريطة السماع وأم الرأس والجنبه الواصلة إلى الخريطة تسمى
مأومة فلا تكن على رأسه مأومة أو على بطنه جائفه فوصل الهواء منها جوفه أو خريطة دماغه أفطروا لم
يصل بطن الامعاء وبطن الخريطة كذا قاله الامعاء ويحرم به في الروضة فباطن السماع ليس بشرط ولا
السماع نفسه وإنما يعتبر مجاوزة القحف وكذا الامعاء لا يشترط بطنها خلاف ما حرم به المصنف أسنوي
(قول المتن والاحليل) قال الجوهري هو مخرج البول والبن من التدي والضرع ووزنه اقليل
(فرفع) لو جاوز الداخل من فرج المرأة ما يجب غسله أفطرت قاله صاحب الاستقصاء (قول المتن في منفذ)
لا يشكل عليه مسئلة الطعن بالسكين لانها لم تبلغ الجوف الا من المنفذ الذي قطعته (قول المتن ذباب) لم يظهر

لانه لا تنفصل العين إلى الخلق والواصل اليه من المسام (وكونه أي الواصل) بقصد فلو وصل جوفه ذباب
أو بعوضاً أو غبار الطريق أو غر به الدقيق لم يفطر لان التعرض عن ذلك يفسد ولو فتح فاه هذا حتى دخل الفبار جوفه

لم يفطر على الاصح في التذيب (ولا يفطر بيلع ريقه من معدته) لانه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج من الفم) لأعلى اللسان (نهرده) اليه بلسانه وأغيره (وابتلعه أو بل خطا ريقه ورده الى فيه) كما يعتاد عند القتل (وعليه رطوبة تنفصل) وابتلعه (أو ابتلع ريقه غلوها بغيره) الظاهر يمكن فتل خطا مصبوغا تغير به ريقه (أو متنجسا) كمن دس ثلثته أو كل شيئا لمجسول بمسك فله حتى أصبح (أفطر) في المسائل الأربع لانه لا حاجة الى الرد الى ريقه وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع الحلو (٥٧) والمتنجس منه ولو أخرج اللسان

وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر في الاصح لان اللسان كيفما تقلب معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه (ولو جمع ريقه فابتلع لم يفطر في الاصح) لانه لم يخرج عن معدنه والثاني يفطر لان الاحتراز عنه حين (ولو سبق ماء المضمة أو الاستنشاق الى جوفه) من باطن أو دماغ (فالذهب أنه ان بالغ) في ذلك (أفطر) لانه منهي عن البلابة (والا) أي وان لم يبلغ (فلا) يفطر لانه تولد من مأموره بغير اختياره وقيل يفطر مطلقا لان وصول الماء الى الجوف بفعله وقيل لا يفطر مطلقا لان وصوله بغير اختياره وأصل الخلاف نصان مطلقان بالأفطار وعدمه فنه من محل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاصح حكاية قولين فقيل هما في الحالين وقيل هما في البالغ فان لم يبلغ لم يفطر قطعاً والاصح كما في المحرر أنهما

بواحدة يعلم منه حكم البعوض بالاولى ولو عكس لم يعلم ذلك لصغر البعوض وفي الجلالين أن القباب اسم جنس واحدة بآية وان البعوض صغار البق (قوله وعليه رطوبة) قال بعض مشايخنا ومثله رطوبة على مقعدة مستنقع استرخت ولا يضر عادة مقعدة خرجت من ميسور ولو باصبعه وان دخل بعض أصبعه معها وقول بعضهم ان الغائط اليابس اذا أخرجه باصبعه لا يضر قياسا عليه ونقل عن شيخنا ولم أسمع منه فراجع (قوله تغير به ريقه) قيد به لاجل ما بعده والافليس قيداً ومنبع الريق تحت اللسان ومن منفعه تليين لسانه للنفق ويايس الاكل (قوله دميت لثته) أي وليس معدوراً فلولم يجدها وشق عليه البصق عني عن أثره وذكر الاذري ما يفيد ذلك بقوله لا يبعد أن يقال فيمن عمت بلواه بذلك بحيث يجري دائماً أو غالباً أن يسلم بما يشق الاحتراز منه فيسكني بصفه الدم ويعني عن أثره انتهى (قوله وعليه الريق) ولو فوق حائل كنصف مثلاً (قوله لانه منهي عن المبالغة) ومثله ما تولد من المرة الرابعة وكذا كل منهي عنه (قوله مأموره) ومنه المبالغة في غسل نجاسة بقمه وكذا ما تولد من غسل جنباً من أذنه وان أمكنه إمالة رأسه للشفة نعم ان علم وصوله منها أو أمكنه الاحتراز منه بلا مشقة أفطر به ولا يضر ابتلاع ريقه بعد المضمة وان أمكنه محله لسر التحرز عنه وكذا وصول شئ في فيه الى جوفه بنحو عطاس (فرع) أكل ما قلعه من بين أسنانه بخلال مكرره بخلافه باصبعه ويفطر به مامعا (قوله وقيل الخ) هذا الوجه لم ينظر للاختيار وعدمه والذى بعده لم ينظر للأمرو وعدمه (قوله من غير قصد) أي من غير قصد ابتلاعه (قوله فان قدر عليهما) أي حال الجريان كما مر أفطر نعم يذرعاً في جهل الفطر به ويندب الخلال ليلامؤ كدوا لا يجب ولو بلغ الدرهم خوف من القطاع أفطر (قوله وفي المسئلة الخ) هو اعتراض على المصنف بعدم ذكر اختلاف أصلا وفرعا (قوله مكرها) وكذا نأتم ومغى عليه ونحوهما فلا يفطر (قوله عند الغزالي الخ) فيه

حكمة جمع القباب وافراد البعوضة (قوله لم يفطر على الاصح في التذيب) لو كان كثيراً ينبغي أن يضر كالمعمل الكثير المفعول عمدا (قول المتن نهرده) قال بعضهم جعلوا الفم حكم الظاهر في غسل النجاسة ولم يجعلوه كذلك في الفسل من الجنابة فما الفرق (قول المتن أو بل خطا ريقه) حكى الاذري خلافاً في مسئلة الخطي ثم قال وخص القاضي والمتولى اختلاف بالجاهل بالتحريم وقال في العالم يفطر قطعاً قال القاضي وكل مسئلة تفهم على العمى فانها على هذين الوجهين ثم نظر الاذري في مسئلة الجهل لانه يخفى على غالب الناس (قول المتن ولو جمع ريقه) خرج ما لو اجتمع بنفسه ثم بلعه فانه لا يفطر بخلاف (قول المتن والا فلا) قال الاذري عقب هذا اشارات ما سبق في اذا كره للصوم أما الناسي والجاهل فلا يفطر كما قال النووي بلا خلاف قال الاذري لكن سبق عن القاضي ما يقتضي أن الجاهل على وجهين اه يريد ما سلف في الهامش وهو قوله وخص القاضي (قوله فان قدر عليهما أفطر) أي سواء كانت القدرة قبل جريانه أم في حال جريانه لانه مقصر بما سلكه هكذا ينهم من ظاهر الكتاب ومن صريح شرح الروض ومن قول الاذري بعد التكلم على المتن وقياس الحكم بالفطر ايجاب الخلال لكن في الانوار لو وضع شيئاً في فيه عمدا ثم ابتلعه ناسيا لا يضر اه وفي الروضة ما يوافقه (قوله وحكاية قولين) أي في الحالين معا (قوله لانه دفع به الضرر

(٨ - (قيلوبى وعبره) - ثاني)

فما اذا لم يبلغ فان بالغ أفطر قطعاً ولو كان ناسياً للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه جفري به ريقه) من غير قصد (لم يفطر ان عجز عن تمييزه وجهه) فان قدر عليهما أفطر وفي المسئلة نصان مطلقان بالأفطار وعدمه جلا على هذين الحالين وحكاية قولين (ولو أوجر) أي صب في حلقه (مكرها لم يفطر) لانه لم يفعل ولم يقصد (فان أكره حتى أكل أفطر في الاظهر) أي عند الغزالي كما قال الرافعي في الشرح لانه دفع به الضرر

عن نفسه وعبارة الحرر
 فالتى رجح من القولين
 انه يفطر قال فى الشرح
 الصغير ولا يبعد ان يرجح
 عدم الفطر (قلت الاظهر
 لا يفطر والله أعلم) لان
 أكله ليس منهيًا عنه
 (وان أكل ناسيا لم يفطر)
 قال صلى الله عليه وسلم
 من نسي رهوصاً فأكل
 أو شرب فليتم صومه فانما
 أطعمه الله وسقاه رواء
 الشيخان (الا أن يكثر)
 فيفطر به (فى الاصح)
 لان النسيان فى الكثير
 نادر (قلت الاصح لا يفطر
 والله أعلم) لعدم الحديث
 (والجماع) ناسيا (كالاكل)
 ناسيا فلا يفطر به (على
 المنهج) وقيل فيه فولا
 جماع المحرم ناسيا وافرقت
 الاول بان المحرم له هيئة
 يتذكر بها الاحرام بخلاف
 الصائم (والامساك) (عن
 الاستمنا) فيفطر به
 لان الايلاج من غير ازال
 مفطر فلا يزال بنوع
 شهوة أولى ان يكون
 مفطرا (وكذا خروج المني
 بلمس وقبلة ومضاجعة)
 يفطر به لانه ازال بمباشرة
 (لا الفكر والنظر بشهوة)
 لانه ازال من غير مباشرة
 كالاغتلام (وتكراهه
 القبلة لمن حرك شهوته)

اعتراض على المصنف فى تعبيره بالاظهر اخذ ابطاهر عبارة الحرر ولم يقبها فى الشرح (قوله لا يفطر) نعم
 ان تناوله لا لأجل الاكراه أفطر وكذا لو أكره على أحد اناه من معين فأكل من الآخر وكذا الاكل من
 واحد من اناه من أكره على الاكل من أحد مما غير معين فيفطر كما فى الجنائيات فراجعه ودخل فى الاكراه
 مالوا كرهه على الزنا والمخاف المكرة بكسر الراء على المكرة بفتحها تلف عضو أو منفعة أو مشقة لا يحتمل
 فأكرهه على الاكل أو على الشرب فلا يفطر أيضا (قوله أن يكثر) أى المأكل والكثير ثلاث لقم فأكثر
 (فرع) ابتلع ليلاً خيطاً أو أصبح بعضه داخل جوفه وبعضه خارج فان أبقاه لم تصح صلاته لاتصاله بالنجاسة
 وان زعم بطل صومه لانه من الاستقاء فطر بقية في محتمل أن يزعم منه فى غفلته أو بغير اختيار أو باجبار
 حاكمه على اخراجه أو بكراه عليه فان تعذر عليه ذلك أخرجه وجوباً بامراة للصلاة لان حرمتها
 أشد لوجوبها مع العذر بطله أولى من اخراجه لعدم التجسس ولولم يصل طرفه الداخلى الى النجاسة
 لم يضر فى الصلاة ولا فى الصوم ولو أذن فى اخراجه أو تمسك من دفع من أخرجه أفطر لان فيه غرضاً
 وبذلك فارق الطمن كما مر ولو أمكنه قطعه من حد الظاهر وأخرجه واستلح ما فى الباطن لزمه ومحابه
 (قوله والجماع) ولو زلوطاً لمنه أو تكرر (قوله ناسيا) ومثله الاكراه كما مر ولم يذكره الشارح
 لما قيل من عدم تصوره لان الشهوة لا توجد الا عن اختيار وهو مردود والتقييد لأجل الخلاف
 (قوله وافرقت الاول) أى من حيث الخلاف (قوله وعن الاستمنا) أى اخراج المني من الذكر باليد ولو لم
 حائل أو بيد حليلة ولا يفطر بخروج المني والودى خلافاً للإمام أحمد (قوله لان الايلاج) أى ولو فى هوى
 الفرج أو بمحائل ولو نحيته أو أنه غير آدمى فى قبل أو دبر لم لا يفطر الخنى بإيلاجه ولا بإيلاج فيه الا ان وجب
 الفسل على ما مر فى باب فراجع (قوله وكذا خروج المني بلمس) أى بحيث ينسب خروجه اليه وان تأخر عنه
 نعم لو لم يس قبل الفجر وانزل بعد ذلك لم يفطر وعمل الفطر به فى لمس ينقص الوضوء ولو لفرج مبان والا كما مر
 وعمر وعوض مبان فلا يفطر ولو بشهوة كما اعتمدته شيخنا آخره ولم يوافق على قول شيخنا الرملى بتقييد
 لمس المحرم بكونه على وجه الكرامة وكما لو كان بمحائل فلا يفطر به ولو كان رقيقاً وان كرمه وأقصده الازال
 عن نفسه) أى فكان كالأكل لدفع المرض والجوع ورد بان الاكراه قدح فى اختياره والمرض والجوع
 لا يقدحان فيه بل يزيدانه تأثيراً (قوله ليس منهيًا عنه) أى فاشبهه بالناسى اسكن لو قصد التلذذ بالكل ينهى
 الفطر كاذ كره جماعة فى نظيره من الجماع (قول المتن وان أكل ناسيا الخ) مثله الاكل جاهلاً بالتحريم إذا كان
 قريب عهد بالاسلام وأنشأ فى باديه بعيدة عن العلماء واستشكل الشيخ عز الدين نصوير المسئلة من حيث
 انه اذا اعتقد جواز الاكل فها هو الصوم الذى نواه والجاهل بحقيقة الصوم لا يتصور منه قصد والجواب بان
 يفرض ذلك فى ما كوله بخفى حكمه كالتراب فان لما يقدح أن الصوم هو الامساك عن المعتاد وهذا
 الجواب فيه نظر لان قضيته أنه لا يشترط قرب العهد بالاسلام وأجيب أيضاً بمالوا كل ناسيا يظن أنه أفطر
 فأكل ناسياً ورد بان الحكم فى الجهل عدم الصوم وفى هذا التصور الصوم فلا يستقيم (قول المتن الا أن يكثر)
 انظر هل الكثرة بالنظر للمأكل أم بالنظر للفعل (قول المتن والجماع) لو أكره على الزنا ينهى أن يفطر به
 تنفيذاً عنه (قول المتن كالاكل) قضية التشبيه التفصيل بين أن يطول زمنه ولا على ما سلف وهو متجه بالاولى
 لان الجماع بين اثنين ان نسي أحدهما ذكره الآخر بخلاف الاكل وقول الشارح ناسيا يقتضى ان التشبيه
 لا يتوجه الى حكمه فى الاكراه وهو ممنوع (قول المتن وعن الاستمنا) ولو بيد زوجته وخرج بالاستمنا
 الامناء بغير اختياره فلا يفطر به (قول المتن وكذا خروج الخ) لو خرج مذى لم يضر خلافاً لاجد كره
 الدميرى (قول المتن لا الفكر) بالاجماع (قول المتن وتكراه القبلة الخ) أى فى القم وغيره من امراً تزلزل
 أو عكسه وكذا المعاقبة واللمس باليد ونحو ذلك فى الحديث من حام حول الحى يوشك أن يقع فيه (قوله

خوف الانزال (والاولى للبره تركها) فيكون فعلها خلاف الاولى وحصل هنا في الروضة من قولها صليها تحرك الى حركة لما لا يخفى
(فلنحى كراهته تحريم في الاصح واثقه اهل) كذا قال في اصل الروضة ايضا (٥٩) والرافى حكي عن التمتع وجهين

التحريم والتزبه وقال
والاول هو المذكور في
التهديب (ولا يفطر بالفصد
والجمامة) وسيأتي
استحباب الاحتراز عنهما
(والاحتياط أن لا يأكل
آخر النهار الا يقين) كأن
يشاهد غروب الشمس
(ويحتمل) الا كل آخره
(بالاجتهاد) بورده وغيره
(في الاصح) والثاني
لا قدرته على اليقين بالصبر
(ويجوز) الا كل (إذا
ظن بقاء الليل فلت وكذا
لوشك) فيه (واثقه اهل)
لان الاصل بقاؤه (ولو أكل
باجتهاد ولا آخره) من
النهار (وبأن الغلط بطل
صومه أو بلا ظن ولم يبين
الحال صح ان وقع) الا كل
(في أوله) لان الاصل بقاء
الليل (وبطل) ان وقع
الا كل (في آخره) لان
الاصل بقاء النهار ولا مبالة
بالتسليم في هذا الكلام
لظهور المعنى المراد (ولو
طلع الفجر وفي فمه طعام
فلفظه صح صومه) وان
ابتلع شيئاً منه أفطر وان
سبق شئ منه الى جوفه
فوجهاً نحر جان من
سبق الماء في المضمضة قال
في الروضة الصحيح لا يفطر
(وكذا لو كان) طلوع

أو أفطر أو كان بفعلها وان تمكن من دفعها كما يؤخذ مما مر (قوله خوف الانزال الخ) أي فلا يفطر به وان
كروه وعلماً انه يزول به وهذا ما شئ عليه ابن حجر والخطيب تبعاً لظاهر ما في المجموع وقال الاذرى يفطر اذا
علم الانزال به وان لم يكره واعتدله شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي قال والفكر كالتفكير في ذلك (قوله لا
لا يخفى) وهو ان الماضي يفيد وجود التحرك عندما ذكر بخلاف المضارع لشموله للاستقبال وليس مراداً
ولا يفطر ببعضهم هنا (فتنبه) النظر والفكر المحرك للشهوة كالفعل فيحرم وان لم يفطر به (قوله
وكذا لو شك فيه) أي في بقاء الليل قال شيخنا الرملي وغيره ولا تصح النية في هذه الحالة لعدم الجزم فيها كما مر
(قوله ولو أكل باجتهاد ولا آخره) بان الغلط بطل صومه) وكذا لو جامع مثلاً كما يأتي (قوله وبطل)
ويؤثر الكفارة ان أفطر بالجماع في هذه نعم لو بان له الصواب فلا قضاء ولا كفارة (قوله بالتسليم الخ)
حيث أطلق أول النهار وآخره على آخر الليل وأوله على ما لم يعلم أنه أوله وآخره (قوله فلفظه) هو محتاج اليه
في عدم الفطر بالسبق المذكور بعده لانه وان صح صومه في امساك كل ما سبق منه شئ الى الجوف أفطر كما قاله
شيخنا الرملي (قوله من مباشرة مباحة) أي من حيث الصوم وان كان زانياً ومحل صحة الصوم حينئذ ان لم
يقصد اللذة بالزنع والابطال صومه وقيد الامام جواز الابلاغ بما اذا بقي من الليل ما يسه مع الزنع والامتنع
وبطل صومه بالزنع وان قارن الفجر (قوله بطل صومه) أي لم ينقض ثم ان أمكنه صحة صومه بالزنع ولم
ينزع لزمته الكفارة أيضاً وفي شرح شيخنا انه لا كفارة ان استمر لظنه بطلان صومه أو طلع الفجر قبل
علمه به وان استمر بحماها أو علم حال طلوعه فنزع حالا

(فصل في الركن الثالث من أركان الصوم) والمذكور فيه شروط الصحة وسيأتي شروط الوجوب (قوله
والعقل) أي الفرزي الذي لا يزيله الا الجنون أخذاً بما بعده

خوف الانزال) يراد بهذا ان العلة خوف الانزال لا حصول اللذة (قوله لا يخفى) أي وهو تنزيل الشهوة
التي تحصل من القبلة منزلة لا تحصل لشدة ارتباطها بالحيث يخفى الانزال (قول المتن) ولا يفطر بالفصد الخ
وأما حديث أفطر الحاجم والمحجوم فقال الشافعي رضي الله عنه منسوخ وفي البخاري انه صلى الله عليه وسلم
احجم وهو صائم (قول المتن) ويحل بالاجتهاد كغيره ويكون بورده من القراءة والاذكار والاعمال
(قوله بالتسليم في هذا الكلام) يعني في رجوع ضميرى أوله وآخره للنهار وقوله بالتسليم أي في قوله ولا
وآخره لان المعنى من النهار فقد أطلق أول النهار على جزء من آخر الليل وأطلق آخره على جزء من أول الليل
أي باعتبار الاجتهاد وكذا التسليم في رجوع ضميرى أوله وآخره الى النهار مع ان الاكل في الحقيقة ربما
وقع في جزء مشكوك فيه (قوله وان سبق الخ) ظاهره ولو بعد التمكن من طرحه (قول المتن فنزع) أي
لان النازع ليس بجامعاً نعم لو قصد نزع اللذة في البحر عن الشيخ أبي محمد أنه يضر (قوله وأولى من هذا
الخ) عبارة الاسنوي التعبير بقاء التعقيب يؤخذ منه ان صورة المسئلة أن ينزع عقب الفجر فلو أحس
بالفجر فنزع بحيث وافق طلوعه آخر نزع صوم بلا خلاف وقوله وافق طلوعه يعني ابتداء الطلوع فيوافق
عبارة الشارح (قول المتن بطل) بمعنى لم ينقض (قوله وان لم يعلم) اذا علم ثم مكث لزمته الكفارة وان كان
صومه لم ينقض للابتناء في رمضان عنها واستشكه بنظره من الحج ولعل الفرق سبق النية هنا
(فصل بشرط الصوم الخ) المذكور في هذا الفصل شروط الصحة وفي التي بعده شروط الوجوب وأما
التعبير بالشرط فياسلف فهو يجوز والمراد بالعدمه (قول المتن والعقل) أي التمييز فيصبح صوم المميز كذا

الفجر (بجامعاً فنزع في الحال) صح صومه وان أنزل لتولده من مباشرة مباحة قاله في شرح المذهب وأولى من هذا بالصحة أن يحس وهو
جامع بباشير الصبح فينزع بحيث يوافق آخر النزع ابتداء الطلوع (فان مكث) بعد الطلوع بحماها (بطل) صومه وان لم يعلم بطلوعه الا بعد
المكث فنزع حين علم (فصل شرط الصوم) من حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصلياً كان أو مرتداً (والعقل) فلا

يصح صوم المجنون (والنقاء من الحيض والنفس) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلوارثا وجن أو حائضا ونفسيا
 أثناء النهار بطل صومه (ولا يصح النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني بضر كالأغماء وفرق الأول بان الأغماء يخرج
 عن أهلية الخطأ بخلاف النوم إذ يجب قضاء الصلاة الفاتية به دون الفاتية بالأغماء (والأظهر أن الأغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من نهاره)
 ابتاع بزمان الأغماء من الأفاقة (٦٠) فإن لم يقض ضره الثاني بضر مطلقا والثالث لا يضر إذا أفاق أول النهار وفي الروضة

(قوله والنفس) وكذا نحو الولادة من الفاء علقه أو مضغه ولو بلا بلل على المعتمد (قوله وفرق الخ)
 والمنظور إليه في الفرق وجوب قضاء الصلاة على النائم دون المغمى عليه فلا اعتراض عليه (قوله إذا أفاق
 الخ) صريح هذه الوجوه عدم صحة الصوم في الأغماء المستغرق لجميع النهار بلا خلاف ومثله بالأولى
 شرب الدواء المذكور بعده المبني عليه وإن علم أنه يزيل عقله أم لم يعلمه فالحال أن العقل فيه وجوده
 في بعض النهار ليصح البناء المذكور وعقبه بقوله إن قلنا الخ إذا قائل بالصحة مع الاستغراق كما علم
 وحيث قد فنصحيح البطلان عليه في الطريقة الحكيمة ضعيف لما يأتي ولعل سكوت الشارح عنه لعدم
 بالصحة فيه بالأولى مما ذكره بعده من صحة صوم السكران إذا حاط لحظة من النهار مع تعديه المنصرف إليه
 السكران عند الإطلاق (قوله فزال عقله) أي بغير جنون وكذا في السكر بعده فتأمل (قوله الثلاثة) وقال
 مالك أنها اثنان (قوله هو الراجح دليلا) فالذهب المعتمد خلافه وإن نقر الأول وأقام بمكة وأشار بقوله
 نظرا الخ إلى أن محل رجحان الدليل إذا أريد به ذلك والأفلا قال بعضهم في هذا الاحتمال إبطال للرجحان
 فتأمل (قوله في الجملة) أي عند السبب ومنه أمر الإمام بصوم الاستسقاء كما مر (قوله عن القضاء) ولولم

قال الأسنوي وفيه نظر فإن المغمى عليه يصح صومه إذا أفاق لحظة كاسياني ولا شك أن التمييز يزول به بل
 النوم يزول بالتمييز (قول المتن والنقاء) بالاجماع (قول المتن جميع النهار) يرجع لكل من الإسلام والعقل
 والنقاء (قوله والثاني بضر الخ) وأما الغفلة فلا أثر لها في الصوم بالاتفاق (قوله بخلاف النوم) لك أن تقول
 المغمى عليه يجب عليه أيضا قضاء الصوم كاسياني ففيه أهلية الخطأ نعم النائم أكمل منه وكان الشارح
 رحمه الله أراد بالأهلية غريزة العقل لكن في زوالها عن المغمى عليه نظر (قول المتن من نهاره) أي الأغماء
 أو الصيام (قوله والثاني بضر مطلقا) كالمجنون (قوله أول النهار) أي لانه أول جزء تقارنه النبوة حكما (قوله
 والأصح أنه لا يصح) قال الأسنوي يجب حله على المستغرق وقال أنه أولى بالصحة من السكر يعني لأن السكر
 حرام وهذا دواء مأذون فيه هذا كلام حسن لأن المبنى عليه أنما هو الأغماء غير المستغرق لأن المستغرق
 لم يحكم الشارح فيه وجها بصحة الصوم ثم رأيت الأسنوي حكى في الأغماء وجها أنه لا يضر مطلقا كالنوم
 (فتنبه) لا يصح حل مسألة الدواء على أن الحاصل بالنهار جنون لانه يلزم أن يكون الجنون من غير سبب
 من الشخص يترتب حكمه على الأغماء بالأولى ولم يفعلوا ذلك (قوله عن الثلاثة الواجبة في الحج) لو نجل
 في يومين حل له صوم الثالث من السبعة إذا أقام بمكة (قول المتن بلا سبب) أورد الأسنوي على مفهوم هذا
 عدم صحة صومه احتياطا لرمضان قالوا الاحتياط سبب اه وفيه نظر لأن سببية الاحتياط ههنا منوعة شرعا
 فكيف الإبراد فلذا انظر فيه بعضهم وفي نظره نظر لأن منع سببية الاحتياط هو موضع النزاع (قوله لانه قابل
 للصوم) أي كإبائي في قوله وله صومه عن القضاء الخ قال الأسنوي وما جز ما به من تحريم الصوم فيه مخالف
 لنص الشافعي وجهور الأصحاب وكان اعتراضه من حيث كونه يوم شك والافتقار لعقب ذلك فرع إذا
 اتصف شعبان حرم الصوم بغير سبب على الصحيح في زوائد الروضة قال وعلى هذا فلا فرق بين أن يصله
 بيوم أو يومين قبله أم لا أهم قضية التحريم الفساد كما في يوم الشك (قول المتن عن القضاء) ولو عن مستحب

وأصلها لو شرب دواء ليل
 فزال عقله نهارا فني
 التهذيب إن قلنا لا يصح
 الصوم في الأغماء فهنا أولى
 والأفوجهان والأصح أنه
 لا يصح لانه بفعله ولو شرب
 السكر ليل أو بقي سكره
 جميع النهار لزمه القضاء
 وإن صح في بعضه فهو
 كالأغماء في بعض النهار
 قاله في التتمة (ولا يصح
 صوم العبد) أي عبيد
 الفطر أو الأخصى نهي
 صلى الله عليه وسلم عن
 صيام يومين يوم الفطر
 ويوم الأخصى رواه الشيخان
 (وكذا التشرقي) أي
 أيامه الثلاثة بعد يوم الأخصى
 لا يصح صومها (في الجدي)
 لانه صلى الله عليه وسلم
 نهي عن صيامها رواه
 أبو داود بإسناد صحيح
 وفي حديث مسلم أنها أيام
 أكل وشرب وذكر الله
 عز وجل في القديم يجوز
 للمتبع العادم الهدى
 صومها عن الثلاثة الواجبة
 في الحج لما روى البخاري
 عن عائشة وابن عمر قال لم
 يرض في أيام التشرقي أن

يصمن إلا لمن لم يجد الهدى قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليلا أي نظر إلى أن المراد لم يرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أم القاسم صلى الله
 عليه وسلم رواه أصحاب السنن الأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (فلو صامه) تطوعا بلا سبب (لم يصح في الأصح) والثاني يصح
 لانه قابل للصوم في الجملة (وله صومه عن القضاء)

والنذر) والكفارة (وكذا الواقي عادة تطوعه) كان اعتنا بصوم الاثنين والخميس فوافق أحدهما طوعه لمعادنه قال صلى الله عليه وسلم لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجع كان يصوم صوما فليصمه رواه الشيخان وتقدموا أصله تقدموا بثناء من خلفه منه أحداهما تخفيفا (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته) أي بان الهلال رؤى ليته والسماء مصحبة ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها صبيان أو هيبل أو فسقة) وظن صدقهم أو عدل (٦١) ولم نكتف بهو عبارة الحرر كالشرح

أو قل (قوله والنذر) أي المطلق إذا أصبح فترشع منه بعينه لمن لا يصح له ولا كراهة في صومه للثمن من ذلك نعم إن عجز صومه لم يصح كافي الصلاة في وقت الكراهة (قوله لمعادنه) وثبت العادة بمرقبة (قوله الأرجل الخ) وقيل بما فيه غيره بجامع السبب (قوله والسماء مصحبة) أي ليست مطبقة بالقيم لانه مفهوم ما بعده (قوله وظن صدقهم) أي وحالهم يشعر به أيضا (قوله ولم نكتف به) أي على المرجوح (قوله) أو شهد بها صبيان الخ) فلا بد من العدد فيهم وفيهم بعدهم وأقله اثنان ومن الفسقة الكفار (قوله لم يثبت) أي لا خصوصا ولا عموما (تنبيه) علم عما ذكرهنا عدم صحة ما ذكره شيخنا الرمي عن افتاء والده في المسئلة التي تم بها البلوى (قوله يجب الصوم عليه) أي المخبر بفتح الواو وكذا من أخبره أيضا وهكذا ولا يخرج ذلك اليوم من كونه يوم الشك في ذاته (قوله اذاتين) ولو بعد زمن طويل والمراد بقوله انه من أن لا يقين أنه من غيره (قوله الأصح ليس بشك) هو المعتمد (تنبيه) مثل يوم الشك بقية النصف الثاني من شعبان فيحرم صوم قتي منه بلا سبب إن لم يصله بما قبله ولو بيوم ولو وصله ثم أفطر يوما امتنع الصوم بعده قاله شيخنا وفيه نظر لانه ثبت له بمصاحبه منه عادة فراجع (فائدة) يحرم الوصال بالصوم لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم وكذا الإمساك كقالة الاسنوي وهو أن لا يتعاطى مفطرا بين اليومين ولو بنحو جاع (قوله تجهيل الفطر) بغير الجاع ولو على الماء وإن رجي غيره ويكره تأخيرها وإن اعتقده فضيلة كافي الام (قوله على تمر) والأفضل كونه وتراو كونه ثلاثا كثيرا ويقدم عليه الرطب والبسر والحبوة وبعدها زمزم ثم غيره ثم الحلواء بالمدخل فالروايات وقدم اللبن على العسل لانه أفضل منه ويكره مع الماء وإن يتقاياه كافي شرح شيخنا (قوله وعصارة الحرر الخ) هي أولى عن عبارة المتأخر لانها تفيد أن تجهيل الفطر سنة برأسها ونه على التمر كذلك وأنه على الماء عند فقد التمر (قوله وتأخير السحور) عطف على تجهيل ويسن ولو كان عن قضاء رمضان تعين فعله فيه فيما يظهر (قوله أي بان الهلال) أي أما إذا قل أحدنا أنه في هذه المسئلة الآتية (قوله وظن صدقهم) عبارة الاسنوي وإن ظن صدقهم (قوله وقال عدد) يريد بهذا عدم اشتراط لفظ شهادة (قوله ولا يصح صومه الخ) إن كان مراده لا يصح ولا يجوز فهو محمول على من لم يظن صدق المخبر ويكون ظن الصدق من غيره وإن كان المراد في الصحة فقط فهو محمول على من ظن الصدق ولم يقين كونه من رمضان وبهذا يحصل عدم المناقاة (قوله فلا تنافي بين ما ذكر الخ) أي لان ما هنا وجه عدم الثبوت والذي قاله البغوي مقيده لوجوب الصوم على من اعتقد والذي في أثناء الباب المراد منه أن نية المعتقد صحيحة وأنه يقع عن رمضان اذاتين كونه منه فيكون هذا الثالث مقيد الكلام البغوي فيجب الصوم على كلام البغوي ولكن لا يقع عن رمضان الا اذاتين كونه منه لانه لا يثبت بمن ذكرهنا ما ظهر في معنى كلامه ويجوز على بعدان يحمل ما هنا على مجرد الظن وكلام البغوي إنما هو مفروض في الاعتقاد وهو أعلى (قوله) فلم يتحدث برؤيته يفهم انه اذا تحدث برؤيته يكون يوم الشك كالمتمحض الصحيح وهو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسماء مصحبة فقيده لا خذ منه من أطباق النعيم الآتي في المتن بعده (قوله وعصارة الحرر)

وأن يخفى تحتها ولم يتحدث الناس برؤيته فقيل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الأصح ليس بشك (ويسن تجهيل الفطر) اذا تحقق غروب الشمس (على نحو الإفتاء) قال صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر رواه الشيخان وقال اذا كان أحدكم صائما فليطهر على تمر فإن لم يجد التمر فليطهر معحه الترمذي وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري وعصارة الحرر يسن للصائم أن يهمل الفطر وأن يطر على تمر فإن لم يتيسر فليطهر ماء (وتأخير السحور) قال صلى الله عليه وسلم لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور رواه الامام أحمد في مسنده

(مالم يقع في شك) في طالع الفجر فالأفضل تركه قال في شرح المهذب وهيلة الحرروان بنسحرو يؤخره وفي الصحيحين حديث نسحروا فان في السحور بركة وفيهما من زيد بن ثابت قال نسحروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا الى الصلاة وكان قد مراينهما خسين آتوني صحيح ابن حبان (٦٢) نسحروا ولو بوجع عشاء وفي شرح المهذب وقت السحور بين نصف الليل

على ما تقدم في الفطر من تمر وغيره نعم ان خشى منه ضرر لم يسن وهو بفتح السين المأ كولد وبضمها الاكل وتأخره موافق لحكمة مشروعية الصوم من الاعانة عليه (قوله في طالع الفجر) قصره كالتارخ مع امكان رجوعه الى الغروب أيضا ولعله لانه لما فرض الاول بعد تحقق الغروب لم يصح الرجوع اليه (قوله وعبرة المرحاخ) وهي أولى من عبارة المناهج نظير مامر (قوله النوعان) أي الحاصلان من اللسان والنفس والقلب كاللسان في الغيبة الاولى (قوله من حيث الصوم) أي فلا يجاب لامن حيث الصوم (قوله فلا حاجة الى عدول المناهج) عن ذكر السنة الى صيغة الامر المشتركة بين الوجوب والنسب كامر (قوله كشم الراحين والنظر اليها راسها) وهي ما طارح طيب كالمسك والطيب والورد والترجس والريحان ولوفى يوم الجمعة من الاوسواء الاصحى والبصير قال شيخنا ومثل ذلك في النهار ما لو استعمله لايلا أصبح مستند بما له لم يذكره كافي الحرم وفي ابن حجر ما يخالفه وبوافقه التعليل المذكور (قوله من الترفة) ومنه دخول الحمام لفير غير (قوله قول الزور والعمل به) لعل المراد به كل شئ غير مطلوب في الصوم وان لم يحرم قال الحلبي ينبغي الصائم ان يصوم بجميع جوارحه فلا يمشي برجله الى باطل ولا يبطش بيده في غير طاعة الله ولا يدهن ولا يقطع الزمن بالاشعار والحكايات التي لا طائل تحتها نحو ذلك انتهى خصوصا ما يحرم مطالعته مما سبأني في الاعتكاف (فرع) لو باب من ارتكب في الصوم ما لا يلبق ارتفع عن صومه النقص بناء على أن التوبة تجب بالجميع أي تجبر بمعنى زيل ما وقع قبلها ولو فطر شائما قد قد لا يلبق ولو لم يحبط أجره لم يفتر الا جرح على من فطره على الوجه الوجبه فراجع (قوله أن يغتسل) ولو من الاحتلام أخذ من العلة فان لم يغتسل غسل ما لا يخاف من وصول الماء اليه كالاذن والذبر (قوله عن الحجامه) من حاجم ومحجوم (قوله ان الاولى) أي فكره (قوله وذوق الطعام) نعم لا كراهه فيه لحاجة كضم لطفل (قوله بفتح العين) اسم للفعل وبكسرهما اسم للمعكوك الذي كئماضغ قوى وصلب واجتمع ومنه الموميا (قوله أظرفي وجهه تقدم) وهو مسجوح نعم ان انفصل معه شئ من المعكوك أظفر قطعا وحرم الملك حينئذ ولا يضروا وصول ربه وطعمه الى جوفه (قوله عند فطره) أي عقب ما يحصل به الفطر أي فهي أحسن لانها تفيد ان التججيل سنة مستقلة (قوله مالم يقع الخ) أي لحدث دع ما يريك (قوله في طالع الفجر) ان قلت هلا قال أوفى غروب الشمس قلت لانه فرض الاول بمد تحقق الغروب كاسلف فلا يصح رجوع هذا (قوله لكن الاول أمر إيجاب) قال الاسنوي وقد يكون أمر ندب كافي أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أورد انهما قد يكونان واجبين كافي التخلص من ظالم وكافي مساوى الخطاب ونحوه ورد بان التهي عن المفهوم السكلي باعتبار ذاته لا ينافي الجواز في بعض جزئياته واعتراض أيضا بان الغيبة تكون بالقلب فقيد اللسان لا حاجة اليه ورد بانها يفهم بالاولى لان اللسان آلة القلب ثم الذي سلكه الشارح غير ذلك كله (قوله فلا يبطل صومه) أي ثوابه (فرع) لو تاب هل يسلم الصوم من النقص محل نظر ويحتمل بقاءه وأن يكون غائبا دفع الاثم خاد (قوله وبدل الاول الخ) وفي الحديث رب صائم ليس له من صيامه الا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه الا السهر قال الماردي والرويان لما كانا يحيطان الثواب حسن عدا لاحتراز عنهما من آداب الصوم (قوله بفتح العين) وأما بالكسر فهو اسم للموميا التي كئماضغته

وطالع الفجر وأنه يحصل بكثير المأكول وقيل به وبالماء (وليسن لسانه من الكذب والغيبة ونفسه من الشهوات) قال في المحقق اشتراك النوعان في الامر بهما لكن الاول أمر إيجاب والثاني استنباب له وقول المحرر وأن يصون اللسان بغيره من السن كإصرح به في الشرح كغيره والمعنى انه يسن للصائم من حيث الصوم صون لسانه من الكذب والغيبة المحرمين فلا يبطل صومه بارتكابهما بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستقاء فلا حاجة الى عدول المناهج عما في الحرر وغيره وظاهر ان المراد بالكذب عن الشهوات التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر اليها ولمسا لما في ذلك من الترفة القى لا يناسب حكمة الصوم وبدل الاول حديث البخارى من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة)

ويحويها (قبل الفجر) ليكون على طهارة من أول الصوم (وأن يحتز عن الحجامه) والفصل لانهما يضعفانه (والقبلة) بناء فيمن تحرك شهوته على اطلاق الحرر كراهتها المنصرف الى كراهة التنزيه وعلى نصحيح المصنف ان كراهتها كراهة تحريرهم بحسب الاحتراز عنها وتقدم ان الاولى لمن لم تحرك القبلة شهوته تركها (وذوق الطعام) خوف الوصول الى حلقه (والملك) بفتح العين لانه يجمع الريق فان ابتلعه أظرفي وجهه تقدم وان ألقاه عطشه (وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت

حسن لكنه مرسل (وأن
يكثرا الصدقة وتلاوة القرآن
في رمضان وأن يعتكف)
فيه (لا سيما في العشر الاواخر
منه) روى الشيخان عن
ابن عباس قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أجود الناس بالخير وكان
أجود ما يكون في شهر
رمضان ان جبريل كان
يلقاه في كل سنة في رمضان
حتى ينسخ فيعرض عليه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم القرآن وفي رواية
وكان يلقيه في كل ليلة وروى
عن ابن عمر أنه صلى الله
عليه وسلم كان يعتكف في
العشر الاواخر من رمضان
وعن عائشة قالت كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعتكف في العشر
الاواخر من رمضان حتى
توفاه الله وفي رواية
للبخاري انه كان يعتكف
في كل رمضان فلا اعتكاف
فيه أفضل منه في غيره وكذا
اكثر الصدقة والتلاوة
فيه ولا فضيلة ذلك فيه
عد من السائق فيه وان
كان مسنونا على الاطلاق
(فصل شرط وجوب صوم
رمضان العقل والبلوغ)
وهذا يصدق مع الكفر
والحيض وغيرهما فلا يجب
على الصبي والمجنون لعدم

وان لم يندب لجماع وادخال نحو عود في أذنه كقوله بعض مشايخنا بل نقل أنه يكفي دخول وقت الافطار
لكن ربما ينافيه لفظ وعلى رزقك أفطرت فتأمل دراجعه (قوله روى أبو داود الخ) وورد أيضاً أنه كان
عليه الصلاة والسلام يقول ذهب الظما وأبليت العروق وثبت الأجران شاء الله ولكن هذرا بما يفهم منه أنه
في خصوص من أفطرت على الماء فراجعه (قوله الصدقة) ومنها التوسعة على عياله والاحسان الى ذوي
الارحام وافطار الصائمين بعشاء أو ما قدر عنه ونحو ذلك (قوله وتلاوة القرآن) ولو في حمام أو طريق لا نحو
حش وهي في المصنف والى القبلة وجهها أفضل الا تخوف رياء أو تشويش على قارئ آخر أو على نائم
أو مصلي (قوله في رمضان) صرح هنا بطلب هذه الامور ايلا ونهارا فيه والا فهي مطلوبة مطلقا (قوله
سبيا) كلمة تقييدان ما بعدها ولي بالحكم ما قبلها لا اذاعة استثناء وهي تشدد وتخفف ومعناها المثل وما موصولة
أوزاندة ويجوز رفع ما بعدها خبر المحذوف ونصبه بمحذوف أو جزمه بالاضافة وهو أرجح (قوله وكان أجود
ما يكون) برفع أجود اسم كان ولا يجوز نصبه وما مصدر يفتأ أجوداً كونه أي أرقاته وأحواله (قوله
وأن جبريل) بفتح الهمزة لتعليل لما قبله وفي عرضه صلى الله عليه وسلم القرآن على جبريل نظر فان حفظه
عن ظهر قلب من خواص البشر الآن يقال ان الله تعالى يلقى على جبريل حفظ ما كان يقرؤه النبي صلى الله
عليه وسلم في ذلك الوقت عليه أو يكشفه عن اللوح المحفوظ فيقابل ما يقرؤه النبي صلى الله عليه وسلم فيه
أو نحو ذلك فراجع وانظر (قوله وعن عائشة الخ) ذكره بعد الاول لافادته استغراق العشر والمداومة (قوله
في كل رمضان) بمحتمل أن المراد في رمضان كل سنة فيفيد مداومة الاعتكاف من غير تقييد بعشر فقد ورد
أنه اعتكف العشر الاول ثارة والعشر الاوسط ثارة أيضاً ومحمتمل في جميع أيام رمضان في بعض السنين
(قوله ولا فضيلة ذلك) أي الاعتكاف والصدقة والتلاوة وغيرها ولا كثار المذكور في كلام المصنف وكل
صحيح والله أعلم

(فصل في شروط وجوب الصوم) (قوله العقل والبلوغ) اقتصر عليهما لان المقصود من هو مكلف
بالصوم حالاً أو ما لا ينافي البرئى هنا غير مناسب فتأمل (قوله وكذا يقال) هو مبني للجھول ونائب المصدر
للمؤول بقوله انه انما قد السبب الخ فالمراد كالحائض في انعقاد السبب وهو لا ينافي كونه مخاطباً به خطاب
تكليف بخلافها فقول في المنهج ومن الحق المرتبها فقدسها اشارة الى الشارح بناء على ما فهمه من شمول
الالحاق لعدم التكليف وليس كذلك مع أن في كلام المنهج ما يصرح بالتخصيص بقوله في ذلك فلا اعتراض

قوى وصلب واجتمع (قوله روى أبو داود الخ) يؤخذ منه ان وقت الاستحباب بعد الفطر لقوله في الحديث
وعلى رزقك أفطرت ولقول الراوى كان اذا أفطرت (قول المتن وان يكثرا الصدقة) في الحديث من فطر
صائماً فمثل أجره انظر لو كان الصائم قد فعل ما يحبط الثواب ثم فطره ما حكمه (قول المتن في رمضان)
صرح به هنادون ما سلف لان هذه الامور تكون ليلا ونهارا في رمضان (قوله في كل رمضان) بمحتمل أن
يريد في جميعه وبمحتمل أن يريد في كل شهر من أفراده هذا الشهر

(فصل شرط وجوب صوم رمضان) (قوله وجوبه على الكافر الخ) لم يترك صاحب المنهاج مثل هذا
في الحج بل أخرج الكافر بقيد الاسلام فارجعه النفرقة فان قلت قد ذكر الاسلام شرطاً للصحة وهو ينافي
عن ذكره هنا قلت فلا فعل في الحج ذلك فانه ذكره في الصحة وفي الوجوب وقول الشارح وجوبه على
الحائض والنفساء الخ لم يترك هذا المسلك بل جعل عدم الوجوب عليهما مفهوماً بالاولى من جعل
البقاء في الفصل السابق شرطاً للصحة قال فيكون شرطاً في الوجوب والا يلزم: تكليف المحال وقوله على
الكافر الظاهر ان مراده بالكافر ما يشمل المرتد ولا ينافي ذلك قوله الآتي في المرتد وكذا يقال الخ لانه لم يقل

تكليفه ما وجوبه على الكافر مع عدم محتمل منه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقرر في الاصول وجوبه على الحائض والنفساء
والمرتد والسافر وجوب انعقاد سبب كما تقرر في الاصول أيضاً لوجوب القضاء عليهم كاسبا في وكذا يقال في المرتد

والمنع عليه والسكران انه انقعه السبب في حقهم لوجوب القضاء عليهم (واما فقهه) أي الصوم فلا يجب على من لا يطبقه ككبر
أو مرض لا يرجى برؤه ويجب عليه كل يوم مذكر سبائي (ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطلق) وفي المذهب ويضرب على تركه لعشر
يحب على الولي أن يأمره به ويضربه على تركه ثم قال ولا يصح صومه الابنية من
(٦٤) قياسا على الصلوات في شرحه

الليل اه ونظر بعضهم
في القياس بأن ضربه
عقوبة فيقتصر فيها على
محل ورودها وكان الرائي
ليذكره لذلك والمراد
بالصبي الجنس الصادق
بالتذكر والاثني (ويباح
تركه للمريض اذا وجد به
ضررا شديدا) وهو
ما تقدم بيانه في التيمم ثم
المرض ان كان مطبقا فله
ترك النية وان كان يحتم
وينقطع فان كان يحتم وقت
الشروع فله ترك النية والا
فعلية أن ينوي فان عاد
واحتاج الى الافطار أفطر
(د) يباح تركه للمسافر سفرا
طويلا مباحا فان تضرر
به فافطر أفضل والا فالصوم
أفضل كما تقدم في باب
صلاة المسافر (ولو أصبح)
المقيم (صائغا فرض أفطر)
لوجود المباح للافطار (وان
سافر فلا يفطر تغليبا
لحكم الحضر وقيل يفطر
تغليبا لحكم السفر (ولو
اصبح المسافر والمريض
صائمين ثم أراد الافطار جاز)
لها لولم عندهما (فلا
أقام) المسافر (وستفي)
المريض (حرم) عليها
(الفطر على الصحيح)

ولا سهوا تامل (قوله لا يرجى برؤه) قيد لقوله يجب عليه لكل يوم مدلا لاصل الحكم (قوله قياسا على
الصلاة) تقدم فيها عن شيخنا الرمي أنه لا يشترط في السبع تمامها خلافاً للشيخ الاسلام وابن حجر والخطيب
فيأتي مثله هنا (قوله عقوبة) مردودا لاختصاص العقوبة بالبالغ وانما هو لمصلحة اعتياده (قوله ويباح
تركه) قال شيخنا أي يجب أخذ من تفسير المرض بما يبيح التيمم وما لا يبيحه يجوز فيه الفطر حيث شق
مشقة لا تحتمل عادة كافي شرح البهجة وغيره وضبط الامام المرض بما يمنع من التصرف مع الصوم ونقل
عن شيخنا الرمي أن ما يبيح التيمم يجوز لا موجب وما لا يبيحه لا يجوز مع الفطر وأنه لا يجب الا عند خوف
الهلاك ولم يرتفعه شيخنا والوجه ما قاله شيخنا ومثل المرض غلبة جوع وعطش لا نحو صداع ووجع أذن
وسن خفيفة (قوله للمريض) أي وان تعدى بما أمره وشرط جواز فطره نية الترخص كما قاله شيخنا
الرمي واعتمده (قوله والا فعليه أن ينوي) قال الا ذرعي ووافقه شيخنا الرمي ومثل ذلك نحو حصاد وبناء
وحارس ولو متبرعا ففتجب عليه النية لئلا يتم ان لحقته مشقة أفطر (قوله والمسافر) قال شيخنا الزيادة
والرمي وان أدام السفر وغلب على ظنه الموت قبل القضاء وسواء رمضان والكفارة والمنذور ولو معينا في
نذر صوم ولولده أو نذرا تمامه به بشرطه فيه أو القضاء ولو لم يتعدى بفطره أو ضاق وقته وخالف السبكي
في مديم السفر وفي النذر المعين وفي شرح شيخنا موافقته والمنقول عنه الاول وابن حجر في المضيق والمتعدى
بفطره والطبلاوي في نذر صوم الدهر والعباد فيمن غلب على ظنه الموت نعم اعتمد شيخنا الرمي أن
الواجب بأمر الامام في الاستسقاء لا يجوز فطره بالسفر كما (قوله فان تضرر) أي ضررا لا يوجب
الفطر (قوله وان سافر) أي بعد الفجر ولو احتمالا بأن شك هل فارق السور أو العمران قبل الفجر أو
بعده (قوله فلا يفطر) فيحرم عليه الفطر حتى لو أفطر بالجماع لزمته الكفارة خلافاً للثلاثة نعم في
لزم الكفارة نظر فراجع (قوله جازلها) أي بنية الترخص كما مر وفارق امتناع القصر بعد الاتمام
للسافر بان صوم المسافر مندوب (قوله قضيا) ولا يجب عليهما الفور بل يسن وكذا في جميع المذكورات
لا يجب الفور الا في أربعة وهي قضاء يوم الشك والمتعدى بفطره والمرئ وتارك النية لئلا يعمد على المعتمد
ويندب التتابع في قضاء رمضان وقد يجب فيه الفور والتتابع لضيق الوقت بأن لم يبق له رمضان الذي بعده
دوجوبه على المرئ وجوب انعقاد سبب فتعند التأمل لم يجعله كالخائض فاندفع بذلك مانسه اليه شارح
المنهج من السهو وفي الحاقه بالخائض والله أعلم (قوله والمنع عليه والسكران) صريح الشارح رحمه الله
يقضي انهما اذا خلان في عبادة المتن وفيه نظر (قوله ويجب عليه لكل يوم مد) أي ابتداء كما صححه في
شرح المذهب وصحح في الكفاية ان الصوم واجب ألا تم انتقل الى القدية ثم قضية ترجيح الاول عدم القضاء
لوشفي بعد ذلك وهو كذلك (قول المتن ويباح تركه للمريض) ولو تعدى بسببه ومن غلبه الجوع والعطش
حكمه كالمرئ (قوله تغليبا لحكم الحضر) أي كان الصلاة اذا اجتمع فيها سفر وحضر يغلب جانب الحضر
فلا تقصر (فرع) لو أفطر بالجماع لزمته الكفارة خلافاً للثلاثة (قول المتن ولو أصبح المسافر) استثنى كل
الفرز إلى مسألة السفر عن شرع في الصلاة وهو مسافر بنية الاتمام فانه لا يجوز له القصر لتلبسه بفرض المقيمين
قال والفرق بينهما غامض وفرق القاضي بان المسافر يجوز له اخلاء اليوم من الصوم بخلاف الصلاة (قوله
ومثلها النساء) أي ولو عن زنا فبما يظهر (قول المتن والفطر بلا عنتر) أي لانه اذا وجب على المعنور فعلى

لزوا عن غيرها وانما يجوز لهما الفطر اعتبارا بأول اليوم (واذا أفطر المسافر والمريض قضيا) غيره
قال تعالى ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخرى فافطر فعدة (وكذا الخائض) تقضى ما فاتهما كما تقدم في باب الحيض ومثلها
التفاسر (والفطر بلا عنتر وتارك النية) عمد أو سهوا بقضيان

مسافر فلم بعد از

(والأظهر أنه يلزم) الإمساك (من) كل يوم الشك فثبت كونه من رمضان) والثاني لا يلزمه لعدم

وفرق الاول بأن الاكل في السفر مباح مع العلم بأن اليوم من رمضان بخلاف الاكل في يوم الشك ولو بان انه من رمضان قبل الاكل
 حكم المتولي في لزوم الامساك القولين وجزم الماوردي وجماعة بلزومه (وامساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف التلويح
 والقضاء) فلا امساك على متعدد (٦٦) بالفطر فيهما ثم المسك ليس في صوم فلوار تكب عظورا فلا شيء عليه سوى الاتم

(فصل من فاته شيء من رمضان فبات قبل امكان القضاء فلا تدارك له) أي للفائت (ولانهم) به ان فأت بعذر كمرض استمر الى الموت (وان مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (لم يصم عنه وليه في الجديد) بل يخرج من تركته لكل يوم موطعاً وفي القديم يصوم عنه وليه أي يجوز له الصوم عنه ويجوز له الاطعام فلا بد من التدارك على القولين سواء فأت بعذر أم بغيره (وكذا التندر والكفارة) في تداركهما القولان (قلت القديم هنا أظهر) قال في الروضة للأحاديث الصحيحة فيه وذهب الى نصحيه جماعة من محقق أصحابنا والمشهور في المذهب نصحيح الجديد والحديث الوارد بالا طعام ضعيف أي وهو حديث ابن عمر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً رواه ابن ماجه والترمذي وقال الصحيح وفعه على رايه ومن أحاديث القديم من مات وعليه صيام صام عنه

وجزم الماوردي وجماعة بلزومه) وهو المعتمد (قوله من خواص رمضان) وذلك لان وجوبه بأصله بدليل أنه لا يقبل غيره ولأنه سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم عيد الفطر (قوله سوى الاتم) ويثاب عليه لانه واجب ولو ارتكب فيه مكرها كرهه كالاستياك بعد الزوال وقد سألنا المعتمد عدم كراهته له

(فصل في فدية فطر صوم رمضان) (قوله ان فأت بعذر) فيد في عدم التدارك وعدم الاتم ففأت بعذر غير يجب تدارك مع الاتم وان لم يتمكن من القضاء يصوم عنه وليه ويجب الاخراج من تركته عنه والمراد بالتمكن أن يدرك زمناً قابلاً للصوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به محمورض أو سفر ولو قبل رمضان الثاني خلا فلا ين أبي هريرة رضي الله عنه (قوله وان مات) أي من فاته شيء من رمضان بعد التمكن لا بقدر كونه معذوراً فصح التعميم بعده (قوله وفي القديم يصوم عنه وليه) أي ان مات مسلماً والاتباع الاطعام (قوله يجوز) أي ينبغي ان لم يكن تركه والاوجب (قوله والكفارة) ولو عن بينة أو قتل أو ظهار على المعتمد فيجب منها ما يمكن منه فلو مات بعد لزوم كفارة الظهار بعشرة أيام مثلاً لم تدارك العشرة دون ما زاد ويلزم الولي في الصوم انما كل يوم شرع فيه لا غيره ولا يجب عليه التتابع في كفارة ظهار مثلاً ولا في نذر شرط الميت

فان بان بعده فطر يقان أحدهما لا يجب الامساك قطعاً وأصحهما وجهان الصحيح منهما الوجوب اه وبها اعترض الاسنوي على المهاج حيث فرض القولين فيمن أكل مع ان محله ما قبل الاكل قال وكانه توهم ان المراد بالفطر أي في عبارة المحرر الآكل فصرح به قال ثم كلام المهاج صواب من حيث ان في الكفاية ان الاكثر بن على القطع بالوجوب عند عدم الاكل قال فاقاله في المهاج صواب في الحقيقة وخطأ في الظاهر اه (قوله وفرق الاول الخ) قال الامام على قاعدة ان الامر بالامساك تغليظ وعقوبة نافذة تنزل الخطيئة منزلة العاصية لان نسبة الى ترك التحفظ كما في حرمان القاتل خطأ من الميراث (قول المتن من خواص رمضان) وذلك لان وجوبه بأصله بدليل أنه لا يقبل غيره (قوله لا شيء عليه) بخلاف اتم للحج الفاسد

(فصل من فاته شيء الخ) (قوله فأت قبل امكان القضاء) من صورته عروض الحيض الذي مات فيه قبل غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذلك قاله الاسنوي وهو ظاهر لان فرض المسئلة انه فأت بعذر (قول المتن فلا تدارك له) كما لو تلف المال بعد الحول وقبل التمكن فانه لا ضمان ولا انهم (قوله ان فأت بعذر الخ) أما لو فأت بغيره والصورة عدم التمكن بعد ذلك فانه يأثم وتجب الفدية من تركته قاله الرافعي في باب النذور بنبي جريان القول القديم الآتي في هذه الصورة (قول المتن بعد التمكن) ذهب ابن أبي هريرة الى عدم لزوم شيء اذا مات قبل رمضان الثاني قال لانه قضاء موسع في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فانه لا اثم عليه اه وخالفه سائر الاصحاب (قوله أي يجوز له الصوم) ينبغي اذا كان وارثاً وله تركه ان يجب أحد الامرين ثم الفدية من رأس المال (قوله سواء فأت الخ) هو كذلك الا أن المقسم ولا مفروض في الفاتت بعذر اقوله ولا انهم فلا تشمل العبارة الفاتت بغير عذر هذا محصل اشكال الاسنوي وأجيب بان المقسم أعم ولكن الحكم الذي في جزاء الشرط الاول مقيد بحالة العسر بدلالة نفي الاتم ولا يلزم من ذلك تقييد الشرط به (قول المتن والكفارة) أي كفارة القتل لانه لا اطعام فيها بخلاف كفارة الظهار ووقع رمضان فانه بالموت يجز عن الصيام فينتقل الى اطعام ستين مسكيناً من غير صوم (قول المتن أظهر) نوزع في هذا بان الصحيح في المذهب منع الصيام بل المعروف المقطع به (قوله بان المراد الخ) كافي الحديث الصحيح

الطيب

وليه رواه الشيخان من حديث عائشة وتأوله ونحوه الصحيحون للجديد بأن

المراد أن يفصل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام لان الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة (والولي) الذي يصوم على القديم

(كل قريب) أي قريب كان (على المختار) من احتمالات الامام وهي أن المعتبر بالولاية كافي الحديث أو مطلق القرابة أو بشرط الارث والعصوبة قال الرافعي وإذا خفت من نظائره وجدت الاشبه اعتبار الارث اه وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة قالته ان أي مات وعليها صوم نفرا فأصوم عنها صومى عن أمك وهذا يبطل (٦٧) احتمال ولاية المال والعصوبة

كما قاله في شرح المهذب (ولو صام أجنبي بأذن الولي) على القديم (صح) بأجرة أو دونها كافي الحج (لاستقلا في الاصح) لأنه ليس في معنى ماورد به النص والثاني يصح كإبراهيم بن بغير اذنه (ولو مات وعليه صلاة واعتكف لم يفعل) ذلك (عنه) وليه (ولا فدية) له (وفي الاعتكاف قول والله أعلم) انه يفعله عنه وليه وفي رواية يطعم عنه عن كل يوم بليلته مدا وهذه المسائل ذكرها الرافعي في الشرح وقوله وفي رواية أي عن النافعي (والاظهر وجوب المد لكل يوم (على من أظفر) في رمضان (للكبير) بأن لم يطق الصوم وكذا من لا يطيقه لمرض لا يرجى برؤه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين المراد لا يطيقونه والثاني يقول لا تقدير لتخييرهم في صمر الاسلام بين الصوم والفدية ثم نسخ بتعيين الصوم بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وعلى الاول لو أصبر بالفدية فسفي

تتابعه لا تقاطعه بالموت (قوله كل قريب) أي بالغ عاقل ولورقيقاً أو بعيداً بلا إذن كالحج الواجب وانما لم تصح فية الرقيق في الحج لأنه ليس من أهل حجة الاسلام ولو لم يصم عنه قريب وزعت التركة بحسب الارث ومن خصه شيء من أجزائه أو الصوم بعده بقدره ولا ببعض يوم صوما ولا اطعما بل بحسب المنسكس ولو اختلف الاقارب في الصوم والاطعام أجيب من طلب الاطعام كإيجاب من طلب الاجرة ويصوم (قوله ولو صام) أي أو أطعم أجنبي أي مكف بأذن الولي أي أو الميت قبل موته صح وكفى عن الميت (قوله لاستقلا) وفارق حجة الحج الواجب عنه لوجود النيابة فيه في الحياة نعم لو لم يكن ولي أو لم يكن أهلاً أو لم يأذن كفى إذن الحاكم للأجنبي على المعتمد خلافاً للشيخ الاسلام وابن حجر (قوله وفي الاعتكاف قول) وفي الصلاة قول أيضاً وفيها وجه أنه يطعم عنه لكل صلاة قد قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده لأنه من مقابل الإصح نعم صلى أجبر الحج ركعتي الطواف وكذا لو نذر ان يعتكف صائماً أو بصوم معتكفا فلوليه أن يصوم عنه معتكفا (تنبيه) علم عاذاً كراهة له بصام عن حيوان يحرم أو غيره وتلزمه الفدية وهل يتصدق عنه أو يفتق عن راحته (قوله وجوب المد) أي لا على الفور كما مال إليه شيخنا قال فلو تحمل المشقة وصام أجزاً أو لا فغيره لوليه اذامات أن يصوم وان يطعم ولو قدر قبل موته على الصوم قبل الإخراج فالوجه تعيين الصوم كما قاله بعضهم وقال شيخنا يتخير بين الصوم والإخراج أو بعد الإخراج وقع الموقع وبما ذكر علم أنه لا يقال ان الصوم واجب ابتداء ولا الفدية كذلك وان صح في الروضة الثاني (قوله لكل يوم) وله إخراج من أول ليلته ولا يصح الإخراج عن المستقبل (قوله في رمضان) قال الاسنوي كالرافعي ومثله النضر والقضاء (قوله بأن لم يطق الصوم) أي في زمن أصلاً فان أطاعه في زمن وجب قدر اطاعته وتقييد الشارح بربطه بربطه لا مفهوم له فغيره مثله كما مر (قوله أظهرهما فيها الاستقرار) وكذا هنا وهو المعتمد (قوله الحامل) ولوم زناً أو بغير آذى وكذا المرضع ولو لم يكسب محترم وفي كلامه تغليب الولد على الحمل والكلية في كلام الشارح رادها بمقابلة المثنى بالمثنى فتأمل (قوله لزمهما مع القضاء الفدية) وهي مع لكل يوم ولا

الطبيب وضوء المسلم وعلى هذا فقوله في الحديث صومى عن أمك بمعنى أطعمى (قول المتن على المختار) وجه ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم ظاهر كلامهم أنه لا يراعى هنا الاقرب فالأقرب (فرع) ينبغي أن يشترط البلوغ فيمن يصوم قالوا في الحج لا يجوز استنابة صبي ولا عبد لأنها ليسا من أهل الفرض (قول المتن بأذن الولي) العتق والصدقة عن الحي هل يجوز كالتب أم يمتنع لعدم النية (قول المتن لاستقلا) يشكل عليه محتمه في الحج الآن يفرق بأن الحج عهد فيه النيابة في الحياة بخلاف الصوم وانظر هل اطعام الأجنبي كصومه (قول المتن وفي الاعتكاف قول) أي قياساً على الصوم بجامع ان كلا كف (قوله عن كل يوم بليلته) كذا قاله الجويني واستشكله ولده بأن كل لحظة عبادة تامة فان قيس على الصوم فالليل خارج عن الاعتبار اه واعلم ان ما قيل في الاعتكاف قال البغوي جاز أن يخرج في الصلاة وقوله وقوله الضمير راجع للرافعي من قوله ذكرها الرافعي (قول المتن والاظهر وجوب المد الخ) ظاهره ولو فقيراً وهو كذلك لما سبق أن انها تستقر في ذمته (قوله في رمضان) جعل الاسنوي مثله النذر والقضاء ونقله عن الرافعي (قوله لتخييرهم) يرجع للذين من قوله وعلى الذين يطيقونه (قول المتن فان أظفر ناخوفا) اخوف هنا كالتيتم (قوله أي ولد كل منهما) أي وان تعدد (قوله مع القضاء) الفرق بينهما وبين المريض والمسافر ومن أظفر للكبر حيث

استقراره في ذمته القولان في الكفارة أظهرهما فيها الاستقرار كإسباني قال في شرح المهذب ينبغي هنا صحيح السقوط لان الفدية ليست في مقابلة جنابة بخلاف الكفارة (وأما الحامل والمرضع فان أظفر ناخوفا) من الصوم (على نفسها) وحدهما أو مع ولديهما كما قلنا في شرح المهذب (وجب) عليهما (القضاء بالفدية) كالربض (أو) خوفاً (على الولد) أي ولد كل منهما (لزمهما) مع القضاء (الفدية في الاظهر)

عنه والثاني لا يلزمهما
كالتخوف على النفس لان
الولد جزء منهما والثالث
يلزم المرضع لان انفصال الولد
عنها دون الحامل وسكت
عن اباحة الفطر لها وعن
الضرر المخوف للعلم بهما
من المرض وهل فطر
للمستأجرة لارضاع غير
ولها قال الغزالي في
الفتاوى لا وقال صاحب
التبصرة نعم وتقدمي ومحمه
في الروضة (والاصح انه
يلحق بالمرضع) في لزوم
الفدية في الاظهر مع
القضاء (من أفرط لا تقاد
مشرف على هلاك)
بفرق أو غيره لانه فطر
ارتفق به شخصان كافى
المرضع والثاني لا يلحق
بها فلا تلزمه الفدية جزما
لان لزومها مع القضاء
بعيد عن القياس فيقتصر
على محل ورودها وقول
الرافعي في المحتاج في انقاذ
الذكور الى الفطره
ذلك قال في الروضة
مراده انه يجب عليه ذلك
وقد صرح به أصحابنا
(لا التعمدي بفطر رمضان
بغير رجاء) فانه لا يلحق
بالمرضع في لزوم الفدية مع
القضاء في الاصح فلا تلزمه
جزما لان فطرها ارتفق
به شخصان من غير تعد

تعدد وان تعدد الولد ولا يصح الاخراج عن المستقبل كما مر ولا فدية على من جعرة الا لزم من تحقق فيه عدم
الحيض كأن زاد فطرها على ستة عشر يوما فتخرج لازما وكانت عاداتها فيه الطهر قبل التحير ولا فدية
على مسافرة أفرط للسفر لا للولد وحده (قوله في حقهما) فتقدر لاني الآية كما سبق في حق غيرها فلا
منافاة كما ذكره بعضهم فتأمل (قوله العلم بهما من المرض) أى فيجب عند خوف ضرر يبيح التيمم ويجوز
في غيره (قوله وقال صاحب التتمه نعم) هو المعتمد بل لو كانت متبرعة ولو مع وجود غيرها أو كان الولد غير
أدعى ولو كلبا أو من زنا جازها الفطرمع الفدية كما تقدم آتاف وهذا في الحره أما الامه فتبقى الفدية في
ذمتها الا ان تعتق ولا يصوم عنها قاله شيخ شيخنا عميرة وللمستأجر لارضاع الحبار اذا امتنعت عن الفطر
(قوله مشرف) أى من حيوان محترم بخلاف المال فيجوز الفطر ولا فدية وفي المنجيرة والمسافرة ما تقدم
(قوله على هلاك) أى تلف الشئ من نفسه أو عضوه أو منفعة ذلك كما في شرح شيخنا (قوله ارتفق به
شخصان) هما الفريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الفريق كما في المرضع ونستقر في ذمة الحامل
أو المرضع أو المنفقد لعسل أو ورق الى اليسار بعد التعتق كما مر (قوله جزما) فيه مع مقابلة تأمل فأنظره (قوله
لتعدي) يريد بما قاله الاول انه ليس باعتبار الكفارة لاجل التعدي وانما هو لحكمة استأثر الله بها ألا ترى
أن الردة فيه أغش من الجماع ولا كفارة فيها (قوله ومن آخر) أى من الاحرار أما الرقيق فلا فدية عليه وان
عتق الا ان آخر بعد عتقه كذا في شرح شيخنا وهو مقتضى اعتبار اليسار في جميع السنة فراجع مع ما يأتي
(قوله رمضان) أى لا غيره ولو اوجبا وان ثم (قوله مقيما صحبها) أى من ايسع قضاء ما عليه فان وسع
بعضه لزمه بقدر ذلك البعض لا ما زاد (قوله لزمه الخ) نعم ان كان فطره موجبا للكفارة العظمى كالجماع
لم يلزمه فدية بالتأخير قاله شيخنا الرمي تبعاً لوالده واعتمده وخالف شيخنا الزياى نظرا الى اختلاف
لا يجب الا امر واحد القضاء أو الفدية أن هذا الفطر ارتفق به شخصان فكذا واجبه أمران (قوله أخذنا
الخ) لك أن تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقدير لا وقد استدلل بهافيا مضى على وجوب المدف-حق
الكبير والمرضى الذي لا يرجي برؤو ذلك فرع عن تقدير لا كما سلف ولا يجوز اعتبار النفي نارة والاثبات
أخرى في الآية الواحدة (قوله وهل فطر المستأجرة الخ) وكذا المتبرعة بالارضاع فطرو ويلزمها القضاء
والفدية (قوله وقال صاحب التتمه الخ) أفنى الغزالي بعدم ثبوت الحبار للمستأجرة اذا امتنعت من الفطر
(قوله وتقدمي) الامه المرضعة اذا أفرطت تبقى الفدية في ذمتها الى أن تعتق ولا تصوم عن الفدية (قول
المقنن من أفرط لا تقاد مشرف الخ) انذار الاعمى في بطلان الصلاة فيه خلاف والا كل لا تقاد يفطر به قطعاً
في الفرق قبل منافاة الا كل للصوم اهـ (قوله فلا تلزمه الفدية جزما) أى لان الخلاف انما يأتي على وجه
الالحاق (قوله في الاصح الخ) يريد بهذا أن تعبر المصنف بعيد لجران الطريقين في التعدي كالمتعدي بغيره
ولكن التصحيح متعاكس (قوله من غير تعد) يريد ان الكفارة جارية فلا تلحق بالمتعدي وافرأى ايضا
بأن الفدية غير معتبرة بالاثم وانما هي حكمه استأثر الله سبحانه بها بدليل ان الردة في الصوم أغش من الجماع
ولا كفارة فيها هذا ولكن الكلام الاول يشكك عليه أن من تعدى بالفطرمات قبل التمكن يجب عليه
الفدية بخلاف غير المتعدي (قوله مقيما صحبها) أى فالمرض والسفر لا امكان معهما كما سيأتي في كلام
الشراح واعلم أن هذا المؤخر يأتي أيضاً كما قاله الشراح بخلاف الصلاة الفائتة بعذر لان الصوم يلقاه وقت
لا يقبله وهو رمضان الآتي بخلاف الصلاة كذا قالوا ولم ينظروا الى لقي العبد الكبير وأيام التشريق
وذلك برد الفرق المذكور لأن يعتذر بطول زمن رمضان فربما مات أو عرض عارض (قول المقنن بكل
يوم مد) هذه الفدية للتأخير وفدية المرضع ونحوها لفضية الوقت وفدية الهرم لاصل الصوم (نبية) ما فات

هرير عن أنس أنه أدركه رمضان فافطر لرؤس ثم صبح ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضي ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا وضعا فالا روى موقولا على رايه بإسناد صحيح أما من لم يمكنه القضاء بان استمر مسافرا أو مريضا حتى دخل رمضان فلا يقضي عليه بالتأخير لان تأخير الاداء بهذا الوجه أثر فتأخير القضاء أولى بالجواز (والاصح تكرره) أي لك (بتكرار السنين) والثاني لا يتكرر أي يكفي المدعي كل السنين (د) الاصح (أنه لو أخر القضاء مع إمكانه فأتى أخر من تركته لسلك يوم مدان مد الفوات) على الجديد (ومد للتأخير) والثاني يكفي مد وهو لفوات ويسقط مد التأخير وعلى القديم يصوم عنه الولي ويخرج مد التأخير (ومد الفوات الفقراء) والمساكين خاصة لان المسكين ذكر في الآية والحديث والفقير أسوأ حالا منه (وله صرف أمداد منها) إلى شخص واحد) ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين (وجنسها جنس الفطرة)

الموجب مع أن التأخير طاري بعد لزوم الكفارة وهو الوجه غرره (قوله وأتم) صريح في أنه آخره أما علماء فلا فدية على ناس أو جاهل ولو لم يأت بغيره خلافا للخطيب ولا بد من كونه موصرا أيضا قال الخطيب وغيره بماتى الفطرة وقال بعضهم المعتبر يساره بذلك زيادة على كفاية موته العمر الغالب لانه كفارة وهل المعتبر يساره بذلك في يوم من السنة أو في جميعها كما مر أو في قدر ما عليه وهل إذا أعسر تسقط عنه أو تستقر عليه حوز ذلك (قوله بمجرد دخول رمضان) وإن تأخر القضاء عنه لانه لا يقبل غيره وظاهر الحديث الآتي تأخير الفدية عن القضاء وليس معتبرا وقضية ما ذكر أنه لا تجب الفدية قبل دخول رمضان فإن أيس من القضاء كمن عليه عشرة أيام فأخرج حتى بقي من شعبان خمسة أيام مثلا فلا يلزمه الإخراج عن الخمسة التي تحقق فواتها سواء مات أولا وفي الروضة اللزوم في الميت دون الحي وهو الذي اعتمد شيخنا في شرحه فيلزم عن الميت خمسة عشر مد اختلاف الحي لانه نظير ما لو حلف لياكلن ذا الطعام غدا فأنقلب قبله وقال السبكي بالزوم كاللوت ويفارق مسألة الحلف باحتمال موته قبل الفداء فراجع وخروج رمضان غيره كشعبان وإن نذر صومه وعلم من النص هنا على عدم جواز التأخير عن رمضان الفرق بينه وبين من فاتته صلاة بغيره (قوله مسافرا) أو مريضا أو حاملا أو مريضا فلا يطلق العذر لشم ذلك وغيره وقضية ذلك عدم اللزوم ولو لم يأت بغيره عن (قوله بتكرار السنين) أي التي وقع فيها الامكان بجميع الشروط السابقة فلا يلزمه لعام محز فيه كما مر كذا قاله شيخنا ونقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي انه يكفي تمكثه في العام الاول وبهذا علم أنه لا فدية على نحو الحرم بتأخير الفدية لعدم القضاء فيه ولا على مديم السفر لاستمرار عذره كما مر (فرع) قال شيخنا الرمي لو عزم على تأخير القضاء قبل رمضان وأخرج الفدية أجزاء وان حرم عليه التأخير فراجع (قوله ويخرج مد التأخير) مقتضاه أنه لا يصح صوم الولي عن مد التأخير كالا يكفي صوم الذي أخر عنه ويحتمل خلافه فراجع (قوله خاصة) أي لا غيرهم من أهل الزكاة (قوله وله صرف امداد الخ) وذلك لان الامداد بدل عن أيام الصوم وهو يصح فيه أن يصوم الواحد أياما متعددة عن المكفر بعد موته على القديم الراجع وفي حياته لو قبل به وبذلك فارق الزكاة وليست الامداد في الحي في الكفارة بدلا عن الأيام لأنها خلة مستقلة فيخرج فيها ما ذكر فتأمل هذا فانه يغنيك عما أطالوا به هنا في الجواب عما لا يجدي نفعا (قوله ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين) وكذا لا يجوز صرف ثلاثة أمداد إلى شخصين لان كل مد بدل صوم يوم وهو لا يتبعض ولا يتصور هنا وجوب بعض مد وبذلك فارق فدية نحو الذي في الحج (قوله وجنسها الخ) قال ابن حجر ويعتبر فضلها أيضا على ما في الفطرة ومقتضاه سقوطها مع الاعسار وبخلافه قولهم انها تستغرق ذمة المعسر الآن براد سقوط استرجاعها لا وما ذكر من اعسار الفطرة بخلاف لما مر من اعسار العمر الغالب فراجع وهل مد التأخير مثلها أو انه يسقط وإن قلنا بعدم السقوط هنا كل محتمل والثاني أقرب (فصل) في صفة الكفارة العظمى وكذا الفطر الذي نأزم فيه (قوله من رمضان) أي بقينا وظنا بغيره يحرم تأخيره بالسفر كذا نقله الرافعي عن البغوي وأقره وإذا كان حراما فتجب الفدية ولو استمر عذر السفر وخالف في تحريره مع السفر جماعة من اصحاب كصاحب التتمة وغيره وهو ظاهر اطلاق المناج (قول المتن والاصح تكرره) أي لان الحقوق المالية لا تتدخل ووجه الثاني القياس على الحدود (فرع) لو أخرج الفدية ثم أخرجها بغيره بلا خلاف (قول المتن بتكرار السنين) ظاهره ولو محز في السنة الثانية وما بعدها (قوله أخر من تركته لسلك يوم مدان) لان كلام السنين المذكورة موجب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (قوله والثاني الخ) أي كافي الشيخ الحرم فانه لا يتكرر في حقه (قوله يصوم عنه الولي ويخرج الخ) أي يجمع بينهما (فصل تجب الكفارة الخ) أي وكذا التزير (قول المتن بافساد صوم الخ) يؤخذ من هذا أن كل يوم

فيعتبر غالب فوت البلد على الاصح ولا يجزى الفدية والسوبي كاسبق (فصل تجب الكفارة) وستأتي (بافساد صوم يوم من رمضان)

بجميع آثم بسبب الصوم) فهذه خمسة فيود نفق الكفارة باقتضاه كل واحد منها كاقال (للا كفارة على نفس) لان جاعه لا يفسد الصوم على الذهب كما قسم (٧٠) وان قلنا يفسده فقبل نجب الكفارة لا ينسبه الى التقصير والاصح لان نجب لانها تتبع

الائم (ولامفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لان النص ورد في رمضان كإسباني وهو مخصوص بفضائل لا يشترك غيره فيها (أو) مفسد رمضان (بغير الجماع) كالاكل والشرب والاستمتاع بالمباشرة فيما دون الفرج المفضية الى الاتزال لان النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه (ولا) على (مسافر) صائم (جامع بنية الترخص) لانه لم يأت به (وكذا بغيرها)

نحجب فيه كفارة (قول المتن بجماع) فبده الغزالي بنام ليخرج المرأة ورد بأنها تفر ببعض الحشفة ولا يسمى جناحا (قول المتن على ناس) لونسى النية فامرناه بالامساك فجامع فلا كفارة قطعاً لكن قياس من قال الامساك صوم شرعى وجوبها ومثل التامى المكروه (قوله والاصح لا يجب) أى فهو خارج بهذا ان قلنا يفسد بالاول ان قلنا لا يفسد (قوله أو قضاء) وقيل يجب فى هذا الكفارة الصغرى وهو المد لكلى يوم (قوله وهو مخصوص بفصائل) لانه افضل الشهور كما سلف (قوله لان الافطار مباح له) أى فى الجملة لافى خصوص هذه الحالة (قوله فان الرخصة الخ) وذلك يعبرى فى تأخير الظهر الى العصر بغير نية الجمع فانه حرام ولا جمع بل يكون قضاء واعلم اننا اذا قلنا بالتحریم يكون ذلك واردا على الضابط لكن التنصيص عليها سهل الابرار (قوله ولو ظن) عبارة التهذيب ولو شك وكان الشيخين عدلا عنه القو لم فبان خلافه اذ لا يجزى ان مجرد الشك يحرم الجماع وفسد الصوم لكن صرح القاضى بانه لو شك فى القروب حرم عليه وفسد صوم ذلك لا كفارة عليه للشبهة (قوله على تجوز الافطار الخ) أى وهو الراجح لان المراد الظن الناشئ عن الاجتهاد بدليل قوله فبان خلافه ثم رأيت الحادى قال ان الرافى عبر بالظن وصراده المبني على اماره وليست صورة المسئلة انما صورتها الظن من غير اماره لكن هذا يحرم من غير خلاف ثم جعلهم اختلاف شبهة يشكل عليه وجوبها على الصبي اذا جامع بعد بلوغه نهارا على المسافر اذا جامع بعد عروض سفره نهارا (قوله والافتحجب الكفارة الخ) أى فهو بدون هذا وارادة على الضابط (قول المتن بعد الاكل ناسيا) لوتكلم عامدا بعد السلام ناسيا لم تبطل الصلاة وكان الفرق ان هذا الظن لا يبيح القطر بل يخلفه وجوب الامساك وقوله فى المتن ناسيا يرجع لالاكل من قوله بعد الاكل (قوله فلم يأثم به) هذا عمله اذ لم يعلم ان الامساك عن الجماع وغيره بقية اليوم واجب عليه والافهوا ثم لا بسبب الصوم فيخرج بالقيد الاخير دون الرابع وما يخرج بقيد الاثم ايضا جامع الصبي (قوله قيل لا يبطل صومه) هو مقابل الاصح

والافتحج الكفلة وفاء بالضابط المذكور أول الفصل لموجها (ولا) على (من جامع) عامدا (بعد الاكل) قوله
 ناسي لوطن انما فطر بهون كان الاصم بطلان صومه بالجامع لانه جامع وهو يعتقد انه غير صائم فليأثم به ولذلك قيل لا يبطل صومه

وبطلان مقبس على ما لوطن الليل وقت الجماع قبل خلافه وعن القاضي أبي الطيب انه يمتثل أن نجس الكفارة لان هذا الظن لا يبيح الوطء (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم وقلنا كافي الروضة وأصلها الصوم فسد بالجماع ناسيا لانهم يأثم بالجماع بسبب الصوم لانه ناسي له وقيل نجس عليه الكفارة (ولا) على (مسافر أظفر بالزنا مترخصا) بالفطر لانهم يأثم بالفطر بالجماع بسبب الصوم فان الفطر به جائز له وانما أثم بالفطر به من حيث انه زنا (والكفارة على الزوج عنه) (٧١) لانه الخطاب بها في الحديث كما

سبأني (وفي قوله عنه وضها) لا اشترا كهما في الجماع ويتحملها عنها (وفي قول عليها كفارة أخرى) لانها اشتركت في الجماع فيستويان في العقوبة بالكفارة كحد الزنا والكلام فيها اذا كانت صائمة وبطل صومها فان كانت مفطرة بحض أو غيره أدم يبطل صومها لكونها نائمة مثلا فلا كفارة عليها قطعا (وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) لانه يوم من رمضان برؤية (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) سواء كفر عن الاول قبل الثاني أم لا بخلاف من جامع مرتين في يوم فليس عليه الا كفارة للجماع الاول لان الثاني لم يفسد صوما (وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على الذهب) والقول الثاني في حدوث المرض انه يسقطها لانه يبيح الفطر فيقبل به ان الصوم لم يقع مستحقا ودفع بانه هناك

جنس الكلام مفتقر في الصلاة بخلاف جنس الجماع والا كل في الصوم (قوله مترخصا) أي ناويا لترخص وليس قيد في عدم الكفارة وهذا محترز قوله بسبب الصوم لان اثمه بسبب الزنا فلا يفي عنه ما مضى بقوله بالجماع ناسيا الخ (قوله على الزوج) لوقال على الواطئ دون الموطوء لشمول غير الزوج والزوجة كاجنبي وفي الدبر وقد يقال انما قيد بالزوج لانه محل الخلاف فغيره نجس الكفارة عنه قطعا لا على الموطوء وسواء الكفارة بالصوم أو غيره وفيه بحث ظاهر على ان الموطوء يبطل صومه بدخول بعض الحشفة فلا يتصور فيه افساد بجماع فتأمل (قوله ويتحملها عنها) ان كان أهلا والا كمجنون فتقرر عليها على هذا دون الاول وفي معنى العمل على ذلك خلاف لانه يحتمل أن معنى تحملها عنها انشراح كفارتها في كفارته وهو أحد أوجه ثلاثة ويحتمل أن معناه سقوطها عنها باخراجه كالمسبوق في الصلاة وهو الوجه الثاني ويحتمل أنه وجب على كل منهما نصف كفارة وأنه يحمل نصفها عنها وهو الوجه الثالث كذا في الاسنوي وكلام الشارح ظاهر في الاولين ومحتمل الثالث (قوله وبطل صومها) ويتصور توقف بطلانها على الجماع مع انه يبطل بمجرد دخول بعض الحشفة بما لو أدخل الحشفة وهي نائمة أو ناسية أو مكروه ثم زال عندها واستدامت فان استدامة الجماع جاع فتأمل (قوله من انفرد برؤية الهلال) وكذا من اعتقد صدق من أخبره برويته من تقدم ويجب الفطر بذلك في حلال شوال وينبأ اخفاؤه ولا يعزr بفطره فيما لو شهد وورد ان سبق جماعه على شهادته (قوله وحدوث السفر) أي بغير بلد مطلقه مخالف والاسقط ولا تعود بعوده لبلده على المعتمد وان كان التعليل المذكور مخالفا وكذا يسقطها الجنون والموت نعم قال العلامة السنباطي لا يسقطها قتله نفسه أو تعاطى ما يجنبه فراجع (قوله وكذا المرض) ومثله الردة بالاولى

(قوله وقلنا الخ) دفع لما أورد عليه من ان هذا ذكره الغزالي فتبعه عليه في الحرر وهو مستغنى عنه لدخوله في قوله أولا ولا كفارة على ناس (نسيه) أورد عليه المسافر اذا جامع غير ناسي لترخص وجماع المرأة اذا أدخل الرجل ذكره في فرجها وهي نائمة مثلا ثم انتهت ولم تدفع وما لو جامعها به عند يبيح الفطر له دونها فلا كفارة بافساد صومها فلو قفده بصومه مخرج هذا الرابع اذا جامع ما كافي غروب الشمس الخامس اذا طلع عليه الفجر مجامعا فاستدام ولو قلنا ان صومه لا يتعقد وهي واردة على العكس فان الجماع فيها لم يفسد صوما مع ذلك نجس الكفارة (قوله لانه الخطاب بها) أي ولانه صلى الله عليه وسلم لم يبين الذي عليها كما قاله في الزانية واغنيا أنيس الى امرأته فان اعترفت فارجمها (قوله ويتحملها) لو كان مجنونا على هذا استقرت عليها ولا يلزم ما شئ على الاول (قوله والكلام الخ) قيد المسئلة بآضافي الكفاية بما اذا وطئت في القبل (قول المتن ويلزم من انفرد) خلافا لا في حقيقته رجه الله (قوله بخلاف من جامع مرتين) خلافا لا حدرجه الله (قول المتن لا تسقط الكفارة) لان السفر الحادث لا يبيح الفطر كما سلف مع ما حصل منه من هتك الحرمه (قول المتن وكذا المرض) أما حدوث الردة فلا يسقطها قطعا وحدوث الجنون والحيض على القول بانها نجس على المرأة يسقطانها على الاظهر لانها ما ينافيان الصوم ومثلها حدوث الموت (قول المتن ويجب معها الخ) لانه أولى بذلك من المعذور الذي يجب عليه القضاء (قوله ما يعتق رقبة) لما كان الملك كالغفل في الرقبة والعنق

حرمة الصوم بما فعل ومنهم من قطع بالاول وبعضهم أخق السفر بالمرض في الخلاف (ويجب معها قضاء يوم الا فساد على الصحيح) والثاني لا يجب لان اخلل انجبر بالكفارة والثالث ان كفر بالصوم دخل فيه القضاء والا فلا يدخل فيجب (وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) روى الشيخان عن أبي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين

قال لا قال فهل نجد ما تعلم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثم قال تصدق بهذا قال على أفقرنا فوالله ما بين لا بقها أهل بيت أحوج اليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك وفي رواية للبخاري فأعقر ربة فصم شهرين فأطعم

(٧٢)

(قوله بعرق) هو بفتح المهملةين مكتل من خوص النخل وسيد كرمه قدره في الحديث بقوله يسع خبثة عشر صاعا والصاع أربعة أمداد فهي ستون مدا (قوله استقرت في ذمته على الاظهر) لان حقوق الله تعالى المالية اذا وجبت بشئ كازالة الشعر وقتل بغير سبب الشخص سقطت عند العجز قطعاً كزكاة الفطر أو بسببه كاتلاف صيد في محرم استقرت قطعاً أو بغير اتلاف ككفارة الجماع استقرت على الاظهر واذا استقرت في ذمته دامت مرتبة على المعتمد (قوله فعلها) أي الخصلة المتشور عليها فان قدر على خصلتها على منها وجبت ان كان قبل الشروع فيها والاندبت ولو قدر على السكل رتب كما علم وفيه نظر بالفترة على الماء في أثناء التيمم وقد يفرق بان كل خصلة هنا أصل (قوله كفارته) أي التي من ماله أم لو كفر بغيره عنه فله ولعله الاخذ منها سواء فرقه غيره أو هو على المعتمد الذي عليه الاحباب فلو كفر أب من ماله عن ابنه الصغير فله دفعها للولد ان كان محتاجاً فيأكل من كفارة نفسه ولو حل حديث الاعرابي المدكور المسمى مسلة بن مخر البياض على ما ذكر لم يكن بعيداً بل هو أولى من غيره من الاجوبة ولعله وأهله كانوا ستين آدمياً وعلم صلى الله عليه وسلم بذلك

(باب صوم التطوع)

(قوله تعرض الاعمال) أي أعمال الاسبوع على الله تعالى وأما العرض على الملائكة بمعنى كتابتهم له فانه في كل يوم ليلة وأما العرض على الله في نصف شعبان كل سنة فلجملة أعمال السنة وكل ذلك لاظهار العدل واقامة الحجة لا يفتني على الله من شئ في الارض ولا في السماء (قوله الاثنين) سمي بذلك لانه ثاني أيام ايجاد بزيه صبر عنه بهذا العضو الذي هو محل العمل (قوله وان كلامهم) يرجع لقول المتن ستين مسكينا (قول المتن استقرت) استدلل عليه بأنه صلى الله عليه وسلم أمر الاعرابي بالتكفير مع اخباره بعبثه ثم المعتمد ان المستقر أصل الكفارة بصفة ترتيبها فان قدر على خصلتها منها فعلها أو أكثر رتب (قول المتن على خصلة) أي فليس الثابت في ذمته عند العجز المرتبة الاخيرة (فائدة) حقوق الله سبحانه وتعالى المالية اذا وجبت من غير سبب العبد سقطت بالعجز كزكاة الفطر والافان كانت بسبب الاتلاف كغدية المحرم استقرت قطعاً والا كفارة الظهار واليمين ودم القتمع والقران استقرت على الاظهر (قوله لانه لا يأمن وقوعه في الصوم) لما فيه من الحرارة مع حرارة الشهوة في الحديث لما أمر بالصوم قال وهل أتيت الا من الصوم كذا في الواقع وغيره وفي شرح الروض ان قائل هذا كان في حادثة ظهار اه وهو تابع في ذلك للادعوى (قول المتن للفقير) أي بخلاف غيره ويجوز أن يكفر على عيال الفقير عنه بعد اذنه في التكفير عنه (قوله لما توسط بينهما الخ) لك أن تقول بفسح في هذا الجواب ان حاجته قد علمت من قوله انه عاجز عن اطعام ستين مسكينا وقيل بل تصدق عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأمره باطعام أهله واستشكل بامر بن كون الاهل لم يكونوا ستين وماروى أبو داود كذا أنت وأهلك قال الزركشي والسبكي ولا نعم أحداً قال يجوزاً كاهو اه

(باب صوم التطوع الخ)

هو تكرار في الاسبوع والشهور والسنين (قول المتن الاثنين) قيل سمي بذلك لانه ثاني الاسبوع والخميس خامسه كذا ذكره النووي في التحريم وعلى التنبيه وقد نقل ابن عطية ان الاكثرين على ان أول الاسبوع الاحد وسبأني في باب النفران أوله السبت (قوله وقال تعرض الاعمال الخ) قال الاسنوي أي على الله

عشر صاعا واقتصروا في صفة الكفارة على ما في الحديث وكما لها مستقصى في كتاب الكفارة الآتي عقب كتاب الظهار ومنه كون الرقة مؤمنة وان الفقير كالمسكين وان كلاً منهم يطعم مدماً يكون فطرة (فلا يجوز عن الجميع استقرت في ذمته على الاظهر فاذا قدر على خصلة منها فعلها) والثاني لا تستقر بل تسقط كزكاة الفطر (والاصح ان له العمدون من الصوم الى اطعام لثمة الفعلة) بضم المهجمة وسكون اللام أي الحاجة الى النكاح لانه لا يأمن وقوعه في الصوم فيبطل تنابسه ويؤدي الى حرج شديد والثاني ينظر الى قدرته على الصوم (و) الاصح (انه لا يجوز للفقير صرف كفارته الى عياله) كغيرها من الكفارات والثاني يجوز لقوله في الحديث فأطعمه أهلك وجوابه لان سلم ان اطعامهم عن الكفارة وان تقسمه الاذن بالصرف فيها لما فوسط بينهما من ذكر

احتياجه وأهله اليه والكفارة انما يجب اخراجها بعد الكفاية

(باب صوم التطوع)

(بسن صوم الاثنين والخميس) لانه صلى الله عليه وسلم كان يتجرى صومه ما قال تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فأجاب أن تعرض عملي وأباصم رواها الترمذي وغيره الاول من حديث عائشة والثاني من حديث أبي هريرة

سبحانه

المخوقات غير الارض والخميس خامسها كما في الحديث وما قيل لانه ثاني الاسبوع مبني على مرجوح ان اوله الاحد وعام اوله السبت على المعتمد كما في باب النذر والاثنتين افضل من الخميس (قوله اما الحاج) ومثله السافر ولو سافر اقصر فلا يندب له نعم يندب صومه للحاج بغير عرفة ويندب صوم الثمانية قبله للحاج وغيره ولو حصل فيه شك مع ليلة العيد بنقص الشهر وكاله كان كالشك في يوم الثلاثين من رمضان فلا حرمه فيه ولا كراهة يوم عرفة افضل ايام السنة (قوله وعاشوراء الخ) وسمى بذلك لانه عاشر ايام شهر المحرم وتاسوعاء تاسعه ويندب معهما صوم الحادي عشر والثامن احتياطاً ويندب صوم بقية العشر (قوله احتسب) هو بلفظ المضارع وضميره عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره يعود الى الصوم وفيه بعد وحكمة كون عرفة تكفر سنتين لانه من خصائص هذه الامة بخلاف عاشوراء لمشاركة قوم موسى صلى الله عليه وسلم والسنة الماضية آخرها شهر الحجة والمستقبله اولها المحرم والتكفير للذنوب الصغائر التي لا تتعاقب بالآدمي قال النووي فان لم تكن صغائر فيرجى أن تحت من الكبائر وعمه ابن المنذر في الكبائر ايضاً ومشي عليه صاحب الفخائر وقال التخصيص بالصغائر تحكم وعفو الله واسع ومال اليه شيخنا الرمي في شرحه فان لم تكن له ذنوب فزيادة في الحسنات وقال الماوردي التكفير يطلق بمعنى الغفران وبمعنى العصمة فيحمل الاول على السنة الماضية والثاني على المستقبل وقيل المراد به في المستقبل أنه اذا وقع كان مغفورا وقيل المراد عدم وقوعه وهذا عائد الى معنى العصمة (فائدة) قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية أنه لا عوت فيها لأن التكفير لا يكون بعد الموت فراجع (قوله خلاف الاولى) هو المعتمد وكذا السافر (قوله الثالث عشر) أي في غير ذي الحجة لانه من ايام التشريق فيبذل بالسادس عشر منه (قوله لانها تبيض الخ) حكمته صومها شكر الله تعالى على هذا النور العظيم ويندب صوم ايام الليالي السود وهي الثامن والعشرون وتاليه وسميت بذلك لانها تسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل الى آخره حكمته صومها طلب كشف تلك الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيقاً ويسن صوم السابع والعشرين معها احتياطاً لنقص الشهر فان لم يصمه ونقص الشهر ابداه من أول الشهر بعده وعلى هذا اهل طلب هذا الشهر ثلاثة ايام أخرى وأنه يكفي للشهرين راجعه ويندب صوم ثلاثة ايام من كل شهر ولو غير الخ كورة لانها كصيام الشهر اذا حسنة بعشر أمثالها (قوله من شوال) أي وان افطر رمضان ولو بغير عذرة فان صامه عنه دخلت فيه ويحصل نواها المخصوص وكذا نواها رمضان المخصوص خلافاً للاسنوي فان قصد تأخيرها لم تدخل ويصومها من ذي القعدة وفيه ما يأتي (قوله ثم اتبعه) أي حقيقة ان صامه وحكما ان افطره لان قضاءه يقع عنه فكأنه مقدم (قوله كصيام الدهر) أي فرضاً لتمييز عن غيرها (وتابعها افضل) فله تغريها في جميع الشهر وتغوت بغوانه وفي شرح شيخنا الرمي ما يقتضي أنه يندب قضاؤها بعد شوال اذا لم يصمها فيه ولو بغير عذرة وفيه نظر لان جميع أنواع هذا الصوم سبحانه وتعالى وأما رفع الملائكة فانه بالليل مرة وبالنهار أخرى (قوله ويوم عرفة) ولو حصل الشك في هلال الحجة فلا تحريم ولا كراهة في صومه كما في صيام الثلاثين من رمضان بعد الشك في أوله قاله وهو ب (قوله ان يكفر) قال الامام أي الصغائر قال في الفخائر وهو مردود ويحتاج الى دليل والفضل واسع قال الماوردي وللتكفير تاويلان قيل الغفران وقيل العصمة منها (تنبيه) قال ابن الرفعة هذا أصل في جواز تقديم الكفارة على الحنث ونقل الاسنوي عن النص أنه يستحب فطر عرفة للسافر غير الحاج ايضاً (قوله وهي الثالث عشر الخ) يستثنى ذو الحجة فانه يسقط الثالث عشر وقد سكتوا عن سن تعويضه (قوله بعشرة أشهر) ظاهره ان الحال لا يختلف بنقصه وكال عشرة والعكس

التاسع منه قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وقال ابن بقيت الى قابل لاصومين اليوم التاسع قلت قبله رواها مسلم أما الحاج فيستحب له الفطر يوم عرفة للاتباع رواه الشيخان وسواء كما قال في شرح المذهب عن الجمهور أضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا فصوله خلاف الاولى وقيل مكروه لحديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة وضعف بان في اسناده مجهولاً (وأيام) الليالي (البيض) وهي الثالث عشر وتاليه قال أبو ذر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصوم من الشهر ثلاثة ايام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه النسائي وابن حبان ووصفت الليالي بالبيض لانها تبيض بطالع القمر من أولها الى آخرها (وسنة من شوال) قال صلى الله عليه وسلم من صام رمضان

(ويكره افراد الجمعة وافراد السبت) بالصوم قال صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله أو يصوم بعده وروا الشيخان وقال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم رواه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذى وصححه الحاكم على شرط الشيخين (وصوم الدهر غير العبد والتشريق مكروه لمن خاف به ضررا أو فوت حق ومستحب لنفسه) وعلى الحالة الاولى حمل حديث مسلم لاصام من صام الابد واستجابته في الحالة الثانية هو مراد الروضة كاصلها بعدم كراهته (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعهما ولا قضاء) قال صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر رواه الحاكم من حديث أم هانئ وقال صحيح الاسناد وروى أبوداود أن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فغيرها عليه الصلاة والسلام بين أن تطهر بلا قضاء وبين أن تتم صومها وقبس الصلاة على الصوم في الامرين (ومن تلبس بقضاء) الصوم القائم من رمضان

المذكور لا يقضى اذ ليس لها وقت محدد الطرفين كما في الصلاة فتأمل (قوله افراد الجمعة الخ) وفاقا لاحدواى يوسف وخلافا لابي حنيفة ومحمد (قوله وافراد السبت) وكذا افراد الاحد قياسي السبب لكون النصارى تعظمه كاعتظم اليهود السبت وخرج بالافراد نفس الصوم فهو مندوب وخرج به جمعها أو بعضها مع غيرها أو الاثنين منها لان ذلك لم يعظمه أحدو يؤخذ من العلة أنه يخرج عن الكراهة بصوم الجمعة والاحد هو غير بعيد وحكمة كراهة الجمعة الضعف عن أعمالها غالبا (قوله فيما افترض عليكم) من قضاء أو نذر أو كفارة فلا يكره الافراد فيها (قوله وصوم الدهر) فيه اطلاق الدهر على الزمان فهما مترادفان وهو كذلك عرفا ولغة دائما أو غالبا وقيل الزمان مدة الاشياء المتحركة والدهر مدة الاشياء الساكنة وقيل الزمان مدة الاشياء المحسوسة والدهر مدة الاشياء العقولية فراجع (قوله خاف ضررا) ظاهره ولو لم يبيحها للتيمم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك كما هو فعل المراد بالضرر هنا مادون ذلك فراجع (قوله فوت حق) قال شيخنا الرملى في شرحه كان حجر ولومندو يوم مقتضاه الكراهة مع فوات الحق الواجب والذي يتجه في هذه حرمة تقديمها للواجب على المنسوب الا أن يحمل على مجرد الخوف وأما عند العلم والظن فيحرم راجعه (قوله ويستحب لغیره) هو المعتمدو يذب صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وعلى هذا لو وافق يوم فطره يوم خيس أو عرفة ففطره فيه أفضل ليم له ذلك فراجع (تنبيه) أفضل الصيام بعد رمضان صيام الاشهر الحرم وأولها شهر ردى القعدة على المعتمد عند شيخنا كما يأتي في باب الطلاق وأفضل ما على الاصح شهر المحرم ثم رجب ثم القعدة والحجة وقبل بتقديم الحجة ثم بعدها شعبان وعشر رمضان الا خيرا أفضل من عشر ردى الحجة الاول لانه من الفضل (فرع) قال الماوردى لو وقع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد نذب فطرها (فرع) ورد في الحديث الشريف القسسى أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لى وأنا أجزي به فقيل في الجواب عنه ان الحسنة بعشر أمثالها الى سبعمائة ضعف وكل عمل معين اصاحبه الا الصوم فهما وقيل ان الخصوم يوم القيامة تتعلق على الاعمال فاذا لم يبق الا الصوم فيتكفل الله بربها الخصوم فيه ويدخل الصائم الجنة ويحتمل وهو الاقرب أن يقال ان أعمال بنى آدم محسوسة يطلعون عليها ويعلمون الجزاء عليها جزاء على العادة بخلاف الصوم ولذلك قال ابن حجر انه لا رياء فيه بذاته وإنما الرياء باخبار صاحبه بنحو انه صائم مثلا وقيل غير ذلك (قوله فله قطعهما) أى ولا كراهة مع العترو مثلهما سائر النوافل كاعتكاف وقراءة قولوى صلاة وطواف ووضوء وذكروا في صلاة أو عقيبها وفرض الكفاية كالنفل فبما ذكر على المعتمد الا في حج وعمره سواء الفرض والنفل والا في تجبيز ميت لم يقم غيره مقامه فيه ويثاب على ما مضى فيما لا يتوقف على نية دون ما يتوقف عليها (قوله ولا قضاء) خلافا للثلاثة وأفتى شيخنا الرملى بقضاء المؤقت منها نذا كما هو (قوله وقبس الصلاة على الصوم) وقبس عليه أيضا بقية النوافل وفرض الكفاية لعدم تعيينه (قوله بقضاء) ليس قيما (قوله من رمضان) ليس قيما أيضا بل كل فرض عيني كذلك نعم لا يحرم قطع نعم العلم لان كل مسألة مستقلة برأسها ومنه يعلم حرمة قطع المسألة الواحدة (فرع) يكره الصوم تطوعا لمن عليه قضاء ولو غير فوري ويحرم أن تصوم المرأة تطوعا عما يسكر روزجها حاضر الا باذنه للهى عنه أما (قول المتن ويكره افراد الجمعة) قيل لانه يضاف بصومه عن وظائف العبادة وقيل لانه يوم عيد فنهى عنه نحو النهى عن العبد بن قاله ابن عبد البر وغيره وقيل لثلاثة وجوه به وقيل لثلاثة ابلغ في تعظيمه كاليهود في السبت (قول المتن أو فوت حق) أى واجبا كان أو مستحبا لكن تفويت الواجب حرام فتكون الكراهة عند مجرد الخوف لا العلم والظن (قول المتن فله قطعهما) أى ولا يثاب على الماضى قاله في التتمة (قول المتن ولا قضاء) خلافا لما لك وأبى حنيفة ولكن يستحب قضاءه خروجا من الخلاف

(حرم عليه قطعان كن)

قضاؤه على الفور وهو
صوم من تعدى بالفطر
وكذا ان لم يكن على الفور
في الاصح بأن لم يكن تعدى
بالفطر) والثاني يجوز
الخروج منه لانه متبرع
بالشروع فيه فلا يلزمه
اتمامه

(كتاب الاعتكاف)

يؤخذ مما سبقت في انه اللب
في المسجد بنية (و هو
مستحب كل وقت)
ويجب بالنذر (و هو
في العشر الاواخر من
رمضان أفضل) منه في
غيره لمواظبته صلى الله عليه
وسلم على الاعتكاف فيه كما
تقدم في حديث الشيخين
وقالوا في حكمة ذلك (طلب
ليلة القدر) التي هي كمال
الله تعالى خير من ألف شهر
أي العمل فيها خير من
العمل في ألف شهر ليس
فيها ليلة القدر وقال صلى
الله عليه وسلم من قام ليلة
القدر إيماناً واحتساباً غفر له
ما تقدم من ذنبه رواه
الشيخان وهي في العشر
الذكر (وميل الشافعي
رحم الله الي أنها ليلة الحادي
أو الثالث والعشرين)
منه دل على الاول حديث
الشيخين وعلى الثاني
حديث مسلم قال المزني
وابن خزيمة انها تنقل
كل سنة الى ليلة جمعين
الاخبار قال في الروضة

مالا يتكرر كفر فمسته شوال فلها صومها الا ان منعها وليس الصلاة كالصوم لقصر زمنها

(كتاب الاعتكاف)

هو من الشرائع القديمة كذا قالوا ولعل ذلك باعتبار معناه الغوى بدليل آية لن نبرح عليه أي على عبادة
الجهل عاكفين وأما كونه بالهيئة المخصوصة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الامة فراجعه ومعناه لغة
الاقامة على الامر خيراً وشراً وما ذكره الشارح (قوله كل وقت) من النهار ولو بلا صوم أو الليل وحده
كاسياً في خلاف الامامين مالك وأبي حنيفة لما ثبت انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من شوال
وفيه يوم العيد قطعاً وهو لا يقبل الصوم اتفاقاً (قوله كما تقدم) أي في باب الصوم وتقدم ما فيه (قوله وقالوا)
أي الاصحاب فليس مراده التبري منه بل بيان هذه الحكمة وقيل مراده التبري واليه مال شيخنا لعدم
نعين هذه الحكمة (قوله ليلة القدر) هي من خصائص هذه الامة وباقيها الى يوم القيامة وسميت بذلك
لأن قدرها أول شرفها وأفضل الاقدار فيها كما قيل به ونرى حقيقة ويندبلن رأها كتمها ويندب
احياؤها كافي العيد ويناد كدهنا قول اللهم انك عفوكريم تحب العفو فاعف عنا ويحصل فضلها لمن
أحياها وان لم يشعر بها ونفقه محمول على نفي السكال كما حله رفعها على رفع غيرها من صلى العشاء والفجر
في جماعة فقد أخذ بحظه منها وعلامتها عدم الحر والبرد فيها ويندب صوم يومها وكثرة العبادة فيه وعلامتها
طالع شمسها بيضاء منكسرة الشعاع لما قيل من كثرة تردد الملائكة فيها ويستفاد بعلامتها معرفتها في باقي
الاعوام بناء على أنها لا تنتقل الذي هو الاصح (قوله كل سنة الخ) لو ترك هذا التبدل كان أولى ليدخل
توافق سنتين أو أكثر في ليلة مع التوافق فيها محقق بكثرة الاعوام امام التوالي والتفرق (قوله الى
ليلة) أي من العشر المذكور مطلقاً ومن مفرداته كما اختاره الغزالي وغيره وقالوا انها تعلم فيه باليوم الاول من
الشهر فان كان أوله يوم الاحد أو الاربعاء فهي ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين

(قول المتن حرم عليه قطعه) أي لان وجوبه فوراً ينافي جواز فطره وقوله وكذا ان لم يكن الخ أي
قياساً على الصلاة اذا شرع فيها أول الوقت يحرم عليه قطعها وان كان وجوبها موسعاً (قول المتن وهو صوم
من تعدى بالفطر) برده عليه قضاء يوم الشك فانه فوري وليس هناك تعدد (فرع) المتعدى بالفطر يلزمه
الفوري القضاء وان سافر ويكره أن يصوم فطره قبل قضاء ما عليه سواء فانه بعدد أيام

(كتاب الاعتكاف الخ)

هول لغة الاقامة على الشيء ولو شرأ قال الله تعالى فاتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم هو الاصل فيه قوله تعالى
وطهر بيتي للطائفين والعاكفين وهو جمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول المتن هو مستحب كل وقت) روى
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف في العشر الاول من شوال (قول المتن وهو في العشر الاواخر الخ) هذا
قد ذكره في الصوم ولكن أعاده هنا لبيان حكمته أعنى طلب ليلة القدر (قول المتن طلب ليلة القدر) أي
فيحبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء فانها أفضل ليالي السنة والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس
فيها ليلة القدر قال الاسنوي ولو شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه منها كذا نقله في الروضة عن أنه
في القديم ويستحب ان يجتهد في يومها كما يجتهد في لياليها قاله الشافعي رضي الله عنه في القديم (قائدة) ليلة القدر
من خصائص هذه الامة (قوله أي العمل فيها) ظاهره ولو قل (قول المتن وميل الشافعي الخ) محصل ما في
الرافعي أنها قولان للشافعي رضي الله عنه (قوله حديث الشيخين) منه قوله صلى الله عليه وسلم اني رأيتها
ليلة وأرائي أسجدي صبيحتها في الطين والماء فأصبحوا من ليلة احدى وعشرين وقد قام النبي الى الصبح
فطربت السماء فودعوا المسجد فخرج من صلاة الصبح وجبينه وأرنبة نفه فيها أثر الماء والطين وروى مسلم
مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين

وهو قوي ومذهب الشافعي انها (٧٦) تلزم ليله بعينها (وانما يصح الاعتكاف في المسجد) كما فعله صلى الله عليه وسلم (والجامع أولى)

شلا يحتاج الى الخروج للجمعة (والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بينها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) والقديم يصح اعتكافها فيه وعلى هذا ففي صحة للرجل في مسجد بينه وجهان أحدهما في شرح المذهب لا يصح وعلى الجديد كل امرأة يكره لها الخروج للجمعة بكره لها الخروج للاعتكاف ومن لا فلا ولو عين المسجد الحرام في نفيه الاعتكاف نعين وكذا مسجد المدينة (و) المسجد (الاقصى) اذا عينها في نفيه نعين (في الاظهر) فلا يقوم غير الثلاثة مقامها لمزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى رواه الشيخان ومقابل الاظهر انهما لا يتعينان بخلاف المسجد الحرام لاختصاصه بتعلق النفس به ومنهم من خرجه على القولين ولو عين في نفيه غير الثلاثة لم يتعين كالوعينه للصلاة وفي وجه وقيل قول يتعين لان الاعتكاف يخص بالمسجد بخلاف الصلاة (ويقوم المسجد الحرام مقامهما

أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنما بلغت سن الرجال ما فانت لي ليلة القدر بهذه القاعدة المذكورة وقد نظمها بقولي

باسأني عن ليلة القدر التي في عشر رمضان الاخيرة هل فانها في مفردات العشر تعرف من يوم ابتداء الشهر فبالاحد والاربعة في التاسعة وجمعة مع الثلاثة السابعة وان بدا الخميس فالتاسعة وان بدا الاثنين فهي الحادي هذا عن الصوفية الزهادي

(قوله تلزم ليله بعينها) فمن عرفها في سنة عرفها فيما بعدها كما مر (قوله في المسجد) ومنه ورشنه ورجبته القديمة ومنه ما ينسب اليه عرفان نحو ساباط أحد جانيه على غير المسجد وفي حاشية شيخنا الصفة فيه من غير تقييد وفي ابن حجر عدم الصحة كذلك والوجه الاول فراجعوه يصح على غصن شجرة خارجه وأصلها فيه كسكسه والمراد به الكامل فلا يصح في المشاع وان طلبت له التحية ولوشك في المسجبة اجتهد وليس منه ما أرضه مأكلة أو محتكرة نعم ان بني فهادكة ووقف مسجد اصح فيها وكذا منقول أثبتته ووقفه مسجدا ثم زرعه ولا يصح فيما بني في حريم النهر (قوله لثلاث يحتاج) هذه العلة للغالب للجامع أولى مطلقا وجامع خلاف من أوجبه بل يجب على من تفرمة متتابعة فيها يوم الجمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها لان خروجه لما يقطع تنابعه نعم لو أقيمت في غير مسجد لم ينقطع تنابعه لغزده وكذا لو حدث الجامع بعد نفيه ولو شرط الخروج لها ومضى على أحد جامعين ليلد الى آخر فان كان الثاني يصلي قبل الاول لم يضر والابطل اعتكافه (فرع) قال بعضهم ليس لنا عبادة تتوقف على المسجد الاثلاثة الطواف والاعتكاف والتحية (قوله والقديم يصح) ورد بانها عبادة شرط فيها بالمسجدية للرجل فشرط للمرأة والتخفيف كالرجل (قوله المسجد الحرام) والمراد بها يصح فيه الطواف وما حوله وان وسع وكذا اجوف الكعبة لا غيره من بقية الحرم ولو في مسجد آخر (قوله مسجد المدينة) والمراد بها كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه أخذ من الاشارة الآتية دون غيره ولو عاصى فيه ولو في المدينة نحو مسجد قباء (قوله قال صلى الله عليه وسلم صلاة الخ) الذي دلت عليه الاحاديث المذكورة ان الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة في مسجد المدينة ومن مائتين في الأقصى ومن مائة ألف في غيرها وانها في مسجد المدينة أفضل من صلاتين في الأقصى ومن ألف في غيرها وانها في الأقصى أفضل من خمسمائة في غيرها واذكر ابن حجر ما يخالف هذا أخذ من الاحاديث غير المذكورة

(قوله كما فعله صلى الله عليه وسلم) استدلال ايضا بآية ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد من حيث ان ذكر المساجد لاجازان يكون لاجل انها شرط في منع مباشرة المعتكف لانه ممنوع منها خارج المسجد ايضا اذا خرج لتحقق الحاجة ولان غير المعتكف ممنوع من المباشرة في المساجد فتعين ان يكون ذكرها لاشتراط صحة الاعتكاف ولك أن تعتز به باحتمال ان القيد لو افق الغالب (قوله أحدهما في شرح المذهب لا يصح) لانه لا يطلب منه الستر بخلاف المرأة (قول المتن ولو عين المسجد الحرام في نفيه الاعتكاف) مثله الصلاة (قوله في الحديث الشريف صلاة في مسجدي الخ) اذا تأملت فيه علمت منه ان الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في سوا مسجد المدينة فان قلت فهل يكون أفضل من مائة ألف صلاة في المسجد الأقصى قلت الوجه ان تعدل مائتي صلاة فيه فقط لان قوله في الحديث الشريف صلاة في مسجدي

أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى برواء الإمام أحمد ومحمد بن ماجه ولو عين زمن الاعتكاف في غيره تعين على الصحيح فلا يجوز التقديم عليه ولو تأخر كان قضاء (والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر ما يسمى عكوفاً) أى إقامة بقال عكف واعتكف أى أقام فلا يكفي فيه أقل ما يكفي في (٧٧) الظمانينة في الصلاة ولا يعتبر فيه السكون بل يكفي التردد (وقيل يكفي المرور بلا لبث) كأن دخل من باب وخرج من آخر (وقيل) لا يكفي لبث القدر المذكور أى أقل ما يصدق به بل (يشترط مكث نحو يوم) أى قريب منه كافي للمحرر وغيره لان مادون ذلك معتاد في الحاجات التي تمنى في المساجد فلا يصح للقربة وعلى الاصح لو نذر اعتكاف ساعة صح نذره ولو نذر اعتكافاً مطلقاً خرج من عهده النذر بان يعتكف لحظة (ويبطل بالجماع) اذا كان ذا كراهة علماً بتحريم الجماع فيه سواء جامع في المسجد ام عند الخروج منه لقضاء الحاجة لانسحاب حكم الاعتكاف عليه حينئذ (واظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة) فيادون الفرج (كلمس وقيلة تبطله ان ائزل والا فلا) كالصوم والثاني تبطله مطلقاً الحرمها والثالث لان تبطله مطلقاً كالجماع وهي حرام على كل قول قال تعالى ولا تبشروهن واتم عاكفون في المساجد ولا بأس باليس بغير شهوة

(قوله أقل ما يكفي الخ) أى فلا بد من زيادة عليه ويندب يوم لان لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة اعتكف دونه وضم اليه بعض أصحاب الشافعى ليلته أيضاً (قوله صح نذره) وبخرج من عهده بلحظة واعتبر شيخنا ساعة فلكية (قوله لحظة) فان زاد عليها وقع الجميع فرضاً على المعتد كذا قاله شيخنا وهو مبنى على بقاء الاعتكاف بعد فراغ تلك اللحظة ولا قائل به لان اللحظة المحمول عليها النذر كالمعينة بالنذر والنذر المقيد بمدة فرضاً ونفلاً لا يدوم بعد فراغها لمن دام في المسجد فافهم ولا تغفل وهذا سقط ما ههنا من الاعتراض ولا يقال ان النية تم الفرض والنقل كما هو في الصلاة مثلاً للفريق الواضح والله أعلم (قوله بالجماع) أى الموجب للفعل بخلاف الخنفي في بعض أحواله (قوله عند الخروج) أى معه (قوله لانسحاب الخ) قال الاسنوى سواء قلنا انه معتكف حاله خروجه أم لا اذ الكلام في اعتكاف لم يخرج منه بالخروج من المسجد والجماع حرام في الواجب مطلقاً وفي المندوب في المسجد من حيث المسجدية (قوله كالصوم) يفيد أن ذلك في المس بقبض الوضوء بلا حائل كما مر من شيخنا وان الاستثناء به بطله مطلقاً (قوله لحرمها) أى في الواجب لما مر (قوله ولا يضر التطيب الخ) ولا الأكل ولا الشرب ولا الأمر بالصالح معاشه ولا كتابة العلم وان كثرت ولا الصنعة ولا غير ذلك ولا تكره الصنعة فيه ما لم تكثر ولا غسل يده في نحو اناء ما لم يكن ازراً ولا الوضوء فيه أو على حصره والاولى للمعتكف الاشتغال بالعبادة وبجالس أهل العلم والحديث وقراءة الرقائق والمغازي غير الموضوعات الافتحرم كفتوح الشام وقصص الانبياء وحكايتهم المنسوبة للواقدي (قائده) ذكر الامام الشعراوى في المتن مانعه ويحذر من مطالعة مواضع من كتاب احياء العلوم للغزالي ومن كتاب قوت القلوب لأبي طالب الدكي ومن تفسير رمكى ومن كلام ابن ميسرة الحنبلى ومن كلام منذر بن سعيد الباطنى ومن مطالعة كتب ابن حبان أو كتب اخوان الصفاء أو كلام ابراهيم النجاشي أو كتاب خلع النعلين لابن قسي أو كتب محمد بن حزم الظاهري أو كلام المفيد بن رشيدى أو كتب يحيى الدين بن العربي أو ثمانية محمد بن وفا أو نحو ذلك انتهى (قوله ولا الفطر) وان وجب كالعيد والتشريق كما مر (قوله يوم صومه) ولو نفلاً وبزومه اعتكاف يوم كامل وهو صائم من أوله فلو اعتكف من أوله ونوى الصوم في اثنا لم يكفه (قوله

هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى برواء الإمام أحمد ومحمد بن ماجه ولو عين زمن الاعتكاف في غيره تعين على الصحيح فلا يجوز التقديم عليه ولو تأخر كان قضاء (والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر ما يسمى عكوفاً) أى إقامة بقال عكف واعتكف أى أقام فلا يكفي فيه أقل ما يكفي في (٧٧) الظمانينة في الصلاة ولا يعتبر فيه السكون بل يكفي التردد (وقيل يكفي المرور بلا لبث) كأن دخل من باب وخرج من آخر (وقيل) لا يكفي لبث القدر المذكور أى أقل ما يصدق به بل (يشترط مكث نحو يوم) أى قريب منه كافي للمحرر وغيره لان مادون ذلك معتاد في الحاجات التي تمنى في المساجد فلا يصح للقربة وعلى الاصح لو نذر اعتكاف ساعة صح نذره ولو نذر اعتكافاً مطلقاً خرج من عهده النذر بان يعتكف لحظة (ويبطل بالجماع) اذا كان ذا كراهة علماً بتحريم الجماع فيه سواء جامع في المسجد ام عند الخروج منه لقضاء الحاجة لانسحاب حكم الاعتكاف عليه حينئذ (واظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة) فيادون الفرج (كلمس وقيلة تبطله ان ائزل والا فلا) كالصوم والثاني تبطله مطلقاً الحرمها والثالث لان تبطله مطلقاً كالجماع وهي حرام على كل قول قال تعالى ولا تبشروهن واتم عاكفون في المساجد ولا بأس باليس بغير شهوة

ولا بالتقبيل على سبيل الشفقة والا كرام (ولو جامع ناسياً) للإعتكاف (فكجماع الصائم) ناسياً فلا يضر على المذهب وكذا اجماع المحافل بتحريره (ولا يضر التطيب والترين) بلبس الثياب وترجيل الشعر (و) لا (الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكى قول قديم أنه لا يصح وانه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو فصائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه وليس له افراد حدهما من الآخر

فلو اعتكف في رمضان أجزاء لانه لم يترجم بالنذر صوما (ولو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا لزماه) أي الاعتكاف والصوم (والاصح وجوب جمعهما) والثاني لا يجب كالموثر أن يعتكف مصليا أو يصلي معتكفا لا يجب جمعهما وقيل بطرد الوجهين وقرئ الاول بان الصوم يناسب الاعتكاف (٧٨) لا شترهما في الكفو الصلاة أفعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف والثالث

صائما أو يصوم معتكفا) أو باعتكاف (قوله أي الاعتكاف والصوم) ويكفي لحظة عن الاعتكاف ولا يجوز ثم يصوم غير ما نذر ولو واجبا ولا أقل من صوم يوم لانه أهله (قوله والصلاة أفعال) ومثلها الاحرام فلونذر أن يعتكف مصليا أو عكسه لزماه لا جمع ما نذر القرآن بين حج وعمره تجازله افراد هما هو أفضل (قوله وقرئ الاول) أي القاطع المذكور بقوله والثاني لا يجب وحيث لزماه فيكفيه للاعتكاف لحظة ومن الصلاة ركعتان ولو قيد بزمن وجب فلو كان أياما لزمه لكل يوم ركعتان فيه ولا يكفيه جمعها في يوم ولو عين زمتنا لا يصح صومه معه لزمه الاعتكاف فقط ولونذر اعتكاف أيام ولياليها متتابعات ليل بطل وزمه الاستئناف (قوله الفرضية) أو النذر ولم يجر هنا الخلاف في نية الفرضية في الصلاة لان لفظا نظهر والعصر مثلا يرشد الى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولا يجب تعيين سببه لانه لا يجب بغير النذر (قوله أطلق نية الاعتكاف) أي في النفل المطلق بأن لم يقيد بمدة (قوله وان طال مكنته) ولا يضرب في النية قصد قطعها ولا قصد قطع الاعتكاف ولا قصد الخروج منه كافي الحرج نعم بضر فرضها (قوله احتياج الى الاستئناف) أي أن لم يعزم حال خروجه على العود للاعتكاف والا كفاه ذلك العزم عن النية عند دخوله مسجدا سواء الاول أو غيره وان لم يخطر بباله اعتكاف ولا يضرب في نية جماعه حال خروجه لانه ليس في اعتكاف حقيقة ولا حكا (قوله لزمه الاستئناف) أي ما لم يعزم على العود كالتي قبلها بالاولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقا وشيخنا لم يوافق في هذه على ذلك وفي كلام العلامة ابن عبدالحق ما يوافقنا اذ اعاد الى مسجده غير الاول وهو أكثر مسافة منه ومحل ذلك اذا عاد قبل فراغ المدة التي عنها والا فقد خرج من الاعتكاف مطلقا فلا بد من تجديد نية (قوله بالتعيين) أي من حيث المقدار كذا ذكره ولا في التقدير لا من حيث الزمن كيوم كذا تأمل (قوله ولو نذر الخ) ومثله ما لو نوى مدة معينة نفلا كما يدل له التعليل المذكور فيه (قوله وعاد) أي بعد زوال عذره حال وجوب

يجب الجمع في المسئلة الاول دون الثانية والفرق ان الاعتكاف لا يصلح وصفا للصوم بخلاف عكسه فان الصوم مندوبات الاعتكاف (ويشترط نية الاعتكاف) في ابتدائه وعبرة المحرر لا بد من النية في الاعتكاف وعبر فيها في الروضة كالوجيز بالركن (وبنوي في النذر الفرضية) وجوبا (واذا أطلق) نية الاعتكاف (كفته نية) هذه (وان طال مكنته لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) اليه (احتياج الى الاستئناف) للنية سواء خرج لقضاء الحاجة أو لغيره فان ماضى عبادة تامة والثاني اعتكاف جديد (ولو نوى مدة) كيوم أو شهر (خرج فيها وعاد فان خرج لفرض قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) للنية وان لم يطل الزمان لقطعه الاعتكاف (أو لحافلا) يلزمه وان طال الزمان لانها لا بد منها فهي كالمستثنى عند النية (وقيل ان طالت مدة خروجه استأنف) النية لتعذر البناء بخلاف ما اذا

الاعتكاف بالصوم أفضل فصح التزامه لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه (قول المتن أن يعتكف صائما) مثله ما لو نذر أن يعتكف بصوم لانه حال أيضا قال الاسنوي وبنى فيها أن يكتفي باعتكاف لحظة (قوله وقيل بطرد الوجهين) بمقابل قوله لا يجب جمعهما (قول المتن وبنوي في النذر الفرضية) لم يحكوا هنا خلاف الصلاة لان تقييد البالغ الصلاة بكونها ظهر امثلا يرشد الى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا تعيين سبب وجوبه وهو النذر لانه لا يكون الابيه قال في الذخائر ولو اقتصر على نية المنذور كفته عن الفرضية (قول المتن وان طال مكنته) قد سلف في الصلاة وجه في مثل هذه النية لانه لا يزبد على ركعة وقياسه هنا الاقتصار على ما يسمى عكفا ووجه لانه لا يزبد على ركعتين وقياسه هنا الاقتصار على يوم (قول المتن ولو نوى مدة) مثله لو نذر هاولم يشترط التتابع قاله السبكي وغيره (قول المتن لزمه الاستئناف) أي ليصح اعتكافه الثاني وأما أصل العود فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه قال الاذرى وهذا الخلاف الذي في التطوق جار فيما اذا نذر مدة ولم يشترط فيها التتابع وكذا قاله السبكي (قوله وسواء الخ) قال الاسنوي هو كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكتاب اه وفيه نظر (قول المتن ولو نذر مدة متتابعة) يحتمل أن ينتها كنذر هاكل هو قضية الارشاد لكن قضية كلام الاسنوي كالشيخين في الروضة وأصلها في المسئلة قبلها خلافة وهو ظاهر ثم رأيت عبارة الروضة كما قاله الاسنوي (قول المتن لعذر لا يقطع التتابع) قال الاسنوي كالا كل وقضاء الحاجة والحيض والمرض والخروج ناسيا وغير ذلك مما يأتي ايضا (قول المتن لم يجب استئناف النية)

ولكن لم تطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (وقيل لا يستأنف مطلقا) لان النية شملت جميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع) وعاد (لم يجب استئناف النية) وقيل ان خرج لغير الحاجة

وغسل الجنابة) يعني عمله منه بدكلاكل فانه مع امكانه في المسجد يجوز له الخروج على الصحيح لانه قد يستعجل منه ويشتغل عليه فيه بخلاف الشرب فلا يجوز الخروج له مع امكانه في الاصح فانه لا يستعجل منه في المسجد (٧٩) (وجب) استئناف النية لانه خرج

عن العبادة بمعارض
والاصح لا يجب لشمول
النية جميع المدة اما لا بد
له منه كالحيض فهو كالخاجة
فقطعا ولو خرج لعرض يقطع
التتابع كمباداة المريض
وجب استئناف النية
عند العود (وشرط
المعتكف الاسلام والعقل
والنقاء من الحيض)
والنفاس (والجنابة) فلا
يصح اعتكاف الكافر
والجنتون وكذا المغني
عليه والسكران اذ لانيه لهم
ولا اعتكاف الحائض
والنفساء والجنب لحرمة
المسك في المسجد عليهم
(ولو ارتد المعتكف أو
سكر بطل) اعتكافه من
الردة والسكر (والمنه
بطلان ماضى من
اعتكافهما المتتابع) من
حيث المتتابع فان ذلك
أشد من الخروج من
المسجد بلا عذر وهو
يقطع المتتابع كما سيأتي وقيل
لا يبطل فيهما فينبين بعد
العود والصحو ما في الردة
فترغبيا في الاسلام وأما في
السكر فالحاقه بالنوم
وقيل يبطل في الاول دون
الثاني لما تقدم فيه وقيل
يبطل في الثاني دون الاول
لما تقدم فيه وهذا معنى

في النفر والابطال اعتكافه (قوله بد) بضم الواو وحده وتشديد المهملة أى غنى (قوله وشرط المعتكف) أى وصفه بشرط وأما هو فركن وبه تم أركان الاعتكاف الاربعة وهي النية والمسجد واللبث فيه والمعتكف (قوله وكذا المغني عليه) ألحقه وما بعده بالجنون لانه لم يرد بالعقل التمييز في بعض النسخ اسقاط لفظ كذا على ارادة ذلك وهي أولى لأن الكلام هنا في الابتداء وسبأ في الانتهاء (قوله والجنب ولو صلبا) والعلة للاصل والغلب (قوله لحرمة المسك) أى من حيث ذاته فيصح اعتكاف من به جراحة فصاحة على المعتمد عند شيخنا الزبدي ونقل عن شيخنا الرملي ما يخالفه ولم يرضه واعتكاف زوجة وأمة وعبد وولد بغير اذن مالك أمرهم لان الحرمة في ذلك الامر خارج وبأذنه لحرمة وله تحليلهم من نقل اذن فيه لامن فرض اذن فيه ولو غير متتابع ونذر العبد صحيح فان اذن له سيده فيه ثم باعه لم يكن للشرى تحليله وله اختياران جهل والمساكن في الحرمة كالقن ان فات عليه كسب والا فلا والمبعض في نوبته كالحر (قوله أوسكر) أى متعديا ولا فكالانغماء اذ لم يتعده أيضا كما يأتي (قوله من اعتكافهما) اعترض على التنية لان العطف قبله باو وأجاب العراقي بان العطف للفعل ومرجع الضمير للرتد والسكران انتهى وفيه نظر ولذلك لم ير نفيه الشارع بقوله قبله بطل اعتكافه (قوله من حيث المتتابع) وكذا يبطل الثواب في المرتد مطلقا وكذا العمل ان مات مرتدا (قوله جلاوا نص المرتد الخ) في هذا الجمل نظر مع فرض أن النصين في المتتابع كما تقدم (قوله ولو طرأ) أى بلا تعد (قوله بالبناء للفعل) لعل ضبطه لذلك اما لكون كل منهما

ولكن اشترط المبادرة الى العود عند زوال العذر (قول المتن وغسل الجنابة) أى غير المفطر (قوله يعني عمله منه بد) حاول بهذا دفع ما قال الاسنوي تخصيص الخلاف بهذين غلط تبع فيه المحرر فان الرافي قد ذكر المسئلة آخر الباب فقال اما الخروج لقضاء الحاجة فقد سبق انه لا يحتاج معه الى تجديد نية ثم قال وفي معناه ما لا بد منه كالاغتسال والحق به الاذان اذا جازنا الخروج له وأما الذي منه بدأ لا يقطع المتتابع ففيه وجهان أظهرهما لا يجب ذكر في الروضة مثله قال أعني الاسنوي رحمه الله فتلخص أن جميع ما لا بد منه لا خلاف فيه وذلك كالحيض والنفاس والمرض وقضاء العدة وغير ذلك وكيف يتخيل اغتفار الاغتسال والاذان دون الحيض ونحوه اه ثم نبه ايضا على انه لو خرج لغرض أشاء ثم عاد في التجديد لخلاف فيما له منه بد (قول المتن وشرط المعتكف الخ) دخل في ضابطه الصبي والمرأة والعبد وان توقف على اذن السيد والزوج (قوله وكذا المغني عليه) قال الاسنوي لكن سيأتي أن زمنه يحسب اذا طرأ وحينئذ فلا يمكن حل هذه الشروط على الاطلاق وعلى الابتداء فقط فقام له اه والظاهر انه أراد الابتداء وأما اللوام فذكره بقوله ولو ارتد الخ (قوله زمن الردة الخ) أى دون الماضي من غير المتتابع (قول المتن من اعتكافهما) اعترض التنية بان العطف السابق باو وأجاب العراقي بان العطف للفعل ومرجع الضمير للرتد والسكران فلا يراد (قوله من حيث المتتابع) والا فهو محسوب له ولا يحبطه عليه ولكن في الردة يشترط العود (قوله وقيل يبطل في الاول الخ) أى لان الردة تنافي العبادة والسكر كالنوم (قوله لما تقدم فيه) عبارة الرافي رحمه الله لان المرتد لا يمنع من المسجد ولذا يجوز استنابته فيه وتكفيه من الدخول لاستماع القرآن ونحوه والسكران ممنوع من المسجد لالآية فاذا شرب وسكر فقد أخرج نفسه عن أهلية اللب (قوله وأصحاب الطريق الاول) كذا أصحاب الطريق الثاني جلاوا النصين جميعا على ما ذكر وكان الشارع رحمه الله ترك ذلك للعلم بهما قاله في الاولتين (قوله لانه معذور بمعارضه) هو يفيدك ان الشخص لو تسبب في ذلك كان قاطعا به

المقصود عليه فيهما من البناء في الاول بعد الاسلام والاستئناف في الثاني بعد الصحو وقيل فيهما قولان هذه خمسة طرق وأصحاب الطريق الاول جلاوا نص المرتد على اعتكاف غير متتابع وأصحاب الطريق الثاني جلاوا نص السكران على ما اذا خرج من المسجد (ولو طرأ جنون أو انغماء) على المعتكف (لم يبطل ماضى) من اعتكافه المتتابع (ان لم يخرج) بالبناء للفعل من المسجد لانه معذور بمعارض

لهذا أخرجه منه وكان يمكن حفظه
لهذا أخرجه منه وكان يمكن حفظه
اختياره (ويحسب زمن
الاغناء من الاعتكاف)
كان النوم (دون زمن
الجنون) لمنافاة للاعتكاف
(أو طراً) الحيض وجب
الخروج وكذا الجنابة إن
تصور الفصل في المسجد
لحرمة المكث فيه على
الحائض والجنب (فلا
يمكن) الفصل فيه (جاز
الخروج) له (ولا يلزم) بل
يجوز الغسل فيه و يلزمه
أن يبادر به كي لا يبطل
تتابع اعتكافه (ولا يحسب
زمن الحيض ولا الجنابة)
في المسجد من الاعتكاف
لنفاهاهما
(فصل إذا نذر مدة
متابعة) كأن قال لله على
اعتكاف عشرة أيام متتابعة
أو شهر متتابع (لزمه)
التتابع فيها وفي مدة الأيام
يلزم اعتكاف الليالي
للمتخللة بينها في الأرجح
(والصحيح أنه لا يجب
التتابع بلا شرط) والثاني
أنه يجب كالأول فلا يشترط
فلا نأشهر إياكون متتابعاً
وفرق الأول بأن مقصود
اليمين الحجران ولا يتحقق
بدون التتابع وعلى الأول
لونوى التتابع ولم يتلفظ به
لا يلزمه في الأصح كالونذر
أصل الاعتكاف بقلبه

لا ينسب إليه خروج أو لبعده خروجه بنفسه ولا دخال أخرجه غيره لا لأخراج خروجه بنفسه ولذلك اعتد
شيخنا كشيخنا الرمي أنه لا يبطل تتابع اعتكافهم ما سواه أخرجا وأخرجاً ما يمكن حفظهما في المسجد بلا
مشقة ولا حرم باقواهما في المسجد لنحو تنجس أو لاقوله لمشفة الخ فيل للخلاف لا للحكم وفي ابن حجر
بطلان التتابع فيما إذا وجب إخراجهما كالذكر بحق وتبعه شيخنا في شرحه بكونه عليه والمشهور عنه
ما تقدم (قوله ويحسب زمن الاغناء) أي إن لم يخرج من المسجد (قوله وكذا الجنابة) أي غير المفطرة
لان المفطرة تقطع التتابع مطلقاً (قوله فلا يمكن الفصل) أي بلامكث ومثله التيمم (قوله زمن الحيض) أما
المستحاضة فلا تخرج من المسجد إن أمنت التلويث

(فصل في الاعتكاف) المنذور وكيفية نذره (قوله وفي مدة الأيام الخ) أفاد أنه إذا تلفظ بالتتابع دخلت
الليالي في لفظ الشهر قطعاً ما سواه عينه أو لا بل وإن نفاها في نيته ومثله الأسبوع والعشر القلاني من شهر كذا
وتدخل في لفظ العشرة الأيام على الأرجح ومثله سبعة أيام وثلاثون يوماً وإنه إذا لم يتلفظ بالتتابع دخلت
في نحو الشهر قطعاً أيضاً ولا تدخل في نحو العشرة أيام على الأرجح نعم إن نواها دخلت كالونذر يوماً فلا تدخل
ليته إلا إن نواها وذلك علم أن التتابع لا يلزم بنيته وفارق لزوم الليالي بها بأنه وصف غير لازم والليالي من
الجنس لازمة لآلام فقول الشارح و يلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بعينها في الأرجح مبني على
الرجوح وهو لزوم التتابع بالنية ومحمول على ما إذا نواها في نسخة ولا يلزم الخ وهو مبني على الرجح إذا لم
ينواها يخرج بقوله المتخللة الليالي السابقة ففيها ما في ليلة اليوم المذكور فلي تأمل ذلك وليحذر (قوله ولو شرط
التفرق) ولو في مدة معينة على المعتمد وهذا مفهوم شرط التتابع (قوله خرج عن العهدة بالتتابع) وفارق
عدم أجزاء التتابع فيما لو نذر صوم عشرة أيام متفرقة فضاءها متوالية حيث يحسب له منها خمسة فقط لوجوب
وجود الفطر في تحللها بخلافه هنا وفارق أيضاً عدم أجزاء التتوالي في العشرة أيام لمتنع في الحج بالنص على
تفرقها وبأنه في أدائها تحللها فطر وجوباً في أيام التفرق أيضاً تأمل (قوله كافي الروضة) خلافاً لمقتضى
كلام المصنف من التعبير بالصحيح عطفاً على ما قبله (قوله يوماً) وهو ما بين طلوع الفجر وغروب

صرح في الكفاية نقلاً عن البندنجي (قول المتن ويحسب زمن الاغناء) نظير ما سبق في الصائم إذا زال
في بعض النهار لكن هنا لا يشترط ذلك كما هو قضية إطلاقهم إنما الشرط جنابة لا تقطع التتابع (قول المتن
زمن الحيض ولا الجنابة) أي سواء اتفق المكث معهما في المسجد لعدراً وغيره لانه حرام وإنما يباح
للضرورة وهل يبطل بالحيض ما سبق من التتابع أم يجوز البناء فيه تفصيل يأتي في آخر الباب
(فصل إذا نذر الخ) (قول المتن لزمه) أي كالصوم ولان التتابع وصف مقصود لما فيه من المبادرة إلى الباقي
عقب الاتيان ببعضه وأفهم كلامه عدم لزوم نذر التفرق وهو كذلك بخلاف الصوم (قوله يلزم اعتكاف
الليالي الخ) قال الروايات الآن يستثنى الليالي بقلبه (قول المتن والصحيح الخ) أي قياساً على نظيره من الصوم
(تنبيه) لو نذر يوماً ونوى ليلته مع لزمه باتفاق قاله السبكي واستشكله الإمام بان النية وحدها لا تعمل
وأجاب بان اليوم قد يطلق عليها اه ولو نوى أياماً ونوى لياليها فكذلك وأما الشهر فإن لياليه تدخل من غير
نية لانه اسم للأيام والليالي (قوله لو نوى التتابع ولم يتلفظ به لا يلزم) اختار السبكي وغيره اللزوم واستدل بان
الليالي في نذر الأيام تلزم بنيته وهي زمن فالصفة أعنى التتابع أولى بذلك وفرق بعضهم بان الليالي من جنس
المنذور فلزمت بالنية بخلاف التتابع فانه من غير جنسه (قول المتن ولا يلزم الخ) هو معطوف على قوله لو نوى
والمراد ان من نذر الأيام أذا لم يشترط التتابع ولا نواه لا تلزمه الليالي وهذا هو المراد ان شاء الله فلا تغتر بما
كتبناه في حاشية أخرى من انه معطوف على لا يلزمه وقول الشارح مدة الأيام احتراز عن الشهر فإن الليالي
تلزم وإن لم يتعرض للتتابع (قوله كافي الروضة) يرجع لقوله والإصح

(قوله)

ولا يلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأرجح ولو شرط التفرق خرج عن العهدة بالتتابع
في الأصح لانه أفضل (و) الأصح كافي الروضة (انه لو نذر يوماً لم يجز تفرق ساعته

لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز
تنزيلا للسلطان من اليوم
منزلة الايام من الشهر (و)
الاصح كافي الروضة (انه
لوعين مدة كاسبوع)
عينه (وتعرض للتتابع
وقاته لزمه التتابع في
القضاء) والثاني لا يلزمه لان
التتابع يقع ضرورة فلا اثر
لتصريحه به (وان لم
يتعرض له لم يلزمه في القضاء)
قطعا (واذا ذكر التتابع)
في نذره (وشرط الخروج
لعارض صرح الشرط في
الظاهر) لانه لم يلتزم
الابحسبه والثاني يلفو
لخالفته لمقتضى التتابع
وعلى الاول ان عين
العارض فقال لا يخرج
الاعباد المراضى أو لعمادة
زيد يخرج لما عينه دون
غيره وان كان أهم منه
وان أطاق فقال لا يخرج
العارض أو شغل خروج
لكل شغل ديني كالعمادة
والجماعة أو دينوي مباح
كقاء السلاطان واقتضاء
الغريم وليست الزهزة من
الشغل ويلزمه العود بعد
قضاء الشغل (والزمان
المصرف اليه) أي
العارض (لا يجب تداركه
ان عين المدة كهذا الشهر)
لان النذر في الحقيقة لما
عهده (والا) أي وان لم يعين
المدة كشهر (فيجب)

الشمس كما قاله الخليل (قوله على الايام) ربما رشح فيها لودخل في أثناء يوم واستمر الى مثله من اليوم الثاني
أنه يكفيه وهو المعتمد فليست من افراد كلام المصنف وخرج بقوله واستمر الى مثله ما لو خرج منه ليلا فلا يكفيه
عند شبهة خنا خلافا للخطيب ولو نذر وقت الزوال مثلا اعتكاف يوم أو له من هذا الوقت لزمه من ذلك الوقت الى
مثله من العدو دخلت الليلة لضرورة التعيين ولو اعتكف ليلا عوضا عن النهار فان كان قضاء صبح بشرط ان
لا ينقص عن قدر اليوم المعين والاوجب التكميل وفارق اجزاء يوم قصير عن طول بل في الصوم بالتحاد جنس
الزمان كافي قضاء رمضان وبان الصوم لا ينقص وقد يقال لاجابة لهذا لان الاعتكاف يوما كفاء وان كان أقل
من المنذور وانما احتيج الى التكميل في الليل لعدم اسم اليوم فيه فاعتبر فيه مثل الزمن المنذور فتأمل (قوله
والثاني يجوز) قال المحمبانو بكفيه على هذا اقل ساعات أقصر الايام لانه لو اعتكفه عنه كفاء قال الامام وهو
واضح ان فرقه في سنين فان فرقه في أيام متوالية في الطول أو القصر فيجبني اعتبار الجزئية الى ذلك اليوم
فان كان ثلثا مثلا خرج عن ثلث ما عليه قال الرافعي وهو حسن وسكت عليه في الروضة ومحل الخلاف اذا غابر
بين الساعات فلو أتى بساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسها من يوم آخر وهكذا الى ان استكمل ما عليه لم يجز
جزما (قوله عينه) فيدلتصور القضاء ولو ترك يوما منه قضى بدله فقط وفارق استثناف صوم الكفارة
بعدم تعيين زمنها ولو نذر العشر الاخير من شهر معين لزمه ما بعد العشر من الايام والليالي وان
نقص أو نذر عشرة أيام من آخر شهر معين لزمه قضاء يوم اذا نقص والاحوط اعتكاف يوم العشر من
وجزئه ان نقص والا تهم ولو نذر يوم قدوم بد لزمه من وقت قدومه فقط ان قدم نهارا حيا مختارا
والافلاذ يلزمه قضاء نذره اذا فات والافضل يوم (قوله فلا اثر لتصريحه به) فهو لغيره أو مؤكد (قوله لم يلزمه
في القضاء) لان لزمه في الاداء لضرورة الوقت كرمضان (قوله عارض ديني) أو دينوي كما ذكره الشارح
بشروط أربعة كونه معينا مباحا مقصودا غير مناف للاعتكاف فان فقد شرط منها بطل النذر كما في شرح
شيخنا ودخل في المعين ما ينصرف اليه عند الاطلاق كما ذكره الشارح وخرج به ما لو قال الان يبدولى
عارض أو اربدا يخرج مثلا وسأني البقية في كلامه (قوله كالميادة) النذوب بغير يض (قوله مباح)
لا نحو مسرة أو زنا (قوله كقاء سلطان) لانه حو فرج بل لنحو سلام أو منصب لانه غير مناف للاعتكاف
وخرج به نحو جاع نعم لا يض نحو حبس غير مبطل للتتابع (قوله وليست الزهزة الخ) وكل غير مقصود كذلك
(تنبيه) يصح شرط هذا العارض في الصلاة والصوم والصدقة وغيرها نحو لله على صوم كذا الان حصل
شغل كذا أو عطش أو جوع ومنه نذر التصديق بماله الان احتاج اليه في عمره وادامات لزم الوارث التصديق
بجميعه على المعتمد (قوله ويلزمه العود) ان لم يكن شرط في نذره قطع الاعتكاف بالعارض كقوله لله
على اعتكاف كذا الان حصل لي كذا كمرض أو سفر على نظير ما في تحمل المحصر الآتي كذا صوره

(قوله لان المفهوم الخ) قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (قوله والثاني يجوز)
محل ذلك اذا غابر بين الساعات ما لو أتى ساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسها من آخر الى ان استكمل فانه
لا يجزى جزما ثم كلام المصنف بشره لانه لو نذر نصف يوم جاز التفريق والتوجه المنع (قوله عينه) خرج
بذلك ما لو عبر بالاسبوع فقط وشرط التتابع فلا يتصور فيه القوات فانه على التراخي أسنوي (قوله لزمه
التتابع الخ) لا التزام له (قول المتن واذا ذكر التتابع) أي باللفظ (قول المتن وشرط الخروج) خرج به ما لو شرط
قطع الاعتكاف للعارض فانه يصح ولكن لا يجب العود وقوله لعارض خرج به ما لو قال الان يبدولى فانه
شرط باطل لمنافاته الالتزام كذا في الاسنوي وقضية تعليله بطلان الالتزام في الاخيرة (قوله بالبحسبه)
الضمير فيه يرجع للشرط من قول المتن صرح الشرط (قول المتن فيجب) أي تداركه ويكون متتابعا

تداركه لثم المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان التتابع لا ينقطع به (وينقطع التتابع بالخروج) من المسجد (بلا غير) وسياق بيانه في (٨٢) صور (ولا يضر اخراج بعض الاعضاء) كراسه أو بده أو احدى رجليه أو كتفيه

وهو قاعد ما دلحما فان اعتمد عليهما فهو خارج وان كان رأسه داخل (ولا يضر) (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاية المسجد ودار صديقه المجاورة له للشقة في الاول والمنه في الثاني (ولا يضر بعدها) عن المسجد (الا ان يفحش فيضرب في الاصح) لانه قد يأنف البول الى ان يرجع فيبقى طول بومه في الذهاب والرجوع واستغنى في الروضة كاصحابها على هذا أن لا يجد في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بحاله ان يدخل لقضاء غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المنه في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو لم يعدل عن طريقه) فان طال أو عدل ضر ولو كثر خروجه لقضاء الحاجة لعارض يقتضيه فليل يضر لندوره والأصح لا يضر نظرا الى جنسه ولا يكف في الخروج لها الاسراع بل يمشى على سجيته المهسوذة واذا فرغ منها

شيخنا فانظر مع التصور قبله (قوله ويكون الخ) وفارق نظرك في المعينة بأن ضرورة التعيين صرف الاستثناء الى جزء من الزمان المتوهم وظاهره لو كان المتوهم نحو حيض لم يلزم تداركه (قوله أو احدى رجليه) أي ولم يعتمد عليهما فقط والافضل (قوله فان اعتمد عليهما) أي وهما خارجتان معا والافضل وهذا التفصيل يجري في كل جزء أخرجه من بدنه (قوله لقضاء الحاجة) أي المهسوذة هنا وهي البول والغائط قال شيخنا الرمي وكذا الرج (قوله للشقة في الاول) بعسر أو الاحتشام منه وكذا كل ما فيه منه عليه كدار صديقه ولو لم يحن من سقاية المسجد لم يكن معذورا (قوله يفحش) ضبطه بغوى بما يذهب فيه أكثر الوقت المنذور انتهى وفيه نظر اذ يلزم توقف الحكم بيطالانه على تمامه فانظره (قوله واستغنى الخ) أي فان وجد ذلك ضرر البعد قطعا والام يضر وان غش (تنبيه) الخروج لنحو الاكل صلاة الجنابة لان الحاجة في التفصيل المذكور (قوله فان طال) ضبطه بعضهم بأن يزبد على أقل ما يجزى في صلاة الجنابة لان فعلها مقتدر وزد فيه شيخنا واعتبر العرف وفي شرح شيخنا موافقته (قوله أو عدل) قال بعضهم بأن يدخل منعطا غير نافذ لاحتياجه الى العود منه الى طريقه فان كان نافذا لم يضر (تنبيه) لو تعددت عيادة المريض بتعدد المرضى أو تعددت الصلاة على الجنابة بتعدد الجنائز مثلافه لم يعتبر كل واحدة على انفرادها أو باعتبار المجموع والذي مال اليه شيخنا الثاني نظر الماسر عنه من اعتبار العرف (قوله لعارض يقتضيه) أي كسهال وادار بول (قوله واذا فرغ منها) أي الحاجة المذكورة سابقا واسفحجي فلان يتوضأ وله الخروج للاستنجاء وحده وله أن يتوضأ وان كان الوضوء مندوبا فيهما (قوله بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد) فان لم يمكن فيه فله الخروج له قطعا والسكالم في الوضوء الواجب ولا يجوز الخروج للندوب قطعا وان لم يمكن منه في المسجد وفي شرح الروض جواز الخروج لو وضوء غسل نحو الاحتلام (قوله ولا ينقطع التتابع بالخروج بمرض يحوج الخ) وكالمريض نحو حرق وخوف مع فقد مسجد أو من فيه ويجب العود

(قوله وتكون فائدة الشرط الخ) قضية هذا ان المستغنى لو كان لا يقطع التتابع كالحيض لا يجب تداركه وقد ياتزم ذلك (قول المتن وينقطع التتابع الخ) أي لانه غير معتكف اذا خرج ولا عذر (قول المتن ولا يضر الخ) كغير ما يستدل له بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يذرى رأسه الى عائشة رضي الله عنها نرجله وهو معتكف واعترض الاستدلال من وجهين الاول احتمال ان عائشة هي التي تدخل بدها المسجد الثاني أن اعتكف صلى الله عليه وسلم لم يكن عن نذروا يجب عن الاخير بأنه كان اذا عمل شيئا اداوم عليه فهو في معنى المنذور (قوله أو احدى رجليه) لو أخرج احدى رجليه واعتمد عليهما قال الاسنوي فقيه نظر ولو اضطجع وأخرج بعض بدنه فهل يعتبر بالمساحة أو بالثقل الظاهر الثاني (قول المتن ولا يخرج لقضاء الحاجة) أي وان كثر لعارض كما سيأتي (قوله ودار صديقه) يحتمل أن يكون مثله دار أصوله وفروعه وزوجته وعتقائه ويحتمل خلافة ويحتمل التفصيل (قوله أو عدل) علله الرافعي لما فيه من انشاء السير بعد قضاء الحاجة قد علمت من كلام المصنف أن ابتداء الخروج لعيادة المريض قاطع ومثله عيادة المريض زيارة القادم صلاة الجنابة فلو خرج لقضاء الحاجة فصل على جنازة ولم ينتظرها ولم يرجع جاز وجعل الامام والفزالي قسرا لصلاتها حد اللوطة اليسيرة واحتمالها لاسر الغرض (فرع) لا يجوز الخروج لغسل العبد والجمعة في أصح الوجهين (قوله بل يمشى على سجيته) لو تباطأ أكثر من ذلك ضرر (قوله كاذ كره) الضمير فيه يرجع للاظهر من قوله في أظهر القولين

(قوله) ولا ينقطع التتابع بالخروج (بمرض يحوج الى الخروج) في أظهر القولين كاذ كره في المحرر كخروج لقضاء الحاجة والثاني ينقطع لان (ولا ينقطع التتابع) بالخروج (بمرض يحوج الى الخروج) في أظهر القولين كاذ كره في المحرر كخروج لقضاء الحاجة والثاني ينقطع لان

للرض لا يظن عروضة بخلاف قضاء الحاجة وقوله يخرج الى الخروج صادق بما يشق معه المقام في المسجد للحاجة الى الفراش واخادم
وتردد الطبيب وبما يخاف منه تلاوث المسجد كالاسهال وادرار البول وفي الروضة كلها احكامية القولين في الاول والقطع في الثاني بالنفي
وقيل على القولين اما المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد كاصداغ والجي الخفيفة فينقطع التتابع بالخروج بسببه (ولا) ينقطع
(يحض ان طالت مدة الاعتكاف) بان كانت لا تخلوعنه غالبا كشهري (فان كانت بحيث تخلوعنه انقطع في الاظهر) وقيل الاصح لانها
بسبيل من ان تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتاتي به في زمن الطهر والثاني (٨٣) لا ينقطع لان جنس الحيض يتكرر

بالجملة فلا يؤثر في التتابع
كقضاء الحاجة (ولا) ينقطع
(بالخروج) من المسجد
(ناسبيا) للاعتكاف
(على المذهب) وقيل فيه
قولان او وجهان أحدهما
ينقطع لان البتة أمور
به والنسيان ليس بعذر في
ترك الأمور وعبر في
المحرر بأظهر القولين
والمكره كالناسي فيما ذكر
وعلى الراجح لو لم يتذكر
الناسي الا بعد طول الزمان
فوجهان كما لو كل الصائم
كثيرا ناسيا (ولا) ينقطع
(بخروج المؤذن الراتب الى
منارة) بفتح الميم (منفصلة
عن المسجد للاذان)
بخلاف غير الراتب (في
الاصح) فهما والشائي
ينقطع فيها لانه لا ضرورة
الى صعود المنارة لا مكان
الاذان على سطح المسجد
والثالث لا ينقطع فيه ما
لانها مبنية للمسجد معدودة
من توابعه والاول يضم الى
هذا الاعتقاد الراتب

فورا بعد زوال ذلك (قوله بالخروج) يفيد أنه لو لم يخرج في هذا وما قبله لم يبطل تنابعه فيحسب
زمنه وان حرم المكث كما مر في ذي جراحة فضاحة قاله شيخنا الرملي وبحرم المكث مع التلاويث
مطلقا ومع عدمه الا في اخراج الدم للعفوة عن جنسه (قوله لا تخلوعنه غالبا كشهري) يفيد اعتبار غالب
عادة النساء وبوافقه شرح شيخنا واعتبر شيخنا ان يادى غالب عاداتها (قوله ناسبيا) أي للاعتكاف
أول التتابع (قوله والمكره كالناسي) ان كان يغير حق سواء الا كراه الحسى كأن أخرج جمولا عاجزا
عن خلاص نفسه أو الشرعى تكرجه لاداء شهادة تجعلها قبل الاعتكاف قال شيخنا الرملي وأتبعين
عليه الاداء والتحليل معاني حال الاعتكاف فراجع في كون ما ذكر كراهيا يغير حق نظرها فان كان
بحق بطل كما كراه زوج زوجته وسيد عبده على الخروج من اعتكاف متتابع لم يأذنا فيه أو كراه حاكم
لمن لزمه دين لوفاته وكان مقصرا فيه والام يبطل ولو خرجت لوفاء عدة بطل ان لزمته باختيارها كنفويض
طلاتها البوا او الكوفة أو قهر افلا (قوله لو لم يتذكر النامي) الا بعد طول الزمان فوجهان (أصحهما) لا يبصر أخذنا
من التشبيه (قوله راتب) المراد من ألف الناس صوته ولو غير راتب أو غير مأنوس وألحق بعضهم بالاذان
التسبيح المعهود في آخر الليل ولم يرتضه شيخنا الزايدى (قوله لا مكان الاذان الخ) وهذا قال الاذرى اذا
حصل به الشعار وأقره شيخنا الرملي (قوله منقولة عنه) بحيث تنسب اليه عرفا وان لم تكن له (قوله وللادام
احتمال) هو مرجوح (قوله ولا يصح) أي على احتمال الامام المذكور (قوله في كلام الاصحاب) هو
المعتمد (قوله الاوقت قضاء الحاجة) وكذا كل ما طلب الخروج له وقصر زمنه كأكل وغسل جنابة
فقد كرس غسل الجنابة في كلام الشارح للتعميم لصحة الاستثناء وحكمه بعدم الاعتكاف أي حسا لان

(قوله قولان أو وجهان) سبب هذا أن الخلاف يخرج ففهم من عبر عنه بالقولين ومنهم من عبر عنه بالوجهين
وكل صحيح لان المخرج يسوغ فيه ذلك (قوله ويجعل زمان الاذان الخ) أي فلا يقضى أيضا كما يأتي
في كلام الشارح (قول المتن الاوقت قضاء الحاجة) قال الرافعي رحمه الله لذلك مأخذان أحدهما ان
الاعتكاف مستمر في اوقات الخروج لها والثاني ان زمان الخروج لها كالسنتين لفظا عن المدة اه
وظاهر صنيع الشارح رحمه الله اعتماد الثاني والذي في شرح السبكي تصحيح الاول ونقله عن قطع جماعة
وانهم استدلوا بانه لو جامع في خروجه من غير مكث بطل اعتكافه وفي الخادم انه غير معتكف زمن الخروج
قطعا في غير قضاء الحاجة قال الاسنوى رحمه الله ما ذكره من تعميم القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحدا قال به
غيرهما بعد الفحص الشديد بل يستثنى أيضا خروج المؤذن والجنب للاغتسال ونحو ذلك بخلاف الحيض
والنفاس والمرض وخوهما يطول زمنه عادة قال والموقع للرافعي في ذلك ان الغزالي قال فعليه قضاء الاوقات
المصروفة الى هذه الاعذار وأشار بالاعذار الى أمور عدها ليس فيها شيء مما قلنا يجب استثناءه لحمل الرافعي

صعودها واستئناس الناس بصوته فيعذر ويجعل زمان الاذان والخروج له مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز الخروج اليها
لغير الاذان وسواء في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحريم المسجد أم منفصلة عنه أما التي بابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا
يضر صعودها للاذان وغيره كسطح المسجد وسواء كانت في نفس المسجد أو الرحبة أم خارجة عن سمت البناء وتربيعه وللإمام احتمال في
الخارجة عن سمت قال لانها لا تعد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الاصحاب ينازع فيها وجهه وسكت على ذلك
المصنف في الروضة وقال في شرح المهذب هذا الذي قاله الرافعي صحيح (ويجب قضاء اوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف بالتنبيه
المتتابع (بالاعذار) التي لا ينقطع التتابع بها كافات الحيض والجنابة وغيرهما لانه غير معتكف فيها (الاوقت قضاء الحاجة)

فانه لا بد منه بخلاف غيره فارقته كالمستثناة لفظا من المدة المنذورة وكذا أوقات الاذان المؤذن الراتب كما تقدم وتقدم ان الزمان للمصروف الى العارض في المدة المعينة لا يجب تداركه لذلك أيضا (كتاب الحج) (هو فرض) كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله تعالى ولله على الناس حج البيت ولا يجب (٨٤) بأصل الشرع في العمر الامرة واحدة وتجب الزيادة عليها عارض كالنذر والقضاء

حكمه منسحب عليه فلوار تكب ما يبطله بطل (فرع) يقطع التتابع الخروج لمباشرة وظيفة أو صلاة جمعة وان وجب الا بشرطهما وظاهر كلامهم عدم كراهة افراد نحو يوم جمعة أو تخصيص ليلتها به (كتاب الحج)

هو من الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لآدم لما حج لقد طافت الملائكة بهذا البيت سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظر اذا الطواف ليس حجا وبفرضه حلا على قول ابراهيم صلى الله عليه وسلم بأيتها الناس كتب عليكم الحج الخ فلم يرد أنه بهذه الهيئة المخصوصة فالخصوص بهذه الامة ماعدا الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية وينبغي أن يقال في العمرة كذلك ونزلت آيته في السنة الخامسة وفرض في السنة السادسة وبهذا يجمع التناقض ومعناه كالعمرة لغة الزبارة أو القصد وكثرة القصد وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتي أو أعمال مخصوصة بنية (قوله العمرة) سميت العمرة بذلك لسكونها وظيفة العمر من حيث الوجوب كالحج خلافا لالامام مالك قال الشافعي وأبو حنيفة انهما على التراخي وقال المزني من أن نمثنا كالامام مالك وأحمد وأبي يوسف انهما على الفور ويقعان تطوعا فيما بعد المرة الاولى ولا يقعان فرض كفاية أبدا وانما فرض الكفاية احياء الكعبة بهما (قوله وشرط محنته الخ) جملته ما ذكره أربع مرات وبقي خمسة وسطها وهي مرتبة النذر وشرطها الاسلام والتكليف وأما معرفة الاعمال فليست شرطا لصحة الاحرام لا مكان معرفتها بعده (قوله أي الحج) لم يقل كل منهما ويستغنى عن التثنية الآتية لقول المصنف وانما يقع عن حجة الاسلام الخ قال العلامة البرلسي ولا يصح اقامة الحج عن العمرة بخلاف الفصل عن الوضوء لان اسم الطهارة يشملهما انتهى وفيه نظر اذا الشمول بالمعنى اللغوي هناك وهما سواء ولا يشمل فيهما بالمعنى الشرعي فتأمل (قوله فلاولى الخ) في المال بنفسه أو مآذونه والسيد في عبده غير البالغ كالولى وفي البعض يشترط احرام الولي والسيد عنه جميعا وأحد هما باذن الآخر ولا مدخل للها بآء هنا

هذا اللفظ على العموم وتصرف فيه فاعلمه اه نقلا من شرح المنهاج والمهمات وقوله والجنب لا بخلاف كلام الشارح لان مراد الاسنوى زمن الخروج ومراد الشارح زمن الجنابة (قوله فانه) الضمير راجع للقضاء من قول المتن أوقات قضاء الحاجة (قوله لذلك أيضا) اسم الاشارة راجع لقوله كالمستثناة لفظا

(كتاب الحج)

(قول المتن فرض) أى مفروض قيل فرض قبل الهجرة وقبل بعدها في الخامسة وقبل في السادسة ومعهما في باب السير وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة ومعهما القاضى عياض (فائدة) قيل لا ينصو ر حج تطوع الامن العبد والصبي لانه يلزم بالشروع (قوله كالنذر والقضاء) وكاللزوم بالشروع وفيه نظر (قوله لله) قيل حكمة ذكرها فيه مما كان فيه ما من كثرة الراء (قوله في الحديث الشرىف وان تعتمر) قال النووي هو بفتح الهمة (فرع) لو فعل الحج بدل العمرة لم يجزئه بخلاف الفصل عن الوضوء لان اسم الطهارة يشملهما (قوله ولا تغتفر بقول الترمذى الخ) أجاب بعضهم عنه باحتمال أن يكون خرج جوابا لتلك السائل (قول المتن وشرط محنته الاسلام) أورد الوقت ومعرفة الاعمال واعترض الثانى بانقاده مطلقا ثم يصرفه للحج وللعمرة أول كليهما (قوله أى الحج) قال الاسنوى الاول ان يرجع الضمير الى الله كور من الحج أو العمرة قلت غير الشارح رحمه الله قول المتن وانما يقع عن حجة الاسلام (قوله فلا يصح حج كافر) أى

(وكذا العمرة) فرض (في الاظهر) كالحج وقد قال تعالى وانما الحج والعمرة لله أى اتوا بهما على وجه التمام والثانى انها سنة لحديث الترمذى عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أو اجبة هى قال لا وأن تعتمر فهو أفضل قال في شرح المذهب انفق الحفاظ على انه حديث ضعيف ولا يفتى بقول الترمذى فيه حسن صحيح قال وروى ابن ماجه والبيهقى وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عائشة رضى الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى البيهقى باسناد موجود فى صحيح مسلم فى حديث السؤال عن الايمان والاسلام والاحسان الاسلام ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتمر وتغتسل من الجنابة وتم الوضوء وتصوم رمضان وروى الدارقطنى هذا اللفظ بحرفه ثم قال هذا اسناد صحيح ثابت (وشرط محنته)

أى الحج (الاسلام) نطق فلا يصح حج كافر أصلى أمر نذولا بشرط فيها التكليف (فالولى أن يحرم عن الصبي القى لا يميز والجنون) وان لم يحج عن نفسه أو حرم عنها والمميز يحرم باذن الولي وقيل بغير اذنه وعلى الأول لولى أن يحرم عنه فى الاصح فى أصل الروضة والاصل فى حج الصبي والمراد به الجنس الصادق بالصبي أو بغيره ما روى مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم

لحق ركباً بالروحاء فزعت امرأة فأخذت بعضد صبي صغير فاخرجته من محفها فقالت يا رسول الله هل لهذا حي قال نعم ولك أجر وقيل المجنون على الصبي والولي الأب والجد وإن علا عنه عدم الأب وقيل مع وجوده أيضاً وكذا الوصي وقيل الحاكم دون الأخ والم والام في الأصح ولو أذن الأب لمن يحرم عن الصبي فالمصحيح في الروضة محتمة وفي شرح المهذب عن (٨٥) الأصحاب صفة أحرار الولي عن الصبي أن ينوي جملة عمره ما فيصير

الصبي محرماً بمجرد ذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته في الأصح وبطوف الولي به ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسمي به ويحضره عرفة والمزدلفة والمواقف ويحمله الأجر فيربها إن قدر والأجر عنه من لا يرضى عليه والمميز بطوف ويسمي بنفسه وظاهر أن المجنون كغير المميز فيما ذكر والغنى عليه لا يهرم عنه غيره لأنه ليس براقب العقول برؤى مرجو على القرب وإنما يصح مباشرة من المسلم المميز) بالغا كان أو غير بالغ حوا كان أو عبداً فلا تصح مباشرة المجنون والصبي غير المميز وتقسيم افتقار المميز إلى أذن الولي (وإنما يقع عن حجة الإسلام بالمباشرة إذا باشره المكاف) أي البالغ العاقل (الحر) وإن لم يكن غنياً (فيجزئ حج الفقير) كالوعميل القضي خطر الطريق وحج (دون) حج (الصبي والعبد) إذا كمل بعده قال

(قوله بالروحاء) بالمدايم واد مشهور بالمدينة الشريفة على نحو خمسة وثلاثين ميلاً منها وفزعت أسرع (قوله صبي) أي ذكر لأنه الواقع ولا يتقيد بالحكم به إذ مثله الصبية (قوله ولك أجر) أي على الأحرار عنه أو النفقة عليه ولعله صلى الله عليه وسلم علم أن لها عليه ولاية للمأمر (قوله له أن ينوي) أي يقول نويت الأحرار عن هذا أو عن فلان أو جعلته محرماً بكذا ولا يصبر الولي محرماً بذلك ثم إن جملة قارناً أو متصفاً فالدم على الولي وإذا ارتكب محظوراً بنفسه فلا ضمان مطلقاً أن لم يكن مميّزاً ولا فعلي وليه ولو اتلفاً أو غيره فعلى ذلك الغير ولو أجنبي أو يفسد حجه بالجماع بشرط كونه عامداً عالماً مختاراً وقضيه ولو في حالة الصبا (قوله ولا يصح أحرار الصبي بغير إذن وليه) لأن شأن النسك الاحتياج إلى المال وبذلك فارق الصلاة والصوم (قوله وبطوف الولي به) أي بغير المميز ولا يكفي فعل أحدهما حتى إذا أركبه دابة اعتبر كونه قائداً له أو سائقه ويشترط طهارتهما من حدث ونجس وستعرورتهما نعم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولد لأن المعتبر أصالة هو الولي (تنبيه) لا يصح الأحرار عن ولد الكافر وإن اعتقد الإسلام ولا يصح اعتقاد ولد المسلم الكفر في صحة الأحرار عنه وقال شيخنا يضريه إذا قارن النية عنه (قوله ويناوله) أي ينال الولي غير المميز ندباً لا إيجاباً لمباشره إن قدر فمباشره كريمة عنه فليس مستثنى كما قيل (قوله والمميز بطوف بنفسه) وجوباً وكذا السبي والرمي وتشترط شروط الطواف فيه لا في الولي (قوله الحر) ولو في الواقع (قوله أن يكمل بعده) أي بعد حجهما أي بعد فوت الوقوف فيه والزمهما فعله وإن تحللاً أو وقع منهما جماع بالجناب بدواً لبقاء أثره ولزمهما إعادة الطواف والسبي إن كانا فعلا خلافاً لبعضهم (تنبيه) الطواف في العمرة كالوقوف في الحج فيلزمهما فعله وما قبله أن يكمل قبل فراغه ولا بعد أن ما فعلا بعد كمالهما (تنبيه) المجنون كالصبي فيما مر وأفاقته بعد الأحرار عنه كبولغ الصبي (قوله فعليه حجة أخرى) اعتباراً لوقوعه حالة الكمال لأنه وظيفة العمر ولا يشكروا بذلك فارق أجزاء

لامنه ولا عنه وأما ولد المسلم إذا اعتقد الكفر فقد حكي الروايات عن والده أنه يصح حجه لأنه محكوم بإسلامه ثم خالفه واختار أنه لا يصح وقاسه على الصلاة وقضيته عدم صحة الصلاة منه جزماً (قوله لحق ركباً بالروحاء الخ) وجبه الدلالة أن الصبي الذي يؤخذ بعضده لا يميزه وقوله في الحديث الشريف ولك أجر ظاهر في أنها تصح عنه وأجيب بأن المراد أجور النفقة والحل وانها كانت وصية أو مآذونة (قوله وكذا الوصي الخ) قال الأذري قضية كلام الشيعيين وغيرهما جواز سفرهما بهما لذلك وإن بعدت المسافة وقال أبو حامد صورته أن يكون بمكة ولا يجوز السفر لغير الأب والجد (قوله فيربها الخ) على هذا يكون مثل ذلك مستثنى من قولهم بشرط مباشرته التمييز (قول الملقن من المسلم) دخل فيه العبد بغير إذن سيده وإن عصى وللسيد تحليه إن شاء قال الإمام الفرق بين حجة حج الصبي وعدم حجة إسلامه غامض اه وفرق بأن الحج قد يكون نفلاً وبأن الإسلام لما كان يلزمه التزام التكليف كلها اعتبر الكمال فيه واعلم أن الصبي يثاب على الطاعات ولا تنكتب عليه معصية بالاجماع قاله السبكي رحمه الله (قوله فلا تصح مباشرة المجنون) أي ولو في الوقوف بعرفة قال الأذري وهو المذهب قال ووقع في الروضة وشرح المهذب نسبة تصحيح الصحة إلى الرافعي وهو غلط (قوله قال الله من استطاع إليه سبيلاً) وهو إجماع أيضاً

على الله عليه وسلم أجماعاً حج ثم باغ فعليه حجة أخرى وأجماعاً حج ثم أعتق فعليه حجة أخرى ورواه البيهقي بأسانيد جيدة كقوله في شرح المهذب (وشترط وجوبه بالإسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) قال الله تعالى من استطاع إليه سبيلاً أمال الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبته به في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كاتقرر في الأصول فإن أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها إلا في المرتد فإن الحج يستقر في ذمته

بإستطاعته في الردف ذكره في شرح المذهب (تمت) العمرة على القول الاظهر بفرضيتهما كالحج في شرط مطابق الصحة ومصلحة المباشرة والوجوب والاجزاء عن عمرة الاسلام والإستطاعة الواحدة كافية لهما جميعا (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط أحدها وجود الزاد وأوعيته ومونة ذهابه (٨٦) وإياه) وعبرة التحرر وما يحتاج اليه في السفر مدة الذهاب والاياب وعبرة

الروضة أن يجد الزاد
وأوعيته وما يحتاج اليه في
السفر فان كان له أهل أو
عشيرة اشترط ذلك لذهابه
ورجوعه وان لم يكن
فكذلك على الاصح
(وقيل ان لم يكن له ببلده)
بهاء الضمير (أهل) أى
من يلزمه نفقتهم (وعشيرة)
أى أقارب أى لم يكن له
واحد منها (لم تشترط)
في حقه (نفقة الاياب)
المدكورة من الزاد وغيره
لان البسلاذ في حق مثله
متعارفة والاصح اشتراطها
لها في الغربة من الوحشة
ولتزع النفوس الى الاوطان
وبجري الوجهان في اشتراط
الراحة للرجوع وسبأى
وليس المعارف والاصدقاء
كالعشيرة لان الاستبدال
بهم متيسر (فلو) لم يجد
ما ذكر لكن (كان يكسب)
في سفره (ما يفي زاده)
ومؤنته (وسفره طويل)
أى مرحلتان فأكثر
(لم يكلف الحج) لانه قد
ينقطع عن الكسب
لعارض ويتقديران
لا ينقطع فالجمع بين تعب
السفر والكسب تعظم
فيه المشقة (وان قصر)

صلاة صبي بلغ بعدها في الوقت (قوله باستطاعته في الردة) فيلزمه فعله إذا أسلم ويقضى من تركته ان مات بعدها اسلامه والا فلا يقضى (قوله ولها شرط) أي سبعة ذكرا المصنف متأورا بعه وبأقربها يعلم من كلامه مع الشارح وهي وجود الزاد والراحلة وكون الزاد ونحوه موجودا في محله المعتادة وأمن الطريق والثبوت على الراحلة بلا مشقة وامكان السير والوقت (تنبيه) يعتبر في الاستطاعة امتدادها من وقت خروج أهل بلد للحج الى عودهم اليه فن أعسر في جزء من ذلك لم يلزمه حج في تلك السنة ولا عبرة ببساره قبل ذلك الوقت ولا بعده (قوله ذهابه وإيابه) وكذا إقامة بكة وغيرها (قوله يلزمه نفقتهم) واستثنى بعضهم الرجعية وان لزمه نفقتها (قوله وعبرة المحرراخ) هي أعم من عبارة الكتاب وعبرة الروضة أولى منهما لعدم احتياجها الى التأويل الذي ذكره الشارح (قوله والاصح اشتراطها) هو المعتمد وهذا مكرر لتقدمه في عبارة الروضة وشمل الأهل أقارب الام قال العلامة البراسي وعدم تيسر حرفة بالحجاز كالاهل (قوله وانزع النفوس) أي شوقها وطلبها للوطن (قوله وهو يكاتب) أي بحسب عادته وظنه (قوله في يوم) أي في اليوم الاول من أيام سفره على المعتمد ولا نظر لما بعده ولا لا لكسب في الحضر (قوله كفاية أيام) هي أيام سفره وهي ما بين زوال سابع ذي الحجة الى زوال ثالث عشره لمن لم ينفر النفر الاول فهي ستة أو سبعة ويعتبر في العمرة قدومها مع أعمالها وهو نحو ثلثي يوم (قوله الراحلة) أي ما يليق به ولو آدميا (تنبيه) من وجود الزاد والراحلة مالار باب وظائف الرب في بيت المال أو موقوف عليها (قوله مكة) أي لأحرمها (قوله للقادر) ولو أتى على المعتمد عند شيخنا كشيخنا الرملي (قوله مشقة بدنة) هي ما لا يحتمل (قوله باستطاعته في الردة) فإذا أسلم كاف به حتى لومات بعد الاسلام وقبل التمكن فعل من التركة واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه أما استطاعته قبلها فلم يجب فيها الاعلى مسلم وكذا لا أثر للوجوب أعنى غير العقاب فيها والاستمرار مرئدا حتى مات اذا سبيل الى الحج عنه في حال رده (قول المتن وأوعيت) حتى السفارة كما نقله في الكفاية عن القاضي حسين (قول المتن ودونة ذهابه) هذا ينفي عما قبله (قوله وعبرة المحرراخ) هي أحسن لا بهام الاولى أجود السفر خاصة (قوله من تلزمه نفقتهم) ينبغي أن يستثنى منه الرجعية وان لزمته نفقتها (قوله أي أقارب) أي ولو من الام (قوله أي لم يكن لها واحد منهما) دفع لما يقال قضية العبارة تخصيص هذا الوجه بما اذا اتفقنا معا (فرع) ينبغي أن يكون مثل الأهل والعشيرة عدم تيسر حرفة بالحجاز (قوله لما في القرية من الوحشة) بدليل تقريب الزاني (قول المتن كان يكسب في سفره) قال الاسنوي رحمه الله لو كان يقدر في الحضر أن يكسب في يوم ما يكفيه لتلك اليوم وللحج فهل يجب عليه لم يصرحوا به غير اننا نقول ان كان على دون مسافة القصر وجب لانهم اذا كفوه مثل ذلك في السفر ففي الحضر أولى فان كان طويلا فليتجه أيضا للوجوب لا تنفاه المحذور المذكور في كلامهم عند الكسب في السفر الطويل (قول المتن الراحلة) قال الجوهرى هي الناقة التي تصلح لان ترحل وقال في شرح المهذب هي البعير التي يجب ثم الجار ونحوه كالراحلة (قول المتن مشقة شديدة) قال الشيخ أبو محمد بأن تكون موازية للضرر بين الركوب والمشى (قوله بأن وجد مؤنة الحمل تمامه) قال في الوسيط لان بدل الزائد خسرا لا مقابل له اه قال الاسنوي وقضيته أن الذي يحتاجه من

أى السفر (وهو يكسب في يوم كفاية أيام كاف) الحج بأن يخرج له لقطة المشقة فيه بخلاف ما إذا كان لا يكسب في كل الزاد
يوم الا كفاية بومه فلا يلزمه لانه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فينضّر (الثاني) من الشروط (وجود الراحلة لمن يشترط بين مكة
مرحلتان) سواء قصر على المشى أم لا لكن يستحب للقادر عليه الحج (فان لحقت بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجود محمل) بفتح الميم
الاولى وكسر الثانية ذكره الجوهري (واشترط شريك يجالس في الشق الآخر) فان لم يجد الشريك فلا يلزمه الحج وان وجد مؤنة المحمل بتمامه

قال في الشامل ولولطفه مشقة عظيمة في ركوب الحمل اعتبر في حقه الكنيسة وأطلق الحمل وغيره ان المرأة تعتبر في حقها الحمل لانه أسفر لها (ومن يبنو بنها) أى مكة (دون مرحلتين وهو قوى على المشى يلزم الحج) ولا يعتبر في حقه وجود الراحة (فان ضعف) عن المشى (فكالبعيد) عن مكة فيعتبر في حقه وجود الراحة والحمل أيضا ان لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر وجودهما فالمراد التمكن من تحصيلهما بشراهما واستنجاها عن المثل أو أجرة المثل (ويشترط كون الزاد والراحة) بما ذكرهما (فاضلين عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وابايه) والمؤنة تشمل النفقة المذكورة في المحرر وغيرها كالسكوة (٨٧) وسواء في الدين الحال لانه ناجز

والحج على التراخي والمؤجل لانه اذا صرف ماله الى الحج فقد جعل الاجل ولا يجد ما يقضى به الدين وقد تخفرت منه النية فتبقى ذمته مرهونة ولو كان ماله دينيا في ذمة انسان فان أمكن تخصيصه في الحال فكالحاصل والا فكالمعذور (والاصح اشتراط كونه) أى المذكور الفاضل عما ذكر (فاضلا) أيضا (عن مسكنه وعبد يحتاج اليه لخدمته) لزماته أو منصبه والثاني لا يشترط بل عليه بيعهما ويكتفى بالاكثر والاختلاف فيما اذا كانت الدار مستغرفة لحاجته وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله فاما اذا أمكن بيع بعض الدار وفي ثمنه بمؤنة الحج أو كانا نفيسين لا يلبقان بمثله ولو أبدلها الوفي التفاوت بمؤنة الحج فانه يلزمه ذلك جزما ولا يلزم أن يأتي في النفيسين المألوفين الاختلاف

عادة عند شيخنا كابن حجر واعتبر شيخنا الرمي ما يبيع التيمم ويعتبر في الشريك أن يلبق به محالسته وليس به مشوه بخور برص ولا بد من قدرته على مؤنته أيضا (قوله الكنيسة) وهي المعروفة الآن بالمحارة مأخوذة من الكنيس وهو الستر فان عجز فالحقفة فان عجز فمصرير بحمله الرجال (قوله وأطلق الحمل أن المرأة) ومثلها الخنثى المشكل يعتبر في حقه ما الحمل وان قدرنا على المشى بلا مشقة وهو المعتمد (قوله أى مكة) فلانتهى برع رفق ولا الحرم وفارق اعتبارها في حاضري الحرم منه نظر للتخفيف فيها (قوله فان ضعف عن المشى) أى وان قدر على الزحف أو الحبو (قوله والحمل) هو الذي يعرف الآن بالشدق ولو جرت العادة بالمعادلة بالانقال لم يكف عن الشريك في الوجوب على المعتمد (قوله بما ذكر معهما) كالحمل (قوله عن دينه) ولولته تعالى كندرو وكفارة (قوله من عليه نفقتهم) منهم زوجه وجاهه والقدرة على نفقتهم ذهابا واباياب بحسب نفس الامر ومنها اعفاف الاب ومن المؤنة أجرة طبيب وعن أدوية ونحو ذلك لمن عليه نفقته وأجرة مسكنه ذهابا واباياب قال شيخنا الرمي ويحرم الحج على من لا يقدر على ما ذكره وان أوهم كلامهم جوازهم (قوله يحتاج اليه) أى الى ما ذكر وأمة الاستمتاع والخدمة كالعبد يخرج بالحاجة من استغنى بسكنى زوج أو بنحور باط فيلزمه بيعه وصرفه في الحج على المعتمد (قوله يلزمه بيعها الخ) وسواء أحسن الكسب أولا ولو افتقر بعد استطاعته لم يلزمه الكسب ولا سؤال الصدقة أو الزكاة لقاء الحج في ذمته على التراخي خلافا للفرق في الاحياء (قوله ولا يلزم الفقيه بيع كتبه) ومثله كل ذي حرفة لا يلزمه بيع آلة حرفته المحتاج اليها ومثله الخنثى الجندى وسلاحه وجماعه الزرع ومحراثه (قوله أهم) هو الصحيح المعتمد (قوله ومعه في الروضة) هو المعتمد لان حاجة النكاح لا تمنع وجوب الحج لكن تقديم النكاح أولى

الزاد يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضى تعين الشريك قال الزركشي والاول ظاهر النص وكلام الجمهور وهو الوجه اه (قوله ولولطفه الخ) لو عجز عن الركوب في الكنيسة وهي المعروفة الآن بالمحارة وليكنه قادر على الركوب في الحقة التي تكون بين جبلين وفيه كن من مؤنتها فالظاهر اللزوم وتوقف الاذرى في ذلك لما فيه من عظم المؤنة (قول المتن دون مرحلتين) أى من مكة نفسها لامن الحرم بخلاف المسافة فيمن هو من حاضري المسجد الحرام فانها معتبرة من الحرم رعاية للتخفيف في الموضوعين (قول المتن مؤنة) قال الجوهرى هي الكفاية تقول مأنته أمأنته كسأنته أسأله ومأنت أمون كقلت أقول ويدخل فيها اعفاف الوالد وأجرة الطبيب له وغير ذلك أقول كذا قالوا السكن قالوا أيضا ان احتياج الشخص الى النكاح لا يمنع الوجوب فيجب أن ينحصر ذلك بما اذا لم يبلغ به الحال الى أن يجب اعفاف نفسه ان قلنا بوجوده فان اعفاف نفسه مقدم على اعفاف والده (قوله فقد جعل الاجل) أى بموت أو غيره كإسبائى وسواء كان الدين لله تعالى أو لأدمى (قول المتن عن مسكنه) لو احتاج للسكنى بأجرة هل تعتبر أجرة الذهاب والاياب

فيهما في الكفارة لان لما بد لاقاله في الروضة معترضا به قول الرافعى لا بد من عودهما (و) الاصح (انه يلزمه صرف مال تجارته اليهما) أى الى الزاد والراحة بما ذكره هما وفارق المسكن والعبد لانهما محتاج اليهما في الحال وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه ان لا يتحقق بالمساكين ولو كان له مسكنات يحصل منها نفقته لزمه بيعها وصرفها الى ما ذكر في الاصح أيضا ولا يلزم الفقيه بيع كتبه للحج في الاصح لحاجته اليها الا أن يكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه بيع احدهما لعدم حاجته اليها ذكره في شرح المهذب ولو ملك ما يمكنه به الحج واحتاج الى النكاح تخوفه العنت فصرف المال الى النكاح أهم لان الحاجة اليه ناجزة والحج على التراخي وصرح الامام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من المرافيين وغيرهم بوجوبه ومعه في الروضة (الثالث) من الشروط (أمن الطريق) ظنا بحسب

ما يليق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه أو ماله سعيًا وعدوا أو رصديًا ولا طريق) له (سواء لم يحب الحج) عليه وان كان الرصدى برضى بشئ يسير ويكره بذل المال لهم لانه يحرضهم على التعرض للناس وسواء كان الدين يخافهم مسلمين أم كفارًا لكن ان كانوا كفارًا أو طاقوا مقاومتهم استحب لهم أن يخرجوا للحج ويقالوا لهم لينالوا ثواب الحج والجهاد وان كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه وان (٨٨) كان أبعد من الاول اذا وجد ما يقطعه به (والاظهر وجوب ركوب البحر) لمن

لا طريق له سواء (ان غلبت السلامة) في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة والثاني المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو طبعان الامواج في بعض الاحوال لم يجب ركوبه جزًا وان استوى الامر ان فوجها قال في الروضة أصحها الا يجب اذا قلنا لا يجب استحب على الاصح ان غلبت السلامة وان غلب الهلاك حرم وان استويا ففي التحريم وجهان قال في الروضة أصحهما التحريم ومنهم من حكى القولين في لزوم ركوبه مطلقًا لزوم الظواهر المطلقة في الحج وعدم اللزوم لما في ركوبه من الخوف والخطر هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لصعقتها عن احتمال الاحوال ولانها عورة معرضة للاكتشاف وغيره لضيق المكان فان لم توجه

وعليه لومات بعد تقديم النكاح لم يكن عاصيا بقضى من تركته واذا لم يخف الغت فالأفضل تقديم الحج وفي هذه لومات قبله كان عاصيا كذا اعتمد شيخنا تبة الشيبخنا الرملي فراجعهم (قوله فلو خاف) أى وان اختص الخوف به على المعتمد (قوله ماله) أى الذى يذله للحج لانحوال تجارة وشرط شبخنا الرملي الامن على ماله في الحضرة لوسافر فلا يجب عليه الحج ولو كان اذا سافر له بالامن على ما يقي من أمواله في بلده فراجعهم (قوله أو رصديا) وهو بفتح الراء وفتح الصاد واسكنها من رقب الطريق لياخذن من المارة شيئا فم لو كان الباذل للرصدى الامام أو اجنبي عن جميع الركب لاعتنوا به وحده لم يسقط الوجوب (قوله أن يخرجوا) واذا خرجوا والتفت الصفوف حرم الانصراف وما في ابن حجر وغيره محمول على غير هذه فراجعهم (قوله وجوب ركوب البحر) أى ابتداء أو دوما ولو قطع بعضه في حالة عدم الوجوب فله الرجوع ان لم يكن الباقي أقل خوفاً ومشقة سواء استوت المسافة أم لا قال بعضهم ويقال مثل ذلك في البر (قوله لمن لا طريق له) سواء) يحتمل أن لا طريق له أصلا ويحتمل أن لا طريق له يأمن فيه وقول المنهج تعين يشعر بالثاني ولو كان معه مال يفي بالبحر دون البر فهل هو من التعين أو لا حره (قوله عند غلبة السلامة) صريح في ان البر كالبحر فقوله فيما مر من الطريق أى غلبت السلامة فيها (قوله أصحها ما لا يجب) هو المعتمد (قوله واذا قلنا لا يجب) أى على مقابل الاظهر (قوله أصحها ما التحريم) هو المعتمد (قوله ففيها خلاف) المعتمداها كرجل فبها ذكر فيه ومثله الخنثى (قوله وليست الخ) المعتمداها في وقت هي جاتها كالبحر (قوله أجرة البذرة) وهى كة عجمية معربة ويجوز فيها ايهمال الدال ورزنها مفعلة كمنطقة ومحلها ان كانت أجرة مثلاً فأقل (قوله الخفارة) بثلاث الخاء المججمة (قوله والخلاف الخ) فيه اعتراض على المصنف (قوله ويشترط) هذا شرط رابع في ضمن الثالث وهو راجع الى الاول الآن الاول في وجود ما ذكر بالفعل معه وهذا في

فقط أم على الدوام (قوله ما يليق به) الضم فيه يرجع للطريق من قول المتن أمن الطريق (قول المتن أو رصديا) لو كان الباذل له الامام لم يمنع الوجوب وأما الاجنبي فقال في المهمات القياس عدم الوجوب لانه والرصدى بسكون الصاد وفتحها المترتب للشيء والمراد الامن العام فلا يلتفت الى الخوف في حق الشخص الواحد ولو كان الخوف بسبب أموال التجارة فكالمعدم كما بحثه الاذرى وهو ظاهر (قول المتن وجوب ركوب البحر) بحث الاسنوى تحريم السفر بالولد فيه للعذر واعترضه الزركشى بان غاية ذلك التفرير وهو جائز محافظة على الاجر لاولد كما في احضاره في الغزو والرضخ له (قوله في بعض الاحوال) فديقل هذا لا يلزم غلبة الهلاك (قوله ففيها خلاف مرتب) أى على الخلاف المذكور في المتن بدليل قوله بعد فان لم توجه الخ (قول المتن وان يلزمه الخ) بحث الزركشى أن القدر اليسير الزائد فيها على أجرة المثل يغتفر (قوله بفتح الموحدة وسكون المججمة) زاد الاسنوى وبالمهمة أيضا ونبه على انها عجمية معربة (قوله والخلاف وجهان) اعتراض على المصنف في عطفه على الاظهر ولما يقدره الشارح فباسف (قول المتن بمن المثل) أى سواء كان غالبا أو رخيصا (قول المتن في كل مرحلة) استشكله المتأخرون فان أراد المزمع قرب ما يقرب

(قوله)

عليها لم يستحب لها وقيل بطرد الخلاف وليست الانهار العظيمة كجبحون ونحوه في حكم البحر لان

المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم (وانه يلزمه أجرة البسرقة) بفتح الموحدة وسكون المججمة أى الخفارة لانها من أهب الحج فيشترط في وجوبه القدرة عليها والثاني يقول هي خمس ان لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها والخلاف وجهان والله حبيب الامام وفي شرح المهذب عن جمهور العراقيين والخراسانيين انه اذا احتاج الى خفارة لم يجب الحج وحله على رادة ما يأخذ الرصدى في المارصد وقد تقدم (ويشترط) في وجوب الحج (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها بمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان) فان

كان لا يوجد بها خلوة ما من أهلها وانقطاع المياه وكان يوجد بها أكثر من ثمن المثل لم يجب الحج (وعلف الدابة في كل مرحلة) لان المؤونة تعظم بحمله لسكرته وفي شرح المذهب ينبغي اعتبار العادة فيه كالماء (و) يشترط (في المرأة) لوجوب الحج عليها (أن يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غير نسب (أو نسوة ثقات) لتأمن على نفسها (والاصح أنه لا يشترط وجود محرم لاحداهن) لان الاطماع تنقطع بجماعتهن والثاني يشترط وجوده ليسكن الرجال عنهن ويعينهن اذا ناهبن أمر ومثله في ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المذهب بأو (و) الاصح (انه يلزمها أجرة الحرم اذ لم يخرج الابها) لانهن مهنة سفرها في حديث الشيخين لان سفر امرأة الامع محرم فيشترط في وجوب الحج عليها فقرتها على أجرة والثاني يقول من حقه الخروج معها فاذا لم يخرج الابأجرة لا يجب الحج عليها والمسئلة مبينة على أجرة البئرقة وأولى بالزوم ويظهر ان أجرة الزوج كاجرة المحرم قال في شرح المذهب الخنثى المشكل يشترط في حقه (٨٩) من المحرم ما يشترط في المرأة

فان كان معه نسوة من محارم كاخوانه وعماته جاز وان كن أجنيات فلا لانه يحرم عليه الخلوة بهن ذكره صاحب البيان وغيره اه وقال قبل هذا يسير المشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن معترضا به قول الامام وغيره بحرمته ذلك فاستغنى بهذا الاعتراض عن مثله في الخنثى الملحق بالرجل احتباطا (الرابع) من الشروط (أن يثبت على الراحة بلا مشقة شديدة) في محمل فن لم يثبت عليها أصلا أو ثبت عليها في محمل بمشقة شديدة لرض أو غيره لا يجب عليه الحج بنفسه بخلاف من اتفت عنه المشقة في المحمل فيجب عليه الحج كما تقدم (وعلى الاعمى الحج ان وجد قائدا) مع الشروط المذكورة

وجوده بختمه في محله ولعل المراد ان له الرجوع فتأمل (قوله) بأكثر من ثمن المثل) نعم تنقصر هنا الزيادة اليسيرة بخلاف ما صر في التيمم لان له بدلا بخلاف ما هنا (قوله) وفي شرح المذهب اعتبار العادة) وهو المعتمد (قوله) ويشترط في المرأة) ومثله الخنثى (قوله) لوجوب الحج عليها) وبكفي في الجواز للواجب من السفر ولو اغير الحج امرأ أو أمها على نفسها ويجوز لها النفل مع الزوج أو مع محرم لامع نسوة وان كثرن كسفرها وان قصر اغير وواجب ولومات المحرم ونحوه بعد احرامها لزمها الاتمام ان أمنت على نفسها وحرم عليها التحلل حينئذ والاجازة قبل احرامها لزمها الرجوع ان أمنت (قوله) أو محرم) ولو مرأها أو يشترط كونه بصيرا فالاعمى كالعدم قال شيخنا الرمي الا ان كان فطنا حاذقا فينبغي الاكتفاء به لكن اشتراطهم مصاحبة نحو المحرم لها ليجتمع عنها أعين الناظرين اليها ينافي ذلك ولا يشترط كونه ثقة كالزوج وكالمحرم عبدها الثقة والمسحوق الثقة والامرء كالمرأة (قوله) نسوة) أقلهن ثقتان ولو اماء على المعتمد ولو غير بالغات حيث طن حلق (قوله) ثقات) أي ان كن غير محارم والا فلا (قوله) وان كن أجنيات فلا الخ) المعتمد خلافه وأن الخنثى كالمرأة في الخلوة وغيرها (قوله) بلا مشقة شديدة) تقدم المراد بها وتقدم ضبط المحمل أنه بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وأعكسه كافي المنهج والعباب (قوله) ان وجد قائدا) وان أحسن المشي ولو بغير العصا (فرع) لو ظن مسقطا من عدو أو غيره استصحب الغالب فان لم يغلب شيء وجب الخروج فان لم يخرج لظنه وجود المانع والمسقط فبان عدمه تبين الوجوب كعكسه (قوله) انه يشترط في وجوب الحج) هو المعتمد خلافا لابن

(قوله) لوجوب الحج عليها) خرج الجواز فانه ثابت اذا وجبت واحدة فقط وأما سفر النفل فيمتنع عليها وان وجبت عددان النسوة هذا ولكن الذي نص عليه الشافعي ان السفر الواجب يكتفي فيه بواحدة (قول المتن أو محرم) شرط العبادي في المحرم أن يكون بصيرا ويقاس به غيره ثم ظاهر كلامهم اعتباره حتى في حق المجوز (قوله) فاستغنى الخ) خالف بعضهم في هذا وقال ان معنى قوله تحرم عليه الخلوة بهن أي بكل منهن والسفر مظنة ذلك فلا ينافي ما سلفه من جواز خلوة الرجل بنسوة في غير السفر (قوله) في محمل) دفع لاعتراض الاسنوي بأن المتقدم في الشرط الثاني في عبارته القدرة على الراحة يعني الخالية عن المحمل فتسكون هي المرادة هنا فيشكل بأن من عجز عن ذلك وقهر على الركوب في المحمل وجبت المباشرة اه والحنث أن المراد الراحة الشرعية فلا يراد (قوله) لا يجب عليه الحج بنفسه) بل يكون من النوع الثاني (قوله) بخلاف الخ) دفع لما عساه يقال المذكور هنا هو الذي سلف ثم المذكور هنا يكاد أن يكون نصريحا

(١٢) - (قيلوبى وعيمره) - (ثاني)

بقوده ويهد به عند النزول ويركبه وينزله (وهو) في حقه (كالمحرم في حق المرأة) قال في شرح المذهب فيكون في وجوب استنجاره وجهان أحدهما الوجوب (والمحجور عليه لسفه كغيره) في وجوب الحج عليه (لكن لا يدفع المال اليه) لتبذيره (بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصه) لينفق عليه في الطريق بالمعروف ويظهر ان أجرة كاجرة المحرم (تنبيه) يدخل في شرط أمن الطريق كإقال الرافى ما ذكر البغوى وغيره انه يشترط ان يجدر فقة يخرج معهم على العادة قال المتولى فان كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة الى الرفقة أما مكان السبر وهو أن يبقى زمن يمكن السير فيه الى الحج السبر المعهود فنقل الرافى عن الأئمة أنه يشترط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح انما هو شرط لاستقراره في ذمته يجب قضاؤه من تركته لومات قبل الحج وليس شرطا لاصل الوجوب

فوجب على المستطيع في الحال كاصلا نتجيب اول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستغفر في الذمة بمضي زمن التحكم من فعلها وصوب في الروضة
الاول واجاب عن الصلاة بأنها تلج في اول الوقت لا مكان تجميعها (النوع الثاني استطاعة تخصيصه بغيره من مات وفي ذمته حج وجب
الاجحاج عنه من تركته) كاتقضى (٩٠) منها ديونه فاولم يكن له تركه استجبارا انه ان يحج عنه فان حج عنه بنفسه

أو باستئجار سقط الحج
عن الميت ولو حج عنه
أجنبي جاز وان لم ياذن له
الوارث كما يقضى دينه بغير
اذن الوارث ويبرأ الميت
به ذكر ذلك كله في شرح
المذهب وروى مسلم عن
بريدة ان امرأة قالت
يا رسول الله ان أمي ماتت
ولم يحج قط أفأحج عنها قال
هي عنها وروى النسائي
 وغيره بإسناد جيد ان رجلا
سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم عن الحج عن أبيه
 فقال أرأيت لو كان على
 أبيك دين ففصيته عنه
 أ كان ذلك يجزي عنه
 قال نعم قال فأحج عنه
 (والمعصوب العاجز عن
 الحج بنفسه) لكبر أو
 غيره (ان وجد أجره من
 حج عنه بآجره المثل لزمه)
 الحج بها (ويشترط كونها
 قاضية عن الحاجات
 المذكورة فيمن حج بنفسه
 لكن لا يشترط نفقة
 العيال ذهابا وإيابا) فانه
 اذا لم يفرق أهله يمكنه
 تحصيل نفقتهم ولزم
 بهد الأجره ماش وجب
 استئجاره في الاصح اذا

الاصح وتعين تصور المسئلة بأن يقال انه استطاع عند خروج أهل بلده ثم أعسر قبل عودهم كما سألناه
 مات فعند ابن الصلاح أنه وجب ولكن لم يستقر وعنه غيره لم يجب ونصير كلامهم بغير هذا فاسد ولا يفتقر
 بقاؤه قال الملقيني ويترب على الخلاف الاستئجار عنه من تركته فان قلنا وجب صح الاستئجار قطعاً والا
 ففيه قولان وأما الوفاة في أثناء وقت الاستطاعة فهو ممكن مات في أثناء وقت الصلاة في زمن لا يسعها وبه يتبين
 عدم الوجوب كما مر (قوله فن مات) أي غير مريض وتوفارق الزكاة بأنه عبادة بدنية (قوله ولو حج عنه أجنبي)
 أي فرضاً ووجه الاستلام وان كانت نفلاً بأن لم يستطع قبل موته جازوا العلة للأصل والاعلى وأما الذلل غير
 هذه فلا يصح بغير اذنه سواء من الوارث أو غيره على المقتضى كما يأتي في الوصية (قوله والمعصوب) من المعصوب
 بمهمة وهو القطع لقطع عن كمال الحركة وبمهمة كأنه قطع عصبه (قوله أو غيره) من كل مشقة لا يحمل ولو
 من يسكنه كان لا يقدر على الثبوت على المركوب وعلى هذا يعمل ما قاله في المنهج ولا يصح استنابة عن لزمه
 الحج ثم جن لانه قد يفتق فلو استناب عنه وليه مات قبل افاقته لم يجزئه وكذا مريض يرجى برؤه (قوله
 لزمه) أي على الفوران طراً العجز والا يكن بلغ عاجزاً في التراخي وعلى كل ليس للحاكم اجباره على
 استنابة ان امتنع (قوله فاضلا عن الحاجات الخ) أي ليوم الاستئجار فقط ونشترط معرفة العاقدين أهمل
 الحج فرضاً ونفلاً حتى لو ترك مندوباً يقطع من الأجره ما يقابله ولو أفسد الاجبر الحج وقع له ولا شيء على
 المستأجر ووجه بعده قضاءه عن الفاسد له ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له أو يبقى عليه الحج ان كان في الذمة
 (قوله أو أجنبي مالا) نعم يجب قبوله ان كان امما وله حق في بيت المال ولو تين له مالا ومطيع تين الوجوب
 اعتباراً بالواقع (قوله ولو بذل الولد الطاعة) ولو غير وارث أو بعيداً ولو بذل الطاعة لوالديه بخير والاب أولى
 ويجب سؤال الولد بها ان تودم منه الاجابة ولا تزمه الاجابة ومثله الاجنبي ويشترط في كل منهما أن يكون
 موثقاً به حج عن نفسه أهلاً للفرض وليس معصوباً أيضاً كذا في شرح شيخنا وغيره وشروط شيخنا كونه

بما فهم من هناك فليتأمل (قوله فيجب على المستطيع في الحال) انظر ما فائدة ذلك حيث لا يستقر ولا
 يقضى من تركته الا ان تمكن بعد ذلك (قوله كاتقضى منها ديونه) أشار بهذا الى ان الحج عنه يكون قضاء
 لغوات الوقت وهو العمر (قوله قال نعم) وجه الدلالة أنه أشبه الحج بالدين وأذن له في الحج عنه والدين يجب
 قضاؤه أو وصى به أو لا فسكدا الحج ومن ثم ساع للاجنبي أن يحج عنه (قول المتن لزمه) قال الرافعي ان بلغ
 معصوباً كان على التراخي وان عصب بعدما يسر فيجب الاستئجار على الفور على الصحيح وأما الاذن
 لبذل الطاعة فعلى الفور كما جزم به في الكفاية وشرح المذهب وقبول المال اذا أوجبناه كالاذن على ما
 يقتضيه كلامهم قال الاسنوي ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه ان وجوب المباشرة على
 الشخص بدعوى وبمهمة على الفعل فوكل الى داعيته وذلك منتفى حق الغير فوجب المبادرة اه وقد
 القبول يكون بالبذل بخير بين الفور والتراخي (قول المتن لكن لا يشترط الخ) لو كان عاجزاً عن كسبها
 ينبغي ان يعتبر (قوله في معنى التفسير للمعصوب) من العصب وهو القطع لانه قطع عن الحركة وقال
 المعصوب باصا المهمة كأنه قطع عصبه (فائدة) لا يشترط ان يعرف من استؤجر عنه بل يكفي أن ينوي عن
 استؤجر عنه (قول المتن الولد) أي بعداً وقرب وارثاً وغير وارث وفي الخادم عن الشافعي انه يشترط في

المطاع

لا مشقة عليه في شيء الاجبر بخلاف ما اذا حج بنفسه يشق عليه المشى وقوله العاجز الخ صفة كاشفة في معنى
 التفسير للمعصوب (ولو بذل) بالمهمة أي اعطى (ولده أو أجنبي مالا لا جرمه لم يجب قبوله في الاصح لما) فيه من المنه الثقيلة والثاني
 يجب حصول الاستطاعة به والوجوب في الولد أولى منه في الاجنبي وبذل الاب المال كبذل الابن أو كبذل الاجنبي فيه احتمالان ذكرهما الامام
 أحدهما الاول (ولو بذل الولد الطاعة) في الحج

(وجب قبوله) بالاذن فيه (وكذا الاجنبى في الاصح) والتمنى ذلك ليست كالتمنى في المال الا ترى ان الانسان يستكشف عن الاستعانة
 عمال الغير ولا يستكشف عن الاستعانة بيده في الاشغال ومقابل الاصح يفرق بأن الولد بضعة منه نفسه كنفه بمختلف غيره مالاخ والاب
 كالاجنبى لان استخدامهما ينقل ولو بذل الولد والوالد الطاعة ليجب ماشيا (٩١) في وجوب قبوله وجهان أحدهما

ذكرنا انما قد تقدم في الحديث ما جازاه بقوله صلى عن أمك فراجعهم ومثل بذل الطاعة فيهما ما لو طلبا منه
 أن ياذن لهما في أن يستأجرا من يجمع عنه ولا يشترط معرفتهما استأجر عنه وبنوى عن استأجر عنه
 (قوله بالاذن له) أى على الفور فيه وفى الاجنبى وكذا قبول المال ولو وجب وأما فعل البذل فعلى التراخي (قوله
 ماشيا) ومثله معمولا على الكسب والسؤال (قوله خلاف) مشى الخ) اعتمد شيخنا الرملى أن الاجنبى كالولد
 في هذه الوجوب في المشى (قوله لا يجب) هو المعتقد (قوله ولو طلب الوالد الخ) تقدم وجوبه في حالة (قوله
 قبل أن يجمع الخ) المراد به الزمن الذى يكون فيه مستطيعا كمر فرجوع الولد كتنف المال ونحو النسيئة
 في صحيح النفل لسيد وعمر ويجوز الحج بالنفقة أى الكفاية ولو لا كثير من واحد كالا مستحجا ويقع مازاد عن
 الواحد قولا كفى لليت ونحو النسيئة بالحالة نحو من حج عني فله كذا والاذن فيها لواحد فقط فان أحرم
 عنه اثنان مرتبا يقينا وقع عنه الاول والالم يقع له واحد منهما ويقع لهما ولا شيء عليه ولو نسي توقف الامر ولو
 شفى المصنوب تبين بقاء الحج عليه وحج الأجير يقع لنفسه ويلزمه رد ما أخذه من الأجرة (قوله ختم) هو
 بالحالة المضممة المفتوحة والمثلثة الساكنة والمهملة المفتوحة اسم قبيلة ولفظ الحج في الحديث بذل من فريضة
 (باب المواقيت)

هي لغتها الحدود والأوقات المضروب بها وفي الاصطلاح اسم للزمان المضروب لما يأتى (قوله ذى
 الحجة) هي بكسر الحاء أقصم من فتحها سميت بذلك لوقوع الحج فيها والافصح في قاف القعدة الفتح
 وسميت بذلك للقعود عن القتال فيها (قوله وفي ليلة النحر وجه) أى مرجوح فهي من وقته فيصح
 الاحرام به فيها وان لم يمكن من الاتيان بأعماله لكن ينقذ فيه عمرة خلافا لابن عبدالحق والوجه قول
 ابن عبدالحق للتأمل (قوله واسكن يتحلل الخ) أنظر كيف هذا التحلل مع عدم الانقضاء (قوله
 المطاع عدم المال وفيه نظر) قول المتن وجب قبوله وبعد القبول يكون فعل البذل على التراخي (قوله
 ماشيا الخ) بحث بعضهم وجوب القبول اذا كان السفر قصيرا (فرع) لو بذل الولد به معا يصرفه بعد
 ذلك لمن شاء منهما والاب أولى

(باب المواقيت)

هو في اللغة الحد وأصله الزمان كذا في الاسنوى وقال الجوهرى الميقات الوقت المضروب للفعل والموضع
 يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذى يحرمون منه (قول المتن وذو القعدة) هو بفتح القاف ويجوز
 الكسر والحجة بكسر الحاء ويجوز الفتح سمي الاول بذلك لقعودهم فيه عن القتال وأما تسمية الثانى فظاهرة
 قال ابن الرفعة في قوله تعالى الحج أشهر معلومات أفهم انه لا يصح الحج الا في أشهر لان الاشهر لا يصح حملها
 على الحج لكونه فعلا فلا بد من اضمار ولا يجوز فعل الحج في أشهر لان فعله في أيام لا في أشهر ولا يجوز أن
 يكون التقدير أشهر الحج أشهر معلومات كما قال الزجاج خلوه عن انفاذة فتمين أن يكون التقدير وقت
 الاحرام بالحج أشهر معلومات اظهر والفائدة حينئذ (قول المتن وفي ليلة النحر وجه) قال الرافعى يجوز أن
 يكون قائله هو القائل بعدم صحة الوقوف فيها (قوله انها ليست من وقته) تبعاليومها (قوله لان الاحرام الخ)
 علل أيضا بما نه اذا بطل قصد الحج بقى مطلق الاحرام والعمره تنعقد بذلك كفى حالة الاطلاق ولو أحرم بالظهر
 قبل الوقت عمدا لا ينقذ نفلا لان الجمع لا بد فيه من التعيين (قوله الحاكى لقولين) يرجع لقوله من أصح

(باب المواقيت) للحج
 والعمره زمانا ومكانا •
 (وقت احرام الحج شوال
 وذو القعدة وعشر ليل)
 بالايام بينها (من ذى الحجة
 وفي ليلة النحر) وهي
 العاشرة (وجه) انها ليست
 من وقته (فلو أحرم به في
 غير وقته انقذ عمره على
 الصحيح) لان الاحرام
 شديد التعلق بالزوم فاذا

لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف الى ما يقبله وهو العمره والثانى لا ينقذ عمره كما لا ينقذ سجاولكن يتحلل بعمل عمره كمن قات حجه ففعل
 الاول اذا أتى بعمل العمره سقطت عنه عمره الاسلام بخلاف الثانى وسواء في الانقضاء الجاهل بالحل والعالم به والاول هو الراجح من أصح
 الطرق الحاكى لقولين بما تقسمه الثانية قاطعة بالثانى والثالثة تقول ينقذ احرامه بما فان صرفه الى العمره كان عمره صحيحا ولا يتحلل

وجميع السنة الخ) وصرف الزمن فيها أفضل من صرف مثله في الطواف وقد اهتم صلى الله عليه وسلم بأربعا
كلهن في ذي القعدة الا التي في عام حجة احداها في السنة السادسة وهي التي صعد منها من المدينة وثانيها عمرة
القضاء في العام بعده وثالثها عمرة في السنة العاشرة مع حجة ورابعها عمرة في السنة العاشرة أيضا من الجمرات
حين قسم غنائم الطائف بعد فتح مكة (قوله لا حرام العمرة) قال البند نبيجي ولموامها فلا يجب عليه التحلل
منها وتوقف فيه الاذرى وأوجب التحلل (فرع) منع الزنى من جواز أكثر من عمرة في السنة كالحج وهو
مرجوح (قوله كالعا كف بنى) المراد به من بقي عليه بعض أعمال الحج ولو لم يكن بنى أو سقط عنه المبيت
بها فقوله للحجزة أى شرعا ونصح عن نفر النفر الاول ومن غير المتلبس بالحج في شهره (قوله نفس مكة) أى
جميعها نعم الاصل أن يصلى ركعتين في المسجد ثم يذهب الى بيته فيحرم منه ثم يعود للمسجد لطواف الوداع
(قوله وقيل كل الحرم) فيزيد على ما قبله من مسكنه خارج مكة (قوله ذوالخليفة) سميت بذلك لوجود
النبات المعروف بذلك فيها وهي المعروفة الآن ببايار على رضى الله عنه زعم العامة أنه قاتل الجن فيها وهي
أبعد المواقيت عن مكة على ثلاثة أميال من المدينة المشرفة وعلى نحو عشرة مراحل من مكة (قوله ومن
الناسم) وهو طولان من العريش الى الفرات على الصحيح وقيل الى البلس وعرضان من جبل الطى الى بحر الروم
ولفظه مذكر وسمى بذلك لما قيل انه كالشامة في الارض ولذلك فضله ابن حجر على مصر وعكسه الجلال
السيوطى وهو المرجح وقيل لانه منسوب الى سام بن نوح لما قيل انه الذى أنشأ مأبداً في المهمة بمجبة
وقيل غير ذلك وهذا كان في الزمن الاول (قوله ومصر) سميت باسم أول من سكنها وهو مصر بن بصر بن
سام بن نوح وقال ابن حجر سميت مصر لانها حدين المشرق والمغرب والمصرف لحد وبها مكة والمدينة
فضل كفضل المشرق على المغرب على الراجح ولفظها يذكروا وتؤنث ويصرف ولا يصرف وهي طولان ايلة
الى رقة بجانب البحر الرومى من جنوبه ومسافة ذلك قريب من أربعين يوما وعرضان مدينة أسوان
وماحاذاهان من الصعيد الأعلى الى رشيد وماحاذاه من مسافة النيل في البحر الرومى ومسافة ذلك قريب من

بعمل عمرة فهذه من مقابل
الصحيح أيضا عبر به دون
الذهب اشارة الى ضعف
الخلاص (وجميع السنة
وقل لا حرام العمرة) وقد
يمنع الاحرام بها لعرض
كالعا كف بنى لمبيت
والرى لا ينقطع احرامها
لحجزة عن التشاغل بعملها
(والبقات المكافى للحج
في حق من مكة) من أهلها
وغيرهم (نفس مكة)
للحديث الآتى (وقيل كل
الحرم) لاستواء مكة وما
وراءها من الحرم في الحرمة
وقوله للحج يشمل المفرد
والقارن وقيل يجب أن
يخرج القارن الى أدنى
الحل كما لو أفرد العمرة
(وأما غيره فببقات المتوجه
من المدينة ذوالخليفة ومن
الناسم ومصر

الطرق (قوله فهذه من مقابل الصحيح) دفع لاعتراض الاسنوى بأن هنا طريقة قاطعة بعدم انعقاد عمرة
فاختلف قوى فتعبره بالصحيح معترض من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالذهب أيضا (قول المتن
لا حرام العمرة) أى ولادتها (فرع) ذهب الزنى الى ان العمرة لا تجوز في العام الا مرة واحدة (فرع)
قال البند نبيجي يجوز أن يستمر على احرامه بالعمرة أبداً ويكملها متى شاء قال الاذرى وفي النفس منه شيء
(قوله كالعا كف بنى) أى وان كان بعد التحللين ومن هنا أخذ أنه لا يجوز حجتان في عام واحد بأن يدفع
بعد نصف الليل فيرى ويحلق ويطوف ثم يحرم من مكة ويعود الى الموقف قبل الفجر وقد حكى الاجماع
على ذلك لكن التعليل بالاشتغال في المسئلة الاولى ضعيف لانه قد يحرم بالعمرة ولا يفعلها الا بعد النفر من
منى أوفى وقت من تلك الايام غير مشتغل فيه بمبيت ولا روى مع ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجويني أن من
ترك منى والرى وخرج منها يجوز له الاحرام بالعمرة وبحث الزركشى عدم الجواز بعد النفر قبل الوداع ان
جعلنا من الناسك (قول المتن نفس مكة) في الصحيحين عن جابر انهم في حجة الوداع أحرموا بالباطح
متوجهين الى منى وذلك يقتضى أن يراد بمكة جميع الحرم واختاره المحب الطبري لذلك خلاف ما عليه
الاصحاب (قول المتن المتوجه) عبر به ليشمل أهلها وغيرهم (قول المتن ومصر) أورد البارزى أنه ينبغي أن
يحرم المصرى من بدرا لانه ميقات أهلها كما أن الشامي يحرم من ذى الحليفة ولا يصبر للحجفة قلت فيه نظر فان
الحجفة ونحوها قال الشارع فيها انها لأهلها والمار بها ولا كذلك من دون الميقات كبدرا فانه لم يقل فيها ذلك
ثم رأيت في شرح السبكي ما يدفع الاشكال من أصله حيث قال ان أهل بدرا ميقاتهم الحجفة وقد نقلت كلامه
على هامش شرح البهجة

(ذات عرق) يروى الشيخان عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة الخليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرنا ولاهل اليمن يللم وقال من لمن ولين أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمره فن كن دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكنه من مكة وروى الشافعي في الام عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام ومصر والمغرب الجحفة وروى أبو داود والنسائي وكذا الدارقطني باسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق (والافضل أن يحرم من أول الميقات) وهو الطرف الابعد من مكة ليقطع الباقي محرما (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقا لا ينتهي الى ميقات) مما ذكر (فان حاذى) بالحجج الذال (ميقتان) منها أي سامته بمكة أو بكرة (أحرم من محاذاته) سواء كان في البرأم في البحر (أو) حاذى (ميقتين) منها بان كان طريقه بينهما

ثلاثين يوما يكتنفها في الأرض جبالان المقطم من شرقها وجبل الوفاء من غربها (قوله والمغرب) سمي بذلك لكونه عند مغرب الشمس وأعظمها إقليم الاندلس ودوره نحو ثلاثة أشهر واقصاه جزائر الخلدات الستة وسيرتها نحو مائتي فرسخ (قوله والجحفة) ويقال طامهبة بوزن مرثعا ومعيشة وهي المروضة الآن برايع وسميت بذلك لان السبل أجفها أي ذهب بها وكانت قريبة كبيرة وهي على ستة مراحل من مكة (قوله ومن اليمن) وهو من الاقليم الثاني ومسافته طولها بين المشرق والمغرب نحو عشرة آلاف ميل وهرضه فيها بين الجنوب والشمال أربع مائة ميل ومنه الصين والهند (قوله يللم) أصله ألم ويقال به برصم براين بدل اللامين فقلبت الهمزة ياء وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة (قوله قرن) هو يسكون الزاء وغلط من حركها يقال له قرن التعاليل وقرن المنازل وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة أيضا أو مقرن (قوله ذات عرق) بكسر العين وسكون الزاء بفتح الراء فاسم قبيلة ينسب اليها أو يس القرنى رضى الله عنه (قوله ذات عرق) بكسر العين وسكون الزاء قرية مشرفة على وادي العقيق وهي على مرحلتين من مكة أيضا (قوله وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في عام حجه كما قاله الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه وفي الحديث الثاني زيادة على الاول بذكر مصر والمغرب (قوله وقال هن) أي المواقيت لمن أي للنواحي أي لاهلهن ولين أتى أي مر ولومنفردا عليهن أي المواقيت من غير أهلهن أي أهل المواقيت المذكورين ممن أراد الرجوع لمن على الظاهر والاولى رجوعه لاهل أيضا لأنه المقصود الحج والعمره أي معا أو منفردين قالوا بمعنى أو مانعة خلو (قوله لاهل العراق) سمي بذلك لسهولة أرضه بعدم الجبال والاحجار ولطفه مذكر على المشهور وسيأتي مقداره في الجزية ويدخل ما انضم اليهم من الحديث الاول (فائدة) أصل نجد اسم للكان المرتفع ونهامة اسم للكان المنخفض ويقال له القور أيضا والحجاز واليمن مشتملان على نجد ونهامة وحيث أطلق نجد فهو نجد الحجاز وسمى بالحجاز لانه حاجز بين اليمن والشام وفيه نظر لما يأتي أو بين نهامة ونجد ولاحتجازه بالجبال والصخور وهو اسم لمكة والمدينة ومخالفهما وهو من اليمن كافي الحديث وقيل المدينة نجد وقيل نهامة وقيل نصفها نجد ونصفها نهامة وهو يقابل أرض الحبشة من غربيه وبينهما عرض البحر فقط وسيرته نحو شهر وأوله مدينة ليلة المعروفة بالعقبة من منازل الحج المصري ومنتهاه من شامة مدينة سدوم من قرى قوم لوط ومن غربيه جبل السراة وهو قطعة من جزيرة العرب التي هي طولامن أقصى عدن الى ريف العراق وهرضامن جعدة على ساحل البحر الى أطراف الشام وسميت جزيرة لانها أحاط بها أربعة أبحر دجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس (قوله من أول الميقات) نعم ان كان في الميقات مسجدا لافضل الاحرام منه (قوله أحرم من محاذاته) ولو بالا جتهاد وقلدان تحجر (قوله من محاذاتهما) المراد من محاذاته أول من حلها فانهما وان كان آخرها فاليه سواء محاذاته أيضا أم لا خلافا لما في شرح المنهج (قوله سواء تساويا

(قول المتن والمغرب الجحفة) قال بعض المالكية وقاله السبكي أيضا احرام المصري الآن من رابع سابق على الميقات لان الجحفة بعده مما يلي مكة (قوله وهو الطرف الابعد الخ) قال الاسنوي مثله من أراد الاحرام من قريته الافضل أن يحرم من طرفها الابعد (قوله بمكة أو بكرة) أي لاجهة الوجه ولا بجهة الظهر وكذا قال الاسنوي رحمه الله (قوله بان كان طريقه بينهما) خرج ما لو كان في جهة واحدة وهو ظاهر لكن عبارة الاسنوي سواء كان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو كانا معاني جهة واحدة (قول المتن) بعدهما من مكة قال الاسنوي وهو الذي يجاذبه قبل محاذاته الأخوال ما لو حاذاهما معا فانه يحرم من موضع المحاذاة قال الرافعي وتصوري هذا أن يكون أحدهما بمكة لا تخرف الطريق لكن هل ينسب الاحرام حينئذ الى الابعد أم الى الاقرب وجهان حكاهما الامام قال وتظهر فائدة منهما فيما اذا جاوز الميقات بغیر احرام وأراد العود لرفع الاسماء ولم يرفع موضع المحاذاة هل يرجع الى الاطول أو الاقصر

(قالا صرح أنه يحرم من محاذاته بعدهما) من مكة والثاني يتحجر بينهما فان تساوى في المسافة الى مكة أحرم من محاذاتهما سواء تساوى

في المسافة الى طريقه أم تفارقتا ومسئلة الخلاف مفروضة في الروضة كأصاها فيما اذا تساوى في المسافة الى طريقه وفيهما لو تفارقتا
 للميقاتين في المسافة الى مكة وإلى طريقه فهل الاعتبار بالقرب البع أو الى مكة فيه وجهان أحدهما الاول (وان لم يحاذ) ميقاتا (أحرم على
 مرحلتين من مكة) اذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من هذا القدر (ومن مسكنه بين مكة والميقات فيبقاه مسكنه) من قرية أو حدة
 لما في الحديث السابق بعد ذكر المواقيت فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ (ومن بلغ ميقاتا غير مريد نسكا ثم أراد مبقاه موضعه)
 لما ذكر في الحديث بشا (وان) (٩٤) بلغه مريدا) نسكا (لم يجز مجاوزته بغير احرام) قال في شرح المذهب بالاجماع

(فان فعل لزمه العود) (اليه) (ليحرم منه الا اذا) كان له عذر كأن (ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفا) أو خاف الانقطاع عن الرفقة قال في شرح المذهب أو كان به مرض شاق فانه لا يلزمه العود (فان لم يعد) للعذر أو غيره (لزمه دم) اذا أحرم لاصاه نه بترك الاحرام من الميقات قال ابن عباس من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما رواه مالك وان عاد أو أحرم من الميقات فلام عليه سواء كان دخل مكة أم لا وقال الامام والفزالي ان كان دخلها فعليه دم وقيل ان عاد بعد مسافة القصير فعليه دم (وان أحرم ثم عاد) الى الميقات (فلاصح ان كان عاد) اليه (قبل تلبسه بنسك سقط الدم) عنه لقطعه المسافة من الميقات محرما أو أداء المناسك بعده

(الح) هو المعتمد (قوله ومسئلة الخلاف الح) فيحمل عليهما في كلام المصنف (قوله أحدهما الاول) هو المعتمد فلو كان الاقرب اليه هو الابعد عن مكة أحرم من محاذاته بلا خلاف (قوله وان لم يحاذ ميقاتا) كالجائي من سوا كن في البحر الى جدة فانه لا يحاذي ميقات رابع ولا يعلم الا في دون مرحلتين (قوله فيبقاه مسكنه) أي ان لم يكن امامه ميقات والا كأهل بدر والصفراء فيبقاهم الخفة لانها امامهم وفوا الحليفة قبلهم (قوله ثم أراد) وتنصرف ارادته الحج بارادته قربة أو نجارة (قوله وان بلغه) أي وهو مكث حر ولو كافر ثم أسلم لا يجنون وعبد وصبي وان مكثوا قبل الوقوف (قوله مريدا نسكا) أي في علمه في الحج ومطلقا في العمرة على المعتمد وهو المراد بقوله الآتي اذا أحرم الح والمراد بالمجازة المجاوزة الى جهة مكة فلو جاوزه بمنة أو بسيرة وأحرم من مثل مسافته فلا دم (تنبيه) سبأني أنه يكره احرام الجنب ونحو الخائف فهل يعترف بمجاوزته بلا احرام هنا راجعه (قوله وان أحرم) ليس قيدان من حيث الحكم يسقط (قوله أي الى مكة) ظاهره ان الوجه الثاني يعتبر القرب الى مكة وفيه نظر فالظاهر والله أعلم أن المراد القرب والبع من مكة أي فيكون المعتمد البعد من مكة لئلا تمسك نظيره (قول المتن أحرم على مرحلتين) قال ابن الرفعة هذا الحكم من تخرج الى الامام رجه الله (قوله لما ذكر في الحديث أيضا) مستفاد من قوله ومن كان دون ذلك مع قوله قبل ذلك ممن أراد الحج والعمرة (قوله اليه) أي الى مثل مسافته من ميقات آخر (قول المتن ليحرم) يوهم أنه لو أحرم قبل العود لم يجب العود وليس مرادا (قوله اذا أحرم) أي بالحج في تلك السنة أو بالعمرة مطلقا (قوله وأداء المناسك بعده) هو احتراز عن المسئلة الآتية (قوله اطلاق الفزالي) دفع لما اعترض به الاسنوي من أن مقابل الاصح فيما لو عاد بعد التلبس بنسك ما قيل انه لا يضر التلبس بطواف القدوم قال وهذا الوجه هو المقابل هنا خاصة خلافا لظاهر اطلاق المصنف اه وكان الشارح رحمه الله ترك التوجيه لعدم تصريح صاحب بحكاية ما اقتضاه اطلاق الفزالي (قوله عالما بالحكم) لم يقل أيضا عالما بالميات أو جاهلا به لان المقيم بأبي ذلك اذ هو قمين بلغ الميقات مريدا للنسك فلا يتصور فيه الجهل بالميات وفي هذا الاعتذار نظر (قول المتن من ديرة أهله) قال الاسنوي لك أن تقول كيف راعى الرافعي طول الاحرام هنا ولم يراع فيه من أراد الاحرام بالعمرة فهو بمكة حيث وافق على ان الخروج الى التنعيم أفضل من الحديثية (قوله لانه أكثر عملا) وأيضا فقد فسر عمر وعمر على رضي الله عنهم الاتمام في الآية بذلك (قول المتن قلت الميقات أظهر) قال ابن الرفعة قد علمت مما ذكره ان تقديم الاحرام على الميقات المكاني سائغ ولا كذلك الزماني والفرق ان المكاني مبني على الاختلاف في حق الناس بخلاف الزماني اه أقول ولان نعلق العبادة بالزمان أشد من تعلها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاماكن المكروهة (فرع) لو نذر الاحرام من ديرة أهله انقضى نذره ولو نذر الحج ماشيا (قوله انه صلى الله عليه وسلم

(والا) أي وان عاد بعد تلبسه بنسك (فلا) يسقط الدم لتأدي النسك بإحرام ناقص وسواء كان النسك ركنا كالوقوف أم سنة كطواف القدوم ومقابل الاصح اطلاق الفزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم السقوط تأ كد الاساءة بإنشاء الاحرام من غير موضعه قال الامام وان طالت المسافة فأولى بان لا يسقط وان دخل مكة فهو أولى بعدم السقوط وعبر في الروضة في التفصيل بالذهب ولا فرق في لزوم الدم للجواز بين أن يكون عالما بالحكم كما كراهه أو ناسيا أو جاهلا به ولائم على الناسي والجاهل (والأفضل أن يحرم) من هو فوق الميقات (من ديرة أهله) لانه أكثر عملا (وفي قول) الأفضل (من الميقات قلت الميقات أظهر وهو الموافق للحديث الصحيحة واثقة أعلم) لانه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمره الحديثية من ذي الحليفة وروى الاول الشيبان من رواية

جاءه من الصحابة والثاني البخاري في كتاب المغازي (ومبقات العمر قلن هو خارج الحرم مبقات الحج) لقوله في الحديث السابق عن
أراد الحج والعمرة (ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة) من أي (٩٥) جهة شاء فيحرم بها لأنه صلى الله

عليه وسلم أرسل عائشة بعد
فضاء الحج الى التنعيم
فاعتمرت منسه رواء
الشيخان والتنعيم أقرب
أطراف الحل الى مكة على
ثلاثة أميال منها وقيل
أربعة فلا يمكن الخروج
واجباً لأمرها به لضيق
الوقت برحيل الحاج (فان
لم يخرج وأتى بأفعال العمرة
أجزأته) عن عمرته (في
الأظهر وعليه دم) تركه
الأحرام من الميقات والثاني
لأن العمرة أحد
النسكين فيشترط فيه الجمع
بين الحل والحرم كالخج
لأدفعه من الوقوف بعرفة
وهي من الحل (فلخرج)
على الأول (الى الحل
بمداحرامه) فقط (سقط
الدم على الذنب) والثاني
تخريجه على اختلاف في
عود من جاوز الميقات اليه
محرمًا وفرق الأول بأن
الجاوز مسمى بخلاف الحرم
من مكة فانه شبه بمن أحرم
قبل الميقات (وأفضل
بقاع الحل) للأحرام
بالعمرة (الجعرانة
ثم التنعيم ثم الحديبية) لأنه
صلى الله عليه وسلم أحرم
بها من الجعرانة رواء
الشيخان وأمر عائشة

الهم فيجب عليه العود ولو قبل الأحرام وسقط الدم عنه (قوله ومن بالحرم) أي وأراد الأحرام بالعمرة
فقط فان أراد القرآن من مسكنه أو من مكة (قوله ولو بخطوة) ولو برجل اعتمد عليها فقط (تنبيه) علم
بما ذكران تقديم الأحرام على ميقاته المكاني جاز بخلافه في الزماني لان تعلق العبادة بالزمان أشد كافي
بطلان الصلاة في الأوقات المكروهة دون الأما كن المكروهة وأيضا الميقات المكاني مختلف بالنواحي
(قوله الجعرانة) باسكان العين وتخفيف الراء على الأفصح سميت باسم امرأة كانت تسكنها ونصفها من
الحل ونصفها من الحرم قيل اعتمر منها ثمانية نبي عليهم الصلاة والسلام وسيد كرمسافنها في حدود الحرم أنها
تسعة أميال وفي شرح شيخنا وغيره كالشارح فيما يأتي أنها على ستة فراسخ من مكة وهو غير مستقيم فراجع
(قوله ثم التنعيم) سمي بذلك لانه عن يمينه جبل يقال له نعيم وعن يساره جبل يقال له ناعم وعمله في وادي يقال
له نعمان وسيد كرمسافته أنها ثلاثة أميال (قوله الحديبية) بتخفيف الباء اسم محل عند البئر المعروفة
بعين شمس وسيد كرحلها (قوله هم بالدخول إليها) لما صد الكفار في السنة السادسة من الهجرة بعد
أحرامه بذى الحليفة بالعمرة فما قيل انه أحرم منها مردود وهمه بذلك مع ذلك من الدخول من غيره
المساوي له من حيث انهم بقاع الحرم دليل على أفضليته على غيره فتأمل (قوله على ستة فراسخ) ظاهر
كلامه رجوعه للجعرانة والحديبية وهو في الأول مخالف لما قالوه في تحديد الحرم لأنها آخره وضبطه بأنه
تسعة أميال وفي الثاني مخالف للشاهد فهو غير مستقيم فيها وفي شرح شيخنا الرملى أن الحديبية على
ثلاثة فراسخ من مكة وهذا هو المعروف للمشاهد وبعضها من الحل وبعضها من الحرم كما مر (قوله بين
طريق حدة) بلقاء المهملة المكسورة وقيل بالجيم في منعطف عن الطريق (قوله وطريق المدينة) على
فرسخ من مكة وهو خارج الحرم (قوله وفيه مساجد عائشة) زوجته صلى الله عليه وسلم نسب إليها الأحرامها
بالعمرة فمنه بامر صلى الله عليه وسلم

(باب الأحرام)

(وسلم) يدل (قول المتن ومن بالحرم) تعبيره عن في هذا وفي الذي قبله يفيد انه لا فرق في هذا بين المسكى وغيره
وهو كذلك (قول المتن ولو بخطوة) لو أراد ان يحرم قارنا ساغ له ذلك من مكة على الأصح كما سلف صدر
الباب (فرع) لو كان له قدم في الحل وقدم في الحرم واعتمد على الخارجة وحدها جاز الأحرام بالعمرة فيما
يظهر (قول المتن سقط الدم) قال الاسنوي بمعنى لم يجب قال وحيث أوجبنا الدم لم يجز فعل ذلك بل يجب
الخروج قبل الأحرام وان لم يوجب جاز فعل ذلك بل يستحب كإتيائه في المجموع للحاملي والتحرير
للجرجاني والذي فهمته من كلامهم عدم الاستحباب اه (قول المتن الجعرانة) قال يوسف بن
ماهك اعتمر من الجعرانة ثمانية نبي عليهم الصلاة والسلام (قول المتن ثم التنعيم) سمي بذلك لان على يمينه
جبل يقال له نعيم وعلى يساره آخر يقال له ناعم والوادي نعمان (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) استشكل
بانه اذا تعارض قوله وفعله والمأخوكان ناسخا للقديم فكيف تقدم الجعرانة على التنعيم وقد يجب
بانه انما أمر بالتنعيم لضيق الوقت وهو أقرب أطراف الحل لكن هذا الجواب يشكل عليه أفضلية التنعيم
على الحديبية (قوله والحديبية على ستة فراسخ الخ) قال الرافعي وقد ظهر بهذا ان التفضيل ليس لبعده
المسافة وقصرها اه أقول من ثم استشكل الاسنوي عليه فيها حتى حكمه بتفضيل من أحرم من دويرة

(باب الأحرام الخ)

أهله

بالأخبار من التنعيم كما تقدم وبعد أحرامه بذى الحليفة عام الحديبية كما تقدم هم بالدخول اليها من الحديبية فصدل للمشركون عنها فقدم
النافي ما فعله ثم أمر به ثم ما هم به والجعرانة والحديبية على ستة فراسخ من مكة والأولى بطرف الطائف والثانية بين طريق حدة وطريق

(باب الأحرام)

المدينة والتنعيم على طريق المدينة وفيه مساجد عائشة

(97)

وبالمصفا والمروقة (فان)

لم يكن زيد محرماً انعقاداً حرامه مطلقاً) ولغت الإضافة إلى زيد (وقيل إن علم عدم أحرار زيد

پنهانند) احرامه کلمه اول ان کان عمره ماقبله احرامت فلم یکن محرماً لوفرق فی الاصح بان المیس علیہ تعلیق اصل الاحرام احرف المیس (وان کلن یزد عمره ماقبله احرامه کاحرامه) ان کان حجاج وان کان عمره فعمرة وان کان قراناً فقران وان کان مطلقاً فطلق ویختبر کما یختبر بزد

جهة النية كما يأتي (قوله ولا يلزمه الخ) أي وان قصد التشبيه به الآن أو فيما يأتي أوهما (قوله مطلقاً) أي ان لم يقصد التشبيه به الآن والالزيم ما فيه زيد (قوله فاسداً) بأن أحرم بالعمرة وأفسد هاتين الجمعاً ثم أدخل الحج عليها فانه يدخل فاسداً ولا يتصور فساد محال النية بغير هذه الصورة لانه لا ينعقد إحرامه حالة الجمع كافي الروضة فلا يلزمه المضى فيه وينعقد إحرامه حالة النزاع (قوله جعل هذا نفسه) قال في التمهيد كالوشك في إحرام نفسه أي ولا يجوز له الاجتهاد على الجذب لما مر وبذلك فارق الصلاة والاداء والقبلة ولا نعدم الاجتهاد هنا لا يؤدي الى فعل محظور بخلاف غيره لادائه الى الصلاة لغير القبلة أو بنجس ولو شك في إحرام نفسه بعد فراغه من الاعمال ففيه تفصيل يعلم من مراجعة كلام الرافعي (قوله بأن ينوي القرآن) أي أو الحج وحده ولا يأتي الاجتهاد هنا قطعاً لعدم الأمانة على نية الغير ولا يجزئه العمل قبل هذه النية فلا يبرأ لامن الحج ولا من العمرة ويحصل له التحلل بعمل العمرة ثم لو نوى القرآن أو الحج بعد ذلك وأدرك الوقوف وأعاد العمل برى من الحج كما يأتي ويلزمه ذلك لانه لما تمتنع أو حالق قبل وقته ولا يمينه عن جهة بل بوقعه عن الواجب عليه ولو لم يتم أعمال العمرة ونوى القرآن أو الحج وأتى بالأعمال لم يبرأ من الحج ولا من العمرة لان الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف وقد يكون معتمراً كذا قيل والوجه خلافه بل يأتي فيه كاذب قبله لان الأعمال ليست من عمل العمرة كما مر (قوله أعمال النساكين) وهي أعمال الحج وحده كما يأتي (قوله ليتحقق الخ) ولا يبرأ من العمرة لاحتمال تقدم الحج عليها أي ويبرأ من الحج كقوله في العباد ولادم عليه لعدم تحقق القرآن ولكنه يستحب

(فصل في كيفية الاحرام بالحج أو العمرة أو بهما) (قوله المحرم) أي من يريد الاحرام (قوله فيقول) أي حالة كونه مستقبل القبلة ندباً بقلبه وجوباً بلسانه ندباً بنوياً بالحج مثلاً وأحرمت به تفسير لنوياً أو تأكيداً لبليك الخ أي عقب النية ندباً كيندب التلطف بما نواه في التلبية الاولى فقط بل ارفع صوت بحيث

سلف ان النبي صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقاً وخرج ينتظر القضاء فيقول أبي موسى انه أهله كاهل صلى الله عليه وسلم يقتضى الانعقاد بها ولو صرف النبي صلى الله عليه وسلم إحرامه الى الحج بعد ذلك فلا ينافي ذلك أمره لا بنى موسى بأعمال العمرة اما ان قلنا انه صلى الله عليه وسلم كان محرماً بحج كاهو المرجح عندنا فيكون أمره لا بنى موسى من باب الفسخ الى العمرة خصوصية له وامثاله في ذلك العام (قول المتن) فان تعذر الخ قال ابن الرفعة ولا يحسن هنا الاجتهاد لانه مثلبس بالعبادة كالأوشك في عدد الركعات ثم لو قلنا بتجزي فلم يظهر له شيء جعل نفسه قارناً (قوله ليتحقق الخروج) يريد انه يبرأ من الحج دون العمرة لانه اذا كان ذلك قبل الاتيان بالأعمال مثلاً فان كان محرماً بالحج لم يضر تجدد النية وادخال العمرة عليه لا يقدر وان كان محرماً بالعمرة فادخال الحج عليها جائز بخلاف العمرة لا يخرج عنها لاحتمال أن يكون محرماً بالحج وان كان قد وقف لم يطف فاذا نوى القرآن ثم عاد ووقف ثانية أجزأه الحج دون العمرة وان طاف ثم شك فاتم عمرة ثم أحرم بالحج برى منه فقط أيضاً ولم يتم أعمال العمرة ولكن نوى القرآن أو الحج وأتى بالأعمال فلا يبرأ عن شيء لان الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف ومن الجائز أن يكون معتمراً وان كان بعد الطواف والوقوف وأحرم بحج أو قران لم يبرأ من شيء فان لم يحرم وأتم أعمال العمرة ثم أحرم بالحج برى منه وعليه دم وان أتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة برى منه ولا دم

(فصل المحرم بنوى الخ) (قول المتن) فان لم يبرأ من النية لم ينعقد إحرامه وقيل في قول ينعقد عليه اذا أطلق التلبية ان تقدم مطلقاً وخص الامام الخلاف بما أطلق التلبية ولم يحظر بيانه فساد الاحرام أماماً ذكرها حاكياً ومعلماً وقصد ما سوى الاحرام لم يكن محرماً (قوله الثاني الخ) انظر هل يشترط عليه اقتران النية بلفظ

ولا يلزمه الصرف الى ما يصرف اليه زيد وان عين زيد قبل إحرامه انعقد وان كان إحرامه زيدا فاسداً انعقد لهذا مطلقاً وقيل لا ينعقد له (فان تعذر معرفة إحرامه بموته) أو جؤنفاً أو غيبته كافي الروضة وأصلها (جعل) هذا (نفسه قارناً) بان نوى القرآن (وعمل أعمال النساكين) ليتحقق الخروج عما شرع فيه (فصل المحرم بأي مرید الاحرام بنوى) أي الدخول في الحج أو العمرة أو فيهما ويستحب أن يتلفظ بما نواه (وبلى) فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى لبليك اللهم الخ (فان لم يبرأ) لانه لم ينعقد إحرامه وان نوى ولم يلب انعقد إحرامه (على الصحيح) والثاني لا ينعقد لاطباق الناس على الاعتناء بالتلبية عند الاحرام ولا يجب التعرض للفرضية جزمًا ذكره في شرح المهذب في باب صفة

الصلوة (ويسن الغسل للأحرام) لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل لأحرامه رواء الترمذي وحسنه وسواء في ذلك الأحرام بحج أم بصره أم بهما ذكره في شرح المذهب (فان عجز) عن الغسل لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعماله (نجم) لأن التيمم ينوب عن الغسل ولو لم يكن فمن المنسوب أولى (و) الغسل (لدخول مكة) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بنذ طوى رواء الشيخان وسيأتي بطوله أول الباب الآتي قال في شرح المذهب وهذا الغسل مستحب لسلك داخل محرم سواء كان محرماً بحج أم بصره أم قرآن (ولو قوف برفة) عشية (و) عجز دلالة غداة التحروف في أيام (٩٨) (التشريق) الثلاث للرمي لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسن الغسل لها قطعاً

لروايع الكربة وسواء في هذه الاغسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيرها وروى مسلم أن أساء بنت عجمس ولدت محمد بن أبي بكر بندي الحليفة فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتنهل وللإمام نظراً في نية الخائض والغفاء قال الرافعي والظاهر أنهما ينويان لأنهما بقيان مسنوناً ولا يسن الغسل لرمي جرة العقبة اكتفاء بغسل العبد ومن عجز عن الغسل أغبر الأحرام نجم أيضاً وما تقدم في باب الجمعة من حكاية وجهه أن من عجز عن غسلها لا يتيمم يأتي هنا كإقاله الرافعي لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للأحرام بحلق العانة وتنف الأبط وقص الشارب وتقليم الأظفار ويبقى تقدم هذه الأمور

يسمع نفسه على المعتمد ويندب أن يقول أيضاً اللهم أحرم لك شعري وبشرى ولحي ودمي (قوله ويسن الغسل) ويكره تركه لغيره عند أخذ بقاعدة كل مندوب صح الأمر به قصداً كره تركه كإقاله الإمام (قوله فان عجز) أي عن استعمال الماء في جميع بدنه أو بعضه ويقدم الماء ويقدم أعضاء الوضوء ولا يكفيه نية الغسل عن التيمم (قوله داخل محرم) ويندب للحلال أيضاً فهم وليس من الاغسال الخاصة بالحج ولو فاتكم ينسب قضاءه كبقية الاغسال (قوله عشية) ظرف للوقوف برفة إذا الغسل لها يدخل وقته بالفجر كالجمعة وتأخيرها بعد الزوال أفضل ويخرج بخروج وقت الوقوف (قوله غداة) ظرف للوقوف بمزلة عند المشعر الحرام ويدخل وقت هذا الغسل نصف الليل كالعيد ولا ينسب الغسل للبيت بهما القرية من عرفه (قوله وفي أيام التشريق) ويدخل وقت الغسل لسلك يوم بفجره كالجمعة والأفضل تأخيرها لمابعد الزوال ويخرج غسل كل يوم بغرواً وبرميه (قوله وسواء الرجل) وكذا الصبي ولو غير مبرور يغسله وليه وكذا في المرأة (قوله والظاهر) هو المعتمد ويكره أحرام الجنب ونحوه الخائض فيندب لها تأخيرها للطهران ينسب (قوله ولا يسن) هو المعتمد ومثله كل غسل قرب مما قبله كالغسل مع الدخول والحلق والطواف والوداع وسيأتي بعض ذلك (قوله بحلق العانة) وكذا بحلق رأس لمن يزين به والاندب أن يلبسه بنحو صمغ دفعا لنحو القمل ويندب السواك أيضاً كإقاله السبكي (قوله وينبغي تقديم الخ) أي في حق غير الجنب ويندب له التأخير (قوله تقدم في حق الميت) أي على القول الجدي بالمرجوح والراجح هناك التقديم وهو علم طلبها (قوله وهي حاصلة الخ) قال شيخنا الرمي نعم أن تغبرج بدنه بطلب فعله وكذا بقية الاغسال ونفوت بالأعراض أو بطول الفصل ولا تقضى (قوله وان يطيب بدنه) اجتماعاً للأصام فيكره والمعدة فيحرم وقال الأذري ينسب التكاح أيضاً لأن الطيب من دواعيه ولم يخالفوه (قوله وكذا ثوبه) مرجوح بل هو مكروه عند ابن حجر ومباح عند شيخنا الرمي (قوله في الأول) أي الأصح بالجواز أي مع الكراهة وهو المعتمد

التلبية الظاهر الاشتراط والحاصل أن لفظ التلبية على هذا الوجه كالغسل في التكبير في الصلاة (قول المتن ويسن الغسل الخ) ويكره تركه من غير عذر قاله الشافعي وهو يعكس على قول الأصوليين الكراهة ما فيه نهى مقصود فانه لم يرد نهى هنا قاله الرافعي قال الإمام كل مندوب صح الأمر به قصداً كره تركه اه واغسل الشافعي للأحرام وهو رمي بخلاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي أن يترك الغسل في كل موطن ندب فيه فان له تأذراً في جلاء القلوب واذهاب درن الغفلة يدرك ذلك أرباب القلوب الصافية (قول المتن فان عجز الخ) لو أخره إلى بعد كان أولى ليع هذا سائر الاغسال (قوله مستحبة لسلك داخل محرم) وكذا حلال (قول المتن غداة النحر) طاهره ان وقته يدخل بالفجر (قوله ويستحب أن يتأهب الخ) ومن السائل السواك أيضاً قاله السبكي (قوله وينبغي تقدم هذه الأمور) لو كان جنباً لطلب تأخيرها (قوله أي أزار الأحرام ورداؤه) ومثله

على الغسل كما تقدم في حق الميت وفي شرح المذهب أن من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من الحل واغتسل للأحرام يستحب له أن يغتسل لدخول مكة أن كان أحرم من موضع بعيد منها كالجفرانة والحديبية وإن أحرم من موضع قريب منها كالنعم أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخولها لأن المراد من هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وأن يطيب بدنه للأحرام) للاتباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت أغيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء في ذلك الرجل والمرأة قول لا يستحب لها (وكذا ثوبه) أي أزار الأحرام ورداؤه (في الأصح) قياساً على البدن والثاني لا يجوز تطيبه لأنه يزعج ويلس وإذا زعمه ثم أعاده كان كإوستا فليس ثوب مطيب وفي الروضة وأصلها التعبير

في الاول الجواز في التمسك بالاستحباب قال في شرح المذهب وهو غريب ولو تعطروا به من بدنه فلا بأس به قطعا (ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولا بطيبه جرم) لما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت كآني أنظر الى وبيص الطبيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والوبيص بالموحدة والمهمة البريق وسواء في الاستدامة البدن والثوب (لكن لو تزغ ثوبه الطبيب ثم لبسه لزمه الفدية في الاصح) كما لو أخذ الطبيب من بدنه ثم رده اليه والثاني لا تزمه لان العادة في الثوب أن يزغ ويعاد فجعل عفوا ولو قطعت المرأة ثوبها فزعمت ان الطبيب في وجهه لان في المدة حق آدمي فالضايقة فيه أكثر (وأن نخضب المرأة (٩٩) للاحرام بعدها) أي كل يمسها

الى الكوع بالخناء لانها قد ينكشفان وأن تمسح وجهها بشئ من الخناء لانها تؤمر بكشفه فلنسترون البشرة بلون الخناء ويكره لها الخضب بعد الاحرام لما فيه من ازالة الشعث ولا يخضب الرجل والخنثى للاحرام (ويتجرد الرجل لاحرامه عن غيط الثياب) ليتنقى عنه لبسه في الاحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي ويتجرد بالرفع بضبط المصنف وصرح في شرح المذهب كالرافعي بوجوب التجرد لما ذكر فهو واجب فيه (ويلبس ازار او رداء أيضين) جديدين والافسولين (ونعلين ويصلي ركعتين) للاحرام وتنفي عنهما الفريضة روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم أحرم في ازار ورداء وانه صلى الله عليه وسلم صلى بذى الحليفة ركعتين ثم أحرم وتقدم في الجنائز حديث البسوا من ثيابكم

وكرر الاحرام وردائه وثياب المرأة وليس في شرح شيخنا ولا غيره ذكر الكراهة فراجع (قوله وفي التمسك بالاستحباب) والمتمتع بخلافه كما تقدم (قوله لزمه الفدية) وان لم توجد فيه رخصة الطبيب لكن بحيث لو سهر بما ظهرت ولو من ثوبه عمدا يبدل لزمته الفدية ولا يضر تعطر ثوبه من بدنه أو عكسه ولا مسه سهوا ولا اتفاله بنحو عرق (قوله في وجهه) هو المتمتع (قوله وان نخضب المرأة) أي غير الممثلة كما مر (قوله بالخناء) خرج بها القصور والتطريش والنقش غرام (قوله فلنسترون) أي تغير وهذا التغير لا يمنع من حرمة رؤية الاجنبى (قوله ولا يخضب الرجل والخنثى) فيحرم عليهما في الدين والرجلين لما فيه من التشبه بالنساء الاحياء ولا يحرم في غيرهما ولو في غير الاحرام ونحو الخناء للصبي كالخبر (قوله الذي هو محرم عليه) يفيد انه في دوام الاحرام لاحالة الاحرام ولا يلزمه الفدية فيه اذا تزغها حالا فتأمل (قوله ويتجرد بالرفع) ليفيد انه بجهة ابتدائية فنيقيد الوجوب لا بالنصب عطف على ما قبله المقيد للتدب (قوله بوجوب التجرد) هو المتمتع كما مضى عليه في المنهج وان كان الوجه ما قاله النووي في مناسكه من أنه مسنون وتبعه السبكي تبعاً للمذهب الطبري وغيره قائلين بأن سبب الوجوب وهو الاحرام لم يحصل ولا يصح بالنزع بعد الاحرام حالا وجواب بعضهم كافي المنهج عن هذا بأن التجرد في الاسواق واجب ولا يتم الا بالتجرد قبله فوجب كالسبي الى الجمعة ممنوع اذ يتم الواجب هنا بالتجرد حال الاحرام لا قبله ولا يقاس بالسبي المذكور المقضي عدمه الى الحرمه بالتغير بخلافه هنا وجوابه في شرح الروض عما قاله السبكي من التأيد للقول بالنسب لا يجدي نفعا فراجع وتأمله (قوله ويلبس أي ندبا (قوله أيضين) أي ندبا ويكره المصبوغ وغيره البياض ولو بعضا وان قلنا ولو قبل نسجه (قوله جديدين) ويندب غسلهما مع ثوبهم نجاسة (قوله ويصلي) أي من يريد الاحرام ولو امرأة ومحل في غير وقت الكراهة ان كان في غير الحرم ويندب كونهما في مسجد كحرم ويسرهما ولو ليلا (قوله ويغني عنهما الفريضة) وكذا نافلة ولو غير مؤقتة وقرأ فيها مسورة في الاخلاص (قوله أن يحرم الخ) نعم للخطيب يوم السابع أن يخطب محرقة تقدم احرامه على سيرة يوم لانه في الثامن (قوله اكثر التلبية) ولو بالجمجمة لقادر على العربية وتكره في مواضع النجاسات كسائر الاذكار (قوله ورفع صوته بها) نعم ينسب في التلبية الاولى أن يقتصر على اسماع نفسه ولا يندب الرفع كما مر ولو حصل تشويش على مصل أو ذا كرا أو قارى أو نائم كره الرفع بل يحرم ان تأذي به أذى لا يشمل (قوله بمعنى خصوصا) فهو اسم فاعل ومثله ثياب المرأة (قوله في الاول) متعلق بقول المتن في الاصح (قول المتن لكن لو تزغ ثيابها الخ) كذلك لو وضع يده عليه عمدا لزمته الفدية (قوله لانها ما خ) عبارة الاسنوي لانها ما مورة بكشفها اه والاول احسن (قوله ويتجرد بالرفع الخ) أي فيكون التجرد واجبا وجوز غيره ان يكون منصوبا عطف على ما سلف فيكون مستحبا وبيادر بالنزع عقب الاحرام وفي المسئلة كلام طويل في شرح الروض وشرح الاذرع وغيرهما (قوله أي استوت قائمة) قال السبكي هذا معنى الانبعاث ولكن الاصحاب عبروا عنه

البياض وقال ابن المنذر ثبت انه صلى الله عليه وسلم قال ليحرم أحدكم في ازار ورداء ونعلين اه ورواه ابو عوانة في صحيحه (ثم الأفضل أن يحرم اذا انبعث به راحلته أي استوت قائمة الى طريقه (أو توجه لظرفه ماشيا) روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لم يهل حتى انبعث به ذابته وروى مسلم عن جابر امرأته صلى الله عليه وسلم لما أهلكنا أن نحرم اذا توجها (وفي قول يحرم عقب الصلاة) جالسا روى الترمذي عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حديث حسن (ويستحب كثرة التلبية ورفع صوته أي الرجل بها) بحيث لا يضر بنفسه (في دوام احرامه) هو متعلق بكثرة الرفع أي مادام محرم في جميع أحواله (وخاصة) بمعنى خصوصا

(عند تغاير الاحوال كركوب وزل وهبوط وصعود واختلاط رفقته) بضم الراء وكسر هاء و ف ر ا غ صلاة وقبل الليل والنهار و وقت السحر
فلاستحباب في ذلك متأكد روى مسلم عن جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يلبس ثيابه حتى أتى جبريل
فأمر في أن أمر أصحابي أن يرفعوا (١٠٠) أصواتهم بالاهلال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على اسماع

نفسها فان رفته كره
واختفى كالمرأة ذكره في
شرح المسند (ولا
تستحب) التلبية (في
طواف القدوم) والسعي
بعده لان فيها أذكارا
خاصة (وفي القديم
تستحب فيه) وفي السعي
(بلا جهر) ولا يلي في
طواف الافاضة جزما
لأخذه في أسباب التحلل
وتستحب التلبية في
المسجد الحرام ومسجد
الحنيفة بمكة ومسجد ابراهيم
بعرفة وكذا سائر المساجد
في الجديد ويرفع الصوت
فيها (ولفظها لييك اللهم
لييك لييك لا شريك لك
لييك ان الحمد والنعمة لك
والملك لا شريك لك)
للاتباع رواه الشيخان
ويستحب تكريرها ثلاثا
والقصد بلييك وهو منثني
مضاف الاجابة لعوده الحج
في قوله تعالى وأذن في الناس
بالحج (واذا رأى ما يحب
قال لييك ان العيش
عيش الآخرة) قاله صلى
الله عليه وسلم حين وقف
بمرقات ورأى جميع المسلمين
رواه الشافعي والبيهقي عن
محمد بن سلا ومعناه

مختوم بالتاء استعمال المصادر (قوله وهبوط وصعود) بضم أولهما المصدر بفتحهما أمكانه وكل
صحيح (قوله و ف ر ا غ صلاة) ولا تقف بها الا ذكرا الواردة عقب الصلاة كافي تكبير العبد ويندب للبي
وضع أصبعه في أذنه كإورد به الحديث (قوله فان رفته كره) وفارق حرمة الرفع في الاذان منها يطلب الاصفاء
اليه وهذا أولى بما فرق به في المنهج فراجع (قوله طواف القدوم) ومثله المندوب والمندوب (قوله ومسجد
ابراهيم) الخليل صلى الله عليه وسلم خلافا لمن زعم أنه غيره (قوله وهو منثني مضاف) حذف نونه للاضافة
منصوب بمحذوف والمراد منه التكثير وهو من لبيا وألب البابا اذا أقام بالمسكان والمعنى انماقيم على
طاعتك اقامة بعد اقامة وكسر همزة ان استئنافا أفصح ويجوز الفتح تحليلا أي لان وضعفه أبو البقاء
بوجهين إيهام تخصيص التلبية باستحقاق الحمد وإيهام قصر الحمد على التلبية وفيه نظر فتأمل ويجوز نصب
النعمة على العطف فيكون لك خبران ورفعهما على الابتداء فيكون لك خبره ويكون خبران محذوف
ويندب وقفة لطيفة على الملك دفعا لاتصاله بالنفي وعدم نقص أوز يادة فيها فلوز اذ لم يكره نحو وسعديك
والخير كله في يدك والرباء والعمل اليك لوروده ويكره الكلام في أنشائها والسلام عليه ويندب له رده
وتأخيره الى فراغها أحب (قوله ما يحب) وكذا ما يكره فقد قال صلى الله عليه وسلم في أشد أحواله يوم
الخطبة (قوله قال لييك) أي ان كان محرم ما والا قال اللهم ان العيش الح وهل يكره التلبية راجعه ولا بأس
بالجواب بلييك بل هو مندوب وقد ضمن بعضهم ذلك لغیر المحرم نظما بقوله

لا ترغبين الى الثياب الفاخرة واذا كر عظامك حين تسمى ناخوه
واذا رأيت زخارف الدنيا فقل لا هم ان العيش عيش الآخرة

(قوله واذا فرغ) أي بعد فراغ تكريرها ثلاثا كما يأتي (قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) أي بصوت
أخفض من صوت التلبية بحيث يميزان ويندب الصلاة والسلام على آلِهِ وصحبه وتكريرها ثلاثا ويدعو بما
شاء من ديني ودنيوي ومنه اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووفوا بعهدك
وتقربوا بوعدهك وأتبعوا أمرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيت وارضيت اللهم يسر لي أداء ما نويت
وتقبل مني يا كريم أديت والمراد بالرسول المذكور ابراهيم صلى الله عليه وسلم لما ورد ان ابن عباس رضي
الله عنهما قال لما فرغ ابراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء الكعبة أوحى الله اليه أن أذن في الناس بالحج
قال يارب ما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ فقام ابراهيم على المقام نادى يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى
بيت الله العتيق وفي رواية عباد الله أجيئوا داعي الله فسمعته من كان بين السماء والارض حتى من في

بالاخذ في السير (قوله رفقة) هم الجماعة يرتفق بعضهم ببعض (قول المتن في طواف القدوم) مثله غيره
من الطواف المندوب فيما يظهر أي فيجري فيه الخلاف (قوله ويرفع) استثنى بعضهم ما لو أدى ذلك الى
تشويش على المصلين (قول المتن ولفظها لييك الح) أصلها لي ليكن لك حذف النون من المثني للاضافة
والفعل مضمر وجوب المعنى على كثرة الاجابة لا خصوص التثنية (قوله ويستحب تكريرها ثلاثا) وأن
يقف وقفة لطيفة على قوله والملك (قوله وهو منثني مضاف) سقطت النون للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر
وجوبه وليس المعنى على التثنية فقط بل المراد كثرة الاجابة وأصل الفعل منها لب فاستقلوا ثلاثا بآت فأبدلوا
الثالثة ياء كافي تطيب فقلبوا الباء ياء

باب

أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هي حياة الآخرة (واذا فرغ من تلبيته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم)

قال تعالى ورفعهنا ذلك كرك أي لا أذكركم على طلب ذلك (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانها واستعاذ به من النار) روى الشافعي
والمارقطي والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من تلبيته في حجة أو عمرة سأل الله الجنة واستعاذ به من النار قال

في شرح المذهب والجمهور ضفوه • (باب دخوله) أي الحرم (مكة) زادها الله شرفا • (الافضل) للحرم بالحج (دخولها قبل الوقوف) بركة كافتعل صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو مشهور (وأن يغتسل داخلها) (١٠١) الجائي (من طريق المدينة بذي

طوى ويدخلها من ثنية كداء) روى الشيخان عن نافع قال كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم بيت بذي طوى ثم صلى بها الصبح ويغسل ويحدث أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك روى رواية مسلم أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغسل ثم يدخل مكة نهرا أو بذكر من النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله وروى عن ابن عمر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتون والسفلى تسمى ثنية كدى بالضم والقصر والتون وهي عند جبل قيعقان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين وذو طوى بين الثنتين وأقرب إلى السفلى وهو مثل الطاء أما الجائي من غير طريق المدينة فلا يؤمر بالغسل بذي طوى بل ينحوه سافته من طريقه كاذ كره في شرح المذهب ولا بالدخول من الثنية العليا وقال الشيخ أبو محمد يستحب له الدخول منها

الاصلاب والارحام (قوله ضعفوه) أي هذا الحديث الذي فيه السؤال وليس التضعيف راجعا للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لما توهمه عبارة المنهج فراجع الله أعلم (باب صفة النسك)

أي كيفية المطالب فيه من حين الاحرام به (قوله مكة) هي باليمر بالوحدة لغتان اسم للبلد وقيل باليمر اسم للبلد والبلد بالياء للبيت وحده أو للبيت والطاق وقيل باليمر للحرم والياء للسجد وهي من المك بمعنى المص يقال امتك البعير ما في ضرع أمه إذا امتصه لثقة مأثما وبالياء من اليك أي الاخراج لاخراجها الجبارة أو فيها من الدفع والزحام وهي أفضل بلاد الله الابقية التي ضمت أعضاءه صلى الله عليه وسلم فهي أفضل حتى من العرش والكرسي قال ابن حجر وكذا سائر الانبياء وأفضل بقاعها الكعبة ثم المسجد حوله ثم بيت خديجة رضي الله عنها وتندب المجاورة بها الا تخوف انحطاط رتبة أو محذور من نحو معصية أو أول من بنى البيت الملائكة قبل خلق آدم عليه الصلاة والسلام وطافوا به كأم ثم آدم ثم ابنه شيث ثم ابراهيم ثم العماقة ثم ابراهيم ثم قريش ثم عبد الله بن الزبير ثم الحجاج لحانب الحرج بكسر الحاء فقط ثم عبد الملك بن مروان وسبأ في بناء المسجد في الطواف وكذا كسوة البيت ومن أراد الوقوف على ذلك فعليه بالوقوف الذي ذكرناه فيه (قوله داخلها) بالرفع فاعل يغتسل ولو حلالا أو أتى (قوله من طريق المدينة) وكذا مصر والندام والمغرب (قوله طوى) سبأ في ضبطها (قوله نهرا) فهو أفضل من الليل وبعد الفجر أفضل وخولف بين طريق الدخول والخروج كالجمعة وغيرها وسواء في ذلك الدخول محرم وغيره وينب كون الداخل ماشيا وحافيا لا لعذر والمرأة في هودجها ومثلها الخنثى وداعيا وناشعا ومتدلا لا ومتدلا كراجله الحرم ومن يتد على غيره ومجتنبا للزجاجة والايذاء ومتطافا بمن يزاحه (قوله والعليا) هي المعروفة بباب المعلاة وخصت بالدخول لكون الداخل يطلب مكانا رفيعا ومن تبة عالية ولا يخل دعاء ابراهيم صلى الله عليه وسلم بقوله اجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم ولا تهاوجوا بآب الكعبة وجهته أفضل الجهات (قوله والسفلى تسمى ثنية كدى الخ) وتصرف ولا تصرف على ما يأتي وهي المعروفة الآن بباب الشبيكة وبمكة وضع ثالث يقال له كدى بنشد الباء على طريق العين (قوله قيعقان) ويقال له قيعقان (قوله وذو طوى) اسم وادو طوى مثل الطاء والفتح أجود بالقصر وتصرف ولا تصرف على معنى المكان أو البقعة وهي اسم بئر مطوية بين الحجونين أي بنية بالحجارة فنبسب الوادي إليها (قوله كاذ كره في شرح المذهب) معتمد (قوله يستحب) وهو المعتمد (قوله أبصر البيت) أي حقيقة أو حكما فدخل الاعشى ومن في ظلمة والحلال

(باب دخول مكة الخ)

(قوله المتن دخولا) الافضل أن يكون نهرا أو ماشيا أو خافيا قال في المجموع ويستحب إذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما يمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه ويتذكر جلالة الحرم ومن يتد على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فخرمني على النار وأمني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأهل طاعتك (قول المتن وأن يغتسل) قد سلف سنية هذا الغسل والغرض هنا بيان وضعه وطوى قرية كانت بين الثنتين وهي إلى السفلى أقرب سميت بذلك لاشتغالها على بئر مطوية بالحجارة أي مبنية والطي البناء وهو مقصور ويجوز تنوينه وعدمه باعتبار ارادة المكان والبقعة هذا إذا جعل طوى علما أما إذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذو اسما كان بالصرف لا غير (قوله أي الكعبة) بفتح الملائكة قبل خلق آدم بالنبي عام وحجوا لها ثم بناء ابراهيم عليه الصلاة والسلام ثم بنته قريش ثم بناء ابن الزبير على

وصحبه في الروضة وشرح المذهب لما قاله الشيخ من أنها ليست على طريق المدينة وقد عدل النبي إليها (ويقول إذا أبصر البيت أي الكعبة)

بصرفه يديه (اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وعظمته من حجه وأعظمه تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً) للاتباع رواد الشافعي واليهي وقال هذا منقطع ولفظهما يدل وعظمه وكرمه (اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا بنابا للسلام) قاله عمر رضي الله عنه رواه عنه البيهقي قال في (١٠٣) شرح المذهب وأسانيد ليس بقوى ومعنى السلام الاول ذو السلامة من النقائص والثاني

والحرم وذلك هو باب المسجد الآن وأما أول الردم الذي كان يرى منه البيت قبل وجود الابنية الحاضرة فيطلب فيه الدعاء من حيث انه كان محل الرؤية ودعاء الاخيار فيه والتشريف بالعلو والتعظيم بالتجيب والتكريم التفضيل والمهابة التوقير والبر الاحسان الواسع وقدم التعظيم على التكريم في الدعاء للبيت وعكسه في الدعاء لزاره لان فضل البيت معلوم فليراجع ابن حجر هنا (قوله و بناء البيت الخ) تقدم ما فيه ومن بناء (قوله يرى قبل دخول المسجد) أي فيها كان كما تقدم (قوله ثم يدخل) ولو حلالا كماسر (قوله من باب بني شيبه) وهو المعروف الآن بباب السلام وهو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الاسود وباب الكعبة وهو أشرف جهات البيت كماسر وأن يخرج الى بلد من باب بني سهم المعروف الآن بباب العمرة وهو طاق واحد (قوله بطواف القدوم) ويسمى طواف القادم وطواف الصادر وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية (قوله آخر الطواف) ما لم تخف نحو طر حبيص ويقدم على الطواف كلاً أو بعضاً صلاةً قيمت أرخيف فوثها ولو نقلاً ولو تذكريه فاتة قطعه وفعلها وان كانت بعذر بل يجب ان قامت بعذر (قوله أي المسجد الحرام) المعتمدين تحية البيت وان تحية المسجد الركنان بعده أي انها تندرج فيها أو في غيرهما من صلاة يفعلها ولا تقوت احدي التحيتين بالآخرى (قوله وجهان) أحدهما لا تقوت الا بالوقوف بعرفة بشرط الآتي واذا قامت فلا يقضى (قوله لدخول وقت الخ) يقتضي أنه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل أنه يطوف للقدوم به قال شيخنا و قول ابن حجر ان هذا الطواف لهذا القدوم لا الاول رد العلامة ابن قاسم بأن الاول لم يفت فلا يصح كونه للثاني ودونه انتهى والوجه كلام

القواعد ثم بناء الحجاج بامر عبد الملك والذي بناه منه حائط الحجر وهدم من بناه ابن الزبير من ناحية الحجر ستة أذرع وشبراً وأبقاه على الارتفاع الذي صنعه ابن الزبير وهو سبعة وعشرون ذراعاً وكان في بناء قريش ثمانية عشر وهي عندنا أفضل من المدينة وجعل ابن حزم ذلك التفضيل ثابتاً للحرم وعرفات وان كانت من الحل قال بعضهم بين الركن والمقام وزمزم قبور تسعة وتسعين نبيا منهم هود وصالح وشعيب واسماعيل عليهم الصلاة والسلام (قوله بعذر يديه) أي رهو واقف (قول المتن تشريفاً) أي رفعة وعلوا (قول المتن وتكريماً) أي تفضيلاً (قول المتن مهابة) أي اجلالاً (قول المتن وبراً) قال الاسنوي هو الاسماع في الاحسان (قوله ومعنى السلام الاول الخ) في السبكي السلام الاول امم الله ومعنى الثاني من أكرمه بالسلام فقد سلم فخير بنا بسلام أي سلحنا بتحيته كايانا من جميع الآفات (قوله و بناء البيت الخ) توطئة لقول المتن بدخل (قوله قال الرافعي وغيره) فيه ان الذي كان على طريقه صلى الله عليه وسلم باب ابراهيم اه قيل المعنى فيه مواجهة الجهة التي فيها باب الكعبة لقوله تعالى واتنوا البيوت من أبوابها قال الشيخ عز الدين وهي أشرف جهات البيت زاده الله شرفاً (قول المتن ويسدأ بطواف القدوم) هو تحية البيت وتحية المسجد تطلباً بضاهنا وتصل بركني الطواف كذا قاله الاسنوي هنا نقلاً عن القاضي أبي الطيب وسيأتي عن شرح المذهب ما يخالفه وفي السبكي ان دخل ومنع من الطواف صلى تحية المسجد والذي ذكره الاسنوي ذكره السبكي أيضاً (قوله وهذه المسئلة قد تستفاد الخ) أي بخلاف قول المهاج ثم بدخل المسجد الخ فانه لا يبعد ذلك (قوله فلا يطلب من الداخل الخ) لو وقف ثم دخل قبل وقت طواف الركن وطاف وقع

والثالث السلامة من الآفات وبناء البيت رفيع يرى قبل دخول المسجد اذا دخل من أعلى مكة (ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه) سوله كان في حوب طريقه أم لا بلا خلاف لانه صلى الله عليه وسلم دخل منه ولم يكن على طريقه قاله الرافعي وغيره وروى البيهقي دخوله صلى الله عليه وسلم منه عن ابن عباس في عهد قريش وذلك في عمرة القضاء وعن ابن عمر وعطاء ولم يصرحا بالحج الذي الكلام فيه ولا يغيره وفي شرح المذهب اتفق أصحابنا على أنه يستحب للحرم أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه (ويبدأ بطواف القدوم) روى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه نوضاً ثم طاف بالبيت وأورده الرافعي حج فأول شيء الخ ولودخل والناس في مكتوبة صلاحهم هو أولاً وأقيمت الجامعة وهو في أثناء الطواف قدم

الصلاة وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة ولو قدمت المرأة أنهارا وهي جيلة أو شريفة لا تبرأ للرجال أخرت عن الطواف الى الليل وهو تحية البقعة أي المسجد الحرام كذا ذكره في شرح المذهب قال في فواته بالتأخير وجهان حكاهما امام الحرمين ويؤخر عنه أكثر ما سنه وتغيير ثيابه وهذا المسئلة قد تستفاد من قول الحرر وان قصد المسجد الحرام كافر غ من الدعاء (ويخص طواف القدوم) في الحرم (عاج دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت طواف القرض عليهما اما الحلال فيستحب

طواف القدوم له أيضا (ومن قصد مكة للنسك) كأن دخلها تجاراً أو رسالة أو زيارة (استحب له أن يحرم بحج أو عمره) كتحية المسجد لها (وفي قول يجب) لا طابق الناس عليه والسنة بتدريجها الاتفاق العمل (الأأن بتكرره دخوله كطاب وصباد) فلا يجب عليه جزاء للشقة بالتكرر وللوجوب في غيره شروط أن يحج من خارج الحرم (١٠٣) فاحله لا احرام عليهم قطعاً وأن لا يدخلها لقتال ولا خافاً

فان دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق أو غيرهما أو خافاً من ظلم أو غريم يحبس وهو معسر لا يمكنه الظهور لاداء النسك لم يلزمه الاحرام قطعاً وأن يكون حراً فالعبد لا احرام عليه قطعاً وقبل ان أذن له سیده في الدخول محرماً فهو حكر وعلى الوجوب لو دخل غير محرم فقبل يلزمه القضاء بان يخرج ثم يعود محرماً ولا يصح القطع بأنه لا قضاء عليه لان الاحرام تحية بالقبعة فلا يقضى كتحية المسجد قال ابن كج ولا يجبر بالهم بخلاف ما لو أحرم بعد مجاوزة الميقات فعليه دم والحرم مكة فيأذكري

(فصل للطواف بأنواعه) كطواف القدوم وطواف الفرض وطواف الوداع (واجبات) لا يصح الاجها (وسنن) يصح بدونها (أما الواجبات فيشترط لله) ستر العورة وطهارة الحدث والنجس) كما في الصلاة قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا أن الله قد أحل فيه النطق

ابن حجر ان كان طواف للقدوم الاول بل لا يبعد كون هذا الطواف واقعا عنهما معاً فراجعهما وظاهر قول المصنف ويخص الخ أن طواف القدوم ليس مطلوباً في غير ذلك وفي شرح المذهب أنه مطلوب أيضاً لكنه يدخل في طواف الفرض كتحية المسجد وبه قال الاسنوي وفي عبارة الرافعي ما يوافق ذلك أيضاً وسيأتي التصريح به في كلام الشارح للجلال قريبا عند ذكر الرمل في المعتمر وقد يقال ان كلام المصنف في طواف القدوم المنصرف اليه الاسم عند الفقهاء وهو لا ينافي طلبه وتسميته بذلك في مطلق القدوم وعلى هذا فالفرق بأن تحية المسجد ممكنة استقلاً لا ليس فيه منافاة لذلك (قوله استحب له) أي وإن كان عاصياً كما بقى (قوله يحج) أي ان كان في أشهره أو بعمره مطلقاً (قوله فلا يجب) أي لا استثناء من الوجوب والتدب على إطلاقه لانه لا حرج فيه لجواز تركه (قوله والحرم بمكة فيأذكري) أي في أن من قصد به يحرم بحج الخ (فصل فيما يطلب في الطواف) وهو أفضل أركان الحج حتى من الوقوف على ما عتمده شيخنا الرمي (قوله كطواف الخ) أشار بالسكاف الى أنه بقي من أنواعه أفراد هي طواف التحلل وطواف النذر وطواف النفل ولا يجوز التطوع بطوفة واحدة (قوله ما للواجب) أي المشروط لصحته فهو ثمانية السرة والطهر وجعل البيت عن اليسار والبدء بالحجر وكونه سيداً وكونه في المسجد وعدم صرفه ونيتة ان استقل وهذا ذكرها الشارح في التمهة آخر الفصل (قوله كما في الصلاة) راجع للسرة والطهارة وعند أبي حنيفة صحة طواف المحدث ويجب مع الجنابة والحيض بدنة ومع الحدث شاة (قوله عارياً) أي مع القدرة على السرة والا فلا إعادة (قوله أو محدثاً) أي مع القدرة على الطهارة وكذا في المتنجنس بغير معفو عنه وشملت طهارة الحدث ما لو كانت بالتيمم حيث تسقط به الصلاة وهو كذلك ويجب الصبر على من رجال الماء حيث أمكن قبل رحيله أما العاجز عن الطهارة والتنجنس فليس له فعل شيء من أنواع الطواف ويسقط عنه طواف الوداع بلامد ويجب عليه فعل طواف الركن متى أمكن ولو بعد سنين ولا يحتاج الى نية ومثله الحائض والنفساء وقاد الطهورين ومنه فاقد الماء وعلى بدنه نجاسة لعدم صحة تيممه معها وسواء تحلوا بعد مفارقة مكة أو لا وفي حاشية شيخنا أنه اعتمد أن الحائض يجب عليها أن تتحلل بذبح وحلق ونية ومع ذلك لا يحتاج الى نية اطوافها اذا قدرت عليه وأعادته وأما التيمم الذي تلزمه إعادة الجيرة مثلاً أو لنذور فقد الماء فليس له فعل طواف النفل وله فعل الفرض ويحصل به تحله ويلزمه إعادة طواف الركن متى أمكن ولا يحتاج لنية أيضاً لان الاحرام باق في حق الجميع بالنسبة له هذا ما قاله شيخنا الرمي واعتمده (قوله وينبغي الى آخره) هو المعتمد بشرطه في الصلاة وهو أن

عن القدوم فيما يظهر (قوله فان دخلها لقتال الخ) استدلل الرافعي لذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح غير محرم واعترض بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يدخل مكة بغير احرام ودفع بان أصحابه أيضاً في ذلك اليوم دخلوا بغير احرام فان قلت قد فتحت صلحاً مع أبي سفيان فكيف يقال دخلها لقتال قلنا كان غير واثق بصلحه

(فصل للطواف بأنواعه الخ) (قوله كطواف القدوم الخ) بقي من أنواع الطواف النفل وقد يقال في ذلك لما قال في الخادم بحثاً ونسبه لظاهر النص ان التطوع بطوفة واحدة يجوز في النفل كالصلاة (قوله كما في الصلاة) في الخادم هنا بكرة للرأهنا الانتقاب في الصلاة (فائدة) الطهارة واجبة عند الحنفية وليست بمرطوب اذا تركها مع الجنابة أو الحيض وجبت بدنة ومع الحدث شاة (قوله الا أن الله قد أحل فيه الخ) وجهه

فمن نطق فلا ينطق الا بخبر رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم فلو طاف عارياً أو محدثاً أو على ثوبه أو بدنه نجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه وكذا لو كان بطلاً في مطافه النجاسة قال في شرح المذهب وغلبتها فيه عما عمت به البلوى وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين بن المحققين العفو عنها وينبغي أن يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك

(فلو أحدث فيه ترواؤ بني وفي قول استأنف) كافي الصلاة و فرق الاول بان الطواف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولوسبقه الحدث فان قلنا في التعمد بيني فهنا أولى والا فقولنا أرجمهما البناء وسواء على البناء طال الفصل أم لا بناء على ماسأني ان من سنن الطواف موالاة وفي قول (١٠٤) انها واجبة فيستأنف في الطول بلا عذر على هذا وحيث لا نوجب الاستئناف

نستحب (وأن يجعل البيت عن يساره) وير تلقاه وجهه (مبتدئاً) في ذلك (بالجر الاسود عاذياً) بالهجمة (له في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) بان لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر وفي المذهب وشرحه يستحب استقباله ويجوز جعله عن يساره وذكر الامام والفرازي أن المراد بجميع البدن جميع الشق الايسر (فلو بدأ بغير الحجر لم يحسب) فاذا انتهى اليه ابتداءً (ولو حاذاه ببعض بدنه) وبعضه مجاوز الى جانب الباب فالجبد لا يعتد بهذه الطوفة ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزائه ذكره العراقيون كذا في الروضة كلها في المسائلين وفي شرح المذهب في الثانية أن أمكن ذلك ثم قال وذكر صاحب العدة وغيره في المسائلين قولين انتهى وظاهر ان المراد بمحاذاة الحجر في المسائلين استقباله وان عدم الصحة في الاولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله

لا يعتمد المشي عليه وأن لا تكون رطوبة وان لا يجرد مكاناً خالياً منه (قوله فلو أحدث) أي أو انكشفت عورته وتنجس (قوله وبني) الالغنى عليه والمجنون فيستأنفان مطلقاً (قوله وير تلقاه وجهه) ولومكسا أو على ظهره أو وجهه أو محمولاً على دابة مثلاً نعم المعتبر في الصبي المحمول الولي دونه كما سرفي شرح شبخنا (قوله بالجر الاسود) ومحلته مثله في جميع ما يأتي (قوله بان الخ) أشار بان الى ان هذا هو المراد بالمحاذاة وان كان بدنه أصغر من قدر الحجر أو أكبر (قوله يستحب استقباله) أي قبل شروعه في الطواف (قوله وظاهر ان المراد الخ) ليس هذا الظاهر بظاهر بل المراد أنها بالشق الايسر كما سرفي عن الفزالي اذ منع طلب الاستقبال لا بد من انحرافه اليه بشقه الايسر بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه كما تقدم فقوله في المنهج فاذا جاوز ما تقتل المراد اذا قرب من مجاوزته ولا حاجة لقوله وهذا مستثنى الخ وان كان في شرح شبخنا كان حجر ما يوافقه لا غير محسوب من الطواف اذ أوله من انقثاله ولا يصح ما قاله من كون الحجر عن يمينه لانه مستقبل له فتأمله وحرمه (قوله وهو الجدار البارز الخ) وارتفاعه مطلقاً ربع وعين ذراع وعرضه في جهة الباب نصفه وربع ذراع وفي غير هاتين ذراع وكلاهما صريح في أنه ليس للبيت شاذر وان قدم غير الذي في جهة الباب فالوجود في غير هاتين فلا يضر المشي فوقه ولا مس الجدار فوقه لانه ليس جزءاً من الطواف الدلالة للاقتصار على استثناء حكم واحد واستدل أيضاً ابتداءً أي بكر رضى الله تعالى عنه ولا يطف بالبيت عربان وكانوا في الجاهلية يطوفون عراة ويرون ان ذلك افضل ليكونوا كالخلقوا وكانت المرأة تشد على فرجها سيورا (قول المتن فلو أحدث الخ) نقل في الكفاية عن النص انه لو أنعمي عليه وجب الاستئناف والوضوء وعلاه بزوال التكليف بخلاف المحدث بغيره (فرع) حكم الخارج لحاجة حكم الخارج للحدث قاله المارودي (قوله وير تلقاه وجهه) من جملة ما خرج بهذا ان يدار بالريض وهو مستلق على ظهره وشقه الايسر لجهة البيت (قول المتن مبتدئاً الخ) هو حال فيصير المعنى يجعل البيت عن يساره في حال ابتداءه بالجر الاسود فلا يفيد ذلك وجوب الابتداء بل ولا وجوب الجعل في حالة عدم الابتداء كذا أورده الاسنوي ثم قال ومثله يجري في محاذاة (قوله بان لا يقدم جزءاً الخ) أي بان يكون ذلك الجزء جاوز الحجر الى جهة الباب فهذا هو المضمر لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذي في جهة الركن الثاني بذلك على ذلك مسألة البعض الآتية عن العراقيين (قول المتن فاذا انتهى اليه ابتداءً منه) فضيته أنه لا فرق في ذلك بين العمد والسهول لكن قد ذكر في الصلاة انه لو قرأ النصف الثاني عمداً ثم قرأ الاول لا يني عليه بل يجب الاستئناف وكان قياسه ان التعمد اذا ابتداء من الباب ودار حتى انتهى اليه لا يحسب له مروره من الحجر اليه حتى يعود الى الحجر ثانياً واذا لم يحسب تلك المسافة فلا يحسب ما بعدها وهكذا حتى ينتهي الى طوفة فعداد فيها من الباب الى الحجر كذا ذكره الاسنوي ثم قال والفرق مشكل (قول المتن ابتداءً منه) أي مع النية حيث اعتبرت (قوله وظاهر الخ) فيهرد عن الاسنوي حيث قال في الثانية قد تكلفوا تصويرها ولا دقة فيه وصورتها ان لا يستقبل الحجر بوجهه بل بجعله على يساره وحينئذ فيكون الحجر في سمت عرض بدنه والغالب ان المنكب ونحوه مما هو في جهة العرض دون جرم الحجر وقوله ان المراد الخ هو استفاد من قوله بجميع بدنه وقوله ان أمكن ذلك (قول المتن على الشاذر وان الخ) فلا يصح ما به ذلك وبه تعلم ان الترتيب يعتبر بين الاشواط وكذا بين أجزاء كل شوط (قوله وهو الجدار الخ) كذا في الاسنوي وبه تعلم ان قول الكمال المقدسي في شرح

المعتمد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر المذكور في الروضة وأصلها وان عبر فيه ينبغي ولو استقبل البيت أو استدبره وجعله عن يمينه ومشى نحو الركن الثاني أو نحو الباب أو عن يساره أو مشى فقهري نحو الركن الثاني لم يصح طوافه (ولو مشى على الشاذر وان) بفتح الدال للهجمة وهو الجدار البارز عن علوه بين ركن الباب والركن الثاني

الارشاد

فتحتي الحجر) بكسر الحاء
(وخرج من الأخرى)
وهو بين الركنين الشاميين
عليه جدار قصير (لم تصح
طوفته) في المسائل الثلاث
لأنه فيها طائف في البيت
لأبه وقد قال تعالى وليطوفوا
بالبیت العتيق والحجر قبل
جميعه من البيت والصحيح
قدر ستة أذرع فقط (وفي
مسئلة المسووجه) أنه تصح
طوفته فيها لأن معظم
بدنه خارج فيصدق أنه
طائف بالبيت (وأن يطوف
سبعاً داخل المسجد) ولو
في آخرياته ولا بأس بالخال
فيه كالساقية والسواري
والاصل فيها ذكر الانباع
منه ما روى مسلم عن جابر
أنه صلى الله عليه وسلم لما
قدم مكة أتى الحجر فاستلمه
ثم مشى على يمينه فرمل
ثلاثاً ومشى أربعاً وروى
البخاري من حديث ابن
عمر نحوه إلا أنه مشى على يمينه
وروى مسلم عن جابر رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يمشي على راحته يوم
النحر ويقول لتأخفوا
عني مناسككم فاني لأدري
لعلي لأحج بعد حجتي هذه
(وأما السنن فان يطوف
ماشياً) كما تقدم في الحديث
ولا يركب الا لعذر كمرض
وطاف صلى الله عليه وسلم
راكباً في حجة الوداع كما رواه
الشيخان لبراء الناس

في هو البيت وما في شرح شيخنا الرمي عن النووي لا يخالف ذلك لمن تأمله (قوله أومس الجدار) أي
يخبر من بدنه ولا يضره ملبوسه أو بشي في يده كما لا يضر من جدار الشاذر وإن من أسفله يبدنه ولا ميس
جدار البيت في غير جهة الشاذرون كما مر (قوله وهو) أي الحجر وقصته ملاءمة لصدقتان لجدار البيت فهمامته
وإن كان لا يصح استقبال المصل لهما قالوا لعدم اليقين في كونهما من (قوله عليه جدار قصير) وحكم هذا
الجدار حكم جدار البيت فيضرب جعل جزء من بدنه فوقه أو في رفر فلو فإزاد على الستة أذرع خروجا من
الاختلاف كما يأتي (قوله والحجر) أي بكسر الحاء كما روى في الحطيم لما قيل أنه حطم أي مات فيه ألوف
من الانبياء وغيرهم وفيه قبره ما عيل صلى الله عليه وسلم وقيل وأمه هاجر وكان محل مأوى غنمه ليللا ويسمى
ما بين الحجر الاسود والمقام حطبا أيضا كافي اللعان (قوله ستة أذرع) فقط أي تقر بيا لما قيل انها ستة أذرع
ونحو شبر وذلك من جملة ما بين صدره وجدار البيت وهو خمسة عشر ذراعا تقر بيا وعرض جداره ذراعان
وثلاث ذراع وارفعاه فوق ذراعين وسعة كل فتحة منه فوق أو بعدة أذرع (قوله داخل المسجد) أي وإن
وسع مالم يباغ الحل ولا يضر ارتفاع الطائف على البيت كسطح المسجد وغيره وأول من حوط على المسجد
النبي صلى الله عليه وسلم ثم وسعه بعده الامام الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه ثم بعده الخليفة عمر بن
الخطاب رضي الله عنه وجعل له جدارا نحو القامة ثم بعده الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه وجعل له
الاردقة ثم الامير عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ثم الخليفة عبد الملك بن مروان ثم ولده الوليد بن عبد الملك
المدكور ثم الخليفة المنصور ثم الخليفة المهدي ولم يمتعه فتممه بعده ولده الخليفة الهادي وزاد في بعض جهاته
بحيث جعله مرعابين جداره وجدار الكعبة تسعون ذراعاً من كل جانب واستقر الامر عليه وبناء
السلطين بعده بنجد يمد من غير زيادة فيه وأول من كسا الكعبة من داخلها قصي جده صلى الله عليه وسلم
حين بناها قبل بناء قريش ثم كساها عبد الله بن الزبير بالقباطي من خارجها حين بناها ثم أبدلها السلطان
فرج بن رقوق في خلافته بالكسوة السوداء من خارجها واستمرت ومحل بسط ذلك التواريج ومنهم ما مؤلفنا
السابق (قوله ماشيا) ولو امرأة ويندبان بقصر خطاه لكثرة الاجز وحافيا أولى الاعذر ويكره الزحف
وأما الركوب بخلاف الأولى والحل على الرجال أولى من الدواب والابل أولى من غيرها وانظر هل يصح
الطواف في هو المسجد أو لا يصح كافي الوقوف راجعه ويتجه فيه الصحة هنا (قوله بلا كراهة) أي
بل وخلاف الأولى كما مر

الارشاد هو القدر الذي تركته قريش من عرض الاساس خارجا عن عرض الجدار فباعد اجهة الحجر غير
صولب ومن ثم تعلم ان البناء الذي يشبه الشاذر وان السكان الآن من الاسود الى الجباني ثم منه الى الشامي
محدث واعلاه منشأ وهم شارح الارشاد على ان الذي قاله هو ما في نقوش الناس فليكن له وقد يعتذر له بأنه
في تينك الجهتين أيضا ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت المراق تفرض للمسئلة وقال ان اختصاصه بجهة
الباب قاله الرافعي تبعاً للامام وهو خلاف المشاهد من تعميم الجدار الثلاث كما صرح به الازري في تاريخ مكة
اه (قول المتن في موازاته) احتراز عن مشيه لاني موازاة الشاذرون كافي الجهة التي بين الجباني والركن
الاسود وكذا التي بين الجباني والشامي (قوله والصحيح قدر ستة أذرع) الى آخر الفتحة منها (فرع)
لو استقبل هذا المقدار في الصلاة لم تصح لانه غير قطعي وقد يشكك عليه استقبال المسلمين له بعد بناء ابن
الزبير فان قيل ذلك اجماع قيل فله ادم حكمه بعد هدم الحاج له (قول المتن وجه) هو وجبه ويؤيده ان
الجنب اذا أدخل يده في المسجد لائم عليه (قول المتن سبعا) هو طواف النساك أما النقل فحاول في الخادم
جواز التطوع بطوفة واحدة وأنه يجوز اطلاق النية ثم يزبد على السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول
المتن ماشيا) أي وحافيا أيضا قال في الاملاء وأحب لو كان المطاف خاليا أن يقصر في المشي ليعتدله الاجز

قال الامام: وادخل البيمة التي لا يؤمن ثوبها السجدة مكروه (ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث (ويقبله) روى الشيخان عن ابن عمر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله (ويضع جبينه عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد على الحجر (فان عجز) (١٠٦) عن التقبيل ووضع الجبهة نزحاً (استلم) أي اقتصر على الاستلام باليد ثم قبلها

(قوله مكروه) قال شيخنا الرمي هي كراهة تعزيم سواء كان حاجة أو لا فان أمن التلويت فكروه تعزيم سواء كان حاجة أو لا أيضاً مثل الدابة الصبي والمجنون وقال بعضهم أنه مع عدم أمن التلويت يحرم أن لم تكن حاجة والا كره ومع أمنه أن لم تكن حاجة كره والا فلا كراهة (قوله ويستلم الحجر) أي ثلاثاً وكذا ما بعده من التقبيل وغيره سواء فعلها متوالية أو متخللة وعمله لأو لا يل والعياذ بالله مثله كما سر وارفعاه عن أرض المسجد في المطاف ذراعان ونصف تقر بيا وهو من الجنة وكان أشد بياضاً من اللبن فسودته خطا يابني آدم كافي الحديث ويجتزئ عند تقبيله عن مرور قدميه ولو بأذى جزء بل يشتمها حتى يعتدل ثم عرفان مروره من قبل أن يعتدل وجب عليه العود إلى محله عند استقباله (قوله بيده) والمعنى أولى (قوله في كل طوفة) والاولى آكد (قوله ولا يقبل الخ) أي لا يستحب بل هو مباح وكذا بقية أجزاء البيت مما يطلب فيه ذلك وكذا الاستلام السجود على غير الحجر ولو على ما استلهم به من بدأو غيرها (قوله لكن يقبل الداخل) فان عجز عن استلامه أشار إليه بيده أو بشئ فيها وقبل ما أشار به خلافاً لما ذكره بعضهم من عدم طلب ذلك وبحث بعضهم تليث الإشارة والتقبيل لما أشار به أيضاً وبحث بعضهم أن هذه السنين لا تختص بمن يطوف فراجع وحكمة تفاوت الأركان أن ركن الحجر فيه فضيلتان الحجر وكونه على قواعد إبراهيم صلى الله عليه وسلم وفي الركن البجائي الثانية منهما ما وخالو الركنين الشاميين ههنا (قوله أول طوافه) أي أول كل طوفة من طوافه والاولى آكد واستحب أبو حامد رفع اليدين عند التكبير (قوله ووقاه بهدك) أي بما أمر تنابه ونهيتنا عنه وأما ما ذكره بعض العلماء أن الله تعالى لما خلق آدم استخرج ذريته من صلبه ثم قال لم ألت بر بكم قالوا بل فامر أن يدرج ذلك العهد في الحجر الأسود وقد صرح بذلك علي بن أبي طالب فليراجع من مؤلفنا المشار إليه فيما سر (قوله الباب) وارفعاه فوق خمسة أذرع وعرض عتبة ثلاثة أرباع ذراع (قوله ويشبر) أي بقلبه إلى مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم الذي هو من الجنة كالحجر الأسود وسمى مقاماً لأنه قام عليه حين نادى بالحج كما سر وأنه كان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر ثم يهبط به حتى يأخذ ما بين يديه وهكذا وقال ابن الصلاح يشير إلى مقام نفسه وضعفه (قوله مع دعاء عند الركن الشامي) وهو اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد (قوله تحت الميزاب) وهو اللهم أظني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس نبيك محمد صلى الله عليه وسلم شراباً هنيئاً لا ظمأ بعده أبداً إذا دخل الجلال والإكرام (قوله ودعاء بين الركن الشامي والبجائي) وهو

(قوله قال الامام الخ) كذا نقله عنه الشيخان وأقره واعتضه الاسنوي بتصريحهم بتحريم إدخال الصبيان المساجد كما نقله الرافعي عن صاحب العدة واعتضه النووي فقال في زيادة الروضة إذا لم يقبل نجسهم كان مكروهاً قال الاسنوي فهذا صريح في التحريم عند غلبة النجاسة والمكرهة عندهم الغلبة وأما طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لعنر وهو استفتاء الناس له ولعلم المناسك (قول المتن ويستلم الخ) قال الاسنوي ولا يقبل اليد في هذه الحالة (قول المتن ولا يقبل الركنين الخ) قال الاسنوي رحمه الله الحكمة في اختلاف أحكام هذه الأركان أن الركن الأسود فيه فضيلتان وجوه الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم والبجائي فيه الفضيلة الثانية والشاميان خاليان عن هذين اه وهو صريح في أن

أ كبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابتك ووقاه بهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) قال الرافعي روى ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو غريب وقوله إيماناً لمفعول له لا طواف مقدر (وليقبل قبالة الباب اللهم) البيت يفتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير إلى مقام إبراهيم وهذا الدعاء أورده الشيخ أبو محمد مع دعاء عند الركن الشامي ودعاء تحت الميزاب ودعاء بين الشامي والبجائي

السادس

والمسألة جيهات الروضة (وبين الجاهليين اللهم أنت الذي يا حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار) رواه أبو داود بلفظ بن عبد الله بن عبد الله بن السائب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠٧) وسلم بقوله بين الركنين وفي

الحجر والشرح وبنا وفي الروضة اللهم بنا (وليدع بمأشاه) في جميع طوافه (ومأثور الدعاء) فيه (أفضل من القراءة وهي) فيه (أفضل من غير مأثوره) وفي وجه أنها أفضل من مأثوره أيضا (وأن يرمل في الاشواط الثلاثة الاولى بأن يسرع مشيه مقار باخطاه وبمشي في الباقي) على هيبته للاتباع كما تقدم ويستوعب البيت بالرمل روى مسلم عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى أربعا ولوطاف راكباً ومجولاً حرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاثة لا يقضيه في الاربعه لان هيبته السكينة فلا تغير (ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي وفي قول بطواف القدوم) لان مارمل فيه النبي كان للقدم وسعي عقبه فعلى القولين لا يرمل في طواف الوداع ويرمل من قدم مكة معتمر الاجزاء طوافه عن القدوم وكذا من لم يدخلها حاجاً لا بعد الوقوف فان دخلها قبله ولم يرد السعي عقب طوافه للقدم

اللهم اجعل لى ما نأفاه حجاً مبروراً وذنباً أوى واجعل ذنبي ذنباً مغفوراً وسعيماً مشكوراً أى واجعل سعي في طاعتك مشكوراً وتجارتك لن نبور يا غفر قال الاسنوى والمعتبر يقول عمرة مبرورة وضعفه شيخنا اتباعاً للحديث وينزل الحج في كلام المعتمر على اللغوى وهو القصد والزيادة وان لم يقم ذلك وفيه بطور ما قاله الاسنوى أقرب فراجع (قوله وأسقطها جميعاً من الروضة) ولعل اسقاطه لقول الشافعى رضى الله عنه الآتى (قوله وبين الجاهليين اللهم أنت الذي) قال الشافعى رضى الله عنه وهذا أحب الى وأحب أن يقال في جميع الطواف وفي الشرحين والمحرر بن عبد الله قال الاسنوى وهو الوارد ومايحتاج كالروضة وهو وتلك تعرض الشارح له (قوله وليدع) أى في خلال الذكر المطلوب بعد فراغ كل دعاء في محله وأبكره تلك الادعية وهذا هو الظاهر من قول الشارح في جميع طوافه ويكره فيه ما يحرم أو يكره في السلاة وغير ذلك (قوله فيه) أى في الطواف أى في محله المخصوصة فقط (قوله وهي) أى القراءة (قوله وفي وجه أنها) أى القراءة أفضل ففي الخبر يقول الله عز وجل من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفصل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه وأنت خير بأن الذي كره لا يختص بالقرآن وان طلب غيره لمخصوصه لا يعارض أفضليته فتأمل (تنبيه) ينسب الاسرار في جميع ما ذكر (قوله وان يرمل) أى الذي كره كاسيأتى ويكره تركه ولو قصد السعى فرمل ثم عتله تركه أو عكسه جازو هل يرمل من أطلق فيه يقصد السعى ولا عده أنه تردد في أنه يفعله الآن فراجعه وينبئ بناؤه على أنه مطلوب في أهما أصالة أو على أفضليته وسيأتى (قوله في الاشواط) قال شيخنا الرملى المعتمد انه يكره تسمية الطواف شوطاً ودورا والذى اختاره النووي عدم الكراهة وشدد النكير على من قال بالكراهة (قوله بأن يسرع الخ) قال في المنهج ويسمى خبيبا قال شيخنا الرملى ومن قال ان الرمل دون الخشب فقد غلط بل هو مشى لا عذوفيه ولا وثب وحكمته الاصلية أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم بأصحابه الى مكة في عمرة القضاء قال المشركون انه قدم عليكم قوم قدأ وهنتهم حتى يثرب فبلغتهم أو ان الله أطلع نبيه عليها فأمر صلى الله عليه وسلم أصحابه بالرمل ليرى المشركون جلداهم فلما رأوهم قالوا البعض هؤلاء الذين زعمتم كذا وكذا والله انهم أجلد من كذا وكذا وفي رواية كأنهم الغزلان وطلب مناذلك لتند كنعمة الله على اعزاز الاسلام وأهله (قوله ومشى أربعا) وهذا كان في طواف القدوم فلا ينافى ما ورد من ركوبه لانه كان في طواف الركن تأمل (قوله لان مارمل فيه الخ) انظر مع ما سار أنه كان في عمرة القضاء وليس في العمرة قدوم وأجاب عنه بقوله ويرمل من قدم مكة معتمر الخ (قوله يرمل في طوافه) أى الذى بعد وقوفه وهو طواف الافاضة لا الذى عند خروجه لانه وداع (قوله السعى عقب طوافه للقدم) قال ابن حجر والشمس الخطيب وهو أفضل وقال شيخنا الرملى

الشارح وان خاص بما بين الركن الاسود والشمى كما سلف قريبا (قول المتن وبين الجاهليين اللهم) قال الاسنوى الذى في الشرحين والمحرر بن عبد الله وهو الوارد وقد سها في الروضة فتبعه في المنهاج (قول المتن وليدع بمأشاه) أى كما في الصلاة (قوله وهي فيه أفضل) أى لقوله صلى الله عليه وسلم يقول الرب سبحانه وتعالى من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه رواه الترمذى وقال حديث حسن (قول المتن وان يرمل في الاشواط الخ) قيل ليس فيه دلالة على استيعابها (قوله ويستوعب) نبه عليه لان عبارة الكتاب قد لا تفيد (قوله ومشى أربعا) هذا كان في طواف القدوم فلا ينافى ما سلف في ركوبه لانه كان في طواف الركن (قوله كان للقدم وسعى عقبه) أى فالاول نظر الى الثاني لانتهائه الى توصل الحركات بين الجبلين والثاني نظر الى الاول لانه

رمل فيه على الثاني دون الاول والحاج منها يرمل في طوافه على الاول دون الثاني ومن أراد السعى عقب طوافه للقدم رمل فيه على القولين واذا رمل فيه وسعى عقبه لا يرمل في طواف الافاضة ان لم يرد السعى عقبه وكذا ان أراد في الاظهر لانه غير مطلوب منه فقوله المصنف يعقبه

سمى أى مطلوب أو محسوب وإذا طاف للمقدوم وسى عقبه ولم يرمل فيه لا يقضيه في طواف الأفاضة في الأصح وقيل الأظهر ولو طاف ورمل ولم يسع رمل في طواف الأفاضة لبقاء السى عليه (وليقول فيه) أى في الرمل (اللهم اجعله حجاباً وراوداً بمغفورا وسعيامشكورا) قال الرافعي وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اجعله أى ما أتاه من العمل المحسوب بالذنب قال في التنبيه ويقول في الاربعة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت (١٠٨) الاعز الاكرم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

(وان يطالع في جميع كل طواف برمل فيه وكذا في السى على الصحيح وهو جعل وسط ردائه تحت منكبه اليمين وطرفيه على منكبه (اليسر) كتاب أهل الشطارة مأخوذ من الضع يسكون الموحدة وهو العبد روى أبو داود عن ابن عباس باسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب أنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا من الجعرانة فرموا بالبيت وجعلوا أردبهم تحت أطبهم ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى وقبس السى على الطواف بجامع قطع مسافة مأمور بتكررها سبعا ومقابله يقف مع الوارد (ولا ترمل المرأة ولا تضطبع) أى لا يطلب منها ذلك قال في شرح المهذب والختمى في ذلك كالمرأة (وان يقرب من البيت) تبركابه (فلوقات الرمل بالقرب لراحة فالرمل مع بعد أولى) لأنه متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بموضعها (الا أن يخاف من عدم

تأخيرها لما بعد الأفاضة أفضل وكلام الشارح بعده بدله ولا يعيد الرمل اذا فعله وان أخر السى (قوله مطلوب أو محسوب) أى سواء قلنا انه مطلوب أو انه محسوب غير مطلوب فقوله غير مطلوب أى وغير محسوب وأشار بمطوب الى ما ليس بعد طواف القدوم والمحسوب اليه وكذا يقال انه مطلوب في نفسه فيستغنى عن محسوب (قوله وليقل الخ) أى بدل لك المطلب فيه مما سأرأى وفي وقت لا ذكر فيه مما سأرأى (قوله ويقول في الاربعة الخ) أى على ما ذكر (قوله لا يطلب منها ذلك) فلوقعت لم يحرم بل يكره وفي البرلسى انه مباح ما لم تقصد التشبه بالرجال (قوله مع بعد أولى) سواء أول طوافه وآخره وما بينهما ويندب في القرب الاحتياط ويندب أن يكون بعده بقدر ثلاث خطوات وقيل ثلاثة أذرع نعم الطواف من وراء من مكره فقر به عنهما تركه الرمل أولى حينئذ (تنبيه) يكره في الطواف الاكل والشرب والبصاق وتفرغ الاصابع وتشبيكها وتكثيفها خلف ظهره وكونه حاقبا أو حافئا وغير ذلك من مكروهات الصلاة التي تأتي هنا وكون المرأة منتقبة وقطعه لصلاة فرض كفاية أو نافلة أو سجدة تلاوة أو شكر وكل ذلك حيث لا غنى ولو شك في شيء من شرطه وجب تداركه الا أن تحلل كما قاله الاذرى وسكت عليه شيخنا وفيه بحث والوجه انه لا يؤثر الشك بعد فراغه كافي الفاتحة والصلاة فراجعه ودخل في عدم الموالاة ما لوفرق الاشواط الاربعة على الايام وهو ما قاله السبكي وخالفه الزركشي (فرع) التطوع بالصلاة في زمن أفضل من الطواف فيه (قوله ويصلى بعده) ويندب قبل الصلاة أن يأتي المترنم وسى بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم التزمه وأخبار هناك ملكا يؤمن على الدعاء وهو ما بين الحجر الاسود ومحاذاة الباب من أسفله وعرضه علواربعة أذرع ويطبق بطنه بجدار البيت ويضع خده اليمين عليه ويسط ذراعيه وكفيه وتعلق باستار الكعبة ويقول اللهم رب هذا البيت العتيق أعترق رقبتي من النار وأعذني من الشيطان الرجيم ووسواسه وبدعو بما شاء ثم ينصرف للصلاة ولا بد من التبة فيها ان استقلت بخلاف الطواف لانها ليست من أفعال الحج ويندب اذا والى بين

أول العهد بالبيت فيليق به النشاط والاهتزاز وقوله للقدم متعلق بقول المتن وفي قوله وقول وسى عقبه يرجع لقول المتن ويختص (قوله المتن مبرورا) أى لا يخالطه معصية من البر وهو الطاعة وقيل هو المتقبل وقوله ذنبا مغفورا أى اجعل ذنبي مغفورا والسى هو العمل والمشكور هو المتقبل وقيل هو الذي يشكر عليه (قول المتن في جميع كل طواف الخ) أى فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل بيم السبعة بخلاف السى وبحث الزركشي أن لا يلبس الخيط لعذر لا يطلب منه الاضطباع وفيه نظر (قوله المتن وكذا في السى) بخلاف ركعتي الطواف لان هيئة الاضطباع مكروهة في الصلاة (قوله أى لا يطلب منها الخ) ظاهره انه غير مكروه (قول المتن الا أن يخاف) ينبغي أن يكون خوف مخالطة النساء في معنى لهن (قول المتن وأن يوالى الخ) وجه عدم الوجوب انها عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها فلم يجب موالاة كالموضوع (فرع) لوفرق الاشواط على الايام أوجزا الشوط قال السبكي جاز ومنعه الزركشي وذ كر نصوا عن الشافعي صريحة في المنع (قوله وفي قول تجب موالاة الخ) ان قلت ما وجه ذكرها هنا مع انه سيأتي قلت ليعلمك ان محل القولين في التفريق الكثير بلا عذر (قول المتن ويصلى بعده ركعتين) أى بنية ولم يستغن عنها

(النساء) بحاشية المطاف (فالقرب بالرمل أولى) فخر زاعن مصادمتين المؤدية الى انتفاض الطهارة كالطواف وكذا لو كان بالقرب أيضا فبعض مصادمتين في الرمل فتركه أولى ولو كان من يفوته الرمل مع القرب لرجع بوجهة وقف ليحدها فيرمل فيها (وان يوالى خوفا) وفي قول تجب موالاة كحاشيتي فيبطل بالتفريق الكثير بلا عذر قال الامام وهو ما يوجب على الظن تركه الطواف ولو أقيمت المشكوتة وهو فيه تنفريقها تفريقا يسيرا (ويصلى بعده ركعتين)

أكثر من طواف أن يصلي لكل طواف ركعتين والافضل أن تكون صلاة كل طواف عقبه ولو قصد كون
الركعتين عن الكل كفي بلا كراهة وقياس سجود التلاوة أن يكون الاطلاق كذلك فليراجع (قوله خلف
المقام) فهم فيه أفضل من داخل الكعبة ثم داخل الكعبة ثم في الحجر وأولاه ما قرب من البيت ثم في الحطيم
ثم في وجه الكعبة ثم فيها بين اليمانيين ثم بقية المسجد ثم في بيت خديجة ثم في منزله صلى الله عليه وسلم المعروف
بدار الخبز ان ثم بقية مكة ثم باقي الحرم ثم حيث شاء متى شاء ولا يفوتان الا بالموت والمراد بخلف المقام كون
المقام بينه وبين الكعبة لان وجهه كان من جهته اقرب ويجزئ من الركعتين فريضة ونافلة أخرى كما في
المنهج وغيره ونظر بعضهم في الجمع بين هذا وما قبله فقال حيث قيل بحصولهما مع غيرهما فكيف يأتي
قولهم حيث شاء متى شاء وكذا ما قبله لا يقال ان ذلك فيمن لم يقع منه صلاة بعد الطواف في بقية عمره اذ
لا قائل به ولا انهما لا بد من قصد هاتين غيرهما والا فلا بدخلان فيه نظر المناقاة لما مر ولا أنه مكن قصده
تأخيرهما لعدم محته كما في التحفة وفي ابن حجر بعض شيء من ذلك وانظر هل يجوز احواجه بأربع ركعات أو
أكثر على انها سنة الطواف كما في التحفة ظاهر كلامهم جواز ذلك فراجع (تنبيه) سمي البيت كعبة
لتريعه من التمسك به وهو التربع وذلك على التقريب لان عرض جهة الباب من خارج البيت ثلاثة
وعشرون ذراعاً ربع ذراع ومن داخله ثمانية عشر ذراعاً ونحو الثلثين من ذراع وعرض ما بين الشاميين
من خارجه ثمانية عشر ذراعاً وثلاثة أرباع من ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعاً وفي راطان وعرض جهة
ما بين الشامي واليماني من خارجه ثلاثة وعشرون ذراعاً ومن داخله ثمانية عشر ذراعاً وثلاثون ذراعاً
وعرض جهة ما بين اليمانيين من خارجه تسعة عشر ذراعاً ربع ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعاً وثلاث
ذراع ولارتفاع جدرانها أربعة وعشرون ذراعاً تقريباً كل ذلك بالذراع المصري ويندب دخول الكعبة
من غير ابداء أحد قال بهضهم واذا دخلها خراجاً للذكر أي مع التبة وغيرهما من شروطه (قوله ويجهر بها
ليلاً) ومنه ما بعد الفجر واسم شكل ابن الصلاح ووافقه البلقيني التفرقة بين الليل والنهار مع ان الصحيح
في النواقل ايلاً التوسط ولا يقاس على الخسوف لان سببه ليلي ولا على الخسوف لان سببه نهاري وبأن
الجماعة مطابقة في الخسوفين فطلب الجهر والاسرار وهذه صلاة سبها واحد وهو الطواف فواجه
التفرقة فيها والوجه الاسرار فيم ايلاً ونهاراً كحالة الجنائز وقد يجاب بان هذه ذات سبب فلا تقاس على
النفيل المطلق وبان سببها مطلوب كل وقت فلا تقاس بذوات الاسباب المقيدة وبان ما هنا باب اتباع
وأما القياس على الخسوف كما في المنهج فهو من حيث وجود الجهر والأسرار لا من حيث الدليل عليه ما
مشتاتاً (قوله وفي قول نجب الموالاة) وقياس الصلاة وجوبها على صاحب الضرورة بلا خلاف

كالطواف في الحج لانها ليست من جنس أفعال الحج وهذه الصلاة تتميز عن غيرها بغيرها بان النيابة فيها في الحج
عن القبر (قول المتن خلف المقام) أي فهم في المسجد أفضل من المنزل وان كانت نافلة ثم قضية كلامهم ان
فعلها خلف المقام أفضل من فعلها في الكعبة زادها الله شرفاً فيه نظر فقد أطلقوا ان النفل داخلها أفضل
منه في المسجد (تنبيه) أفاد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أن الصلاة الى جهة الباب الشريف
أفضل من سائر الجهات وظاهر أن مراده ما عدا نفسه الحجر فقد صرح الاصحاب بأن ركعتي الطواف
ان لم يفعلها خلف المقام بفعلها في الحجر وهذه اظهر ولا يرد على الشيخ لان الذي في الحجر في البيت
ولا يقال فيه انه أفضل الى جهة من البيت (قول المتن وفي قول نجب الموالاة) أي لانه صلى الله عليه
وسلم فعلها وقال خنوعاً مناسككم ثم محال الوجوب الطواف المفروض ويمح الله قبل الركعتين
اتفاقاً (قوله وعورض بما في الخ) انظر هل تنوقف المعارضة على تأخيرنا في هذا الحديث وأيضاً انظر
هل تعارض ذين من تعارض الخاص العام فيكون الخاص مخصوصاً لا أقول ان كانت السورة مكعبة

خلف المقام يقرأ في الاولى
قل يا أيها الكافرون وفي
الثانية الاخلاص (للانجاء
رواه في غير القراءة
الشيخان وفيها مسلم
(ويجهر بها) (ليلاً) (ويسر
نهاراً) (وفي قول نجب
الموالاة) كانت قد سلم
لانه صلى الله عليه وسلم
لما فعلها تلا قوله تعالى
واتخذوا من مقام ابراهيم
مصلى رواه مسلم فأفهم أن
الآية أمره بها والامر
للوجوب وعورض بها
في حديث الصحيحين
المشهور هل على غيرها
قال لا الا أن تطوع وعلى
الوجوب يصح الطواف
بدونها ولا يجبر تركها بهم

(قوله) لا تجب النية في الطواف في الاصح لان في الحج أو العمرة تشبهه فم يشترط أن لا يصرفه الى غرض آخر كطلب غريمي
الاصح ولو لم يقم فيه على هيئة (١١٠) لان تنقض الوضوء صح طوافه في الاصح أما الطواف في غير حج وعمره

فلا يصح بغير نية بلا خلاف ذكره في شرح المذهب (ولو حمل الحلال محرما) لمرض أو غيره (وطاف به حسب الطواف) (للمحمول) وكذا الوجه المحرم قد طاف عن نفسه والا) أي وان لم يمكن طاف عن نفسه (فلاصح انما ان قصده للمحمول فيه) وينزل الحامل منزلة الدابة وهذا يخرج على اشتراط أن لا يصرف الطواف الى غرض آخر والثاني يقع الطواف للحامل وهو مخرج على عدم اشتراط ما ذكره والثالث يقع لهما لان أحدهما دار والآخردبر به (وان قصده لنفسه أو لهما فلهما فقط) قاله الامام وحكي اتفاق الاصحاب عليه في الصورة الاولى وحكي البغوي في الثانية وجهين في حصوله للمحمول مع الحامل لانه دار به ولو لم يقصد واحدا من الاقسام الثلاثة فهو كالمحمول قد قصده أو كليهما أي فيقع للحامل فقط ويؤخذ مما ذكر ان الحلال لو نوى الطواف لنفسه وقعه فقط وفي شرح المذهب لو كانا

(قوله) فم يشترط أن لا يصرف) أي الى غير الطواف كما مثله الشارح أما لو صرفه لطواف آخر فرضا أو نفلا فلا ينصرف بل يقع عما عليه الا في صورة المحمول الآتية ولو صرفه عن الطواف وغیره فالقياس وقوعه مما عليه وكذا لو قصده الطواف وغيره كأي الصلاة ولا تدخله النيابة وأما الرمي فكالمطواف فيان ذكر لكن لا ينصرف الى المحمول ولو بالصراف اليه ويجزئ فيه النيابة وأما الوقوف والسي والحلق فلا تنصرف ولا تجزئ فيهما النيابة وفي شرح شيخي ما يقتضي صرف السي كابن حجر وفيه نظار ولا يرد النائب عن المعصوب لان الحج من أصله واقع له فتأمل ومنه صغير حمله عليه وأغيره وهو غير مجزئ وينبغي تقييده في غير الولي أن يكون باذنه لما يأتي أنه لو ركب دابة فلا بد أن يكون الولي قائدا له وأما نفا وخروج بالحل ما لو وضعه على نحو خشبة وجذبه فلا تعلق لطواف أحدهما بالآخر (قوله) ولو حمل الحلال محرما) أو المحرم محرما وأحلا واحدا أو أكثر في كل منهم (قوله) وطاف به) خرج السي والميت بمزدلفة ومنى فيقع في السي للحامل مطلقا وفي الوقوف لهما مع مطلقا ومثله الميت (قوله) حسب الخ) وشرط من يقع له الطواف وجود شرطه فيه من ستر وغيره ولو صرفه الحامل لغير الطواف كطلب غريم لم يقع عن واحد منهما كما مر (قوله) ان قصده للمحمول فيه) قال شيخنا وان صرفه المحمول للحامل لم يقع لواحد منهما فراجع (قوله) وينزل الحامل منزلة الدابة) أي لامن كل وجه بدليل وقوعه له بخلافها اذا قصد لهما ولو تعدد الحامل وقصده واحد لنفسه وآخر للمحمول لم يقع للمحمول فراجع (قوله) أو لهما) علم منه أنه لا عبرة بقصد المحمول مع قصد الحامل تأمله (قوله) لنفسه) أي أو لهما كأي المحرم (قوله) ونويا الطواف) فان نواه المحمول دون الحامل وقع للمحمول وكذا يقال في الحلالين (قوله) كالدابة) تقدم الفرق بينهما والله أعلم

(فصل في كيفية السي وشروطه وما يطلب فيه) (قوله) يستلم الحجر) ويقبله ويسجد عليه عما كاد لا ابتداء فبأمر (قوله) والمرورة) وهي أفضل من الصفات اختتام على المعتمد وقصر المسافة بينهما بفراغ اليد سبع مائة وقوله للاعرابي في سنة الوفود وهي السنة التاسعة فالحديث خاص وليس هذا من تعارض الخاص والعام بل قوله ليس عليك غيرها اخبار لا يمكن حدوثه والصلوات الواجبة أكثر من خمس فليتأمل (قوله) تمتع لا تجب النية في الطواف في الاصح) هذا الخلاف يجري في غيره كالرمي والوقوف ونحوهما (قوله) أما الطواف في غير حج وعمره) ظاهر هذا دخول طواف القدوم في القسم الاول ثم ما قلناه من أن القدوم كالركن قال الاسنوي لم يصرحوا به ولكن القياس لان الاحرام شمله ولا يحتاج الى نية وتوقف ابن الرفعة في طواف الوداع لو وقوعه بعد التحلل التام ثم قال تجب نية بلا شك ونازعه الاسنوي وقال القياس يخرج به على أنه من المناسك أم لا (قوله) فلا يصح بغير نية) (فرع) لو نوى أسبوعين بنية واحدة لم يصح فيما يظهر بخلاف الصلاة لان لها تحلا بخلاف هذا فانه يخرج منه تمام السبع فلا بد من نية للطواف الآخر (قول المتن) ولو حمل الحلال محرما) أي دخل وقت طوافه (قول المتن) حسب المحمول) بحث ابن الرفعة وغيره تقييده بما اذا نواه للمحمول أو أطلق وعياه من شيخي في شرح المنهج وغيره (قول المتن) قد طاف عن نفسه) أي الطواف الذي شمله الاحرام من قدوم وركن كفا في الاسنوي ثم هذه الصورة أيضا يأتي فيها بحث ابن لرفعة المذكور

(فصل • يستلم الحجر) قال الرافعي رحمه الله ليكون آخر عهده الاستسلام كأن أول شيء ابتداء به

الاستلام

محرمان ونويا الطواف فأقول أحصها وقوعه عن الحامل فقط لانه الطائف والثاني عن المحمول فقط

والحامل كالدابة والثالث عنهما لنيتهما مع الدوران ويقاس بهما الحلالان التاويان فيقع للحامل منهما في الاصح

(فصل • يستلم الحجر بشدة الطواف وصلاته) استحبنا (تم يخرج من باب الصفات السي) بين الصفات والمرورة

الاتباع في ذلك رواء مسلم (وقوله أن يبدأ بالصفا وان يسى سبعا ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه أخرى)
 للاتباع في كل ذلك وقال بدأ بما بدأ الله به رواء مسلم (وان يسى بعد طواف ركن أو قدم بحيث لا يتخلل بينهما) أي بين السعى
 وطواف القدوم كافي المحرم (الوقوف بعرفة) بان يسى قبله للاتباع المعاصرون من الاحاديث في هذا وفي طواف الركن في العمرة
 ويقاس به طواف الركن في الحج (ومن سعى بعد طواف قدوم) (١١١) بعد) لما روى مسلم عن جابر

قال لم يطف النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا أصحابه
 بين الصفا والمروة الاطوافا
 واحدا طوافه الاول أي
 سعيه وفي التنزيل فلا
 جناح عليه أن يطوف
 بهما وعبروا بالمحرم كما شرح
 لم نستحب اعتدله به
 طواف الركن فهي
 خلاف الاولى وقال الشيخ
 أبو محمد مكروهه
 (وبستحب أن يرقى على
 الصفا والمروة قد رقامة) لما
 روى مسلم عن جابر أنه صلى
 الله عليه وسلم بدأ بالصفا
 فركب عليه حتى رأى البيت
 وأنه فعل على المروة كما
 فعل على الصفا قال الشيخ
 في التنبيه والمرأة لا ترقى
 والواجب على من لم يرق
 أن يلصق عقبه بأصل
 ما يذهب منه ويلصق
 رأس أصابع رجليه بما
 يذهب اليه من الصفا
 والمروة (فاذا رقى) بكسر
 القاف (قال الله أكبر لله
 أكبر الله أكبر والله الحميد
 الله أكبر على ما هدانا
 والحمد لله على ما أولانا لا اله
 الا الله وحده لا شريك له

وسبعة وسبعون ذراعا ولان عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعا فادخلوا بعضه في المسجد والصفا من جبل
 أبي فريس والمروة من جبل قينقاع وباب الصفا يقابل ما بين الركنين الجبائين وهو خمس طاقات (قوله
 للاتباع) ومن الاتباع في الجناح في قوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما وأصل نفيه أن الصنم المسمى
 اسفا كان على الصفا وان الصنم المسمى نائلة كان على المروة وكان الجاهلية اذا سوا عيسى حوينا فلما جاء
 الاسلام نحرجه المسلمون عن السعى لذلك فنزل الآية (قوله أبدأ) هو مضارع يعود ضميره للنبي صلى الله
 عليه وسلم لانه جواب لقولهم يا رسول الله عماذا تبدأ اذا طفت وفي رواية للنسائي فابدأ بالنظ الامر للجماعة
 جوابا لقولهم عماذا تبدأ اذا طفتنا ولعل السؤال تعدد بذلك (قوله وان يسى) أي جميع السعى وهو محرم
 فلو أخر بعضه لما بعد الوقوف لم يحسب ما فعله قبله أو أحرم بعد طواف فرض أو نفل لم يحجزه السعى كذا
 أراد الخروج الى مسافة القصر فطاف للوداع أو طاف نفلا ثم أحرم وأراد أن يسى حينئذ وعلم عما ذكرناه
 لو سعى بعد طواف الوداع وان قصد الخروج الى مسافة القصر أو خرج بالفعل لم يعتد به ولا يعتد بطواف
 الوداع لانه لا يصح من المحرم كافي شرح الروض وفيه نظر يعلم مما مر في احكام المسكى وما يأتي في الخروج
 الى منى ويشترط كونه في بطن الوادي المعروف وقد مر ضبطه فلو سقى وطاف على سقفة هل يكفيه حرمه
 وفي كلام العلامة العبادي جوازه وهل يكفي السعى طائرا (قوله أو قدوم) وهو أفضل عندنا من حجر والخطيب
 وقال شيخنا الرمي انه بعد الركن أفضل كما مر (قوله بان يسى قبله) أي الوقوف وتقديم جواز طواف
 القدوم بعده قبل نصف الليل لكن لا يسى بعده بل بعد طواف الركن كذا قالوه عن ابن حجر وقال شيخنا له
 السعى ويكفيه عن الركن ونقله عن شيخنا الرمي نعم لو لم يطف لم يحجز له السعى الا بعد طواف الافاضة وان طاف
 قبل الوقوف فان حل كلام ابن حجر على هذه فواضح وظاهر كلامهم انه لا يسى بعد غير طواف القدوم
 وقول بعضهم بجوازه بعد كل طواف ولو نفلا أو لوداع الاطواف الوداع بعد فراغ الحج غير معتد كما مر
 (قوله لم نستحب الاعادة) بل نكسر أو تحرم ان قصد بها العبادة لانها فاسدة وقد نستحب كافي القارن
 خروجا من خلاف من أوجب كافي حنيفة وقد نجب كالمبلغ أو عتق بعده وأمكنه اعادته بان أدرك
 الوقوف كاتقدم ونوزع في الوجوب (قوله مكروهه) هو المعتقد (قوله والمرأة لا ترقى) أي الا ان خلا الهل
 من غير المحارم فيستحب لها الرقى ومنها الخنثى (قوله والواجب الخ) هذا بحسب ما كان وأما الآن
 فقد استقر من الصفا نحو ثمان درجات ومن المروة نحو ثلاث درجات والوقوف فوق ذلك يكفي عن
 الاصاق المذكور (قوله فاذا رقى) ليس فيسبيل الرقى وغيره المذكور وغيره سواء في طلب الذكر

الاستلام اه ولم يذكرها هنا تقبيل لا سجودا ففعل بهبه المبادرة الى السعى (قوله بما بدأ الله به) اعلم
 ان الآية لا تدل على الوجوب ولا تنفيه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم اسعوا فان الله كتب عليكم السعى
 وغير ذلك (قول المتن بعد طواف ركن أو قدوم) أفهم انه لا يصح بعد طواف نفل أو وداع ولو قبل الوقوف
 كمن أحرم من مكة ثم طاف نفلا وأراد الخروج لحاجة فطاف للوداع وفي المسئلة كلام في شرح الارشاد
 وغيره (قوله وفي التنزيل) متعلق بقوله أي سعيه (قوله وقال الشيخ أبو محمد مكروهه) لاعتداله السبكي

له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم بدعوا بما شاء دينلودنياه قلت ويعبد الله كوالله عامنا وبالله
 أعلم) كذا قال الرافعي في الشرح أيضا الا الله عامنا وثالثا وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بعد قوله رأى البيت فاستقبل القبلة
 فوحد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصره هيمه
 وهزم الاخر باب وحده

السبي وتروى بطور (أى
يسمى سعيًا شديداً (في
الوسط) القول جابر بعد قوله
مرات ثم نزل الى المروة
حتى اذا انصبت قدماه في
بطن الوادي سعى حتى اذا
صعدنا مشى الى المروة
(وموضع النوعين) أى
الحصى والودود (معروف)
هناك فيمضى حتى يبتقى
بينه وبين الميسل الأخضر
المعلق بركن المسجد على
يساره فحرسه ستة أذرع
فيعدو حتى يتوسط بين
الميسلين الأخضرين
أحدهما في ركن المسجد
والآخر متصل بدار العباس
رضي الله عنه فيمضى
حتى ينتهي الى المروة
واذا عاد منها الى الصفا
مشى في موضع مشبه وسعى
في موضع سعيه أولاً والمرأة
لا تسمى ويستحب أن
يقول في سعيه رب اغفر
وارحم وتجاوز عما علمت انك
أنت الاعرا اكرم وان بوالى
بين مرات السعى وبينه وبين
الطواف ولا يشترط فيه الطهارة
وسقرا العورة ويجوز فله
را كبا ولو شك في عدم ما في
بد من مرات السعى أو
الطواف أخذ بالاقول ولو كان
عنده انها تسمى فأخبره ثقة
ببقاء شئ منها لم يلزمه
الانتيان به لكن يستحب
(فصل • يستحب للإمام)

الآتى (قوله ثم دعابن ذلك) أى بما شاء كأمرو منه كما قاله الاصحاب اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم
وانك لا تخلف الميعاد واتى أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزع منى حتى تتوفاني وأنا مسلم والمراد بقوله
بين ذلك أى بعده لانه صلى الله عليه وسلم لم يكرره والمراد بين كل مرتين من الدعاء المذكور لما رآه يكرره
ثلاثاً والاول ظاهر الحديث فهو اولى اثلاً يخرج الدعاء عقب المرة الثالثة ولطف الشافعي رضي الله عنه ودعابن
كل تكبيرتين كما ذكره في القوت (قوله وان يمشي) أى تلقاء وجهه على الاكمل (قوله ويعدو) قال
شيخنا الرملي ولا يقصد به لعلها ولا مسابقة لغيره والام بحسب سعيه وفيه نظر لما تقدم عنه أن السعى
لا ينصرف كالوقوف فراجع (قوله انصبت) أى نزلت (قوله حتى يبتقى بينه الخ) لان هذا الموضع كان محل
ذلك الميل فلما رماه السيل لصقوه بمجدار المسجد فقدم عن محاذة عمله بذلك المقدار (قوله والمرأة
لا تسمى) أى لا تعدو ولو ليليا في خلوة ومثلها الخنثى (قوله ويستحب أن يقول) أى الساعى ولو أثنى أو خنثى
في المنى والعدو (قوله ولا يشترط) أى بل يندب فيه كل ما طلب في الطواف من شرطه أو مندوبه (قوله
يجوز فعله را كبا) وتقدم في الطواف انه خلاف الاول (قوله أخذ بالاقول) أى ان كان قبل التحلل كأمرو
عن الاذرى وفيه مامر (قوله لم يلزمه) أى ان لم يبلغوا عدد التواتر والالزمه سواء القول والفعل كما في
الملاة والله أعلم

(فصل في الوقوف بعرفة) وما يطلب قبله وفيه وما يذ كرمه (قوله أو منصوبه) قالوا ونصبه واجب على الامام
(قوله أن يحطب) أى بعد احرامه كأمرو (قوله بمكة) وكونه عند الكعبة وعند بابها أفضل واذا لم يدخل
الحجج مكة بل توجهوا الى عرفة من الميقات مثلاً من لا مامهم الخطبة أيضاً (قوله سابع ذى الحجة) ويسمى
يوم الزينة لانهم يزبنون هو اذ هم لاجل المسير في غده كما سمي (قوله بعد صلاة الظهر) أى أداء فان خرج
الوقت فأت الخطبة قاله شيخنا الرملي كابن حجر (قوله خطبة) فردة وبفتحها المحرم بالتلبية والحلال
بالتكبير ويستحب له ان كان فقها أن يقول هل من سائل ويجب أن يأتي فيها بالاركان الخمسة كما مال اليه
شيخنا وهذه أول خطب الحج الاربع والثانية يوم عرفة بمسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم والثالثة يوم العيد
والرابعة في ثاني أيام التشريق وكما فرادى وبعد الصلاة الثانية فيها ما وكما بعد الزوال (قوله بالغدو) أى
قبل الزوال كما يؤخذ من لفظ الغدو وفي اليوم الثامن المسمى يوم القروية لانهم يتروون فيه الماء ويأمر فيها
المتمتعين والمسكين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد احرامهم وهذا الطواف مندوب وخرج بالمتمتعين
والمسكين غيرهم من المفردين والقارئين والآفاقيين اهدم تحللهم وعدم اقامتهم (قوله الى منى) بكسر الميم

(قوله ثم دعابن ذلك) انظر ما معنى هذه العبارة وكان المراد انه لما فرغ من هذا يدعو ثم يعيد التكبير
ثم يدعو وهكذا في لفظ الشافعي ودعابن كل تكبيرتين بما شاء ثم وجدت نص البويطي مصرحاً ذكره
الاذرى في القوت (قول المتن وان يمشي الخ) قال في الكفاية انما جاز ترك العدو في محله لان ابن عمر رضي الله
عنهم مامشى بين الصفا والمروة وقال ان مشيت فقد رأيت رسول الله يمشي وان سعبت فقد رأيت رسول الله
يسعى وأما شيخ كبير (قوله ولا يشترط فيه الطهارة الخ) استدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم افعل
ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف بالنهي فعلم ان السعى غير داخل فيه ولانه نسك
لا يتعلق بالبيت فلم يكن من شرطه ذلك كالوقوف قاله ابن الرفعة في الكفاية (قوله أخذ بالاقول) أى ولو كان
بعد فراغها لانه في النسك

(فصل • يستحب للإمام) (قول المتن بالغدو الى منى) يؤخذ منه ان الذهاب قبل الزوال لان العرب تقول
غدا فلان لمن ذهب قبل الزوال وراح لمن ذهب بعده وهذا الذي يؤخذ منه هو المشهور وفيه قول بأنه بعد

كان قبل التروية يوم
خطب الناس وأخبرهم
بمناسكهم ورواه البيهقي
باسناده جيد كما قاله في شرح
المهذب ويوم التروية
اليوم الثامن ولو كان
التابع يوم جمعة خطب
بعد صلاة الجمعة (ويخرج
بهم من الغد) للاتباع رواه
مسلم بعد صلاة الصبح وان
كان يوم جمعة فقبل الفجر
(الى منى) وبينون بها فاذا
طلعت الشمس قصدوا
عرفات (قلت) كما قال
الرافعي في الشرح (ولا
يدخلونها بل يقيمون
بنمرة قرب عرفات حتى
تزل الشمس والله أعلم ثم
يخطب الامام بعد الزوال
خطبتين) للاتباع في كل
ذلك رواه مسلم بين لهم في
أولها ما أمامهم من
المناسك الى خطبة يوم
التحرر وبحرهم على
أكثر الدعاء والتهليل
بالموقف ويخففها لو يجلس
بعد فراغها بقدر سورة
الاخلاص ثم يقوم الى
الثانية ويأخذ المؤذن في
الاذان ويخففها بحيث
يفرغ منها مع فراغ المؤذن
فيل من الإقامة وقيل من
الاذان ومجده في الشرح
الصغير والروضة وفيه حديث
رواه البيهقي (ثم يصلي بالناس

وفتح النون مخففة على الافصح وقال بعضهم ضم الميم خطأ لأنه جمع منية أي ما يجئ وهي بالقصر وتذكروا
أغلب وفيها الصرف وعدمه وسميت بذلك لكثرة ما يجئ أي يراقق فيهما من السماء وهي ما بين وادي عسمر
واسفل جرة العقبة لان الجرة ليست منها وذلك سبعة آلاف ذراع وما تثنى ذراع بذراع اليد وينها بين مكة
فرسخ وكذا منى الى مزدلفة وكذا منى الى عرفات (قوله الى الخطبة الثانية) هذا قيل ما هو الاقل والاكثر
أن يذكروا في كل خطبة ما أمامهم من المناسك الى آخر تمام الحج كما قاله الاسنوي (قوله بعد صلاة الجمعة) فلا
يكفي خطبة الجمعة عنها وان تعرض لها فيها لانه لم يدخل وقتها (قوله بعد صلاة الصبح) والاولى عند الضحى
كما فعله صلى الله عليه وسلم (قوله الى منى) فيصلون فيها الظهر وما بعدها ويندب المشي في جميع المناسك
(قوله وبيتون) عطف على يخطب فهو مندوب ومن البدع المتكررة ما اعتاده الناس من ايقاد الشموع في
هذه الليلة (قوله طلعت الشمس) أي أشرقت على ثبير بفتح المثناة جبل كبير عز دلفة على عين الذهاب الى
عرفات يذهبون الى عرفة من طريق ضب وهو جبل مطل على منى ويعودون من طريق المازمين وهما
جبلان بين عرفة ومزدلفة بينهما طريق ضيق هي المازم لغة كانت قد سدت بفتح النون مع كسر الميم
واسكانها بكسر النون مع اسكان الميم موضع يندب الغسل فيه للوقوف كما مر (قوله من الاذان) المراد به
الإقامة كما قاله ابن حجر وبه يزول الخلاف المذكور يزول ما قيل ان الاذان يمنع من سماع الخطبة الثانية
فيغيب المقصود منها لاجابة الى الجواب عنه بأن المقصود من الخطبة التعليم وقد حصل بالخطبة الاولى
وانما الخطبة الثانية ذكر ودعاء فتأمل (قوله بمسجد ابراهيم) الخليل صلى الله عليه وسلم ومن قال انه
شخص من بني العباس سمي بذلك وهو الذي نسب اليه باب ابراهيم بالمسجد فقصها وان تبعه بعض

صلاة الظهر بمكة يوم التروية (قول المتن: يعلمهم ما أمامهم الخ) ويأمرهم فيها بطواف الوداع ثم ان كان
الخطيب محرماً فافتتح الخطبة بالتلبية والافاء التذكير (قول المتن منى) سميت بذلك لكثرة ما يجئ فيها من
السماء أي يراقق وينها بين مكة فرسخ وكذا منى الى مزدلفة ومنها الى عرفات وقوله وبيتون بها قال
الرافعي هو هيئة وليس بنسك يحجر بدم والغرض منه الاستراحة للسبر من الفد الى عرفات من غير تعب قال
في شرح المهذب ولا خلاف في أنه سنة (قول المتن ثم يخطب الامام الخ) روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نزل
بنمرة حتى اذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلتها فأتى بطن الوادي فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى
الظهر ثم أقام فعلى العصر ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس
وذهبت الصفرة قليلا (قول المتن ثم يصلي بالناس الظهر الخ) ويسر فيها خلافا لابي حنيفة (قول والجمع
للسفر الخ) أي وأما القصر فهو للسفر بلا خلاف كما صرح الاصحاب رضي الله عنهم والمراد بلا خلاف عندنا
فقد ذهب مالك الى أن أهل مكة يقصرون (قوله ويقصرهما أيضا المسافرون) ولا يضري ذلك كون
الخارج من مكة الى وطنه عازما على العود اليها للطواف وغيره وان كان مقبلا فقبل ذلك والمستوطن بها اذا
خرج قاصدا السفر الى مصر مثلاً يعتبر فيه عدم العود كما لا يخفى لانه لوطنه وتوبة العود اليه دواماً قاطعة
فكيف بها ابتداء هكذا ظهر لي ولم اره مسطوراً وقد حدث الآن اقامتهم بمكة قبل المناسك أياماً وذلك مانع
من قصر غير أهل مكة أيضاً فلي تأمل (قول المتن ويقفوا) منصوب عطفاً على يخطب فاقتضى انه مستحب
مع انه ركن والجواب ان قوله الى الغروب سهل ذلك نعم قضية العطف افراد الضمير ولكن جمعه بالنظر الى
ما قاله الشارح (تنبيه) أهمل المصنف الغسل لهذا الموقف ولشعره وأيام التشريق لكونه ذكره فيها
سبق (قول المتن ويدعوه) من مستحسن الدعاء فيه ما ذكره الروايات اللهم انك تسمع كلامي ونرى مكانتي
وتعلم سرى وعلائي ولا يخفى عليك شيء من أمري أسألك مسئلة المسكين وأتبت اليك ابنهال الذليل

من عرفة وآخره من عرفة
(وبقوا) أى الإمام أو
منصوبه والناس بعد
الصلايين (بعرفة الى
الغروب) لا اتباع رواد مسلم
قال فى الروضة وبين هذا
للمسجد موقف النبى صلى
الله عليه وسلم بالمصخرات
لحمو ميل (وبذكروا الله
تعالى ويدعوه ويكثروا
التهليل) روى الترمذى
حديث خير الدعاء دعاء
يوم عرفة وخبر ما قلت أنا
والنبيون من قبل لا اله الا
الله وحده لا شريك له له
المالك وله الحمد وهو على كل
شئ قدير وزاد البيهقى اللهم
اجعل فى قلبى نوراً وفى
سمى نوراً وفى بصرى نوراً
اللهم اشرح لى صدرى
ويسرلى أمرى (فاذا
غربت الشمس قصدوا
من دافعة وأخروا المغرب
ليصلوا مع العشاء بمزدلفة
جها) لا اتباع رواد
الشيعة والجمع للسفر
وقيل للنسك ويذهبون
بكيئته ويوفرن وجد
فرجنا أسرع (وواجب
الوقوف حضوره) أى
الحرم (بجزء من أرض
عرفات) قال صلى الله عليه
وسلم وقت هنا وعرفة
كلها موقف رواد مسلم
(وان كان ماراً فى طلب
أخيه وكهوه) كدابة شاردة
أى لا يشترط فيه المكث ولا ان لا يصرفه الى جهة أخرى قال الامام ولم يذكروا فيه الخلاف السابق فى صرف
الطواف ولعل الفرق أن الطواف قرية مستقلة (بشرط كونه أهلاً للعبادة لا مغمى عليه)

أهل الفضل (قوله عرفة) بضم العين وفتح الراء المهملتين وفتح النون وليست عرفة ولا عرفة من
عرفات ولا من الحرم (قوله ويقفوا) عطف على يخطب فهو مندوب وسبأ إلى الواجب منه (قوله بعرفة)
سميت بذلك لان آدم وحواة تمارق فيها بعد نزولهما من الجنة متفرقين آدم يجبل سرديب وحواة بعرفة
وقيل لان جبريل عرف إبراهيم المناسك فيها وقيل غير ذلك ولها حدود أربعة أحدها ينهى إلى جادة
طريق الشرق والثانى إلى حافات الجبل الذى وراءها والثالث إلى البساتين التى عند القرية التى ترى من
عرفات والرابع إلى وادى عربة بالنون وجبل الرحة فى وسطها وعلامتها من جهة مكة للعلماء المشهوران
وما يزرعه العوام فيها من زول حواة عليهم ما من فضيلة الدخول والخروج من بينهما فمن خرافاتهم
ومسافاتهم باب السلام ثلاثمائة ألف ذراع وأربعون ألف ذراع واثنتان وثمانون ذراعاً بذراع اليد
(قوله الى الغروب) أى عقبه بزوال الصفرة (قوله ويقفوا) وقف النبى صلى الله عليه وسلم (الشهور) بموقف
الحامل أفضل محل بها للدعاء وغيره وهو أسفل جبل الرحة الذى بوسط عرفات وليس للوقوف على هذا الجبل
فضيلة بل قيل بكرأهته كبقية جبال عرفة وهذا للرجال وبعدهم المبيان وبعدهم الخناني وبعدهم النساء
الى حاشية عرفة كما فى الصلوة الا فضل الوقوف كما لا نه أعون (قوله ويدعوه) أى الله تعالى ومن ما تورد
الدعاء اللهم لك الحمد كاذى تقول وخبراءنا تقول ويندبان بكر كل ذكروا دعاء ثلاثاً وان يفتتحوه بمخشفه
بالتسبيح والتحميد والتهليل والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكثروا التلبية وقراءة
القرآن خصوصاً سورة الحشر لأثر ورد فيها وان يرفع يديه ولا يجاوزهما رأسه وان لا يفرط فى الجهر
بالدعاء وغيره وان لا يستظل بل يبرز للشمس الا لعذر وان يكون فى جهة ذلك مستقبلاً متطهراً مستوراً
راكباً خشعاً باكياً أو متباً كياً وان يجرد المشاة والمخاضة واتهار السائل واحتقار أحد وكثرة الكلام
(فرع) قال شيخنا وغيره ولا بأس بالتعريف بغير عرفة ان خلا عن نحو اختلاط رجال ونساء (قوله
فصدوا) أى من طريق المأزمين كما سر (قوله من دافعة) من الازدلاف أى القرب لقرب الحاج فيها من معنى
أولقربها من عرفة وتسمى جمعاً بفتح الجيم وسكون الميم لاجتماع الحاج فيها وهى ما بين المأزمين ووادى
محسر (قوله ليصلوها) أى بعد اناخه جابلهم وقيل حط رحلهم ثم ان خافوا خروج وقت اختيار العشاء
صاوا فى الطريق ويندب لهم صلاة الرواتب لالتوافل المطلقة (قوله من أرض عرفات) قال شيخنا ولو على
قطعة نقلت منها الى غير ما فرجعه وخرج بارضها هو اؤها كنحو سحب أو فغن شجرة أصلها خارج عنها
أو عكسه فلا يكتفى بالوقوف على غصن فى هواها أو أصله فى أرضها كفى لان الاعتبار هنا بالأرض وبذلك
فارق ما فى الاعتكاف من الا كنفاء فيه بذلك كله وتقدم الا كنفاء هنا بالركوب على دابة (قوله ماراً)
أى لا طأراً كما سر وعلم بما ذكره ان الوقوف لا ينصرف لغيره ولو نفاه كما سر (قوله أهلاً للعبادة) وتقدم
وأدعوك دعاء الخائف الضرب دعاء من خضعت لك رقبته وفاضت عبرته وذلك لك جسده ورغم لك انفه
اللهم لا تجعلنى بدعائك شقياً وكن فى رؤفا رحماً يا خير المؤمنين يا خير المعطين لا اله الا الله وحده لا شريك له
له المالك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير (قول المتن وأخروا المغرب)
قال الاسنوى نقله عن الاملاء ان ذلك فى حق من قصد المصير اليها حالاً لا يقدم ونوزع أى بدلالة النص كما
فى النكث (قول المتن وان كان ماراً فى طلب أبى) أشار بالمرور الى عدم اشتراط المكث وبطل الآبق الى
أن الصرف لغرض آخر لا يضر قال الامام ولم يجزوا فيه الخلاف فى صرف الطواف وأهل الفرق ان الطواف
قرية مستقلة هذه الحاشية سطرها قبل رؤية ما فى الشرح (قول المتن أهلاً للعبادة) قال الامام لا يشترط
أن يكون أهلاً أيضاً عند الاحرام والطواف والسعى ولم يشرعوا للحلق وقياس كونه نسكاً لا اشتراط قاله

فلا يجوز له ولا السكران ولا المجنون وقبل مجزئهم (ولا بأس بالنوم) المستغرق وقبل بضر ولو لم يعلم انها غرة فجاز أو قبل لا (وقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقبل بمضى زمان إمكان صلاة الظهر من الزوال (والصحيح (١١٥) بقاؤه الى العجر يوم النحر)

والثاني لا يثبت الى ذلك بل يخرج بفروب الشمس والثالث يثبت بشرط تقدم الاحرام على لبسة النحر ويدل الاول حديث الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أصحاب السنن الاربعة بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المهذب وليلة جمع هي ليلة المزدلفة (ولو وقف نهرا ثم فارق عرفة قبل الفروب لم يعد أراق) مع ادراكه الوقوف (دما استحبنا) خروجا من خلاف من أوجبه (وفي قول يجب) لانه ترك نسكا هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي في الوقوف (وان عاد) الى عرفة (فكان بها عند الفروب فلام) يؤمر به (وكذا ان عاد ليلا في الاصح) ورجح القطع به في شرح المهذب والثاني يجب العلم لان النسك الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته والخلاف في الروضة وأصلها مبنى على الوجوب في علم العود (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا) انهم انه التاسع بأن غم عليهم هلال

ما بهم منها اشتراط ذلك للبشارة في الطواف والسعي والخطى (قوله فلا يجزئ) أى حيث لم يبق من انما له لحظة ولا يثبت الولي على فعله فلا يقع حجه فرضا ولا نفلا على المتعمد وما في المنهج وغيره مرجوح (قوله ولا السكران) أى الذي لم يزل عقله ولبس له نوع يتميز به وكالمغنى عليه فباز كرفان كان له نوع يتميز فحجه صحيح أو زال عقله ففك المجنون وحكمه أن يبنى الولي على فعله لان الاحرام عنه ابتداء كما مر ويقع حجه نفلا وسواء تعدى السكران والمجنون والمغنى عليه بما فعلوا أولا فالخاصل أن المجنون يصح وقوفه ويقع حجه نفلا وكذا السكران انزال عقله وان المغنى عليه لا يصح وقوفه ولا يقع حجه فرضا ولا نفلا ان لم يبق لحظة وكذا السكران ان لم يزل عقله (قوله من الزوال) وجوز به الامام أحمد قبله (قوله وليلة جمع الحج) رده على من قال ليلة جمع ليلة التاسع فهو مستثنى من كون الليل سابق النهار (قوله خروج الحج) وهو الامام مالك رضى الله عنه وبوافقه القول المذكور (قوله ورجح القطع الحج) فالتعير بالذهب أنسب (قوله غلطا) حال من الفاعل أخذ ما بعده وقال بعضهم يصح كونه مفعولا لاجله بل هو أولى وقال شيخنا بل هو متعين كما يصح به كلام الشارح ولا يضر فيه فقد بعض شروط المفعول له كما قيل وانما تعين ليدخل ما لو ظهر لم الغلط في اليوم العاشر فوقفوا بعد زواله فانه مجزئهم وأشار بقوله اظنهم الى دفع قول الاسنوى رحمه الله تعالى ان التصور بالذكور جهل لا غلط (قوله هلال ذى القعدة) أى المتصل بها وهو في الحقيقة هلال ذى الحجة وكان الاصول التعيير به كما عبر به غيره (قوله أجزاءهم وقوفهم) أى بمنزوال العاشر لا قبله وان تبين أنه العاشر وتكون ليلة العيد هي التي بعده ويجزئ الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج الابدان نصفها ويجب مبيت مزدلفة فيها واليوم الذي بعده هو يوم العيد فلا يجزئ الاصحبة قبل طلوع شمسها وبحرم صومه وتكون أيام الفسريق ثلاثة بعده تجزئ الاصحبة فيها بحرم صومها وهذا كله بالنسبة للحاج دون غيرهم فبما يظهر نعم من رأى أو

العراقي (قوله وقبل بضر) أى بناء على ان كل ركن يحتاج الى نية (قوله وقبل بمضى الحج) اعلم ان الاسنوى ساق حديثا صحيحا عن عروة الطائي يدل على دخول الوقت من طلوع الفجر وهو مذهب أحد قائل فان تمسكنا بالحديث لزمنا ذلك وان تمسكنا بالفعل وجعلناه ميينا للبراد من النهار المذكور في الحديث لزمنا أن نعتبر إمكان الصلاة كصلاة العيد للاصحبة فالقول بالزوال خروج عن الدليلين معا انتهى ولك أن تقول من شأن الخطبة المتعلقة بشئ أن تكون في وقت ذلك الشيء (قوله وبدل للاول) ودليل الثاني هو العمل (قوله ورجح القطع به) ومن ثم اعترض الاسنوى عدم التعيير بالذهب ثم التعيير بالاصح دون الصحيح (قول المتن غلطا) مفعول لاجله فنشمل العبارة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم وقفوا على يقين الفوات بخلاف ما لو أعرب حالا قاله الاسنوى وفيه نظر لان المفعول لاجله يشترط اتحاد مع المعلن به في الوقت (قوله اظنهم) حاول به تصحيح اطلاق لفظ الغلط على التصور الآتي ليدفع قول الاسنوى رجه اعتقانه يسمى جهلا لا غلطا قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير مغتفر فاقضاء كلام المصنف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يقتضيه (قوله هلال ذى القعدة) عبر غيره بذى الحجة وهذا ظاهر وأما عبارة الشيخ فمكانه أراد نسبتها اليها باعتبار أنه تطلب رؤيته ليلة الثلاثين منها فله بها نوع ارتباط صحيح للاضافة أو مراده ان هلاها غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال فأكلوا عدة شوال وعدة القعدة وشرعوا في الحجة كل ذلك من غير رؤية ثم ثبت في التاسع من الحج قرؤية الهلال في ليلة الثلاثين من شوال فيكون التاسع عاشرنا (قول المتن أجزاءهم) أى بالاجماع (قول المتن فيقضون) أى فانهم يقضون

ذى القعدة فأكلوا ثلاثين ثم بان ان الهلال أهل ليلة الثلاثين اما في أثناء الوقوف أو بعده (أجزاءهم) وقوفهم (الان بقاؤه على خلاف العادة) في الحجيج (فيقضون) هذا الحج (في الاصح) لانه ليس في قضائهم مشقة عامة والثاني لا يقضون لانهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو بان الأمر قبل الزوال من العاشر فوقفوا بعده

قال في التهذيب المذهب انهم لا يجزئهم لانهم وقفوا على يقين الفوات قال الرافي وهذا غير مسلم لان عامة الاصحاب ذكروا انه لو قامت البينة على رؤية
الطلال ليلة العاشر وهم بمكة لا يتمكنون من حضور الموقف بالليل يقفون من الغدو بحسب طم كالمقامت البينة بعد الغروب يوم الثلاثاء من
رمضان على رؤية الهلال ليلة الثلاثاء نص على انهم يهلون من الغد العبد فاذا لم يحكم بالفوات بقيام الشهادة ليلة العاشر لزم مثله في اليوم العاشر
وسكت على ذلك في الروضة ولو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال (وان وقفوا في) اليوم (الثامن وعلما قبل فوت الوقت وجب
الوقوف في الوقت وان علموا (١١٦) بعده) أي بعد فوت الوقوف (وجب القضاء) لهذا الحج (في الاصح) والثاني لا يجب

كافي الغلط بالتأخير وقرئ
بأن تأخير العبادة عن
وقتها أقرب الى الاحتساب
من تقديمها عليه وبأن
الغلط بالتقديم يمكن
الاحتراز عنه فانه انما يقع
لغلط في الحساب أو لخلل في
الشهود الذين شهدوا
يتقدم الهلال والغلط
بالتأخير قد يكون بالغيم
المانع من رؤية الهلال ومثل
ذلك لا يمكن الاحتراز
عنه ولو غلطوا في المكان
فوقفوا بغير معرفة لم يصح
حجهم

فصل • وببيتون
بمزدلفة) للاتباع العلوم
من الاحاديث الصحيحة
(ومن دفع منها بعد نصف
الليل أو قبله وعاد قبل الفجر
فلا شيء عليه ومن لم يكن بها
في النصف الثاني) بان كان
بها في النصف الاول فقط أو
ترك المبيت بها أصلا (أراق
دماء في وجوبه القولان)
السابقان فيمن لم يكن
بمكة عند الغروب قال في
الروضة والاظهر وجوب

أخبره من رأى وصدقه يجب عليه العمل به وحده كافي الصوم (قوله قال في التهذيب الخ) هو غير معتمد
والمعتمد الاجزاء كما قاله الرافي عن الاصحاب وقد تقدم وسكوته في الروضة عليه يدل على انه ارتضاء (قوله
يقفون من الغد) لعله بعد الزوال أخذ انما قبله فراجع (قوله والثاني لا يجب) وبه قال الامام مالك والامام
أحمد رضي الله عنهما (قوله لغلط في الحساب) وهو لا عبرة بالغلط بسببه وهذا خارج بقوله فيما مر بان غم الخ
(قوله ولو غلطوا في المكان الخ) هذا خارج بقوله العاشر الخ لانه زمان

(فصل في المبيت بمزدلفة وما معه) ولا يتصور صرفه ولو عن حائل لغيره (قوله والاظهر وجوب الدم)
هو المعتمد لان المبيت بها واجب (قوله ساعة) أي لحظة ولو بالمرور وان لم يعلم بها أو كان طالبا لا يقبل مثلا
كمرفة قاله شيخنا ومقتضاه انه لا يكفي المرور بها في وقتها فراجع (قوله وفي قول يشترط معظم الليل) أي
نظرا الى كونه يسمى ميئا والاول لم يوجب له لكونه ميئا اذ لم يرد الامر بالمبيت هنا وانما هو لكونهم
لا يصلونها لنحو ربع الليل تخفف عليهم ما بين أيديهم من الاعمال الكثيرة كذا استدلو به وفيه نظر لانه
لا يفيد اعتبار الوجوب ولا النصف الثاني من الليل فتأمل (تنبيه) لو أغنى عليه أو جن جميع النصف الثاني
لم يضرب في حجه وليس هو كمرفة لما لا يخفى (قوله فلا شيء عليه) قال شيخنا الرمي محله ان لم يتمكن من
الوقوف بمزدلفة وكذا التي بعدها والا فليهدم (قوله ولو أفاض) أي قبل نصف الليل وفارق من دافقه قبله
أيضا (قوله قال القفال) هو المعتمد بالشروط المتقدم ولا يجب عليه العود الى المزدلفة وان تمكن منه كما هو
ظاهر كلامهم ومثل هذا من بادرت الى الطواف خوف طرد ونحوه جميعا وجميع اعذار مني تأتي هنا (قوله

ولا يصح نصبه (قوله قال الرافي وهذا غير مسلم) قال الاذري ولو وقفوا قبل الزوال يوم العاشر غلطاً ثم
انكشف الحال قبل الزوال قال الاذري فالاظهر وجوب الوقوف بعد الزوال (قوله وسكت على ذلك في
الروضة) صحح في شرح المذهب الاجزاء ثم قضية كلامهم اسماع البينة وقضية رمضان عدم سماعها فالفرق
(قوله والثاني الخ) قال الاسنوي عليه الا كثرون

(فصل وببيتون بمزدلفة) هي ما بين مأزبي عرفة ووادي محسر وكلاهما من الحرم وتسمى جمعا والسنة
الاغتسال منها بعد نصف الليل للوقوف بها وللعبد كاسلف وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى أن المبيت
بها ركن والصحيح وجوبه في جزء من النصف الثاني وكفاية المرور فيه لعرفات وبدل لعدم الركنية سقوطه
عن المذونين قيل وعبرة الكتاب تقتضي اشتراط أن يكون فيها قبل النصف وبه (قول المتن وفي
وجوبه الخ) نظريه من وجهين الاول عدم ذكر القولين في هذا الفصل فلا يهتدى الناظر اليهما الثاني ان
قضية استحباب الدم وهو خلاف المرجح في الروضة وغيرها كما ذكره الشارح رحمه الله واعلم ان الذي
ساقه الشارح عن الروضة لا يفهم شيء منه من عبارة المناج (قوله حصل المبيت) أي حصل ما يمنع من وجوب
الدم وان لم يسم ميئا (قوله وفي قول يشترط معظم الليل) هذا قال الرافي انه الاظهر ثم استشكله من جهة

الدم بترك المبيت وقال لو لم يحضر مزدلفة في النصف الاول وحضرها ساعة في النصف الثاني حصل المبيت نص عليه في
الام في قول يشترط معظم الليل (وبين تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل المعنى) ليرموا جرة العقبة قبل الزحمة روى الشيخان عن
عائشة أن سودة أفاضت في النصف الاخير من مزدلفة باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمرها بالدم ولا النفر الذين كانوا معها وروى
ابن عباس قال تأمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضافة أهله ولو انتهى المعرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفة
فلا شيء عليه ولو أفاض من عرفة الى مكة وطاف لا لأفاضة بعد نصف الليل فقام بالمبيت بمزدلفة قال القفال لا شيء عليه لا اشتغاله بالطواف قال

يصلوا الصبح مفلسين) بها
للاطلاع رواء الشيخان
والغالب هنا أشد
لستحبابا من باقي الايام
لنفس الوقت لما ين أيدهم
من الاعمال في يوم النحر
(ثم يدفعون الى منى
وبأخذون من مزدلفة
حصى الرمي) قال الجمهور
ليلا وقال البغوي بعد صلاة
الصبح والمأخوذ سبع
حصيات لرمي يوم النحر
وقيل سبعون حصاة لرمي
يوم النحر وأيام التشريق
على ما سياتي بيانه روى
البهقي والنسائي باسناد
صحیح على شرط مسلم
كما قاله في شرح المنهب عن
الفضل بن عباس ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال له غداه يوم النحر
النقط لي حصي قال فلقطت
له حصيات مثل حصي
الخنز وهو باجم الخاء
والقال السا كنه وظاهر
ان المتقدمين بالليل
يأخذون حصى الرمي من
مزدلفة أيضا (فاذا بلغوا
المشعر الحرام) وهو جبل
في آخر المزدلفة يقال له قرح
بضم القاف وبالزاي
(رفقوا) قد كروا الله
تعالى (ودعوا الى الاسفار)
مستقبلين الكعبة روى
مسلم عن جابر انه صلى الله
عليه وسلم لما مضى ركب
(ثم يسرون فيصلون منى

بدفعون) أي قبل طلوع الشمس ويكره التأخير اليه (قوله قال الجمهور ليل) هو المعتمد (قوله والمأخوذ
سبع حصيات) هو المعتمد والاحسن أخذ حصو قز باده خشية سقوط واحدة منه ويسن أن يغسلها ولا يكره
أخذها من بقعة من البقاع الامن المرمى أو من محل نجس أو من الحل أو من المسجد ويجرم من وقف مسجد
(قوله وظاهر الخ) هو وارد على كلام المصنف وقد يقال ان كلامه يشمله يجعل يأخذون عطفًا على بيتون
لا على يدفعون فتأمل ويندب لهم جميعا الاستئصال بالتلبية لا التكبير خلافا لافعال (قوله المشعر) بفتح
الميم وفيه لغة شاذة بكسر هاو الحرام بمعنى الحرم لانه منه وهو من مزدلفة وسمى بذلك لما فيه من شمار الدين
(قوله وهو جبل الخ) أي عند الفقهاء وعند المحدثين جميع مزدلفة (قوله في آخر المزدلفة) وقال الحب
الطبري بواسطها وقد استبدل الناس عنه الآن بالوقوف على بناء محدث هناك بظنونه المشعر الحرام وليس
كذلك وان حصل به أصل السنة ونوزع في ذلك (قوله ورفقوا) أي عنده فهو أفضل من الوقوف بغيره
من مزدلفة ومن ترك الوقوف من أصله (قوله القصواء) اسم لنافقة من ابله صلى الله عليه وسلم وهي بفتح
القاف والمدوقيل بالضم والقصر ونسب قاته الى السهو (قوله ثم يسرون) بسكينة قبل طلوع الشمس ويكره
التأخير اليه خلافا لما كانت عليه الجاهلية ومن وجد فرجة من الطريق أسرع واذا وصلوا الى وادي عسر
وهو فاصل بين مزدلفة ومنى كما مر مع وجه تسميته بذلك أسرع الماشي وسرك الراكب دانه قد رمية حجر
حتى يقطعوا عرض الوادي (قوله فيصلون منى) ويندب لكل من دخلها أن يقول اللهم هذه منى قد أتيتها
وأنا عبدك وابن عبدك أسألك ان تمن علي بما مننت به علي أوليائك اللهم اني أعوذ بك من الحرمان
والمصيبة في ديني ودنياي يا رحيم الرحمن (قوله بعد طلوع الشمس) أي وارتفاعها كرم وهذا
وقت الفضيلة الى الزوال (قوله فبرمى كل شخص) وهو مستقبل الجرة وبساره الى جهة مكة وبمينه
الى جهة منى لان الجرة ليست منها كما مر ويندب في رمي غير هذا اليوم أن يستقبل الكعبة ثم يأخذها
انهم لا يصلون المزدلفة الا في ريمان من ربع الليل والدفع بعد ان تصافه جائز (قوله والتغليس الخ) هي عبارة
الروضة قال الرافعي والذي افادته لا يستفاد من المنهاج (قول المتن: يأخذون) ظاهره العطف على يدفعون
فيكون قاصرا عن افادة حكم أخذ النساء والضعفة ومقتضيا لان يكون الاخذ نهاما وهو ما عليه البغوي
وخالفه الجمهور وأما عطفه على بيتون السابق فيفيد (قول المتن: دعوا) منه اللهم كما وقفنا فيه وأرقتنا
ايه وفقنا كرك كاهديننا واغفر لنا وارحنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا أفضم من عرفات
فاذ كروا الله الى قوله غفور رحيم وروى الامام أحمد عن محمد بن عبد الله الثقفي قال سمعت عبد الله بن
الزبير يخاطب بوز كرحب شاطو يلا ثم قال فكان الناس في الجاهلية اذا وقفوا بالمشعر الحرام ينهل أحدهم اللهم
ارزقني ابلا اللهم ارزقني غنما فانزل الله تعالى فن الناس من يقول بنا آتاني الدنيا وما له في الآخرة من خلاق
ومنهم من يقول الى آخر الآية اللهم رب المشعر الحرام بلغ روح محمد رسولاك أترك نعمة وأفضل سلام واجع
بيننا وبينه في دار السلام برحمتك اذا الجلال والا كرام اللهم احفظ علي ديني واجعل خشيتك نصب عيني
واصلح لي شأني يا حي يا قيوم يا خير مفعود يا خير مدعو يا خير مرجو يا خير مسؤول يا خير معط اللهم ذل
نفسى حتى تنقاد لطاعتك ويسر عليها العمل بما يقربها الى رضاك واجعلها من أهل ولايتك وسكان
جنتك ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم (قول المتن: يسرون) أي قبل طلوع الشمس (قول المتن
فيرمى) أفادت الفاء ان السنة المبادرة الى الرمي وهو كذلك بحيث ان الراكب لا ينزل حتى يرمى وهو راكب
وعبارة المحرر وكما رافوها رموا قال الاسنوى واستعمال الكاف بمعنى مع أو عند لغة محمية وليست من كلام
العرب فعبارة المنهاج أصوب وسبأني شروط الرمي ومستهجبه

القصواء حتى أتى على المشعر الحرام واستقبل القبلة ودعا لله تعالى وكبر وهلل ووحده ولم يزل واقفا حتى أصفر جدا
بعد طلوع الشمس فيرمي كل شخص جبته سبع حصيات الى جرة العقبة

ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي لاخذ في أسباب التحلل (ويكبر مع كل حصاة) روى مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم أتى الجرف فبني
يوم الشعر فرماها بسبع حصيات يكبر (١١٨) مع كل حصاة منها مثل حصي الخنثى (ثم يذبح من معه حتى يرمي الخنثى) لا يتبع

رواه مسلم (أو يقصر
والخلق أفضل) قال تعالى
عاقبتن رؤسكم وقصرن
وقال صلى الله عليه وسلم
اللهم ارحم الخلقين فقالوا
يا رسول الله والمقصرون
فقال اللهم ارحم الخلقين
قال في الرابعة والمقصرون
رواه الشيخان (وتقصر
المرأة) ولا تؤمر بالخلق
روى أبو داود بإسناد حسن
كما قاله في شرح المهذب
حدثت ليس على النساء
خلق إنما على النساء
التقصير وفي شرح المهذب
عن جماعة يكبر للمرأة
الخلق وعن الجلي أن
التقصير لا يحنى أفضل
كالمرأة (والخلق) أي إزالة
الشعر في الحج أو العمرة
في وقته (نسك على
المشهور) فيتاب عليه
وهو ركن كما سيأتي
واستدل على أنه نسك
بجهاد لفاعله بالرحمة في
الحديث السابق والثاني
هو استحبابه محظور لانه
كان محرما عليه كإسبائي
فأبيح له فلا نواب فيه كما
قاله في شرح المهذب
كالرافي وقال الغزالي أنه
مستحب بلا خلاف
(وأقله ثلاث شعرات)
بفتح العين أي إزالتها

موضعاً من منى والاولى منزله صلى الله عليه وسلم وهو على يساره صلى الامام وهذا الرمي تحية مني فبعض
به كما أكادته الفناء حتى انه يندب لراكب أن لا ينزل قبله (قوله ويقطع التلبية) لانها اجابة لطلب
الناسك وهذا قد أخذ في الانصراف عنها ولا يعود اليها بعد ذلك وقال بعض مشايخنا يعود اليها لمعلم
محرمنا والذي اعتمدته شيخنا أن العبارة بالتحلل لا بالزوال فحتى نحلل يكبر ولو قبل الزوال والا فليج
بعده فليراجع من باب صلاة العبد (قوله ويكبر) أي ثلاثاً ويزيد لاله الا الله وحده الخ ويرى إسبائي ويرى
الرجل بعده حتى يرى بياض ابطه مع كل حصاة رماها (قوله مثل حصي الخنثى) وفي نسخة فترحمي
الخنثى قال النووي وهو الصواب فراجع (قوله ثم يذبح) قال جابر رضى الله عنه نحر صلى الله عليه وسلم في
ذلك اليوم مائة بدنة ذبح بيده منها ثلاثا وستين بدنة وعلى رضى الله عنه باقيا قال بعضهم وفي ذلك اشارة الى
مدة عمره الشريف (قوله ثم يحلق) ويندب لكل محلق ولو لحالا لاستقبال القبلة والبداءة بالشق الا بين
جميعه ثم الايسر كذلك وان لا يشرط عليه وان يبلغ بالعظمين عند الاذنين وان يدفن شعره كظفره وان
يقول بعده مع التكبير ان كان محرما اللهم اعطني بكل شعرة حسنة واجع عني بها سيئة وارفع لي بها درجة
واغفر لي وجميع المسلمين ويزيد المحرم اللهم اغفر لي ولجميع المسلمين والمقصرون ويندب التزني بغير الخلق بقص
ظفره وشارب (قوله والخلق أفضل) أي لذكر كإسبائي فينبغي تذكره ويكفيه عن التذرع ثلاث
شعرات فأكثر الا ان صرح باستيعاب رأسه فليزمه استيعابه ولا يكفي عن التفرع ما لا يسمى خلقا كقص
وتف واخراق فان فعل ذلك لزمه دم كالمؤذي المشي فركب (قوله وتقصر المرأة) أي الاثني ولو صغيرة أي
الأفضل لما ذلك فينبغي تذكره لانه ان كانت في سابع ولا تذهب لها الخلق (قوله ويكره للمرأة الخلق)
فان منعها خلل أو نقص به استمتاعه حرم الاباذنه أو لمزركان تناذيه قال شيخنا الرملي والولد مع والده
كالزوج ان كان مصلحة (قوله الجلي) ضبطه الاسنوي بفتح المهملة وفتح الجيم وكلامه بالخلق الخنثى
للمرأة معتمد (فرع) يستثنى من أفضلية الخلق ما لو اتمم قبل الحج في وقت لو حاق فيه جاء يوم
الشعر ولم يسود رأسه فالأفضل له التقصير وانما لم يؤمر بحاق بعض رأسه في كل لكراهة التفرع نعم لو كان
له رأسان خلق واحد منهما لم يكبر (قوله والخلق نسك الخ) جملة الخلاف فيه خمسة أوجه ركن سنة واجب
مباح ركن في العمرة واجب في الحج (قوله وقال الغزالي) أي بناء على القول الثاني (قوله أو تقصيرا)
هو اسم لازالة الشعر بأي آلة والقص ازالته بالمقراض (قوله أو دفعات) والأفضل كونها متوالي (قوله
وهو) أي الشعر لانه اسم جمع ولو ازال شعرة واحدة في ثلاث شعرات كفي كما صححه النووي في المجموع
والمناسك (قوله يستحب له امرار المومسي عليه) ولو كان به بعض شعر ندب له مع ازالته امرار المومسي على
بقية رأسه وانما يجب الامرار هنا لفوات ما تعلق به الواجب وهو الشعر لا بشرة الرأس وبذلك فارق

(قوله في الحديث حصي الخنثى) قال في شرح مسلم هو راجع في المعنى الى حصيات (قول المتن والخلق
نسك الخ) جملة الخلاف فيه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة واجب في الحج (قول المتن أو
تقصيرا الخ) لكن لو نذر الخلق تعين خلق الجميع ولا يجرئه التقصير ولا خلق البعض ولا ازالته بغير الخلق
كذا في شرح المهذب قال الاسنوي والاوجه جملة على عدم الجواز فانه اذا نذر صفة في واجب لم يقدر ترك
تلك الصفة في الاعتداد بذلك الواجب كالمؤذي الحج ماشيا فركب انتهى أو قول لعل مراده الواجب أصالة
لثلاث رمال ونذر أن يقتف شعرا ثم نذر أن يكون متتابعا (قول المتن ومن لا شعر برأسه) لو كان عدم
الشعر ناشئا عن ازالته قبل دخول وقته ولكنه يثبت بعد ذلك فظاهر انه يستحب له امرار المومسي الآن

ولكن شعر الرأس (حلقا أو تقصيرا أو حرقا أو فسا) مما يحاذي الرأس أو مما استرسل عنه في دفعة أو دفعت قال تعالى
عاقبتن رؤسكم وقصرن أي شعرها وهو يصدق بالثلاث (ومن لا شعر برأسه يستحب) له (امرار المومسي عليه) تشبيها بالخالقين

(لذا حتى أو قصر دخل مكة وطاف الركن) للإتياع رواء مسلم (وسى إن لم يكن سى) بطواف القدوم كأنه من سى
بعد لم بعده وسى إن السى ركن (ثم يعود إلى منى) ليبيت بها (وهذا الرى والذبح) (١١٩) والحنى والطواف تسن زنيها

كاذباً (ولا يجب روى
مسلم أن رجلاً جاء إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله أتى حلفت قبل
أن أرى فقال أرم ولا
حرج وأنا آخر فقال أتى
أفقت إلى البيت قبل أن
أرى فقال أرم ولا حرج
وروى الشيخان أنه صلى
الله عليه وسلم ما سئل عن
شئ يومئذ قد علم ولا آخر إلا
قال أفعل ولا حرج وأنه
قيل له في الذبح والحنى
والرى والتقديم والتأخير
فقال لا حرج وعلى القول
بأن الحنن استباحة محظورة
لوفعله قبل الرى والطواف
معا لزمه القدية لوقوع
الحنن قبل التحلل
(وبدخل وقتها) يعنى
غير الذبح لما سبأ في فيه
(بنصف ليلة النحر) لمن
وقف قبل ذلك روى أبو
داود بإسناد صحيح على
شرط مسلم كما قاله في
شرح المذهب عن عائشة
أنه صلى الله عليه وسلم
أرسل أم سلمة ليلة النحر
فمرت قبل الفجر ثم
أفاضت وقيس الباقي منها
على ذلك (ويبقى وقت
الرى إلى آخر يوم النحر)
روى البخارى أن رجلاً

المسح في الوضوء ولو تغذر عليه الحلقى ولا يسقط عنه الحلق ولا تسكفيه القدية ولا يجب زواله
إذا نبت بعد امر الرى عليه ويندب له أخذ شئ من نحو شاربه وحلته وشئ من أظفاره ولا يندب الاصرار
لفجر الحرم وقد أخطأ من نسبته لشرح شيخنا الرملى (قوله طواف الركن) ويسمى طواف الفرض
وطواف الزيارة وطواف الصدر بفتح الدال ويندب أن يشرب بعده من سقاية العباس ومن زمزم (قوله
ثم يعود) أى قبل صلاة الظهر ولو عبر بالقاء فى السى والعودا كان أولى وفعله صلى الله عليه وسلم الصلاة بمكة
ليسان الجواز (قوله ولا يجب) أى الترتيب وأشار به إلى أن ما ذكر من الأحاديث يفيد عدم الوجوب
لأنه لا يندب الذى هو المدعى فتأمل (قوله يعنى غير الذبح) وسكت عن السى لما مر من جواره قبل الوقوف
(قوله ليلة النحر) أى حقيقة أو حكماً كما مر فى الغلط (قوله لمن وقف) أى بمرقة ولا عبرة بالوقوف بمزدلفة
وإن كان ما ذكر يتأخر عن اللحظة التى لها لانه لضرورة الزمن لانه شرط (قوله قبل ذلك) أى قبل
التصفى فلو فعل شيئاً من هذه الأمور قبل الوقوف ولو بعد نصف الليل وجبت أعادته بعده ولو طاف الوقوف
فانت ولفذلك قال الرافعى ببنى أن بعد الترتيب هنا ركناً كما فى الوضوء والصلاة بأن يقدم الاحرام على غيره ثم
الوقوف ثم الطواف وإزالة الشعر ثم الطواف على السى على ما مر (قوله ويبقى وقت الرى) أى الاختيارى
وأما وقت الفضيلة فمن طواف الشمس إلى الزوال كما مر وأما وقت الجواز فما قبل ذلك وبعده إلى آخر أيام
التشرى فيه ثلاثة أوقات (قوله الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية) فيه نظريه من اعتمر فى أثناء العام
ومعه هدى لاقتضائه وجوب تأخيره لوقت الاضحية ولم يرد أنه صلى الله عليه وسلم أخر هديه فى عمرة
الحديبية ولا فى عمرة القضاء لذلك الوقت فراجع ذلك فانه مشكل على المذهب كذا فى البرلى وهو غير
مستقيم ولا وجه له لما سبأ فى أن دم الهدى الذى يساق نحر بامن الحلال فى غير أيام الحج أو من المعتمر كذا
لا يختص بوقت وان دم الجبران المذكور هنا كذلك وقد نحر صلى الله عليه وسلم فى الحديبية وقت حصر وأما
هدى التقرب من الحاج فليس الكلام فيه فتأمل (قوله وسبأ فى) أى فى كلام الرافعى رحمه الله تعالى (قوله
وعبارته) أى الرافعى (قوله والمراد بالحنن) فيه تصريح بأن دم الجبران يسمى هدياً على هذا فكلام الرافعى

ولكن متى نبت هل يجب حلقه هو محتمل ثم رأيت فى الروض عدم الوجوب (قول المتن ثم يعود إلى منى)
أى قبل صلاة الظهر كما فى رواية ابن عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة وجمع
النوى بينهما بأنه صلى بمكة وأعاد بها بعبارة يعنى أقول قضية الجمع استحباب فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه
الاصحاب (قول المتن ولا يختص الذبح بزمن) أى ولكن يختص بالحرم (قول المتن بوقت الاضحية) أى
فوقته إلى آخر أيام التشرى انظر كيف هذا فيمن اعتمر أثناء العام وساق هدياً كيف يجب تأخيره بمكة لوقت
الاضحية والذى ساقه عليه الصلاة والسلام فى عمرة الحديبية هل كان يريد تأخيره إلى وقت الاضحية
وكذا عمرة القضاء لا بد أنه ساق فيها وفى (حطرت) انه نحر بالمرودة ولم يؤخر ملوقت الاضحية فليست أم ذلك
فانه مشكل على المذهب (قول المتن وسبأ فى الخ) يريد ان كلام الرافعى رحمه الله اختلف والصواب الاخير
قال الاسنوى الهدى يطلق على دماء الجبرانات والمحظورات وعلى ما يساق تقرباً بالاول لا يختص بزمن
والثانى يختص بوقت الاضحية فالاول اراده المحرر والثانى اراده فيما أتى قال وقد أوضح الرافعى ذلك فى آخر
باب الهدى من الشرح الكبير غاية الامر انه لم يفصح فى المحرر عن المراد فظن النوى رحمه الله ان المسئلة
واحدة فاعترض فى هذا الباب هنا وفى الروضة (قول المتن على الصواب) أى فى كلامه المختصر فى المحرر

قال للنبي صلى الله عليه وسلم أتى رمت بعد ما أمسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال (ولا يختص الذبح) لهدى (بزن) قلت الصحيح
اختصاصه بوقت الاضحية وسبأ فى آخر باب محررات الاحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح

والمراد به (١) قوله وفى حطرت هكذا بالنسخة التى يدينها وله رمز الى حديث الطبرانى وليحذر

لمسبق تقر بلفظه تعالى وفي الروضة وشرح المهذب في باب الاضحية أنها تستحب للحاج بني من كان معه هدى ومن لم يكن وقال العبدري
لا أنحية في حقه كما لا يخاطب بصلاة العبد من أجل حجه انتهى وفي شرح التنبيه للحاج الطاهري عن الامام في بعض كتبه استحباب صلاة
العبد للحاج بني (والخلق والطواف والسعي) ان لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخر لوقتها) وفيها يوم النحر كما تنقسم أفضل (واذا قلنا
الحلق نسك) وهو المشهور (ففعل اثنين من الرمي والخلق والطواف) المتبوع بالسعي ان لم يفعل قبل (حصل التحلل الاول) من محله الحج
(وحل به اللبس والخلق) ان لم يفعل (واقلم) وستر الرأس للرجل والوجه لراؤذ كفي المحرر ستر الرأس دون الحلق

(١٢٠)

جميع في الموضوعين واعتراض المصنف عليه بحسب ما فهمه من أن الهدى هنا ما ساقه الحاج تفر بالانه المراد
عند الاطلاق فتأمل (قوله انها) أي الانحية تستحب هو المعتمد (قوله كما لا يخاطب) أي نداء بصلاة العبد أي
جماعة وكلام الامام محمول على طلبها فرادى فلا مخالفة (قوله لا آخر لوقتها) أي اثلاثه يعني الطواف والسعي
والخلق ولولم يلقه الوقوف وجوب التحلل عليه لا لخروج وقتها بل لان في مصابة الاحرام مشقة بلا فائدة
فلا حاجة لما اعترض به الامام السبكي وجوابه (قوله ففعل اثنين الخ) ولا دخل للذبح في التحلل وان كان
من أعمال يوم النحر لانه سنة ولا بد من السعي لمن لم يكن سعى في حصول التحلل بالطواف (قوله ليس
بنسك) وكذا الوسط لعدمه (قوله دون الخلق) وعدمه ذكراً ما نسب لانه أحد أسباب حل غيره (قوله
وكذا نقل عنهم الخ) هو المعتمد خلافاً في الشرح الصغير المذكور ولا يحل الجماع بالاولى من مقدماته
وسبأني (قوله فاذا فعل الثالث) نعم لو كان هو الرمي وقاته بفراغ أيام التشرى بقى نوقص التحلل على الاتيان
بيده ولو صوم على المعتمد وفارق عدم توقف تحلل المحصر على الصوم لان له تحللاً واحداً فلو استمر محرم
جميع المحرمات عليه ولو غير الجماع اشق ذلك عليه بخلاف الحج (قوله وهو الجماع الخ) لكن يندب تأخير
عن أيام منى لانها من بقية أيام الحج والله أعلم

(فصل في المبيت بمكة ليالي أيام التشرى وما يذكر معه ولا ينصرف الى غيره ولو من الحامل كما مر (قوله
اذا عاد) وكذا لو استمر في منى وأخر الطواف (قوله بات) أي وجوباً كما سيأتي (قوله والثالثة ايضاً) أي
يجب مبيتها كما سيذكره (قوله التشرى بقى) سميت بذلك لاشراق آياها بالشمس ولياليها بالقرمراً ولا شراق

(قوله ما سبق تفر بالي الله تعالى) أي لادماء الجبرانات (قول المتن لا آخر لوقتها) لان الاصل عدم
التأخير قال الاسنوي ويكره تأخيرها عن يوم النحر وعن أيام التشرى بقى أشد كراهة قاله في شرح
المهذب واستشكل الاسنوي بقاءه محرماً دائماً كما اقتضاه كلام الشيخين قال لان من فاته الحج
منعوه من ذلك لان ذلك كابتداء الاحرام في غير أشهره ثم نقل عن ابن الزرعة أنه قال من قال بالجواز في
مستلثنا محله بعد التحلل الاول فيما يظهر له ولا يصير محرماً بالحج في غير أشهره واعتراض الاسنوي
مقاتته بان وقت الحج يخرج بطول غير النحر والتحلل قبل ذلك لا يجب اتفاقاً بل الأفضل تأخير أسباب
التحلل عنه قال والصحيح عند ابن الزرعة وغيره انه يجوز الاحرام بالنافذة في غير وقت الكراهة ثم عساه وذلك
نظير مستلثنا (قوله وذكري المحر الخ) أي في المنهاج ذكر ما تركه وترك ما ذكره (قوله وكذا نقل عنهم
في المباشرة) اعلم أن من قال بالتحريم في المباشرة وعقد النكاح والصيد علل الاين بتعلقها بالنساء وقد قال
صلى الله عليه وسلم اذارميتم الجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وعلل الصيد بعموم قوله تعالى لا تقتلوا
الصيد وأنتم حرم ومن قال بالحل نظر الى انها من المحرمات التي لا يوجب تعاطيها افساداً فكانت كالخلق (قوله
وهو الجماع الخ) لكن يستحب تأخير الوطء عن ربي باقي الايام كذا جزم به الشيخان قال المحب الطاهري

(وكذا العبد وعقد
النكاح) بجلان به (في
الظاهر قلت) كما نقل الرافعي
في الشرح عن الأكثر
(الظاهر لا يحل عقد
النكاح والله أعلم) وكذا
قل عنهم في المباشرة فيما
دون الفرج كالتبلة ان
الظاهر يحرم بها ورجح في
الشرح الصغير الحل في
المستلثين قال وفي التطيب
طريقان أشهرهما انه على
القولين والثاني القطع
بالحل وسواء أثبت الخلاف
أم لم تثبت فالذهب انه يحل
بل يستحب ان يتطيب
لحله بين التحللين قالت
غانة رضي الله عنها طيب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لآحرامه قبل أن
يحرم وطه قبل أن يطوف
باليث انتهى والحديث
متفق عليه بالفظ كنت
أطيب والذهبن ملحق
بالتطيب (واذا فعل الثالث)
بعد الاثنين (حصل
التحلل الثاني وحل به باقي
المحرمات) وهو الجماع

والمباشرة فيما دون الفرج وعقد النكاح على ما تقدم وإذا قلنا الخلق ليس بنسك حصل التحلل الاول بواحد ويشكل
من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر وروى النسائي وابن ماجه حديث اذارميتم الجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وروى البيهقي
حديث اذارميتم وحلقم وفي رواية وذبحتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء وضعفه والحكمة في ان للحج محلين بخلاف
العمرة انه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها فيح بعض عمراته في وقت وبعضها في آخر (فصل اذا عاد) بعد الطواف يوم النحر (الى منى
بنتها ليالي التشرى بقى) الاولين والثالثة ايضاً (وروى كل يوم) من أيام التشرى بقى الثلاثة وهي الحدي عشر وثالباء (الى الجرات الثلاث كل

جرم سبع حصيات) فمجموع المرمى ثلاث وستون حصاة ودليل ذلك كله الاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة (فأذاري اليوم الثاني فارد
النفر) بسكون الفاء (قبل غروب الشمس جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها) (١٣١) قال تعالى فن نجل في يومين

فلائم عليه (فان لم ينفر)
بكسر الفاء (حتى غربت)
الشمس (وجب مبيتها
ورمى الغد) كما رواه مالك
في الموطأ عن ابن عمر
وعلم مما ذكر وجوب
المبيت والرمي الى الجمرات
وفي قول يستحب المبيت
وبحصل بمعظم الليل
وفي قول المعتبر كونه حاضرا
طالع الفجر (ويدخل رمي
التشريق بزوال الشمس)
أي رمي كل يوم من الثلاثة
بزوال شمسه للاتباع رواه
مسلم (ويخرج بفروها)
لعدم وروده بالليل (وقيل
يبقى) في اليومين الاولين
(الى الفجر) كما يسبق
الوقوف الى الفجر بخلاف
الثالث لخروج وقت
المناسك بغروب شمس
ويخطب الامام بمضى بعد
الزوال يوم النحر خطبة
يعلمهم فيها رمي أيام
التشريق وحكم المبيت
وغير ذلك وثاني أيام
التشريق خطبة يعلمهم
فيها جواز النفر فيه وغير
ذلك وبودعهم (ويشترط
رمي السبع واحدة واحدة)
للاتباع ورواه البخاري
(وترتيب الجمرات) بان
يرمى أولا الى الجرة التي تلي

اللحم فيها أي جعله في الشمس (قوله فأذاري اليوم الثاني) أي بعد مبيتته ومبيت ما قبله ورميه بأضواء الابان
فانه المبيت أو الرمي لهما أولا وحدهما فان كان بلا غدر لم يسقط مبيت الليلة الثالثة ولا رمي يومها وبغير سقطا
وظاهر قولهم ان الرمي تابع للمبيت انه لا يتدارك رمي يوم فات مبيتته ولو بلا غدر مع أن الرمي يمكن تداركه
كما سيأتي في نحو الرعاة فراجع ذلك وحرره (قوله فأردا النفر) بان نواه ونعت أشغاله وسار بالفعل قبل
الغروب وان لم يفارق محله ولا يجب عليه بعوده بعد النفر ولو بقصد المبيت (قوله ورمى يومها) أي فسقوط
الرمي تابع لسقوط المبيت أي في هذه الصورة فقط كما يعلم مما يأتي في نحو الرعاة وقدم ويكره النفر بحصى
الرمي بل يطرحه أو يدفعه لمن يرمى به ودفعه لأصله (قوله فان لم ينفر) أي لم ينو النفر أو لم يتم أشغاله وان
شرع فيها قبل الغروب أو لم يسر بالفعل (قوله ويحصل بمعظم الليل) هو المعتمد وفارق من دافعه بما مر أنه لم
يرد فيها المبيت (قوله ويدخل رمي التشريق الخ) ويندب فعله في وقت فضيلة وهو تقديمه على صلاة الظهر
ان اتسع الوقت ولم يؤخر جمع تأخير (قوله ويخرج) أي وقت الرمي الاختياري بفروها (قوله بعد الزوال)
أي ولو بعد الصلاة كما مر (قوله خطبة) أي فردة كما مر وكذا التي بعدها أيضا (قوله ويشترط) أي لصحة
الرمي شرط ثمانية وتسعة أو عشرة كونه في الوقت وترتيب الرمي وترتيب الجمرات وكونه سبعا وكونه
واحدة واحدة وكونه بحجر وكونه يسمى رميا وكونه بيد وقصد الرمي ووقوعه في المرمى ولم يذكر المصنف
الاخيرين لعلهما مما ذكره كاسياني (قوله مسجد الخيف) نسبة الى محله لان الخيف اسم لمكان ارتفع
عن السيل وانحط عن غلط الجبل وقيل غير ذلك (قوله واحدة واحدة) أي رمية بعد رمية بحصاة واحدة
أو أكثر فلورمي اثنتين معا ولو بيديه معا سبنا واحدة وان ترتبتا في الوقوع بخلاف ما لورماهما مرتبا
فيحسبان مرتين وان وقعتا معا وسبقت الثانية الاولى في الوقوع (قوله جرة العقبة) وهي الاقرب الى
مكة وليست من منى كما تقدم (قوله حجرا) ولو مقصودا أو متعسفا أو من حجر أو من حرم أو كره (قوله كالكدان) هو
بالذال المحجمة البلاط المعروف (قوله والبرام) وهو ما يعمل منه القدور (قوله والمرمر) وهو نوع من
الرخام المشهور (قوله وكذا ما يتخذ منه الفصوص) فيجزى كالعقيق والياقوت والزبرجد ولا يحرم لانه
لفرض وفي شرح شيخنا الحرمة (قوله كالانمد) وهو الكحل الاسود فلا يجزى (قوله والجص) وهو
الكدان بعد طبعه ومثله الخندف لانه مطبوخ كالآجر فلا يجزى وتكرز ومانح ومدر وتبر لا تجزى فيه (قوله
وما ينطبع) أي وطبع بالفعل وصفي من حجره والا كني لان فيه الحجر كما نؤمن من هنا يعلم صحة الرمي بخاتم فضة

ويشكل عليه حديث أيام منى أيام أكل وشرب وبعال

(فصل اذا عاد الخ) (قوله وفي قول يستحب) هو الذي مال اليه الرافعي رحمه الله وأما الرمي فهو واجب
اتفاقا وقول المتن وجب قال الاسنوي هو من قصره وعبارة المحرر فعليه قال وهي صادقة بالاستحباب (قول
المتن بزوال الشمس) قال في شرح المذهب يستحب فعله قبل الصلاة وقوله أي رمي كل يوم يعني ليس المراد
جميع رمي أيام التشريق ثم المراد هنا بالوقت الذي يخرج هو وقت الاختيار أو ما وقت الجواز فهو باق الى آخر
أيام التشريق كما سيأتي ايضا (قول المتن ويشترط رمي السبع الخ) هو يفيدك ان العبرة في العدد بالرمي
لا بالوقوع فلورمي مرتين وقعا معا وسبقت المتأخرة صح بخلاف ما لورماهما معا وان وقعاه مرتبا (قول المتن
واحدة واحدة) ربما يقتضي عدم الاجزاء فيما لورماها مصحوبة بغيرها وهكذا حتى أتى على السبع وليس

مرادا

(١٦ - (قلوبى وديمه) - ثاني) مسجدا الخيف ثم الى الوسطي ثم جرة العقبة للاتباع رواه البخاري (وكون
الرمي حجرا) لذكر الحصى في الأحاديث السابقة وهو من الحجر فيجزي ما نواه كالكدان والبرام والمرمر وكذا ما يتخذ منه الفصوص
كالياقوت والعقيق في الاصح ولا يجزى للؤلؤ والمرمر ليس بحجر من طبقات الارض كالانمد والزبرنج والجص كالذهب والقضبة

وفيه فم من حجر كياقوت خلافا لبعضهم (قوله وان يسمى رميا) يعلم منه انه لا يدعى باليد لانه لا يسمى رميا بغيرها
وانه مقصود لانه بغيره وقوعه وان لا يكتفى الوضع في المرمى لانه لا يسمى رميا بذلك فارق مسح الرأس بوضع
نحو اليد المبنية عليه لان المراد وصول الماء اليه ولو تعددت اليد والوجه اعتبر ما ليس زائدا ولا يكتفى برجل
ولا فلاح قال بعض مشايخنا وظاهر كلامهم ان فاقد اليدين يستنيب ولا يرمى برجله مثلا فراجعه وفي ابن
حجر جوازه بالرجل ثم الفم لفاقد اليدين وسكت عنه شيخنا في شرحه ويندب تقديم اليد اليمنى على اليسرى
ووضع الحصة على باطن الابهام وربما نظر السبابة وان يرمى راجلا الا في يوم النفوس ان يذومن المرمى وان
يرمي من علوه الا في جرة العقبة فمن بطن الوادي ويندب للرجل رفع يده الى ان يظهر بياض ابطه وان
يستقبل القبلة في حالة الرمي الا في جرة العقبة يوم العيد كما مر ويكره الرمي بدون قدر حصي الخلف أو باكثر
منه (قوله قصد المرمى) أي ان لا يقصد غير الرمي فيه وهو مجتمع الحصى المقدر بثلاثة أذرع حول الشخص
المشهور ومن سائر جهاته الا في جرة العقبة لان طأوجها واحد اقل وقصد الشخص ورمى لم يكف وان وقع في
المرمي أو قصد المرمى ورمى الى الشخص فوقه بعد اصابتها في المرمى كفي وهذا يجمع التنافس في كلامهم ولو
اصابت الحصة شيئا كحمل فعادت الى المرمى فان كان عودها بحركة ما أصابته لم يكف والا كفي كالوردته
الرجح وتدرج الى المرمى من الارض لامن نحو ظهر بغير لاحتمالها بحركته فان تحقق عدم الحركة كفي
ولو شك هل أصابت المرمى أو لم يكف ولو شك في عدد ما أتى به أو في عين المتروك منه أخذ بالاحتياط فلو
شك في واحدة من السبع فعلها أو في تمام جرة كلها وفعل ما بعدها فان كان الشك في واحدة من الجرة
الاولى أو في واحدة من الثلاث جعلها من الاولى وكلها وأعاد اللتين بعدها ومن جرة العقبة يوم العيد كلها
وأعاد الثلاثة من أولها ثم ان كان الشك بعد رميه لها كملت عماراه وأعاد الثلاثة لان الرمي ينوب عن
بعضه كما سبأ في ويندب الموالاة بين الجرات وبين رميها (تنبيه) مقتضى ما ذكر ان الشك في عدد الرميات
بعد فراغ السبع أو بعد فراغ الجرات الثلاث يؤثر في قياس الصلاة وغيرها خلافه وهو الوجه فراجعه (قوله
ورمي الى الطرف الآخر) خرج ما لورمي تحت رجله فلا يكتفى الا ان سمي رميا كما مر ولا يكتفى الرمي في موضع
الشخص لو أزيل (تنبيه) تقدم حكم صرف الرمي في الطواف فراجعه (فرع) ينسب أن يقف على كل
جرة من الاولين بعد رميها يدعو بما شاء بقدر سورة البقرة (قوله ومن عجز الخ) ومن العجز الحبس ولو
بحق لعجز عن الاداء بخلاف القادر عليه كما في تحلل المحصر ودخل في العاجز النائب عن معصوب (قوله قبل
خروج وقت الرمي) يفهم أنه لو ظن قصرته في اليوم الثالث لم يستنيب فيما قبله قال شيخنا وهو كذلك (قوله
استناب) أي وجوبه ولو لخلال ولو باجرة فاضلة عما في الفطرة ولا ينعزل النائب باغماء المستنيب أو جنونه

وغيرهما (وان يسمى رميا
فلا يكتفى الوضع) في المرمى
لانه خلاف الوارد وقيل
يكتفى ويشترط قصد الرمي
فلا يرمى في الهواء فوقه في
الرمي لم يستدبه (والسنة
أن يرمى بقدر حصي
الخلف) لما تقدم في جرة
العقبة وروى مسلم حديث
عليكم بحصى الخذف وهو
دون الأتمة طولا وعرضا
في غير الباقل (ولا يشترط
بقاء الجرة في المرمى) فلو
تدرج وخرج منه لم يضر
(ولا كون الرمي خارجا
عن الجرة) فلو وقف في
طرفها ورمى الى الطرف
الآخر جاز (ومن عجز عن
الرمي) لما لا يرمى زوالها
قبل خروج وقت الرمي
(استناب) ولا يمنع زوالها
بعده ولا يصح رمي النائب

(قول المتن وان يسمى رميا) قيل لربما يستغنى عن هذا بقوله أو لا ويشترط رمي السبع واحدة واحدة
(قوله ويشترط قصد المرمى) قضيته انه لو رمى الى العلم المنسوب في الجرة فاصابه ثم وقع فيه لا يجزى قال المحب
الطبري وهو الاظهر عندي ويحتمل الاجزاء لانه قصد الرمي الواجب عليه قال الهندي والثاني أقرب قال المحب
الطبري ولم يذكر والرمي ضابطا فينبغي ان يرمى في أصل العلم وقر بياضه وهو مجتمع الحصى دون ما سال
(قول المتن والسنة ان يرمى الخ) لكن لا على هيئة الخذف قاله النووي رحمه الله وفسن ان يرفع يده اليمنى حتى
يرى بياض ابطه وان يستقبل القبلة في رمي أيام التشريق بخلاف رمي يوم النحر فانه يستقبل بطن الوادي
ويجعل القبلة عن يساره وعرفاته عن يمينه ويشترط قصد الرمي ولا يشترط نية الشك ولو وقعت في غير المرمى
ثم تدرج حجت اليه لم يضر بخلاف ما لو وقعت على رأس بعير ثم تدرج حجت وكان الفارق احتمال كون التدرج
باشتا عن حركة البعير ولو أصابت عنق البعير ونحوه ورجعت الى المرمى لم يضر فان استقبال القبلة في رمي جرة
العقبة أيام التشريق لا أعلم له مستندا ولو رمي باصغر من حصي الخلف أو باكثر كره (قوله وقت الرمي) بحث

عن المستنبط الابدع ربه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه ولو زال عند المستنبط بغيره التائب والوقت جلي ظلي عليه اعادة الرمي
وظاهر ان ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون الرمي حرا او مابعد الى هنا يأتي في رمي يوم النحر (واذا ترك رمي يوم) ويومين
ههنا وسهوا (تداركه في باقي الايام على الاظهر) فيندارك الاول في الثاني والثالث والثاني او الاولين في الثالث ويكون ذلك اداء وفي قول
قضاء لجوازته للوقت المضروب عليه وعلى الاداء يكون الوقت المضروب وقت (١٢٣) اختيار كوقت الاختيار للصلاة ووجه

الايام في حكم الوقت الواحد
ويجوز تقديم رمي التدارك
على الزوال ويجب الترتيب
بينه وبين رمي يوم التدارك
بعد الزوال وعلى القضاء
لا يجب الترتيب بينهما
ويجوز التدارك بالليل لان
القضاء لا ياتى وقيل لا
يجوز لان الرمي عبادة تلتزم
كالصوم هذا جميعه ذكره
الرافعي في الشرح ونسحق في
الروضه وشرح المذهب
وحكي في الشرح الصغير
على القضاء وجهين في
التدارك قبل الزوال
أحدهما المنع لان ما قبل
الزوال لم يشرع فيه رمي
قضاء ولأداء قال ويجري
الوجهان في التدارك ليلا
وان جعلناه أداء ففيما قبل
الزوال والليل الخلاف قال
الامام والوجه القطع بالمنع
فان تعيين الوقت بالأداء
أبقى وهذا ما أورده في
الكتاب فقال اذا قلنا أداء
ناقت بما بعد الزوال انتهى
ومقابل الاظهر في المنهاج
ان الرمي المتروك في بعض
الايام لا يتدارك في باقيها
كالا يتدارك بعدها (ولا
دم) مع التدارك وفي قول

بخلاف عكسه (قوله الابدع ربه عن نفسه) أي الجرات الثلاث فليرمي الجرعة سبعة عن نفسه وسبعة عن
مستنبطه لم يحسب هذه فيرمي الثلاثة عن نفسه ثم يعود فيرميها عن مستنبطه كما أفنى شيخنا الرمي (قوله فلا
خالف) بان رمي عن غيره لم يقع عن الغير وانواه كالمهر ويقع عن نفسه (فتبينه) ذكرهم الاستنباط للعاجز
عن الرمي وسكونهم عن غيره من بقية أركان الحج وواجباته يقتضي عدم صحة الاستنباط فيها بصرح به
ما قاله في الحافض من أن الطواف يبقى في ذمه ما لم يقولوا بجواز استنباطه فراجع ذلك (قوله والوقت)
أي وقت الرمي (قوله فليس عليه اعادة الرمي) أي لكتبتا سن (قوله والثالث) فيه نظر لانه لا يتصور
قتاله (قوله ويجب الترتيب) بمعنى أنه يقع مرتبا وان قصد خلافة ولا يحسب ربه عن يومه الابدع تمام
الثلاث عن أمسه بين الجرات سميت بذلك لرمي الجرات أي الحصيات فيها مسافة بعد الاول عن مسجد
الخفيف ألف ذراع ومائتا ذراع وأربعة وخمسون ذراعا وعن الوسطى مائتا ذراع وخمسة وسبعون ذراعا
وبين الوسطى وجرة العقبة مائتا ذراع وعثمانية أذرع وبين هذه وباب السلام أحد عشر ألف ذراع ومائتا
ذراع وأحد وأربعون ذراعا كل ذلك بذراع اليد وهو ينقص عن القراع المصري بنحو ثمانية كاهل
(قوله وعلى القضاء لا يجب الترتيب) فيه نظر مع وقوع الرمي عن الفائت فحرا كاهل (قوله ويجوز التدارك
بالليل) هو المعتمد وكذا قبل الزوال وهذا مفهوم قول المصنف وكذا في باقي الايام ويحرم على غيره معذور
ناخبر رمي كل يوم عن غرو به وان قلنا ان التدارك أداء (قوله أحدهما المنع) المعتمد الجواز كاهل (قوله
في الكتاب) أي الوجيز (قوله كالأخراخ) ودفع بان التدارك هنا أداء ولو في الليل على الاصح (قوله
فعليه دم) أي وان تركه لعذر كسهو ونسيان وغفلة وكذلك لشغل كما يأتي (قوله ثلاث حصيات) أي فاكثر
قال في المنهج ولومن الايام الاربعه قال شيخنا الغاية راجعة لقوله فاكثر في بعض أفراد كترك واحدة من

السكنى ان يكون المراد الوقت الى النفر على قول الاداء (قول المتن تدارك في باقي الايام على الاظهر) أي لانه
صلى الله عليه وسلم جوز ذلك للرعاة فلو كانت بقية الايام غير صالحة لم يفرق الحال بين المعذور وغيره كالوقوف
بغيره لكن لم يرخص لهم في تأخير النحر ولا في تأخير يومين (قوله وعلى الاداء الخ) قال الاسنوي اذا قلنا
بالاداء جاز تأخير يومين ليغفله بعد ويجوز أيضا تقديم اليوم الثاني والثالث ليغفله مع اليوم الاول كما قلناه
في الكبير عن الامام وحزم به في الصغير انتهى والذي صححه الروايات خلافه في التقديم وقال النووي انه الصواب
وبه قطع الجمهور (قوله على الزوال) أي ولو ليلا وان لم تنقده عبارة المنهاج (قوله ويجوز التدارك بالليل) سكت
عن قبل الزوال وقد صرح في الكبير بالمنع على قول القضاء وهو مشكل مع تجوز ذلك على قول الاداء وايضا
فالتأخر محل للرمي في الجملة فكيف بمنع فيه ويجوز ليلا (قوله كالا يتدارك بعدها) أي وكالا يتدارك الوقوف
(قوله وفي قول يجب الخ) أي اذا جعلناه قضاء (قوله والثلاثة) مثلها الاربعه (قوله كما يكمل) أي بالاتفاق
(قوله في وظيفة جرة) أي وهي سبعة وهذا ما ساقه الاسنوي قولا خامسا وجعل الثاني أن لو وظيفة كل يوم دما
كاملا والثالث ليوم النحر دم والباقي دم والرابع ان الثلاث جرات كالشعرات الثلاث فاذا ترك جميعها من يوم
واحد كمل القسم وفي الجرعة والجريتين الاقوال في الشعرة والشعرتين انتهى وكما ما خوذ من كلام الرافعي رحمه الله

يجب الدم معه كالأخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر يقضي ويغدى (والا) أي وان لم يتدارك المتروك (فعليه دم) في ترك رمي اليوم
وكذا في اليومين والثلاثة لان الرمي فيها لشي واحد وفي قول يجب لترك رمي كل يوم دم لانه عبادة برأسها وعلى قول عدم التدارك يجب لكل
يوم دم ففوات ربه بغروب شمسها واستقرار بدله في القدم (والذهب تكميل الدم في) ترك (ثلاث حصيات) أيضا كما يكمل في حلق ثلاث
شعرات وقيل انما يكمل في وظيفة جرة كما يكمل في وظيفة جرة يوم النحر وفي الحصة والحصاتين على الطريقين الاقوال في حلق الشعرة

وفي آخر ثلث دم وفي
اليلتين ضعف ذلك ان
لم ينفر قبل الثالثة فان
نفر قبلها ففي وجه الحكم
كذلك لانه لم يترك
اليلتين والاصح وجوب
الدم بكامله لترك جنس
الميت بمعنى قال في شرح
المهذب وترك الميت
ناسيا اكثر تركه عمدا صرح
به الدارمي وغيره هذا كله
في غير المعذرين أما هم
كأهل سقاية العباس ورعاء
الابل فلم يترك الميت ليلالي
منى من غير دم روى
الشيخان عن ابن عمر انه
صلى الله عليه وسلم
رخص للعباس أن يبيت
بمكة ليلالي منى لأجل
السقاية وروى مالك
وأصحاب السنن الأربعة
وغيرهم عن عاصم بن
عدي انه صلى الله عليه وسلم
رخص لرعاء الابل ان
يتركوا الميت بمعنى الحديث
قال الترمذي حسن صحيح
وإدارمي يوم النحر ففي
تداركه في أيام التشريق
طريقان أحقهما انه على
القولين في تداركه ربيها
والثاني لا يتدارك قطعا
لان له أثرا في التحلل

بمخلاف رمبهاو على التدارك يأتي فيه ما تقدم من كونه أدام وجوازه قبل الزوال ووجوب الترتيب بعده كما صرح بذلك مكة
 المصنف كان الصلاح في مناسكه (وإذا أراد الخروج من مكة) بعد فراغ النسك (طاف للوداع) روى البخاري عن أنس أنه صلى الله عليه
 وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يفرق أحد حتى يكون آخر مهده بالبيت

الطواف أى بالبيت كبروا ما بوداود قال فى شرح المنهب ولو أراد الحاج الرجوع الى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع ان قلنا هو واجب ولو طاف يوم النحر للافاضة ثم للوداع ثم أى منى ثم أراد النفر منها فى وقته الى وطنه فقبل بحجته ذلك الطواف وقبل لاذكره صاحب البيان وهذا الثانى هو الصحيح وهو مقتضى كلام الاصحاب انتهى ومن لم يكن فى نسك وأراد الخروج من مكة كالسكى بر بدسفر والافاق يربد الرجوع الى وطنه طاف للوداع أى فى الاصح نطقا للحرم ونسبها لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله الاحرام والثانى يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه بذى النسك ومن أراد الإقامة بمكة بعد فراغ (١٢٥) النسك لا يؤمر به وقوله أراد الخروج أى

الى مسافة القصر وفى شرح المسند ودونها على الصحيح (ولا يمكث بعده) الحديث ابن عباس السابق فان مكث لغير اشتغال باسباب الخروج كشرائه متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عبادة مريض أعاده وان اشتغل باسباب الخروج كشرائه زاد وشده الرحل ونحوهما لم يحتج الى اعادته قال فى الروضة ولو أقيمت الصلاة فصلها لم بعده (وهو واجب يجبر تركه بدم) وجوبا (وفى قول سنة لا يجبر) أى لا يجب جبره ولكن يستحب (فان أوجبناه فخرج بلا وداع فعاد قبل مسافة القصر) وطاف (سقط الدم) كالجواز للميقات غير محرم ثم عاد اليه (أو) عاد اليه (بعدها) وطاف (فلا) يسقط (على الصحيح) لاستقراره والثانى يسقط كالحالة الاولى ويجب العود فيها ولا يجب فى الثانية (وللحائض النفس بلا)

يحط من الاجرة شئ بتركه ولا يلزم الولي أن يطوف عن طفله ولا به على المعتمد فى جميع ذلك ولزوم الدم بتركه لتبعيته للناسك وشبهه بها صورة ويلزم المحرم بعده والحلال كإسار (قوله أى الطواف) هو بيان لتعلق الجار وهو الماسم كان أو غيرها (قوله لزمه دخول مكة الخ) هو المعتمد (قوله وهذا الثانى هو الصحيح) وهو المعتمد (قوله فى الاصح) هو المعتمد (قوله الى مسافة القصر) أى سواء أراد الإقامة أولا الى وطنه أولا (قوله ودونها على الصحيح) أى ان كان الى وطنه أو قصد إقامة تقطع السفر والا فلا يلزمه والمسافة معتبرة من مكة لامن الحرم كفى شرح شيخنا الرمل (قوله فان مكث بعده) أى فى محل لا يجوز قصر الصلاة فيه (قوله لغير اشتغال الخ) ولو أقمى عليه أو جن أو أكره على عدم الخروج لم يجب اعادته لان تمكن بان مكث بعد زوال ذلك والا فلا نعم يغفرنا ما يغفر فى الاعتكاف كأشار اليه بقوله أو عبادة مريض ويغفر فعل ما ندب فعله كدخول البيت والصلاة فيه والتزام المنزلة والسعاء فيه وشرب ماء زمزم منها ومن سقاية العباس ونحو ذلك وينصرف بعد ذلك تلقاء وجهه ولا يمشى الفهقرى كما يفعله العوام (قوله يجبر تركه) ولو بترك بعضه وسواء تركه عامدا أو علما أو ناسيا أو جاهلا فذوله فى المنهج لتركه نسكا مبنى على انه من المناسك وتقدم أن المعتمد خلافه (قوله قبل مسافة القصر) أى وقبل وطنه أو محل إقامته كإسار (قوله وطاف سقط عنه الدم) والآن فان لم يطف كان مات لم يسقط عنه (قوله وللحائض تركه) نعم للتحيرة ففعله ولا دم لو تركته للشك فى طهرها أو كالحائض من خاف على نفس أو مال أو منفعة أو تحلفه عن رفقته (قوله خطة مكة) أى ابنيها لا بعدها ولو قبل مفارقة الحرم فلا عود عليها (قوله ويسن شرب ماء زمزم) ولو لغير حاج ومعتزم وان يتضلع منه وان يستقبل القبلة عند شربه منها وان ينوى حال شربه ما شاء من جلب نفع أو زوال مرض لما فى الحديث ماء زمزم لما شربه له وسياق ما يتعلق بنفعه فى الحرمات (قوله طعام طعم) لعل المراد أنه يغنى عن المطعومات من حيث انه يشبع كالطعام (قوله وشفاء سقم) أى شرب ما يشفى من السقام بقصده (قوله بعد فراغ الحج) ليس قيدا الا لكونه لا أكد فتنس الزيارة ولو لغير مكة فطاف للركن وخرج مسافرا لم يغن ذلك عن الوداع لانه لا يدخل تحت غيره (قوله هو واجب) أى لحديث ابن عباس وقوله وفى قول سنة استدله بأنه لو كان واجبا لوجب جبره على الحائض لان الفداء لا يفترق الحال فيه بين المعنور وغيره كإسار ترك الرمي قال السبكي لا ظن أحد يقول بأنه يجبر اذا لم ينجه له نسكا فان قيل به فهو فى غاية الاشكال واختار انه من المناسك لذلك وأجاب عن عدم طلبه من المقيم بمكة بأن شرطه ارادة فراقها لم توجد وحمل النسك فى حديث المهاجر على غير التابع (قوله ما لو عاد) اومات مثلا قبل الطواف فان الدم لا يسقط (قول المتن ويسن) أى فى سائر الاحوال لا عقب طواف الوداع خاصة ويسن دخول الكعبة من غير اداء قال الحلبي واذا دخلها بغير ساجدا قال بعضهم هو سجود شكر (قول المتن) وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) عن العبدى المالسى ان زيارته صلى الله عليه

طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض فلو ظهرت قبل مفارقة خطة مكة لزمها العود والطواف أو بعدها فلا والنفساء كالحائض فى ذلك ذكره فى شرح المنهب (ويسن شرب ماء زمزم) للاتباع يرواه الشيخان وروى مسلم حديث انها مباركة انها طعام طعم زاد بوداود الطيالسى فى مسنده وشفاء سقم (وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) قول المعنى (قوله ما لو عاد اومات الخ) كذا بالاصل الذى يابدين وليس فى الشرح كإسار ولعل فيه سقطا والأصل (قوله وطاف سقط الدم) بخلاف ما لو عاد اومات الخ أو نحو ذلك تأمل اه مصححه

ففي حديث من حج ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زيارتي وجبت له شفاعة ومفهومه انها تجوز لغير زيارته وفي شرح المهذب زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهم القربات فاذا انصرف الحاج والمعتمر من مكة استحب لهم استحباباً كثيراً ان (١٢٦) يتوجهوا الى المدينة لزيارته صلى الله عليه وسلم وليكثر التوجه اليها في طريقه

حاج ومعتمر بل قال العبدري المالكي ان قصد زيارته افضل من قصد السكبة وبيت المقدس (قوله قصد الروضة) ففي الحديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة أي قطعة من أرض الجنة أو العمل فيها كالعمل في رياض الجنة أو موصل الى رياض الجنة أو انها ستكون من رياض الجنة أو الجالس فيها يرى من الراحة ما به الجالس في رياض الجنة وعلى كل بحث من جلس فيها وحلف أنه جالس في الجنة (قوله والمنبر) فمن على رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال منبري على حوضي فيحتمل أنه عليه الأن ويحتمل أنه ينقل اليه في الآخرة (قوله وأقل السلام عليك الخ) ويزيد عليه من فلان ان كان قد حملها السلام عليه (قوله الاربعة على روضي) يحتمل انه على حنف قد المفيدة لاستمرارها قبله وبعده وهذا أولى الاجوبة ويحتمل انها رقيقة لان روحه عليه الصلاة والسلام في الملأ الاعلى ويحتمل أن المراد بها النطق كما قاله الجلال السيوطي ويحتمل أنه الملك الذي يبلغه كافي رواية من صلى على عند قبري وكل الله بملاكي بلغني وكفى أمر دنيا وآخرته وكنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة (قوله يتأخر) أي يمشي الى جهة يمينه وكذا ما بعده (قوله عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في مقابلته من وراء ظهره (قوله على عمر) ورأسه عند منكب أبي بكر على مثل ما ذكر (قوله قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعلامته الكوكب المسمى بالهري المصوق بجدار القبر الشريف داخل الحجر الشريف وكان فيما مضى مزاراً من فضة وصار الآن حجاراً من الالماس الاصفر أبده به السلطان أحمد في زمن سلطنته (قوله ثم يستقبل القبلة) أي بحيث لا يستدبر القبر الشريف واذا أراد السفر يودع المسجد ركعتين وأعاد الزيارته كورة ثم يدعو بما شاء ثم يقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسولك ويسر لنا العود الى الحرمين سبيلاً سهلاً وارزقنا العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا الى أهلنا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي القهقري كما يفعله العوام (تنبيه) بكرة كراهة شديدة في حال الزياره أو غيرها أن يلمص ظهره أو بطنه بجدار القبر الشريف أو يمسحه باليد أو يقبلها أو يقبله وليحذر من الطواف بالقبر والصلاة داخل الحجر بقصد تعظيمه أو استقباله بالصلاة (فروع) يندب الصيام بالمدينة المنورة والمجاورة بهما لم تسقط حرمتها عنده والتصدق على أهلها خصوصاً ما كثر من الحرمة النبوي والغربة ومن البدع المنكرة تقرب العوام بأكل الفراء الصيحاني في الروضة الشريفه على صاحبها أفضل الصلاة والسلام

من الصلاة والتسليم عليه ويزيد منهما اذا أبصر أشجارها مثلاً ويستحب أن يقتسل قبل دخوله ولبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر فيصلي تحية المسجد يجب للتعظيم بأني القبر فيستقبل رأسه ويستدبر القبلة ويبعد منه نحو أربعة أذرع فيقف ناظراً الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاجلال فارغ القلب من علق الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أبو داود بإسناد صحيح ما من أحد يسلم على الاربعة على روضي حتى أورد عليه السلام ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضى الله عنه فان رأسه عنه منكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضى الله عنه ثم يرجع الى الموقف الاول قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به

(فصل في أركان النسك وما يتعلق بها) (قوله خمسة) سكت عن عدد الترتيب ركناً سادساً كما هو الصحيح في الروضة وغيرها لانه لا بد منه في الحج الا في جواز تقديم السعي والخلق على ما يأتي في العمرة طلقاً (قوله أي نية الدخول فيه) أي قصد فعله كافي الصلاة وقد مر تفسير الاحرام بالدخول أيضاً ولم يجعله هناك كذلك لانه لا يناسب الركنية المذكورة هنا (قوله كما قاله في شرح المهذب) فيه رد على السبكي بقوله ان النووي ضعف وسلم افضل من قصد السكبة وبيت المقدس قال في القوت ويكره مسح الجدار باليد وتقبيله وكذا الصاق البطن أو الظهر بالجدار قال ولا تغرب عن يفعل ما يخالف ذلك (قوله وأقل السلام عليك الخ) واذا جعل أحداً لا يقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان ونحو ذلك قاله السبكي (فصل أركان الحج الخ) (قوله أي نية الدخول) قد فسره فيما سلف بالدخول في النسك وعمل هنا الى

في حق نفسه ويستشفع به الحرة سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعوا لنفسه ومن شاء والمسلمين انتهى نية (فصل أركان الحج خمسة الاحرام) بدأ نية الدخول فيه (والوقوف) بعرفة للحديث السابق الحج عرفة (والطواف) قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعي) روى الدارقطني والبيهقي بإسناد حسن كما قاله في شرح المهذب أنه صلى الله عليه وسلم

استقبل الناس في السبي وقتل بأهلها الناس اسموا فان السبي قد كتب عليكم (والحاق اذا جعلناه نسكا) وهو المشهور كما تقدم لتوقف التحلل عليه كالطواف (ولا تجبر) هذه الخمسة أي لا تدخل الجبران فيها حال وقد تقدم ما يجبر بالدم ويسمى بعضا وغيره يسمى هيئة (وماسوى الوقوف أو كان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها (ويؤدي النسكان على أوجه) بأن يحرم بهما معا أو يبدأ بالحج أو بالعمرة قالت عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنامن أهل - بعمرة ومنامن أهل - بحج ومنامن أهل - بحج وعمرة رواء الشيخان (أحدها الافراد بان يحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام المكي) بأن يخرج الى أذى الحل فيحرم بها (ويأتى بعملها) هذه الصورة الأصلية للأفراد ويضم اليها صور فوات الشروط الآتية في التمتع على وجه (الثاني القرآن بأن يحرم بها) معا (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان) هذه الصورة الأصلية للقران (ولو أحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان قارنا) يكفيه عمل الحج روى مسلم ان عائشة أحرمت بعمرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدها نبيكي فقال ما شانك قالت

هذا الحديث (قوله ويؤدي النسكان) أما أحدهما فيؤدي على خمسة أوجه الثلاثة المذكورة والحج وحده والعمرة وحدها (قوله على أوجه) أي ثلاثة والاطلاق لا يخرج عنها عند صرفه (قوله فيحصلان) ويكفيانه من حجة الاسلام وعمرة والاعمال التي أتى بها قبل للحج وان العمرة انقضت فيه كالحلت الا صغر مع الأكبر وقيل عنهما معا لما قالوا انه يستحب ان يأتي بطوافين وسبعين خروجا من خلاف أبي حنيفة وفيه نظر فقد قالوا في الموضوع مع الفصل كذلك (قوله على وجه) أي مرجوح (قوله من الميقات) بيان للواقع لا قيد (قوله في أشهر الحج) هو غير قيد في الاحرام والعمرة (قوله قبل الشروع فيه) ولا يضر تقبيل الحجر ومسه مثلا (قوله فلو شرع فيه) ولو بخطوة ولو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع في الطواف أو بعده صح احرامه وكان قارنا (قوله وقيل يصح) هو المعتمد (قوله من ميقات بلده) ومن مكة ليس للتقييد كما يعلم من كلامه بعد (قوله مسافة القصر) ليس قيدا للزم وفيها دونها أولى

نية الدخول لانه الملازم للركنية (قوله لتوقف التحلل عليه) أي مع عدم جبره بالدم فلا يرد الى (قوله شمول الأدلة) قال الاسنوي بدله قياسا على الحج (قول المتن على أوجه) هو جمع قلة لان الكيفيات ثلاث (قوله على وجه) متعلق بقوله يضم (قول المتن بأن يحرم بهما معا) أي فان كان مكيا أحرم بهما معا من مكة تغليبا لميقات الحج (قول المتن ويعمل عمل الحج) خالف أبو حنيفة فاشتراط طوافين وسبعين (قوله هذه الصورة الأصلية للقران) أي بخلاف الصورة في قوله ولو أحرم الخ وكذا الصورتان في قول الشارح الآتي ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج الخ فان كلامهما من القران ولكنه غير الصورة الأصلية فلا يتوجه اعتراض على تفسير المتن القران بهذه الصورة فقط (قوله بخلاف العكس) أي فان أعمال العمرة صارت مستحقة بسبب الاحرام بالحج فلم يعد الاحرام بها شيئا (قوله يريد بالاحرام) احتراز عن غير المراد اذا بدله الاحرام بعد ذلك فانه من جملة صور المتن أعني قوله بان يحرم بهما من الميقات (قوله هذه الصورة الأصلية للتمتع) أي فلا يرد على ذلك ان منه الصور الآتية قريبا في كلام الشارح (قوله ويلزم فيه دم) حكمة التعرض لهذا هنا مع أنه سيأتي أن الفرع المذكور عقبه نكسها فيها الشارح على حكم الدم فيها (قوله وبينه وبين مكة مسافة القصر) احتراز عن دونها فانه يكون حاضر المسجد الحرام فلا يجب عليه دم التمتع لكن الصحيح اعتبار المسافة من الحرم لامن مكة زادها الله شرفا كذا ذكر الاسنوي رحمه الله قول ولا ينظر في هذا وفي الفرع المنقول عن الغزالي وهو اذا دخل الآفاق بمكة غير مريد للنسك فكما دخل اعتمر ثم حج قال الغزالي رحمه الله لا يكون مقتضاؤه وعاله بأنه صار من حاضري المسجد الا لا يعتبر فيه قصد الإقامة قال الرافعي وهذه المسئلة موضع توقفه ولم أرها لغيره وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة بما ينافي فيه كلام عامة الاصحاب وتقلهم عن النص فانه ظاهر في اعتبارها بل

أن يحرم بالحج في أشهره ثم بعمرة قبل الطواف للقدم وجوزه القديم قياسا على العكس فيكون قارنا أيضا وفرق الاول بان ادخال الحج على العمرة يفيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرمي والمبيت بخلاف العكس ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها في أشهره فقبل لا يصح هذا الادخال لانه يؤدي الى حجة الاحرام بالحج قبل أشهره وقيل يصح لأنه انما يصير محرما بالحج وقت ادخاله قال في الروضة الثاني أصح أي فيكون قارنا ولو أحرم بهما بعد مجاوزته الميقات مريد للاحرام كان قارنا أيضا وان أساء (الثالث التمتع بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويرفع منها ثم ينشئ حجامن مكة) هذه الصورة الأصلية للتمتع ويلزمه فيه دم بشرطه كما سيأتي ولو جاوز الميقات مريد للنسك ثم أحرم بالعمرة قبله وبين مكة مسافة القصر لزمه دم التمتع مع دم الاساءة عند الأكثرين فيكون متمتعا

وكذا الوجوه مغيرة من ذلك النسك ثم بداهة الحرام بالعمرة فانه يلزمه دم التمتع على ما سباني فيكون متمتعا ولو خرج من مكة وأحرم بالحج من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته فلا دم عليه كاسباني وهو متمتع ووجه القسمة بالتمتع استمتاعه بمحظورات الاحرام بين العمرة والحج (وأفضلها) أي أوجه اداء النسكين (الافراد التمتع وفي قول التمتع أفضل من الافراد) وأما القرآن فتؤخر عنه ما جزمنا لان أفعال النسكين فيهما كل منهما فيه وحكي عن المزني وابن المنذر وأبي اسحق الروزي ان القرآن أفضل منهما ومنشأ الخلاف اختلاف الروا في احرامه صلى الله عليه وسلم (١٢٨) روى الشيخان عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبيك عمرة وحج وروى

عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم أحرم متمتعا وروى عن جابر وعائشة انه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ورواه مسلم عن ابن عباس أيضا ورجع هذا بكثره وانه بان جابر منهم أقدم محبة وأشد عناية بضبط المناسك وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم من حين خروجه من المدينة الى أن تحلل وتشرط تفضيل الافراد ان يعتزم في سنته فلا أخرت عنها فكل من التمتع والقرآن أفضل منه لان تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه (وعلى المتمتع دم) قال تعالى فمن تمتع بالعمرة تأي بسبيلها الى الحج فما استيسر من الهدى (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فلا دم على حاضريه (وحاضرون من) مساكنهم (دون مرحلتين من مكة) كمن مساكنهم بها (قلت)

(قوله اختلاف الروا الخ) ويمكن الجمع بينها وان كان الافراد هو الأرجح بأن يقال انه صلى الله عليه وسلم أحرم أولا مطلقا ثم صرفه للعمرة ثم أدخل الحج عليها فن قال انه مطلق نظرا الى أول احرامه ومن قال انه متمتع نظرا الى أول صرفه ومن قال انه قارن نظر الى ما بعد ادخال الحج ومن قال انه مفرد نظرا الى انه أتى بأعمال الحج وما ذكره في المجموع في الجمع غير متمتع فراجعه وتأمل (قوله في سنته) أي قبل فراغ شهر ذي الحجة سواء اعتمر فيه بعد فراغ الحج أو قدم العمرة على الحج كان وقعت في رمضان ولو بوقوع احرامها فيه (قوله وعلى المتمتع دم) فلو قرن بعد عمرته لزمه دمان وقال الاسنوي دم فقط (قوله من مساكنهم الخ) صرح بالمساكن لانها المرادة كإيأتى في الروضة ومن له مسكنان قريب وبعد يعتزم ما فيه أهله أي زوجته وأولاده وماله ثم ما فيه أهله ثم ما كثرت اقامته فيه ثم ما عزم على الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه ولا عبرة بقصد توطن غريب بعد اداء النسك (قوله ومن اطلاق الخ) وكذا جميع ما في القرآن من ذكر المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام فالمراد به السكبة فقط كذا أطلقوه والوجه أن يستثنى منه آية آية الامراء أيضا لأن المراد فيها حقيقة المسجد فقط (قوله لزمه دم التمتع) لانه راجع بميقاتا بخلاف حاضري المسجد الحرام لانه لا رجوع (قوله على الاصح من الحرم) هو المعتمد وكذا المختار وقول الشافعي كافي المنهج ان اعتبار الحرم في اعتبار الاستيطان وقال النووي المختار انه متمتع ليس بحاضر بل يلزمه الدم واختار النسبكي مقالة الغزالي (قوله وكذا الوجوه الخ) أي سواء بلغ مكة قبل الاحرام أم لا كاسباني ثم غرض الشارح رحمه الله من سوق هذه الفروع هنا الحكم على فاعلها بانه يسمى متمتعا وان كان ظاهر المتن يأتي ذلك فقد اعترض عنه بان الفرض منه بيان الصورة الاصلية (قوله وهو متمتع) جعل الحب الطبري ههنا من أفراد الفاضل قال بل هو أفضل من تأخير العمرة عن الحج وفعلا في سنته (قول المتن وفي قول التمتع أفضل) لما يأتي ولان فيه المبادرة بالعمرة قال الاسنوي ولو تمتع ولكن اعتمر بعد الحج فيظهر أن يكون أفضل واعترض بانه خروج عن محل الكلام وهو تأدية فرض السلام لا مطلق التأدية (قوله فلا دم على حاضريه) قالوا المعنى فيه أن الحاضر بمكة ميقاته نفس مكة فلا يكون راجعا بميقاتا واعترض بأن من بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر اذا عتله النسك يلزمه ان يحرم من موضعه ويجب الدم بتركه فاذا تمتع فقد استفاد بميقاتا ولك أن تقول قطعوا النظر عن ذلك وجعلوا هذا ضابطا لان هذا القدر الذي يستفيد مشقة يسيرة غالبا فألحق بمن في مكة نفسها (قول المتن وحاضروه الخ) أي بدليل منع القصر والفطر في مثل هذه المسئلة (قول المتن من مكة الخ) دليله ان المسجد في الآية ليس المراد منه حقيقة اتفاقا فلا بد من تجوز وحمله على مكة أقل تجوزا ودليل الثاني ان المسجد غالب اطلاقا بمعنى الحرم فكان الاطلاق بالغالب أولى (قوله وهم من مسكنه) يريدان في عبارة الروضة نصر بحال السكنى بخلاف عبارة المنهاج

الاصح من الحرم والله أعلم) والرافعي في الشرح حكى الوجهين وقال الثاني هو الدائر في عبارات أصحابنا العرايين قول وقال في الشرح الصغير انه أشبه وعبارة الروضة وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من نفس مكة والقريب من النسيئ يقال انه حاضره قال تعالى واسلم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي قريبة منه ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كاهنا قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ومن جاوز الميقات غير مريد نسككم بداهة الحرام بالعمرة قبل دخول مكة أو عقب دخولها لزمه دم التمتع على الاصح في الاولى والمختار في الروضة في الثانية لانه ليس من الحاضر بن والثاني بعده منهم

(وان تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل أشهر أو قبلوا الحج في سنة قادمة فلا دم ولو أحرمتها قبل أشهره وأتى بجميع أفعالها في أشهره ففي قول يجب الدم والأظهر لا تقسم أحداً ركنها ولو تقدم بعض أفعالها فأدلى أن لا يجب الدم أيضاً وعلى الأول فيلزم يجب والأصح لا (وان لا يعود لأحرام الحج إلى الميقات) الذي أحرمت بالعمرة منه فلو عاد إليه أو إلى مثل مسافته وأحرمت بالحج فلا دم وكنا لو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته وأحرمت منه لادم عليه في الأصح (١٢٩) لا تنفاه تمتعه وزفره ولو أحرمت به من مكة ثم عاد إلى الميقات سقط عنه الدم في الأصح ثم الشرط الثاني مناط وجوب الدم والخارج بالأول والثالث كالمستغنى منه ولا تعتبر هذه الشروط في التسمية بالمتنعم وقيل تعتبر فيها أيضاً حتى لو فات شرط منها يكون مفرداً (ووقت وجوب الدم لحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ولا تتأقت أرافته بوقت وهو دم شاة بصفة الاضحية ويقوم مقامها سبع بدنة أو سبع بقرة (والأفضل ذبحه يوم النحر) ويجوز قبل الأحرار بالحج بعد التحلل من العمرة في الأظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الأصح (فإن عجز عنه في موضعه) وهو الحرم بأن لم يجده فيه أو لم يجد ما يشتره به فيه (صام) بدله (عشرة أيام ثلاثة في الحج) يستحب قبل يوم عرفة) لأنه يستحب للحاج فطره كما تقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمها على الأحرار بالحج لأنها عبادة بدنية

يؤدي إلى ادخال البعيد عن مكة وإخراج القريب عنها لاختلاف المواقيت يقال عليه واعتبار مكة يؤدي إلى ادخال البعيد من الحرم وإخراج القريب منه لما ذكرنا من (قوله) (وان تقع عمرته الحج) هو قيد للزوم الدم وتكون الأفراد أفضل والأقارب أفضل ولا يشترط في وجوب الدم قصد التمتع ولا بقاءه حياً ولا وقوع النسكين عن واحد فلو استأجره واحد للحج وآخر للعمرة ففزع عنهما وأعقر من نفسه وحج عن غيره وعكسه فهو مختص ثم إن تمتع بلاذن مستأجره فعليه دمان لتمتع واحد ولإسائه بمجاوزة الميقات واحداً وبأذنه قدم واحد عليه نصفان إن أبصرهما والافاقصوم على الجبر وحده (قوله والأظهر لا) هو المعتمد (قوله فأدلى) هو المعتمد (قوله والأصح لا) هو المعتمد (قوله في الأصح) هو المعتمد في الصورتين (قوله لا تنفاه تمتعه) يعلم منه أن الدم إنما يجب عليه لسقوط مسافة الميقات من أحد النسكين الذي هو الحج هنا واحدهما في القارن الآتي ولذلك سقط الدم عنه إذا عاد إلى ميقات ولو أقرب من ميقاته أو إلى مرحلتين ولو بغير ميقات ومضى سقط الدم سقط الأثم أيضاً وما ذكره هنا لا يخالف ما صرح في معنى تسميته متمتعاً كما يؤخذ مما ذكره بقوله ولا تعتبر هذه الشروط في تسميته متمتعاً الذي هو الأصح (قوله ولا تتأقت أرافته بوقت) ويتقيد مكانه بالحرم (قوله ووقت وجوب الحج) ويجوز ذبحه عند إرادة إحرامه لأنه مما له سببان (قوله والأفضل ذبحه يوم النحر) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قوله فإن عجز) أي وقت إرادته الأداء وإن كان وسرأ قبله وعلم قدرته بعده (قوله ولم يجد ما يشتره) أي أو وجد به أكثر من ثمن المشل ويشترط أن يكون زائداً على العمر الغالب كافي نفقة الزوجة وغنى الزكاة ولو وجد له لكن احتاج إليه فهو عاجز (قوله تستحب قبل يوم عرفة) بل يجب أن كان إحرامه قبل يوم العيد بزمان يسيراً كثر ونجب بقدر ما أدركه منها إن كان إحرامه بقدر زمن لا يسعها فإن أخر ما أدركه منها عصى وكان قضاء ولا يجب عليه أن يقدم الأحرار بزمان يسيراً لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب (قوله إلى أهله) أي

(قول المتن) (وان تقع عمرته الحج) أي لأن العرب كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجز الفجور فشرع المتمتع رخصة لأن القريب قد يقدم قبل عرفة بأيام ويشق عليه استدامة الأحرار لو أحرمت من الميقات بالحج ولا سبيل إلى مجاوزته بغير إحرام فرخص له التمتع أن يعتمر ويتحلل مع الدم (قول المتن من سنته) أي لما روي سعيد بن المسيب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يعتمررون في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من علمهم ذلك لم يهدوا ثم كلام الكتاب الحج يفهم أنه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع النسكين عن شخص ولا بقاءه حياً إلى فراغ الحج وهو كذلك وفي الأولى وجه وفي الأخيرة قول (قوله وعلى الأول) متعلق بقوله ففي قول يجب (قوله يكون مفرداً) ذهب إليه القاضي والامام في القول فرغ منها قبل أشهر الحج وأبقيا الخلاف فيها واختاره السبكي (قول المتن والأفضل ذبحه الحج) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قول المتن ويجوز قبل الأحرار الحج) لأنه حق مالي تعلق بسبب ذبحه على أحدهما كإزكاة (قول المتن فإن عجز عنه في موضعه) أي لأنه يعتبر ذبحه بأرض الحرم (قوله بأن لم يجده الحج) يريد أنه لا فرق بين العجز الحسي والشرعي (قوله ولا يجوز تقديمها على الأحرار) كذلك لا يجب عليه تقديم الأحرار بزمان

(١٧ - (قليوبي وعميرة) - ثاني)

فلا تقدم على وقتها ولا يجوز له صوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق وجوز صومه له القديم كما تقدم في كتاب الصيام (وسبعة إذا رجع إلى أهله في الأظهر) قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وقال صلى الله عليه وسلم للمتمتعين من كان معه هدى فليهدى ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله رواه الشيخان

والثاني اذا فرغ من الحج لان قوله تعالى وسبعة اذارجعتم مسبوق بقوله ثلاثة أيام في الحج فتصرف اليه وكأنه بالفراغ رجع مما كان مقبلا عليه من الاعمال وعلى الاول لو توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وان لم يتوطنها لم يجز صومه بها ولا يجوز صومها في الطريق اذا توجه الى وطنه لانه تقديم للعبادة البدنية على وقتها وقيل يجوز لان ابتداء السير اول الرجوع وعلى الثاني لو أخره حتى رجع الى وطنه جاز بل هو أفضل خروجا من الخلاف وفي قول التقديم أفضل مبادرة الى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم شيء من السبعة في أيام التشريق لانه بعد في الحج (ويندب تتابع الثلاثة وكذا (١٣٠) السبعة) وحكي قول مخرج من كفارة الجمين انه يجب فيها التتابع (ولو

فاتته الثلاثة في الحج) ورجع الى أهله (فالظاهر انه يلزمه ان يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) كافي الاداء والثاني يقطع النظر عن الاداء وعلى الاول يكفي التفريق بيوم في قول والظاهر يفرق بأربعة أيام ومدة امكان سيره الى أهله على العادة الغالبة لتمام محاكاة القضاء للاداء وان قلنا يجوز له صوم أيام التشريق كفي التفريق بمدة امكان السير واذا قلنا الرجوع الفراغ من الحج وقلنا ليس له صوم أيام التشريق فرق بأربعة أيام وفي قول يوم وفي آخر لا يلزم التفريق وان قلنا له صومه لما يجب التفريق وقيل يجب بيوم ليصوم مقام انفصال الثلاثة في الاداء عن السبعة بكونها في الحج والحاصل خمسة أقوال وما بعد الخامس متداخل وفي سادس مخرج أنها لا تقضى ويستقر الهدى في ذمته بدلها وفواتها

الى وطنه الذي تنعقد به الجمعة ولا يتصور فيها القضاء سيما في لو توطن غيره (قوله صام بها) أي مكة ويجب ان يفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام التي هي العيد والتشريق (قوله وان لم يتوطنها الخ) فلا عبرة بقاءته بغير توطن (قوله ويندب الخ) نعم تقدم أنه لو أحرم قبل يوم العيد زمن يسعها وبعضها واجب التتابع (قوله والظاهر يفرق الخ) هو المعتمد (قوله على العادة الغالبة) يفيد اعتبار إقامة مكة وأثناء الطريق مما جرت به العادة (قوله والحاصل خمسة أقوال) وهي عدم لزوم التفريق لزومه بيوم فقط لزومه بأربعة أيام فقط لزومه بمدة سيره لزومه بالاخيرين معا وهو المعتمد (قوله ثم عاد الى الميقات) المتقدم في التمتع فبيد انه يكفي أي ميقات من مواقيت الحج وان كان أقرب مما أحرم منه وفارق لزوم عود المجاوزة لأحرم منه لاساكنه (فرع) لو شرع المتمتع أو القارن في الصوم ثم وجد الهدى سن له العود اليه أو قبل الشروع وجب العود اليه ولو مات قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط ويجب صرفه لفقراء الحرم أو صوم فكم رمضان فيسقط عنه ان لم يتمكن منه والواجب ان يطعم عنه لكل يوم مدو يسن صرفه لفقراء الحرم ولا يجب لانه بدل عن الصوم وهو غير مختص بهم

يمكنه فيه صوم الثلاثة قبل العيد وقيل يجب ولو تأخر التحلل عن أيام التشريق وصامها بعد ذلك قبل أن يتحلل ثم وصارت قضاء وان صدق عليه انه في الحج لان تأخيره نادر فلا يكون مراد في الآية قال الامام وانما يلزمه صوم الثلاثة في الحج اذ لم يكن مسافرا فان كان فلا كموم رمضان وضعفه الشيخان (فائدة) قال الاسنوي رحمه الله حيث صارت الثلاثة قضاء في السبعة قولان في تحرير الجرجاني قال الاسنوي والقي فهمته من كلام أكثرهم الجزم بانها آداء (قوله والثاني اذا فرغ من الحج) وقيل على هذا المراد والرجوع من منى بعد فراغ اعمال الحج (قول المتن ويندب تتابع الثلاثة الخ) مبادرة الى الفعل الواجب (قوله كافي الاداء) يشكل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها فالاحسن ما قاله غيره لانه تفريق واجب في الاداء يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فلم يسقط بالفوات كترتيب أفعال الصلاة والثاني ومعه الامام قاس على عدم التفريق في قضاء الصلوات قال الرافعي في الاولى وفارق تفريق الصلوات لان ذلك تفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الرجوع والحج اه (قوله والحاصل خمسة أقوال) وهي قوله والثاني يقطع النظر عن الاداء وقوله بيوم في قول وقوله والظاهر وقوله بمدة امكان السير وقوله بأربعة أيام (قوله وما بعد الخامس) أي وهو قوله بيوم وفي الآخر لا يلزم والخمسة قبل ذلك ومنها مقابل الظاهر (قوله الملحق به القارن) أي نفسه فرع عن دم التمتع لانه وجب بالقياس عليه فالخالف التي لا يجب فيها على الاصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الاولى فهو متعلق بقوله الملحق يعني ان القارن الحق في وجوب الدم عليه بالتمتع بطريق الاولى لان اعمال التمتع أكثر ثم رأيت في شرح الروض قال لان دم القران فرع عن دم التمتع فاذا لم يجب في الاصل فقره أولى اه وفيه نظر

بغوات يوم عرفه وان جوزناه صوم أيام التشريق فبغوات أيامه وان تأخر طواف الركن عنها لان تأخيره بعيد في العادة فلا يقع الصوم قبله بعد هجرته من مكة (قوله تعالى ثلاثة أيام في الحج وقيل يقع (وعلى القارن دم كدم التمتع) في صفته وبه عند الهجر عنه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم) كافي المتمتع الملحق به القارن فبأذكر بطريق الاولى فان أفعال المتمتع أكثر من أفعال ورؤى الشيخان عن عائشة أنها صلى الله عليه وسلم ذبح من نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات ولو دخل القارن مكة قبل يوم عرفه ثم عاد الى الميقات

بالعود الى الميقات بخلاف

التمتع

(باب محرمات الاحرام)

أى ما يحرم بسبب الاحرام

(أحدها ستر بعض رأس

الرجل) مع البعض الآخر

أولا (بما يعد سارا) من

خيط أو غيره كقلنسوة

وعمامة وخرقة وعصابة

وكناتين نخين في الاصح

(الا لحاجة) كمداداة أو

حراو برد فيجوز ونجب

الفدية واحترز بالرجل

عن المرأة وبما يعد سارا

عما لا يعد كوضع يده أو يد

غيره أو زنبيل أو حبل

والتوسد بوسادة أو عمامة

والانتماس في الماء

والاستظلال بالحمل وان

مس رأسه وشده بخيط

لمنع الشعر من الانتشار

وغيره (وليس الخيط)

كالقميص (أو المنسوج)

كازرد (أو الملقود) كجبة

البدن (في سائر) أى باقى

(بدنه) أى الرجل (الا

اذا لم يجد غيره) فيجوز

لبس السراويل منه

والنخين اذا قطعا أسفل

من الكعبين ولا فدية وان

احتاج الى لبس الخيط

لمداواة أو حراو برد جاز

ورجبت الفدية كما تقدم

في الست وان ستر وألبس

الخيط من غير عنف ورجبت

الفدية ومن المحرم عليه التفاز وسياى وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلا بخيط أو لحيته خريطة يعلقها اذا خضها (ورجبه المرأة

كراسه) أى الرجل في حرمة الستاء كورفيه الاحاجة فيجوز ونجب الفدية كالتقصم وان سترته من غير عنف ورجبت الفدية (ولها لبس

(باب محرمات الاحرام)

أى بيان الامور التى تحرم بسبب الاحرام وزيادة ما يحرم على الحلال غير معيب والمذكور فيه المحرمات على المذاهب الاربعين بآداب العامة وعددها المصنف خمسة وبعضهم ثمانية وبعضهم عشرة وبعضهم عشرين وهو اختلاف لفظي من حيث عدم الترجمة والانسب لخصوص المحرم الثاني وللأعم الثالث والرابع لموافقته للنظم الآتى (قوله رأس الرجل) أى بشر أو شعرا فى حد بخلاف ما ستره من الرأس البياض خلف الأذن ويجب كشفه عما حوى الرأس الملاق له لانما الواجب وخرج به الوجه خلافا للأئمة الثلاثة والمراد بالرجل الذكرى بقينا فدخل الصبي وخرج الخنثى لانه كالمرأة (تنبيه) تعدد الرأس يعتبر بماى الوضوء (قوله بما يعد سارا) أى عرفا وان لم يمنع ادراك لون البشرة كالزجاج ومهامل للنسج (قوله طين نخين) بخلاف الرقيق (قوله كوضع يده الخ) ولا فدية فى شئ من ذلك وان قصد به الست وان حرم قاله شيخنا الرملى وعند شيخنا كابن حجر وجوب الفدية عند القصد المذكور وشرح شيخنا كابن حجر وفيه ان الزنبيل اذا صار كالقلنسوة وجبت فيه الفدية مطلقا (قوله والاستظلال بالحمل) ومنعه مالك واحد ومثله رفع ثوب على اعداء مثلا منع نحو حر (قوله في الماء) ولو كسر او مثله ابن ومصل وفارق الصلاة بان المقصود فيها ما يمنع ادراك لون البشرة (قوله وشده بخيط) خرج العصابة فتجب فيها الفدية ولو شد جواحه بخرقه وجبت الفدية وان كانت فى الرأس والا فلا (قوله من أسفل الكعبين) وان ستر القدم ومثله الزربول والزرموزة ونحو الققباق والقطع قبل اللبس وان خالفه ظاهر الحديث (قوله ولا فدية) أى عند عدم وجد ان غيره فخرج ما لو وجد غيره كالنعل أو احتاج له مع عدم قطعه لحراو برد مثلا فيلزمه الفدية وأجاز الخنثى نحو الزرموزة مطلقا (قوله مثلا) ببقية أعضائه كساعده ثم لا يضرك خرقه على يده بحرمة بطلها عليها (قوله أول لحيته خريطة) وكذا لوجهه (قوله ورجه المرأة) أى وان تعدد كفى الوضوء

وأظن منشأ عدم فهم العبارة على الوجه الذى فهمناه ثم رأيت الاسنوى ذكر ما قاله شيخنا فهو نابع له وهو موجود فقط قالوا لو عاد القارن التريب الى الميقات محرما فالذهب لادم وقال الامام ان قلنا فى التمتع اذا أحرم بالحج من مكة وعاد للميقات لا يسقط فكذا هنا وان قلنا يسقط فوجهان والفرق ان القران فى حكم نسك واحد فلا أثر لعوده اه وذلك مانع من محبة ما قاله شيخنا تبعنا للاسنوى (قوله سقط عنه اسم) أى فكان ينبغى للؤلف أن يقول وأن لا يعود الى الميقات قبل يوم عرفة

(باب محرمات الاحرام)

(قول المتن وليس الخيط) أى على العادة فى لبسه كإسبائى فى كلام الشارح وقوله أو المنسوج أو الملقود أى لانهما فى معنى الخيط والملبوس هو الذى لزم بعضه ببعض كشوب البدن ومثل ذلك لبس ثوب بلزقته من ورق (قول المتن اذا لم يجد) أى ولو باعارة كإسبائى فى كلام الشارح ثم قضية كلام المتن ان لبس الخيط يتوقف جوازها على فقد الغير ولا تكفى فيه الحاجة كحراو برد ومداواة وليس كذلك كإسبائى فى قول الشارح وان احتاج الخ (قوله والنخين الخ) أى بشرط عدم التعلين للحديث الآتى قال الاسنوى وحكم اللباس وهو الزرموزة حكم الخنثى المقطوع اه أى بشرط فها عدم التعلين وذلك لان فيها بعض احاطة (قوله من غير عنف) أى وهو الجبل أو النسيان مطلقا أو القفد فى السراويل والخنثى (قوله ومن المحرم الخ) قال الاسنوى رحمه الله فى سائر بدنه يؤخذ منه أنه يحرم أن يتخذ لساعده أو لعضو آخر شيئا يحيط به وهو كذلك قال وهكذا لو اتخذ لحيته خريطة فتلخص أن ضابط ما يحرم أن يكون فيه احاطة للبدن أو لبعض الاعضاء قال نعم خريطة اللحية لا تدخل فى عبارة الكتاب لانها ليست من مسمى البدن (قوله من غير عنف) المراد بالعنف هنا

الفدية ومن المحرم عليه التفاز وسياى وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلا بخيط أو لحيته خريطة يعلقها اذا خضها (ورجبه المرأة كراسه) أى الرجل فى حرمة الستاء كورفيه الاحاجة فيجوز ونجب الفدية كالتقصم وان سترته من غير عنف ورجبت الفدية (ولها لبس

الحيط) في الرأس وغيره (الا القفاز في الاظهر) وهو غبط محسوط عن العمل للدين ليقيم من البرد يزر على الساعدين روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم الذي خر من بغيره ميتا لا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليبا وان صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس الحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف الا ان لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب ما سبه ورس اوزعفران زاد البخاري ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين وروى يا انه صلى الله عليه وسلم قال السراويل لمن لم يجد الازار وروى مسلم من لم يجد ازارا فليلبس سراويل وروى الشافعي في الامن عن سعد بن ابي وقاص انه كان يأمر بئانه بلبس القفازين في الاحرام وروى الدارقطني والبيهقي حديث ليس على المرأة احرام الا في وجهها قالوا والصحيح وقفه على ابن عمر راويه والا اصل في وجوب الفدية قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية ما خلق ففدية وقيس على الحلق باقى

(قوله بعمل للدين) أى الكفين اماما يعمل للساعدين فيجوز للمرأة لا للرجل وتلزمه الفدية **(قوله)** انه كان يأمر بئانه الخ) هذا دليل مقابل الاظهر الذي سكت عنه الشارح **(قوله فلا فدية)** أى في الارتداء بالقميص وان ألقى كبسه على عاتقه وكذا الارتداء بالقباء بحيث لا يستمسك في قيام أو قعود وكذا لو أدخل رجله في ساق الخف أو لبس السراويل في إحدى رجله وكذا لو تقلد بنحو سيف خلافا لما لك واحد ويجوز لف نحو عمامة على وسطه بلا عقد وادخال يده في كم غيره والاحتواء بحبوة مثلا وليس نحو خاتم لادرع وزردية **(قوله بل يرتدي به)** وله التغطية به عند النوم **(قوله)** ويجوز له أن يعقد الازار خلافا لما لك واحد وخرج بالعقد الازار فتجوز ان تباعدت والا فلا وما الازار في الرداء فتحرم وان تباعدت خلافا لا حنفية ووافقه ابن حجر في المتابعة **(قوله مثل الحجرة)** بحاء مهملة مضمومة وجيم ساكنة وزاى معجمة وهى ما يدخل فيها الشبكة بكسر التاء **(قوله)** وان يفرز الخ) أى مع الكراهة خلافا لما لك واحد وخرج بفرزه فيه جعل ازارا بينهما فتحرم خلافا لا حنفية **(قوله)** ولا يخله بخلال أو مسلة) فيحرم خلافا لا حنفية أيضا وكذا ربط طرف أحدهما بالآخر **(قوله)** ولا بد للمرأة) أى الحرمة أن تسترخ الخ ولا فدية عليها فيه وان ندب كاختلاؤه بالمحرم على المعتمد **(قوله)** لم يفرق قوافيه بين الحرمة والامة في التحريم

الحبل أو النسيان **(قول المتن الا القفاز الخ)** من هنا علم أن لها شيئا على يدها وغير ذلك من أنواع الستر بغير القفازين المذكورين **(قوله في الحديث لا تخمروا رأسه الخ)** وروى مسلم لا تخمروا رأسه ولا وجهه وجهه أثمنا على أنه ذكر الوجه احتياطا للرأس **(قوله في الحديث فليلبس الخفين وليقطعهما)** هو على التقديم والتأخير وقال الجعفي يجوز لبس الخف المقطوع مع وجود النعل **(قوله وروى الشافعي الخ)** هذا توجيهه مقابل الاظهر **(قوله وقيس على الحلق الخ)** نظريه الاسنوي بان الحلق اتلاف وهو أغلظ من الاستمتاع **(قوله)** ولا يقصر على تحصيله الخ) لو توقف الازار على فتح السراويل وخطابة ازار منه لم يكف ذلك واستشكل بوجود قطع الخفين ولا يكف بيع السراويل وشراء ازار الا اذا أمن كشف عورته زمن البيع والشراء ولا يكف ربط السراويل على حد السرة خلافا للإمام **(قوله)** ويجوز له أن يعقد الازار) لوزره بازرا أو شاكه أو خاطه لم يجزئ نص عليه في الاملاء وسيأتى في كلام الشارح نظير ذلك في الرداء **(قوله)** وله أن يفرز طرف ردائه) كذا له أن يربطه في الازار **(قوله ونحوه)** منه أن يجعل

الحمرات للعنصر فلفه
أول ثم اللبس مرعى في
وجوب الفدية على ما يعتاد
في كل ملبوس فلوارى
بقميص أو ازربسراويل
فلا فدية كما لو ازربسراويل
ملقى من رقاع ولو لم يجد
رداء لم يجز له لبس
القميص بل يرتدي به ولو
لم يجد ازارا وجد سراويل
يتأذى الازار به على هيئته
ازربه ولم يجز له لبسه كما
صرح به في شرح المذهب
والمراد بعدم وجدان الازار
أو النعلين المذكورين في
الحديث أن لا يكون في
ملكه ولا يقدر على تحصيله
بشراء أو استئجار بعوض
مثله أو استعارة بخلاف
الطبة فلا يلزم قبولها لعظم
المنفعة اذا وجد الازار
أو النعلين بعد لبس
السراويل والخفين الجائز

له وجب نزع ذلك فان أخر وجبت الفدية ويجوز له أن يعقد الازار ويشد عليه خيطا ليثبت وان يجعل له مثل الحجرة
و يدخل فيها الشبكة احكاما وان يفرز طرف ردائه في طرف ازاره ولا يجوز عقد الرداء ولا يخله بخلال أو مسلة ولا يربط طرفه الى طرفه
بخط ونحوه فان فعل ذلك لزمته الفدية لان معنى المحيط من حيث انه مستمسك بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بد للمرأة أن تسترخ من
الوجه القدر البسير الذي يلي الرأس اذا لم يكن استيعاب ستر الرأس الواجب الا به ولها أن تسدل على وجهها وبامتجافها عنه بخشبة ونحوها
لحاجة من حر أو برد أو فتنة ونحوها ولا يبرح الحاجة فان وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بنيران اختيارها وورقته في الحال فلا فدية وان كان
عمدا أو استدامت لزمها الفدية قال في شرح المذهب ما ذكر في احرام المرأة ولبسها لم يفرق قوافيه بين الحرمة والامة وشذ القاضى أبو الطيب
حكى وجهها ان الامة كالرجل في حكم الاحرام ووجهين فيمن نصفها حر ونصفها رقيق هل هي كالامة أو كالحرة واذا سترت الخنثى المشكل
رأسه فقط أو وجهه فقط

وله كشف الوجه قال صاحب البيان وقياسه وليس الخيط ويستحب أن يستتر بغيره لجواز كونه رجلا فان لبسه فلاذية لجواز كونه امرأة وقال القاضي أبو الطيب لا خلاف اننا أمره بالستر وليس الخيط كما تأمره أن يستتر في صلانه كالمرأة ولا تزومه الفدية لان الاصل برأه وقيل تزومه احتياطا (الثاني) من محرمات الاحرام (استعمال الطبيب في ثوبه أو بدنه) كالسك والكافور والورد وهو أشهر طبيب في بلاد اليمن والزعفران وان كان يطلب للصبي والتداوى أيضا وقد تقدم ذكره مع الورد في الحديث في الثوب وقيل عليه البدن وعليها بقية أنواع الطبيب وأدرج فيه ما معظم الفرض منه راعته الطيبة كالورد والياسمين والرجس والبنفسج والريحان الفارسي وما اشتمل على الطبيب من الدهن كدهن الورد ودهن البنفسج وعدم استعمال الطبيب أن يأكله أو يحتقن به أو يستعاطى أن يحتوى على حجره عود فيدفعه

وهو المضمحل الا في ستر الجزء المذكور من الامة (قوله فلاذية) لاحتمال انوته في الاول وذ كونه في الثاني وقوله لسترهما معا ولو سترها واحدا وجبت الفدية لتعين أحد الاحتمالين (قوله وله كشف الوجه) أي يجب عليه لانه جواز بعد منع ويجب ستر رأسه لانه كالمرأة احتياطا كما مر ولان كشف الوجه من الرجل جائز ومن المرأة واجب والوجوب لا ينافي الجواز فتأمل (تنبيه) اذ البس المحرم ثوبا فوق آخر أو عمامة فوق أخرى فان ستر الثاني زاد على ما ستر الاول تعددت الفدية والا فلا واعلم أنه يجب على ولي الصبي منعه من محرمات الاحرام فان وجد شيئا منها فعل أجنبى فعليه الفدية والا فعلى الولي ان كان يحذر افهاما والا فلاذية مطلقا كما مر (قوله استعمال الطبيب) ولو من أخشع سواء الذكر والانثى والخنى وكذا بقية المحرمات الآتية وخص المالكية الطبيب بما قوى ربحه كالسك والكافور والزعفران (تنبيه) يعتبر في محرم جميع المحرمات كون الفاعل مكلفا على ما علم اذا كرا الاحرام مختارا والا فلا حرمه ولو على جاهل غير معذور لأنها مما يخفى وكذا الفدية على غير محرم كمنام ومغنى عليه مطلقا ولا على غير الافا فيه اتلاف كازالة شعر وظفر لا غيره كجماع وطيب (قوله ما معظم الفرض منه راعته) أي واستعمله على الوجه المعتاد فخرج أكل العود وجل المسك في نحو كيس كياثي وأشار الى عدم حصر أفراد بقوله كالورد والنسرين واللبان والسوسن والبيتران والمنثور والتمام والكاذي بالمهجة ومحل المنع في الطب منها والا فلاذية ولا حرمه وخرج بما ذكر ما معظم الفرض منه كالكافور والسفرجل والارج والريح واليخون ونحوها أو ما معظم الفرض منه التداوى كالقرنفل والقرفة والمطسكى والسنبيل وحب الخب وبخورها وما معظم الفرض منه لونه كالصفر والحناء وما لا يقصد شيئا من ذلك من ريحان العرب وغيره كالشبح والقبصوم والشقائق وزهر نحو التفاح والكمرى فلا حرمه ولا فدية في شيء من ذلك (قوله الفارسي) ليس قيدها كما علم في شمل المرسين والريحان القرني وغيرهما (قوله وما اشتمل الخ) قالوا خرج بذلك ما لور في السمسم بورق نحو الورد ثم عصر دهنه فلا حرمه ولا فدية في استعماله (قوله أن يأكله) أو يشربه نعم لو أكله مع غيره ولم يظهر له ربح ولا طعم فلا حرمه ولا فدية وان ظهر لونه وبه قال الحنابلة وأجاز الحنفية أكله مع غيره مطلقا وأجاز المالكية أكل ما سته النار (قوله وأن يحتوى) وكذا لو وصل بخور اليه بجعله أمامه مثلا وأجاز الأئمة الثلاثة شم الراحين وغيرهما مطلقا (قوله وان بدوس الخ) أي ان علم أنه طبيب وأنه يعلق بعله له انزارا وعري بمسكهها (قوله وان سترها) أي ولو على التعاقب (قوله قال صاحب البيان الخ) عبارة الاسنوى رحمه الله وفي البيان عن القاضي أبي الفتوح أنه يمنع من ستر الوجه والرأس معالان فيه ترك الواجب وانه لو قيل يؤمر بكشف الوجه لكان محتملا لانه ان كان رجلا فكشف وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه وان كان امرأة فهو الواجب ثم قال يعني صاحب البيان وعلى قياس ما قاله يستحب أن لا يلبس الخيط لجواز كونه رجلا فان فعل فلاذية لجواز كونه امرأة اه وقوله في الاول عن القاضي انه يمنع من ستر الوجه والرأس لعله من كشف الوجه والرأس ليوافق ما ساقه الشارح عن شرح المهذب في حكاية كلام أبي الفتوح (قوله وقياسه) أي قياس ما نقل عن القاضي أبي الفتوح من انه ليس له كشفهما الخ وقوله ويستحب ان يستتر بغيره الخ من جهة كلام صاحب البيان (قول المتن الثاني استعمال الطبيب الخ) ولولا ختم قال الرافعي رحمه الله المراد بالطيب ما ظهر فيه غرض التطيب (قوله وقيل عليه البدن) أي بالاولى (قوله كدهن الورد ودهن البنفسج) صورته ان يؤخذ دهن اللوز أو السمسم ونحوهما ثم طرح فيه الورد أو البنفسج أما لو طرح على السمسم أو اللوز مثلا فأخذ راحة منهما ثم استخرج الدهن فلاذية فيه عند الجمهور لان ربح محاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال بل هو أشرف وألطف من الاول وأن يشد المسك أو العنبر في طرف ثوبه أو تضعه المرأة في جيبها أو تلبس الخلى المحشوبه وان يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة وان يدوس الطبيب بطنه

لأنها ملبوسة ومعنى استعمال الطيب في عمل الماقبة طيباً فلا استعمال بشم ماء الور ولا يحمل المسك ونحوه في كبس أو نحوه ولا بأكل
 الحبوب وشده في ثوبه لأن التطيب به إنما يكون بالتبخر به ولا يحرم على المحرم استعمال الطيب جاهلاً بكونه طيباً أو ظناً أنه ليس لا يضره
 منه شيء أو ناسباً لأحرامه ولا فدية (١٣٤) في ذلك ولا فيما إذا ألفت عليه الریح الطيب لكن بزمه المبادرة إلى إزالته في هذه

الصورة وفيما قبلها عند
 زوال عنده من آخر وجبت
 الفدية كأنجب في استعماله
 المحرم ونجب فيه
 للمبادرة إلى الإزالة أيضاً
 (ودهن شعر الرأس أو
 اللحية) بدهن غيره طيب
 كالزيت والسمن والزبد
 ودهن اللوز لما فيه من
 التزيين المتأني لحديث المحرم
 أشم أي شأه
 المأمور بذلك في مخالفته
 بالدهن المذكور الفدية
 وفي دهن الرأس المحلوق
 الفدية في الإصح لتأثيره
 في تحسين الشعر الذي
 ينبت به مولافية في دهن
 رأس الأفرع والأصمغ
 وذقن الأمرد ويجوز
 استعمال هذا الدهن في
 سائر البدن شعره وبشره
 لأنه لا يفصد تزيينه
 ويجوز كله (ولا بكرة
 غسل بدنه ورأسه بخطمي)
 أو سد رأى يجوز ذلك
 لكن المستحب أن لا
 يفعل وحكي قديم بكرهه
 لما فيه من التزيين ولا فدية
 فيه وقارقه دهن شعر
 الرأس بان فيه مع التزيين
 التسمية (الثالث) من

وعلق به والأفلا حرم ولا فدية إلا فيما يأتي (قوله لأنها) أي النعل ملبوسة وبذلك يعلم أن المراد بثوبه تحصيل
 مطلق ملبوسة وإن لم يسم ثوباً (قوله فلا استعمال بشم ماء الور) أو غير من الرياحين ولو بوضع طيبه
 (قوله جاهلاً بكونه طيباً) أو بأنه يعلق به نعم إن علم الحرمة وجهل الفدية أو ظنه نوعاً ليس من الطيب فبان
 منكرته الفدية فيهما (قوله ألقته عليه الریح) وكذا الفدية عليه في مالطيه غيره بغير إذنه ومجوز من دفعه
 عنه والفدية فيه على الفاعل إلا أن استدماه فعليه أيضاً (قوله في هذه) وهي الفاء الریح (قوله وفيما
 قبلها) وهي صور الجهل وظن اليس وعدم كونه يعلق ونسيانه للأحرام (قوله عند زوال عنده) بقدرته
 على إزالته وعلمه ونذكره (قوله فإن آخر) أي الإزالة بعد زوال عنده المذكور وجبت الفدية (قوله
 ودهن شعر الرأس أو اللحية) ولو شعرة أو بعضها وبقيته شعور الوجه كاللحية على المعتد وسواء الله كره
 والاتقوا واحتقوا (قوله ودهن اللوز) والشبرج وغيرهما ولومن حيوان كسحهم مناب (قوله وذقن
 الأمرد) لا فدية في دهنه إلا في زمن نبات شعره كافي الرأس المحلوق (قوله ويجوز كله) أي بحيث لا يمس
 شيئاً من شعر وجهه كأمرو ويجوز إلا كاستحالة بالانتم بلا طيب مع الكراهة بخلاف التوثيل ولا كراهة لعدم
 الزينوا جاز المالكية الدهن غير الطيب مطلقاً (قوله لكن المستحب أن لا يفعل) الفصل بالخطمي فهو
 مباح (قوله إزالة الشعر) ولومن الناس والجاهل لأنه أتلف بخلاف نحو الطيب لأنه ترفه ولو بواسطة
 كحجم وحك بنحو ظفر كتحريلك رجل راكب على رذعة أو قتب وامتناس فيحرم ذلك إن علم إزالته
 به ونجب الفدية والأفكره ولا فدية ومنع الحنفية والمالكية الامتناس مطلقاً (قوله من الرأس) وغيره
 من سائر البدن ولو مما طلب إزالته كسعر العانة ودخل الاثقب والاذن نعم لا فدية في إزالة ما غطي عينه من
 شعر رأسه أو حاجبه ولا في إزالة ما نبت في داخل العين (قوله الصادق بالشعرة الواحدة) وكما بعض

(قوله وإن يدوس الطيب بنعله) كذا أطلقه الرافعي رحمه الله قال الأسنوي وشروطه أن يعلق به شيء
 منه كأنقله الماوردي عن النص (قوله ومعنى استعمال الطيب الخ) قال السبكي عبر في التنبيه بشم
 الرياحين وقضيته ألا كثفها فيها بالوضع بين يديه للشم وبمحتمل أن يكون غرضه أنه لا بد فيها من لصوق
 البدن من الشم ونبيه على أن شمه من الشجر لا شيء فيه (قوله ويجب فيه) الضمير راجع للاستعمال
 من قوله كأنجب في استعماله (قول المتن ودهن شعر الرأس) ولو بالشمع القاذب ثم إن المصنف جمع في
 هذا النوع الثاني بين الطيب والدهن ولم يجعل الأدهان نوعاً مستقلاً لتقاربهما يعني من حيث أن كلا
 منهما ترفه وليس فيه إزالة عين (قول المتن أو اللحية) ولولا امرأة (قوله لحديث المحرم الخ) نظر
 فيه الأسنوي بأنه أخبار ولو كانت النهي لحرم إزالة الشعر والفباراه والجواب يؤخذ من قول
 الشارح أي شأنه المأمور به ذلك ثم من قوله بعده وفارقه دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التسمية
 والحاصل أنه دال على الأمر وأنه استنبط منه معنى خصه (قوله وذقن الأمرد) وحرم مالك نظره
 لوجهه في المراء بخلاف الماء (قول المتن إزالة الشعر) أي من نفسه (قوله من الرأس أو غيره) بكره منط
 الشعر وحكمه بالنظر (قوله فعلى غيره أولى) لا يقال هذا التوجيه لا يشمل الثلاث شعرات إذا أزيلت لعذر
 لا ما تقول هذا من جهة المقبس عليه المنصوص لقوله والشعر يعني المحلوق بالعذر يصدق بالثلاث ولا يعتبر

جميعه
 عرملت الأحرام (إزالة الشعر) من الرأس وغيره حلقاً وغيره (أو الظفر) من اليد والرجل قلعاً وغيره
 قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقبس على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى الحلق غيره وعلى إزالة الشعر إزالة الظفر
 بجامع الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس الصادق بالواحدة فصاعداً للمجاشي (وتكمل الفدية في) إزالة (ثلاث شعرات
 أو ثلثاً ظفراً) لأنها تجب على العنود بالحلق لإلابة كسب أي فصل غير أولى

والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الاظفار ولا يعتبر جميعه بالا جماع ونعتبر ازاله الثلاث أو الثلاثة دفعة واحده في مكان واحد ولو خلق جميع شعر رأسه دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه الا فدية واحدة لانه بعد فعلا واحدا (١٣٥) وكذا لو خلق جميع شعر رأسه

وهنه على التوصل وقياس
بالشعر في ذلك الاظفر
من اليدين والرجلين ولو
خلق شعر رأسه في مكانين
أو في مكان واحد لكن في
زمانين متفرقين وجبت
فديتان وقيل واحدة ولو
خلق ثلاث شعرات في
ثلاثة أمكنة أو في ثلاثة
أوقات متفرقة وجب في
كل واحدة ما يجب فيها
لو اقررت وقد ذكره في
قوله (والاظهر ان في
الشعرة مد طعام وفي
الشعرين مدين) والثاني
في الشعرة درهم وفي
الشعرين درهما والثالث
ثلث درهم وثلثان على قياس
وجوب الدم في الثلاث
عند اختياره والاولان
قالا تبعض الدم عمر
فعدل الاول منهما الى
الطعام لان الشرح عدل
الحبوان به في جزاء الصيد
وغيره والشعرة الواحدة
هي النهاية في القلة والمداقل
ماوجب في الكفلات
فقولت به وعدل الثاني
الى القيمة وكانت قيمة الشاة
في عهده صلى الله عليه وسلم
ثلاثة دراهم تقريرا
فاعتبرت عند الحاجة الى
التوزيع ونجى الاقوال
في الظفر والظفرين

الشعرة خلافا لثلاثة (قوله في مكان واحد) أي وزمان واحد عرفا (قوله ثلاث شعرات) وكذا ثلاثة
أبعض من ثلاث شعرات فان كانت من شعرة واحدة ففيها مدين انعمد الزمان والمكان والا ففى كل بعض
مدكذا قاله شيخنا واعتمد فراجع به والظفر كالشعر في جميع ما ذكر فيه اتحادا وانفرادا وبضا أو كلا
ولا فدية في ازاله الظفر انكسر وتآذى به ولا في ازاله قطعة لحم من رأسه مثلا عليها شعر ولا في قطع أصبع بظفره
لانه تابع ولو زال غيره شعره ما ذنه أو قدرته على دفعه فالفدية عليه والا فلى المزبل وله مطالبته بالاخراج ولا
يصح اخراجه عنه كال كفارة وقول المنهج بالحنث في السكوت مرجوح مبنى على مرجوح ولو أمر غيره
ولو حلالا باز الشعر محرم بالحنث مثلا فالفدية على المخلوق ان فسر على الدفع والا فلى الأمر ان عذر المأمور
الخالق يجهل أو أكرام واعتقاد وجوب طاعة والا فلى المأمور الخالق (قوله ان في الشعرة الواحدة مد طعام
وفي الشعرين مدين) وان تكررت الازاله في الشعرة أو الشعرين حيث لم يتحد الزمان والمكان سواء
اختار الاطعام أو لا على المعتد خلافا لما في المنهج واذا عجز عن ذلك استقر في ذمته ولا يتنقل الى الصوم
(قوله الجماع) أي في فرج قبل أو بمرئ متصل أو مبان من آدمي أو بهيمة من نفسه أو غيره من حليلة أو غيرها
بإدخال حشفة من ذكر متصل أو مبان من آدمي أو بهيمة فيفسد به النسك من الرجل والمرأة وينجى في
الحنث اعتبار وجوب الفسل عليه بالخنبة (فرع) يحرم على الحلال من الزوجين تمكين المحرم من
الجماع ومعلوم أنه لا يفسد نسك صاحب المبان لو كان محرما وسيا في كلامه بعض ذلك (قوله) وتفسد به
العمره المستقلة وأما في القرآن فهي تابعة للحج وعلم من فساد النسك به أنه لا ينقضه الا ان نوى في

جميعه بالا جماع (قوله والشعر يصدق بالثلاث) اعترض بأنه في الآية مضاف فيم قال المعترض فليقم الدليل
بأن الاجماع صدق الاستيعاب أو يقرر الشعر منكمرا مقطوعا عن الاضافة (قول المتن والاظهر الخ) اعلم
أن من خلق أو قل ثلاثة فأكثر تخير بين اراقة دم وثلاثة أصع وصيام ثلاثة أيام فلو قل ظفرا أو أزال شعرة
فقط تخير بين الثلاثة أيضا فان اختار الصوم صام يوما واحدا جزا ما وان اختار الطعام أخرج صاعا جزا ما وان
اختار الدم فهو محل الأقوال هنا أحدها ثلث دم عملا بالتقسيم والثاني درهم لما بينه الشارح بعدوا لا يظهر مد
لما قاله الشارح أيضا كذا قررره صاحب البيان وهو يؤل الى التخير بين الصوم والصاع والمد فان قيل
كيف يخير بين الشيء وبعضه فان المد بعض الصاع فالجواب ان ذلك معهود كالتخير بين القصر والاعتمام
وبين الجمعة والظهر ولو قص الشعر أو قل الظفر دون القصر المعتاد كان الحكم كالتقدم ولو لم يأت على رأس
الظفر كله بل أخذ من بعض جوانبه فان قلنا يجب في الظفر الواحد درهم أو ثلث دم فالواجب ما يقضيه
الحساب وان قلنا مد فلا سبيل الى تبعضه كذا في الاسنوى ملخصا بعد ان قال قل من نطقن لسر هذه
المسئلة ونصورها أقول وقول الشارح على قياس وجوب الدم ثم قوله والاولان الخ كانه اشارة لذلك وافة
أهم (قوله عند اختياره) الضمير فيه راجع للدم من قوله وجوب الدم (قوله وكانت قيمة الشاة الخ) قال
النورى هو مجرد دعوى لأصل لها (قوله وسواء الخ) لو تآذى بالوسخ كان الحكم كذلك ثم مثل الخلق
كل محظورا يبيع للحاجة فان الفدية تحب الالبس السراويل والخفين المقطوعين لان ستر العورة ووقاية
الرجل عن النجاسة مأمور به تخفف فيها لذلك (فاضة) ما كان اتلافا محضا كالصيد ففيه الفدية
وان كان ناسيا أو جاهلا وما كان تزفها وتمتعا كاللبس والطيب فلا فدية في حال الفس يان والجهل وما أخذ
شبهانهما كالجماع والقلم والخلق ففيه مع الجهل والنسيان خلاف الاصح في الجماع لا وفيها من (قوله أي
فلا تزفوا الخ) انما أول هذا لانه لو كان خبرا على بابه لاستحال تخلفه (قول المتن وتفسد به العمره) معنى

(والمعنى) في الخلق (أن يخلق ويخدى) للآية المتقدمة وسواء كان عنده بكثرة القمل أم للتآذى بجراحة أو بالحر (الرابع) من عمرات
الاحرام (الجماع) قال تعالى فلا زف ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا تزفوا ولا تفسقوا ولا تفتقروا (وتفسد به العمره)

قبل الحلق ان جعلناه فسكوا لا قبل السى (وكذا الحج) بفسده (قبل التحلل الاول) بعد الوقوف أو قبله ولا يفسده بين التحللين وقبل يفسد ولا تقسده العمرة في ضمن القران أيضا لتبعها له وقبل تقسده ان لم يأت بشئ من أعمالها واللواط كالجماع وكذا اتیان البهيمه على الصحيح ولا فساد بجماع الناسى والجاهل بالتحريم ومن جن بعد ان أحرم عاقلا في الجديده (ويجب به) أى بالجماع الفسد (بدنه) وقبل لا يجب في افساد العمرة الاشارة وفي الجماع بين التحللين بناء على عدم الفساد به شاة وفي قول بدنه ولو جامع ثانيا بعد ان فسد جماع بالجماع وجب في الجماع الثانى شاة وفي قول (١٣٦) بدنه ولو كانت المرأة محرمة أيضا فسد جماع بالجماع بأن طارعه فلا بدنه عليها

الظاهر والبسته الواحد من الابل أو البقر ذكر كان أو أنثى (والمضى في فاسده) أى التذكور من حج أو عمرة بأن يتم قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهو يقنول الصحيح والفساد وغير النسك من العبادات لا يعضى في فاسده اذ يحصل الخروج منه بالفساد (والقضاء) اتفاقا (وان كان نسكه تطوعا) فان التطوع منه يصير بالشروع فيه فرضا أى واجب الانعام كالفرض بخلاف غيره من التطوع (والاصح انه) أى القضاء (على الفور) والثانى على التراخي كالاداء والاول نظر الى تضيقه بالشروع فيه ويقع القضاء عن المفسد يتأدى بهما كان يتأدى بالمفسد لولا الفساد من فرض الاسلام أو غيره يولمه أن يحرم في القضاء مما أحرم منه في الاداء من ميقات أو قبله من ديرة أهلها وغيرها وان

حال نزعه (قوله ولا يفسد) أى الحج به أى بالجماع بين التحللين بخلاف الردة فيفسد بها ذلك وقبله (قوله) ولا فساد بجماع الناسى (لأحرام ولالحكم) (قوله والجاهل بالتحريم) ولو غير معذور كاسر (قوله ومن جن) أى والمجنون ومثله المغمى عليه والنائم وكل غير مميز وفسد بجماع الصبي المميز كغيره (قوله بناء على عدم الفساد به) الذى هو المعتمد (قوله شاة) وتعدد بتعدد هذا الجماع كالأذى بعده (قوله فلا فدية عليها) أى المرأة بفساد جماع بالجماع من الزوج أو غيره بل هى على الواطئ ان كان محرما بشرطه (قوله والبسته) أى لغما ذكره وأوفى كلامه للتنوع كما سبأنى (قوله والمضى في فاسده) ويجب فيه اجتناب الجماع ومقدماته وتلزم به الفدية وخروج بالفساد الباطل بالردة ولو بين التحللين كاسر فلا يعضى فيه ولا يلزمه قضاءه بخروجه منها (قوله والقضاء على الفور) وعلى الواطئ ان كان زواجا وقضاءه حج زوجته ذهابا وإيابا وغيرهما اذا عضبت نأب عنها من ماله بخلاف غير الزوج والمراد بالقضاء الاعادة لانه في وقته يقع نفلا (قوله عن المفسد) بفتح السين (قوله ويتأدى به الخ) فعلم أن الاعادة من الصبي تقع نفلا فان بلغ وقت عن حجة الاسلام أيضا أو بلغ قبلها وقت عن حجة الاسلام وبقي القضاء في ذمته وانها من التطوع تقع تطوعا وتقدم على المنذور بعد الفساد (قوله أحرم من قدر مسافته في الاداء) نعم يظهر أنه لو كان في طريقه ميقات بعد من تلك المسافة لزمه الاحرام منه فراجع (قوله ولا يلزمه أن يحرم الخ) وكذا لا يلزمه وصف ما أفسده من افراد أو تتمع أو قران و يلزم القارن بالفساد بدنه فقط لا تقمار عمرته في الحج و يلزمه دمان للقران الذى أفسده والذى يلزمه بالافساد ان أفرد لانه متبرع به و يلزمه في القضاء قران أو حجة وعمرة مستقلين ونفوت عمرته بقوات الحج لما حرم و يلزمه ثلاثة دماء دم للفوات مع الدمين السابقين فتأمل (قوله بأن يحصر الخ) أو بأن يتحلل بمرض بشرطه (قوله ويحرم على المحرم مقدمات الجماع) حاصل ما فيها أنها انما تحرم على العاقد العالم المكلف بشهوة وبلا حائل ولو بعد التحلل الاول وان لم ينزل وتلزم فيها الفدية حيثئذان كانت قبل التحلل الاول مطلقا وقال شيخنا الزايدى ان أنزل ومتى اتنى شرط من ذلك فلا حرمه ولا فدية وانه لا يفسدها النسك

الفساد وجوب القضاء لا الخروج منه كسائر العبادات (قوله وكذا الحج) والردة تبطلها ومن ثم فرق فيه بين الفساد البطلان (قوله ان لم يأت بشئ من أعمالها) كأن صورته ان يتحلل التحلل الاول بالرمى فقط اما بناء على ان الحلق ليس بنسك أو لانه لا شعر برأسه (قوله وقيل لا يجب) أى لان رتبته دون الحج (قوله شاة) أى كافي الاستمتاع بدون الجماع هذه الحاشية مقتضاها الوجوب في الاستمتاع بين التحللين وقضية كلام الشارح الآتى آخر الصفحة اختصاص ذلك بما قبل التحلل الاول فلا بد ان يردا حدهما الى الآخر (قوله ولو كانت المرأة الخ) هى واردة على الكتاب (قول المتن والمضى في فاسده) فلا يرتكب محظورا بعد ذلك لزمته الفدية كالصحيح (قول المتن والقضاء) به أفنى ابن عباس وابن عمر بن العاص ولا يعرف لهما مخالف وأيضاً فسد لا يقال بالراى (قوله ولا يلزمه أن يحرم الخ) فرق الرافعى بان اعتناء الشارع

كان جازر الميقات من بد النسك لزمه في القضاء الاحرام منه وكذا ان كان جازره غير مريد في الاصح بالمقات هذا ان سلك في القضاء طريق الاداء قال في الروضة ولا يلزمه سلوكه بخلاف لكن يشترط اذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء يعنى أن لم يكن جازر الميقات غير محرم كما تقدم ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذى كان أحرم فيه بالاداء فله التأخير عنه والتقديم عليه وبصور قضاء الحج في عام الافساد بأن يحصر بعد الافساد ويتعذر عليه المضى في الفاسد فيحل ثم يزول المحصر والوقت باقى فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمته الكفارة ولزمه قضاء واحد (قمة) يحرم على المحرم مقدمات الجماع بشهوة كالمفاخذه

مطلقاً وان أنزل والاستثناء كذلك ولا حكمة ولا فدية في الفكر والنظر مطلقاً وقال المالكية والحنابلة
يفسد بالانزال في جميع ذلك **(نفيه)** كلامهم هنا في المباشرة شامل لما لا ينقض الوضوء كالأمر ود وصرح
به النووي وهو يخالف ما مر في بطلان الصوم فراجع له ولوتعددت المقدمات من نوع أو أنواع فإن المحرم
الزمان والمكان فدية واحدة والاعتدلت قائله شيخنا **(قوله)** ثم جامع الخ أي إذا فعل شيئاً من المقدمات
وجامع بعده دخلت فدية المقدمة في بدنة الجماع ظاهره سواء طال الزمن بأن لم ينسب الجماع إلى تلك المقدمة
أولاً وهو ظاهر شرح شيخنا أيضاً واعتمد شيخنا أن محل التداخل أن نسب إليها الأفعال ولو عكس
ما ذكر بأن جامع ثم فعل مقدمة أو وقعها فقطضي كلامه أنه لا تداخل ومال بعض مشايخنا إلى التداخل
أي أيضاً بشرطه وظاهر تقييده بالبدنة أنه لو فعل بين التحللين مقدمة وجامع أنه لا تدخل بدنة المقدمة في شاة
الجماع ومال بعض مشايخنا أيضاً إلى التداخل وفي شرح شيخنا التداخل أيضاً فراجع ذلك وحوره
(نفيه) يتدبر نفري المجامعين في حجة القضاء من وقت الاحرام وقيل من محل الجماع إلى تمام التحلل
(قوله اصطيد) أي تعرض بقتل أو قطع أو ضرب أو تنقيب أو صياح أو إغارة على ذلك أو دلالة عليه أو إشارة
إليه أو إغارة آله أو غير ذلك **(قوله كل صيد)** لكاه أو بعضه أو ريشه أو شعره أو وبره أو صوفه أو
فرخه أو بيضه إلا المنذر من غير النعمان وفي شرح شيخنا خلافه **(قوله مأ كول)** أي يقينه فلو شك فيه لم يحرم
(قوله برى) أي يقينه أيضاً ويؤخذ منه كونه وحشياً أيضاً وهو كذلك لأنه منه أو في معناه ولذلك لم يذكره
الشارح فقد ذكر غيره أيضاً **(قوله)** وكذا أوضع اليد عليه أي تملكه لأخذه من غنمه بالشرع أو غير الملك مثله
كغصب وإجارة وعارية وغيرها **(قوله)** ولا فرق بين المستأنس وغيره نظر الأصل ومنه دجاج الحبش
المشهور ومنه الأوز المعروف لسكن قبيده الماوردي بما يطير منه **(قوله)** ولو نوحش أنسى لم يحرم التعرض له
أي للوحش منه نظر الأصل أيضاً **(قوله)** ولا يحرم التعرض لغير المأ كول ولو وحشياً وحرم الحنفية التعرض
للوحش منه **(قوله)** فنه ماهوم مؤذ فيستحب قتله كالنمر والنسر وكذا الحية والعقرب والجدأة والغراب
الابقع والذئب والأسد والعقاب والذب والكلب العقور وكذا الكلب غير العقور الذي لا نفع به عند والد
شيخنا الرمي تبعاً للإمام الشافعي وقال شيخنا يحرم قتله ومنه البق والبعوض والزنبور والقراد والبرغوث
والقمل وبيضه وهو الصئبان نعم يكره التعرض له في رأس المحرم ولحيته خوف الانتفاخ ويندب لمن قتله
منهما أن يتصدق بقلعة في القملة أو البرغوث الواحد وبدون القملة في الواحدة من الصئبان ومنه النمل
الصغير ويجوز إراقه أن تعين طريقاً كالقمل وأما النمل السلياني فنقل عن شيخنا الرمي حرمة قتله وقتل

بالمقات المسكاني أكثر بدليل تعيين مكان الاحرام دون زمانه ثم قال ولا يخلو من نزاع وتجب منه
الاسنوى فإنه صحح في النذر تعيين الزمان كالمكان بالنذر وحاول الاسنوى الفرق بأن المكان هنا
ينضبط بخلاف الزمان **(قوله)** قبل التحلل إلى قوله وتجب به الفدية قضيته أنها لا تجب بالاستمتاع بين
التحللين **(قوله)** ومن أحرم عاقلاً الخ بشكل عليه أن عمده كالملك كالف والاشكال هنا في الجماع **(قوله)**
دخلت) لو قبل في مجلس ثم جامع في آخر فينبغي عدم التداخل ثم أصل التداخل بشكل على نظيره من
الجراح لان واجبه ما قدر كقطع الأذن مع الإيضاح **(قوله كل صيد)** هو مستفاد من لفظ اصطيد
فكلامه يفيد اشتراط التوحش لان الصيد هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه إلا بحيلة **(قوله)** أي
أخذه دفع لما قيل ان الاستدلال إنما يتم إذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق انه المصاد
فيكون المراد تحريم كاهه لا بد من اضمار واضماراً كاهه وأخذه معاً متنع لان مثل هذا لا عموم له فتعين
اضمار البعض وهو الكل ولا يلزم منه تحريم الاصطيد **(فرع)** لو صيد المحرم حرم عليه الاكل منه فلو
أكل فلا فدية **(قوله)** ولا فرق بين المستأنس وغيره قال في القوت من هذا دجاج الحبش ومنه الأوز وقال

والقبلة والمس قبل التحلل
الأول في الحج وقبل الحلق
في العمرة ولا يفد بشئ
سها الفسك ونجس به الفدية لا
البدنة وان أنزل والاستثناء
باليد بوجوب الفدية في
الاصح ولا فدية على الناس
بلا خلاف ويلحق به
الجاهل بالتحريم ومن
أحرم عاقلاً ثم جن أخذاً
عما تنقسم في الجماع ولو باشر
دون الفرج ثم جامع دخلت
الشاة في البدنة في الاصح
(الخامس) من محرمات
الاحرام (اصطياد كل)
صيد (مأ كول برى) من
طير أو دابة وكذا أوضع
اليده عليه بشراء أو غيره
قال تعالى وحرم عليكم صيد
البر ما دمتم حرماً أي أخذه
ولا فرق بين المستأنس
وغيره ولا بين المملوك وغيره
ولو نوحش أنسى لم يحرم
التعرض له ولا يحرم
التعرض لغير المأ كول فنه
ماهوم مؤذ فيستحب قتله
كالنمر والنسر

كالهدهد والصقر فلا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والرجة فيكره قتله ويحل اصطياده البحري وهو ما لا يعيش الا في البحر أما ما يعيش فيه وفي البر فكالبري (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا المتولد منه) أي من الماء كولد البري (ومن غيره) يحرم اصطياده (والله أعلم) احتياطاً ويصدق غيره بغير الماء كولد من وحشي أو انسي وبالماء كولد غير البري أي الانسي مثلاً المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الحمار الوحشي والحمار الاهلي والمتولد من الظبي والشاة (ويحرم ذلك) أي اصطياده الماء كولد البري والمتولد منه ومن غيره (في الحرم على الحلال) ويحرم عليه وضع اليد عليه بشراء أو غيره كما يؤخذ من شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بحرمته الله تعالى لا يعبد شجره ولا ينفر صيده الحديث رواه الشيخان أي لا يجوز تنفـير صيده لحرم ولا حلال فاصطياده ومطـه كرمه أولى وقيس على مكة باقي الحرم وقوله في الحرم حال من ذلك المشار به

الذئب (قوله) ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالهدهد والصقر (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان) والبازي والرجة ومنه القرد والهدد والخطاف والصرد والضفدع والخنفساء والجعل بضم الجيم وفتح العين وهو الزعقوف فيكره قتل ذلك كما ذكره الشارح واعتمد شيخنا كشيشنا الرملي حرمه قتل جميع ذلك فتحمل الكراهة في كلامه على التحريم وفي شرح شيخنا موافقة الشارح (تنبيه) يكره حمل ما يصاد به من كلب وغيره الى الحرم فلو حمله وانقلت منه وأتلف شيئاً من صيده أو غيره فلا ضمان فيه لان لها اختياراً كما ذكره في المجموع عن الماوردي وأقره (قوله) أما ما يعيش في البحر والبر فكالبري أي فيحرم التعرض له ان كان ما كولا وحشياً (قوله) فيحرم اصطياده أي المتولد المذکور أي يحرم التعرض له وتملكه كما مر (قوله) ويصدق غيره) عقلاً بالتولد من ضبع وضفدع كما ذكره في المنهج وفارق عدم الزكاة في المتولد بين زكوى وغيره لبناء الزكاة على التخصيف (قوله) ويحرم ذلك أي اصطياده) خص مرجع الإشارة به لانه الذي في كلام المصنف وأورد عليه وضع اليد بعده (قوله) في الحرم على الحلال) ولو كافراً (قوله) وقيس على مكة التي في الحديث باقي الحرم لانهم منه وحدوده معروفة وقد نظمها بعضهم بقوله

والحرم العهد بمن أرض طيبة ثلاثة أميال اذا رمت ابقائه
وسبعة أميال عراق وطائف وحدة عشر ثم تسع جعرانه
زاد بعضهم ومن عن سبع بتقديم سببه وقد كملت فاشكر لربك احسانه

ولو قال ومن عن مثل العراق فطابقا كان أولى فتأمل وقدره بعض المؤرخين بقدر عشرة أميال في مسير يوم سير اعتدال وقال بعضهم هو بريد وثلاث في مثله تقريباً واختلف في هذه الحدود فقيل انها قديمة لا يعلم ابتداؤها وقيل ان الله خلق مكة قبل الارض بألف عام وحفها بالملائكة فكان قدر الحرم حيث وقفوا وقيل عليها جبريل لاراهيم صلى الله عليه وسلم لما قال رب أنارنا مناسكنا وقيل بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم في عام فتح مكة أو في عام حجه وقيل لما جاء آدم الى البيت بعد هبوطه من الجنة خاف من شياطين الارض بحسب الطبع البشري فأرسل الله تعالى اليه الملائكة فوقفن على تلك الحدود تمنع عنه ما يخافه وقيل لما نزل الحجر الاسود من الجنة أضاء فوصل ضوءه الى تلك الحدود وقيل أضاء له الله نياجاء أهلها لينظروا ذلك النور فيمنعهم الملائكة عند ذلك وقيل نزلت يا قوتة من الجنة حين قبول توبة آدم خلقت رأسه فتناشر شعره الى ذلك وقيل انها أوخر مرعى غنم اسمعيل وكان مأواها في الحجر كما مر وقيل غير ذلك (قوله) اذا كانا أي الصائد والمصيد (قوله) في الحرم) أي في حالي الرمي والاصابة معاً أو في احدهما وسواء كان كل منهما أو أحدهما فيه أي في أرضه أو هوأته كخضن شجرة فيه وأصلها خارجة (قوله) أو أحدهما فيه أي كان كان الصائد كله أو بعضه في الحرم والمصيد كذلك راقداً كل منهما أو مضطجعا أو واقفاً ان كان الصيد واقفاً وبعضه في الحل وهو معتمد عليه وحده وأصابه الصائد فيه فلا حرمه ولا فدية (تنبيه) يلحق بهذا المأوى وهو محرم وحل قبل الاصابة كأن قصر شعره أو عكسه فعليه الحرمة والفدية أيضاً ويلحق به أيضاً ما لو كان الصائد والمصيد في الحل ولكن مر السهم في الحرم لوجود المنوع منه وبذلك فارق عدم حرمه البصاق الماوردي ان كان ينهض بجناحيه حرم والا فلا كالهجاج قال الروائي وهو القياس (قوله) كالنمر والنسر أي غير المأوى كين (قوله) والصقر) قال في التاج هو شامل للبازي والشاهين والعقاب التي يصاد بها (قوله) فلا يستحب ولا يكره الخ) مراده غير المأوى (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه الخ) منه الباب والدود ونحو ذلك (قوله) ويحل اصطياده بالبحر الخ) قال السبكي الطيور التي تنوص في الماء وتخرج منه بريئة (قوله) لا يعبد شجرة) أي لا يقطع (قوله) بما اذا كان في الحرم) لورمى الى صيده بعضه في الحل وبعضه في الحرم وجب الجزاء هنا ان

الحمل كان رمي من الحرم

صيدا في الحل أو من الحل

صيدا في الحرم أو أرسل

كلبا في الصورتين فيحرم

في جميع ذلك (فإن تلف)

من حرم عليه الاصطياد

الذي كور من محرم أو لحلال

كما تقدم (صيدا) مما ذكر

ملوكا وغير ملوك (ضمنه)

بمأسباتي قال تعالى لا تقتلوا

الصيد وأتم حرم ومن قتله

منكم متعمدا جزاء مثل

ما قتل من النعم الآية وقبس

على المحرم الحلال الذي كور

بجامع حرمه الاصطياد ولو

نسب في تلف الصيد كان

أرسل كلبا فأنلف أو نصب

الحلال شبكة في الحرم أو

نصبها المحرم حيث كان

فتعلق بها صيد وذلك

ضمنه كما لو أنلف ولو تلف

في يد المحرم صيد ضمنه

كالغاصب لحرمه أمسا كه

وكذا لو تلف في يد الحلال

صيد من الحرم يضمنه

لما ذكر بخلاف ما لو أدخل

معه إلى الحرم صيدا لم يملكه

فله أمسا كه فيه وذبحه

والتصرف فيه كيف شاء

لأنه صيد حل ولو أحرم من

في ماله صيد بيده زال

ملكه عنه ولزمه إرساله

وان نحل ولا يملك المحرم

صيدا ويلزمه إرساله وما

أخذه من الصيد بشرائه

لا يملك لعدم صحة شرائه

ويلزمه رده إلى مالك

ويقاس بالمحرم في المستثنين

خارج المسجد لعدم وجود الاستفاد بالمنوع فتأمل (قوله أو أرسل كلبا) خرج ما لو استرسل بنفسه وإن أغراه وزاد عدوه فلا ضمان كما مر (قوله في الصورتين) وهما كون الصائد والمصيد في الحرم أو أحدهما فيه وكذا لو كان في الحل ومر السكب في الحرم نعم إن أرسله في طريق خارج الحرم فسدل السكب إلى الحرم أو تحامل به الصيد فادخله فيه أو دخل مع الصيد فيه مع وجود مقر خارج فلا فدية قال شيخنا لكن لا يعمل أكل ذلك الصيد احتياطا (قوله فإن تلف) أي يقينا فلو جرح صيدا فغاب ثم وجده ميتا واحتمل موته بغير الجرح ضمن الأرض فقط وخرج بالاتلاف الاعانة ولو على ذبحه والدلالة عليه ونحو ذلك فلا ضمان عليه (قوله من حرم) هو فاعل أنلف سواء انفرد أو تعدد بضربات أو جراحات ولا بتعدد الجزاء بل يوزع على الرؤس فلو شارك حلال محرما في صيد الحل ضمن المحرم نصفه ولا شيء على الحلال (قوله ملوكا) وعليه مع الجزاء قيمته لمالك وقد ألف ابن الوردي في ذلك بقوله نظما

عندي سؤال حسن مستظرف

قايض شيء برضا مالكه

ويضمن القيمة والمثل معا

(قوله ضمنه) أي كلاً أو بعضا ولو بنحو تنفر بشيء من جناحه فيفدى نقص ماله مثل بجزء من مثله بحسب القيمة فإن قتله قبل برئه فعليه جزاء كامل أو بعده فعليه مثل ناقص كما لو قتله غيره مطلقا ولو لم يبق فيه نقص بعد البرء فرض القاضي له أن يشا باجتهاده كافي الحكومة (قوله وقبس على المحرم الحلال) أي في الضمان بالاتلاف الذي كور (قوله ولو نسب الخ) أشار إلى أن الاتلاف كافي كلامه ليس قيذا ومثل إرسال السكب حلر باطل ولو غير معلم على الأرجح ومن السبب ما لو تنفره فتعثر بنحو شجرة أو جدار أو أكله نحو سبع أو مات قبل سكونه أو أمسكه لمن قتله أو حبس أمه عنه وهو رضيع فمات ونحو ذلك كرقعه ببول مري كونه (قوله نسب الحلال شبكة) ولو في ملكه لكن بقصد الاصطياد (قوله في الحرم) لافي الحل وإن أحرم بعدها وحفر البئر نديا كنصب الشبكة (قوله ضمنه الناصب) ولو بعد موته أو بعد نحل المحرم (قوله ولو تلف) أشار إلى أن التلف كالالاتلاف الذي في كلامه (قوله بيده) ليس قيذا في زوال ملكه عنه وعن أجزائه ويضيه وفرخه واحترز به في الأوصال عن مشترك بينهما وبين غيره (قوله ولزمه إرساله) بنفسه أو وليه ولو بعد نخله وما تلف منه مضمون ولو على الولي بقيمته ومن أخذه ولو قبل إرساله ملكه نعم لو رتب صيد أحال إحرامه لم يزل ملكه عنه إلا بإرساله ويصح بيعه له ولا يبرأ من الجزاء إذا تلف ولو عند المشتري (قوله بشرائه) أو هبة من حلال أو محرم فبهما (قوله ويلزمه رده إلى مالكه) أي إلى من أخذه منه نعم لا يلزمه رده لمحرم بل يرسله وعليه قيمته في غير الهبة ولا جزاء عليه فإن رده إليه لزمه الجزاء حتى يرسله المحرم (قوله ويقاس) أي

كان واقفاً فإن كان نائما فالعبرة بمستقره ذكر التقييد في الاستقصاء ولو سعى الشخص من الحرم إلى الحل ومثله أو من الحل إلى الحل ولكن سلك الحرم فبأين ذلك فلا ضمان قطعا قاله في شرح المذهب لأن ابتداء الاصطياد من حين الرمي لا من حين السعي ولذا انشع التسمية عند إرسال السهم لا عند ابتداء العدو بل ضربه (قول المتن فإن تلف الخ) أعلم أن جهات الضمان أحداها المباشرة الثانية التسبب ومنه أن يتفر صيدا فيموت بعثرة أو يأخذه سبع أو ينصدم بشجرة أو وحيل ويكون في عهدة المنفر حتى يرجع إلى عادته في السكنون الثالثة اليد بويضة أو عارية أو غير ذلك وعبرة المتن لاتقيد الثالثة (قوله ملوكا) لو أنلف محرم ضمنه بالجزء الحق الله تعالى وبالقيمة لمالك (قوله بمأسباتي) قال السبكي الحلال إذا أنلف في الحرم صيدا لم يملكه لغيره ضمنه بالقيمة لمالك ولا جزاء فيه (قوله ويقاس الخ) قضيت أن الحلال في الحرم لا يجوز له شراء الصيد المملوك للمحلل وكذا قول الشارح السالف ويحرم وضع اليد عليه بشرائه أو غيره لكن في شرح البهجة التصريح بالجواز أخذاً من قولهم يجوز للحلال أن يدخل بالصيد المملوك الحرم ويتصدق فيه كيف شاء وكذا صرح

الحلال في الحرم ثم لا فرق في الضمان بالانلاف وغيره بين العامد والخطي والناسي لأحرام وفي المذهب وغيره والجاهل بالتحريم كافي الضمانات الواجبة للأدمين ولا مفهوم لتمد في الآية نعم لو صال صيد على محرم أو على حلال في الحرم فقتله دفعا فلا ضمان ولو خلاص الحرم صيدا من قسم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذ له ليد أو به أو يتعهده فمات في يده لم يضمنه في الظاهر ولو أحرّم ثم جن فقتل صيدا لم يجب ضمانه في الظاهر ويقاس به في المستثنين الحلال في (١٤٠) الحرم ولو أكره محرم أو حلال في الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه في وجه

والأصح عليه الجزاء ويرجع به على الأمر ثم الصيد ضرر بان أحدهما له مثل من النعم في الصورة والخلفة على التقريب فيضمن به ومنه ما فيه نقل عن السلف فينبع قال تعالى بحكم به ذوا عدل منكم (ففي النعامة) الله كوا لا انقي (بدنة) أي واحد من الابل (وفي بقر الوحش) أي الواحد منه (وحمار بقرة) أي واحد من البقر (وفي الغزال عنز) وهي الانثى من المعز التي تم لها سنة والغزال وله الطيئة الى أن يطلع فراه ثم يسمى الله كرتظيا والانثى طيبة وهما المراد بالغزال هنا ليناسب كبر العنز ويجب فيه بمعناه الاصل ما يجب في الصغار قاله الامام (و) في (الارنب عناق) وهي الانثى من المعز اذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق مافوق الجفرة فان الارنب

في جميع ما ذكر في الحلال في صيد الحرم (تنبيه) ظاهر كلامهم لزوم الجزاء في عدم الارسال حالا فلما أخرجه ثم أرسله فيتجر جوعه فيه كالزكاة المجلية ولا يكره له شراء ما أرسله عن أخذه بعد تحلله (قوله نعم الخ) هو استثناء من لزوم الضمان فيما مر (قوله فقتله دفعا) لصاحبه عن نفسه أو عن غيره وكالصيال كل طعامه أو شرب مائه أو تنجس حوائجه بنحو بوله أو ضيق مكانه عليه أو فراشه كذلك وتردد العلامة العبادي في الوعش في المسجد الحرام وتأذى الناس بنجاسته (قوله وأخذ له ليد أو به) الاولى التعيير بأو كافي الروضة (قوله والأصح عليه الجزاء) هو المعتمد أي يجب على المكروه بفتح الراء جزاء ما قتله ويرجع به على من أكرهه قال شيخ شيوخنا عميرة ولو كان الصيد مملوكا فعليه ما قيمته معافا راجعه (تنبيه) مذبح الحرم من الصيد مطلقا والحلال في صيد الحرم ميتة فلا يجوز أكله لاحد وعليه الجزاء مطلقا وقيمته للمالك لو كان مملوكا نعم لو ذبح أحدهما صيدا بجله لا تصرف فيه في الحرم لم يحرم على غير الحرم وخرج بالتبج ماله جلب محرم صيدا أو قتل جوازا أو كسر بيضا فلا يحرم على غيره (قوله في الصورة والخلفة على التقريب) أي لا في القيمة مطلقا ولا في الصورة على التحقيق قال الرافي بدليل أن الصحابة رضي الله عنهم حكموا في نوع من الصيد بنوع من غيره مع اختلاف البلاد والازمان والقيم (قوله ومنه) أي عماله مثل ما فيه نقل عن السلف فينبع لانهم عدول والآية المذكورة دليل عليه (قوله في النعامة) قتلا أو أزمانا (قوله بدنة) ولا يجرى عنها بقرة ولا غيرها وكذا البقرة نظرا لاعتبار الصورة هنا (قوله وهما المراد الخ) ظاهره وجوب عنز في الظبي وليس كذلك لان فيه تيسا كما سيأتي (قوله ما يجب في الصغار) وهو جدي أو جفري الذكر وعناق أو جفرة في الانثى ويقال للجدي خروف وللغرف حلال وحلام بضم الحاء فهما وتشديد اللام في الثاني (قوله وفي البر بوع) ومثله الوبر بالموحدة وهو دويبة دون السنور كحلاء اللون لا ذنب لها (قوله جفرة) سميت بذلك لانه جفر جنبها أي عظما (قوله مافوق الجفرة) أي ما زاد على أول سنهائه وهو أربعة أشهر فعلم من كلامه أن ما دون الاربعه أشهر عناق فقط وما زاد عليها عناق وجفرة ولم يذ كر انتهاء سن الجفرة فليراجع (قوله وفي الضبع كبش) وهذا اسم للانثى ويقال للذ كر ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه ويجزى عنه الكبش بالاولى وفي الثعلب شاة وفي الضب وأم حنين بضم المهملة أوله وفتح الموحدة جدي (قوله بتيس أعفر) هو ما يباضة غير صاف أو يعلوه حرة (قوله عدلان) ولو ظاهرا ذ كر ان حران فقيهان ولو بهذا الباب فقط فطنان أي ذوا حنق ومنعقة ولو حكم عدلان بمثل وآثران بقيمة قدم الاولان أو بمثل آخر تخير (قوله فائدة) يفسق العدل بقتل الصيد عمدا عذوانا لانه كبيرة قاله السنباطي فراجع

بالمسئلة في شرح الدميري وبين القول فيها بان الحلال يتصدق بالبيع وغيره اذا كان الذي يتصدق معه حلالا وهو ظاهرا ن شاء الله وأما كلام الشارح آثرا أو لا فهو قابل للتأويل والله أعلم (قوله ولا مفهوم لتمد) في الآية لانه لموافقة الغالب (قوله ويرجع به على الأمر) وأما قيمته للمالك فالظاهر انها عليهما نصفين (قوله من النعم) أي وهو الابل والبقر والغنم

خبر من البر بوع وفي الضبع كبش وروى البيهقي عن عمرو بن عيسى وابن عباس ومعاوية انهم قضوا في النعامة بيذنة (قوله وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير انهم قضوا في حمار الوحش وبقرة ببقرة وعن ابن عباس انه قضى في الارنب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود انه قضى في البر بوع بجفرا وجفرة وعن عمرو بن عوف انها محكما في الظبي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعد انها محكما في الظبي بتيس أعفر وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي البر بوع بجفرة وهذا اسناده صحيح مليح (وما لا نقل فيه) عن السلف (بحكم بمثله) من النعم (عدلان) فقيهان

فختان ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير من مثله من النعم والصغير بالصغير ويجزى فداء الله كـ بالانثى وعكسه والمريض بالمريض والمعيب بالمعيب اذا انحدر جنس العيب كالعور وان كان عوراً أحدهما في العيين والأخرى في اليسار فان اختلف كالعور والجرب فلا ولو قابل المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم فهو أفضل قال في شرح المذهب ويفدى (١٤١) السمين بسمين والهزيل بهزيل

(قوله) ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير والصغير بالصغير ويجزى فداء الله كـ بالانثى وعكسه (أي في غير مافيه نقل بخصوصه كاسم) (قوله) والمريض بالمريض ظاهره وان لم يتحد المرض ويدل له ما ذكره بعده بقوله والمعيب بالمعيب نعم تفدى الحامل بمثلها ولكن لا تذبح فيخرج بقدر قيمتها في محل ذبحها لو ذبحت طعاماً للفقر أو يصوم عنه (قوله) فان اختلف أي جنس العيب كالعور والجرب فلا يجزى (قوله) ويستثنى منه أي مما لا مثل له الحامل لم يقل ومنه مافيه نقل كالتى قبله لان مافيه النقل هنا فرد مخصوص والمراد به كل ما عاب أي شرب الماء بلامص وهدر أو صوت وهو لازم للآل كالفاخت والقمرى والقطا والكروان والبيمان (فائدة) قال ابن قاضي عجولون كل دماء الحج يعتبر فيها الاجزاء في الانحية الادماء الصيد وارضاء شيخنا (قوله) وتعتبر القيمة بمحل الاتلاف أو التالف ظاهره أنه لا يعتبر محل الجرح مثلاً (قوله) ويحرم على الحلال والحرم قطع أو قلع نبات الحرم) ولو في بعض أصله أو معلقاً أو كان كان اغصانه في هواء الخ بخلاف عكسه (قوله) شجرة كان) وهو ماله ساق أو غير شجرة وهو عكسه (قوله) وهو أي غير الشجر الحشيش الرطب لو قال العشب أو الخلا أو السكلا الرطب لكان أولى أو صواباً لان الحشيش والحشيم اسم لليابس والعشب والخلا بالقصر اسم للرطب والسكلا بالهمز جميعهما (قوله) وبقطع هو البناء الموحدة عطف على الضمير في به من عطف الخاص على تفسير الشارح النبات أولاً والمغايير على تفسيره ثانياً فأنامل (قوله) في الشجرة أي الحرمية وان كانت كلها أو بعضها في الحل ابقاء لحرمتها في أصلها كما أن شجرة الحل لا تثبت لها الحرمية في الحرم لتلك ففارق الصيد بثبوت أصلها ومحل ضمانها ان ماتت فان ثبت ولو في الحل فلا ضمان ويجب عودها للحرم ولانها حرم أصلها (قوله) بقرة تجزى أنحية كاسم وسيأتي اجزاء البدنة

(قوله) ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير والصغير بالصغير ويجزى فداء الله كـ بالانثى وعكسه (أي في غير مافيه نقل بخصوصه كاسم) (قوله) والمريض بالمريض ظاهره وان لم يتحد المرض ويدل له ما ذكره بعده بقوله والمعيب بالمعيب نعم تفدى الحامل بمثلها ولكن لا تذبح فيخرج بقدر قيمتها في محل ذبحها لو ذبحت طعاماً للفقر أو يصوم عنه (قوله) فان اختلف أي جنس العيب كالعور والجرب فلا يجزى (قوله) ويستثنى منه أي مما لا مثل له الحامل لم يقل ومنه مافيه نقل كالتى قبله لان مافيه النقل هنا فرد مخصوص والمراد به كل ما عاب أي شرب الماء بلامص وهدر أو صوت وهو لازم للآل كالفاخت والقمرى والقطا والكروان والبيمان (فائدة) قال ابن قاضي عجولون كل دماء الحج يعتبر فيها الاجزاء في الانحية الادماء الصيد وارضاء شيخنا (قوله) وتعتبر القيمة بمحل الاتلاف أو التالف ظاهره أنه لا يعتبر محل الجرح مثلاً (قوله) ويحرم على الحلال والحرم قطع أو قلع نبات الحرم) ولو في بعض أصله أو معلقاً أو كان كان اغصانه في هواء الخ بخلاف عكسه (قوله) شجرة كان) وهو ماله ساق أو غير شجرة وهو عكسه (قوله) وهو أي غير الشجر الحشيش الرطب لو قال العشب أو الخلا أو السكلا الرطب لكان أولى أو صواباً لان الحشيش والحشيم اسم لليابس والعشب والخلا بالقصر اسم للرطب والسكلا بالهمز جميعهما (قوله) وبقطع هو البناء الموحدة عطف على الضمير في به من عطف الخاص على تفسير الشارح النبات أولاً والمغايير على تفسيره ثانياً فأنامل (قوله) في الشجرة أي الحرمية وان كانت كلها أو بعضها في الحل ابقاء لحرمتها في أصلها كما أن شجرة الحل لا تثبت لها الحرمية في الحرم لتلك ففارق الصيد بثبوت أصلها ومحل ضمانها ان ماتت فان ثبت ولو في الحل فلا ضمان ويجب عودها للحرم ولانها حرم أصلها (قوله) بقرة تجزى أنحية كاسم وسيأتي اجزاء البدنة

(قوله) ثم الكبير (الح) قال السبكي هذا جار في القسمين المذكورين يعني ما لا تقل فيه ومافيه نقل اه وهو مسلم في غير الله كورة والانثى وكذا فيهما عند عدم النص على شيء منهما بخصوصه كالتيس في الطي والعنز في الطيبة والعناق في الارنب والكبش في الضبع والجفرة في البر يربع والوبر قال الاسنوي رحمه الله واذا علمت أن الغزال اسم للصغير وأنه يطلق على الذكرو الانثى فان الغزال ذكر فواجبه ذكر من صغار المعز كالجدى أو والجفرة على ما يقتضيه جسم الصيد وان كان أنثى فالعناق أو الجفرة اه فهذا ظاهر في التعيين لكن صرح شيخنا في شرح البهجة بعدمه في هذا وفي غيره وكلام السبكي يوافقه وكذا صرح كلام الاذرى وظاهر كلام الشارح فليعتمد وكلام الاسنوي تبعاً للحديث قد لا ينافية لا مكان حله على ان هذا هو الواجب ولكن غيره يجزى عنه (قوله) وعكسه أي في القسمين صرح به السبكي رحمه الله (قوله) قياساً أي على ضمان اتلاف مال الغير المتقوم (قوله) وهو محمول (الح) وقيل حكموا بذلك لما بينهما من الشبه من حيث ان كلاهما يألّف البيوت ويأنس به الناس وفائدة الخلاف لو كان صغيراً فهل يجب سخله أو شاة قاله الماوردى وغيره (قوله) شجرة كان أو غير شجرة) لوضيق الشجر الطريق وضرب المارة جاز قطعه ففي مسلم رأيت رجلاً في الجنة يعضد شجرة شوك أزاله من الطريق (قوله) وهو الحشيش الرطب) قيل هذا مستفاد من المنهاج لان اليباس مفروقاً لثابت (فائدة) الحشيش والحشيم هو اليباس والعشب والخلا بالقصر هو الرطب والسكلا بالهمز يعمهما (قوله) ويقاس باقي الحرم (الح) معطوف على قوله ما في حديث الشيخين (قول الملقن وبقطع أشجاره) هو مستدرك لان الضمير السابق يعود على النبات وهو شامل

به أي نبات الحرم من الحشيش الرطب اذا قطع أو قلع (و يقطع أشجاره) أو قلعها قياساً على صيده اذا ألتف بجميع المنع من الاتلاف حرمة الحرم والثاني لا يتعلق به الضمان لان الاحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم وعلى الاول (في) الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة شاة) رواه الشافعي عن ابن الزبير وضم اليه الرافعي ابن عباس قال ومثل هذا لا يطلق الا عن توقيف قال الامام والبدنة في معنى

البقرة وضبط الشجرة المضمونة بالشاة بل تقع فريضة من سبع الكبيرة فان الشاة من البقرة تسعها فان صغرت جدا قالوا يجب القيمة وجزم
بجميع هذا الذي قاله الامام في أصل الروضة وغير فيها كاصلها بان مادون الكبيرة تضمن بشاة فضبط الامام بالنسبة الى أقل ما يضمن بها ويدل
عليه ما عقبه به ما غير الشجر (١٤٢) وهو الحشيش الرطب فيضمن بالقيمة ان لم يخلف فان أخلف فلا ضمان قطعاً والمضمون

به هنا على التعديل والتخيير كما في الصيد (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (والمستنبط) من الشجر (كغيره) في الحرمة والضمان (على المذهب) وهو القول الاظهر وقطع به بعضهم لشمول الحديث والثاني المنع تشبيهه بالزرع أي كالخطة والشجر والفترة والقطنية والبقول والخضراوات فانه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في شرح المذهب (وبحسب) من شجر الحرم (الاذخر) بالادلة المجهمة للمأني الحديث السابق قال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه لقينهم ويونهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى كونه لبيونهم أنهم يسقونها به فوق الحطب والقين الحداد (وكذا الشوك) أي شجره (كالعوسج وغيره) بحسب (عند الجمهور) كالصيد المؤذي فلا ضمان في قطعه وفي وجه يحرم لاطلاق الحديث ومعه في شرح مسلم ويضمن (والاصح حل

عنها وكذا سبع شياء أيضا (قوله) فريضة من سبع الكبيرة) أي فاكثر الى ستة أسابيع وفيما دون السبع الضمان بالقيمة كالخشيش كاذ كروين بنى اعتبار زيادة الشاة فجاز ادعى السبع (قوله) فان أخلف أي الحشيش يعني العشب كما في فلا ضمان ان كان مثله والاضمن نفسه (قوله) والمستنبط من الشجر أي لامن غيره (قوله) كغيره أي كغير المستنبط المتقدم في الحرمة والضمان (قوله) فانه يجوز قطعه أي المذكور من الزروع والبقول والخضراوات وان ثبت بنفسه وبحسب التصرف فيه بالبيع وغيره (قوله) وبحسب من شجر الحرم) لوقال من نبات الحرم لسكان أولى أو صوابا الاذخر قطعاً وقلموا نصراً فابيع وغيره (قوله) وكذا الشوك) خلافاً للعنفية بحسب قلموا قطعاً ونصراً فابيع وغيره أيضاً (قوله) ومعه في شرح مسلم) وهو مرجوح وفارق الصيد المؤذي بان له اختياراً في قصده الاذخر (قوله) بسكون اللام) ويجوز قصها وفيه بعد (قوله) كالاذخر) أي من حيث جواز الاخذ لا التصرف (قوله) ويجوز نسيج البهائم فيه) خلافاً للعنابة (قوله) ومن الممتنع أخذه لبيعه) أوطية ولولين يلف به كاذ كره (قوله) ويجوز أخذ ورق الشجر) بالمعنى الشامل للنبات كاستنظاره ولونعه والبيع وبه قال بعض مشايخنا (قوله) ويجوز أخذ ثمره أي الشجر وفيه ما ذكر في الورق (قوله) عود السواك) قال شيخنا لا يبيع أو هبة ولم يرضه بعض مشايخنا (قوله) ونحوه أي نحو عود السواك من أطراف أغصان الاشجار وفيه ما في السواك المذكور لكن قال شيخنا انها اذا لم تخلف مثلها في عامها ضمنها بالقيمة وأما العشب فيجوز أخذ ما يخلف

للشجر (قوله) ما غير الشجر الخ) هذا لا يفيد عبارة الكتاب (قوله) فان أخلف الخ) لو أخلف غصن الشجر قبل العام فلا ضمان بخلاف الحشيش فانه يضمن أخلفاً لضمان (قول المتن والمستنبط من الشجر) أي كان أخذ غصن من الحرم وغرس في موضع آخر منه أما المأخوذ من الحل اذا غرس في الحرم فلا يحرم قطعه بخلاف عكسه ولو غصنا ونواة ولو كان المنقول من الحل الى الحرم غصناً ونواة فالحكم بعدم ثبوت الحرمة لذلك كما صرح به في شرح البهجة (قوله) فانه يجوز قطعه الخ) سواء ثبت بنفسه أو استنبطه الناس (قوله) الا الاذخر فانه لقينهم الخ) انظر لو قطع الاذخر لغرض البيع أو الحاجة هل يجوز أو لا (قوله) ومعه في شرح مسلم) لهذا قال في المتن عند الجمهور ولم يقل على الصحيح ونحوه على عاذته (قول المتن لعل البهائم) مثله أخذه للحاجة التي يؤخذ لاجلها الاذخر وكذا الاكل (فرع) لو كانت الحاجة غير ناجزة فهل يجوز الاخذ لما عساه بطراً الظاهر لا كافتناء الكلب لما عساه يكون من الزرع ونحوه (قائمة) نظم بعضهم حدود الحرم فقال والحرم الصيد من أرض طيبة ثلاثة أميال اذا رمت اتقانه وسبعة أميال عرق وطائف وحيدة عشر ثم تسع جمراته

(قول المتن والدواء والله أعلم) قال الاسنوي رحمه الله ولو أخذه للحاجة التي يؤخذها الاذخر كتسقيف البيوت جاز قطعه لذلك كاذ كره الغزالي في البسيط والوسيط وتبعه الحارثي الصغير وصرح بجواز قطعه مطلقاً قال وقل من تعرض لذلك اه قلت وما اقتضاء ظاهر هذا الكلام من ان الاشجار الرطبة يجوز قطعها لتسقيف البيوت ونحو ذلك من الحاجات محل نظر وقد صرح في شرح البهجة بأنه لا يجوز قطع الشجر لحاجة السقف ونحوه (قوله في حشيشه) زاد في شرح الروض وشجره (قوله) ومن الممتنع أخذه لبيعه) هذا يفيدك ان السواك المأخوذ من الحرم لا يجوز بيعه وكذا ورق السناء (قوله) ورق الشجر) منه السعف (قوله)

أخذ نباته من حشيش ونحوه (لعل البهائم) بسكون اللام (والدواء والله أعلم) قطعاً للحاجة الى ذلك كالاذخر والثاني يقف مع ظاهر الحديث ويجوز نسيج البهائم في حشيشه لقرى جزاً ومن الممتنع أخذه لبيعه كما فصح في شرح المذهب وهو صادق بيانه من يلقبه ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا يخط قال في شرح المذهب ويجوز أخذ ثمره وعوده

السواك ونحوه باتفاق أصحابنا أما اليابس من الشجر فيجوز قطعه وقلعه واليابس من الحشيش يجوز قطعه ولو قلعه قال البغوي لزمه الضمان لا يلزم قطعه لثبث ثانيا قال في شرح المهذب ولا يخالفه قول الماوردي إذا جف الحشيش ومات جاز قطعه وأخذة فقول البغوي فيما لم يمت (وصيد المدينة حرام) وفي المحرر صيد حرم المدينة وفي الروضة كاصلها وشجره ويؤخذ من شرح المهذب وخلاه روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديث أبي داود بإسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب لا يتخلى خلاها ولا ينفر صيدها واللابتان الحرتان ثنية لابة وهي الأرض المكسبة بحجارة سودا وهما شرقي المدينة وغربها غرهما ما بينهما عرضا وما بين جبلتها طولاً وهما في

(١٤٣)

عبر إلى نور واعترض بأن ذكر نور هنا وهو بمكة من غلط الرواة وإن الرواية الصحيحة أحد ودفع بأن وراءه جبل صغير يقال له نور (ولا يضمن) الصيد والشجر والخلا (في الجديد) لأنه ليس محلا للنسك بخلاف حرم مكة والقديم يضمن فقيل حرم مكة والأصح يضمن بسلب الصائد وقاطع الشجر أو الخلل واختاره في شرح المهذب للأحاديث الصحيحة فيه بلامعارض روى مسلم أن سعد بن أبي وقاص وجد عبداً يقطع شجراً أو يخطبه فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكمموا أنه يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئاً ففلقني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأني أن يرد عليهما وروى أبو داود أنه وجد رجلاً يصيد

منه ولو في غير عامه (قوله أما اليابس من الشجر فيجوز) خلافاً لما لكية قطعه مطلقاً وكذا قلعه إن مات والأفلا كما ذكره عن البغوي ويجوز تقليم شجر الحرم للأصلاح وفيما يؤخذ منه من جريد ونحوه مأمور وظاهر كلامهم جواز التصرف فيه ولو بنحو البيع فراجع (قوله وصيد المدينة) لو أسقط لفظ الصيد لشم الشجر والخلا الذي أورد هما الشارح عليه لأن الاعتماد تحرير الثلاثة (قوله وفي المحرر صيد حرم المدينة) وهي أولى (قوله إن إبراهيم حرم مكة) أي أظهر تحريراً بما لا نه قديم (قوله وإنى حرمت المدينة) أي ابتدأت تحريراً فمفهومها حدث (قوله غرهما ما بينهما) أي اللابتين الشرقية والغربية عرضاً (قوله وما بين جبلتها) عبر بفتح العين وسكون التحتية ونور بالثالثة طولاً وقصره بعضهم (قوله بأن وراءه) أي أحد جبل صغيراً وفي نسخة جبل قاسم إن ضمير الشأن أو هو خبرها واسمها وراءه بناء على تصرفه (قوله ولا يضمن الصيد والشجر والخلا في الجديد) وهو المتمد ومثل حرم المدينة في ذلك وأدى وج بفتح الواو وتشديد الجيم بالطائف (تمه) نقل تراب الخل إلى أحد الحرمين خلاف الأولى على المتمد ونقل أجزاء أرضهما ولو لم نراهما وأنها محال الكيزان والأباريق إلى الخل حرام ويجب رده ولا ضمان فيه لو تلف ويؤخذ من تقييد حومة النقل بكونه إلى الخل أنه يجوز نقل أجزاء كل منهما من محل إلى محل آخر منه وأنه يجوز نقل أجزاء أحدهما إلى الآخر وأنه يجوز نقل ما ليس من أجزاءهما خشب لسقف الكعبة وجنودها إذا انكسرت مثلاً إلى الخل ونحو ذلك ولا مانع منه فليراجع وليحذر ولا بأس بنقل ثمارها وحشيشها وورق شجرها وأغصانها للانتفاع وكذا لا بأس بنقل ماء زمزم بل هو مندوب وما قيل بأنه يبذل فن خرافات العوام وبجزم أخذ طيب الكعبة ومن أراد التبرك مسحها بطيبه وأخذها وأما كسوتها فإن علم وقفها عليها فقيل أمرها للإمام من بيع وهبة وغيرهما والأصح أنها تباع إن لم يبق فيها جبال وتصرف في مصالح البيت والمسجد وإن لم يعلم وقفها فهي لمالكها إن علم والأفلا من فيها القيمها من بيعها وصرفها في مصالحها وإن وقف لها وقف نسك من كسوتها أو أن يصر فإن شرط الواقف شيئاً أتبعه والأفان وقفها الناظر في حكمها مأمور والأفله يبيعها وصرفها في كسوة أخرى فإن شرط تجديدها كل عام مثلاً كما هو الآن فلتبعه أنها لساكنها أي خادمها وإن لم يعلم حالها كما هو الآن فأمرها للإمام ويتبع فيها ما جرت به العادة ويجوز لبسها لمن أخذها ولو جنباً

قطعه) إن قلت لم يضمن بالقيمة كبيض النعام قلت أجب بأنه مستقل فاعتبر ضمانه كالصيد والبيض تبع فكان كالليف وقد يعترض بالورق والغمر اليابسين (قوله لأنه ليس محلاً للنسك) زاد الرافعي رحمه الله فأشبه مواضع الحج وإنما ثبتنا التحريم بالنصوص (قوله وروى البيهقي الخ) هذه الرواية تزيد على الأولى بالتقييد بالربط وإضافته إلى المدينة وقوله وإنى أكثر الناس مالا (قوله من نياح وفرس ونحو ذلك) اقتضى هذا كما

في حرم المدينة فسلبه نياحه فجاء مواله فكمموا فيه فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من أخذ حلاً به صيد فيه فليس له فلا أرد عليكم طعمته أطعمته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن إن شتمت دفعت إليكم منه وروى البيهقي أنه كان يخرج من المدينة فيجد الحطاب معه شجر رطب قد عسده من بعض شجر المدينة فيأخذ منه فيكسبه فيقول لأدع غنيمته غنيمته رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنى أكثر الناس مالا وظاهر الحديث وكلام الأئمة في الاصطيد أنه يسلب وإن لم يلق الصيد وقال الإمام لأدرى يسلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب حتى يلقه ثم يسلب الصائد والقاطع كسلب القتل جميع ما معه من نياح وفرس ونحو ذلك وقيل نياحه فقط وهو السلب وقيل لفقراء المدينة وقيل لبيت المال وهل يتركه لمساوئ ما يترقبه عورته وجهان أصوبهما في الروضة

به على مساكين الحرم) بان يفرق لحمه عليهم أو يتكلمهم جلته مذبوحا لاحيا (وبين أن يقوم المثل دراهم ويشتري بها طعاما) مما يجزى في الفطرة قاله الامام وأشار الى انه يجوز ان يخرج بقدرها من طعامه (لهم) أى لاجلهم بان يتصدق به عليهم ولا يجوز أن يتصدق بالدرهم (أو) يصوم عن كل مد من الطعام (يوما) حيث كان قال تعالى هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما (وغير المثلى يتصدق بقيمته طعاما) لمساكين الحرم ولا يتصدق بالدرهم (أو) يصوم عن كل مديوما كالمثلى فان انكسر مدق القسمين صام يوما لان الصوم لا ينعض ويقاس بل لمساكين الفقراء والعبرة في قيمة غير المثلى بمحل الاتلاف قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل للمثلى بمكة يوم ارادة تقويمه لانها محل ذبحه لو اريد وهل يعتبر في العدول الى الطعام سعره بمحل الاتلاف أو بمكة احتالان للامام والظاهر منهما الثاني (ويتخير في فدية الحلق بين ذبح شاة) بصفة الانحية (واتصدق بثلاثة أصع) يالمد (لستة مساكين) لكل مسكين نصف صاع

وحائضا هذا محصل ما قاله شيخنا كشيخنا الرمل (قوله) ويتخير في الصيد الخ) هذا شروع في دماء الحج وجلتها كاسياتي في النظم أحد وعشرون دما وهي أربعة أقسام أحدها مرتب لا ينتقل الى خصلة الا ان عجز عما قبلها بمقدري معين لا يزبد ولا ينقص وهي تسعة دماء ثانياها مرتب كاسر معدل أى مقوم بالعدول وهو دمان ثالثاها غير يجوز العدول فيه الى كل خصلة مع القدرة على غيرها معدل كاسر وهو دمان أيضا رابعاها غير مقدر كاسر وهو ثمانية دماء وقد نظمها ابن المقرئ بقوله

أربعة دماء حج نخصر	أولها المرتب المقدر
تمنع فوت وحج قرنا	وترك رمى والمبيت بمنى
وتركة الميقات والمزدلفة	أولم يودع أو كشى أخلفه
ناذره يصوم ان دما فقد	ثلاثة فيه وسبعة في البلد
والثان ترتب وتعديل ورد	في محصر ووطء حج ان فسد
ان لم يجد قومه ثم اشترى	به طعاما طعمة للفقرا
ثم ليجز عدل ذاك صوما	أعنى به عن كل مديوما
والثالث التقدير والتعديل في	صيد وأشجار بلا تكاف
ان شئت فاذبح أو فعدل مثلما	عدلت في قيمة ما قد صا
وخيرن وقدرن في الرابع	ان شئت فاذبح أو فعدبا صع
للشخص نصف أو قسم ثلاثا	تجئت ما اجتنته اجتنانا
في الحلق والقلم وطيب دهن	ليس وتقيل ووطء ثنى
أو بين تحليل ذوى اسحام	هنى دماء الحج بالتمام

ونظمها الدميرى أيضا وغيره والمصنف ذكر غالبها كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى (قوله ذبح مثله) مالم يكن حاملا ولا فلا يجزى ذبحها والواجب قيمتها كاسر (قوله) على مساكين الحرم) ويكتفى ثلاثة منهم وان انحصروا كما قاله ابن حجر ولا يكفى أقل من ثلاثة فان دفعه لاثنتين منهم ضمن لثالث أقل متمول واضافتهم الى الحرم من حيث وجودهم فيه ذلك الوقت ولو غير قاطنين فيه لكن القاطن أفضل كما سجد كره فلو خرج بهم عن الحرم تعين القاطنون كذا قال بعضهم وفيه نظر والوجه خلافه ولولم يوجدوا حفظ الى وجودهم (قوله) بان يفرق لحمه) وكذا بقية أجزائه بجلده وشعره وان صار قديدا (قوله) أو يملكهم جلته مذبوحا) ولوقبل سلخه وسيأتى تولف قبل ذلك ولوقال وعليكهم مذبوحا لكان أولى فتأمل (قوله دراهم) ان كانت الغالب والا فالغالب من غيرها ونصها على نزع الخلاف وهو متعلقة بيقوم (قوله) ويشتري بها) ان شاء وله ان يخرج من طعام نفسه كما في الروضة وأشار اليه الشارح (قوله) أى لاجلهم) لان الشراء لنفسه فعمل أنه لا يكفى التصديق بالدرهم كذا كره (قوله) والعبرة الخ) أى ان المعتبر في قيمة غير المثلى بمحل الاتلاف زمانا ومكانا وفي قيمة مثل المثلى بمكة يوم ارادة تقويمه وفي سعر الطعام كذلك على الظاهر الآتى في كلامه والمعتبر في قيمة بدنة الجماع سعر مكة وقت الوجوب (قوله ذبح شاة) ويكتفى عنها سبع بدنة أو بقرة فان ذبح البدنة وقع الزائد تطوعا على المعتمد (قوله) لكل مسكين نصف صاع) ولا يجزى أقل منه وليس في الكفارات ترى ان الثياب والفرس ونحو ذلك يؤخذ في العتبة الواحدة وتقدم في حرم مكة ان مادون سبع الكبيرة من الشجر وسائر الاخلاص من بالقيمة في حرم مكة ولا مانع من التزام ذلك وان كان حرم مكة أعظم حرمة (قول المتن والصدقة به) أى فلا يجزى وزان يتناول منه شيئا ولو جلدا (فرع) لوقال أهدى عن ثلثه وأطعم عن ثلثه وأصوم عن ثلثه لم يجز نه ذلك (قوله) أى لاجلهم) يعنى ليس المراد ان الشراء يقع لهم (قوله) ولا يجوز أن يتصدق الخ) خلافا لابن حنيفة رحمه الله (قوله بصفة الانحية) لو جمع عليه سبع شياه أجزأت عنه بدنة أو بقرة ولو ذبح

وجعل في الأصل أصوم أبدا لمن واوه هز منضمومة قدمت على الصاد وتقلت ضمنها إليها وقلت هي ألفا (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أي خلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن جحرة أبو ذؤناب هو أم رأسك قال نعم قال أنسك شاة أو صوم ثلاثة أيام أو أطعم فرقامن الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أجمع وقبس القلم على الحلق وغير المعذور وفيهم ما عليه والقراءة على المساكين وكفدية الحلق فدية الاستمتاع كالنظيب والادهان واللبس ومقدمات الجماع لا شرا كلها في الترفه هذا دم تخيير (والاصح ان الدم في ترك المأمور كالاحرام من الميقات) والميت بمنزلة ليل النحر وبني ليالي القسري والرمي وطواف الوداع (دم ترتيب) الحاقه بدم التمتع لما في التمتع من ترك (١٤٥) الاحرام من الميقات وقبس به

محل بزاد فيه المسكين على مدغير هذا كذا قالوا فانظره مع ما مر في الصوم أنه يجوز دفع أمداد أيام لمسكين واحد (قوله والاصح الخ) هذا ما ذكره الامام والفزالي وهو من جوح والمعتمد ما ذكره عن الأكثرين ان الدم في ترك المأمورات دم تخيير وتقدير كافى دم الحلق قبله (قوله ودم الفوات) أي للحج والعمر معه تابعه كما مر (قوله كدم التمتع في صفته وحكمه) فهو دم ترتيب وتقدير (قوله وبذبحه في حجة القضاء وجوبا) فلا يكفي ذبحه في حجة الفوات ويدخل وقته ذبحا وصوما بالاحرام بها كما سيذكره وله الترجيح أيضا عند ارادة الاحرام ولو أخرج قبل احرامه كافى بالتمتع (قوله والدم الواجب) فيد به لمتعلقه المذكور والافعال راد به المطلوب ولوندا كدم عدم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف (قوله بفعل حرام) أي صلاة وان جاز لعن ونجب المبادرة به اذا عصى بسببه كما قاله السبكي واعتمده شيخنا الرمل (قوله لا يختص بزمان) أي من يوم النحر وغيره لكن بعد وجود سببه (قوله فلا وذبحه خارج الحرم لم يعتد به) فيلزمه ابداله (قوله قبل بدنة مثلا ونوى التصديق بسبعه من الشاة) وكل الباقي أجزاء وهذا الحكم مطرد الا في جزاء الصيد بل لا يجزى فيه البدنة عن الشاة (قوله أبدا الخ) رد على ابن مكي في قوله ان أصح خطأ من كلام العوام وان الصواب أصوع (قوله روى الشيخان) اشتمل هذا الحديث الشريف على تفسير أقسام الآية الشريفة (قوله وغير المعنوي الخ) أي لان كل كفارة ثبت فيها التخيير اذا كان سببها ما باق ثابت فيها التخيير اذا كان سببها محرما ككفارة العين وقتل الصيد (قوله يصوم بالتمتع) أي لما ألحق بالتمتع في الترتيب بجمع ترك المأمور وألحق به في واجبه عند العجز أيضا (قوله ومقابل الترتيب الخ) يعني ان الاصح في المتن له مقابلان مقابل يتعلق بالجزء عن الدم وهو قول الأكثرين السابق والوجه المحكى عقبه ومقابل يتعلق بالترتيب ذهب الى أن الدم هنادم تخيير وتعديل لكن الاسنوي نقل عن النووي أن مقابل الترتيب المذكور ضعيف شاذ فاعترض الاسنوي التعبير بالاصح فيما يتعلق بالترتيب فقال فكان الصواب أن يعبر بالاصح بعدد الحكم بكونه مرنبا (قوله كما مر به مرررضي الله عنه) أي بقوله الآتي فاذا كان عام قابل فحجوا واهلوا (قوله وعلى الاول اذا أحرم الخ) وقبل هو كالتضام في سنة الفوات وان وجب تأخير صرح بحكمه هذا الوجه في شرح المهذب وأشار إليه في الروضة وأصلها (تنبيه) لك أن تقول حيث كان هذا الدم يجب اذا أحرم بالقضاء فهل يجوز تقديمه في سنة الفوات كاجاز في دم التمتع تقديمه على الاحرام بالحج قلت في مسألة التمتع اذا قدم على الاحرام بالحج كان واقعا في سنة الحج بخلاف مسألة القضاء نعم قياس هذا أن يجوز فعله في سنة القضاء قبل الاحرام فيها بالقضاء ولا مانع من ذلك فيما يظهر (قول المتن بفعل حرام) أي ما أصله ذلك

محل بزاد فيه المسكين على مدغير هذا كذا قالوا فانظره مع ما مر في الصوم أنه يجوز دفع أمداد أيام لمسكين واحد (قوله والاصح الخ) هذا ما ذكره الامام والفزالي وهو من جوح والمعتمد ما ذكره عن الأكثرين ان الدم في ترك المأمورات دم تخيير وتقدير كافى دم الحلق قبله (قوله ودم الفوات) أي للحج والعمر معه تابعه كما مر (قوله كدم التمتع في صفته وحكمه) فهو دم ترتيب وتقدير (قوله وبذبحه في حجة القضاء وجوبا) فلا يكفي ذبحه في حجة الفوات ويدخل وقته ذبحا وصوما بالاحرام بها كما سيذكره وله الترجيح أيضا عند ارادة الاحرام ولو أخرج قبل احرامه كافى بالتمتع (قوله والدم الواجب) فيد به لمتعلقه المذكور والافعال راد به المطلوب ولوندا كدم عدم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف (قوله بفعل حرام) أي صلاة وان جاز لعن ونجب المبادرة به اذا عصى بسببه كما قاله السبكي واعتمده شيخنا الرمل (قوله لا يختص بزمان) أي من يوم النحر وغيره لكن بعد وجود سببه (قوله فلا وذبحه خارج الحرم لم يعتد به) فيلزمه ابداله (قوله قبل بدنة مثلا ونوى التصديق بسبعه من الشاة) وكل الباقي أجزاء وهذا الحكم مطرد الا في جزاء الصيد بل لا يجزى فيه البدنة عن الشاة (قوله أبدا الخ) رد على ابن مكي في قوله ان أصح خطأ من كلام العوام وان الصواب أصوع (قوله روى الشيخان) اشتمل هذا الحديث الشريف على تفسير أقسام الآية الشريفة (قوله وغير المعنوي الخ) أي لان كل كفارة ثبت فيها التخيير اذا كان سببها ما باق ثابت فيها التخيير اذا كان سببها محرما ككفارة العين وقتل الصيد (قوله يصوم بالتمتع) أي لما ألحق بالتمتع في الترتيب بجمع ترك المأمور وألحق به في واجبه عند العجز أيضا (قوله ومقابل الترتيب الخ) يعني ان الاصح في المتن له مقابلان مقابل يتعلق بالجزء عن الدم وهو قول الأكثرين السابق والوجه المحكى عقبه ومقابل يتعلق بالترتيب ذهب الى أن الدم هنادم تخيير وتعديل لكن الاسنوي نقل عن النووي أن مقابل الترتيب المذكور ضعيف شاذ فاعترض الاسنوي التعبير بالاصح فيما يتعلق بالترتيب فقال فكان الصواب أن يعبر بالاصح بعدد الحكم بكونه مرنبا (قوله كما مر به مرررضي الله عنه) أي بقوله الآتي فاذا كان عام قابل فحجوا واهلوا (قوله وعلى الاول اذا أحرم الخ) وقبل هو كالتضام في سنة الفوات وان وجب تأخير صرح بحكمه هذا الوجه في شرح المهذب وأشار إليه في الروضة وأصلها (تنبيه) لك أن تقول حيث كان هذا الدم يجب اذا أحرم بالقضاء فهل يجوز تقديمه في سنة الفوات كاجاز في دم التمتع تقديمه على الاحرام بالحج قلت في مسألة التمتع اذا قدم على الاحرام بالحج كان واقعا في سنة الحج بخلاف مسألة القضاء نعم قياس هذا أن يجوز فعله في سنة القضاء قبل الاحرام فيها بالقضاء ولا مانع من ذلك فيما يظهر (قول المتن بفعل حرام) أي ما أصله ذلك

(١٩ - قليوبى ومعه) - ثانياً (الاحرام من الميقات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه (وذكره في حجة القضاء) وجوبا (في الاصح) كما مر به عمر رضى الله عنه وما لك في الموطأ وسبأ في بطوله في آخر الباب الآتي والثاني يجوز ذبحه في سنة الفوات كدم الفساد براق في الحجة الفاسدة وفي الروضة كأصلها حكاية اختلاف قولين وفي شرح المهذب منهم من حكاهما وجبين ثم وقت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الاول اذا أحرم بالقضاء كما يجب دم التمتع اذا أحرم بالحج أما اذا كفر بالصوم وقلنا وقت الوجوب اذا أحرم بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء وبصوم السبعة اذ ارجع منه وان قلنا يجب بالفوات في جواز صوم الثلاثة في حجة الفوات وجهان وجه المنع انه في احرام ناقص وللمعهود ايقاضها لنسك كامل (والدم الواجب) في الاحرام (بفعل حرام) وترك واجب لا يختص بزمان بل يجوز في يوم النحر وغيره وانما يختص بيوم النحر وأيام التشريق الضحيا (ويختص ذبحه بالحرم في الاظهر) قال تعالى هدا بالغ الكعبة فلا ذبح خارج الحرم لم يعتد به

والثاني بعتمه بشرط أن ينقل

(١٤٦)

ويفرق في الحرم قبل تغير اللحم لان المقصود هو اللحم وقد حصل به الغرض

المذكور في قوله (ويجب
صرف لحمه الى مساكينه)
أي الحرم جزما الفاطنين
والطارئين والصرف الى
الفاطينين أفضل وكذا
الحكم في دم الفتح والقران
ولو كان يكفر بالطعام
بدلا عن الذبح وجب
مخصصه بمساكين الحرم
وأقل ما يجزئ الصرف
الى ثلاثة وقيل يتعين في
الاطعام لكل مسكين مد
كال كفارة ونجب النية
عند التفريق ذكره في
الروضة عن الروايات
وقيل الفقراء على الساكنين
(وأفضل بقعة) من الحرم
(الذبح للمعتمر المروء والحاج
منى) لانهم محل تحللهم
(وكذا حكم ما ساقا من
هدى) تطوع أو مندور
(مكانا) في الاختصاص
والأفضلية (ووقته وقت
الاضحية على الصحيح)
والثاني لا يختص بوقت
كدم الجيران وعلى الاول
لو أخر ذبحه عن أيام
التشريق فان كان واجبا
ذبحه قضاء والا فدفقات فان
ذبحه قال الشافعي رضي الله
عنه كانت شاة لحم
ومعلوم ان الواجب يجب
صرف لحمه الى مساكين
الحرم وفقرائه وانه لا بد
في وقوع التطوع موقعه

تغير لحمه) أي على الوجه المرجوح (قوله ويجب صرف لحمه) وكذا بقية أجزائه كأمه ولو تلف قبل صرفه
بنحو غصب أو سرقة ولومن فقراء الحرم لم يجزئه لكن له شراء اللحم بدله ويفرقه (قوله ولو كان يكفر
بالاطعام الخ) أي يجب في تفرقة أي طعام ما يجب في صرف اللحم كأمه (قوله ونجب النية عند التفريق) أي
الاطعام وتكفي النية عند عزله كافي الزكاة والنية في الذبح عنده ولو نوى عند الصرف فهو أكمل (قوله
وأفضل بقعة) بناء التأنيت كإذ كره الشارح ويجوز كونه بهاء الضمير أي الحرم وهي أولى لشمول الاول
لتغير الحرم (قوله والحاج) ولو قارنا أو متمتعا (قوله لانهما) أي المروءة ومنى محل تحللهم ويندب أن يذبح
المعتمر قبل حلقة وبعده (قوله ووقته) أي الهدى الذي يقع نجاسة من تطوع أو مندور وقت الأضحية
وان تعين غيره لان تعيين الزمان ليس قرينة فلا يصح نذر ولا بد من صرفه فيما الفقراء الحرم وله الاكل من
غير الواجب ويجب ذبح الواجب بعد فوات الوقت قضاء ويفوت المندوب كإذ كره (فروع) الهدى من
غير الحرم أو من المعتمر في غير أيام الحج لا يختص بزمان كأمه ولو غضب الهدى المساق الى الحرم في الطريق
أي هجزه من المشى ولم يقدر على حمله فان كان واجبا معينا وجب ذبحه في محل غضبه وتفرقة جميعه على أهله
أو معينا عما في النعمة فله أكله ويجب إبداله أو مندوبا فله أكله بلا إبدال
(باب الاحصار والقوات)

أي يبيتها وحكمهما وما يترتب عليهما والاحصار لغة المنع من أحصره وحصره والاول في المرض أشهر
والثاني في العدو وأشهر ووقوع الاول في القرآن للعدو لا يخرجهم عن الفصاحة وشرعا المنع من النسك
ابتداء أو دواما كالأوبعض والقوات لغة عدم ادراك الشيء وشرعنا عدم ادراك الوقوف بعرفة
وأسباب الحصر ستة العدو والمرض والسيادة والزوجة وذكرها المصنف والاصلية والدينية فيندب للفرغ
وان سفل استئذان جميع أصوله ولو كفارا أو أرقاء في أداء النسك ولو فرضا ولكل منهم منعه من إحراما
وسفرا وتحليله بعد إحرامه ان كان تطوعا الا ان كان مسافرا معه أو كان سفره دون مرحلتين ويجب عليه
التحلل بأمره بما يأتي ويندب لمن عليه الدين استئذان دأته وان قل الدين ويحرم عليه السفر بدون علم
رضاه أو قضائه وله منعه من الخروج ولو بعد الاحرام وامتنع من أدائه بعد طلبه ان كان الدين حالا وهو
موسر وان فاته النسك وليس له نائب في قضائه لتعديده والا فليس له منعه كالأضحية من الاحرام مطلقا واذافاته

ليشمل دماء المعنورين (قول المتن ويجب صرف لحمه الخ) لو ذبحه بالحرم فصرف منه سقط الذبح وبقي وجوب
التصدق اما بذبح أو بلحم يشترطه ويفرقه (فروع) قوله ويجب صرف لحمه قال الاذري وكذا سائر أجزائه
المأكولة فيما يظهر اهـ (قوله الصرف الى ثلاثة) استشكل ابن الرفعة عدم التعميم عند الانحصار كالزكاة
بجامع عدم جواز النقل فيهما ووفق السبكي بأن المقصود هنا حرمه البلد والمقصود في الزكاة سد الحاجات ثم
لا ينبغي ان فدية الخلق ونحوه يجب لكل مسكين نصف صاع من السنة (قوله عند التفريق) قال الاذري ويشبه
أن يجزئ في النية المتقدمة على التفريق ما قيل في الزكاة (قول المتن وأفضل بقعة) يجوز قراءته جمعا مضافا
لضمير الحرم (قول المتن للذبح المعتمر) أي غير الفارن أو المتمتع أما التمتع الذي عليه دم فالأفضل ذبح دم
تمتعه بمعنى قاله السبكي (قول المتن ووقته وقت الاضحية) قياسا عليها (قوله وانه لا بد الخ) انظر هل يجوز أكله
منه قلت نعم هو كاضحية التطوع (قوله الا بالنذر) انظر هل يكفي فيه التعيين كالاضحية ثم الهدى ابن غضب
في الطريق نحره فان كان تطوعا أو عين عما في النعمة جاز أكل الجميع ويبدل عما في النعمة عند بلوغ الحرم
وان كان معينا ابتداء حرم عليه وعلى أهل القافلة ولو فقر له بل يتركه لاهل الموضع الذي غضب فيه
(باب الاحصار والقوات الخ)

(قوله)

(باب الاحصار والقوات)

من صرفه اليهم وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة
فيستحب لمن قسمه مكة حجج أو عمره أن يهدي إليها شيئا من النعم ولا يجب ذلك الا بالنذر

الحج (من أحصر) عن

اتمام حج أو عمره أي منعه عن ذلك عدوم المسلمين أو الكفار من جميع الطرق (تحلل) أي جازله التحلل وسأني ما يحصل به قال تعالى فإن أحصرتم أي وأردتم التحلل فما استيسر من الهدى وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم تحلل بالحديبية لما صدته المشركون وكان عمره بالحج والعمرة وسواء أحصر الكل أم البعض (وقيل لا تحلل الشريعة) بالمجعة من جملة الرفقة لاختصاصها بالاحصار كالأخطأ الطريق أو مرضت ودفع بان مشقة كل واحد التي جاز التحلل لها لا تخلف بين أن يتحمل غير مثلها أو لا ثم إن كان الوقت للحج واسعاً فالفضل أن لا يجمل التحلل فربما زال المنع فأنتم الحج ومثله العمرة والا فالفضل تجمل التحلل لثلاث فوات الحج ولومنعوا ولم يمتكنوا من المضي الا يبذل مال فلم أن يتحللوا ولا يبذلوا المال وإن قل اذ لا يجب احتمال الظلم في أداء الحج ومثله العمرة ولومنعوا من الرجوع أيضاً جاز لهم التحلل في الأصح (ولا تحلل بالمرض) لأنه لا يفيد زوال المرض بخلاف التحلل بالاحصار بل يصبر حتى يبرأ

الحج لم يجره التحلل الا باتيان مكة وأعمال العمرة فقلنا على تعديده وعليه القضاء فإن لم يوجد منه تعدد كان حبس ظله التحلل كغيره بما يأتي ولا قضاء عليه (قوله للحج) متعلق بالفوات كما يأتي (قوله عن اتمام حج أو عمره) عبر بالانحلال لقول المصنف تحلل فهو مسبق بالاحرام والا فقد يكون المنع عن ابتدائه كما يأتي ثم إن كان المنع من الوقوف فهو من الفوات الآتي أو كان من الطواف أو السعي فلا آخر لوقتهما كما صرنا فيهما من حيث شاء فإن لم يتيسر فعلهما التحلل ولا قضاء عليه ولا يتصور المنع من التقصير أو كان من الرمي لزمه الغدبة عنه أو من الميت بمنزلة أو منى لم يلزمه شيء لما صرنا به يسقط بالعذر وظاهر شرح شيخنا لزوم الغدبة فيه فراجع (قوله أي منعه عن ذلك) أي الانحلال عدواً ما يخص الحصر هنا بالعدوان غيره سائر وسواء منعه مع ذلك من الرجوع أيضاً ولا (قوله تحلل) وإن فات أحياء الكعبة في ذلك العام (قوله أي جاز) فلا يجب فوراً كما يأتي (قوله تحلل بالحديبية) حين هم بالدخول منها إلى مكة في سنة ست وتحلل معه أصحابه وسائر بني عدنانهم (قاعدة) قال السهيلي إن الصحابة لما حلقوا رؤسهم بالحديبية جاءت ريح جلت شعورهم وألقوا في الحرم فاستبشروا بقبول عمرتهم انتهى (قوله وكان محرماً) هو وأصحابه بالعمرة من ذي الحليفة ميقات المدينة الشريفة خلافاً للفرق التي ومن تبعه (قوله من جملة الرفقة) أشار إلى أن محل الخلاف إذا كان الحصر لبعض الحجاج وليست الشريعة قيداً وليست هي جميع الحجاج فتأمل (قوله ثم إن كان الحج) أي إذا كان وقت الوقوف مستقبلاً بزمان وأوسع يرجون ادراكه فالفضل الصبر إليه بل إن غلب على ظنهم ادراكه بعد الحصر وجب عليهم الصبر (قوله ومثله العمرة) من حيث أفضلية الصبر فيها لأن وقتها واسع بل إن غلب على ظنهم ادراكها في ثلاث أيام وجب الصبر (قوله لثلاث فوات الحج) لو قال لأن في مصابرة الاحرام مع التردد في ادراكه التمسك فيه مشقة شديدة لكان أولى (قوله فلهما الحج) يفيد أنه لا يجب عليهم بذل المال بل يكره لكفاره لرافيه من الصغار ومثل بذل المال القتال ثم إن كان فيهم قوة كقتال الكفار ندب لهم لبنا وانواب الجهاد والحج (قوله وإن قل) أي لا يلزمهم بذل المال ولو قليلاً لم لا عبرة بنحو درهم أو درهمين (قوله ولومنعوا من الرجوع أيضاً جاز لهم التحلل في الأصح) هو المعتمد (تنبيه) هنا كره فيما إذا منعوا من جميع الطرق كما تقدم في كلامه فلو منعوا من طريق دون غيره وجب عليهم سلوك ذلك الصبر وإن كان أطول وأشق ولا يجوز لهم التحلل ثم إن كان مثل الأول وأدونه طويلاً وسهولة وفاتهم الحج فيه لزمهم القضاء كالأصبر والاحرام غير متوقعين زوال الحصر قبله والا فلا قضاء كالأصبر والاحرام متوقعين زواله (قوله ولا تحلل بالمرض) أي لا يجوز في الحج قبل الفوات ولا في العمرة مطلقاً ومثل المرض فإدراك الرفقة واضلال الطريق وخطأ العدو والحبس لدين هو موسر به وفي المعسر ماض (قوله فإن شرطه) أي ذكر بلفظه حالة أحرامه بذلك بقوله أنه تحلل إذا مرض يتحلل بوجهه بذلك لقول المصنف تحلل فلو قال (قوله الاحصار) يقال على المشهور وحصر العدو وأحصره المرض ويقال هما فيهما وفي الاصطلاح المنع عن اتمام أركان الحج أو العمرة (قوله للحج) كذلك يتصور فوات العمرة تبعاً للحج في حق القارن (قوله عن اتمام حج أو عمره) أي اتمام أركان حج أو عمره ففي كلامه مضاف مخدوف اذ لو حصر عن الرمي والمبيت جبرهما بدم مع تمام الأركان وتم حجه وينبغي أن يتوقف التحلل التام على هذا الدم أيضاً (فرع) لو حبس ظله أو كان معسراً ولا بينة ساغ التحلل كالحصر العام (قوله لما صدته المشركون الحج) هذا فيه رد على مالك رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة التاسعة وقتها (قوله من جملة الرفقة الحج) هذا وكذا قوله الآتي وإذا دفع بهديك إلى أن محل هذا الوجه إذا كان الحصر لبعض من الجماعة وفيها (قوله لأنه لا يفيد زوال المرض) منه تعلم الفرق بينه وبين حصر الشريعة البسيطة نعم قد يراد على التعليل ما لو أحصر حتى عن الرجوع ويرد بأنهم استفادوا الأمان من العدو الذي بين أيديهم (قول المتن فإن شرطه) أي في أول أحرامه

فإن كان محرماً بعمرة أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمل عمرة (فإن شرطه) أي

التحلل بالمرض أى انه يتحلل اذا مرض (تحلل به) أى بسبب المرض (على المشهور) والثانى لا يجوز لانه عبادة لا يجوز الخروج منها غير
 هنر فلا يجوز بالشرط كالصلاة المفروضة واستدل الاول بما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة
 بنت الزبير فقال لها أردت الحج قالت واثقما أجدي الاوجعة فقال جئى واشترطى وقولى اللهم محلى حيث حبستى وما قبل من جهة
 القول الآخر انه مخصوص بضاعة (١٤٨) خلاف الظاهر وتقاس العمرة بالحج ولو قال اذا مرضت فانا حلال صار حلالا بنفس

انه يصير حلالا لم يحتاج الى تحلل ولو شرط انه يقلب حجه عمره فله قلبه أو انه ينقلب حجه عمره اقلب من غير
 قلب وتكفيه عن عمرة الاسلام ولو شرط مع ذلك هديا لم يزمه والا كفاه الحلق والنية كباقي ومثل المرض
 في الشرط المذكور ما ألحق به مما مر ويكفي في المرض مشقة لا تحتل عادة كما اعتمد شيخنا (قوله
 ضباعة) بضم الصاد المجمعة والموحدة بعد الالفين مهمة ثم هاهنا بنت الزبير ابن عمه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعبد الله بن الزبير المشهور الذى قتله الحجاج أخوها من أبيها وأمه أمه بنت الصديق رضى الله
 عنهم ولها أخ شقيق اسمه عبد الله أيضا قتل فى أحد (قوله ما أجدي الاوجعة) أى متوقعة لحصول وجع
 مستقبل بدليل ما بعده (قوله جئى واشترطى) أى انوى الحج واشترطى التحلل بالمرض اذا حصل (قوله
 وقولى الخ) هو تفسير للشرط ومحلى بكسر الحاء بمعنى التحلل لا بمعنى أصبر حلالا وان احتملته العبارة قلنا
 يأتى وضيم جحسنى بناء التأنيث الساكنة عائد لليلة (قوله ولو قال اذا مرضت فانا حلال صار حلالا بنفس
 المرض) وأوردنا فيه من اختلاف ولم يجعل الحديث شاملا (قوله بالا حصار) لا بالمرض لانه لا يذبح فيه
 الا بشرطه كما مر (قوله وفرق لحما) وكذا بقية أجزاءها كما مر (قوله ذلك الموضع) أى موضع الحصر
 ولا يجوز لغيره فى الحل ويجوز نقله الى الحرم ولا يجب كذا كره ويجوز لمن أحصر فى الحرم نقله لى مكان منه
 (قوله ويقيم مقام الشاة بدنة وبقرة) لكن تقدم عن شيخنا ما زاد على سبعها يقع تطوعا (قوله ولا يسقط
 الخ) أى سكونه عن شرط الذبح حال نية الاحرام لا يسقطه بل يسقط بنفيه أيضا بخلاف المرض فيها كما علم
 (قوله وقوة الكلام الخ) أى كلام الحرر فبعد أن التحلل يحصل بمجرد الذبح وحده وليس كذلك فلا بد من
 النية مع من الحلق والنية مع ما يضاف له من تقديم الذبح على الحلق (قوله والاظهر الخ) أى المتمدن ان دم

(قوله أى انه يتحلل اذا مرض) لو شرط أن يقلب حجه عمره كان أولى بالصحة اذا مرض ويجزئه عن
 عمرة الاسلام قاله البلقينى (قوله انه مخصوص بضاعة) أجاب الامام بحمل الحبس على الموت (قوله أى
 أراد) أوله بذلك لان الذبح يكون قبل التحلل (قوله ويقاس بهم الخ) انظر ما وجه جعل المساكين
 أصلا مع عدم ورود النص فيهم هنا وانه نظرا لذكرهم فى آية جزاء الصيد وحديث كفارة الحلق وفيه
 نظر (قوله ان يبيع بها الخ) كذا لا يلزمه الذبح بالحرم وان أمكن ولا يجوز أن يذبح فى غير مكان
 الاحرام من الحل ونظيره منع المتنفل من التوجه فى النفل لغير مقصده قال فى شرح الروض والاولى
 بعثه الى الحرم (قوله انه يتحلل اذا أحصر) زاد فى شرح الروض وان شرط نفيه (قوله لاحتماله لغير التحلل)
 اعلم ان النية اعتبرت هنا ولم تعتبر فى أفعال الحج والعمرة التى يحصل بها التحلل لأمريه أحد هما ما ذكره
 الشارح الثانى شمول نية الحج أولا لافعاله بخلاف الذبح عند الجزاء وانما توقف التحلل على الحلق أيضا
 لانه ركن قدر عليه فلا بد منه وأما اشتراط النية عنده فلا يأتى الا على التوجيه الاول كما يعلم من منيع الشارح
 رحمه الله ثم أيت معنى ثالثا ذكره الاصحاب وهو ان المحصر يرد بالخروج من الأفعال قبل كالحاقها بخلاف نية
 كالصائم اذا مرض وأراد الفطر (قول المتن فان فقد الدم) أى حسا وشرعا وهو بفتح القاف (قوله الطعام

المرض وقيل لا بد من
 التحلل (ومن تحلل) أى
 أراد التحلل أى الخروج
 من النكاح بالا حصار (ذبح)
 لزوما للآية السابقة (شاة)
 حيث أحصر من حل
 أو حرم وفرق لها على
 مساكين ذلك الموضع
 ويقاس بهم فقراؤه ولا
 يلزمه اذا أحصر فى الحل
 أن يبيع بها الى الحرم
 فانه صلى الله عليه وسلم ذبح
 بالحديبية وهى من الحل
 ويقوم مقام الشاة بدنة
 أو بقرة أو سبع احداهما
 ولا يسقط الدم اذا شرط
 عند الاحرام أنه يتحلل
 اذا أحصر وقيل يسقط فى
 ذلك وقوة الكلام تعطى
 حصول التحلل بالذبح
 (قلت) كما قال الزايفى فى
 الترح (انما يحصل التحلل
 بالذبح ونية التحلل) عنده
 لاحتماله لغير التحلل (وكذا
 الحلق ان جعلناه نسكا)
 وهو المشهور كما تقدم
 وينوى عنده التحلل
 أيضا لما تقدم وقد صرح
 به فى الروضة فى تحلل العبد

كما يأتى من غير نية على زبانه وان قلنا الحلق ليس بنسك وأسقطنا الدم فى الصورة السابقة حصل التحلل فيها بمجرد فقط
 النية (فان فقد الدم فالأظهر ان هذلا) كما فى دم التمتع وغيره والثانى لا بد له لعدم وروده بخلاف دم التمتع (و) الاظهر على الاول (انه)
 أى بدله (طعام بقيمة الشاة فان هجز) عنه (صام عن كل مديوموله) اذا انتقل الى الصوم (التحلل فى الحال فى الاظهر والله أعلم) بالحلق والنية
 عند موافقه يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الطعام وفرق الاول بان الصوم بطول زمانه فتعظم المتعة فى الصبر على الاحرام الى فراغه
 والقول الثانى بدل الدم الطعام

الاحرام ترتيب وتعديل ويتوقف التحلل فيه على الذبح والطعام لا على الصوم (قوله وجهان) أي على الرجوع أحدهما الاول (قوله أفعال) أي على الرجوع أرجحها الثالث (قوله ووجه ترجيح الاول) وهو الاظهر المبني على الاظهر قبله (قوله وإذا أحرمت العبد) بالمعنى الشامل للامة خلافاً للامام كباقي والمراد من فيه رق كباقي (قوله فلسيده) ولو أنى أوليه في المحجور سواء من أحرمت في ملكه أو من طرأ ملكه كان اشتراؤه عالماً بالأحرام وأجاز العقد نعم لو نفر نسكاً في وقت معين باذن سيده فأحرمت به ثم باعهم يكن للشري تحليلة (قوله والاولى أن يأذن له في الانعام) بمعنى أنه لا يحل له (قوله والمراد بالذبح) أي معنى تحليل السبيل له أمره به لا قطع بنته ولا منعه عن السفر مثلاً (قوله فيجوز) أي بحسب ما حرّم ويجوز قبله وإذا امتنع من التحلل فلسيده استغضاه في محرمات الاحرام ولو جاعا والام والقدام والقضاء عليه لا على السيد ولا يلزمه الاذن له في القضاء وفداؤه بالصوم وسيدته منعه منه وسيدته الفداء عنه بالذبح بعمدته لا في حياته (قوله فيصالح وينوي) فلا يتوقف تحلله على الصوم كالحر (قوله وان أحرمت باذن السيد) سواء أطلق له في الاذن أولاً وله فيه أن يحرم بما شاء فان ادعى السيد ارادة غير ما أحرمت به صدق السيد ان كان الذي أراده دون ما أراد العبد الا صدق العبد أو قبله بزمان وأحرمت فيه فان أحرمت قبله فله تحليله قبل دخوله لافيه أو قبله بنوع ووافقه فيه كافر إذا وتمتع فان خالفه فله تحليله ان كان ما أذن فيه دون ما أحرمت به كان أذن له في العمرقة فاحرم بالحلج والا فلا كان أذن له في حج فحرم في رفق وتمتع فافرأ وفي قران فتمتع قاله شيخنا فتأمل (قوله لم يكن له) أي لسيدته تحليله وان طرأ ملكه وله اختيار (تنبيه) اذنه له في الانعام كالاتداء فان ادعى أنه أذن له فيه لظنه معتمراً فبان حاجاً فيظهر تصديقي السيد (قوله ترجيح) أي يرجح السيد عن الاذن قبل احرام العبد ولم يعلم به ولو اختلفا في ان احرامه قبل الرجوع أو بعده فكافي الرجوع ولو أنكر السيد أصل الاذن صدق (قوله ومن بعضه حر كالقن) نعم ان كانت مهاباً فوقع جميع أعمال الحج في نوبة العبد فليس لسيدته تحليله (تنبيه) سكت الشارح عن المكاتب لانه كالقن فيبادر كفيهم وان كانت كاتبة محصية نعم قال بعضهم في الصحبة ما دام محصية في حلال سفر ولم يحل عليه شيء من العجم منه فليس له تحليله ولم ير فيه الشمس الخطيب ويجوز في تحليله أن يذبح باذن سيده وان يذبح عنه سيده (فرع) لو أسلم عبد حر بي وأحرمت ففغنم لم يحز تحليله (قوله ولزوج) الممكن وطؤه ولو بوليّه في نحو مجنون أو رقيقاً أو سفياً بتحليل زوجته ولو أمة وأذن لها سيدها فيه ومحلها أن تكون وطؤها وحل لم يكن لها من روكان له سلطنة عليها فلا يحل صغيراً حرم عنها وليها مثلاً ولا محرمة حال احرامها بضالاً من وضع جهبا في زمن خروجها للنفقة في معسر ولا من أخبر طبيبان أنها اذالم تكمل جهبا عصبت ولا مطلقه ولو رجعية

فقط) أي لانه أقرب الى الحيوان من الصيام لا شراً كهيأ المالبة فكان الرجوع اليه أولى وقوله وهو ما تقدم أي لا باعتبار القرب ولا شك ان الطعام بقدر قيمة الهدى أقرب اليه من اعتبار ثلاثة أصع وقوله أو ثلاثة أصع أي في فنية الحلق وقوله والثالث بدله الصوم فقط أي قياساً على التمتع لان التحلل والتمتع شرعا تخفيفاً لثقلها واشتركا في ترك بعض النسك وقوله والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر ان التحلل لا يتوقف على الصوم على هذا القول أيضاً (قوله فلسيده) أي ولو اتى اشتراؤه بعد ذلك (قوله فاحرامه منعقد) لكنه يحرم عليه لكونه بغير الاذن وكذا الزوجة (قائمة) قل النوى عن الاحباب انما حيت أبنا الزوج تحليل زوجته لا يجوز لها أن تتحلل الا باذنه ونظر فيه السبكي بسبب العيبان قال ويعد ثبوت الحرمة أولاً وزوالها دوماً (قوله فله تحليله) قال الاذرى بغير اشتراط ثبوت الرجوع بالينة (قوله أي فرض الاسلام) خرج النفر قال في المهمات المتجه فيه أن يقال ان تعاقب زمن معين وكان قبل النكاح أو بعده وأذن فيه الزوج فلا يمنع والا فلا يمنع اهـ وخرج القضاء بضالاً الاسنوي المتجه فيه عدم المنع

فقط وهو ما تقدم أو ثلاثة أصع لسته مساكين كالحلق وجهان والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام كصوم التمتع أو ثلاثة كصوم الحلق أو ما يؤدي اليه التعديل بالامداد كأن تقسم أقوال ووجه ترجيح الاول من أقوال البذل اشتباهه على الطعام والصيام (وإذا أحرمت العبد بلاذن فلسيده تحليله) لان تقريره على الاحرام يعطل منافقته عليه والاولى أن يأذن له في انعام النسك فاحرامه منعقد والمراد بتحليل السيد ان يأمره بالتحلل فيجوز له حينئذ فيحلق وينوي التحلل وان ملكه السيد شاقوقلنا بالرجوع انه يملك ذبح ونوى التحلل وحلق ونوى التحلل وان أحرمت باذن السيد لم يكن له تحليله وان أذن له في الاحرام ثم رجع ولم يعلم العبد فأحرمت فله تحليله في الاصح وأم الوصل والمدبر وللعلقي عتقه بصفه ومن بعضه حر كالقن (والزوج تحليلها) أي

(في الاظهر) لان تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع بها والثاني يقيسه على الصوم والصلاة المفروضين وفرق الاول بان مذهبهما لا يطول فلا يلحق الزوج كبير ضرر وحكي الثاني في التطوع لانه يصير فرضا بالشروع وله منعها من الابتداء بالتطوع جزما وبالفرض في الاظهر وخلاف التحليل معنى عليه فيكون في المنع والتحليل أقوال ثالثها المنع دون التحليل ولو أذن لها فليس له تحليلها ويقاس بالحج العمرة والدراد بتحليله اياها ان يأمرها بالتحليل وتحليلها كتحليل المحصر ولولم تتحلل فله أن يستمتع بها والاثم عليها حكاه الامام عن الصيدلاني ثم توقف فيه لان المحرمة محرمة لحق الله تعالى كل مرتدة فيحتمل أن يمنع الزوج من الاستمتاع الى ان تتحلل قال في شرح المهذب والمذهب القطع بالجواز وضم الامة الى الزوجة في ذلك (ولا قضاء على المحصر التطوع) اذا تحلل لعدم وروده (فان كان) نسكه (فرضا مستقرا) عليه حجة لاسلام بعد السنة الاولى

وان راجعها وكان قد أذن لها نعم ان أحرمت حال الطلاق بلا اذن ثم راجعها فله تحليلها وله حبس معتدة ولو بانثاق العدة وان أحرمت باذنه وأخافت القوات ويلزمها به القضاء والفدية وان تحللت بعمل العمرة (قوله أي فرض الاسلام) حل الفرض على ذلك لانصرافه اليه عند الاطلاق وليس قيداً فالنذر ولو معيناً والقضاء كذلك الا فيما مر (قوله وله منعها من الابتداء بالتطوع جزما) ومن الفرض على الاظهر قيا ساعلى التحليل بالاولى قد كره تقيم للأقسام فعلم أنه يحرم عليها الاحرام بغير اذنه (قوله ولو أذن لها) أي في التطوع أو الفرض فليس له تحليلها ان لم يراجع قبل احرامها وان لم يعلم به فان اختلفا فكالرجعية (قوله ويقاس بالحج العمرة) فلو قال المصنف من نسك الحج لكان اعم (قوله ان يأمرها بالتحلل) ويجب عليها بما مره ويمتنع عليها قبله بخلاف الرقيق كمال الحرفي الجملة (قوله وتحليلها كتحلل المحصر) فهو بذبح ثم حلق ونية قبهما (قوله والاثم عليها) هو العتدو ويفسد نسكها بالجماع وعليها القضاء فوراً قال شيخ شيخنا عميرة وعليها الكفارة أيضاً وفيه نظر فراجع (قوله وضم الامة الحج) أي ذكر في شرح المهذب أن الامة كالزوجة فاذا أمرها سيدها بالتحلل ولم تتحلل فلا سيداً يستمتع بها والاثم عليها وقد تقدم (قوله ولا قضاء على المحصر الحج) حاصله أن المحصر خاصاً أو عاماً لا يوجب قضاء التطوع ولا الفرض ولا يسقط ما استقر قبله من فرض أصلي أو قضاء أو نذر على ما مر لعدم وروده أي لعدم الامر به لمن أحصر لانه قد أحرم معه صلى الله عليه وسلم من أمحبه عام الحديبية ألف وأربعمائة وأكثر من أحرم معه في عمرة القضاء في العام بعده سبع مائة ولم يرد أنه أمر أحد اغيبرهم بالقضاء (قوله اذا تحلل) سواء مع بقاء المحصر قبل الوقوف أو بعده نعم ان زال المحصر قبل الوقوف وتمكن منه وتحلل قبل فعله فهو من القوات الآتي (تنبيه) لو أحصر بعد الوقوف فتحلل ثم زال المحصر لم يكن له البناء ولا الاحرام (قوله بعد زوال الاحصار) أي في الزمن الذي تعتبر الاستطاعة فيه فيأمر وهذا يفيد أن الاستطاعة في زمن الاحصار ولو خاصاً غير معتبرة فراجع (قوله ومن فاته الوقوف) سواء تمكن منه أو لا يحصر أو اذا كان سببه وطء الزوج أو أجني ولكن قبل النكاح فان وطئها أجني بعده في نسك لم يأذن فيه فله المنع وان أذن ففي المنع نظر (قوله لان تقريرها عليه يعطل حقه الحج) قيل يؤخذ من هذا التحليل امتناع تحليل الصغيرة التي لا يوطأ مثلها وكذا الكبيرة اذا سافرت مع الزوج وأحرمت وقت احرامه (قوله مبنى عليه) الضمير فيه راجع للاظهر من قوله وبالفرض في الاظهر (قوله فيكون في المنع الحج) أي بالنسبة الى الفرض ثم وجه أخذ المفضل من ذلك أن مقابل الاظهر القائل بعدم التحليل بان له المنع ابتداء فانه اذا كان اختلف في التحليل مفرعاً على المنع في الابتداء كان معنى الكلام ان القائل بالمنع في الابتداء اختلف قوله في المنع في الدوام (قوله والاثم عليها) أي وكذا الكفارة في الوطء (قوله لعدم وروده) استدلالاً بان النبي صلى الله عليه وسلم أحصر معه في الحديبية ألف وأربعمائة ولم يعتمر معه في العام القابل للانفر يسير أكثر مما قيل انهم سبع مائة ولم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان أنى ببعض المناسك قبل المحصر وكذا هو ثابت أيضاً في حق الشريعة البسيرة والمحصر الخاص كإتي المريض والزوجة والولد واستسكه الاسنوي بوجوب القضاء عند غلط الشريعة البسيرة في يوم عرفه يؤخذ أيضاً من الاطلاق أنهم لو أخروا التحلل طامعين في زوال المحصر حتى فات الحج لا قضاء وهو كذلك ومثله لو سلكوا طريفاً أطول من الاول أو أعرف فقامت عليهم بل سلكوا طريفاً واجبوا عليه القوات وما أخذ ذلك ان القوات ناشئة عن المحصر بخلاف ما لو صابروا على غير طمع الزوال أو سلكوا طريفاً يساو بالاول أو أقرب منه فقامت القوات فان القضاء واجب

من سنى الامكان وكلفتهما والتذر (بقي في ذمته) كالموشرع في صلاة فرض ولم يمتنع في ذمته (أو غير مستقر) حجة (قوله الاسلام في السنة الاولى من سنى الامكان) (اعتبرت الاستطاعة بعد) أي بعد زوال الاحصار وان وجدت وجب والا فلا (ومن فاته الوقوف)

احتماله (بطواف وسمى وحلق وفيهما) أي السمي والحلق (قول) انهما لا يجبان في التحلل بناء على أن الحلق ليس بنفسك ونظرا الى أن السمي ليس من أسباب التحلل لاجزائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فيمن لم يتقدم منه سمي فن سمي عقب طواف القدوم لا يحتاج في تحمله الى سمي (وعليه دم القضاء) للحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا وعبر في الروضة كاصلها والمحرر بان الفرض يبقى في ذمته ثم القضاء على الفور في الاصح والاصل في ذلك كله ما رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح كقوله في شرح المذهب ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمره ربن الخطاب ينحدره فقل يأمر المؤمنين أخطأنا الله وكنا نظن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا ان كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكر والله أعلم (كتاب البيع)

غيره (قوله محلل أي جازله التحلل) أي وجب فوراً لانه جواز بعد منع فيحرم بقاؤه على الاحرام ولا يجوز له لو أخره الى عام قابل (قوله بطواف وسمى وحلق) وهي أعمال العمرة كما عبر بها غيرهم ويحصل التحلل الاول بها احدهم الحلق أو الطواف المتنوع بالسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم ويحصل بالآخر التحلل الثاني العام لانه لا رمي هنا ولا ميبت لفواتهما تبعاً للوقوف فلا يجوز فعلهما ولا يحتاج في أعمال هذه العمرة الى نية ككتفاء بنية التحلل ولانها ليست عمرة حقيقة ولهذا لا تكتفي عن عمرة الاسلام ولو لم يكن رأسه شعر حصل التحلل العام بالطواف وحده أو مع سعيه (قوله لا يحتاج في تحمله الى سمي) فكلام المصنف ليس فيه (قوله وعليه دم القضاء) ان لم يكن فات بحصره كما مر وسمى قضاء لتضييقه بالقوات والافليس قضاء كما أشار اليه بعبارة الروضة وأصلها والمحرر (قوله تطوعا كان أو فرضا) فعبارة المصنف أولى من تعبير الروضة وأصلها والمحرر بالفرض لا يهاهما عدم وجوب قضاء التطوع (قوله ثم القضاء على الفور في الاصح) وهو المعتمد وان فات بعدئذ لانه لا يتخلو عن تقصير غالباً (قوله والاصل في ذلك كله) أي المتعلق بالقوات (قوله هبار) بقصد البدل الموحدة وآخره مهملة (قوله أخطأنا الله) بفتح العين المهملة وتشديد الهمزة أي العدد في أيام الشهر وضرب المتكلم اما ليلابار بتعظيمه نفسه أو لولا صحابه وهذا أظهر (قوله واسعوا) لعل الامام عمر رضي الله عنه علم أنهم لم يكونوا سوا بعد طواف القدوم أو أنهم ممن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلاً فتأمل (قوله وانحروا هديا) أي ولينحركل منكم هديه والتقييد بكونه معهم لا مفهوماً له كما علم مما مر (قوله ثم احلقوا أو قصروا) أي من شاء منكم الحلق فليحلق ومن شاء منكم التقصير فليقصّر (قوله فاذا كان عام قابل فحجوا) فيه افادة الفورية في القضاء بالقاء في فحجوا وبتقييد العام بالقابل فتأمل (خاتمة) ينبغي أن يحج الرجل باهله وان يحمل هديه معه وان يأتي اذا عاد من سفر ولو قصر بهديه لاهله وأن يرسل لهم من يخبرهم بقدمه ان لم يعلموا به وان لا يطرهم ليلاً وان يقصد اقرب مسجد فيصلي فيه ركعتين سنة القدوم وان يصنع أهله ولجبة تسمى النقيعة وان يتلقوه كغيرهم وأن يقال له ان كان حاجاً ومعتماً تقبل الله حجك أو عمرتك وغفر ذنبك وأخلف عليك نفقتك أو غزا يا جدته الذي نصرتك وأكرمك وأعزك وينب للحاج الدعاء لغيره بالمغفرة وان لم يسأله لغيره سؤال الدعاء منه بها وذكرنا أن ذلك يمتد أربعين يوماً من قدومه فراجعوا الله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(كتاب البيع)

آخره عن العبادات لانها أفضل الاعمال ولان الاضرار اليها أكثر ولغة أفراد فاعله ولفظه في الاصل مصدر فلذا أفردته وان كان تحت أنواع ثم صار ما لمافية مقابلة على ماسيأتي ثم ان أربده بأحدثي العقد الذي يسمى من يأتي به بائعاً فيعرف بأنه تملك بعوض على وجه مخصوص ويقال له الشراء الذي هو الشئ الآخر الذي يسمى من يأتي به مشتر يلو يعرف بأنه تملك بعوض كذلك ويجوز اطلاق اسم البائع على المشتري وعكسه اعتباراً والتعبير بالتمليك والتملك بالنظر للعنى الشرعي كما سيأتي وان أربده بالمركب من الشقين معا بمعنى المعلقة الحاصلة من الشقين التي ترد عليها الاجازة والفسخ فيقال له لغة مقابلة شئ بشئ على وجه (قوله أي جازله التحلل الخ) قد جرى في شرح المذهب بالوجوب لكن السبكي حل كلامهم على عدم صحة الحج بهذا الاحرام من قابل لا وجوب التحلل فوراً وفي كلام الرافي ما هو ظاهر فيه فلعل الشارح رحمه الله تابع لذلك (قوله لاجزائه قبل الوقوف) أي وأسباب التحلل يجب تأخيرها عنه (قول المتن وعليه دم) أي لماسيأتي عن عمر رضي الله عنه ولان القوات سبب يجب به القضاء فيجب به الهدى كالا فساد ثم هو دم ترتيب وتقدير كما سلف ووجه القضاء ماسيأتي ولانه لا يتخلو عن تقصير بخلاف الحصر فكان كالفساد (كتاب البيع)

المعاوضة فيدخل فيه ما لا يصح تملكه كالاختصاص والولم تكن صيغة كالمعاطاة وخرج وجه المعاوضة نحو
السلام وشرعا عقده معاوضة مالية فملاك عين أو منفعة على التأيد لا على وجه القرب فهو أركانه ثلاثة عاقد
ومعقود عليه وصيغة وهي في الحقيقة ستة كإسباتي والعقد في التعريف جنس وشأنه الإدخال لكن إذا
كان بينه وبين فسخه محموم من وجه يخرج بكل منهما ما دخل في عموم الآخر لذلك قالوا خرج بالعقد المعاطاة
وبالمعاوضة نحو الهدية وبالمالية نحو النكاح وبإفادة ملك العين الإجارة وبغير وجه القربة القرض والمراد
بلمنفعة بيع نحو حق الممر والتقييد بالتأيد فيه لاخراج الإجارة أيضا وأخرج الشيء الواحد بقيد بن غير معيب
وهذا التعريف أولى من التعريف بأنه مقابلة مال بمال على وجه مخصوص لما ينبغي ثم البيع منحصر في
خسة أطراف الأول في محته وفساده والثاني في جوازه ولزومه والثالث في حكمه قبل القبض وبعده والاربع
في الالفاظ المطلقة والخامس في التحالف ومعاملة العبيد وأفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة
على الرجح (قوله هو) أي البيع بالمضي الشرعي المركب كإسقاط وعرفه بالمثل دون الحد لأنه أظهر والأشارة
كالقول وغير لفظ البيع مثله كإسباتي (قوله بعثك) فيه الاستناد إلى جهة الخطاب فلا يكفي الاستناد إلى
جزئه كإسوان أو بده بالجهة ومال شيخنا الرمي إلى الصحة في النفس والعين مع إرادة الجهة وشيخنا زى
إلى الصحة ولو في نحو اليد مع الإرادة لانه كونه فراجعه ولا يكفي قصد خطاب غير العاقد ولا الإشارة لغيره
ولا قصد غيره بالاسم الظاهر ولا الاستناد لغير الخطاب كبعت موكلك ولا بأك الله لانه عقد لا يستقل به المالك
بخلاف نحو العتق نعم هو كناية هنا ويكفي عن الخطاب اسم الإشارة كهذا أو ما غير به كالاسم الظاهر كزيد
والعقد معه ولا يشترط الخطاب في بيع ماله لفظه وعكسه ولا في البيع مع الواسطة بل لا يصح الخطاب فيما
ويكفي صيغة أحد المتعاقدين ولو قبل علم الآخرى ولا يضر العين في الصيغة من العمى كفتح ناه المتكلم
وإبدال الكاف حمزة (قوله اشتريته به) فلا بد من ذكر العوض والمعوض في كل من الجانبين واغتر
الخطيب عدم ذكرهما من الثاني (قوله فيتحقق) يفيد اعنادها أن أركان كإس (قوله ولها شروط
الخ) أي قد كشرطها يقتضي اعتبارهما وأنهما غير شرطين لبعدها اعتبار شرط في شرط لشيء واحد
أصالة فسكونه عنهما للعلم بوجودهما ضرورة (قوله للخلاف فيها) أولانها سبب في سميتها عاقدا (قوله
وعبر عنها بالشرط) أي وهو غير مناسب وإن قال الإمام أنه لا حجر على الفقيه في التعبير أو قلنا أن المراد بالشرط
مالا يدمنه والاعتراض بأنها لو كانت ركنًا لما قبل صحة المعاطاة عند قلته مردود (قوله عن الثلاثة) وهي
سنة في الحقيقة كإسقاط وبعده الزمان ركنًا ولا المكان لعمومهما وانما هذا الزمن في نحو الصوم لعدم وجود

هو كقوله بعثك هذا بكذا
فيقول اشتريته به فيتحقق
بالعقد والمعقود عليه
ولها شروط تأتي والصيغة
التي بها يعقد وبدأ بها
كغيره لأنها أهم للخلاف
فيها وعبر عنها بالشرط
خلاف تعبيره في شرح
المهذب كالغزالي عن الثلاثة

(قوله لأنها أهم) قال شيخنا العلامة النوري المحلى ولأن العاقد والمعقود عليه من حيث كونهما كذلك
لا يتحققان إلا بالصيغة وإن كانت ذاتهما من حيث هي متقدمة عليهما (قول المتن شرطه الإيجاب) المراد به
مالا يدمنه ليوافق ما في شرح المهذب من جعلها ركنًا والإيجاب من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى
فاذا وجبت جنوبها (قول المتن كبعتك وملكتك) صراحة هذا تعلم من قوله بعبور يعقدا بالسكناء وفارق
ملكك وأدخلته في ملكك باحتمال الثاني الإدخال في مكان مملوك له ومن الصريح اشتريته كإسباتي
في كلام الشارح ومنها اشتريتك ووليتك وأشركتك وصارفتك وهو شركك قال الأسنوي والمستثقات كبائع
ومبيع قياسا على طائفي ومطلقة ومنها لم يلفظ الهبة مع العوض قال الأسنوي رجاءه أشار بكاف الخطاب
في بعثك وملكتك إلى أن استناد البيع إلى الخطاب لا يدمنه ولو كان نائباً عن غيره وهو كذلك حتى لو لم
يسنده إلى آخر كما يقع في كثير من الاوقات أن يقول المشتري بعت هذا بعشرة مثلاً فيقول البائع بعت
أو أسنده إلى غيره كالأول بعت موكلك فقبل فانه لا يصح بخلاف النكاح فانه يصح بذلك بل لا يصح إلا به
كما هو مبسوط في الوكالة ثم قال في نعم ولو قال المتوسط بعت هذا بكذا فقال نعم أو بعت ثم قال للمشتري
اشتريت بكذا فقال نعم أو اشتريت صح وقوله عن الرافعي ذلك أن تقول كذا ينبغي في الصورة أن يصح إذا قبل

باركان البيع فقال (شرطه

الايجاب كبعثك وملكتك والقبول كاشتريت وتملكت وقيل) أى فلا يصح البيع بدونهما لانه منوط بالرضا لحديث ابن ماجه وغيره انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يبيع بالمعاطة ويرد كل ما أخذه بها أو بدله ان تاف وقيل ينعقد بها في المحقر كطل خبز وخمرة بقل وقيل في كل ما يبعده يباع بخلاف غيره كالدواب والعقار واختاره المصنف في الروضة وغيرها (ويجوز تقديم لفظ المشتري) على لفظ البائع لحصول المقصود مع ذلك ومنع الامام تقدم قبل وجزم الرافي المصنف بجوازه في عقد النكاح والبيع مثله وهذا ناظر الى المعنى الاول الى اللفظ (ولو قال بمعنى فقال بعتك انعقد البيع) (في الاظهر) لدلالة معنى على الرضا والثاني لا ينعقد لاحتمال معنى لاستبانة الرغبة وبهذه الصيغة تقديرا البيع الضمني في أعنى عبدك عنى بكذا ففعل فانه يعنى عن الطالب ويلزمه العوض كإسبأ في كفاة الظهار فكأنه قال بعنيه وأعنته عنى وقد أجابه ولو قال اشترى فقال اشترى

صورته في الخارج فتأمل (قوله باركان البيع) الاضافة بيانية كاعلم مما مر (قوله وملكتك) أى ومثلته في الصحة والصراحة أعطيتك واشترى (قوله وقيل) وهو شرط وفعلت وأحييت ونعم كذلك وهي صريحة ان وقعت جوابا للصريح والاف كناية سواء في المتوسط وغيره ولا يشترط في المتوسط أهلية البيع ولا نيته في الكناية ولا صحة تملكه للبيع (قوله من اللفظ) أى وان اتفق هو باطنا وسيأتى أن الإشارة من الاخرس كاللفظ من غيره (قوله فلا يبيع بالمعاطة) بان لم توجد صيغة كإظهار الظاهر والاولى أن يراد بها الاغم منها بان لم يستوف العقد ما يعبر فيه شرعا يحرم تعاطي ذلك العقد ان قصد المعنى الشرعى أو أطلق ولا قرينة تصرفه الى غيره كتعليم وملاعبة زوجته بقوله بعتك نفسك مثلا وحيث حرم وجبت التوبة منه مطلقا كما قاله السبكي وقال غيره ما لم يوجد مكفر فهو وصية ونقل عن شيخنا أنه كبيرة وهو بعيد جدا (قوله ويرد كل) أى ولو بلا طلب قال شيخنا وينبغي أن يكون وارثه مثله حيث علم الحال واذالم برد ما أخذه فلا مطالبة في الآخرة ان كان ثم رضا قال الغزالي وللبائع أن يملك من الثمن قدر قيمة متاعه من باب الظفر حيث وجدت شروطه ويحتمل أن له ذلك مطلقا (قوله ويجوز تقدم الخ) أى لا ينعم ونحوها وفعلت ورضيت (قوله ومنع الامام الخ) حله شيخنا مر على ما اذا قصد بها جواب كلام قبلها والاف يصح تقديمها عليه حل كلام الرافي (قوله الى اللفظ) أى لان لفظ قبلت يستدعى شيئا قبله (قوله بمعنى) أى في الصريح أو أوجه له في الكناية (قوله وبهذه الصيغة) أى التي فيها تقدم لفظ المشتري والمقدر فيها الصريح ولا يختص الحكم بذلك ولفظ تقديره حال من الصيغة والمراد بالبيع الضمني في العتق ولو لمعلقا فقط لا نحو وقف ولا من يعتق على الطالب كبهضه فقول بعضهم كاعتق عبدك الخ يحمل على ان الكف استقصائية أو مثال لافراد الصيغة (قوله ففعل) أى قال أعتقته عنك ولا يكفي فعلت ولا نعم ونحوهما (قوله فكما لو الخ) التشبيه يشمل الحكم والخلاف (قوله صريح) قال شيخنا مر نعم ان قصد عدم جوابه أو عدم قبوله لم يصح العقد وعمل الصراحة في غير صيغة المضارع والآنحو أقبل أو ابتاع واشترى فكناية (قوله وينعقد بالكناية) ومنها تسلمه بكذا وان لم يقل منى أو بارك الله لك فيه أو هذا لك أو سطرنتك عليه أو باعك الله وفارق صراحة نحو العتق بهذا المامر وليس من الكناية أبحتك لصراحتي في عدم العوض ولا أرقبتك أو أعمرتك بخلاف وهبتك وان رادفهما ومن الكناية الكتابة بالمشاة القوية قبل الاف قال شيخنا مر الاعلى مانع أو هو أو تصح من سكران

المشتري بعد ذلك فان أجيب بان صورة المسئلة عدم قبول المشتري بعد ذلك قلنا فكان ينبغي أن يصورها بقول المشتري بمعنى هذا بعشرة فان بعت هذا بكذا استفهام لا يفتى عن القبول والله أعلم ثم قضية اطلاق المصنف اشتراط الايجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي أحد اللفظين وقيل نكفى النية قال الاسنوى وهو قوي لان اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا ولم بتقيده وقوله والقبول كاشتريت من الفاظه أيضا ابتعت واشترى وصارفت وتوليت واشتركت وكذا بعت ونعم ولفظ الهبة ومنها فعلت في جواب اشترى قال السبكي ولو قال بمعنى فقال فعلت أو نعم فكقوله بعتك اه وفي الرافي في النكاح لو قال بعتك بألف فقال نعم صح البيع وفي شرح البهجة لشيخنا خلافة لكونه لم يطلع عليه بل تبع ما شعر به ظاهر من البهجة (قوله لحديث ابن ماجه) مثله قوله تعالى الآن تكون تجارة عن تراض منكم (قوله ما يدل عليه من اللفظ) يرد عليه الصحة بالكناية (قول المتن انعقد) أى البيع روى مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال أسلمة بن الاكوع رضى الله عنه في جارية هبلى المرأة فقال له هي لك فقمس عليها باقى العقود ثم المذهب في نظيره من النكاح القطع بالصحة والفرق أن النكاح غالباً يسبقه خطبة فيتخلف فيه توجيه مقابل الاظهر ولأتى بمضارع مقرون بالام الامر قال الاسنوى اتجه الحاقه بالامر (قول المتن وينعقد بالكناية) لحديث سلمة السابق في الحاشية التي قبل هذه وفي قصة جل جابر رضى الله عنه بمعنى

(٢٠ - (قيلوبى وعمره) - ثانى) فكما لو قال بمعنى فقال بعتك قاله البغوى ثم ما ذكر صريح (وينعقد بالكناية) وهو

وتعلم النية منه ومن الأخرس بالكتابة أو الإشارة أو غيرهما ودخل في الكتابة ما لو كانت لحاضر وقيل فوراً
أو لغائب ولا يشترط فيه إرسال الكتاب فوراً ولا علم المكتوب إليه بالبيع ويشترط قبوله فوراً وقت اطلاعه
على لفظ البيع في الكتاب لاقبله وإن علم وبتدبيره مادام في مجلس قبوله ولا يعتبر لا كاتب مجلس ولو بعد
قبول المكتوب إليه بل بتدبيره مادام خيار المكتوب إليه (قوله ناوياً بالبيع) أي ولو في جزء من الصيغة
كفا في الإطلاق قاله شيخنا مر وقال شيخنا زى يشترط اقترانها بجميع اللفظ ومنه ذكر العوض عندهما
وإن لم يكن من الصيغة الأصلية (قوله المشروط عليه الاضهاد فيه) أي لا بصيغة الأمر نحو بشرط أن تشهد
أو على أن تشهد أو وكنتك في البيع وتشهد أماً بالأمر كعب واشهد فلا يشترط الاضهاد عليه فيه (قوله فالظاهر
انعقاده) هو المعتمد والمراد بالقرائن ما يدل على المقصود ولو قرينة واحدة (تنبيه) الصحة وانتقال
الملك يقارنان آخر الصيغة على المعتمد (قوله أن لا يطول الفصل) أي بسكوت ولو سهواً أو جهلاً كما في
الفاصلة على المعتمد ولا يضر السير إلا من علم عامد قصد به القطع كذلك (قوله افظهما) المراد بهما ينعقد
به البيع ولو إشارة أو كتابة منهما أو من أحدهما وذكر اللفظ للغالب (قوله كلام) وهو ما تبطل به
الصلاة من الكثير مطلقاً أو نحو حرف مفهم فأكثر من عامد عالم نعم لا يضر قد أو أنا بغير واو ونحو يازيد
نحو قد قبلت أنا اشتريت بعثك يازيد وسواء كان الكلام من الموجب أو القابل ومنه التعليق إلا أن شئت
من الأول بعد تمام صيغته على المعتمد وكذا إن كان ملكي فقد بعثك ما هو ملكه لأن فيه معنى
إذ وفي كلام العلامة ابن القاسم إن إشارة الأخرس كالكلام المذكور ونوزع فيه (تنبيه) ينبغي أنه
لا يضر الكلام من الكاتب لنحو غائب مطلقاً ولا من المكتوب إليه إلا بعد وجوب فورية القبول عليه
بما مر (قوله أجني) أي الأيسر النسيان أو جهل عنده في عامد متقدم والمراد بالأجنبي ما ليس من
مقتضيات العقد ولا من مصالحه ولا من مستحباته ولو بحسب الأصل فلا تضر الخطبة كالجدة إلى آخره
وإن لم تستحب بينهما كما في النكاح (تنبيه) لو قارن الكلام الأجنبي صيغة التلأخر منهما فالذي رجمه
العلامة ابن قاسم أنه يضر أخذاً من التعليل بالأعراض ويؤخذ منه البطالان بمقارنة صيغة المتقدم أيضاً
فليراجع واغتر الكلام السير العمد في الخلع وإن قصد به القطع لأن ما هنا معاوضة محضة (قوله عن
القبول) أي وعن الإيجاب (قوله على وفق الإيجاب) أي في المعنى من حيث النوع والصفة والقدر
والحال والتأجيل وإن اختلف لفظهما ومن الشروط أن لا تتغير صيغة الأول قبل تمام صيغة الثاني ولو باسقاط
أجل أو خيار وإن يتكلم كل منهما بحيث يسمعه من يقر به بلا مانع وإن لم يسمعه صاحبه كان وقع قبوله
انقفاً لا عبرة بحمل الرجم وإن تبنى أهليتهما إلى تمام الصيغة فلو جن أومات لم يصح قبول وليها ووارثه
وإن يشتمل الإيجاب على خطاب أو ما يقوم مقامه كما مر وإن يكون الخطاب للقابل لسكته أو لجزءه على ما مر
وإن يكون الجواب ممن صدر معه الخطاب لأم من وكيله مثلاً على المعتمد وأن لا يكون تأقيب ولو بألف عام
جاءك قلت إن لرجل علي أوقية فهو لك ما فقال صلى الله عليه وسلم قد أخذته خرج الشيعان (قوله بأن
ينوبه) تفسير لقول المصنف وينعقد بالكتابة (قول المتن كجعله لك الخ) قضية كونه كناية أنه يحتمل غير
البيع كالأجارة (قوله وأخذه) وكذا تسلمه وسلطته عليه وأدخلته في ملكك وكذا أباك الله وبارك الله
لك فيه جواب لمن قال يعني أفتي بذلك الغزالي ونقله عنه النووي في زوائد الروضة وأقره (قوله ناوياً بالبيع)
الظاهر أنه لو نوى قبل فراغ لفظ الكتابة كفي أي فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله
(قول المتن ويشترط الخ) لأن في النكاح وجه أنه يكفي القبول في مجلس الإيجاب والقياس طرده هنا بل صرح
بعضهم بحكاية هنا (قول المتن بين لفظيهما) هو جرى على الغالب والافاطة والإشارة كذلك وكذا المعاطاة
على القول بها (قول المتن فقال قبلت) مثل هذا ما لو أوجب بمؤجل فقيل محال (قوله وكذا عاكسه) المفهوم

ما يحتمل البيع وغيره بأن
ينوبه (كجعله لك بكذا)
أخذه بكذا ناوياً بالبيع
(في الأصح) هو راجع إلى
الانعقاد والثاني لا ينعقد
بها لأن الخطاب لا يدرى
أخطوب ببيع أم بغيره
وأجيب بأن ذكر العوض
ظاهر في إرادة البيع فإن
توفرت القرائن على إرادته
قال الإمام وجب القطع
بصحته وبيع الوكيل
المشروط عليه الاضهاد فيه
لا ينعقد بها جزماً لأن
الشهود لا يطلعون على
النية فإن توفرت القرائن
عليه قال الغزالي فالظاهر
انعقاده (ويشترط أن
لا يطول الفصل بين لفظيهما)
ولا يتخللهما كلام أجني
عن العمد فإن طال أو
تخلل لم ينعقد كذا في
الروضة كاصلها وفي شرح
المهذب الطويل ما أشعر
بأمره عن القبول ولو
تخلل كلمة أجنبية بطل
العقد اه (وأن يقبل على
وفق الإيجاب فلو قال
بعثك بالث

ولا تعليق الا فيما صر وان بقصد كل منهما اللفظ لعناه أى أن يأتي باللفظ قاصده حالة كونه عارفاً بمعناه كفى
الطلاق فلا يصح مع سبق اسان ولا من أجمعي لقنه بخلاف المازل واللاعب (تنبيه) هذه الشروط
معتبرة في الحاضر والغائب على ما هو الظاهر في غير ما مر فراجع (قوله مكسرة) قال بعضهم هي قطع
تتم مضروب قبل قطعه وهو الوجه وقول شيخنا انه لا يتقيد بذلك فيه نظر (قوله لم يصح) قال شيخنا
وان تساوت قيمتهما على المعتمد وكذا الواجب بنقد فقيل بنقد آخر وان ساواه فلا يصح أيضاً كما علم عامر
(قوله ولو قال ونصفه بخمسائة الخ) وحمل شيخنا مر القول بالصحة على ما إذا لم يقصد تعدد الصفقة والقول
بالبطلان على ما إذا قصده وخرج بنصفه ما لو قال بعثك بعضه بخمسائة وبعضه بخمسائة فلا يصح لاحتمال
البعض لغیر النصف قال بعضهم وظاهر هذا عدم الصحة وان قصد بالبعض النصف مثلاً فراجعه وأما عكس
هذه بأن عدد الاول فلا يصح مطلقاً وكذا لو قال بعثك هذا بألف وهذا بمائة فقبل أحدهما وبصح لو قال
بعثك هذا بألف على أن لا نصفه لان المعنى بعثك نصفه قاله شيخنا وانظر ماذا يلزمه ويظهر توزيع
التمن عليهما نصفين (قوله والظاهر فساد العقد) هو المعتمد (قوله لا يلزمه عنده) أى لا يلزم القابل عند
القبول على كلامه المرجوح الا الاثبات لا ما زاد عليها لكونه متميزاً عنها وبذلك فارق ما سرفى الصحاح (قوله
في الحل أيضاً) وقد قالوا ان اشارة الاخرى كالنطاق في سائر الاحكام الا في شهادة وبطلان صلاة وحنت وفيه
نظر يعلم من سبر مسائل الفقه (قوله وشرط العاقد) ولو في غير البيع وخرجه الدلال والمتوسط كما مر
(قوله مصلحاً لدينه) بأن لا يفعل محرماً يبطل العدة وبه خرج المجنون كما سيذكره (قوله وماله) بأن لا ينقعه
في محرم فيخرج عن الرشد بعدم صلاح واحد من دينه وماله وشملت اضافة المال ما لو كانت للابسة فيدخل

بالاولى (قول المتن واشارة الاخرى) مثلها كتابته (قول المتن بالعقد) هي من زيادته على المحرر قال في
الدقائق احتزرت بهما عن اشارته في الصلاة والشهادة فليس لها حكم النطق واعترض الاسنوي باتهما وان
حسنت من هذا الوجه لكن رد بسبب ما ان اشارته في الدعاوى والاقرار والاجارات والفسوخ وغيرها قائمة
بمقام النطق وكان الشارح رحمه الله اشار الى بعض الاعتذار بقوله وسيأتي في كتاب الطلاق الخ (قول المتن
وشرط العاقد الرشداً الخ) عدل عن قول المحرر ويعتبر في المتبايعين التكليف قال في الدقائق لانه يرد عليه
السكران والسفيه والمكره بغير حق قال الاسنوي فيه امران أحدهما ان النائم ونحوه ممن زال عقله بلا
تقصير لا يصح بيعهم فان كانوا عنده ملحقين بذوى الرشود ودواعيله والاقبل منه انتفاء الرشود عن السكران
المتعدى بسكره بطريق الاولى وحينئذ فيلزمه أن لا يصح بيعه مع انه يصح وأيضاً فالرشد يطلق على الرشدي
المال وعلى الرشدي الدين وكلاهما ليس بشرط كافي السفيه المهممل الامر الثاني السكران لا يرد على المحرر
لانه مكلف عند الفقهاء غير مكلف عند الاصوليين والمصنف ينفى عنه التكليف ويعتبر تصرفاته وهو خلو
طريقة بطريقه قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه أنه مكلف قال غنى الاسنوي رحمه الله وليت شعري
مال الذي فهمه من معنى التكليف حتى ففاه عنه مع القول بتقييد تصرفاته وعليه قال وأما السفيه والمكره
فلا يردان عليه لان معنى كلامه ان كل بيع لا بد فيه من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو ان كل مكلف
يعتبر بيعه فليس هو مدلول كلامه اه أقول ما منع به ايراد السفيه والمكره فلا يمنع به ايراد النائم ونحوه ومن
زال عقله بلا تقصير على المؤاخذ وهل هذا الا تحكّم اللهم الا ان يقال ورد ذلك عليه على طريقة ابراده على المحرر
وان كان الاسنوي لا يرى صحة ذلك (قوله مصلحاً لدينه) لم يبين ضابطه والظاهر ان المرجع العرفي ثم قضية
تعمير الشارح أن من بلغ سفيهاً ثم رشداً لا يصح بيعه وليس مرادهم رأيت في تفسير البغوى الصلاح في الدين
أن يكون محض النواحي والمعايش المسقطه للعدة (قوله فلا يصح عقد العتيق) ولما أذن له الولي في ذلك
والجليل على ذلك حديث رفع القلم عن ثلاث (قوله وماله) الواو بمعنى أو

مكسرة فقال قبلت بألف
صححة لم يصح) وكذا
عكسه ولو قال بعثك هذا
بألف فقال قبلت نصفه
بخمسائة لم يصح ولو قال
ونصفه بخمسائة قال
المتولى يصح ونظر فيه
الرافعي بأنه عدد الصفقة
قال في شرح المهذب لكن
الظاهر الصحة قال فيه
والظاهر فساد العقد فيها
اذا قبل بألف وخمسائة
خلاف قول الفقهاء بصحته
اه ونبه الامام على انه
لا يلزم عنده الا ألف
(واشارة الاخرى بالعقد)
كالبصير والنكاح (كالنطق)
به من غيره فيصح بها
وسياً في كتاب الطلاق
الاكتفاء بإشارته في الحل
أيضاً كالطلاق والعناق
وانه ان فهمها القطن وغيره
فصرحة أو القطن فقط
فكناية (وشرط العاقد)
البائع أو غيره (الرشد)
وهو أن يبلغ مصلحاً لدينه
وماله فلا يصح عقد العتيق
والمجنون ومن بلغ غير
مصلح لدينه وماله

حق) أى فلا يصح عقد المكره فى ماله بغير حق ويصح بحق قال فى الروضة المزيد فيها هذا الشرط بان توجه عليه بيع ماله لو فاء دين أو شراء مال أسلم اليه فيه فأكرهه عليه الحاكم اه ولو باع مال غيره باكرهه عليه صح قاله القاضى حسين كالصحيح فيمن طلق زوجة غيره باكرهه عليه أنه يقع الطلاق لأنه أبلغ فى الاذن (ولا يصح شراء الكافر المصحف) وكتب الحديث (والمسلم فى الاظهر) لما فى ملكه لادولين من الاهانة ولثالث من الازلال وقد قال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والثانى يصح ويؤمر بزيارة الملك عن كل من الثلاثة وفى الروضة كأصلها تصحيح طريقة القطع بالاول فى الاولين والفرق ان العبد يمكنه الاستغانة ودفع القل عن نفسه (الا أن يمتنق عليه) كأبيه أو ابنه (فيصح) بالرفع شرائه (فى الاصح) لا يتفاه اذ لا به عدم استقرار ملكه والثانى لا يصح لانه لا يتجاوز الازلال (ولا) شراء (الحربى) سلاحا والله أعلم كما ذكره الرافعى فى الشرح فى الناحى لانه

الرفق (قوله نم) هذا الاستثناء فمين بذرق المال بعد صلاحه حال بلوغه وخرج به من فسق بعده فكالمشيد ولا يحجر عليه وفى كلامه اشارة الى أن المراد بالارشاد فى كلام المصنف ولو فيها نضى وقيل انه اشارة الى أن فى مفهوم كلام المصنف تفصيلا فتأمل (قوله المكره) ان لم يظهر منه قرينة اختيار ولم يوصح العقد (قوله فى ماله) أى فى مال معين له فيه ولاية التصرف ولو بوكالة فخرج المصادر فان عقده صحيح وان علم أنه لا يخلص بغير البيع وبقية عقود المكره موحولة كبيعته (فائدة) قول المكره لاغ الا فى بطلان صلاته فتبطل به وفعله أيضا لاغ الا فى عدم الاستقبال فى الصلاة والفعل الكثير فيها وعدم القيام فى الفريضة فتبطل صلاته فى ذلك والا فى وجود الرضاع منه فيترتب عليه التحريم والا فى وجود القتل فيقتل هو ومن أكرهه (قوله والحاكم) أى من له ولاية ولو بالتقلب (قوله باكرهه) أى الغير (فرع) من الاكره بحق اكره الحاكم من عنده طعام على بيعه عند حاجة الناس اليه ان بقى له فوت سنة قال شيخنا وهذا خاص بالطعام فرأى (قوله ولا يصح شراء الكافر المصحف) أى لا يصح تملكه ولو بغير الشراء ولو بوكالة مسلم عنه لأن الملك يقع له وبذلك علم صحة العقد بوكالته عن المسلم فى شرائه وفارق عدم صحة وكالته عن المسلم فى قبول نكاح مسلمة بالاحتياط للابضاع وقول بعضهم ولانه لا يتصور نكاح كافر لمسلمة بخلاف ملكه لمسلم مردود بسلام زوجته والمراد بالمصحف هنا ما فيه قرآن مقصود ولو قليلا كروح أو نعمة أو رسالة وأجاز ابن عبد الحق القيمة والرسالة اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم ولم يخرج بالمقصود ما على جدار أو سقف أو ثوب أو نحوها (فرع) يمنع الكافر من تجليده مصحف ونذهبه لانه من شراء جلد هو ان لم تنقطع نسيته (قوله وكتب الحديث) وكتب فيها حديث ولو ضعيفا لانه موضوع قال شيخنا وكالحديث علم شرعى وآتاه آثار الصالحين لا علم خلا عن جميع ذلك فيصح (قوله والمسلم) ولو فيها مضى كالرند (قوله لما فى ملكه الخ) خرج تلك المذكورات من المصحف وما بعده اجازتها أو اعارتها ورهنها فصحيحة لتمكن مع الكراهة فى العقد على العين وعلى كل لانسلم العين اليه بل يقبضها عنه الحاكم ثم يأمره وجوب بازالة ملكه عنها فى نحو اجارة العين ومنعه من استخدام المسلم فيها لوفى غيرها (قوله تصحيح طريقة القطع) فالمناسب التعبير بالذهب (قوله بالرفع) جوازا لمباد الاستغناء ولا يصح نصبه عطفًا على يعق المقتضى لكونه من مدخول الاستغناء وألا يكون الصحة مرتبة على العتق مع انها انما ترتب على استحقاقه لا عليه أو لكونه استغناء الثمن من نقيضه اذ يصير المعنى لا يصح الا أن يصح وكل غير صحيح فتأمل (تنبيه) هذه من صور دخول المسلم فى ملك الكافر وقتا وصلها بعضهم الى نحو أن يعين صورة وكلها داخل تحت ثلاثة أمور اما قهر اعليه كالارث أو بنفسه أو باستحقاق عتق (قوله الحربى) ولو فى دارنا كالؤمنين والمعاهد (قوله سلاحا) أى آلة حرب كسيف وترس ورمح وفرس وسفينة سواء تملك جميع ذلك أو كل واحد من ذلك أو بعضه وخرج نحو سكين صغير قومقشط وعبد ولو كبيرا الا ان علم مقاتلته نابه (قوله لانه يستعين) أى مع مخالفتنا فى الدين بخلاف المسلم وان حرم بأن علم منه ما ذكر (قوله بخلاف الذى) أى الذى بدارنا ولم يعلم انه يدسه الى دارهم والا فلا يصح قاله شيخنا م روافقه شيخنا كابن حجر فى صورة الدس (فرع)

(قول الثمن ولا يصح شراء الكافر المصحف الخ) ولا خلاف فى التحريم والشراء بالمسلم والقصر ورجعه أشرية (قوله المصحف) ولو بعضا (قوله والثانى يصح) أى قياسا على الارث بجامع أن كلا سبب للملك (قوله والفرق الخ) أى ولان العبد يربحى عتقه والمصحف أكثر حرمة بدليل منع الحديث من مسه وحينئذ فلا يرد منع بيع العبد الصغير (قوله فيصح بالرفع) أى لانه بالنصب يصير التقدير الا ان يصح وهو كلام لا معنى له اذ نصبه يصير من المستثنى ولا معنى له (قوله بخلاف الذى) خرج أيضا الحربى المؤمن قال الاسنوى والمسئلة محققة على القول بالجواز لانه فى قبضتنا ويحتل للنع وهو الاوجه لان الاصل اصا كاله عوده وان الحرباية

يستعين به على قتالنا بخلاف الذى فانه فى قبضتنا وبخلاف غير السلاح مما يتأتى منه كالخيل فانه

بيعاً وشراءً فلا يصح لعدم

رؤيته وفي شرح المذهب

ان بيع المسلم المصحف

وشراءه مکروه وقيل يكره

البيع دون الشراء (ولم يبيع
شروط) خسة أخطاها

(طهارة عنقه فلا يصح بيعه)

السكاب والتجر) وغيرهما

من نجس العين لانه صلى

اللہ علیہ وسلم نہی عن ثمن

الكلب وقال ان الله حرم

بيع الحجر والميتة والحزير
رواهما الشيخان في

المذكورات خاصة بمنها

فألق ما باقى نجر العين

(والتنجس الذي لا يمكن

طہرہ) لانہ فی معنی

بجس العین (کاخل

الذين وكذا الذين

الزيت والسمن لا يمكن
المسحوق (الفال) / الشون

يكون: يغسلون بالان: يغسلون: يغسلون

اناماء يغلمه و عرك

شبهة حتى يصل الى جميع

خزانہ کا تقدیم فی باب

جاساۃ مع رده بمافی

حديث الفارة تموت في

من ان كان جامدا
فقوها وما حرموا

ماثعا فلاتقرب من موفي

بیتہ فاریقوہ فلاؤمکن

یہ شرعاً ہی قابل ہے۔

و علی امکان تطہیرہ قیل

ح بيعه قياساً على الثوب

بجس والاصح المنع

يسويجري الخلاف
وغه قاتلته

بسم الله الرحمن الرحيم

لإصلاح شرع الكافر دارا في الحرم لثمنه منه كما قال ابن حجر وخالفه شيخنا م قال شيخنا ويجرى مثل
 ذلك في الإجارة ومع الصحة يؤمر بالزكاة عليه كالمس (قوله وسباني) هو جواب عن سكوت المصنف عن
 اشتراط البصر في العاقد (قوله وأشرائه) أي لنفسه وأمن يعتق عليه فيصح (قوله وقيل بكرة البيع)
 أي بيع المصحف دون شرائه وهذا هو المعتمد قال الخطيب والمراد هنا ما يسمى مصحفاً عرفاً لا نحو تفسير
 وقال شيخنا إن حرمه فكالمصحف إلا فلا (قوله ولا يبيع شروط خمسة) لوعبر بالعوض أشمل الثمن
 لأنه منه وذو كرامة أيضاً وبعضهم أكتفى بالملك والعلم وبعضهم بذلك مع النفع وهذه الخمسة عامة ويزاد
 عليها في نحو الربي وفي نحو الزرع ما يأتي فيها (قوله طهارة عينه) ومنه الماء المستعمل ومظنون
 الطهارة بالاجتهاد ولا يضر اشتغال العقد على نجس تابع كطين بناء مخلوط بمرجين وریش فصل من نحو
 حداً أو وشم عبيد ودوميت في نحو خل وفاكهة فهو مبيع تبعاً عنه ما شأنا وقال العلامة العبادي الوجه
 أن المبيع هو الطاهر وحده ودخول غيره من باب نقل اليد كالاختصاص وأما ما نقل عن شيخنا الرمي من
 صحة بيع بناء نجس كله ولو على أرض محتكرة لم يصح عنه فراجع (قوله فلا يصح بيع الكلب) ولا يجوز اقتناؤه
 إلا لاجبة بقدرها كحراسه ماشية وزرع وصيده ويجب زوال اليد عنه بفراغها ولا يجوز اقتناؤه التحزير
 مطلقاً ويجوز اقتناء باقي الحيوانات ونحو المرجين (قوله والمتنجس) منه الآجر والخرف المجون بالنجس
 كالمرجين والرماد فلا يصح بيعه لكن تقدم أن شيخنا أفتى بصحة بيعه ويجوز نحو الصلاة عليه وعدم
 تنجيس ما يوضع فيه من المائعات وغير ذلك نراه من الإمام الشافعي وخرج به ما فيه مينة لا يسيل دمها
 لأنه ظاهر لكن لشتره الخيار أن جهله (قوله على الثوب المتنجس) فالمراد كل ما يظهر بالفصل (قوله
 الجرم بالمنع) نظر الآية جاسة الآن وهو المعتمد أن كان دون قلتيه والأفصح بيعه كذا قاله شيخنا وهو صريح
 في أن المتنجس الكثير بالتغير يصح بيعه وفيه نظر (قوله لا يمكن الخ) أشار إلى أن الخلاف في عدم إمكان
 التطهير المترتب عليه عدم صحة البيع بخلاف الذي هو مفاد كلام المصنف ولو قال المصنف على الأصح لمكان
 أقرب إلى المراد فتأمل وراجع (قوله النفع) أي الشرعي ولو ما لا يحش صغير فرج به ما لا نفع فيه
 كحمار زمن وما فيه نفع محرم كإتاني ولا يخفى أن نفع كل شيء بحسبه فنفع العلق بامتصاص الدم ونفع
 الطاووس بالاستمتاع بربوبته ونفع العندليب بالاستماع صوته ونفع العبد الزن بعتقه ونفع الهرة بصيد الفأر

متصلة والأمان عارض (قوله وفي شرح المذهب أن بيع المسلم المصحف الخ) كأن وجه هذا صونه عن أن
 يكون في معنى السلع البتة بل بالبيع والشراء (قول المتن طهارة عينه) هذا يعني عنه الملك وما عدا النفع يرجع
 إلى العاقد فانحصرت الشروط في الملك والنفع نعم يحتاج أن يضم إليهما إمكان الطهر بالفصل (قول المتن
 فلا يصح بيع الكلب) وإن كان يصيد (قاعدة) لو أراد أن يقتني الكلب ليحرس له إذا احتاج لزعم مثلاً
 لم يجوز (قول المتن والخمر) وإن كانت محترمة وقيل إن المحترمة طاهرة يجوز بيعها (قوله والمعنى في المذكورات)
 وجه ذلك أن هذه الأشياء لها منافع فالخمر يطأ بها النار ويحجن بها الطين والميتة تطعم للجوارح ويطلى
 بشحمها السفن ويسرج بهو الكلب يصيد فلعلمنا أن منشأ النهي نجاسة العين (قول المتن والمتنجس الخ)
 حكى في شرح المذهب الإجماع على ذلك ثم قضيه هذا أن الآجر ونحوه مما يحجن بالزبل يتمتع بيعه ويلزم من
 ذلك امتناع بيع الدار المبنية به (قوله والثاني يمكن) قال الرافعي يمكن أن يطردها الوجه في الدبس والخل
 وسائر المائعات لأن إصاها إلى الماء أجزأها يمكن بالتحريك والغسل طاهرة فلا يضر بقاؤها وعلم أن
 الشارح إنما رجع الخلاف إلى إمكان التطهير وعدمه لانه حيث قلنا بعدم إمكان التطهير بطل البيع قطعاً
 (قوله للحدث) أي لأن الأمر بعدم قربانه أو بإراقة ما منعه من جواز بيعه كذا استدلل به الرافعي ونظر

متأصلة والامان عارض (قوله وفي شرح المذهب ان بيع المسلم المصحف الخ) كأن وجه هذا صونه عن ان يكون في معنى السلع المتبذلة بالبيع والشراء (قول المتن طهارة عيظه) هذا يعني عنه الملك وما عدا النفع يرجع الى العاقد فانحصرت الشروط في الملك والنفع نعم يحتاج ان يضم اليهما امكان الطهر بالغسل (قول المتن فلا يصح بيع الكلب) وان كان يصيد (قاعدة) لو اراد ان يقتل الكلب ليحرس له اذا احتاج لزرع مثلا لم يجز (قول المتن والخمر) وان كانت محترمة وقيل ان المحترمة طاهرة يجوز بيعها (قوله والمعنى في المذكورات) وجه ذلك ان هذه الاشياء لها منافع فالخمر يطافئها النار ويحجن بها الطين والميتة تطمع للجوارح ويطلئ بشحمها السفن ويسرج به والكل يصيد فعملنا ان منشأ النهي نجاسة العين (قول المتن والمتنجس الخ) حكى في شرح المذهب الاجماع على ذلك ثم قضيه هذا ان الآجرو نحوه مما يحجن بالزبل ينتفع ببيعه ويلزم من ذلك امتناع بيع الدار اللبنية به (قوله والثاني يمكن) قال الرافعي يمكن أن يطردها الوجه في الدبس والخل وسائر الماشعات لان اصال الماء الواجزائها يمكن بالتحريك والغسل طاهرة فلا يضر بقاؤها واعلم ان النارج انما يرجع الخلاف الى امكان التطهير وعدمه لانا حيث قلنا بعدم امكان التطهير بطل البيع قطعاً (قوله للحديث) أي لان الامر بعدم قربانه أو برافقه مانع من جواز بيعه كذا استدلل به الرافعي ونظر

فبيع الماء النجس لان تطهيره ممكن بالكافرة وأشار بعضهم الى الجزم بالمنع وقال انه ليس بتطهير بل يستحيل بيعه
النجاسة الى الطهارة كالحرق تنخل (الثاني) من شروط المبيع (النفق)

فلا تنفع فيه ليس بمال فلا يقابل به (فلا يصح بيع الحشرات) بفتح الشين كالحيات والعقارب والافتران والخنافس والفيل ونحوها
اذ لا تنفع فيها يقابل بالمال وان (١٥٨) ذكر لها منافع في الخواص (وكل سبع لا ينفع) كلاسدو الذئب والخنزير وما في

اقتناء المملوك لها من
الهيئة والسياسة ليس من
للمنافع المعتبرة والسبع
النافع كالضبع للكل
والفهد للصيد والفيل للقتال
(ولا) بيع (حبتي الحنطة
ونحوها) لان ذلك لا يبعد
مالا وان عده بضمه الى غيره
(وآلة اللهو) كالظنبور
وللمزار اذ لا تنفع بها شرعا
(وقيل تصح الآلة) أي
بيعها (ان عده رضاها)
بضم الراء أي مكسرها
(مالا) لان فيها نفعا متوقعا
كالجنس الصغير ورد بانها
على هيئتها لا يقصد منها غير
المعينة (ويصح بيع الماء
على الشط) أي جانب النهر
(والقرب بالصحراء) بمن
حازهما (في الاصح) لظهور
للمنفعة فيهما ولا يفسد في
ذلك ما قاله الثاني من امكان
تحصيل مثلها بلا تعب ولا
مؤنة (الثالث) من شروط
المبيع (امكان تسليمه)
بان يقدر عليه ليوثق بحصول
العوض (فلا يصح بيع
الضال والآبق والمقصوب)
للهجز عن تسليمها في الحال
(فان باعه) أي المقصوب
(لقد ادر على انقراضه) دونه
(صح على الصحيح)
نظر الى وصول المشتري
الى المبيع والثاني بنظر الى عجز البائع بنفسه ولو قدر على انقراضه صح بيعه قطعاً ولو باعه
من الغاصب صح قطعاً ولو باع الآبق

والقرد بالتعليم ونحو ذلك (فرع) لا يصح بيع دار بلا مروان أمكن أحداث ممر لها من نحو شارع أو مملوك
للمشتري لعدم النفع الشرعي بها حال البيع نعم ان كانت محفوفة بملك البائع صح وللمشتري المرور من أي
جهة شاء أو من جهة عينها البائع فان منعه من المرور أو ذكر له جهة ولم يعينها لم يصح كاسم (قوله ولا يصح
بيع الحشرات) أي غير الماء كولة ونحوها كاسم وأصلها صغار دواب الارض والمراد هنا الأعم (قوله والنمل)
بالميم بخلاف النحل بالحاء المهمة فيبعضه صح بشرطه الآتي (قوله والنمر) أي الكبير غير المعلم وان علم
يصح بيعه لانه حينئذ لا يقبل التعليم (قوله والسياسة) هي حسن السير في الرعية (قوله والفهد) أي يصح
بيعهم ولو كغيرهم لم يبعد لان يقبل التعليم بخلاف النمر كما تقدم (قوله وآلة اللهو) أي المحرمة لان نحو الشطرنج
ومثلها في عدم الصحة الصور والصلبان ولو من ذهب أو فضة أو حواشي لكن قال شيخنا مر بصحة بيع
صور الخلاوة لان المقصود منها الزواج وقيل بصحة بيع المذكورات هنام من النقد كالأمانه كإباني وقرق بأن
الاناء من جنس ما يجوز استعماله وقد يجوز استعماله أيضا عند الحاجة ولا يصح بيع كتب العلم المحرم (قوله
تحصيل مثلها) يفيد أنه لو برد الماء أو غر بل التراب مثلاً صح بيعه قطعاً (قوله بان يقدر الخ) أشار الى أن
المراد بالمكان القدرة وجودها بالفعل حسا وشرعا لا حقيقته (قوله والآبق) وان عرف محله أو أرا دعتفه
نظر الحياولة للمنفعة فيه نعم يصح بيعه لمن يقدر على رده بلا مشقة لا تحتل عاقبة بلا مؤنة لها وقع ومثلها الضال
والمقصوب وكذا بيع نحو سمك في بركة أو طير في برج بشرطهما ما تحل في كوارته ان رآه قبل دخولها والا فلا
ولا يصح بيع الطير في الهواء وان اعتاد العود ولا تحل خارج الكواره وان كانت أمه فيها واعتاد الرجوع اليها
وفي شرح شيخنا الصحة فيه في هذه الحالة لانه لا يقصد للجوارح بخلاف غيره من الطيور وذو كرا الخطيب
مثله (قوله لقادر) وان جهل النصب وله الخبر حينئذ وكذا لو طرأ العجز ويصدق يمينه في عدم قدرته وفي
فيه السبكي وصوب القياس على منع بيع جلد الميتة مع امكان طهره بالذبح (قوله فلا تنفع فيه الخ) علله
الرافعي بان أخذ المال في مقابلته قريب من أن كل المال بالباطل وقد قال تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم
بالباطل ثم فوات النفع قد يكون حسا وقد يكون شرعا (قول المتن فلا يصح بيع الحشرات) أي التي لا تنفع
بها (قول المتن وكل سبع لا ينفع) السبع هو الحيوان المفترس وقوله لا ينفع أي مثل ان لا يؤكل ولا يصل
ولا يقاتل عليه ولا يتعلم ولا يصلح للحمل (قوله وما في اقتناء المملوك الخ) قال السبكي بل يحرم اقتنائها (قوله
والفهد للصيد) مثله الهرة لصيد الفأر (قوله ونحوها) الضمير فيه يرجع للحنطة (قول المتن وآلة اللهو)
قال الرافعي الوجهان فيهما يجريان في الاصنام والصور اه ثم الحكم ثابت ولو كانت من جواهر نفيسة ثم
لا يخفى ان من الصور ما يجعل من الخلاوي بمصر على صور الحيوان وقد عمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل
قال في شرح المذهب وكتب الكفر والسحر والفلسفة يحرم بيعها ويجب اتلافها (قوله والمزار) ولو
من ذهب (قوله ولا يفسد في ذلك الخ) بحث بعضهم تخصيص الخلاف بما اذا لم يميز للبيع بوصف زائد
كبرودة الماء ونعومة التراب والا فيصح بلا خلاف قلت وبالنظر في توجيه الثاني يعلم أن هذا خروج عن
المسئلة (قوله من امكان الخ) أي فيكون بذل المال والحال ما ذكره (قول المتن والآبق) لا يتشكل
بصحة بيع العبد الزمن لان هنام نفعة حيل بين المشتري وبينها بخلاف الزمن (قاعدة) يقال بقاء بقى على
وزن ضرب يضرب وعلم يعلم (قوله في الحال) هذا يفيدك ان المضار الجز في الحال ولو أمكن الوصول اليه بعد
ذلك وسواء عرف مكان الآبق والضال أم لا والحاصل أن يكون عاجزا بحيث لو شرع لم يتيسر له ذلك (قوله
والثاني بنظر الى عجز البائع) لان التسليم واجب عليه

(قول)

نظر الى وصول المشتري
الى المبيع والثاني بنظر الى عجز البائع بنفسه ولو قدر على انقراضه صح بيعه قطعاً ولو باعه
من الغاصب صح قطعاً ولو باع الآبق

من يسهل عليه رده ففيه الوجهان في المصوب وكذا يقال في الضال قال الأزهرى وغيره ولا يقع الاعلى الحيوان انسانا كلن أو غيره (ولا يصح بيع نصف) مثلا (معين من الاناء والسيف ونحوهما) كثوب نفيس تنقص بقطعه قيمته للجزء عن تسليم ذلك شرعا لان التسليم فيه لا يمكن الا بالاكسر أو القطع وفيه نقص وتضييع للمال (ويصح في الثوب الذى لا ينقص بقطعه) كطيظ الكريش (في الاصح) والثاني قال قطعه لا يتخلو عن تغيير لعين المبيع وقيل يصح في النفيس (١٥٩) رضا البائع بالضرر قال الرافى والقياس

طرو عجزه (قوله من يسهل الخ) فان كان عنده صح قطعاً لم يجعل الشارح هذا خلافاً لكلام المصنف نظراً للزاع والخلاف (قوله ولا يقع) أى الضال الاعلى الحيوان وكذا لا يقع الآبى الاعلى الأدنى وقيل ان كان من خوف أو تعب يقال له هارب (نبيه) عتق الله كورين جميع من المالك ولوعن الكفارة أو بيع ضمنى أو بنفس العقد كمن يعتق عليه أو لا يعتبر التسليم في ذلك (قوله من الاناء) نعم ان كان من النقد صح البيع لانه ما مور بزوال هيئته مع امكان الانتفاع به كاسر (قوله كثوب نفيس) وقص من خاتم وجدع في بناء (قوله وفيه نقص) أى لا يمكن نذاره بخلاف نحو فردة خف (قوله فيصح بلا خلاف) لفرض الرج والقطع غير ملجئ اليه وان جاز للطالب الاعراض عن الشراء بعد القطع قال الزركشى والاولى شراؤه شائعاً قطعاً لانه يصير شريكاً في القطع عند طلبه لعدم التعنت (قوله لعين المبيع) لاجابة الى هذا وهو بالعين المهمة والنون آخره أو بالعين المجمة والراء آخره (قوله ولك أن تقول الخ) تقدم ما يعلم منه جوابه بامكان نذاره النقص في الارض (قوله والمرهون) ولو شرعاً كاجرة نحو قمار بعد شراؤه في قمارته ولو قبل فراغها وماه طهارة بعد دخول الوقت (قوله بغير اذن مرتنه) فيصح باذنه وان يشتره (قوله في المومر) فالمعسر على خبره قطعاً (قوله ففسخ) ان لم يسقط الفسخ حقه كما قاله الماوردى كوارث البائع لانه يعود الى ملكه فيسقط الارش والفسخ الحاكم وله أن يبيع من مال المومر بقدر الارش (قوله ولو باعه) أى المومر كفى العباب (قوله صح جزماً) فان تعذر الفداء ولو بفلاس أو صبر على حبس أو غيبة ففسخ أيضاً (قوله بذمته) أى وكسبه (قوله ولا يضرب في تعلق القصاص بعضوه) وان تحتم كقطع طريقى (قوله بالعفو) أى مجاناً عن كلاً أو بعضه والابن بطلان البيع كفى شرح شيخنا كالرافى قال شيخنا والوجه

(قول المتن ونحوهما) مما ألحق بذلك بيع القص في الخاتم والجدع في البناء نعم استشكل الرافى على ذلك صحته بيع بعض الجدار والاستطوانة اذا كانا من آجر أولين وجعل محل القطع نهاية صف لا بعض سملك اللبن أو الآجر (قوله وقيل يصح) قال الاذرى هذا هو المختار دليلاً وعليه العمل في الاعصار والامصار والحاجة ماسة اليه وهو نوع استرباح وفيه أغراض صحيحة (قوله والقياس الخ) اعترضه الاسنوى بان الثوب ينسج لقطع بخلاف الاناء والسيف (قوله وما يصدق الخ) يريد بهذا ايضاح قول النورى الآتى حيث قلنا لا يصح وأنه مبنى على الرجوع (قوله وطريقى من أراد الخ) فيه اشعار بجواز القطع لهذا الغرض واستشكل بان العلة في امتناع البيع موجودة فيه والاشكال قوى جداً (قول المتن ولا يبيع المرهون الخ) قال الدميرى مثله الاشجار المساق عليها قبل انقضاء المدة اه قلت والظاهر بطلان المساقاة اذا أذن العامل ببيع (قول المتن ولا الجاني المتعلق الخ) قضية اطلاقه ان الحكم كذلك ولو قل المال وزادت القيمة عليه (قوله قيل والمعسر) أى ويتخير المجنى عليه مختاراً للفداء لكن لو تعذر تحصيل الفداء أو تأخر فلاسه أو غيبته أو صبره على الحبس ففسخ البيع ومثل ذلك يجري فيما لو اختار الفداء ثم باعه (قوله لانه ترضى سلامته الخ) أى فكان كالمرضى اسكن لو باعه ثم حصل العفو على مال

والثاني يصح في المومر وقيل والمعسر والفرق ان حق المجنى عليه ثبت من غير اختيار المالك بخلاف حق المرتن وعلى هذا يكون السيد المومر يبيعه مع علمه بالجناية مختاراً للفداء وقيل لا بل هو على خبرته ان فدى أمضى البيع والافسخ ولو باعه بعد اختيار الفداء صح جزماً والفداء باقى الامر من من قيمته وأرض الجناية كاسياً فى باب موجبات الفدية صور تعلق المال برقبته أن يكون جنى خطأ أو شبه عمد أو عمداً وعنى على مال أو تلف مالا (ولا يضرب تعلقه بذمته) بأن اشترى شيافها بغير اذن سيده أو تلفه لان البيع انما يرد على الرقبة ولا تعلق لرب الدين بها (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضرب (فى الاظهر) لانه ترضى سلامته بالعفو والثاني يضرب لان مستحق القصاص قد عفو على مال

فينعلق برقبته وتعلقه بها
 صار كأنه تقدم ولا يضر تعلق
 القصاص بعضوه جزما كما
 ذكر في باب الخيار فيثبت
 به الرد كما سيأتي فيه (الرابع)
 من شروط المبيع (المالك)
 فيه (لأن له العقد) الواقع
 وهو العاقد أو موكله أو
 موليه أي أن يكون مملوكا
 لاحد المسلمين (فبيع
 الفضولي باطل) لأنه ليس
 بمالك ولا وكيل ولا ولي
 (وفي القديم) هو
 (موقوف أن أجاز ماله)
 أو وليه (نفذ) بالمعجزة
 (والأفلا) ينفذ ويجري
 القولان فيما لا يشتري لغيره
 بلا إذن بعينه ماله أو في ذمته
 وفيما لا يزوج أمة غيره أو بنته
 أو طلاق منكوته أو أعتق
 عبده أو أجرد ابنته بغير إذنه
 (ولو باع مال مسوره ظانا
 حياته وكان ميتا) يسكون
 الباء (صح في الظاهر)
 تبين أنه ملكه والثاني
 لا يصح لظنه أنه ليس
 ملكه ويجري الخلاف
 فيمن زوج أمة مسوره
 على ظن أنه حي فإن ميتا
 هل يصح النكاح قال
 في شرح المهذب والأصح

الفسخ بناء على الأصح من وجوب القصاص ابتداء نعم لو أعتقه السيد ثم عفى عنه على مال لم يبطال العتق
 ولا يفسخ وينتظر يسار السيد بالفداء (قوله الرابع الملك) أي ملك التصرف التام فدخل الوكيل
 وخرج ما قبل القبض (قوله الواقع) أي الموجود أي أن يصدر العقد الموجود من له ولاية إيجاده فخرج
 الفضولي وهذا أولى من تفسير الواقع بالناجز بل لا يستقيم لمن تأمله (قوله فبيع الفضولي) وكذا سائر
 نصرفاته ولو حلا كعتق كاسيس براليه (قوله ماله) أي الأهل عند العقد لا خصوصي وإن بلغ وقت
 الإجازة (فرع) يصح أن يبيع الحر في أخاه ومستولده وولد غيره للملكة بالاستيلاء لا لرد نفسه
 لعتقه عليه بملكه (قوله بالمعجزة) من باب نصرو بالمهمة من باب علم ومعناه فرغ (قوله بنته) أي
 الغير وكذا ما بعده أقوله بغير إذنه أو بنت نفسه بأن أذنت له وهي خالية لم يعلم وزوجة نفسه بأن زوجها له وكيله
 ولم يعلم (قوله مسوره) أي مثلاً فالغيره كذلك ويصح عكسه قطعاً كأن ظن ماله أنه لغيره (قوله ظانا
 حياته) أي متردداً فيها فان ظن موته صح قطعاً ولا يضر التعاقب مع العلم بالموت كما مر كأن يقول إن كان مورثي
 مات أو أن كان ملكي (قوله يسكون الباء) أي على الإفصح (قوله والأصح) هو المعجزة عند شيعتنا وغيره
 قالوا فارق عدم الصحة فيما لا يزوج غنخي فإن أنفي أو بمن شك في حلها فبانت حلالاً بان الشك في الولاية
 أخف منه في المعقود عليه (تنبيه) قال شيخنا يحرم الأقدام على العقد المذكور وإن كان صحيحاً وهو صغيرة
 فهل يتبين بطلان البيع أم لا حكى الرافعي فيما لو رهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه أشعار برحمان
 البطلان قال ابن الرفعة فليجوز ذلك هنا (تمت) مما يندرج في هذا الشرط بيع الثوب المحتاج إليه في الستر
 والماء الذي يحتاج إلى الطهارة به ولم يجد غيرهما (قول المتن لن له العقد) فمن العاقد ليدخل نحو الوكيل
 والولي والقاضي فورده عليه الفضولي وغرضه إخراج دليل ترتيب حكمه بالفاء ثم الدليل على هذا أقوله صلى
 الله عليه وسلم لا طلاق إلا بطلاق ولا عتق إلا بعتك ولا بيع إلا ببيع ولا فداء بغير الأفياء ملك (قوله
 الواقع) هذه اللفظة لم أفهم معناها ولو قال المتن لن يقع له العقد لكان واضحاً (قوله أو موليه) ومثل ذلك الظاهر
 بغير جنس حقه والمتنقط (قول المتن فبيع الفضولي إلخ) كلامه يوهم أن الشراء لا يجري فيه قول الوقف
 وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف مذهبننا كما نبه عليه الشارح وقوله موقوف يعني الملك وأما
 الصحة فنأخذ بنقله الرافعي عن الإمام (قول المتن وفي القديم إلخ) احتج لذلك بما روى شبيب بن غرقدة
 التابعي عن عروة البارقي حديث نوكله في شراء شاة فاشترى شاتين ثم باع أحدهما بدينار وأحضر الأخرى
 مع الدينار فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم والحديث رواه شبيب قال حدثني الحنفي عن عروة فقد كره قبل
 لجهالة الحنفي لم يحتج به الشافعي في هذا ولكنه احتج به في أن من وكل في شراء شاة بدينار له أن يشتري به
 شاتين لأن المرسل يحتج به إذا وافق القياس وبيع الفضولي مخالف القياس وكان ينبغي للصنف التعبير
 بالظاهر لأن القول الثاني منصوص عليه في الجديد قال في الروضة وهو قوي قال في شرح المهذب وقد علق
 الشافعي في البويطي القول به على صحة الحديث قال الرافعي والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد
 حتى لو بلغ المالك بعد البيع ثم أجاز لا ينفذ (قوله أو وليه) الضمير فيه يرجع لقول المتن ماله (قوله
 المتن نفذ) منه تنفيذ القاضي ومضارعه مضموم بخلاف نقد المهر ومضارعه مفتوح ومعناه الفراغ
 (قوله بعينه ماله وقوله أو في ذمته) الضمير في كل منهما يرجع لقوله ولغيره (قوله وأعتق عبده) ضبط الإمام
 ذلك بأن يكون العقد قبل النيابة (قول المتن صح في الظاهر) لصدوره من المالك كذا عابراً الرافعي ثم
 الملك لا يشتري بتبين على ثبوته من حين العقد بخلاف بيع الفضولي (قوله ويجري الخلاف) هو جارياً أيضاً
 فيما لو باع العبد على ظن بقاء الأباقي والكتابة تم تبين الرجوع والفسخ ولو ظن شيئاً لغيره فتبين أنه له صح جزماً

صحته (الخامس) من شروط المبيع (العلم به) عينا وقدرا وصفة على ما صيأتي بيانه حذر امن (١٦١) الفرع لما روى مسلم عن أبي هريرة

أنه صلى الله عليه وسلم نهى
عن بيع القرر (فبيع أحد
الثوبين) أو العبدین مثلا
(باطل) وان تساوت
فيمتعا للجعل بعين المبيع
(ويصح بيع صاع من صبرة
تلم صيعاتها) للتعاقدین
وينزل على الاشاعة فإذا
علم أنها عشرة أصع
فالمبيع عشرة فلو تلف
بعضها تلف بقدره من
المبيع وقيل المبيع صاع
منها أي صاع كان فيبقى
المبيع ما بقي صاع (وكذا
ان جهلت) صيعاتها
للتعاقدین يصح البيع (في
الاصح) المنصوص
والمبيع صاع منها أي صاع
كان وللبيع تسليمه من
أسفلها وان لم يكن مريئا
لان رؤية ظاهر الصبرة
كروية كلها والثاني لا يصح
كالمو فرق صيعاتها وقال
بعتك صاعا منها ولو باعه
ذراعا من أرض أو دار
أو ثوب وهما يعلدان ذرعان
ذلك كمشرة صح وكأنه
باعه العشر وان جهل
أحدهما الذرعان لم يصح
البيع خلاف ما تقدم في
الصبرة المجهولة لان
أجزاءها لا تتفاوت بخلاف
أجزاء ما ذكر (ولو باع
بمل هذا البيت حنطة أو بزنة
هذه الحصة ذهباً أو بمبايع
به فلان فرسه) أي بمثل ذلك

لا يفسق به خلافا لبعضهم وفيه نظر مع ما مر عنه في بيع المعاطة انه كبيرة وقد يفرق بصحته هنا (قوله الخامس
العلم) بالمعنى الشامل للظن (قوله عينا) أي في المشاهد الذي لم يختلط بغيره وقدرا وصفة في غيره نعم لا يصح بيع
الختلط كالتمسح بالشعر ولو بالمرأهم وسياقي في الرأب أن اللحم مع عظامه والطحينة والقشطة والابدو الجحوة
المججونة بنواها والعسل بسمعه كذلك (قوله باطل) أي وان نواها واحد منها واتفقت بينهما وجوب ذكر
المعقود عليه هنا وبذلك فارق الاكتفاء بنية المنكحة نعم قد يغتفر الجهل في صور لضرورة أو مباحة كبيع
حصته من غلة الوقف أو رزقه من الجيش قبل قبضه وكبيع داره فيها حصه لا يعلم قدرها فيصح في حصته منها
ولا يصح بيع بعض الدار مطلقا نعم ان تبين أن ذلك البعض قدر حصته منها في الواقع فينتجه الصحة أخذها مما
مر (قوله من القرر) هو ما انطوت عنا عاقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما خوفهما (قوله من صبرة) أي
مشاهدة مما يتساوى أجزاؤه وبدل بعضه على بعض وهذه من أفراد ما صيأتي في الاكتفاء برؤية بعض المبيع
وذكرها هنا لإفادة أن الاشاعة لا تنافي العلم أي بمن ذكرها بعده خلافا لبعضهم وخرج بمأذ كصبرة نحو
الليمون والرمال والبطيخ كرماته منها بكذا فلا يصح وخرج غير الصبرة كشاة بكذا من الاغنام وذراع بكذا
من الثوب مثلا فلا يصح أيضا (قوله وينزل على الاشاعة) فان قصدا معينهما ففسد العقد وكذا لو قال
بعتك صاعا من أسفلها أو بعتكها الا صاعا منها أو بعتك نصفها الا صاعا منه ففسد العقد في ذلك بخلاف بعتك
نصفها وصاعا من نصفها الآخر أو بعتك نصفها كل صاع بدرهم ونصفها الآخر كل صاع بدرهمين فالعقد صحيح
(قوله تلف بقدره) أي بقدر ما يخصه من التالف وهو عشر الصاع في هذه الصورة (قوله المنصوص) فيه
اعتراض على التعبير بالأصح (قوله أي صاع كان) فلا إشاعة بعد العقد لا معه كامر (قوله وللبيع تسليمه
من أسفلها) ظاهر كلامه أن ذلك في المجهولة ومثلها المعلومه ويمكن شمول كلامه لها وان خصت المجهولة
بقوله لو لم يبق منها غير صاع تعين وكذا لو صوب عليها غير ها ولو لم يبق غيره قاله شيخنا ويظهر أن محله فيما اذالم
يعلم أن الصاع من المصبوبة (قوله كالمو فرق الخ) وردبانه بعد التفريق صار من بيع المجهول (قوله بخلاف
أجزاء ما ذكر) فان شأنها التفاوت مع عدم الاشاعة فيها أيضا (تنبيه) علم من لفظ من أن الصبرة أكثر من
الصاع فان لم ترد عليه لم يصح العقد قال بعض مشايخنا الا ان قصد من الابتداء وفيه نظر فراجع (قوله حنطة)
أي غير مشار اليها والا كهذه الحنطة فيصح لقلة الفرع مع امكان الاستيفاء حالا ومثله من الذهب (قوله بمثل
ذلك) أي ينزل على المثلية وان لم يقصد نعم ان انتقل ذلك للشترى تعين عينه فان صرحا بالمثلية بعد علمهما أو

والفرق ان ما سلف قوي المانع بالنظر للأصل (قوله أو العبدین) زاد الشارح هذا وفاء بما في المحرر وإشارة
الى ان في مسألة العبد قولاً قديما موافقا لمذهب أبي حنيفة من انه لو زاد فيها على ان تختار ما شئت في ثلاثة
أيام فادونها صاحب العقد (قوله وان تساوت قيمتهما) وان جعل الخيرة للشترى (قوله للجعل بعين المبيع)
لا يقال أي غرر في هذا عند استواء القيمة لا نقول لا بد للعقد من مورد يتأثر به على انه لا يخلو من الفرر
لتفاوت الاغراض في مثل ذلك للتعاقدین فلا يكفي علم أحدهما (قوله والمبيع صاع الخ) اذ لو حل على
الاشاعة فسد البيع (قوله والثاني الخ) هذا اختاره القفال وكان يفتى بالاول ويقول انما يستفتى عن مذهب
الشافعي لا عما عندى (قوله كالمو فرق الخ) اعتذر القاضي الحسين عن هذا القياس بأن الصيعان المفرق ربما
تفاوت بالكيل فيختلف الغرض واعلم ان بيع أحد الثوبين ونحوهما باطل كاسلف وعلل بأمرين: جود الفرر
وكون العقد لا بد له من محل يتأثر به قاله الرافعي رحمه الله فاختلاف في مسألة الصبرة المجهولة مبنى على التعليق
فان قلنا بالاول اغتفرنا الا بهما هنا التساوى الاجزاء والثاني لم يصح البيع (فرع) لو قال بعتك صاعا من باطن
الصبرة فهو كبيع الغائب (قوله للجعل الخ) ايضاح ذلك ان الثلاثة الاول فيها جهل أصل المقدار والارابعة فيها

أحدهما بنقله فسد العقد (قوله وهو صحيح) لأنه مبيع وله حكم الثمن (قوله بنقد) أي بما يتعامل به في بلد البيع ولو مفشوشا أو عروضا مثلية فقوله أو فلو لم يعطوف على دراهم لأنها من النقد بالمعنى المذكور فلا اعتراض بل هو متعين لإفادة ذلك فافهم (قوله تعين الغالب) وإن أبطله السلطان أو كان ناقصا أو أراد خلافه فإن فقد تعين مثله إن بقي له قيمة والأفقيمتة نعم في صحة العقد مع إرادة خلافه نظر فراجع (قوله أو نقداً من واحد مما ذكر) أفاد أنها من الدراهم فقط أو من الدراهم فقط وهكذا فيما مر وأشار بذلك إلى دفع التكرار في كلام المصنف لأن ما قبله في نقدين أيضاً لكن من دراهم وفلوس معاً مثلاً أو أحدهما غالب فلو أسقط المصنف لفظ غالب لسلم من ذلك فتأمل وفيه نظر والحاصل أنه متى انقرد نقد فهو المتعين ومتى تعدد من جنسين أو من جنس تعين الأغلب إن كان والا اشترط التعيين (قوله اشترط التعيين) أي لفظاً لتعني ذكر العوض هناعم كون المعاوضة محضتو بذلك فارق الاكتفاء بالنية في المنكوحه كما مر (قوله فإن استوت) أي فيهنما صح العقد بلا تعيين وهو المعتمد ظاهر ذلك الصحة وإن لم يعلم بالاستواء فراجع ولو اختلفا في الغلبة أو غيرهما قدم مدعى الصحة (فرع) لو باع بعشرين درهماً من التي قيمة كل عشرة منها دينار مثلاً لم يصح فإن قال من دراهم البلد التي قيمة الخ صاع ولو باع بدرهم أو بالدرهم لم يصح إلا أن علم قدرها بعد أو قرينة (قوله ويصح بيع الصبرة المجهولة) أي بيع جميعها بذكر جلتها وتفصيلها كبعتكها كل صاع بدرهم والا كبعتك كل صاع منها بدرهم أو بعتك منها كل صاع بدرهم لم يصح قال ابن حجر نعم إن أر بددين البيان صح وفيه نظر فراجع ولو قال بعتك صاعاً منها مثلاً بدرهم وما زاد بحسابه بطل في الأصل (قوله بنصب كل) أي في عبارة المصنف دفع به رفعه بالابتداء لجملة مستأنفة فيوهم أن العاقل لم يجمع بين الجملتين وهو

وفي الروضة كأصلها مله منصوباً وهو صحيح أيضاً (ولو باع بنقد) دراهم أو دنانير أو فلوس (وفي البلد نقد غالب) من ذلك ونقد غير غالب منه (تعين) الغالب لظهور أن المتعاقدين أراداه (أو نقداً) من واحد مما ذكر (لم يغلب أحدهما اشترط التعيين) لأحدهما في العقد ليعلم وهذا كما قال في البيان إذا تفاوتت قيمتهما فإن استوت صح البيع بدون التعيين وسلم المشتري ما شاء منها (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصبيحان) للمتعاقدين (كل صاع بدرهم) بنصب كل كان يقول بعتك هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يضر الجهل بجملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعتك هذه الأرض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم أو هذه الأغنام كل شاة بدرهم

الجهل بمقدار الذهب ومقدار الفضة وإنما كان الجهل بالمقدار مضراً لأن العوض في الذمة ثم أشار في المتن بقوله حنطة وذهباً إلى أن كلاماً من الثمن والمثمن إذا كان في الذمة لا بد من معرفة قدره يقيناً أعني كيلاً ووزناً أو ذراعاً فلو كان الثمن معيناً كأن قال بعل هذا البيت من هذه الحنطة صح لا مكان الاختلاف تلف البيت ذكره الرافعي في جانب المبيع والثمن مثله بالو بدليل جواز الاستبدال في الثمن دون المثمن ولو كانا يعلمان مقدار ما يحوي به البيت صح ومثله الباقي (قوله وفي الروضة كأصلها مله) منصوب بالخ قيل لوعبر به هنا لكان أولى لأن كلامه في أحكام أقسام علم المبيع لم يفرغ منها وإن كان الثمن كذلك ومعنى هذا الكلام أن غرض المؤلف أن يبيع أحد الثوبين بابل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة بطل فيها لعدم العلم بالقدر فإذا كلام المصنف في أقسام علم المبيع (قوله دراهم الخ) يريد أن تعين الجنس لا بد منه ثم إذا اختلف النوع حل على الغالب (قوله أو فلوس) مثل ذلك ما لو باع بصاع حنطة مثلاً فإنه ينزل على الغالب ولذا قيل لوعبر بدل النقد بالثمن كان أشمل (قوله في العقد) أي باللفظ ولا تكفي النية بخلاف نظيره من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الرافعي في باب الخلع واعتراض السنوي بما لو قال تزوجتك بنتي ونوباً واحدة من بناته فإنه يصح على الأصح قال هذا شيء يحوج إلى الفرق (قوله فإن استوت صح الخ) ولو في صحاح ومكسرة (قول المتن ويصح بيع الصبرة الخ) أي لأنه لم يعرف مقدار الجملة تخميناً وقابل كل فرد منها بشيء معين اتقى الفرر والغبن وخرج عن عبارة المصنف صورتان الأولى قال بعتك كل صاع منها بدرهم نقل الإمام عن الأصحاب عدم الصحة ثم قال فهم تبعاً لشيخه الثانية أن يقول بعتك كل صاع بدرهم لا يصح أيضاً وأما في المسائلين لكونه لم يبيع جميع الصبرة ولا بين المبيع منها ولو قال بعتك صاعاً منها بدرهم وما زاد بحسابه صح أي في صاع فقط كما في شرح الروض بخلاف على أن ما زاد بحسابه فإنه شرط عقد في عقد (قوله ويصح بيع الصبرة الخ) اعلم أن المصنف لما ذكر البطلان في المسائل الأربع السابقة لعدم العلم بقدر الثمن ثم استطرأ حوال الذي يحمل عليه عند الغفلة وعدمها

لا يصح كاسر ونسبه اما على الحالية من البيع أو الصبرة أو على البدلية من محلها كما أشار إليه الشارح وقدم
التصريح على الجرم مع محتمه بدلا من لفظها لأولويه لكون الدليل على نية تكرار العامل ولا يتعين في صيغة
البائع شيء من ذلك (فرع) يصح بيع الأرض أو الثوب أو الدار بالمجهولة الدرعا وكذا الاغنام مثلا بالمجهولة
العدد كل ذراع أو شاة بدرهم والتقييد بالمجهولة محل الخلاف فمع العلم يصح جزما كما ذكره وفي ذكر هذا
اعتراض على تقييد المصنف بالحكم بالصبرة الآن يقال لما كانت الصبرة يصح بيع بعضها وكلها مناسب للاقتصار
عليها وفي ذكر الخلاف بقوله وقيل لا يصح في الجميع الشامل للصبرة الاعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف فيها
(قوله منه) أى من المجزوم به مسألة الدار وغيرها مثلها فهو دليل لما ذكره (قوله صح ان خرجت مائة) ولا
عبارة بما جرت به العادة من حظ قدر من الثمن أو المبيع بل لو شرط ذلك لفسد العقد (قوله والا فلا يصح) وفارق
مالو باع صبرة بر صبرة شعير مكايلة أو صبرة ذهب بقضة موازنة حيث يصح وعلى هذا لو عين كمية إحدى
الصبرتين فكاهنا فيصح ان خرجا سواء والا فلا وحينئذ فالحكم واحد فلا فرق بتعين كمية الثمن هنا فتأمل
بمخلاف ما مر ثم ان زادت احداهما ثم ان سمح صاحب الزيادة بها أو رضى صاحب الناقصة بقدرها دام العقد
والافسخ ولو قال بعثتها بمائة على أنها مائة صاع صح العقد وبتخير المشتري في النقص والبائع في الزيادة
فان قال فان نقصت فعلى وان زادت فلك تخير المشتري في النقص ولا شيء في مقابلته كما لا شيء له من الزيادة قوله
شبخنا الرمي (قوله وجهان) أى على الوجه المرجوح أرجحهما الثاني (قوله وكذا الكلام الخ) أى لوجع
في الأرض أو الثوب أو الاغنام بين جلة الثمن وتفصيله كبعثتك هذه الأرض أو هذا الثوب أو هذه الاغنام
بمائة درهم كل ذراع أو كل شاة بدرهم صح العقدان خرجت المائة والا فلا وفي ذكر ذلك اعتراض على المصنف
كاسر (فرع) لو باع ذراعا من أرض على أن يحفره أو يأخذ ترابه لم يصح لانه لا يمكن الا باكثر منه
(تفسيه) لو قال بعثتك هذا السمن وظرفه أو المسك وفارنه كل رطل أو كل قيراط بدرهم صح ان علم وزن كل
واحد من الظرف والظروف فيهما وكان للظرف قيمة والا فلا ولو قال بعثتك كل رطل بدرهم على أن يوزن
معه الظرف ثم يسقط وزنه صح أو على أن يسقط للظرف أرطال معلومة من غير وزنه لم يصح ولو قال بعثتك
بمشرة على أن يوزن بظرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الظرف صح ان علم مقدار وزن الظرف
والمحطوط والا فلا (قوله كفت معاينته) نعم لا تنكفي الرؤية من وراء زجاج ولا ماء صاف الا في رؤية سمك
فيه أو أرض تحته (قوله عن العلم بقدره) وكذا عن العلم بنفسه أو نوعه ولا يحتاج مع المعاينة إلى نحو شم
أو ذوق ولا إلى معرفة استواء محل الصبرة أو عدمه فان ظهر ارتفاع وانخفاض ثبت الخيار بل لحقه الضرر فان
رأياه قبل البيع صح ولا خيار نعم ان كان الانخفاض حفرة أعلاها مسما ولوجه الأرض فالمبيع ما فوق وجهها
المساوي لوجه الأرض دون ما فيها ولا خيار أو كان الارتفاع دكة فوق وجه الأرض فالوجه أنها كالارتفاع
المدكور فراجع وفي كلام الخطيب ما فيه مخالفة لبعض ذلك وليس على وجهه فتأمل (فرع) لو شك في

ذكر هذه المسئلة لينبه فيها على الصحة وان كان قد راى الثمن فيها فريبا من المجهول وكذا صنع نظير هذا في
صغر الشرط فتأمل (قوله وقيل لا يصح البيع) أى نظرا إلى أنه لم يعلم مبلغ الثمن حال العقد (قوله ولو علما الخ)
هو يفيدك ان الوجه الضعيف السالف جار في مسألة المتن أيضا ويضاهيه فهم من المتن بالاولى (قول المتن صح
الخ) أى لحصول الفرضين أى وهما بيع الجلة بالمائة ومقابلة كل واحد بواحد (قوله لتعذر الجمع الخ) هي عبارة
حسنة وعبارة الرافعي رحمه الله لانه باع جلة الصبرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع بدرهم والجمع بين هذين
الامرئين عند الزيادة والنقصان محال وقول الشارح والثاني يصح أى تغليبا للإشارة إلى الصبرة (قوله
وجهان) الأصح في شرح المهذب بالقسط (قول المتن كفت معاينته) أى اعتمادا على التخمين وفي الثمن وجه
والقياس جريانه في المبيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو السمن ونحوه في ظرف مختلف

بهذه الدراهم أو هذه الصبرة ولا يعلمان قدرها صح البيع لكن بكرة لأنه قد يوقع في الندم وفي التهمة ان شراء مجهول القدر لا بكرة
(والأظهر انه لا يصح بيع الغائب) (١٦٤) وهو ما لم يره المتعاقدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتمادا على الوصف بذكر جنسه

ونوعه كان يقول بعتك عبيدي التركي وفرسي العربي ولا يفتقر بعد ذلك لهذا كرمصفتا آخرهم لو كان له هيدان من نوع فلا بد من زيادة يقع بها التمييز كالتمريض للسن أو غيره (ويثبت الخيار) للمشتري (عند الرؤية) وان وجده كما وصف لأن الخيار ليس كالصيانة وفيه حديث من اشترى ما لم يره فهو بالخيار اذ ارآه لكن قال الدارقطني والبيهقي انه ضعيف وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجازة ولا خيار للبائع وقيل له الخيار ان لم يكن رأى المبيع وحيث ثبت فقييل هو على الفور والاصح بمتمدد امتداد مجلس الرؤية ويجزى القولان في رهن الغائب وهبته وعلى محتتهما لا خيار عند الرؤية اذ لا حاجة اليه (و) على الاظهر في اشتراط الرؤية (تكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالبا الى وقت العقد) كالأراضي والأواني والحديد والنحاس (دون ما يتغير غالبا) كالطعمة التي يسرع فسادها نظرا للغالب فيهما وفيما يحتمل منها التغير وعدمه سواء كالحبوان وجهان أصحهما صحة البيع لان الاصل بقاء المرفى فيها بحاله فان وجده متغيرا فلا خيار فان تازعه البائع في تغيره فقييل القول قوله لأن الأصل عدم التغير والأصح قول المشتري يمينه لأن البائع مدعى عليه علمه بهذه الصفة وهو ينسكه وفي شرح الهذب عن الماوردي ان صورة المسئلة في الاكتفله

جنسه مثلاً شعراً أم أرز صحت العقد ولا خيار ان لم يصرح باسمه كما يأتي في الجوهره (قوله بهذه الدراهم) فان خرجت نحاساً بطل العقد ان صرح بلفظ الدراهم والا فهو صحيح ولا خيار كالأشترى زجاجة بظنها جوهره فالعقد صحيح ولا خيار ان لم يصرح بلفظ الجوهره والا فالعقد باطل وقال شيخنا بصحة العقد وثبوت الخيار وفيه نظر بما قبله (قوله وفي التهمة ان شراء مجهول القدر لا بكرة) وهو كذلك والبيع كالشراء والمعد كالدرع (قوله ولا يصح بيع الغائب) خلافاً لآلة ثمة الثلاثة وغير البيع مثله كإسناد كره الا في نحو الوقف (قوله ولا يفتقر الخ) بل يتعين عدم ذكر الصفات لانه مع ذكرها فيه وجهان كإسائتي (قوله كما وصف) أو أكثر (قوله ضعيف) بل قال ابن حجر انه باطل (قوله فيما لا يتغير) أي من وقت الرؤية الى وقت العقد والمراد بالتغير ما يأتي (قوله نظرا للغالب فيهما) فغالب في الأول راجع للتغير وفي الثاني للتغير وظاهر الصحة في الأول وان تغير في الواقع وعدمها في الثاني وان لم يتغير في الواقع فيرجع الى تبين الحال (قوله كالحبوان) وفي نسخة والحبوان وهو من عطف الخاص (قوله أصحهما صحة البيع) هو المعتمد وفيه ما مر (قوله فان وجده متغيرا) أي بحاله ولو علمها المشتري لم يشتره وان لم يكن وصفا يقصد وضرب وجده راجع لما لا يتغير غالبا والمستوى وانما أفرد الشارح بالذكر مع امكان شمول كلام المصنف له لمكان الخلاف (قوله والأصح قول المشتري يمينه) هو المعتمد

الأجزاء رقة وغلظا فان علم المشتري أو البائع بذلك بطل البيع لمنعه التخمين فليتحقق بغير المرفى وان ظن الاستواء صح وثبت الخيار ولو كان تحتها حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع ولو باع الصبرة الاصاغا فان كانت معلومة الصيغان صح والا فلا وهذه قد تشكل بمال باع صبرة جزا فاقو بحاجب بأن التخمين مع الاستثناء لا يوثق به (قوله وهو ما لم يره الخ) ولو حاضرا (قول المتن والثاني يصح) للحديث الآتي (قوله ونوعه) فلا يكفي ما في كفى مثلا وقيل يكفي ثم هذا القول ذهب اليه الأئمة الثلاثة وجهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله الماوردي عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطالان في ستة أيضا لكن نصوص البطالان متأخرة (قوله ذكر صفات أخرى) كأن يذكر المعظم كالدعوى أو يصفه بصفات السلم وهما وجهان محكيان (قول المتن ويثبت الخيار) هذا يستفاد منه ان شراء الأعمى لا يصح وان جوزنا بيع الغائب لتعذر ثبوت الخيار له وقيل يصح ويقام وصف غيره له مقام رؤيته (قوله ولا خيار للبائع) ولو وجده زائدا ثبت له الخيار قطعا (قوله وقيل له الخيار) رجحه الاسنوي ونسبه للرافعي عند الكلام على شراء الأعمى (قوله في رهن الغائب) كذا يجزى بان في اجارته وعفووه عن القصاص عليه وكذلك الخلع عليه والصلح وغير ذلك بل وفي الوقف أيضا (قول المتن وتكفي الرؤية قبل العقد الخ) لأن العلم بالعقد حاصل وقوله فيما لا يتغير غالبا شامل لما اذا كان مع ذلك يحتمل التلف كالفواكه (قوله وفيما يحتمل الخ) كأن الشارح رحمه الله لم يدخل هذه في المتن لأجل الخلاف فيها (قوله كالحبوان) في نسخة والحبوان وعليها فضمير منها السابق لا طعمة وعلى السكاف يكون فيما معنى الأشياء (قوله متغيرا فلا خيار) لأن الرؤية السابقة كالشرط في الصفات المرئية قال الامام رحمه الله ليس المراد ان يتغير بالعين فان ذلك لا يختص بهذه الصورة ولكن الظاهر عندي أن يقال هو كل متغير لو فرض مخالفا في صفة مشروطة تعلق به الخيار وذلك لأن الرؤية كالشرط في الصفات الموجودة وقتها ومنه يؤخذ ان الخيار فوري قال ويمكن أن يقال هذا التغير الذي يخرج به الرؤية عن كونها تقبل المعرفة والاحاطة (قوله والأصح قول المشتري) أي لما سيأتي ولأن الأصل عدم وجود هذه الصفة عند الرؤية كما صدقوا البائع نظرا

بقام المرفى فيها بحاله فان وجده متغيرا فلا خيار فان تازعه البائع في تغيره فقييل القول قوله لأن الأصل عدم التغير والأصح قول المشتري يمينه لأن البائع مدعى عليه علمه بهذه الصفة وهو ينسكه وفي شرح الهذب عن الماوردي ان صورة المسئلة في الاكتفله

(قوله ان يكون) أى كل من العاقدين منذ كرا حالة العقد الاوصاف التي رآها وقت الرؤية (قوله وهذا) أى اشتراط تذكر الاوصاف غريب أى من حيث النقل كما قاله شيخنا مر وبدله ما بعد وقال ابن حجر ومن حيث المدرك أيضا (قوله وغيرها) أى المذكورات في الاكتفاء برؤية بعضها ممتلا كالمانعات في ظروفها كالسمن ولوجامد والزيت والعسل الاسود أو من النحل وخلاص الشمع ونحوه وكالقطن في عدله أو في جوزه بعد تفتحه وجعل شيخنا مر هذا من رؤية الصوان بمعنى عدم وجوب نزعه منه لرؤية باقية فتأمل وكالادقة والعنب أو الزبيب في سلتته والرطب أو القر في قوصرتة والكيسس والجمرة غير المحبونة مع نواها والسكر في قدره كذا عن شيخنا مر وخالفه شيخنا في الادقة والعنب والسكر والمحبونة وهو الوجه (فرع) لا بد في المسك من نزعه من قارنه ورؤيتهما معا قبل البيع (قوله ان دل على باقية) يخرج به بعض لبن وباقية في الضرع ونسج بعض نوب دون باقية ونحو ذلك فهو باطل (قوله ومثل) هو في موضع الكاف فأعوز عطف على ظاهر فهو من أفراد ما دل على باقية (قوله فلا بد من ادخاله في البيع) أى في صيغته كبعتك كذا وهدامنه ولا يضر عدم خلطه به ولا تلقه ولو قبل القبض (قوله بضم الميم) أى وضع الميم مخففة فيه رد على القاموس بحمل هذا من اللحن وأن الصواب كونه بفتح الميمزة والنون وتشديد الميم أو بلا همزة (قوله بكسر الصاد) ويجوز ضمها (قوله كقشر الرمان) وكذا كوز الطلع وقشر القصب الأعلى الذي لا يصح معه وجوز القطن بعد تفتحه كاسر لأنه قبله لم يبد صلاحه فلا يكتفى برؤية قدره وعلى هذا يحمل ما في المنهج (قوله وان لم يدل الخ) صفة كاشفة توطئة لما بعدها (قوله قسم الخ) فهو بعض المبيع أى خلافا للزركشي في جعله عطفًا على بعض المبيع فليس منه (قوله واخشسكنان) فهو من الصوان غير الخلق قال ابن حجر كمل ما توقف بقاء ما فيه عليه كالجزر واخشسكنان المحنول ولم يقصد ما فيه كالحشون الحبة والطافية والمجوزة يصح مطلقا والا فلا بد من رؤية بعضه كقطن القرش والخلفة (فرع)

الى هذا المعنى عند اختلافه مع المشتري في حدوث العيب فافرق به الاسنوى من قوله لانهما قد اتفقا على وجود العيب في يد المشتري والاصل عدم وجوده في يد البائع لان الاصل في كل حادث عدم وجوده قبل الزمان الذي عدم وجوده فيه لا يتخلو عن نظر قال نعم قد يشكل على ما تقررقولهم في الغائب اذا ادعى بعد تلف المصنوع عيبا خلفيا كأن قال خلقى أحمى أو أعرج ونحو ذلك فانه يصح ان ابن ازرعة والظاهر محي ذلك هنا ولو تجدد في المبيع صفة حسن زعمها البائع وادعى المشتري عليها فالظاهر تصديق البائع (قوله وغيرها مما الغائب الخ) كالمانعات في أعيته وكذا القطن في عدله وكذا اصرة الفم انفردت حبانة أو التصفت كقوصرة الحمرة (قوله بخلاف صبرة البطيخ الخ) مثل ذلك صبرة الخوخ والعنب ونحوهما فشرأسة العنب اكتفاء برؤية ظاهرها غير صحيح (قوله فلا بد فيها من رؤية واحد الخ) لو رأى أحد جانبي البطيخة لم يكف بل هي كبيع الغائب (قوله ومثل) يريدانه معطوف على ظاهر الصبرة فيفيد اشتراط ادخاله في البيع وليس معطوفا على بعض المبيع (قوله أى المساوى الاجزاء) يعنى ليس المراد به المثل واعلم انه اذا أحضر النموذج وقال بعتك من هذا النوع كذا فهو باطل لانه لم يعين ما لا يكون بيعا ولم يراع شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم لان الوصف باللفظ يرجع اليه عند النزاع قال السبكي وغيره فصورة المستلثة ان يقول بعتك الحنطة التي في هذا البيت وهذا النموذج فان أدخله في البيع صح والا فلا قال الاسنوى وشرط الادخال ان يرد الى الصبرة قبل البيع فلو أدخله في البيع من غير رد كان كبيع عينين رأى احدهما ونقل ذلك عن البغوى واكتفى الزركشي بالادخال في البيع وحل عليه كلام البغوى (قول المتن صوانا) هو الوعاء الذي

وهذا غريب لم يتعرض له الجمهور (وتكتفى برؤية بعض المبيع ان دل على باقية كظاهر الصبرة) من الحنطة والشعير والجزر واللوز وغيرها مما الغالب أن لا تختلف أجزاؤه ولاخبار له اذا رأى الباطن الا اذا خالف الظاهر بخلاف صبرة البطيخ والرمان والسكرجل لانها تختلف اختلافا ينافي وتباع عدد اقلاد فيها من رؤية واحد واحد (و) مثل (أعوزج التامل) أى المساوى الاجزاء كالحبوب فان رؤيته تكتفى عن رؤية باقى المبيع فلا بد من ادخاله في البيع وهو بضم الميمزة والميم وفتح الدال المجمة (أو كان صوانا) بكسر الصاد (للباقى خلقه كقشر الرمان والبيض والقشرة السفلى للجزر واللوز) أى تكتفى برؤية القشر المذكور لان صلاح باطنه في ابقائه فيه وان لم يدل هو عليه فقوله أركان الى آخره قسم قوله ان دل الى آخره وقوله كالحمر خلقة مر يد على الروضة وأصلها وهو صفة لبيان الواقع في الامثلة المذكورة ونحوها وقد يحتزبه عن جلد الكتاب ونحوه واحذر زوا وصف الفسرة بالسفلى لما ذكر

وهي التي تكسر حالة الاكل عن العلياف لا تكتفى رؤيتها فلا يصح بيعه فيها كاسياني في باب بيع الاصول والثمار لا يستأثره بماليس من مصلحته واخشسكنان تكتفى برؤية ظاهره كذا كرم في شرح المهلب

مع أمثلة الصوان المذكورة والفقاع قال العبادي يفتح رأس الكوز فينظر منه بقعر الامكان واطلق الغزالي في الاحياء المساعدة به قال في الروضة وغيرها الاصح قول الغزالي لان بقاءه في الكوز من مصلحته (وتعتبر رؤية كل شئ) غير ما ذكر (على ما يليق به) فيعتبر في الماورؤية البيوت والسقوف والجدران والمستحم والبالوعة وفي البستان رؤية الاشجار والجدران ومسايل الماء وفي العبد رؤية الوجه والاطراف وكذا (١٦٦) باقي البدن غير العورة في الاصح والامة كالعبد وقيل يكفي فيها رؤية

ما يظهر عند الخسة وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهورها وفي الثوب الديباج المتفش رؤية وجهه وكذا البساط وفي الكر باس رؤية أحد وجهه وقيل رؤيتهما وفي الكتب والورق البياض والمصحف رؤية جميع الاوراق (والاصح ان وصفه) أي الشئ الذي يراد بيعه (بصفة السلم لا يكفي) عن رؤيته والثاني يكفي ولا خيار لشترى عند الرؤية لانه يفيد المعرفة كالرؤية ودفع بان الرؤية تفيد سلا تفيد العبارة (ويصح سلم الاعمى) أي ان يسلم أو يسلم اليه بعوض في القيمة يعين في المجلس ويؤكد من قبض عنه أو قبضه رأس مال السلم والسلم فيه لان السلم يعتمد الوصف لا الرؤية (وقيل ان عمى قبل تمييزه) بين الاشياء أو خلق أعمى (فلا) يصح سلمه لا تفاه معرفته بالاشياء ودفع بانه

لا يصح بيع لب نحو الجوز في قشره ولا بيع الرأس والا كارع ونحوها قبل اباتها ولا مذبح أو جلده أو لجه قبل سلقه ولا مسوخ قبل تنقيه جوفه لا نحو سمك لقلته ما فيه ولا بيع صوف قبل جزه أو ذكبة حيوانه لا اختلافه بالحادث نعم ان قبض على قدر معين وباعه صح ولا يصح بيع حصته من الماء الجاري وحده أو مع قراره ويصح بيع حصته من القرار ويصح بيعها للملأ من الماء فيها (قوله والفقاع) أي يصح بيعه مع كوزه ولا يشترط رؤية شئ منه على كلام الغزالي المذكور المعتمد (قوله على ما يليق به) وهو ما يخفى عدم رؤيته بمعظم المالبة (قوله غير العورة) ولومن أحد الزوجين (قوله وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهورها) وكذا بطنها وشعرها لاسانها وأسنانها وحوا فرها ومشيا ومناها الرقيق ويعتبر في السفينة رؤية جميعها حتى ما في الماء منها (قوله والاصح ان وصفه الخ) تقدم أن هذه ليست من بيع الغائب (قوله يعين في المجلس) أي يعينه بصير قبضه (قوله كالبيع) ومثله الاقالة (قوله وان فلنا الخ) أي لعدم وجود رؤية هذا (قوله يشترى نفسه) وكذا من يعتق عليه قال العبادي ولو بالبيع الضمني وتصح اقالته ولو في المعين فراجع (قوله عمالا تتغير) أي من زقت رؤيته قبل العمى الى وقت العقد عليه بعده (قوله كالصبر) يفيد اعتبار تذكرة الاوصاف حالة العقد (قوله ويصح نكاحه) أي عقده النكاح وفي قبض المهر واقباضه ما صرف في عوض السلم

(باب الربا)

بكسر الراء مع القصور وفتحها مع المد ويرمى بالالف والواو والياء ويقال فيه الرماء بكسر الراء مع الميم والمد والرية بضم الراء وتخفيف التحتية وهو حيث حرم من الكسائر كالسرقه وعلامة على سوء الخاتمة كأيذاء أولياء الله تعالى قالوا لان الله لم يأذن للحاربة الا فبه ما حرمته تعبدية وما ذكر فيه حكم لا علل ولم يحل في شريعة قط وآكله في الحديث بما لهزمة أخذ الزيادة وموكله دافعها قال بعضهم والملعون بسببه عشرة كفا في الحرم وهو لغة الزيادة ولو في الزمن كماله يدور شرعا ما ذكره القاضي الزياتي بقوله عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماس في معيار الشرع حالة العقد ومع تأخير في البدلين أو أحدهما والمرد بالعرض المخصوص أنواع الربويات ويقتضي غير المعلوم بمقتضى الجنس فلوزاد في التعريف لفظ في معلوم الجنس بعد لفظ التماس لا غنى عن

يصان فيه الشئ ويقال الصيان أيضا بالياء كما قاله النووي في الدقائق (قوله مع أمثلة الصوان الخ) جعله من مسائل الصوان ظاهر لان ظاهره لا يدل على باطنه (قول المتن وتعتبر الخ) يريد انه يشترط ان يرى كل ضبة وسلسلة على باب قاله الغزالي لان ذلك صار وصفا (قوله والجدران) أي داخلا وخارجا (قوله كالعبد) يشترط في الامتة رؤية الشعر أيضا (قول المتن بصفة السلم) أي ولو تواتر واشهر (قوله عند الرؤية الخ) يصح أيضا ان يكتب عبده نظر المعتق قال الزركشي وقياسه محبة شرائه من يعتق عليه (قوله بعوض في الذمة) عبارة الرض ويصح ان يسلم ويسلم اليه اذا كان رأس المال في الذمة اذا لعين لا يصح منه كالبيع به

(باب الربا)

يعرفها بالسلم ويتخيل فرقانها أما غير السلم عما يعتمد الرؤية كالبيع والاجارة والرهن فلا يصح منه وان قلنا يصح بيع الغائب وسيله ان يوكل فيه اوله أن يشتري نفسه ويؤجره لانه لا يجملها ولو كان رأي قبل العمى شيئا مما لا يتغير صح بيعه وشراؤه اياه كالصبر ويصح نكاحه (باب الربا) بالقصر وأقبح بدل من واو والقصد بهذا الباب بيع الربويات وما يعتبر فيه زيادة على ما تقدم

(قول)

ذلك القيد وأومع تأخير الخ عطف على غير معلوم فيشمل مختلف الجنس وأقسامه هنا لا تقر بالفضل وهو
 زيلوفا أحد العوضين في متحد الجنس ور باليد وهو تأخير قبض عوضين أو أحدهما مطلقا من غير ذكر أجل
 ور بالنساء بالفتح والمذكور ذلك وهو ذكر الأجل في العقد ولو قصير اغتني وقع على وجه من هذه كان حراما ولا فلا
 وروته من حيث فساد العقد مطلقا ومع أخذ المال أن أخذت الزيادة وكلام المنهج في الحالة الثانية بل فيه
 تدافع وقصور كما يعلم بالوقوف عليه (قوله اذا بيع الطعام) هذا أحد قسمي الربويات وثانيها التقديسي أي فلا
 ربا في غيرهما (قوله ان كانا) وفي نسخة ان كان بغير ألف أي كل منهما أي مجموعهما (قوله جنسا) بان
 شملهما اسم خاص واشتركا فيه اشترا كما معنوا يافرج بالاسم الخاص الاسم العام كالحب والقيق وبما بعده
 نحو البطيخ الأخضر والأصفر لأن اشترا كهما في الاسم لفظي وحقيقتيهما مختلفة وكذا نحو اللحوم والألبان
 (قوله اشترط في صحة البيع) أي ابتداء ودواما لأن اشتراط القبض لدوامها (قوله الحلول) بان لا يذ كر في العقد
 أجل مطلقا كاسم (قوله والمائلة) أي في متحد الجنس يقينا (قوله والتقابض) أي القبض الحقيقي للعوضين
 مطلقا من له ولاية القبض عن نفسه أو عن غيره ولو مع حق الحبس فلا يكتفي الإبراء ولا الحوالة ولا الضمان وان
 أقبض الضامن في المجلس كما قاله شيخنا فراجعه ويكتفي قبض سيد العاقد أو موكله أو عبده أو وكيله باذن العاقد
 أو بعد موته وأجنونه ان بقي العاقدان في المجلس في الجميع خلافا لابن قاسم في الميت ويكتفي قبض وارث
 العاقد لنفسه ان كان حاضرا وبقي العاقدان في المجلس فان كان غائبا لم يعتبر بقاء الميت في المجلس بل المعتبر
 مجلس الوارث عند بلوغه الخبر فان تعدد اعتبر مجلس الأخير قاله شيخنا ولعل محله ما لم يحصل قبض عن قبله والا
 اعتبر مجلس من حصل منه القبض ان لم يتوقف القبض على من بعده وفيه نظر فاذا تعذر قبض الوارث في
 مجلسه تعيين التوكيل لمنه لمن يقبض عنه وقال الخطيب وابن عبد الحق يغفر له حضور مجلس العقد كالمكره
 ويعتبر بقاء العاقد الحلي في المجلس عند الجميع حتى يحصل القبض من الوارث ولو تعدد طال الزمن فان فارقه
 ولو قبل بلوغ الخبر للوارث بطل العقد كذا قيل والوجه خلافه كافي الكاتب بالبيع للغائب وان أمكن الفرق
 بانه وجد للعاقد هنا مجلس فاعتبر دوامه فتأمل (فرع) لو اشترى دينارا بعشرة دراهم من الفضة وأقبض للبائع
 منها خمسة واستقرض منه خمسة غير ها أو أعادها له في المجلس جاز بخلاف ما لو استقرض منه تلك الخمسة فأعادها
 له فان العقد يبطل فيها على المعتمد في الروضة لأن تصرف أحد العاقدين مع الآخر إجازة وقد يقال انما حصلت
 الإجازة فيما قابل الخمسة المقبوضة بوقوع التصرف فيها دون ما قابل الخمسة الأخرى لبقاء المجلس فيها فاذا دفعها
 المشتري للبائع دام العقد فيها أيضا فيتوزع العقد في الإجازة بالتصرف كما يتوزع في التفرق اذ لو تفرقا بعد
 قبض الخمسة فقط لم يبطل فيما قابلها ويبطل في باقي المبيع فتأمل الآن يقال ان الإجازة لا تنبعض كالفسخ كما

(قول المتن اشترط) أي وحرم تعاطي ما خلا عن واحد منها وان كانت العبارة قاصرة عن إفادة ذلك وطريقهما
 اذا أراد التفرق من غير قبض أن يتفاسخا والأما وان كان التفرق بعد قوله في شرح المذهب (تنبيه)
 عبارة الروض تبعا لأصله الخيلة في بيع ذهب بذهب متفاضلا أن يبيعه من صاصبه بدراهم أو عرض
 ويشتري بها الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفرقا ويتخاير التضمن البيع الثاني إجازة الأول بخلاف مع
 الأجنبي أي لما فيه من إسقاط خيار العقد أو يقرض كل صاحبه أو يتواهب أو يهب الفاضل لصاحبه وهذا جائز
 وان كره قصده اه قال شارحه والتحقيق أن كلاما من العقد المقدم مكرره اه قلت ولو حلف انسان أن
 لا يبيع سلعته الا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس صح العقد وكانت
 الهبة إجازة للعقد الأول على قياس هذا وأما لو أبرأه من نصفين في المجلس قبل التخاير فحل نظر (قول المتن

(اذا بيع الطعام بالطعام ان
 كانا) أي الطعام من
 الطرفين (جنسا) واحدا
 كحنطة وحنطة (اشترط)
 في صحة البيع ثلاثة أمور
 (الحلول والمائلة والتقابض)

قبل التفرق أو جنسين كحكمة وشعير جز التفاضل واشترط الحلال والتفاضل) قبل التفرق قال صلى الله عليه وسلم عماروا مسلم فذهب
بالذهب والقضة بالقضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلاً على سواه بسواء بدايد فاذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا
كيف شئتم اذا كان بدايد أى (١٦٨) مقابضة ويؤخذ من ذلك الحلال فاذا بيع الطعام بغيره كقند أو ثوب أو غير الطعام

بغير الطعام وليس نقد بن
كحيوان بجيوان لم يشترط
ثمن من الثلاثة والتقدان
كالطعامين كما سبأنى
(والطعام ماقصد للطعم)
بضم الطاء مصدر طعم
بكسر العين أى أكل
(اقتيناً أو تفكها أو
فداوياً) وهذه الأقسام
مأخوذة من الحديث
السابق فإنه نص فيه
على البر والشعير والمقصود
منهما التقوت فألحق بهما
ما يشاركهما في ذلك كالأرز
والقرفة وعلى التمر والمقصود
منه التأدم والتفكه فألحق
به ما يشاركه في ذلك
كالكزيب والتين وعلى الملح
والمقصود منه الإصلاح
فألحق به ما يشاركه في ذلك
كالصليكي وغيرهما من
الأدوية يخرج بقوله قصد
ما لا يقصد تناوله مما يؤكل
كالجلود فلاز بآفيه بخلاف
ما يؤكل نادراً كالبلوط
وقوله للطعم الى آخره ظاهر
في ارادة مطعم الأدميين
وان شاركهم فيه البهائم
قليلاً أو على السواء فخرج
ما يختص به الجن كالعظم
أو البهائم كالخيش والتين
أو غلب تناول البهائم فلازى في ثمن من ذلك وقوله تفكها يشمل التأدم والتحلى وقد ذكرهما
في الأيمان فقال والطعام يتناول قوتاً أو كفاً وما دام وحلوى ولم يذكر الدواء لأن الطعام لا يتناول عرفاً والایمان مبنية على العرف وقوله
فداوياً يشمل التداوى

بدل عليه كلامهم في باب الخيار وفيه نظر (قوله قبل التفرق) والتخاير كالتفرق على المعتمد خلافاً لما في
المنهج فيبطل العقد بتخايرهما أو تخايراً أحدهما كالوفارق ويعتبر كون التفرق طوعاً ولو سهواً على المعتمد فان
فارق أحدهما مكرهما لم يبطل خيارهما وان لم يقبضه الآخر مادام في مجلس العقد فان فارقه بطل خياره وحده قاله
شيخنا والوجه بطلان خيارهما لأنه من مفارقة أحدهما طوعاً فاعفاً لم يلزم وجلس المكره محل زوال الاكرام فان
فارقه ولو الى جهة الآخر بطل خيارهما (قوله مثلاً بمثل) هما بكسر الميم وسكون المثناة بمعنى سواء بسواء فهما
حالات والثاني تأكيد وقيل الثاني له دفع المثلية التقريرية وقيل الأول للكيل والثاني للوزن وقيل عكسه
(قوله فاذا اختلفت) أى مع اتحاد العلة (قوله مقابضة) أى استحقاقاً وفعل كاسم وقول بعضهم غالباً بضم
لا حاجة اليه (قوله والتقدان الخ) غرضه من هذا التمام الدليل على ما سبأنى (قوله ماقصد) أى ما جرت عادة
الناس بتحصيله لكل الأدميين بشرأ أو زراعة أو ادخار أو غير ذلك (قوله بضم الطاء) لأنه يفتحها بمعنى
التفوق وليس مراداً (قوله كل) هو بفتح الهمزة والكاف فعل ماض بصيغة المبنى للأفاعل (قوله والتفكه)
من عطف العام (قوله وغيرها) أى من المطعومات الربوية كحبوب التمرس والفاسول والحلبة والخردل
والخلة والطنطرون والطين الأرمني واللبن والصمغ والكزبرة والبلوط والطنوث والطين المختوم ولا عبرة
بمن قال بنجاسته ولازى في بقية الأطيان وكالتخاير وأطراف أعواد الكرم وسائر البقول وكدهن الخروع
ودهن الورد وسائر الأدهان نعم ليس من الربوى شجر الخروع وحبه والعود والمسك والورد وماؤه والكتان
وبزره ودهنه ودهن القرطم وكسبه ودهن السمك (قوله كالجلود) أى الخشنة والافر بوبه (قوله قليلاً)
أولاً يتناولوه أصلاً لأن الاعتبار القصد كاسم وهذا في التناول (قوله ما يختص به الجن) أى من حيث القصد في
تحصيله منهم أو من غيرهم لهم وان لم يتناولوه (قوله أو غلب) أى من حيث القصد مطلقاً أو من حيث التناول
مع الاستواء في القصد فلا اعتراض فان استويا فيه قصداً وتناولاً فربوى على المعتمد وكلام المنهج هنا
متدافع لا يعول عليه والحاصل أن ماقصد به الأدميون فقط أو غالباً ربوى مطلقاً وما قصد به غيرهم فقط
أو غالباً ليس ربوى مطلقاً وما قصد به معاسواه يعتبر فيه غلبة التناول فان استويا فربوى على المعتمد (قوله)

كحكمة وشعير) مثل هذين لأن ما لا يكارى أنهما جنس واحد (قول المتن والتفاضل) فلو كان ديناً أو براه
منه لم يكف في ذلك (قوله عماروا مسلم) في بعض الروايات لا يبيع الذهب بالذهب ولا يبيع ما بهما الى أن قال
الاسواء بسواء عيناً بعين بدايد رواها الشافعي رضي الله عنه وفي أخرى فن زاد أو استزاد فقد أربى وفي
رواية تنهى عن بيع الطعام بالطعام الا مثلاً بمثل على النهى بالطعام وهو اسم مشتق فيفيد أن العلة مأخذ
الاشتقاق وهو الطعم كتعليق القطع بالسرقه والجلد بالزنا في آيتيهما وجعل في القديم مع الطعم التقدير
بالكيل أو الوزن فلا يجزى فيما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل والمان والبيض والارنج ونحو ذلك وضابط
نحو هذه الأمور على الجديد الوزن كما سبأنى لكونها أكبر جرمان التمر (قوله ويؤخذ من ذلك الحلال)
قال بعضهم أى بحسب العادة وقال الاسنوى لأن الأجل ينافي استحقاق القبض (قول المتن ماقصد)
اعتراض بأنه ينبغي تقييد ذلك بالغلبة كما في الروضة وأصلها أى يكون القصد منه غالباً الطعم وان كان تناوله
نادراً كالبلوط وقوله للطعم قيل يفنى عنه ما بعده (قوله كالجلود) وكذا أطراف قضبان العنب (قوله)

كاصولها

كاصولها

في الأيمان فقال والطعام يتناول قوتاً أو كفاً وما دام وحلوى ولم يذكر الدواء لأن الطعام لا يتناول عرفاً والایمان مبنية على العرف وقوله
فداوياً يشمل التداوى

بالماء العنب وهو بوى مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه فانه منى (وأدقة الاصول المختلفة الجنس وخلوها وأدهانها أجناس) كما صولها في يجوز بيع دقيق الحنطة بدقيق الشعير متفاضلا واخل التمر بخل العنب كذلك ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك واحتراز بالمتحدة كادقة أنواع الحنطة فهي جنس (واللحوم والالبان) أى كل منهما (١٦٩) كذلك أى أجناس (في الاظهر)

كاصولها في يجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن متفاضلا ولبن البقر بلبن الضأن متفاضلا والثاني هي جنس فلا يجوز التفاضل فيها ذكر وعلى الاول لحوم البقر والجواميس جنس ولحوم الضأن والعز جنس والالبان البقر والجواميس جنس والالبان الضأن والعز جنس (والمائلة تسمى في المكيل كسلا والموزون وزنا) فالمكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزنا ولا بضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كسلا ولا بضر مع الاستواء في الوزن التفاوت كسلا (والمعتبر) ١ في كون الشيء مكسلا أو موزونا (غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور انه اطلع على ذلك وأقره فلما أحدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار باحداهم (وما جهل) أى لم يعلم هل كان بكال أو بوزن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو علم

بالماء العنب) أى عرفا كافى شرح شيخنا وابن حجر والمراد غير المالح (قوله وأدقة الاصول) وكذا بيوضها وصغار البيض وبياضه جنس واحد (قوله ودهن البنفسج الخ) صريح كلامه وغيره من المصنفين كابن حجر والخطيب وغيرهم ان اختلاف جنس الدهن تابع لاختلاف جنس الاوراق وان اتحد الدهن فورق البنفسج وورق الورد في الشبرج جنسان وما نقل عن شيخنا الرملى من اعتبار اختلاف الدهن كالزيت والشبرج لا معنى له لانه باقى اعتبار الاوراق ويصرح برده ما نقل عنه من أنه اذا ربي ورق البنفسج وورق الورد بالسهم جاز بيع دهنه من أحدهما بدهنه من الآخر ولو متفاضلا فتأمل وراجع وحرر (قوله فهي جنس) ولا يصح بيع بعضها ببعض كسبائى (قوله لحوم البقر) ومنها الجاموس والمعز من الغنم والمراد منها الاهلية لان كل أهلى ووحشى جنسان والمتولد بين جنسين جنس ثالث وقال شيخنا الرملى انه مع كل من أصله كالجنس الواحد (تنبيه) الجراد جنس قال شيخنا والسموك المعروفة جنس وقال شيخنا الرملى أجناس وأما بقية حيوان البحر فاجناس اتفاقا والطيور والعصافير أجناس والرأس والاكارع والسكبد والطحال والقلب والكركش والرتة والمخ وشحم الظهر والاليسه والسنام أجناس ولومن حيوان واحد (فروع) الزيب والعنب والحصرم جنس فلا يصح بيع أحدهما بالآخر ولومما تلاحظ الاناث من النخل والبلح والبسر والرتب والتمر جنس كذلك وكل منها مع خله وعصيره أجناس وطلع الاناث والذكور جنسان والسمن والخبيض جنسان والسكر والقانيد أصله وهو العسل جنسان وكل حب مع دهنه وكسبه أجناس وان لم يصح بيع الاول بأحد الاخيرين والبطيخ الاخضر والاصفر والقشاه والخيار أجناس وكذا البقول وستاقى الحلول (قوله لم يعلم الخ) منه ما لم يعلم هل كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لا أو هل كان في الحجاز أولا أو علم ثنى من ذلك ثم نسي (قوله ولم يلب أحدهما) أى لم تعلم غلبته (قوله تراعى فيه الخ) وان خالف عادة الحجاز فان اختلفت العادة في البلد روى الاغلب فلاكثر شبهاه لجواز الكيل والوزن معا (قوله أو الوزن فيه) أى فى كاصولها) عبارة الاسنوى تبعاً للرافعى رحمه الله لا فروع لا أصول وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها (قوله ودهن البنفسج بدهن الورد) يتعين أن يكون محل ذلك اذا لم يكن أصلهما واحدا كالشبرج مثلا وهو كذلك لقوله المختلفة الجنس (قوله والثاني هي جنس) أى لا شترأ كهاتى الامم الذى لا يقع التمييز بعده الا بالاضافة فكانت كأصناف الفخار ولان أصولها غير بوية وتمسك الاصحاب للاول بان أصولها مختلفة بدليل ان الاول في الزكاة لا تضاف الغنم متفاضلين لفروعها لاختلاف كاصولها (فروع) اذا قلنا انها جنس استوى الوحشى والاهلى والبرى والبحرى على الاصح في الروضة (قول المتن وزنا) لحديث مسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب الاوزن باوزن ولا الورق بالورق الاوزن باوزن وعن أنس بن مالك رضى الله عنه برفعه ما وزن مثل مثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل ذلك رواه الدارقطنى (قوله فيه) الضمير فيه يرجع لقوله أصله (قوله فعلى هذا الخ) زاد الاسنوى رحمه الله فان لم يكن كذلك كالصل فهو على الوجه الباقية قال وهذا كله اذا لم يكن أكبر من مائة الف (قوله أيضا فعلى هذا الخ) في شرح السكالك المقدسى عند ما ثبت في زمنه صلى الله عليه وسلم قال فلا دهان والالبان مكيلة والعسل والسمن موزونان وظاهر عبارة الشارح رحمه الله كغيره كاترى بخلافه

(٢٢ - (فليوبى وعمره) - ثانى)

ولم يلبأ أحدهما أولم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (براعى فيه عادة بلد البيع وقيل الكيل) لان أكثر المطعومات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيل (وقيل الوزن) لانه أحصر وأقل تفاوتا (وقيل بخير) بين الكيل والوزن لتعادل وجهيهما (وقيل ان كان له أصل اعتبر) أصله في الكيل والوزن فيه فعلى هذا دهان السهم مكيل

ودهن اللوز موزون واختلف فيها اذ لم يكن أكبر جرهما من الفرفان كان كالبيض فلا اعتبار فيه بالوزن جزا وسواء المكيال المتعاد في عصره
 صلى الله عليه وسلم والمكاييل الخمسة (١٧٠) بعده ويجوز الكيل بقصة متلا في الاصح والوزن بالقبان (والنقد) أي الذهب

والفضة مضروبا كان أو
 غير مضروب (بالنقد كطعام
 بطعام) فان بيع بجنسه
 كذهب بذهب أو فضة بفضة
 اشترط المائنة والحلول
 والتفاضل قبل التفرق وان
 بيع بغير جنسه كذهب
 بفضة جاز التفاضل واشترط
 الحلول والتفاضل قبل
 التفرق للحديث السابق
 ولا ربا في القلوس الرائجة في
 الاصح فيجوز بيع بعضها
 ببعض متفاضلا إلى أجل
 (ولو باع) طعاما أو نقدا
 بجنسه (جزا) بكسر الجيم
 (تخمينا) أي خزا للتساوي
 (لم يصح) البيع (وان خرجا
 سواء) للجهل بالمائنة حال
 البيع وبيعه بغير جنسه
 جزا يصح وان لم يتساوا
 ولو باعه هذه الصبرة بذلك
 مكابلة أي كيلا بكيلا وهذه
 الدراهم بتلك موازنة فان
 كالا أو وزنا وخرجتا سواء
 صح البيع والالم يصح على
 الاظهر وعلى الثاني يصح
 في الكبيرة بقدر ما يقابل
 الصغيرة ولشترى الكبيرة
 الخيار (وتعتبر المائنة)
 في الفار والحبوب (وقت
 الجفاف) أي الذي يحصل به
 الكمال (وقد يعتبر الكمال)

الاصل (قوله ودهن اللوز موزون) كذا قاله الشارح ونبهه شيخ الاسلام في المنهج وابن حجر وشرح شيخنا
 وغيرهم وهو كافي بعض نسخ شرح شيخنا مبنى على مرجوح لان الصحيح أن اللوز مكيال (قوله والوزن
 بالقبان) أي لا بالماء وفارق الزكاة والسلم بتعين عادة الرسول هنا (قوله الرائجة) قيد للخلاف فلا ربا في غيرها
 قطعاً (قوله بكسر الجيم) أي على الافصح وفيها الفتح والضم (قوله خزا) يفتح المهملة وسكون الزاي المهملة
 هو تفسير التخمين وخرج به علم التساوي ولو باخباراً أحدهما للآخر فيصح ولا حاجة في قبضهما إلى كيل
 وكذا ما يأتي (قوله ولو باع الخ) هذا في متحد الجنس فغيره صحيح مطلقاً سواء آخر جاسواء أو لا لكن ثبت
 الخيار لمن لحقه الضرر فان سمح صاحب الزيادة بها أو رضی الآخر بتركها بقي العقد وان نشأ فسخ كامر
 (قوله وتعتبر المائنة) أي قصد وجودها أو لا بد منها وتوجد وتحقق أو تتوقف صحة البيع عليها (قوله في
 الثمار) وفي المنهج الفرع بالثلاثة (قوله الذي يحصل به الكمال) لانه المعتبر وهو وصول الشيء إلى حالة يطلب فيها
 غالباً (قوله وقد يعتبر) أي يفرض ويقدر قبل وجوده أو بوجوده بالفعل كافي اللين وعصير نحو العنب واختار
 الشارح الاول لعلم غيره من كلام المصنف الآتي (قوله فلا يباع رطب برطب) خلافاً للأئمة الثلاثة وضبطه
 بضم الراء لثلاثي كرم مع ذكر العنب وغيره المذكور بعده ولذلك ضبطه في المنهج بفتح الراء واستغنى عما
 بعده فهو أخصر وأعم ولعل المصنف هنا راعى لفظ الدليل (قوله ولا يجر) ولا يبيع ولا يسر ولا يطلع انث ولا
 يبيع بعضها ببعض لانهما جنس كامر (قوله للجهل الآن بالمائنة) لو زادوا وتحقق المفاضلة ليشمل بيع ثمر
 بقدره من الرطب اسكان أولى الا أن يقال انها تعلم بالاولى فهو اقتصار على أقل درجات البطالان (قوله والاصل
 في ذلك) أي في اعتبار الكمال الذي تتحقق به المائنة أو في اعتبار المائنة وقت الجفاف ولا رد مسألة المرايا
 الآتية لانهما مستثناة من حيث عدم اعتبار الكمال فيها بالفعل والافالكال معتبر فيها تقدير (قوله أن ينقص
 الرطب اذا يبس) أي هل يحصل فيه نقص في ذاته بجفافه فشمّل بيعه بمثل من الثمر أو بدونه منه أو بمثله
 (قوله فيه اشارة) أي في السؤال عن هذا المعلوم وجوده اشارة إلى ما ذكر (قوله وألحق بالرطب فيما ذكر

في دهن السمسم واللوز وقد يوفق بينهما بانها من المجهول حاله ولم يكونا في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله ودهن
 اللوز) اقتضى هذا ان اللوز موزون وضعفه الاستوى رحمه الله (قوله فلا اعتبار فيه بالوزن جزا) ألحق
 الاستوى بذلك الرمان والبطيخ والسفرجل ونحوها قال هذه لا تتقدر بكيل ولا وزن فالقديم منع بيع بعضها
 ببعض والجديد يجوز وزن بشرط الجفاف (قوله بالقبان) أصله مجع بالباء المشوبة فاء ثم عرب بياء خالصة
 (قوله وان بيع بغير جنسه الخ) (فرع) قال بهتك هذا الدينار المشرق بكذا فاذا هو مغربي صح وثبت الخيار
 ومثله العبد الحبشي فاذا هو تركي (قوله بكسر الجيم) وضمها وفتحها قاله في الدقائق (قول المتن تخميناً) قال ابن
 النقيب كأنه احتزجها اذا علمنا مثل الصبرتين ثم تباعا جزا فافان يصح ولا يحتاج في القبض إلى كيل بل لما حكم
 البيع جزا (قوله للجهل بالمائنة) أي والجهل بها كحقيقة المفاضلة قال الاصحاب والدليل على هذا ما روى مسلم
 من أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصبرة من الثمر لا يعلم مكيا لها بالكيل المسمى من الثمر (قوله في الثمار
 والحبوب) وكذلك اللحم (قوله وذلك في مسألة المرايا الخ) قيل ويجوز أن يراد بالمائنة قد تعتبر أو لا ويكتفى
 بذلك كافي الصبر ولا تشترط الحالة الأخيرة كاخل قاله السبكي واقتصر عليه (قول المتن فلا يباع رطب برطب)
 وذهب الأئمة الثلاثة إلى جواز بيع الرطب بالرطب (قوله فيه اشارة) وجه الاشارة ان نقصان الرطب بالجفاف
 أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الاشارة إلى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع بيع الرطب

بالجفاف (أولا) وذلك في مسألة المرايا الآتية في باب الاصول والثمار (فلا يباع رطب) بضم الراء (رطب
 ولا يجر ولا عنب بجنب ولا يزيب) للجهل الآن بالمائنة وقت الجفاف والاصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالثمر فقال
 أنقص الرطب اذا يبس فقالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذي وغيره ومحمد فيه اشارة إلى أن المائنة تعتبر عند الجفاف وألحق بالرطب فيها

ذكر طري اللحم فلا يباع

بطريه ولا بقديده من جنسه
وبباع قديده بقديده بلا
عظم ولا ملح يظهر في الوزن
(وبالا جفاف له كالتفاه)
بكسر القاف وبالثلاثة والله
(والعنب الذي لا يرب
لا يباع) بعضه ببعض (أصلا)
كالرطب بالرطب (وفي قول
نكفي بمائتة رطب) بفتح
الراء كاللبن باللبن فيباع
وزناوان أمكن كيله وقيل
ما يمكن كيله كالتفاح والتين
يباع كيبلا وبلا بأس على
الوجهين بتفاوت العدوم
لا جفاف فيه الزيتون وقد
نقل الامام عن صاحب
التقريب وارتضاء جواز
بيع بعضه ببعض وجرمه
في الوسيط (ولا نكفي بمائة
الدقيق والسويق) أي
دقيق الشعير (والخبز)
فلا يجوز بيع بعض كل منها
ببعضه للجهل بالمائة المتعبرة
بتفاوت الدقيق في النعومة
والخبز في تأثير النار (بل تعتبر
المائة في الحبوب حبا)
لتحققها فيها وقت الجفاف
(و) تعتبر (في حبوب الدهن
كالسمسم) بكسر السينين
(حبا أو دهن) وفي العنب
زيبا أو خل عنب وكذا
العصير (أي عصير العنب
في الأصح) لان ما ذكر
حالات كمال فيجوز بيع
بعض السمسم أو دهنه
ببعضه وبيع بعض الزبيب
أو خل العنب ببعضه وبيع

طري اللحم) وكذا طري الفشار كالعنب والحبوب كالبر المبلول والقرنك وسكت عن ذلك لظهوره وان كان
الوجه ذكره لعموم القياس في كل رطب ولو عارضنا ينقص بجفافه نعم لا يعتبر تناهي جفافها بل وصولها الى حد
لوجفت بعده لم تنقص قسرا يظهر في المكسب ومنه يبيع القرنك والمصرح به في الرض اذا تم جفافه (قوله من
جنسه) قيد في الطري والقديد (قوله بلا عظم) أي لم تجر العادة ببقائه فيه (قوله ولا ملح) أي لغير الاصلاح فيه
وهذا القيد لا حاجة له مع العلم بالمائة اذ الكمال يحصل بالجفاف (قوله يظهر في الوزن) راجع للعظم والملح ونفي
ظهورهما قيد لوجود المائة لصحة البيع في متحد الجنس الذي في كلامه وكذا هو قيد لصحة البيع مع اختلافه
ولو متفاضلا فان ظهر شيء من ذلك لم يصح البيع مطلقا ولو بالدرهم كما علم عامر للجهل بالمقصود (فرع)
لا يصح بيع نحو بر مبلول بجنسه ولو بعد جفافه أو بغير مبلول ومثله ما يبطل كاله بغير ذلك كالملي والمشوى
ومتزوج النوى من نحو الفرم بخلاف مقلق البطيخ والكمثرى والمشمش ونحوها من يتجه صحة بيع الحبة
المسولة لمعروكها وخلوها مما يمنع المائة فيها كما علم عامر (قوله كالتفاه) وان عرض الجفاف لبعض
أنواعها خلافا لا ادعى وان واقفه ظاهر شرح شيخنا (قوله بكسر القاف) أو ضمها (قوله ما يمكن كيله)
فالمعتبر على هذا الوجه امكان الكيل وان لم يكن معيارا فلا ينافي ما مر من اعتبار الوزن فيها هو أكبر جوامع
الفر (قوله وبالا جفاف له الزيتون) لكن رطوبته دهنية لامائة فلذلك كان المعتمد صحة بيع بعضه
ببعض ولا حاجة لاستثنائه كما فعله بعضهم وقد يقال ان عدم الجفاف أهم من الرطب بفتح الراء لانه ما فيه مائة
فهو مستثنى باعتبار الاول دون الثاني وعلى ذلك يحمل كل من القولين وكلام الشارح يشير اليه بل صرح فيه
فتأمله (قوله صاحب التقريب) وهو ابن القفال (قوله ولا نكفي بمائة الدقيق) أي ما يتخذ من الحبوب
وان لم يسم دقيقا كجربش القول والعدس والكنافة والشعيرة وعطف السويق عليه خاص لا فائدة المنع فيها
دخلته النار وتفسيره بما يعمل من الشعير نظرا للمعناه اللغوية والمراد الاعم (نسبه) لا يجوز بيع شيء مما فيه
الدقيق بما فيه شيء منه كالحلوى بالفشاء والاقط (فرع) النخالة والحب السوس الخالي من اللب ليسا
ربو بين كالشعير وفي شرح شيخنا صحة بيع النخالة والمسوس المذكور بالحب السليم وفيه نظر مع القاعدة
المذكورة فالوجه خلافه (قوله في حبوب الدهن) أي من الزبوي بخلاف البرز والقرطم ودهنهما وكسبهما
لانها غير ربوية كاسم (قوله حبا أو دهن) وكذا الكسب الخالي من دهن بقصد فصله وغيره حب السمسم
كالجوز مثله وخرج بما ذكر الطحينة وهي من الدقيق كاسم فلا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بالشيرج ولا
بالكسب ولا بالسمسم قال شيخنا ولا بالدرهم كاسم (قوله أو دهنه) أي يجوز بيع بعض دهن السمسم
ببعضه منها لا وكذا بعض كسبه ببعض وكذا يبيع دهنه بكسبه ولو متفاضلا لانها جفسان كاسم نعم قد تقدم
انه اذا وضعت في دهنه أو ربي بحبه أوراق كالورد والبنفسج فهو أجناس فيجوز بيع دهن واحد منها بدهن
الأخر ولو متفاضلا ويجوز بيع بعض كل منها ببعض مما تلافى الربو وفي غيره ان خلاص يسر ورق فيهما وفي

بالجفاف لتحقيق النقصان وامتناع بيع الرطب بالرطب لجهل المائة كذا قاله الاسنوي والشارح فيما سلف
اقتصر في الشكل على جهل المائة وهو صحيح أيضا (قوله بكسر القاف) وبالضم أيضا (قول المتن أصلا) يروى
هدم الصحيح ولو عرض له جفاف على قدر الظاهر خلافه (قوله وقيل ما يمكن كيله الخ) انظر هذا هل يشكل
بما سلف من أن الذي يكون أكبر جوامع التمر معياره الوزن قطعاً (قول المتن والخبز) مثله البجين والنشا
(قول المتن بل تعتبر المائة في الحبوب) أي التي لا دهن لها (قول المتن حبا) أي متناهى الجفاف غير مقلق ولا
فربك ولا مقشور ولا مبلول وان جفت لتفاوت انكماشه عند الجفاف ثم كلامه يفيدك انه لا يصح بيع الحب
بشيء مما يتخذ منه كالدقيق والنشا والخبز ولا بما فيه شيء مما يتخذ منه كالحلوى المعمولة بالنشا والمصل فان فيه
الدقيق قال الرافعي وكذا لا يجوز بيع هذه الاشياء بعضها ببعض خروجهما عن حالة الكمال (قول المتن

بعض عصير العنب ببعض
ومقابل الاصح فيه يمنع كاله
ومثله عصير الرطب والرمان
وقصب السكر ويجوز بيع
بعض خل الرطب ببعض
بمختلف خل الزبيب أو
التمر لان فيه ماء فيمتنع العلم
بالمائة والميعار في الدهن
والخل والعصير الكيل (و)
تعتبر المائة (في اللبن لبناً)
بجائه (أو سمناً أو خيضاً
صافياً) أي خالصاً من الماء
فيجوز بيع بعض اللبن
ببعض كيلاً سواء فيه الحليب
والخامض والرائب والخائر
مالم يكن مغلي بالنار ولا مبالاة
بكون ما يحويه المكيل
من الخائراً أكثر وزناً ويجوز
بيع بعض السمن ببعض
وزناً على النص وقيل كيلاً
وقيل وزناً ان كان جامداً
وكيلاً ان كان مائعاً ويجوز
بيع بعض الخيض الصافي
ببعض أما المشوب بالماء
فلا يجوز بيعه بمثله ولا
بمخالص للجهل بالمائة
(ولا تنكفي المائة في سائر
أحواله) أي بأقبا (كالجين
والاقط) والمصل والزبد
لأنها لا تخلو عن مخالطة شيء
فالجين بمخالطة الانفحة
والاقط بمخالطة الملح والمصل
بمخالطة الدقيق والزبد لا تخلو
من قليل خفيض فلا تتحقق
فيها المائة المتبرة فلا يجوز
بيع بعض كل منها ببعضه

أحدهما (قوله ومثله) أي ومثل عصير العنب في الحكم والمخلاف عصير الرطب والرمان وقصب السكر وكذا
غيرها (قوله ويجوز بيع بعض خل العنب الخ) حاصل صور الخلل المذكورة هنا عشرة صور فمن
ضرب أربعة في مثلها لأنها من عنب وزبيب ورطب وتمر وكل منها أمانع نفسه أو مع واحد منها فيسقط منها
سنة مكررة ويبقى عشرة منها خمسة صحيحة وخسة باطلة لأنه ان لم يكن في الخللين ماء وكان الماء في أحدهما
واختلف الجنس فهو صحيح والاقباط سواء كان الماء عندياً وغير عندي خلافاً لابن شبة في اعتناؤه الصحة
في غير العنب اذ قاعدة مدحجوة والتعليل بالجهل بالمقصود يردان عليه بل مقتضى هذا التعليل البطان في
مختلف الجنس فتأمل (قوله والميعار في الدهن والخل والعصير الكيل) نعم الميعار في السمن الجامد الوزن
على المعتمد كما مر ومنه يعلم أنه لا يصح بيع جامده بمائعه لا اختلاف بميعارهما ويجري ذلك في كل دهن جامد
مع مائه (نتبيه) علم بما ذكر ومن قاعدة عدم صحة بيع شيء بمائته من غير أن يتخذ منه أو بمافيه شيء مما يتخذ منه كما مر
لا يصح بيع عصير العنب به ولا خله به ولا يصح بيع خله بعصيره ولو متفاضلاً لأنها جنان خلافاً للروائي كما مر
وكذا يقال في الرطب مع خله وعصيره لا يقال العصير أصل للخل لاننا نقول هو غير مشتمل عليه مع كثرة
التفاوت بينهما في الاسم والصفة وأما بيع الزبيب بخل العنب أو عصيره فقال السبكي ببطلانه وهو وجيه وقال
الشيخان بصحته واليه مال شيخنا مر وفيه نظر واضح وقد نقل العلامة العبادي عن شيخنا مر في
حاشية العباب البطان ويقاس به خل الرطب وعصيره مع التمر وعكسهما هو واعلم أن قول المنهج ولا حبه به
أي لا يصح بيع حب بما يتخذ منه مسألة مستقلة ليست من أفراد ما قبلها لعدم صحته دخولها فيه أو فيما علل به
ولفساده شمول الاستثناء بعدها لما فرجه وتأمل (قوله لنسبحاله) أي غير مستقل إلى حالة مما بعده (قوله)
فانخيس قسم منه) لا قسم له خلافاً لمن زعمه ولا يضر خطه بيسر ما لا صلاحه (قوله خالصاً) راجع للخفيض كما
هو ظاهر كلام الشارح لأن خلوص غيره معلوم ويجوز رجوعه لجميع ما قبله ليخرج خلط اللبن بنحو ما لا يقتصر
(قوله من الماء) أي أو من فئات سمن أو ملح (قوله الخائر) بالقاء المجمة والمثلثة هو ما بين الحليب والرائب
وما ضيه مثلث العين (قوله مالم يكن) أي اللبن بأنواعه مغلي بالنار فلا يضر تسخينه وفارق الماء المغلي لأن
الذهب منه ماء من جنسه (قوله وقيل وزناً الخ) أي الميعار في السمن الوزن في الجامد والكيل في المائع
وهو المعتمد كما تقدم ذكره أو الجامد يعتبر بما صرف النجاسة (قوله أما المشوب بالماء) أي الذي لغير ضرورة
وكذا ما فيه فئات سمن أو ملح يظهر في الوزن فلا يجوز بيعه بمثله ولا بمخالص للجهل بالمائة وصرح هذا الملة
جواز بيعه بالسراهم وبقية أنواعه الأنية وسبأ ما فيه (قوله لأنها) أي الجين والاقط والمصل والزبد
(قوله فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه) ولا بيع واحد منها باللبن ولا بمافيه شيء منه أما بيع واحد منها
بواحد من البقية فإن قلنا هي أجناس كما صرح به الخطيب فصحيح مالم يكن المخالط يمنع العلم بالمقصود
أو بخيضا) اعترض الاسنوي بأنه قسم من اللبن فكيف جعله فسبأله (قوله أي خالصاً من الماء) كذا يشترط
كونه خالصاً من الزبد أو لا فيمتنع بيعه بزبدو بسمن لكونه حينئذ من قاعدة مدحجوة لعدم كماله كما هو
كلام المنهاج قاله السبكي رحمه الله (قوله ويجوز بيع بعض السمن الخ) مثله غسل الخل (قوله ويجوز بيع بعض
الخفيض الصافي ببعض) يجوز أيضاً بيعه بالسمن وبالزبد متفاضلاً وبيتنع باللبن مطلقاً (قوله أما المشوب بالماء)
فيه اشعار بأن الماء البسبر لا يضر وقد صرح به السبكي قال في كلام الشافعي وطائفة أن زبد لا يخرج من
الماء (قوله فلا يجوز بيعه الخ) قال السبكي بل شوب اللبن بالماء يمنع بيعه مطلقاً للجهل باللبن بالمقصود (قوله)
والاقط الخ) وأيضاً الاقط والمصل يدخلهما النار (قوله فلا يجوز بيع الخ) قال السبكي لو كان الزبدان جنسين
جاز لأن ما فيهما من اللبن غير مقصود ويجوز بيع الخفيض المزروع الزبد بالسمن متفاضلاً اتفاقاً وبالزبد
كذلك (نتبيه) ذكر السبكي الجين والاقط والمصل ثم قال ولا يمتنع بيع بعض هذه الاشياء بمثلها كذلك

كأن يتوان قلنا انها جنس واحد لم يصح مطلقا (قوله ولا يجوز بيع الزبد بالسمن) أى ولا بغيره ولو لم يكن
 الهراهم لاشتبه على الخبيض المانع من العلم بالمقصود قال شيخنا فان خلا عنه صح عليه يحمل قول السبكي
 بالصحة فيه (قوله وفيما أترت الخ) أوردته على كلام المصنف لكان الخلاف فيه ويرجع فيه عدم الصحة وهو
 المعتمد منه الفانيد واللبأ (قوله كالعسل) ما لم يصل الى العقد (قوله ولا يجوز قبله) أى لا يجوز بيع العسل في
 شحمه ببعضه قبل تمييزه عنه أى ولا يصح بيعه مع شحمه أيضا ولا بعسله الخالص ولا بشحمه الخالص ولا بالهراهم
 كما صرح الزبد وقال شيخنا بالصحة هنا في الثلاثة لان الشمع غير روى وفيه نظر ظاهر لان المانع عدم العلم
 بقدر المقصود كافي للحم بعظمه لانه من قاعدة مدحجوة مع أن العسل غير مرقى داخل الشمع ولا يكتفى برؤية
 بعضه لا خلافا ولا رؤية بشحمه لانه ليس من الصوان فتأمل ثم يرجع شيخنا الى الاول (قوله أى عقد البيع)
 شامل للعين والمال في القصة وقيد ابن حجر بالاول بل صرح منه ما لو كان له عليه ألف درهم وخسرون دينار اقصا له
 على ألف دينار عنهما فانه جائز سواء بلفظ الصلح أو التوىض ووافقه شيخنا الرملى في لفظ الصلح فقط وعليه
 فلا حاجة للتقييد بصورة الصلح مستثناة نظر الأساحة فيه (قوله روى) أى مبيعاروى بالكن يقيده بالحداد
 العلة كما قيد بكونه مقصودا ليخرج ما لو باع دارا فيها ثمرات عذب بمثلها فانه يصح لان الماء تابع بالاضافة الى
 الدار وان كان لا بد من النص عليه في العقد لدخوله في البيع وما لو باع بناء دار معوه يذهب لا يحصل منه شيء
 بالعرض على النار يذهب فانه صحيح فان حصل فباطل وما لو باع دارا يذهب فظهر بهامعدن ذهب ولم يعلم به
 حال البيع فانه صحيح فان علم به فباطل واغتر هنا الجبل لانه في تابع (قوله من الجانبين) والروى بارز في
 الجانبين كما مثل أوفى أحدهما كسهم بشيرج أو كالبارز فيهما أوفى أحدهما كشاتين واللبن فيهما وكشاة
 فيها لبن بلبن من جنسها فانه غير صحيح لان اللبن فيهما مقصود وقد تنهيا للخروج فخرج الضمني من الجانبين
 كسهم بسهم فصحيح ويصح بيع ذات لبن بمثلها من الأدميات وكذا من غيرهن ان اختلف الجنس
 كشاة وبرقة وكذا غير ذات لبن بلبن من جنسها والبيض كاللبن وفي الثانية بحث لانها من قاعدة مدحجوة
 ولان اللبن مقصود محمول فالوجه البطلان سواء كان اللبن فيهما أوفى أحدهما سواء اتحد الجنس أو لا فتأمل
 (قوله أى جنس الروى) لو قال جنس المبيع لكان أولى ليدخل درهم ونوب بدرهم (قوله جنسين) ظاهره
 روى بين وزد عليه الصورة المذكورة وان استوت قيمتهما وكذا النوعان لانهما مظنة الاختلاف نعم يغتر
 في الجنس الحبات اليسيرة من جنس آخر بحيث لا تظهر في المكيال وفي النوع وان كثرت أى ما ليساوا
 مقدار النوعين والا كبيع صاعين معقلى وصباحان محتطين بصاعين معقلى أو صبحان فى لا يصح خلافا لما قاله
 الرافعى وغيره كذا قاله شيخنا الزبائدى واعتمد شيخنا الرملى الصحة تبعاً لئذ كر وفيه نظر ظاهر (قوله
 محجوة) هوامم لنوع من أنواع تمر المدينة النبوية يقال لشجرته البينة بكسر اللام وسكون التحتية وقد

يتمتع بالآخر واللبن وكذلك بالزبد والسمن والخبيض قاله المحلى (قوله ولا يجوز بيع اللبن بما يتخذ منه) أى لانه من
 قاعدة مدحجوة كفاى الشيرج بالسهم (قول المتن بالطبخ الخ) خرج به تاثير التمييز الآتى وكذا تاثير الحرارة
 كالمياه وشمل كلامه قوى النار وضعفها (قوله حبا كان أو غيره) أى لان تاثير النار فيه غير منضبط (قول المتن
 كالعسل) وكذا الذهب والفضة (قوله للجبل بالمائة) فيكون من قاعدة مدحجوة (قول المتن روى) أى جنسا
 وحدا كما قيده في الحرر لثلاث دمالو باع ذهباً وفضة بمحنة مثلا (قول المتن واختلف الجنس) أى جنس
 المبيع لا الجنس المتقدم فان المراد به واحد ويستحيل انقسامه الى شيئين لا يصدقان عليه قاله الاسنوى ثم
 لا فرق في المضموم اليه بين الروى وغيره وان كانت عبارة الكتاب لاني بذلك الابتأويل ولوقال واختلف
 المبيع جنسا لكان بينا (قوله جميعها الخ) دفع لما يقال عبارته لا تشمل الاموال وحصل الاختلاف من أحدهما فقط

باختلاف الصفة مثلاً من الجانبين جميعهما أو مجموعهما بان اشتمل أحد هما من الهراهم أو الدنانير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحد هما فقط (كصاح ومكسرة بهما) أي بصاح ومكسرة (أو واحد هما) أي بصاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصاح في الجميع (قباطلة) لان قضية اشتمال أحد طرفي العقد على مالتين مختلفتين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة مثاله باع شقصان داروسيفاً بالفرو بقيمة الشقص (١٧٤) مائة والسيف خسون بأخذ الشفيع الشقص بثلاثي الانصواتوزيع

فيا نحن فيه يؤدي الى المفاضلة وأدوم بمحقق المائلة في بيع مدود درهم بمدود درهم ان اختلفت قيمة المدمن الطرفين كدراهمين ودرهم فد درهمين ثلثا طرفه فيقابلة ثلثا مدود ثلثا درهم من الطرف الآخر يقي منه ثلث مدود ثلث درهم في مقابلة درهم من ذلك الطرف بالسوية فتتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم ونصف درهم وان استوت قيمة المد من الطرفين فالمائلة غير محققة لانها تعتمد التقويم وهو تخمين قد يخطئ وفي بيع مدود درهم بمدين أو درهمين ان كانت قيمة المد التي مع درهم درهماً فالمائلة غير محققة لما ذكر وان كانت قيمته أكثر من درهم كدراهمين أو أقل منه كنصف درهم تحققت المفاضلة ففي الصورة الاولى مقابلة مد بمدود ثلث أو بثلاثي مدود في الثانية مقابلة درهم بثلاثي درهم أو بدراهم وثلث درهم وفي بيع الهراهم أو الدنانير الصاح أو المكسرة بهما ان

أرسل بعضهم أنواع ترمها الى مائة ونيف وثلاثين نوعاً (قوله باختلاف الصفة) أو قال ولو باختلاف الصفة لشمّل اختلاف النوع وحده قيل وعنده تمثيل المصنف (قوله في الجميع) أي جميع صور الصفة دون قيمة الصحيح بخلاف الجنس والنوع فانه باطل وان استوت القيمة فيهما كما مر فان استوت القيمة في الصاح والمكسرة في الواقع لم يبطل البيع أو بالتقويم فباطل أيضاً على هذا يحمل كلام المنهج لان ظاهره رجوع اختلاف القيمة للنوع أيضاً لكن تقدم من شيخنا أن قبول البيع بالصاح عن المكسرة وهكسه باطل وان استوت القيمة على العقد فليراجع فانه هنا أولى بالبطلان (قوله في الاولى) وهي بمدين والثانية وهي بدراهمين (قوله ان استوت) أي بالتقويم كما مر (قوله لم تتحقق المائلة) لم ينقل تحققت المفاضلة كالتي قبله وبعده ولعله ليعد تحققها في التقود قال بعضهم والمراد بالمكسرة قطع صفار تقرض من نحو الدنانير لشراء الحوائج الصغيرة كما مر في البيع وهو الوجه لاخراج نحو أرباع القروش فقول شيخنا ولا يتقيد ما هنا بذلك فيه نظر (قوله فلونساوت) أي في الواقع كما مر (قوله ولو فصل في العقد) أي باللفظ بالنية كاعتماد شيخنا من مخالفوا هذه ولا عبرة بتعدد البائع ولا المشتري هنا فهو كالاتحاد وهذا محترز لفظ عقد فيا مر (قوله ولولم يشتمل) هذا محترز جمع (قوله ويحرم) أي ولا يصح (قوله بيع اللحم) ومثله الذبح والكبد والطحال والقلب والالوية وجلد صغير يؤكل وسمك وجرد لاروح فيهما (قوله بالحيوان) ومنه جرد وسمك لم يمتوا وان جاز البيع خلافاً مع أكثر الامثلة الآتية (قوله باختلاف الصفة) يريد ان مراده هنا بالنوع ما ليس بجنس فيشكل اختلاف الصفات باختلاف النوع حقيقة كالعقلى والبرئى (قول المدن ومكسرة) المراد بها القراضة التي تقرض من الدينار لتستعمل في شراء الحاجة اللطيفة مثلاً (قوله وقيمة المكسرة دون قيمة الصاح) الظاهر الا كتفاء بنقص قيمة مكسور واحد فليتأمل وان الصحة والتكسیر في غير الهراهم كالهرهم في اعتبار الشرط المذكور (قوله فتتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم ونصف درهم) ظاهر ضمنيها ان المذكور قبليه أعني مقابلة المد بثلاثي مدود ثلثي درهم لا محذور فيه وهو ممنوع لان فيه أيضاً المفاضلة محققة من جهة مقابلة ثلثي مد ونصف مد فليتأمل (قوله في الصورة الاولى) يعني بيع مدود درهم بمدين وقيمة المد مع درهم درهمان ونصف درهم ويعنى بالثانية بيع مدود درهم بدراهمين وقيمة المد درهمان ونصف درهم (قوله ان استوت الخ) هذا لا ينافي ما سلف من اشتراط أن تكون قيمتهما أنقص من الصحيحة (قوله أو مكسرة فقط) مثاله باع درهماً بصاح ودرهماً بمكسراً بدراهمين مكسرين ان قلت فنية عبارته ان المفاضلة ثابتة في هذا المثال ولو كانت قيمة المكسرة مستوية وقد سلف في باع الصاح والمكسر بهما واستوت قيمة المكسر ان الثابت الجهل بالمائلة قلت اذا كان الشرط في سائر الصور أن يكون قيمة المكسر دون الصحيح لزم في مثالنا حقيقة المفاضلة قطعاً نظر الى الصحيح الذي فيه فانه يوجب اختلاف العوضين في القيمة ولا كذلك المثال الثاني (قوله فلا بطلان) أي في سائر الصور (قوله ولو فصل) هو محترز قوله الصفقة ولا أثر هنا لتعدد ما يتعدد البائع أو المشتري فان كل صفقة قد وجد فيها ذلك فلم يخرج من كلامه (قوله أو معقلى جاز) (تحق) لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو بخالصة ان كان الفش

استوت قيمة المكسرة من الطرفين لم تتحقق المائلة لما تقدم وان اختلفت تحققت المفاضلة على وزن ما تقدم قدرا كما هي متحققة في البيع بصاح فقط أو مكسرة فقط لما تقدم في فرض المسئلة ان قيمة المكسرة دون قيمة الصاح فلونساوت قيمتهما فلا بطلان ولو فصل في العقد جعل المد مقابلة المد أو درهم درهم في مقابلة الهراهم أو المدصح ولولم يشتمل أحدهما على شيء مما اشتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم صاع حنطة وصاع شعير أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع دينار وصاع شعير ثم ربي وصاع مغطى أو صاعين ربي أو مغطى جرد (ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه) كبيع لحم البقر بالبقر (وكذا بغير جنسه من ما كول

وهيره) كبيع لحم البقر بالشاة ويبيع بالحمار (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع الشاة باللحم رواه الحارثي والبيهقي وقال اسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود وعن سعيد بن المسيب مرسل (١٧٥) وأسنده الترمذي عن زيد بن سلمة

الساعدي ومقابل الاظهر الجواز أما في الماء كقول وهو مبني على أن اللحم أجناس فبالقياس على بيع اللحم باللحم وأما في غيره فوجه بأن سبب المنع بيع مال الرابا بصله المشتمل عليه ولم يوجد ذلك هنا (باب) فبأنهى عنه من البيوع وغير ذلك (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل) رواه البخاري من رواية ابن عمر وعصب بفتح العين وسكون السين المهملة (وهو ضرابه) أي طرفه للاثني (وقال ماؤه ويقال أجرة ضرابه) وعلى الاولين يقدر في الحديث مضاف ليصح النهى أي نهى عن بئل عصب الفحل من أجرة ضرابه وأمن مأثله أي بئل ذلك وأخذ (فيحرم عن مأثله وكذا أجره) للضراب (في الاصح) عملا بالاصل في النهى من التحريم والمعنى فيه أن ماء الفحل ليس بمتقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضرابه لتعلقه باختياره غير مقدور عليه للمالك ومقابل

لتولى (قوله وغيره) شمل الآدمي

(باب فبأنهى عنه من البيوع وغير ذلك)

(قوله عن عصب الفحل) وفي مسلم عن بيع عصب الفحل ولعلها لم تثبت عند الفقهاء فلم يحداوا غيره وأعلوها والنهى يقتضي التحريم والفساد ان رجح لذات الشيء بفقر كمن أو تخارج لازم له بفقد شرط والاقتحريم فقط كاسيأتى كذا قالوا ويرد عليه وجود الشرط الفاسد كالحبل بالأجل الآن يؤول فتأمله والائتم على العائد العالم والجاهل المقصر نعم ان لم يقصد المعنى الشرعي كسلاعة أو تعليم أو اضطرار أو نحو ذلك فلا حرمة (قوله وهو ضرابه) قدمه لأنه الأشهر (قوله ويقال أجرة ضرابه) أي استئجاره للضراب بدليل ما بعده (قوله مضاف) هو الجنس اذ المقدر مضافان (قوله ليصح النهى) لأنه لا يتعلق إلا بفعل المكلف (قوله عن مأثله) أي دفعه وأخذ (قوله لتعلقه باختياره) والائزاء كالضراب وهو عينه وما قبل من صحة استئجاره للائزاء محمول على ما إذا استأجره مدة فله حينئذ ائزؤه وهذه الطريقة واجبة على مالكه حيث اضطرابه أهل ناحية وعلما جمل قول بعضهم ان منعه كبيرة (قوله ومقابل الأصح إلى آخره) وأجيب بأن فعل الأجير في التلقيح من المقدور عليه وليس فيه عين حتى لو شرطت عليه فسد العقد (قوله ويجوز) أي يستحب (قوله محبوبة) أي مندوبة خلافا للإمام أحمد ومنعها مكره وقد تجب إذا تيسرت في محل ومنعها حرام حينئذ وتقس (قوله بفتح المهملة والموحدة) أي في اللفظين وغلط من سكنها فيهما وفي أحدهما وكلام الشارح يدل على أن الحيلة مفردة فهاؤه للبالغة والدلالة على التأنيت وقيل جمع مفردة حابل كمنقلة وناقل وفيها ذكر إطلاق المصدر على اسم المفعول وإطلاق الحبل على غير الآدمي وكل منهما مجاز (قوله بأن يبيع الخ) هذا تفسير أبي عبيد (قوله أو بمن الخ) هذا تفسير ابن عمر راوى الحديث وبه قال

فدرا يظهر في الوزن امتنع والاجاز (قوله بأن سبب المنع الخ) من هذا المعنى استنبط منع بيع السمسم بدهنه أو كسبه ونحو ذلك (قوله) بيع التمر بطلع الد كور جائز دون طلع الاناث (قوله أيضا بأن سبب المنع الخ) أي فيكون هذا المعنى مخصصا لعموم الحديث والاول تمسك بعموم اللفظ لكن محموم في لفظ الراوى ومثله لا يمتنع به (باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قول المتن وهو ضرابه ويقال ماؤه) استدلت لهما بقوله

ولو لاسبه لرددنوه وشر منبحة خل يعار

(قول المتن ويقال أجرة ضرابه) هذا التفسير اقتصر عليه الجوهري (قوله وأمن مأثله) قد ورد التصريح بالنهى عن ثمنه في رواية الشافعي في المختصر (قوله كاستئجار لتلقيح النخل) رد بان الأجير قادر على التلقيح ولا عين عليه اذ لو شرطت عليه فسد العقد (قوله ويجوز الخ) أي خلافا للإمام أحمد رضى الله عنه (قول المتن وعن حبل) هو مصدر بمعنى المفعول وإطلاقه مخصص بالآدميات ففقه يجوز من وجهين والحيلة جمع حابل كفاستق وفسقة وقيل مفرد (قوله بلفظ نهى عن بيع حبل الحيلة) قال الأسنوي عبارة الكتاب توهم انهم يردون النهى التصريح بالبيع في حبل الحيلة والملاقيح والمضامين والملاسة والمنابذة كالم برد التصريح في الصب قال وليس كذلك بل ورد في الشكل النهى وسنبر النارج رحه الله في الجميع اه وفي القوت رواية عن مسلم نهى عن بيع ضراب الفحل (قول المتن بأن يبيع نتاج النجاج) صورته أن يقول بعثك ولد ماثله هذه (قول المتن فمن الخ) هذا تفسير ابن عمر وأخذ به الشافعي والاول تفسير أهل اللغة (قوله

الاصح جواز استئجاره للضراب كاستئجار لتلقيح النخل ويجوز أن يعطى صاحب الاتي صاحب الفحل شيأ هدية والاعارة للضراب محبوبة (وعن حبل الحيلة) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان عن ابن عمر بلفظ عن بيع حبل الحيلة (وهو نتاج النجاج بأن يبيع نتاج النجاج أو بمن الخ) أي إلى أن تملك هذه الدابة ويملك ولها فوله ولها

نتاج التناج وهو بكسر النون بضبط المصنف كالجوهري من نسبة المفعول بالمصدر يقال تبحت الناقة بالبناء للمفعول تناجا بكسر النون أي ولدت بطلان البيع المستفاد من (١٧٦) النهي على التفسير الاول لانه بيع ماليس بمالك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثاني لانه

مالك والشافعي رضي الله عنهما (قوله تناج) هو مصدر تنج بضم النون ولا يقال الا كذلك (قوله بضبط المصنف) أي بالقلم وفيه أنه تبرأ منه لأن المشهور في اللغة أنه بالفتح فعمل ذلك عرف الفقهاء وأنه لغة أخرى (قوله وعن الملاقيح) ويقال لها بحر بفتح الميم وسكون الجيم وآخره مهملة وهي جمع ملفوحة أي ملفوح بهامن قولهم لفتح الناقة بضم اللام أي حلت فهي لافح أي حامل وتفسيره بأنه جنين الناقة يفيد شموله للذكور فهاؤه فيأمر للوحدة (قوله مافي البطون) أي بطون الابل كما قاله الجوهري وقال غيره مطلقا وهو المراد شرعا (قوله والمضامين) جمع مضمان كفتحاح أو مضمون كمجنون قال الأزهري سميت بذلك لأن الله تعالى أودعها ظهورها فكأنها ضمنها (قوله من الماء) فاعادتها مع علمها من عصب الفحل لا فائدة انها تسمى بذلك وأن النهي ورد باللفظين أو للتقابل بينها وبين ما قبلها ذاتا ومحلادهي لماء في ظهوره المذكور وما قبله لماء في بطون الاناث وقال الاسنوي ان هذا الماياب عاملا وعامين (قوله عن رؤيته) فيبطل هنا قطعاً وان قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط الفاسد واليس لا يقوم مقام النظر شرعا ولاعادة (قوله عن الصيغة) أي عن القبول فيها وأعن الإيجاب وحده ان قبل أو عنهما معا وكلام المصنف محتمل للاخيرين وأشار الشارح إلى أن يجعلها بمعنى يقولا وان هذا القول ليس قبولا ولا إيجابا لتقدمه على وقته وأنه فاسد لتعليقه فهو كالعدم (قوله بأن يلمس) بضم الميم وكسرها قال شيخنا الرمي في شرحه وما اشتهر على الألسنة من الفتح فلا وجه له لأنها في الماضي مفتوحة وليست حرف حلق اه ونقل الاسنوي في باب الاحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح فتأمل (قوله أو يبيعه) أي بإيجاب وقبول والفساد في هذه للشرط الفاسد كما يأتي (قوله أو يقول) هو عطف على يجعلها اذ هي صيغة (قوله فيها) أي الملامسة والمناذرة (قوله لعدم الرؤية) أي في الملامسة اذ لم يذكرها في المناذرة وقد صورها ابن حجر فيها بقوله أن يقول بعثك بشرط قيام بئذ مقام رؤيتك (قوله للشرط الفاسد) اعترض فساد به أنه ليس فيه نفي خيار المجلس بل قطعه معلقا على شيء وهو غير مضر لأن يقال ان خيار المجلس لا يقطع الا بالتفرق أو اللفظ بنحو اخترازالزومه وهذا ليس واحدا منهما ففسد لعدم افادته أو لقطعه خيار العيب المشار اليه بقوله وغيره وهو لا ينقطع لان الرد به عند الاطلاع عليه أو لقطعه خيار الشرط المشار اليه بقوله ولك الخيار الى كذا أو لقطعه مطلق الخيار الشامل لجميعها فتأمل ذلك وحorre ولعل الواو في وغيره بمعنى أو لان أحدهما كاف في البطلان اما للتعليل ان جعل اللبس شرطا والا فلا عدول عن الصيغة الشرطية (قوله فيقول الخ) هو تفسير لقوله يجعلها فهو عطف على

بضبط المصنف أي بالقلم قال غيره بفتح النون قال ولعله بالكسر لغة أخرى (قول المتن وهي مافي البطون الخ) هو مختص بالابل (قول المتن والمضامين) فسر الاسنوي بمآخذه من ضراب الفحل من عام أو عامين متلا ونحوه في القوت (قول المتن أو يقول الخ) عمل الامام بطلانه بالتعليل والعدول عن الصيغة الشرعية وبينه الاسنوي بأنه ان جعل اللبس شرطا فبطلانه للتعليل وان جعل ذلك بيعا فلفقه الصيغة (قوله اكتفاء بلمسه الخ) أي فيكون ان قد جعل اللبس بيعا (قول المتن بان يجعلها النبد) هو الطرح والاقاء قال الرافعي اختلاف المعاطاة يجري هنا واعتراضه السبكي بان الفعل هنا خال من قرينة البيع ولم تعلم قرينة البيع الامن قوله السابق أنبذ اليك نوبي بخلاف الفعل في المعاطاة فانه كل موضوع عرفا لذلك (قوله لعدم الرؤية) قال الاسنوي ولو محمنا بيع الغائب لا نقول به هنا في الملامسة لانهم ما شرطا أن يقوم اللبس مقام النظر ثم قال بعد ذلك انه لا يتخرج البطلان على خلاف الصحة عند نفي خيار الرؤية في بيع الغائب وان كان الاصح فيه البطلان لو ورد النهي هنا أقول نوالى هذا المعنى أشار الشارح فيما مضى بقوله اكتفاء بلمسه عن رؤيته (قوله اذارميت الخ) يصح فراءنه

نسليمه وعلى الثاني لانه الى أجل مجهول (وهي الملاقيح) وهي مافي البطون من الاجنسة (والمضامين وهي مافي أصلاب الفحول) من الماء روى النهي عن بيعهما مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب مرسل والبخاري عن سعيد عن أبي هريرة مسنداً وبطلان البيع فيها لما علم بما ذكر (والملامسة) رواه التبخان عن أبي هريرة وقال والمناذرة وعن أبي سعيد بلفظ نهى عن بيعتين للمناذرة والملامسة (بان يلمس) بضم الميم وكسرها (ثوبا مطويا) أوف ظلمة (ثم يشتريه على أن لا خيار له اذ ارأه) اكتفاء بلمسه عن رؤيته (أو يقول اذا لمسته فقد بعته) اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو يبيعه شيأ على انه متى لمسه لم يبيع وانقطع خيار المجلس وغيره (والمناذرة) بالمجئمة (بان يجعلها النبد بيعا) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ اليك نوبي بعشرة فيأخذه الآخر أو يقول بعته هذا بكذا على اني اذا نسنته اليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطلان

فبعدم الرؤية وعدم الصيغة والشرط الفاسد (و بيع الحصة) رواه مسلم عن أبي هريرة (بان يقول له بعتهك من بضم هذه الاثواب ما تقع هذه الحصة عليه أو يجعلها الرمي) لها (يعا) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما اذارميت هذه الحصة

فهذا الثوب مبيع منك بعشرة (أو) بقول (بعتك ذلك الخيار العدمي) والبطلان في ذلك للجهل بالمبيع أو بزم من الخيار أو لعدم الصيغة (وعن يبعين فيبيعة) رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة وقال حسن صحيح (١٧٧) (بأن يقول بعتك) هذا (بأنف نقدا

أرأيتن إلى سنة) فخذ بانهما شئت أرشئت أنا (أو بعتك هذا العبد بأنف على أن يبيعهني دارك بكذا) أو تشتري مني داري بكذا والبطلان في ذلك للجهل بالعوض في الأول وللشرط الفاسد في الثاني كاحسان في قوله (وعن بيع بشرط) رواه عبدالحق في الاحكام عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وروى أبو داود وغيره بهذا الطريق لأجل سلف وبيع ولا شرط وبيع (كبيع بشرط بيع) كما تقدم (أو فرض) كان يبيعه عبده بأنف بشرط أن يقرضه مائة والمعنى في ذلك أنه جعل الالف ورفي العقد الثاني ثمنا واشتراط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل العقد (ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحمده البائع) يضم الصاد وكسرها (أو ثوبا وبخطه) البائع أو بشرط أن يخطه (فالأصح بطلانه) أي الشراء لاشتماله على شرط محمول فيما لم يملكه بعد وذلك فاسد والثاني يصح ويؤزم الشرط

بعتك اذ معناه أن يقول الخ فضمير الثانية صحيح ان وقع اللفظ منهما أو من حيث اتفاقهما ان لم يقبل لفظا ولا يعتد به الصيغة للتعليل أو عدم القبول (قوله فهذا الثوب الخ) استفيد من الفاء أنه جواب الشرط فهو مرتب عليه فلو جعله ابتداء صيغة وقبل الآخر فلا تبعد الصحة (قوله أو يقول بعتك) أشار إلى أن بعتك عطف على بعتك الأول ووجهه بجعل الخ فاصلة بينهما وهو فصل جائز قاله شيخنا الرملي وفيه نظر لما علمت قبله فالوجه أن يكون بجعل عطف على يقول وأن يكون بعتك عطف على الرمي فتأمل (قوله للجهل بالمبيع) أي في الأولهما أو بزم من الخيار في الثالثة وفي تقديمها على الثانية إشارة إلى أنه كان المناسب للصنف ذلك أو لأجل الاختصار باسقاط لفظة الجهل (قوله وعن يبعين) أي على البدلية فلا يجوز (قوله أو بالفين) والفاء وضم مثل أو بخلاف الواو فإنه يصح ويكون الثمن ثلاثة آلاف منها ألفان مؤجلة (قوله وللشرط الفاسد الخ) فيه إشارة إلى أنه ليس من أفراد البيعتين فلو أخره عما بعده لكان أولى وإذا وقع البيع الثاني ففيه ما يأتي (قوله سلف وبيع) أي فرض وبيع فإن كان المراد من القرض عقده فهو جمع بين عقدين جائز ولازم وهو باطل أو المراد شرط القرض في البيع فهو من أفراد بيع وشرط المذكور بعده (قوله فرض) ومثله الاجارة والتزويج (قوله بشرط أن يقرضه) فلو قال في جوابه قبلت البيع وأقرضتك المائة فباطل أيضا ولو وقع عقد قرض بعد ذلك فإن علمه بطلان الشرط صح والافلا كذا اعتمده شيخنا الرملي وقال بعضهم ينبغي الصحة مطلقا نظر الواقع مع تمام الصيغة ولا يضر اعتقاد ترتبه على الشرط السابق من غير تعليل لان اعتقاد الفساد غير مضر كافي بيع مال مورثه اه وهو ظاهر وعليه يحمل كلام الامام (قوله بشرط أن يحمده) أو يحمده أو يحمده بغير واو أو على أن يحمده ويقال مثل ذلك في ويخطه وخرج بذلك صيغة الامر كاحصده وخطه فلا يضر قال شيخنا الرملي كان حجر الان أراد الشرطية ومثل ذلك شراء نحو حطب بشرط حمله منزله وان عرف أو بطيخة كذلك (قوله البائع) ومثله الاجنبي فان شرط الحصاد على المشتري لم يضر وان كان الشرط البائع خلافا لظاهر ما في العباب (قوله فيما لم يملكه بعد) أي الآن لان المشتري لا يحصل له الملك الا بعد تمام الصيغة والضمير في يملكه عائدا للمشتري ويحتمل أن يقال ان المشتري شرط على البائع عملا فيما لم يملكه البائع بعد تمام الصيغة وكذلك لو شرط عليه المشتري عملا فيما يملكه البائع غير المبيع بطل العقد قطعا اذ لا تبعية (قوله بيع واجارة) ورد بأنه ليس فيه ذكرا فلو لا عمل معلوم (قوله الطرق الثلاثة) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالذهب وقول بعضهم ان المصنف أشار إلى ترجيح طريق الخلاف مردود بان ذلك ليس من اصطلاحه

بضم التاء وبفتحها وكذا كل صورها لا فرق بين رمي البائع والمشتري (قوله أو يقول) قيل كان الحوالب التصريح يقول ارشادا إلى عطفه على الأول أو كان يقدمه على الثاني (قوله أو لعدم الصيغة) به تعلم ان قوله في صورتها السابقة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة الغرض منه الاخبار لا لا إنشاء (قول المتن أو بعتك الخ) هذا التفسير وما قبله ذكره الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله وللشرط الفاسد الخ) أي فهو منهى عنه بكل من الحدين (قول المتن بشرط أن يحمده البائع) من هذا القبيل اشترت هذا الحطب بشرط ان تحمله الى البيت سواء كان البيت معروفاً لا وكذا الوشرط عليه حمل البطيخة المشتراة وما شبه ذلك ومستلة البطيخة تقع كثير فاذا جرت زرعها (قوله أو بشرط) هو بالاولى (قول المتن فالأصح بطلانه) قال الاسنوي لانه شرط بخالفه مقتضى العقد (قوله أحدهما الخ) من ثم اعترض الاسنوي على تغيير المصنف بالأصح من وجهين الاول المسئلة ذات طرق الثاني ان التعديل بالأصح يقتضي قوة الخلاف مع أنه ضعيف لان الرجح طريق الصفة

(٢٣) - (فليؤتي وعبره) - ثاني) وهو في المعنى بيع واجارة بوزع المسمى عليهما باعتبار القيمة والثالث يبطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى وهذا حاصل الطرق الثلاثة في المسئلة أحدها بطلان البيع والشرط والثانية فيها القولان الجامع بين بيع واجارة والثالثة يبطل الشرط وفي البيع قولان في الصفة

بشرط قطع الثمن) وسبأني
الكلام على ذلك في محله
(والاجل والرهن والكفيل
المعينات الثمن في القصة) أما
الاجل فلقوله تعالى اذا
تداينتم بدين الى أجل
مسمى أى معين فاكتبوه
وأما الرهن والكفيل
فلا حاجة اليهما في معاملة
من لا يرضى الا بهما ولا بد
من كون الرهن غير المبيع
فان شرط رهنه بالثمن بطل
البيع لاشتغاله على شرط
وهن مالم يملكه بعد
والتعين في الرهن بالمشاهدة
أو الوصف بصفات السلم وفي
الكفيل بالمشاهدة أو
بالاسم والنسب ولا يكفي
الوصف كموسر نفقة قال
الرافعي هذا هو النقص ولو
قال فاقبل الاكتفاء بالوصف
أولى من الاكتفاء بمشاهدة
من لا يعرف حاله لم يكن
معبداً وسكت عليه في
الروضة وتقييد الثمن بكونه
في القصة للاحتراز عن المعين
كما قال يفتك بهذه الدراهم
على أن تسلمها لي في وقت
كذا أو رهن بها كذا أو
يضمنك بها فلان فان
الشرط باطل ذكره في
الروضة كاصلا في الاجل
لانصر في أثبت لتحصيل
الحق في المدة والمعين حاصل

وبان الراجح طريق القطع كاذكره الشارح (قوله ويستثنى من النهى) لعل المراد من الاستثناء فيه تخصيصه
بغير ما ذكرنا من (قوله والاجل) أى في غير الربوي كما مر فيصح في غيره وإن بعد بقاء العاقد بين اليه لان
وارثه يقوم مقامه نعم أن بعد بقاء الدنيا اليه كألف سنة لم يصح (قوله والكفيل) أى بالمشتري ثمن في ذمته
أو بالبائع لم يبيعه في ذمته بأن شرط البائع على المشتري أن يكتب في الثمن الذي عليه شخص آخر حاضر
أو غائب نحو هذا الشخص أو فلان بن فلان وكذا المشتري واقتصار المصنف على الاول لانه الاغلب وخروج
بذلك شرط كفاية أحدهما لا جنبي فباطل ومنه قول الوسيط لو باع عينا من اثنين بشرط أن يتضامنا بطل العقد
لما فيه من شرط ضمان العاقد اجنبيا لان كلا منهما اجنبي عن الآخر قال في الروض بخلاف عكسه فيصح وهو
المذكور في كلام المصنف وحينئذ فلا حاجة لقول شيخنا بان يبيع اثنان عينا للشخص ثمن في ذمته ويشترط
كل منهما عليه أن يأتي عن يضمنه له لان عكس ضمان المشتري لغبر ضمان غيره له وبذلك صرح في الخادم
وتصوير بعضهم بان يبيع اثنان عينا للشخص ويشترط المشتري على كل منهما أن يضمن صاحبه أو أن يضمنه
كل منهما صاحبه فيه نظر بل هو فاسد أخذنا مما تقدم فتأمل وراجع (فرع) في شرح شيخنا الرملي لو قال
اشترى بته بألف على أن يضمنه زيد على شهر صرح واذا ضمنه زيد موجبات الاجل في حقه وحق المشتري اه
فانظر موتأمل معناه (قوله على شرط رهن مالم يملكه بعد) أى الآن فلو رهنه المشتري عند البائع بعد تمام
البيع وبعده فله ولو في الجاس لم يكن مضرا (قوله في الرهن بالمشاهدة) أى في المعين أو الوصف فيما في القصة
واكتفى في الكفيل بالمشاهدة لاداءها غالبا الى معرفة حال الشخص صعوبة وسهولة وبهذا فارق عدم
الاكتفاء بمشاهدة القرآن في الصداق الذي اعترض به الاسنوي وقد يجاب أيضا بان القرآن هناك معقود
عليه وهو محتاط له وجواب بعضهم بان الشرط هنا مقصر بعدم البحث فيه نظر فتأمل (قوله قال الرافعي
الح) أجيب بان الاحرار لا تثبت في الذم ولا يعترض بالرفيق لانه لم يدخل لقوله موسر نفقة أو يقال الضامن
لا يدخل تحت اليد من حيث الضمان وان دخل من حيث الرق (قوله وأيضا منك الح) قال الاسنوي لم لا يصح
ضمان الثمن المعين كافي الاعيان المضمونة بغصب ونحوه ويجاب بانه ان أراد ضمان البرك فهو هنا صحيح
وليس الكلام فيه وان أراد غيره فممنوع وضمان الاعيان المذكورة انما هو الرذلا هلهما فتأمل (قوله فان
الشرط باطل) ومثله العقد (قوله لانه رفق) أى لان الاجل المشروط رفق الح ونظر فيه بعضهم بانه لتأخير
الحق لا لتحصيله فتأمل نعم ان تألف كاهه وبعضه بعد قبضه فلا خيار لفوات رد ما تلف فتأمله ويصدق الرهن
في حدوث العيب بعد القبض ان أمكن (تنبيه) الاجل لا يسقط باسقاطه بخلاف الرهن والكفيل لانهما
مستقلان وينبغي ان الاشهاد كذلك راجعه (قوله والاشهاد) أى على جريان العقد مثلا (قوله للاسرية)
وصرفه عن الوجوب الاجماع وهو امر ارشادي لا نوب فيه الامن قصد به الامتنال كذا قيل فليراجع

القطع (قول الماتن ويستثنى) هذه الامور في المعاملات كالرخص في العبادات فيقع فيها توقيف الشارع
ولا تنمى لكل ما فيه مصلحة (قول الماتن والكفيل) قال الاسنوي سئل النووي رحمه الله عن
موافقة على الاكتفاء بالمشاهدة ونصوبه عدم الاكتفاء فيما لو اصدقها تعليم مقربا من القرآن وعين
مكانه من المصحف بالمشاهدة معللا بعدم معرفة السهولة والصعوبة (قول الماتن الثمن في القصة) لو باع من
رجلين ساعة بألف وشرط أن يتضامنا في الثمن ففي كتاب الضمان من تعليق القاضي والوسيط وغيرهما
عدم صحة البيع لانه شرط على المشتري أن يكون ضامنا لغيره وهذه مسألة جلية تقع بين الناس كثيرا
فليتفطن لها (قوله أو الوصف الح) قيل هذا لا يلائم قولهم ان رهن الغائب كبيعته فلا يكفي وصفه قلت
قد يجاب بان صورته هاهنا مع القصة (قوله وأيضا منك بها فلان) اعترض الاسنوي بان ضمان الاعيان المعينة

المضمونة

الحق

ثم ذكر الرافعي في التسكام على ألفاظ الوجيز الرهن والكفيل ويقال في كل منهما انه رفق شرعا لتحصيل الحق
والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه في غير ما شرع له (والاشهاد) للاسرية في الآية قال تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم (ولا بشرط تعيين الشهود

في الاصح) والثاني بشرط

كالرهن والكفيل وفرق
الاول بتفاوت الاغراض
فيهما بخلاف الشهود فان
الحق ثبت بأي عدول كانوا
وقطع الامام بالاول ورد
الاخلاف الى أنه لو عينهم هل
يتعينون (فان لم يرهن)
المشتري أو لم يشهد كافي
أصل الروضة (أو لم يشكفل
المعين فلبائع الخيار)
لفوات ما شرطه ولو عين
شاهدين فامتنع من
التحمل ثبت الخيار ان
اشتراط التعيين والا فلا ولو
باع عبدا بشرط اعتاقه
فالمشهور صحة البيع
والشرط لتشوف الشارع
الى العتق والثاني بطلانها
كالموشرط ببعه أو هبته
والثالث صحة البيع وبطلان
الشرط كما في النكاح
(والاصح) على الاول
(أن للبائع مطالبة المشتري
بالاعتاق) وان قلنا الحق
فيه لله تعالى وهو الاصح
كالموشرط بالنذر لانه لم
باشترطه والثاني ليس له
مطالبته لانه لا ولاية في حق
الله تعالى فان قلنا الحق له
فله مطالبته ويسقط باسقاطه
فان امتنع من الاعتاق
أجبر عليه بناء على أن الحق
فيه لله تعالى وان قلنا الحق
للبيع فله الخيار في فسخ
البيع واذا أعتقه المشتري

(قوله هل يتعينون) والاصح عدم تعيينهم خلافا لما يوهمه ظاهر كلام الروض ولا أثر لتفاوت الاغراض بنحو
وجاهة (قوله فان لم يرهن) بان امتنع منه لانه لا يجبر عليه لزوال الضرر بالفسخ وكذا الوارد ابداله بغيره لتفاوت
الاغراض في الاعيان وتغير حالها الى نقص أو تلف كله أو بعضه أو أعتقه كذلك أو دبره أو علق عتقه أو وزوجه
أو ظهر به عيب أو امتنع من اقباضه بعد العقد (قوله أو لم يشهد) بان امتنع منه وكذا الويات المشروط اشهاد
كافي شرح الروض (قوله أو لم يشكفل المعين) وكذا الويات وأظهر أنه معسر (قوله فلبائع الخيار) أي على
الفور قاله شيخنا وهو في شرح الروض (قوله ان اشتراط التعيين) أي على الوجه المرجوح (قوله ولو باع
عبدا) أي رقيقا ولو أنثى وليس من يفتق عليه بالشراء كأصله والام يصح العقد مع ذلك الشرط ولا بد من
كون العتق عن المشتري كما يأتي ومن كون الشرط من المبتدئ سواء المشتري أو البائع وموافقة الآخر عليه
ولو بالسكوت فان وقع من الثاني وهو المشتري فهو وعد لا يلزم أو وهو البائع بطل العقد ان كان قبل تمام الصيغة
والا لا وصح العقد (قوله بشرط اعتاقه) أي العبد كله أو بعضه المعين ولو اشترى بعضه بشرط اعتاق ما اشتراه
أو بعض ما اشتراه معينا صح وان لم يكن باقيه حرا على الراجح أو معها لم يصح أو شرط عتق كله كذلك وله
بيع مالم بشرط عتقه منه قبل عتق ما شرطه (قوله كالموشرط ببعه أو هبته) وفرق بتشوف الشارع للعتق
ولو وهبه له بشرط عتقه فهو كالموشرط ببعه بذلك (قوله كافي النكاح) فيما لو قال تزوجت أمك بشرط أن
تعتقها فان صح النكاح وبطل الشرط وأجيب بان النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة (قوله للبائع
مطالبته) ومثله وارثه والحاكم لا غيرهم من الآحاد خلافا لما يوهمه كلام المنهج وبالطلب يلزمه العتق فورا
وبحرم تأخير به بعده وله قبل الاعتاق ولو بعد الطلب استخداه ولو باوطء وأعارته لارهنه ولا يبيعه ولا وقفه
ولا اجارته ولا يزره فداؤه لو جنى كأم الولد ولو قتل فله قيمته ولا يلزمه شراء غيره بها ولا يجزئه عتقه عن كفارته
فيعتق لاعنها (قوله أجبر عليه) أي أجبره الحاكم عليه فان امتنع ناب الحاكم عنه فيه كالمولى ويتبعها حلقها
ان عتقت حرة لا ولدها وان اشتراها حامله بشرط العتق كافي المجموع لا تقطاع التبعية لا يلزمه عتقه كذا
قالوا وفيه نظر لان الحمل من سيدها اذا فرض أنها مستولدة فالولد حرم مطلقا ولعل كلامهم مبني على بكونه من
غير سيدها بنحو تزويج ان قلنا بصحته فليراجع (قوله واذا أعتقه المشتري قالوا له) وكذا الويات وأعتقه
وارثه نعم ان عتقت بموته كان استنولها أجزأ عن الاعتاق وسقطت مطالبة الوارث به فلم أنه لا يكفي
المشتري استيلاؤه عن الاعتاق ولا يمنع من مطالبته به (قوله وان قلنا) قيل الاولى حذف الواو وهو خطأ
لان مفاد الغاية كون ما وراءها أولى بالحكم وهو هنا كذلك لان ما دراهما لا خلاف فيه ولان مطالبة
البائع مع كون الحق لله بعيدة وتخصيص الثاني بكون الحق لله لا يضري تعميم الاول نعم فيه إيهام جريان
الاخلاف اذا كان الحق لغير الله وليس كذلك فتأمل (قوله أي للبائع) وكذا الا لا جني وكذا الوشرط عتقه

المضمونة بصحة والتمن المعين بمثابة المبيع فيصح ضمانه (قوله شرعه) نائب الفاعل ضمير يعود على كل
(قول المتن فان لم يرهن) مثله لو رهن ولم يقبض أو ظهر به عيب أو هلك قبل القبض (قوله فلبائع الخيار)
أي ولا يجبر المشتري على القيام بذلك لان للبائع مندوحة (قول المتن أو لم يشكفل الخ) أو مات الكفيل قبل
الكفالة أو أعسر على ما قال الاستوى انه القياس (قوله لتشوف الشارع الخ) أيضا قلقة بريرة وهو في
الصحيحين بألفاظ مختلفة ووجه الاستدلال منها أنها اشتملت على شرط العتق والاولاه ولم ينكر النبي صلى
الله عليه وسلم الاشرط والاولا وما الجواب عن اشتراط الولاء المذكور في القصة فسيأتي هذا وقد اعترض
البلقيني بأن بريرة كانت مكاتبه وظاهر الحديث صحة بيعها بشرط العتق بغير رضاها وحديثها قريب من
العام الوارد على سبب وصورة السبب لا يخرج كافي الولد لا فرأش فانه كان في أمة (قوله وان قلنا الحق الخ)
الاحسن ترك الواو بدليل حكاية الخلاف الآتي (قوله كالنذر) تنظير لقوله وهو الاصح (قول المتن مع العتق)

قالوا له وان قلنا الحق فيه للبائع (و) الاصح (انه لو شرط مع العتق الولاء) أي للبائع

عن البائع أو أجنبي لم يصح العقد (قوله أو شرط تذييره) وكذا تعليق عتقه بصفة أو وقف لم يصح (قوله وهو في مسألة الولاء الخ) فتعير المصنف عن مقابله بالأصح صحيح سالم من الاعتراض (قوله ولو شرط مقتضى العقد الخ) حاصله ان للشرط في العقد خمسة أحوال لانه اما لصحته كشرط قطع الخمرة أو من مقتضياته كالقبض والرد بالعيب أو من مصالحه كالكتابة والخطابة أو مما لا غرض فيه كأكل الهريسة أو بخلاف لمقتضاه كعدم القبض فهذا الأخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو معمول به في الاول وتأن كيد في الثاني ومثبت للخيار في الثالث ولاغ في الرابع وقال الاسنوي وينبغي أن يصح اذا كان الشارط لعدم القبض هو المشتري كما لو شرط للرفع في النكاح أنه لا يبطأ كالواشترى طعاما وشرط على نفسه أن يطعمه للأخير فإنه يصح لان شرطه البائع فإنه يبطل كما قاله الماوردي وقد يجاب بأن ذلك الشرط يؤدي الى استمرار ارضان البائع هنا وعدم وثوقه بملك الثمن وفي ذلك ضرر عليه وبان القدرة على التسليم في البيع شرط وهي القبض فنشرط عدمه مفسد وليس الوطء في النكاح كذلك ومثله كل المبيع لحصول القبض به لانه اباحة كجائتي فيه غرضه (قوله لا غرض فيه) أي عرفا ولا نظرا فرض العاقد بن (قوله وأخذ من كلام الخ) قد نازع ابن عبد السلام وابن الرفعة في عدم القرض في هذا بأن فيه نفعا للعبد فينبغي فيه الصحة ورد بان نص الام بخالفها وبصرح بالفساد ولفظه كما نقله الاسنوي بقوله قال محمد بن ادريس اذا باع الرجل الرجل العبد على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يستخذه أو على أن ينق عليه كذا فالبيع كله فيه فاسد اه ومن هذا يعلم أن ما قاله الشارح عن النص صحيح وأن ما عتمده الشخان من الصحة مخالف للنص المذكور وان ما جمع به شيخنا م بين كلام الشيخين ونص الام غير صحيح حيث قال ان ما في الام فيما لوجع بين شيئين كأن قال تطعمه كذا وكذا وذلك مما لا يلزم السيد دائما كشرط أن يصلى الفرائض والنوافل أول وقتها فهو مفسد وما في غير الام فيما اذا لم يجمع كشرط أن يطعمه كذا كالهريسة لانه مما يلزم السيد دائما لا يمكن أقل من شيء واحد من المطعوم وان لم يكن عين المذكور بل بر بما يتعين اذا لم يكن غيره فهو غير مفسد اه فتأمل (قوله بقصد) أي عرفا وان لم يقصده العاقدان أو عكسه كما في الثبوتية فانها لا تقصد عرفا وخرج بمقصد نحو الزنا والسرقة فلا خيار بقوتها (فرع) لو شرطها ثيبا فبانت بكرا أو شرطه مسلما فبان كافرا أو شرطه غلاما فبان عسوقا فلا خيار في الجميع بخلاف عكسها لما واليكرو والممسوح ورغبة الفريقين في الكافر (قوله كاتبا) ويكنى ما يقع عليه اسم الكتابة عرفا فان شرط حسنهما اعتبر ولا يحتاج الى وصف الكتابة بكونها بالعربية أو بالجمجمة مثلا ان لم يتعلق به غرض والا وجب ذكره ولو قال يكتب كل يوم كذا بطل العقد وان تحقق منه ذلك ولو اختلفا في الكتابة فكالجمل فيصدق المشتري بعدمونه والبائع في حياته كذا قالوه وفيه بحث بإمكان اختباره في حياته لسهولة الكتابة بخلاف الجمل فتأمل (قوله حاملا) ويرجع في حملها لاهل الخبرة ولو نسوة ولو اختلفا في الحمل قبل موتها خرج ما لو قال فان اعتقه فولاؤه لي فان البيع باطل جزما (قوله من العتق الناجز) وأبضا فعقد البيع قد يقتضى العتق كما في شراء القريب بخلاف هذه الامور (قوله وهو في مسألة الولاء قول منصوص) فيه نقد على المؤلف في تعبيره بالأصح بالنسبة لهذا ثم حجة ما ثبتت من قوله صلى الله عليه وسلم واشترطى لهم الولاء وأجاب الشافعي رضي الله عنه بان لهم معنى عليهم كما في قوله تعالى وان أسأتم فلها قال وبدل على انكاره طلبهم لهذا الشرط وأجيب أيضا بان ذلك أمر خاص صدر لمصلحة قطع عاداتهم كفسخ الحج الى العمرة وأجاب الاكثر بان الشرط كان خارجا عن العقد وأما وجه الصحة في غير الولاء لحصول المفضول ثم الوقف كالتدبير (قول المتن لا بأكلا الا كذا) أما فيما يقتضيه فلانه تأن كيد وتذنيه على ما أوجب الشارع عليه وأما ما لا غرض فيه فلان ذكره لا يورث نزاعا واختلفوا في الاول هل الشرط لاغ كالثاني أم هو صحيح مؤكد وعرض بعضهم الاول بان الشرط ما أوجب زيادة على مقتضى العقد (قول المتن بقصد) من جملة ما خرج بهذا الشرط ان يشترط الثبوتية فظهر

(أو شرط تذييره أو كتابته أو اعتاقه بعد شهر) مثلا (لم يصح البيع) أما في شرط الولاء فلمخالفته لما تقر في الشرع من أن الولاء لمن أعتق وأما في الباقي فلانه لم يحصل في واحد منه ما يشوف اليه الشارع من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويبطل الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو خرج (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بعيب أو مما لا غرض فيه كشرط أن لا يأكل الا كذا اصح) العقد فيهما ولغا الشرط في الثاني وأخذ من كلام التتمة ونص في الام فساد العقد في الثاني (ولو شرط وصفا بقصد ككون العبد كاتبا أو الالة حاملا

أولبونا صح) الشرط مع

العقد (وله الخيلان

أخلف) الشرط (وفي قول

يبطل العقد في الدابة)

بصورته للجعل بشرط

فبإختلاف شرط الكتابة

لأنه العلم بها بالاختيار

في الحال وأجاب الأول بأن

العلم بشرط في الدابة في

ثاني الحال كاف ويجري

الاختلاف في بيع الجارية

بشرط أنها حامل وقطع

بعضهم فيها بالصحة لأن الحمل

فيها عيب فاشترطه اعلام

بالعيب كلو باعها آتية أو

سارقة (ولو قال بعثتها)

أي الدابة (وحملها بطل)

البيع (في الاصح) لجعله

الحمل المجهول مبيعا بخلاف

بيعها بشرط كونها حاملا

ففيه جعل الحاملية وصفا

تابعا والثاني يقول لو سكت

عن الحمل دخل في البيع فلا

يضر التخصيص عليه (ولا

يصح بيع الحمل وحده)

لأنه غير معلوم ولا مقدور

عليه (ولا الحامل دونه) لأنه

لا يجوز إفراذه بالعقد فلا

يجوز استثناءه كاعتناء

الحيون (ولا الحامل بمجرى)

لأنه لا بدخل في البيع

فكانه استثنى وقيل يصح

البيع ويكون الحمل مستثنى

شرعا (ولو باع حاملا مطلقا)

عن ذكر الحمل معها وتحيه

(دخل الحمل في البيع)

تجملها (فصل ومن النهي عنه ما لا يبطل) بضم الياء ضبط المصنف

صدق البائع أو بعده صدق المشتري ولو عين في الحمل كونه ذكر أو أنثى بطل العقد (قوله أولبونا) أي ذات ابن
 كما عر به شيخ الإسلام وتعتبر بامتنانها فان شرط خلافه بطل العقد (قوله ان أخلف) أي لا الاعلى كما صر
 (قوله بعثتها وحملها بطل) وكذا بحملها أو مع حملها لأن الحمل ليس من مسمى الدابة وبهذا فارق صحة بيع
 الجدار وأسه أو بأسه أو مع أسه أو الجبة وحشوها أو به أو معه (قوله وصفا تابعا) أخذ منه بعضهم عدم الصحة
 لو قال بعثتها كان حامل فراجع (قوله ولا يصح بيع الحمل وحده) هذا تقدم في الملاحيق وذكره هنا
 لغرض التقسيم (قوله كاعضاء الحيوان) وقد يفرق بأن الحمل آيل إلى الانفصال فالأولى أن يقال هو استثناء
 مجهول من معلوم وبهذا فارق صحة استثناء منفعة الجدار المؤجزة قبل البيع إذا باعها مسلوكة بالمنفعة ونمرة
 الشجرة ولو غير مؤجرة نعم يرد ما لو استثنى المنفعة في بيعها مؤجزة فإنه لا يصح إلا أن يقال يصح إذا قدر مدة
 فراجع (قوله ولا يبطل ان هذا مخالف لمقتضى العقد فيبطله مطلقا فراجع) (قوله بمجرى) ومثله المملوك لغير
 البائع ولو للمشتري قال شيخنا زكي كإن سحر ومثله الحمل النجس نحو كلب وخالفهما شيخنا ممر ولوتين
 الحمل بذلك بعد البيع تبين بطلانه ان علم وجوده حال البيع بان ولده استة أشهر فأقل والأفلا وهو للمشتري في
 غير نحو الحر (قوله مستثنى شرعا) ورد بان الاستثناء الشرعي كالحصى وقد صرح عدم صحته لأنه مجهول
 (قوله ولو باع حاملا) ولو صرته بغيره إذ مالها (قوله دخل الحمل) أي وان تعدد ولو انفصل أحد
 توأمين قبل البيع والثاني بعده فالثاني للمشتري والعقد صحيح على المعتمد وقيل للبائع كالاول والعقد باطل
 ونقل عن النص (تنبيه) حذف المفسد في مدة الخيار لا يصح البيع الفاسد لأن ما وقع فاسدا لا ينقلب
 صحيحا والحق المفسد به فيه يفسده لأن الواقع في مدة الخيار كالواقع في العقد واعلم أن المصنف أسقط هنا
 فصلا في حكم البيع الفاسد وحاصله أنه يجب رده ولا يجوز حبسه لرد الثمن ولا رجوع له بالمنفعة وان جهل
 الفساد ولا يحد بوطئها ان جهل وعليه حينئذ مهر بكر وأرش بكاره والولد حو نسب وعليه قيمته يوم الولادة
 ان انفصل حيا لم يباع الجاهل بخلاف العالم لأنه يرجع عليه لأنه غره ولو خرجت مستحقة غرم قيمة الولد
 لما سكتها ورجع بها على البائع وإذا تلف المبيع ضمنه ضمان المقتضوب بدلا وزيادة ومنفعة

(فصل في المنهيات التي لا تفسد العقود معها سواء سبقتها أو فارقتها أو في العقود المنهية عنها ولا تفسد بها
 ذكر) (قوله بضم الياء) أي مع كسر الطاء بدليل ما بعده ومضميره عائدا لما يعني شي ومفعوله محذوف أي العقد
 وهو يشمل ما يقع بمقار المبيع وما يقع البيع بعده كالسوم فهو أعم من فتح الياء المذكور بعده لفصره

بكر أخلاقا لا حواوي الصغير وقوله أخلف قال الجوهري أخلفه أي وجد موعده خلفا قال وأخلف في المستقبل
 كالكذب في الماضي (قوله صح الشرط) لأنه يتعاني بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي تختلف
 بها الغرض وعليه الغرض إلى بانه التزام أمر موجود عند العقد غير متوقف على إنشاء شيء فلا بدخل في النهي
 عن الشرط وان سميها شرطاً وبين الأسنوي ذلك بان الشرط لا يكون الاستقبلا فلم يتناول هذا وفيه
 نظر (قول المتن وفي قول) قال الرافعي الخلاف مبنى على أن الحمل يعلم وهو الصحيح بدليل إيجاب الخواص
 في الديات وألا لا احتمال أن يكون نفخا (قوله للجعل) أي فسكان كالأول وحملها (قوله لجعله الحمل الخ) وكما
 لو باعه وحده (قوله والثاني يقول لو سكت الخ) أي فسكان كالأول بعتك الجدار وأسه وأجيب بأن اسم
 الجدار شامل للاس بخلاف اسم الدابة لا يشمل الحمل (قول المتن ولا يصح الخ) هذه مسألة الملاحيق السابقة
 إلا ان يقال الملاحيق تختص بالأبل

(فصل ومن النهي عنه) قال الأسنوي في أسنائه الغرض منه بيان العقود التي نهى عنها ويجرم تعاطيها
 ومع ذلك أصح (قوله بضم الياء) أي يوسوغ عود الضمير إلى النهي تنقسم في كمال النهي عنه واعلم ان هذا

تجملها (فصل ومن النهي عنه ما لا يبطل) بضم الياء ضبط المصنف

فيا تقدم وبفهمها أيضا
(رجوعه) أى انتهى في
ذلك (المعنى يقتضي به)
لأى ذاته (كبيع حاضر
لبادىان يقدم غير بمتاع
فهم الحاجة إليه لبيعه بسعر
يومه فيقول له) بلدى أركه
عندى لا يبعه) لك (على
التدريج) أى شيئا فشيئا
(بأغلى) فبوافقه على ذلك
قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع
حاضر لبادى رواد الشبخان
من رواية أبى هريرة وغيره
زاد مسلم دعوا الناس برزق
الله بعضهم من بعض والمعنى
فى النهى عن ذلك ما يؤدى
إليه من التضييق على
الناس بأن يكون بالشربطين
المشتمل عليهما التفسير
أحدهما أن يكون المتاع
ماتم الحاجة إليه كالطعمة
فما يحتاج إليه الأندال
يدخل فى النهى ثانيهما قصد
القادم البيع بسعر يومه
فلوقصد البيع على التدريج
فسأله البادى تفويض
ذلك إليه فلا بأس لأنه لم يضر
بالناس ولا سبيل إلى منفع
المالك منه والنهى للتدريج
فيتم بارتكابه العالم به
ويصح البيع قال فى الروضة
قال القفال الأثم على البلدى
دون البىوى ولا خيار
للتدريج اه والبادى
ساكن البادية والحاضر

على الأول قاله شيخنا وفيه نظر والوجه على هذا أنه واقع على نفس المقدأى من النهى عنه عقدا لا بطلان
يقارنه أو يسبقه فسلوى الضبط الأول وهذا صريح كلام المصنف أولا والأول ظاهره آخر الأأن يؤول
أحدهما بما يرجع إلى الآخر ولعل المصنف راعى الأحكام بقطع النظر عن موافق المعطوفات أو عدمه وأما
فتح الطاء مع ضم الباء فلا قائل به وإن ذكره بعض الشراح فراجع وقول الدميرى لا يصح كسر الطاء الأول قال
من المناهى مردود بما قاله الشارح وبقول ابن حجر أنه بعيد وهذه المنهيات صغائر وقال ابن حجر إن التفريق
من السكائر (قوله وبفتحها) أى الباء مع ضم الطاء بضبط المصنف أيضا وقدم الأول لما مر (قوله لا إلى ذاته) بأن
لم يفقد كسنا ولا إلى لازمه بأن لم يفقد شرط بل لا على خارج غير لازم كالتضييق والابذاء (قوله نعم الحاجة إليه)
أى وإن لم يظهر به سعة لنحو كبر البلد (قوله لا يبعه) ومثله يشتري به (قوله لا يبعه لك) قال شيخنا الرملى
ولا يحرم البيع الصادر من الصادق بعد ذلك قال بعضهم لأنه يقتضى به الحرمة وهو يفيد دوام الحرمة على
الصادق إلى البيع وفيه بعد كبير فراجع وعلى هذا فى التخييل بالبيع المنهى عنه يجوز على كل من الضبطين
السابقين على ما مر عن شيخنا فتأمل (قوله فبوافقه) ليس قيد فى الحرمة فالقول حرام وإن لم يوافق عليه
بل وإن خافه بعدم امتثاله بالبيع حالا (قوله دعوا الناس) زاد ابن شعبة فى رواية عن مسلم فى غفلاتهم قال ابن
حجر وقد سبرت أحاديث مسلم فلم أجدها (قوله برزق) هو بالرفع استئنافا إذ يلزم على الجزم تخصيص
الرزق بالذم كورالان براد الرزق المرتب على ذلك كذا قيل وفيه بحث واضح فتأمل (قوله من التضييق)
أى شأنه ذلك (قوله بالشربطين) وهما عموم الحاجة والبيع حالا وسكت عن الثالث الذى هو القول لأنه
ليس منشأ للتضييق وما عدا هذه الثلاثة مما اشتمل عليه التفسير المذكور ليس قيد كالحاضر والبادى
والتدريج (قوله فسأله الخ) ولو أراد صاحب المتاع التأخير إلى شهر مثلا فقال له الآخر أهلى شهرين
لم يحرم ولو استشاره صاحب المتاع فى التأخير وجب عليه الإشارة بالنصيحة ولو بما فيه التضييق تقدم بما لها
على المعتمد (قوله منه) أى من البيع على التدريج الذى هو مراده ومن ضرر الناس دفعا لضرره إذ
لا يزال الضرر بالضرر (قوله العالم) ومثله الجاهل المقصود ولو فبا يخفى غالبا قال شيخنا ولا حاكم أن به زرقى
ارتكاب ما لا يخفى غالبا وإن ادعى جهله والحاصل أن الحرمة مقيدة بالعلم والتقصير وإن التعمير بمقيد
بعدم الخفاء (قوله دون البىوى) أى ولا نظر لموافقه فيما مر مراعاة لغرضه بوجود الرجى فى ماله
قالوا وارق حومة تـكـين المرأة زوجها المحرم من الوطاء وهى غير محرمة لأنه لا غرض لها فى عدمه فكيف
فراجع (قوله وهو) أى الرضا أرض فيها أى عادة ولا عبرة بنحو بيوت نحو أعراب من نحو شعر (قوله

الوجه الأول الذى سلكه الشارح رحمه الله حسن من الثانى ومن ضم الباء وفتح الطاء من حيث شمول
العبارة عليه مالا يتصف بالبطان ولا بعدمه وإنما يتصف بعدم الإبطال ككتا فى الركبان وغيره مما يأتى فى
الفصل (قوله أى انتهى فيه) لم يقل أى النهى إياه لأنه بر بدان يدخل فى العبارة مالا يتصف بالبطان ولا
بعدمه ككتا فى الركبان وغيره (قول المتن بأن يقدم غريب) هو أعم من البادى وإنما عبر بالبادى أولا موافقة
للحديث ثم التعبير بالغريب وبالترك عنده لافهم لهما فبا يظهر نظرا للمعنى ثم هل يحرم الارشاد والبيع
أو الارشاد فقط قال الاسنوى المتجه الثانى لأنه الذى يحصل به التضييق وأما البيع فى الحقيقة توسيع على
الناس (قوله أى شيئا فشيئا) أى فهو كالصاعد فى درج (قوله أحدهما أن يكون الخ) قال السبكي هذا الشرط
لم يشترطه إلا اللفوى والشائى والرافى وهو يحتاج إلى دليل والذى ذكره غيرهم احتياج الناس إليه
(قوله ثانيهما الخ) لو استشار الحضرى فى ذلك فقال أبو الطيب وأبو اسحق يجب ارشاده وقال ابن الوكيل
لا يرشده توسيعا على الناس اه ومراده أن يسكت (قوله ساكن البادية) قال تعالى يردوا لو انهم يادون

وذلك خلاف البلدية والنسبة البابدوى والى الخاضرة حضرى (وتلقى الركب ان تلقى طائفة يحملون مثاقيل البلد فيشترى به) منهم (قبل قدمهم ومعرفتهم بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا الثمن) قال صلى الله عليه وسلم (١٨٣) لاتتلفوا الركبان الباع رواء الشيخان

عن أنى هريرة وفى رواية
اسلم فاذا أتى سيده السوق
فقبو بالخيار والمعنى فى
النهى غيبتهم وهو نهى
تحريم فيأثم من تركه العالم
بهو يصح شراؤه ولو لم يتصد
التأني بل خرج لاصطياذ أو
غيره فراهم فاشترى منهم
فلاصح عصيانه لشمول
المعنى وعلى مقابله لاخيار
لهم وان كانوا مغبونين ولو
كان الشراء بسعر البلد أو
بدون سعره وهم عالمون به
فلاخيار لهم ويؤخذ من
كلام الرافي أنه لا يأتى على
الصورتين وحيث ثبت لهم
الخيار فهو على الفور ولوتأني
الركبان وباعهم ما يقصدون
شراءه من البلد فهل هو
كالتأني للشراء فيه وجهان
المعتمد منهما أنه كالتأني
والركبان جمع راءكب
(والسوم على سوم غيره)
قال صلى الله عليه وسلم
لايسوم الرجل على سوم
أخيه رواء الشيخان عن

أنى هريرة وهو خبر بمعنى
النهى فيأثم من تركه العالم
به والمعنى فيه الإبداء (وانما
يحرم ذلك بعد استقرار
الثمن) وصورته أن يقول
ان أخذت بالبيع به بكذا
رده حتى أبيعك خبرامنه

بهذا الثمن أو مثله باقل أو يقول لما لك استردته لا اشتريه منك باكثر ولو باع أو اشترى صح واستقرار الثمن بالتراضى به صريحاً فى السكوت
وغير الصريح لا يحرم السوم وقيل يحرم وما يظاف به على من يز بدلفير من طلبه الدخول عليه والزائدة فى الثمن (والبيع على بيع غيره قبل
لزمه) بانقضاء خيار الجاهل أو الشرط

وتلقى الركبان) عطف على بيع بناء على الضبط الاول والمراد البيع الواقع فيه على الضبط الثانى فهو عطف على
حاضر فتأمل (قوله طائفة) تطلق على ما يشمل الواحد والجماعة وتذكر وتؤنث (قوله متاعاً) وان لم يتم الحاجة
اليه (قوله الى البلد) ولو غير بلد المتأني (قوله فيشترى به منهم) أى بغير طلبهم والا فلا حرمة ولا خيار وان جهلوا
السعر وغبنوا (قوله غبنهم) أى بالفعل فى ثبوت الخيار والحرمة على المعتمد فقول المنهج احتمال غبنهم يراد به
هذا ولطفة احتمال معجمة (قوله العالم) سواء أخبرهم بالسعر كاذباً أو لافان صدقه فى الاخبار به أو كان صادقا
فيه واشترى منهم بالغبن فلا حرمة ولا خيار (قوله ولو لم يقصد المتأني) بل ولو اتنى المتأني بان قسموا عليه فى عمله
أو اشترى بعضهم من بعض (قوله وهم عالمون) أى ولو أخبرهم كسروهم كسروهم من العلم كالعالم ان كان بعد
دخولهم البلد والا فلا على المعتمد ولا يكتفى فى التمكن اجتماعهم بالمتأني أو غيره (قوله أنه لا يأتى فى الصورتين)
هو الذى اعتمدته شيخنا الرملى ولوعاد السعر بالرخص الى ما اشترى به فلا خيار على المعتمد خلافا لما منى عليه
فى المنهج (قوله فهو على الفور) ويصدق مدعى الجهل به أو يفور به ان خفى عليه (قوله وباعهم) أى بغير
طلبهم كاسر ومن هذا ما هو واقع الآن من سبق البغالة المملوكين للحجاج بنحو العقبة لشراء البضائع منهم (قوله
وجهان) أرجمهما التحريم (قوله جمع راءكب) وأصله لغة للابل والمراد هنا الاعم (قوله والسوم) بالرفع عطفا
على كبيع القى هو بدل من ما يبدل ما بعده وبالجر عطفا على بيع ولا بد من التأويل فى أحدهما على ما سر
وأما عبارة المنهج فيصح فيها رفعه عطفا على ما وجوه عطفا على حاضر ولا يصح فيه عطفه على بيع ولا على كبيع
فتأمل (قوله لا يسوم الرجل على سوم أخيه) ذكر الرجل والاخ للقلب وخصوص الاخوة للعطف وهى اما فى
النسب أو الاسلام أو العصمة ولو كافرا كما لعاهد نخرج الخبر فى قال بعض مشايخنا ومثله لزانى المحسن والمرند
وقاطع الطريق وهو يقتضى ان ابداء هؤلاء جائر والوجه خلافه الا فإذن الشارع باذنتهم فيه فراجع (قوله
وانما يحرم الخ) وكذا نحل الحرمة ان كان السوم الاول جائزا والا كسوم الغنم من عناصر الخمر فلا حرمة بل
قال بعضهم يندب الشراء بعده (قوله أن يقول) ومثل القول أن يخرج له من جنس ما يربد بشرائه وهو
أرخص منه أو من غير جنسه ما يغنى عنه وقامت قرينة على ارادة الرد والتقييد بالاقبل لمفهوم له (قوله حتى
أبيئك الخ) فان سكنت عن هذا واقصرت على قوله رده قال شيخنا الرملى فلا حرمة لانه قد يكون لغرض أو
عيب واعلامه به جائز وان لم يعلم عليه الرد كفى ذكر المساوى فى النكاح وقيد به بعضهم بما اذا كان من البائع تدليس
والا فلا يجوز الاعلام اذ لا يزال الضرر بالضرر (قوله صح) ظاهره ولا حرمة كاسر فى بيع الحاضر فراجع
(قوله وغير الصريح) ومنه حتى أشار عليه (قوله والبيع على بيع غيره) هو بالرفع عطفا على كبيع أو بالجر
عطفا على بيع وفيه التأويل السابق (قوله قبل لزومه) وكذا بعده فى زمن خيار عيب على المعتمد

فى الاعراب أى نازلون (قول المتن وتلقى الركبان) قيل المعنى فى النهى غبن الركبان وهو ما صححه فى شرح
مسلم واعتمدته الشارح رحمه الله وقيل نظر الضرر أهل البلد وهو ما حكاه الماوردى عن الجمهور والركبان قال
النوى فى التهذيب هم راكبو الابل خاصة قال وأما الطائفة فالشهور اطلاقها على الواحد فصاعدا وقيل هى
كالجمل ويجوز أن يكونا نيتيها (قول المتن ولهم الخيار الخ) هو باطلاقة يفيدان ثبوتها لا يتوقف بعد
الثمن على دخول البلد (قوله لانه لا يأتى) محصل ما فى الاسنوى محاولة الاثم فى الصورتين ووافقه فى شرح
المنهج على الاولى فثبت فيها التحريم دون الخيار (قوله وجهان) قال فى القوت الاصح لا يحرم (قول المتن
والسوم على سوم غيره) ولو كافرا وغير الصريح منه أشار عليك على ما فى الكفاية والمطلب (قول المتن

بهذا الثمن أو مثله باقل أو يقول لما لك استردته لا اشتريه منك باكثر ولو باع أو اشترى صح واستقرار الثمن بالتراضى به صريحاً فى السكوت
وغير الصريح لا يحرم السوم وقيل يحرم وما يظاف به على من يز بدلفير من طلبه الدخول عليه والزائدة فى الثمن (والبيع على بيع غيره قبل
لزمه) بانقضاء خيار الجاهل أو الشرط

(بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعته مثله) أي المبيع بأقل من ثمنه (والشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر البائع بالفسخ لشرته) بأكثر من ثمنه صلى الله عليه وسلم لا يبيع بمكتم (١٨٤) هل يبيع بعض رواه الشيخان عن ابن عمر زاد النسائي حتى يتناع أو يذرو في معناه

الشراء على الشراء وروى مسلم من حديث عتبة بن عامر المؤمن أخو المؤمن فلا يحمل للمؤمن أن يتناع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذرو والمعنى في تحريم ذلك الإبداء وهو العالم بالثمن عنه ولو أذن البائع في البيع على بيعه لرفع التحريم وكذا المشتري في الذم ولو باع أو اشتري دون إذن صاحبه (والجيش بأن يزبد في الثمن) للسلعة المعروضة للبيع (للا رغبة في شرائها) بل ليخضع غيره) فيشتريها روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الجيش والمعنى في تحريمه الإبداء وهو العالم بالثمن عنه كما نقله البيهقي عن الشافعي وإن ملكته عنه في المنصر (والاصح أنه لا خيار) للمشتري لتفریطه والثاني له الخيار إن كان الجيش بمواطأة من البائع لتدليسه أي لا خيار له في غير المواطأة جزأ ولا بها على الاصح ويؤخذ من قوله ليخضع غيره ما ذكره في الكفاية أن يزبد عما سواه العين (وبيع الرطب والعنب لعاصم الخمر) والبيد أي ما يؤول اليهما فان توهم

(قوله بأن يأمر المشتري) قال شيخنا الرملي ولو مضى في صفقته أو لم يوافق المشتري على الفسخ ومثل الأمر في الحرمة أن يشتري السلعة من المشتري يزبد مع حضور البائع وكذا يقال فيما بعده ومحل الحرمة إذا لم يعلم الرضا بطنا (قوله حتى يتناع أو يذرو) لعل المراد حتى ينظر ما يؤول إليه الأمر بأن يتناع أي يلزم البيع فيتركه أو يذرو أي يفسخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية لمدة منع البيع الأول وأن لفظ يتناع مقحم بدليل الرواية بعده ومثل البيع على البيع أن يبيع المشتري في زمن الخيار سلعة مثل التي اشتراها خشية أن يرد الأولى كإعصافه عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله على بيع أخيه) أي على البيع الواقع لأخيه لانه دليل الشراء على الشراء وفي ذكر المؤمن والآخر ما تقدم (قوله ولو أذن) أي عن رضا لا نهوض جبر ولا يعتبر إذن وكيل أو ولي (قوله صح) أي ولا حرمة أن كان بعد وقوع فسخ والإفراغ وعليه يحمل التناقض (قوله والجيش) هو لغة الانارة بالثلثة لما فيه من انارة الرغبة يقال نخش الطائر أناره من مكانه (قوله بأن يزبد) أي يمدح السلعة كما قاله شيخنا الرملي (قوله بل ليخضع غيره) لا حاجة إليه بل هو ضرر وما ذكره عن الكفاية المبني على ذلك ضعيف وإن كانت السلعة لتعويظهم ولا خيار للمشتري لو وقع البيع وكذا لا خيار لمن اشتري اعتمادا على قول غيره أعطيت فيه كذا كاذباً وأنه جوهر فإن زججا لتفريطه (قوله الاصح التحريم) هو المعتمد (قوله ويصح البيع الخ) أو الغالب بقولوا هنا بالبطالان ويعملوا بالجزع عن التسليم شرعا كبيع المسلم للكافر والسلاح للحرفي لأن المنع هنا ليس ناشئا عن الوصف المقصود من البيع كالتقال في الحر في لانه لا يقصد من السلاح الا القتال ولا من بيع المسلم الاتسليط الكافر عليه كذا أجاب به بعضهم فراجع (قوله لانه سبب المعصية الخ) ومنه يبيع سلاحا لصوقا قطع طريقه ويكس لمن يهاش به ويكس لمن يناط به ويملك لمن عرف بالفجور وجارية لمن يكرهها على الزنا ودابة لمن يحملها فوق طاقها والحقاكم يبيع هذين على ما لكهما فقهرا عليه وخشب لتخذه آلة له ومنه النزول عن وظيفة لغير أهل ان علم أن الحاكما يقرره فيها قال شيخنا ولا يصح تقريره لو وجد ومنه النزول عن نظر لمن يستقبل الوقف أو يأكله بغير وجه جائز عند من رآه قال شيخنا الرملي ومنه يبيع المطعم للمكافر في نهاره من غير رده (قوله متحققه) ولو بالظن أو متوهمه ولو بالاشك كما ذكره قبل ذلك

بأن يأمر) قال الاستنوي لعل ذلك مجرد تمثيل فقد ذكر الماوردي أنه يحرم طلب السلعة من المشتري مثلا بزيادة ربح والبائع حاضر وفي كلام الشافعي إذا اشتري رجل من رجل سلعة ولم يتفرقا ينهى أن يتناع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشتراها لانه مما يحمله على رد الأولى (قول المتن بأن يزبد) قد يكون الفاعل لذلك البائع من حيث لا يعرف أو أجنبي بمواطأة أو غيرها (قول المتن بل ليخضع غيره) يرد عليه ما قصد بذلك ضرر المشتري (قوله وهو العالم بالثمن) إشارة إلى رد قول بعضهم لا يشترط ذلك هنا بخلاف البيع على البيع لانه خدعة وتحريم الخديعة معلوم من العمومات وقال السبكي النزاع انما هو في نهى خاص أم العالم بالتحريم فلا بد منه في التأنيم قطعا أي عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للقضاء فاشتهر تحريمه لا يحتاج فيه إلى الاعتراف بالعالم بخلاف الخفي (قوله والثاني له الخيار) أي كافي التصريفة وقرئ الأول بأن التدليس فيها في نفس المبيع وبأن المشتري فيها لا تفریط منه (قوله فان توهم الخ) هذا التفصيل يتجه طرده في بيع السلاح لقاطع الطريق (قوله وحرمة) استدلال البيهقي بحديث لعن الله الخمر وشارها وساقها وابتاعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها ووجه الاستدلال انه يدل على تحريم التسبب إلى الحرام أقول وبالجملة فليس مضافا خصا ببيع العنب ونحوه المذكور والفصل معقود لما فيه نهى خاص

التخاذل يا هاهنا من المبيع فالبيع لم يكره أو محقق غرام أو مكرره وجهان قال في الروضة الاصح التحريم والمراد بالتحقق الظن القوي والتوهم الحصول في الوهم أي القدر وبصح البيع على التقديرين وحرمة أو كراهته لانه سبب لمعصية متحققه

(قول)

(قوله الام الرقيقة) وان رضى وانما يقيد بالرق في الام والولد ليناسب كلام المصنف والا فتفرق بين البهيمة وولدها حرام الا ان استغنى عنها أو بذبحه هولا بذبحها ولا يبيعه للذبح وخروج الرقيق بالتفريق بين الرقيق والحركايات وكذا بين الحارين فلا يحرم خلافا للزالي (قوله الصغير) ومثله المجنون ولو كبر اوله نوع تميز ويمكن أن يشمله كلام المصنف ولا ينافيه ذكر التميز وحمل الشارح له على الزمن لأنه الظاهر ودخل في الام المستولدة وغيرها الابقة والمجنونة ان كان لها نوع تميز والاجاز فان باعها ثم أفاقت بطل البيع وكذا الولد ويجوز التفريق بين الكافر والمسلم منها ويجب ازالة ملك كافر عن أمة مثلاً أسلمت وولدها لانه يتبعها في الدوام قال بعضهم ويتعين بيعهما مشتر واحد وفيه نظر فراجع (قوله اسبع سنين) اعتمد شيخنا الزلي في شرحه كابن حجر وشيخنا في حاشيته وابن عبدالحق كذلك ان التميز المعتبر هنا بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وان لم يبلغ سبع سنين وفارق الصلاة حيث اعتبر فيها السبع مع ذلك بأن فيها نوع تكليف واعتمد الخطيب اعتبار السبع هنا كاصلا واكتفى بعضهم هنا بفهم الخطاب ورد الجواب ولو قيل السبع أيضا (قوله يوم القيامة) قال في الزواج المراد به عند دخول الجنة وقيل في المحشر وقيل عند الاحتياج اليه وقيل غير ذلك (قوله بالبيع) نعم ان باع بعض كل منهما متساويا بشرط واحد صح قال بعض مشايخنا عليه يجب التسوية في المأبأة اذا وقعت وكالبيع سفر فيه وحشة ولومع زوجها فيحرم التفريق به أيضا (قوله ونحوها) أى الهبة كالقالة والرد بالعيب بعد الشراء فيها ور جوع مقرض أو في لقطه ونحوها كالقلمس نعم يجوز الرجوع في أحدهما في هبة الفرع لان في المنع ضياعه بالبدل لعدم تعلق حقه بالذمة وبهذا فارق المقرض ونحوه (قوله في العتق) ولو ضمنيا والوقف كالعتق على المعهد وخروج بالعتق يبيعه بشرط العتق فلا يصح كما علم (قوله فلعن الموت الخ) فان مات الموصى قبل زمن التميز بطلت الوصية خلافا للخطيب (قوله ولو كانت الام رقيقة والولد حرا أو بالعكس) أو كانا حرين فلا منع من التفريق بالبيع وغيره كما هو وكذا لا يحرم اذا كان أحدهما مملوكا غير مالك الآخر (تنبيه) الاب وان علا ولومن جهة الام كلام عند عدمها واحدة كذلك وتقدم الجدة من الام عليها من الاب اذا اجتمع فاصرم التفريق بينهما بين الاولى دون الثانية واذا اجتمع الاب وان علا واحدة ولومن الام وان علت فها مساو فبيع مع أيها ولا يقدم أب من الام عليه من الاب وخالف بعض مشايخنا فيه ولا يحرم التفريق في بقية المحارم (قوله موافق لما في الروضة) قال الاسنوى وهو الصواب

(قول المتن يحرم التفريق) ولورضى الام (فرع) لو كانت أم وولدها ولورقيق سابق على الابلاد وركبت الدواب السيد فهل يحل بيع الولد ويقتصر التفريق أم يتمتع هو وحمل نظر (قوله الرقيق الصغير) مثله المجنون البالغ (قول المتن حتى يميز) لانه حينئذ يستغنى عن التمهيد (قول المتن وفي قول حتى يبلغ) لحديث ورد فيه وضعف وأيضا فن أدلته ضعف الولد قبله بدليل جواز الالتقاط وأيضا عموم الحديث الذي ذكره الشارح (قوله ونحوها) كالقرض والاجرة (قوله ولا يحرم التفريق الخ) لو كان التفريق بروجع المقرض أو الواهب أو صاحب اللقطة ففيه نظر قال الاسنوى والمتجه المنع في القرض واللقطة لان الحق فيها ثابت في الذمة فاذا نعتد الرجوع في العين يرجع في غيرهما بخلاف الهبة (قول المتن بطلا) الاحسن بطل لان العطف بأو (قوله والثاني الخ) ان قلنا هذا فلا نقرهما على دوام التفريق بل ان تراصيا على ضم أحدهما الى الآخر استمر البيع والافسخ قاله الرافعي والمراد الضم ولو بغير بيع هكذا اظهره ثم الخلاف محله بعد سقي الولد اللبن (قوله لكن يكره) خالف أحمد رضي الله عنه فقال بالبيع لمنافسة السبي الذي كان فيه امرأة لها بنت جيلة أصابها سلة بن الاكوع رضي الله تعالى عنه ثم أخذها النبي صلى الله عليه وسلم وبعثها الى مكة ففدى بها ناسا من المسلمين ونظر فيه السبي من حيث انها واقعة حال يتطرق لها الاحتمال من جهة انها أن تكون ماتت أو غير

أو متوهمة (ويحرم التفريق بين الام الرقيقة والولد) الرقيق الصغير (حتى يميز) لسبع سنين أو ثمان سنين تقريرا (وفي قول حتى يبلغ) قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة حسنه للترمذى وصححه الحاكم على شرط مسلم وسواء التفريق بالبيع والهبة والقسمه ونحوها ولا يحرم التفريق في العتق ولا في الوصية فلعن الموت يكون بعد انقضاء زمان التعريم ولو كانت الام رقيقة والولد حرا أو بالعكس فلا منع من بيع الرقيق منهما (واذا فرق ببيع أو هبة بطلا في الاظهر) للجزع عن التسليم شرعا بالمنع من التفريق والثاني يقول المنع من التفريق لما فيه من الاضرار لاخلل في البيع ولو فرق بعد البلوغ يبيع أو هبة صح قطعاً لكن يكره وقوله وفي قول موافق لما في الروضة كأصلها في المحرر في أحد الوجهين (ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء

(قوله وبضم العين الخ) وأما الفتح مع الاسكان فلحن لم تتسكلم به العرب (قوله بالنصب) خصه لكونه أظهر في جمع العاقدين الجملتين الذي هو المراد في جواز الرفع ولذلك قال الاسنوي لو خلت الصيغة عن ذلك لم يضروا ن اتفاقا عليه قبل (قوله لغة ثالثة) وتبدل العين همزة في الالفات الثلاث (قوله على شرط الرد والهبة) قال ابن حجر وهما مفسدان ولذلك سكت في الروض عن شرط الرد وما قيل ان سكونه عنه لكونه من مقتضياته مردود لانه هنامذ كور للتشهي على ان شيخنا الرمي صرح بأن ان رضى ببناء المتسكلم من الكلام الاجنبى المفسد للعقد فلا حاجة لقوله لاشتماله الخ فتأمل (قوله فكان ينبغي تقديمه) وأجاب عنه شيخنا الرمي بأنه لما كان مختلفا في البطلان بالتفرق ولم يثبت في العربيون نهى كانوا عاقلين وأخرهما عن النوعين قبلهما لذلك اه أو يقال لما كان يعتريهما الصحة تارة والفساد أخرى كانوا عاقلين وهذا أظهر فراجع (تنبيه) اعلم أن البيع تعتبه الاحكام الخمسة فيجب في نحو اضطرار ومال مفلس ومحجور عليه ويندب في نحو زمن الغلاء وفي المحاباة للعالم بها والالم يثب ويكره في نحو بيع مصحف ودور مكة وفي سوق اختلط فيه الحرام ببغره وعن أكثر ما له حرام خلافا للفرزالي وفي خروج من حرام بحيلة كمنحور باو يحرم في بيع نحو العنب لعاصر الحجر كما هو يجوز فباعا بذلك ويمليح بيع ما زاد على قوته سنة اذا احتاج الناس اليه ويحبره الحائكم عليه ولا يكره امساكه مع عدم الحاجة ويمليح بيع التسعير على الحائكم ولو في غير الطعومات ولا يحرم البيع بخلافه لكن لا يحاكم أن يعز من خالف اذا بلغه لشق العاصفهم من التعزير على الجائر وقيل يحرم وما يحرم الاحتكار وهو أن يشتري قوتالا غيره في زمن الغلاء بقصد ان يبيعه بأغلى فخرج بالشراء ما لو أمسك غلة ضيعته ليبيعه في زمن الغلاء والقصد ما لو اشتراه لنفسه أو مطلقا ثم طرأ له امساكه لذلك وزمن الغلاء زمن الرخص ومكان الغلاء كان اشترا من مصر لينقله الى مكة ليبيعه بأغلى أو من أحد طرفي البلد الى طرفها الآخر لذلك فلا حرمه في شيء من ذلك على العتمد عند شيخنا الرمي خلافا لابن حجر في بعض ذلك

(فصل في تفرق الصفقة وتعدداتها) وتفرقها ثلاثة أقسام لانه ما في الا بتداه وضابطه ان يجمع بين عينين يصح البيع في احدهما دون الاخرى واليه أشار بقوله خلافا لآخره وما في الدوام وضابطه ان يجمع بين عينين يرد كل منهما بالعقد وتلف احدهما قبل القبض واليه الإشارة بقوله ولو باع عبد بن الخ وما في اختلاف الاحكام وضابطه ان يجمع بين عقدين أو جائزين واليه أشار بقوله ولوجع في صفقة الخ وفي ادخال هذا في تفرق الصفقة يجوز لانه اما صحيح فيهما أو باطل فيهما الآن يقال نظر الجريان فولى تفرق الصفقة فيهما وتعدداتها ثلاثة أقسام أيضا لانه اما بتفصيل الثمن أو بتعدد البائع أو بتعدد المشتري ويدخل فيه تعدد هاتين معا يجعل أو مانعة خلافا ويقال بتعدد العاقدين أو أحدهما (قوله باع) خصه لكونه موضوع البحث والافلا جارة والتزويج وغيرهما كذلك (قوله خلافا لآخره) سواء قال في صيغته بعثك الخل والخمر أو عكسهما والخلين أو الخمرين أو غير ذلك خلافا لبعصم في ذلك وكذا ما بعده وبؤخذ من ذكر هذه الامثلة أنه لا بد أن يكون الحرام معلوما مقصودا ولا يبطل العقد في الاول فيهما معا كهذا المبدوع عدا آخر والفحل رؤسه وورقه وصح بجميع الثمن في الثاني ولا خيار كالدم والخشرات مع الجبل أو والعمدنم ان ذكر جملتين وقدم الحرام فلا خلاف أنه يبطل فهم ان نحو هذا الحرام مبيع منك وهذا الخل مبيع قاله شيخنا وقال شيخنا مر كالمطيب يثبت الخيار ولا بد من دوام الولاية حالة العقد وكون أحد الشئيين أولى بالصحة من الآخر فيخرج بالاول اجارة الراهن المرهون مدة تزيد على محل الدين والنظر الموقوف زيادة على ما شرط الواقف من مدقة واجرة ولو جاهد الا بالشرط لغبر ضرورة والزيادة في الربوى وفي خيار الشرط على المدة

وبضم العين واسكان الراء (بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن ان رضى السلعة والافهبة) بالنصب روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المر بان أى بضم العين وسكون الراء لغة ثالثة وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة ان لم يرض السلعة وقد كره الرافى في الشرح هنانويه على انه من قسم المناهى الاول وقدمه في الروضة الى محله فكان ينبغي تقديمه هنا أيضا وتقديم مسئلة التفرق للبطلان فيها (فصل باع) في صفقة واحدة (خلافا لآخره) وعبد (وحر أو) عبده (وعبد غيره أو مشتركا بغير اذن الآخر)

ذلك (قوله بالنصب) أى فهو من جملة الذي شرط في البيع (فصل باع خلافا)

أى الشريك (صح) البيع (في ملكه) من الجمل والعبد وحصته من المشترك و بطل في غيره (في الاظهر) اعطاء لكل منهما حكمه والثاني يبطل في الجميع تغليباً للحرام على الحلال قال الربيع واليه يرجع الشافعي آخر (١٨٧) والقولان بالاصالة في بيع عبده وعبده

غيره وطرد في بقية الصور والصحة في الاولى دونها في الثانية وفي الثانية دونها في الثالثة وفي الثالثة دونها في الرابعة لما سمي في من التقدير في الاوليين مع فرض تغير الخلقة في الاولى ولما في الثالثة من الجهل بمبايخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ولو اذن له الشريك في البيع صح بيعة جزاً بخلاف ما لو اذن له مالك العبد فانه لا يصح بين العبدين في الاظهر في شرح المهذب للجهل بمبايخص كلا منهما عند العقد والثاني يكتفي بالعلم به بعد توزيع الثمن عليهما على قدر قيمتهما وسكت في الروضة كاصلها عن الترجيح في ذلك (في تنخير المشتري) بناء على الصحة (ان جهل) كون بعض المبيع خراً أو غيره مما ذكر بين الفسخ والاجازة لتبعض الصنف عليه وخياره على الفور كما قاله في المطلب فان علم ذلك فلا خيار له كما لو اشترى معيباً يعلم عيبه وفيما يلزمه الخلاف الآتي من الحصة أو جميع الثمن وقيل يلزمه الجميع

وفي العرايا على الخمسة أو سق فانه لا يصح العقد في الجميع لخروج العاقد بذلك عن الولاية ويخرج بالثاني الجمع بين أختين مثلاً (قوله أى الشريك) قيده لان القواين جاربان في عبد الغير وان اذن كايأني قد كرهه يوم القطع فيه مع الاذن كما في الشريك وليس كذلك فتأمل (قوله تغليباً للحرام) أى واللغة الواحدة لا تنجز صحة وفساد أو غلب الحرام لانه لا يمكن محتمة بخلاف بطلان الحلال ولانه مانع وقيل العلة الجهل بالثمن فبرد عليها ما لا يتأثر بفساد العوض كجمع مسلمة ومجوسية في عقد (قوله واليه يرجع الشافعي آخر) قال ابن المنذر وهو من ذهب الشافعي وحينئذ في نظر لما ذاك الخلاف الاصحاب امامهم في هذه وقد يجب بان الربيع قال ذلك بحسب ما بلغه ولعل الاصحاب اطعموا على خلافه وان عبارة الربيع أحد قولي الشافعي فتصحفت على الناقل بأسر قوله فغير بما قاله وقول ابن المنذر مبني على صحة الرجوع المذكور وقد علمت بطلانه وقول بعضهم ان الامام الشافعي رجع في الف كرا في الافتاء لا يعتبر فتأمل (قوله والصحة الخ) حاصل ما في المسئلة خمسة أقوال أصلها طرق أحدها الصحة في الاخيرة فقط ويبطل غيرها قطعاً فانما صحته في الاخيرة ينقطع ويبطل غيرها قطعاً فانما صحته في غير الاولى ويبطل فيها قطعاً رابعاً صحته في ملكه في الجميع وهو الاظهر خامساً البطلان في الجميع فتأمل وسبب قوة الصحة وضعفها ان في الاولى تغيير ذات وفي الثانية تغيير وصف وفي الثالثة تنازع كاسيد كره (قوله للمحول بمبايخص كلا الخ) أى مع التنازع في قدر القيمة الموزع عليها الثمن من المالكين لا الى غاية وقد يشكك فيه بان الرجوع في القيم لاهل الخبرة (قوله لتبعض الصفة عليه) أى مع عذره (قوله فلا خيار له) هو المعتمد (قوله وفيما يلزمه) أى حالة لم (قوله من الحصة) هو المعتمد (قوله قطعاً) تغليباً عليه (قوله باعتبار قيمتهما) نعم ان كانا مثليين متفقين في القيمة أو مشتركين ولو متقومان فالتوزيع بالاجزاء على المعتمد عند شيخنا (قوله خلا) لانها تؤل اليه عادة (قوله رفيقاً) لانه قد يتصف به كمن التحق بدار الحرب وأسر ورق وتقدر الميثة

(قوله أى الشريك) سيظهر لك حكمة التقييد بالشريك وهي البطلان في عبده وعبده غيره مع الاذن اسكن لك ان تقول سلمنا ولكنها خرجت وان كان الحكم البطلان (قوله ودونها في الثانية) أى لانها على الخلاف في الثانية وأولى بالبطلان وكذا يقال في الثانية مع الثالثة وأما الثالثة والرابعة فوجه ما قاله ان في الرابعة خلاف الثالثة وأولى بالصحة ولذا قال الأئمة يحصل من جملة الطرق خمسة أقوال الصحة فيما علمكم مطلقاً عدمها مطلقاً يصح في المشترك فقط يصح فيه وفي مسألة عبده وعبده غيره يصح فيهما وفي المضموم الى الحرف فقط (قوله بخلاف الخ) أى فان التوزيع باعتبار الاجزاء وفي تلك باعتبار القيمة (قوله للجهل) انظر ما لفرق بين هذا وبين ما لو اتفق اذن صاحب العبد حيث يصح في عبده نفسه مع وجود العلة تمهراً في السبكي وجه البطلان في مثل بعناك عبدينا بألف فان الصفة تعددت بتعدد البائع وقد جهل كل مقدار الثمن وفيما لو باع وكيل عنهما الصفة واحدة ولكن الاتحاد والتعدد انما هو بالنسبة لما يترتب عليهما من الاحكام كالرد بالعيب أما الشرط فلان الوكيل قائم مقام الموكل فيما يشرط علمه بما يقوم مقامه في الرؤية فكما انهما اذا اتصفا بجهل الوكيل من عدم العلم لا تصح مباشرتهما كذلك وكليهما لا يقال لجهله بوجودة في عدم الاذن لا نقول تلك صفة واحدة وهي موضع التفرق بخلاف الآتي (قوله فان علم) متعلق بقوله وفيما يلزمه (قول المتن في حصته الخ) منه استنبط الاسنوي تخصيص الحكم بما اذا كان الذي لا يصح فيه له قيمة بان يقصد ولا فيصح العقد بكل الثمن (قول المتن في قول بجمعيه) ان كان المبيع مما ينقطع الثمن على أجزائه كالشترك وجب القسط وان تقسط قيمته

قطعاً لانه التزمه عالمياً بان بعض ملكه كور لا يقبل العقد (فان أجاز) البيع (في حصته) أى المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) ويقدر الخمر خلا وقيل عصيراً والحر رفيقاً فاذا كانت قيمتهما ثمانمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته من المسمى خمسون (وفي قول بجمعيه) وكأنه بالاجزاء فرضي بجميع الثمن في مقابلة المملوك للبائع (ولا خيار للبائع) وان لم يجب له الا الحصة

و (لم ينفسخ في الآخر على المذهب) وان لم يقبضه والطريق الثاني ينفسخ فيه في أحد القولين المخرجين من القولين السابقين في بيع عبده وعبده معه (بل يشترط) المشتري بين الفسخ والاجارة (فان أجاز فبالحصة) من المسمى باعتبار قيمتهما (قطعا) وطرد أبو إسحق المروزي فيه القولين أحدهما بجميع الثمن وضعت بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء (ولو جمع في صفقة يختلف الحكم كالاجارة وبيع أو اجارة (وسلم) كقوله بعتك عبدي وأجرتك داري سنة بكذا وكقوله أجرتك داري شهرا و بعتك صاع قمح في ذمتي سلما بكذا (محا في الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما) أي قيمة المؤجر من حيث الاجارة وقيمة المبيع أو المسلم فيه والثاني بطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ وغير ذلك ما يقتضي فسخ أحدهما فيحتاج الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور واجب بأنه لا يحذور في ذلك ألا ترى انه يجوز بيع ثوب وشقص

منه كافة واختر بر عزامته وان كبرا (قوله لتعديه) أي ولو حكما كتنفريط الجاهل ولو عبر بالتفريط كغيره لشملهما (قوله فقتل أحدهما) خرج بالتلف ما لو تعيب فله الخيار فان أجاز لزمه جميع الثمن وتلف أحدهما ما لو تلف ما بعد قبض أحدهما فلا خيار على الراجع في المجموع ويلزمه حصه المقبوض من الثمن (قوله بل ينصير المشتري) أي لا البائع (قوله باعتبار قيمتهما) فيه ما تقدم (قوله قطعا) عبارة المحرر بخلاف وعلى طرد أبي إسحق فالتعدي بالذهب أولى (تنبيه) لو كان التالف أحد فرد في خف فهل تقوم الاخرى منفردة ومجموعة مع التالفة مال شيخنا الطبراني الى الاول وفيه نظر لانه خف من غير تعدد فخره (قوله يختلفني الحكم) أي عقدين يختلفني الحكم وما قيل انه أسقطه من المحرر ويشمل غير العقدين فيه نظر وقد صرح به في المنهج مقبدا له بكون العقدين لازمين وأجائرين ويبطل في غيرهما مطلقا واهتمد شيخنا الصحة في الجمع بين الجملة والبيع المعين وانما قيد الصحة بالمتخلفي الحكم لاجل محل الخلاف فيصح في المتفقين جزما كالشركة والقراض كان خطأ فليزله بأن لا يخرو يقول شاركك على أحدهما وقارضتك على الآخر لا تنافهما في القبض والتصرف وغيرهما لان اختلاف الاحكام ما يوجب التأكيد كالا جارة ووجوب عدمه كالبيع أو وجوب قبض رأس المال في المجلس كالسلم وعدم وجوبه كالبيع وان جازا وغير ذلك (قوله بعتك عبدي الخ) أفاد أنه لا بد أن يكونا في عينين بعوض واحد فان كانا في عين واحدة بطل جزما وبعوضين صح جزما كما قاله المرقي (قوله سنة) عائدا الى أجرت وانظر ما لو قصد رجوعه الى بعت بضاهل يبطل حرره يتجه البطلان (قوله ما يعرض) أي يوجد أو يطرأ على العقد (قوله غير ذلك) أي ما يقتضي البطلان كالتوقيت في البيع وعدمه في الاجارة (قوله فسخ أحدهما) أي أو انفساخه كإس (قوله ألا ترى الخ) أي فهذه اعقد واحد فيه جهل بالتوزيع حال وجوده ولم يبطل فإولى أن لا يضر مثله في العقدين وفارق عدم الصحة في عبده وعبده غيره كما مر لما تقدم من التنازع (قوله أو بيع ونكاح) ومثله بيع وخلع فيصح الخلع وفي البيع والمسمى القولان (قوله عبدها) خرج عبدا كالعبدين وجب المسمى لان التقسيط يوجب جهالة عند العقد (قول المتن لم ينفسخ في الآخر على المذهب) لا تشاء على البطلان فيما سلف وهما الجمع بين الحلال والحرام والجهل حال العقد والطريق الثاني سوى بين الفساد الطاري قبل القبض وبين القارن كما سوي بينهما في الرد بالعيب (قوله لو لم يقبضه) فان قبضه ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الانفساخ وان تلف بعد قبضه ففيه خلاف المقبوض غير التالف وأولى بعدم لكن هذه الاخرة لا خيار فيها لتأكيد العقد بتلف البعض بعد القبض (قول المتن في صفقة) عبر المحرر بعقدين يختلف الحكم فورد عليه ما لو باع صاع خنطة وثوباً بصاع شعير ونحوه فانه يتخرج على القولين وكذا لو باع عبدين في صفقة وشروط الخيار أو زباده في أحدهما دون الآخر وقد سلم المؤلف من ذلك لكن يرد عليه بيع شقص مشفوع وسيف فانه لا يتخرج على القولين كما يرد عليهما معاملا وخطأ ألفين بألف لغيره وقال شاركك على أحدهما وقارضتك على الآخر فانه يصح ولا يتخرج على هذا الخلاف قال الاسنوي عقب هذا ولك أن تبحث فتقول هل تذكر الاختلاف بعد ذكر العقدين معنى أم هو تكرار اه أقول وهذا القدي فانه لا يخبر ابيدك عن الاعتراض عليه في ايراد مسألة القراض والشركة على المحرر فتأمل وفي شرح الروض وانما قيدوا العقدين باختلاف حكمهما لبيان محل الخلاف فان المتفقين كقراض وشركة يصح فيهما جزما (قول المتن محا) كالمو باع شقصا وسيفا (قوله باختلاف أسباب الفسخ الخ) كاشتراط قبض رأس المال في السلم والتوقيت في الاجارة وغير ذلك قال الاسنوي لما كان في الحكم البطلان لاجل هذا التفريق قولان عبر عنهما بقولي تفريق الصفقة (قوله عبدها) خرج ما لو قال زوجتك بنى و بعتك عبدي بكذا فانه يبنى على القولين

فما العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور واجب بأنه لا يحذور في ذلك ألا ترى انه يجوز بيع ثوب وشقص من دار في صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتيج الى التوزيع اللازم له ما ذكر (أو بيع ونكاح) كقوله زوجتك بنى و بعتك عبدا هو

في حجره (صح النكاح وفي البيع والصداق القولان) السابقان أظهرهما صحتهما وبوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل والثاني بطلانها
ويجب مهر المثل وأعاد المصنف المسئلة في كتاب الصداق بإسقاط مما ذكره هنا (وتعدد (١٨٩) الصفقة بتفصيل الثمن كبعتك

ذا بكذا وإذا بكذا) فيقبل
فيهما ولو رد أحدهما بالعب
(وبتعدد البائع نحو بعتك
هذا بكذا فيقبل منهما ولو
رد نصيب أحدهما بالعب
(وكذا بتعدد المشتري) نحو
بعتك هذا بكذا فيقبلان
(في الاظهر) كالبايع والثاني
لا لأن المشتري بان على
الاجاب السابق فالنظر الى
من صدر منه الاجاب ولو في
أحد المشتريين نصيبه من
الثمن فعلى الأول يجب على
البائع أن يسلمه قسطه من
المبيع كما يسلم المشاع وعلى
الثاني لا يجب حتى يوفى
الآخر نصيبه كالواحد
المشتري لثبوت حق المجلس
(ولو وكلاهما) في
البيع أو الشراء (فالأصح
اعتبار الوكيل) في انعقاد
الصفقة وتعددتها لتعلق
أحكام العقد به كروية
المبيع وثبوت خيار المجلس
وغير ذلك والثاني اعتبار
الموكل لأن المالك له ومحمه
في الحرر في أكثر نسخه كما
قاله في المقاتل تبعاً لتصحيح
الوجيز ونقل في الشرحين
تصحيح الأول عن الأكثرين
ولو خرج ما اشتراه من وكيل
عن اثنين أو من وكيلين
عن واحد معيباً فعلى الأول

غيرها ولو هو الولي فيبطل البيع والصداق وعندها مثال فتوبها ونحوه كذلك (قوله في حجره) أورشيدة
وأذنت في البيع (قوله ومهر المثل) وتلك ما قبله ان كان قدر مهر المثل فأكثر ولا بطل فيه ورجع الى مهر المثل
الان كانت رشيدة وأذنت فيه وبوزع في هذه على ما أذنت على مهر المثل تأمل (قوله بتفصيل الثمن) أي
مع تفصيل المبيع وكون ذلك من المبتدى سواء فصل الثاني أيضاً أولاً كذا أتى فان فصل الثاني فقط فقدم
في الصيغة أنه ان قصد تعدد المبيع يصح (قوله كبعتك ذا بكذا الخ) فلا بد من تفصيل المبيع ومن
ذكر عن الأول عقبه سواء انعقد جنس المبيع والثمن أولاً فليس من التعدد بعتك ذا وإذا بعشرة من الدراهم
أو الدنانير أو منها ولا بعتك ذا بعشرة من الدراهم وعشرة من الدنانير (تنبيه) لو قال بعتك ذا وإذا الأول
بكذا والثاني بكذا أو قدم الثاني على الأول فهل الصيغة في ذلك صحيحة وهي من التعدد ولا كل محتمل ويتجه
فساد الصيغة فراجع (قوله فيقبل فيهما) وان لم يفصل فان قيل أحدهما لم يصح على المعتمد لعدم المطابقة
وقد يكون للبائع غرض في بيعهما معاً دون أحدهما (قوله بعتك) سواء قاله معاً أو معاً ببيع الثمن من الثاني
كأني ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما بعتك نصفه بكذا وقال الآخر كذلك فحرره (قوله فيقبل منهما)
فيه مثل ما قبله (قوله فيقبلان) أي معاً أو معاً كما مر ولم يطل الفصل والباطل فيهما معا فيتوقف صحة قبول
الأول على قبول الثاني فوراً (قوله ولو فر) أي وفي كافي بعض النسخ أي دفع (قوله في البيع أو الشراء) وكذا
سائر العقود لا في الرهن والشفعة فالعبرة فيهما بالموكل نظراً لاتحاد الدين والمالك وألحق بهما العرايا (قوله
اعتبار الوكيل) ومثله الولي والوصي والقيم والحام في مال حجابهم (قوله تصحيح الأول) هو المعتمد
(باب الخيار)

هو اسم من الاختيار أي طلب خبر الأمرين وهو عارض على العقد ثم ثبت في بعض أفرادها معنى خيار المجلس
فهرأخي لو نفي فساد العقد وكون الأصل في العقد الزوم بمعنى أن الغالب أو اللاتق بوصفه ذلك وهو نوعان
خيار تزوم وله سببان المجلس والشرط وخيار نقيصة وهو المتعلق بالعب ويلحق به الخلف والفلس والتخالف
واختلاط الثمار وتلقي الركبان فقول بعضهم يتطرق الفسخ الى البيع بعد صحته بأحد أسباب سبعة خيار
المجلس والشرط والعب والخلف والتخالف والاقالة وتلف المبيع قبل قبضه غير موقوف بالرد فتأمل وفي شمول

فيما لو كان لكل شخص عبيد باع عبيدهم رجل ثمن واحد باذنه فان أبطلنا البيع وهو الأصح صح النكاح
هنا بغير المثل وان صح حناه كان في مسئلتنا القولان المذكوران هنا (قول المتن صح النكاح) وذلك لأنه
لا يفسد بفساد الصداق فرجع القولان للصداق والبيع (قول المتن وتعدد الصفقة الخ) لما كان الخلاف
السابق في الفصل عند اتحاد الصفقة دون التعدد شرع في بيان ما به الاتحاد والتعدد لأجل ذلك ولما يترتب
عليه من الرد بالعب وغيره (قوله فيقبل فيهما) أي ولو من غير تفصيل لأن القبول ينحط على الإيجاب وقوله
الآتي فيقبلان أو قبل أحدهما فقط لم يصح كذا في الروضة وشرح المذهب هنا وقد خالف ذلك الأذرع وغيره
ونقل عن جمع كثير من الأصحاب الصحة وأنه في شرح المذهب صححها في غير هذا الباب والمسئلة مبسوطه في
شرح الروض والقوت وغيرهما وكذا القول في مسئلة تعدد البائع اذا قبل المشتري من أحدهما فقط بما يخص
نصيبه (قوله فيقبلان) لو قبل أحدهما نصفه لم يصح واختار ابن الرفعة تبعاً لطائفة الصحة اذ لو توفقت صحة
قبول أحدهما على قبول الآخر لم يصح العقد وفي شرح الروض لو قبل امرئاً ولم يطل الفصل صح اه

(باب الخيار)

لمرد نصفه في الصورة الثانية دون الأولى وعلى الثاني بنعكس الحكم ولو خرج ما اشتراه وكيل عن اثنين أو وكيلان عن واحد معيباً فعلى الأول
للموكل الواحد رد نصفه وليس لأحد الوكيلين رد نصفه وعلى الثاني بنعكس الحكم
هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وسائر الثلاثة
(باب الخيار)

البيع كالصرف و) بيع
(الطعام بطعام والسلم
والتولية والتشريك و صلح
المعاوضة) قال صلى الله عليه
وسلم البيعان بالخيار ما لم
يتفرقا أو يقول أحدهما
للآخر اختروا الشيطان
ويقول قال في شرح المذهب
منصوب بأو يتقيد بالأول
أوالى أن ولو كان معطوفا
لكان مجزوما لقول أو يقل
وسياى السلم وما بعده
وتقدم ما قبله واحتزب ذكر
المعاوضة عن صلح الخطيطة
فليس بيع ولا خيار في غير
البيع كإسباى (دواشترى
من يعتق عليه) من أصوله
أو فروعه بنى الخيار فيه على
خلاف الملك (فان قلنا الملك
في زمن الخيار للبائع أو
موقوف فلهما الخيار) كما
هو الأصل (وان قلنا للمشتري
تخير البائع دونه) لثلاث يمكن
من إزالته الملك وهذه أقوال
سباني توجبها في خيار
الشرط أظهرها الثاني
فيكون الأظهر في شراء
من يعتق عليه ثبوت الخيار
لهما ولا يحكم بعقده على كل
قول حتى يلزم العقد فيبين
أنه متق من حين الشراء
ولو بلغ العبد من نفسه في
ثبوت الخيار وجهان يرجح
في الشرح الصغير وشرح
المذهب النفي (ولا خيار في
الإبراء والنكاح والهبة
بلا ثواب) لأنها ليست بيعا

خيار التروى للمجلس وللشرط لما قبلهما انظر لأنه ان أراد بالتروى الشامل في ثبوت الخيار وهو أنه فهو
خاص بخيار الشرط أو الشامل في الفسخ والاجازة فهو عام في الأقسام الثلاثة فتأمل (قوله ثبت خيار المجلس)
خلافا للإمام مالك رضي الله عنه ولو حكم بنفيه حاكم نفع حكمه لأنه وان كان رخصة فقد نزل منزلة العزيمة
ولذلك يبطل العقد بنفيه كما مر (قوله في أنواع البيع) أى في أفراد ما يقع العقد فيه بيعا مشرعا ولو بغير لفظ
البيع وفي مفهوم ذلك التخصيص بنحو الأقاله لثبوت الخيار فيها وفي منطوقه التخصيص بنحو بيع العبد
من نفسه والبيع الضمى اذ لا خيار فيهما كالشفعة ولذلك كان الأولى في تعريفه أن يقال ثبت خيار المجلس
في كل عقد معاوضة محضة واقعة على العين لازمة من الجانبين ليس فيها ملك قهرى ولا جارية مجرى الرخص
نخرج بنحو الهبة والنكاح والاجازة والشركة والرهن والكتابة والشفعة والحالة نعم يقال حق الممران وقع
بلفظ البيع ثبت فيه الخيار أو بلفظ الاجازة فلا و ثبت بلفظ الأقاله وان كان الأرجح انها فسخ وسيأتى ما فيه
زيادة على هذا (قوله و صلح المعاوضة) أى المحضة على عين فاما الصلح على الدية في غير دم العمد فباطل وفيه
غير محضة وعلى منفعة جارة فلا خيار فيهما (قوله ولو كان معطوفا إلخ) فيه تسليم صحة العطف وليس كذلك
ولهذا عزا الشارح لغائله ليعرأ منه فانه فاسد لاقتضائه خلاف المطالب لان المقصود نفي الخيار بوجود أحدهما
والعطف يقتضى ثبوته معه وقول بعضهم ان العطف بأو بعد النفي يتوجه الى نفيه معا هو استمهال عرق
ولا يصح هنا أيضا وأصل اللغة واستعمالها الأول فتأمل (قوله رسيائى) أى من أمثله (قوله بنى الخيار)
هو هنا وفيما يأتى بمعنى الاختيار الذى هو الاجازة والفسخ والمراد بنى أثره الذى هو ما ذكره والا فاختيار ثابت
لهما فمهر بمجرد العقد بخلاف (قوله في زمن الخيار) أى خيار الشرط فاختيار هنا مبنى على الملك المبني على
الخيار في الشرط لهما (قوله أظهرها الثاني) وهو الوقت فإمكن هنا أقوال ثلاثة لان الخيار هنا لا يتصور
ثبوته لاحد العاقدين ابتداء نعم يتصور ثبوته للبائع ابتداء في بيع من أقر المشتري بحريته لانه من جهة
المشتري اقتداء فيمتصور هنا ستة أقوال لكن قول الشارح من أصله وفرعه لا يشمل لانه لا يناسب ما سباني
بقوله أظهرها الثاني فتأمل (قوله ولا يحكم بعقده إلخ) وان كان الفحن حالا وتسلمه المشتري (قوله من حين
الشراء) شامل لما إذا قلنا الملك للبائع وبه صرح الاسنوى ولا منافاة فيه لان ملكه من زل لعدم انفراد بالخيار
فتأمل (قوله النفي) أى نفي الخيار للعبد وليس له وهته البيع الضمى ولا خيار فيه للبائع ولا للمشتري الذى دفع
(قول المتن في أنواع البيع) دخل فيه الأقاله وبيع الاب لطفه وعكسه وكذا قسمة الرد نعم لا خيار في الحوالة
ولا في غير قسمة الردوان جعلناهما بيعا ولا في بيع العبد من نفسه (قول المتن كالصرف) هو النقد بالنقد (قوله
ما لم يتفرقا) أى من مكانهما بدليل قصة ابن عمر وادى الخبر (قوله ولو كان معطوفا إلخ) المعنى على العطف أن
الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما للاخترا فيقتضى ثبوته في الأولى وان
انتفت الحالة الثانية بان قال أحدهما للاخترا و ثبوته في الثانية وان انتفت الأولى بان تفرقا والتخلص
منهما بما قال النووي رحمه الله هكذا ظهر لي في فهم هذا المحل فليتأمل (قوله واحتزب إلخ) هو مسلم لكن
عبارة شاملة للصالح على المنفعة والصالح عن الدمول خيار فيهما ما يجاب عن الأولى بانه اجازة والمؤلف قال في
أنواع البيع (قوله فليس بيع) بل هو إبراء ان كان في دين وهبة ان كان في عين وكل منهما لا خيار فيه (قول
المتن فلهما الخيار) عبارة الاسنوى لوجود مقتضى له بلا مانع (قول المتن وان قلنا للمشتري إلخ) لو كان
الخيار لهما ثم أزمه البائع فينفي أن ينقطع خيار المشتري لان الملك صار له (قوله لثلاث يمكن إلخ) عبارة غيره
لأن مقتضى ملكه أن لا يمكن من إزالته وان ترتب عليه العتق فلما عتق الثاني بقي الأول (قوله من حين
الشراء) هو مشكل اذا جعلنا الملك للبائع وحده (قوله لأنها ليست بيعا) أى ولأنه لا معنى للخيار في الهبة
والإبراء لأن دفع العين الذى هو حكمه ثبوت الخيار مفقود وفيهما وكذا النكاح لأنه لا يصدر في الغالب الا بعد

والحديث ورد في البيع (وكذا ذات الثواب والشفعة والاجارة والمساقاة والصدق في الاصح) في المسائل الخمس لانها لا تسمى ببيعاً والثاني
يثبت فيها لان الهبة بثواب في المعنى بيع والشفيع في معنى المشتري له الرد بالعيب (١٩١) والاجارة بيع لانها ترفع والمساقاة

قريب منها والصدق عقد
عوض فان فسخ وجب
مهر المثل ومثله عوض
الخلع فلا خيار فيه ولا في
الحالة على الاصح قال
الفقهاء وطائفة الخلاف في
الاجارة في اجارة العين وأما
اجارة التمة فيثبت فيها
الخيار قطعاً كالسلم (و ينقطع)
الخيار (بالتخاير بأن
بختار الزومه) أي العقد
بهذا اللفظ أو نحوه
كأرضه أو الزمناه وأجزائه
(فلو اختار أحدهما) لزومه
(سقط حقه) من الخيار
(وبقي الحق) فيه (للاخر)
ولو قال أحدهما للاخر
اختر سقط خياره لتضمنه
الرضا بالزوم و يدل عليه
الحديث السابق وبقي خيار
الآخر ولو اختار أحدهما
لزم العقد والآخر فسخه
قسم الفسخ (و) ينقطع
الخيار أيضاً (بالتفرق
بينهما) للحديث السابق
ويحصل المراد منه بمفارقة
أحدهما الآخر وكان ابن
عمر راوي الحديث اذا بايع
فارق صاحبه رواه البخاري
وروي مسلم قام بعشي هنية
ثم رجع (فلو مال مكثما
أوقاما ونماشيا منازل دام
خيارهما) وان زادت المدة
على ثلاثة أيام وقيل ينقطع

العتق عنه لان مقصود العاقدين بهذا العقد العتاق وهذا فارق شراء بعضه (قوله لا تسمى بيعاً) أي عرفاً
(قوله في المعنى بيع) وهذا هو المقدم (قوله والشفيع) أي في عقد الاختصاص بالشفعة في معنى المشتري أي في
عقد البيع الاول أو المراد بالمشتري من حيث هو ويدل لهذا تعاليه بقوله أي للشفيع الرد بالعيب ولا خيار
للمشتري في عقد الاختصاص لا قبل الاختلاف بعده وهو ظاهر ان لم يكن في مجلس عقد شرائه والا فالوجه
بقاء الخيار له حتى لو فسخ بطل أخذ الشفيع فراجع ولا خيار في قسمة غير الرد وان وقعت بالتراضي (قوله
والصدق عقد عوض) فعليه ثبت الخيار لكل من الزوجين (قوله ومثله عوض الخلع) اسكن عليه
يثبت الخيار للزوج فقط لان البضع حقه (قوله فيثبت فيها الخيار قطعاً) هو غير معتمد وتنفارق السلم بان شان
الاجارة ان تتلف المنفعة فيهاز من الخيار ودونه مع أنهم لم تنقصد بلفظ البيع (قوله أو نحوه) منه التقايل بعد
القبض فيبطل الخيار في العقد الاول (قوله وبقي الحق فيه للاخر) نعم ان كان يعتق عليه سقط خياره أيضاً
فقول المنهج ولو مشترى بالاجارة لهذه الغاية الا ان يقال هي توطئة لما بعدها للايضاح (قوله ويدل عليه)
أي على السقوط المفهوم من سقط (قوله قدم الفسخ) وان تأخر أو كان في البعض فيفسخ في السكل فمرا
عليه وكذا في خيار الشرط والعيب وسبأني فعلم أنه يسري فسخه على صاحبه دون اجازته ولو قال فسخت
أجزت أو عكسه عمل بآل كلاًه (قوله بالتفرق) منهما أو من أحدهما ولو ناسياً أو جاهلاً أو أهما باوان منع
الآخر من لحوقه وان لحقه بقي خيارهما مالم يقاعد أو مشى أحدهما للاخر لو تباعاً من بعد كالتفرق ولو
فارق مكرها بحق بطل خيارهما أيضاً كأن وقع التبايع في ملك شخص بغير إذنه فخرج أحدهما أو
أخرجهما مكرهاً أو بغير حق لم يبطل خياره وان لم يسدغه ومجلس زوال الاكراه هو مجلس خياره وأما
الآخر فان تبع المكره أو منع من لحوقه بقي خياره والابطال كذا قاله شيخنا لكان تقدم في الربا أنه بقي خيار
الآخر مادام في المجلس مطاماً كما ذكره فان فارق مجلسه بطل خياره وحده وهذا هو الذي يتجه هنا أيضاً واليه
مال شيخنا ثانياً وسبأني هنا في الخي مثل وفارق مكرهاً في الحار بوجوب الاختيار من المفاوق ثم والتائم كالمكره
فيبقى خياره قاله ابن حجر (قوله بينهما) ولو تقدرا كولي باع ماله لطفله أو عكسه فينقطع خيارهما بمفارقته
مجلسه وقياسه في الملتصقين كذلك ونقل عن شيخنا الخطيب بقاء الخيار لهما دائماً وخرج بذلك بناء حائل
بينهما ولو أوفعهما فلا يبطل الخيار به (قوله منه) أي التفرق (قوله دار صغيرة) ومثلها السفينة

تأمل واحتياط وكذا الاختيار في كل عقد جائز من الطرفين أو أحدهما لان جوازه مغن عن الخيار (قول المتن
وكذا ذات الثواب) قال السبكي أي مع الحكم بأنها هبة وانما يكون ذلك على القول الضعيف اه أي ويكون
من القبض بخلاف ما ذاقنا انما بيع قائم يكون من العقد (قوله لانها لا تسمى بيعاً) وأيضاً ثبوته في الشفعة
يكون من أحد الطرفين فيبيعد الاجارة عقد غرر والخيار غرر فلا يضمن اليه والمساقاة كالاجارة والصدق تابع
للمسكاح (قوله والثاني ثبت الخ) اعلم ان الشفيع لا بد في ملكه بعد الاخذ من اعطاء الثمن أو رضا المشتري
بذمته أو حكم الحاكم قال الاستوي يجب أن يكون فرض الخلاف بعد واحد منها والا فله الرد قطعاً (قوله
والشفيع) أي أما المشتري فلا خيار له قطعاً ولذا اتجه منع الخيار فيها لانه يبعد ثبوت خيار المجلس في أحد
الطرفين دون الآخر (قوله والصدق عقد عوض) أي فهو مستقل لا تابع (قوله على الاصح) مقابله في الخلع
يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعياً وسقط العوض (قوله كالسلم) الفرق بينهما عسر
(قول المتن بان يختار الزومه) من صيغ ذلك ابطالنا الخياراً وافسدناه (قوله وبقي الحق الخ) أي كافي خيار
الشرط (قول المتن بينهما) خرج التفرق بالروح وهو الموت كما سبأني (قول المتن العرف) أي لانه نص

باز يادة عليها لانها نهاية الخيار المشروط شرعاً (ويعتبر في التفرق العرف) فبايعة الناس تفرقنا بزم به العقد فان كان في دار صغيرة فالتفرق
بأن يخرج أحدهما منها أو يصد سطوحها أو كبيرة فيان ينقل أحدهما من مكنها الى صفها أو بيت من بيوتها أو في ممرها أو سوق

وعني قليلا (ولومات) أحدهما (في المجلس أو جن فالاصح انتقله) أي الخيار (إلى الوارث والولي) ويتولى الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجازة فإن كان في المجلس فواضح أو غائبين عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر وقبل لا يمتد بل يكون على الفور ومقابل الاصح سقوط الخيار لان مفارقة الحياة أولى به من مفارقة المكان وفي معناه مفارقة العقل لسقوط التكليف بهما وصبر في الرخصة في مسألة الموت بالآظهر وهو منصوص ومقابله مخرج فيصح التعبير فيهما بالاصح تغليباً للمقابل كما يصح بالآظهر تغليباً للنصوص والسكوت من المتبايعين فسخ البيع قبل لزومه (ولو تنازعا في التفرق أو الفسخ قبله) أي قبل التفرق بأن جاءهما وادعى أحدهما التفرق قبل المحي، وأنكره الآخر لفسخ أو اتفاقا على التفرق وادعى أحدهما الفسخ قبله وأنكره الآخر (صدق النافي) يمينه لموافقة للأصل (فصل) (لها) أي لكل من المتبايعين (ولا أحدهما شرط الخيار) على الآخر المدة الآتية

الصغيرة بان تنجر بحره ولومع غيره عادة في برا وبحر والسفينة الكبيرة كاللدا والكبيرة (قوله فبان بولي ظهره) ليس قيداً (قوله وعني قليلا) أي زيادة على ثلاثة أذرع على الراجح (قوله ولومات) هو ما بعده مفهوم بينهما (قوله أوجن) وكذا لو أغشى عليه وأيس من إفاقته وأطالت مدته والانتظر وقال شيخنا لا ينتظر مطلقاً وكذا يحجز مكاتب وخرس لمن لم تفهم إشارته وليس كاتباً والولي في المعنى عليه والاخر من المدكور هو الخا كم فينصب من يتصرف عنهما كالطفل الذي لا ولي له نعم لو عقد المجنون فأفاق وأوصى قبل رشيد لم ينتقل لهما الخيار بل يبقى للولي على العتد (قوله إلى الوارث والولي) هذا إذا كان الميت أو المجنون متصرفاً عن نفسه والانتقل لمن هو نائب عنه كالوعدة لولي المجنون وللاوارث الميت فإن لم يكن من نائب عنه أهلاً كما قل نصب الخا كم من يتصرف عنه (قوله امتداد مجلس بلوغ الخبر) والعبرة بالآخر منهم ولو تعددوا فلا يعتبران قبله مجلس وينقطع خيارهم بمفارقته ولو فسخ بعضهم ولو قبل علمه بالموت انفسخ العقد في السكوت وهذا بخلاف الفسخ بالعيب لو تعدد المشتري فإنه فيه يفسخ في حصة الفاسخ منهم فقط لوجود الجابر فيه لا هنا ولا ان العقد هنا واحد تعدد مستحقه وأما الحي فالعبرة في حقه بمجلسه فتي فارقاً انقطع خياره ولا يضر نقل الميت من المجلس لا انتقال الخيار عنه وكذا من ألحق به (تنبيه) لو كان البيع بالمكاتب والمعتبر مجلس كل منهما بعد قبول المكتوب إليه فمن فارقته منهما بطل خيارهما كذا قاله شيخنا مر فراجع مع ما صرح في البيع الذي اعتبر فيه مجلس المكتوب إليه وحده بعد قبوله وهو الوجه هنا أيضاً (قوله وفي معناه مفارقة العقل) فينتقل الخيار لولييه فإن أفاق في زمن الخيار عاده (قوله فيهما) أي في النص ومقابله (قوله صدق النافي) وليس لمدعى الفرقة الفسخ ولو اتفاقا على الفسخ والتفرق واختلفا في السابق منهما فكافي الرجعة (فرع) لو اختلفا في الربوي فادعاه أحدهما بعد القبض وأنكر الآخر صدق الأول لبقاء الصحة والآخر لعدم اللزوم قال شيخنا الرمي وفيه نظر فراجع

(فصل في خيار الشرط) أي التروى النافئ عن الشرط فهو مضاف إلى سببه (قوله لهما ولا أحدهما الخ) هو بيان لمن يقع منه الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبي لهما ولا لأحدهما ومعنى وقوعه منهما أن يتلفظا به كأن يقول المبتدئ منهما بعثك كذا بكذا بشرط الخيار لي ثلاثة أيام فيقول اشترى به بذلك بشرط الخيار لك ثلاثة أيام ومعنى وقوعه من أحدهما أن يتلفظ به المبتدئ منهما ولا بد من موافقة الآخر عليه ولو بالسكوت كان يقول بعثك كذا بكذا بشرط الخيار لي مثلاً فيقول اشترى به على ذلك فلا اعتراض ولا اشكال وأما المشروط له فيجوز أن يكون هما أو أحدهما عينا أو أجنبي كذا (قوله على الآخر) لوقال لهما أو لأحدهما أو لأجنبي لكان أولى كما علمت لكن نراعي تعيين المشروط له ليخرج ما لو قال بشرط الخيار لأحدهما مثلاً فلا يكفي ويفسد العقد كالوعدة عنه الأول أو نفاه الثاني ولو قال بشرط الخيار يوماً ولم يقل لنا ولا لي للشارع ولا لاهل اللغة (قول المتن فالاصح انتقله) أي قياساً على خيار الشرط والعيب (قوله فيهما) الضمير فيه يرجع للنصوص ومقابله (قوله ولكل من المتبايعين) نوطئة لما بعده (فرع) لو اتفقا على التفرق والفسخ واختلفا في السابق قال بعض الشارحين من سبق بدعوى الفسخ قبل قوله وإن سبق بدعوى التفرق أو تساوى يافى بدعوى الفسخ والتفرق صدق النافي للفسخ (قوله لموافقة للأصل) ولم يخرجوا الأولى عند طول الزمن على تعارض الأصل والظاهر خلافاً لبحث الرافعي رحمه الله ولا نظراً في الثانية إلى كون مدعى الفسخ أدري بتصرفه خلافاً لوجه مرجوح صححه الماوردي

(فصل في خيار الشرط)

(قوله على الآخر الخ) دفع لما قيل عبارته لا تنفيذ من يشترط الخيار له (قوله كبر بولي

(في أنواع البيع) (الأن يشترط) في بعضها (القبض في المجلس كروي وسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه والأدنى إلى بقاء صلته فيه بعد التفرق والقصد منه أن يتفرقا ولا علاقة بينهما (وأنما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثين أيام) فكانت مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد والاصل في ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى (١٩٣) الله عليه وسلم أنه يصدع في البيوع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من يابى فقل له لا خلاصة ورواه البيهقي وابن ماجه باسناد حسن كما قاله في شرح المهذب بالفظ اذا يابى فقل لا خلاصة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاثين ليال وفي رواية الدارقطني عن عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة ثلاثين يوماً وسعى الرجل في هذه الرواية حبان ابن منقذ بفتح المهملة وبالموحدة وفي الرواية التي قبلها أن منقذاً والده بالمجعة وخلاصة بكسر الخاء المهملة وبالموحدة قال في شرح المهذب وهي الثين والتخدية وفي الروضة كأصلها اشتهر في الشرع أن قول لا خلاصة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام والواقعة في الحديث الاشتراط من المشتري وقيس عليه الاشتراط من البائع ويصدق ذلك باشتراطهما معا (ونحسب) المدة المشروطة من الثلاثة فنادونها (من العقد) الواقع فيه الشرط (وقيل من التفرق) شرط في العقد أو بعده لان الظاهر أن الشارط يقصد بالشرط زيادة

مثلا فهو لما قاله شيخ الاسلام وقيل لما قاله فقط (قوله في أنواع البيع) أي في كل فرد منها سواء في جميع المبيع أو في بعضه وان تفرقت به الصفقة (قوله في بعضها) أي الأنواع فيمنع شرط الخيار فيه وهو خمسة افراد الر بوى والسلم واقتضاه عليهما امتناع شرط الخيار فيهما من الجانبين مطلقا ومن يعتق عليه ان شرط الخيار له وحده كما سيذكره والمصرأة ان شرط الخيار للبائع أو للمساوي يسرع فسادها ان شرط الخيار مدة يفسد فيها فالكافي فيمن عبر بها تمثيلية وأما البيع الضمني وبيع العبد من نفسه فهماء قد عتاقه فليس فيها خيار بحسب ولا بشرط (قوله فيه) أي البعض (قوله إلى بقاء صلته) أي شأن الشرط ذلك (قوله مدة) خرج ما لو قال بشرط الخيار أو بشرط ان أشار فلا يصح العقد وهذا أحد شروط خمسة وبقي منها كون المدة معلومة متممة بالشرط متوالية لا تزيد على ثلاثين أيام (قوله ثلاثين أيام) فان زاد عليها بطل العقد (قوله مجهولة) هو مختار معلومة ولم يحمل المدة على الثلاثة المعبودة شرعا لان الخيار طارئ فاحتيط له فلا يصح بطواع الشمس ويصح بوقت طلوعها وقال شيخنا بصحة الاولى أيضا جلا على وقت طلوعها والحدظة أقل زمن فيحمل عليه والساعة كذلك فان قصد الساعة الفلكية أو الزمانية وعرفا مقدار درجتها حال العقد صح والام يصح كالأول بخلاف قصدهما (قوله ساعة) قال ابن حجر هي بكسر السين اسم طرأ في البدن ابتداءها من الحصة إلى البطيخة والفتح اسم لما يباع الذي هو المراد هنا (قوله بالمجعة) أي مع ضم الميم وسكون النون وكسر القاف وأصله المنجى من الشدة (قوله عهدة ثلاثة) بالاضافة وبتنوين عهدة وثلاثة بدل منها (قوله الثين والتخدية) أي لغة (قوله اشتهر في الشرع) أي فهو معناه اشتهر عاقلان لم يعرفاه بطل العقد (قوله من المشتري) كقوله ابتعتها (قوله ويصدق ذلك) فهو من افراد ما (قوله الواقع فيه الشرط) هو إشارة إلى ان الاعتبار الشرط ولو ذكر ما لم ينفصل كان أولى (قوله يورث جهالة الخ) فيه نظر لان المدة معلومة وجهالة الوقت التفرق لا يضري علمها فأنزل (قوله صح الشرط) وأول المدة من العقد (قوله ولو شرط الخيار بعد العقد الخ) هو مفهوم قول الشارح الواقع الخ لافادة ان الاعتبار في المدة الشرط لا العقد كما صرح (قوله حسب المدة على الاول من وقت الشرط) هو المقدس سواء مضى قبل الشرط ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر لان خيار المجلس لا ضابط له ولو مضى ما شرطاه وهما بالمجلس وان كان المشروط ثلاثة أيام امتنع شرط مدة أخرى قبلها وكثيرا وكان دون

وسلم الاول يشترط فيه القبض من الطرفين والثاني من أحدهما واهل انه لا يجوز شرطه في الشفعة والحالة وعوض الخلع بلا خلاف ولا في الحبة بشواب والاجارة وان ثبت فيها خيار المجلس سبكي (قول المتن لا تزيد الخ) أي لان الاصل امتناعه لكونه مخالفا لموضع البيع فانه يمنع نقل الملك أو لزومه والثالث قد وردت في ما عداها على الاصل واهل أن الاصل في كون الثلاث مدة قريبة مفترقة قوله تعالى ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب فقروا فقل تمتعوا في داركم ثلاثة أيام قال الاسنوي وانما لم يخرج الزيادة على تفرق الصفقة لان الجمع هنا بين ما يجوز وما لا يجوز في الشرط والشروط الفاسدة مبطلة للعقد (قوله منقذ) هو بالذال المهملة المنجى من الشيء والمخلص منه (قول المتن من العقد) أي لان مدة الخيار ملحقة بالعقد فكانت من حينه كالأجل (تنبيه) لو اقضت الثلاث المشروطة وهما جالسان انقضى خيار الشرط وبقي خيار المجلس (قوله لان الظاهر الخ) علل أيضا بان الخيار بن مائة ثلاث لا يجتمعان وهذه العلة ضعيفة (قوله وعورض الخ) وأيضا فثبت الخيار انما حصل بالشرط والشرط وجد في العقد (قوله على الاول) أي ما على الثاني فلا إشكال في كونها من

(٢٥ - فليؤتي وجهه) - ثاني) على ما يقيد المجلس وعورض بأن اعتبار التفرق يورث جهالة الجهل بوقته ولو شرطت المدة على الاول من وقت التفرق بطل العقد وعلى الثاني من وقت العقد صح الشرط للتصريح بالمقصود ولو شرط الخيار بعد العقد وقبل التفرق حسب المدة على الاول من وقت الشرط ومثل التفرق فيما ذكر فيه

الثلاث جاز شرط ما بقي منها فقط فان شرط المدة في الاولى أو أكثر ما بقي في الثانية بطل العقد فيها ولو يقوم وارث كل منها مقامه فيما يجوز له فعله (تنبيه) ولو شرط ما يومام تفرق عقب الشرط ثم قبل فراغ اليوم شرطاً يوماً آخر مثلاً جاز وهكذا الى تمام الثلاث ولو أسقط أحدهما من خياره سقطت وما بعده بالاحكام قبلها (فرع) يجوز في زمن اختيار الحاق الاجل ما في القموز يادة أحد العوضين ونقصه الا في بوي بيع بحسنه فيبطل فيه ولو حوط فيه جميع الثمن بطل العقد مطلقاً و بعد بطل العقد في البوي المذكور لا في غيره مطلقاً (تنبيه) قال في العباب لومات أحد العاقدين في زمن خياره انتقل ما بقي منه لو ارثه فان كان قائماً بحسبه من وقت بلوغ خبره ولا يحسب منه ما قبله وان زاد على ثلاثة أيام اه وعلى هذا فيجوز ان لو كان الوارث جماعة لم يحسب ما بقي الا من بلوغ آخرهم وانه لو فسخ من قبله نفذ فسخه لان المقصود عدم حساب ذلك الزمن من المدة لاني اختيار فيه عنهم قبل وفي هذا فتردت المدة على ثلاثة أيام فيكون مستثنى فتأمل وراجع (قوله الضائر) فتحسب المدة منه على الثاني ولو شرطت منه على الاول بطل العقد لما تقدم (قوله من الفداخ) هو محترز من صلة المشار اليه بقول المصنف من العقد بقول الشارح من الشرط (قوله الى جوازه بعد لزومه) أي من حيث المدة المشروطة فلا ينافي في دوام جواز زمن حيث المجلس لو دام فيه وقول بعضهم يحمل على ما اذا حصل تخيار أو تفرق عقب الشرط غير مستقيم فتأمل و يؤخذ من هذا شرط توالى المدة كالمرفق فلا ينعقد بهذا المثال فتبطل فيما لو شرط المدة متفرقة وان اتصل وأصلها بالشرط فتأمل (قوله ولو شرط لاحد العاقدين يوم ولا آخر يومان أو ثلاثة جاز) لان المعنى أن اليوم الاول مشـترك بينهما بثبوت الخيار فيه لهما لانه منى خياره عن شرط له اليومان أو الثلاثة لان ذلك يبطل العقد كما تقدم وان اليوم الثاني يختص عن شرطه اليومان وان اليوم الثاني والثالث يختص عن شرط له الثلاثة فليس في المدة المشروطة زيادة على ثلاثة أيام خلا من توهم ذلك من ضعفه الطلبة وغيرهم (قوله للضرورة) هو حيث كانت الليالي داخلة في المدة والا فلا ولو شرط وقت الفجر اختيار يومام تدخل الليالي التي تليه أو يومين لم تدخل الليالي الثانية أو ثلاثاً لم تدخل الليالي الثالثة فان شرط دخول واحدة منها بطل العقد وفارق دخوله في مسح الخلف بالنص على الليالي فيه (قوله المتصل بذلك الليل) ويدخل بقية تلك الليالي وان لم ينص عليها للضرورة (قوله ولو شرط اختيار لاجنبي جاز) بشرط كونه بالغاً ولو سقها وغيره كأيان ولو هو العبد المبيع والمراد من شرط اختياره ايقاع أثر من الفسخ والاجازة بدليل محبة شرطه لحرمة في شراء صيد ولكافر في شراء عبد مسلم وأما نفس الخيار فهو للشارط منه ما ومن أحدهما ولا يضر فقد ثمرته المذكورة لانه منع نفسه منها بجعلها لغيره و بدل لذلك صريحاً ما أمر منها قول الروضة شرط الخيار للاجنبي يبطل للعقد على الاظهر ومنها قول البيهقي لو كان بائع الصبي محرماً أو بائع العبد المسلم كافر لم يجز شرط الخيار لنفسه ومنها عدم ارث الخيار عن الاجنبي لومات ونقله لولييه وحق مثلاً ومنها ملك المبيع في زمن الخيار اذا قاتل بأنه للاجنبي وهذا هو الذي يتجه المصير اليه ولا يجوز العدول عنه وقوله ليس لشارطه للاجنبي خيار أي ايقاع أثر كاعلم بهذا يعلم أنه لا حاجة لقوله انه تملك أو توكيل المبنى عليه مسألة الصبي والعبد المذكورين الا من حيث ايقاع الاثر المذكور لاجل ما يأتي عن الغزالي (قوله لواحد) أو أكثر عنهما أو عن أحدهما وليس للاجنبي رد ذلك ولا ينزل بعزل نفسه ولا بقول الشارط له كما قاله الغزالي ولا يلزم الاجنبي مراعاة الاصلح للشارط بناء على أنه تملك وهو العقد (قوله الآن بموت الاجنبي) أي في زمن اختيار

التخيار ولو شرط في العقد الخيار من الغد بطل العقد واللا أدى الى جوازه بعد لزومه ولو شرط لاحد العاقدين يوم ولا آخر يومان أو ثلاثة جاز في اليوم قال في شرح المهذب ان كان العقد نصف النهار ثبت الخيار الى أن ينتصف النهار من اليوم الثاني وقد دخل الليالي في حكم الخيار للضرورة وان كان العقد في الليل ثبت الخيار الى غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك الليل قاله المتولى وغيره ولو شرط اختيار لاجنبي جاز في الاظهر لان الحاجة قد تدعو الى ذلك لكون الاجنبي أعرف بالمبيع وسواه شرطه لواحد أم شرطه أحدهما لواحد أو آخر آخر وليس للشارط خيار في الاظهر الا أن يموت الاجنبي في زمن الخيار فيثبت له الآن في الاصح وليس للوكيل في البيع شرط اختيار

وقت التفرق (قوله وتدخل الليالي الخ) قبل قضية هذه العلة انه لو كان العقد وقت الفجر وشرط ثلاثة أيام لا تدخل الليالي الاخيرة (قوله الى غروب الشمس الخ) قضية هذا انه لو شرط في هذا الوقت ثلاثة أيام لا تدخل الليالي الاخيرة اذا لضرورة لما وقد تعرض لذلك في المهمات وقال بخلاف نظيره في مسح الخلف (قوله الاجنبي)

للمشتري ولا الوكيل في الشرع شرط الخيار للبائع فان خالف بطل العقد والوكيل بالبيع أو الشراء شرط الخيار للوكيل وقيل لا وطردا في شرطه الخيار لنفسه فان جوزناه وأذن له فيه صرح بجائزته الخيار وقول المصنف في أنواع البيع مخرج لما تقدم في خيار المجلس فيه جزمنا أو على الأصح فلا يجوز شرط الخيار في غير النفع منه ولا يستور فيها ولا يجوز في شراء من يعتق عليه (١٩٥) شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه

للبائع أو لوكيله ما على وزان ما تقدم في خيار المجلس وعلى وزانه أيضا في بيع العبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه وقضية عدم الجواز فيها ذكر أنه لو شرط بطل العقد (تمت) على وزان ما تقدم في خيار المجلس ينقطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما أو من أحدهما لزوم العقد باقتضاء المدة المشروطة ولومات أحدهما أو جن قبل انقضائها تنقل الخيار الى الوارث أو الولي ولن شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولوننا زاعا في انقضائها أو في الفسخ قبل صدق الثاني يمينه (والظاهر أنه ان كان الخيار المشروط للبائع فملك المبيع) فزمن الخيار (له وان كان للمشتري فله) أي المالك (وان كان له ما فوقوف) أي المالك (فان تم البيع بان أنه) أي المالك (للمشتري من حين العقد والا فلبائع) وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني المالك للمشتري مطلقا فتمام البيع له بالإيجاب والقبول والثالث للبائع مطلقا لنفوذ نصرته فيه والخلاف جلي في

فيعود الأمر لشرطه أو لوارثه أو لوكيله بزوال الأهلية باغماه أو سكر أو جنون وإذا انتقلت لا تعود بعود الأهلية وقال بعض مشايخنا لا ينتقل إلا إذا أيس من عود الأهلية مدة من الخيار والا فلا نقل وعليه فالتصرف عنه الحالك أو وليه (قوله للمشتري) ولا لا جنبي بالأولى (قوله للبائع) ولا لا جنبي كذلك (قوله للوكيل) وان كان الموكل وكبلا (قوله فان جوزناه) أي على الأصح في المثلثين (قوله فيه) أي الخيار لنفسه أو لوكيله (قوله ثبت له) ولا يتجاوز (قوله فلا يجوز شرط الخيار فيه) أي لا للعبد ولا لسيده (قوله بطل العقد) وهو كذلك (قوله من شرطه) لو قال من شرطه لكان أولى (قوله وباقتضاء المدة) هذا نظير التفريق كاقيل (قوله أو جن) والاعماه وأخرس مثله كاسم (قوله أو الولي) فان كان الولي هو العاقدا انتقل للحاكم ان لم يكن هناك ولي آخر وفي الوارث الغالب ما من من العباب (قوله ولوننا زاعا) ولو فسخ أحدهما في البعض أو بعد اجازة الآخر افسخ في الكل كما في خيار المجلس نعم قد مر أنه يجوز شرط الخيار في بعض العقود عليه وحينئذ فيقتض الفسخ به (قوله والا فله) هذا بيان أحكام خيار الشرط اذا انفرد أو من حيث ذاته لانه اذا اجتمع مع خيار المجلس اعتبر خيار المجلس لثبوته فلهذا فملك موقوف وان كان خيار الشرط لاحدهما وإذا أسقط أحدهما سقط وحده فان أطلقا سقطا معا (قوله للبائع) أي من يقع له البيع فلا يردها لو كان العاقدا وكبلا أو شرط الخيار لنفسه وكذا يقال في المشتري (قوله فملك المبيع له) وان شرط ايقاع الأمر من أجنبي كاسم والنفقة على من له الخيار وعليها في حالة الوقف يرجع من لم يتم له العقد على الآخرين أنفق باذنه أو باذن الحاكم عند فقده أو امتناعه أو بإشهاد عند فقده الحالك أو امتناعه والا فلا يرجع على المعتمد عند شيئا وقال بعض مشايخنا يرجع ان نوى الرجوع عند فقده الحالك أو الاشهاد وهو غير بعيد (قوله لننفذ نصرته) أي في الجملة فلا يردها كون الخيار للمشتري وحده ولو عبر بالاستصحاب لما كان كغير غيره لكان أولى (قوله بحيث حكم الخ) أي على الراجح والمرجوح من الأقوال (قوله فان تم الخ) أي ان الزوائد للبائع ان كان الخيار له وحده وان تم البيع للمشتري وانها للمشتري ان كان الخيار له وحده وان فسخ البيع وعاد للمبيع للبائع وانها تابعة للمبيع ان كان الخيار لهما وهي أمانة في يده الآخر ويقال مثل ذلك في الفتن وزوائد وسيأتي حكم تلفهما (قوله اللين) وكذا الصوف والوبر والشعر والبيض وحل الوطء ونفوذ العتق وسيأتي ولا يجب تسليم عوض في زمن الخيار لهما وله استرداده ان تبرع به مالم يلزم العقد وليس لاحدهما بعد الفسخ حبس ما في يده لصاحبه بعد طلبه وكذا سائر الفسوخ على المعتمد عند شيئا واستثنى شعبنا الرمي الاقالة والرد بالعيب وسيأتي (قوله ويحصل الفسخ) أي بالقول وسيأتي بالفعل يستثنى الوكيل ليس له ان يشرط الخيار لغير نفسه وموكله (قول المتن والا فله) وجه هذا القول ان الخيار اذا كان لاحدهما فهو المتصرف في المبيع ونفوذ التصرف علامة على المالك فان كان لهما فقد استوى في التصرف فتوقفنا بالحكم بالملك (قوله لتمام البيع) أي زبوت الخيار فيه لا يمنع المالك خيار العيب وعلى هذا يحصل المالك مع آخر اللفظ أو عقبه متربا عليه وفي نظاره خلاف حكاية الرافي رحمه الله في باب الظاهر (قوله لننفذ نصرته) عليه غيره باستصحاب ما كان (قوله وكونه) الضمير فيه يرجع الى قوله خيار (قوله وينبغي على الخلاف) من جهة ما بني على ذلك أيضا النفقة لكن ان قلنا موقوف قال ابن الجوزي فلهما ونزع ابن الرفعة وقال ينبغي الوقف كافي نفقة الموصى به بعد الموت وقيل القبول (قول المتن ويحصل الفسخ الخ) لو قال البائع

خيار المجلس كما تقدم بكونه لاحدهما بأن يختار الآخر لزوم العقد بحيث حكم بملك المبيع لاحدهما حكم بملك الفتن لا يخرج من توقف فيه توقف في الفتن وينبغي على الخلاف كسب المبيع العبد والامة في زمن الخيار فان تم البيع فهو للمشتري ان قلنا للمالك له أو موقوف وان قلنا للبائع فهو له وقيل للمشتري وان فسخ البيع فهو للبائع ان قلنا للمالك له أو موقوف وان قلنا للمشتري فهو له وقيل للبائع وفي معنى الكسب اللين والبيض والقر قومه الجارية المحررة بشبهة (ويحصل الفسخ والا جازة) أي كل منهما في زمن الخيار (بلغة أهل عليها) في الفسخ

وجميع ما ذكر من صرائح الفسخ والاجارة قال شيخنا ولعل من كنا بينهما محولا أبيع أولا اشتري الا بكذا
 أولا أرجع في يدي أو في شرأتي فراجعهم (فرع) لو قال فسخت أجزأت وعكسه عمل بأول كلامه (قوله
 ووطء البائع) أي الذي ذكره قبلنا للمبيع الاتي بقبضه فبأنه المبيعة لم يقصد الزاوي محله وان لم
 نجعل أو حرم عليه الوطء يكون الخيار لها فلا فسخ في غير ذلك نعم لو انضج البائع الخنثى بعد الوطء بالذكورة
 أو المبيع الخنثى بالانوثه بعده تبين انفساخه ويجري مثل ما ذكر في ووطء المشتري للثمن (قوله واعتاقه) أي
 اعتاق البائع الرقيق المبيع أو اعتاق بعضه ولو معلقا ففسخ ويسرى لباقه وشمل ما ذكر ما لو اعتق الحامل
 دون جملها وهو طاهر وكذا لو اعتق جملها دونها وهو كذلك ان علم وجود الحمل حالة لعتق بان ولده دون ستة
 أشهر منه ولا فلاحق ولا فسخ (تنبيه) الاحبال باستدخال المني والوقف كالتعق من البائع أو المشتري
 في الفسخ والاجارة والصحة (قوله الخيار المشروط له أو لها) وكذا المشتري وحده لكنه أذن للبائع في
 الاعتاق ونحوه كما هو صريح كلام المنهج وصرح به ابن عبد الحنفى وابن قاسم وغيرهم فراجعهم (قوله ويبيعه)
 أي يبيع البائع المبيع لمشتريه الأول والخيار له أو لها أو للمشتري وأذن كما مر فسخ للدولبان انقطع خيار
 المجلس ولم يكن خيار شرط أو كان خيار شرط للمشتري الثاني وحده أو الم ذم فسخ البيع الأول وحيدان بقدر
 فسخ أحدهما في الآخر أو لزم أحدهما أو لا انفسخ الآخر وان لزم معا كان كانت المدة المشروطة في الثاني
 ما بقى من مدة الأول فالوجه فسخهما إذا لم يجمع فراجع ذلك وحرره (قوله واجارته) أي اجارة البائع للمبيع
 عينا أو دمة وان قصرت المدة والخيار كما سبق فسخ للمبيع وكذا تزويجه ذكرنا أو أنثى وكذا هبته ورهنته مع
 قبض فبيها (قوله وفي وجهه أن الوطء) أي الذي لم نجعل منه كما علم (قوله وهو) أي العتق نافذ بأنواعه السابقة
 ومثله الوقف كما مر (قوله من أقوال الملك) هو شامل للقول بأن الملك للمشتري وحده وهو كذلك لتزول ملكه
 بعدم انفراد به بالخيار كما مر في الإشارة اليه (قوله ان قلنا الملك له) شامل لما لو كان الخيار له أو للمشتري وحده
 وليس كذلك كما مر (قوله والاغرام) شامل لما لو كان الخيار له وحده وليس كذلك كما مر (قوله وهما الخ)
 المعقودان جميع المسائل من المشتري اجارة وصحة ان كان الخيار له أو لها وللبيع وأذن له على قياس ما هتتم
 وقد علم أنه لا عبرة بالأذن في هذه التصرفات قبل وجودها خلافا لمقتضى كلام الاسنوى وغيره (قوله أقوال
 الملك) الشاملة لما لو كان الملك للبائع وحده وهو كذلك كما مر (قوله غير نافذ) أي ان لم ياذن البائع كما مر (قوله
 وتم البيع نفذ) بقبضه أن العتق موقوف كالك (قوله حرام قطعا) أي وان أذن له البائع فيه وكانت زوجته
 قبل ذلك لان الحرمة والحل هنا من حيث الخيار وحده وان كان حراما مطلقا قبل الاستبراء أو حلالا مطلقا
 لا أبيع حتى يزيد في الثمن أو تجل بغيرها لو كان مؤجلا فامتنع المشتري أو قال المشتري لا اشتري حتى تقبض الثمن
 أو توفجه فيما لو كان حالا فامتنع البائع كان ذلك فسحا كماه الرافعى عن الصيمرى وأقره (قول المتن ووطء
 البائع بخلاف الرجعة لا تحمل به لان الملك يحصل بالفعل كالسبي والاحتطاب والهدية (قوله والثاني ما يكتفى
 في الفسخ بذلك) ويقول لا بد من الصريح أو ما فيه معناه كالولء والاعتاق (قوله وهو نافذ الخ) أي
 والفرض ما عدا من أن الخيار لها أو للبائع (قوله فهو حلال ان قلنا الملك للبائع) عبارة السبكي ان كان
 الخيار لها أو للبائع حل الوطء للبائع في الاصح وقيل لا وقيل ينبغي على الملك اه والذي في الرافعى بوافق
 كلام الشارح وكذا الذي في الروضة (قوله صححة) ظاهر صبيحة أنها صححة وان قلنا الملك للمشتري (قوله
 وهما الخ) اقتضى هذا أن البيع اذا كان الخيار له لا يصح وكذا عبارة السبكي يصح البيع اذا باع باذن البائع
 واذا باع له والا فلا وفي شرح لارشاد شرح المنهج خلاف هذا ثم راجعت الروضة وأصلها فرايت الذي فيها

ذلك (وطء البائع) المبيع
 (واعتاقه) اياه في زمن
 الخيار المشروط له أو لها
 (فسخ) المبيع (وكذا يبيعه
 واجارته وتزويجه) للمبيع في
 زمن الخيار المذكور فسخ
 للمبيع (في الاصح) لاشعارها
 بعدم البقاء عليه والثاني
 ما يكتفى في الفسخ بذلك
 وفي وجهه أن الوطء ليس
 بفسخ ولا خلاف في الاعتاق
 وهو نافذ على كل قول من
 أقوال الملك بخلاف الوطء
 فهو حلال للبائع ان قلنا
 الملك له والاغرام وعقود
 البيع وما عطف عليه بناء
 على انها فسخ صححة وقيل
 لا ليعتد أن يحصل بالشئ
 الواحد الفسخ والعقد
 جميعا (والاصح أن هذه
 التصرفات) الوطء وما بعده
 (من المشتري) في زمن
 الخيار المشروط له أو لها
 (الاجرة) للشراء لاشعارها
 بالبقاء عليه والثاني ما يكتفى
 في الاجارة بذلك ومثلنا
 الاجارة والتزويج ذكرهما
 الوجيز وخلاصهما الروضة
 كأصلها وهما ومثله البيع
 غير صححة قطعا والاعتاق
 فيما اذا كان الخيار للمشتري
 نافذ على جميع أقوال الملك
 وفيما اذا كان الخيار لها غير
 نافذ ان قلنا الملك للبائع

من حيث الزوجية (قوله والاخراج) فيه ما تقدم (قوله العرض للبيع على البيع) وكذا الرهن والهبة بلا قبض كاعلم بماسر (تنبيه) الولد الحاصل من الوطء من كل منهما حرنسب في جميع الاحوال ولا حد عليهما المشبهة ويضمن كلاهما المهر وقيمة الولد ان وطئ في مدة خيار الآخروحه ولم يأذن له على ما مر سواء تم البيع أو لا فان كان الخيار لهما فهما على البائع ان تم البيع أو لم يأذن له المشتري وعلى المشتري ان فسخ البيع ولم يأذن له البائع كما مر ويثبت الاستيلاء حيث لا مهر والا فلا فراجع ذلك وحرمه

(فصل في خيار العيب) ويقال له خيار القيمة كما مر وهو المتعلق بفوات مقصود مطلق نشأ الظن فيه من الترام شرطى أو قضاء عرفى أو تفرير فعلى وتقدم الأول والكلام هنا فى الثانى وسبأ فى الثالث وكما عيب زوال وصف كان حالة العقد وظن العيب لا يسقط الرد به الا ان كان راجحاً (قاعدة) العيوب فى عرف الفقهاء ثمانية اقسام فى عشرة ابواب القسم الأول عيب المبيع وهو المراد هنا وسبأ فى ضابطه وبعض افراده القسم الثانى عيب الفرة وهو كالعيب المذكور هنا القسم الثالث عيب الالهية والهدى والعقبة وهو ما نقص القسم الرابع عيب الاجارة وهو ما أتوفى المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت فى الاجارة القسم الخامس عيب النكاح وهو ما يحل بمقصوده الاصل كالتفريق عن الوطء وكسر الشهوة القسم السادس عيب الصداق وهو قبل الطلاق كعيب المبيع هنا وبعده وقبل الدخول ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب فى جنسه صدمه أو لا القسم السابع عيب الكفارة وهو ما يضر بالعمل اضراراً يثبته القسم الثامن عيب المهر ونحوه وهو ما ينقص القيمة فقط (قوله الى القبض) أى تمامه فيشمل المقارن له نعم ان زال قبل الفسخ سقط الرد غالباً (قوله كخمس رقيقى) لو أسقط لفظ الرقيق لكان أولى وأخصر وأعم كما يشير اليه الشارح وهو حرام الا فى ما كحل صغير لطيب لحم (قوله والخمسة) بكسر الخاء المعجمة والمدان رسم بالالف وفتح الخاء وسكون الصاد وتخفيف الباء ان رسم بها و يصح كل منهما فى كلام الشارح والخصى بفتح الخاء وكسر الصاد وتشديد الباء لغة حيوان قطع خصبته والمراد هنا فقد هما خلقه أو بقطع أو سل لها أو جلدهما أو طهما معاً ومع ذلك كالمعروف بالمسوح (قوله فى البيهية عيب) وان جاز كما مر ما لم يغلب فى جنسه وجود مولا كالثيران فلا خيار به والغلبة قال شيخنا معتبرة بالاقليم كاله لا يبلد منه وقال شيخنا الرملى بجميع الاقليم وفيه نظر ظاهر والغلبة معتبرة كالصرح فيما قاله الشارح وهو ظاهر لضعف مسلكه (قوله والاصح الخ) الخلاف جار فى الهبة والرهن غير المقبوضين

(فصل فى خيار العيب) (قول المتن للمشتري الخيار الخ) (تنبيه) قال فى شرح الروض يجب عليه اعلام المشتري بالعيب وان لم يكن العيب مثبتاً للخيار قال الا ذرى وقضية كلامهم أنه لا بد من التعيين ولا يكفي فيه جميع العيوب ثم رأيت فى القوت قال الامام الضابط فيما يحرم كتماناً من علم شيئاً يثبت الخيار فأخفاً وأوسى فى تدليس فيه فقد فعل محرماً وان لم يكن الشئ مثبتاً للخيار فتترك التعرض له لا يكون من التدليس المحرم اه ثم لو باع ولم يعلمه ثم علمه هل يخرج بذلك من ظلامة المشتري هو محتمل (فرع) قال الشيخ عز الدين لو كان الغزل كتماناً ومشاقاً فان باع من يخفى عليه ذلك رجب اعلامه والا فلا فلو يدل لما سلف عن شرح الروض قوله يجب الاعلام بالغين فى المراجعة مع أن الغين لا خيار به وأيضاً لطيف ثوب العبد بالمدا واللفسوار سال الزنبور على الضرع كلها لا خيار بها وجوز اخفاً شمسكل فان ضرر غيره ارتفع بالخيار بخلاف ضررها (قوله كسبأنى) أى فاقضى يأتى قرينة على كشف مراده هنا ثم دليل هذا فى العيب المقارن الاجماع وماروت عائشة رضى الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً قام عنده ثم وجد به عيباً فخلصه بالعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردّه عليه ورواه الامام أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه ولان المشتري لم يبدل المال الا فى مقابلة الصحيح (قول المتن كخمس رقيقى) لو قال كخمس كان أولى (قول المتن عز تاملخ)

والاخراج (د) الاصح
(أن العرض) للبيع على
البيع والتوكيل فيه فى
نفس الخيار للشروط
(ليس فسخاً من البائع
ولا جاز من المشتري)
والثانى أن ذلك فسخ
واجازة منهما لا شعراً من
البائع بعدم البقاء على
البيع ومن المشتري بالبقاء
عليه والاول بمنع أشعره
بذلك ويقول بمحمل معه
التردد فى الفسخ والاجازة
(فصل فى المشتري الخيار)
فرد المبيع (بظهور عيب
قديم) بالنسبة الى القبض
فيصدق بالحادث قبله بعد
العقد كسبأنى (كخمس
رقيقى) بالموجب ذكره
لنقصه المقوت للفرض من
الفحل فانه يصلح لما يصلح
له الخصى والمحبوب وان
زادت قيمتهما باعتبار آخر
والخمس فى البيهية عيب
أيضاً فله الجرجانى فى خافيه

(وزناه وسرفته واباقه)
 أي بكل منها وان لم يتكرر
 لنقص القيمة بذلك كرا
 كان أو أتى واستثنى الهروي
 في الاشراف الصغير (وبوله
 بالقراش) في غيرا وأنه مع
 اعتياده ذلك لنقص القيمة
 بهذ كرا كان أو أتى أمافي
 الصغير فلا قدره في التذهب
 بمادون سبع سنين وقيل
 لا يعتبر الاعتياد (وبخره)
 وهو الناشئ من تقير المعدة
 لنقص القيمة بهذ كرا
 كان أو أتى أما تقير القم
 لقلع الاسنان فلا زواله
 بالتنظيف (وصنانه) على
 خلاف العادة بأن يكون
 مستحكما لنقص القيمة
 بهذ كرا كان أو أتى أما
 الصنان لعارض عرق أو
 حركة عنيفة أو اجتماع
 وسخ فلا (وجاح الدابة)
 بالكسر أي امتناعها على
 راكبها (وعضها) ورعها
 لنقص القيمة بذلك (وكل
 ما) بالجر (ينقص العين)

في حرارة نحو القناه والخبار وفي نحو حوضه الزمان ونحو ذلك بالول كورنه ويعتبر بالبا كورة في كل بطن لاني
 البطن الاول وحده وهكذا كل مبيع (قوله وزناه) والحق به الواط وان البهايم وتتمكن من منيه نفسه
 والمسا حقة (قوله وسرفته) والحق بها جناية العمد نعم لا يضر سرفته من دار الحرب لا نهضية ولا صرقه مال
 مبيده المصوب لردده اليه (قوله واباقه) والحق به رده ولا يرد الا في حتى يعود (قوله بكل منها) أي الثلاثة وما
 الحق بها فهي تسعة عيوبه الرد بكل منها وان تاب منه أو وجد عند المشتري وما عداها لا رد بما تاب عنه
 (قوله واستثنى الهروي الخ) مر جوح والمعتد خلافة (قوله وبوله الخ) ان وجد عند المشتري بعد وجوده
 عند البائع والا فلا يقول بعضهم له الرد به وان لم يعلم به الا بعد كبره غير مستقيم لان ما في الصغر لا رده مطلقا وما في
 الكبير لا رده اذ لم يوجد عند المشتري قبل فعلها عابرة من قول بالرد بما في الصغر جرت على لسان غيره
 فراجعه قال بعض مشايخنا واعتبار وجود العيب عند المشتري لا بد منه في جميع العيوب حتى في الزنا ونحوه
 وفيه نظر (قوله مع اعتياده) وهو باكثر من مرتين عند البائع (قوله ما في الصغير فلا) هو المعتد (قوله
 سبع سنين) هو المعتد (قوله من تقير المعدة) سواء خرج من القم والفرج وهو المستحكم وعلم انه منها ومثله
 وسخ الاسنان المتراكم اذا تضرز زواله (قوله اما تقير القم الخ) لم يسمه بخراوف القاموس خلافة ولعله حاول
 حجة اطلاق المصنف (قوله على خلاف العادة) أي عرفا (تنبيه) من عيوب الرقيق كونه ذا صمم أو خرس
 أو سن زائدة أو أذنجة كذلك أو أذنا أو أعور أو أعرج أو أقرع أو أخنم أو أجندم أو أرحس أو أبه
 أو أعشى لا يبصر ليلًا أو أجهر لا يبصر نهارًا أو أخفش لا يبصر في الضوء أو صغير العين أو أعشى بسيل دمه
 دائم مع ضعف بصره أو أعلم بشق شفته العليا أو أقغم يبرز ثناياه السفلى أو أرت لا يفهم كلامه أو مقبلوع
 بعض الاسنان في غيرا وأنه أو أبيض الشعر في غيرا وأنه أو عمله يسارًا أكثر أو به نفخة طحال أو ذا خيلان
 بكسر الخاء المجمة شملت يبيض في بدنه أو مقاصر أو تار كالصلاة في جنس لا يغلب فيه تركها أو شار بالسكر
 كذلك أو به مرض مما يضر به تارك الجمعة أو كون الامة كبيرة الثدي أو حاملا ولا تحبض في وأنه أو تطول
 مدة ظهره فوق العادة أو معتدًا ونحو محوسية أو محرمة بنسك أو بغير ختان وان غلب في جنسها كما يأتي
 وليس من العيوب كونه غليظ الصوت أو رقيقا أو سبي الادب أو مغنيا أو كولا أو قليل الاكل أو لهزنا
 أو يعتق عليه أو كون الامة أخته من نسب أو رضاع أو موطوءة لايه أو ابنه ونحو ذلك (فرع) لوطن
 مرضا عارضا فبان أصليا أو بياضا بها فبان برصا فله الخبار كذا قالوا فراجع مع قولهم لا خيار فيها لوطن
 الزجاجة جوهرية (قوله وجاح الدابة) قال بعض مشايخنا وهو ما يرجع الى الطباع فهو كالاباق في الرقيق
 ومقتضاه ثبوت الخبار به وان برئت منه فراجع (قوله ورعها) أي رفضها أو كونها ترهب من كل شيء تراه
 أو قلبية الا كل أو تشرب لبن نفسها أو خشنه المشي بحيث يخاف منها السقوط لاحمالها لا كولا (فرع)
 من العيب قرب المكان من نحو قصر يزجج بالحق الحيطان وأغبرها وظهور مكتوب وقف عليه خطوط
 المتقدمين وان لم يكن في الحال من يشهده وليس منها بطل السلطان المعاملة ولو قبل القبض ولا ظهور خراج
 معتاد للارض ولا يضر في حصة بيعها كما قاله الرافعي (قوله بالجر) أي عطا على ظهور أو عطا على خصاه ويلزم
 على الاول ان ما دخل تحت هذا الضابط يثبت به الخبار وليس من العيب على الثاني ان الخصاه ما بعده ليس
 مما ينقص العين الخ وكل غير صحيح ولو جعله الشارع مبتدأ لخبره عنوف معلوم مما قبله أو عكسه لكان أولى
 أي وان تاب من كل واقم عليه الحد (قوله أما تقير القم الخ) لم يقل أما الناشئ من تقير القم إشارة الى معاقلة
 صاحب الذخائر انه لا يسمى بخرا (قول المتن وجاح الدابة) هو مصدر رجعت الدابة بالفتح جماعا وجوها
 فهي جوح (قوله بالجر) الظاهر انه عطف على خصاه فان قيل لم يبق شيء غير هذا فكيف يكون مدخول

بضم الخاف مع فتح الباء بضبط المصنف (أو القيمة تقعا بفوت به فرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه) عطف هذا الخطاب للعيب على ما ذكره من أمثله للإشارة إلى أنه لا مطلق في استبعادها واحتز بقوله يفوت به فرض صحيح ٢ ولو بان قطع فاقعة مضرة من نظمه أو رساقه لا توثق شيئا ولا تفوت فرضا فإنه لا رد بذلك وبقوله اذا غلب إلى آخره عن التوبة في الامة (١٩٩) فانها تنقص القيمة ولا رد بها لانه ليس الغالب في الاماء عطفها

(سواء) في نبوت الخيار
(قارن) العيب (العقد) بان
كان موجودا قبله وذلك
ظاهر (أم حدث) بعده
(قبل القبض) للمبيع لان
المبيع حينئذ من ضمان
البائع (ولو حدث) العيب
(بعده) أي بعد القبض
(فلا خيار) في الرد به (الا
أن يستند إلى سبب متقدم)
على القبض (كقطعه) أي
المبيع العبد والامة (بجناية)
أو سرقة (سابقة) على
القبض جهلها المشتري
(فثبت) له (الرد) بذلك (في
الاصح) لانه لتقدم سببه
كالتقدم والثاني لا يثبت
الرد به لكونه من ضمان
المشتري لكن يثبت به الارش
وهو ما بين قيمته مستحق
القطع وغير مستحقه من
الغنم فان كان للمشتري علما
بالخل فلا رد له به جزما ولا
أرش (بخلاف مونه) أي
المبيع (عمرض سابق) على
القبض جهلها المشتري فلا
يثبت به لازم الرد المتعذر
من استرجاع الغنم (في
الاصح) المقطوع به لان
المرض يزداد شيئا إلى
الموت فلم يحصل بالساق

أذا التقدير حينئذ وكل ما ينقص الخ عيب أو هو أي المبيع كلما ينقص الخ والخصاء وما بعده أمثله فقول بعضهم وليس مبتدأ لانه لا خبر ولا عكس غير مستقيم فتأمل (قوله بضم الخ) أي على الافصح ولقوله بعده اتصاوا سند لضبط المصنف أي بالقلم ليرأى منه ويجوز ضم الباء وكسر القاف قال بعضهم وهو المناسب لكون العين والقيمة منصوبين ويجوز ضم الباء وفتح النون وتشد القاف المكسورة لكنها الغرديثة (قوله فرض صحيح) وهل المعتبر في ذلك الفرض العرف العام أو غالب الناس أو الراغب في السلعة أو المشتري راجعه (قوله وغلب) أي عرفا وقد مر ما فيه (قوله عطف الخ) وقدمه بعضهم لانه قاعدة وما ذكره من جزئياته وهو الانسب (قوله لا يورث) أي القطع المذكور وكذا لا يفوت الفرض ويجوز فيها التأنيث بالتأويل وهذا في نقص العين وسكت عن نقص القيمة فقتضاه أنه يفوت الفرض بهامطلقا والمعتد أنها كالعين قال شيخنا ويمكن أن يكون أشار إليه بقوله ولا يفوت فرضا (قوله التوبة في الامة) وعدم ختان العبد الصغير ليس عيبا بخلاف العبد الكبير أما عدم ختان الامة فغيره وان غلب وجوده فيها كاسر (قوله قبله) أي قبل تمامه فيشمل المقارن لكل العقد ولبعضه (قوله قبل القبض) وكذا بعده واختيار البائع وحده لانه باق على ضمانه (قوله بجناية) ومثلها زوال بكاره زواج سابق جهلها المشتري واستلحاق البائع للمبيع لا يبطل البيع وان ثبت النسب الا تصديق المشتري أو بيئته (قوله المتعذر) صفة للرد ومن استرجاع الغنم بيان للالزام (قوله إلى الموت) قضية العلة امتناع الرد وان لم يمت ويرجع بالارش وان نحو الجرح الساري بالبرص المتزايد والجل كالمرض وفي الجل نظر يعلم على سبب أني ولقد كان فرقا شيخنا الرمي بين المرض والجل بل زيادة المرض مرض وليس زيادة الجل جللا ويرد عليه نحو الجرح اذا لم يقال زيادة الجرح جرح الان يقال ان مازاد في الجرح لو انفرد كان جرحا فراجع (قوله ومريضا) أي وقت القبض لان ما بعده من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع (قوله برده) مثلها كل قتل غير مضمون كصيال وترك صلاة بعد الأمر وزنا محض كأن التحق بدار الحرب بعد زناه واسترق ثم بيع وحراية (فرع) لا يضمن غاصب المرد بخلاف غاصب من

السكاف قلت بالنظر إلى ما في ذهن السامع من الافراد المتوهمه وان لم تصح في الخارج (قول المتن يفوت به) يرجع إلى قوله ينقص العين وقوله ينقص العين أي وان لم ينقص القيمة كالخصاء وأما عكسه فكثير كالزنا والسرقة وما أشبه ذلك (قوله واحتز الخ) قضية صنيعة ان قول المتن يفوت به فرض راجع للاول وان ما بعده راجع للقيمة فاما رجوع فوات الفرض إلى العين خاصة فواضح وأما الذي بعده فالظاهر رجوعه إلى كل منهما فتأمل في القصة ما ذكره الشارح رحمه الله وفي العين قطع الاسنان في الكبير وأما بياض شعر الرأس فيه فهو من القسم الاول وقد يقال مسألة التوبة من زوال العين أيضا (قول المتن فلا خيار) أي لانه من ضمانه فكذلك جزؤه وصفته نعم لو كان في زمن الخيار للبائع فالتجه نبوت الخيار به للمشتري لانه لو تلف الآن انفسخ العقد (قول المتن بجناية سابقة) مثل ذلك انقضاء البكر بالعقد السابق وجلده المؤثر فيه لعصبة سابقة (قوله لكونه) أي المبيع (قوله من الغنم) لعله حال (قوله الملقطوع به) يريد أن في المسئلة طريقين أحدهما كقول جسي الردة الآتين وقاطعة بانه من ضمان المشتري وهي الاشهر (قوله أفضى إليه) الضمير فيه يرجع إلى الموت (قول المتن في الاصح) هو نظير الخلاف في التسليم في مسألة القطع بالجناية الآن الحكم لكونه من ضمان البائع بوجوب هناك

والثاني يقول السابق أفضى إليه فكانت سبق فينفسخ البيع قبيل الموت وعلى الاول للمشتري أرش المرض وهو ما بين قيمة المبيع صحيحا ومريضا من الغنم فان كان للمشتري علما بالمرض فلا شيء له جزما (ولو قتل) المبيع (برده سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع في الاصح) بجميع الغنم لان قتله لتقدم سببه كالتقدم فينفسخ البيع فيه قبيل القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن نعلق القتل به عيب يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القتل وغير مستحقه من الغنم فان كان للمشتري علما بالخل فلا شيء له جزما وينبغي على الخلاف في المستثنين

مؤنة التجهيز في نفس في الاصح على المشتري في الاولى وعلى البائع في الثانية قولوا آخر المصنف عبارة الاولى عن الثانية لاستغنى عن التأويل
السابق (قولوا) حيوانا وبغيره بشرط براءة من العيوب (فالمبيع) فلا ظهر أنه يباع من كل عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره (أي دون
غير العيب) كقول من العيوب (٢٠٠) فلا يراعى عيب بغير الحيوان كالعقار والشيء مطلقا ولا عن عيب ظاهر بالحيوان

علمه أولا ولا عن عيب
باطن بالحيوان علمه والثاني
يباع من كل عيب عملا
بالشرط والثالث لا يراعى
عيب ما لا يعلم بالبراءة منه
وهو القياس وإنما خرج
عنه على الاول صورة من
الحيوان لما روي مالك في
الموطأ وصححه البيهقي ان
ابن عمر باع عبدا فجاءته
درهم بالسريرة فقال له
لشترى بعداء لم نسمه
فاختصما الى عثمان فقضى
على ابن عمر أن يحلف لقد
باعه العبد وما به فاه يعلمه
فأبى أن يحلف وارجع
الى جده فباعه بالف وخمس
وفي الجارى والشامل ان
المشتري زيد بن ثابت كما
أورد دارقطني وان ابن عمر
كان يقول تركت الدين لله
فمضى الله عنها خبر ادل
فباعه عثمان برضي الله عنه
على البراءة في صورة
الحيوان المذكورة وقد
وافق اجتهاده فيها اجتهاد
الشافعي رضي الله عنه وقال
الحيوان يقتضى في الصحة
والسقم وتحول طباعته
فقلها ينفك عن عيب
حتى أو ظاهر أي فيحتاج
البائع فيه الى شرط البراءة
ليبقى يلزم البيع فيما لا يعلمه
من الخفى دون ما يعلمه

ارشد بعد فصبه (قولوا مؤنة التجهيز) في الاولى والثانية ومثل ذلك في الحل ونحوه مما يحتاج اليه
فيه والاولى مسئلة الموت والثانية مسئلة الرد (قولوا التأويل السابق) بقوله لازم الرد (قولوا براءة) أي البائع
على ما سلكه الشارح ويصح رجوعه للمبيع كان يقول بشرط أي يرى من كل عيب فيما وان البيع يرى
أي سالم من كل عيب ومثله لوقال به كل عيب أو كل شرة تحتها عيب أو لا يرد على عيب أو هو لحق في قنة أو
بسته كفر نوحبلا أو يبيع مرملة أو نحو ذلك (قولوا باطن) ومنه الزنا والسرقة والكفر والمراد به ما يصر
الاطلاع عليه والظاهر بخلافه ومنه نحن لم الجلالة لأنه يسهل فيه ذلك وهذا ما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا
الزبدي وشيخنا الرملي وقيل الباطن ما يوجد في محل لا يجبر رؤيته في المبيع لأجل البيع والظاهر بخلافه
وجرى عليه العلامة ابن قاسم ولا يصدق المشتري في عدم رؤيته عيب ظاهر (قولوا وقد وافق الخ) هو جواب
عما يقال ان الشافعي مجتهد كالصاحبة والمجتهد لا يقلد مثله أي فهو من باب التوافق في الاجتهاد لا من التقليد
لكنه غير مناسب لقوله دل الخ اذ مع الدليل لا يحتاج الى الاجتهاد وقد يقال ان الدليل المرتب على الاجتهاد
لا يمنع منه لعدم استقلاله ما لم يكن مجمعا عليه ولذلك قال بعضهم الاولى قول الماوردي ان القضية انقشرت
بين الصحابة فصار اجماعا سكوتيا وسيا في كلامه ما يصرح به (قولوا يتقضى) بالذال المجهمة أي يأكل
(قولوا ونحوه) هو بفتح التاء المشناة وضم الواو المشددة مجرور عطف تفسير على ما قبله أو بضم التاء وفتح
الواو مضارع محمول وطباعه نائب فاعله أي تتغير أحواله فهو عطف عام (قولوا على بطلان الشرط) أي الفأنة
(قولوا موجود عند العقد) ويصدق البائع في وجوده بيمينه (قولوا لم يصح الشرط) وأما العقد فصحيح على
المتقدم وكذا في التي ذكرها الشارح ولو أدخلها في كلام المصنف لحاز واستغنى عن ذكرها لايجاد الحكم
والتحالف فيهما ولعل غيره موجود التعليق في الثانية دون الاولى كما سيأتي في قول وسكت عن مقابل الأصح فيها
القائل بالصحة لأنه ليس له علة في الاولى وعلته في الثانية بالتبعية للموجود دودة بان التبعية لا تجعل الباطل
صحيحا بخلاف عكسه ولذلك بطل الشرط في الموجود لا نضمامه للحادث قال شيخنا الرملي ومن هنا يؤخذ أنه
لو دفع لبائع ثمنه وقال ان فيه زبوا فأنقذه فقال رضيت به ثم نقذه فوجده زبوا فأنقذه رددها لأنه لم يشاهد زبوا
الرد بالعيب وهذا الفسخ والرجوع بالثمن ولكونه من ضمان المشتري بوجب الرجوع بالارشين في الموضوعين
(قولوا مطلقا) أي ظاهر أو باطنا علمه أو جهله (قوله عملا بالشرط) به قال أبو حنيفة رحمه الله وجهه أصحابنا
بان خيار العيب ان ثبت لاقتضاء مطلق العقد السلامة فاذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الاطلاق (قوله وقال الخ)
يريد ان هذا قياس معارض للقياس السابق تمسك به الشافعي رضي الله عنه لأنه اعتضد بما وافقه اجتهاد
عثمان رضي الله عنه خرج الشافعي رضي الله عنه من النهي عن بيع وشرط لما ذكره (قائمة) لوقال
بشرط أن لا تزد جري فيه الخلاف المذكور ولو قال أعلمك أن به جميع العيوب فهو كشرط البراءة أيضا لأن
ما لا يمكن معاينته منها لا يمكن ذكره مجعلا وما يمكن لا نفى تسميته (قوله يقتضى في الصحة الخ) يعني انه يأكل في
حال صحته وفي حال مرضه فلا يمتدى الى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الاكل حال المرض لكان الحال
بيننا (قوله باشتهل القضية) أي بانه مؤكدا لما يقضى فيه الحال من السلامة غالبا (قوله بين الصحابة) قيل ان ابن
عمر خالف في ذلك فلا ينقض الاجماع (قول المتن الرد بعيب) أي لا يمنع على القول الاول الرد بما حدث ولو
باطنا ولا على القول الثاني (قولوا لم يصح في الاصح) والثاني يصح بطريق التبعية وان أفرد الحادث فهو

لتليسه فيه وما لا يعلمه من الظاهر لتسره خفائه عليه والمبيع صحيح على الاقوال وقيل على بطلان الشرط باطل ورد باشتهل القضية
لأنه كونه بين الصحابة وعدم انكارهم (وله) أي لشترى (مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض) لا تصرف الشرط لما كان موجودا
عند العقد (ولو شرط البراءة عما يحدث من العيب قبل القبض) (لم يصح) الشرط (في الاصح) وكذا لو شرط البراءة من الموجود وما يحدث لم يصح

في الاصح ولو شرط البراءة من عيب عينه فان كان عمالاً يمين كلزناً والسرقة والاباق يرى منه قطعاً لان ذكرها اعلامها وان كان مما يمين كالبرص فان اراده قدره وموضعه يرى منه قطعاً والافهوك شرط البراءة مطلقاً فلا يبرأ منه على الاظهر لتفاوت الاغراض باختلاف قدره وموضعه (ولو هلك المبيع عند المشتري) كان مائة العبد وتلف الثوب وأكل الطعام (أو أعتقه) (٢٠١) أو وقفه وأستول الجارية (ثم علم

العيب) به (رجع بالارش) لتعذر الرد بقوات المبيع حساً أو شرعاً ولو اشترى بشرط الاعتاق وأعتق أو اشترى من يعتق عليه ثم علم العيب ففي رجوعه بالارش وجهان (وهو أي الارش جزء من ثمنه) أي المبيع (نسبته اليه) أي نسبة الجزء الى الثمن (نسبة أي مثل نسبة ما) نقص العيب من القيمة ولو كان المبيع (سليماً) اليها وترك هذه اللفظة للعلم بها فاذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص اليها عشرها فالارش عشر الثمن فان كان مائتين رجع بعشرين منه أو خمسين في خمسة وانما كان الرجوع بجزء من الثمن لان المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزؤه مضموناً عليه بجزء من الثمن فان كان قبضه رد جزؤه والاسقط عن المشتري بطلبه وقيل لا طلب (والاصح اعتباراً أقل قيمة) أي المبيع (من يوم البيع الى القبض) عبارة المحرر كالشرح وتبعه في الروضة أقل القيمتين من يوم البيع

كل درهم فيها (قوله ولو شرط الخ) هذه محترز إطلاق العيب فيما قبلها (قوله أراه) أي بالمشاهدة فلا يكفي اعلامه به على المعتد ولا يجوز لقاض الحكم بعدم الرد به كما يقع لبعض المؤرخين في شرط البراءة المذكور اذا كان باخبار البائع ومثله قول البائع للمشتري في طيخة هي قرعة مثلاً ثم وجدها كذلك فله ردها حيث كان في زمن لا يغلب وجوده فيها وقال شيخنا في هذه لارذله فراجع (قوله أو أعتقه) ولو كان المعتق والعتيق كافرين أو علقه بصفة ووجدت ولا نظر لقول الاسنوي في الكافرانه قد يلحق بدار الحرب ثم يرد فلم يحصل اليأس من رده (قوله أو وقفه) أو جعل الشاة أمحية (قوله أو استول الجارية) أو زوجها الغير البائع لاسكن في هذه اذ زال النكاح فله الرد والارش ان كان أخذه وفي رد صيد على محرم نظروا ان صرحوا به فتأمله (قوله رجع) أي ثبت له الرجوع فيشمل ما لو حدث عيب بمنع الرد القهري (قوله بالارش) قال في المنهج الا في روى بيع بجنسه فتعين الفسخ لثالبزم الباقي بمقابلة الجنس بأكثر منه وهذا محصل ما قاله وفيه نظر لانه ان ظهر العيب بنقص كبل في المكيل مثلاً فالعقد باطل أو بنقص قيمة فان ضمت اليه وجعل كان العقد موقع عليهما فغير الجنس بل غير الربوي كذلك لانه من قاعدة مدعوجة وهو الذي في كلامهم كإتاني والا فلا وجه للبطلان لاستواء الكيل حالة العقد قال بعضهم ولعل المراد الثاني وانما ضر بتوزيع الثمن فراجع وحوره والفاسخ في الربوي المذكور هو المشتري دون البائع والحال كما قاله شيخنا مر (تنبيه) قال شيخنا مر وغيره محل الرجوع بالارش ان نقصت قيمته والا فلا يكفي الخصاء وفيه نظر فراجع وسمى المأخوذ أرشاً لتعلقه بالخصومة المسماة به قال ابن قتيبة وغيره يقال أرشت بينهما تأريشاً وقعت الخصومة بينهما (قوله وجهان) المعتبر منهما الرجوع لزوال ملكه بالعتيق فيهما مع اليأس من عود ملكه ولو كان أعتقه عن كفارة أجزأه ان لم يكن العيب مانعاً من الاجزاء عنها ولو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيباً قبله كان قد حدث عند المشتري رجع بما نقص من القيمة مطلقاً لا بنسبة نقص القيمة من الثمن على المعتد قاله شيخنا في شرحه خلافاً لقول الذخيرة بالرجوع بالنقص من الثمن كدكسه قال بعضهم وفي بقاء الفسخ ونظر الوجه بطلانه اثبتين سقوط الرد القهري برجوع المشتري على البائع بارش القديم ويجري مثل ذلك في قولهم فيما يأتي ان للبائع فسخ الفسخ في هذه فتأمله (قوله للعلم بها) أي في حد ذاتها أو من ذكر المنسوب اليه في الثمن أو من ذكر النسبة لانها تقتضي منسوبة اليه (قوله بطلبه) هو المعتد والطلب على التراخي لانه قد يرضى بالمبيع بجميع الثمن (قوله وله) أي للقائم بأقل القيمتين سواء كان قولاً أو وجهاً أو طريقة فلا يخالفه ماسياً أي (قوله لا اعتبار به الوسط) أي فيكون الاصح اعتباراً أقل قيمة مع عيب في الاوقات الثلاثة وأقل قيمة سليماً فيها فالعيب مستمر الى

أولى البطلان (قوله أو تلف الثوب) أي بآفت أو باتلاف البائع أو المشتري أو غيرهما (قول المتن أو أعتقه) قيل هو هلاك شرعي فلم يثبت به الاستقام (فرع) لو أحرمت بائع الصيد في الرد عليه بالعيب نظر لانه اتلاف (قوله أو اشترى من يعتق عليه) عبارة المصنف لان مثل هذه ثم الذي رجع السبكي في المسئلتين الرجوع (قول المتن من القيمة) رجع لقوله ما نقص (قوله للعلم بها) أي من ذكرها في الثمن (قول المتن قيمة) يجوز أن يقرأ مفرداً أو جمعاً وهو الذي اعقده الشارح (قوله انه أصوب) اعترضه الاسنوي بأن النقصان الحاصل قبل القبض اذا زال قبل القبض أيضاً لا يثبت للمشتري به خيار فكيف يكون من ضمان البائع اه وعبرة (٢٦ - فليوبى وعمره - ثاني) والقبض وله مقابلان أحدهما اعتبار قيمة يوم البيع لانه يوم مقابلة الثمن بالمبيع والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه أقل القيمتين ان القيمة ان كانت يوم البيع أقل فإذا حدث في ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فانقص من ضمان البائع وهذا قول حكيمة في طريقة الطريقة القطع باعتبار أقل القيمتين وحل قول يوم البيع على ما اذا كانت القيمة فيه أقل وكذا قول يوم القبض وقول المصنف أقل قيمة قال في الدقائق انه أصوب من قول المحرر لا اعتبار به الوسط أي بين قبضتي اليومين

وهو بلاصحة دون الأظهر ليوافق الطريقة المأخوذة من المشرع بها ولو عبر بالذهب كافي الروضة كان أولى (ولو تلف الثمن) المقبوض وأخرج
عن الملك (دون المبيع) المقبوض وأريد (٢٠٢) رده بالعيب (رده وأخذه مثل الثمن) ان كان مثلياً (أو قيمته) ان كان

متقوماً قال الرافعي أقل ما كانت من يوم البيع الى يوم القبض لانها ان كانت يوم البيع أقل فالزيادة حدثت في ملك البائع وان كانت يوم القبض أقل فالنقصان من ضمان المشتري قال ويشبه أن يجري فيه الخلاف المذكور في اعتبار الأرض انتهى وأسقط هذا الأخير من الروضة مع التعليل وفيه إشارة الى أن أقل القيمة هنا لا ينافي أقل قيمة اليومين هناك ويكون المراد هناك ما إذا لم تنقص القيمة بين اليومين عن قيمتهما بأن ساوت قيمة أحدهما أو زادت على قيمتهما فان قصت عن القيمتين فالعبرة بها كما تقدم عن المصنف (ولو علم العيب) بالمبيع (بعد زوال ملكه) عنه (الى غيره) يعوض أو بلا عوض (فلا أرض) له (في الاصح) المنصوص لانه قد يعود اليه فبرده كما قال (فان عاد الملك) اليه (فله الرد) سواء عاد اليه بالرد بالعيب أم بغيره كالأقالة والهبه والشراء (وقيل) فيها زال الملك بعوض (ان عاد) اليه (بغير الرد بعيب فلا رد) له لأنه بالاعتراض

وقت القبض لانه ان لم عاد كاتوهم ولو لم تنقص القيمة فلا أرض كما مر والكلام هنا في الرد بالعيب المعلوم منه انه ليس بخيار مجلس ولا شرط (قوله وعبر الخ) أي فالمراد بالاصح الرجوع من الطرق وهو طريق القطع وكلامه غير مشعر بها لانه لم يعبر بالذهب جري على اصطلاحه (قوله ولو تلف الثمن الخ) ولو لم يتلف رجوع في عينه وان كان دفعه عمافي القيمة بزيادة المتصله ورجوع بلش نقص عين وكذا صفة مضونة كجناية أجنبي ضامن وشمل التلف الحسي كالموت والشرع كالعلق ومثله تعلق حق لازم به كرهن فقوله وأخرج عن الملك لا حاجة اليه دخوله في كلام المصنف ولو ابدله بتعلق الحق المذكور لكان أولى وقد يقال هو من عطف الخاص لا فائدة أنه كالتلف في الرجوع بالبدل حالا ولا يكف الصبر الى عوده ملك البائع لتضرره بذلك مع تلف المبيع وليس كالرجوع بالأرض الآتي فتأمل (قوله وأخذ الخ) والمأخوذ ملك للمشتري ان كان من ماله أو من مال أبيه أو جده وهو في حجرهما كافي الصداق فان كان من مال أجنبي رجوع اليه ولو ابرأه البائع من الثمن قبل لزوم بطل العقد وبعده ورد المبيع لم يرجع بشئ كافي الصداق أيضاً وفيه بحث ولو كان اعتاض عنه شيئاً كثوب رجوع به لا بالثوب على المعتمد وسبأ (قوله ويشبه الخ) أي فعدم ذكر الخلاف في لزوم أقل القيم هنا الموهوم للقطع فيه ليس مراداً أسقط هذا من الروضة لموهوماً أنه غير قائل به مع ذكره التعليل فيها بقوله لانها ان كانت الخ الشامل لاعتبار الوسط لعمومه بلام التعريف والأضافة رفع ذلك التوهم بل فيه إشارة الى اعتباره لان ذكر أقل قيمته هنا الشامل لذلك لا ينافي اعتبار أقل القيمتين في الأرض لا مكان حل ما هناك على ما ذالم تنقص بينهما المؤدى الى أنها لو قصت منهما اعتبرت فهو يقول باعتبار الوسط فيه أيضاً فلا مخالفة بين الموضوعين فتأمل ذلك وحرره مع ما ذكره أصحاب الحواشي هنا ما فيه تدافع لا يلاقى بعضه بعضاً (قوله زوال ملكه عنه) أي كالأرض وبعضاً ومثل زوال ملكه تعلق حق به فلا رجوع عليه بالأولى كرهنه المقبوض وكتابته الصحيح حتى غصبه وابقه واجارته ما لم يرض به مسلوب المنفعة ولا أجره بقية المدلة لرضاه مع كونه له مندوحة عنه فلا يخالف ما في التحالف وقد يراد بملكه سلطنته في جميع ما ذكرتم قال شيخنا ان كان العيب في الآتي المذكور غير الباقي فله الأرض لتعذره فراجعها فانه خلاف صريح كلامهم (تنبيه) لو علم البائع عيباً بالثمن بعد زوال ملكه عنه حكمه كحكمه (قوله فله الرد) وحينئذ يرجع بموقوف العقد عليه ولو في القيمة وأعتاض عنه غيره كما مر نعم ان اعتاض عنه من جنسه كصاح عن مكسرة رجوع بالصاح فقط لأنه يجب قبضها والزيادة صفة لا تخبر وعلم ما ذكر أنه ليس للمشتري الثاني رده على البائع الاول لانه لم يملك منه ولو حدث عند المشتري الثاني عيب بمنع الرد أو بقي العقد فان أخذنا أرض القديم من باعتد رجوع به على البائع الاول والا فلا لامكان العود خلافاً لاسنوي (قوله بالاعتراض) أي باخذه العوض الذي هو الثمن من المشتري الثاني

السبكي أوضح منه فانه قال عبارة المتهاج تقتضي انه لو نقص بين العقد والقبض وكان فيها سواء اعتبر النقص فيه وفيه نظر لان النقص للحادث قبل القبض اذا زال قبل القبض لم يضمن لانه لا خيار به اهـ (قوله ليوافق الطريقة الرجعية) كأنه والله أعلم من حيث ان الفاطمة لا أقول فيها بخلاف ما لو عبر بالأظهر فانه يكون المعنى الأظهر من الأقوال وذلك طريقة الخلاف (قوله هذا الأخير) يرجع الى قوله ويشبه (قوله وفيه إشارة) أي في التعليل وذلك لأنه اقتصر في التعليل على ذكر الطريقين والمعلل شامل للوسط فدل على ان اقتصاره فيما مضى على ذكر الطريقين لا ينافي اعتبار الوسط (قول المتن بعد زوال ملكه) مثله لو رهنه أو آجوه أو حصل غصب أو اباق وأما تلفه حساً وشرعاً فقد سلف (قوله ومقابل الأصح الخ) زاد الاسنوي والثالث ان زال بموضع لم يرجع لاستسراك الظلامة أو غبن غيره كما غبن وان زال بجانار جع ثم تكلم على قول المتهاج فان

وهو من تخرج الخ (قوله فلا أخذه) أي
 له الأرض على القول المخرج المذكور (قوله وبها) أي
 الأصح الذي هو النص المتقدم لا (قوله والردي بالعيب على الفور) أي أن كان في مبيع معين في العقد
 أو في مجلسه عمداً في الذمة والأفعلى التراخي لأنه لا يملك إلا بالرضا بجميع عيوبه فلو علم عيباً فرضيه ثم علم عيباً
 آخر فهو على التراخي لتبين أنه ملكه في الظاهر والمراد أنه على الفور من حيث العيب وإن كان في زمن خيار
 مجلس أو شرط أو قبل القبض ولا بد فيه من التلفظ بالفسخ فلا يكفي إرادته وإنما كان الرد فوراً بالان وضع
 العقود لزوم فبالتارك تبقى على أصلها كافي نية القاصر في الصلاة (قوله من غير عذر) فلا يضر التأخير
 للعذر كجهله بالخيار أن خفي عليه بأن يكون غير مختلط لنا ولو ذمياً أو بقور به مطلقاً بعد في يمينه في ذلك
 وكعتلى الزكاة بالمبيع حتى يخرجها من غيره وكانتظار شفيع حاضر لا غائب هل يأخذ أولاً وكقول البائع
 له أن يل علك العيب وأمكن في مدة لا تقابل بأجرة وكانتظار خلاص مصوب أو رجوع أتى وإن أجاز فله
 الفسخ ولو قبل عوده وكأجابه أن لم يرض البائع به مسلوب المنفعة (قوله على العادة) أي عادة مريده كبديل
 له ما قبله إذا اعتبر كل شخص بحاله كقوله الفقل وهو المعتمد (قوله فاعلمه) أو ظنه ظناً قوياً ولو باخبار
 عدل أو من صدق (قوله وهو يصلى) أي فرضاً أو نفلاً موقتاً أو مطلقاً لكن لا يز بدفيه على ركعتين وإن
 نوى عدداً إن علم قبل فراغها والآنم الركعة التي هو فيها فإن زاد على ذلك أو زاد في الفرض أو غيره على
 ما يطلب لا مام غير المحصورين من نحو قصار المفصل مثلاً أو شرع في النقل المطلق بعد علمه بطل رده هكذا
 قال الخطيب وقال شيخنا أنه لا يادة والشروع والتطويل مالم يعد مقصراً عرفاً وقال شيخنا الرمى أنه بمنزلة
 ما يرخص في ترك الجماعة قال شيخنا وحيث عذر فوجب عليه الاشارة كالأنية وفيه نظر وعلى ما ذكره
 لو أشهد سقط لانها إلى البائع والحاكم فراجع (قوله وقد دخل وقت هذه الأمور) خرج النقل المطلق
 وليست إرادته وقتاً وفيه ما تقدم ويشمل الأكل ولو تفكها مام بعد مقصراً أيضاً (قوله فاشتغل) أي شرع
 بالفعل ولا تنفي الإرادة (قوله لا) أي علم بمجر العادة المبتنى فيه والأفلا يعذر (قوله بلبس ثوبه) ولو
 لتجمل (قوله واغلاق بابه) ولو مع الأمن (قوله أو وكيله) فتوكيله عذر في عدم اشتهاد الوكيل لو كان عدلاً
 (قوله على وكيله) أي البائع ومثل وكيله وكيله وورائه وكذا يقال في المشتري وينتظم من ذلك خمسة
 وعشرون صورة بقطع النظر عن الحاكم (قوله كذلك) أي بنفسه أو وكيله (قوله ولو تركه) أي لو ترك
 المشتري الرد على البائع أو وكيله أو نحوه ابتداء أو بعد ملاقاه على المعتمد عند شيخنا الرمى لم يضر إذا حصل
 ما اعتمده أنه لا يبطل حقه بعدوله عن نحو البائع إلى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة فهما إلا أن مرجع مجلس
 عاد الملك فله الرد وقبل أن عاد الخ فقال أما الأول وهو القائل بالرد مطلقاً فهو الذي ذهب إلى عدم الأرض عند
 زوال الملك مطلقاً وعلى بعدم اليأس فيقول هنا قد أمكنه وأما المفصل وهو الذي ذهب إلى عدم الوجوب عند
 زواله بعوض وعلى بحصول استدراك الظلامة بالمبيع فيقول هنا ذلك الاستدراك فزال فيما إذا عاد بالرد
 ولم يزل إذا عاد بغيره اه وقوله أيضاً ومقابل الأصح آخره إلى هنا ليفيدك أن قول المتن فإن عاد الخ فترفع
 على الأصح (قوله لتعذر الرد) أي فاشبه الموت (قوله فلا أخذه) مفرع على قوله ومقابل الأصح (قول المتن
 على الفور) أي لأن وضع العقد على لزوم فاذا ترك الرد مع امكانه لزمه حكم العقد (فرع) لا بد للناطق من
 اللفظ كصفحت البيع ونحوه (فرع) لو اطلع على العيب قبل القبض انجبه الفور أيضاً (قول المتن
 وهو يصلى) فرضاً أو نفلاً ولا يلزمه التخفيف (قوله وقد دخل وقت الخ) أي وكذا لو كان في الحمام ولا يضر
 ابتداءه بالسلام فإن أخذ في محادثته بطل (قوله واغلاق بابه الخ) والظاهر العذر بالوجل والمطر ونحوهما
 وإنه لو سهل التوجه لبطل لم يعذر (قوله كذلك) يرجع إلى كل من قول المتن بنفسه أو وكيله (قوله

وهو من تخرج ابن مريج
 له الأرض لتعذر الرد فلو
 أخذه ثم رده عليه بالعيب
 فهل له رده مع الأرض
 واسترداد الثمن وجهان
 وعلى الأصح لو تعذر العود
 لنفساً وأهناً رجوع الأرض
 للمشتري الثاني على الأول
 والأول على بائعه بخلاف
 وله الرجوع عليه فقبل
 للفرم الثاني ومع إرادته منه
 وقبل لا فبها بناء على
 التعليل باستدراك الظلامة
 (والرد) بالعيب (على
 الفور) فيبطل بالتأخير من
 غير عذر (فليبادر) مريده
 إليه (على العادة) فلو علمه
 وهو يصلى أو يأكل
 أو يقضى حاجته (فه تأخيره
 حتى يفرغ) ولو علمه وقد
 دخل وقت هذه الأمور
 فاشتغل بها فلا بأس حتى
 يفرغ منها (أو) علمه (بلا حتى
 يصبح) ولا بأس بلبس ثوبه
 واغلاق بابه ولا يكف العذر
 في المشتى والركض في
 الركوب ليرده (فإن كان
 البائع بالبلد رده عليه بنفسه
 أو وكيله وعلى وكيله بالبلد
 كذلك لقيام الوكيل مقام
 موكله في ذلك (ولو تركه)
 أي ترك البائع أو الوكيل
 (ورفع الأمر)

وكيل بالبلد (رفع) الامر
(الحاكم) قال القاضي
حين فidem شراء ذلك
الشيء من فلان الغائب فمن
المعلوم قبضه ثم ظهر العيب
وانه فسخ البيع وقيم البيعة
على ذلك في وجهه مستخر
بنصبه الحاكم ومخلفه أي
ان الامر جرى كذلك وبمحكم
بارد على الغائب وبيق الثمن
وباعه وبأخذ المبيع
وبضعه عند عدله ويقضى
الدين من مال الغائب فان
لم يجد له سوى المبيع باعه
فيه انتهى وأقره الشيخان
ولا ينافي ذلك ما ذكره في
باب المبيع قبل القبض
من صاحب التتمة وأقره
ان له المشتري بعد الفسخ
بالعيب حبس المبيع الى
استرجاع الثمن من البائع
فان القاضي ليس كالبايع كما
هو ظاهر وسكوتهما على
نصب مستخر لاعم بما صححاه
في محله انه لا يلزم الحاكم نصبه في
مباع الدعوى على الغائب
كإسباني (والاصح أنه يلزمه
الاشهاد على الفسخ ان أمكنه
حتى ينهي الى البائع أو
الحاكم) والثاني لا يمكن
يفسخ عنده أحدهما (فان
عجز عن الاشهاد لم يلزمه التلفظ
بالفسخ في الاصح) فيؤخره
الأن يأتي به عن البائع
أو الحاكم والثاني يلزمه

الحكم وعدل عنه الى غيرهما كما في الانوار نعم ينبغي عدم سقوط حقه في مروره اذ لازم على رفعه له غرامة
لما وقع فتأمله ولوعدل عن وكيل البائع اليه وأعكسه قبل الملاقاة بقصر الا ضرر ويجهل بلحق بذلك عدوله
عن أحدورته أو أحدولييه أو أحدوكليه الى الآخر فراجع (قوله الحاكم) أي الحاضر بالبلد (قوله
لبيستحضره) ويشترط أن يبدأ بالفسخ عنده قبل طلب حضور البائع منه (قوله غائبا عن البلد) سواه طالت
المسافة أو قصرت لكن لا يحكم عليه الحاكم الا ان كان في مسافة يقضى فيها على الغائب أو كان متعذرا
أو متواريا وعلى هذه يحمل كلام القاضي حسين المذكور (قوله وانه فسخ) هو انشاء للفسخ لا اخبار عنه
فتقديم الدعوى عليه هنا لا يضر فان كان قد وقع فسخ قبل ذلك عند شهود مثلا أو قبل طلب حضور خصمه
كما مر فهو اخبار به (قوله بنصبه) أي ندبا (قوله وبمحكم بارد) أي ان كان الغائب في مسافة يصح فيها القضاء
على الغائب كما مر (قوله فان لم يجد الخ) صريح في أنه يجب عليه أن يقدم غير المبيع عليه ولو في البيع فيحافظ
على ابقائه لا خيال أن للغائب حجة يظهرها اذا حضر (قوله ان له المشتري الخ) اعقد شيخنا تبايعا لشيخنا الرمي
ما هنامن أن له الحبس تبع للشيخين ومثله الاقالة فيفيد عدم الحبس في الفسوخ بغير ذلك وفي شرحه هنا
ما يفيد عدم الحبس هنا واذا حبسه فهو مضمون عليه ضمان يد قال شيخنا ومنه يعلم أن مؤنة الرد عليه لا على
البائع وان دللس وهو المقتد به صرح شيخنا في شرحه والمراد بمحل القبض في عبارته محل الردود عليه كما
هو ظاهر فتأمله (قوله والاصح انه يلزمه الاشهاد الخ) حاصل ما في كلام المصنف والتأريح انه اذا ذهب المشتري
الى من يرد عليه من البائع أو وكيله الى الحاكم وجب عليه الاشهاد في طريقه اذا بقي من يشهد ولو عدل لاستورا
ليحلف معه وليس عليه تحري طلب الشهود فان عجز بان لم يجد في طريقه ذلك لم يلزمه التلفظ به وغايته وجوب
الاشهاد وصوله الى الردود عليه والحاكم ومضى أشهد سقط عنه الانتهاء في ذلك الوقت فله الرجوع قال شيخنا
ولو ظهر من أشهده غير عدل لم يبطل حقه من الرد وقاس ما يأتي انه يجب الاشهاد على الموكل الذي بعث وكيله
الى الرد اذا تمكن منه بحضور الشهود عنده وانما اذا أشهد سقط الاشهاد والانتهاء عنه وعن وكيله فله الرجوع
وأما حال عذره بعجزه عن المضي الى الردود عليه والحاكم لمرض أو خوف من نحو عدو أو غيبة من يرد عليه
وعدم الحاكم فذكره في المنهج وقال هي من زيادته والذي يتجه فيها أنه يلزمه الاشهاد ان حضر الشهود
ولا يلزمه احضارهم وأنه يلزمه التوكيل ان قدر عليه بأن حضره الوكيل وبعد التوكيل لا يسقط عنهما طلب
الاشهاد فتي حضره الشهود وألقبهم الوكيل في طريقه وجب على القادر منهما الاشهاد ومتى أشهد أحدهما
سقط الاشهاد عن الآخر وسقط الانتهاء عنهما وعلى هذا ينزل كلام شيخ الاسلام وأما ما ذكره شيخنا كغيره
من تحري الاشهاد تارقه وعدمه أخرى فليس في محله ولا ينبغي المصير اليه ولا التعويل عليه فانهم وتأمل واقعته ولى
التوفيق وعليه المعول (تنبيه) قوله لم يلزمه التلفظ بقيدانه ولو تلفظ به صح لكن لو أنكره البائع مثلا
احتاج في اثباته الى بينة به كذا قاله شيخنا وفيه نظر لان البائع له من جلة الشهود فيما مر فهو من الاشهاد
السابق فتأمل (قوله ويشترط ترك الاستعمال) أي بعد العلم بالعيب وهو شامل لتركه من المشتري
وموكله ووكيله وولييه وموكله ووارثه فانظر هل هو كذلك وهل بتقيد الترك بالعالم دون غير مراجعه (قوله

عن البلد) طالت المسافة أم قصرت كذا قيل ولك أن تقول قولهم الآتي ان هذا قضاء على غائب يعرفك تقييد
الغيبة بما يصح فيه ذلك فلهذا هذا الكلام (قوله ليس كالبايع) أي لانه يحفظه وراعى مصلحة كل منهما
ولا يتصرف فيه كالبايع (قوله والثاني لا) لانه اذا كان طالبا لا أحدهما لا يعدمه قصر (قول المتن فان عجز أي
لفقد الشاهد أو لمرض ونحوه) (قول المتن لم يلزمه) أي لان الكلام الذي يقصده اعلام الغير بعد ايجابه من
غير مسمع ولا نه بما تقرر بثبوته في حضر المشتري بالسلمة (قول المتن ويشترط ترك الاستعمال) أي طلب العمل

كقوله استقى أو نالني الثوب وأغلق الباب (أو ترك على الدابة سرجه أو أكلها) أي البرذعة (بطل حقه) من الرد لا شعار ذلك بل رضاه العيب
واضاة السرج أو الكاف إلى الدابة للاستتار أو عبارة الروضة كأصلها لو كان عليها سرج أو كاف فتركه عليها بطل حقه لأنه انتفاع (وبعض
في ركوب جوح بعسر سوقها وقودها) أي يعذري في ركوبها حين توجهه لبردها ولو (٢٥٥) ركب غير الجوح لرددها بطل حقه

منه وقيل لا يبطل لأنها سرج
لرد (وإذا سقط رده بتقصير)
منه (فلأرض) له كالأرد
(ولو حدث عنده عيب)
بأنه أو غيرهما ثم اطلع على
عيب قديم (سقط الرد
فهر) أي الرد القهري
لا ضراره بالبايع (ثم إن
رضى به) أي بالمبيع (الباع)
معيبا (رده المشتري) بلا
أرض عن الحادث (أو وقع
به) بلا أرض عن القديم
(والا) أي وإن لم يرض
البايع به معيبا (فليضم
المشتري أرض الحادث إلى
المبيع ويرد أو يفرم البايع
أرض القديم ولا يرد) المشتري
رعاية للجانيين (فإن انتفا
على أحدها فذاك) ظاهر
(والا) بأن طلب أحدها
الرد مع أرض الحادث
والآخر الامساك مع أرض
القديم (فالأصح اجلبة من
طلب الامساك) مع أرض
القديم سواء كان الطالب
المشتري أم البايع لتفرقه
العقد والثاني يجب المشتري
مطلقا لتدليس البايع عليه
والثالث يجب البايع مطلقا
لأنه لما غرم أو أخذ ما لم يرد
العقد عليه بخلاف المشتري

كقوله) والاشارة ولو من ناطق كالقول وسواء أجا به للخدمة أم لا ولو خدمه من غير سؤال لم يضر وإن لم ينه
فلو جاء العبد بنحو كوز مثلا للشرب فإن تناوله منه بيده بطل حقه مطلقا سواء شرب منه أم لا وإن وضعه
العبد على الأرض أو على يده مبسوطة فأخذه ولم يرد إليه فيهما لم يبطل حقه مطلقا فإن رده إليه بطل حقه
مطلقا (قوله أو ترك على الدابة سرجه) ولو حال الرد لا تخوف عليه أو عليها أو كونه لا يلبق به حمل ولا يحمى من
يحمى له وله الركوب عليه إن لم يلق به المشى ولم يجد ما يركبه (قوله للاستتار) أي في شمل الميسر له وما اشتراه
منها وغير ذلك وعبارة الروضة صادقة بذلك وتخرج بما ذكره الحجام والعذارى والمقود ونحو القيد سواء ترك ذلك
فيها أو ألبسها فلا يضر لأنه لحفظها ولو حلبها أو جز صوفها أو علفها أو سقاها أو رعاها في الطريق واقفة منع
امكان ذلك وهي سائرة بطل حقه لأنه لغير عذرو فعلها كذلك بخلاف خلع نعلها إن لم يبعها خلعها ويكتف خلع
ثوب يلبق بمنزلة خلعها أو عليه ما يقوم مقامه (قوله أكافها) هو بكسر الهمزة أشهر من ضمها مسمى لما تحت
البرذعة وقيل لما فوقها وهو المعروف الآن وقيل هو اسم للبرذعة وأهل اختيار الشارح لهذا لا يضمه إلى
السرج (قوله بعسر السرج) صفة كاشفة لجوح فهو لبيان الواقع (قوله فلأرض) نعم إن صح بغير خيار العيب
فهو الأرض (قوله ولو حدث عنده عيب) وهو كل ما يثبت الرد ابتداء نعم التوبة في أو أنها لا تثبت الرد
وحدوثها عنده وكذا عدم معرفة العبد صفة لا يثبت الرد ونسيانها يمنع (تنبيه) لو فسخ المشتري قبل علمه
بالحادث ثم علمه البايع فله فسخ الفسخ فقل إن الحادث يسقط الرد وإن لم يعلم المشتري بالقديم (قوله ثم إن رضى
به) أي وهو ممن يعتبر رضاه لا نحو وكيل ودلى (قوله أو وقع به) عطف على رده (قوله فليضم) أي في غير
الربوي كالمس (قوله أرض الحادث) وهي ما بين قيمته سائلا من العيب الحادث ومعيبا به فقط لا بمقاله من الثمن
كالمس بخلاف أرض العيب القديم ولو تلف المبيع أو باعه المشتري أو آجره كقوله البقيني ثم نقيا فلا يبايع طلب
الأرض والمشتري في الإجارة المسمى وعليه البايع أجره المثل (قوله فإن انتفاخ) نعم يتعين الأحظ منهما
في نحو ولي محجور (قوله اجابة من طلب الامساك) نعم لو صبغه المشتري بصيغ لا يمكن فصله وطلب البايع رده
وغرم قيمة الصبغ أجب لأن ما يغرمه في مقابلة الصبغ فكانه لم يغرم شيئا بخلاف غير هذه ولو كان غزا لافسجه
ثم علم عيبا فإن شاء البايع تركه وغرم أرض القديم أو أخذه وغرم أجره النسيج (قوله على الفور) ويعذري
دعوى جهله مطلقا (قوله ولا أرض) وإن رضيا بالرد لأنه لم يثبت له حق أصلا فلا يرد ما تقدم (قوله قريب
الزوال) أي شأنه ذلك وغاية القرب إلى ثلاثة أيام فإن لم يزل فيها رده بعدها فورا والاسقط حقه ولو اختلفا بعد

فبيد أنه لو خدمه وهو ساكت لم يضر وإنه لو طلب منه ضر وإن لم يفعل وفي الأخير نظر (قول المتن أو أكافها)
ويقال أيضا وكاف (قول المتن بطل حقه) ولو حلبها وهي سائرة لم يضر فإن أوقفها لذلك ضر وعبارة الاستوى
رحمه الله ولو سقى الدواب وعلفها أو حلبها أو يوفقها التلك (قوله سرج أو كاف) أي فهو شامل للماوك له ولو
بالشراء معها فما يظهر وكذا يشمل ما كان في يده بهارية ونحوها (قول المتن فلأرض) أي لأن الرد هو حقه
الأصل والأرض إنما ساعد إليه للضرورة فلا يثبت للقصر (قول المتن ولو حدث عنده عيب) لو صبغه فزادت
قيمته ثم علم عيبه فطلب الرد من غيره طالبة بعوض الزائد لزم البايع القبول (قول المتن من طلب الامساك)
وهو الذي طلب بذل الأرض القديم (قوله لنقر يرمي العقد) وبإضافة الرجوع بأرض القديم يستند إلى أصل

(ويجب أن يعلم المشتري البايع على الفور بالحادث) مع التقديم (ليختار) ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه وإعطاء الأرض (فإن أضره لاهمه)
يذلك عن فور الإطلاع على القديم (بلا عذر فلا رد) له به (ولا أرض) عنه لأشعار التأخير بالرضاه ولو كان الحادث قريب الزوال غالبا
كالمرد والحي فيعذر

على أحد القولين في انتظار زواله لبرد المبيع سالما عن الحادث ولزوال الحادث بعد أن أخذ المشتري أرض القديم أو قضى به القاضي ولم يأخذه
فليس له الفسخ ورد الأرض في الأصح ولو تراخى من غير قضاء فيه الفسخ في الأصح ولو علم القديم بعد زوال الحادث رد على الصحيح ولو زال
القديم قبل أخذ أرضه لم يأخذه (٢٠٦) أو بعد أخذ مرده وقبل فيه وجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر ييض)

وجوز (وراجع) بكسر النون وهو الجوز الهندي ظهر عيبها (وتقویر بطبخ) بكسر الباء (مدود) بكسر الواو في بعض أطرافه (رد) ما ذكر بالقديم فمرا (ولا أرض عليه) للحادث (في الاظهر) لانه معدور فيه والثاني برد وعليه الارش رعاية للجانبين وهو ما بين قيمته محبها معيبا ومكسورا معيبا ولا نظر الى الثمن والثالث لا برد أصلا كافي سائر العيوب الحادثة في جميع المشتري بأرض القديم أو بغير أرض الحادث الى آخر ما تقدم أما مالا قيمة له كالبيض المقر والبطيخ المدود كله أو المعفن فيقبل فيه فساد البيع لو رده على غير متقوم ويلزم البائع تنظيف المسكان منه (فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أحده) المشتري كنتقویر البطيخ الحامض ان أمكن معرفة حوضته بفرزتي فيه وكالتقویر الكبير المستغنى عنه بالصغير وكشك الرمان للشروط حللته لا مكان معرفة حوضته بالفرز (فكسائر العيوب الحادثة)

زواله في انه القديم أو الحادث حلف كل فان حلفا أو نكلا سقط الرد وجب أرض القديم ولو اختلفا في قسر الارش صدق مدعى الأقل لأنه المتيقن (قوله على أحد القولين) هو المعتمد (قوله ورد الأرض) هو مصدر عطف على الفسخ أي وليس له رد الأرض أي عوده للبائع في الأولى وعدم أخذه في الثانية (قوله ولو علم القديم بعد زوال الحادث فله الرد) وهل مثله قبل زواله وقبل التمكن من الرد راجعه وشمل زوال الحادث ما لو كان بمعالجة (قوله رده) هو المعتمد (قوله ككسر ييض) أي ثقبه كاسيد كره والمراد بكونه يعرف في العرف لا عند المشتري (قوله بكسر النون) على الافصح (قوله بكسر الباء) على الافصح وفيه لغات ومثله نشر قوب ينقص بنشره وكان رآه قبل طيه (قوله تنظيف المسكان منه) قال الزركشي ان لم ينقله المشتري والا لزمه (فرع) لو اشترى نحو بطيخ كثير فوجد في واحدة ولو غير الأولى مثلا عيبا لم يتجاوزها لثبوت مقتضى الرد بها فان تجاوزها سقط الرد والارش ولو علم عيب دابة بعد نعلها فان لم يعيها تزعه فله تزعه ولهدابه لكن لا يلزم البائع قبوله بخلاف الصوف لانه يشبه السمن وان عيها تزعه ردها به ولزم البائع قبولها ولا يلزمه رده للمشتري وان طلبه الا ان سقط فان تزعه فلا رد ولا أرض (قوله فان أمكن) أي في نفسه كما مر فلو غرز ابرة في بطيخة فصادف حللاوة فكسرها فوجد بها حوضه في الجانب الآخر مثلا فلا رد ولا أرض (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام على ما قبله وهو في تفریق الصفقة بالرد وتقدم تفریقها بالعقد وسيد كرم يترب عليه (قوله عديدين) هم من المتقوم وهو مثال فالتلى كذلك (قوله معينين) أي في الواقع كما أشار إليه الشارح بقوله ولم يعلم عيبيهما وأشار بقوله ويجري الخ الى دفع ما يورثهم كلام المصنف من اختصاص رد أحدهما بالسليم مع العيب مع أن رد أحدهما معيبين كذلك (قوله دون الآخر) بأن استمر الآخر سليما فضمير أحدهما راجع الى العديدين لا بقيد كونهما معينين (قوله ردهما) ان لم يقصر في الرد الا فلا رد فلو ظهر عيب الآخر ردهما معا ولا يضر رضاء بعيب الاول كبيع ظهر به عيب ورضى به ثم ظهر به عيب آخر فله رده (قوله لا المعيب وحده) وان رضى به الآخر أو انتقل اليه السليم ولا أرض عليه لان العلة تفریق الصفقة لا الضرر حتى لو فسخ فيه وحده لفا الفسخ كذا قال شيخنا وقياس ما مر أنه يفسخ في الكل الا أن يفرق فخره (قوله ولونف) أي تلفا لا يصح العقد عليه كما تقدم في تفریق الصفقة (قوله أو بيع) أي كله أو بعضه ولومن البائع (قوله فرد المعيب أولى بالجواز) أي على القول الثاني أما على الاظهر فله في التلف أخذ الارش حالا في

العقد لان فضيته أن لا يستقر الثمن بكاله الا في مقابلة السليم وأرض الحادث ادخال شيء جديد (قول المتن وراجع) بجوز فتح نونه أيضا والبطيخ يقال فيه أيضا الطبخ (قوله بكسر الواو) مثله المسوس كذا ضبطهما الجوهري (قوله رعاية للجانبين) وأيضا للقياس على المصراة (قوله تنظيف المسكان) وتكون القشور له وقبل ان المشتري يرجع فيه بالثمن على وجه استدراك الظلامة والعقد باق بالقشور للمشتري (قوله وقبل فيه القولان) أحدهما هذا والثاني برد وعليه أرض الحادث رعاية للجانبين (فرع) اشترى عديدين الخ (قوله قبل ظهور العيب الخ) ظاهر اطلاقهم ولو كان بيع أحدهما من البائع ثم رأيت في القوت ولو باع بعض العين الواحدة من البائع ثم وجد العيب قال القاضي له الرد وخالفه المتولى والبعوى وعبارة البعوى الصحيح من المذهب عدم الرد اهـ وهل يرجع في مسئلة الشارح بالارش للباق في ملكه اذا باع الآخر الذي في

فيما تقدم فيها ولا رد فمرا وقيل فيه القولان وفي الروضة كأصلها ان ترضى ببيض النعام وكسر الراجح من هذا القسم وثقه اصل من الاول (فرع) اذا اشترى عديدين معينين صفقة ولم يعلم عيبيهما (ردهما) بعد ظهوره ويجري في رد أحدهما الخلاف الآتي في قوله (ولو ظهر عيب أحدهما دون الآخر) ردهما لا المعيب وحده في الاظهر (لا ضرورة الى تفریق الصفقة والثاني له رده وأخذ قسطه من الثمن ولو تلف السليم أو بيع قبل ظهور العيب فرد المعيب أولى بالجوز لانه تعذر ردهما والقولان بجري بن فيما ينفصل أحدهما عن الآخر

كالتوئين بخلاف ما لا ينفصل كزوجي الخ فليرد المغيب منه ما وحده قطعا وقيل فيه القولان ولو رضى البائع بغير أحد المغيبين بل رد جزئي
الأصح وسبيل التوزيع تقدير ماسلمين وتقو بمهما ونقسط الثمن المسمى على (٢٠٧) القيمتين (ولو اشترى غير جليلين معايبا

فظهر نصيب أحدهما) بتعدد الصفقة بتعدد البائع (ولو اشتراه) أي اشترى لثنتان عبد واحد كافي المحرر (قلا حدهما الرد) لنصيبه (في الظاهر) المبني على الظاهر في تعدد الصفقة بتعدد المشتري وقد تقدم (ولو اختلف في قدم العيب) الممكن حدوثه بان ادعاه المشتري وأنكره البائع (صدق البائع) لموافقته للأصل من استمرار العقد (بمينه) لاحتمال صدق المشتري (على حسب جوابه) بفتح السين أي مثله فان قال في جوابه ليس له الرد على العيب الذي ذكره أو لا يلزمي قبوله حلف على ذلك ولا يكلف التعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز أن يكون المشتري علم العيب ورضى به ولو نطق البائع بذلك كلف البيعة عليه وإن قال في جوابه ما أقبضته وبه هذا العيب أو ما أقبضته الأسلم من العيب حلف كذلك وقيل يكفيه الاقتصار على أنه لا يستحق الرد به ولا يلزمي قبوله ولا يكفي في الجواب والحلف ما علمت به هذا العيب عندى ويجوز له

البيع عند البأس (قوله ما لا ينفصل) أي وليس مثليا والافسك العبد في الأصح (قوله جازي في الأصح) اعده شيخنا الزبدي كشحن الرمي وإن كان مخالفا للغة السابقة وعندهما اعتنا بشيخ الاسلام له في المنهج مع أنه يمكن حمل ما هنا كالتنج على أنه مبني على القول الثاني المبني على التعليل بالضرر وهو واضح بل هو المتعين في عبارتهما لن تأملها فان ذكرهما لما اشارت إلى أن رد أحدهما على الثاني لا يتقيد بكون أحد ماسلميا بل يجري في أحد المغيبين أيضا وكيف يجوز اعتماد رد أحد المغيبين بالرضا دون المغيب مع السليم فتأمل وافهم على أن هذا مخالفا لمسمى من أنه إذا فسخ في بعض المبيع انفسخ في كله قهر اعل العاقد فلا يتصور رد أحدهما به وإن لم يكن فسخ فينظر ما معناه لا ليس هناقالة ولا عقد جديد فراجع (قوله تقديرهما) أي تقدير كل منهما ماسلميا على انفراده (قوله كافي المحرر) فهو عند رد في التقيد وإن كان الحكم لا يتقيد به وادعم الخلاف في تعدد العقد بتعدد البائع ويتعدد بتفصيل الثمن أيضا (قوله في قدم العيب) بكونه قبل تمام القبض وحدوثه بعده (قوله بان ادعاه المشتري الخ) وعكس ذلك كذلك كافي شرط البراءة من العيوب واقتصار الشارح على الاول لانه الاغلب (قوله صدق البائع) نعم ولو اختلف في قدم عيبين واعترف البائع بأحد هما صدق المشتري وكذا لو اختلفا بعد التقابل فانه يصدق المشتري أيضا كما يصدق في عدم رؤيته للعيب وفي عدم علمه أنه عيب وفي عدم تقصيره في الردان خفي عليه شيء من ذلك ولو اختلفا في كونه عيبا أو في وصفه لم يثبت الا بعدلين عارفين ثم يحلف البائع على عدم قدمه وهذه المسائل الأربع المحتاج فيها إلى البيعة واليمين كما في التحريم وقد أثرنا إليه فيما كتبناه عليه فليراجع ثم تصديق البائع انما هو من حيث منع الرد لا لتغريم المشتري ارشاد للشرطي بعد صدور المبيع للبائع أن يدعي عدمه وإن يحلف أنه قديم ولو نكل المشتري فيما طلب فيه منه اليمين سقط رده ولا يحلف البائع لأن بمينه لا تفيد حقا بخلاف عكسه ولو زال العيب المتفق على قدمه صدق البائع في حدوث الآخر واختلف فيه مرجع إلى ما مر بقوله ثم إن رضى الخ (قوله وقيل يكفيه) قال شيخنا الرمي وفي عكس ذلك بكفيه ما ذكره بلا خلاف (قوله من غير يمين) راجع لكل من المشتري والبائع معا وهذا إن احتراز عنهما بقوله الممكن حدوثه وقدمه فيما مر (قوله وتعلم الصنعة) أي هو من الزيادة المتصلة ولو لم يعلم والقاصرة والصبيغ كالتصلة من حيث أنه لا شيء له في نظيره على البائع في الرد وكالتفصلة من حيث أنه لا يجبر معها على الرد فله الامساك وطلب الارش كذا قاله شيخنا فتأمل (قوله كالولد) أي الذي حلت به بعد العقد ومثله الحمل بعده بان لم ينفصل واذا ردها بعيب آخر فله حبسها حتى تضع ومؤنتها على البائع لانها أصل الروضة تبعاً للبغوى ثم والذى صححه السبكي والاذرعي وابن المقرئ تبعاً لظاهر النص وقول الأكثرين لا نظر إلى إمكان العود ومنه يظهر لك أنه عند تلف أحدهما يتعين ما في أصل الروضة (قوله تقديرهما) أي تقدير كل منهما ماسلميا وتقو بمهما على انفراده وضبط النسبة بين القيمتين ونوزع الثمن عليهما (قول المتن اشتراه) الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع في حكم أربعة عقود ويكون كل واحد مشترك بالربع من هذا والربع من ذلك وأمكن الشارح حل المسئلة على ما في المحرر (قوله لموافقته للأصل) وعلل أيضاً بأن الأصل عدم العيب في يد البائع وينبغي على الملتزمين مالو باع بشرط البراءة ثم زعم المشتري حدوثه بعد العقد حتى لا يتناوله الشرط وعكس البائع فقضية الاولى تصديق البائع وقضية الثانية تصديق المشتري والظاهر تصديق البائع فان الشبهين اقتصر اعل العلة الاولى في مسئلة الكتاب (قوله صدق البائع) لوقائلا لم اختلفا في قدم العيب وحدوثه صدق المشتري (قول المتن تتبع الاصل) أي لان الملك قد تمجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة

الحلف على البت اعتمادا على ظاهر السلامة اذ لم يعلم أو يظن خلافه ولو لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشيخ الشجرة المنذمة والبيع أمس صدق المشتري ولو لم يمكن تقسيمه كجرح طري والبيع والقبض من سنة صدق البائع من غير يمين (والزيادة المتصلة كالسمن) ونظم الصنعة والقرآن وكبر الشجرة (تتبع الاصل) في الرد ولا شيء على البائع بسببها (والمنفصلة كالولد)

والثمرة (والاجرة) الخاصة
 من المبيع (لا يمنع الرد)
 بالعيب (وهي للمشتري ان
 رد) المبيع (بعد القبض)
 سواء أحدث بعد القبض
 أم قبله (وكذا) ان رده (قبله
 في الاصح) بناء على الاصح
 ان الفسخ يرفع العقد من
 حينه ومقابلته مبنى على الرفع
 من أصله (ولو باعها) أى
 الجارية أو البهيمة (حامل)
 وهي معيبة (فانفصل) الحل
 (رد معها) حيث كان له
 ردها بان لم تنقص بالولادة
 (في الاظهر) بناء على
 الاظهر ان الحل يعلم ويقابل
 بقسط من الثمن ومقابلته
 مبنى على عدم ذلك فيفوز
 المشتري بالولد ولو نقصت
 بالولادة فليس له ردها ويرجع
 بالارش ولو لم ينفصل الحل
 ردها كذلك (ولا يمنع الرد
 الاستخدام ووطء الثيب)
 الواقفان من المشتري بعد
 القبض أو قبله ولا مهر في
 الوطء (واقضاض البكر)
 بالثمن من المشتري أو غيره
 (بعد القبض نقص حدث)
 فيمنع الرد (وقبله جنابة على
 المبيع قبل قبضه) فان كان
 من المشتري فلا رده بالعيب
 أو من غيره وأجاز هو البيع
 فله الرد بالعيب ولا شيء له
 في اقتضاض البائع وله في
 اقتضاض الاجنبي بذكره
 مهر مثلها بكرة

مسكوذا لم يحبسها وولدت وجب على البائع ردها اليه ولو في ولادة قبل التمييز لاختلاف المالك فان لم يقع
 الرد قبل الولادة امتنع وله الارش حالا والتمثيل بالولد فيرد على الامام أى حنيقة القائل بأنه يمتنع الرد على
 الامام مالك القائل بأنه يرد مع الام (قوله والثمرة) أى التي حدثت بعد العقد سواء أبرت أم لا فان كانت
 موجودة حال العقد وهي مؤبرة فهي للبائع والاف كالحل فهي له أيضا كالثمرة الصوف والوبر والبيض
 والابن فما كان منه موجودا حال العقد فهو للبائع كالحل وما حدث بعده فهو للمشتري سواء انفصل أولا واذ
 اختلط الحادث من نحو الصوف بما كان فهو كاختلاط الثمرة فوسيا (قوله بان لم تنقص) وكذا لو نقصت
 وكان جاهلا به واستمر جهله الى ما بعد الوضع لانه حينئذ مستند لسبب متقدم وزيادة الحل لا تمنع الرد فليست
 كالمرض لان زيادة المرض مرض بخلاف الحل كما قاله شيخنا الرمي وتقدم ما فيه (قوله ولو نقصت) أى الحامل
 عند البيع من الامة والبهيمة بالولادة لان هذا النقص عيب حادث يمنع الرد القهرى (قوله ولو لم ينفصل الحل)
 أى فيها لو اشتراها حاملا كما هو الفرض سواء الامة والبهيمة ردها كذلك أى حاملا لان ذلك الحل للبائع
 حيث ردت بخلاف الحل الحادث بعد العقد فانه للمشتري مطابقا لرددها حاملا فمرا كما مر لكن في البهيمة
 دون الامة لان الحل الحادث فيها عيب مطلقا فلا ترد الا بالتراضى (قوله ووطء الثيب لا يمنع الرد) ومثلها الغوراء
 نعم ان وقع الوطء بصورة الزنا كان ظنته أجنبيا امتنع الرد لانه عيب حادث ان كان بعد القبض وقبله لا يمنع
 لانه عيب قديم كما مر (قوله ولا مهر في الوطء) المذكور سواء وقع قبل القبض أو بعده (قوله واقضاض) أى
 زوال البكارة من الامة البكر ولو بغير ذكر وفي الصحاح اقضض الجارية اقترعها والواؤة تقبها اه وهو
 مبتدأ خبره نقص (قوله فلا رده بالعيب) الذي اطلع عليه بعد الاقتضاض فهو غيره كما هو ظاهر كلام الشارح
 وبه قال ابن عبد الحنفى وهو واضح ولا نظر لقول شيخنا ان العيب المراد هنا هو نفس الاقتضاض لانه استوفى
 به ما يقابل البكارة فيلزم تفريق الصفقة لورد (قوله وأجاز هو البيع) أى قبل علمه بالعيب القديم (قوله
 بالعيب) الذي هو الاقتضاض على ما مر (قوله ولا شيء له في اقتضاض البائع) ومثله الآفة وفعل من لا يضمن
 وزواج سابق فلا رده للمشتري بشئ من ذلك لو أجاز العقد وان ثبت له به الخيار (قوله وله) أى للمشتري
 على الاجنبي (قوله بذكره) أى الاجنبي لا بزنا منها (قوله مهر مثلها بكرة) أى بلا فساد ردها بكرة تضعف
 فيه نابعة للعقد لم لا فرق في الزيادة بين أن تكون في الثمن أو المثلن ولا في الفسخ بين أن يكون من البائع أو
 المشتري (قول المتن لا يمنع الرد) أى خلافا لما في حنيقة رحمه الله في الولد ونحوه كالثمرة انما ردت عاتق عرضى
 الله عنها ان رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ما شاء الله ثم رده به عينا فخاصمه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فرد عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم اخراج الضمان رده أبو داود
 ومعنى اخراج ما يخرج من المبيع من قوائمه وغلته فهو للمشتري في مقابلة انه لو تلف كان من ضمانه قاله
 الرافعي رحمه الله (قول المتن وهي للمشتري) خالف مالك رضى الله عنه فيها هو من جنس الاصل كالاصل فقال
 يرد مع الاصل وبذلك تعلم ان تمثيل المصنف بالولد اشارة الى الرد عليه (قول المتن بعد القبض) ولم يكن الخيار
 للبائع أو لها (قوله من حينه) لانه لا يسقط الشفعة ولا يبطل العتق فيها لو اشترى جارية ثمن معين ثم اعتقها قبل
 رد البائع الثمن عليه والوجه الثاني يرفعه من أصله وعمل بأن الملك قبل القبض ضعيف قال في المطلب واذ قلنا
 به وكان الفسخ يبيح حدث قبل القبض فينبغى أن يستند الفسخ الى وقت حدوثه لا الى العقد وقيل ان الفسخ
 يرفع العقد من أصله مطلقا أى قبل القبض وبعده ثم في التمثيل بالولد رد على مالك وأبى حنيقة رضى الله عنهما
 في قول الاول بأنه يرد مع الاصل وقول الثاني انه مانع من الرد (قول المتن لا يمنع الرد الاستخدام) أى بالاجماع
 (قول المتن ووطء الثيب) أى قياسا على الاستخدام (قوله من المشتري) خرج به الوطء الواقع من الاجنبي
 بعد القبض لان الرد يرفع العقد من حينه (قول المتن واقضاض البكر) هو ازالة القصة بكسر القاف

وبغرض كرمات من قيمتها فان ردها بالعيب فللبائع من ذلك قدر أرش البكار فوان تلفت بعد اقتضاها المشتري فعليه البائع من القيمة ما استقر باقتضائه وهو قدر ما نقص من قيمتها (فصل التصرية حرام) وهي أن تر بطأ خلاف النافقاً وغيره أو لا تحلب يومين أو أكثر فيجتمع اللبن في ضرعه أو يظن الجاهل بحالها كثر ما تحلبه كل يوم فيرغب في شرائها بزيادة أو خلاف جمع خلفه بكسر المجمة وسكون اللام وبالفاء حلة الضرع والاصل في التحريم هو المعنى فيما التلييس حديث الشيخين لا تصروا (٢٠٩) الا بل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك

فهو بحجر النظرين بعد أن يحلبها ان رضيا أو مسكها وان سخطها ردها وصاعاً من تمر وقوله تصروا بوزن تزكوا من صرى الماء في الحوض جمعه وقوله بعد ذلك أي بعد التهيئ (ثبت الخيار على الفور) من الاطلاع عليها اختيار العيب (وقيل يمتد ثلاثاً أيام) لحديث مسلم من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها صاع تمر لا سمراء أي حنطة وأجيب عنه بأنه محمول على الغالب وهو ان التصرية لا تظهر الا بعد ثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامه على اختلاف العطف أو المأوى أو تبديل الابدى أو غير ذلك وابتداء الثلاثة من العقد وقيل من التفرق ولو عرفت التصرية قبل تمام الثلاثة باقرار البائع أو بينة امتد الخيار الى تمامها أو بعد تمام فلا خيار لامتناع مجاوزة الثلاثة وعلى الاول له الخيار ولو اشترى وهو عالم بالتصرية فلا خيار الثلاثة للحديث ولا خيار له على الاول كسائر

الملك ومثله النكاح الفاسد على المعتمد وما في قوله المبهج اما ضعيف أو مؤول وتقدم في البيع الفاسد وجوب مهر بكر وأرش بكرة وأما في الفصص والديات فالواجب مهر نيب وأرش بكرة اه (قوله وبغير ذكره) ومثله بزنا منها (قوله ما نقص من قيمتها) أي من غير نسبة الى الثمن (قوله فللبائع من ذلك) أي الذي أخذ ما لم يشترى من الاجنبي وهو مهر المثل أو ما نقص من القيمة (قوله قدر أرش البكار) أي قدر نيبته الى القيمة من الثمن كما أشار إليه بقوله وهو قدر ما نقص أي بنسبة ما نقص من القيمة من الثمن واعلم أن قدر أرض البكار تاتع للبيع فهو للبائع ان فسخ العقد وللمشتري ان لم يفسخ وما عاده للمشتري مطلقاً (فصل في التغرير الفعلي) (قوله التصرية) ويقال للمصراة مخفلة بنشد البقاء من الحفل وهو الجمع (قوله حرام) أي على العالم بهار الا فلا حرمه وان ثبت الخيار بها (قوله وهي) أي لفظة أو ما شرعاً فهي أعم كما سيأتي (قوله التلييس) أي عند ارادة البيع والضرر مطلقاً (قوله بوزن تزكوا) فهو بضم التاء وفتح الصاد وقيل بالعكس (قوله ثبت الخيار) أي ان لم يدر على ما شرعت به التصرية على الاوجه وسواء كان المبيع بعضها أو كلها وسواء كانت التصرية بقصد كاسراً ولتصونسيان أو شغل أو تحفلة بنفسها (قوله وابتداء الثلاثة الخ) اعتبر الباقين ان الثلاثة من ظهور التصرية وهو مرجوح كالذي قبله (قوله ولو اشترى) هو مفهوم قيد الاطلاع المتقدم (قوله فان رد المصراة) أي ولو بعيب غير التصرية وغير المصراة مثلها في رد الصاع (قوله بعد تلف اللبن) أي حساساً في مقابله ويضمنه متلفه الا هل ولو بالعام (قوله صاع تمر) وان كان اشتراها قبل من صاع أو اشتراها بعينه اذ لا رباها وان يتعدد الصاع بتعدد العاقد بائعاً ومشترياً لا يتفصيل الثمن (قوله للحديث) أي مع ما فيه من ضرب من التعبد (قوله من طعام) يمكن حله على التمر لانه مطلق (قوله أمهم ما الثاني) أي على الوجه الثاني (قوله أو غيره) ولو على الرد بلا شيء على العقد (قوله ولو فقد التمر) أي في بلد اللبن لانه المعتبر وحواله الى مسافة القصر بأن لم يوجد فمن مثله (قوله فيه) أي يوم الرد بالبدنية الشريفة كارجح الماردي وهو المعقد وقول شيخ الاسلام ان الماردي لم يرجع شيئاً مردود (قوله معه) أي

وهي البكار (قوله وهو قدر ما نقص) أي فتتظر نسبته للقيمة ثم توجب مثل تلك النسبة من الثمن هذا مراده بلارب (فصل التصرية حرام) هي من صرى الماء في الحوض اذا جمعه ويقال لها مخفلة من الحفل وهو الجمع ومنه الحفل بفتح الفاء للجماعة المجتمعة ثم اطلاق المصنف يقتضي انها حرام وان لم يقصد البيع وله وجه من حيث انها تنصير بالهبة (قوله بوزن تزكوا) أي فنصب الا بل كنصب أنفسكم من قوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم (قول المتن ثبت الخيار الخ) اما الخيار فلا حديث وأما الفور فكالمعيب واعلم أن اللبن يقابله قسط من الثمن وان تلف بعض المعقود عليه يمنع رد الباقي بقياس ذلك امتناع رد المصراة قال الرافعي لكن جوزناه ابتاعاً لا لخيار ولو رضى بالتصرية ولكن ردها بعيب آخر بما جلب رد الصاع أيضاً قال الاسنوي ولو جلب غير المصراة ثم ردها بعيب فالنصوص جواز الرد بمجاناً وقيل مع الصاع اه (قوله وعلى الاول له الخيار) يرجع الى قوله في المتن على الفور (قوله أمهم ما الثاني) لكنه نبه الامام على ان الطعام هنا لا يتعدى الى الاقط (قوله ما رد المصراة الخ) هذا

(٢٧- فليوبى وعيمره - ناتي) العيوب (فان رد) المصراة (بعد تلف اللبن ردها صاع تمر) للحديث (وقيل يكنى صاع قوت) لما في رواية أبي هارون الترمذي للحديث الثاني صاعاً من طعام وهل يتخير بين الاقوات أو يتعين غالب قوت البلد وجهان أمهم ما الثاني وقيل يكنى رد مثل اللبن أو فيتمعه احوال المثل كسائر المتلفات وعلى تعيين التمر لو ترا ضاعاً على غيره من قوتاً وغيره مجاز وقيل لا يجوز على البر ولو فقد التمر رد قوته بالبدنية ذكره الماردي وأقره الشيخان ما رد المصراة قل تلف اللبن فلا يتعين رد الصاع معه لجواز أن يرد المشتري اللبن ويأخذ الباقي فلا شيء له غيره فان

لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبذهاب طراوة اللبن أو حوضته من جهة البائع وجبرد الصاع ولو علم التصرية قبل الحلب ردوا لشيء عليه (٢١٠) (والاصح ان الصاع لا يختلف بكثره اللبن) وقلته اظاهر الحديث والثاني يختلف في تقدير

التمرد أو غيره بقدر اللبن فقد يز بدلى الصاع وقد ينقص عنه (و) الاصح (ان خيارها) أى المصرة (لا يختص بالنعم) وهى الابل والبقر والغنم (بل يعم كل ما كولا) من الحيوان (والجارية والانثان) بالثناة وهى الانثى من الحمر الاحلية لرواية مسلم من اشترى مصراة للبخارى من اشترى محفلة وهى بالتشديد من الحفل أى الجمع (ولا يرد معها شيئا) بدل اللبن لان لبن الآدميات لا يعتاض عنه غالبا ولبن الانثان نجس لا عوض له (وفى الجارية وجه) أنه يرد معها بدل اللبن لطهارته ومقابل الاصح ان الخيار يختص بالنعم فلا خيار فى غيرهما من الحيوان المأكول لعدم وروده والمراد فى الحديث المصرة والمحفلة من النعم ولا فى الجارية لان لبنها لا يقصد الانادرا ولا فى الانثان اذ لا مبالاة بلبنها ودفع بأنه مقصود لتربية الجحش ولبن الجارية الغزير مطلوب فى الحضانة مؤثر فى القيمة وما ذكر أنه المراد فى الحديث خلاف الظاهر منه (وحبس ماء القناة والرحا المرسل عند البيع ونحوه)

مع وجوده (قوله ذلك) أى الرد الاخذ (قوله بما حدث) أى بالحادث من اللبن بعد البيع الذى هو للمشتري بما كان قبله الذى هو للبائع وهو فى الضرع (قوله وبذهاب) الواو فيه معنى أو (قوله طراوته) أى بمجرد حلبه على المعتمد (قوله وقلته) أى ولو غير متمول على المعتمد عند شيخنا زى ونقل عن شيخنا هر اعتبار التمول وما يخص كل عاقد عند التعدد فيه هذا الخلاف (قوله ما كولا) ومنه نبات عرس وارنب (قوله لا يعتاض عنه) أى لم يجز العادة بذلك أى شأنه ذلك بخلاف غيره (قوله خلاف الظاهر منه) لان الكثرة فى جبر الشرط نعم ولم يستنبط من النص معنى يخصه لمافيه من التعدد كاسر (قوله وحبس ماء القناة) ولو بنفسه وجهه البائع ومثله تحمير الوجه وتسويد الشعر وتوريم البدن لاهلهم السمن كما فى التصريفة فى جميع ذلك ومثل ذلك تجعيد الشعر عند الشمع الخطيب وغيره وقال شيخنا لا خيار فيها لو تجعده بنفسه فقط (قوله بجامع التلبيس) أى والضرر وان اتقى التلبيس كما فى المصرة (قوله ثبت الخيار) ان لم ينسب المشتري الى قصير بأن كان ظاهرا لا بجهله أحد (قوله والثانى الخ) أفهم انه لو لم يكن تلبيس فلا خيار فطعا وهو محتمل فراجع ومثل الكتابة كل صنعة ألبسه نياها لها ليوهم انه يعرفها وكله حرام للتلبيس وان لم يثبت به الخيار (تنبيه) لا أثر لتوهم العيب كاسر (فرع) تندب اقالة التادم ونصح ولو قبل القبض ومن الوارث وبعد تلف المعقود عليه ولو بعد القبض ولا يدها من صيغة ويقع فسخا لعدم من حينه على الاصح (باب فى حكم البيع قبل قبضه)

من فسخ أو خيار أو تصرف وخص المبيع لمراعاة الحديث ومثله الثمن وكل ما يضمن بعقد كالصداق ولو عبر بهذا كان أولى (قوله بالتبوين) دفع به توهم الاضافة اللازم لماعدا حذر كى الاسناد ويجوز عدم التبوين بنية اضافة الجملة (قوله المبيع) خرج زوائده فهى امانة ولا جرة لها وان استعملها ولو بعد طلبها كالبيع (قوله قبل قبضه) أى عن جهة البيع ولو حكما وان كان له حق الحبس فخرج قبضه عن نحو وبيعة أو بلاذن حيث اعتبر ودخل احوال اصل لامة اشتراها فرعه ووضع المبيع بقرب المشتري بلا مانع وتجبزم كاتب بعد الكلام اذ انما ملته تجده يقتضى ان راضيهما على الردم من غير شئ يمنع ثم رأيت السبكي تعرض للمسئلة وقال فيها يحتمل الجواز ويحتمل المنع بناء على منع تفريق الصفقة شرعا (قوله اظاهر الحديث) المعنى فى هذا ان اللبن الموجود عند البيع مختلط بالحادث يتعدى تميزه فعين الشارع له بدلا قطعها للخصومة كالفرقة وأرض الموضحة (قوله والثانى الخ) محمده من رواية أبى داود فان ردها ردم معها مثل لبنها فحقا (قول المتن والانثان) جمعهاى الالفة آتن على وزن افلس وفى الكثرة آتن بضم الهمزة والتاء واسكانها أيضا (قول المتن ولا يرد معها) اقتضى كلامه كغيره أنه يرد مع كل ما كولا قال السبكي وهو المشهور (قوله ومقابل الاصح) جمعه فى الروضة وجهها اذا فى التعبير بالاصح نظر (قوله لعدم وروده) عبارة الاسنوى لان لبن غير النعم لا يقصد الاعلى ندور بخلاف النعم (قوله والمراد فى الحديث) يرجع الى قوله سابقا لرواية سلم والبخارى (قول المتن يثبت الخيار) لو حصل ذلك من غير أمر البائع ولا علمه كان الخيار فيه على الخلاف فى التى تحفلت بنفسها وقد صحح فيها البغوى والقاضى الثبوت خلافا للفرزى والحاوى الصغير نعم لو اشتراها من غير رؤى بذلك بأن كانت رؤيته غير معتبرة فلا خيار وان كان بفعل البائع (قول المتن فى الاصح) هما يلزبان فيما لو أكثر علفها حتى اتفخت بطنها فيتخيل حبلها وافيها لو أسيب الزنور على الضرع حتى انتفخ فظنها لبونا (باب المبيع الخ)

الوجه وتسويد الشعر ونحوه) الدال على قوت البدن (ثبت الخيار) للمشتري ههنا علمه به كالتصريح بجماعه للتلبيس (لا يطع نوبه) أى العبد بالملاد (تخيلا لكتابتها) فيان غير كاتب فانه لا يثبت الخيار بذلك (فى الاصح) لا تلبس فيه كبير غرر والثانى ينظر الى مطلق التلبيس (باب) بالتبوين (المبيع قبل قبضه)

يبيع

بيعه شيأ من مال سيده وموت مورثه بعد بيعه شيأ من وارثه قال شيخنا وفائدته في هذين المثلين لو كان على
المكاتب والمورث دين تعلق بالثمن لا بالمبيع (تنبيه) حكم ما بعد القبض والخيار للبائع وحده كحكمه قبل
القبض كالمصرح به في الرض وغيره (قوله من ضمان البائع) وان أردعه له المشتري (قوله فان تلف الخ)
هذا وما بعد معنى الضمان هنا وشمل التلف الحسي والحكسي كوقوع درة في بحر لم يرج اخراجها وانقلبت
طير لم يرج عوده وصيد متوحش كذلك فان ربحي ذلك ثبت الخيار وانقلاب عصير خرا ان لم يعد خلا والانبث
الخيار واختلاط متقوم بمثله ان لم يخبز والانبث الخيار ان حصل فوات غرض والا فلا واختلاط المثل يصره
مشتركا وثبت الخيار لظاهره ولو باوجود فراجعه وغرق الارض ووقوع صخرة عليها لا يمكن رفعها عادة
مثبت للخيار لبقاء المعقود عليه ولذلك يصح قبضها مع ذلك وبذلك فارق مثل ذلك في الاجارة حيث تنفسخ
وأما غصب المبيع واباقه وجمد البائع له ولو يلاحق مثب للخيار مادام ذلك لتحدد المثبت كل وقت وان أجاز
قبله فقول بعضهم ان الخيار في هذه على التراخي مضراً ولا حاجة اليه فتأمل (قوله باق) هو بيان لمعنى التلف
المساوي لقولهم بنفسه لعدم التلف وألحق بذلك اتلاف من لا يضمن كصول عليه وغيره وعجمي بلا أمر
من غيرهما وكذا ثبت حرية العبد ولو بعد قبضه على المعتقد (قوله انفسخ البيع) فيقدر عود ملكه للبائع
فبيل التلف فعليه تجهيزه ونحوه (قوله ولم يتغير الحكم) تفسير الشارح الحكم بالانفساخ وعدمه المتعلقةين
بالتلف المرتبين على البراءة فيه رد على من فسر به الضمان وعدمه اللازم عليه انه مستدرك في كلام المصنف
وبه يعلم أن ما ذكره شيخنا في شرحه غير مناسب فراجع (قوله سبب الضمان) وهو العقد (قوله وان اتلاف
المشتري) أي من وقع له العقد ولو باذن البائع أو مكرهاً أو بأمره لغيره وأعجمي أو كان المبيع في يده لكنه
قبضه تعدياً مثلاً (قوله قبض له) أي لما تلفه ان كان أهلاً ولم يكن اتلافه بوجه جائز والا كاتلافه وهو غير مميز
أو أعجمي لا بأمره غيره فبهما كالاتلاف كما مر وان لزمهما البديل كاتلافه الفصا ص أو لصيال ولترك صلاة بعد
أمر الامام أو زنا أو لم يره بين يدي مصل الى ستره معتبرة أو مع بغاؤه وان علم أنه المبيع وكذا الوقت له الامام لردة
أو حواجة وكان هو المشتري فبهما أو فهو قبض (قوله وقد أضافه) هو قيد لتام التشبيه والافهوق قبض وان
أكله بنفسه أو بتقديم غيره له (قوله وجهان) وجه الدبري (قوله تأكل الملك الخ) نعم كل غير المميز
هنا لا يحصل به القبض كما مر ويرأ به للغاصب لتحقيق الملك السابق فيه (قوله ان اتلاف البائع) أي من يقع له
العقد وان لم يكن ضامناً نحو صيال معاصر أو كان غير مميزاً وبدعواه التلف أو ياذنه لاجنبي في اتلافه أو بعق
ولو لم يضمنه لانه يسرى أو كان في بدل المشتري والخيار له وحده أو أخذ من المشتري تعدياً مثلاً (قوله وقطع بعضهم الخ)
(قول المتن انفسخ) أي لانه قبض مستحق بالعقد فاذا تعدى انفسخ البيع كالتفرق في عقد الصرف قبل
التقباض (تنبيه) لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انفسخ أيضاً (قول المتن ولم يتغير الحكم)
قال الاسنوي مستدرك (قوله والثاني يبرأ) بحث الاذرى اختصاصه بقدر الروى (قول المتن قبض) كاتلاف
المالك للمعصوب (قوله وقد أضافه به البائع) كأن الحامل له على هذا القيد قرينة التشبيه وقد أدخل فيه
الاسنوي ما لو صدر تقديمه من اجنبي غير البائع قال ففيه القولان وأما إذا أكله بنفسه من غير تقديم أحد
فالعبارة تشمله أيضاً فيحتمل تحريمه على القولين أي فيكون قابضاً على قول وكالاتفة على آخر قال الاسنوي
ولكن المتجه الجزم فيها بحصول القبض (قوله كاتلاف البائع) زاد في القوت ان قدمه البائع فان قدمه اجنبي
بغير اذنه قيل ينبغي أن يكون كاتلاف الاجنبي قال الاذرى وفيه نظر للمباشرة قال وان لم يقدمه أحد فهل هو
كالاتفة أو بصرفاً ايضا الا قرب الثاني بل هو الظاهر والمنقول انما هو في تقديم البائع الطعام الى المشتري وعليه
يحمل كلام الكتاب والشارح رحمه الله فرض المسئلة في تقديم البائع كالمسا (قول المتن كتلفه باق) وجه
ذلك انه لا يمكن الرجوع عليه بالثمن فاذا تلفه سقط الثمن ووجه مقابلة جريان الاتلاف على ملك الغير (قول

من ضمان البائع فان تلف
باق) (انفسخ البيع
وسقط الثمن) عن المشتري
(ولو أبرأ المشتري عن
الضمان لم يبرأ في الاظهر
ولم يتغير الحكم) المذكور
للتلف لانه ابراء عام يجب
والثاني يبرأ لوجود سبب
الضمان ويتغير الحكم
المذكور للتلف فلا ينفسخ
به البيع ولا يستط الثمن
(وان اتلاف المشتري) للبيع
كأن أكله (قبض له) ان
علم انه المبيع حالة اتلافه
(والا) أي وان جهل ذلك
وقد أضافه به البائع
(فقولان) وفي الرضة
كاملها وجهان) كأكل
المالك طعامه المقصوب
ضيقاً للغاصب جاهلاً بأنه
طعامه هل يبرأ الغاصب
بذلك فيه قولان أرجحهما
نعم فعلى هذا اتلاف
المشتري قبض وعلى مقابله
يكون كاتلاف البائع وقد
ذكره بقوله (والذهب ان
اتلاف البائع) للبيع (كتلفه)
باق) فينفسخ البيع فيه
وسقط الثمن عن المشتري
وقطع بعضهم بهذا ومقابله
قول انه لا ينفسخ البيع

بل يتخير المشتري فان فسخ سقط الثمن وان أجزأ غرم البائع القيمة وأدى له الثمن وقد يتفاسد (والاظهر ان اتلاف الاجنبى لا يفسخ) البيع (بل يتخير المشتري) به (بين أن يجزأ ويغرم (٢١٢) الاجنبى) القيمة (أو يفسخ فيغرم البائع الاجنبى) القيمة وقطع بعضهم بهذا

ومقابلة ان البيع يفسخ كالتلف بأقة (ولو تعيب المبيع بأقة قبل القبض فريضه) المشتري بأن أجزأ البيع (أخذه بكل الثمن) ولا أرض له لغرضه على الفسخ (ولو عيبه المشتري فلا خيار له بهذا العيب) (أو الاجنبى فاختيار) بتعيينه للمشتري (فان أجزأ) البيع (غرم الاجنبى الأرض) بعد قبض المبيع أما قبل قبضه فلا لجواز تلفه وانفساخ البيع قاله الماوردى وأقره فى الروضة كأصلها ولو كان المبيع عبدا وعيبه الاجنبى يقطع يده فأرضه نصف قيمته وفى قول ما نقص من قيمته (ولو عيبه البائع فالذهب ثبوت اختيار لا التفرم) ومقابلة ثبوت التفرم مع اختيار بناء على أن فعل البائع كفعل الاجنبى والاول مبنى على أنه كالتلف الذى هو كالتلف بأقة على الرابح المقطوع به كاتقدم فصيح التعبير هنا بالذهب كما هناك ولو قال ثبت الخيار لا التفرم فى المذهب كان أوضح (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) منقولا كان أو عقلا وان أذن البائع وقبض

فيه اعتراض على المصنف فى تعبيره بالاظهر (قوله بل يتخير المشتري) فورا على المعتمد نعم يفسخ فى الربوى ولو بغير اذنه من جنسه ولو عبر بالبدل بدل القيمة لكان أولى (قوله ان اتلاف الاجنبى) أى ان كان بغير حق وهو أهل لضمان فان اتلافه لنحو صبال كالأقة كاسر وكذا اتلاف الحربى وغير المعبر كاسر (قوله فلا خيار له) وهو قابض لما أتلفه فيستقر عليه قسط ما أتلفه من الثمن باعتبار القيمة ولو فباله أرض مقدر كاليد وفارق ثبوت الخيار لمستأجر خرب الدار ولا مرأة جبت ذكر زوجها لانه ليس فيها ما يخجل أنه على ملك المتلف (قوله أو الاجنبى) ومنه للمشتري فان مات أبوه قبل الاختيار انتقل الخيار له على المعتمد فان فسخ فكالاجنبى وان أجزأ فلا شيء له لانه استحققه على نفسه (قوله فاختياره) أى فورا فى هذا وما بعده على المعتمد كاسر (قوله أما قبل قبضه فلا غرم) لا احتمال تلفه فيفسخ العقد هو المعقدون انظر فيه الزركشى بان فيه ترك حتى ثابت لاسر متوهم وباقتضائه عدم المطالبة لواحد منها وباقتضائه أنه لو غصب المبيع لم يكن لاحد منهما المطالبة فراجع (قوله لا التفرم) لان فعل البائع كالأقة ومثله ما لحق به عامر (قوله كان أوضح) لان ثبوت الخيار لا خلاف فيه (تنبيه) من الاجنبى وكيل البائع والمشتري ولو فى العقد ومنه عبد هو عبد الاجنبى نعم اتلاف عبد المشتري باذنه قبض كقوله ودابة كل منهم كفعله ان ضمن متلفها والافكالأفة وفى شرح شيخنا مخالفة فى بعض ذلك فليراجع (قوله ولا يصح بيع المبيع) وغير المبيع مثله كإبائى وخروج به زوائده فيصح التصرف فيها مطلقا (قوله قبل قبضه) وكذا بعده ان كان الخيار للبائع وحده أو لهما ولم يأذن له البائع فيه والافصح قاله شيخنا مقرر فراجع أما بعد القبض ولو حكما فيصح التصرف ومنه مسئلة العبد والوارث السابقتين نعم يصح بيع العبد من نفسه قبل قبضه من بائة كما يحسنه الزركشى (قوله حزام) بمهمة مكسورة فزاي مجمعة (قوله لا تبين شيا) أى اشتريته كفى الحديث بعده (قوله حيث تباع) أى تشتري فبجردة عن الزمان والمكان لان المراد بحوز التجارة وجود القبض كفى الحديث قبله فكل من الحديثين مبين لما ليس فى الآخر (قوله ان يبعه للبائع)

المقتضى لا يفسخ) أى لقيام القيمة مقام المبيع ووجه التخيير قواف العين المقصودة (قوله وقطع بعضهم بهذا) به نعم ان المؤلف لو حنف الاظهر وقال بدله وان اتلاف الاجنبى الخ لكان موفيا بقاعدته مع الاختصار غاية الامر ان المقطوع به هنا غير المقطوع به فى مسئلة البائع (قوله ومقابلته ان البيع يفسخ الخ) أى لتعذر انقضاء (قول المقتضى أخذه بكل الثمن) أى بخلاف ما لو عرض تلف شئ بفرد بالعقد كأحد العبدين فانه يجزأ بالحصه من الثمن كاسلف (قوله فلا خيار) أى بل يمنع الرد بفرد ذلك من العيوب وبعد قابض بالتلف بتعيينه حتى يستقر عليه ما يقابل ذلك من الثمن فلو قطع بدفقات بعد الاندمال فلا ضمن بنصف القيمة ولا بما نقص منها بل يجزأ من الثمن (تنبيه) اذا عيب المستأجر العين المؤجرة ثبت له الخيار وكذا الوجبت ذكر زوجها والفرق ان تعيب المشتري ينزل منزلة القبض بخلاف هذين لا يتخيل فيها ذلك (قوله قاله الماوردى) قال الزركشى يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة أيضا وانه لو غصب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة (قوله فأرضه نصف قيمته) بخلاف نظير ذلك من فعل المشتري اذا مات العبد بعد الاندمال فانه يضمن بجزء من الثمن ويقوم العبد صحيحا ومقطوع اليد ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (قول المقتضى ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) ذكر الاصحاب فى ذلك معنيين أحدهما ضعف الملك والثانى توالى الصامتين على شئ واحد بمعنى اجتماعها عليه ويلزم ذلك انه لو تلف قبل القبض بقدر انتقاله قبيل التلف من ملك المشتري الثانى الى المشتري الاول ومن الاول الى البائع وبيعه من البائع فيه المعنى الاول خاصة ولذى جرى وجهه فيه بالصحة مراعاة

الثلث قال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام لا تبين شيا حتى قبضه وراه البيهقى وقال اسناده حسن متصل
وروى أبو داود عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع سلعة حتى تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم قال فى شرح المذهب وفى الصحيحين أحاديث بمعنى ذلك (والاصح ان يبعه للبائع كغيره)

والثاني يصح كبيع
المقصود من الغالب
والخلاف في بيعه بغير جنس
التمن أو زيادة أو نقص
أو تفاوت صفة والافهوا قاله
بلفظ البيع قاله في التتمه
وأقره في الروضة كأصلها
(و) الاصح (ان الاجارة
والرهن والهبة كالبيع)
فلا يصح لوجود المعنى المعلن
به النهي فيها وهو ضعف
الملك (وان الاعناق بخلافه)
فيصح لتشوف الشارع
اليه ويكون به قابضاً ومقابل
الاصح فيه بلحقه بالبيع
لأنه ازالة الملك ومقابل الاصح
فيما قبله لا يلحق بالبيع
غيره (والتمن للمعين) دراهم
كان أو دنانير أو غيرها
(كالبيع فلا يبيعه البائع
قبل قبضه) لعموم النهي
له وعبه في الروضة كأصلها
والحرر بالتصرف وهو أعم
ولو تلف انفسخ البيع ولو
أبدله المشتري بمثله أو بغير
جنسه رضا البائع فهو
كبيع المبيع للبائع (وله
يبع ماله في بدعيه بمائة
كوديعة ومشارك وقراض
ومرهون بعد اتفكاكه
وموروث وباق في جهليه
بعد رشده وكذا غاربه
وما خوصه بسوم) فتمام
الملك في المتكورات وفصل
الاخير بن كمال لانها

أي تصرفه كتصرفه مع غيره (قوله والا) بان كان نعين الثمن الاول ان كان باقياً أو بمثله ان تلف أو كان
في التمة فهو اقالة (بلفظ البيع ويقع فسخا كامر (قوله والاصح أن الاجارة كالبيع) فهي باطلة ولو مع
البائع وفارق محبة اجارة المؤجر من المؤجر لان غيره قبل قبض محله عدم القبض الحقيقي فيها قاله ابن حنبل
وغیره (قوله والرهن) أي كالبيع فهو باطل ولو مع البائع وان لم يكن له حق الحبس على المعتمد وما في المنهج
ضعيف وليس المراد بالنصوص فيه قول الشافعي بل هو بحث لا ذرعى والسبكي كاقاله شيخنا فرأى (قوله
والهبة) أي كالبيع فهي باطلة ولو مع البائع ومنها الصدقة والهبة ومثل ذلك عوض الخلع وصلى نحو دم وقرض
وقراض وشركة وغيرها (قوله وان الاعناق نافذ) أي صحيح وان كان للبائع حق الحبس ان كان عن نفسه
ولو عن كفارته لا عن غيره ولو بلا عوض لانه هبة أو بيع وكل منهما باطل كامر واعتمد شيخنا كشيخنا
الرملي أن الوقف صحيح كالعتق ولو على معين وكذا الاستيلاء يحصل بكل منهما القبض (فتبينه) نصح
الوصية والتشدير والتزويج وقسمة غير الرد واباحة الطعام للفقراء ولا يحصل القبض بشئ منها وفي المنهج
حصول القبض بأخذ الفقراء وقيد بعضهم الطعام بما اشترى جزا فان المقدار يتوقف قبضه على التقدير
وعلى كل فهو بشكل على ما صرح في الصدقة فيما تقدم وحيث لم يحصل القبض بما ذكره فيتوقف على القبض
بالفعل من العاقد أو وارثه فليراجع ذلك وليحرر (قوله ولو باعه بمثله) أي وهو باق عنده أو بغير صفته
أو جنسه مطلقاً ولو رضا البائع (قوله فهو كبيع المبيع للبائع) أي فهو باطل فان كان بعين المبيع أو بمثله بعد
تلفه أو كونه في التمة فهو اقالة كما تقدم في المبيع ولو باع الثمن بعد قبضه ثم تلف المبيع قبل قبضه انفسخ
العقد فيه دون الثمن وان لم يقبضه مشتريه ويضمن البائع بدله للمشتري ويظهر من ذلك في عكسه
الآن يقال القبض هنا في الاباحة ضمنى وفيه بحث قال شيخنا الرملي ومثل الثمن المذكور في البطلان كل
عين مضمونة في عقد معاوضة كاجرة وبدل خلع وصداق وعوض صلح عن مال أو دم كامر (قوله وله بيع
ماله) بالاضافة الى من جعل ماموصولة لشموله غير الاموال ونقل عن خط المصنف ضبطها بالفتح والكسر
(قوله كوديعة) ومثله غلة وقف وغنمية فلا حد للمستحقين أو الغائبين يبيع حصته قبل افرازها قاله شيخنا
بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل افرازها ورؤيتها ككتفي بعض مشايخنا بالا فإفراز فقط ولو مع
غيره (قوله ومشارك) أي يصح تصرفه في حصته منه قبل قسمته فان قسم قسمة غير رد جاز تصرفه
في حصته أيضاً قبل قبضه وان قلنا انها يبيع اذ ليست على قوانين البيع لعدم اعتبار الرضا فيها بخلاف قسمة
الرد لا يصح تصرفه في حصته قبل قبضها لانها يبيع (قوله وقراض) فيصح التصرف فيه ليكامله سواه ربح
أولا وقت قسمة أو لا على المعتمد (قوله ومرهون بعد اتفكاكه) أما قبله فلا يصح التصرف فيه ومنه
الرهن الشرعي نحو ثوب عند خياط شرعى في خياطته أو عند قصار شرعى في قصارته أو عند صباغ كذلك وان
لم يتم عمله اما اذا وفاه أجرته أو كان قبل شروعه فيصحب تصرفه وان سلمه بناء على جواز ابدال المستوفى به
الآن ومنه يعلم جواز بيع غنم استأجره رعيها شهر أمثلاً وان ضمن بعض الشهر لما ذكره واذا أسلم الاجير
نفسه بقية الشهر استحق أجره وفارق نحو القصار بعد الشروع لانه عين فتأمله (قوله ومعار) أي
يصح التصرف فيه وان لم يمكن رده على المعتمد خلافاً لما وردى حيث قال ان يمكن رده كمدار ودابة
صعب ولا كارض بنيت أو غرس فلا يصح لجهل المدة ولا ان استرجاعها لا يمكن الا بقرم قيمة البناء أو الغراس
أوارش النقص وذلك لا يجب على واحد من المتعاقدين اهـ (قوله لانها مضمونان) وهذا حكمه
فصل المعار والمستمك بكذا وهو يفيد أن ما قبله مائة طوف على ودبعة فهو من الامانة وعلى هذا فلا حاجة لاستثناء
للمنى الثاني قال في شرح المهذب لان من يشتري ما قد بد نفسه يصير قابضاً في الحال فلا يتوالى ضمانان (قوله فلا
يصح) ولو كان للبائع حق الحبس (قوله فهو اقالة) أي تغليباً للمنى العقد على لفظه (قوله لا يلحق بالبيع)
أي عدم توالى الضمانين فيما ذكر أي فلا يلزم البائع أن يسلمه قبل القبض (قوله ويستثنى) لانه قول

يبيع كالمورث (ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتياض عنه) لعموم النهي لذلك (والجد يد جواز الاستبدال عن الثمن) انتهى في
التمهة لحديث ابن عمر كنت أبيع الأبل (٣١٤) بالدينار وأخفمتها بالدرهم وأبيع بالدرهم وأخفمتها بالدينار فأنيت رسول الله صلى

الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقتا وليس بينكما شيء رواه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان وصححه الحاكم على شرط مسلم والقديم المنع لعموم النهي السابق لذلك والثمن النقد والمثلن مقابلة فان لم يكن نقدا أو كانا نقدين فالثلثن ما دخلته الباء والثمن مقابلة (فان استبدل موافقا لعله الربا كدراهم عن دنانير) أو عكسه (اشتراط قبض البديل في المجلس) كإدلال عليه الحديث المذكور حذر من الربا (والاصح انه لا يشترط التعيين للبديل أي تشخيصه في العقد) كما لو تصارفا في الذمة والثاني يشترط ليخرج عن بيع الدين بالدين (وكذا لا يشترط في الاصح القبض) للبديل (في المجلس ان استبدل ما لاوافق في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) كما لو باع ثوبا بدراهم في الذمة لا يشترط في قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لان أحد العوضين دين فشرط قبض الآخر في المجلس كراش مال السلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبديل في المجلس لعدم شروط المبيع ولا يشترط تعيينه في السابق فيصفه فيه ثم يعينه (فرع) لا يجوز استبدال المؤجل من الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المؤجل يحمله (ولو استبدل عن القرض وقيمة التلغباز) لاستقرار ذلك وعبر في الروضة كالمطلوب والمرر بدین القرض والاختلاف

المورث الذي ذكره لانه في يد البائع مضمون ولو عطف المشتري وما بعده على ماله ليشمل ما فيه ضمان بعقد وغيره كان أولى وعليه يكون الاستثناء لا بد منه كذا قاله شيخنا فانظر مع مامر (تنبيه) من هذا القسم المملوك يفسخ بعيب وإقالة وهو كذلك ان لم يكن له حبسه على الرجوع عند شيخنا الرمي فيها كما تقسم فر يباو على الرجوع في غيرهما وما فيه حق الحبس مبيع فمن في الذمة لم يسلم فيه الفتن مثلاً فلا يصح وهذا ما اعتمد شيخنا الرمي وهو ما ذكره التولي في حق النهج من التقيد معتمد (تنبيه آخر) لما خوذ بالسوم مضمون كانه ان اخذ لمشراء كاهه والا فقدر ما ير يدشراءه فلو اخذ خرفة عشرة أذرع لشره خمسة منها لم يضمن الخمسة الثانية لانها في يد ما فلو كانا قاطعتين ليشترى خمسة من واحدة منهما ضمن خمسة من كل منهما أو ليشترى واحدة منهما ضمن كلا منهما ما اعتمد شيخنا (قوله ولا يصح بيع المسلم فيه) ولو نقدا والمراد به كل ثمن في الذمة ولو غير مسلم فيه فيشمل المبيع في الذمة بغير لفظ السلم وقول النهج وتعبيرى بالثلثن أهم من تعبيرة بالمسلم فيه لا يناسب طريقته من كون المبيع في الذمة من المسلم فيه وخرج بالفتن غيره من نحو أجرة وصادق وعوض خلع ودين ضمان ولو لمسلم فيه ومن ذلك الثمن وسيد ذكره المصنف (قوله ولا الاعتياض عنه) هو أعم مما قبله (قوله لعموم النهي) المذكور فيما مر بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعن شيئا إلخ (قوله والجد يد جواز الاستبدال عن الثمن) أي الذي لا يشترط قبضه في المجلس والا كراش مال سلم وروي بأجرة في أجرة ذمة فلا يصح (قوله وهذا يبيع الدين عن هو عليه) هذه الجملة ساقطة من بعض النسخ (قوله وليس بينكما شيء) أي علقه (قوله أصحاب السنن الأربعة) هم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله والقديم المنع) وحمل على ما سياتي (قوله والثمن النقد) سواء كان هو المعين أو ما في الذمة وتقدم أنه لا يصح الاعتياض عنه اذا وجب قبضه في المجلس (قوله فان لم يكن نقد) أي لم يوجد في كل من العوضين (قوله فالثلثن ما دخلته الباء) وفي الاعتياض عنه ما مر وأما المثلثن مطلقا فلا يصح الاعتياض عنه فعمل ان السلم لا يصح الاعتياض عن أحد العوضين فيه (قوله والثاني يشترط) أي التعيين في العقد ليخرج إلخ وأجيب بأنه بالقبض في المجلس خرج عن ذلك مع أن هذا دين نشأ الآن والممنوع ما كان بدین سابق (قوله لعدم إلخ) أي لان هذا ان كان من المسلم فيه فسيأتي تعيين رأس المال في المجلس وأمن المبيع المعين ولا يكون منه الا بعد التعيين فليراجع (قوله ولو استبدل عن القرض وقيمة التلغباز) قال شيخنا مر عن نفس القرض

هذه مخرج بقول المهاج أمانة (قول المتن ولا يصح بيع المسلم فيه) مثله المبيع الموصوف في الذمة اذا عقد عليه بلفظ البيع وفرق بينه وبين الثمن بأن عين المبيع تقصد فكان كالمسلم فيه وأما الثمن فالقرض منه ماله (قول المتن والجديد) الاختلاف ثابت سواء قبض المبيع أو لم يقبض (تنبيه) المضمونات ضمان عقد كالأجرة والصادق وعوض الخلع والدم حكمها كالثلثن فيفصل فيها بين المعين وما في الذمة (قوله وسكت المصنف إلخ) عبارة الاسنوي فان قلنا لا يشترط القبض فلا بد من التعيين في المجلس واشتراط التعيين في العقد فيه الوجهان السابقان انتهى وأما قول الشارح رحمه الله للعلم به فلم يقين لي وجهه (قوله ولا يشترط إلخ) قال الاسنوي فحصل ان هذا القسم يعني قسم غير المتفق لا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الاصح بل تعيينه فيه قال على هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض محمول على ما بعد الزم ما قبله فيتعين رضاهما وينزل ذلك منزلة الزيادة والخط هكذا قاله في المطلب وهو جدي يقتضي إلحاقه من خيار الشرط بخيار المجلس اه (قوله لاستقرار ذلك) أي بخلاف دين السلم (قوله والمرر) عبارة لو ان ثبت لا نخلو لامتنا كدين القرض

تعيينه في العقد على الاصح السابق فيصفه فيه ثم يعينه (فرع) لا يجوز استبدال المؤجل من الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المؤجل يحمله (ولو استبدل عن القرض وقيمة التلغباز) لاستقرار ذلك وعبر في الروضة كالمطلوب والمرر بدین القرض والاختلاف

بشترط في الاصح وفي
تعيينه ماسبق (وبيع
الدين لغیر من عليه باطل
في الاظهر بان يشتري عبد
زيد بمائة على عمرو)
لعدم خبرته على تسليمه
والثاني يصح لاستقراره
كبيعه من عليه وهو
الاستبدال المتقدم وصححه
في الروضة مخالفاً للرافعي
وبشترط عليه قبض
العوذين في المجلس فلو
تفرقا قبل قبض أحدهما
بطل البيع كذا في الروضة
وأصلها كالتهديب وفي
المطلب ان مقتضى كلام
الاكثرين بخلافه (ولو كان
زيد وعمرو دينان على
شخص فباع زيد عمرا
دينه بدينه بطل قطعا)
اتفق الجنس أو اختلف
لنبيه صلى الله عليه وسلم
عن بيع الكأى بالكأى
رواه الحاكم وقال انه على
شرط مسلم وفسر ببيع
الدين بالدين كما ورد
التصريح به في رواية للبيهقي
وقوله قطعا كقول الحرر
بلا خلاف من زيد على
الروضة كاصلها (وقبض
العقار تخلينه للمشتري
وتمكنه من التصرف)
فيه (بشرط فراغه من
أمتعة البائع) نظرا للعرف
في ذلك لعدم ما يضيئه

أودينه وان أومت عبارة الحر المالك كونه مخصصه بالثاني اه وفيه نظر واضح اذا استبدال انما هو عفا
القيمة وليس فيها الا مقابل الشيء المقرض لاهينه سواء كان نالفاً و باقيا ولا ينتقل الاستبدال عن عينه سواء
مع بقاءه أو عدمه ومن منع مع بقاءه انما هو لم يكتفه من الرجوع فيه لكونه عن عينه فتأمل (قوله وهو شامل
لمثل المتلف) فعبارة الحر رأوى لذلك بل وتشمل الحكومات والدين الموصى به والواجب في المتعة وغيرها
وزكاة الفطر عند حصر الفقراء والدين الثابت بالحوالة وغير ذلك ويكفي هنا العلم بقدر ما يعارض عنه ولو باختيار
أحدهما ولا يشترط كيل ولا وزن ومحل الجواز ما يمكن رباو الا فلا يصح كان اعتاض عن دين الفرض الذهب
ذهبا أو فضة نعم ان كان بلفظ الصلح صح (قوله وبيع الدين لغیر من عليه) أي بغیر دين سابق كما مر (قوله والثاني
يصح) وصححه في أصل الروضة وهو المتمد (قوله بان يشتري الخ) لا يخفى أن الدين في مثاله ثمن لا مبيع
فيخالف ما قبله الا ان يقال ان الثمن يقال له مبيع أو يراد بالمبيع مطلق المقابل فتأمل (قوله قبض العوضين)
وهما العبد والمائة في المثال المذكور وعلى هذا فلا حاجة لاشتراط كون من عليه مملئاً مقرا كما قاله شيخنا مر
وعلم أنه لا فرق بين ما اتفقنا في علة الربا وعدمه على المعتمد الذي اقتضاه كلام الشيخين وما في المنهج من الجمل
ضعيف (قوله شخص) إشارة الى دفع أن يراد بالتعيين نحو الجنس أو القدر (قوله ولو كان) المناسب
التفريع بالغاء (قوله الكأى) هو بالالف قبل اللام وهمزة مكسورة بعدها (قوله وفسر) أي عند الفقهاء
وفي اللغة أنه بيع النسبة بالنسبة (قوله وقبض العقار الخ) حاصل أطراف هذه المسئلة أن المبيع اما منقول
أو غير مكل اما حاضر في مجلس العقد أو غائب عنه وكل اما يبد المشتري أو غيره وكل اما غير مشغول أو مشغول
والمشغول اما بامتنعة المشتري أو البائع أو أجنبي أو مشتركة والمشاركة اما بين اثنين منهم أو بين ثلاثة والمراد
بامتنعة المشتري ماله يد عليها وحده ولو بوديعة وان كانت للبائع أو لأجنبي وكذا البقية وحاصل الحكم في قبضه
أنه يشترط في المنقول نقله ولو حكما في الغائب مطلقا مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه عادة ثم ان كان كل منهما غير
مشغول بامتنعة اشترط تمكن المشتري منه بتسليم مفتاحه مثلاً والاذن له في فعله واشترط اذن البائع له في قبضه
ان كان له حق الحبس وان كان مشغولا بامتنعة المشتري وحده اشترط مضي زمن التفريع لافعله أو بامتنعة
غيره اشترط التفريع بالفعل هذا هو الوجه الذي لا يتجه غير هو ما في المنهج وغيره من الاضطراب الذي منشؤه
تفسير الاقباض تارة باللفظ وتارة بالتمكين وغير ذلك وتفسير التخلية كذلك يجب رجوعه الى ما يوافق
ما ذكرناه والله التوفيق والهداية الى سواء الطريق (قوله تخلينه للمشتري وتمكنه منه) عطف التمكنين على
التخلية تفسيرهما في المنهج فان أراد بد التخلية اللفظها بالتمكين تسليم نحو المفتاح أو عدمها منع فقار (قوله
أمتعة البائع) ومثلها أمتعة الاجنبي والمشاركة ولو مع المشتري وتقدم المراد بها (قوله كان أقوم) بل كان
قو بما لان القبض غيرها وانما يحصل بها على ماصر (قوله وغيرهما) ومنه زرع في الارض وغيره على الشجر
وان شرط قطعه أو بداصلاحه أو بلغ أو ان جسداه على المعتمد فيصح قبض ذلك الزرع بلا نقل وقبض

والاكتاف فيجوز الاستبدال عنه بلا خلاف اه فيؤخذ منه الجواز في السراهم الماخوذة في الحكومات والدين
الموصى به والواجب بتقرب الحال كم في المتعة أو بسبب الضمان وكذا زكاة الفطر اذا انحصر الفقراء في البلد
وغير ذلك وفي الدين الثابت بالحوالة نظير محتمل يخرج على الخلاف في كونها بيعاً واستيفاءً ويحتمل النظر
الى أصله وهو الحال به هل هو ممن أو مضمن أو غيرهما (قول المتن بان يشتري الخ) يراد به ان ليس من صورة ذلك
نحو مسئلة زيد وعمرو الآية (قوله وفسر الخ) هذا التفسير ذكره الفقهاء اخذان من الرواية الاخرى والذي في
الصحيح وغيره ان الكأى بالكأى هو النسبة بالنسبة أي المؤجل بالمؤجل (قول المتن تخلينه) أي فلا يشترط
دخوله المكان ولا حقيقة التصرف وقوله وتمكنه عطف تفسير على التخلية (قول المتن بشرط فراغه الخ)

شرعاً ولقولوا في المصنف بالبائع في التخلية كافي الروضة وأصله لو حرر كان أقوم لان القبض فعل المشتري والتخلية فعل البائع فلا التأويل
المذكور لما صح الجمل الا ان يفسر القبض بالا قباض والعقار يشمل الارض والبناء وغيرهما

ولو كان في المار المبيعة
أمتعة للبائع توف القبط
على تفرغها ولو جعت في
يت منها توف القبط له
على تفرغه (فان لم يحضر
العاقدان المبيع اعتبر) في
حصول قبضه (مضى زمن
يمكن فيه المضى اليه في
الاصح) اعتبار الزمن
امكان الحضور عند عدمه
بناء على عدم اشتراطه في
القبط وهو المرجح وقيل
يشترط حضور العاقدين في
القبط وقيل حضور
المشتري وحده ليتأتى
اثبات بده على المبيع
ودفع الوجهان بالمشقة في
الحضور ومقابل الاصح
لا يعتبر ما ذكر (وقبط
للمتقول نحو يله) روى
الشيخان عن ابن عمر انهم
كانوا يتناصرون الطعام
جزا فاعلى السوق فنهاهم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يبيعوه حتى
يجولوه دل على انه لا يحصل
القبط فيه الا بتحويله كما
هو العادة فيه (فان جرى
المبيع) والمبيع (بموضع
لا يختص بالبائع) كشارع
أودار للمشتري (كفي في)
قبضه (نقله) من حيزه الى
حيز آخر من ذلك الموضع

الارض المشغولة ومثلها الارض المشغولة بالحجارة المدفونة كاسيا أي ومنه ماء بئر وصهرج فلا يشترط في قبضه
أوقبض محله نقله ولا يشترط في محلة البيع النص على ماء الصهرج بخلاف ماء البئر ومنه السفينة التي لا تنجر
بجره عادة وان كانت في البحر كما في شرح شيخنا وفي حاشية شيخنا أنها في البحر كالمتقول مطلقا (قوله ولو كان
الح) ذكره توطئة لقوله ولو جعت الح والافهم مكرمع كلام المصنف المذكور (قوله فان لم يحضر الح) بان لم
يكن في مجلس العقد (قوله اعتبر الح) وان كان غير مشغول وبه المشتري كما تقدم (قوله مضى زمن) من
العقد ومن الاذن ان كان له حق الحبس (قوله وقبط المتقول) أي غير التابع في صفقة البيع عند الاطلاق
وان نص عليه كماء البئر ونحو الزند لا مآجع في صفقته مما يدخل (قوله نحو يله) وان اشترى محله معه أو بعده
أو كان متولى الطرفين كالاب ومحل اعتبار التحويل في غير ما يبد المشتري قبل بيعه بنحو غصب أو دية أو لا
فلا حاجة لتحويله بالفعل ولا الى اذن البائع في قبضه الا ان كان له حق الحبس كما مر قال شيخنا الرمي ولا بد مع
التحويل من وضعه في مكان آخر ولا يكفي نقله من غير وضع ولا عوده في مكانه ولم يرتفع شيخنا وسيأتي ما يدل
له ورضع البائع المبيع بقرب المشتري بحيث يتمكن من أخذه يلامن فيض وان نهله عنه لكن لا يضمن لو
خرج مستحقا (نبيه) قبض الجزء النافع بقبط الكل وان لم يألف ثم ركه كما في شرح شيخنا وأما يعتبر
الاذن لعدم الضمان فقط وتقدم ان المتقول شرطه تفرغه اذا كان طرفا كصندوق فيه أمتعة وان اشتراه معه
أو بعده على ما مر (قوله روى الشيخان الى آخر الحديث) فيم ذكر الطعام وهو متقول ويقط عليه كل متقول
وكونه جزا فاليس قيد ابل هو بيان للواقع وهو قيد لا كتحفه بقبضه من غير تفرغ وبغ ويحس على حثع بيعهم
له بقية التصرفات وكان حق الشارح ذكر ذلك وأشار بقوله دل الح الى بيان ما هو المقصود من التفرغ بقوله
كما هو العادة فيه الى تقوية بذلك المعقود المجه فنامل (قوله بموضع لا يختص بالبائع) أي ليس للبائع فيه
حصة وان قلت وليس تحت بده باعارة ونحو دية لا مقصوب مع البائع فيمكن النقل اليه وادخل البائع على
المقصود عليه صحيح وان كان خلاف الاكثر ولو قال يختص به غير البائع أو ليس للبائع فيه حق لكن أولها
تقدم (قوله أودار للمشتري) ومثل داره طرف معه وان كان موضوعا في ملك البائع وكذا دار أجنبي
وان لم ياذن فيه وان حرم (قوله الى حيز) ولورأسه أو رأس ولده أو ظهر دابة (قوله آخر) ليس
ظاهر هذا كغيره انه لا يشترط في الدواب تفرغها من أمتعة البائع وفيه نظر وأما السفينة فصرح في الكفاية
بانه لا بد من التفرغ وقوله وغيرهما أي كالشجر (قول المتن فان لم يحضر العاقدان الح) أي ولا يفتى عن ذلك
كونه في يد المشتري ولا بد من مضى زمن النقل ان كان في يد المشتري والا فلا بد من النقل شرح الروض (قول
المتن اعتبر في حصوله الح) المعنى في هذا انه لما سقط الحضور لمعني وهو المشقة اعتبر نازمته التي لا مشقة في
اعتبارها (قوله حضور العاقدين) أي لانه أقرب الى حقيقة الاقباض (قوله لا يعتبر ما ذكر) أي لانه لا معنى
لاشترط مضى الزمن من غير حضور (قول المتن نحو يله) ولو في حق متولى الطرفين ولو كان تابعاً للعقار في
صفقة واحدة (قوله كما هو العادة) يريد ان الحديث دل والعادة قاضية بذلك (قول المتن لا يختص بالبائع) من
جمله ما يصدق عليه هذا المقصوب والمشتري بين البائع وغيره وفيه نظر (قوله أودار للمشتري) قال السبكي قد
جزوا هنا بذلك فها قالوا الواع شيئاً في بده ودية أو غصبا لا يشترط النقل ولا اذن البائع ولا يثبت حق الحبس
لانرضى بدهام بده هكذا قاله المتولى فعلى هذا تصور المسئلة مسألة دار للمشتري بما اذالم ينفر دباليد بل كان البائع
معه قال ونحرم بالقول فيما اذا باعه شيئاً في بده انه ان كان الثمن حالاً لم يوفوه فاحتاج الى اذن البائع في القبض
على ما جزم به الرافعي وان خالف ما في التهمة وان كان مؤجلاً ووفوه لم يحتج الى اذن ثم في اشتراط مضى الزمن
واشترط السير معه ونقله الخلاف الذي في الرهن والصحيح هنا كالمصحح هناك هو الراجح هناك اغتبار مضى
الزمن دون النقل بالفعل (قوله من ذلك للموضع) يريد انه لو نقله الى موضع يتعلق بالبائع لا يفيد (قول المتن)

(وان جرى) البيع والمبيع (في دار البائع لم يكف) في قبضه (ذلك) النقل (الاباذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض به (معبرا
للبقعة) التي اذن في النقل اليها للقبض لم لو نقله المشتري من غير اذن دخل في ضمانه لاسيلا (٢١٧) عليه ومن المنقول العبد فيأمره

بالانتقال من موضعه والدابة
فيسوقها او يقودها والنوب
فيئناوله باليد (فرع) زاد
الترجته (للمشتري قبض
المبيع) من غير اذن البائع
(ان كان الثمن مؤجلا او
سله ان) كان حالا استحققه
(والا) أي وان لم يسلمه (فلا
يستقل به) أي بالقبض
وعليه ان استقل به الردلان

البائع يستحق الحبس لاسيلا
التمن ولا ينفذ تصرفه فيه
لكن يدخل في ضمانه ولو
كان الثمن مؤجلا وحل قبل
القبض استقل به أخذنا
بما في الروضة كأصلها في
مسئلة الترجة بالفرع الآتي
انه لا حبس للبائع في هذه
الحالة وسيأتي فيه نص
بخلاف ذلك (ولو بيع الشيء
تقدرا كثوب وأرض
ذرة) بالجمام الدال (وحنطة
كيلا أو وزنا اشتراط) في
قبضه (مع النقل) في
المنقول (ذره) ان بيع
ذرعان كان يذرع (أو
كيله) ان بيع كيلا (أو
وزنه) ان بيع وزنا (أو وعده)
ان بيع عدا والاصل في
ذلك حديث مسلم من
اتباع طعاما فلا يبعه حتى
يكتاله دل على أنه لا يحصل
القبض فيه الا بالكيل وقبس
عليه الباقي (مثاله) في
المكيل (بعسكها) أي

قيدا فيكفي لو أعاده إلى موضعه كما علم (قوله دار البائع) أي ما له يد عليها وأعلى جزء منها ولو باعرة كاتقسم
وصحت عارته لها بعد دفعه اليها بخروجه من الضمان (قوله من غير اذن) أي من البائع للقبض فلا يكفي اذنه
في النقل لغير القبض أو مطلقا وان لم يكن له حق الحبس (قوله دخل في ضمانه) أي ضمان يدلوخرج مستحقا
وينسخ العقد بتلفه ومنه الخيار بتعييه نعم ان تلفه هو أو عيبه فقباض له كاسر (قوله فيأمره بالانتقال)
وان لم يقصده بالقبض بل وان قصد غيره وكذا سوق الدابة وتناول الثوب بنحو اليد وقارق اعتبار القصد في
اذن البائع كاسر لان الفعل أقوى من القول ولا عبرة بالقصد مع غالبها ولذا لو أقبضه البائع بالفعل لم يعتبر فيه
قصد (قوله والدابة) ومثلها ولدها ولا يشترط نفر ينهما من حل عليها ولا يكفي ركوبها بالبحر ولا استعمال
العبد كذلك (تنبيه) يشترط في القبض الرؤية كافي البيع فيكفي الرؤية قبل القبض فيما لا يتغير إلى وقت
القبض ويكفي رؤية الوكيل في القبض وان لم يره الموكل ولو تلفه بعد قبضه بالرؤية كان قبضا كابدله
عموم كلامهم وفيه بحث ولا يشترط في القسمة تحویل ولا قبض وان جعلت بيعا (قوله والثوب) ومثله كل
خفيف (قوله فيئناوله باليد) وان لم يضعه في مكان آخر كاسر (فرع) أجرة النقل المفترق اليه القبض
على البائع في الثمن وعلى المشتري في المبيع كما سيأتي في التقدير (قوله فرع) زاد الترجة به اطول الكلام
قبله (قوله أو سله) أي برى منه ولو باستبدال أو بحواله أو صلح أو سلم الحال منه كذلك (قوله فلا يستقل به)
أي القبض فيحرم عليه فعله (قوله لكن يدخل في ضمانه) أي ضمان عقد كما يصرح به قول المنهج فيستقر
عليه الثمن وبذلك قال حجج والخطيب وغيرهما واعتمد شيخنا الرمي في شرحه انه ضمان يد فينسخ العقد
اذا تلفه البائع أو تلف باق كاسيأتي أو يتخير المشتري ان تلفه أجنبي كاسر ويدل له وجوب رده (قوله ان
استقل به) هو الملة ومد ولا عبرة بتسليم بعضه الا ان تعددت الصفقة ومحل الاستقلال المذكور في غير المنقول الى
حين البائع والا فلا بد من الاذن للقبض كاسر (قوله من ابتاع طعاما) أي غير جزأف أخذنا من المعنى وقد قام
الاجماع على عدم اعتبار الكيل فيما يبيع جزأ (قوله الا بالكيل) ثم ان اتفاقا على كمال غيرهما فواضح والانصب
الحاكم كالا أمينا فان تولاه الملبض منها للقبض فواضح أيضا وان تولاه القابض لم يصح كما يصرح به قول
شيخنا الرمي في شرحه بأنه لا بد من اقباض الاول وأما به أي لانه يصير قابضا مقبض من نفسه وهو لا يصح
كأيا أتى وقال بعض مشايخنا الوجه الصحة ان لم يكن له حق حبس أو كان له واذن لا لا سخر لا يكونه نائباعنه كما هو
ظاهر كلامهم بل صريحه وقول شيخنا الرمي المذكور وانما ذكره لاجرا جعله نائباعنه لا مطلقا كما يرشد
اليه تعليقه المذكور ويدل له قولهم فلو قبض ما ذكر جزأ فادون ان يقولوا لا تقدر بمقبض فتأمل (قوله لكن
يدخل المقبوض في ضمانه) قال شيخنا الرمي ضمان عقد واعتراض ما تقدم عنه آتقا وأجاب بان القبض هنا

وان جرى في دار البائع الخ) قال الاذرى هذا فيما اعتيد نقله وأما الدرهم الخفيفة ونحوها اذا أخذها يده أو
لبس الثوب فعلى ما سبق من كونه قبضا وان كان بموضع يختص بالبائع اه ثم عدم الحصول ثابت وان لم يكن
للبيع حق الحبس لانه في مكان البائع لم يخرج عن يده (قوله في قبضه) لو نقله الى مكان لا يختص بالبائع كفي
(قوله لم يكف ذلك) أي وان لم يكن له حق الحبس (قوله للقبض) هذا يفيدك ان الاذن في النقل من غير ان
يقول للقبض لا يكفي قال الاذرى وهو ظاهر اذا كان له حق الحبس (قوله دخل في ضمانه) أي اذا تلف
لا ينسخ البيع وفي السبكي خلاف هذا فليراجع (قوله ومن المنقول الخ) انه على هذه المسائل لانه ليس فيها
نحويل حقيقي من المشتري (فرع) للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا أي ابتداء (قول المتن فلا
يستقل) أي ولو كان في يده خلافا للتولى (قوله لكن يدخل في ضمانه) أي ضمان اليد وضمان العقد (قول المتن

(٢٨) - (قليوبى وعيمره) - (ثاني) الصبرة (كل صاع بدرهم أو) يبتسكها بعشرة مثلا (على انها عشرة آصم) ولو قبض ما ذكر
جزأ لم يصح القبض لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كان له) أي شخص (طعام مقدر على زبد) كمشرة آصم سلسا (ولعمرو

زيد مالي عليه لنفسك) (فعل فاقبض فاسد) وهو بالنسبة الى المائل صحيح تبرأ به ذمة ز يدي الاصح لازنه في القبض منه ووجه فساد لعمرو كونه قابضاً لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه و يلزمه رده للدافع على مقابل الاصح وعلى الاصح بكيه المقبوض له لاقباض وكدين السلم دين القرض والا نلاف والعبارة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة اذا (قال البائع) نحن في الذمة حال (لا سلم المبيع حتى اقبض منه وقال المشتري في الثمن مثله) أي لا أسلمه حتى اقبض المبيع وترافعا الى الحاكم (أجبر البائع) لرضاه بتعلق حقه بالذمة (وفي قول المشتري) لان حقه لتعلقه بالعين لا يفوت (وفي قول لا اجبار) أولا وبعدهما الحاكم من التعاصم (فن سلم أجبر صاحبه) على التسليم (وفي قول يجبران) فيلزم الحاكم كل واحد منهما باحضارهما عليه فاذا أحضره سلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري يبدأ بهما شاه (قلت فان الثمن معينا سقط القولان الاولان وأجبراني الاظهر والله اعلم)

مأذون فيه وانما الفات وصف قائم بالمعقود عليه كذا قاله والوجه خلافه اذا لم يس هنا عقد بالكلية فلا يمن وأيضا المقابل هنا واحد سواء قلنا ضمان بدأ وعقد فراجع وحور وتأمل (قوله عليه) أي الشخص مثله أي الطعام فليكتل أي الشخص بان يأمر زيدا أن يكتل له لا بنفسه ثم يكتل أي الشخص ويكتفي بالاستدامة في المسكيات الى دفعه لعمرو (قوله فيكون الخ) فلوزاد أو نقص بقدر تفاوت السكيلين لم يضر والارجع الشخص بالنقص ورد لزادة لتبين الغلط في السكيل الاول (قوله ولو قال لعمرو) مثل عمرو رقيقه ولو ما ذوا ووكيله بخلاف مكانته وأبيه وابنه وليس لواحد تولى الطرفين ولو بوكالة عنهم ما ولى المحجور ذلك كافي البيع (قوله عني) بيان للواقع فلا يحتاج الى ذكره اذ لو قال أحضره لي لأقبضه لك أولى لم يصح أيضا (قوله له) أي لعمرو (قوله صحيح) فلا يرد له دفعه (قوله مضمون عليه) أي على عمرو وفي ضمانه ما تقدم (قوله على مقابل الاصح) لان قبضه للمقابل فاسد أيضا (قوله تشمل الثلاثة) وانما قيد هاب قوله سلما لانه الذي في كلام الاصحاب (تنبيه) أجرة التقدير واحضار الغائب على الموفى باثما ومشترا بأجرة التحويل والنقد على الآخر المستوفى فله ان أجرة الدلال في المبيع على البائع فان شرطت على المشتري فسد العقد ومنه بعثك كذا بكذا اسما ولا يضمن التقاد ولو بأجرة لانه مجتهد ولا يستحق أجرة لو أخطأ خلافا لابن عبدالحق بخلاف نحو الوزان وناقش القبان والكتاب فقدر العوض فعليه الضمان ولا أجرة لهم أيضا كافي غلط الناسخ ولو قال لعمريه وكل من يقبض لي منك صبح ومثله وكل من يشتري لي منك ولو قال لعمريه اشتري بهذه الدراهم لي ما تستحقه على واقبضه لي ثم لك صح الشراء والقبض الاول دون الثاني (قوله فرع زاد الترجمة به) أي لما سلم (قوله قال البائع) أي المتصرف عن نفسه نحو وكيل وولي ونظر وقف وعامل قراض فيتعين عليهم القبض قبل التسليم فيجبر المشتري وحده ان لم يكن تابيا أيضا والا أجبر امعا (قوله نحن في الذمة) أي وبعد لزوم العقد فلا اجبار في زمن الخيار ولو خرج الثمن زوفا فكلوا لم يقبض فلواتف المبيع انفسخ العقد فلم يعد جريا فان هذا الخلاف في السلم بخلاف الاجارة (قوله معينا) أي كالمبيع فلو كان الثمن معينا والمبيع في الذمة انعكس الحكم في القولين الاولين من الخلاف فيتحخير المشتري على الاظهر ولا يتصور كونهما في الذمة (قوله سقط القولان الاولان) وهما اجبار البائع وحده والمشتري وحده والثالث هو مقابل الاظهر وهو عدم اجبارهما وما في شرح شيخنا مما يخالف ذلك غير

عليه) الضمير فيه يرجع الى قوله ولو كان له (قول المتن فليكتل لنفسه الخ) أي لحديث الحسن أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصلحان صاع البائع وصاع المشتري وهو مرسى لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من رواية جابر مرفوعا والمرسل يعتضد بوروده مرفوعا وان كان ضعيفا ولان الاقباض هنا متعدد ومن شرط صحة السكيل يلزمه تعدده ثم لودام في المسكيات كفي (قول المتن اقبض من زيد الخ) ولو قال اقبضه لي ثم اقبضه لنفسك فالحكم كذلك ولو قال أحضره لي لا كئله لك منه فكذلك أيضا (قوله عني) يرجع الى قول المتن اقبض (قوله على مقابل الاصح) يرجع الى قوله ويلزمه فرع قال البائع (قوله لرضاه بتعلق حقه بالذمة) ولانه يتصرف في الثمن بالحالة والاعتياض فاجبركي يتصرف المشتري ولان المشتري يتوقع الفسخ بتألف المبيع والبائع آمن فاجبركي بأمن المشتري ولان البائع يجبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ملك نفسه (قوله لان حقه الخ) عبارة غيره لان حقه متعين في المبيع وحق البائع غير متعين في الثمن فامر بالتعيين (قول المتن وفي قول لا اجبار) أي لان كلا منهما ثابت له الاستيفاء وعليه الايفاء فلا يكلف الايفاء قبل الاستيفاء (قوله فاذا أحضره) لو تلف في مجلس الحاكم كان من ضمان دافعه (قول المتن ز أجبراني الاظهر) أي فيكون القول الثالث جاريا وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر لي وهو المراد ان شاء الله تعالى (قوله في غيره)

الضمير

وذ كر الافي في الشرح سقوط الاولين في بيع عرض بعرض واقتصر في غيره على سقوط الثاني وزاد في الروضة سقوط الاول أيضا عن الجمهور وفي الشرح الصغير سقوطه أيضا فسكوت الكبير عنه لا ينفية

(وإذا سلم البائع) بأجل أو دونه (أجر المشتري أن حضر الثمن) على نسليمه (والا) أي وإن لم يحضر (فإن كان) المشتري (معترا)
الثمن فهو مفلس (فالبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيع بشرطه لمسايقاً في (٢١٩) بابه (أو موصراً ماله بالبد أو بمسافة

قريبة) أي دون مسافة
القصر (حجر عليه)
أمواله (كما) (حتى يلم)
الثمن ثلاثاً يتصرف فيها بما
يطلب حق البائع (فإن كان
بمسافة القصر لم يكلف البائع
الصبر إلى إحضاره) (لنضرره
بذلك) (والاصح أن له
الفسخ) (وأخذ المبيع لعذر
تحصيل الثمن كالافلاس به
والثاني لا يفسخ ولكن
يباع المبيع ويؤدى حقه
من ثمنه (فإن صبر) البائع
إلى إحضار المال (فالجزء
ذكرنا) أي يحجر على
المشتري في أمواله كلها
إلى أن يلم الثمن لما تقدم
(وبالبائع حبس مبيعه حتى
يقبض منه) (الحال بالأمانة
أن خاف فونه بلا خلاف)
وكذلك المشتري له حبس
الثمن المذكور أن خاف
فوت المبيع به كاذ كره في
الروضة كاملها أي بلا
خلاف (وأما الأقوال)
السابقة (إذا لم يخف فونه)
أي البائع فوت الثمن وكذلك
المشتري فوت المبيع
(وتنزه على مجرد الابتداء)
بالتسليم أما الثمن المؤجل
فليس للبائع حبس المبيع
به لرضاء بالتأخير ولو حصل
قبيل التسليم فلا حبس له
أي كما في الروضة كاملها

محول عليه فراجع (قوله وإذا سلم البائع) أي عن جهة المبيع لا لنحو ودية إذ لا استدراك حينئذ (قوله
بأجل أو دونه) أي على الاظهر أو بدونه على مقابلة فقد كثر المخرج لعدم الاجبار ليس في محله إذ لا يصح معه الفسخ
والجزء وغيره مما سبق أي نعم هو صحيح بالنسبة لأجل المشتري (قوله أجر المشتري) على التسليم وليس للبائع
بامتناع الفسخ كعكسه وحينئذ يصبر المشتري محجوراً عليه في أمواله الحاضرة وإن جاز له الوفاء من غيرها
فيجب له الحاکم على الوفاء منها إن لم يوف من غيرها (قوله إن حضر الثمن) أي حضر نوعه لأنه في القدمة
(قوله معتراً بالثمن) بأن لم يكن له مال غير المبيع وإن كثرت قيمته فقوله فهو مفلس إنما ذكره نوته لكلام
المصنف وليس المراد به حجر الفلس (قوله بشرطه) وهو حجر الحاکم عليه فقط من غير نظر إلى زيادة دينه
على ماله ولا إلى طلب وغير ذلك مما يأتي ولو كان محجوراً عليه سابقاً لم يحتج إلى حجر وحيث كان الحجر شرطاً
في الفسخ فلا يفسخ البائع قبله ولا يتوقف فسخه على إذن الحاکم بعده (قوله وماله بالبد) أي البلد
التي فيه البائع وإن لم تكن بلد العقد كما قاله شيخنا الرمل (قوله حجر عليه) أي حجر عليه الحاکم في
أمواله كلها الحاضرة والمآل والغائب ويسمى هذا الحجر القريب لأنه لا يتوقف على سؤال ولا ضيق مال ولا
يتعدى لمال حادث بعده ولا يفسخ به بائع ولا يباع فيه مسكن ولا خادم ولا يتوقف زواله بعد الوفاء على
فك حاكم ولا ينفق على مؤنة نفقة المومنين (قوله بمسافة القصر) أي من البلد المذكور آنفاً (قوله
والاصح أن له الفسخ) ولا يحتاج في الفسخ هنا إلى حجر حاكم ويأتي هنا ما في القرض من جواز أخذ
القيمة لفیضه إن كان في غير بلد العقد وكان له مؤنة ولم يتحملها ومحل الفسخ إن لم يفسد المبيع والثمن
والافلا فسخ إن سلم متبرعاً كما قاله القاضي أبو الطيب وكلام الامام والرافعي بخلافه فراجع (قوله فالجزء
ذكرنا) أي يدام عليه الجزاء وإن كان وجداً قبل ذلك والاضرب الآن وعلى هذا يحمل كلام الشارح والمخرج
(قوله به) الضمير عائداً إلى عدم الخلاف كما فسر الشارح لا للتسليم كما توهمه بعضهم ولو خاف ماعداً أجراً بلا
خلاف أيضاً (قوله أي البائع فوت الثمن) لو قدم لفظ البائع بعد يخف لأنه فاعله لكان أولى ولو قال الشارح
لم يخف أحد مما فوت عوضه أيناسب ما بعده لكان أنسب وكان يستغنى عما زاده بقوله وكذلك المشتري
الحق فأنامل (قوله فليس للبائع حبس المبيع) ولا يطالب المشتري برهن ولا كفيل وإن كان غريباً وخيف
هربه وله الاستقلال بقبض الثمن كما تقدم

(باب التولية والائتراك والمراجعة والمحاكمة)

الضمير فيه يرجع إلى قوله في بيع عرض بعرض (قول المتن أجر المشتري) أي فلا ينبت للبائع بذلك فسخ
(قول المتن ثمن) أي نوعه لأن صورته للسلطان الثمن في القدمة (قوله بشرطه) أي وهو حجر الحاکم عليه قبل
الفسخ وقبل لا يفسخ بل تباع السلعة ويوفى من ثمنها هكذا حكاه الرافعي وهو يدل على أن السلعة لا تخرجه
عن الاعسار ولو زادت على مقدار الثمن (قول المتن حجر عليه) أي ولو زادت على الثمن أضاعها ولم يخاله
الحجر القريب ولا يتوقف الحجر على سؤال القريم هنا ولا ينفك إلا بفك القاضي (قوله ويؤدى حقه من ثمنه)
كأثر الدين (قول المتن فإن صبر فالجزء) في البسيط عن العراقيين أنه لا يحجر حيث يثبت الفسخ وهو
ظاهر إذ كيف يسوغ الجزاء مع تمكن من الفسخ ولكن المنقول لا يحصى عنه (قوله كاذ كره) يرجع إلى
قوله وكذلك (قوله أما الثمن المؤجل) مفهوم قوله أول الفرع ثمن في القدمة حال

(باب التولية الخ)

وهي نقل جميع المبيع إلى المولى بمنزلة الثمن المثل أو عين المتقوم بألف ولينك والائتراك نقل بعضه بنسبته من

وفي الكفاية في كتاب المداق أن القاضي أبو الطيب نقل عن نص الشافعي رحمه الله تعالى في المهور أن له الحبس وسبأ في المداق أنه لو
حل قبل التسليم فلا حبس للمرأة في الاصح (باب التولية)

والامتراك والمراجعة
وفيه المحاطة اذا (اشترى)
شخص (شيئاً) بمثل (ثم)
قال (بعد قبضه) (اعلم)
بالمثل (باعلام المشتري)
أو غيره (وليتك هذا العقد)
فقبل (كقوله قبله أو)
تولينه (لزمه مثل الثمن)
جسداً وقدر اوصفة (وهو)
أي عقد التولية (بيع في)
شرطه) (كالقدرة على)
التسليم والتفويض في)
الربوي (وترتباً أحكامه)
منها تجدد الشفعة اذا كان
المبيع شقفاً مشفوعاً وعصفاً
الشفيع في العقد الاول
(لكن لا يحتاج) عقد
التولية (الذي ذكره الثمن)
ولو حط عن المولى) بكسر
اللام (بعض الثمن) بعد
التولية (انحط عن المولى)
بفتحها لان خاصة التولية
التعزيل على الثمن الاول
ولو حط جميعه انحط عن
المولى أيضاً ولو كان الحط
قبل التولية للبعض لم تصح
التولية الا بالباقي أولاً لكل
لم تصح التولية أصلاً

وقدم هذا الباب من الافاظ المطلقة على ما بعده منها لان هذا المدلول شرعي سابق ينزل عليه ومعاني هذه
الفاظ مختلفة لغة متحدة شرباً كما قاله وفيه بحث فالتولية لغة تقليد العمل للغير (قوله والامتراك) جعل
الغير شريكاً والمراجعة لزادة والمحاطة النقص ومعانيها اشترطت كل المبيع أو بعضه الى الغير بمثل الثمن الاول
أو بزادة عليه أو نقص عنه كاسياني (قوله وفيه المحاطة) وسكونه عنها اما اكتفاء بالمراجعة لانها مراجعة
في المعنى للشترى أو اختصاراً أو لعدم ذكر أصلها والزيادة على الترجمة غير معينة فتأمل (قوله اشترى)
مثلاً اذ مثله السلم بعد قبض المسلم فيه وعوض الخلع والصداق والشفعة وصلح دم العمد والجاره ويلزمه فيها
جميع الاجرة ان ولاده قبل مضي زمن مثله أجرة والا فيقسط ما بقي وان قال من أولها قاله شيخنا الرملي وظهره
عدم بطلان العقد بذلك الشرط والذي يتجه فيه بطلانه ويلزمه أجرة مثل مدة انتفاعه ويلزمه في الخلع
والصداق مهر المثل وفي الشفعة مادفعه للمشتري وفي الصلح الدية والتولية في جميع ذلك بما قام على (قوله)
بمثلي فيدبه لقول المصنف لزمه مثل الثمن ويقال له العرض الآتي فهو المتقوم (قوله بعد قبضه) أي المفيد
للتصرف (قوله لا علم بالثمن) ولو قبل القبول يدخل فيه العلم بكيله ووزنه ونحو ذلك فلا بد من العلم بها وقال
شيخنا الرملي يكفي في المثل رضى به ولو تخميناً في التولية وفي الامتراك في المراجعة والمحاطة وفيه بحث فتأمل
ومثل الثمن ما قام به في المراسم وسبأني وقد يشمله الثمن بنحو ما قاله شيخنا وهو يقتضي أنه يشترط العلم بمهر المثل
في نحو الخلع وقيمة الدية في صلح الدم فراجع (قوله هذا العقد) هذا صريح بنفسه ونحوه بمثل ما اشترت
صريح بغيره ولو سكت عن ذكر العقد فهو كناية على المعتمد ومن الكناية جعلته لك بما اشترت مثلاً (قوله)
لزمه مثل الثمن) أي ان لم ينتقل للمتولى والواقع العقد على عينه سواء علم بانتقاله أو لا بل لو علم بانتقاله وقال
بمثله أو لا بعينه بطل العقد فمما يجري ذلك في عوض الخلع ونحوه مما سبأني أنه لو انتقل الثمن ونحوه
بعد العقد لا متولى تعينت عينه أيضاً ولا بضر لفظ المثلية في العقد ويلغو (قوله وصفه) ومنه الاجل فيعتبر
جميعه في حق المتولى وان وقعت التولية في آخره ولا يلزم رهن وكفيل كاتفي الاول على المعتمد (قوله منها)
تجدد الشفعة) ومنها أنه لو اطلع المتولى على عيب قديم مقدم على التولية رده على المولى لا على البائع الاول
خلافاً لابن الرفعة ومنها ان للمولى مطالبة المتولى وان لم يطالبه البائع الاول أيضاً خلافاً للامام (قوله لكن الخ)
هذا محل مخالفة التولية لغيرها (قوله ولو حط) أي بعض الثمن عن المتولى لا بلفظ نحوه سواء كان بلفظ حط
أو اسقاط أو عقراً أو بلوط أو ابراء من البائع أو وكيله أو موكله أو سيد مكاتب بعد عجزه لامن موصل له بالثمن
ومحتمل به لانها ما جنيان ويوجد الحط في غير التولية مما يأتي الا في المراجعة ان كان بعد لزومها أو وقعت بغير
لفظ تولية أو امتراك كاسياني (قوله بعد التولية) ذكره مراعاة لسلام المصنف وسند كرمفه ومه وكلامه
شامل لما قبل لزومه لو قيد بعضهم هذا الحط بغير الربوي بحسنه لانه يبطل اذا لا يتصور بقاء العقد معه لا قبل
التفويض ولا بعده فراجع (قوله ولو حط جميعه) أي بعد لزوم التولية والابطلت (قوله انحط عن المولى)
وحينئذ لو تقابل بالرجوع المتولى على المولى بشئ قاله شيخنا الرملي قال ولا يصح أخذ الشفع بعد حط الكل
ولا يلحقه الحط بعد اخذ فراجع (قوله الا بالباقي) بان يصرح به أو يطلق فان صرح بالكل بطل العقد (قوله)
الثمن بلفظ اشتركتك والمراجعة بيع مثل الثمن أو ما قام عليه به مع رجوع موزع على الاجزاء والمحاطة بيع كذلك
مع حط منه موزع على الاجزاء (قول المثل اعلم) اشترط العلم بالثمن فيه خلافاً للمراجعة الآتي وان اقتضى
صنيعه خلافه ثم لا فرق في ذلك بين المولى والمولى (فرع) لو حط عنه البعض ثم ولاد بجميع الثمن هل
يصح ويلحقه الحط أم يبطل ولا يصح الا بالباقي بعد أن يعلمه المولى الظاهر الثاني (قول المثل وهو بيع الخ)
وقيل ليس يباع بعد ابل يكون المولى نائباً عن المولى فتنتقل الزيادة اليه ولا تتجدد الشفعة (قول المثل)
لكن لا يحتاج الخ) أي لان لفظ التولية مشعر به (قوله الا بالباقي) هل يشترط محل نظر (قوله)

عرضاً) أي متقوماً كامراً (قوله لم يصح التولية أصلاً) ويطلب العقد الأول أن كان الخط في زمن الخيار لانه
 يصير مبطلًا لمن ومن هذا علم صحة ما أفتى به بعضهم في بولي باع لموليه داراً أو أراً من ثمنها في مجلس العقد من
 بطلان البيع وبقاء الدار على ملك الولي (قوله إذا انتقل) أي قبلها سواء علم بانتقاله أو لا لكنه عالم به وبقيته
 فلا ينافي ما مر قال شيخنا ويقوم مقام انتقاله ذكره جميع قيمته كالمبيع المنجح وبصريح به كلامه الآتي في
 القلف ولا بد من ذكر جنسه ان اختلف به غرض كقطن أو كتان قال شيخنا الرمي وذكر العوض لدفع الأثم
 للصحة العقد فيكون ذكر القيمة وفيه نظر وسياق ما فيه قال شيخنا ولو انتقل العرض أو المثل بعد التولية
 تعينت عينه لعدم تعدده كاسر (قوله أي المشتري) هو بفتح الراء أي المبيع ولم يذكر هذا اللفظ لعدم ما يدل
 عليه من لفظه فيما سبق (قوله في الأحكام السابقة) منها الخط ولولابض وأنه لو كان حط البعض قبل الاشتراك
 لم يصح إلا بقدر ما يخصه من الباقي وأنه لو حط الثمن كله قبل لزوم عقد الاشتراك لم يصح أو بعده انحط عن الثاني
 وأنه لو كان عرضاً لم يصح الاشتراك إلا ان انتقل أو ذكره مع قيمته كامراً وأنه متى انتقل تعين عينه وأنه إذا لم
 يذ كر لفظ العقد كان كناية على المعتمد كامراً وعلى ذلك يحمل كلام المنهج ويصح رجوع كلامه للتولية
 أيضاً وغير ذلك من الأحكام (قوله من مثل الثمن) ان لم ينتقل ومن عينه ان انتقل وكذا انصف قيمة العرض
 أو نصف عينه قال شيخنا وهو يقتضي أن نصف العرض الذي انتقل يختص به المولى وليس مشتركا بينهما
 فراجع (قوله كان له الربع) ان لم يقل بنصف الثمن والافله النصف قاله النووي ولو قال بالنصف ربع الثمن
 فقال شيخنا لم يصح العقد إلا ان أراد بالباء الأولى الظرفية (قوله فلا يطلق) أي لم يذ كر جزأ من المبيع ولا غنا
 بأن قال أشركتك في هذا العقد والمبيع فان قال أشركتك في بعضه لم يصح لعدم تعين البعض كامراً (قوله
 وكان المشتري) هو بفتح الراء كامراً (قوله مناصفة) أي بين القائل والقابل وهذا شامل لما لو تعدد كل منهما
 فيبقى لكل من الأول ان تعدد نصف حصته سواء تساوت حصته غيره أو لا والنصف الآخر للثاني سواء كان تعدد
 ويلزم كلامهم لكل من الأولين بقدر ما يخصه من حصته من مثل ثمن حصته لأن ما أخذ من حصة كل واحد
 من الأولين موزع سواء على الآخذين وهذا واضح على واليه ترشد عباراتهم لأن كل واحد منهم لو انفرد
 كان له نصف حصته فضم غيره إليه لا يخرج من ذلك وقول شيخنا الرمي فيما إذا تعدد الأول فقط ان للثاني
 مثل أحدهم بعد انضمام البهم وان كانوا اثنين كان له الثلث أو ثلاثة كان له الربع وهكذا غير صواب بل يلزمه
 البطلان إذا اختلف الحصص وسكت عن تعدد الثاني فقط أو تعدد هما معا فلينظر ما بقوله فيهما وبجر
 (قوله للجهل بقدر المبيع) وهو الجزء المأخوذ بعقد الاشتراك وقد علم رده بتزيله على المناصفة (قوله
 ويصح بيع المراجعة) قال شيخنا ويلحق فيها الخط ان وقعت بلفظ تولية أو اشتراك وله فيها الزيادة على
 الثمن الأصلي والنقص عنه كان يقول فيها اشتراء بخمسة عشر بعثتك بعشرين ورجع درهم لكل عشرة
 أو بعشرة الخ ولولم يذ كر لفظ المراجعة وما في معناه مع لفظ بعثتك بكذا مثلاً لم يكن العقد منها ولا خيار ولا حط
 وان كان كاذباً كما في الأنوار وهو يشمل ما لو كان العقد بلفظ تولية أو اشتراك وبه قال شيخنا الرمي لكن

ولو كان الثمن عرضاً الخ) لو أراد في هذا ان يولي بلفظ القيام فوجهان أحدهما يجوز كالمراجعة والثاني لان
 العقد الثاني في المراجعة مخالف للأول في قدر الثمن فاحتمل مخالفته في جنسه بخلاف التولية نعم المأخوذ بالشفعة
 يجوز التولية فيه بلفظ القيام لان الشفع لا يأخذ إلا بماله مثل ان كان مثلياً وان كان متقوماً فالنقد الغالب
 سبكي (قول المتن كالتولية الخ) هو يفيد ان الثمن اذا كان عرضاً يشترط الاشتراك بعينه وقد ياتزم (قوله
 المتن مناصفة) كالأقر بشئ زبد وعمره (قوله للجهل) أي فكان كما لو قال بعثتك بالف ذهاباً وفضة (قول المتن ثم
 يقول الخ) مثل ذلك أن يضم إلى رأس المال شيئاً آخر كأن يقول بعثتك بمائتين ورجع درهم لكل عشرة أي
 مثله قال الرافعي ويجري في المسئلة خلاف ما لو أوصى له بنصيب ابنه ورده النووي لان المفهوم هنا معنى المثلية

ولو كان الثمن عرضاً لم
 نصح التولية الا اذا انتقل
 العرض الى من يتولى
 العقد (والاشتراك في بعضه)
 أي المشتري (كالتولية
 في كله) في الأحكام السابقة
 (ان بين البعض) كقوله
 أشركتك فيه بالنصف
 فيلزمه النصف من مثل
 الثمن فان قال أشركتك
 في النصف كان له الربع
 ذكره في الروضة وهو مبني
 على الراجح في قوله (فلا
 أطلق) الاشتراك (صح)
 العقد (وكان) المشتري
 (مناصفة وقيل لا) يصح
 للجهل بقدر المبيع وثمنه
 (ويصح بيع المراجعة بأن
 يشتر به بمائة ثم يقول)

للمثل ذلك (بعتك بما اشتريت) أي بمثله (أورد ربع درهم لكل عشرة) أي وفي كل عشرة (وربح درهم يارده) فسر الرافعي بما قبله فكانه قال بمائة
وعشرة فيقبله المحاطب (و) يصح بيع (المحاطة كبعت) لك (بما اشتريت وحط درهم يارده) فيقبل (وحط من كل أحد عشر واحد) كأن الربح
في المراجعة واحد من أحد عشر (وقيل) (٢٢٢) يحط (من كل عشرة واحد) كجزء في المراجعة على كل عشرة واحد فإذا كان

اشترى بمائة وعشرة فالمحطوط
منه على الأول عشرة وعلى
الثاني أحد عشر (وإذا قال
بعت بما اشتريت لم يدخل
فيه سوى الثمن) وهو
ما استقر عليه العقد عند
لزمه وذلك صادق بما فيه
حط مما عتده المقدار زيادة
عليه في زمن خيار المجلس
أو الشرط (ولو قال بما قام
على دخل مع ثمنه أجرة
الكيال) لثمن المكبل
(والدال) لثمن المنادي
عليه إلى أن اشترى به
المبيع كما أفصح - ما
ابن الرضا في الكفاية
والطلب (والحارس والقصار
والرقاد) بلد من رفات
التوب بالهمز ور بما قيل
بالواو (والصباغ) كل من
الأربعة للمبيع (وقيمة
الصيغ) له (وسائر المؤن
المرادة للاسترباح) أي
لطلب الربح فيه كأجرة الحمال
والمكان واختان وتطين
الدار ولا يدخل ما يقصد
به استبقاء الملك دون
الاسترباح كنفقة العبد
وكسوته وعلف الدابة ويقع
ذلك في مقابلة الفوائد
للمستوفاة من المبيع ثم
العنف الزائد على المعتاد

ثبت الخيار لشرى كاتفه عنه العلامة ابن قاسم قال وقولهم خاصة التولية التزويل على الثمن الأول يحمل على
ما إذا لم يذ كر غيره فراجع ذلك وحوره (قوله لعالم بذلك) قال شيخنا بقدر الثمن وصفته ولا يكتفى رؤيته
عن فسر وفيه ماسر (قوله بمثله) أي إن لم ينتقل كما مر والاعتين وإن ضم البعز يادة عليه ودرهم الربح من
جنس الثمن إن صرح به والا فنفق البلد (قوله أوفى كل) وكذا على كل وكذا من كل عشرة إن لم يرد عن
معناها على المعتمد عند شيخنا الرمي كوالده ونكون من مائة على أوفى أو اللاد سواء أراد ذلك أو أطلق فإن
أراد من معناها بطل العقد وفي شرح الرضحة العقد واعتمده شيخنا ويكون الربح عليه واحدا على كل
تسعة لأنه جعله واحدا من العشرة على قياس الخط فراجع هذا والذي يتجه أنه مني قال من عشرة كان الربح
واحدا منها كافي الخط (قوله فسر الرافعي الخ) لأن درهم للعشرة وبارزاهم للواحد بشرط اضافته إلى درهم وأما
دوازه فهو اثنا عشر (قوله كبعت لك) أي وهو عالم كما تقدم في المراجعة (قوله وحط درهم) ومثله حط درهما
على كل عشرة أوفى كل عشرة أو لكل عشرة وكذا من كل عشرة ولكن في هذه يحط العاشر (قوله فالمحطوط
منه على الأول) أي من الوجهين عشرة فلو كان الثمن مائة فالمحطوط عليه تسعة وجزء من أحد عشر جزءا من
واحد على الثاني عشرة (قوله وإذا قال بعت الخ) هذه وما بعد هاهنا صور المراجعة كما سيذكره الشارح
وذ كرهما لأجل معرفة ما يدخل في الصيغة في كل منهما (قوله بما اشتريت) ومثله برأس المال كإثني (قوله وهو
ما استقر الخ) أي المراد بالثمن هنا ما لم يشتري دفعه للأطراف الأول وقت لزوم عقده فإن كان الخط قبل عقد
المراجعة محط بلهظ الشراء دون القيام أو بعده لم يشهد الخط لشرى الثاني (قوله والشرط) أي خياره لهما
(قوله بما قام) ومثله بما ثبت أو رحل أو وزنته أو بما هو على قال شيخنا الرمي ومعنى الدخول الله كور العاقد
على الثمن أنه يضمنه إلى الثمن وبذ كر جلته لأنه يدخل عند الإطلاق وفائدة أنه لو ذ كر شيئا وضمنه وتبين أنه في
مقابلة ما لا يدخل سقط هو وروجه وفيه نظر بل الوجه أن يقال إن الأمور المذكورة إذا علم ما بقا بلها من أجرة
وغيرها ثم قال المولى لا تولى وليتلك هذا العقد بما قام على ورجح كذا أنها تدخل مع الثمن الأول ويكون جملتهما
هي الثمن في عقد التولية ويكون الربح بقدرهما فافهم وراجع وتأمل (قوله كأجرة الخ) محل دخول ذلك
الأجرة إن لزمت المولى وأداها كإفلاجه شيخنا مر نعم في مؤقت دخوله على ادائها فنظر ظاهر فراجع
(قوله لثمن الخ) دفع به اعتراض دخول ما ذكرناه لازم للبايع وليس من الثمن فكيف يدخل فيه واستدل
على كلامه بما ذكره ابن الرضا (قوله وسائر المؤن) ومنها المكس المعروف وإن لم يجر خلافا للخطيب
ومنها ما غرمه في خلاص مغبوب أو ردأني أو أجرة طبيب أو غنم ذراة للرئيس أو فداء الجاني وقد اشتراه
كذلك في الجميع بخلاف الحادث بعد الشراء (قوله نعم الخ) لا حاجة لاستثنائه لأنه ليس من مؤن الاستبقاء
ولذلك أسقطه في المنهج إلا أن يقال أنه لدفع ثمنهم شمول العاقلة (قوله بنفسه) ومثله عمل من يستحق
منفته باجارة وغيرها (قوله وليعلمها) أي رجوا بواظها ركلاهم إن هذا خاص بالمراجعة والمحاطة وقال شيخنا
لأمانع من شموله للتولية والاشتراك ولا ينافيه ماسر وكلام الشارح الآتي بدله نعم قد مر أن التخمين
(قوله فإذا كان اشترى بمائة وعشرة الخ) لو كان الشراء بمائة فقط فالمحطوط على الصحيح تسعة وجزء من أحد
عشر جزءا من درهم ولو قال وحط درهم من كل عشرة حط واحد من كل عشرة ولو قال وحط درهم لكل عشرة
حط درهم من كل أحد عشر (قول الثمن بما اشتريت) أي بمثله (قوله كأجرة الخ) من ذلك المكس الذي

للتسعين بدخل (ولو قصر بنفسه أو كالأول) أو طين (أو تطوع به شخص لم تدخل أجرة)
مع الثمن في قوله بما قام على لأن عمله ما تطوع به غيره لم يحم عليه وإنما قام عليه بما بذله وطريقه أن يقول وعملت فيه ما أجزته كذا أو عملت
متطوع (وليحطها) أي التبايعان (ثمنه) أي المبيع في صورة بعت بما اشترى (أو ما قام به) في صورة بعت بما قام على

في الصورة الثانية ورجح كذا
كانت من صور المراجعة كما
ذكر المصنف في الأولى
ولما صورته ثالثة وهي
بعتك برأى المال ورجح
كذا وهو كقوله بما اشتريت
وقيل بمقام على (وليصدق
البائع في قدر الثمن) القى
استقر عليه العقد أو قام به
المبيع عليه عند الاختبار به
ذلك (والاجل والشراء
بالعرض وبيان العيب
الحادث عنده) لأن
المشتري يعتمد أماته فيها
ينجبه بذلك الثمن فيذكر
انه اشتراه بكذا لاجل
معلوم لانه يقابله قسط من
الثمن وانه اشتراه بعرض
قيمه كذا ولا يقتصر على
ذكر القيمة لانه يشهد
في البيع بالعرض فوق
ما يشهد في البيع بالنقد وانه
حدث عنده هذا العيب
لنقص المبيع به عما كان
حين شراء (فلوقال) اشتريته
(بمائة) وباعه مراجعة أى
بما اشتراه ورجح درهم لكل
عشرة كالتقدم (فبان) انه
اشتراه (بنفسه) بيينة
أو اقراض (فلا يظهر انه يحط
الزيادة ورجحها) لكونه
والثاني لا يحط شيء لعدم
البيع بما ذكر (و) الاظهر
بناء على الخط (انه لاخير

بالرؤية كاف فيهما عند شيخنا مرفلا يلا ثم ذكرهما هنا فتأمل (قوله فلوجه أحدهما) قدرا أو جنسا
أو صفقا (قوله وجهان) أى على الوجه الثاني أصحهما الاشتراط (قوله ولو قيل الخ) ولو لم يقل ذلك ففي
من صور التولية لصحتها بغير لفظ التولية كالتقدم (قوله كذا المصنف) أى فيما تقدم (تنبيه) لا يجوز
ان يقول بما اشتريت ولا بمقام على ولا غيرهما مما تقدم فيما أخذه به بشرط ثواب معلوم وأراد بيعه مراجعة
لانه كذب ولا يجوز بما اشتريت ولا برأس المال في عبده أو جرة أو عوض خلع أو نكاح أو صلح عن دم عمد
وأراد بيعه مراجعة لانه كذب أيضا بل يذ كر قيمة العبد كانه مثلا فيقول قائم على بمائة أو يز بدوى أجرة مثل
كذا أو مهر مثل كذا أو صلح عن دية كذا (قوله قدر الثمن) أى وان لم يخالف العادة خلافا للسبكي
(قوله القى استقر عليه العقد) فان تعدد العقد أخبر بالاخير ولو هو الاكثر فان تبين ان كثرته بمواطأة وهي
مكرهه على المعتمد فلها اختيار ان باع مراجعة والا فلا كاسر ولا يلزمه بيان رخص السلعة مثلا (قوله أو قام
به) هو عطف على استقر فيكون من الثمن كما تقدمت الإشارة اليه لكن قد تقدم انه قابله فلهما تجوز فيه
(قوله أى يجب عليه الصدق) أى لرفع الائم عنه والا فالعقد صحيح مطلقا وقائمة الوجوب سقوط الزيادة
ورجحها اذا كذب فيها ولو ثبتت اختياره في غير هاولا حط خلافا للامام والغزالي (قوله وبيان العيب الحادث)
وكذا عيب قديم أخبره لكن ان باع بمقام على حط الارض بخلاف بما اشترت فتأمل (قوله يعتمد
اماته) أفهم انه لو كان عالما لم يحتج الى اخباره وكذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به (قوله بعرض الخ)
المراد بالعرض المتقوم كالتقدم والثاني يصح البيع به مراجعة وان لم يذ كر قيمته خلافا للسبكي وعليه هل ينزل
الرجح على قيمته أو على وزنه أو كليهما راجعه كذا قال شيخنا وفيه بحث (قوله قيمته كذا) والمعتبر قيمة يوم
العقد ولا عبرة بما بعده من رخص أو غلام أو يكتفي تقويمه بنفسه ان كان أهلا والا فقلد فان تنازع فاعفد لان
(قوله ولا يقتصر الخ) تقدم أن ذكر القيمة شرط للصحة بخلاف ذكر العرض وبذكر أيضا انه اشتراه
من مولى أو من مدينه المعسر والمماطل (تنبيه) قول شيخنا الرملى انه لا يشترط ذكر العرض يشمل
ما لو كانت عشرة دراهم مثلا وقال بعتك هذا بعشرة دراهم والوجه أن مثل هذا ليس من التولية ولا يلحق
فيه حط ولو حط عن الاول فتأمل وراجع (قوله انه يحط) عبارة الروضة سقطت وهي أولى لافادة ان
العقد لم يقع عليها فتأمل قال العلامة ابن قاسم وحينئذ لازم الجهل بقدر الثمن في الواقع وهو مبطل الآن

بأخذه السلطان (قول المتن بطل) أى كالمقال بعتك بما اشترت ولم يقل مراجعة (قوله لسهولة الخ) عبارة
القاضي لانه اذا قل مراجعة كان مبنيا على الثمن الاول بخلاف ما اذا لم يقله بدليل انه اذا خان فيه لاحط ولاخير
(قوله وفي اشتراطها) يرجع الى قوله والثاني يصح (قوله ولو قيل في الصورة الثانية) هي قوله في المتن ولو قال
بمقام على الخ (قوله أى يجب عليه) أى لان هذا الباب مبنى على الامانة فان المشتري يعتمد فيه على نظر
البائع وراض لنفسه بما رضى به معز يادة أو حط (قوله وبيان العيب الحادث) معناه انه يبين حدوثه ولا
يكتفى باعلامه بالعيب كما سنبه عليه الشارح وبه تعلم ان هذا زيادة على ما تقرر من أن كل باع يجب عليه
لاعلام بالعيوب وكذا يجب اعلامه انه اطعم على التقديم ورضى به ولا يكتفى باعلامه بالعيب (قول المتن به يحط
الزيادة) أى ولا يتوقف ذلك على طلب بل يتبين ان البيع انعقد بذلك كالمثل للشفعة وبذلك تعلم ان هذا الخط
ليس كارض العيب القديم ثم وجه الخط التنزيل على الثمن الاول (قوله لانه قد يكون له غرض الخ) لانه ان
بان كذبه بالاقرار لم يؤمن كذبه ثانيا وان بان بالبيينة فقد تسكون كاذبه ويكون الباطن مخالفا للاظهار (قوله
المشتري الاختيار) الا أن يكون عالما بكذب البائع أو يكون المبيع نالفا وفي هذه الثانية يرجع بقدر التفاوت

للمشتري لانه قد رضى بالاكثر أو لى أن رضى بالاقل والثاني له الاختيار لانه قد يكون له غرض في الشراء بذلك المبلغ لا برأى قسم أو انفاذ وصية
وعلى قول عدم الخط للمشتري الاختيار جزم لا ان البائع غره وعلى قول الخط

لا خيار للبائع وفي وجهه قيل قول له الخيار لانه لم يسم له ماسما (ولو زعم انه) أي الفخ الذي اشترى به (مائة وعشرة) وانه غلط في قوله أولا بما
(وصدقه المشتري) في ذلك (لم) (٢٢٤) يصح البيع الواقع بينهما مرة (في الاصح) لتعدد امضائه من يد ابيه العشرة فالتبوعة

يقال صح هنا نظر المسمى ويجري مثل هذا في التولية بعد الخط وقبل علمه به فراجع (قوله لا خيار للبائع)
كالمشتري وهو المعتمد (قوله ولو زعم) أي بعد عقد المراجعة اشتراه الخ وصدقه المشتري في ذلك الزعم
فلا يصح بقاء صحة البيع (قوله وللبيع الخيار) بناء على الصحة الذي هو المعتمد أي لقوات العشرة التي هو
زعمها عليه مع تصديق المشتري له قال شيخنا وخياره على الفور كالعيب (قوله لم يقبل قوله ولا يبيته)
والبيع صحيح ولا خياره (قوله أمضى العقد على ما حلف عليه) ولا خيار للبائع (قوله بفتح الميم) أي
قريباً وبكسرهما النفس الواقعة كما يقال الامر محتمل لكذا قال في شرح الروض اقتصر وافي النقص على
الغلط وقياس ما سري في الزيادة ذكر التعمد وكأنهم تركوه لعدم جريان التفاريغ فيه اه فتأمل (تنبيه)
لو أقر بالرق لشخص فبيع ثم ادعى الحرية لم تقبل دعواه الا ان بين له وجهاً محتملاً وقال ابن حجر يقبل
مطلقاً لاجل حق الله ولو باع دار مثلاً ثم ادعى وقفها قبل البيع أو أنها لم تكن ملكه فان كان صرح حال
البيع بالملك لم تقبل دعواه والا قبلت قال شيخنا وغيره العتق والوقف لا يسمع مطلقاً كالأدعي انه
باعها قبل هذا البيع مثلاً (قوله وللمشتري حينئذ الخيار) هو مرجوح مبنى على مرجوح وديان
الصحيح عن الروضة بقوله ان يعود الخ (قوله ما ذكرنا في حالة التصديق) وهو سقوط الزيادة ورجحها
وثبوت الخيار للبائع للمشتري (قوله جريدتي) هي بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية
وفتح الدال المهملة اسم للدفترا المكتوب فيه من أمتعة ونحوها (قوله سماع يبيته) وحينئذ يأتي ما ذكر
في التصديق (قوله وهذا هو المشهور) مرجوح والمعتمد ما قبله (فرع) الخيار فيما تقدم على الفور كما مر
(باب بيع الاصول والثمار)

أي بيان ما يدخل في لفظ المعقود عليه منها وما لا يدخل وفي جعل الله كورات أصولاً ونحوها وهو حقيقة عرفية
وحصته من الريع (قوله لا خيار للبائع) أي لانه يبعد أن يكون غلطه أو تلبيسه سبباً لثبوت الخيار له (قوله)
لتعدد امضائه الخ) أي لان الزيادة لا محتمل في العقد بخلاف النقص فانه معهود بدليل الارض ولا كذلك
الزيادة وإضافاً لانه لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فانه رضى به في ضمن رضاه بالاكثر (قول
المقن قلت الاصح محته) أي كالأول بالزيادة (قوله ولا تثبت الخ) قال السبكي هو مشكل حيث اعتبر المسمى
هنا واعتبر في الغلط بالزيادة التنازل على العقد الاول ثم يرتفع الاشكال على مقابله الآتي ثم وجه عدم الثبوت
كون الزيادة مجهولة ولم يرض بها المشتري بخلاف التسعين السالفة فانه رضى بها في ضمن رضاه بالمائة (قوله)
بفتح الميم) أي وأما بالكسر فهو الواقعة نفسها (قوله لانه قد يقر الخ) لا خلاف أيضاً عند الاصحاب مدرك
آخر وهو أن قلنا الجمين المردودة كالأقرار لحلف وان قلنا كالبينة فليس له طلب التحليف لاحتمال أن
يعتمد التمسك بعلمه عدم الرد (قول المقن فله التحليف) لو رد الجمين انجبه تحليف البائع سواء قلنا الجمين
المردودة كالبينة أو كالأقرار لان البينة هنا تسمع ولا يمنع فيما يأتي نعم لو كان سماعها مبني على جواز رد الجمين
لم يصح ما قلناه ثم اذا حلف بيمين الرد فان قلنا كالبينة فهو كالأصل وصدقه وان قلنا كالأقرار فيحتمل أن يكون
كاسلف في حالة عدم ابداء العذر يأتي فيه اشكال الشيخين (قول المقن والاصح سماعها) قال السبكي
فيكون كالأصل وصدقه فعلى رأى الرافعي يفسد العقد وعلى رأى المصنف يصح ثم يجري الخلاف في ثبوت الزيادة
(باب بيع الاصول والثمار)

قال في التصرير عبارة السبكي رحمه الله الاصول الشجر وكل ما ينمو مرة بعد أخرى وقيل الشجر والارض

بربحها (قلت الاصح محته)
والله أعلم ولا تثبت العشرة
المذكورة وللبيع الخيار
وقيل تثبت العشرة بربحها
وللمشتري الخيار (وان
كذبه) المشتري (ولم يبين)
هو (لغاطه وجهاً محتملاً)
بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا
يبيته) ان أقامها عليه
لتكذيب قوله الاول لها
(وله تحليف المشتري انه
لا يعرف ذلك في الاصح)
لانه قد يقر عند عرض الجمين
عليه والثاني لا كالأصل
بنيته وعلى الاول ان حلف
أمضى العقد على ما حلف
عليه وان نكل عن الجمين
ردت على البائع بقاء على
ان الجمين المردودة كالأقرار
وهو الاظهر وقيل لانه بناء على
انها كالبينة وعلى الرد يحلف
ان ثمنه مائة وعشرة وللمشتري
حينئذ الخيار بين امضاء
العقد بما حلف عليه وبين
فسخه قال في الروضة كاصلها
كذا أطلقوه ومقتضى قولنا
ان الجمين المردودة مع
نكول المدعي عليه كالأقرار
ان يعود فيه ما ذكرنا في
حالة التصديق (وان بين)
لغاطه وجهاً محتملاً كان قال
كنت راجعت جريدتي
فغلطت من ثمن متاع الى
غيره (فله التحليف) كاسبق

لان ما بينه بحرك ظن صدقه وقيل فيه الخلاف (والاصح) على التحليف (سماع يبيته) التي يقيمها بان الفخ مائة
وعشرة والثاني لا يسمع لتكذيب قوله الاول لها قال في المطالب وهذا هو المشهور في المذهب والنصوص عليه (باب) بيع

(الاصول والثمار) كذا ترجم الشيخ في التنبية وترجم في المحرر بفعل قال في التحرير الاصول الشجر والارض والثمار جمع ثم وهو جمع ثم قوسياً في الباب في ذلك اذا (قال بعنك هذه الارض أو الساحة (٢٢٥) أو البقعة) أو العرصة (وفيها بناء وشجر

فالمذهب انه يدخل) للبناء والشجر (في البيع دون الرهن) أي اذا قال رهنك هذه الارض الى آخر ما تقدم وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيها قولان بالنقل والتخريج وجه الدخول أنها للثبات والروام في الارض فتتبع ووجه المنع ان اسم الارض ونحوه لا ينفكها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيهما وحمل نصه في البيع على ما اذا قال بحقوقها وكذا الحكم في الرهن ولو قال بحقوقها والفرق على الطريق الاول أن البيع قوي ينقل الملك فيستتبع بخلاف الرهن ولو قال بعثتها بما فيها دخلت قطعاً أو دون ما فيها لم تدخل قطعاً وبقال مثل ذلك في الرهن وفي قوله بحقوقها وجه انها لا تدخل في البيع ويأتي مثله في الرهن ووجهه ان حقوق الارض انما تقع على المرو ويجرى الماء لها ونحو ذلك وسيأتي انه يدخل في بيع الشجرة أغصانها الا اليابس لان العادة فيه القطع فيقال هنا في الشجر اليابس كذلك (وأصول البقل التي تنبت في الارض سنين) أو أكثر ويجز

فتأمل (قوله الاصول) جمع أصل والمراد به ما يتبعه غيره في دخوله في العقد والثمار امام فرد ثم بضم أوليه الذي هو مفرداً ثماراً وما جمع لثمر بفتح أوليه الذي هو جمع ثمرة واختاره المصنف لثقلته ولا نه وسط فتأمل (قوله وترجم في المحرر بفصل) نظر الى أنه من الالفاظ المطلقة كالذي قبله لانها قسمان ماله مدلول شرعي يحمل عليه وهو الاول وفيه أربعة ألفاظ كما مر وما يستتبع غير مسماه وهو ما هنا وفيه سبعة ألفاظ بحسب النوع الارض والدار والبستان والقرية والدابة والشجرة والثمرة وما فعله المصنف أنسب (قوله قال) أي البائع ولو بوكالة أو لابة (قوله وفيها) خرج مالم يس فيها كصديهما من نهر خارج عنها وقناة ومسبل ماء فان قال بحقوقها دخل ذلك والا فلا بد من دخول مكتوب دار مثلاً مطلقاً (قوله بناء) ولولين أو نهر أو قناة فيدخل أرض ذلك وبنائه ولا يدخل الماء فيها الا بالنص عليه فان لم ينص عليه لم يصح عقد البيع وان عقد عليها وحدها وكالماء المعدن الظاهر كاللح والكبريت والنورة أو ما لا يلبس كالذهب والفضة فيدخل بلا شرط عند عدم العلم به (قوله وشجر) ولو شجر موز أو نيلة أو مما تؤخذ أغصانه مراراً كالحور بمثلين على المعتمد كما يأتي (قوله وحمل الخ) فحل الخلاف عند الاطلاق في البيع والرهن فان قال بحقوقها فيهما دخل ما ذكر من أرض البئر والقناة والنهر وبناء وما فيها كما مر وقال ابن قاسم الدخول هذا استحقاق للمنفعة فقط وحمله بعضهم على ما جرت العادة به وليس ملكه وان قال بدون حقوقها لم يدخل فيها ما ذكر وسيد كرمي ما قال بما فيها أو دون ما فيها (قوله ينقل الملك) فيلحق به كما هو كذلك كالوقف والهبة والصدقة والهبة والوصية وعوض الخلع والصداق وصلاح النكاح والجرعة (قوله بخلاف الرهن) ومثله العارية والإجارة والإقرار بالمراد بما لا ينقل الملك مالم يس فيه نقل ملك الارض لان الاقرار اخبار بملك سابق وعدم دخول غير الارض فيه لاحتمال حدوثه (قوله ونحو ذلك) مما مر نعم يدخل في الإجارة ما يتوقف النفع عليه (قوله فيقال الخ) أي فلا يدخل الشجر اليابس الا ان احتيج اليه لجهله دعامته ونحوها مما يأتي وفارق دخول الوتد بانه للروام وما جرت العادة بنقله من الشجر الرطب كاليابس (تنبيه) لو لم يكن البناء والشجر ماله لم يدخل شيء منه وان كان مشتركاً بينهما وبين غيره دخل ما يخصه فان كان الارض وما فيها مشتركة أدخل منه ما سواي حصته من الارض فأقل فان زاد عليها لم يدخل الزائد قاله ابن حجر وقال شيخنا يدخل جميع ما يخصه وان زاد على قدر حصته من الارض وهو ظاهر فراجع (قوله البقل) خرج الشجر فيدخل جميعه كما تقدم (قوله أو أكثر) أي أقل لأن الحكم دائر مع كونه يجز مرة بعد أخرى كما أشار اليه الشارح تقيماً للضابط (قوله والقضب بالمجعة) أي الساكنة بعد القاف وفي ابن حجر انه اسم الفت قطعاً عليه تفسيره برادفة القرط والرطب والفضة وهو علف الهائم المعروف بالبرسيم ونحوه (والهندبا بالمد والقصر) أي مع كسر الدال المهمة قبل الموحدة وهو المشهور في العرف بالبقل (قوله وتؤخذ ثمرة) وأغصانه وليس شجراً كما مر (قوله كالترجس) والقطن الحجازي والبناء وهو بعيد قال وهذه الترجمة جعت بين ترجتي بابين متجاورين للشافعي رضي الله عنه أحدهما باب ثمر الحائط يباع باصله والآخ باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار (قوله للثبات والروام) أي فـ كانا في معنى الارض كما جعل معناها في ثبوت النفعة فيهما واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم من باع نخلاً فقد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع مفهومه أنها اذا لم تؤبر للمشتري مع ان اسم النخلة لا يشملها لاسكن لانها لها البناء والفراس كذلك (قوله ووجه المنع) اذا قلنا بهذا بقيت دائماً بلاجرة وللمشتري الخيار عند الجهل (قوله فيقال الخ) أي بحكم الاول بدليل ان الغصن الرطب يدخل في اسم الشجر بلا خلاف بخلاف الشجرة الرطبة مع الارض فان فيها خلافاً كما تقرر (قول المتن والهندبا) أي البقل (قوله

(٢٩) - (قولي وعبره) - ثاني) هو مراراً (كالفت) بالمشناة والقضب بالمجعة (والهندبا) بالمد والقصر والنعناع والسكر فس أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالترجس والبنفسج (كالشجر) ففي دخوله في بيع الارض ورهنها الطرق السابقة هذا مقتضى التشبيه

والتقصير في الروضة كاصلها على ان في دخولها في البيع اختلاف السابق وعلى الدخول في البيع القمرة الظاهرة وكذا الجزة الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لاتخاذها بدو يشبه المبيع بغيره سواء بلغ ما ظهراً وان الجزأ لا قال في التهمة الا القصب فانه لا يكلف قطعه الا ان يكون ما ظهر قدره ينتفع به وسكت (٢٢٦) عليه في الروضة كاصلها (ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كافي المحرر والروضة وأصلها

والبادي بان (قوله) فليشترط عليه قطعها أي القمرة وكذا الجزة والمراد بالظاهرة هنا ما لا تدخل في بيع الشجرة كإياي (قوله) القصب هو مستثنى من لزوم القطع المفهوم من شرطه قال بعض مشايخنا ولا جرة لمدة بقاءه والمراد بالقصب القلري وهو البوص المعروف فهو بالمحالة المفتوحة وقول الاسنوي هو بالمحمة سهو مر ولعل القصب المأ كول وهو الخول مثله وألحق به بعضهم شجرة اختلاف أيضاً (قوله) فانه لا يكلف قطعه ثم الحادث للمشتري ان يميز لا نحو غلظ قصبته واذ اتناز عافيه فسخ العقد وعلم من كون الاستثناء من تكليف القطع انه لا بد في محقق البيع من شرط قطعه وان البيع صحيح وان لم يكن قدرا ينتفع به هنا (قوله) في مطلق بيع الارض ان قال بحقه وفيها وخرج بالمطلق يبيعها مع ما فيها وسياً في كلام المصنف (قوله) وسائر الزرع ومنها القطن الخراساني (قوله) هذا الزرع الخ قيد لمحل الخلاف ولشبهت الخيار الآتي فلا يدخل يصح معه المبيع قطعاً ولا خيار وان لم يكن معلوماً ولا مريضاً كالحل فتقيد المنهج بهذا القيد لا يحتاج اليه في الاول (قوله) وفرق الاول أي من حيث القطع (قوله) وللمشتري الخيار أي فوراً (قوله) بان سبقت الخ) أو أراها من خلال الزرع وظنه للمالك فبان لغيره (قوله) لتأخر انتفاعه أي فيتضرر بذلك فلا حاجة لقول المنهج ونضرر الا أن يقال هو عطف تفسير فلما لم يكن تفرقها في زمن لا يقابل باجرة قال شيخنا الرمي كيوم أو بعضه فلا خيار فراجع (قوله) دخول الارض) أما ما فيها من الزرع فلا يدخل تحت بدو ولا يضمه وان تلف بتقصيره لانه لم يضع يده عليه (قوله) وضمانه قال الاسنوي هذا للقطعة من زيادات المنهاج ولا حاجة اليها أو أجاب عنها شيخنا الرمي بانه لا يلزم من اليد الضمان كالوديعة وفيه نظر اذا الدخول هنا هو كون المشتري قابضاً للارض ويلزمه كونه في ضمانه ولعل شيخنا المذ كور فهم أن الضمان هنا ضمان اليد فراجع (قوله) متأث في الحال) أي شأنه ذلك فلا بد مالو كان الزرع قليلاً والامتنعة كثيرة (قوله) فان تركه أي المذ كور من البذر والزرع (قوله) وعليه القبول بمعنى سقوط خياره لان تركه اعراض لا تمليك الا ان وقع بصيغة تمليك أو مكن واذا عافيه عاد الخيار (قوله) حكم الشجر) أي فيدخل عند الاطلاق ويصح البيع مع استثنائه نعم ان كان مما جرت العادة بنقله من الارض لتحويله بموضع آخر فهو كالزرع الذي لا يدوم قاله شيخ شيخنا عميرة وقدر (قوله) انه لا جرة للمشتري مدة بقاء الزرع) أي ولو بعد القبض وكذا مدة تفرقه وان طالت نعم ان جرت العادة

واقصر الخ) أي فلم يذ كر مسألة الرهن (قوله) وعلى الدخول الخ) هذا مفهوماً من تعبير المنهاج بالاصول (قوله) الجزة هي بكسر الجيم (قوله) الا القصب أي الفارسي (قوله) فانه لا يكلف أي فيكون بيع الارض مع شرط قطعه في حالة عدم النفع باطلا (قوله) في مطلق الخ) الذي في الروض انه لا يدخل وان قال بحقه وفيها (قوله) كالجزر الخ) يريد أنه لا فرق في ذلك بين ما يحصد كمثل المكن أو يقلع كمثل المثل كما شملها قول المصنف يؤخذ (قوله) بان بد المستأجر الخ) وبانه لو كان في معنى ذلك لوجب القطع بالفساد لجهة المدة كدار المعتدة بالاقرأ والجل ثم محل الخلاف في الزرع الذي يؤخذ دفعة والا فيصح بلا خلاف لانه ينتقل للمشتري كما أشار اليه الشارح قبيل هذا بقوله هذا الزرع الذي لا يدخل (قوله) ومثله أي الحصاد (قوله) ولو قال الخ) هو جارياً يضاف نفس الزرع عند ثبوت الخيار كما سلف (قوله) والبذر الذي يدوم) لو كان عادتهم في هذا أن يقلع بعد بروزه ويحول لمكان آخر

بيع الارض ويبقى الى أوان الحصاد ومثله القلع فما يقلع وللمشتري الخيار ان جهله فان تركه البائع له سقط خياره وعليه القبول ولو قال آخذته كأفرغ الارض سقط خياره أيضاً ان أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم كنبوي النخل وبذر الكراث ونحوه من البقول حكمه في الدخول في بيع الارض حكم الشجر (والاصح أنه لا جرة للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز كالارض له في الاجازة في القصب والثاني ومحله في الوجيز له الاجرة قال في البسيط لان المتنافع متميزة عن المعقود عليه أي فليست كالقصب

(ما يؤخذ دفعة) واحدة
(كالخطة والشعير وسائر الزروع) كالجزر والفجل واليصل والثوم لانه ليس للثوم والنبات فهو كالنقولات في الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل (على المذهب) كما لو باع داراً مشحونة بامتنعة والطريق الثاني يخرج على القولين في بيع الدار المستأجرة لغير المشتري أحد هما البطلان وفرق الاول بان بد المستأجر حائلة (وللمشتري الخيار ان جهله) أي الزرع بان سبقت رؤيته للارض قبل البيع وحدث الزرع بينهما لتأخر انتفاعه فان كان عالماً بالزرع فلا خياره (ولا يمنع الزرع) المذ كور (دخول الارض في يد المشتري وضمانه اذا حصلت التخلية في الاصح) والثاني يمنع كما تمنع الامتناع المشحون بها الدار من قبضها وفرق الاول بأن تفرغ الدار متأث في الحال (والبذر) بالذال للمحمة (كالزرع) فالبذر الذي لا ثبات لبناته يؤخذ دفعة واحدة لا يدخل في

وفي أصل الروضة قطع الجمهور

بأن لأجرة وقبل وجهان
الاصح لأجرة وظاهر أن
الزعر يبقى إلى أن الحصاد
أو القلع (ولو باع أرضا مع
بذرا وزرع) بها (لا يفرد
بالبيع) عنها أى لا يجوز
بيعه وحده كالخطة في سبيلها
وسياقى فهي مسنونة
كالبنر (بطل) البيع (في
البيع) قطعا للجهل بأحد
المقصودين وتقدر التوزيع
(وقيل في الأرض قولان)
أحدهما الصحة فيها بجميع
الثنى وذ كرى المحرر البنر
بعد صفة الزرع وقدمه في
النهاج قيل لتعود الصفة
اليه أيضا فيخرج بهما روى
قبل العقد ولم يتغير وقدر على
أخذه فانه يفرد بالبيع ولم
ينبه في الدقائق على ذلك وقد
أطلق البنر في الروضة
كاصلها (وبدخل في بيع
الأرض الحجرة المحلوفة فيها)
والمبنية (دون المدفونة)
كالكنوز (ولا خيار
للمشتري ان علم الحال
(ويلزم البائع النقل)
المسبوق بالقلع وتسوية
الأرض ولا أجرة عليه لمدة
ذلك وان طالت (وكذا ان
جهل الحال) ولم يضر قلعهما
لا خيار له ضررهما أولا
ويلزم البائع النقل وتسوية
الأرض ولا أجرة عليه لمدة
ذلك (وان ضرر قلعهما
(فله الخيار)

بقطعه قبل أو ان الحصاد لزمه ولا يمكن من دياسته في محله الا بالرضا واذا وقع شرط قطع وجبت الاجرة ولو بلا
طلب وفارق توقف وجوب الاجرة على الطلب في النمرة لان التأخير هنا في غير المبيع ويصح قبض الأرض
مشغولة كما يؤخذ من التشبيه المتقدم وأشار بقوله الذي جهله الى تقييد محل الخلاف فلا أجرة للعالم قطعا
(قوله وفي أصل الروضة الخ) هو اعتراض على المصنف في تعبيره بالاصح (قوله وظاهر الخ) فقدم ذكره لانه
معلوم ومثله ما تقدم في البنر وكان حقه ان يؤخره الى هنا ويلزم في القلع تسوية الأرض وازالة عروق نضرها
(قوله للجهل الخ) فان أمكن علمه بعد كان من فريق الصفقة (قوله أحدهما الخ) سكت عن مقابله
لما افقته لطريق القطع وعلى الصحة ببق الزرع والبنر للبائع وهل يلزم المشتري بقاؤه الى أن الحصاد أو القلع
راجعه (قوله قيل لتعود الصفة) حكاه بقيل للإشارة الى عدم الاعتناء به وبدل لضعفه عدم ذكره في
الروضة والشرح وسكوته عنه في الدقائق ولا نظرا لصورة نادرة يتعذر وجودها وخرج بالصفة التي هي لا يفرد
بالبيع ما يدخل في بيع الأرض عند الاطلاق فالبيع صحيح قطعاً وذكره تأكيده لانه محقق الوجود وبذلك
فارق بيع الدابة وحلها تأمل (قوله وبدخل في بيع الأرض الحجرة الخ) فهي ليست عيبا الى أرض تقصد
للزراعة أو نحوها مما نضره الحجرة (قوله والمبنية) بموحدة فنون فتحتية أو بمثلثة فوحدة فتنة والانساب
الاول قد دعى للتأسيس (قوله ان علم الحال) نعم ان كان قلعهما من مثلثة أجرة ثبت الخيار وكذا ان جهل
ضرر قلعهما دون تركها لعكسه قاله شيخنا الرملي وقال شيخنا الزياي ثبت الخيار في صورة العكس أيضا
فان المنهج عن المتولى معتمد عنده وصدق المشتري في جهله وصدق البائع بعد قلعه المشتري الحجرة في أنها
مثبتة لمدفونة على الاصح (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك) أى النقل والتسوية وكذا القلع الا لزم للبائع
أيضا كما أشار اليه الشارح على ما تقدم (قوله وان طالت) وان كانت بعد القبض (قوله ولم يضر قلعهما)
بان لم يحصل به في الأرض عيب ولا لزمه أجرة ولا فله الخيار وان قال له أكرم لك الاجرة نعم ان تركها له
ولم يضر تركها فلا خيار ويلزمه القبول كما في البنر والزعر الذي لا يدخل كحمار ولا نظرا للمنة هنا لانهما
كجزء من المبيع وتركها اعراض لا تمليك الا ان جرى بلفظ تمليك كهبه بشروطها واذا رجع عاد الخيار
(قوله ويلزم البائع النقل) وان لم يرض المشتري وله ان يجبر البائع عليه تفريضا للملك بخلاف
ما صرح في الزرع لان له أمدا ينتظر (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك) أى القلع وما يبقعه وان طالب كحمار
فالظاهر الحاقه بما لا بدوم ثم اعلم ان معنى دخول البنر الذي بدوم في البيع جعله تابعا للأرض كالحل فلا تشترط
رؤيته قبل ذلك بل ولو جهل جنسه ونوعه (قوله وظاهر أن الزرع يبقى الخ) عبارة الاسنوي كلام المصنف
يفهم استحقاق البائع لبقاء الزرع ومحله اذا شرط الابقاء أو أطلق فان شرط القطع ففي وجوب الوفاء به تردد
للاصحاب حكاه الامام في كتاب الصلح ولم يتعرض الرافعي لهذه المسئلة غير انه جزم في بيع النمرة المؤثرة قبل بدو
الصلاح بوجوب القطع اذا شرطه وهو نظير هذا اه (قول المتن مع بذر) لو كان البنر دائم النبات صح وان
لم يره وكان تأكيده ذكره المتولى (قول المتن وزرع) الزرع الذي لا يفرد هو المستور اما بالأرض كالفجل
ونحوه أو بماليس من صلاحه كالخطة في سبيلها والبنر الذي لا يفرد هو مال يره أو تقبلا وامتنع أخذه (قول
المتن وقيل في الأرض قولان) هما مبنيان على ان الاجارة في فريق الصفقة بجميع الثمن لا بالقسط (قوله قيل
الخ) قاله الاسنوي رحمه الله قال ولم يقل لا يفردان لان المعروف في مثل هذا التركيب وجوب افراد الضمير
(قول المتن المحلوفة فيها والمبنية) أى لثبائهم ان كانتا يضران بالفراس والبناء والأرض مما تقصد لذلك ثبت
الخيار (قول المتن ان علم) كسائر العيوب (قول المتن ويلزم البائع النقل) بخلاف الزرع فان له أمدا
ينتظر ثم انه يلزمه ذلك وان كان تركه ما لا يضر (قول المتن ولم يضر) أى بان كان القلع لا ينقص الأرض وليس
لزمه أجرة هذا محصل ما في الاسنوي قلنا عن الرافعي وهو عند التأمل يشكل على قوله الشرح الآتي ولا

ضرر تركها أولا (قوله فان جاز لم البائع النقل ونسوية الارض) بان يعيد التراب المزال بالقطع مكانه قاله في المطلب (وفي وجوب اجرة التل مدة النقل اوجبه اصحابنا ان نقل بعد القبض لاقبله) لان النقل المفوت للمنفعة مدته جنباً من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لاقبله في المرجع والثاني يجب مطلقاً بناء (٢٢٨) على انه يضمن جنباً قبل القبض والثالث لا يجب مطلقاً لان اجازة المشتري رضا بلف

المنفعة مدة النقل ويجرى الخلاف في وجوب الارش فيها لو بقي في الارض بعد النسوية عيب (و بدخل في بيع البستان) بقوله بعتك هذا البستان (الارض والشجر والحيطان) لانه لا يسمى بستاناً بدون ذلك (وكذا البناء) الذي فيه بدخل (على المذهب) وقيل لا بدخل وقيل في دخوله قولان وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الارض (و) بدخل (في بيع القرية) بقوله بعتك هذه القرية (الابنية وساحات محيط بها السور) وفي الاشجار وسطها الخلاف السابق الصحيح دخولها (لا المزارع) أي لا تدخل (على الصحيح) كالحولف لا يدخل القرية فانه لا يحث بدخوله من ارضها وفي النهاية انها تدخل وقال ابن كعب ان قال بحقها دخلت والا فلا قال الرافعي وهما غرم بيان وعبر في الحرر بالصحيح (و) بدخل (في بيع الدار) بقوله بعتك هذه الدار (الارض وكل بناء بها) حتى حمامها) لانه من مرافقها

(قوله فان اجاز) تقدم انه لا يتقيد لزوم بهذه (قوله بان يعيد الخ) أي فلا يلزمه تحصيل تراب غيره فان تلف لزمه مثله (قوله وفي وجوب الخ) أي حيث خبر لا في حالة العلم كاسر وانما لم يجعل اجازته كالعالم لانه مع العلم موطن نفسه على الفوات من الابتداء وفارق عدم لزوم الاجرة في الزرع مطلقاً لما مر فهو كامنعة الدار (قوله اصحابنا يجب الخ) فيه تصريح بصحة قبض الارض المشغولة بالحجارة كاسر فلو باعها الاجنبى وجبت الاجرة مطلقاً (قوله مدته) ظرف للبيعة القائمة (قوله ويجرى الخلاف) أي مع تصحيحه المذكور فيجب ارض النقص ان كان بعد القبض لاقبله (قوله في بيع البستان) والجهة مثله كاسر وكذا الرهن هنا على المعتمد الا في الابنية فيه فلا بدخل عند شيخنا الذي يادى وشيخنا من يدخلها ولفظ البستان فارسي معرب ومثله الباغ بموحدة ففهمه بينهما ألف في لغة فارس أيضاً وكذا الحائط في لغة العرب وكذا الجنة والحديقة والكرم كما قاله الخطيب (قوله والشجر) أي الرطب على ما مر (قوله والحيطان) وان هدمت وتدخل عريشة نحو عنب وفي ماء البئر ما مر (قوله في بيع القرية) بالمعنى الشامل للمدينة والبلد بأي لفظ منها (قوله يحيط بها السور) وكذا السور أيضاً لما وراءه من الابنية وان التصق به خلافاً للاسنوي وما لا سور لها بدخل ما لا يجوز قصر الصلاة فيه للسافر منها ثم بدخل حر بها وما فيه من شجر وبناء وان جاز فيه القصر (قوله وهما غريان) فالمتقدم خلافهما وأشار الشارح بذلك الى الاعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالمشهور واعتذر عنه بأنه تابع لاصله بقوله وعبر في الحرر بالصحيح فالمصنف تابع له غافل عن اصطلاحه السابق في التعبير بالمشهور (تنبيه) لا يدخل ما تسميه به الارض الا ان بسط واستعمل ومثل القرية العسكرية وقيل انها اسم لقصر حوله بيوتاً وللقرية وللارض المستوية أو للصومعة أو لبيوت الاعاجم المتخذة لنحو شراب وألهو (قوله في بيع الدار) ومثلها الختان والحوش والوكالة والزريبة ونجعه الحاق الربع بذلك فراجع (قوله الا أنه من مرافقها) أي لان الحمام من مرافق الدار لنجعه فيها أو لكونه من البناء فيها أو لثبوته فيها فهو كالجزء منها فصح كون حتى عاطفة ولا حاجة لجعل الحمام من خشب ولا كون حتى ابتدائية (قوله الخلاف السابق) والاصح منه دخول تلك الاشجار وان كثرت خلافاً للامام (قوله بسكون الكاف) ويجوز فتحها (قوله والحمام الخشب) أي غير المنيب (قوله وتدخل الابواب المنصوبة) ليس النصب قيداً بل كل ما يتوقف عليه نفع كباب مخاوع لا مقاوع ودرابرب نحو دكان وروشن وساباط جندوة على طرف حائطها لا على

اجرة عليه لمدة ذلك (قوله ضرر تركها) الثاني ما لو تركها البائع للمشتري فان خياره يسقط ويكون ذلك اعراضاً لا تملك كاله الرجوع ومتى رجع عاد الخيل عرفان وجد اعطاه باصيغة تملك فلا رجوع وكذا الحكم في الزام البائع بالنقل شرطه عدم تركها للمشتري أي عند انتفاء ضرر الترك (قول المتن وفي وجوب اجرة الخ) أي في حالة الجهل (قول المتن اصحابنا يجب الخ) هذا يشكك بما سلف من عدم وجوب الاجرة في الزرع مطلقاً قال السبكي فان فرق بان الزرع يجب ابقاؤه بخلاف الحجارة قلنا مدة تفرغ الحجارة كمدة الزرع (قوله بقوله بعتك الخ) بخلاف ما لو اتفقت في البيع لفظ البستان (قول المتن يحيط بها) وصف للساحات بدليل تشكيكها وتعرف الابنية ويستفاد من ذلك دخول السور وما يستفاد منه ايضاً دخول الابنية الخارجية عنه المتصلة به لانه عرف الابنية فعمت ونكرت الساحات ووصفها (قول المتن المنصوبة) أي

لو كان في وسطها أشجار ففي دخولها الخلاف السابق وحكي الامام اوجها ثالثاً ان كثرت بحيث يجوز تسمية المركبة الدار بستاناً ثم تدخل ولا تدخل (لا المنقول كالغلو والبكرة) بسكون الكاف (والسرير) والحمام الخشب (وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها) بفتح الحاء واغلاقها (والابانات) المثبتة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ما يغسل فيها (والرف والسلم) بفتح اللام (السمران وكذا الاسفل من يجري الرجا) بدخل (على الصحيح) لثباته والثاني لا بدخل لانه منقول وانما ثبت لسهولة الارتفاق به كي لا يترفع عند الاستعمال

(والاعلى) من الحجر بن (ومفتاح غلق) بفتح اللام ما يعلق به الباب (مثبت) بدخلان (٢٢٩) (في الاصح) لانهما تابعا لشيء مثبت

والثاني لا بدخلان نظرا
الى انهما منقولان واختلاف
في الاعلى مبنى على دخول
الاسفل صرح به في الشرح
والحرر واسقطه من الروضة
كلها فقل واسقط منه
تقييد الاجابات بالثبوت
وحكاية وجه فيها وفي
المستثنى بعدها ولفظ
الحرر وكذا الاجابات
والرفوف المثبتة والسلام
المسرة والتعنان من
حجري الرحا على اصح
الوجهين وفهم المصنفان
التقييد وحكاية الخلاف
لما وليا فقط (و) يدخل
(في بيع الدابة نعلها) لاتصاله
بها (وكذا ثياب العبد) التي
عليه تدخل (في بيعه في
الاصح) للعرف كما صححه
الغزالي (قلت الاصح
لا تدخل ثياب العبد) في
بيعه (والله اعلم) كما قال
الرافعي ان صاحب التهنيد
وقدر رجوه مستدركا به
تصحيح الغزالي بقوله
لكن الخ وقبل يدخل سائر
العورة دون غيره والامة
كالعبد قاله في شرح مسلم
(فرع) اذا (باع شجرة)
رطبة (دخل عروقها وعروقها
وفي ورق التوت) المبيع
شجرته في الربيع وقد خرج
(وجه) أنه لا يدخل لانه
كشيرة سائر الاشجار اذ

أحدهما على المعتمد وبلاط مفروش وسقف ودرج مثبت ومرفق كذلك وفي ماء في البئر ما سوان لم يمنع منها
أحد نحو مطوى حياكة ومنارتها فلا يدخل قاله شيخنا وقياس دخول آلات السفينة أنها تدخل وهو
الوجه فراجعهم يدخل وترقوس في بيعه ومال شيخنا لعدم دخوله وأشار بعضهم الى الجمع بانه ان يبيع وهو
مؤنور يدخل وترموالا فلا فراجعهم (قوله والاعلى) ومثله كل ما توقف عليه نفع مثبت نحو غطاء بئر أو تنور
أو صندوق طاحون وآلات سفينة (قوله واسقطه من الروضة كالمناهج) هو اعتراض على المصنف في مخالفته
لاصله فيها (قوله قبل) حكاه بقيل لماسيد كرم من فهم المصنف وفيه إشارة الى صحة فهمه في ذلك وان لم يكن
واقيبا لمقصود (قوله لما وليا فقط) هما الرفوف والحجر مع أنه يصح جعل التقييد بالثبوت في الحرر راجعا
للاجابات لا للرفوف وان الخلاف عائد للسلام كالحجر (تنبيه) لو كانت الارض فيها ممر محتمكة لم تدخل
ولا يسقط في مقابلتها شيء من الثمن قاله شيخنا الرمي قال ولو باع علوا على سقف فالسقف كفر من الشجرة الآتي
ولو كان شيء مما مر من تقدم يدخل كما في نعل الدابة نعم ان لم يقصد كثر وبق سقف وصفاً أبواب دخلت
ولا تصرف في صحة البيع وان كان الثمن من نوعها ومثلها من الرقبي وأثمنه وأصبعه وأنفه ونحو ذلك (قوله في
بيع الدابة) سواء بهذا اللفظ أو بلفظ فارس وكذا يقال في العبد (قوله نعلها) الا ان كان من نقد فلا يدخل
ومثله ردة البعير وخزام البفلة ولا يدخل اللجام والمقود ولا السرج ولا البرذعة ولا الخزام (قوله ولا تدخل
ثياب العبد) ولو سائر عورته ومثله اقراط في اذنه وخاتم في أصبعه ومداس في رجله (فرع) اشترى سمكة فوجد
في جوفها جوهرة فهي للبائع ان لم يكن عليها أثر ملك والا فللقطة (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام
قبله وفيه لفظان من السبعة المطلقة هما الشجر والنمر (قوله باع شجرة) أي منفردة أو مع عملها نصريحاً
أو تبعاً والمراد بها ما يميز النجم فيشمل شجر نحو الحناء اذا بيع وحده أو مع الارض نصريحاً لانه لا يدخل تبعاً
كما في فليس مبيعا حينئذ يقول المنهج أو تبعاً هو فيما يمكن فيه التبعية كما هو معلوم فلا حاجة لاطال به بعضهم
عليه مما لا طائل تحته ولا مصلح اليه فتأمل (قوله دخل عروقها) أي ان لم بشرط القطع ولم تكن من نوع جرت
العادة بترك ساقه قاله شيخنا الرمي (قوله وورقها) ولو من نيلة أو حناء على المعتمد وتقدم ان الجزاء الظاهرة
لا تدخل في الاطلاق فلا تنقل (قوله التوت) آخره مثناة أو مثناة (قوله واغصانها) ولو من اختلاف (قوله
الا يابس) عائد للاغصان والعروق والورق على المعتمد خلافاً لما في شرح المنهج من تخصيصه بالاغصان بناء
على ما فهمه من كون استثناء المناهج لما وليه فقط وسيأتي دخول العروق اليابسة في شرط القلع وسيأتي ما فيه

المركبة خرج المقالعة (قول المتن ومفتاح غلق) لو باع سفينة في دخول آلتها المنفصلة هذان الوجهان قال
الاسنوي وهل تشترط رؤية المفتاح وثياب العبد على القول بدخولها محل نظر (قوله والخلاف في الاعلى
مبنى) قيل أشار المتن الى ذلك بتعبيره هنا بالاصح وفيما سلف بالصحيح (قول المتن قلت الاصح لا تدخل ثياب
العبد) أي كسرج الدابة (فرع) الحلقة في أذن العبد وكذا الخاتم في أصبعه والنعل في رجله والخلى باذن
الحارية لا يدخل قطعاً وقبل على الخلاف (فرع) باع شجرة دخل عروقها وورقها أي لانها ممدودة من
أجزائها فدخلان ولو يابسين اذا شرط القطع فلا تدخل العروق (قول المتن وفي ورق التوت الخ) أما ورق
الحناء والنيلة فالوجه فيهما عدم الدخول صرح بالاول لما وردى والرويانى والثاني القمولي (قول المتن أو
القطع) مؤنة القطع والقلع على المشتري (قول المتن الا بقاء) لكن لو فرغت بجانبها شجرة أخرى هل يستحق
الابقاء لها الحاقاً بالفصن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين ما جرت العادة باستخلافه وعدمه أو تبقى مدة
الاصل فقط احتمالات لبعض المتأخرين قال ابن الرفعة والذي يعلم استخلافه كشجر الموز لا شك في وجوب

ير في بهدود القز وهو ورق الابيض الا نتي قاله ابن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق النبق وجه من طريق انه لا يدخل لانه ينسل به الرأس
(واغصانها الا يابس) فلا يدخل لان العادة فيه القطع فهو كالخمرة (و يصح بيعها بشرط القلع أو القطع وبشرط الاغصان) وينبع الشرط

(والاطلاق يقتضي الابقاء) للعادة (والاصح انه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء أى موضع غرسها حيث أقيمت لان اسمها لا يتناولها (لكن يستحق) المشتري (٢٣٠) (منفعته ما بقيت الشجرة) والثاني بدخل لاستحقاقه منفعة لا غاية وله حل

هنا اذا انتقلت أو قلعتها
ان يغرس بدلها وان يبيع
المغرس (ولو كانت)
الشجرة المبيعة (بابسة لزمت)
المشتري القلع) للعادة فلو
شرط ابقاؤها بطل البيع
بخلاف شرط القلع
أو القلع وتدخل العروق
هند شرط القلع دون شرط
القطع فتقطع فيه عن وجه
الارض قال ذلك جميعه
المتولى وسكت عليه في
الروضة كاصلها (وغمرة)
النخل المبيع) أى طلعها
(ان شرطت للبائع أو
المشتري عمل به) تأثرت
أولا (والا) أى وان لم تشرط
لواحد منهما بأن سكت عنها
(فان يتأثر بمنشأه) فهي
للمشتري (والا) أى وان
تأثر بمنشأه (فللبائع) أى
فهي جميعها والاصل
في ذلك ما روى الشيخان
عن ابن عمر أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من باع
نخلاً فبدأت فثمرتها للبائع
الا ان يشترط المبتاع مفهومه
أنها اذا لم تؤثر تكون
الثمرة للمشتري الا ان
يشترطها البائع وكونها في
الاول للبائع صادق بأن
نشرطه أو يسكت عن
ذلك وكونها في الثاني

والعرجون وأوعية الطلع وان كان الغرمؤرا كالعروق على المعقد (قوله) والاطلاق يقتضي الابقاء للعادة
ولا جرملة الابقاء وان كانت الارض غير مملوكة للبائع ولكنه يستحق منفعتها ولو بوضعية أو وقف ثم تنازله
الاجرة في شرط القطع ان طلبت واذا كانت الارض مستأجرة مع البائع فله مطالبة المشتري بالاجرة بقية مده
قاله شيخنا الرملى خلافا للطبلاوى وبعد فراغ المدعى تجري هنا في اعادة الارض للبناء وأجرة القطع والقلع على
المشتري (قوله) (المغرس) بفتح الميم وكسر الراء وهو ما امتدت اليه عروقها وقال الخطيب والطبلاوى هو ما
سامت أصلها فقط وما زاد من يمل (قوله) حيث أقيمت) في محل الخلاف ولقول المصنف ما بقيت (قوله)
لكن يستحق المشتري منفعته) لا معنى أن له اجارته أو وضع متاع فيه أو اعارته بل معنى ان له منع البائع أن
يفعل فيما يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها فله فعله ولو بنحو زرع (قوله) ما بقيت الشجرة) وخلفها مثلها
وان أزيلت وكذا ما ثبت من محل قطعها وله عودها بعد قلعها ان كانت حية نبتت والا فلا وليس له غرس
بدلها مكانها ولا ابقاؤها ان جفت وله وصل غصن بها في حياتها ولا يطالب المشتري بقطعه الا ان زاد على
ما تقتضيه عادة أغصانها (قوله) بطل البيع) ان لم يكن غرض والا كمنحود عاملة بطل (قوله) وتدخل
العروق) أى الرطبة والبابسة هنا في وجود شرط القلع فيها قاله شيخنا وفيه نظر بل الوجه خلافه لانهم لا يدخل
في البيع كاسر (قوله) قال ذلك) الاشارة لقوله فلو شرط الخ (تنبيه) يبعد أن تكون الشجرة بابسة
واغصانها مثل رطبة فقول المتحج مطلقا مراده به بشرط القطع أو القلع أو الاطلاق بدليل ما بعده (فرع)
لو استثنى لنفسه شجرة من بستان باعه لم يدخل المغرس في الاستثناء وله الانتفاع به كاسر ومحل الميت
كغرس الشجرة (فرع) لو قطع شجرة فوقع على شيء وتلفته ضمنه ان علم به والا فلا قاله شيخنا
الرملى وقال ابن حجر وغيره بالضم ان مطلقا لانهم من باب الاتلاف ولا يدخل بشرط العلم فيه فراجع (قوله) أى
طلعه) الاولى ولو طلع الآن غير الطلع مثله ولعله راعى قول المصنف الآتي مطلعة لان التأخير وعدمه ظاهر
في حالة كونه طلعا فقط (قوله) ان شرطت) كلا أو بعضا معينا كالنصف (قوله) أولا) وشرطها قبل التأخير
للمشتري تأكيدي ولا يبطل العقد كالحل بل أولى لتحققها فعمل انهما موجوده خلافا لبعضهم (قوله) يتأثر) هو
من باب كالم يتكلم ويصح من كل (قوله) فللبائع) ومثلها الشارح بخلاف العرجون والسكام فلم يشتري
كاسر وأشار بقوله أى جميعها الى دفع توهم أن الذي للبائع هو ما تأثر فقط (قوله) صادق الخ) أى لانه
استثنى من جعلها للبائع ما اذا شرطت للمشتري فساكنه قال فهي للبائع سواء شرطت له أولا وهذا واضح
نعم يلزم على الصدوق في الجانبين استثناء شرطها للبائع من شرطها للمشتري وعكسه وهو لا يستقيم
فتأمل (قوله) وألحق تأخير بعضها) ولو بفعل فاعل في غير أوانه (قوله) ويتشقق السكل) لو سكت عن

(قوله)
المشتري صادق بمثل ذلك وألحق تأخير بعضها بتأثير كلها بتبعية غير المؤثر بل هو لما في تتبع ذلك
من الضرر والتأثير بتشقق طلع الانث وذر طلع الله كور فيه لم يجز شرطها أو جودها لم تؤبر والعادة الا كتفاء بتأثير البعض والباقي بتشقق
بعضه وتجهت كور البوم قد لا يؤثر في تشقق السكل والحكم كالقبر اعتبارا بظهور المقصود

قول المهر لم تكن مؤبرة
الى ما قلناه وشمل طلع الكوز
قانه يشقق بتسحق ولا يشق
غالباً وفيه لم يشقق منه وجه
انه للبايع أيضاً لانه لا يخرجه
حتى يعتبر ظهورها بخلاف
طلع الاناث (وما يخرج ثمرة
بلانور) بفتح النون أى
زهر (كتين وغنب ان
بروزة) أى ظهر (فالبائع
والا فلا يشتري) اعتباراً
لبروزة بتشقق الطلع وفي
التنذيب فيها اذا ظهر بعض
التين والغنب دون بعض
ان ما ظهر للبايع وما لم يظهر
فلا يشتري قال الرافي وهو
محل التوقف وصاروة الروضة
وفيه نظر ثم مافي التنذيب
في المهنذ والتممة والبحر
(وما يخرج في نوره ثم سقط)
أى نوره (كشمش)
بكسر الميسمين (وتفاح
فلا يشتري ان لم تنعقد
الثمرة وكذا ان انعدت
ولم ينثر النور في الاصح)
الحاقها بالطلع قبل تشققه
والثاني بالحققا به بعد تشققه
لاستتاره بالقشر الابيض
فتكون البائع (و بعد
التنثر للبايع) جزاً لظهورها
وعدل عن قول المحرر
بمخرج المناسب للتقسيم
بعده كانه لثلاثين بما
فيه (ولو باع نخلات بستان
مطاعة) بكسر اللام أى
خرج طلعا (و بعضها) من حيث الطلع (مؤبر) بدون بعض

لفظ السكل كان أولى (قوله الى ما قلناه) اشموله ما لو تأبرت بنفسه (قوله وشمل) أى ما قلناه المصنف (فرع) لو
اختلف في وقت البيع والتأبير فكافي الرجعة (قوله وفي التنذيب الخ) اعتمده شيخنا الرمي وقال في شرحه
ان التين والغنب والجوز والقناع والخيار والبطيخ ونحوها لا تبعية فيها بل ما ظهر منها للبايع وما لا فلا يشتري
وقال شيخنا الزبدي ان كان ما لم يظهر من بقية الحل الذي ظهر فهو للبايع والا فهو للشري (قوله وما خرج في
نوره الخ) أى ما شانه ذلك وجواب الشارح غير مستقيم فتأمل (قوله ثم سقط) أى بلغ أو ان سقوطه وان لم
يسقط بالفعل ولا نظر الى سقوطه قبل أو انه وفارق تأبير الطلع كما مر بأن تشقيقه قبل أو انه لا يفسده بخلاف
هذا (قوله بكسر الميسمين) وحكي فصيها (قوله ولم ينثر النور) أى شئ منه (قوله الحاقها بالطلع الخ) حاصله أن
الوجه الاصح يجعل الثمرة المنعقدة كالطلع ويجعل نورها ككوزها وعدم تنثر النور كعدم تشقق الكوز
ومقابلها يجعل انعقاد الثمرة كتشقق الكوز ويجعل استتارها بالنور كاستتار الطلع في الكوز بالقشر الابيض
الذي عليه فافهم وتأمل (قوله و بعد التنثر) أى بنفسه في أو انه وتقدم الفرق بينه وبين الطلع فراجع (قوله
وعلى الخ) هو جواب عن سؤال هو كيف يحكم المصنف بسقوطه ثم يقسمه لما يسقط وما لا يسقط وحاصل
الجواب أن المضارع هو المراد وانما عدل عنه الى الماضي لأجل خوف الاشباه على الكاتب أو القارئ أو
نحوها وقال شيخنا الرمي ان الشارح أشار الى أن حكمة عدوله خشية اتحاد هذا مع ما قبله في أن لكل نورا
قد برز جد وقد لا يبرز جد وليس كذلك اذنى النور عن ذلك نفى لمن أصله اه وفيه نظر فراجع (تنبيه) بقى
ما مرته مشمومة وهو ما له كالم كوز دفيعة تبرقعه ولا كالم كاليا سمين فيعتبر خروجه وهما كالتين في أن
ما ظهر للبايع وما لا فلا يشتري وأما القطن الذي تبقى أصوله سنتين مثلاً فشحجه كالنخل وجوزه كالطلع
وتشققه كالتأبير وما لا تبقى أصوله فهو كالخنطة (قوله ولو باع الخ) أشار المصنف بذلك الى أن
يشترط في كون الثمرة للبايع فيما ذكر أن يتحد الحل والجنس والبستان والعقد وزاد بعضهم اتحاد ملك المالك
ليخرج ما لو باع أرضاً فيها نخل فزرع المشتري نخلاً أيضاً ثم أفلس فرجع البائع في ملكه ثم أطلعت وتأبر بعض
نخل البائع دون نخل المشتري ثم باع السكل فلا تبعية فتأمل وهو حرره فان اتحاد العقد يفي عنه كاتقدم مع أن في
صححة البيع هنا نظراً لأنه كبيع عبيد بمن فراجع (قوله خرج طلعا) أى كاه أو بعضه لان ما لم يخرج تابع
لما خرج وعدم التأبير لا يستلزم الوجود فافهم (قوله من حيث الطلع) أى لا من حيث ذاتها أو جرداً

(قوله ولذلك عدل المصنف الخ) أى لان مؤبرة تستدعي فعل فاعل (قول المتن ثمرة) المراد به ما يقصد من تلك
الاصول مطعوماً كان أو مشموماً من هذا الذي يخرج بلانور الجوز والقسط قاله الرافي رحمه الله (قوله أى
زهر) على أى لون كان (قوله وفي التنذيب) أى حينئذ لا يكون حكم البروز فيهما كالتأبير في تبعية ما لم يبرز
لما برز (قول المتن وما خرج في نوره الخ) من هذا القسم الرمان واللوز قال الاسنوي وكذا الورد لانه يخرج
في كماله ينفتح عنه أقول هو كذلك ولكن هل يلحق غير المنفتح منه بالمنفتح أم لكل حكمه الذي في
التنذيب الثاني كالتين والذي في التنبيه الاول كالتأبير (قول المتن ان لم تنعقد الثمرة) لانها كالعدومة (قول
المتن ولم ينثر) اعتبار التنثر وقع في الوجيز والروضة والذي في التنبيه وغيره اعتبار ظهوره من نوره وهو
أفيس (تنبيه) حكم التنثر كالتأبير في أن غير المتنثر يتبع المتنثر صريح به في الارشاد نعم الورد أخفه في
التنذيب بالتين فلكل حكمه وفي التنبيه بالتأبير فيتبع غير المنفتح المنفتح (قوله لاستتاره بالقشر الابيض) أى
فكان استتارها بعد الانعقاد بالنور شبهها باستتار غير النخل بعد التأبير بالقشر الابيض (قوله المناسب للتقسيم)
أى لان الذي خرج وسقط نوره لا يناسبه قوله ان لم تنعقد الثمرة الخ (قول المتن ولو باع نخلات) أما النخلة
الواحدة فكذلك بالاولى (قول المتن مؤبر) الأحسن أن يقول تأبر كما سلفه التعبير بهذه المادة (قول المتن)

(قوله) أي فطلعه الذي هو الفترة كما تقدم المحل النوع أو اختلف وقيل في المختلف أن غير المؤثر للمشتري لأن لا اختلاف النوع تأخر في اختلاف وقت التأخير (فان أفرد (٢٣٢) مالم يؤخر) بالبيع (فلمشتري) طلعه (في الاصح) لما تقدم والثاني هو للبائع اكتفاء بدخول

أو نحو ذلك وما فعله الخطيب هنا رده كلام الشارح (قوله) كما تقدم (فيه إشارة إلى أن هذه مكررة وانما ذكرها توطئة لما بعدها (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم التعميم قبله ولو خصه بما لا خلاف فيه لكان أولى كالذي بعده (قوله فان أفرد الخ) هو شامل لما ذاب بيع المؤثر أيضا فهو من تعدد الصفقة بالتفصيل أولا (قوله لما تقدم) أي في مفهوم الحديث (قوله وهذا الفرع) الذي هو الأفراد مفروض فيها إذا اختلف النوع فهو محل الخلاف ومقتضاه أنه إذا اختلف كان للمشتري قطعا وحينئذ فاما أن يحمل كلام المصنف على ما في الروضة لذكره الخلاف أو يراد الاعم ولا ينظر في تخصيص الروضة بدليل الفرع قبله (قوله سواء تباعدا) ولو في اقليمين خلافا لابن الرفعة (قوله ولو باع نخلة) أشار إلى أن الجمع في كلام المصنف ليس قيدا وأن المراد به ما فوق الواحدة وأن التأخير بالفعل المأخوذ من لفظ مؤثر كما تقدم في كلام الرافعي ليس مرادا والمشجرة بين البستانين تلحق بأقربهما والافلا تلحق بواحد منهما وعلم من كلامهما أنه لا بد من اتحاد الجنس فلا باع بستان في عقد وفيه نخل وعنب وتأخر النخل وحده فهو للبائع ولا يتبعه العنب بل هو للمشتري وأنه لا بد من اتحاد الحل فلا يتبع أحد الحلين الآخر كما مر في التين وغيره نعم لو باع نخلة وبقية ثمرة لها ثم أثرت بمحمل آخر فهو للبائع لأنه من ثمرة العام والحاقا للتأخير بالاعم الا غلب قال شيخنا ومثله كل شجرة جوت العادة بأنه لا يحمل في العام الامرة كما قيل في بعض أنواع العنب (قوله لزمه) أي البائع القطع عملا بالشرط وان لم يكن الفرم منتفعا به لأنه ليس معيبا بل هو استدامة ملك فلا يخالف ما مر من أن شرط العقود عليه الانتفاع فقام على وصف شرح شيخنا بطلان العقد اذ لم يكن الفرم منتفعا به ولم يرتضه شيخنا وحل كلامه على تكليف القطع كما مر في النصب فراجع (قوله للعادة) تعليل للزمن لا للترك كما تروى عبارة بعضهم لأنه قد يكون بالشرط كاعلم (قوله بفتح الجيم الخ) أي على الاصح (قوله واهمال الدالين) زاد الاسنوي اعجابهما أيضا وهو في الصحاح وفيها أيضا جواز اهما أحدهما واعجاب الآخر خلافا لما زعمه بعضهم وسيأتي في المساقاة (قوله من بده الخ) أي من حيث شمول اللفظ لها اذ حكمها ما عوم من الاطلاق بالاولى ولعل هذا وجه سكوت المحرر والروضة وأصلها عنها (قوله لم يمكن الخ) فان أخر لزمه الأجرة لما بعد العادة ولو بلا طلب (قوله على التدرج) ظاهر كلامه أنه لا يمكن منه وان جرت العادة به لأنه لا نهاية له ولم يرتضه بعض مشايخنا حيث كانت عادة وقد يجعل قول الشارح على العادة واجماله أيضا ولا أجرة لمدة بقاءه بقدر العادة كاعلم (قوله على العادة) يفيد أنها من أفراد كلام المصنف ومثلهما في لزوم القطع ما لو تعذر السقي وتضرر الشجر أو أصاب الفترة آفة ولا نفع ببقائها (قوله ان انتفع به الشجر والفر) أو أحدهما ولم يضر الآخر وبجبر الآخر على موافقته ولو قال ان لم يضرهما كان أولى (قوله وان ضرهما) قد يراد به عدم نفعهما بدليل ما قبله فيشمل ما لو انتفى النفع والضرر عن كل منهما كما قال شيخنا الرمي انه المعتمد خلافا لما في شرح الارشاد (قوله الا برضاهما) أي بالنظر لحقهما وان حرم من حيث حق الله تعالى فعني عدم الجواز المنع وهذا في الرشيد المتصرف عن نفسه (قوله وان ضرا أحدهما)

وقت التأخير عنه وهذا الفرع فبالا إذا اختلف النوع كما في الروضة كاصلها (ولو كانت) الثلاث المذكورة (في بستانين) أي المؤثرة في بستان وغير المؤثرة في بستان (فلاصح افراد كل بستان بحكمه) لأن لا اختلاف البقاع تأثيرا في وقت التأخير والثاني هما كالبستان الواحد وسواء تباعدا أم تلاصقا ولو باع نخلة بعض طلعه مؤثرا للكل له وظاهرا ما تقدم أن التأخر بنفسه كالقبر فيما ذكر (واذا بقيت الفترة للبائع) بالشرط أو غيره كما ذكر (فان شرط القطع لزمه والا) بان شرط الابقاء أو أطلق (فله تركها الى زمن (الجداد) للعادة وهو بفتح الجيم وكسرهما واهمال الدالين في الصحاح القطع ومسئلة شرط الابقاء الصادق بها اللفظ مزبده على المحرر والروضة وأصلها وإذا جاء وقت الجداد لم يمكن من أخذ الفترة على التدرج ولا من تأخيرها الى نهاية النضج ولو كانت من نوع يعتاد قطعه قبل النضج كالف القطع على العادة (ولكل منهما) أي المتبايعين في الايقام (السقي ان انتفع به الشجر والفر ولا منع للاخر

منه وان ضرهما ليجز الا برضاهما) أي المتبايعين (وان ضرا أحدهما) أي ضر الشجر ونفع الثمر والعكس (وتنقرا) أي (فصل المتبايعان في السقي) (فسخ العقد) لتعذر امتناعه الا بالضرار باحدهما (الأن يساع المتضرر) فلا يفسخ حينئذ (وقبل لطالب السقي) وهو البائع

في الصورة الاولى والمشتري في الثانية (أن يسنى) ولا يبالي بضرر الآخر لانه قد رضى به حين أقدم على هذا العقد فلا يفسخ على هذا أيضا وعلى
الفسخ الفاسخ البائع أو الحائز وجهان في المطلب (ولو كان الثمر بمقتضى رطوبة (٢٣٣) الشجر لازم البائع أن يقطع) الثمر

(أو يسنى) الشجر دفعا
لضرر المشتري

(فصل يجوز بيع الثمر
بعد بدو صلاحه)

وسبأني تفسيره (مطلقا)

أي من غير شرط (وبشرط

قطعه وبشرط ابقائه)

روى الشيخان عن ابن

عمران النبي صلى الله عليه

وسلم قال واللفظ للبخاري

لا يتبايعوا الثمر حتى يبدو

صلاحها وفي لفظ مسلم

لا يتبايعوا وفي رواية له

صلاحها وفي أخرى له يتبايعوا

وصلاحه أي فيجوز بعد

بدوه وهو صادق بكل

من الاحوال الثلاثة وفي

الاطلاق وبشرط ابقاءه يبقى

الى أو ان الجسد ادل عرف

(وقبل الصلاح ان بيع

منفردا عن الشجر لا يجوز)

البيع للحديث المذكور

(الابشرط القطع) فيجوز

اجزاء (وان يكون

المقطوع منتفعا به) كحصر

(لا ككثري) بفسخ

الميم المشددة وبالمثلثة

الواحدة كثرة ذكره

الجوهري في باب الراء زاد

الصفا في كثرة وكثيرات

وكيمثرة أي بكسر الراء

فيها وذكر هذا الشرط

المعلوم من شروط المبيع

أي ونفع الآخر كما علم عامر (قوله وجهان) أحدهما الحائز فله حج والذى اعتمده شيخنا الرملي والزيادة
ان الفاسخ المتضرر منهما وقال بعض مشايخنا والحائز أو المتضرر (تنبيه) يمكن البائع من دخول
البستان والسقي مما اعتد السقي منه ولومن يترد دخلت في البيع وليس ذلك من شرط النفع لنفسه لانه تابع
فلا يبطل عقد البيع ولو لم يأمن أحدهما الآخر نصب الحائز أمينا ومؤنته على من لم يأمن ولو لم يسق البائع
وطالب أن يأخذ لنفسه الماء الذي كان يسقى به لم يمكن من أخذه

(فصل في بيان كيفية بيع الثمر والزروع وبدو صلاحهما) (قوله يجوز بيع الثمر) أي كله لغیر شريكه
وسبأني بيع بعضه لشريكه (قوله وبشرط قطعه) نعم ان بيع مع أصله امتنع شرط القطع وكذا المالك أصله
عند شيخنا الزيادة وفي شرح شيخنا الرملي كابن حجج خلافه وهو نظير ما يأتي (قوله وبشرط ابقائه) ومثله
شرط عدم قطعه وقال شيخنا يمتنع في هذه مطلقا نعم ان قال فيهما مادام لم يصح انفاقا (قوله لا يتبايعوا) هو منى
للبيع والمشتري والحديثان بعده مصرحان بذلك واقتصر في المنهج على الرواية الثالثة لأفادتها المقصود (قوله

يبقى الخ) أي على ما مر في بيع الشجرة وعليها الثمرة وقال أبو حنيفة في الاطلاق لا يبقى أيضا ومنع من شرط
الابقاء (قوله ان بيع) أي لان وهب أو رهن لان رهن ما يسرع فساد جاز بشرطه قبل وفي التحرير
عدم صحة رهن الزرع بموجب وفدا وضحا ما فيه فيما كتبناه عليه فليراجع (قوله عن الشجر) بالعمى الشامل
للتجم كالبطيخ والباذنجان ونحوهما (قوله لا يجوز) أي ولا يصح (قوله لا بشرط القطع) أي حالا ولا يبقى

عنه العادة ويلزم المشتري القطع فور اولا أو ثمة لو تأخر ولو بغير رضا البائع قال شيخنا حر الان طالبه البائع
بما قد مر خلافه عنه والشجر في بدو المشتري أمانة لعدم إمكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق كون ظرف
المبيع عارية ولو استثنى بائع الشجر الثمرة قبل بدو الصلاح لنفسه لم يجب شرط القطع بل يجوز بشرط ابقاءه
لانه استدامة لك (قوله اجزاء) فهو مخصوص لعموم المنع في مفهوم الحديث السابق وفارق ما بعد بدو الصلاح
لأن العادة فيه غالب بخلاف ما قبله وبهذا الفارق يشعر الحديث بوضع الجوازم الآتي (قوله فيها) أي الثلاثة

التي في كلام الصفاي (قوله رذ كرها الشرط الخ) وقول بعضهم ان النفع فيما مر شامل للمستقبل بخلافه
هنا فلا يبقى عنه ممنوع لان المستقبل هنا ممنوع منه شرط القطع فانهم (قوله لا بشرط) الصواب لا بشرط
القطع بدليل التشبيه (قوله قلت الخ) لوجه أنه أفادة حكم رذ وقيل استدراك على وجوب القطع المفهوم من
شرطه (قوله وشرطنا القطع) أي شرطنا في صحة البيع ذكر شرط القطع (قوله لم يجب الوفاء) هذا موضع

(فصل يجوز بيع الثمر الخ) (قول المأمن وبشرط قطعه) أي بالاجزاء لانه اذا جاز هذا الشرط قبل بدو
الصلاح فبعد ما ولي (قوله وفي الاطلاق) خالف أبو حنيفة في حالة الاطلاق فقال انه يقتضي القطع حالا ومنع
أيضامن شرط ابقاءه قال لانه ينافي التسليم ورد بأن التسليم بالنخلية (قول المأمن لا بشرط القطع) لو شرطتم
رضي البائع بالابقاء جاز واذا مضت مدة قبل قطعه فان طال به فيها أو أخر له الاجرة والا فلا (فرع)
لوجوب العادة بقطعه حصر ما مثله قبل يعني ذلك عن الشرط محل نظر (قوله كحصرم) وبلغ أخضر قال
الاذرعي بشكل على هذا قولهم بصحة بيع البطيخ قبل بدو صلاحه بشرط القطع فان البطيخ قبل بدو صلاحه
لانفع فيه (قول المأمن لا ككثري) وجوز (قوله بعد ظهور الثمر) أي بعد تأخره في النخل مثالا وقبل
بدو الصلاح (قوله لما فيه من الحجر) نظر بعضهم فيه بأنه شرط لا غرض فيه فيبني ان يلفغ ولا يضر العقد
كشرط ان لا يأكل الا كذا (تنبيه) لو بيع البطيخ أو الباذنجان ونحوهما قبل بدو الصلاح مع

(٣٠ - (قلوب في وجهه) - ثاني) للتنبيه عليه (وقيل ان كان الشجر للمشتري) كان اشترأ ولا بعد ظهور الثمر

(بجز) بيع الثمرة (بلا شرط) لانها يجتمعان في ملكه فيشبه ما لو اشترأهما معا (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (فان كان الشجر للمشتري

وشرطنا القطع) كلاهما الاصح (لم يجب الوفاء به وانه أعلم) اذا لمعنى لتكليفه قطع ثمره من شجره وفي الروضة

لوقطع شجرة عليها ثمرة
 باع الثمرة وهي عليها جاز
 من غير شرط القطع لان
 الثمرة لا تبقى عليها فيصير
 كشرط القطع (وان بيع)
 الثمر (مع الشجر) بمن
 واحد (جاز بلا شرط ولا
 يجوز بشرط قطعه) لما فيه
 من الحجر عليه في ملكه
 والفارق بين الجواز هنا
 والمنع في بيع الثمر من
 مالك الشجر تبعية الثمر
 هذا للشجر ولو قال بعثك
 الشجر بعشرة والثمر
 بدنيا لم يجز الا بشرط القطع
 لانه فصل فانتفت التبعية
 ذكره الرافعي في باب المساقاة
 استشهدا وأسقطه من
 الروضة (ومحرم بيع الزرع
 الاخضر في الارض الا بشرط
 قطعه) كالتمر قبل بدو
 صلاحه وفي الجوز القطع أو
 القلع (فان بيع معها أو)
 وحده (بعد اشتداد الحب
 جاز بلا شرط) كافي الثمر
 مع الشجر أو الثمر بعد
 بدو صلاحه (ويشترط
 لبيعه) الجائر بعد الاشتداد
 (و بيع الثمر بعد)
 (الصلاح ظهور المقصود)
 ليكون مربيا (كتين
 وعنب) لانهما عمالا كماله
 (وشعير) لظهوره في سنبله
 (ومالا يرى حبه كالخنطة
 والعدس) بفتح الدال (في
 السنبل لا يصح بيعه دون
 سنبله) لاستثارة (ولامعه
 في الجدب)

الزيادة والاستدراك المفهوم لزومه من شرط القضا كما هو وفائدة شرط القطع فيه الخروج من النهي وحمية
 المبيع (قوله لوقطع شجرة) وكذا الوجفت (قوله لان الثمرة الخ) فعدم الشرط لفساد الثمرة لو بقيت لالعادة
 ولذلك يكاف القطع وان أعيدت الشجرة و بقيت لتوجه المطالبة عليه ويؤخذ من هذا أنه لو أعيد الشجر
 في المسئلة السابقة للبائع بنحو قال لم يطلب المشتري بالقطع لعدم توجه المطالبة عليه واليه مال شيخنا (قوله)
 وان بيع الثمر مع الشجر (بالمعنى الشامل لثمر النجم كالبطيخ والقثاء كما تقدمت) يمنع شرط القطع (فرع)
 يصح بيع بعض المعين من الثمر على الشجر بشرط القطع ولو من غير مالك أصله لان قسمته لو وقعت افراز مع
 صحتها مع بقاءه فبما يخرص بالخمر ولو باع لشر يكه حصته من الثمر بحصته من الشجر جاز بشرط القطع كغير
 الشريك و يلزمه قطع جميع الثمر وفاء بالشرط وتفرغ بالبيع فان باعه له بغير حصته من الشجر لم يصح وان
 شرط القطع لتسليف المشتري قطع ملكه عن ملكه السابق ويصح بيع بعض الثمرة مع كل الشجر أو بعضه
 ولو بشرط القطع اذ ليس الثمر كالمشتري فلا يخالف ما مر وفي بعض ذلك توقف العلامة ابن قاسم و يعلم
 الجواب عنه بما رجعته (قوله جاز بلا شرط) أي على أي حاله من الاطلاق وشرط الابقاء وشرط القطع لكن
 لما كان شرط القطع مبطلا استدراك باخواجه بقوله ولا يجوز بشرط قطعه والتعميم واجب لصحة الاستدراك
 فقول بعضهم صوابه لا بشرط غير صواب لما ذكر ولما يلزم عليه من عدم الصحة مع شرط الابقاء وليس
 كذلك فتأمل (قوله ولو قال الخ) فأدبهذا أن المراد بالمعية فباقيه اتحاد الصفقة ومثلها تعدد هابتغير تفصيل
 الثمن فقول حج ولو بتفصيل الثمن غير صحيح (قوله لانه فصل فانتفت التبعية) هذا ساقط من بعض
 النسخ (قوله وأسقطه من الروضة) أي في الباب المذكور لانه في محله لعدم اعتباره (قوله ومحرم بيع
 الزرع الاخضر) ومنه البطيخ والبادنجان ونحوهما قبل ثمارها ومنه البقول فلا يصح بيع شيء منها الا بشرط
 القطع ومثل القطع القلع ولم يذكر المصنف لسوائه في الجملة (قوله فان بيع) أي جيعه معها ولا يصح بيع
 بعضه معها لان قسمته بيع بخلاف الثمر مع الشجر كما مر (قوله جاز بلا شرط) أي جاز على أي حاله من شرط
 ابقائه أو قطعه أو قلعها أو الاطلاق نعم يمنع بيعه معها بشرط القطع أو القلع كما يؤخذ من التشبيه (قوله بعد
 الاشتداد) انما يقيد به لما يناسبه ما بعده والا فظهور المقصود بشرط مطلقا (قوله وشعير) ومثله الثمرة في أحد
 نوعها والقطن في أحد نوعيه وسياقي حبة بيع شعير الارز والعسل لانهما عمالا كماله لبقائه (قوله وما لا يرى
 حبه) ليس الحب قيد بل المراد ما لا يرى المقصود منه كاله أو بعضه فيدخل البصل والجوز والقلقاس والفجل
 والخس والكرنب نعم ان باع الظاهر منها بشرط قطعه جاز والوجه الذي ينبغي في نحو الخس والكرنب
 الصحة مطلقا لان المستور منهما غير مقصود لانه يقطع ويرى عند ارادة استعماله (قوله كالخنطة الخ)
 ومثلها الكتان والبرسيم بعد انعقاد بزرها (قوله لا يصح بيعه) أي الحب بدليل ما بعده ففي كلامه استخدام
 أي لا يصح بيع حبه في سنبله وكذا لا يصح بيعه مع سنبله وأما العود من ذلك فان بيع مع السنابل أو الحب
 أوهما باطل أيضا ولو في الاطلاق وان بيع قبل انعقاد سنبله بشرط القطع ولم يبد صلاحه أو بعد نقض سنبله
 كالكتان أو بيع بدون سنبله فصحيح لان المقصود من الكتان مرئي ولا يكفي عن شرط القطع في نحو
 البرسيم بشرط أن ترعا الهائم لما مر فيجب بشرط قطعه ثم يسامح بانه بشرط بقاءه مدة الرعي (تنبيه)
 ما زاد في الشجر أو الزرع المبيع ان لم يتميز كلفظ العود فلم يشتري مطلقا وكذا ان يتميز وكان من شجر نحو
 بطيخ وقثاء وان اشتراه قبل ثماره و بشرط القطع أو كان من زرع كبرسيم وسنابل خنطة وكان الشراء بغير
 أصوله فالاصح على ما دل عليه كلام الرافعي انه كبيع الثمر مع الشجر وقيل لا بد من شرط القطع لضعف
 أصوله (قول المتن ومحرم بيع الزرع الخ) روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل حتى
 تزهي والسنبل والزرع حتى يبيض ويامن العاهة ثم المراد بالزرع ما ليس بشجر فيدخل البقول (قول
 المتن بعد) جملة الاسنوي ظر فالثمر والزرع (قول المتن المقصود) عبر بهذا يشمل الثمر والحب (قوله)

لان المقصود مستتر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز للزوى مسلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السبيل حتى يبيع من يشتد فيجوز بعد الاشتداد ويحجب بانه في سبيل الشيعر جمع بين الدليلين (ولا بأس بكلام) (٢٣٥) بكسر الكاف وعاء الطعم وغيره

(لا يزال الاعضاء الاكل)

كافي الرمان فيصحب يبعه في

فسره لان بقاءه فيه من

مصلحته وفي الروضة يصح

بيع طلع النخل مع فسره في

الاصح (وماله كإمان كالجوز

والوز والباقي) بنسب

اللام مقصورا أي القول

(بباع في فسره الاسفل ولا

يصح في الاعلى) لاستتاره

بالبس من صلاحه بخلافه

في الاسفل (وفي قول يصح

أن كان رطباً) لملحق الصلاح

به من حيث انه يصون

الاسفل ويحفظ رطوبة

الب وفي الروضة كاصلاها

يجوز في بيع اللوز في القشر

الاعلى قبل انعقاد الاسفل

لانه ما كوله كالشفايح

ونقله في شرح المهذب عن

الاصحاب ثم المنع في الصور

الذ كورة ونحوها قبل مبني

على منع بيع الغائب وقيل

ليس مبيعا عليه لان المبيع

في بيع الغائب يمكن رده

بعد الرؤية بصفته وهنالا

يمكن ذلك قال في الروضة

هذا أصح (وبدو صلاح الثمر

ظهور مبادئ النضج

والخلاوة قبل لا يتلون) منه

بأن يجوه ويلين كافي الحرر

وغيره وكان المصنف رأى

شرط القطع فان كان الشراء في هذا بشرط القطع بالطاء فهي للبائع وفارق الثمرة بانها المقصودة هكذا قاله شيخنا
الرملي فراجع (قوله الدليلين) أحدهم الحديث المذكور والثاني انتعيل المذكور أو دليله الآتي في
الحاقلة (قوله بكلام) هو جمع وكذا أكمة وأكام وأكامهم ولو أحكم وكامة بكسر الكاف فيهما فقوله
الآتي كإمان سواه كان أو كإمان (قوله الأكل) بفتح الحزة لانه يضمها المأ كول (قوله كافي الرمان)
ومثله أرز الشيعر والعلس وان امتنع السلم فيهما وبصح بيع القصب بالمهولة في فسره الذي لا يصح معه ولو
مزبور على المعتد حيث بلغ قدره ينتفع به ولا يكف قطعه الا عند كاله على العادة كامر (قوله يصح بيع
طلع النخل) مع فسره في الاصح فكلام المصنف يشمله لاجل الاختلاف ومثله جوز القطن قبل تكامل قطنه
وبيع بشرط القطع فان كان بعد تكامل قطنه صح ان تنشق الجوز لظهوره وبدخل القطن في البيع على
المعتد لانه المقصود كامر في الثمرة فان لم ينشق قبل العقد لانه مستور بما ليس من صلاحه (قوله وفي
قول يصح) قال به الأئمة الثلاثة وما قيل ان الشافعي أمر بالبيع في بغداد بشراء فولاً أخضر بكسرة أي قطعة
درهم فباطل لان الر بيع انما يحبه بمصر مع أنه ان صح كان من القديم المرجوع عنه (قوله وفي الروضة
كاصلاها يجوز بيع اللوز الخ) هو المعتد ومثله القول وان نقل عن شيخنا الرمي خلافه والمراد بالانعقاد عدم
فساده في الاسفل بعد زوال الاعلى (قوله ثم المنع في الصور المذكورة) وهي ماله كان ونحوها ماله لم لا يزال
لا كل وقيل كجلد الكتاب وقيل كالزرع في سنبه (قوله هذا أصح) أي بناء على الوجه المرجوح (قوله وفي
نكلمة الصحاح) دليل للاسقاط (قوله الخ) وهو جملة لا يتلون فقط كايصرح به الشارح بعد بقوله بدو
الصلاح فيه وقيل جملة لا يتلون وفي غير موفيه نظروا في عبارة الحرر ما يقتضي الثاني وهي وبد صلاح الثمر
ظهور مبادئ النضج والخلاوة وذلك قبل لا يتلون فجوه ويلين وفي غيره بأن يأخذ الخ (قوله وغير الثمر الخ)
حاصل ما ذكره المصنف والشارح أربعة أنواع من ثمانية ذكرها المازدي كغيره بقوله أحدها بالون كالبلح
والعناب ثانياً بالطعم كخلاوة القصب وجوزة الرمان ثالثاً بالنضج واللين كالتين والبطيخ رابعاً بالقوة
والاشتداد كالقمح والشيعر خامساً بالطول والامتلاء كالعلف والبقول سادساً بالكبر كالقضاء سابغاً بانشقاق
كأبه كالقطن والجوز ثانياً بانفتاحه كالورد أي بقي منها مالا كاملاً كالباسمين فظهوره ويمكن دخوله في
الاخبار الضابط لذلك انه أن يقال هو بلوغ الشيء الى حالة يطالب فيها غالباً (قوله كالبلح الخ) هو على اللب

وبحسب بانه الخ) أقول قد يؤيد هذا ان الغالب على قوت الحجاز في ذلك الزمن الشيعر (قول المتن بكلام)
هو جمع وكذا أكمة وأكام وأكامهم والواحد كم بكسر الكاف وكامة وبهذا اعترض على المنهاج في قوله
الآتي كإمان بان الصواب كان أو كإمان (قول كافي الرمان) منه أيضاً الباذنجان هذا في الثمار ومثاله في
الزروع العلس (قول المتن ولا يصح في الاعلى) أي سواء كان على وجه الشجر أو الارض هذا ولكن
قد حكي الر بيع ان الشافعي أمره ببغداد فاعطاء كسرة يعني قطعة من درهم فاشتري بها قولاً أخضر
واعترض بان هذا ان صح فهو قديم ويلين الر بيع انما يحبه بمصر (قول المتن وبد صلاح الثمر الخ)
الذي في الحرر وغيره ان بدو صلاح يحصل بظهور مبادئ النضج والخلاوة غير ان تلك المبادئ تكون
قبلا لا يتلون بان يجوه ويلين وفيما يتلون بان يأخذ في الحرة أو السواد مثلاً وصنيع المنهاج يخالف لذلك
فانه جعل ظهور مبادئ النضج والخلاوة قبيلا للتون (قول المتن النضج) هو بالضم والفتح مصدر
نضج بالكسر (قوله انه لا حاجة اليه الخ) مانفته عقبه عن نكلمة الصحاح كدليل لذلك (قول المتن ويكني

في اسقاطه انه لا حاجة اليه مع ما قبله وفي نكلمة الصحاح الصغاني توفى ثمر النخل والعنب اذا استلأ ماؤه ونهيا للنضج فقوله قبل لا يتلون منطوق
بظهوره بدو (وفي غيره) وهو ما يتلون أي بدو صلاح فيه (بأن يأخذ في الحرة أو السواد) أو الصغرة كالبلح والعناب والاباص بكسر الهمزة
وتنشد بالجيم والتمش

وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده والقضاء بكبر بحيث يؤكل (ويكنى بدو صلاح بعضه وان قل) البعض لبيع كله من شجرة أو أشجار
متعددة الجنس فان اختلف كطبو عنيد بدا صلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع ثمر بستان أو بستانين بدو صلاح
بعضه) والحمد للجنس (فعل ما سبق) (٢٣٦) في التأخير) فينبع ما لم يبد صلاحه ما بدا صلاحه في البستان أو كل من البساتين فان

بدو صلاح بعض ثمر أحدهما
دون الآخر فقبل بالتبعية
أيضا لاجتماعهما في صفة
والاصح لا فلا بد من شرط
القطع في ثمر الآخر (ومن
باع ما بدا صلاحه) من الفرقا
في الحرر وغيره ومثله الزرع
وأبقى (لزمه سقيه قبل التخلية
وبعضها) قدر ما ينمو به
وبسمل من التلف والفساد
لان السقي من تمة التسليم
الواجب فلو شرط على
المشتري بطل البيع لانه
خلاف فنيته ثم البيع
يصح مع شرط القطع ولا
يلزم فيه السقي بعد التخلية
أخذا من تعليل يأتي
(ويتصرف مشتريه بعده)
أي التخلية من كل وجه (ولو
عرض ماله بعدهما كبرد)
أو حر (فالجديد أنه) أي
البيع (من ضمان المشتري)
لقبضه بالتخلية والقديم من
ضمان البائع لما روى مسلم
عن جابر أنه صلى الله عليه
وسلم أمر بوضع الجوائح
وأجيب بحمله على
الاستحباب قال في أصل
الروضة ولا فرق على القولين
بين ان يشترط القطع أم لا
وقبل ان شرطه كان من
ضمان المشتري قطعا

بشرطه بترك القطع ولانه لا علاقة بينهما اذا لا يجب السقي على البائع في هذه الحالة فلو قبل هو في شرط القطع من ضمان
البائع قطعا لان ما شرط قطعه فقبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرافي ذكر هذه الطرق في البيع قبل بدو صلاح وجرى بانها
بعد بدو ظاهر عدل اليه المصنف تجبا لستقولو كان مشتري الثمر ماله الشجر

(قول)

كان من ضمانه بخلاف لا تقطع الملاقى ولو تعيب بالجائحة فلا خيار له على المحدث ولو عرض المالك قبل التخلية فالتاخير من ضمان البائع فان تلف الجميع انفسخ البيع أو البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولان فريق الصفقة (فلو تعيب بترك البائع السقي فيه) أى المشتري (الخيار) وإن قلنا بالجائحة من ضمانه لأن الشرع ألزم البائع التنمية بالسقي فالتعيب بتركه (٢٣٧) كالتعيب قبل القبض ولو تلف بتركه

السقي انفسخ البيع قطعا وقبل لا ينفسخ في القديم فيضمنه البائع بالقيمة أو المثل (ولو بيع قبل) بدو (صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى ذلك) بالجائحة (فاولى بكونه من ضمان المشتري) علم بشرط قطعه بعد بدو الصلاح لتفريقه بترك القطع المشروط وهذه المسئلة من بدو على الروضة مذكورة في أصلها كما تقدم (ولو بيع نمر) أوزرع بعد بدو الصلاح (يفلأ تلاحقه واختلاط حادنه بالوجود كتنين وفشاء) ويطبخ (لم يصح) البيع (الا ان يشترط على المشتري قطع نمره) أوزرعه عند خوف الاختلاط فيصح البيع حينئذ ويصح فيها ينذر تلاحقه البيع مطلقا وبشرط القطع والتقية فان لم يتفق القطع في الاول حتى اختلط فهو كالاختلاط في الثاني وقد ذكره بقوله (ولو حصل الاختلاط فيها ينصرفه) أى قبل التخلية (فالظاهر أنه لا ينفسخ البيع بل يتخير المشتري) بين الفسخ والاجارة

ذكره لأنه ليس في كلامه هنا طرق وفي ذكر التتميم مع العدول منافاة فتأمل (قوله كان من ضمانه) أى ولا يلزم البائع السقي أيضا بعد التخلية (قوله بترك البائع السقي) أى المقدورة فان انقطع ماء النهر مثلا فلا خيار (قوله الخيار) أى فورا (قوله انفسخ) أى ان لم يقصر المشتري بان علم بالعيب المؤدى الى التلف ولم ينفسخ والا فلا يفرم له البائع شيئا على الاصح المعتمد (قوله حتى ذلك بالجائحة) أى بعد التخلية (قوله وهذه المسئلة) المشار اليها بقوله ولو بيع قبل الخ من بدو في المنهاج على الروضة مذكورة في أصلها الذى هو الشرح الكبير كما تقدم بقوله والرافى الى آخره وكان صواب العبارة أن يقول وهذه المسئلة من بدو ٣ على أصل الروضة مذكورة في الشرح الأخرى بالروضة جعلتها لا ما اختصره النووي من كلام الرافى فتأمل (قوله ولو بيع) أى استقلا لا لامع أصلها (قوله بعد بدو الخ) هو أولى من قول المنهاج ولو بعد الخ لان ما قبل البدو لا يحتاج شرط القطع فيه الى علة التلاحق (قوله يفلأ تلاحقه) يقينا وظنا (قوله عند خوف) متعاقب بقطع فليس من الصفة ولو سكنت عنه الشارح لكان أولى لأنه يجب فيه القطع من وقت العقد مما بالشرط (قوله فيما ينذر) الاول فيما لا يفلأ يبدل المسوى والمشكوك فيه والمجهول حاله أخذ اماما لكن راعى كلام المصنف بعد (قوله بل يتخير المشتري) أى فورا ابتداء على المعتمد فيهما ولا يتوقف على مراجعة البائع ولا على ما لم لأنه خيار عيب لنقص القيمة بالاختلاط حتى لو بادر بالفسخ نفذ فان أجاز فكذا بعد التخلية لكن اليد هنا للبائع (قوله فان سمح) أى مبادر قبل فسخ المشتري ولو بغير لفظ هبة وهو عليك لا اعراض لتعذر التمييز وهذا فرق نعل الله اية والجملة كما مر واغتر الجهل للضرورة ولو تقارن الفسخ والسماح قال شيخنا بقدم السماح نظرا لبقاء العقد وقال غيره يقدم الفسخ لان السماح كالاجارة (قوله وأصحهما فيه القولان) وأصح القولين عدم الانقاسخ (قوله وهو المشتري) هو المعتمد كضمان الجوائح (قوله وفي ثالث اليد لهما) وعليه قال في شرح الروض يقسم المتنازع فيه بينهما وقال الغزى لكل مختلف الآخر (تنبيه) لو اشترى شجرة عليها ثمرة للبائع اشترط لصحة البيع شرط القطع ان غلب تلاحقها والا فلا وعلى كل اذا حصل اختلاط فكما مر فنسمع أجبر صاحبه فان نشأ ففسخ العقد (فرع)

(قول المتن ولو تعيب) أى بعد التخلية لكن يجب تقييده بما اذا لم يشترط القطع والا فلا خيار ولا يفسخ بالتلف (قوله لان الشرع الخ) يؤخذ من هذه العلة ان محل ثبوت الخيار اذا لم يشترط القطع وكذا يقال في الانقاسخ بترك السقي الآتى (قول المتن فاوى) أى فيكون اختلاف هنا من تبع على ذاك الخلاف وهذه المسئلة حكى فيها الرافى ثلاث طرق أظهرها أنها على القولين والثانية القطع بأنه من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع وقد نبه عليها الشارح في قوله والرافى ذكر الخ ثم لا يخفى ان كلام المصنف لا يفيد الطريقة الثالثة هنا بل ينافيها (قول المتن لم يصح) أى لا يتفاه القدرة على التسليم (قول المتن نمره) الضمير يرجع للمشتري (قول المتن بل يتخير المشتري) أى لان الاختلاط أعظم ضررا من ابقى العبد كذا علم الرافى وقضيته انعاقه بالعيوب فتعين الفور به (قوله والثانى ينفسخ الخ) صححه الشيخ أبو اسحق والقاضى أبو الطيب والغزى والشاشى وابن أبى عسرون وغيرهم وكذا المصنف في نكت الوسيط قال الاسنوى ولم ينقل الرافى ترجيح الاول سوى عن الوجيز ثم صرح برجحانه في كتبه فقبه النووى رحمه الله (قوله فان توافق الخ) يريد أنه لا خيار للمشتري هنا

والثانى بنفسه لتعذر تسليم المبيع وعلى الاول وهو يتخير المشتري قال (فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره في الاصح) والثانى لا يسقط لما في قبول المسموح به من المنه ولو حصل الاختلاط بعد التخلية فاحدا الطرفين يقطع بعدم الانقاسخ وأصحهما فيه القولان فان قلنا لا انفسخ فان توافقا على شيء فذاك والا فالقول قول صاحب اليد في قدر حتى الآخر وهو المشتري أو البائع وجهان يبينان على ان الجوائح من ضمان المشتري أو البائع وفي ثالث اليد لهما (ولا يصح بيع الحنطة في سبيلها

بصافية) من التبن (وهو الحنطة ولا) يبيع (الربط على النخل بشمر وهو المزبنة) روى الشيخان عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحنطة والمزبنة وفسرا بما (٢٣٨) ذكر والمعنى البطلان فيه ما عدم العلم بالمائة وتزيد الحنطة ان القصومين

المبيع فيها مستور بما ليس من صلاحه (و برخص في العرايا وهو بيع الربط على النخل بشر في الارض أو العنب في الشجر بزبيب) روى الشيخان عن سهل ابن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر وورخص في العرايا أن تباع بخرصها يأكلها أهلها وطبا وقيس العنب على الربط بجماع ان كلا منهما زكوى يمكن خرصه و يخر بابسه (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير الحفاف بخله فيباع مثلا رطب مختلات عليها يبيح منه جافا أو بقاء وسق خرصا بأربعة أوسق ثم روى الشيخان حسن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها فبا دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود بن الحصين أحمر وانه فأخذ الشافعي بالأقل في أظهر قولييه وقدم في زكاة النبات ان الخمسة ألف وستائة رطل بغدادية وهي ثلثا قاصع (ولو زاد) على مادونها (في صفتين) كل منهما دونها (جاء)

الاختلاط في المثليات قبل القبض يقتضي الشبوع فلا انفساخ وللمشتري الخيار ان لم يسمح له البائع والاختلاط في المنقومات يقتضي الانفساخ لمنعه المدة ابتداء والبدل للبائع قبل القبض كما مر (قوله بصافية) ولا يغيرها كما مر لكن لا يسمى محافلة وهي مأخوذة من الحقل بفتح الحاء وسكون القاف جمع حقة وهي الساحة التي تزرع سميت بذلك لتعلقها بزرع في حقله (قوله ولا يبيع الربط) ولو خرصا ومثله العنب (قوله المزبنة) بجمع مضمومة فزاي فوحدة بينهما ألف فنون من الزبن بسكون الواو وحده وهو الدفع لتدافع العاقدين فيها بسبب التبن (قوله وفسرا) أي شرعا وقد علمنا بما مر ذكره اننا لا نجل التسمية (قوله العرايا) جمع عربية فعيلة بمعنى فاعلة أي غاربه عن حكم بقية البستان بأعرامها لكانها لها فإرادها لا كل فلامها ياء على هذا أو بمعنى مفعولة من عراء إذا ناهل مال كها يأنهال أخذها على هذا فلامها واو أو أصلها عراو أو يروى كساجد قلبت أو لاهما همزة للاجتماع والثانية ياء لتطرق فهائم فتحت الهمزة قلبت الياء لتمام قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فتسمية العقد بها مجاز على القولين (قوله وهو) أي اصطلاحا والتذكير باعتبار الخبر (قوله بيع الربط) أي الذي لم يتعلق به زكاة بأن خرص على مالكه أو لم يبلغ نصابه أو لا يطل في الجميع لتحقق المغاضاة قاله شيخنا والوجه محتم في غير قدر الزكاة بقدره من الاجزاء كما صرحوا بمثله في الزكاة فراجعه والبسر كالربط وليس الحصرم كالعنب لعدم بدو صلاحه (قوله بخر في الارض) اعتمد شيخنا الرمي أن الارض قيد خلافا لشيخ الاسلام في المنهج وغيره وفيه نظر ظاهر لانه ان أراد بكونه على الارض حالة التسليم فهو لا يخالف شيخ الاسلام لاعتباره كيلة فلا حاجة للاعتداد ولا تضعيف أو كونه عليها حالة العقد فلا معنى له لانه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على أن المراد بالارض ما ليس على الشجر لاحقيقة الارض فالوجه كلام شيخ الاسلام وأما كون الربط والعنب على الشجر فلا بد منه لانه مسمى العرايا والافهوم من الر بالحرمر فتأمل وافهم (قوله حنطة) بجملة مفتوحة فتلثت ساكنة (قوله الثمر بالتمر) بالثلثة في الاول والقوية في الثاني كما في شرح مسلم قبل عكسه وهو صحيح (قوله بجماع الخ) أشار الى حصة القياس في الرخصة اذا وجد فيها معنى يخصها وليس وجود المعنى فيها موجبا للقياس كالفهم بعضهم فلا يرد نحو الابواب بالظهر (قوله فبا دون خمسة أوسق) بقدر يز يدعى تفاوت الكيلين فالخمس قريبا وقيل محدد فان زاد بطل في الشكل ولا تفرق الصفقة (قوله في صفتين الخ) أشار الى أن الصفقة هنا تعدد بتعدد البائع أو المشتري وكذا بتفصيل الثمن فبيع اثنين لاثنين يصح فبا دون عشر بن وسقا وفي الروضة عشرة أوسق ونسب الى سبق القلم (قوله والتعليق في النخل والعنب) ولو غابا عن المجلس وقبضه بمضى الزمن (قوله بخلاف ما قبل التحلية كما سبق (قول المتن بصافية) أي خالصة من التبن فيكون من قاعدة مدح موقع الاستتار في الاولى أيضا ولو باع الشعر في سنبله بمحنة صافية جازو بقبض الحنطة بالنقل والشعر بالتحلية ولو باع الزرع قبل ظهور الحب بالحب جاز لانه حشيش غير مطعوم (قوله وفسرا بما ذكر) قال الرافعي فان كان التفسير من النبي صلى الله عليه وسلم فذاك وان كان من الراوي فهو أعرف من غيره (قوله عدم العلم بالمائة الخ) أما عدم العلم في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلان المائة انما تعتبر حال الحفاف (قوله نهى عن بيع الثمر بالتمر) الاولى بالثاء المثلثة والثانية بالثاء (قوله بخر صها يجوز فيه الفتح والسكر والقنح أشهر وعلى كل فالمراد به الخروص قال ذلك كله في شرح مسلم (قوله في أظهر قولييه) والقول الثاني يجوز في خمسة أيضا وأما أكثر منها فلا يجوز قطعا بل هو مزبنة (قوله وقيل كبيعها لرجل) ليعلم ان الذي سلف ان الصفقة تعتمد بتعدد البائع قطعاً وتعتمد بالمشتري على الاصح وهذا عكس ذلك ووجهه ان الربط هنا هو المقصود

ومحل

وكفالي باع في صفقة رجلين بخص كلا منهما دونها ولو باع رجلان لرجل فهو كبيع رجل لرجلين وقيل كبيع لرجل (ويشترط التقاض) في المجلس (ب تسليم الثمر كيلا والتخليق في النخل) وسكت عن شرط المائة لعدم

فإن أكل الرطب فذاك وإن جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر فإن كان قد مر باق بين الكيلين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل
(والأظهر أنه لا يجوز) أي بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجوز واللوز (٢٣٩)

لأنها متفرقة مستورة
بالأوراق فلا يتأتى الخرص
فيها والثاني يمنع ذلك
ويقبسها على الرطب كما
قيس عليه العنب (د)
الأظهر ((أنما يبيع العرايا
لا يختص بالفقراء)) لا مطلق
الأحاديث فيه والثاني
يختص بهم لما روي عن
زيد بن ثابت أن رجلا
محتاجين من الأنصار
شكوا إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن الرطب
يأتي ولا نقد بأيديهم
يتناعون به ربطاً بائناً
مع الناس وعندهم فضل
قوتهم من التمر فرخص
لهم أن يقبضوا العرايا
بحرصها من التمر ذكروه
الشافعي في الام بغير استناد
ورواه البيهقي في المعرفة
باستناد منقطع وأوجب بان
هذا حكمته الشرعية
ثم قد عديم الحكم كافي الرمل
والاضطباع في الطواف

(باب اختلاف المتبايعين)
(إذا اتفقا على حصة البيع
ثم اختلفا في كيفية كقدر
الثلث) كأنه أو تسعين (أو
صفته) كصالح أو مكسرة
(أو الأجل) بأن أثبت
المشتري وقفاً بالبيع (أو
قدرة) كشر أو شهرين

كهذا العبد وقال المشتري والثوب (ولا يئنه) لا أحدهما (بالحال فيحلف كل منهما) على نفي قول صاحبه وأثبت قوله ويبدأ
بالبائع وفي قول المشتري وفي قول يساو (يان) وعلى هذا (فيتخير الحالك) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته

فإن أكل الخ) وله تركه لا يمتنع خلافاً لإمام أحمد رحمه الله تعالى (قوله يمنع ذلك) ورد بأن منع الخرص لا قائل
به ويبيعه بالخرص لا قائل به فراجعهم وزاد الشارح لفظ مثل لأنه لا يسمى عرايا (قوله) ولا نقداً بأيديهم
فالقدر هنا من لا نقديده (قوله حكمته الشرعية) وفي نسخة حكمته المشروعية والمراد أنها لا تختص بالحكم
كافي الرمل وما ورد مما يؤهم التخصيص يحمل على ما ذكرناه وهو ضعيف

(باب كيفية اختلاف المتبايعين في كيفية العقد)

(قوله إذا اتفقا) وكذا الاختلاف في حصة العقد وثبتت باليمين كإياي وأمكن فيه خلاف وكالبيع بقية العقود
ولو جائزة أي غير محضة (قوله كقدر الثلث) أو المبيع بنفسه أو فيما دخل تبعاً لمن لم يفرّد التابع بعقد كولاية
أو تأييد اختلاف في زمن وجوده قبل العقد أو بعده صدق البائع (قوله أو تسعين) أو بمعنى الواو ذكروا دون
الواو لدفع توهم أن الثلث المجموع وكذا ما بعده (قوله أو صفته) بما يصح شرطه كرهن ولو بنحو مزج وكفيل
وكتابة (قوله أو مكسرة) بأن قطعت بالمقراض أجزاء معلومة لأجل شراء الحاجات والأشياء الصغيرة أما نحو
أرباع القروش فهي نقد وصحيحة وأما نحو المقاصيص والذهب المشعور أو المكسر فالعقد بها باطل للجهل
بقيمتها (قوله أو الأجل) فهو من عطف الخاص كإعمال (قوله أو قدر المبيع) هي مانعة جمع فيخرج ما لو اختلفا
في قدر المبيع والثلث معاً فلا تحالف فيه بل يحلف كل منهما على نفي دعوى الآخر وبطل العقد قاله شيخنا (قوله
ولا يئنه) أي يعمل بها فيخرج ما لو أرتبنا بشار يخين فيعمل لهما ما يسلم مدعى المشتري له يئنه ويترك مدعى
المبيع في يده لأن المشتري ينسكه إن لم يكن قبضه والافله التصرف فيه لا بوطء للضرورة (قوله تحالفاً) أي
عند الحالك ثم إن اختلفا في شيء مما ذكر بعد الأقاله أو بعد فسخ قبل القبض كإقاله العلامة ابن عبد الحلق لا بعد
القبض خلافاً للعبادي وعلى الأول يحمل ما في المنهج بدليل قرنه بالاقالة فلا تحالف بل يحلف كل لأنه مدعى
عليه في النفي والإثبات معافسقة ما للسبكي هنا فان نكل أحدهما قضى للآخر وان نكل تركا (قوله على نفي
الخ) ولا يكفبه الحصر نحو ما عت الا بذلك أنه لا يكتفى بالواو في الأيمان (قوله ويبدأ بالبائع) كما قطع به
بعضهم لأن المبيع معين وفي عكسه يبدأ بالمشتري لقوة جانب كل منهما ببقاء عوضه بعد الفسخ فان كانا معينين
أو في الذمة تساوياً فيتخير الحالك (قوله وفي قول بالمشتري) هو مخرج من النص بالبداة بالسلم إليه في السلم
و بالزوج في المهر والسيد في الكتابة (قوله وفي قول يساو يان) هو مخرج من النص بالتخخير في الدعاوى وما
وحل الخرص وهو تخمين وقد دخل في ملكه (قول المتن بالفقراء) المراد بهم من لا نقد بأيديهم وإن كانوا
أغنياء بغيره

(باب اختلاف المتبايعين)

(قول المتن على حصة البيع) اقتصر عليه لأجل الترجمة والافلا يختص ذلك بالبيع بل سائر عقود المعاوضات
كذلك ثم عبارته بردها عليها ما لو اختلفا في عين المبيع والثلث معاً فانه لا تحالف والعبارة صادقة به (قول المتن
كيفية) خرج ما لو اختلفا فيه نفسه كأن قال بعت فقال بل وهبت كإسائتي آخر الباب (قول المتن أو صفته)
أي أو جنسه (قول المتن أو قدر المبيع) أي أو جنسه أو صفته (قول المتن وفي قول بالمشتري) لأنه نص في الصداق
على البداة بالزوج وهو كالمشتري وقوة جانبه يكون المبيع في ملكه (قول المتن وفي قول يساو يان) لأن
كلاهما مدعى ومدعى عليه فلا ترجيح (قوله فيتخير الحالك) أي كالأول إذا عينا عينا يان يد هما فان الحالك يبدأ
بمن شاء منهما (قوله وقيل يقرع) أي كالأول إذا عينا إلى مجلسه وقوله وقيل يقرع عطف على قوله فيتخير (قول

(أو قدر المبيع) كهذا العبد وقال المشتري والثوب (ولا يئنه) لا أحدهما (بالحال فيحلف كل منهما) على نفي قول صاحبه وأثبت قوله ويبدأ
بالبائع وفي قول المشتري وفي قول يساو (يان) وعلى هذا (فيتخير الحالك) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته
والاختلاف جميعه في الاستحباب دون الاشتراط

(والصحيح انه يكفي كل واحد منهما) (بمعنى يجمع نفيًا وإثباتًا أو يقدم النفي فيقول) (البائع في قدر الثمن مثلا والله) (ما بعث بكلمة الله بعدت بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت (٣٤٠) بكذا ولقد اشتريت بكذا هذه عبارة التنبيه وعمل الباعن قول الحرر كالشرح وانما

بعث بكذا لأنه لا حاجة الى الحصر بعد النفي ومقابل الصحيح انه لا بد من بين للنفي وبين للاثبات فصنف البائع على النفي ثم المشتري عليه ثم البائع على الاثبات ثم المشتري عليه كما ذكره في الوجيز والوسيط (واذا تخالفا فالصحيح ان العقد لا يفسخ بل ان تراضيا) بما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد بذلك (والا يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم) أي لكل منهما الفسخ (وقيل انما يفسخه الحاكم) ومقابل الصحيح انه يفسخ بالتحالف (ثم) بعد الفسخ أو الانفساخ (على المشتري رد المبيع) ان كان باقيا في ملكه (فان كان وقفه أو أهنته أو باعه أو مات لزمه قيمته وهي قيمته يوم التلف) وما في معناه من المبيع أو غيره (في أظهر الأقوال) والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والعقد يوم القبض لحدوث الزيادة في ملك المشتري على الاول ولما تقدم في الثاني والرابع أقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف وقوله الاقوال تبع فيه

ذكر علم انه كان الاولى للصنف التعبير بالنص أو بالذهب (قوله انه يكفي الخ) فيندب بمينان على الكيفية الآتية ويجوز نوايهما هنا (قوله وتقدم) عطف على يكفي ففيه الوجهان (قوله فلا حاجة الخ) أي من حيث لزوم والا فهو تأكيد فلا بد من ذكره (قوله ومقابل الصحيح) في الاكتفاء باليمين وسكت عن مقابلته في التقديم كافي الروضة لعدم ذكره هنا ولا يخفى أن الحلف هنا على البت في النفي والاثبات الا في نحو الوارث (قوله فيحلف البائع الخ) ظاهره انه لا يكفي بالتوالي هنا فليراجع (قوله ان تراضيا) أو رضى أحدهما يدفع ما ادعاه الآخر ويجبر على القبول وليس لهما بعد التراضي العود للفسخ (قوله أي لكل منهما الفسخ) وان لم ترض البقية كالكتابة على المعتمد ولكل قبل الفسخ لانه على التراضي أن يتصرف فيما يده ولو بالوطء والفسخ ينفذ ظاهرا وباطنا ان فسخته الحاكم أو هما أو اصادق منهما ما لا يظاها فقط ولا خراشاء فسخ بعده (قوله ثم بعد الفسخ) أو الانفساخ على القولين (قوله على المشتري الرد) ومؤنته عليه نعم ان قالوا قررنا العقد فلا رد (قوله باقيا في ملكه) أي بلامانع والا فله الصبر لزمه وله بعد الفسخ في الباقي أخذ القيمة للحيلولة وفي المهر من والمكاتب كتابة صحيحة أخذ القيمة للفصل في المؤجر أجره المثل بعد الفسخ ولا ينزعه من المستأجر ولا يطالب بالمسمى (قوله لزمه قيمته) ان تلف كله وكان متقوما ومثله ان كان مثليا وفي تلف بعضه برد بدل ما تلف مع الثاني بالرضا (قوله أوجه) هو الراجح (قوله رده مع أرشه) ومع زيارته المتصلة مطلقا والمنفصلة ان حدثت بعد الفسخ وعليه مؤنته رده كما مر قال السبكي واغتفر الحكم هنا للظالم لعدم تعيينه (قوله وهو باق ناقص من قيمته) قال شيخنا الرمي ان لم يكن له مقدر والا فبقدره كيد العبد كافي الجاني والمعتبر في النقص عن قيمة يوم العيب بخلاف ما مر في البيع من اعتبار أقل القيم لان اعتبار القيمة هناك لمعرفة قدر النقص والسبب مغرومه بخلافه هنا واعتمد شيخنا الرمي ان ما هنا كالبيع وفيه نظر واضح فراجع (قوله المشهور وجوب المثل) هو المعتمد (قوله واختلاف وارثها كهما) وكذلك اختلاف موكلهما ووكيلهما ووليها من أب

المتن والصحيح انه يكفي الخ) أي لان معنى أحدهما في ضمنه مثبته لحاز التعرض في اليمين الواحدة للنفي والاثبات ولأنه أقرب الى فصل المحسومة ثم قضية العبارة جواز العود الى اليمينين (قول المتن ويقدم النفي) لأن الاصل يمين المدعي عليه (قوله ومقابل الصحيح الخ) وجهه أن كلا منهما مدعى ومدعى عليه (قوله ثم البائع عليه) قال الاسنوي لا حاجة اليه بعد حلقه ما على النفي بل يكفي بذلك وعبارته بحلف أحدهما على النفي ثم تعرض اليمين على الآخر فان حلف على النفي اكتفينا بذلك وان نكل حلف الاول بين الاثبات وقضى له وان نكل الاول عن النفي حلف الآخر على النفي والاثبات وان نكلا جميعا توقنا اه بمعناه (قول المتن فالصحيح الخ) لان غاية اليمينين أن يكونا كاليمينتين المتعارضتين (قول المتن وقبل انما يفسخه الحاكم) لانه فسخ مجتهد فيه كالعنة ولا تالاه لم الظالم منها وتقوى يفسخ الى الظالم بعيد (قوله ومقابل الصحيح الخ) أي كما يفسخ النكاح بعد اللعان (قول المتن ثم على المشتري رد المبيع) والمؤنة (قول المتن فان كان وقفه الخ) فيه إشارة الى جواز الفسخ بعد التلف والى انه لا فرق بين التلف الحسي والتلف الشرعي (قول المتن قيمته يوم التلف) قال السبكي لان الفسخ يرفع العقد من حينه وقبل التلف فلم يتعاق للبايع حق (قوله لحدوث الزيادة الخ) كأن مراده من هذا ما قاله غيره لانها ان كانت يوم القبض أقل فالزيادة حدثت في ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فهو يوم دخوله في ضمانه (قوله على الاول) يرجع الى قوله يوم العقد (قوله والرابع) وجه ذلك بان يده ضامنة كالاستتام والمقبوض بمقد فاسد (قول المتن كهما) لانهما يمينان في المال فكانت كاليمين في دعوى المال

الحرر وفي الروضة كاصناف القيمة المعتبرة أوجه وقال الامام أقوال (وان تعيب رده مع أرشه) وهو ما ناقص من قيمته كما يضمن كله بقيمته ولو كان مثليا فوجهان أهمهما في الحادى وجوب القيمة أيضا وفي المطلب المشهور وجوب للمثل (واختلاف وارثها كهما) أي كاختلافهما فيما تقدم

فصل في الوارث لقيامه مقام

المورث (ولو قل منك
بكذا فقال بل وجهني فلا
محالف) اذ لم يتفقا على عقد
(بل يحلف كل على نفي
دعوى الآخر فاذا اطلق رده
مدعى الهبة بزوايده) أى
لزمه ذلك (ولو ادعى صحة
البيع والآخر فساده) كان
ادعى اشتياله على شرط
مفسد (فلا يصح تصديق
مدعى الصحة بيمينه) لان
الظاهر معه والثاني تصديق
مدعى الفساد بيمينه لان
الاصل عدم العقد الصحيح
(ولو اشترى عبدا) وقبضه
(جاء بعدد معيب لبعده
فقال البائع لبس هذا المبيع
صدق البائع بيمينه) لان
الاصل مضي العقد على
السلامة (وفي مثله في السلم)
وهو ان يقبض المسلم
المؤدى عن المسلم فيه ثم يأتى
بمعيب فيقول المسلم اليه
ليس هذا المقبوض (يصدق)
المسلم (في الاصح) بيمينه ان
هذا هو المقبوض لان
الاصل بقاء شغل ذمة المسلم
اليه والثاني يصدق المسلم
اليه بيمينه كالبائع ويجرى
الوجهان في الثمن في
الذمة اذ قبض البائع
المؤدى عنه ثم جاء بمعيب هل
يصدق هو والمشتري باليمين
(باب في معاملة العبد
ومثله الامه) (العبدان لم
يؤذن له في التجارة

أوجد أو وصى أو قيم أو أحكم أو سيد الرقيق وكذا اختلاف واحد من المذكورين مع واحد منهم وينظم من ذلك صور كثيرة تزيد على المائة فتأمل (قوله على عقد) أى معين بخلاف البيع كالمس (قوله بزوايده) منفصلة أو من غير عين المبيع نحو كسب العبد فان تلفت لزمه بدلا كالبيع ولا أجرة لها ولا استعمالها لا يتفقاها على عدمها وقياسه أنه لا يرجع بما أنفق عليه قالوا وانما وجب ردهما مع اتفاقهما انهما مدعى الهبة بدعواهما لانه لما سقطت دعواهما رجع الى أصل استصحب الملك (فرع) قال شيخنا الرمي كابن حجج لو اشترى شعيرا واستغله سنين ثم طالبه البائع بالثمن فأنكر الشراء حلفه عليه ثم رد المبيع ولا يغرمه البائع بالاستغله لا عتافه له بالملك وانما مدعى الثمن وقد تعذر بحلفه وللبيع حينئذ فسخ البيع الذي اعترف به وفارق ما في المتن بأنه هنا انتقل ملكه من غير أن يوجد رافع بزعمه اه فانظر وحده (قوله فساده) كعدم الرؤية أو لصبا أو جنون أو مكن صدق مدعى الصحة ومنه دعوى الزوج أن العقد بولي وشهود مع انكارها ذلك وكذا دعوى المرتن أنه انما اذن بشرط وهن الثمن وانكار الراهن ذلك وكذا دعوى المكاتب تعدد النجوم في العقد وانكار السيد ذلك فيصدق مدعى الصحة في جميع ذلك (قوله لان الاصل عدم العقد الصحيح) ورجح الاول باعتضاده بأن الاصل عدم المفسد (تنبيه) فليصدق مدعى الفساد في مسائل كالأختلاف هل وقع الصلح على انكار أو اقرار لان الانكار أقوى لموافقته لاصل عدمه وكذا الاختلاف في بيع ذراع من أرض فادعى البائع تعيينه ليبيط البيع فيصدق لانه أعلم بأراده وكذا الوادعى السيد بصبا أو جنونه حال الكتابة أو مكن وانكر العبد فيصدق السيد (قوله عبدا) أى مينا في العقد أو في المجلس أو في زمن خيار الشرط لانه كالنوع في العقد (قوله صدق البائع) وكذا كل معين في ملكه (قوله ويجرى الوجهان في الثمن) كافي القيمة وكالمن كل ما في الذمة (فرع) اشترى مقدارا وادعى نقصه كيلا أو غيره فان كان بقدر التفاوت بين السكيلين مثلا صدق والا فلا وان بعد تلفه صدق البائع مطلقا ولو صب البائع المبيع في ظرف المشتري فوجد فيه فأرغميته وادعى البائع أنها كانت في ظرف المشتري وخالفه المشتري فالصدق البائع ولو اختلفا في ذلك البديل فالصدق الآخذ في دفع الدين ولو فبا زاد على قدر دينه على ما قاله شيخنا الرمي

(باب في معاملة العبد)

ولو قال الرقيق لكان أولى ولما احتاج لقوله ومثله الامه واهله لموافقة المصنف مع أن ابن حزم ادعى شمول لفظ العبد لهما وتأخير هذا الباب عما قبله لعدم تأني التحاليف فيه في نوارث للعبد والولي والوكيل أنسب من تقديمه نظر الوجودات المحالفة في العبد وأنسب من ذكره عقب القراض نظر المرجح فيه وغير ذلك فتأمل (قوله العبد) أى الذى يصح نصره ولو كان حرا ونصرف الرقيق مطلقا على ثلاثة أقسام ما لا ينقد وان أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينقد وان منعه السيد كالعبادات والطلاق والخلع وقبول الهبة والوصية وبدخل في ملك السيد قهر عليه وما يتوقف على اذنه غالبا وهذا ثلاثة أنواع من حيث التعلق فما وجب بغير رضا مستحقه يتعلق برقيقته سواء أذن فيه السيد أو لا بخفية وانلاف مال ومنه ما لو تباع رقيقان بمال سيدهما بلا اذن ومنه معاملته لغير كامل كصبي لان رضادها كعدمه وما وجب برضا مستحقه الكامل يتعلق بذمته فقط ثم الحكم كذلك ولولم يسبق للمورثين اختلاف (قوله فيصنف الوارث) في الاثبات على البت وفي النفي على نفي العلم (قول المتن بزوايده) أى المتصلة والمنفصلة (قول المتن صحة البيع) مثله غير من عقود المعاوضات (قول المتن تصديق مدعى الصحة) من صور ذلك أن يقول بعتك بألف فيقول بل بزي خرو ونحو ذلك قال القاضي اذ اصدقنا البائع لا يمكننا قبول قوله في الثمن بل بحبس المشتري حتى يبين ما يكون غمنا فان وافق البائع فيها بينه والاختلاف

(باب العبدان لم يؤذن له)

لا يصح شراؤه بغير إذن سيده
 في الأصح) لانه محجور
 عليه لحق السيد والثاني
 يصح لتعاقى الثمن بالذمة ولا
 حجر للسيد فيها وقطع بعضهم
 بالاول (ويسترده) أى
 المبيع على الاول (البائع
 سواء كان في بد العبد أو)
 بد (سيده) لانه لم يخرج عن
 ملكه (فان تلف في يده)
 أى في بد العبد (تعلق الضمان
 بذمته) فيطالب به بعد
 العتق (أو في بد السيد فلا باع
 تضمينه) لوضع يده (وله
 مطالبة العبد) أيضا فلذلك
 لكن (بعد العتق واقتراضه
 كشرائه) في جميع ما تقدم
 (وان أذن له في التجارة
 نصرف بحسب الاذن فان
 أذن له (في نوع لم يجاوزه)
 فيبيع فيه ويشترى
 ويستفيد بالاذن فيها ما هو
 من لوازمها وتوابعها كالفتح
 والطى وحمل المتاع الى
 الحانوت والرد بالعيب
 والمخاصمة في العهدة (وليس
 له بالاذن فيها (النكاح)
 لانه لا تتناولوه (ولا يؤجر
 نفسه) وله أن يؤجر مال
 التجارة كعبيدها وثيابها
 ودوابها (ولا يأذن لعبد
 في التجارة) فان أذن له
 السيد فيه جاز وضافة عبد
 التجارة اليه لتصرفه فيه

ان لم يأذن فيه السيد والاتعلق بها وبكسبه وتجارته (قوله لا يصح شراؤه) وكذا غيره من التصرفات ولو في
 غير المال كالاختصاص ومن قيد بالمالية نظر للاغاب أو مراده العقود التي توجد في المال والمراد شراؤه معين
 ولو لغير التجارة فاحتاج الى التقيد بغير الاذن نعم بحث الاذرى محبة شرائه ما تمس حاجته اليه كنفقته عند
 امتناع سيده عنها وتضمن مراجعة حاكم أولغية سيده أو غيبته عن سيده مع تعذر ما ذكر أو أذنه في حج
 أو غزو مع سكونه عنها قال شيخنا وعلى هذا هل يصح ولو بعين مال سيده أو في ذمته فقط وهل يتعلق بكسبه
 أيضا حرره (قوله بغير اذن) مستدرك أولانه لا يلزم من نفي عموم الاقل في التجارة نفي خصوصه في فرد
 تأمل (قوله سيده) أى الكامل أو وليه وان تعدد فلا بد في المشترك من اذن جميع الشركاء وان كان
 التصرف لواحد منهم وفي المهاياة يعتبر اذن صاحب النوبة والمبيع في نوبته كالحر وفي غيرها كالرفيق
 ان تصرف لغيره فان تصرف لنفسه بماله صح ولو في نوبة السيد بغير اذنه ورفيق المبيع مثله كما قاله العلامة
 الطيلاوى (قوله وقطع الخ) فكان الاولى التعبير بالمذهب جري على اصطلاحه (قوله ويسترده الخ)
 أى يجب رده على مالكه وان لم يطلب رده ففوت الرد على من العين في يده وتعلق بذمة العبد على القاعدة
 (قوله بذمته) أى ان كان التصرف مع رشيد والافريقته ولا ضمن السيد باقراره العين في بد العبد لرضا
 المالك وهذا فرقت اللقطة (قوله بعد العتق) أى لجمعه على المعتمد وما في النهج مرجوح وان تبعه ابن
 حجر عليه (قوله وله مطالبة العبد بعد العتق) واذا غرم لا يرجع على سيده ولو ردها العبد برى السيد (قوله
 وان أذن) بالبناء للفاعل والاقرب الى كلامه السابق بناء للفعول والفاعل معلوم (قوله بحسب) بفتح
 السين أى بقدر الاذن ولا يحتاج العبد الى قبول لانه استخدام (قوله في نوع) أوزن أو محل أو قدر فلو دفع
 له مالا وقال اجعله رأس مالك وتصرف جازله الشراء ولو بأكثر منه معينا في الذمة وان قال له انجر فيه لم يزد
 عليه وله الشراء بعينه وفي الذمة بقدره فلو تلف قبل دفعه للبائع انفسخ العقدى المعين وثبت للبائع الخيار
 فيما في الذمة ان لم يوف له السيد (قوله وتوابعها) مرادف لما قبله (قوله في العهدة) أى الناشئة عن المعاملة
 لاعتن نحو غصب ومرة (قوله وليس له النكاح) فلا يزوج عبدة التجارة ولا يزوج فهمى أولى من عبارة
 المحرر ولا يؤجر نفسه ولا يبيعها بالاولى الا باذن فيها صريح أو ضمن كان لزمه مؤن نكاح باذن وضمان به
 فله ان يجار نفسه لذلك ولو لم يكن مأذونا ويؤجر وما بعده من الافعال مرفوعة استثنافاً ومنصوبة من عطف
 مصدره وول على صريح ولا يוכל أجنبيا الا في معين كعبد التجارة والافيا عجز عنه (قوله ولا يأذن العبد
 في التجارة) خرج بها شراء معين ولولا التجارة فيصح (قوله وان أذن له السيد فيه جاز) أى اذا أذن
 (قوله لانه محجور عليه الخ) علل أيضا بأنه لو صح لم يثبت الملك له لانه ليس أهلا له ولا سيده بعوض في ذمته
 لعدم رضاه ولا في ذمة العبد لافيه من حصول أحد العوضين لغيره من يلزمه الآخر (قوله والثاني يصح) اختاره
 السبكي قياسا على المفلس قال لانا نقول ان تعلق المال بذمته عيب بخلاف أى حنيقة فانه قال بذلك والحجب
 انه مع ذلك صحح شراءه قال ومن قال بصحة قبول الهبة والوصية يلزم أن يقول هنا بالصحة ثم هذا الوجه نسب
 للجمهور والظاهر على هذا الوجه ان شرائه يقع للسيد (قوله ولا حجر للسيد الخ) ولذا قال الامام لاحتمام
 للسادات على ذمم عبيدهم ولا يملك كون الزام ذممهم مالا حتى لو أجبره على الضمان لم يصح وان كان محل الديون
 التي تلزم بالاذن الكسب وهو ملك السيد لانه لا استقلال مالم يتحقق التعلق بالذمم (قول المتن بعد العتق)
 لاقبله لانه معسر (قول المتن كشرائه) أى لانه معاوضة مالية بخلاف النكاح فانه لا يصح جزما (قول المتن
 تصرف) بالا جاع (قول المتن فان أذن الخ) يستفاد من التعبير بأن تعيين النوع ليس بشرط لانها تستعمل
 فيما قد يقع وقد لا يقع بخلاف اذا (قول المتن النكاح) عبارة المحرر أن ينكح عدل عنها ليد عدم انكاحه لعبيد
 التجارة بخلاف ينكح فانه قاصر على عموم هذا سواء كانت الياء مضمومة أو مفتوحة (قول المتن ولا يؤجر)

(ولا يتصدق) ولا يتفق على قسمة من مال التجارة لأنه ملك السيد (ولا يعامل سيده) ببيع أو شراء لأن نصرة سيده بخلاف المكاتب (ولا ينزل بأفاه) فله التصرف في البلد الذي أبقى إليه إلا إذا خص السيد الأذن بهذا البلد (٢٤٣) (ولا يصبر) العبد (مأذونه) (ولا يصبر) العبد (مأذونه)

السيد لعبد التجارة أن يأذن في التجارة لعبد اشتراه العبد من مال التجارة جازاً ضميراً فيه راجع للأذن خلافاً لمن زعم غير ذلك فتأمله (قوله ولا يتصدق) ولو بلمعة من نفقته إلا فيما يعلم رضا السيد به (قوله ولا يتفق على قسمة من مال التجارة) ولو من كسبه أيضاً بالضرورة ولا يقتصر على السيد إنفقته إلا أن تعذر مال التجارة وخرج بنفسه عبداً للتجارة فينتفق عليهم لأنهم من توابعها (قوله ولا يعامل سيده) وإن كان السيد وكيلاً عن الغير بمال الغير أخذ بالعهلة الآتية بقوله فكأنه البائع والعهلة الأخرى للغالب ولا يسأل وكيل سيده بمال سيده ولا مأذونه آخر سيده كذلك ولا يتجرى في كسبه بنحو احتطاب أو قبول وصية أو هبة ولا يبيع نسبته بخلاف الشراء بها ولا يبيع بدون ثمن المثل وإن لم يدفع له مالا وله البيع بالعرض كمال القراض ولا يسافر ولا يسلم مبيعاً قبل قبض ثمنه ولا يشتري من يعتق على سيده فإن أذن له فيه صح وعقود أن لم يكن على العبد دين أو كان السيد موصراً (قوله ولا ينزل بأفاه) وله التصرف في البلد الذي أبقى إليه وهل يتقيد بنقد البلد المأذون فيه وثنى المثل فيمراجع ولا ينزل باستيلاء السيد له لو كان أمة ولا يجنون منه أو من سيده أو أغنامه كذلك ولا ينزل نفسه لأنه استخدام وينزل بأجرة سيده له وبكاتبته ولو فاسدة وبزوال ملك سيده عنه (قوله ولا يصبر العبد) أي غير المأذون له وكان حق الشارح ذلك (قوله بسكوت سيده) ولا بقوله لا أمنعك من التصرف وإن اشتراه مع مال التجارة (قوله وأعاد الخ) جواب عن أن يكون سكرراً (قوله ومن عرف) أي ظن ولو يقول العبد والمراد بالعبد الشخص دفعاً للتخصيل الحاصل أو المراد بالعبد في الواقع وخرج بذلك مجهول الرق ومثله مجهول السفه لأن الأصل الكمال (قوله حتى يعلم) ولو بالظن أخذ بما بعده ومنه أن يسمع سيده يقول أذن لك أو أفلان أو لعبد في التجارة والمراد بالبيئة عدلان وكذا عدل ولورواية وأفاستقا اعتقد صدقه (قوله حفظ الماله) فله بعد المعاملة أن لا يسلمه الثمن حتى يثبت الأذن له وإن صدقه (قوله ولا يكتفي قول العبد الخ) وإن اعتقد صدقه ويعتمد قول العبد أما محجور على أو غير مأذون له وإن كذبه سيده وليس للعبد أن يدعى على سيده أنه أذن له إلا أن اشتري شيئاً وطالبه البائع بثمنه وأنكر السيد وللعبد تخليفه أيضاً وله بعد حلقه أن يدعى عليه مرة أخرى رجاء أن يقر فيغيره البائع الثمن (قوله في يده) ليس قبضاً (قوله وفي الروضة) اعتراض على المصنف نعم أن أريد البديل المقابل لم يحتاج حينئذ لا اعتراض ولا إلى تأويل فتأمل (قوله من مال التجارة) فيمتنع على السيد التصرف فيه بغير إذن العبد أو الفرءاء فإن أنقذه غرم الأقل من قدره والدين ولو أذن العبد صح وتعلق الدين بذمة العبد (قوله وله مطالبة السيد) ومن غرم منه مالا يرجع على الآخر كما مر بخلاف الوكيل وعامل القراض إذا غرم بعد العزل نعم لا يطالب السيد في العقد الفاسد لأن الأذن لا يقتضيه فيتعلق بذمة العبد فقط وهم من الخلاف أنه لو أخذ السيد الماله من العبد طواب جزماً (قوله ولأذمة سيده) وإن باع العبد بأعتقه نعم لو ساء العبد سلعة بأذن سيده فتلفت تعلقت بذمة سيده معاً على المعتمد خلافاً للأمام وليس من كسب العبد مهر المأذونة بخلاف مهر أماء التجارة ولا يلزم العبد الكسب لما

بالفتح والضم (قول المتن يقبل إقراره) أي ولو لأبعض (قول المتن ومن عرف عرق عبد) خرج مجهول الرق والحرية فتجوز معاملته (قول المتن حتى يعلم) أراد به ما يشمل الظن بقرينة العطف على السماع من السيد ففيه جمع بين الحقيقة والحجاز (قوله لأنه قد ينشأ الخ) أجيب بأن تكاليف السماع من السيد أو شهادة البيئة فيه خرج (قول المتن هنا الخلاف) أي والتعليل ما سلف ولو ذكر ذلك الشرح لم الأوجه كلها كما فعل الأسنوي وأعله أفرد لكونه تعليل الأصح ولغايرته ما سلف في اللفظ بخلاف تعليل الوجهين الأخيرين فإنه أت هنا بلفظه ومعناه (قول المتن ولأذمة سيده) كالفق في الشكاح (قول المتن من مال التجارة)

(سلعة في مطالبة السيد بتمتعها هذا الخلاف) رحمه الله أن العقد له فكانه المشتري (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أي المأذون (ولأذمة سيده بل يؤدي من مال التجارة) أصلاً وبجاء

(وكفامن كسبه بالا عطيا ونحوه) كالا حنطاب (في الاصح) والثاني لا يؤدي منه كسائر أموال السيد ثم ان بقي بعد الاداء شيء من الدين يكون في ذمة العبد الى ان يعتق فيطالب به ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر في الاصح في أصل الروضة وعزاه في الشرح للتهذيب ومقابله ينفي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطلب (٢٤٤) الجمع بين عدم التعلق بذمة السيد وبين مطالبة بما تقدم بما اذالم يكن في يد العبد

وفاء أي فن أين يؤدي ويجاب بأنه يؤدي بما يكسبه العبد بعد أداء ما في يده كما صحح الامام وعلى ما صحح في التهذيب من ان الباقي يكون في ذمة العبد لا بتأني مطالبة السيد به (ولا يملك العبد بملك سيده في الاظهر) الجديد لانه ليس بأهل للملك والقديم يملك بملك السيد الحديث الشيخين من باع عبدا له مال فله للبائع الا أن يشترطه المتباع دل اضافة المال اليه على أنه يملك وأجيب بان الاضافة فيه للاختصاص للملك وعلى القديم هو ملك ضعيف لا يتصرف العبد فيه الا باذن السيد وله الرجوع فيه متى شاء وهل يقبل للعبد أو يحتاج الى قبوله وجهان في كتاب البيع من التهمة مبنيان على القولين في اجباره على النكاح بان يقبله السبيل بغير رضا فعلى المنع الرجوع يحتاج الى قبول العبد بملك ولا يملك بملك الاجنبي قال الرافي في باقي الوقف والظهار

تعلق به كالفلس (قوله وكفامن كسبه) أي قبل الحجر لا بعده كما يأتي (قوله ومقابله الخ) هو صريح في أن في تعلق الباقي بذمة العبد خلافا لما في أصل الروضة كالتصرح بالتهذيب وهو رد مقالة العلامة البرلسي من أنه لا خلاف فيه في أصل الروضة لان نظر الشارح المحقق في تحرير الخلاف لا يقاوم بنظر غيره وبفرض محتم فيمكن أن يحمل المقابل على معنى أنه ينفى في تعلقه بذمة العبد وحدها بل بها وبكسبه بعد الحجر فلا مخالفة اعتراض ويسقط ماله العلامة المذكور اضافة فتأمل (قوله اذالم يكن الخ) لاحاجة اليه في الاشكال الا أن يقال انه محل التوهم (قوله مما يكسبه العبد) أي ولو بعد الحجر وكذلك من مال السيد لان هذا من حيث الوفاء لان حيث التعلق ولا منافاة بين المطالبة وعدم التعلق كما في نفقة القريب (قوله وعلى ما في التهذيب الخ) كلام غير مستقيم والصواب اسقاطه فتأمل (قوله ولا يملك العبد) أي غير المالك والمبعض أمهما فيمكن ان يكون بمنع عليه ما طء أمة على كسبه ولو باذن (قوله بملك الخ) هو قيد لمحل الخلاف لانه بغير تملك لا يملك بالخلاف وقيد بالسيد لان في الاجنبي طريقين كما يأتي (قوله لا يملك الخ) والا لنافاه كونه للبائع (قوله لا يتصرح بالترجيح) أي فمضى الاظهر الرجوع وما قيل من أنه ليس في ذكر الجديد ترجيح غير مستقيم

(كتاب السلم)

ويقال فيه السلف وسمى سلفا لتسليم رأس المال فيه وسلفا لتقدمه على تسليم المبيع فهو لغة التجهيل أو التأخير وشرعا ماسيأتي واختار لفظ السلم وان كرهه ابن عمر كما نقل عنه لاطلاق السلف على القرض وذكر الشارح السلف لانه الذي في الحديث (قوله هو بيع) فلا يصح لكافر ولا من كافر في مسلم ولا مصحف ولا من حربي في آله حرب ونحو ذلك (قوله بالجبر) للاضافة لا بالرفع نعم لان الذي يوصف المبيع لا البيع (قوله هذه خاصته) أي حقيقة فلفظ السلم من حقيقة على الاصح لانه جزء من الصيغة فذكر كونه دينافيا يأتي توطئة لما بعده (قوله مع شروط البيع) أي الذي في الذمة بغير لفظ السلم فلا حاجة لاستثناء الزويرة كما فعله المنهج الا ان أراد البيع المعين وهو غير صحيح (قوله المتوقف محتمه عليها) فالمراد بالشروط ما يعم الاركان

ولو تصرف فيه السيد بالبيع أو الهبة أو الاعتاق نظر ان اذن العبد والغرماء جاز والا فلا (قول المتن من كسبه) كالمهر ومؤن النكاح (قوله في الاصح) يرجع الى قوله يكون في ذمة العبد (قوله مما يكسبه العبد) ان كان المراد قبل الحجر فظاهر وان كان المراد بعد الحجر لزمه أن تكون المطالبة مفرقة على ضعف أو تضعيف ما في أصل الروضة المعز وفي الشرح للتهذيب وهذا الاحتمال الثاني يرشد الى أن مراده قوله وعلى ما في التهذيب الخ (قوله لانه ليس بأهل للملك) عبارة غيره لانه مما لوك فأشبهه بهيمة (قوله وله الرجوع) قال الاستوى حتى لو كانا عبيدين فلك كلامه - مالا آخر كان التملك للثاني ويكون رجوعا ولو أنفق العبد المملوكة متلف فهل تكون القيمة للسيد وينقطع حق العبد أو تنتقل القيمة الى العبد أفقهها لا انقطاع قاله الرافي رحمه الله

(كتاب السلم)

(قوله هذه خاصته الخ) اعتذار عن اسقاط قول غيره بلفظ السلم المانع من ايراد بيع الموصوف في الذمة بلفظ البيع (قول المتن مع شروط البيع الخ) لما سلف قريبا في التعريف من أن السلم بيع (قول المتن

منهم المارودي والقاضي الحسين وقول المصنف الاظهر عدل اليه عن قول المرحر كالنصر الجدي للتصريح بالترجيح وفي أصل الروضة الاظهر الجديد (كتاب السلم) ويقال فيه السلف (هو بيع موصوف) بالجبر (في الذمة) هذه خاصته المتفق عليها ويخص أيضا بلفظ السلم في الاصح كما سيأتي (يشترط له مع شروط البيع) المتوقف محتمه عليها البيع هو أيضا

(أمر أو أحدها تسليم رأس المال) وهو الثمن (في المجلس فلو أطاق) (في العقد كان قال أسلمت اليك دينارا في ذمتي في كذا ثم عين وسلم في المجلس جاز) ذلك وصح العقد لوجود الشرط ولو تفرقا قبل التسليم بطل العقد (ولو أحال) المسلم (به وقبضه المحال) وهو السلم اليه (في المجلس فلا يجوز ذلك لما سيأتي فلا يصح العقد ولو قبضه المسلم اليه في المجلس (وأودعه المسلم) في المجلس (جاز) ذلك وصح العقد ولورد ماليه عن دين قال أبو العباس الروياني لا يصح أي العقد لانه تصرف فيه قبل ان يرام ملكه عليه وأقره الشيخان قالوا لو أحال المسلم اليه برأس المال على المسلم عن دين فتفرقا قبل التسليم بطل العقد وان جعلنا الحوالة قبضا لان المعتبر في السلم القبض الحقيقي انتهى وبوخذ من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف ما تقدم في حالة السلم والفرق ما وجهها به المتقسم من ان القبض فيه قبض عن غير جهة السلم أي بخلاف هنا (وبجوز كونه)

كما يأتي (قوله أمور) أي سبعة لم يذكر المصنف وطاهي حاول رأس المال وتسليمه في المجلس وبين محل التسليم والقدرة على تسليمه والعلم بقدره والعلم بأوصافه وذكره في العقد وزاد بعضهم العلم بقدر رأس المال وكونه ديناً ولا حاجة اليهما لانهما من شروط البيع في الذمة كما مر (قوله تسليم) المراد به ما يملك التسليم كافي الرب فلا يصح مع النهي عنه كالأبني في الوضع بين يديه وقال شيخنا مر لا بد هنا من التسليم بالفعل وقال بعضهم يكفي القبض هنا ولو مع النهي عنه حذرا من بطلان العقد وهو ظاهر وخرج بهنا لما قال لمدينه اجعل ما في ذمتك رأس مال سلم على كذا في ذمتك أو ذمة غيرك فلا يصح لانه اما قبض بمقبض من نفسه أو وكيل في ازالة ملك نفسه وكل باطل ومن لازم التسليم غالبا كونه حالا فلا يصح فيه الاجل وإن قل وحل وقبض في المجلس (قوله في المجلس) وان قبض فيه المسلم فيه (قوله ولو تفرقا) ومثله المتخاير (قوله بطل العقد) أي في الجميع فان قبض بعضه صح فيما يقابله تقريرا للصقة والبيع الخيار وليس من التسليم عتق العبد المجهول رأس مال ادم القبض الحقيقي بخلافه في البيع فان قبض قبل التفرق صح للعقد ونفذ العتق على المعتد (قوله فلا يجوز) فلو أخذه المسلم باذن المسلم اليه من المحيل وودعه وأذن المسلم اليه للمحال في دفعه جاز وصح العقد (قوله وهو الخ) ساقط من بعض النسخ والحوالة باطلة هنا وفيما يأتي والاذن فيها لاغ وان وقع القبض بعده في المجلس (قوله المسلم) أظهر الضمير لدفع نومه عوده للثمن (قوله لا يصح) المعتمد الصحة لان نصرف العاقد في زمن الخيار اجازة كما تقدم (قوله أي العقد) أي لعدم صحة القبض عنده فتفرقها بعده تفرق قبل القبض وهو مبطل لعقد السلم كما مر بقوله أودعه له أي وتفرقا بعد الايداع (قوله وبوخذنا الخ) المعتمد خلافه وليس بين ما هنا وما تقدم فرق لان المسلم هنا يؤدي عن دين الحوالة وهو غير جهة السلم وما ذكره بقوله بخلافه هنا غير مستقيم فتأمله وقول بعضهم يحمل ما هنا على ما إذا جدد المسلم اليه للسلم اذ نافي القبض من المحتمل صحيح من حيث الحكم باطل من حيث الحيل لا بطلان الفرق المذكور

(أمور) قال السبكي سبعة تسليم رأس المال وكون المسلم فيه ديناً مقدور على تسليمه معلوم المقدار معروف الاوصاف والعلم بقدر رأس المال وبين موضع التسليم قال وينبغي أن يحذف كون المسلم فيه ديناً لانه ركن مذكور في المحصور كونه مقصورا على تسليمه معروف الاوصاف ومعلوم المقدار لان ذلك يرجع الى القدرة على التسليم والعلم المشتريين في أصل المبيع نعم فيها تفاصيل هنا فيحسن ذكرها أما الذي لا بد منه فالتسليم رأس المال ومعرفة المقدار اذا كان معينا على قول وبين موضع التسليم انتهى (قول المتن رأس المال) فلو تخايرا أو تفرقا قبل القبض بطل أو بعد قبض البعض صح بقسطه ولو قبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يغن عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمة دراهم فجعلها رأس مال سلم وقبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يقد ذلك الصحة (قول المتن جاز) أي كمنظيره من الصرف وبيع الطعام بالطعام ثم اذا كان الثمن في الذمة حكاه في اشتراط الوصف حكم المتن (قول المتن ولو قبضه وأودعه الخ) قياسا على سائر أمواله وقياسا بالسلم على غيره (قوله لا يصح) نازع في ذلك الاذعي وغيره وقالوا العلة مفرقة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في المبيع زمن الخيار والاصح خلافه قال الاذعي في هذا الباب وقد سلف أن أحد المتصارفين اذا اقترض من الآخر ما قبضه وودعه اليه عما بقي عليه ان الاصح والمنصوص الصحة فهذا أولى ونقل عن فتاوى القاضى البطلان في مسألة الشارح لان البغوى قال عقب ذلك قلت الاصح الصحة لانه تصرف من المشتري باذن البائع في زمن الخيار (قوله من أن المقبض الخ) بل لو قال له سلمه عن جهة السلم لم يكف لان ذلك يكون بطريق التوكيل من المحيل والشخص لا يكون وكلا في ازالة ملكه وهو المال المدفوع فان بإقباضه يزول ملك المقبض عنه ثم على كل تقدير الحوالة باطلة لكونها مانعة من قبض رأس المال (قول المتن وبجوز الخ) أي

أمر رأس المال (منفعة) كان يقول أسلمت اليك منفعة هذه الدار شهراني كذا (وتقبض بقبض العين) في المجلس لانه الممكن في قبضها فيه فلا يكر على هذا ما تقدم ان المعتبر في السلم القبض الحقيقي وهذه المسئلة مذكورة في النسخ ساقطة من الروضة (واذا فسخ السلم) بسبب قبضه كانقطاع السلم فيه (٢٤٦) عند حلوله (ورأس المال باق استرده بعينه) سواء عين في المقام في المجلس

(وقيل السلم اليه رد بده ان عين في المجلس درن العقد) لانه لم يتناوله وعورض بأن المعين في المجلس كالعين في العقد ولو كان ثالثا رجس اليه بده وهو المثل في المثل والقيمة في المتصور (ورؤى برأس المال) المثل (تسكني عن معرفة قدره في الاظهر) كالمثل وقد تقدم في البيع والثاني لا تسكني بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في المكيل والوزن في الموزون والدرع في المدرع لانه قد يتلف وينفسخ السلم فلا يدري بم يرجع واعترض بآتيان مثل ذلك في الثمن والمبيع أما رأس المال المتقوم فتسكني رؤيته عن معرفة قيمته قطعا وقيل فيه القولان ومحلها اذا تفرقا قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق عليهما بين السلم الحال والمؤجل (الثاني) من الامور المشترطة (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق (فلو قال أسلمت اليك هذا الثوب في هذا العيد) فقبل (فليس بسلم) قطعاً ولا ينعقد بيعاً في الاظهر (لاختلال اللفظ

وخروج المسئلة عن موضوعها) (قوله أي رأس المال) تفسير على الظاهر المراد بدليل ما بعده وان كان يصح كون السلم فيه منفعة أيضاً (قوله هذه الدار) أو عبيدي أو عياد صفتة كذا أو منفعة نفسى كذا ونى أقبض نفسه امتنع عليه اخراجها (قوله ساقطة من الروضة) لعدم القبض الحقيقي المعبر هنا كما قاله السبكي والاسنوى والولى العراقي وقد أشار الشارح الى الجواب فتأمل (قوله في المجلس) المراد قبل التفرق ولو في غير المجلس والقبض هنا معتبر بما مر في البيع قبل قبضه فلا بد في الغائب من مضى زمن الوصول ومن النقل والتفرغ قبل تفرقها (قوله باق) المراد كذلك في ملكه وان زاد وعاد (قوله استرده) ولو ناقصاً ولا أرض له في نقص وصف كشلل بخلاف نقص جزء كيد فيرجع بارش (قوله ثالثاً) حاشاً أو شرعاً أو تعاق به حق على ما مر في اختلاف المتبايعين (قوله والدرع في المدرع) الصواب اسقاط هذه لان الكلام في المثل الا أن يقال ان ذلك بيان لمافي البيع لا بقيد وجود مثله هنا (قوله فلا يدري بم يرجع) ورد بتصدق صاحب اليد لانه غارم (قوله ومحلها) أي القولين في المثل والمتقوم (قوله كما فهم) فذكره هنا للتصريح بأن ثوبه لما بعده كما مر (قوله أسلمت اليك) ومثله بعثك كذا في ذمتي سلماً ولا بد من ذكر لفظ السلم من المبتدى قبل قول الآخر ولا عبرة به فيما بعده قال البلقيني وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه الا السلم والنكاح والكتابة (قوله هذا الثوب) أو ديناراً في ذمتي لان هذا رأس المال (قوله في هذا العيد) ومثله تسكني هذه الدار لان منفعة العقار لا تكون الا معينة (قوله ولا ينعقد بيعاً) وان نواه على المعتمد (قوله انعقد بيعاً) هو المعتمد اعتباراً باللفظ والاحكام فيه أيضاً تابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه في المجلس ويصح الاعتياض عنه وتسكني الخواقة وعليه ويقبض بعقله لو كان رقيقاً وبالوضع بين يديه وغير ذلك من الاحكام نعم لا بد من تعيينه أو تعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين وتقدم أنه لا يصح الاعتياض عن المبيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في النهج هنا من الاضطراب والترجيح مما يخالف ما ذكره غير معتمد (قوله ما تضمنه) قدر ذلك ليصح كما جعلها غنا وصادقا وأجوة وغير ذلك (قوله فلا يكر) تفرغ على قوله لانه الممكن (قول المتن ورؤية رأس المال الخ) لكن يكره (قوله والدرع في المدرع الخ) هذا مع قوله السابق المثل يقتضي ان المدرع يكون مثلياً أي وليس كذلك كما سيأتي في الغصب أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (قوله لانه قد يتلف الخ) فان قلت فاذا فرغنا على الاول وعرض مثل هذا كيف الحال قلت القول قول الغارم وهو المسلم اليه نعم محل القولين اذا تفرقا قبل العلم بالقدر والا فيصح جزماً كما سيأتي في كلام الشارح (قوله بالقدر) يرجع الى قول المتن قدره في الاظهر وقوله والقيمة يرجع الى قوله عن معرفة قيمته (قول المتن كون المسلم فيه ديناً) أي لان لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لان كونه ديناً دخل في الحقيقة فليس خارجاً كما يسمى شرطاً (قول المتن ولا ينعقد بيعاً في الاظهر) لو قال بعثك هذا بلا ثمن ففي انعقاده شبهة هذان القولان (قول المتن بهذه الدراهم) مثله لو كانت في الذمة ثم ان جعلناه سلماً اشترط التعيين والتسليم وان جعلناه بيعاً لم يجب التسليم واشترط التعيين الا لا يؤدي الى بيع الدين بالدين (قول المتن انعقد بيعاً) لو زاد المشتري مع هذا القى صدر منه لفظ سلماً انعقد سلماً قاله الرافعي رحمه الله كذا نقل عنه الاسنوى ونازعه الاذرى وقال انه لم يرد ذلك في الرافعي (قوله اعتباراً بالمعنى) أي وأما اللفظ فلا يعارضه لان كل سلم بيع فعلي هذا لا يثبت فيه خيار الشرط ولا يجوز الاعتياض عنه ويجب تسليم رأس

المال

فلان لفظ السلم يقتضي الدينية والثاني ينعقد نظراً الى المعنى (ولو قال اشتريت منك ثوباً بفضته كذا بهذه الدراهم فقال بعثك انعقد بيعاً) لا سلماً اعتباراً باللفظ (وقيل سلماً) اعتباراً بالمعنى (الثالث) من الامور المشترطة ما تضمنه قوله (الذهب انما اذا سلم بموضع لا يصلح للتسليم أو يصلح

من الامور المشترطة

وله) أى المسلم فيه (مؤنة اشترط بيان محل التسليم) لتفاوت الاغراض فيما براد (٢٤٧) من الامكنة فى ذلك (والا) بان

لم يكن له مؤنة (فلا) يشترط
ما ذكره ويتعين موضع
العقد للتسليم وان عين
غيره تعين والمسئلة فيها
نصان بالاشتراط وعدمه
فقبل هما مطلقا وقبل هما
فى حالين قيل فى غير الصالح
ومقابله وقيل فيها له مؤنة
ومقابله وقيل هما فى الصالح
ويشترط فى غيره وقيل هما
فيما له مؤنة ولا يشترط فى
مقابله وقيل محافيا ليس له
مؤنة ويشترط فى مقابله والمقتضى
بهما تنقسم والكل فى السلم
المؤجل أما الحال فيعين
فيه موضع العقد للتسليم ولو
عيناً غيره جاز وتعين
والمراد بموضع العقد تلك
المحلة لان ذلك الموضع يعينه
(ويصح) السلم (حالا)
رمؤجلا) بأن يصرح بهما
ويصدق بهما تعريفه
السابق (فان أطلق) عن
الحال والتأجيل (انعقد)
حالا) كالتن فى البيع
(وقيل لا انعقد) لان المعتاد
فى السلم التأجيل فيحمل
المطلق عليه ويكون كالمؤجل
ذكره أجبلا بمجولا
(ويشترط) فى المؤجل
(العلم بالاجل فان عين شهر
العرب أو الفرس أو الروم
جاز) لانها معلومة مضبوطة
(وان أطلق) الشهر (حمل
على الهلال) لانه عرف

الحمل (قوله وله) أى من الحمل الذى يطلب تحصيله منه الى محل العقد (قوله) ويتعين موضع العقد (ان
كان صالحا والا فلا بد من البيان (قوله تعين) أى الغير وان كان محل العقد صالحا (قوله) وقيل هما فى
الصالح) وسكت عن عكس هذه الطريق لانه المذكور فى كلام المصنف أولا بجملة الطرق حينئذيه هذه
سبعة وبقى طريقة ثامنة هى المذكور فى كلام المصنف ثانيا لانها ملققة من طريقين من هذه الطرق
المذكورة وتلك جماعها لترك شئ ثلاثة أوجه فتأمل (قوله موضع العقد) أى حيث صلح وان كان له
مؤنة فان لم يصح تعين البيان ومتى عينوا غير صالح بطل العقد ومتى خرج محل التسليم عن الصلاحية تعين
أقرب محل اليه ولو أبعد من الأول ولا أجرة ولا خيار بل لو طلب المسلم التسليم فى الذى خرج عنها لم يجب اليه
لتعين الاقرب شرعا كالنص عليه (قوله تلك المحلة) فيسكنى أى موضع منها وان لم يرض به المسلم ولا يلزمه
انتقاله الى منزله ولو قال فى أى مكان من المحلة أو الباشاء لم يضر ان لم يقع البلد والافسد كالمؤجل فى أى البلاد
شئت أو فى بلد كذا أو ببلد كذا (قوله حالا) خلافا للثلاثة الثلاثة ولا ترد الكتابة لغير الرقيق فيها (قوله العلم
بالاجل) أى للعاقدين ويكفى عنهما أن يكون فى مسافة عدوى عن يعرفه عدلان أو عدد تواتر فى الخبر أو
الخبر عنه ولو من كفار ولا يكفي عدل واحد (قوله شهر العرب) وأولها الحرم ويحمل أوله وغرته وهلاله
على أول جزء منه وآخره وساخه وفراغه على آخر جزء منه وكذا البقية فان قال فيه لم يصح العقد والاجل
بالنير وزم جميع وهو نزول الشمس أول برج الميزان وهو نصف شهر توت القبطى والمشهور الآن أنه أوله وكذا
بالصليب وهو سابع عشر شهر توت وبالمهرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس أول برج الحمل وهو نصف
شهر رمهات القبطى ولا يجوز بفتح النصارى بكسر الفاء ولا بفتح اليهود ومعايدان لهما م ر كائن
عليه الشافى رضى الله عنه لا اختلاف وقتيهما قال بعضهم ولعل ذلك كان فى زمنه والا فهما الآن فى زمن
معين عندهم ورد بان وقتها قد تقدم وقد تأخر كما يعرفه من له المام بحساب القبط فراجع (قوله وان
أطلق الشهر) فلم يقيد به بغير ولا غيره كاذ كره حمل على الهلالى وان خالف عرف العقادين (قوله
لانه عرف النمرج) ولا يحمل على الفارسى ولا الرومى ولا القبطى وأول شهر الفرس فروردين ماه وأول
السال فى المجلس وعلى الاول يجوز الاعتياض عن الثوب على الاظهر ويجوز الاولان (قوله فقبل هما مطلقا
الخ) يريد أن فى المسئلة ست طرق غير الطريق الذى فى المتن فقد ذكر السبكي انها طرق سبعة حيث قال
بعد حكاية الست والسابع ان لم يصح وجب بيانه وان لم يصح فتلاثة أوجه فانه ان كان له مؤنة وجب والا
فلا (قوله وتعين) بخلاف البيع لان السلم يقبل التأجيل فقبل شرطه يتضمن التأخير بخلاف البيع (قول
المتن حالا ومؤجلا) أما المؤجل فبالا اتفاق وقوله تعالى الى أجل مسمى وأما الحال فخالف فيه الآية الثلاثة لما
انه اذا جاز مؤجلا فى الحال أجزلانه عن الغرأ بعد (قول المتن العلم بالاجل) أى فلا يصح باليسرة خلافا
لابن خزيمة ولا بالحصاد والدراس وقدم الحاج خلافا لما لك لنا الآية وحديث الى أجل معلوم والقياس على
مجيء المطر وقدم زيد (قول المتن فان عين الخ) شهر العرب واحد ثلاثون وواحد تسع وعشرون الا اذا
الحجة فانه تسع وعشرون وخمس وشدس فالسنة العربية ثمانية وأربعون وخمسون وخمس وشدس يوم وشهر
الفرس كل واحد ثلاثون الا الاخير خمسة وثلاثون وأما شهر الروم فالثانى والسابع والتاسع والثانى عشر
ثلاثون ثلاثون والخامس ثمانية وعشرون بع يوم والسبعة الباقية أحد وثلاثون فتكون سنتهم ثمانية
وخمس وستين وبع يوم فاذا صار الربع أكثر من نصف زيد فى الخامس فتصير أيام الخامس تسعة وعشرين
وأيام السنة ثمانية وستة وستين يوما والسرمانية كالرومية الا فى القسمية ويجوز التوقيت بالنير وزوال المهرجان
والاول وقت نزول الشمس برج الميزان والثانى وقت نزولها برج الحمل ويجوز أيضا بفتح النصارى وفطير
اليهود ومعايدان هما الذى يختص بغير فتهما الكفار ونص الشافى على المنع وأخذ باطلاقه بعضهم تحرزا من

الشرع وذلك بان يقع العقد أوله (فان انكسر شهر) بان وقع العقد فى أثناءه والتأجيل بأشهر (حسب

الباقى) بعد الاول المنكسر (بالاهلة يوم الاول ثلاثين) مما بعدها ولا ياتي المنكسر كي لا يتأخر ابتداء الاجل عن العقد ثم لو وقع العقد في اليوم
الاخير من الشهر اكنى بالشهر (٢٤٨) بعد بالاهلة ولا ياتم اليوم مما بعدها (والاصح محبة تأجيله بالعيد وجادى)

وربيع (ويحمل على الاول) شهر الروم ندرين الاول وأول شهر القبط توت وأما ما فيها فذكر في محله (قوله في اليوم الاخير) قال شيخنا الرملى وأبيلته وفيه نظر فراجع (قوله ولا ياتم اليوم مما بعدها) وان قص آخرها ويكمل من آخرها ان كمل (قوله ويحمل على الاول) ان وقع العقد قبله والا ففى الثانى وقد يراد بالاول ما يلى العقد منها (فصل) فى بقية شروط السلم (قوله) مقدور اعلى تسليمه (أى تسلمه كاسر بلا مشقة لا تختمل عادة) (قوله) بحلول الاجل (أى ان يعلم حالة العقد قدرته عليه عند حلول الاجل وقال الامام مالك وعند العقد وقال الامام أبو حنيفة وفيما بينهما) (قوله) ذكر نوطته (الخ) فذكره مستدرك ولم يقل كغيره ان القدرة هنا غير حالها لانها تارة تعتبر حالة العقد كفى السلم الحال وتارة تتأخر كفى المؤجل بخلاف بيع المعين اه لانه مردود فانه ان اريد وصفه بالقدرة فهو حالة العقد مطلقا كاسر أو اراد القدرة على التسليم بالفعل فهى عند وجوده مطلقا وتأخرها فى المؤجل لعدم وجوده الا ان يقال ان القدرة على الثانى لما اختلف وقتها احتيج لذكر هذا الشرط للتنبه على ما فاتنا (قوله) اعتيد نقله (أى الى محل التسليم وعلم من الاعتياى عدم المدة فيما لا يظلم نقله للبيع (قوله) كاهدية (أى ولم تجر عادة المهدى اليه بالبيع ولم يكن هو المسلم اليه والا فيصح فيه ما قاله شيخنا ونوزع فى الثانية (قوله) لا تعتبر مسافة القصر (هو المعتمد) (قوله) ونازع الرافى (الامام نقله عن الائمة كفى شرح الروض (قوله) بما سياتى قريبا) من أن المسلم اليه لا يكفى تحصيل المسلم فيه من مسافة القصر وأجيب بأنه لا صرر على المسلم اليه هنا لان باب البضائع ينفذونها للبيع الى محل التسليم بخلاف ما ياتى (قوله) فاقطع كاه (أو بعضه ومثله تعذر تحصيله بغيره المسلم اليه (قوله) بين فسحه (أى العقد فى جميعه ولا يصح فى بعضه وان قض بعضه الآخر حتى لو فسح فى بعضه انفسخ فى جميعه كذا قالوا هنا وقد مر أنه اذا تفرق بعد قبض بعض رأس المال صح فيه بقدره من مقابله فقياسه هنا كذلك الا ان يفرق فراجع (قوله) الى نصحيح الثانى (هو كون الخيار على التراخى وهو المعتمد (قوله) وذيما (أى الروضة كاصلها فهو عطف على فيها مواقيتهم (قوله) ولا ياتم اليوم (الخ) أى خلافا للامام حيث قال لو عقد وقد بقي من سفر لحظة وأجل بثلاثة أشهر فنقص الربيعان وجادى حسب الربيعان بالاهلة وبضم جادى الى اللحظة من صفر ويكمل من جادى الآخر بيوم اللحظة قال الامام عقب هذا وكنت أود لو اكنى هذه الاشهر فانه اعربىة كوامل قال الرافى والذى غناه نقله المتولى وغيره وقطعوا بالحلول بانسلاخ جادى أى اذا كان ناقصا كما هو صورة المسئلة فلو تم وكان العقد وقت الزوال مثلامن اليوم الاخير من صفر حل بزوال اليوم الاخير من جادى واعلم انا اذا اكتفينا بالثلاثة الاشهر النواقص تكون تلك اللحظة التى من صفر معتبرة أيضا على الاشهر ولا تنقصها من الشهر الاخير (فصل) يشترط كون المسلم فيه (الخ) (قوله) وفى المؤجل (الخ) خالف فى ذلك أبو حنيفة رضى الله عنه فاشترط القدرة فيه من العقد الى المحل لنا أنه صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجدهم يسلفون فى الثمار السنتين والثلاث ومن البين انقطاعها فى هذه المدة وذهب مالك الى الاشتراط عند العقد والمحل فقط ولو غلب على الظن حصوله بمشقة كالقدر الكثير من الباكورة فهو مجوز عنه شرعا (قوله) بما سياتى (أى يرجع الى قوله ونازع الرافى (قول المتن فى الاظهر) هذا الخلاف جار لو كان سبب الانقطاع بتقصير المسلم اليه فى الاعطاء وقت المحل أو مونه قبل الحلول أو غيبة أحد العاقدين وقت الحلول ثم حضر فوجده انقطع فى حال الغيبة بعد المحل (قوله) يتعاق بالذمة (أى وكان كافلا للمشتري بالنمن

وربيع (ويحمل على الاول) من العيدين والجماديين والربيعين لتحقق الاسم به والثانى لا يصح لتعدد بين الاول والثانى (فصل) يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند وجوب التسليم وذلك فى السلم الحال بالعقد وفى المؤجل بحلول الاجل فان أسلم فى منقطع عند الحلول كالرطب فى الشتاء لم يصح وهذا الشرط من شروط البيع المذكورة قبل وذكر نوطته لقوله (فان كان يوجد ببلد آخر صح) التسليم فيه (ان اعتيد نقله للبيع (القدرة عليه) (والا) أى وان لم يعتد نقله تتبع بأن نقله على ندر أوله ينقل أصلا واعتيد نقله لغير البيع كاهدية (فلا) يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التفصيل ذكره الامام وقال لا تعتبر مسافة القصر هنا ونازع الرافى فى الاعراض عنها بما سياتى قريبا (ولو أسلم فجاءهم فاقطع فى محله) يكسر الحاء أى رقت حوله (لم يفسخ فى الاظهر) والثانى بنفسه كالموتلف المبيع قبل القبض وأجاب الاول بان المسلم فيه يتعاق بالذمة (فيخبر المسلم

بين فسحه والمبر حتى يوجد) فيطالب به وخياره على الفور والتراخى وجوان فى الروضة (قوله) عن التهمة وأشار الى نصحيح الثانى من قوله فيها كاصلها فان أجاز ثم بدله ان يفسخ يمكن من الفسخ وفيه ما لو أسقط حقه من الفسخ

لم يسقط في الأصح (ولو علم قبل الحمل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار قبله في الأصح) لأنه لم يحن وقت وجوب التسليم والثاني له الخيار لتحقيق الجز في الحال وبأنى مع الخيار القول بالا نفساخ ثم الانقطاع الحقيقي للسلم فيه الناشئ بذلك البلدة أن نصيبه جائحة تستأصله ولو وجد في غير ذلك البلد لكن بنفسه لا ولم يوجد الا عند قوم امتنعوا من بيعه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا يبيعونه فمن غل فيجب بحصيله ويجب نقل الممكن نقله معادون مسافة القصر أو من مسافة لو خرج إليها بكرة ما مكنته (٢٤٩) الرجوع الى أهله ليلا وجهان نقلهما

صاحب التهذيب في آخرين أصحهما الاول وقال الامام لا اعتبار بمسافة القصر ولا بنفسخ السلم قطعا وقيل فيه القولان انتهى (و) بشرط (كونه) أى السلم فيه (معلوم القدر كيلا) فيما يكال (أو وزن) فيما يوزن (أو عدا) فيما يعد (أو ذرا) فيما يذرع (ويصح المكيل) أى سلمه (وزنا وعكسه) أى الموزن الذى يتأني كيلاه وهذان بخلاف ما تقدم في الرويات لان المقصود هنا معرفة القدر وهناك المماثلة إعادة عهده صلى الله عليه وسلم كما تقدم وحل الامام اطلاق الاصحاب جواز كيل الموزن على ما بعد الكيل في مثله ضابطا حتى لو أسلم في فئات المسك والعنبر ونحوهما كيلا لم يصح لان القدر اليسير منه مالية كثيرة والكيل لا بعد ضابطا فيه وسكت الراعى على ذلك ثم ذكر انه يجوز السلم في الآتى الصغار اذا هم وجودها كيلا أو وزنا قال

بقطع النظر عن المقابل (قوله لم يسقط في الأصح) هو المعتمد (قوله وبأنى الخ) مراده حكاية قول ثالث بناء على القول بثبوت الخيار والمعنى انه اذا قلنا لا خيار فلا انفساخ قطعا وان قلنا بالخيار فلا انفساخ على الأصح وقيل بنفسخ فتأمل (قوله الناشئ بتلك البلدة) صفة للانقطاع الذى لا ينشأ الا بالبلد الواجب فيها التسليم (قوله يستأصله) أى فى جميع البلاد أخذ ما بعده (قوله بمن غل) أى وهو بمن مثله والالم يجب بحصيله على المعتمد ومثله ارتفاع الاسعار (قوله أو من مسافة لو خرج الخ) وهى مسافة العدوى وهى تنقص عما قبلها بما بين المسافتين (قوله أصحهما الاول) وهو دون مسافة القصر أى مسافة العدوى وهو المعتمد (قوله وقال الامام من جوح) والمعتمد خلافه هنا (قوله وبشرط الخ) هذا الشرط معلوم من البيع أيضا لان السلم من البيع فى الذمة وذكره توطئة لما بعده ولعل سكوت الشارح عن التنبيه عليه اعتمادا على ما ذكره أولا (قوله وعكسه) وكذا يصح فى الموزن عدا اذا علم قدره بالاستفاضة كالنقد من خلافا للجر جاني لكن لابد من الوزن عند التسليم (قوله الذى يتأني كيلاه) وهو ما جرمه كالجوز فأقل (قوله على ما بعده الخ) أى فهو مما يتأني كيلاه فليس مفهوما مما قبله (قوله لم يصح لشمس الجمع) بين الكيل والوزن وهو المعتمد (قوله الآتى الصغار) وهى ما يطلب للتداوى بالآزينة وقدرها بعضهم بمائنة الواحدة سدس دينار وردده شيخنا الرملى (قوله كيلا ووزنا) هو المعتمد فيهما (قوله يخالف الخ) المعتمد ما ذكره الراعى وليس فيه مخالفة لان الآتى كالجواب لا تنكيس فى المكيل بشقل اليد مثلا بخلاف نحو المسك (قوله صاع) هو اسم للوزن أصالة لانه أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى ثم صار اسم الكيل عرفا وهو المراد هنا فكل كلام المصنف صحيح (قوله لان ذلك) أى الجمع بين الكيل والوزن معتدركا (قوله فى البطيخ بكسر الباء) ويجوز فتحها وتأخيرها عن الطامع كسر الطاء كاسر (قوله والجمع فيها) أى المذكورات سواء الواحدة والجملة بين العدو والوزن مفسد وهو المعتمد عند شيخنا الزبائدى واعتمد شيخ الاسلام الصحة فى الجملة دون الواحدة وفى شرح شيخنا اعتماد الصحة مطلقا ولو فى الواحدة اذا أرعد بالوزن التقريب وكلام ابن حجر يوافقه وعليه يحمل كلام الشارح ومثله البيض وذرع الثياب (قوله ويصح فى الجوز كيلا ووزنا) ومثله كل ما كان مثله أو دونه فى الجرم كالسندق (قوله وبأنى الخ) من ثم قيل لو قال المؤلف لم يتغير حكم الانقطاع فى الأصح كما فى الروضة كان أولى (قوله الناشئ بتلك البلدة) قيدهم توطئة أقوله الآتى ولو وجد فى غير ذلك البلد (قوله بمن غل) بحث الاسنوى ان المراد ارتفاع الاسعار وهو مع ذلك بمن مثله والا فلا يجب كالا يجب على الغاصب (قوله ولا بنفسخ السلم قطعا) قال الأذرى مراده لا بنفسخ قطعا بل ثبت الخيار وان كان يمنع إيراد العقد عليه كما صرح هو به انتهى (قوله وهناك المماثلة) عبارة غيره بخلاف الرويات فان الغالب عليها التعبد (قوله لان ذلك يعز وجوده) وكذا الثياب اذا اشترط وزنها كذا يعز مع الذى يعتبر فيها من الصفات العرض والطول وغير ذلك بخلاف الخشب لا مكان تحتته ثم الثياب يعتبر فيها العدم مع النوع كاللبن (قول المتن والمان) وكذا البيض والرايح والبقول (قوله مفسد لما تقدم) نقل فى شرح الروض عن السبكي وغيره ان محل ذلك اذا شرط

(٣٢ - فليؤنى وعيمره - نانى) فى الروضة هذا يخالف لما تقدم عن الامام فكانه اختار هنا ما تقدم من اطلاق الاصحاب انتهى (ولو أسلم فى مائه صاع حنطة على ان وزنها كذا لم يصح) لان ذلك يعز وجوده (ويشترط الوزن فى البطيخ) بكسر الباء (والباد نجان) بفتح المجهمة وكسر هاء (القائه) بالثلثة والمد (والسفرجل) بفتح الجيم (والمان) فلا يكتفى فيها الكيل لانها تتجافى فى المكيل ولا تعد نكثرة التفلوت فيها والجمع فيها بين العدو والوزن مفسد لما تقدم بل لا يجوز السلم فى البطيخة والسفرجلة لانه يحتاج الى ذكر حجمهما مع وزنها فيؤثر عزه الوجود (ويصح السلم فى الجوز بالوزن فى نوع يقل اختلافه) بلفظ فشوره وقيل بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح

السلم في خلاف الأغراض في ذلك وهذا المستركة الامام على اطلاق الاصحاب قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور في الذهب هو الذي أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي (وكذا) يصح السلم فبذلك (كيلا في الاصح) والثاني لا تجزئه في المكيل ولا يجوز بالعدد (ويصح في اللبن) بكسر الباء (بين) (٢٥٠) العدو الوزن) فيقول مثلاً ألف لبنه وزن كل واحدة كذا لانه يضرب عن

والفسق والشمس (قوله والمشهور الخ) هو المعتمد (قوله اللبن بكسر الباء) وهو الطوب غير المحرق ومثله بعد حرقه ان لم يكن رخوا وكذا الخرف ان انضبط ومعياره العدد وسأني وكذا الخشب لغير الوقود أخذ من العلة والا اعتبر فيه الوزن فقط (قوله على التقريب) أي عند الاطلاق فان أريد التحديد اعتبر (قوله مستحب) هو المعتمد (قوله لكن بشرط) أي على القولين (قوله ولو عين كيلا) أوردنا أو نحوه فسد العقد (قوله ان لم يكن ذلك الكيل معتادا) بان لم يعلم مقداره فان علم للعاقدين وعدلين صح ويجب تعيين المكيل ان تعددت المكيال ولا غالب وتعين ذراع اليد مفسد ان لم يعلم قدره كما هو لا احتمال الموت (قوله وقطع الشيخ أبو حامد الخ) هو المعتمد لعدم تعيين النوع فيه (قوله قرية صغيرة) أي من حيث فقه نمرها وعكسها الكبيرة واعتبار القرية للغالب ولأجلها ذكر هذه المسئلة هنا من القصة على التسليم (قوله في قدر معلوم منه) فيبطل في كله بالأولى وان اعتد بتقل مثله وأجود منه إليها صح ويتمن نمرها ولا يجب قبول غيره إلا أجود منه (قوله والثاني) هو مقابل الأصح في المكيل المعتاد قبله وهذا معنى ما في الروضة أنه ان أفاد تنويها صح قطعاً والافعل الأصح (قوله معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدلين شهادة ولو رجلا وامرأتين بأن يوجد في دون مسافة القصر وقال شيخنا دون مسافة العدو كما هو في شرح شيخنا في محل التسليم (قوله وذكرها في العقد) بلفظ يعرفها من تقدم فلا يكفي ذكرها قبل العقد ولا بعده ولو في مجلسه ولا ينهأ مطلقاً ما قيل عن شيخنا الرمي من الاكتفاء بنيتها في العقد

الوزن لكل واحدة بخلاف ما إذا قل مائة بطيخة وزن جلتها كذا فإنه يصح اتفاقاً (قول المتن وكذا كيلا) أي قياساً على الجوب (قوله لكن بشرط الخ) الظاهر اننا لو قلنا بالأول اشترطنا هذا أيضاً (قول المتن ان لم يكن معتاداً) زاد الاسنوي ولم يعلم قدر الذي يحويه (قوله ويلغو شرط ذلك الكيل) قال الاسنوي المراد بالتعيين تعيين الفرد من المكيال أما تعيين نوع المكيل بالقلية أو التنصيص فلا بد منه (قوله لانه ينقطع) وكذا لا يجوز السلم في لبن غنم بأغنامها أو وصفها أو ورها أو سمنها أو جبنها نص عليه وهو الأصل في ذلك ما روى عبد الله بن سلام رضى الله عنه ان زيد بن سعة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد هل لك أن تبيعني غنماً معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بني فلان فقال لا يا يهودي لا يبيعك من حائط مسمى إلى أجل مسمى ولكن أبيعك وسوقاً مسمى إلى أجل مسمى وزيد بن سعة أسلم وشهد المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من علامات النبوة شيء الا وقد عرفته في وجه محمد صلى الله عليه وسلم (قوله تلخوه عن الفائدة كتعيين المكيل) أي فيفسد العقد في وجهه ويصح في آخر ويلغو الشرط وهو الأصح (قول المتن معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدلين كما سيجي ثم هو معطوف على المسئلة أول الفصل (قول المتن التي تختلف بها الفرض) لان القيمة تختلف بسببها وقول الشارح وينضبط بها المسلم فيه هو بمعنى قول السبكي من هذا الشرط يؤخذ ان شرط المسلم فيه أن يكون مما ينضبط بالصفات المذكورة ونبأ بضاعلي أنه لا بد من أن يزداد الضابط من الاوصاف التي لا يدل الأصل على عدمها ليخرج نحو القوة والكتابة والضعف والامية في العبد وان يخرج بالتى تختلف بها الفرض نحو التكاثر والكحل والسمن في الرقيق (قوله وينضبط) صرح به لانه مستفاد من المذكور قبله وليلا تم قول المتن الآتي فلا يصح الخ الذي هو نتيجة الشرط المذكور (قول المتن وذكرها) الضمير فيه يرجع الى قوله ومعرفة الاوصاف (قول المتن على وجه الخ) لان السلم غرر فلا يجوز الا فيما يوثق

اختياراً يميز والا مرفى وزنه على التقريب قال في الروضة ان الجمع فيه بين العدد والوزن اشترطه انحراسيون ولم يضرب المراقبون أو معظمهم الوزن ونص الشافعي في الام على انه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن ينسقط أن يذ كر طوله وعرضه وغلظته وانه من طين معروف (ولو عين كيلا فسد) السلم (ان لم يكن) ذلك الكيل (معتاداً) كالكوز لانه قد يتلف قبل المحل ففيه غرر بخلاف ما لو قال بعنك مل هذا الكوز من هذه الصبرة فإنه يصح في الاصح لعدم الغرر والسلم الحال كاللؤلؤ أو كالبيع وجهان وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كاللؤلؤ (والا) بان كان الكيل معتاداً (فلا) يفسد السلم (في الاصح) ويلغو شرط ذلك الكيل لانه لا غرض فيه ويقوم مثله مقامه والثاني يفسد لتعرض الكيل للتلان والوجهان جار يان في البيع (ولو أسلم في نمر قرية صغيرة) أي في قدر معلوم منه (لم يصح) لانه قد ينقطع فلا يحمل منه شيء (أو عظيمة صح في الاصح) لان نمرها لا ينقطع غالباً والثاني يقول ان لم يقدتنو بما فسد تلخوه عن الفائدة كتعيين المكيل بخلاف يسلمه ما إذا أفاده كعقلى البصرة فإنه مع معقلى بغداد صنف واحد وكل منهما يمتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) بشرط لصحة السلم (معرفة الاوصاف التي تختلف بها الفرض اختلافاً ظاهراً) وينضبط بها المسلم فيه (وذكرها في العقد على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود فلا يصح) السلم

بفلسفه ما إذا أفاده كعقلى البصرة فإنه مع معقلى بغداد صنف واحد وكل منهما يمتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) بشرط لصحة السلم (معرفة الاوصاف التي تختلف بها الفرض اختلافاً ظاهراً) وينضبط بها المسلم فيه (وذكرها في العقد على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود فلا يصح) السلم

(فبلا ينضب مقصوده)

كالختلط المقصود الاركان)

التي لانضبط (كهريسة

ومجئون وغالية) هي مركبة

من مسك وعنبر وعود

وكافور كذا في الروضة

كاسلها وفي التحرير ذكر

الدهن مع الاولين فقط

(وخف) عبارة الرافي وكذا

اختلاف والتعال لاشتمالها

على الطهارة والبطانة والحشو

والعبارة تضيق عن الوفاء

بذكر أطرافها وانعطافها

(وتر ياق مخلوط) فان كان

نباتا واحدا وحجرا جازا السلم

فيه (والاصح محته في الختلط

المنضبط ككتابي وخز) من

التياب الاول مركب من

القطن والحرير والثاني

من الابر يسم والوبر أو

الصوف وهما مقصود

أركانها (وجين واطف) كل

منهما فيه مع اللبن المقصود

الملح والانفحة من مصالحه

(وشهد) بفتح الشين وضمها

هو غسل النحل بشمعه

خلفة (وخل نمرأوز ييب)

وهو يحصل من اختلاطها

بالماء ومقابل الاصح في

السبعة ينبي الانضباط فيها

قائلا كل من الماء والشمع

والملاح والحر برو غيره يقل

ويكثر (لا الخبز) أي لا يصح

السلم فيه (في الاصح عند

الاكثرين) لان مصلحه يقل

ويكثر وتأثير النار فيه غير

منضبط والاصح عند الامام

ومن تبعه الصحة لان الملح

من مصالحه ومستهلك فيه

كالمقصود عليه في النكاح لم ير فيه شيئا قال ويفرق بينهما باختلاف اللغات هنا (قوله فبلا ينضب مقصوده)
 بان لم يعلم مقدار كل جزء منه والمنضبط خلافه وهذا هو العتمد (قوله وفي التحرير) للنودي ذكر الدهن مع
 الاولين وهما المسك والعنبر وسكت عن العود والكافور وهو ما في شرح شيخنا والدهن المذكور كل دهن
 وقيل دهن البان (قوله وخف) أي لا يصح السلم فيه الا مفردا جديدا من غير جلد (قوله در ياق) بدل المهمة
 أوله أو طاه مهمة بدلها أو مثناة كذلك ويجوز اسقاط التحنية في الاولين مع تشديد الراء وكل منهما يضم أوله
 أو كسره ففيه عشر لغات وقال الجلال لغات الطامر دينة (قوله نباتا) هو بنون فوحدة فشناء فوقية آخره على
 الاولى ليناسب ما بعده بقوله واحدا أو حجر اخلافا لمن ضبطه بموحدين ثانيا بينهما مشددة وآخره نون لانه بمعنى
 شئ واحد قد كروا بعده مستدرك (قوله وهما) أي العنابي والخرز مقصودا ركانهما برفع أركانها على
 التياية عن الفاعل ولا يصح اضافتهما فتأمل (قوله وجين) يضم فسكون أو بضمين مع تخفيف النون
 وتشديد هاء نيم ان تهري أو كان عتيقا لم يصح السلم فيه لعدم ضبطه والسك الملح مثله (قوله من مصالحه) أي
 مصالح كل منهما ما يزبد الاقط يسير دقيق (فرع) تقدم عن شيخنا انه لا يصح بيع القشطة ولا بيع العسل
 بشمعه ولا بيع الزبد ولو بالدرهم فيها فقولها كغيره انه يصح السلم في الزبدان خلا عن غير مخض وفي
 القشطة ولا يصح ما فيها من بعض نظرون أو دقيق ارز وفي العسل بشمعه مخالفا لذلك مع أن السلم أضيق من
 البيع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع في العسل كالنوى في التمر لان الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه
 فيه من مصالحه كما هو ظاهر جلي لانه ان عجن معه فهو كالبحر المحبوس المخلطة بالنوى فلا يصح والا فالشمع
 مانع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجهل باخذ المقصودين على أنه مانع من رؤية العسل فيه أيضا لانه ظرف
 له والشهد في كلام المصنف براديه من حيث الصحة العسل الخالص من شمعه فقط لانه كما يصرح به ما سباني
 في ذكر وصفه عند العقيد تفسير الشارح له ببيان لمعناه اللغوي في ذاته أو لضرورة كونه من الختلط الذي
 في كلام المصنف على أنه غير مختلط فتأمل وافهم والحق أحق من المراءى يصح السلم في الخميص ان خلا عن
 الماء وكذا يصح في اللبن بسائر أنواعه الا حامض لا اختلاف حوضته (قوله بفتح الشين وضمها) أي مع
 سكون الهاء وبكسر هاءها (قوله ومقابل الاصح الخ) يفيد أن الخرز وما بعده معطوفة على العنابي فهي من
 أمثلة المضبوط وما في شرح شيخنا بتعالين حجر غير مستقيم فراجع (قوله قائل الخ) وأجابوا بأن الماء
 ضروري في الخل والشمع في العسل كالنوى في التمر والملح للاصلاح والحر برو غيره مضبوط كما سلكوا
 وقد علمت ما في الشمع والعسل فالحق فيه ما قاله الوجه الثاني (قوله لا الخبز) أي بخبز فنه الكسافه والقطائف
 وكذا ما بقى ومنه الزلاية أو ما يشوى ومنه البيض (فرع) يصح السلم في السموط لعدم تأثير النار فيه قال
 شيخنا الزبدي يصح السلم في النيلة باللام والنيدة بالهال وخالفه شيخنا الرملي في الاولى وعدها كالخبز
 بسلامه (قوله كالختلط) لوقال من الختلط الخ كان صوابا لما سيجيء من ان العنابي والخرز يجوز السلم فيهما
 (قوله عبارة الرافي) يريد انها أولى من عطف المتن الخلف على الهريسة فان قرا العطف على الختلط سهل
 الامر (قول المتن وتر ياق) وكذا النشار والحولى (قوله والوبر) أي ذلك هو النوع الرفيع منه (قوله وهما
 مقصود) بالتنوين لا بالاضافة (قول المتن وجين الخ) هذا ليس من نوع العنابي لان المقصود فيها واحدا والباقي
 من مصالحه أو هما واحدا خلقه قال الرافي المختلطات أربع ما قصد أركانها ولا ينضب كالهرريسة الثاني
 هذا الا أنه ينضب كالعتابي الثالث ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحه كالجين الرابع الخلق
 كالشهد ومن ثم قال الاسنوي ينبغي ان تكون هذه الخمسة معطوفة على الختلط دون العنابي وكان
 ينبغي ان يقدم الشهد على الاربعة أو يؤخره (فرع) قال المارودي لا يجوز السلم في الكسك
 (قوله كل منهما) قضية هذا ان الاقط فيه منفحة (قوله بشمعه خلقه) فكان كالنوى في التمر (قول المتن)

وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده كالحجم الصيد بموضع العزة) أي بالموضع الذي يعز وجوده فيه لا تتفاء الوثوق بتسليمه (ولا فيما لو استقصى وصفه) الذي (٢٥٣) لا بد منه في السلم (عز وجوده) لماذا كـ (كاللؤلؤ الكبار والياقوت) لانه

لا بد فيها من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء واجتماع ما يذكـر فيها من هذه الاوصاف نادر واحتمل الكبار عن الصغار وقد تقدمت وهي ما تطلب للتداوى والكبار ما تطلب للترين (وجارية وأختها أو ولدها) لان اجتماعها بالصفات المشروطة فيهما نادر (فرع يصح) السلم (في الحيوان) لانه ثبت في التمه قرضا في حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم افترض بكر اقبس عليه السلم في الابل وغيرهما من الحيوان (فيشرط في الرقيق ذكر نوعه كتركى) وروى فان اختلف صنف النوع وجب ذكره في الاظهر (و) ذكر (لونه كايض) واسود (وصف بياضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاة أو كدره فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره (و) ذكر (ذكوره أو أنثيته وسننه) كاي سنن أو سبع أو محتمل (وقده طولاً وقصراً) ربعة (وكله على التقريب) وفي الروضة كاصلها والمهر والامر في السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلاً بلاز يادقولا نقصان لم يجز لندره ويعتمد قول العبد في الاحتلام وكذا في السن ان كان بالغاً الا فقول سيده ان يولد في الاسلام والا فقول

وهذا التشبيه بعيد البطلان في الثانية بالاولى فتأمل (قوله وتأثير النار فيه منضبط) مردود (قوله ولا يصح فيما ندر الخ) وصححه شيخنا الرمي فيمن هو عنده وفيه نظر (قوله كاللؤلؤ الكبار) وهو ما يطلب للزينة كاذ كره الشارح (قوله وهي) أي الصغار ما تطلب للتداوى فيصحب فيها كيلاً ووزناً ولا نظر اصغر أو كبر فيها كاذ كره الشارح أيضاً (قوله وجارية أو أختها أو ولدها) ومثلها نحو دجاجة وأفراسها (تنبيه) علم بما ذكر أنه يصح السلم في الادعاء غير المترجمة بالاوراق قال شيخنا وكذا ما في المترجمة به ان عصرت بعد المزج وفيه نظر وأنه يصح السلم في الوبر والشعر والصوف والريش ما لم يعين حيوانها وفي الخبر بر الوالقر بعد نزح دوده وفي القطن والغزل والكتان بعد نقض ساسه أو رؤسه وفي الحديد النحاس ونحوها وفي أنواع المياه كماء الورد وفي أنواع العطر كالسك والزعفران وفي أنواع البقول كالسلق والبصل وفي نحو الجزر بعد إزالة ورقه وفي النساء والفحم والبريس والتبن والنخالة والخطب ولوشعشعاً وفي قصب السكر بعد نزح قشره الاعلى وقطع طرفه وفي الجبس والجبر والزجاج ونحوها من بقية المعادن والجواهر نعم قال الماوردي لا يصح في العقبي لاختلاف أبحارهم يصح في الصابون ومعياري جميع ذلك الوزن وبذ كرفي كل واحد منهما ما يليق به من جنسه ونوعه وصفته وبلده وكبره وغير ذلك مما يمكن فيه وأنه يصح في الارز والعسل بعد نزح قشرهما وفي الحقيق ومعياريهما الكيل وبذ كرفيها ما في الحبوب يصح في الورق البياض بالعدوبذ كرفي جسمه ونوعه وطوله وعرضه وغلظه ورقته وصنفته وزمنه صفاً وخرقاً وغيرهما يصح في المجوة لكيس والمجونة بدون نواها دون المجونة معه ولا يصح في الكسك المعروف والله أعلم (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام فيه (قوله في الحيوان) غير الحامل كلاً أو بعضاً خلافاً للحنفية ولا يضر وصفه بنحو كاتب أو ماشطة بخلاف نحو حامل أو مغن أو قواد (قوله بكرا) ويسمى الثني وهو ما دخل في السنة السادسة والباقي ما دخل في السابعة (قوله فقبس عليه السلم في الابل) فيه قياس الشيء على نفسه وهو فاسد ولعل الاصل وقبس غير الابل (قوله وروى) هذا صنف لانوع خلافاً للشارح (قوله فان لم يختلف الخ) كالزنج (قوله وبذ كورنه الخ) فلا يصح في الخنثى (قوله أو محتمل) أي دخل في سن الاحتلام وهو تسع سنين ولا يصح ارادة المحتمل بالفعل (قوله وقده) ولو بنحو الاشبار لا بمطلق طول وقصر (قوله وكله) أي المذكور بما يمكن فيه التقريب فلا يتقيد بالسن على المعتمد ولا يصح دخول الذكورة والنوع فيه لان التقريب فيهما معلوم لا تتفاء (قوله ويعتمد قول العبد في الاحتلام) ولو كافراً (قوله ان كان بالغاً) أي عدلاً (قوله سيده) أي البايع العاقل العدل (قوله ان ولد) أي العبد في الاسلام أي ان كان حين ولادته مسلماً وسيده كذلك والمراد السلم العدل في كل ما ذكره فيه كاعلم (قوله ولا فيما الخ) مترتب على قوله في الضابط السابق على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود (قوله واجتماع الخ) تبع في ذلك الرافعي رحمه الله والعراقيون جعلوا ذلك مما لا يمكن ضبطه بالصفة لان الصفات تختلف ولا تنضبط (قول المتن وجارية أو أختها) وكذا الجارية وعمتها والشاة وسخلتها والحارية الحامل وفي الشاة اللبون قولان والظاهر المنع (فرع يصح في الحيوان) (قوله في حديث مسلم) وكذا يكون أجرة في النمة وصدقا وكذا في ابل العبيد ومنع ذلك أصحاب الراي (قوله ذكره) انضم فيه برجع الى قوله كون الخ (قوله أو محتمل) قال الاذري في النفس من هذا شيء لان الاحتلام مظنته من العاشرة الى الخامسة عشر والغرض يختلف بذلك (قول المتن وقدره) لو قدره بالاشبار والا ذرع قضيه كلام الرافعي الصحة (قوله حتى لو شرط كونه الخ) الظاهر ان مثل ذلك ما لو شرط أن طوله كذا بلا زيادة ولا نقص واعلم ان الاذري قال الظاهر ان المراد بالبالغ أول وأنه والا فابن عشرين سنة يقال له محتمل أيضاً (قوله ويعتمد قول العبد) ظاهر اطلاقه قبول قول العبد والسيدي وان كانا كافرين (قوله

النخاسين يمتنونهم (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتح الكاف والحاء وهو ان يعالجفون العينين سواد كالكحل من غيرا كضال (والسمن) في الجليزية (ونحوهما) كالدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها ونكاح الوجه أي استدارته (في الاصح) لتساع الناس باهما لها وان قال الثاني انها مقصودة لا يورث ذكرها العزة ولا يشترط ذكر الملاحة في الاصح ويجب ذكر الثوب وبه البكرة في الاصح (و) يشترط (في الابل) والبقر والغنم (والخيل والبغال والحمير) المذكورة والانوتة والسن واللون والنوع) أي ذكر هذه الامور فيقول في النوع من تاج بني نعيم مثلا فان اختلف نتائجهم اشترط التعيين في الاظهر وبين النوع أيضا بالاضافة الى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير) النوع والصغر وكبر الجثة) أي أحد هما في الوسيط وغيره واللون أي ذكر هذه الامور وان عرف السن ذكره (٢٥٣) أيضا (و) يشترط (في اللحم) أن

يقول (لحم بقر) عربا أو جواميس (أو سان أو معز) ذكر خصي رضيع معلوف أو ضدها) أي أني خل فطيم راع والرضيع والفطيم من الصغير أما الكبير فنه الجذع والثني فيذكر أحدهما ولا يكفي في المعلوف العلف مرة أو مرات بل لابد ان ينتهي الى مبلغ يؤثر في اللحم قاله الامام (من خذ) بإجماع التذال (أو كسف أو جنب) أو غيرها وفي كتب العراقيين من سمين أو هزيل (ويقبل عظمه على العادة) فان شرط نزع جاز الشرط ولم يجب قبول العظم ولا فرق في جواز السلم في اللحم بين الطري والتقديم والمملح وغيره (و) يشترط (في الثياب الجنس) أي ذكره كقطن أو كتان وفي الروضة كاصلها والنوع والبلد الذي ينسج فيه ان اختلف به الغرض وقد يعني ذكر النوع عنه وعن الجنس أيضا (والطول

النخاسين) ولو واحد اسمى بذلك لانه ينحس الدواب عند بيعها (قوله ونحوهما) ومنه رقة الخصر ونقل الردف ويندب فجل الاسنان جعد الشعر (قوله الملاحة) وهي تناسب أعضاء جميع البدن وأوردها على كلام المصنف لاسها في الذات وما قبلها في صفتها (قوله وفي الابل الخ) ولا يصح في الابل قال شيخنا الرمي الا في بلد غلب وجوده فيها وفي القاموس الباقى محركة سواد وبياض الى ان قال وبلق كزيرما وفرنس سباق ومع ذلك كان يعاب وهو مثل الحسن يذم به ويصح في الاعفر وهو لون بين البياض والسواد (قوله والسن) والقدر بوع (قوله واللون) لا وصفه كأغرو ومجمل (قوله والنوع) كبخاني وعراب وصفه كاربعية ومهرية والنوع في التحليل كالمجبن والمقرف واللون كالأجر والأسود والنوع في الجبر (قوله في الطير) غير النحل لعدم صحة السلم فيه (قوله واللون) ان اختلف به عرض والا فلا وكذا المذكورة والانوتة وفي السمك والجراد حتى أو ميت بحري أو نهري طري أو مالح ونوع ما صيده ومعياريته الوزن وحبه العدد قاله شيخنا (قوله أن يقول) اعلم أن الشارح يقدر يقول فيها هو من لفظ السلم بعينه بخلاف غيره فافهم هذا فان غيره سفساف (قوله ويقبل عظمه) وجوبا بجلد يؤثر كل لارأس ورجل من طير وذنب من سمك (قوله وقد يعني الخ) كبعلبكي ويجب ذكر اللون والخطوط في نحو البرود (قوله بالنسبة الى الغزل) وقد يطلقان بالنسبة للنسج وعكسه (قوله صفة زائدة) فيجب قبوله عن الخاتم (قوله في المقصور) ان خلا عن دواء نار (قوله ما صبح) أي ويجب ذكر لونه (قوله المراد الخ) أشار الى أنه ليس في المسئلة طرق وأن معنى الاقيس

النخاسين) هم بائعوا الرقيق والدواب والدلون على ذلك من النخس وهو الضرب باليد على الكفل (قوله مع سعتها) قال في الخادم شدة سواد العين مع شدة بياضها (قوله وفي الابل) اشترط المناوردي في الابل والخيول ذكر القدر فيقول صبر أو مشرف (قوله من تاج بني فلان الخ) قال الاذري والصنف كالاربعية والمهرية والنوع كالبخاني والعرب انتهى والمهرية نسبة الى المهرة قبيلة من العرب والاربعية نسبة الى اربح قبيلة من همدان (قوله وفي الطير الخ) أو سلم في السمك وصفه بالسمن وأهزال وما صيده والطري والمملح (قول المتن وكبر الجثة) كان يقول كبير الجثة أو صغيرها (قوله من سمين وهزيل) ويذكر في لحم الصيد ما يذكره في غيره الا كونه خصيا ومعلوفاً أو ضدهما نعم يبين انه صيد بماذا (قوله والبلد) لو عين نسج رجل معين بطل الا أن يكون للتعريف (قول المتن والصفاقة) من الصفق وهو الضرب (قول المتن والرقة) هو يوافق ما نقل عن الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والرقيق خلاف الغليظ (قوله المراد الخ) غرضه من هذا ان طائفة قالوا لانه مجرد بحث من المؤلف وأصله (قوله وفرق المانعون الخ) هذا يفيدك ان المقصور اذا كان فيه دواء يمتنع أقول

والعرض والغلظ والدقة) هما بالنسبة الى الغزل (والصفاقة والرقة) هما بالنسبة الى النسج (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحد كل متقابلين بعد الاولين معهما (ومطلقه) أي الثوب عن القصور وعدمه (يحمل على الخاتم) دون المقصور لان القصور صفة زائدة (ويجوز) السلم (في المقصور) وما صبح غزله قبل النسج كالبرود والاقيس يحتمل في المصبوغ بعدهم قلت الاصح منعوه به قطع الجمهور والله أعلم (المراد بذلك مافي الروضة كاطلها ان طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمعروف المنع قال الرافعي ووجهه بشيئين أحدهما أن الصبغ عين رأسه وهو مجهول القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره والثاني أنه يمنع معرفة النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب وقال بعد ذكره ان الجواز القليس ولو صح التوجيهان لما جاز السلم في المصبوغ قبل النسج أيضا وفي الغزل المصبوغ انتهى وفرق المانعون بان الصبغ بعد النسج يسهل الفرج فلا تظهر معه الصفاقة بخلاف ما قبله

(فرع) قال الصيمري يجوز السلم في القمص والسراويلات اذا ضبطت طولاً وعرضاً وسعة وضيقاً (و) بشرط أن يكون (في النمر) أن يذكر (لونه ونوعه) كعقلى برقى أو (وبلده) كبغدادى أو بصرى (وصغر الحبات وكبرها) أى أحدهما (وعتقه وحداثته) أحدهما ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه (٢٥٤) وفي الرطب يشترط ما ذكر غير الأخيرين (والحنطة) والنخيل (وسائر الحبوب كالتمر)

الناسب للفرع الفقيرة وأن المراد بالصبيح ماله جرم لا ما هو عوييه لانه يصح مطلقاً (قوله الصيمري) بفتح الميم أو ضمها (قوله في القمص) أى غير الملبوسة لعدم محنتها (قوله وسعة وضيقاً) في القمص والسراويلات (قوله في النمر) ومثله الزبيب (قوله وعتقه) بضم العين وكسرها وكون جفافه على النخيل أولاً وبحمل العتق على العرف وينسب ذكر عتيق عام وأما عمن مثلاً (قوله وفي الرطب) ومثله العنب (قوله وفي العسل) من النحل لانه المراد عند الإطلاق (قوله بلدى) وكون بلده حجازاً أو مصر ومصر عام ان اختلافه غرض لارفته وضدها وبقبل رقيق حوالا عيب (قوله أبيض) وسكتوا عن وصف لونه كالأبيض الشديد والاحمر القاني وهذه الأوصاف تفيد أنه خالص من شحمه كما مرّت الإشارة إليه فراجع (قوله في اللحم) لو أسقطه كان أولى لما مر (قوله وجهان) الأصح منهما الصحة ومعياره كالسمن الآتى (قوله لطيفة) أى مضبوطة وان كانت قوية (قوله السمن) ومعيار مائه الكيل وجامده الوزن (قوله منه في رؤس الحيوان) ولومن سمك وجراد أو كارع ولونيثة (قوله ولا يصح في مختلف) ومنه الخنزير المعروف ومال شيخنا إلى محنته فيه كما مر بالعدان انضبط كما مر ويذكر جنسه ونوعه بلده ورقته وغلظه (قوله طس) بفتح أوله وكسره (قوله ومنارة) من النور وجمعها مناور (قوله وطنجير) بكسر أوله وهو عجمي معرب قال الحريري وقصها من لحن الناس ورده شيخنا الرمي تبعاً للإمام النووي (قوله كالحب) بضم الحاء المهملة وهو مشترك بين ميل النفس وغيره المراد به هنا زبر الماء كالتحلية وجهه حباب بكسر الحاء (قوله واختلاف الجلد) أى شأنه ذلك خلافاً لما في التصحيح نعم يصح في قصاصات صغيرة تساوت أجزاؤها سواء دبغت كلاً أخذ منها القراء الفداء وغيره بوجه كلاً خوذ منها القراء بالعين المتجمعة (قوله من البرام) بكسر الباء الواحدة حجارة يعمل منها القدور ونحو الطبخ (قوله ونحوه) أى نحو الحفر كالصناعة في غيرها من المذكورات (قوله البربعة) خصوصاً اذا كان يلقى على النار كما هو موجود ببلاد نابل وفي البعلبك فيما يلقى فان تأثير النار وأخذها من قواد غير منضبط بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المصقول بالشامل ذلك فيما يظهر (قوله في القمص الخ) في البهجة بمنع في الملبوس قال شارحها شيخنا رحمه الله مغسولاً كان أو جديداً لانه لا ينضبط فأشبه الجباب والخفاف المطبقة والقلائس والثياب المنقوشة صرح بذلك الصيمري انتهى وقوله الجباب يؤخذ منه ان السلم في الكبيرة المضربة لا يصح (قول المتن وعتقه) قال الاسنوي بكسر العين مصدر عتق بالضم انتهى وفي شرح المنهج بضم العين (قول المتن والحنطة وسائر الحبوب الخ) قال السبكي عادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الحبات وهي عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعي والمحجب فلينبه لهما (قول المتن والحدانة) قال الاسنوي ولا بد من بيان مراعاة قوته ورقته (قوله سكت عن الصحيح الخ) قال الاسنوي قضية أصلها المنع ويجوز السلم في الجص والزجاج والواني وكذا الآجر في الأصح (قول المتن والظاهر الخ) هو جاري الآجر أو يشترط فيها على قول الجواز بيان كونها من الأيدي أو الأرجل (قول المتن في رؤس الحيوان) مثلها الآجر (قول المتن معمولة) وكذا غيرها الآتى لا بد في البطالان أن يكون معاً ولا يمكن استغنى عن شرطه بالمثال وأشار إلى ذلك بقوله الآتى وفيما صاب منها في قالب (قوله ويقال فيه طست) أى يابدال السين الثانية تاء (قوله والطنجير) عجمي معرب (قوله لتعثر الضبط) أى ولندرة اجتماع الوزن مع صفاتها المعبرة (قوله من البرام) عبارة الاسنوي والجمع رام قاله الجوهرى (قول المتن البربعة) أى لعدم اختلافها باختلاف الضيقة الرؤس وقوله

في شروطه المذكورة (و) بشرط (في العسل) أن يقول (جبلى أو بلدى صيني أو ترقي أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والحدانة) لانه لا يختلف الفرض فيه بذلك بخلاف ما قبله (ولا يصح) السلم (في) اللحم (المطبوخ والمنسوى) لا اختلاف الفرض باختلاف تأثير النار فيه وتعتبر الضبط (ولا يصح تأثير الشمس) فيجوز السلم في العسل المصقى به أو في جواز في المصقى بالنار وفي السكر والفانيس واللبس واللبا بالهزم من غير مد وجهان سكت عن الصحيح منهما في الروضة وصح في تصحيح التنبيه الجواز في كل مادخلته نار لطيفة ومثل ما ذكر غير العسل وهو أولى ومثله السمن (والظاهر منه) أى السلم (في رؤس الحيوان) والثاني الجواز بشرط أن تكون منقاة من الشعر والصوف موزونة قياساً على اللحم بعمقه وقرق الأول بان عظمها أكثر من لحمها عكس سائر الأعضاء (ولا يصح) السلم (في مختلف كبرمة معمولة) وهي القدر

(وجلسه وكوز طس) بفتح الطاء ويقال فيه طست (وقم ومنارة) بفتح الميم (وطنجير) بكسر الطاء (و) أى دست (ونحوها) كالحب لتعثر الضبط في ذلك واختلاف الجلد بتفاوت أجزائه دقة وغلظاً واختلاف غير بالتفاوت بين أعلامه وأشغله مثلاً والمصل في البرمة من البرام حفرها ونحوه (و) يصح السلم (في الأسطال المربعة وفيما صاب منها)

أي المد كورات أي من أصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام وعبرة الروضة وأصلها عقب ذر الممتنع من البرمة وما بعد هاء يجوز السلم فيما يص منها في القالب لأنه لا يختلف وفي الاسطال المربعة (فروع) يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الاصح بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز اسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه ساهما وجلا وأحالا وقيل (٢٥٥) يصح في الحال بشرط قبضه في المجلس

وجوز السلم في الدقيق على الصحيح (ولا يشترط ذكر الجود في الرداء) فيما سلم فيه (في الاصح) ويحمل مطلقه (عنه) (على الجيد) للعرف والثاني يشترط ذكر احد هما لان القيمة والاغراض تختلف بهما فيفضي تركهما الى النزاع وهذا مندفع بالجل المدكور وينزل الجيده أو بالشرط على أقل درجاته وان شرط رداء العين لم يصح العقد لعدم انضباطه أو رداء النوع صح لانضباطه وهي المراد بالرداء على الوجه الثاني كما يؤخذ من الروضة وان شرط الاجود لم يصح العقد لان قصاصه غير معلوم وان شرط الرداء صح العقود وقبل ما يأتي به منه (ويشترط معرفة العاقدین الصفات) للسلم فيه المد كورة في العقد فان جهلاها أو احد هما لم يصح العقد (وكذا غيرهما) أي معرفته (في الاصح) ليرجع اليه عند تنازعهما وهو عدلان وقيل يعتبر عدد الاستفاضة ومقابل الاصح لا يشترط معرفة غيرهما

وكذا المدورة غير الضيقة الرأس (قوله المد كورات) أي مما يتأني فيه الصب لان أصل البرمة حجر الان ير يد بها الاعم (قوله وعبرة الروضة الخ) ذكرها ليستدل بها على عود الضمير للمد كورات لالاسطال كما نومه عبارة المصنف (قوله بفتح اللام) ويجوز كسرها وهو آلة يعمل بها الاواني بصب المعادن المذابة فيها من غير طرق ولا دق (قوله وأحالا) وان نو يافيه الصرف لان وضع السلم التأجيل قاله شيخنا م (قوله في الدقيق) ويد كرفيه ما يذ كرفيه ما يأتى هنا ومعياره الكيل كما مر ويصح في النخالة كالتبن ومعيابها الوزن على المعتمد كما مر ولا يصح في المشوش والموسم (قوله لعدم انضباطه) فان انضبط صح قاله شيخنا نبالا بن حجر كالعمى وفيه نظر لانه من النادر وعلى الصحة يقبل بدله الصبر لانه أجد منه (قوله وان شرط الرداء) أي من النوع لامن العيب على المعتمد خلا فالبعضهم (قوله عدلان) قال شيخنا م في محل التسليم وشيخنا ز في دون مسافة القصر وقدم ذلك (قوله لان المراد هناك الخ) أي والمراد هنا معرفتها للعاقدين ليند كراهي العقد كما أشار اليه بقوله المد كور في العقود ولعلين لدفع التخالف بهما كما أشار اليه بقوله ليرجع الخ فاندفع التكرار باختلاف الغرض (نبيه) كل ما لا يجب ذكره في العقد من الاوصاف اذا ذكر تعيين وجوده لا التزامه بالشرط فتأمل

(فصل في الاستبدال عن المسلم فيه وزمانه ومكانه) (قوله عن المسلم فيه) خرج دين ضمانه فيصح الاستبدال عنه فلا يصح من ضمن المسلم اليه وكالسلم فيه كل مضمن كما مر (قوله كالتمر البرني عن المعقلى) وكذا

وفيما ص الخ أي لانه يمكن أن زن مقدار او يذيهه يصبه في قالب معروف م ربع أو غيره وحينئذ فالضبط ممكن (قوله الدراهم والدنانير) لو كانت مفشوشة فالظاهر الصحة لان الغش غير مقصود لكن يشكك عليه الزجاج المشوش فانه لا يصح فيه ثم هل يشترط وصفه أم يكفي اطلاق الدراهم ويحمل على الغالب كالتن في ذلك خلا في راجع من الخادم (قوله وأحالا الخ) لم يتعرض لنظير ذلك من غير التقدين كصاع بر في صاع شعير على حكم الحلول والظاهر عدم الفرق ثم علة البطلان تضاد أحكام المسلم والصرف هذا يقتضي التقابض وهذا لا يقتضي ذلك ثم لو نو ياذك الصرف جاز (قوله في الدقيق) ويد كرفيه ما يذ كرفيه الحب زاد المارودي والنعمو والخشونة والجذب والقديم (قوله الجيده) الضمير فيه راجع الى قوله بالجل (قوله فان جهلاها الخ) قال الاسنوي اما تخفاء الصفات أو لغرابية الالفاظ المستعملة فيها (تمه) ينزل الوصف في كل شيء على أقل درجاته وقال مالك رضى الله عنه يجب الوسط (قوله وهو عدلان) حاصل ما في شرح الروض فلاح من أتى على السنجي على ان المراد بذلك أن يوجد ما يذ في الغالب من يعرف ذلك عدلان فأكثر وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لانهما قد يموتان (قوله ان تعرف في نفسها الخ) يعني أن تكون في نفسها معروفة لممكن الضبط بهافيخرج صفات ما لا ينضبط كالعاجين

(فصل لا يصح) أي الحديث من أسلف فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله ولانه يبيع للبيع قبل قبضه (قوله كالتمر البرني الخ) والزيب الابيض عن الاسود والمسقي بماء السماء عن المسقي بغيره والعبد التركي عن الهندي والعكس (قول المتن ويجوز أردا) من ردأ الشيء بالضم ردو بالضم أيضا رداء فهو ردو وأردأ كاه

ولا تكرر في المشروط هنا مع ما تقدم من اشتراط معرفة الاوصاف لان المراد بمعرفتها هناك ان تعرف في نفسها ليضبط بها كاتقدم

(فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه) كالتحريم عن القمح (و) غير (نوعه) كالتمر البرني عن المعقلى لان الاول اعتبار عن المسلم فيه وقد تقدم امتناعه بدله والثاني يشبه الاعتبار عنه (وقيل يجوز في نوعه ولا يجب) قبوله كأي اختلاف الصفات المراد في قوله (ويجوز أردا من المشروط) أي دفعه (ولا يجب) قبوله (ويجوز أوجد) من المشروط

فان كان فيها قبل من ذلك
وقد أسلم كلاً جاز أو وزنا
لم يجوز ما أسلم فيه كلاً
لا يجوز قبضه وزنا والعكس
و يجب تسليم القمر جافاً
والرطب صحباً (ولو حضره)
أي المسلم فيه المؤجل (قبل
محل) بكسر الحاء أي وقت
حلوله (فامتنع المسلم من
قبوله لغرض صحيح بأن
كان حيواناً) فيحتاج الى
علف (أو) كان الوقت
(وقت غارة) أي نهب
فيضئ ضباعه (لم يجز) على
قبوله لما ذكره وكذا لو كان
ثمرة أو لحماً يريد أكلهما
عند الحمل طرياً (والا) أي
وان لم يكن له غرض صحيح
في الامتناع (فان كان
للؤدى غرض صحيح) في
التجهيل (كفك رهن)
أو ضمان (أجبر) المسلم على
القبول (وكذا) يجبر عليه
(لمجرد غرض البراءة) أي
براءة ذمة المسلم اليه (في
الظاهر) والثاني لا يجبر
في التجهيل من المنة
ولو تقابل غرضهما قدم
جانب المستحق كما يؤخذ
من صدر الكلام هنا ولو
أحضر في السلم الحال المسلم
فيه لغرض سوى البراءة
أجبر المسلم على قبوله
أو لغرض البراءة أجبر على
القبول أو الأبراء وحيث

تمر عن رطب ومسقى بماء من مسقى بمطر وعكس ذلك (قوله ويجب قبوله) أي ان لم يكن عليه ضرر في قبوله
كفسخ نكاح في زوجته أو عتق في أصله أو فرعاً أو من أقرب ربه وكذا حواشيه كأنه أوعم على المعتد
لاحتيال رفعه لخفي بحكم عليه بعتقه ولو قبض شيئاً من ذلك جاهلاً به صح القبض ولزمه ما ترتب عليه من فسخ
أو عتق قاله شيخنا الرمي وخالفه ابن حجر وخرج بالاجود الاكثر خشية عشرة أذرع عن خشية تسعة أذرع
فيجوز ولا يجب (قوله ويجب تسليم الخ) بمعنى عدم وجوب القبول (قوله الزوان) بضم الزاي المججمة مؤنثه
وبعداها أو مهموزة حب يشبه الخطئة وليس هو الدخول كما قيل والمسرطين مستحجر (قوله جاز) أي وجب
ان لم يكن لا خراجة مؤنثة ولا فلا (قوله لم يجز) أي لم يجب قبوله فيجوز بالتراضي (قوله وما أسلم فيه الخ) فان
خالف لم يصح القبض ودخل في ضمانه ولا ينفذ تصرفه فيه ولا يزمه بدله ان تلف وبمثل ذلك ما لو قبض عدد
ما أسلم فيه ذراعاً وعكسه أو قبض بأحدهما ما أسلم فيه بغيرهما أو قبض بمكيال وأذراع غير ما عينه كأن قبض
بقدر ما أسلم فيه ربعاً وعكسه فراجع (قوله جافاً) أي غير مستحسناً (قوله والرطب صحباً) أي غير مشدخ
ومثله المذنب بكسر النون وهو بسر طرفه مرطب والمشدخ بضم الميم وفتح الشين المججمة وتشديد الدال
المهملة وآخره ماء مجمعة بل أخضر يغمر في نحو خل يصير رطباً ويقال له بمصر المعمول فان اختلفا في أنه
معمول صدق المسلم كالأختلاف في لحم أنه ميتة أو مذكي نعم ان قال المسلم اليه ذبحته بنفسى صدق هو والتصديق
فيما ذكره باليمين (تنبيه) جعلوا اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الرابا كالصفة ولعله للاحتياط في
الموضعين فراجع (قوله ولو حضره) سواء في محل التسليم أو غيره (قوله الى علف) أي له وقع أو يحتاج الى
مكان حفظ أو كان يترقبه زيادة سعر (قوله غارة) الافصح اغارة وان وقع العقد فيه وكان هو أمناً
(قوله لو كان ثمرة) أي بالثلاثة والأجبار بدأ كلهما طرياً بالاولى افراداً كما لا يبعد العطف بأول ذلك أفرد
طرياً بذلك علم رد قول بعضهم لم يقل طريين لانه فعيل يخبر به عن الواحد وغيره (قوله أي وان لم يكن
الخ) اشار الى أن الامتناع مقسم وان لم تقدر عبارته (قوله أجبر المسلم على القبول) أي من المسلم اليه
أو وارثه وكذا من أجنبي ان كان عن ميت لا تركه له ولا فلا يجبر قال في العباب ويكني الوضع بين يديه كالبيع
واعتمده شيخنا مر وحله شيخنا على حالة عدم الامتناع والأفلا كيدل له ما يأتي من أنه اذا أصر على
الامتناع أخذ الخ كما فتأمل (قوله وكذا) مجرد غرض البراءة) يجبر المسلم وكذا يجبر ان لم يكن له
غرض أصلاً قاله شيخنا مر نقلاً عن الشرحين والروضة اه لكن في وجوبه نظر (قوله ولو تقابل
غرضاهما) روى المسلم فلا يجب عليه القبول بخلاف ما اذا لم يكن له ما غرض أصلاً أخذاً مما ذكره لان
عدم قبوله نعت وليس في ذلك اسقاط للاجل لانه لا يسقط بالاسقاط (قوله والحال) أي اصاله أو بعد
حلول أجله وكان في مكان التسليم (قوله أجبر على قبوله) أي عينا (قوله أجبر على القبول أو الأبراء)
وانما يجبر على أحدهما في الشئ الاول لعدم محض غرض البراءة فيه (قوله أخذ الخ كم) أي عينا
في الصورة الاولى وفعل الاصلح في الصورة الثانية وحيث أخذ الخ كم فهو أمانة عنده كأموال الغائبين
(تنبيه) مثل دين السلم فيما ذكره من غيره ويجب وفاء الدين بالطلب ويعذر فيما لا يسقط الشفعة ومن هذا
المذكور ما يقع كثيراً من أنه يعلق الزوج أنه متى تزوج على زوجته وأبرأته من كذا من صداقها فهي
طالق منه فاذا امتنع من أخذ صداقها بعد احضار الزوج لم تجبر على القبول لان لها غرضاً في عدمه
مهموز (قول المتن ويجب قبوله في الاصح) أي لان اعطاء الاجود بدل على انه لم يتيسر له غيره فيهبون أمر المنة
(قول المتن بأن) الاحسن كان وقوله غارة في الافصح اغارة (قول المتن أجبر) لان امتناعه من قبوله نعت
ومن الاغراض خوف انقطاع الجنس عند الحلول (قول المتن ان كان لنقله مؤنثة) مثله لو كانت القيمة في

(قوله وكان اسقاطه) أى خذه واصرفه الخ (قوله للاستغناء الخ) فاستغنى المصنف عنه بقوله خذه بمثله المساوى لبده كاسر (قوله بكذا) المراد من كذا ما صدقه كعشرة أو خمسة لفظه فلا حاجة لما طول به بعضهم هنامن الاشكال والاعتراض وغرض الشارح افادة أن القرض ككنايات كالبيع وضعها هنامن بقوله له خذ هذه العشرة بعشرة كما صرفنا مل (قوله ويشترط قبوله) أى الاقراض غير الحكيمى أما الحكيمى فلا يحتاج اليه والى الإيجاب فيه كاطعام جائع وكسوة عاروا اتفاق على لقيط مع اذن حاكم أو اشهاد ولا تنكفى نية رجوع ومنه تقوط الافراح وان لم يقبضه صاحب الفرح ومنه كسوة نحو حاج من جوت العادة بانه يرد ومنه أمر غيره بصرف ماله غرض فيه كظالم أو شاعر أو بناء دار أو شراء متاع ومنه اقبض وديعى قرض عليك بخلاف اقبض ديني قرض عليك وان يرى به الدافع لان الانسان لا يكون وكيل في ازالة ملك نفسه ولو قال اقترض لى مائة ذلك عشرة لزمته العشرة لانها جعلت كذا قالوه ولعله ان كان في الاقراض كافة تقابل بمال فراجع فان كان المائة من مال المأثور لم يستحق شيئا وصور بعض مشايخنا اطعام المضطر ونحوه مما ذكر بما اذا كان المظلم ممن لا يلزمه ذلك كالفقير وعجز المضطر عن المعاقدة معه حتى لا ينفى ما ذكره في السبر من وجوب ذلك فتأمل (فرع) الجمعية المشهورة بين النساء بان تأخذ امرأة من كل واحدة من جماعة منهن قرضا معيناً في كل جمعة أو شهر وتدفعه لواحدة بعد واحدة الى آخرهن جائزة كما قاله الولي العراقي (قوله كالبيع) ومنه توافق الإيجاب والقبول فلو اقترضه ألفا فقبل خمساً ثم لم يصح ومنه صحة تقديم الاستيجاب وتقديم قبلة (قوله الرش) أى والاختيار أيضاً فلا حاجة للذكر هنا فشرط المقرض أهلية المعاملة (قوله أهلية التبرع) أى بما يقرضه بان لا يكون محجور عليه فيه بسائر وجوه التصرفات فلا يرد صحة تدير السفيه ووصيته (قوله لان في الاقراض تبرعا) ولذلك امتنع تأجيله ولم يجب فيه التقايب في الربوى (قوله فلا يصح اقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة) نعم للحاكم اقراض مال الصبي كالفلس برضا الغرماء لغير ضرورة فيها ولا يقرض الولي مال محجور حيث جاز الامن أمين ثقة مع أخذ وثيقة واشهاد على العقد قال شيخنا ومن الضرورة الاضطرار فيجب على الولي أن يطعم المضطر ويكسوه من مال محجوره قرضاً في غير الموصرو بلابدل من مال محجوره الموصر لانه من أغنياء المسلمين (قوله ما يسلم فيه) أى لصحة تبوته في الذمة ومن هذا يعلم أنه لا يصح قرض الفضة كلقاصيص للجهل بقدر ما نقص منها خلافاً لما عليه المفتيون في هذا الزمن الذين هم كقربي العهد للاسلام (قوله من حيوان وغيره) معيناً وموصوفاً في الذمة ولا يشترط في العين كهدا قبضه في المجلس ولا بعده وان طال الزمن ويشترط فيها في الذمة قبضه في المجلس أو بعده على الفور قاله شيخنا الرمي وشمل ما ذكر المغشوش وهو كذلك وان جهل قدر غشه حيث اعتيد وصبرة الدراهم ان أمكن علمها به بذلك وشمل المنفعة لعين أو لمافى الذمة وبما تقرره علم انه لا حاجة لما قاله شيخنا الرمي في شرحه وتبعه شيخنا الزيادى في حاشيته على المنهج (قوله الجارية) ولورثقاء أو قرناء أو غير مشتبهاة لصغرها وكبر على المعتمد (قوله التي تحمل) أى في نفسها فدخل في المنع من تحتمه نحو أخذها وخرج المجوسية والوثنية وكذا المطلقة ثلاثاً على المعتمد لان طرأ الحل مستبعد مع كونه ليس اليه ولا يضر اسلام نحو المجوسية لانه دوام قاله شيخنا وظاهره بقاء العقد وقال بعضهم الوجه انفساخه باسلامها فراجع (قوله للمقرض)

وكان اسقاطه هنا للاستغناء
عن واصرفه في حوائجك
وتقدم في البيع أن خذه
بكذا كناية فيه فيأني مثله
هنا فيحتاج الى النية
(ويشترط قبوله) أى
الاقراض (في الاصح)
كالبيع والثاني قال هو اباحة
اتلاف على شرط الضمان
فلا يستدعى القبول (و)
يشترط (في المقرض) بكسر
الراء زيادة على ما تقدم في
البيع أن شرط العاقد
الرشد الشامل للقرض
والمقرض (أهلية التبرع)
لان في الاقراض تبرعا فلا
يصح اقراض الولي مال
المحجور عليه من غير
ضرورة (ويجوز اقراض
ما يسلم فيه) من حيوان
وغيره (الا الجارية التي تحمل
للمقرض)

قول المخاطب وهو الآخذ (قوله وكان اسقاطه هنا الخ) لو اقتصر على قوله خذه واصرفه في حوائجك ففضية كلام الرافعي المذكور انه لا يكفي وحكي في ذلك وجهين في المطلب (قوله فيأني مثله هنا) أى في قول المتن السابق خذه بمثله (قوله والثاني قال الخ) أى ليس سبيله سبيل المعاوضات بدليل صحة الرجوع فيه عند بقاءه وعدم اشتراط قبض الربوى في المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول المتن لا الجارية الخ) قال الاسنوى يؤخذ منه حل قرض الخنثى للرجل لان المانع لم يتحقق ثم ان أخبر بانوته بعد ذلك اتجه بقاء العقد وانقضت انوته بغير اخباره اتجه فسادة أقول هو غفلة عن كون الخنثى لا يصح السلم فيه (قول المتن للمقرض) أى ولو كان صغيراً

فلا يجوز اقراضه (في الاظهر) بناء على الاظهر الآتي ان المقرض يملك بالقبض لانه بما يوطؤه من يستردها المقرض فيكون في معنى اطرة الجوارى للوطء والثاني يجوز بناء على ان المقرض لا يملك بالقبض فيمتنع الوطء (ومالا يسلّم فيه لا يجوز اقراضه في الاصح) بناء على الاصح الآتي ان الواجب في المتقوم رد مثله صورة والثاني يجوز بناء على ان الواجب فيه رد القيمة وفي (٢٥٩) قرض الخبز وجهان كالسلم

فيه أحكما في التهنيد المنع واختار ابن الصباغ وغيره الجواز وهو المختار في الشرح الصغير للحاجة وطابق الناس عليه وعلى الجواز رد مثله وزنا ان أوجبنا في المتقوم رد المثل وان أوجبنا القيمة وجبت هنا (ورد المثل في المثل) وسبأني في القصب أنها حصرة كيل أو وزن وجاز السلم فيه (وفي المتقوم) رد (المثل صورة) وفي حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرا ورد رباعيا وقال ان خياركم أحسنكم قضاء (وقيل) رد (القيمة) كالأولف متقوما ونعتبر قيمة يوم القبض ان قلنا بملك المقرض به وان قلنا بملك بالتصرف فيعتبر قيمة أكثر ما كانت من يوم القبض الى يوم التصرف وقيل قيمته يوم القبض واذا اختلفا في قدر القيمة أوفى صفة المثل فالقول قول المستقرض (فرع) أداء القرض في الصفة والزمان والمكان كالسلم فيه (ولو ظفر المقرض به) أي بالمقرض (في غير محل الاقراض

ولو عسوحا أو صغيرا لا يمكن وطؤه لان التمتع كالوطء وكذا لو كان ملتقطا في أمة التقطها نعم للحنثي اقترض أمة تحمل له واذا اتضح بالذكورة بغير اختياره تبين البطان أو باختياره لم تبطل لتعلق الغير به قاله شيخنا الرملي وفيه نظر (قوله فلا يجوز اقراضها) أي الأمانة كلها ويجوز في بعضها لا تنفأ الملة (قوله بما يوطؤها) أو يستمتع بها ولو عبر به لكان أولى ليدخل الممسوح كاسر (قوله ثم يستردها المقرض) أو يردّها المقرض لجواز العقد من الجانبين فلا يردّه الاصل ورد العيب (قوله وما لا يسلّم فيه لا يجوز اقراضه) ومنه الحنثي والجواهر والخطة المختلطة بشعر ونحو الجارية وأختها والحامل والعقار ومنفعة ولو معينانهم يصح في نصف العقار فداؤه شائعنا ومنفعة لشبونه في الذمة (قوله الجواز) أي جواز اقراض الخبز (قوله وهو المختار) هو المعتمد ومثل الخبز المحين ولو حامضاً وخبرته كذلك ولا يصح قرض الروبة وهي خيرة اللبن كالأبصع سلمها خلافا لما يوحى به كلام المنهج وعلوها بقلة الحاجة إليها وفيه نظر فان الاطء وهو لبن مجفف مثلها والحاجة إليه قليلة فالوجه صحة سلمها وقرضها وليس اختلاف الجوضة مانعا كما علمت فتأمل (قوله يرد مثله) أي الخبز وزنا واعتمده شيخنا زاي وشيخانم رواعته الطيلادى ما في الكافي من رد مثله عددا وهو ما جرى عليه الناس في الامصار والاعصار فالوجه اعتباره والعمل به (قوله ويرد المثل) وان أبطله السلطان ان بقي له قيمة والارد قيمة أقرب وقت الى الابطال ومعيار المثل هنا كالسلم كيلا في المكيل ووزن في الموزون (قوله اقترض بكر او رد رباعيا) والبكر ما دخل في السنة السادسة والرابعى ما دخل في السابعة ويقال له الثنى (قوله أوفى صفة المثل) علم أنه من جهة الصورة كحرفة العبد (قوله في الصفة) فيجب القبول في الوجود دون الورد اما النوع والجنس فليس كالسلم فيهما لجوازهما هنا لجواز الاعتياض في القرض (قوله والزمان) تابع فيه الروضة ولم يذكره في المنهج وهو الصواب اذ لا يدخل القرض أجل وقال بعضهم أشار به الى وجوب قبوله اذا أحضره في زمن نهب كالسلم الحال واعتمده شيخنا عدم وجوب قبوله في ذلك هنا لانه محسن بخلاف السلم وقال الامام مالك رحمه الله ثبت في القرض الاجل ابتداء وكذا انتهاء كسائر الديون الحائلة عنده (قوله والمكان) هو المذكور في قول المصنف ولو ظفر الخ وأما مكان وجوب التسليم فلم يذكر وهو كافي السلم المتقدم (قوله الى غيره) وهو محل الظفر (قوله مؤنة) ولم نحملها المقرض وكالمؤنة ارتفاع الاسعار كاسر (قوله يوم المطالبة) أي وقت وجودها بالفعل كيوم الظفر هنا ان لم يكن طالبه قبله (قوله وليس له مطالبته بالمثل) ان لم يتحمل القرض تلك المؤنة كاسر وكما تقدم في السلم (قوله أحكما) أي ليس للمقرض رد القيمة وطلب المثل ولا للمقرض طلب القيمة ودفع المثل فالقيمة المأخوذة للفيصوله وهو المعتمد ولو كان مادفعه دون القيمة لكذب مثلارجع بما بقى (قوله كجأرأيته الخ) أخبر الشارح عن نفسه انه رأى على هامش نسخة الروض مخطا المؤلف قلت أحكما لا والله أعلم مكتوب بامه لفظ صح للإشارة الى انه من الاصل (قوله ولو لم يكن لنقله مؤنة) أو نحملها

لا يمكن وطؤه كاحرفضية اطلاقهم (قوله فيمتنع الوطء) وذلك لان المراد بالتصرف المنزل لملك كإسياني (قول المتن وما لا يسلّم فيه الخ) قال في التنبيه من أمثلة ذلك الجواهر والخطة المختلطة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجارية وأختها والشاة وله ما فيمتنع وكذا العقار وبيد انه لا بد من العلم بالقدر ولو كان معيناً في هذا الباب هو كذلك (قوله بكرا) هو النثى من الابل كالغلام في الأدمى والرابعى ما دخل في السابعة (قوله والزمان) المراد الزمان الحال والا فالقرض لا تأجيل فيه فلا يتصور احضاره قبل المحل (قول المتن وللتقل) من محله الى غيره (مؤنة طالبه بقيمة بلد الاقراض) يوم المطالبة وليس له مطالبته بالمثل واذا أخذ القيمة وعاد الى بلد الاقراض فهل له ردها ومطالبته بالمثل وهل للمقرض المطالبة برد القيمة وجهان قال في الروضة أحكما لا كجأرأيته في خطه مصححا عليه وهو الموافق لجواز الاعتياض عن القرض وقد تقدم ولو لم يكن لنقله مؤنة كالتنبيه فله مطالبته بكافهم هنا على وفقى ما ذكره في المسألة فيه

ويفسد بذلك العقد (فالو رد هكذا بلا شرط حسن) لما في حديث مسلم السابق ان خياركم أحسنكم قضاء وفي الروضة قال المحامي وغيره من أصحابنا يستحب للمستقرض ان يرد أجمود بما أخذ للعهد الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض أخذ ذلك (ولشرط مكسرا من صحيح أو ان يقرضه غيره) أي شيئا آخر (لغا الشرط) أي لا يعتبر (والأصح انه لا يفسد العقد) وقيل يفسد لان ما شرط فيه على خلاف فضيته (ولو شرطا جلا فلهو كشرط مكسر من صحيح ان لم يكن للمقرض غرض) فلا يعتبر الاجل ويصح العقد (وان كان) للمقرض غرض (كزمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر في الأصح) فيفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للمقرض (شرط رهن وكفيل) واشهاد لانها توثيقات لا منافع زائدة فله اذا لم يوف المقترض بها الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان كان له الرجوع من غير شرط كإسباني (ويملك القرض) أي الشيء المقرض (بالقبض) كالرهن (وفي قول) يملك (بالصرف) أي المزيل للملكية (وله) أي للمقرض (الرجوع في عينه ما علم ما جله في الأصح) بناء على القول الاول ويجوز ما بناء على القول الثاني (واقعة عمل)

المقرض كالمسؤولوا لخصمه لزمه قبوله ان لم يكن لعله مؤنة أو تحمها له الدافع ولو ببطلاله لجواز الاعتياض هنا (قوله ولا يجوز بشرط الخ) أي لا يجوز التلفظ بذلك وهو حرام بالاجماع وبطلاله وأما نية ذلك فكروه ولولين عرف برد الزيادة وقال كثير من العلماء بالحرمة (قوله رد صحيح الخ) ومثله كل ما جبر نفعا للمقرض ولو مع المقرض فأقرضه شيئا بشرط ان يستأجر ملكه بأكثر من قيمته (قوله هكذا) أي زائدا صفة أو قسرا ولو في الربوي ولو من غير جنسه (قوله بلا شرط حسن) نعم لا يجوز الزيادة لمن اقترض لمجوره أو لو قرض من مال المحجور أو الوقف (قوله ولا يكره للمقرض أخذ ذلك) ويملكه بالاخذ ولا رجوع به لانه تابع فلا يحتاج الى صيغة نعم لو ادعى انه جاهل بدفع الزيادة أو انه ظن أن مادفعه هو الذي عليه حلف ورجع بها (قوله أي لا يعتبر) إشارة الى أن هذا هو المراد باللفظ لوجود اختلاف بعده اذ مع اللفظ لا يتصور اختلاف فتأمل (قوله وقيل يفسد) أي كافي الرهن وقرى بقوة دأعية القرض بكونه مندوبا (قوله فيفسد العقد) أي ان كان المستقرض ملبا أو افلا ففسد لانه زيادة أرفاق (قوله فله اذالم الخ) قال ابن العماد ويمتنع عليه التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بمشرطه كما يمتنع على المشتري التصرف في المبيع قبل وفاء الثمن كذا ذكره شيخنا الرمي (قوله فله) أي من وقت القبض فعمل أنه لا يملكه بالعقد قطعا ولا يجوز التصرف فيه قبل القبض (قوله وله الرجوع) أي يباح له بل يندب ان كان مكروها يجب ان كان حراما كالمس (قوله مادام باقيا) أي مدة بقائه في ملك المقرض وان عاد بعد زواله لان عينه أولى من بدله حيث لم يتلف حسا وقرا ومن التلف جضع بني عليه وخيف من اخراجه تلف شيء قاله شيخنا الرمي ولو أسقط المصنف لفظ دام لكان أولى (قوله بحاله) بأن لم يتعلق به حق ولم يتغير بنقص أو زيادة أو يرد به يادنه المتصلة دون المنفصلة ورجع بأرض قصه أو يأخذ بدله سلبا فان وجدته من هرا ومكاتبه ومنعها فبأرض جنابه فله الرجوع في بدله والصبر الى زوال مانعه وان وجدته من جوا أو معلقا بصفة فله أخذ البديل حالا وله الرجوع حالا أيضا لكن لا يترفعه من المستأجر ولا أجره لمانعي وله الصبر الى فراغ المدعو علم من عدم نزعه أنه لا تصح الدعوى

(ولا يجوز الخ) دليله ما صح أنه على الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف أي بيع بشرط قرض أو قرض بشرط بيع وأما حديث كل قرض جو منفعة فهو وبفهو موافق على ما رواه من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (قول المتن) وأن يقرضه غيره) فاعلمه ضمير المقرض (قول المتن ولو شرطا جلا الخ) خالف في ذلك الامام مالك رحمه الله فقال ثبت الاجل ابتداء وانتهاء بان يقرضه حالا ثم يرضه بعد ذلك وقال أيضا بتأجيل الحال في جميع الديون وعندنا لا يلزم في الحال بحال الا بالإيضاء والنذر ذكره في القوت عن الامام (فرع) لو أسقط الاجل لم يسقط قال السبكي لكنه معروف يستحب الوفاء به قال وما قاله الامام من عدم صحة التأجيل ظاهر لكن قولهم الوعد لا يجب الوفاء به مشكل لمخالفته ظاهر الآية والسنة ولان خلفه كذب وهو من خصال المنافقين وكذا اختلف (قوله ويلغو الشرط) كحالة عدم القرض (قوله كالرهن) زاد الاستوى وأولى نظر الامور ووجه القول الآتي بان القرض ليس بتبرع محض لكان العوض ولا هو جريا على حقيقة المعاوضات بدليل الرجوع فيه مادام باقيا وعدم اشتراط القبض في الربوي (قوله بمعنى الخ) لو تصرف نصرقا لا يزال الملك كالا جارة لم يصح ذلك على هذا القول (قول المتن في الأصح) علل ذلك بان له الرجوع الى بدله لو تلف فالرجوع الى عينه عند البقاء أولى ثم قضية كلامه انه ليس له المطالبة بالبديل الا عند الفوات وهو ظاهر لان الدعوى بالبديل غير ملزمة لممكن المدعى عليه من دفع العين المقرض ولو زال عن ملكه ثم عاد فهل له الرجوع في عينه أو بدله وجهان والمتجه الاول وبه جزم العمراني (قوله بناء على القول الاول) يرد بان الوجهين مفرعان على القول الاول

(قوله)

(الرجوع في عينه ما علم ما جله في الأصح) بناء على القول الاول ويجوز ما بناء على القول الثاني (واقعة عمل)

به لانها غير ملازمة وانه لا يلزم من الرجوع دخوله في ملك الراجع كذا قاله شيخنا الرملي (قوله بعينه) أي وان زاد لان نقص كاسرو يصدق المقرض في أنه قبضه بذلك النقص ان اختلفا فيه

(كتاب الرهن)

هو ائمة الثبوت والحبس ونحوهما ومنه حديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عن مقامها الكرم وعمله في غير الانبياء وغير من مات معسرا عازما على الوفاء وخلف وقامع أنه لم يمت نبي وعليه دين كجاسأني وشرعا يطلق على العين المرهونة ومنه آية فمن مقبوضة قاله البيضاوي وقول القاضي انه مصدر بمعنى ارهنوا واقتضوا بعد محتاج الى تأويل ويطلق على العقود يعرف بانه جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه وعلم من ذلك أنه لا يلزم كون المرهون على قدر الدين الا في رهن دلي على مال محجور ومنعه صلى الله عليه وسلم دعه بالمال المهمة عند يهودي يقال له أبو الشحم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله والصحيح انه افتك قبل موته كآيته مصر حابه عن المارودي وغيره من الأئمة وكون الدرهم لم يؤخذ من اليهودي الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على بقائه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة بأخذه بعد فكه وما في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز أن يقال ان اليهودي أبرأ من الدين لان الأبراء من الصدقة كاذ كرو في باب الإيمان وهي محرمة عليه وبذلك يعلم رد القول بانه لو افترض من أصحابه كانوا يبرؤونه فتأمل ولما أثار اليهودي بالرهن والقرض منه على أصحابه لبيان جواز معاملة أهل الكتاب وجواز الاكل من أموالهم وأولان أصحابه لا يسترهونه وأغير ذلك هو الوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالاول تخوف المجد والأخوان تخوف الافلاس (قوله بتحقيق) فيه ما مر في الفصل السابق فأركانها أربعة عاقد ومرهون ومرهون به وصيغة وهي في الحقيقة ستة (قوله وبدأ بها) أي للاهتمام بها للخلاف فيها كما مر في البيع وأولانه لا يسمى العاقد ارضا ومرتها لا بعد وجودها (قوله أي بشرطهما الخ) ومنه خطاب من وقع معه العقد على المئتمن (قوله كالأشهادية) أي بالعقد أو بالمرهون (قوله الا كذا) وقباس ما مر في البيع بطلان العقدان جمع بين شيئين قال شيخنا وهو كذلك (قوله ولغا الشرط الاخير) قال ابن حجر وهو شرط فاسد غير مفسد والشرط الاول تأكيدي والثاني غير معتبر (قوله كان لا يباع) أي أصلا والأبا كثر من نحن مثله أو لا بعدد من الحلول (قوله وان يقع الشرط) أعاد الضمير للشرط المقضي للاضرار في بطل لعدم صحة عوده الى مالان ما يضر المرتهن لا ينفعه ولان المتضمن للفساد هو الشرط (قوله كشرط منفعة الخ) نعم ان قدرت المنفعة بمدة معلومة كسنة فهو جمع بين بيع ورهن واجارة ان كان الرهن مزموجا بعد البيع والاف هو جمع بين بيع واجارة وشرط رهن وكل صحيح وعجابه شيخنا مر في شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو جمع بين بيع واجارة فيصحان اه قال شيخنا وسكت عن اشتباهه على عقد الرهن لان الرهن المشروط في البيع يحتاج الى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزموج به بدليل قولهم ان المشروط عليه قد لا يني بالشرط وجبئذ فيقال ان استحق المنفعة بالعقد كما هو قضية الجمع المذكور فليس من اجارة مرهون والا فلا جمع لتوقف الاجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال المنفعة بالعقد وفي شرح الرهن ان الشرط من جهة المزج حيث قال ما نصه ولو قال بعتك أو زوجتك أو آجرتك بكذا على أن ترهنني كذا فقال الآخر اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهنت صح وان لم يقل الآخر بعده قبلت أو ارهننت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب اه وعلى هذا فلينظر ما صورته الشرط المحتاج الى عقد رهن بعده المشار اليه بقولهم السابق فتأمل وهو سيأتي لهذا من يديان (قوله أو زواته) هو

(كتاب الرهن)

(قوله ومقابل الاصح الخ) أي كاسر الدين

(قوله كان لا يباع) مثله ان يشرط بيعها كثر من نحن المثل أو بعدد من الحلول (قوله

ومقابل الاصح ان لا يفرض

ان يرد بده ولورده بعينه

لزم المقرض قبوله قطعا

(كتاب الرهن)

يتحقق بعاقده ومقرضه عليه

وصيغة وبدأ بها فقال

(لا يصح الا باليجاب وقبول)

أي بشرطهما المعترف في البيع

وفي المعاطاة والاستيجاب

مع الايجاب كقوله ارهن

عندي فقال برهنت عندك

الخلاف في البيع (فان

شرط فيه مقتضاء كتقسيم

المرتهن به) أي بالمرهون

عند نزاحم الغرماء (أو

مصلحة للعقد كالاشهاد)

به (أو ما لا غرض فيه)

كان لا يأكل العبد المرهون

الا كذا (صح العقد ولو لقا

الشرط الاخير) وان شرط

ما يضر المرتهن) وينفع

الراهن كان لا يباع عند

الحل (بطل الرهن) لا خلال

الشرط بالفرض منه (وان

نفع الشرط) المرتهن

وضر الراهن كشرط

منفعته) أي المرهون أو

زواته (للمرتهن بطل

الشرط وكذا الرهن في

الظاهر)

والثاني يقول الرهن تبرع فلا يتأثر بفساد الشرط (ولو شرط ان نحصد زوائده) كثمار الشجر ونتاج الشياه (مرهونة) فالأظهر فساد الشرط لانها محمولة معدومة والثاني يتسمع في ذلك (د) الاظهر (أنه متى فسد الشرط المذكور (فسد العقد) يعني انه يفسد بفساد الشرط لما تقدم فيه (وشرط العاقد) من رهن أو مرتهن (كونه مطلق التصرف فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون ولا يرتهن لهما الا لضرورة أو غبطة ظاهرة) فيجوز له الرهن والارتهان في هاتين الحالتين دون غيرهما سواء كان أباً أم جداً أم وصياً أم حاماً أم أمينة مثلهما للضرورة أن يرهن على ما يقتض الحاجة النفقة أو الكسوة ليو في ما ينتظر من حلول دين أو نفاق متاع كاسد وان يرهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلاً لضرورة نهب ومثلهما للغبطة أن يرهن ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسيئة وهو يساوي مائتين وان يرهن على ثمن ما يبيعه نسيئة بنبطة كما سيأتي في باب الحجر (وشرط الرهن) أي المرهون (كونه عينا في الاصح) فلا يصح رهن الدين لانه غير مقدور على

عطف على منفقته (قوله لما فيه من نصير قضية العقد) قال شيخنا أي لما في الشرط من نصير قضية العقد التي هي التوثيق وفيه نظر فان التوثيق باق بقبض المرهون وليست المنفعة والزوائد مما يتوثق به لانهما غير مرهونة والمنفعة يستوفها المالك وتنفوت بمضي الزمن فالوجه أن يراد بقضية العقد عدم تبعية المنفعة والزوائد لاصلهما تأمل (قوله ان نحصد زوائده مرهونة) أي أن تكون زوائده مرهونة حال حدوثها لأنها تحدث موصوفة بالرهن ولا يصح شرط رهن الا كسب والمنافع قطعاً ماسياً أي (قوله المذكور) أي حدوث الزوائد مرهونة ذكرها مع أنها من افراد ما ينفع المرتهن للخلاف في فساد الشرط فيها ويجوز على ما جعل المذكور راجعاً لما يخالف قضية العقد لتكون قاعدة عامة وهو ما سلكه ابن حجر وغيره وهو أفيد ولو اسقط لفظ المذكور لكان أولى (قوله فساد العقد) قال ابن عبدالحق أي عقد الرهن وكذا عقد البيع المشروط فيه بخلاف عقد القرض المشروط فيه ذلك لانه مندوب فاغتفرت انتهى فراجع (قوله يعني الخ) أشار الى أن المراد أن الشرط سبب لفساد الجواب لا ما تفيد الجملة الشرطية من ترتيب الجواب على الشرط في الزمان فتأمل (تنبيه) بقي ما لوضرهما معاً وانهما كذلك وكلام المصنف شامل للبطالان فيه ما وقع قيد الشارع لاجل التقييد المذكور في كلامه فانظره (قوله لما تقدم فيه) أي في الشرط وهو كون الزوائد محمولة معدومة على ما سلكه الشارع (قوله مطلق التصرف) أي غير مقيد بتصرف دون آخر ولا بحال دون آخر فهو مساو لقولهم أهل تبرع وقولهم الولي مطلق التصرف في مال محجور عنه جواز كل عقد فيه مصلحة فتأمل (قوله مال الصبي والمجنون) وكذا السفينة (قوله فيجوز) هو جواز بعد منع فيصدق بالواجب وهو المراد (قوله أم حاماً) كذا في شرح شيخنا الرمي واعتمد شيخنا الزاوي جواز الرهن والارتهان له بلا ضرورة ولا غبطة كما مر في القرض (قوله أن يرهن) أي من أمين آمن موصوع اشهاد وأجل قصير عرفاً والام يصح الرهن (قوله وان يرهن) نعم لا يرهن ان خيف تلف المرهون للارفعه الى حام كمرى سقوط الدين بتلفه (قوله عما ينتظر) فان لم يوجد ما ينتظره باع ما يرهنه كافي العباب (قوله يساوي مائتين) شمل حالة ومؤجلة بمثل ذلك الاجل وتمثيلهم بالحال لعله ليس قيداً (تنبيه) المكاتب والمأذون كالولي فيأذ كر بلاذن السيد وفي غير ذلك يحتاج الى اذنه وعليه يحمل ما في الكتابة نعم لو قال السيد لما ذونه اتجر بمجاهل لم يتوقف رهنه ولا ارتهانه على ما ذكره ولا على اذنه شيخنا وكذا لو كان رهن المكاتب وارتهانه مع سيده أو على ما يؤدي به التجم الا خبر لانه يؤدي الى العتق (قوله عينا) دلوه موصوفة في القيمة أو مشغولة بنحو زرع والقول بعدم محقره من المشغولة محمول على غير المربة وسيأتي ما يعل منه شرط كون العين بما يصح بيعها (قوله فلا يصح رهن الدين) ولولم هو عليه لانه لا يلزم الا بالقبض الذي ليس من مقتضيات العقد بذلك فارق بيعه لمن هو عليه ومحل منعه في الدين ان كان في الابتداء فلا يرد ما لو كان تركه أو بدل مرهون ألتف

يقول الخ) أي فكان كمنظيره من القرض والعتق (قوله والثاني يتسمع الخ) علل بان الرهن انما يسر الى الزوائد لضعفه فجاز تقو يته بالشرط ليسرى البهاو خرج بالزوائد الا كسب فهي باطلة قطعاً (قول الملق فلا يرهن) وجه منه من الرهن في غير هذه الحالة كون الراهن يمنع من التصرف ووجه عدم ارتهانه أيضاً انه لا يقرض ولا يبيع الا بحال مقبوض قبل التسليم فلا ارتهان أقول قد سلف ان القاضي يقرض فينبغي أن يجوز له الارتهان بل يجب من غير اشتراط توقف على الحالة المذكورة في المنهاج فليتأمل (قوله وهو يساوي مائتين) أي قد اهكذا ينبغي أن يفهم فليتأمل (قوله لانه غير مقدور عليه) ايضاحه قول غيره لان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقبض المرتهن له هنا لا يصادف ما يناوله العقد لانه فرع عن أخذ المالك له واذا أخذه خرج عن أن يكون ديناً وقوله ولا يصح رهن المنفعة آخره عن حكاية الثاني لانه لا خلاف فيه فهو وارد على الكتاب

نسلبه والثاني يصح رهنه تزلزله منزلة العين ولا يصح رهن المنفعة كان رهن حكمت داره أو مودة لان المنفعة تلف فلا يحصل بها استيفاء (و يصح رهن المشاع) من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كاه قال في الروضة فان كان عمال ينقل خلى الراهن بين المرتهن وبينه وان كان مما ينقل لم يحصل قبضه الا بالنقل ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك فان اذن قبض وان (٢٦٣) امتنع فان رضى المرتهن

(قوله ولا يصح رهن المنفعة) ولو في القيمة ابتداء أيضا فلا يرد مالو كانت تركه (قوله ولا يصح رهن المشاع) فلو رهن حصته من بيت معين في دار مشتركة فقسمت افرزا فوق البيع في نصيب الشريك لزمه قيمتها رهنها مكانها لانه يعد اتلافها (قوله خلى الراهن الخ) ولا بد من التفرغ ويأتى هنا جميع ما مر في قبض المبيع والمرتهن هنا يقوم مقام المشتري هناك (قوله الا بالنقل) أى مع التفرغ ان كان كامر (قوله ولا يجوز) أى فيحرم ويحصل القبض به ويدخل في ضمانه (قوله فان رضى المرتهن) ولو أجنبيا بكونه في يد الشريك ولو مائة جاز وناب عنه في القبض قال شيخنا وحيد لا يحتاج في المنقول الى نقل واعتمده (قوله من الاماء) قيد به لاعتبارهم الحضانة في التقويم وهو لا يأتى في غير الاماء وان كان الحكم لا يختلف ويؤخذ من العلة الآتية عدم التقيد بالاماء ايضا بل المدار على ما يحرم التفرغ فيه (قوله بياعان) ان تعين البيع أو اراده فلا يرد جواز ذبح الولد المأكول ووفاء الدين من غير بيع (قوله أى في صورة رهن الام) صريح في أنه لا يصح تقويم غير المرهون وحده ابتداء ولادواما فراجع (قوله ثم مع الولد) وعكس هذا التقويم صحيح فم ليس للترتيب ولا بد من وصف الام بكونها حاضنة والولد بكونه محضو ناولا يصح عكس هذا التصور بكامر بان يقوم الولد وحده ثم مع الام لان حق الملك أقوى ولان للمرتهن مراد ايرجى اليه غير الرهن (قوله فيها) أى في تعلق المال والقصاص وسكت عن الرهن للعلم به من القسبي وقيل سكوته عنه لما في الروضة من بناء الخلاف في الرهن عليه في البيع أى اذا قيل بعدم صحة البيع لم يصح الرهن قطعا أو بصحته ففي الرهن قولان فراجع (قوله وعلى الصحة في الجاني الاول) أى على مقابل الاظهر القائل بصحة رهن المتعلق برقبته مال لا يكون السيد مختار للقاء برهنه على الاصح واذا قلنا بصحة بيعه على ذلك القول بكون السيد مختار للقاء على الاصح والفرق ما ذكره وعلى هذا التفرغ ينزل ما في المنهج وما قيل بخلاف ذلك فاسد لمن تأمله فراجع (قوله لان محل ذلك) استشكله بعضهم بعدم صحة بيع الزوجة الجانية وأما الحكم على بدل المرهون بالرهنية في حال ثبوته في ذمة الجاني فلا يبنى ان يرد على المؤلف (قوله والثاني يصح) أى بشرط ان يكون الدين على ملى (قوله بتسليم كاه) كإلى البيع (قوله وناب عنه) يحتمل حينئذ عدم اشتراط نحو يله وبحق خلافه لان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقد قالوا في رهن الدين من هو عليه اذا قلنا بصحته لا بد من قبض حقيقى نظر القلاك وقد يؤيد الاول بان العين اذا كانت في يد شخص ثم ارتهنها كفى مضى الزمن كاسيأتى (قوله ولا يصح الخ) أى لان الملك لم يزل بالرهن (قوله بياعان) أى لان التفرغ بقى منهى عنه وقيل ان الرهن يبيع الام لجعل ملتزما لما هو من لوازمه وهو بيع الولد معها (قول الماتى وحدها) أى بصفة كونها حاضنة أعنى مصاحبة للولد اذ لو كان كبير اقليل هناك سوى مجرد المصاحبة وانما قومت بصفة الحضانة لانه رهنه كذا قال فلو حدث الولد بعد الرهن قومت بصفة الحضانة (قوله والثاني يقوم الولد وحده) انظر هل يعتبر ان يكون بصفة كونه محضو ناكى تربد قيمته الظاهر نعم لو كان هو المرهون (قوله فيتعلق الخ) أى سواء كان ثمنها مثل القهتين أو زائدا أو ناقصا قاله السنوى ونسبه لمعنى كلام الشرحين والروضة (قوله يقوم وحده) أى بصفة كونه محضو ناكى (قول الماتى كبيعها) قضية التشبيه جاز بان الطرق الثلاث التي في بيع الجاني هنا والذى في الشرحين والروضة ترتب الخلاف ان لم يصح البيع فالرهن أولى وان صح فقولا والفرق ان الجناية العارضة تقدم على حق المرتهن قولى أن تمنعه في الابتداء (قوله بخلاف المتعلق الخ) بحث السبكي أن يكون كعلق العنق بصفة

أو تقوم الام وحدها أيضا وتجمع القيمتان ثم تنسب قيمة الولد الى المجموع ويوزع الثمن على تلك النسبة ففي المثال المذكور يتعلق حق المرتهن بثلث الثمن أو سدسه (ورهن الجاني والمرتهن كبيعهما) وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق برقبته قصاص في الاظهر فهم ما يبيع المرتهن يصح على الصحيح وتقدم ما هو مفرع عليه في الرد بالعيب وعلى الصحة في الجاني الاول لا يكون بالرهن مختارا للقاء عند الاكثرين على خلاف الاصح في البيع المتقدم لان محل الجناية باقى في الرهن بخلاف البيع (ورهن الدبر) أى المعلق سرقته

لان الاصل استمرار الرق والطريق الثانية القطع بالبطالان في كل من المستثنين ولا تنقيد الاولى يكون الدين مؤجلا كما أطلقوها فانها لا تنسل مع كونه حالا من الغرر بموت السيد بخلاف قولو كان في الثانية الدين حالا أو يفتقن حوله قبل وجود الصفة صح الرهن جزما ولو يفتقن وجود الصفة قبل الحلول بطل الرهن جزما (ولو رهن ما يسرع فساد فان أمكن تحقيقه كرتب) وعنب (فعل) وصح الرهن وفاعله المالك يجب عليه مؤنته قاله ابن الرفعة (والا) أي وان لم يمكن تحقيقه (فان رهنه بدين حال أو مؤجل يحمل قبل فساد ما) بعد فساده لكن (شرط) في هذه الصورة (يبعه) عند الاشراف على الفساد (وجعل الثمن رهنه) (صاح) الرهن في الصور الثلاث (ويباع) المرهون في الصورة الأخيرة وجوبا (عند خوف فساده ويكون ثمنه رهن) كما شرط ويبيع أيضا في صورتين الأولى ويجعل ثمنه رهنه كما في الروضة وأصلها (وان شرط منع بيعه) قبل الحلول (لم يصح) الرهن لما قاله الشرط مقصود

(قوله بموت السيد) وكذا بموت غيره وان لم يسم تدبرا (قوله ومعلق العتق) لعله أو بعضه المملوك له فقط أو حيث يسرى (قوله يمكن سبقها) قيد محل الخلاف أخذنا بما سجد كره الشارح وشمل امكان سبقها اجتماع وجودها مع حلول الدين أو بعده أيضا حلول ومعهما وكذا احتمال الغيبة والتأخير وتأويل شيخنا من كلام المصنف لا دخال هذه بقوله لم يعلم حلول الدين قبلها صحيح من حيث الحكم لا من حيث الخلاف لشموله علم تأخرها ولا خلاف فيه تأمل (قوله باطل على المذهب) وما في الروضة من الصعقة في المبردون المعلق هو من حيث الدليل والمذهب خلافه وما ذكره في المنهج من الفرق على ما في الروضة بان العتق في المبرر أكد لاختلافهم في جواز بيعه يقتضي العكس بل هو خلاف الصواب بدليل الفرق الآتي فيما يسرع فساد فتماله (قوله الاولى) هي المبرر (قوله يفتقن حوله) أي بمن يمكن فيه البيع (قوله قبل الحلول) وكذا دأبه (قوله بطل) جزما نعم لو شرط في هذه وما مر في صور المنع في المعلق أن يباع قبل وجود الصفة صح الرهن ثم اذا وجدت الصفة قبل البيع نفذ العتق على المعتد وخرج بما ذكر المصنف والموقوف وأم الولد فلا يصح رهنهم جزما (قوله ما يسرع فساد) ولو مع غيره كالزراع الأخضر ومنه قصب السكر وكثيرة لا تجفف ولم يبدل صلاحها ولو مع أصلها أو لم يشترط قطعها وما قبل عن التحريم ان رهن الزرع الأخضر بالمؤجل لا يصح وان شرط قطعه مردود كما يبناء فيما كتبناه عليه فليراجع منه (قوله فعل) أي ان لم يحل الدين قبل فساد البيع ووفى منه الدين (قوله يجب مؤنته) كفعله على ماله ويجبره الحاكمان ان امتنع أو يبيع من ماله ما يجفبه ولا يتولاه الا باذن الحاكم والمرتهن (قوله يحمل) أي يقبض قبل فساد ولو احتمل ان يضمن في بيعه وصح الرهن مع الاحتمال هنا بخلاف ما مر في المعلق لمقارنة المفسد هناك للعقد (قوله في هذه الصورة) ولا يحتاج ما قبلها الى شرط (قوله عند الاشراف) متعلق بالبيع فلو شرط بيعه قبله لم يصح الرهن لانه خلاف قضيته من البيع وقت الحلول أصالة (قوله وجعل) فلا بد من الشرطين معا فلو سكت عن أحدهما لم يصح الرهن ولو قال وكون بدل جعل لكان أولى وما في شرح شيخنا من الجواب غير واضح (قوله ويبيع) أي يبيعه المرتهن أو غيره عن إذن له قال شيخنا ولا يحتاج الى إذن في البيع اكتفاء بالشرط السابق حتى لو لم يبيعه حتى فسد منه (قوله وجوبا) على المرتهن والراهن ومن امتنع أجبره الحاكم (قوله ويكون) فلا يحتاج الى انشاء عقد رهن خلافا لبعضهم وهذا مقتضى لتقييد الشارح بهذه الصورة (قوله ويجعل) أي بانشاء عقد خلافا لبعضهم ولا يصح تصرف الراهن في شيء من الثمن قبل انشاء العقد على المعتد عند شيخنا لبقاء حكم الرهن والبيع في هذين أيضا عند خوف الفساد كالاولى وبحكم المرتهن في البيع الى إذن الراهن وأجيب بأن الغالب العفو (قوله صح الرهن جزما) نقل الرواية عن والده تقييد ذلك بما اذا كان الزمن بعد حلوله ليسع البيع قبل وجودها والا فلا يصح (قوله وفاعله المالك يجب عليه الخ) محل الوجوب اذا خيف فساد قبل الحلول والافبياع رطبا (قول المتن أو شرط الخ) ربما يقال على هذا هو شرط بخلافه مقتضى العقد بدليل الحكم ببطالان العقد عند الاطلاق كما سيأتي (قوله عند الاشراف) قضيته انه لو شرط في هذه الصورة بيعه الآن فسد هو وظاهر (قوله كما شرط) أي فلا يتوقف على انشاء رهن (قوله ويبيع) أي يبيعه المرتهن (قوله ويجعل الثمن رهنه) انتهى والبيع الاول لوفاء حق المرتهن والثاني لهما فلو تركه المرتهن حتى فسد قال في التهذيب ان كان الراهن أذن له في البيع ضمن والا فلا قال الرافعي ويجوز أن يقال عليه رفع الامر الى القاضي لبيعه قال النووي هذا الاحتمال قوي أو متعين قال السبكي الذي فهمته أن هذا الاحتمال على قول البغوي والا فلا يضمن فان كان كذلك فيجب فرضه عند تعذر راجعة الراهن (قوله والثاني يصح) قال السبكي لم يصح القاضي

انه لا يقصد افساده وفي الشرح الكبير ان الاول اصح عند العراقيين وميل من سواهم الى الثاني وفي الشرح الصغير انه الاظهر عند الاكثرين وفي الروضة ان الرافعي رجح في المحرر الاول (وان لم يعلم هل يقصد) (٣٦٥) المرهون (قبل حلول) (الاجل صبح) الرهن المطلق (في الاظهر)

الرهن المطلق (في الاظهر)

لان الاصل عدم فسادة الى

الحلول والثاني يجعل جهل

الفساد كعلمه (وان رهن

مالا يسرع فسادة فطراً ما

عرضه للفساد) قبل حلول

الاجل (كحظة ابتلت)

وتعذر بحجة فيها (لم يفسخ

الرهن بحال) ولو طرأ ذلك

قبل قبض المرهون ففي

انفساخ الرهن وجهان

أرجحهما في الروضة أنه

لا يفسخ واذ لم يفسخ في

الصورتين يباع ويجعل

تمرهنا مكانه وفي الروضة

يجبر الراهن على بيعه حفظاً

للوثيقة (ويجوز أن يستعير

شيئاً لبرهنه) بدنه (وهو)

أي عقد الاستعارة بعد

الرهن (في قول عارية) أي

باق عليها لم يخرج عنها من

جهة المغير الى ضمان الدين

في ذلك الشيء وان كان يباع

فيه كما سيأتي (والاظهر انه

ضمان دين في رتبة ذلك

الشيء فيشترط) على هذا

(ذكر جنس الدين وقدره

وصفته) ومنها الحلول

والتأجيل (وكذا المرهون

عنده في الاصح) لا اختلاف

الاغراض بذلك ولا يشترط

واحد مما ذكر على قول

العارية واذا عين شيئاً من

أمر ارجعة الحاكم فان قصر في ذلك وباعه ضمن كما مر (قوله انه) أي الثاني كافي الاسنوي والدميري وقيل عن نص الاموال المتخصرو على كل فهو مرجوح والمعتمد الاول وفي كلام الشارح اعتراض على المصنف (قوله المطلق) تقييد محل الخلاف فعند شرط البيع يصح قطعاً وعند منعه يبطل قطعاً نعم يحتمل أن يمنع البيع في المؤجل قبل حلوله لا يضر لجواز ان يوفي الراهن من غير اتمته وفيه نظر ولو اتفق المرتهن مع الراهن على نقل الوثيقة من عين الى عين من غير رفع للعقد الاول لم يصح فان أراد افساخ الاول وانشاء الثاني صح وكلام المصنف شامل لجميع صور الاحتمال بان احتمل حلول الدين قبل الفساد ومعه أو بعده أوهما معاً أو معه وبعده وفارق ما هنا عدم الصحة فيما مر في نحو الدبر بنسوف الشارع الى العتق ولان الموت يقع بفتنة بخلاف ما هنا (قوله كحظة ابتلت) الاولى كابتلال حنطة ومثلها مرض العبد بخوفه ولو طلب الراهن بذلك فية ذلك رهنا مكانه وعدم البيع اجيب (قوله أرجحها) هو المعتمد (قوله يجبر الراهن) هو المعتمد (قوله ويجوز ان يستعير) أي يجوز ان يكون المرهون مستعاراً ولو ضمناً ويجوز ان يرهن الشخص مال نفسه عن غيره ولو بلاذنه كقضاء دينه وان يقول لغيره ارهن عبدك عن فلان بدنه على وان يقول لغيره ضمنك مالك على زيد في رتبة عبيدي هذا مثلاً ودخل فيأخذ كرامة الدراهم وهو كذلك كما تصح اعارتها للزبين أو الضرب على صورتها ولا تصح اعارتها في غير ذلك (قوله بعد الرهن) أي بعد قبضه كما يأتي وقيد به لانه لا خلاف في أنه عارية قبل الرهن (قوله فيشترط على هذا الخ) نعم ان قال ارهن عبيدي بما شئت فله رهنه بأكثر من قيمته كما قاله القمولى واعقده شبخنا الرملى قال بعض مشايخنا ولا يشترط شيء مما ذكر (قوله وكذا المرهون عنده) من كونه زيدا أو عمر أووكيلاً أو موكلاً واحداً أو متعدداً (قوله في الاصح) ومقابله لا يشترط ما ذكره لعل سكوت الشارح عنه لانه معلوم كقبول العارية (قوله لم تجز مخالفته) ولومن وكيل لوكله وعكسه أو من صفقة لغيرها ومتى خالف بطل الرهن في جميعه ولا تفرق الصفقة (قوله قدرا) أي من المال قال شيخنا وأمن الاجل وعزاً لم يشيخنا مراً وخالفه ابن قاسم (قوله لا يرهنه بأكثر من قيمته) ينبغي ان لم يقل ارهنه بما شئت على نظير ما مر من القمولى على الوجه الاول (قوله فلو تلف في يد المرتهن) خرج بها بدل الرهن قيمته سواء قبل الرهن وبعده انفاً كما

الطبيب شيئاً من الوجهين ولي به أسوة لان مأخذها متماثل (قوله والثاني يجعل جهل الفساد كعلمه) أي لان جهل الفساد يوجب جهل امكان البيع عند المحل (قول المتن بحال) أي سواء شرط فعل ذلك على تقدير عروض مثل هذا أم لا (قوله للوثيقة) (فتحة) لو توافق المراهنان فيما لا يتسارع اليه الفساد على نقل الوثيقة من عين الى عين من غير رفع للعقد فوجهان أحدهما يلفو ولو اراد بذلك فسخ الاول وانشاء الثاني قال الارغيناني يصح قاله السبكي (قول المتن ويجوز ان يستعير شيئاً الخ) قال الاسنوي ولو كان ذلك دراهم ودنانير ظلت جهة الجواز وان منعنا عار بينهما لغير هذا الغرض ونحوه انتهى ولو قال المديون ارهن عبدك بدني من فلان ففعل صح ويصح أيضاً أن يرهنه بدني الغير بلاذن (قول المتن وهو في قول عارية) لانه قبض مال الغير ليستفيع به نوع انتفاع ووجه الاظهر الآتي أن العارية يستفيع بهام بقاء عينها والانتفاع هنا بالبيع في الدين ثم انا قدراً بنا الرهن لزم بالقبض مع براءة ذمة المالك فلا محمل له غير الضمان في رتبة ما أعطاه كالأذن لعبده في ضمان دين غيره فانه يصبح وتسكون ذمة المالك فارغة فكمالكاً أن يلزم دين الغير في ذمة ماله كما يجب أن يملك التزام ذلك في رقبته لان كلا محمل تصرفه أي ويقصد في هذا كونه لا يقدر على اجبار عبده على الضمان في ذمته قال الامام وليس القولان في التخصيص عارية أو ضماناً بل في الغلب متهما (قول المتن في الاصح)

(٣٤ - فليوبى وعيمره - ثاني)

واذا قلنا عارية فله أن يرهن عند الاطلاق بأي جنس شاء وبالحال والمؤجل قال في التهمة لكن لا يرهنه بأكثر من قيمته لان فيه ضرراً فانه لا يمكنه فك الابقضاء جميع الدين (فلو تلف في يد المرتهن

فلا ضمان) على الراهن
لم يسقط الحق من ذمته
وعلى قول العاربية عليه
الضمان ولا شيء على المرتهن
بمال (ولارجوع للمالك
بعد قبض المرتهن) وعلى
قول العاربية له الرجوع في
وجهه والاصح لارجوع والا
لم يكن لهذا الرهن معنى وله
قبل قبض المرتهن الرجوع
على القولين (فاذا حل الدين
أو كان حال الرجوع للمالك
للبيع ويباع ان لم يقض
الدين) من جهة الراهن أو
المالك أى على القولين
وان لم يأذن المالك وعلى
الوجه المرجوح يجوز
الرجوع على قول العاربية
يتوقف البيع على الاذن
(نم يرجع المالك) على
الراهن (بما بيع به) على
قول الضمان سواء بيع
بقيته أم بأكثر أم بأقل
بشر يتغابن الناس بمثله
وعلى قول العاربية يرجع
بقيته ان بيع بها وأقل
وكذا باكثر عند الاكثرين
لان العاربية بها تضمن وقال
القاضي أبو الطيب وجاعة
يرجع بما بيع به لانه بمن ماله
قال الرافعي وهذا أحسن زاد
في الروضة هذا هو الصواب
(فصل شرط المهرهون به)
ليصح الرهن (كونه ديناً
تابت لازماً فلا يصح) الرهن
(بالمعين المضمومة

ضمان العواري ولو أنلفه أجنبي قبل قبض المرتهن قام بدله مقامه قال شيخنا وفيه بحث لان العاربية عقد جائز
وهو يبطل بالتلف فراجع ولو اعتق مالاً فقبل الرهن مطلقاً ولا غرم وبعد الرهن من المورس ويغرم
قيمته رهناً كأنه كافى الراهن ولو استعار من يعتق عليه رهنه ثم ورثه لم يعتق عليه لتعلق حق الغير به (قوله)
فلا ضمان) قال شيخنا وان فسد الرهن بمخالفته بما تقدم ومنها ما لو عدل عن زيد الى عمرو ونزع في هذه
لانها من القصب (قوله بحال) وان فسدت العاربية (قوله بعد قبض المرتهن) أى الشروع في قبضه فيشمل
مامعه (قوله رجع المالك) أى بعد مراجعة الراهن وامتناعه ولومات المعير والدين مؤجل لم يجب وفاؤه من
المعين حتى يحل الاجل (قوله من جهة الراهن) أو المالك أو غيرهما أو براءة المرتهن والبائع له الحاق كم أى
والراهن شرأؤم ولو غير اذن المرتهن أى مع بقائه على الرهنية وبها يلغز فيقال مرهون يباع بغير اذن المرتهن
قاله السبكي ويقال أيضاً مرهون يباع مع بقائه على الرهن (قوله نم يرجع المالك) أى ان كان قدره من باذن
الراهن والا فلا يرجع كافي الضمان وكذا لو أدى الدين من غير المرهون بلا اذن الراهن ويصدق الراهن في
عدم الاذن ونصح شهادة المرتهن به عليه للغير (قوله بما بيع به) هو العتد ولو على قول العاربية كما ذكره
عن القاضي وغير موصوبه في الروضة (قوله بقدر يتغابن الناس بمثله) فان أذن المالك بأكثر منه جاز قال
بعض مشايخنا وينبغي عدم الجواز اذا لم يضمن فيه بالدين مراجعة الحق المرتهن فراجع ومن هنا يعلم أن
القدر المتغابن به يقتصر في العقود لافي الاتلاقات (قاعدة) حكم المخالف ينقض ان خرج مخرج الاقتداء
والا فلا ثم ان كان الحكم بالوجوب بفتح الجيم امتنع النقص فيما حكم به وفيما يترتب عليه أو بالصحة نقض فيما
يترتب عليه ودونه فلو حكم شافى بصحة الرهن ثم استعاده الراهن ثم أفسل أو مات ثم رفع لمخالف يرى بطلان
الرهن بالاستعادة ويرى قسمة المرهون بين الغرماء نفذ حكم المخالف لان هذه قضية طرأت بعد اتفاقهما على
الصحة وان كان الشافى قد حكم بالوجوب لم ينفذ حكم المخالف بطلان الرهن بالاستعادة ولا بالقسمة لان
الموجب يشبه الآثار الموجودة والطارقة ويتخرج على ذلك مسائل من الهبة والجارعة وتعلق الطلاق قبل
العصمة وغير ذلك قال ذلك شيخنا الرملى عن والده واعتمده قال بعضهم وحمل النفوذ في الطارئة فيها اذا حكم
بالوجوب أن يصح توجه الحكم اليها وقت الحكم فلو علم شخص طلاقاً اجنبية على نكاحه لما وحكم ماله
بموجبه فله بعد عقده عليها رفع الامر لشافى ليحكم به بعدم وقوع الطلاق لان السبب الذي علق عليه
الطلاق لم يكن موجوداً وقت الحكم فهو كقول الحاكم حكمت على فلان بصحة رهنه اذا رهن أو ببيع عبده
اذا جنى قال وهذا واضح جلي لا غبار عليه وليس في كلامهم ما يخالفه لمن أنصف وان كان في كلام شيخنا
الرملى خلافه وسيأتى لذلك مزيد بيان في القضاء ان شاء الله تعالى
(فصل في بقية أركان الرهن) وهو المرهون به الذي هو الدين وما يجوز فيه للراهن والمرتهن وما يمنع
عليهما وما يتبع ذلك (قوله شرط المرهون به) هو مفرد مضاف أى شرطه وهي خمسة كاسيأتى (قوله)
كونه ديناً) ولو منفعة في الذمة كباقي تابتاً أى موجوداً لازماً أى في نفسه على ماسيأتى ومعلوم ما معينا كما
وجه مقابله ضعف اختلاف الغرض في المرهون عنده (قوله لانه لم يسقط الحق) أى فلا يمكن رجوع الضامن
والحق باقى في ذمة الاصيل (قوله ولا شيء على المرتهن) أى لانه أمسكه رهناً لعاربية (قوله وله قبل قبض الحق)
أى لان الرجوع في مثل ذلك ثابت للدين ولا لزوم في حقه فأولى أن لا يلزم في حق غيره (قول المتن رجع
المالك) وذلك لان المالك لو رهن على دين نفسه لرجع فهذا أولى (قوله من جهة الراهن) أى ولو كان
موسراً وامتنع من الاعطاء كما لا يمنع بسار الاصيل مطالبة الضامن (قوله أو بأقل) لو كان النقص هذا اقصر
ينساع الناس به يرجع تمام القيمة خلاف ما سلف على قول الضمان

والمستعارة) وللخود في السوم (في الاصح) لانها لا تستوفي من ثمن المهرن وذلك بخلاف لفرض الرهن عند البيع والثاني لا يلزم هذا
الفرض وقاس الرهن بها على ضمانتها لتدبر جميع التوثيق وفرق الاول بان ضمانها لا يجزى لولم تنلف الى ضرر بخلاف الرهن بها فيجوز الى ضرر ردوم
الجبر في المهرن وهذه المسائل خرجت عن الصحة بقوله دينا (ولا) يصح الرهن (٢٦٧) (عاصيقرضه) ولا جفن ما يشتر به

لانه وثيقة حتى فلا يضمن
على الحق كالتهادة وعن
ذلك الماخيل في الدين
يجوز احتراز بقوله ثابتا
(ولو قال أقرضتك هذه
الغرامه وارهننت بها عبدك
فقال أقرضت ورهننت
أوقال بعثتك بكذا وارهننت
الثوب به فقال اشترت
ورهننت صح في الاصح)
والثاني لا يصح الرهن لتقدم
أحد شقيه على ثبوت الدين
والاول اعترف ذلك لحاجة
الوثيقة (ولا يصح) الرهن
(بنجوم الكتابة) لان الرهن
للتوثيق والمكاتب بسبيل من
اسقاط النجوم متى شاء فلا
معنى لتوثيقها (ولا يجعل
الجمالة قبل الفراغ) من
العمل وان شرع فيه لان
لها فسخا فيسقط به الجعل
وان لم الجاصل بفسخه
وحده أجرة مثل العمل وعن
المستثنين احقر بقوله لازما
(وقيل يجوز بعد الشروع)
في العمل لانه لا يشتر فيه
الى الزوم وصح بعد الفراغ
من العمل قطعاً للزوم
الجعل به (وبجوز) الرهن
(بالتن في مدة الخيار) لانه
أيل الى الزوم والاصل في

يأتي (قوله والمستعارة) ومثلها كل ما يجبره فوراً كالامانة الشرعية لانحو الوديعة (قوله لانها لا تستوفي
الح) لان المستحق العين المخصوصة وهي لا تستوفي من الثمن المهرن بهما لولم يضمن بهما لولم يضمن بهما لولم يضمن بهما لولم يضمن بهما
الموقوف فلو شرطه الواضعا للشرط ان اراد الرهن الشرعي وللناظر الاخراج بلارهن فان اراد الرهن
الغوي بمعنى التوثيق أو أطلق صح الشرط ولا يجوز الاخراج الا برهن واف به ليسكون باعنا على رده ولا يستوفي
منه الموقوف لو تلف ولو شرط أن لا يخرج من محله اتبع فان تفسر لا تنفع به فيه جازاخر اجه لغبر مع أمين
برده بعد الانتفاع به (قوله لو لم تلف) فيدخل الفرق اذا بعد التلف يبطل الرهن كالضمان (قوله وعن ذلك
الح) حاصله أن الهون توصف في ذاتهم غير نظر لدين معين بالثبوت والزوم فيقال دين القرض ثابت لازم
وثن البيع كذلك وهكذا وتوصف بالنظر لدين معين يبعد تلك الاوصاف فيا برهان بقرضه يد لعمرز
لا بوصف بشئ قبل وقوع عقد القرض حقيقة ويوصف بالثبوت بحسب المال مجازا وبعده وقبل القبض
يوصف بالثبوت أي الوجود حقيقة وللزوم في المال مجازا وبعده وقبل القبض يوصف بالثبوت حقيقة
وكذا ثمن ما يبيع به يد لعمرز وقبل وقوع العقد لا يوصف بشئ كما مر وبعده مع الخيار يوصف بالثبوت حقيقة
وبالزوم بحسب المال مجازا وبلا خيار يوصف بالثبوت والزوم حقيقة فتأمل ذلك وافهمه فهو مما يهتف
بمعرفة وحفظه (قوله أقرضت ورهننت) فان لم يقل ورهننت بطل القرض والرهن وكذا في صورة البيع بعده
وخرج بقوله ارهننت ما لولا قال بشرط أن ترهنني به الثوب أو على أن ترهنني به الثوب فان قال القابل في جوابه
أقرضت ورهننت أو اشترت ورهننت كان من المزج أيضا لقيام الشرط مقام الإيجاب كما مر وان أبدل لفظ
رهننت بقوله على ذلك مثلا كان من شرط الرهن فالقرض أو البيع صحيح ويحتاج الى انشاء عقد للرهن بعد
ذلك وعلى هذا ينزل ما مر من شرح شيخنا وعن شرح الروض فراجع (قوله صح في الاصح) سواء شرط في
البيع خيار للبائع أو المشتري أو لهما أو لم يكن خيار على المتمد (قوله لتقدم أحد شقيه على ثبوت الدين)
وثبوت بهما عقد القرض والبيع كما مر آنفا فسقط ما لبعضهم هنا من الاعتراض وقول القاضى في البيع
بقدر وجوب الثمن أي ثبوت وجوبه ومثله القرض فتأمله وبشرط تقدم شق القرض والشراء على شق
الرهن في كل من الإيجاب والقبول وأن يكون الاول من شق الرهن من المبتدئ والابطل العقدان كما مر
(فرع) لو جمع بين بيع وكتابة صح في الكتابة بطل في البيع لان العبد ليس من أهل مبيعة سيده (قوله
وان لم الجاعل الح) أي حيث لم يعلم العامل بالفسخ قبل العمل ووقع العمل مسلما كإسباني (قوله لا تنه
الامر فيه الى الزوم) فهو كقضى للبيع وريان وضع الثمن للزوم كإسباني (قوله ملك المشتري المبيع) بان كان
الخيار له وحده (قوله بين المستقر) هو ما لا يتطرق اليه سقوط وغير المستقر عكسه (قوله كدين القرض)
أي بدفعه ولا يصح الرهن به قبله في غير المرجح المتقدم قاله شيخنا أخذ من التقييد المذكور في ثمن المبيع
(قوله والاجر) أي في اجارة العين لانها في اجارة القيمة يلزم قبضها في المجلس وكل ما هو كذلك لا يصح الرهن به

(فصل شرط المهرن به) (قوله احتراز بقوله ثابتا) كذا خرج به أيضا ما جرى سبب وجوبه ولم يجب
كنفقة الزوجية في الغد (قوله لا تنه الامر الح) أي فكان كالثمن في زمن الخيار (قول المتن والدين) هو
متعلق بالمصدر بعد مسوق ذلك كونه ظرفا على ما اختاره المولى سعد الدين لكن منع من ذلك جماعة من

وضع الزوم بخلاف جعل الجملة لظاهر ان الكلام حيث قلنا ملك المشتري المبيع لانه لا يباع
للمهرن في الثمن مالم تنص مدة الخيار ودخلت المسئلة في قوله لازما يجوز ولا فرق في اللازم بين المستقر كدين القرض وثن المبيع المقبوض
وغير المستقر كثن المبيع قبل قبضه والاجر قبل استيفاء المنفعة وصح الرهن بالمنفعة المستحقة بإجارة الثمن وبيع المهرن عند الحاجة
ولحصول المنفعة من ثمنه

اشتراط كون المضمون معلوما في الجديد كإسائي وهما متعاربان وفي الكفاية يشترط أن يكون معلوما لما قالوا بطله أحد هالم صح كاصح به في الاستصفاه قال الاسنوي وفي شرائط الاحكام لابن عبدان وفي العين لابي خلف الطبري (و) يجوز (بالدين رهن بصره) وهو كالورهنهما بهما (ولا يجوز أن يرهن المرهون عنده بدين آخر في الجديد) ويجوز في القديم بزيادة الرهن وقرى الاول بأن الزيادة في الرهن شغل فارغ وفي الدين شغل مشغول وقوله المرهون بالنصب مفعول ثان (ولا يلزم) الرهن (الاقبضه) أي المرهون كائنا (من) صح عقده (أي من) صح منه عقد الرهن صح منه القبض (وتجزي فيه النيابة) كالمقد (لكن لا يستنب رهننا) لان الواحد لا يتولى طرفي القبض (ولا عبده) لان يده كيده ويصدق بالماذون له والمدير ومثله أم الولد (وفي الماذون له وجه) انه يصح استقناته لا انفراده باليد والتصرف ودفع بان السيد متمكن من الحجر عليه (ويستنب مكاتبه) لا استقلاله باليد والتصرف كالأجنبي وصفه القبض هنا في العقار والمنقول كاسبق في باب المبيع قبل القبض (ولورهن ودية متعلقا

لانه حاصل (قوله) ولا يصح الرهن بالمنفعة في اجارة العين) لانها ليست دينا ومثلها الزكاة المتعلقة بالعين فان تعلقت بالذمة كان ثقل النصاب بعد الوجوب مع الرهن عليها ان انحصر المستحقون والا فلا وقال العلامة السباطي يصح الرهن بهما مطلقا نظر الكون متعلقها الذمة بدليل جواز اخراجها من غير المال الذي وجبت فيه (قوله) وغيرهما أي من نعيمهما فلا ينافي ما بعده (قوله) أن يكون معلوما) أي جنسا وقدر اوصفة قال بعضهم وعينا فلا حاجة لزيادة شرط كونهما معينان من المعلوم ماله مبدأ وغاية يحومن درهم إلى عشرة كافي الضمان ولو ظن ديناهن به أو أداه فبان خلافه لفا كل منهما أو ظن محض شرط فاسد فلهن صح لوجود مقتضيه (قوله) كاصح به في الاستصفاه (وهو لابن القفال الشاشي) وسى بذلك لانه استقصى فيه نصوص الشافعي رضي الله عنه القديمة والجديدة (قوله بالدين) هو متعلق بالمصدر بعده وسوغ ذلك كونه مجرورا على ما اختاره السيد ومنعه غيره لان معمول المصدر لا يتقدم عليه فراجع (قوله ولا يجوز الخ) أي لا يصح أن يرهن الرهن العين المرهونة ولو قبل قبضها وكان الرهن شرعا كالرهنانا نائبا عند المرهونة عنده في الجديد كالأبجوز عند غيره بلا خلاف ولا جل الخلاف ضبطه الشارح وسيا في ذلك تقييد عند قول المصنف وله باذن المرتهن ما منعنا (قوله بدين آخر) نعم ان فداء المرتهن باذن الرهن من جنابة بأرض معلوم أو أنفق عليه نفقة معلومة باذن الرهن مطلقا وبأذن حاكم عند غيبة الرهن أو منعه أو بأشهاد عند فقد الحاكم ليسكون رهننا بالارث أو المنفعة مع الدين صح ولو أقر الرهن أنه رهنه بعشرين ثم ادعى انه رهنه ولا بعشرة ثم بعشرة صدق المرتهن لانه مدعى الصحة سواء قال فسحنا الاول أو لا ولو شهد اثنان أنه رهنه بألف ثم بألفين قبلت بالألفين وحكم بها سواء قال ما ذكر أو لا مامر (قوله مفعول ثان) أي ليرهن فليس قاعلا به بل فاعله مستتر يعود على الرهن كاعلم من التقرير السابق دفع بذلك شمول كلامه لغير المرتهن ولا خلاف فيه كالتقدم (قوله ولا يلزم الخ) وقد يخرج عن اللزوم لعرض كفسخ بيع فيه رهن مخترج أو مشروط (قوله كائنا) أشار إلى أن متعلق الجارحال من القبض والموصول واقع على القابض دفع به قول الاسنوي ان الموصول واقع على المقبض والمراد اذنه وأنه أقرب إلى كلام المصنف اه لانه لا يصح مع ما بعده فتأمل (قوله أي من) يصح الخ دفع به ما يورهمه كلام المصنف من محضة قبض نحو السفينة وان كان لا يلزم الرهن به ومن كون كلامه في اللزوم لافي الصحة فتأمل وأفاد به أنه لا بد من بقاء الاهلية إلى تمام القبض نعم يصح قبض السفينة فيما أرهنه الولي بأذنه وحضرته قاله شيخنا مر (قوله ولا يستنب رهننا) نعم ان كان وكلا في العقد فقط جاز استنابته وخروج بالارهن المرتهن فللرهن توكيده في الاقباض لنفسه لانه اذن له في القبض وهو صحيح كما يأتي قاله شيخنا مر وخالفه شيخنا زى (قوله) لان يده كيده (نعم يصح أن يوكل أجنبي عبد في شراء نفسه من سيده لتشوف الشارع لاعتق (قوله) ويستنب مكاتبه) أي كاتبة محببة وفاقا لابن حجر في شرح الكتاب خلافا له في غيره والسباطي ومثله ببعض دفع القبض في نوبته وان استغناه في نوبة سيده ولم يشترط قبضه فيها (قوله ولورهن ودية الخ) ومثله الورهن مستأجرا

التصا لكون المصدر مقدرا بأن والفعل والموصول الحرفي لا يتقدم معمول صلته عليه (قول المتن) ولا يجوز الخ ظاهره ولو كان ذلك قبل القبض وانه لا فرق بين المشروط في بيع وغيره والمستعار وغيره وان أذن المبر بعد قبض المرتهن فليتأمل (فرع) لورهن الوارث التركة عند صاحب الدين على دين آخر على الوارث فالظاهر المنع نظر الحق الميت في الوفاء (قول المتن) ولا يلزم الا قبضه (أي ولو كان مشروطا في بيع ودليله قوله تعالى فرهن مقبوضة ذل على اعتبار صفة القبض في التوقف فلا يحصل الا بها (قوله كائنا الخ) قال الاسنوي اذا فسرنا الاسم الموصول المجرور بمن بالقابض فسرنا كائنا متعلق به الجار وان فسرته بالمقبض كان الجار متعلقا

(ما لم يرض من إمكان قبضه) أي المرهون (والاظهر اشتراط اذنه) أي الراهن (في قبضه) لان البذ كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض القبض عنه والثاني يقول العقد مع ذى اليد يتضمن الاذن في القبض (ولا يبرئه ارثانه) (٢٦٩) عن القبض وان لم (ويبرئه

الايداع في الاصح) لانه اثبات ينافي الضمان والارتهان توثيق لا ينافي الضمان فانه لو تعدى في المرهون صار ضمانا مع بقاء الرهن بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع كونها وديعة ومقابل الاصح قاس الايداع على الارتهان (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف بزيل الملك كهيئة مقبوضة) واعتناق وبيع (ورهن مقبوض وكتابة وكذا يديره في الاظهر) بناء على الاظهر ان التدبير يتعلق عتق بصفة وعلى مقابله انه وصية لا يحصل الرجوع به (وباحبالها لا الوطء) من غير احوال (والتزويج) اذ لا تعلق له بمورد الرهن بل رهن المزوجة ابتداء جائز (ولو مات العاقد) الراهن أو المرتهن (قبل القبض) وجب أو تخمر العصير أو أتق العبد) أي قبل القبض في الثلاث أيضا (لم يبطل الرهن في الاصح) أما بطلانه بالموت والجنون فلا تعلق عقد جائز فبرفع بهما كالوكالة وأجاب الآخر بأن مصيره الى الزوم فلا يرتفع بهما كالبيع في زمن الخیار وعلى هذا تقوم ورثة الراهن والمرتهن مقامهما في الاقباض والقبض ويقع لهما من ينظر في مال المجنون برعاية المصلحة له وأما بطلان الرهن بالتخمر فلخروج المرهون عن المالية والثاني للبطلان يقول ارتفع حكم الرهن بالتخمر وباقلاب الحجر فلا يعود الرهن وابق العبد

منه مستأجره أو معاراة عنه مستعيره أو مسامعا عند سائمه أو مبيعاً فاسداً عند من زبه (قوله ما لم يرض من إمكانه) أي بعد الاذن فلا بد من مضي زمن الوصول في الغائب مطلقاً ومن زمن التفرغ ان كان فيه أمتعة للمرهن عليها بدو واحد أو لا فلا بد من التفرغ بالفعل والنقل كالنفرغ كما مر في المبيع قبل القبض (قوله اشتراط اذنه) أي في القبض عن الرهن فلو كان مؤجراً موهوناً وأذن في القبض عن الاجارة فقط لم يحصل القبض عن الرهن أو عن الرهن وحده أو مع الاجارة حصل القبض عنهما لان قبض الاجارة لا يتوقف على اذن وكلاذن قصد الولي كونه قابضاً أو مقبضاً في رهن مال مولى به عنده وعكسه وان رشح قبل القبض ولو اختلفا في الاذن أو مضى زمن القبض صدق الراهن (قوله ولا يبرئه ارثانه) ولا اعارته ولا تزويجه خلافاً للثلاثة الثلاث ولا اقراره ولا اجارته ولا توكيله في نحو بيع أو هبة نعم يبرأ بالتصرف في القراض ونحوه وللمستعير ان ينتفع بالمعار التي ارثته حتى يرجع المعير والمرهن الضامن فيما ذكر أن يجبر الراهن على قبضه ثم عود مال به لاجل برائه فان أي أجبره الحاكم أو نائب عنه أو قال للمرهن ابرأناك أو استأمنتك أو أودعناك عنه وليس للراهن اجبار المرتهن على رده وعوده اليه اذ لا غرض للراهن في براءة ذمة المرتهن (قوله عن القبض) ومثله كل عين مضمونة ويستمر ضمان القصب عليه بأقصى القيم كما قاله سم عن شيخنا الرملي وقال الطبراني بقيمة يوم التلف (قوله بتصرف الخ) اذ القاعدة هنا ان كل تصرف يمنع الرهن ابتداء اذا طرأ قبل القبض أبطله وما لا فلا الا الرهن والهبة بالقبض (قوله كهيئة مقبوضة) قبل القبض فيها وفي الرهن لا مفهوم له فهو مرجوع ولو بالقبض وتقييد الشيخين في القبض لكونهما مثاليين لما يزيل الملك حقيقة أو حكماً وشمل الرهن ما لو كان على المرتهن وهو كذلك فيكون فسخا للرهن الاول (قوله ورهن) هو عطف على بتصرف فهو نوع آخر (قوله وكتابة) ولو فاسدة على الاظهر (قوله بناء الخ) أفاد أن تعليق العتق بالصفة مبطل قطعاً ومحل في تعليق يمنع ابتداء كما علم من الضابط السابق (قوله وباحبالها) من الراهن أو ابنه أو أبيه (قوله والتزويج) لعبداً وأمة ليس رجوعاً ومثله الاجارة وان نقصت بها القيمة خلافاً للفقاري (قوله قبل القبض) أي قبل تمامه فبدخل ما لو حصل الموت ونحوه في أثناء القبض فانه لا يبطل في الاصح ومقتضى قيام الوارث مقام المورث جواز اقباضه للمرتهن وان كان على الميت دين ويقدم به على الغرماء وخالف البلقيني في ذلك (قوله أما بطلانه) هو مقابل الاصح وقدمه لفصر الكلام عليه كالذي بعده ولم يذكر كونه قولاً أو غيراً مما ساقى وعلى هذا لو قبض حال تخمره لم يعتبه فلا بد من قبضه بعد التدخل وفي شرح شيخنا كابن حجر ان ذلك جار على القول الصحيح أيضاً وفيه نظر فراجع (قوله برعاية المصلحة له) أي من الفسخ والاجارة ان لم يكن رهن تبرعاً والا فلا بد من ضرورتاً وغبطة ظاهرة كما مر (قوله يعود الرهن)

متعلقاً بالقبض ويكون المراد بالقبض أن يقع بأذنه (قول المتن ما لم يرض الخ) وجه ذلك انه لو كان خارجاً عن يده توقف الزوم على الذهاب اليه وعلى القبض لكن سقط الذهاب والقبض نظراً الى المشقة وكونه في يده فلا أقل من اعتبار الزمن الذي كان يقع فيه ذلك (قول المتن ولا يبرئه الخ) وذلك لأن الهوام أقوى من الابتداء ودوام الرهن لا يمنع من ابتداء الضمان كالموت ولو تعدى المرتهن في المرهون فانه يصير ضماناً مع بقاء الرهن فأولى ان لا يدفع ابتداء الرهن دوام الضمان (قول المتن في الاصح) يرجع الى قوله ويرثه (قوله يتعلق عتق الخ) قال السبكي وغيره هنا وتعلق العتق كالتدبير انتهى والظاهر ان التعليق لو كان مع حلول الدين أو على صفة تتأخر عن حلوله لم يضر كالاتع صحه الرهن في الابتداء (قوله والثاني للبطلان الخ) استند أيضاً الى أن الدوام يفتقر فيه مالا يفتقر في الابتداء وقول الشارح يقول ارتفع الخ بر بديه الثاني لا يقول بالصحة حال التخمر بل لو والمرتهن مقامهما في الاقباض والقبض ويقع لهما من ينظر في مال المجنون برعاية المصلحة له وأما بطلان الرهن بالتخمر فلخروج المرهون عن المالية والثاني للبطلان يقول ارتفع حكم الرهن بالتخمر وباقلاب الحجر فلا يعود الرهن وابق العبد

الى حله قطع ابتداء الرهن
ومسئلة الموت نص فيها في
المقتصر على عدم البطلان
بموت المرتهن ونقل نص
أشواه يبطل بموت الراهن
وخرج من كل من المسئلتين
قول الى الاخرى وقرر
بعضهم النصين فيهما و قطع
بعضهم بعدم البطلان فيها
والتخمين أصح فان قلنا
لا يبطل بالموت فالجنون
أولى أو يبطل به ففي الجنون
وجهان والاعماء كالجنون
ولو تخمّر العبر بعد القبض
بطل الرهن بمعنى ارتفع
حكمه فان عاد خلا عاد
الرهن ولا بطلان قطعا في
الموت أو الجنون أو الألباق
بعد القبض (وليس للراهن
المقبض تصرف بزيل
الملك) كالبيع فلا يصح
(لكن في اعتاقه أقوال
أظهرها ينفذ) بالجمعة
(من الموصر ويرغم قيمته
يوم عقده) وتكون (رهنًا)
مكانه من غير عقد قاله
الامام ولا ينفذ من المعسر
والثاني ينفذ مطلقا ويرغم
المعسر اذا أسير القيمة
وتكون رهنًا والثالث
لا ينفذ مطلقا (وان لم ينفذ
فانفك) الرهن بإبراء وغيره
(لم ينفذ في الاصح) والثاني
ينفذ لزوال المانع (ولو
علقه) أي علق حتى
للمرهون (صفة فوجبت
وهو رهن

أي حكمه وقارق الجلد اذا دفع لأن ماليته حصلت بالمعالجة فلا يعود رهنًا وبملكه كدافيه ان أعرض عنه
ماله (قوله لانه الخ) تعليل للحاق وسكت عن تعليل الوجهين لعله من الحاق (قوله ومسئلة الموت الخ)
هو شروع في الاعتراض على المصنف في تعبيره بالاصح (قوله والتخمين أصح) أي طريق التخريج أصح
فصح تعبير المصنف بالاصح دون المذهب كذا قاله شيخنا وفيه نظر الا أن يقال من حيث ان المخرج يصح
التعبير عنه بالوجه وغلبه على النص فتأمل (قوله فان قلنا الخ) أشار الى أن الخلاف الثاني مرتب على الخلاف
الاول فليس فيه تخريج فهو طريق محضة ومثله الاعماء كما يؤخذ من التشبيه (قوله والاعماء كالجنون) لكن
لاولى له بل ينتظر زواله فان أسير منه قوله ولي الجنون والخرس بعد الاذن لا يبطله وقبله تعتبر اشارته ان
وجبت والابطال الرهن قاله شيخنا الرمي (قوله وبطل الرهن) لعله قطعًا كالذي بعده (قوله وليس للراهن
المقبض تصرف الخ) فلا يصح وقفه على المعتمد نعم له قتله قودا أو دفعا أو عن ردة وهو امام (قوله لكن في
اعتاقه) أي الراهن للمرهون عن نفسه ولو عن كفارته لاعتاقه لانه يبيع أو هبة وكل منهما باطل واعتاق
وارثه عنه كاعتاقه وملكه أو وارثه لبعضه كأيته أو ابنه كاعتاقه واعتاق بعض المرهون كاعتاق كلهم يسرى
الى باقيه بشرطه ولو كان المرهون بعض عبداً أو عتق بعضه غير المرهون عتق ذلك البعض مطلقا وفي حراريته
للمرهون ماضى واعتاق وارثه مدين عن عبداً من تركته كاعتاقه ولو رهن سيد بعض بعضه عنده على دين
له عليه ثم أعتقه فان أذن المبيع أو أسير السيد نفذ والا فلا (قوله ينفذ من الموصر) وهو جازئ له على المعتمد
والمراد به من يملك قدر ما يرغمز يادة على ما يترك للفلس (قوله ويرغم قيمته) ان لم زد عن الدين لان المعتمد
أقل الامر من القيمة والدين ولو مؤجلا فان أسير بيعها نفذ في أسير به (قوله وتكون رهنًا) وارش
الجنابة عليه كالقيمة وان زاد عليها كأن قطع ذكره أو أنفاه على المعتمد وحل كونها رهنًا ان قصد هاعن الغرم
عند الدفع فان قصد ابد المصدق وبعد حلول الدين تغير بين جعلها عن الدين وابقائها عن كذا قاله شيخنا
الرمي ولا يتقدم الحكم على القيمة بكونها رهنًا على الغرم بل يحكم عليها به قبله وان كان المرتهن هو الجاني
و ينعلق بتركته لومات فتصير موهنة بها وكذا لو كان الجاني هو الراهن ويقدم المرتهن بقدر البطل من
تركته قال بعض مشايخنا و يمنع على الجاني التصرف في ماله اذا لم يزدها على ما يستقل المرتهن بتركته كذا
فيقدم بها على الغرماء فراجع وحرة مع ما سبق قوله أن يقصد الخ (قوله ولا ينفذ من المعسر) وقت
الاعتاق وان أسير بعده فيما يظهر وبجرم عليه اتفاقا (قوله أو غيره) كالبيع بأن عاد اليه بعده ولو مارية كما
قاله الاسنوي وحكي فيه طريقين (قوله ولو علقه) أي بعد قبضه أو قبله بصفة لا تحتمل السبق كما مر (قوله
فرض الضمير بعد القبض ارتفع حكم الرهن ولكنه يعود بالتخلل في المسئلتين) قوله وقرر بعضهم الخ والفرق
ان بموت الراهن يحل الدين فان لم يكن على الميت دين نعلق دينه بكل التركة وان كان متعلقا بعين الرهن لكونه
قبيل القبض فلا يحصل بتسليم الوارث الغرض فلا حاجة الى بقاء الرهن وفي موت المرتهن الدين باق بحاله
والويفة حق للمرتهن وورثته محتاجون اليها فان نقلت اليهم كسائر الحقوق (قول المتن وليس للراهن) أي لثلاث
يبطل معنى التوق (قول المتن لكن في اعتاقه الخ) خرج مارية العتق اليه فانها تثبت سواء نفذ أو اعتاقه أم لا
على الاصح لكن بشرط البسار على الاصح (قول المتن أظهرها) وجه هذا أنه عتق في ملكه يبطل به حق غيره
فوجب التفصيل بين الموصر وغيره كعتق الترياق ووجه الثاني القياس على عتق العبد المستأجر والامة
المزوجة ووجه الثالث كونه عتق على نفسه بالرهن (قول المتن ينفذ) أي بمجرد اللفظ من غير توقف على دفع
القيمة (قول المتن لم ينفذ في الاصح) أي كالأعتاق المحجور عليه بالسفه ثم زال الحجر (قوله عتق المرهون)
خرج ماله لو كان التملك سابقا على الرهن فان الرهن باطل كما سبق

فكالاتي (فبفقد العتق من الموصر الى آخر ما قسم (أو) وجبت (بعده) أي بفقد كك الرهن (نفذ) العتق (على الصحيح) والثاني يقول التعليق باطل كالتنجيز في قول (ولا رهنه لغيره) أي غير المرهون عنده (ولا تزويج) فانه ينقص المرهون ويقل الرغبة فيه قال في الروضة فلو خالف فروج العبد والأمة المرهونين فالنكاح باطل صرح به القاضي أبو الطيب (ولا الاجارة ان كان الدين حالاً أو يحل قبلها) أي قبل مدتها فانها تقلل الرغبة فينبطل بخلاف ما اذا كان الدين يحل بعدم مدتها أو مع فراغها (٢٧١) فتجوز الاجارة وتجوز للمرتهن مطلقاً ولا يبطل الرهن (ولا الوطء)

وتخوف الحبل فيمن تحبل وحسب اللبا في غيرها (فان وطئ) فأحبل (فالودح) نسب ولا قيمة عليه ولا حد ولا مهر وعليه أرش البكرة ان اقتضها فان شاء جعله رهنًا وان شاء قضاه من الدين (وفي نفوذ الاستيلاء أقوال الاعتقاد) أظهرها نفوذ من الموصر فيلزمه قيمتها وتكون رهنًا مكانها فان لم ينفذ فالرهن بحاله ولا تباع حاملًا لحرية حلها (فان لم ينفذه فانك) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاء (في الاصح) والفرق بينه وبين الاعتقاد ان الاعتقاد قول يقتضي العتق في الحال فاذا رد لفا والاستيلاء فعل لا يمكن رده وانما يمنع حكمه في الحال لحق الغير فاذا زال حق الغير ثبت حكمه (فلومات بالولادة) والتفريع على عدم التنفيذ (غرم قيمتها) وتكون (رهنًا) مكانها (في الاصح) لانه تسبب في هلاكها بالاحبال من غير

نفذ العتق) كالعقله بفكه وانك (قوله ولا تزويج) بخلاف الرجعة لانها دوام (قوله ولا الاجارة) وكذا الاطرفة ان كان الدين يحل قبلها أي يقينا (قوله وتجوز للرهن) وكذا غيرها كما يأتي (قوله نفوذ من الموصر) وقت الاحبال أو بعده أي البيع فيما يظهر ويحرم عليه هنا بخلاف الاعتقاد كما مر لان الوطء ممنوع لقائه بدليل من لم تحبل ويزوال عالم والاستمتاع كالوطء ان أدى الى الحبل والاجاز وسواء فيما ذكر الزوج كان استعار زوجته رهنًا وغيره وبهذا يلغى ويقال للزوج يتوقف حل وطئه وزوجه واستمتاعه بها على اذن أجنبي نعم ان خاف الزوج الزنا جازله ويمتنع الاتزاع على دابة مروهية لان ظن انها تلد قبل حلول الدين (قوله قيمتها) أي أقل الامرين كما مر (قوله ولا تباع حاملًا) وان وضعت وأرضته اللبا واستغنى عنها ببيع منها ولو للمرتهن بقدر الدين وان نقصت القيمة بالنقصان رعاية للايلا فان استغنى عنها الدين أو لم يرجع من يشترى البعض يبيع كلها للضرورة ولومات الراهن قبل بيعها فان برى من الدين ببراءة المرتهن أو بتبرع أجنبي مثلاً عتقت وكسبها لها ولا ميراث لها وان بيعت ثلث الميراث وكسبها الميراث (قوله نفذ الاستيلاء) وكذا لو ملكها بعد البيع ولو ملك بعضها سري كمن ملك بعض من يعتق عليه (قوله وانما يمنع حكمه) أي في الحال لحق الغير فاذا زال حق الغير ثبت حكمه كذا في بعض النسخ (قوله غرم قيمتها) على ما مر ولو نقصت بالولادة غرم الارش هنا (فرع) في حكم وطء غير المروهية اذا وطئ بماء غيره شبهة وماتت بالولادة غرم قيمتها بخلاف الزنا ولو باكره ولادة للحره مطلقاً (قوله كالركوب والسكنى) وله الاستخدام ولو لا مقامه لظن أنه يطو هانم يمنع عليه الركوب لسفر وان قصر الضرورة تخوف نهب تغلر ودلول على نحوها كم (قوله لا البناء والغراس) الا ان التزم قلعهما قبل حلول الاجل ولم تنقص الارض بوله بناء وغرس وزرع لا تنقص بها القيمة كبناء على وجه الارض وزرع زالحا لان اتفق انه تأخر ادراكه لعارض ترك الى الادراك (قوله ان لم يتأخ) فان وقت فلا قلعه وان زادت به (قوله وزادت به) أي لحاجة الدين فان أذن الراهن في بيعها مع الارض أو حجر عليه ببيعها معا وحسب النقص عليهما (قوله ثم ان أمكن الارتفاع) أي الذي يريده الراهن وان أحسن غيره وله الرجوع عما أرادوه ولو بعد الشروع فيه لغيره ولو تلف المرهون حينئذ يضمنه (قوله ويردها الخ) فلودام الارتفاع يمنع منه وكذا من أمة يمكن الاستمتاع بها الا ان أمن بنحو حليلة أو عرمية (قوله ليل) المراد منه وقت عدم الخيمة (قوله ويشهد) أي فهو رهن ان له

(قول المتن فكالاتي) أي لان التعليق مع وجود الصفة كالتنجيز ولو علقه بفك كك الرهن نفذ قطعاً بخلاف العبد اذا علق الثلاث على عتقه فانه ينفذ في الاصح وفرق الامام بان محل العتق هنا مملوك له بخلاف الطلقة الثالثة (قول المتن وفي نفوذ الاستيلاء الخ) قال الرافعي في الشرح الكبير الاكثر دون على ان الخلاف مرتب لان الاستيلاء أقوى بدليل نفوذ ايلااد المحجور عليهم لسهة أوجنون دون اعتاقهم (قوله والاستيلاء فعل الخ) أي بدليل نفوذ من السقبة والمجنون فهو أقوى (قول المتن لم يقلع) أي لا احتمال وفاء الدين من غير الارض (قوله ويسترد للخدمة) يريد ان لا نعين عليه الاستعمال في تلك الحرفة (قول المتن

استحقاق والثاني لا يفرم وإضافة الهلاك الى علل تقتضي شدة الطلق أقرب من اضافته الى الوطء (وله كل ارتفاع لا ينقصه) أي المرهون (كالركوب والسكنى) وفي ذلك حديث البخاري الظاهر يركب بنفقته اذا كان مرهوناً (لا البناء والغراس) فانها ينقصان قيمة الارض (فان فعل) ذلك (لم يقلع قبل) حلول (الاجل) وبعده يقلع ان لم تف الارض أي قيمتها (بالدين وزادت به) أي بالقلع (ثم ان أمكن الارتفاع) بالمرهون (بغير استرداد لم يسترد) كان يكون عبداً حرة يعملها في يد المرتهن فلا يسترد له مملوها ويسترد للخدمة (والا) أي وان لم يمكن الارتفاع به بغير استرداد (فيسترد) كان تكون داراً فستكون أودابة فتركب ويردها وعبداً للخدمة الى المرتهن ليل (ويشهد) المرتهن على الرهن بالاسترداد

فيحل الوطء فان لم يحبل
فالرهن بحاله وان أحبل
أو اعتق أو باع فقلت وبطل
الرهن (وله) أي المرتهن
(الرجوع) عن الاذن
(قبل تصرف الراهن فان
تصرف جاهلا بوجوه
فكنصرف وكيل جهل
عزله) من موكله فلا ينفذ
نصرفه في الاصح (ولو أذن
في بيعه ليحل المؤجل من
ثمنه) أي لهذا الغرض بأن
شرطه كافي المحرور وغيره (لم
يصح البيع) لفساد الاذن
بفساد الشرط (وكذا لو
شرط) في الاذن في بيعه
(وهن الثمن) مكانه لم يصح
البيع (في الاظهر) لما
ذكر وفساد الشرط بجهالة
الثمن عند الاذن والثاني
يصح البيع ويلزم الراهن
الوفاء بالشرط ولا تنصر
الجهالة في البذل فكما انتقل
الرهن اليه في الاتلاف
شرعا بل أن ينتقل اليه
شرطا وسواء كان الدين
حالا أم مؤجلا
(فصل اذا لزم الرهن
فاليده) أي المرهون
(لرهنه) ولا تزال الا
للا ترفع كما سبق) ثم رد
اليه ليلا كما هو ان كان
العبد ممن يعمل ليلا
كالخمارس رد اليه نهرا وقد

الامتناع من رده حتى يشهد على الراهن ويكتفي الاشهاد مرة واحدة وقبل في كل استرداد وحمل على
مالا إذا شهد عليه عند كل اخذ (قوله شاهد بن) أو شاهدا أو امرأتين ليحلف معاً ومعهما (قوله فان
وثق الخ) فلو كان ظاهر العدالة لم يحتاج لاشهاد أصلاً بل يندب كقوله الشارح (قوله ان اتهمه) نعم ان كان
مشهوراً بالخطيئة لم يلزمه رده له وان أشهد لانه بما تحيل في اتلافه بل يرد لعدل قاله شيخنا (قوله وله
باذن المرتهن) وان رده الراهن لانه ليس عقد او التصرف معه كاذنه ان كان المبتدئ بالصيغة هو الراهن
نعم ان رهنه عنده ثانياً يدين آخر فلا بد من التصريح بفسخ الرهن الاول بخلافه مع غيره لتوهم بقاء الرهن
الاول معه دون غيره بخلاف نحو البيع لزوال الملك فيه فلا يتوهم بقاء الرهن الاول (قوله فيحل الوطء)
أي مرة فقط فيمن تحيل ان لم تحيل والا فله التكرار ومثل الوطء كل ما يتركز مع بقاء الملك كالاغارة (قوله أو
باع) وليس للمرتهن الرجوع بعد البيع ولو قبل لزومه بخلاف الهبة قبل القبض ومثلها الرهن (قوله وبطل
الرهن) أي بالولادة لا بالحل لاحتمال عدمه (قوله فلا ينفذ) ويصدق المرتهن في عدم اذنه فيما تصرف فيه
الراهن فان نكل حلف الراهن الا في العتيق والمستولدة فيصالحان لانها يشقان الحق لانفسهما ولو اختلفا
في تقديم الرجوع على التصرف وعكسه فكما الرجعة (قوله من ثمنه) ليس قيداً (قوله بان شرطه) قال
شيخنا الرمي باللفظ أو بالنية أو بحمل الاطلاق عليه فراجع (قوله وكذا الوشرط) أي بما قبله قاله شيخنا
المذكور (قوله ولو شرط وهن الثمن مكانه لم يصح) أي سواء كان بانشاء عقداً ولا خلافاً لابن حجر (قوله بجهالة
الثمن) أي شأنه ذلك وان علم فلا حاجة لتبري المنهج منه وشمل ما لو كان الدين حالاً أو عرضاً مفسد كليل البر
فلا يصح مطلقاً ان أو بد بالشرط انشاء عقدهن فان أربدا استمرار الرهنية في الثمن لم يضر قاله الاسنوي
والسبكي (قوله فكما انتقل الخ) دفع بان الجهل في الاتلاف ضروري ليس اليهما (قوله حالاً) خلافاً
للاسنوي بقوله ان شرط ما ذكر فيه تصرف بما يقتضيه الحال (فتبينه) لو أذن الراهن للمرتهن في ضرب
المرهون فضر به ففات فلا ضمان أو في تأديبه ففات ضمنه لان التأديب مشروط بسلامة العاقبة
(فصل) في بيان من يقبض المرهون وفيما يترتب على لزوم الرهن بعد قبضه عنه (قوله اذا لزم الرهن)
أي من جهة الراهن لانه من جهة المرتهن جائزاً بدأ (قوله الحسناء) أي المشتهة (قوله بالصفة الآتية) وهي
أن تكون زوجته الخ (قوله ويجعل العبد في يد عدل) ويتولى العبد قبضه أيضاً وجوباً ومثله المصحف
من كافر والسلاح من حرب والصيد من محرم على المعتمد في الجميع قاله شيخنا (قوله والجارية عند امرأة)
وله باذن المرتهن) منه أن يكون التصرف مع المرتهن لكن لو صدر الايجاب من الراهن أولاً فحل نظر من
حيث انه صدر قبل الاذن وقد تردد في ذلك الامام وحكي الغزالي فيها وجهين ونظرها بمسئلة المرجح فيها
الصحة (قوله قبل تصرف الراهن) بخلافه بعد التصرف ولو في زمن الخيار ولو رهن أو وهب ولم يقبض
فله الرجوع (قوله أي لهذا الغرض الخ) يريد بهذا انه لا يكتفي في الفساد أن يقول أذنت لك في بيعه لتحيل كما
نظق به المصنف لانه ليس شرطاً لكن قال الاسنوي فيها أن نوى بذلك الشرط ضرراً فلا قاله بحثنا (قوله
بفساد الشرط) ايضاح هذا انه جعل التحجيل في مقابلة الاذن وشرط التحجيل فاسد باتفاق ففسد الاذن
وقال المزني يبطل الشرط ويصح البيع كما لو قال لرجل بع هذه السلعة ولك عشر ثمنها وافرقت الأصحاب بأن
مسئلة الوكيل لم يجعل العوض فيها مقابلاً للاذن بل في مقابلة البيع وهو جعل مجهول فيفسد ويستحق
الوكيل أجرة المثل (قول المتن وكذا الوشرط الخ) بحث الاذرعى استثناء ما لو شرط ذلك بعد عروض
موجب البيع كابتلال الخنطة ونحو ذلك (قوله اليه) الضمير فيه يرجع الى البذل
(فصل اذا لزم الرهن فاليده للمرتهن) وجه ذلك ان الثقة بالتوثق لا تحصل الا بذلك (قول المتن

المرونة (ولو شرطاً) أي

الراهن والمرتهن (وضعه)

أي المرونة (عند عدل)

جزء في الروضة كاستلها

في يد ثالث وهو صادق بغير

عدل وسبب في منحلها على

على جواز الوضع عندم (أو

عند اثنين ونص على اجتماعها

على حفظه أو الانفراد به)

أي أن لكل منهما الانفراد

بخطه (فذاك) ظاهره

يبيع الشرط فيه (وان

أطلقا فليس لأحدهما

الانفراد) بحفظه (في

الاصح) فيجعلانه في حوز

لهما كما في النص على

اجتماعهما والثاني يجوز

الانفراد لشقة الاجتماع وعلى

هذا ان اتفاقا على كونه عند

أحدهما فذاك وان تنازعا

وهو ما ينقسم قسم وحفظ

كل واحد منهما نصفه وان

لم ينقسم حفظه هذا مدة

وهذا مدة (ولومات العدل)

الموضوع عنه (أو فسق

جعله حيث يتفقان) أي

عند عدل يتفقان عليه (وان

تنازعا) فيه (وضعه الحاكم

عند عدل) برأوى الروضة

كاستلها لو كان الموضوع

عنده فاستقاي ابتداء فزاد

فسقه قل إلى آخر يتفقان

عليه (ويستحق بيع

المرونة عند الحاجة) بان

حل الدين ولم يوف (ويقتد

للمرتهن بفسقه) على

الفرما

أي صدق المرتهن لما (قوله زوجته أو بغيره) ولو فسقتين (قوله أو نسوة) قلقت لثنتان فأكثر وكذا
واحدة على المتمد والممسوح كلراة واغتني كلاتي ولا يوضع عند امرأه إلا خيال ذكوره وقال شيخنا
لا يوضع الغننى الا عند محرم أو مسوح (قوله ولو شرطاً وضعه) أي دائماً وفي وقت دون وقت كان بشرطاً
كونه عند العدل يوماً وعند المرتهن يوماً وعند الراهن يوماً ولو شرطاً كونه عند الراهن دائماً جزاً يصاعلي
المتمد (قوله عند عدل) ولو رواية ولما انبته في القبض كالحفظ (قوله بغير عدل) لكن محله فيه لمن يتصرف
عن نفسه والا كوكيل أو ولي وقيم ومأذن وعامل قراض ومكاتب فلا بد من الصداقة (قوله ونصاعلي
اجتماعهما) كان بقولاً لهما احفظا معاً أو اجتماعاً على حفظه أو اجلاء تحت أيديكما أو نحو ذلك (قوله
الانفراد) وسبباً في معناه ومنه أن الكما أو لكل منكافي حفظه أو من يشاء منكافي لحفظه أو فليحفظه تحت
يده أو نحو ذلك وكيفية الحفظ فيه ما ذكره الشارح على مقابل الاصح الآتي وأما الاجتماع فليس فيه الا ما
ذكره الشارح بقوله فيجعلانه في حوز لهما اليد عليه ملك أو اجارة وأجرة سواه اتفاقاً في ذلك أو اختلافه
كذلك لا حد ما واجارة أو اجارة لا تسر أو ملك بعه لأحدهما وباقية لا تسر مثلاً ولا بد أن يكون لكل
منهما على مفتاح وأنه متى طلبه أحدهما ممكن منه وما عدا هذا انفراد متى انفرد أحدهما بحفظه في حال
شرط الاجتماع سواء سلمه للآخر أو لا يطول كل منهما ببديل نصفه والقرار على من تلفت تحت يده وعلى هذا
تحمل عبارة التهج بقوله فيجعلانه في حوز لهما اليد عليه ملك أو اجارة وأجرة سواه اتفاقاً في ذلك أو اختلافه
فكتناص من أمين ولا من سواه انفراد أو تعدد لهما أو لوكيلهما أو لأحدهما باذن الآخر والاطول
بيده هنام كما هو القرار على من تلفت عنه (قوله أو فسق) أو زاد فسقه عما كان عند الوضع أو مجوز عن
الحفظ وحدث عداوة منه لأحدهما أو أراد انقله بلا سبب (قوله أي عند عدل) ليس قيداً كما مر (قوله وان
تنازعا) أي في الصل أي في بقاء المرونة عند مع اتفاقهما على تغيير حاله فلم أنه لا ينزل بالفسق كقوله ابن
الروضة الا ان كان من جهة الحاكم اما لو اختلفا في تغيير حاله فالصدق الثاني به بلايين وقال الا ذرعى باليمين على نفي
العلم واذا لم يتغير وأراد أحدهما نقله لا يجاب لكن له رفع الامر للحاكم ليفعل الا صلح وتغير حال المرتهن لو كان
عنده كالثالث (تنبيه) محل ما ذكرنا اذا كان بعد القبض واختبره قبله للراهن لجوازه الآن من جهته (قوله
وضعه الحاكم عند عدل) أي عدل شهادة كافي العباب سواء شرط الرهن في بيع أو لأعلى المتمد وتقدم أنه
ينزل بفسقه (قوله وفي الروضة الخ) هو استدراك على تقييده بالعدل فيما مر وتقدم التنبيه عليه (قوله
ولم يوف منه) يعلم أن للراهن الوفاء من غير المرونة ولا يجبر عليه منه وان تأخر ولا حرمة في التأخير وليس
مطلبا لقيام البعل فيه نعم ان امتنع من الوفاء من غيره أجبر عليه منه وعليه يحمل كلام الامام السبكي وتقدم
أنه يستحق بيع المرونة في نحو اشرافه على الفساد أيضاً ولو دوما (قوله ويقدم المرتهن بفسقه) وان مات
الراهن قبل القبض وأقبضه وارثه خلافاً للقبني (قوله على سائر الغرماء) أي باقهم لأنهم منهم وان تعدد

ونص الخ) هذا التفصيل والخلاف جاري الوصية والوكالة (قوله بحفظه) يبنى جريان مثله في النص على الانفراد
(قول المتن ولومات العدل الخ) قال الاسنوي وغيره موكنته بحال العدل وتغير حال المرتهن (قول المتن ويقدم)
أي لان ذلك هو فائدة الرهن قال الامام ولا يجب الوفاء من غير الغننى ولو تيسر واستشكله ابن عبد السلام
في اجابة المالكة الى ذلك من تأخير الحق الواجب على الفور قال السبكي وهو معذور في استشكله أقول خصوصاً
اذا عرض حل بعد الرهن واستمر الحق وقت الحلول فانه يتعذر بيعها حتى تضع كاسياً في هذا ولكن يمكن
الجواب عن الاشكال بأنه ليس من اللائق ان يستمر الراهن محجوراً عليه في الدين المرونة مع طابته من
مال آخر حال الحجر فيها فان كان المرتهن حراً يصاعلي ذلك فليترك الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن أن يوجه

ويعتبر المرهن أو وكيله بالمرتهن فان لم يأن قاله الحاكم فأنه (أو تبرئ) هو معنى الأصح فأن في بيعه أو أجرة كافي الرخصة وأصلها
(ولو طلب المرهن بيعه فأبى الراهن الزمه القاضي قضاء الدين أو بيعه فان أصر باعه الحاكم) وفرضي الدين من نفسه (ولو باعه المرتهن
بأذن الراهن فلا يصح أنه ان باع (٢٧٤) بحضرة مسج) البيع (والا فلا) يصح بيعه لانه يبيع لنفسه

(قوله بأذن المرتهن) ولو بناه (قوله قاله الحاكم الخ) فان امتنع سأله الحاكم عن امتناعه فان ذكر عنرا
سائفا فظاهر والا باعه الحاكم أو أذن الراهن في بيعه ومنعه من التصرف في غرضه ثم يبيع المرتهن فان سأل حقه
وقامه والا علمه بأنه بأذن الراهن في التصرف فيه فان استمر أذن في التصرف ولو سأل الراهن المرتهن
خبض حقه ولو ديناً مؤجلاً فأبى أمر الحاكم بقبضه وأبرأ الراهن فان أبى فقبضه الحاكم أماته عند موبرع
الراهن وكذا لو كان المرتهن قائماً ولو في دون مسافة القصر وسأل الراهن الحاكم بقبض دين المرتهن عنده ولو
عجز الراهن عن مراجعة المرتهن والحاكم باعه وحفظه (قوله فان أصر) أي الراهن أو كان غائباً (قوله باعه
الحاكم) أي ان رآه مصلحاً ولا باع غيره من مال الراهن ان لم يجسأو في بيعه من غير بيع وهذه مسئلة اختلاف
المفتين (قوله بأذن الراهن) فان تصرف بأذن الحاكم فان تصرف له منه ولا خصاله وقع فبإشهاد فان تصرف
فكالظاهر (قوله بحضرة) أي الراهن ولو بناه فان تصرف بحضرة الحاكم فان تصرف بحضرة شهود فان
تصرف كالظاهر كما (قوله فلا يصح) أي ان لم تنقص قيمة المرهون عن الدين والأصح لا تنقصا التهمة
أو ضعفها بحرمه على الزيادة ولو فاء به قاله شيخنا تبعوا المشيخنا الرمي (قوله مسج البيع جزماً) أي ان لم
يقبل واستوف حقه منه والأبطل قاله ابن حجر (قوله ولو شرط بضم أوله) لأنه قد أن الشرط في بيع العدل واقع
من الراهن والمرتهن جميعاً سواء حاله وضعه عند ما بعده وسواء قبل القبض أو بعده على المعتد وسواء وقع
الشرط منهما معاً ومربطاً ويجوز فتح أوله ويرجع الضمير لكل منهما (قوله ولا يشترط مراجعة الراهن في
الأصح) هو المعتد (قوله أما المرتهن) فقال العراقيون يشترط مراجعته (وهو المعتد سواء وجد أذنه قبل
القبض أو بعده فمقييد بالمنهج بما قبل القبض ليس في محله لان العلة الامهال والأبراء (قوله انزل) أي عن
الراهن والمرتهن معا ولا يعود الا بأذن جده منها (قوله لم ينزل) لانه ليس وكلاعه وأما أذن بشرط جواز
البيع ولكن يبطل بعزله أذنه (قوله وقيل ينزل) أي عنهما كافي عزل الراهن (قوله من ضمان الراهن)
خلافاً لما لا يبي حنيقة فانها جعلها من ضمان المرتهن وانه يسقط بلفه قدره من الدين عن الراهن ولو زاد فلا
مطالبة بالزيادة وسأني (قوله قيل قوله يمينه) فان ذكر سبباً فيه ما في الودعية (قوله قال قول قوله) أي
المرتهن يمينه (قوله وان كان أذن له في التسليم) وكذا الوصف في التسليم أي لتقصيره بترك الاشهاد فان قال
به كلام الأصحاب (قول المتن بأذن المرتهن) لانه صاحب حق وذلك مالك (قول المتن أئمه القاضي الخ) لو كان
الراهن غائباً ولا قاضي بالبلد باعه المرتهن بنفسه كالظاهر وكذا لو كان هناك حاكم ولكن عجز المرتهن عن
البينة (قول المتن قاله الأصح أنه الخ) هذا جار في بيع الجني عليه للعبد وبيع الغرماء للتركة (قول المتن ان باع الخ)
لو غاب الراهن فأن الحاكم للمرتهن هل يكون كذلك أم لا الظاهر الاول (قوله والثاني يصح) هو ذهب الأئمة
الثلاثة (قوله على غير الثالث) وذلك لا تنفاه علة المنع على الاول بوجود علة المنع على الثالث (قوله فلا يصح
البيع على غير الثاني) أي لان علة المنع على الاول والثالث موجودة (قوله عند المحل) قال الادريجي بان ينجزا
التوكيل ويجعل التصرف عند المحل والافعليق الوكالة غير صحيح (قوله انزل) لانه وكيله (قوله وقيل ينزل)
قال السبكي فحينئذ ان ترفع وكالة الراهن حتى اذا عاد المرتهن وأذن احتج الى توكيل من الراهن (قول المتن من
ضمان الراهن) خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة فقالا بل هو من ضمان المرتهن (قول المتن يرجع على العدل)
أي لوضع يده وقوله وان شاء على الراهن وجه ذلك انه بالتوكيل الجأ المشتري شرعاً الى تسليم الثمن للعدل

نفسه فيهم في الاستعمال
وتوهم النظر في التبعين
الحضور والثاني يصح مطلقاً
كأن أذن له في بيع مال آخر
والثالث لا يصح مطلقاً لان
الأذن له فيه توكيل
فيما يتعلق بحقه ولو قال به
بكتا اتفت التهمة فيصح
البيع على غير الثالث ولو
قال به واستوف حقه
من غرضه جاء التهمة فلا
يصح البيع على غير الثاني
ولو كان الدين مؤجلاً وقال
بمسج البيع جزماً (ولو
شرط) بضم أوله (أن
يبيعه العدل) عند المحل
(بأن) هذا الشرط (ولا
يشترط مراجعة الراهن)
في البيع (في الأصح) لان
الأصل دوام الأذن والثاني
يشترط لانه قد يرد قضاء
الدين من غيره أما المرتهن
فقال العراقيون يشترط
مراجعته قطعاً بمأهل
أو أبرأ وقال الامام لا خلاف
انه لا يرجع لان غرضه
توفية الحق ولو عزل الراهن
العدل قبل البيع انزل ولو
عزله المرتهن لم ينزل وقيل
ينزل لانه يتصرف طمناً
ولا خلاف انه لو منعه من
البيع لم يبيع (فاذا باع) العدل
وقبض الثمن (فاذن عنده من ضمان الراهن حتى يقبضه المرتهن) وهو أمين فيه
فان ادعى تلفه قبل قوله يمينه أو تسليمه الى المرتهن فأنكر قال قول قوله يمينه فاذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وان
كان أذن له في التسليم (ولو تلف عنه في التسليم استحق المرهون المبيع

هذا

وقبض الثمن (فاذن عنده من ضمان الراهن حتى يقبضه المرتهن) وهو أمين فيه

فان ادعى تلفه قبل قوله يمينه أو تسليمه الى المرتهن فأنكر قال قول قوله يمينه فاذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وان
كان أذن له في التسليم (ولو تلف عنه في التسليم استحق المرهون المبيع

أشهدت وصاتوا أو غابوا فان صدق الراهن لم يرجع عليه والارجع فان كان شرط عليه علم الا يشهد لم يضمن
 قطعاً (قوله فان شاء المشتري يرجع الخ) نعم ان تلف يتقصر من العدل في هذه والتي بعد هاتي الترخيص
 الضمان والغرم به فلا رجوع له على الراهن ولا بمطالبة المشتري ولو خرج الرهن المستعار مستحقاً لمطالبة الراهن
 والعدل والمعبر والقرار عليه لانه غائب (قوله وان شاء على الراهن) لانه باذنه للعدل في البيع كانه الجأ
 المشتري بدفع الثمن له فساغت مطالبته (قوله ف يرجع العدل) والمرتهن اذا باع كالعدل فبإذ ك فيه (قوله
 ولا يبيع العدل) ومثله المرتهن وكذا الراهن ان لم يضمنه بالدين والاجازة وله ما بذنه البيع بدون عن المثل
 (قوله من قد بلده) وان لم يكن من جنس الدين ويبدله للحاكم يحسنه فان رأى الحاكم أودى الراهن
 ببيع المرحون بجنس الدين جز (قوله كالوكيل) منه فوخذنا فلا يشترط اختيار بغير الاذن وانه لا يسن
 المبيع قبل قبض غنه والاضمن (قوله لم يبيع) ويضمن البذل بالتسليم وله اذا ردده يبعه بالاذن السابق بقبده
 الآتي فلو اذا باعه فضمنه أمانة فاذا تلف المبيع عند المشتري فالقرار عليه والعدل طريق في الضمان (قوله
 لا يضر) أي عالم بوجوده لا يضره ولا نقصاً أو زيادة كما يأتي (قوله اختيار) أي الذي ليس للمشتري وحده
 (قوله فان لم يفعل انفسخ) بنفسه وان لم يعمل بالزيادة قال الاذرى وغير العدل من الوكلاء والاوصياء والاولياء
 مثله في أمر البيع وانفسخ والا حوط ان يبيعه من غير فسوخ ويكون يبيعه فسوخ ولا يحتاج في بيعه الى اذن
 الراهن لعدم خروج المبيع عن ملكه فلا ينافي ما في خيار العيب من أن المبيع اذا رد بعيب لم يبعه الوكيل الا باذن
 جدي بل لانه فيها خرج عن ملك الموكل بان لم يكن له خياراً وكان للمشتري وحده (قوله فلا أثر للزيادة) لكن
 يندب استئثاره ببيع للراغب وارتفاع الاسواق في زمن اختيار كالراغب هنا بخلاف بقية الامانة كالوكيل
 والوصى (فرج) قال الاذرى وغيره من زيادة الرافض حرام عليه لانه من الشراء على الشراء كما هو ولا يحرم
 البيع لمن الوكيل لانه يتصرف عن غيره بالمصلحة (قوله التي هي بائني) يخرج نحو أجرة طبيب وخن دواء
 فهي واجبة ولو لغير مريض ونحوه وتضمن فلا يجبر عليها ولو تضرعت المونة من الراهن لغيبته أو اصابه
 ماله الحاكم من ماله ان رأى له مالا والا فبفرض عليه أو يبيع جزء منه ولو ماله المرتهن يرجع ان كان باذن
 الحاكم أو باشهاده عند فقده والافلا (قوله ذوق الاشجار) ومثله ما تهم من الدار ونحو ذلك كقوة الحيوان
 وأورد هذه على كلام المصنف نظراً الى أن الظاهر من المونة ما يتعلق بالحيوان (قوله لحق المرتهن) فله ان
 يطالب الراهن به ويلزمه الحاكم به لا لحق الله تعالى لانه خاص بذى الروح ولا لحق نفسه ومنه ترك سقيه ومنه
 ترك عمارة وترهته ولو موجه (قوله كفصد وحجامة) وكذا اختان ولو لكبير مع غلبة السلامة وقطع
 سلمة كذلك (قوله لا يلزم ضمانه) وعند الامام مالك يضمنه ان تلف بسبب خفي (قوله الا اذا تعدى فيه)

هذا غلب ما قيل فيه والافلاطونية له مشككة لانه لا بد ولا عقد ولا يضمن بالتغير ولو تلف بتغيره فهل يضمن
 الضمان بالعدل أم الحكم على حاله قال السبكي الاقرب الاول (قوله بما يتغابنون به) أي يتناولون بالغبن فيه
 كثير او ذلك انما يكون بالشئ اليسير فلا يضر لتسامحهم فيه (قول المتن وليبيعه) هذا انما يتجه في منصفيهما
 اذا صرح به بالاذن في البيع الثاني والا فمصر حو ان الوكيل اذا رد عليه المبيع بالعيب أو فسوخ البيع المشروط
 فيه اختيار للمشتري امتنع أن يبيع ثانياً الا بالاذن اللهم الا أن يقال فرض المسئلة هنا اذا كان اختيار غير
 مختص بالمشتري (قول المتن على الراهن) أي لقوله عليه الصلاة والسلام الظاهر مركوب بنفقته اذا كان
 مريضاً (قول المتن ويجبر) ترك هذه الواو ولي (قول المتن لحق المرتهن) فيعبدان له المطالبة (قوله ولكن
 يبيع القاضي) قال الامام فعل هذا الواو استغرقت المونة الراهن قبل الحلول بيع الجميع وجعل منه رهننا (قول المتن
 وهو أمانة) خلفه فيها بر حنيقة ففعل بضمنه باقل الامرين من قيمته والحق الذي به وقال مالك ان كان تافه
 من مصلحة المرحون كفصد وحجامة) ومما جلت بالادوية الراهم ولا يجبر عليها (وهو أمانة في يد المرتهن) لا يلزمه ضمانه الا اذا تعدى فيه

أول متع من رده بعد البراءة
من الدين (ولا يسقط بثلثه
فإن من دينه) كوت
الكفيل يجامع التوق
(وحكم فاسد العقود حكم
صحيحها في الضمان) وعنده
قال قبوض يبيع فاسد
مضمون وبهية فاسدة غير
مضمون (ولو شرط كون
المرهون مبيعاً عند
الحلول فساداً) أي الرهن
والبيع لتأقبت الرهن
وتطبق البيع (وهو) أي
المرهون في هذه المسئلة
(قبل الحل) بكسر الحاء
أي وقت الحلول (أمانة)
وبعد مضمون (وبصدق
المرتهن في دعوى التلغ
بينه) أي من غير أن يذكر
سبب التلغ فإن ذكره ففيه
التفصيل الآتي في الوديعة
كما أشار إليه الرافعي واسقطه
من الروضة (ولا يصدق في)
دعوى (الرد) إلى الراهن
(عند الأكثرين) وقال
غيرهم يصدق بيمينه
(ولو وطئ المرتهن المرهونة)
من غير أن الراهن (بلا
شبهة فزان) فعليه الحد
ويجب المهران أكرهما
بخلاف المطاوعة (ولا يقبل
قوله جهلت بحرمه) أي
الوطئ (الآن يقرب إسلامه
أو فتناً ببلدية بعيدة عن
العلاء) فيقبل قوله دفع
الحد ويجب المهر وقوله بلا

فيضمنه يبدله وكذا لو استعلمه أو سامه (قوله أو امتنع) أي بطلبه كالمفهم من الامتناع فقبل طلبه أمانة
والمراد برده لمخلبته (قوله ولا يسقط بثلثه من الدين) وعند أبي حنيفة سقط أقل الأمرين من قيمته
والدين وعند مالك كذلك إن تلف بسبب خفي والأفلا كما مرث الاشارة إليه (قوله وحكم فاسد الخ) هو
قاعدة أغلبية إن كانت عامة لا برادامياً أي عليها أو كناية أن كانت مفروضة في العقود الصادرة من رشيد على
الاحيان بل انعم فيها فخرج بالفاسد الباطل بفقد ركن أو عدم اعتباره كالم فليس كصحيحه ولا فلا يرتب
عليه حكم ويجري ذلك في سائر العقود كما تقدم في الصلاة والعقود العبادات فالفاسد فيها والباطل حوله إلا في
نحو الحج من حيث وجوب قضاء الفاسد فيه دون الباطل وبالرشيد غيره حكمه الضمان مطلقاً وبالاحيان
المنافع فلا يرد على طرد القاعدة القراض على أن الرجوع كله للمالك أو المساقاة على أن الثمرة كلها
أو على غرس ودي أو تعهد مد لا يجر فيها أو عرض العين المستأجرة على المستأجر من غير قبضها أو
عقد الدمة من غير الامام حيث لا ضمان من أجرة ولا جرة في ذلك في الفاسد بخلاف الصحيح ولا على عكسها
الشركة حيث لا ضمان من أجرة عمل الشريك في الفاسد دون الصحيحة وخرج بلا تعهد من النصب واجارته
فإن العين مضمونة فمادون الصحيح منها لا يرد الفضولي وسبب أي أن قرار الضمان على الأول أن جهل
الثاني النصب والافعليه (قوله في الضمان) وإن اختلف الضامن كاستئجار الولي لطفه فلا جرة في الصحيحة
على الطفل وفي الفاسد على الولي أو اختلف المضمون به كالمبيع فإنه في الفاسد مضمون بالبدل وفي الصحيح
بالفمن والقرض فإن المتقوم فيه مضمون بالقيمة في الفاسد وبالمثل صورة في الصحيح والقراض والمساقاة
والاجارة فأنها مضمونة في الفاسد بأجرة المثل وفي الصحيحة بالمسمى (تنبيه) فعدم عاخذ كران إيراد هذه
الاحكام على القاعدة السابقة قبل تخصيصها بالاحيان صحيح وإيرادها عليها بعد تفصيلها بذلك غير مناسب
فالاول لمن يريد الإبراداً بقاؤها على هومها وجعلها أغلبية كغالب القواعد الفقهية فتأمل (قوله لتأقبت
الرهن) صريحاً كان قال رهنك كذا إلى الحلول وإذا لم يقض فهو مبيع منك وأضماً كان قال رهنك هذا
وإذا الخ خلافاً للسبكي في هذه الآية أنه لو قال رهنك هذا إلى أن أوفى الدين كان باطلاً مع أنه تصرع
المقتضى لوجود التأقبت فيه وقول بعضهم بالصحة في هذه ضعيف ومع القول به يمكن الفرق بأن هذا من
المقتضى كما تقدم نعم قال شيخنا حرر بالصحة فيا لو تقدم جانب المرتهن كان قال ارهن مني فقال رهنك
وإذا الخ ولم يرضه شيخنا (قوله قبل الحل) وكذا بعده إلى مضى من يمكن فيه قبضه ابتداء
(قوله أمانة) لأنه مقبوض بالرهن الفاسد (قوله وبعد مضمون) أي بأقصى القيم لأنه مقبوض
بالبيع الفاسد (قوله يصدق المرتهن في دعوى التلغ) أي من حيث أنه لا يضمن والأفلا تسمى يصدق
في ذلك لبغرم (قوله وأسقطه) أي لعلمه (قوله ولا يصدق) أي المرتهن في دعوى الرد ومثله المستأجر
فهما مستثنيان من قاعدة أن كل من ادعى الرد على من أئتمنه يصدق وقاراً غيرهما بأنهما قبضا لقرض
أنفسهما وبذلك بردهما قاله غير إلا كثيرين (قوله ولو وطئ المرتهن) أي الذي كرا الواضح المرهونة لا تقي
الواضحة من غير أن الراهن أي المالك فدخل المعبر وخرج المستعبر (قوله فعليه الحد) والمهر
والودريق غير نسب (قوله أي الوطء) دفع به توهم رجوع الضمير للزنا وهو غير مقبول (قوله
الآن يقرب الخ) أي ولو عاظنا لنا على المعتمد ومثل ذلك وطء جارية أسله أو فرعه قال بعضهم
وهذا استثناء من عدم قبوله إلى قبوله فهو مستثنى من بلا شبهة فهو منها وقال بعضهم وهو الوجه أن هذا
ظاهر الرضمن وإن كان باطناً ضمن بقيمته (قول المتن ولا يسقط) القاء هنا أحسن من الواو (قول
المتن وحكم الخ) هذا توطئة للمسئلة بعده (قول المتن ولا يصدق) أي لأنه قبضه لقرض نفسه ونظر مقابله
إلى كونه أمينا (قوله فعليه الحد) أي خلافاً لابي حنيفة فخرجهما قلنا القياس على المستأجر بالاولى (قوله

ليس منهل ولكن حكمها وعلام الشرح بوافقه (قوله فهو زان) فسر لان جواب الشرط بفعل
لا يكون الامة (قوله بمعنى ان الخ) جواب سؤال هو ان لو تدل على الزمان والامتناع والنجاب الامة
فصلية ماضوية لفظا او معنى مجردة عن الفاء فاجاب بان المراد منها مجرد التعليق (قوله وان وطئ باذن
الراهن) أي المالك كاسم ولا عبرة باذن المستعير قاله بعض مشايخنا وله فيها اذا علم أنه مستعير (قوله لانه
قد يخفى) بغد قبوله وان لم يخف عليه وهو مفاد كلام الشارح بذلك الاطلاق والذي اعتمد شيخنا الرمي
والزبادي تقييده عن معنى عليه (قوله والثاني الخ) بخيدان نحو قريب العهد مقبول فطما (قوله وعلى القبول
فلا حمله) وسكت عن مقابله لانه معلوم مما سرقه (قوله ويجب المهر ان كرها) وكذا لو كانت
أهمية تجعل الحرمة قال شيخنا والمهر الواجب هنا مهر بكر وأرض بكارة في البكر ونوزع فيه بان ما هنا من
النصب والزواج فيه مهر نسيب وأرض بكارة فقط (قوله وفي قول الخ) هو اعتراض على المصنف بسبب ذكر
الاختلاف مع انه مذكور في أصله ولا اعتراض على المحرر في حكايته وجه الاله لا اصطلاح له (قوله وعليه قيمته
لراهن) المالك وان كان ممن يعتق على الراهن خلافا لزر كشي وان تبعه الخطيب ولو ملكها المرتهن يعلم
نصر أم ولله الان كان بالراهن ولو ادعى المرتهن الواطئ انه تزوجها من الراهن أو اشتراها منه أو اتهمها
منه فبعضها فانكر الراهن صدق في يمينه والوالد فريق فان رد عليه اليمين وملكها بعد صارت أم ولد والولد هو
(قوله وكذا حكمه في صورة انتفاء الحداساقتين) وهما قبوله في دعوى الجهل مع عدم اذن الراهن
ومع اذنه (قوله ولو أنقذ المرهون) أي كلاً أو بعضاً من أجنبي أو المرتهن أو الراهن وقائده تعلق المرتهن
بتركه لومات ان لم تزد على قيمته ويقدمها على مؤنة التجيز (قوله وقبض بده) سواء قبضه الراهن
أو أنقذه أو المرتهن أو العدل كذلك على المعتمد ولا قبضه الا من كان في يده ولو بعد الخاصة الآتية وبحكم
على جميع البديل بالرهنية وان زاد على الدين على المعتمد عند شيخنا بلا إنشاء عقد وفارق قيمة الموقوف
والأهمية اذا ألتفاحت يحتاج مع شراء بدل الموقوف الى إنشاء وقف وفي الأهمية كذلك ان لم يشتتر
بعين البديل بالا حياط في الوقف لا حياجه الى بيان مصرف وغيره ويتعلق بدل الأهمية بذمة المضحي
قاله شيخنا تبعاً لغيره وفيه بحث ظاهر (قوله وقبل قبضه الخ) هو مفهوم قبض في كلام المصنف الذي
لا خلاف فيه والحكم عليه بالرهنية في القيمة (قوله الثاني أرجح) هو المعتمد وان زاد على قدر الدين كاسم
وفي قاضيه ما تقدم (قوله الراهن) أي المالك نعم للمرتهن أن يخاصم اذا تعذرت خاصة الراهن
وان يخاصم مطلقاً بحق التوق وان يخاصم الراهن اذا أنقذه أو باعه وللحاكم خاصة الغاصب بنصب

فهو الخ) اعتذار عن كون لولا يصح مجي الفاء في جوابها وقد اعتدنا أيضاً بان الجواب محذوف أي حد
فهو زان وتكون الجملة المذكورة كالتعليل لمحذوف (قوله مجردة عن زمان) أي فلا تكون لوفى مثل
ذلك دالة على زمان ماض كما هو شأنها قال ابن مالك

لو حرف شرط في مضي وبقل * ايلأوها مستقبلا لكن قبل

(قوله لانه قد يخفى) زاد غير مواد اخفى على عطامرح الله فعله غيره أولى أقول قد يشكك في هذا القياس بأن
اختلف هنا استند الى مجرد الاذن وأما عطاه فانه ذهب الى ذلك لما قام عند من الدليل فكيف يقال ان غيره
في معناه (قوله ولو طأ وعنه لم يجب مهر جزما) أي لا تضام اذنه الى مطاوعتها (قوله وجعل في بداخ) كذلك
هو التولي لقبضه كما قاله الماوردي أقول ولا ينافية كون الخصم في البديل الراهن (قول المتن والخصم في
البديل الراهن) لو نكل عن اليمين ففي حلف المرتهن قولان كثر ما المقلص وقوله لم يخاصم المرتهن أي لانه
غير مالك والثاني نظر الى أن له خاصته لا بقية فكان كالوجي الراهن على المرهون ثم قضية كلامه مصم

وقوله فزان أي فهو زان كما
في المحرر جواب لو بمعنى
ان مجردة عن زمان وقسم
نحوه أول الباب وهو كثير
في المتأخر وغيره (وان وطئ
باذن الراهن قبل دعواه
جهل التحريم) مطلقاً
(في الاصح) لانه قد يخفى
والثاني لا يقبل الا أن يكون
قريب عهد بالاسلام أو في
معناه وعلى القبول (فلا
حد) عليه (ويجب المهر ان
أ كرها) وفي قول حكا
في المحرر وجه لا يجب لاذن
مستحقه ودفع بأن وجوبه
حق الشرع فلا يؤثر فيه
الاذن كما أن المفوضة
تستحق المهر بالمخول
ولو طأ وعنه لم يجب مهر
جزما (والولد هو نسيب
وعليه قيمته الراهن) وكذا
حكمه في صورة انتفاء الحد
السابقين (ولو أنقذ
المرهون وقبض بده صار
رهنا) مكانه وجعل في يده
من كان الاصل في يده من
المرتهن أو العدل وقبل
قبضه قبل لا يحكم بانه مرهون
لانه دين وقبل يحكم وانما
يمنع رهن الدين ابتداءً
في الروضة الثاني أرجح
وبالاول قطع المرافعة
(والخصم في البديل الراهن
فان لم يخاصم) فيه

حضور خصوصته لتعلق
حقه بالماخوذ (فلو وجب
فصل من) في المرهون
التلف كالعبد (اقص
الراهن) أي له ذلك (وفات
الرهن) لقوات محله من
غير بدل (فان وجب المال
بفوه) عن القصاص على
مال (أو بجناية خطأ لم
يصح عقوه عنه) لحق
المرتهن (ولا يصح) إبراء
المرتهن الجاني) لأنه ليس
بمالك ولا يسقط بإبرائه
حقه من الوثيقة في الاصحاح
(ولا يسرى الرهن إلى
زادته) أي المرهون
(للتفصيلة كشمير روك)
ويصح بخلاف التفصيلة
كسمن العبد وكبر الشجرة
فيسرى الرهن إليها (فلو
رهن حاملا وجل الاجل وهي
حامل بيعت) كذلك لا نا
ان قلنا ان الجبل يعلم فكأنه
رهنهما والا فقدرهنا
والجل محض صفة (وان
ولده بيع معها في الاظهر)
بناء على ان الجبل يعلم فهو
رهن والثاني لا يباع معها
بناء على ان الجبل لا يعلم
فهو كالحادث بعد العقد
(فان كانت حاملا عند
البيع دون الرهن فالولد
ليس برهن في الاظهر)
بناء على ان الجبل يعلم

منجز اذا غلب المرتهن (قوله لم يخصم المرتهن) هو مقابل الاصحاح اذا المعنى انه ليس المرتهن أن يخصم مطلقا
فقوله في الاصحاح عائد في الحقيقة لقوله واخصم الخ وهذه حكمة سكوت الشارع عنه فافهم (قوله وفي
بروض الخ) هو اعتراض على المصنف في نوع الخلاف (قوله اقتص الراهن) ولا يجبر عليه ولا على العفو
على الارش (قوله والمراد به المالك) فيشمل المعبر وله العفو جانا (قوله وفات الرهن) أي فيها اقتص
فيه من كله أو جزئه وكلام المصنف ظاهر في الكل ويجرى عليه الشارح بقوله المتلف بفتح اللام والعفو جانا
كالقصاص (قوله على مال) ولومن غير جنس العبد لكن باذن المرتهن وشمل ذلك ما لو رهن السيد كان
كانت الجناية على أبيه أو مكانه ومات الجاني عليه أو هجر المالك فلا يسقط المال ويبيعه السيد في الجناية
(قوله أو بجناية خطأ) أو شبه عمدا وبعدم وجوب القصاص ابتداء لمانع كاصلية أو سيادة (قوله لم يصح عقوه
عنه) ولا التصرف فيه بغير اذن المرتهن (قوله ولا يسقط بإبرائه حقه من الوثيقة) الا ان قال أسقطت حتى
منها (قوله كشمير) فلا يكون مرهونا وان كان موجودا حال الرهن ولم يورث في العياد ان الطلع غير المؤثر
من المتصلة وفي الخطيب ان تعلم الصنعة كذلك لكن سيأتي أنها اذا كانت بعمل فمهي من المتصلة (قوله
ويصح) ولو لموجودا حال الرهن ووصف وان لم يبلغ أو ان الجز ولين ولو في الضرع وقت الرهن ولو رهن بيضة
ففرخت ولو بلاذن أو فذر افترعه كذلك فثبت فالفرخ والنبات رهن وقال الامام أبو حنيفة يسرى الرهن
إلى الزيادة للتفصيلة كالتفصيلة وقال الامام مالك يسرى إليها ان كانت من جنس الاصل كونه جارية بخلاف
نمرة نجرة (قوله وكبر الشجرة) ظاهرة ان المراد فاعطها لاطولها بدليل عطفه على السمن ويصرح به تعليل
المهج بقوله اذا لا يمكن انفصالها على هذا فاعطوا لها من الزيادة للتفصيلة فلا يسرى الرهن اليه ومثلها سنبال الزرع
الحادثة بعد الرهن ولو قيل قبضه ولو وسعف كذلك فراجع (قوله لا نا اذا قلنا الخ) فيبدأن الجبل داخل
مطلقا فهو كالزيادة المتصلة حيث كان موجودا حال الرهن والافلا فاقاله المنهج من البناء على انه يعلم غير صحيح
(قوله بناء على ان الجبل يعلم) أي يعطى حكم المعلوم (قوله ويتعذر بيعها) أي من حيث الرهنبة المفصلي إلى
التوزيع مع التعذر كذا ذكره والا فيلزم الراهن بيعها حملا أو نوقية الدين وقول بعضهم يحمل كلام الشارح
على ما اذا تعلق الجبل حق ثالث بوصية أو هجر ليس في محله فتأمل (قوله لان استثناء الجبل متعذر) خرج به
ما لو رهن نخلة فاطلمت فانه يصح بيعها واستثناء الفرة فتأمل (تنبيه) نص في الام واعتمده شيخنا أنه
لو سأل الراهن أن يبيع الحامل ويكون ثمنها كغيرهنا كان له ذلك كذا في المنهج ونظر فيه بعضهم بأنه يلزم
أن يكون ما زاد على قيمة الام مرهونا بغير عقد سمع انه مجهول لا يقال يسرى إليه الرهن كذا بزيادة المتصلة للفرق
الواضح مع انه لا ضرورة هنا وقد يجاب بأن القدر الزائد ليس مرهونا وانما له حكم الرهن تبعاً من حيث ان
مخاصمة المرتهن جزأ اذا خصم الراهن ونظر فيه الاسنوي ولو غصبت العين المؤجزة فالحكم كما هنا (قول
للقن اقتص الراهن الخ) لو امتنع من الاقتصاص والعفو فلا اجبار خلافا لابن أبي هريرة ومحمد بن أبي
عصرون والاول اختاره السبكي ومنه (قوله ولا يسقط بإبرائه حقه) أي كالأول وهبه لغيره بغير اذن فان حقه
باق نعم لو قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط (قول اللقن ولا يسرى) أي خلافا لابن حنيفة مطلقا والمالك في
الولاء ما سلف من الحديث والقياس على الكسب والاجارة والعبد الجاني (قول اللقن دون الرهن) هو
فيبدك ان العبرة بحال الرهن دون حال القبض (قوله والثاني يقول الخ) كلامه يوهم انه على هذا الثاني
يكون الجبل رهننا حتى لو انفصل بيع معها وليس كذلك بل معناه أنه مادام حاملا يباع كاصفة فالولد فلا
يبيع بل يغوز به الراهن بذلك على ذلك انظر في مقابل الاظهر السابق

ويتعذر بيعها لان استثناء الجبل متعذر ولا سبيل إلى بيعها حملا وتوزيع الثمن على
الام والجبل لان الجبل لا تعرف قيمته والثاني يقول

للمرهون منع نفسه من التصرف فيه وهو واضح على فافهمه

(فصل في الجنابة من المرهون وما ينجمه) (قوله جنى المرهون) ولو مقصوبا أو معارضا برهنه (قوله على اجنبى) ومنه المرهون فيقدم حقه من حيث الجنابة على حقه من حيث الرهن (قوله بالقتل) هو فيسراة كلام المصنف فغير القتل يبطل بقدر منه وسبأ في كلامه الاشارة اليه (قوله لان حقه ابلغ) نعم لو كان المرهون يستند وجوب الطاعة وجنى بأمر غيره نعلق الضمان بذمة الأمر فقط اجنبيا أو سبدا فيهرم قيمته رهنه ولا يقبل قول السيد في الأمر فيباع أو يقتص منه لئلا يبطل حق الجنى عليه منه (قوله بطل الرهن) أى ان لم ترد قيمته على الارض ولم يكن مقصوبا والا فلا رهن بل لا يباع ما زاد الا ان يضر بيع بعضه بقدر الجنابة ويترجم الغاصب قيمته رهنه سواء اقتص منه أو بيع (قوله لم يكن رهنه) نعم ان طه يفسخ خيار بغير العيب يقي على الرهن (قوله يضم التاء) لعله الذى فى كلام المصنف والا ففتحها صحيح خلافا لمن زعم فساده ويرجع ضمير ما وارث السيد كاقفل فباعه ولو يستقى عن لفظ منه (قوله وان عني على مال) أو كانت مستولدة حال عساره لانه يلزمه فدأها جنابها عليه كالمدم (قوله أو كانت الجنابة خطأ) أشار الى أن العقول ليس قيدا وتلك قال في النهج وتعيير بذلك وهو لان وجود سبب مال أهم من تعييره بقى على مال فقوله فيه والجنابة على غير اجنبى متعين خلافا لما فى بعض النسخ من اسقاط لفظ غير لكن تقييده بوجود السبب بالمال غير مناسب اذ وجود سبب القصاص كذلك اذ لا يفتوت الا ان اقتص بالفعل وقد يقال انما قيد بالمال لانه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد يوجب الفتوى في القصاص دون المال فتأمل (قوله لان السيد ابلغ) محل ذلك في الابداء فلا بد ما لوجنى عمدا وحصل عفو واجنبى غير عمد أو على طرف مورث السيد أو مكتابه ثم انتقل المال للسيد بغير أو عجز لانه يقتضى في له اولا (قوله وعبرني الحرر بالأصح) فالصنف مخالف لأصله ولما في الروضة وأصلها (قوله ومعلوم ابلغ) ولم يدخل ذلك في كلام المصنف مع شموله كافي النهج لان الظاهر من بطلان الرهن أنه في جميعه وقال بعضهم لم يدخله في الجنابة على السيد لانه ليس من محل الخلاف لم يدخله في الجنابة على الاجنبى للنسبة فتأمل (قوله لا يبطل الرهن) أى نظر الغالب والافتقار يسرى القصاص ويستغرق الارض القيمة (قوله بطل الرهتان) فان عفا السيد جاتا أو بلامال بطل الرهن في القتل وبقى رهن القاتل (قوله نعلق به ابلغ) فليس له العفو عنه بعد العفو عليه (قوله وغنم رهن) بلا انشاء عقد قاله شيخنا وظاهره خروجه عن رهنية مرتهن القاتل وصبروته رهن الرهن القاتل بعجز الجنابة أو بعجز البيع وعلى ذلك لو سلح عنه مرتهن القاتل رجع للرهن لمرتهن القاتل وفيه نظر والذى يتجه عدم خروجه عن رهنية مرتهن القاتل بذلك فيبقى عنده بعد المسامحة المذكورة لأن عدم تعلقه به انما كان لأجل نعلق مرتهن القاتل لتقديم حقه بحيث زال تعلقه للمانع فليستمر على أصله فراجع وانظرو (قوله وقيل يصير ابلغ) ظاهره من غير انشاء عقد وفيه لو ساع ما علمته وقال السبكي في هذه لا بد من انشاء عقد (قوله هذا) أى يبعه كله أو صبروته رهنه كله (قوله بيع من القاتل جزء) أى ان وجب من يشتري ذلك الجزء ولم تنقص القيمة بالتشقيص والا يبيع كله ويكون الزائد

(فصل جنى المرهون) (قوله لان حقه ابلغ) فلو قسم المرتهن عليه لصاح حقه وأيضا اذا قسم على حق للمالك فعلى حق المرتهن أولى (قول المتن وان وجب مال) منه تعلم ان كون المال يثبت للسيد على العبد هنا مفتقر لاجل حق المرتهن ولو عني على غير مال صح بلا اشكال (قول المتن وغنم رهن) أى من غير توقف على انشاء رهن كاسلف (قول المتن وقيل يصبر رهنه) أى لانه لا فائدة في البيع (قوله وعمله) أى الخلاف في المستثنين (قوله وأبى الراهن) فعلى هذا اذا قلنا بالرجوع هل يصبر رهنه من وقت الجنابة أم حين اباته

للمرهون (على اجنبى بالقتل)
(فصل جنى المرهون)
حقه متعين في الرقبة
بخلاف حق المرتهن لتعلقه
بالذمة والرقبة (فان اقتص)
وارث الجنى عليه (أو يبيع)
المرهون (أو أى حقه بان
أو جنى الجنابة مالا أو عفا
على مال (بطل الرهن) فلو
عاد المبيع الرهنه الراهن
لم يكن رهنه (وان جنى)
المرهون (على سيده)
بالقتل (فاقتص) يضم
التاء منه (بطل الرهن
وان عفا على مال) أو
كانت الجنابة خطأ (لم يثبت
على الصحيح) لان السيد
لا يثبت له على عبده مال
(فيبقى رهنه) كما كان
والثاني يثبت للمال بوصول
به الى فك الرهن وفي
الروضة كاصلها حكمه
الخلاف قولين وعبرني
الحرر بالأصح ومعلوم ان
الجنابة على السيد والاجنبى
بغير القتل لا يبطل الرهن
(وان قتل) المرهون
(مرهون السيد عند آخر
فاقتص) السيد (بطل
الرهنان) جميعا (وان
وجب مال) بان قتل خطأ
أو عني على مال (نعلق به
من مرتهن القاتل) والمال
متعلق برقبة القاتل (فيبيع
وغنم رهن وقيل يصبر)
نفسه (رهنه) ودفع بان

حق المرتهن في ماله لا في عبده وعلى الثاني يقتل الى يده هذا ان كان الواجب أكثر من قيمة القاتل أو ماله فان كان أقل منها يبيع من القاتل جزء بقدر الواجب ويكون غنمه رهنه وأما الجزء رهنه على الخلاف

لرهن القاتل طلب البيع
أي لانه لا فائدة في ذلك
وأشار الرافعي اليه انه قد
يقال له ذلك لتوقع رغب
الزوجة (فان كانا) أي
القاتل والمقتول (مرهونين)
عند شخص بدين واحد
تحت الوثيقة) ولا جابر
(أو بدنين) ووجب للمال
منطلقا ربة القاتل (وفي
نقل الوثيقة) به الى دين
القتيل (غرض) أي فائدة
(قلت) بان يباع القاتل
ويقال ثمنه رهنا مقام
القتيل أو يباع نفسه مقامه
رهنا على اختلاف السابقين
وان لم يكن غرض في نقل
الوثيقة لم تنقل فإذا كان
أحد الدينين حلا والآخر
مؤجلا للرهن التوثيق
بالباتل لدين القاتل فان
كل هو الحلال فالفائدة
استيفاء من ثمن القاتل في
الحل أو المؤجل فقد توثق
ويطالب بالحل وان اتفق
الدينان في القدر والحلول
أو اتا جيل وقيمة القاتل
أكثر من قيمة القاتل أو
مساوية لم تنقل الوثيقة
لعدم الفائدة وان كانت
قيمة القاتل أكثر من
منه فقيمة القاتل (ولو
تصل المرهون بأية مساوية
(بطل) الرهن) (وينفك)

رهنا عند مرهني القاتل (قوله رحمه) أي اختلاف (قوله ولو اتفق) أي الرهن ومرهني القاتل (قوله على
عدم البيع) أي بل على النقل كما صرح به في المنهج وكذا وافق الرهنان على النقل والنقل
الكل أو البعض من عين القاتل لا قيمته على ما تقدم قال السبكي ولا يحتاج في هذا النقل الى ائنه عقد
وخالفه شيخنا نعم لا يحتاج الى فسخ لأنه كبيع الراغب في زمن الخيار والخبرة في النقل للرهن (قوله قال
الامام) هو المعتمد كافي امساك الورثة عن التركة وقضاء الدين من مالهم ولا نظر لاحتمال وجود الراغب
الذي أشار اليه الرافعي لان الاصل عدمه كما ذكره هناك نعم ان وجد الراغب بالفعل أجيب مرهني القاتل
وشيوخنا الرمي نصف كلام الرافعي وقرق بين ما هنا والتركة وفيه نظر اذ مع التضيق لا فرق ومع عدمه
فالفرق الذي ذكره يكس مراده فراجع (قوله وسكت عليه) أي على كلام الرافعي وظاهر هذا انه ارضاه
(قوله عند شخص) أو أكثر (قوله نقصت الوثيقة) فان اقتصر السيدات كلها (قوله أو بدنين) ولو
عند شخص (قوله به) أي القاتل (قوله فائدة) أي للرهن (قوله بأن يباع) أي كله أو بعضه على ما تقدم
ومثله بقال وليس من الغرض طلب بيعه خوف جناية أخرى (قوله فاذا كان الخ) هو مثال لوجود الفائدة
ولا نظر الى يسار أو عسار في ذلك (قوله لم تنقل الخ) نعم لو كان قيمة القاتل أكثر من دينه نقل منها ما زاد على
قصر دين القاتل قال العلامة البرلسي (قوله فقيمة القاتل) أو أكثر منها ما زاد على دين القاتل كما تقدم
ان كان دين القاتل أكثر من قيمته والا فلا (قوله بأية مساوية) ومنها اتلاف من لا يضمن ومنه الموت
بضرب أذن له الرهن فيه كالمير (قوله وينفك بفسخ الرهن) قال شيخنا الرمي الا في رهن التركة لا يفسخ
الميت وسواء انفسخ في الكل أو البعض ولا يلزم الرهن بفسخ الفسخ أو الفك أو الاذن رد المرهون ولا احضاره
لرهن بل عليه التخليه كلود مع فسخه احضاره ولو بيع على الرهن (قوله وأخبرهما) كارت واعتراض
ولتلف الموضع أو تقابلا فبأنه أو تفرقا قبل قبضه في الربوي بقي الرهن كما كان له ودسبه وهو الدين اما الاول
ان قلنا الفسخ رفع المقدم أصله واما نظيره وأعطى حكمه ان قلنا برفعه من حينه وبذلك فارق عدم عود
الضمان على غصب باع ما غصبه بالوكالة وتلف قبل قبضه لان سبب الضمان الغصب وقبض زال (قوله لم ينفك في
من الرهن) أي ان ائتمر المقدم المستحق ومن عليه الدين كما يعلم مما بهد فقام له (قوله أي المرهون) ولو التركة
(قوله ولو رهن) أي المالك لان المير كالرهن (قوله فبرى من أحدهما) ولو بالدفء له سواء المير والدين
خلافا للخطيب واختلاف لان ما يأخذ بخص به وكذا سائر الشر كاه في الدين المشتركة الا في مسائل ثلاث
الارشو الكتابة ويرى الوقف فباأخذ أحد الورثة من دينهم ولا يختص به نعم ان أحال به اختص

وامتناعه فيه نظر (قوله وفي العكس يباع جزأ) أي لانه لاحق للرهن في العين (قوله وان اتفق الرهنان
الخ) يعني بالوفاق حلولا وتأجيلا واختلافا قدران كان القاتل بالكثير قدره من نقل سواء كانت قيمته مثل
قيمة القاتل أو فوقها أو دونها لكتنفها بدونها لا ينقل ما زاد على قيمة القاتل وان كان مرهونا بالقليل وقيمته
مثل قيمة القاتل أو فوقها فلا نقل فان كانت قيمة القاتل أكثر قال في شرح الارشاد بيع منه بقدر قيمة القاتل
لتبر رهنا مكان القاتل ويستمر الباقي بدين القاتل قال به يظهر ان قول الروضة اذا كانت قيمة القاتل
أقل وهو مرهون باقل الدينين لا ينقل اذا فائدة فيه متعقب اه أقول وهذه المسائل التي قيل فيها بعدم
النقل لو فرض فيها ان قيمة القاتل تزيد على الدين المرهون عليه باضعاف فبأنه لا فقه الا عارض من ذلك
وعدم اعتباره غرض يجوز النقل الزائد على مقدار الدين فما وجه ذلك وينبغي أن يحل كلامهم على ما ذ
كان القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب (قوله وأخبرهما) أي كارت واعتراض لكن لو تقابلا في
الاختصاص عاد الرهن كما عاد الدين

الرهن (بفسخ للرهن) بوجه أو مع الرهن (والبراء من الدين) بقضاء أو ابراء أو حوالا أو غيرها (فان بقي ثمن
منه لم ينفك شيء من الرهن) أي المرهون لانه وثيقة ببيع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبد بدين ونصف آخر فبرى من أحدهما انك قطعه)

تعدد العقد (ولو رهنه) بدين (فبري) أحدهما عليه (انك نصيبه) لتعدد من عليه الدين ولو رهنه عند اثنين فبري من دين أحدهما انك فسطه لتعدد مستحق الدين (فصل) اذا (اختلفا في الرهن) أي أصله كان قال (٢٨١) رهنني كذا فانكر (أو قدره)

أي الرهن بمعنى المرهون كان قال رهنني الأرض بأشجارها فقال بل وحدها أو نعيمه كذا العبد فقال بل هذا الثوب أو قدر المرهون به كالأقبن فقال بل بالف (صدق الراهن يمينه) وإطلاقه على المنكر بالنظر للمدعي وقوله (ان كان رهن تبرع) فيصدق التصديق (وان شرط) الرهن المختلف فيه بوجه ما ذكر (في بيع محالفا) كسائر صور البيع اذا اختلف فيها (ولو ادعى انهما رهنه عداً بمائة) وأقبضاه (وصدقه أحدهما فنصيب المصدق رهن بخمسين والقول في نصيب الثاني قوله يمينه وتقبل شهادة المصدق عليه) فان شهد به آخر أو حلف المدعي ثبت رهن الجميع (ولو اختلفا في قبضه) أي المرهون (فان كان في يد الراهن أو في يد المرتن وقال الراهن غصبته صدق يمينه) لان الأصل عدم لزوم الرهن وعدم اذنه في القبض (وكذا ان قال أقبضته عن جهة أخرى) كالإجارة والابارة والاباداع يصدق يمينه (في الاصح) لان الأصل عدم اذنه في القبض عن الرهن والثاني

المحال بما أخذه وهذه من حيل الاختصاص وما أخذ أحد السيدين مثلاً من دين الكتابة لا يختص به وما أخذ أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف لا يختص به وان كان له النظر في حصته وأجرها بنفسه قاله شيخنا مر واعتمده وصمم عليه وفيه نظر فتأمله وخرج بالموقوف عليهم أرباب الوظائف المشتركة فبأخذه أحدهم من الناظر وأغبره بختص به وان حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غير علمه برضا غيرهم منهم قاله شيخنا الرمي والزا بادي (قوله لتعدد العقد) فعمل ان المرتن واحد وان المراد تعدد العقد بالصيغة أخذاً بما بعده وعلم أيضاً براءة الراهن بالاداء من أحدهما ان قصده عند الدفع أوجبه عنه بعد الاطلاق ويصدق في ارادته (فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به) (قوله أو قدره) أي المرهون وكذا المرهون به أو وصفته كقدر الاجل ومنه ما قال رهنني العبد بمائة فصدق لكن قال كل نصف منه بخمسين مثلاً (قوله صدق الراهن) ولو كان مستعيراً قال تعبير بأولى من التعبير بالمالك خلافاً لنزعه والاعتراض على التسمية به في الاولى أجب عنه الشارح بقوله وإطلاقه في وسبأني وسواء وقع الاختلاف بعد القبض أو قبله وفائدته في المسئلة الاولى انه لو نكل الراهن حلف المرتن وثبت الرهن وألزم الراهن بأقبضه وفي غيرها انه لو نكل المرتن سقط اللوم على الراهن في عدم الاقباض (قوله وإطلاقه في) أي إطلاق اسم الراهن عليه في الاولى مع انكار أصل الرهن فهو غير رهن صحيح بالنظر الى دعوى المرتن بانه رهن (قوله مما ذكر) منه الاختلاف في أصله بمعنى هل وقع بمنزلة بصيغة البيع أم لا فاستثناء بعضهم لهذه ليس في محل وفي غيرها كان اختلافنا في انه شرط أو في قدر ما شرط أو في صفة ما شرط نعم لو اتفقا على شرطه واختلفا في وقوعه بعد ذلك أو في عينه كان رهن الجذر بنوكيله وقال أمرتني بما فقال بل أذنت في رهن العبد وأكسبه فالصدق الراهن فيهما ولا يثبت رهن واحد من العبد ولا الجارية في الثانية ولشترى الجارية ان لم يرهن البائع في الاولى وهذه المرادة بقول المنهج في غير الاولى (قوله انهما رهنه) ومنه عكسه كان ادعى انهما رهنه عداً (قوله وأقبضاه في) ليس فيدعى للمتمتع اذا السكلام في ثبوت العقد لاني الزامه ببقائه عند المرتن (قوله وصدقه أحدهما) أي ونكل الآخر في حصته ولم يتعرض لشريكه وكذا لو كذبه كل منهما فان قال تألم أرهن وشري بكي رهن فهي شهادة على شريكه فتقبل كما سبذكره ولا يضري قبول الشهادة اعتراف المرتن بكنههما المسم فسقهما بذلك على العقد عند شيخنا وقوله عن شيخنا مر وما في شرحه المخالف لذلك تبع فيه ابن حجر تبعاً للقبني ووافقهما الخطيب (قوله وعدم اذنه) فلوا اتفقا على الاذن واختلفا في قبضه صدق من هو يده سواء المرتن أو غيره سواء ادعى الراهن الرجوع عن الاذن أو لا فتقيد المنهج بالاولى لا مفهوم له (قوله أقبضته عن جهة أخرى) وكذا لم أقبضه عن جهة الرهن على العقد من وجوب قصد الاقباض عنه وفارق البيع بان البيع لازم (قوله فله تخليفه) أي فللراهن تخليف المرتن انه قبضه من جهة الرهن وهو المعتمد سواء وقع الاقرار في مجلس الحكم أو لا بعد الدعوى عليه أو لا حكم الحاكم عليه أو لا وقع الحكم بالصحة أو الموجب أو لا نعم ان أقر بعد اقامة البينة

(فصل في اختلاف الرهن في) (قول المتن صدق الراهن) أي لانه مدعى عليه (قول المتن وان شرط الرهن المختلف فيه بوجه ما ذكر) اعلم ان مدلول هذه العبارة انهما يتعلمان اذا اتفقا على اشتراط الرهن في بيع ولكن اختلفا في شيء مما تقدم كاصل الرهن أو قدره أو عينه أو غير ذلك فاما اتفقا فيما على الاشتراط فليس بشرط بل لو اختلفا في اشتراط الرهن محالفاً وكذا لو اتفقا على الاشتراط ولكن اختلفا في القدر مثلاً وأما لو اتفقا على الاشتراط واختلفا في إيجاد الرهن والوفاء به بان ادعاه المرتن وأنكره الراهن كي بأخذ الرهن وبحمل المرتن على فسخ البيع كما قاله السبكي فلا تخالف خلافاً لمتن العبارة لانها لم تختلف في كيفية البيع قاله قول

(٣٦ - قلوبني ومجرب - ثاني) يصدق المرتن لاتفاقهما على قبض ما ذور فيه (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أي قبض المرتن المرهون (ثم قال يمكن افرار عن حقيقة فله تخليفه) أي المرتن انه قبض المرهون (وقيل لا يخلفه الا ان يذكر لافراة تأويله كقوله أشهدت

على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض لانه اذا لم يذكرنا ولا يكون منافضا بقوله لا قراره واجب بانعلم ان الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فاي حاجة الى تلمظ بذلك ولو كان اقراره في مجلس القضاء بعد توجع الدعوى فقبل لا يحلفه وان ذكرنا ولا لانه لا يكاد يفر عنه القاضي الا من يحقق وقبل لا فرق (٢٨٢) لشمول الامكان (ولو قال أحدهما) أي الرهن والمرهن (جنى المهرن وانكر

الأخو صدق المنكر حينه) لان الأصل عدم الجنابة وبقاء الرهن واذا بيع في الدين فلا شيء للمقر له على الرهن باقراره ولا يلزم تسليم الثمن الى المرهن المقر لاقراره (ولو قال الرهن جنى قبل القبض) وانكر المرهن (فلا يظهر تصديق المرهن حينه في انكاره) الجنابة مسيئة لحقه ويحلف على نفي العلم بها والثاني يصدق الراهن لانه مالك (والاصح انه اذا حلف المرهن) (غرم الراهن للمجنى عليه) لانه حال بينه وبين حقه والثاني لا يفرم لانهم يقبل اقراره فكانه لم يفر (و) الاصح (انه يفرم الاقل من قيمة المبيع وارث الجنابة) والثاني يضرر الارش بالقابل (و) الاصح (انه لو نكل المرهن ردت العين على المجنى عليه) لان الحقة (لا على الراهن) لانه لا يدعي لنفسه شيئا والوجه الثاني ترد على الراهن لانه مالك واخصومة تجري بينه وبين المرهن (فاذا حلف) المردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجنابة) ان استقرت

عليه وقبلها بانه اقراره ونواقض سواء ذكرنا ولا ولا ثم حكم الحاكم عليه فان علم استناد الحكم لاقراره فكذلك والا فليس له تحليفه قاله شيخنا مر واعتمده قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء ولهذا قالوا للزوج وهو بمكة باصرأمن مصر فوفيت ولد السنة أشهر من العقد لم يلحقه (قوله رسم القبالة) الرسم اسم للكتابة والقبالة بفتح أوله وثانيه اسم للورقة (قوله بانعلم الخ) يعلم من هذا ان ما ذكر لا يختص بما هنا بل يجري في سائر العقود وغيرها كالقرض وعن المبيع (قوله وقبل لا فرق) وهو المعتمد كاتقدم فهو من هذا الوجه الاول ومقابل ما قبله نعم ان حكم الحاكم بنحو قبضه أو ثبوت الحق في ذمته لم يكن له تحليفه بخلاف كذا نقل عن شيخنا الرمي (قوله ولو قال أحدهما الخ) صريح كلام المصنف والشراح في هذه والتي بعدهما ان وقت الاقرار متأخر عن القبض بدليل البيع في هذه والحيولة في تلك وان وقت الجنابة مسكوت عنه في هذه ومقيد في الآنية بما قبل القبض ولو قبل العقد مالو كان الاقرار فيه ما قبل القبض فلا يأتي ما ذكر اذا اقرار الراهن رجوع عن الرهن فلا فائدة لتصديق المرهن في نفي الجنابة فلا يباع في الدين لبطلان الرهن ويتعلق حق المجنى عليه برقبته لعدم المانع وفي اقرار المرهن يبطل حقه من الرهن فليس له تعلق به ولو للراهن يبيع ولو لغير الدين وان لم يلزمه للجنابة شيء ولو اقبضه للمرهن جاز لم يقبضه (قوله صدق المنكر حينه) ويحلف المرهن على نفي العلم والراهن على البت فان نكل من طلب تحليفه ففيه ما يأتي في المسئلة بعدها (قوله واذا بيع) من جانب المرهن أو الراهن ولا يتوقف على اذن المرهن لاقراره بالجنابة وبيع المرهن صحيح ظاهر اطلاقا وكذا باطنا من حيث الرهنية ان كان في الواقع جنابة والا فباطل باطنا كذا قاله شيخنا تبعا لشيخنا الرمي وفيه نظر اذ كيف يبيع المرهن للدين مع اقراره بالجنابة فالوجه ان يقصد البيع بكونه من المنكر فتأمل ولو لم يبيع وانفك الرهن لزم الراهن المقر ما قبله من الرهن لا يفرم على المعتمد (قوله في الدين) ينبغي ان لا يتقيد ببيع الراهن المنكر بكونه للدين بل له نزع الرهن من المرهن فهر اعليه (قوله فلا شيء الخ) لان الراهن لا يفرم جنابة المهرن ولم ينفك بالرهن شيئا للمقر له لسبق الرهن على الجنابة وفارق لزوم غرم السيد ارش جنابة أم الوالد باقراره بجنابته او لوقبل ايلاده بوجود فدانها قاله الرافعي (قوله ولا يلزم تسليم الخ) أي من حيث كونه رهنا وان لزمه من حيث وفاء الدين (قوله لانه حال الخ) أي لانه منع المجنى عليه من وصوله الى حقه من رغبة المهرن باقباضه للمرهن فهو كالمقر له فليس المراد ان المهرن للمهرن للحيلولة كافهم بعض القاصرين فراجعهم (قوله اذا حلف المرهن الخ) واذا نكل سقطت دعواه وانتهت الخصومة ولا يفرم له الراهن شيئا لان الحيلولة حصلت بنكوله (قوله ولا يكون الخ) فباخذها الراهن (قوله بانه كان جانب الخ) أي ينزل ذلك منزلة ما علم انه كان جانبيا في الابتداء فتأمل (قوله وفي الروضة الخ)

قول الراهن والمرهن الفسخ ان لم يرض ولو ترك المصنف هذه المسئلة استغناء بما سلف في التحالف كان أولى (قول المتن على رسم القبالة) الرسم اسم للكتابة والقبالة الورقة أي شهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة لكي آخذ بعد ذلك (قوله توجع الدعوى) أي جنى من الحقوق ثم انه اقر به في مجلس القاضي ثم قال بعد ذلك لم يكن اقراره به عن حقيقة هذا صورة المسئلة (قوله والثاني الخ) كان وجهه جو بان هذا هنادون ماسلف استناد الجنابة الى وقت خال عن حق المرهن ثم محل الخلاف اذا عين المجنى عليه وصده ودعوى زوال الملك كدعوى الجنابة لكن في العتيق لا يحتاج الى تصديق العبد وقول المتن قبل القبض أي سواء قال قبل الرهن أم لا (قوله قولين) هما في الاولى المعروفان بقولي الغرم للحيلولة وفي الثانية المعروفان بما يضمنه السيد

قيمه والا يبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنا لان العين المردودة كالبينة أو كالاقرار بانه كان جانبيا في الابتداء فلا يصح رهنه في روضة كاصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضمنيفاً أنه وجهان في الثالثة وزجيج القطع بالاول في الثانية (ولو اذن) المرهن (في بيع المهرن فبيع ورجع عن الاذن وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فلا يصح

تصدقى المرهن) حينه

لان الاصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والاصل عدم بيع الرهن في الوقت الذي يدعيه فيتعارضان ويبقى ان الاصل استمرار الرهن والثاني بصدق الرهن لانه اعرف بوقت بيعه وقبضه له المرهن الاذن (ومن عليه الفان باحدهما رهن فادى الفأ وأدى عنه الفأ الرهن صدق حينه) على المستحق الفان انه أدى عن الالف الآخر سواء اختلفا في بنية ذلك أم في لفظه لان المؤدى أعرف بقصده وكيفية أدائه (وان لم ينو شيأ جعله عايشا) منهما أو عنهما (وقبل يقسط) عليهما (فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته) قطعا المنتقلة الى الوارث على الصحيح الآتي (تعلقه بالرهون وفي قول كتعلق الارش بالحياتي) لانه ثبت من غير اختبار انك (فصل الاظهر) الاول (يستوى الدين المستغرق وغيره) في رهن التركة به فلا ينفذ تصرف الوارث في شئ منها (في الاصح) على قياس الديون والرهون والثاني قال ان كان الدين أقل من التركة نفذ تصرف الوارث الى أن لا يبقى الا قدر الدين لان الحجر في مال كثير

فيه اعتراض على المصنف في التعبير بالاصح (قوله تصدى المرهن) أي ان لم يتفق على وقت أحدهما والا فكل رجعة فقول في الوقت الذي يدعيه في الواقع (قوله ويبقى الخ) قال شيخنا وهذا مخالف للرجعة من اعتبار المعنى السابق فيها وفيه نظر فراجع وحيث صدق المرهن وحلف وأخذ المبيع من المشتري فهل يلزم الرهن له بدله اذا بيع أو هل يلزمه تسليمه اذا انفك بلا بيع حرره (قوله الفان الخ) وان اختلفا في الاجل أو قدره أو الصحة أو غير ذلك (قوله فادى الفأ) ولو من غير جنس الدين ووارثه مثله ولا عبرة بظن الآخذة هدية مثلا ومن ذلك ما لو تزوج امرأة وعلق عليه أنه متى تزوج عليها مثلا برأته من كذا من صداقها فهي طالق فاذا دفع اليها مالا وقصد من صداقها برى منه ولا بحث بعد ذلك بزواجه وقيد شيخنا الرمي بما اذا كان المدفوع من جنس الصداق ولم يوافق عليه شيخنا الزبدي (قوله صدق الخ) فان كان من غير الجنس ولم يرض به رده وأختم مثل دينه (قوله جعل الخ) واذا عين لاحدهما وكان به رهن مثلا انفك من وقت الدفع أو اللفظ وقيل من التعيين فعمل أن الخبرة للدفع انهاء وكذا ابتداء الالف المكتوب مع سيده بأن كان عليه دين لسيده وأحاله بمال وقال خذه عن النجوم وقال السيد بل عن الدين فالمجاب السيد لان دين الكتابة معرض للسقوط ولم يجب في الانهاء لتقصيره (قوله وقبل يقسط) وحل على ما اذا انظر معرفة كونه من أحدهما وهل يقسط بالمناصفة أو بالتوزيع وذكر الشيخان فيها اذا جعله عنهما أو أطلق أنه يقسط عليهما بالسوية فقياسه هنا كذلك لكن فيه نظر اذا اختلف فيه قدر الدينين خصوصاً ان كان الأقل دون قدر النصف فتأمل (تنبيه) ذكر بعضهم هنا مسائل مستثناة لم يقل بها شيخنا فأعرضت عن ذكرها (فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله وعليه دين) أي غير لقطة تملكها لانه لا غاية لتعلقه وقصره النوى بأنه لا مطالبة بها في الآخرة لان الشارع جعلها من جهة كسبه أي بخلاف دين من انقطع خبره لا تتقاه لبيت المال بعدمضى العمر غالب بشرطه في دفع لامام عادل ففاض أمين ثقة ولو من الورثة بصرفه كل منهم في مصرفه وشمل الدين ما به رهن أو وكفيل وشمل دين الله تعالى ومنه الحج فليس للوارث أن يتصرف في شئ منها حتى يتم الحج ولا يكفي الاستجار ودفع الاجرة كذا قاله السبكي ولو كان الدين لو ارث سقط منه بقدرها (قوله بتركته) أي غير المهرهون لتعلق حتى المرتهن به قبل الموت فان انفك تعلق الدين به بخلاف حق المرتهن فانه يتعلق ببقية التركة أيضا قاله شيخنا مر (قوله المنتقلة الخ) فأدان جميع ما يأتي من المسائل متفرع على هذا وقد لا قال الاسنوي كان الصواب تقديمه (قوله فلا ينفذ الخ) وان أذن له الدائن مراعاة لحق الميت نعم ينفذ العتيق والابلا عن موثر ولو من الدين بقدر ما يخصه نفذ تصرفه في حصته الا ان كانت من مهرهون من في جنابة الفريق ورجع في المهرهون طرفة القطع تشبيهاً بالولد لا متناع البيع فيما (قول المتن عايشا) وقبل يقسط وجه الاول ان التعيين البعول يرد وجه الثاني عدم أولوية أحدهما على الآخر قال الاسنوي والابراه كالاداء فيا تقدم اه وقضيته صحة الابراء من أحد الدينين من غير تعيين وفيه نظر (فرع) اذا قلنا بالتقسيم فقول هو بالسوية أو باعتبار قدر الدينين ذهب الامام الى الثاني وصاحب البيان الى الاول (فرع) لو مات من غير تعيين قام وارثه مقامه فيما يظهر وان كان باحد الدينين ضامن (فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته) ظاهر هذا كغيره أنه يتعلق به وان كان به رهن في الحياة تعلقه للسئلة في التكت (قوله المنتقلة الخ) حكمة ذكر هذا التنبيه على ان ما بعد متفرع على هذا الصحيح بل قال الاسنوي سائر ما في الفصل متفرع على ذلك وان الصواب تقديم ذكر ذلك هنا لانه أخيراً كما فعل المنهاج (قول المتن تعلقه بالرهون) قال الاسنوي لانما حوط لميت اذ عليه بمنع تصرف الورثة فيه جزاً بخلاف الحاقه بالجنابة فانه يأتي فيه اختلاف للمذكور في البيع اه أقول ومراعاة ان القدر الذي به التعلق هذا شأنه فلا ينافي جريان بشئ حقير بعيد قال في الروضة في المسئلة وسواء أعلم الوارث بالدين أم لا لان ما تعلق بحقوق الأديين لا يختص به

وحكى في المطلب الخلاف على قول تعلق الارض بذكر وامثله في تعلق الزكاة وقد تقدم مع ترجيح التعلق بقدرها في ترجيحها هنا فيخالف
المرجع على الارض المرجح على (٢٨٤) الرهن بقوله فعلى الاظهر الخ صحيح (ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر فظهر دين بردمبيع

بجيب) أكل البائع منه
(قال اصح) لأنه لا ينفك عن منه
نصفه) لأنه كان جائزاً له
ظاهراً (لكن ان لم يقض
الدين فسخ) التصرف اصيل
المستحق الى حقوقيه
لا يفسخ بل يطالب الوارث
بالبين ويجعل كالتفويض
ومقابل الاصح بدين فساد
التصرف الحاقاً لما ظهر من
الدين بدين المقارن لتقدم
سببه ولا خلاف أن للوارث
امساك عين التركة وقضاء
الدين من ماله) نعم لو كان
الدين أكثر من التركة
فقتل الوارث أخذها بقيمتها
وأراد الغرماء بيعها لتوقع
زيادة رغباً بجيب الوارث
في الاصح لان الظاهر انها
لا تزيد على القيمة (والصحيح
أن تعلق الدين بالتركة
لا يمنع الارث) لأنه ليس في
الارث المقيد لذلك أكثر
من تعلق الدين بالموروث
تعلق رهن أو ارش وذلك
لا يمنع الملك في الموهون
والعبد الجاني والثاني استند
الى قوله تعالى من بطرصة
بوصى بها ودين فقدم الدين
على للبراث وأجيب بان
تقدمه عليه لقسمته لا يقتضي
أن يكون مانعاً منه وعلى
الثاني هل للنعم في قدر الدين
أولى الجميع قال في الروضة
كاملها في آخر الشفعة في خلاف من
كوري موضعه وكأنما أشار الى مثل الخلاف المذ
كوري موضعه وكأنما أشار الى مثل الخلاف المذ
كوري موضعه وكأنما أشار الى مثل الخلاف المذ

البيت قبل موته لأنه لا ينفك عن منه الآباء الجميع لان الرهن الجعلي أقوى من الشرعي (قوله وحكى في
المطلب الخ) هو اعتراض على المصنف في تخصيص الوجهين بتعلق الرهن مع انها جارية بان على قول تعلق
الارض أيضاً وأشار الى الجواب بان سكوت المصنف عنهما على قول تعلق الارض ليس لثبتهما بل لان الترجيح
مختلف فيهما وذلك أنهم ذكروا الوجهين على كل من القولين في تعلق الزكاة بالمال وقالوا فيها ان الاصح
على قول تعلق الارض أن التعلق بقدرها في أي مثله هنا فيكون الاصح هنا على قول تعلق الارض ان التعلق
بقدر الدين وهو مخالف الاصح هنا من أن التعلق بالجميع على قول تعلق الرهن الذي هو الاظهر فتخصيص
المصنف القول الاول بقوله فعلى الاظهر الخ صحيح وهذا من حيث صحة الجواب عن المصنف والا فليعتمد
ان التعلق هنا بالجميع مطلقاً فالمراد بقوله الخلاف الاصح ومقابله بقوله هنا مثله أي الترجيح على قول
الارض وبقوله تقدم أي في باب الزكاة بقوله بقدرها أي الزكاة على قول تعلق الارض وبقوله هنا أي في تعلق
الدين على قول الارض فيخالف المرجح هنا على قول الارض المرجح هنا على قول الرهن فتأمل ذلك فانه
بما عرفت فيه الافهام ومخالفت فيه الا وهما واقفون في التوفيق والاهام (قوله ظاهر) أي موجود لا باطنا
ولا ظاهراً (قوله فظهر) أي ظراً أبدياً ما بعده (قوله بردمبيع) أو يتردى شيء في بئر حفرها قبل موته
عبدوا ولا عاقبة (قوله ظاهر الخ) وكذا باطنا أيضاً فالاولى اسقاطه (قوله لم يقض الدين) الاول لم يسقط ليشمل
البراء وغيره (قوله فسخ) أي فسخه الحاكم فقط على المعتمد نعم ان وقت قيمة المردود بالدين الطاري أو بقي
من التركة بلا تصرف ما بقي به فلا فسخ لعدم الحاجة اليه (قوله ومقابل الاصح الخ) قيد شيخنا الرمي الخلاف
بما اذا كان البائع موسراً والام ينفذ جزاء (قوله لما ظهر) أي لما طرأ كاسر (قوله المقارن) أي لتصرف
الوارث وان لم يعلم به كاتقدم (قوله امساك عين التركة الخ) نعم ان رضى بوفاء الدين من ثمنها بعد بيعها ومن
عينها أو دفعها بعد لا عنه وكانت من جنسه أو تعلق بعينها لم يكن للوارث امساكها (قوله أجيب الوارث) نعم
ان وجد الراغب بالفعل أجيب الغرماء كاسر (قوله كالسبب والتناج) يعني أن المراد الزوائد المنفصلة ومنها
سنا بزرع وزيدته في الطول وطول شجرة كاسراً ما التمسكه كسمن وغلظ شجرة وطول بؤر وحول موجود
وقت الموت فهي من التركة فتتعلق بها الدين ونقل عن شيخنا الرمي أنه يقوم الزرع ونحوه وقت الموت وتعرف
قيمتها فزاد عليها للوارث وهو لا يناسب القواعد ولم يرتفعه شيخنا كالعلامة ابن قاسم ولي بها اسوة

الوجهين الآتين على قول الرهن (قوله في تعلق الزكاة) أي بالمال الزكوي وقوله مع ترجيح التعلق بقدرها أي
على كل من تعلق الرهن والارض وقوله في أي ترجيح هنا أي بالنسبة لتعلق الارض لان المرجح هنا على تعلق
الرهن التعلق بالجميع كاسلفوا الغرض من ذلك كله دفع ما قبل الصواب أن يقول المناهج فعلى القولين ولا
يقول على الاظهر أي الاولى هذا ولك أن تقول لا يلزم من التعلق بقدر الزكاة في مسئلتها أن يقول بمثله هنا لان
الزكاة موسسة ورفق وفيها ضرب من العبادة لتوقفها على النية فلا يلزم الاتحاد في الترجيح فالحق لا اعتراض
(قول المتن ولا خلاف الخ) أي لان الوارث خليفة المورث فله الذي له (قوله نعم لو كان الخ) هذا يشك
على تعلق الرهن وقد لك اختياره السبكي في هذه الصورة ان التعلق بقدر التركة من الدين (قوله أجيب الوارث)
أي فصدق عليه أنه امساك التركة ولم يوف الدين كله فحسن الاستدراك بقوله نعم الخ (قول المتن والصحيح أن
تعلق الدين الخ) وذلك لان التركة لو كانت باقية على ملك الميت لوجب أن يرثها من أصل أو عتق من أقر به قبل
وفاء الدين دون من مات بعد الميت وقبل الوفاء وقال أبو حنيفة ان كان مستقر قائم مع الا فلا يمنع مطلقاً (قوله

والثاني كور في موضعه وكأنما أشار الى مثل الخلاف المذ كور في موضعه وكأنما أشار الى مثل الخلاف المذ كور في موضعه وكأنما أشار الى مثل الخلاف المذ

في ملك الورث وعلى الثاني يتعلق بها تبعاً لاصلها (واقفة اهل)

(كتاب التفليس)

قال في الصحاح فلسه

القاضي تفليساً نادى عليه

انه اقلس وقد اقلس

الرجل صار مفلساً اه

والفلس في العرف من

لاماله وفي الشرع من لا

يقي ماله بدينه كما قال ذا كرا

حكمه (من عليه ديون حالة

زائدة على ماله بحجر عليه)

في ماله (بسؤال الفرماء)

وفي الحرر والشرح يجوز

للمحاكم الحجر عليه وفي اصل

الروضة يحجر عليه القاضي

وزاد انه يجب على الحاكم

الحجر مريح به القاضي أبو

الطيب وأصحاب الحاوي

والشامل والبيضاوي وآخرون

من أصحابنا وان قول

كثيرين منهم فلفظ الحجر

ليس مرادهم انه يحجره

أي بل انما جاز بعد امتناعه

قبل الافلاس وهو صادق

بالواجب والاصل في ذلك

ماروي البخاري في

وقال صحيح الاسناد عن

كعب بن مالك انه صلى الله

عليه وسلم حجر على معاذ

في ماله وابعاه في دين كان

عليه وفي النهاية انه كان

بسؤال الفرماء (ولا حجر

بالمؤجل) لانه لا مطالبة في

الحل (وانما حجر بحال المؤجل في الاظهر)

والثاني بحال المؤجل في الاظهر

الجبر (ولو كانت الديون

(كتاب التفليس)

أي ايقاع وصف الافلاس من الحاكم على الشخص واختاره هذا التعبير على الافلاس الذي هو وصف الشخص لانه المقصود شرعاً كما اشار اليه الشارح بقوله يقال فلسه الحاكم كما نادى عليه بالفلس فهو لغة النداء على المفلس وبه يشتهر بصفة الافلاس وشرعاً منع الحاكم له من التصرفات المالية لتعلق الدين بها كما في الرهن واعلم أن هذا الحجر لاجل الفرماء ولعل أجراً للنداء عليه في ماله ان قلنا انه لمصلحة لانه لبراءة ذمته وسبأني عن شخبنا خلافة وفيه نظر (قوله والمفلس في العرف من لاماله) وفي اللغة من صار ماله فلوساً لانها أخسر الاموال (قوله وفي الشرع الخ) سواء حجر عليه الحاكم أو لافهم اطلاقاً والحجر حكم عليه فلا يجعل قيدا فيه (قوله من عليه) أي من يطلب ولور قيداً ذوقاً فالحجر عليه بالفلس للقاضي لا للسيد (قوله ديون) الجيع ليس قيدا والمراد ديون الادعية العينية اللازمة للحالة كما يأتي فلا يحجر بالمذافع ولا بدين الله تعالى ولو فور يا كننروان المحصر مستحقه ولا ينصوم كناية ونحوها ولا يؤجل كما يأتي (قوله على ماله) أي عيناً كان أو منفعة حيث تيسر الاداء منها كدين على مومر باذل ومنفعة نحو وقف عليه يسهل اجارته المستغلات والوظائف والمعنى انه يجمع ماله الحاصل عنده مودينه المتيسر وما يحصل من الاجرة بحسب الرغبة ومن ريع المستغلات وما يرغب به في الوظائف ثم يقابل ذلك كله بما عليه من الديون فلا يعتبر المفضوب والضال والمجهود والدين على معسر أو غالباً ومنكرو لا يئنه والمرهون وان تعدى الحجر الى الجميع ولو المرهون على العتد كما سبأني فالمال المراد بقوله في ماله أهم من الاول (قوله يحجر عليه) ولور قيداً كما مر أو محجوراً والحجر على وليه وانما يقع الحجر من الحاكم أو المحكم لا غيرهما بقوله يحجر عليه أو منعه من التصرف في الاموال أو نحو ذلك (قوله وزاد انه يجب الخ) وهو العتد سواء كان الطلب من المفلس أو الفرماء أو بلا طلب في نحو المحجور كما يأتي (قوله وأصحاب الحاوي) وهو للوردى والشامل وهو لابن الصباغ والبيضاوي (قوله وهو صادق بالواجب) ليس في هذه العبارة افادة ما ادعاه من الوجوب بل صدقها بغيره فكان صواب النتيجة أن يقول فهو واجب فتأمل (قوله في دين كان عليه) وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لكم الا ذلك يعني الآن (قوله ولا حجر بالمؤجل) أي لا يجوز الحجر به مستقلاً ولا يحجب من الدين المقابل بالمال ولا بطلب صاحبه ولا يشارك عند القسمة فان حل قبلها يشارك صاحبه الفرماء كما في شرح الروض (قوله كاللوت) ومثله الردة أي المتصلة به وضرب الرق على الاسير بخلاف الجنون على المعتسر نظراً فائدة في الردة قبل القسم ماله بين رده وموته ثم مات فبقتعين فساد القسمة (قوله بخراب القسمة بالموت) والقسمة وصف قائم بالانسان صالح للالزام والالزام وهو يزول بالموت فلا يمكن التمسك بعده

والثاني الخ قضيته ان وجود الوصية وحدها مانع من الارث على هذا الوجه فان كان كذلك وجب فرضه في الاباء السانع (قوله وعلى الثاني يتعلق الخ) لانها باقية على ملك الميت

(كتاب التفليس)

هو كإقتل الماوردي والبندنجي والحامل في الشرع حجر الحاكم على المدين بالشروط الآتية (قوله وفي الشرع من لا يبي الخ) قال الاسنوي هو في الشرع المحجور عليه وفي اللغة من صار ماله فلوساً كمن به عن فلة المال ثم شبه به المحجور عليه لاجل نقصان ماله عن ديونه وقوله من لا يبي خرج من لاماله ويجوز أن يقال هذا أهم من الاول (قوله واذا حجر) خرج به ماله اقلس ولم يحجر عليه فانها لا تحل بالاخلاف (قول المتن لم يحل للمؤجل) في حلول المؤجل بالجنون قولان قال النووي والمشهور الحلول قال الاسنوي وفيه نظر قال وعليه

الحل (وانما حجر بحال المؤجل في الاظهر) والثاني بحال المؤجل في الاظهر (والثاني بحال المؤجل في الاظهر) والثاني بحال المؤجل في الاظهر (ولو كانت الديون

بقدر المال فان كان كسو باينفق من كسبه فلا حجروا ان لم يكن كسو بلو كانت نفقته من ماله فكذا (في الاصح) والثاني بحجر عليه
لا يضيع ماله في النفقة ودفع بالنفك (٢٨٦) من مطالبة في الحال (ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء (فلو طلب بعضهم) بالحجر

(ودينه فحجر به) بان
زاد على ماله (حجروا) أي
وان لم يزد الدين على ماله
(فلا) حجر كما تقدم ثم لا يختص
أثر الحجر بالطالب بل بهم
فهم لو كانت الدين لمحجور
عليهم بصا واجنونا وصفه
حجر القاضي عليه من غير
طلب لمصلحتهم ولا يحجر
لهن الثانيين لانه لا يستوفى
مالهم في التهم (وبحجر بطلب
المفلس في الاصح) لانه
فيه غرض ظاهر والثاني
يقول الحق لم في ذلك قال
الرافعي روي أن الحجر على
معاذ كان بالقياس منه (فاذا
حجر) عليه بطلب ودونه
(تعلق حق الغرماء به)
حتى لا ينفذ تصرفه فيه بما
يضرهم ولا زاحم فيه
اليون الحادثة (واشهد
الحاكم استنباه) على حجره
أي المفلس (ليحذر) أي
لحذر الناس معاملته (ولو باع
أوهب أو أعتق في قول
يوقف تصرفه) المذكور
(فان فضل ذلك عن الدين)
لا ارتفاع التبعة أو إراة (نفذ
والألفا) أي بان انه كان
نافذا أولا غيا (والاظهر
بطلانه) لتعلق حق الغرماء
بما تصرف فيه (فلو باع ماله
لغرمائه بدينهم) من غير

ولذلك الحق به ضرب الرق كاسر (قوله بقدر المال) أفهم أنه لو لم يكن مال فلا حجر بطريق الأولى ولا نظريا
عسا أن يوجد بنحو كسب (قوله ودفع الخ) فيلزمه المالك بالواقعة ان امتنع أو كرهه أو باع من ماله ما يوفى
به ما يرى فيه المصلحة وان عين غيره خلا فالسبكي ولو طلب المستحق الحجر عليه أجاهه المالك كسواء دين
المعامل أو الائلاف للابيض أمواله لكنه حجر غريم لا حجر فليس فلا بد على المصنف (فرع) قال شيخنا
مر للحاكم تميز الممتنع من أداء دين عليه بعد طلب مستحقه بحبس أو ضرب وان زاد على التعزير بل
وان أدى الى الموت لانه يفتى ولا ضمان عليه فيه (قوله ولا يحجر) أي لا يجوز (قوله لمحجور عليهم) ومنهم
المسجد والجهة العامة كالفقراء (قوله وأسفه) قال بعضهم أو فليس بغير طلب من ولهم أو لم يكن لهم ولا أصلا
(قوله دين الغائبين) الا ان كان على غير مولى أو غير موقوف فلقاضي الامين حينئذ الحجر لانه لا استيفاء
كما يؤخذ من العلة (قوله بطلب المفلس) ولو بوكيله لكن بعد دعوى الغرماء بالدين وثبوتها بينة أو اقرارا ولا
يكتفى علم القاضي (قوله أو بدونه) كافي المحجور السابق وما الحق به (قوله قال الرافعي الخ) قال السبكي
وهو أصوب مما تقدم عن النهاية (قوله حق الغرماء) أي لاحق الله كرامة ونذركم فارة وقيل تتعلق
نجوم الكتابة بمال المكاتب اذا حجر عليه بغيرها حرره (قوله بماله) عينا كان أو ديناً ومنفعة حالاً ومؤجلاً
ولو موهنا خلا فالابن الرفعة فلا يجوز بيعه بدون ثمن المثل اذا رضى المرنه ولا بغيره ان الغرماء مع المرنه
وغير ذلك (قوله تصرفه) أي الواقع بعد الحجر فلو وقع الحجر في زمن خيار بيع لم يتعاق به الغرماء بل له التسخ
والاجازة (قوله استحباً) أي يندب للقاضي أن يشهد وأن ينادى عليه أخذاً من العلة والقياس أنه لا يجب
أجرة المنادي على المفلس لانه الحق الغرماء بل في مال المصالح أو نحوها قاله شيخنا والوجه خلافه كما مر (قوله
والاظهر بطلانه) أي تصرفه مطلقاً يحرم عليه وطء الامة مطلقاً ولو فيمن لا تحبل واذا حبلت لم تصرف أم ولد
قاله شيخنا وظاهر ما أنه لو انفك الحجر بغير بيعها أو ملكها بعده لا تعود أم ولد وهو بعيد ولم يرتضه بعض
منايخنا فرجعه (قوله ومن الجائر) أي مع نقص نظر المفلس عن نظر القاضي فلا بد ما بعده (قوله والكلام
الخ) أي محل الخلاف ما ذكره والا فهو باطل قطعاً (قوله وبإذن القاضي يصح) البيع للغرماء بشرط

بمتنع الشراء له بالمؤجل (قول المتن بغير طلب) أي لانه لمصلحة الغرماء والمفلس وهم ناظرون لانفسهم (قوله
والثاني يقول) أي وأيضاً للحرية والرشد ينافيان الحجر وانما ارتكب عند سؤال الغرماء للضرورة (قول
المتن في قول يوقف) عليه لا يجوز الاقدام ولا ينفذ ظاهر احوال الخلاف المريض (قول المتن يوقف تصرفه)
أي كالمريض لكن المريض ينفذ ظاهر افعاله وقوله والا لفا لو كان هناك أنواع من التصرفات نقضنا الاضعف
فلا ضعف قال في الروضة ينقض الرهن ثم الهبة ثم البيع ثم الكابة ثم العتق واستشكل بان تبرعات المريض ينقض
الأخوفاً لا خروفرق ابن الرفعة بفرق مذكور في شرح السبكي وقول الشارح أي بان انه الخ ابطاحه ما قاله في
المطلب ان هذا القول غير القول بوقف العقود المنسوب للقديم فان ذاك وقف محقة وهذا وقف نين وكان
ماخذه ان حجر المفلس انما يفتاى بالقدر المزامم للدينون (قول المتن والاظهر بطلانه) أي كالمريض (قول المتن
فلو باع ماله الخ) أو شيئاً منه وقوله بدينهم خرج به البيع ببعضه أو بعين فانه باطل قطعاً لعدم تضمنه ارتفاع الحجر ثم
صورة مسئلة الكتاب أن يكون دينهم من نوع واحد وباعهم بلفظ واحد فان باع مراً تبا بالطلاق واضح وان
باع معاد دينهم مختلف النوع كان كبيع عبيد جمع من واحد فيبطل والى ذلك كله أشار الشارح بقوله الآتي
والكلام حيث يصح البيع لو لم يكن حجر (قوله والثاني قال الاصل الخ) لو صدر الإيجاب منه قبل

انفن القاضي (طل) البيع (في الاصح) لان الحجر ثبت على العموم ومن الجائر ان
يكون لغريم آخر والثاني قال الاصل عمدهما فرعان على بطلان البيع لاجنبى السابق كما أفادته الفاء والكلام حيث يصح البيع لو لم يكن
حجروا بذن القاضي يصح

(أو اشترى) شيئا من (أ) القصة فالمصحيح محض (ويثبت) البيع والقرن (في ذمته) والثاني لا يصح للمعبر عليه كالمعبر في الروضة كأصلها حكمية الثاني قولنا شاذ (ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه) زوجته (واقصامه واسقاطه) أي القصاص من إضافة المصير إلى مفعوله (ولو أقر بعين أودين وجب قبيل الحجر) بعمالة أو اتلاف (فلا ظهر قبوله في حق الغرماء) كما يقبل في حقه جزما والثاني لا يقبل في حقهم لا خيال لمواطأة ودفع بانها خلاف الظاهر (وإن أسند وجوبه إلى ما بعد الحجر بعمالة أو مطلقا) أي لم يقيد بعمالة أو غيرها (لم يقبل في حقهم) فلا يزاجهم المقر له (وإن قال من جنابة قبل في الأصح) فيزاجهم المجني عليه والثاني لا يقبل كالموفاة عن معاملة وإن أطلق وجوبه قال (إلا في ققياس المذهب) التزويل على الأقل وجعله كالأوسنة إلى ما بعد الحجر زاد في الروضة هذا ظاهر أن تعفوت مراجعة المقر وإن أمكنت فينبغي أن تراجع لأنه يقبل إقراره (وله أن يرد بالعيب ما كان اشترا ما كان كانت الغبطة في الرد) فإن كانت الغبطة في إبقائه بأن كانت قيمته أكثر من الثمن

أن يقع العقد لجمعهم بلفظ واحد وأن يكون دينهم من نوع واحد كما قاله الاستاذ وسياق أن لو رضى الغرماء بأخذ مال الغلس بدينهم من غير بيع جز ويفرق بأن العقد يحاط له (قوله فلو باع سلميا) خرج المشتري سلميا فلا يصح منه وضابط ما لا يصح منه كل تصرف مالي بالعين مفوت على الغرماء أنشاء في الحياة ابتداء فخرج بالمال نحو الطلاق والعين القصة كالمسلم وبالفوات ملكه من يعتق عليه بهيمة وأرث أو صدق لها أو وصية قال بعضهم وفي هذا نظر لأنه بدخوله في ملكه تعلق به في حق الغرماء فكيف يتفقد حقه مع تقوية عليهم فتأمل وبالنسبة للإقرار وسياق في الحياة والتدبير الوصية نحو مما بالابتداء رده بالعيب وهو موقوف على الآخر على التصرف في نفقته وكسونه بأي وجه كان فراجع (قوله من إضافة إلخ) دفع به شموله لأسقاط أرض أو دية أو دين أو رجوع الضمير للغلس وشمل ذلك إسقاطه القصاص مجازا وهو كذلك وقد يقال إن غير القصاص لا يسمى إسقاطا وإنما يقال إبراء فلا يرد على رجوع الضمير للغلس المناسب للضمان فقبوله فتأمل (قوله وجب إلخ) أي ثبت وأن لم يلزم كبيع مع خيار كإمساك (قوله فلا ظهر قبوله) ولا يحلف هو ولا المقر له على المعتمد لأن رجوعه لا يقبل (قوله إلى ما بعد الحجر) أي بعد ابتدائه فهو في زمنه كوقت الإقرار (قوله قبل) ولا يحلف هو ولا المقر له كإمساك (قوله والثاني لا يقبل) ودفع بأنه ثبت بغير رضا مستحقه (قوله على الأقل) وهو دين المعاملة وجعله بعد التزويل المدكور فهو تزيل المدكور من التزويل والجعل ومثله إطلاق الإسناد المتقدم في كلام المصنف وبعضهم جعل ما هنا شاملا لمفعوله بعد (قوله فينبغي) أي يجب أن يراجع وهو المعتمد هنا وفيما يصح فعل أنه في هذه المراجعة مرتين وفي الأولى مرة (قوله وله أن يرد إلخ) فلا يجب مع الغبطة فيه لعدم وجوب رعاية المصلحة عليه وليس فيه تقوية حاصل وفارق لزوم الرد على الولي لرعاية المصلحة عليه وفارق جعل إمساك المريض ما اشتراه في محضه والغبطة في الرد تقوية بتأنيده حسب ما في الثالث لأن حجر المريض أقوى (قوله بالعيب) ومثله الأقالة (قوله ما كان) لفظ كان زائدا فيدخل ما اشتراه حال الحجر فله رده بالشرط المدكور على المعتمد خلافا لابن شبة (قوله فإن كانت إلخ) وكذلك الواسطى الأمر أن فلا رد على المعتمد وقد تنازعوا في المفهوم في كلام الشارح مع أن كلام المصنف شامل لما فلو قرره الشارح على مقتضاه لكان مستقيما (تنبيه) قال في المنهج أفتى ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بعه الحجر واعترف بغيره على وفاته قبل بطل ثبوت عساره أي لأن قدرته على وفاته شرعا تستلزم قدرته على بقية الدين اه فقله قبل بفتح القاف وسكون الموحدة براد به وقت الحجر وهو واضح وفي بعض النسخ قبل وبطل أي قبل قوله بأنه قادر على الوفاء وهي المناسبة للتعليل المدكور لأن قدرته على وفاء ما أقر به تقتضي موافاةهم فغيبه ما سلف في نظيره من الرهن (قول المتن ويصح نكاحه) كذا يصح استلحاقه النسب (قوله زوجته) خرج به ما لو كان الخالع أجنبيا والزوجة مهما فلسان فانه لا يصح منهما إلا في الذمة (قول المتن وجب قبل الحجر) أي وإن لم يكن لازما (قول المتن فلا ظهر إلخ) قال الماوردي هما مبنيان على أن هذا الحجر حجر مرض أو سفة وفيه قولان أي أظهرهما الأول (قوله كما يقبل في حقه إلخ) وكما يقبل إقرار المريض ولو طلب الغرماء تخليفه لم يحلف لأن رجوعه لا يفيد أقول ومن ثم تعلم أنه لو كان على إنسان اشتداد بدين أو مال شركة وهو ما فارق مالك ذلك به لا آخر ثم ادعى من عليه الحق أنه لم يتناول ذلك مثلا بل كان لشهادة على رسم القبالة لا يحلف المقر لأن رجوعه لا يقبل (قوله والثاني لا يقبل) على هذا نابع العين في الدين فلو كانت ودية فهل تضمن والحال أنهم لم يقصروا بآذان في البيع عمل نظر (قول المتن لم يقبل) وجهه في الإطلاق التزويل على المعاملة لأنها قل المراتب (قول المتن وله أن يرد بالعيب) يؤخذ منه عدم الإيجاب على الرد وقوله بالعيب خرج به الرد بالتخييل فانه جائز مطلقا ثم حله الجواز كون الفسخ ليس ابتداء نصرف (قول المتن ما كان اشترا) قضيته عسره ما اشتراه في القسم على الحجر والوجه التسوية بينهما ولو فرض عدم الغبطة في الرد والإمساك معاني

لم يكن له الرضا فيه من تقويت مال غيره هوض (والاصح نعدى الخبر الى ما حدث بعده بالا صطياد الوصية والشراء) في القصة (ان صحناه)
وهو الرابع كاقدمه الثاني لا يتعدى (٢٨٨) الى ما ذكر (د) الاصح (انه ليس لبائعه) أي المفسل في القصة (ان يفسخ) ويتعلق بعين

متاعه ان علم الحال وان
جهل فيه ذلك) والثاني له
ذلك مطلقا والثالث لا
مطلقا وهو مقصر في الجهل
بنك البحت (و) الاصح
(انه اذا لم يمكن التعلق بها)
بان علم الحال كما تقدم
(لا يزاحم الغرماء بالثمن)
لانه حدث برضاه والثاني
يزاحمهم به لانه في مقابلة
ملك جديد زاد به المال

(فصل ببادر القاضي)
استحبنا (بعد الخبر) على
المفسل (بيع ماله وقسمه)
أي قسم ثمنه (بين الغرماء)
لثلاث بطول زمن الخبر ولا
يفرط في الاستحجال لثلاث
يطمع فيه ثمن بخس
(ويقدم في البيع ما يخاف
فساده) لثلاث بضيغ (ثم
الحبوان) لحاجته الى النفقة
وكونه عرضة للسلاك (ثم
المنقول ثم العقار) لان
الاول يخشى عليه السرقة
بخلاف الثاني (ولبيع
بمحضرة المفسل) أو ديكه
(وغرمائه) لانه أليط
للقلوب (كل شيء في سوقه)
لان طالبه فيه أكثر
ويشهر بيع العقار والامر
في حدين للاستحباب
(ثمن مثله حالا من نقد
البلد) الامر فيه للوجوب
(ثم ان كان الدين غير جنس

أنه لا حجر عليه في وفاته فيلزم أنه كان موسرا حال الخبر فالخبر عليه ليس في محله فهو باطل وقول شيخنا الرمي
ان المراد بالقدر قبل ملكه ما يوفى به الدين المقر به فهو الآن موسر بذاته والخبر باق عليه وقائدة اقراره بحسه
ولما زمت عليه في فيه نظرا لما أتى من تعدى الخبر لما حدث وان زاد على دينه ولا حرج ولا ملازمة فتأمل ذلك
وراجع الفتاوى التي لابن الصلاح (قوله الى ما حدث) وان زاد على الدين خذ لافالا لاسنوى وعلم بقوله
بالاصطياد الخ ان ذلك فيما يبق على ملكه لا نحو وصية له بمن يعتق عليه كما مر بما فيه (قوله بان علم الحال)
مفهومة انه يزاحم اذا جهل الحال وأجاز وهو ما ذكره في المنهج والمعتمد خلافه كما في العباب

(فصل) فيما يفعل في مال المفسل من بيع وقسمة وإيجار ونفقة وما يبيع ذلك (قوله ببادر القاضي بخدا)
أي قاضي بلد المفسل وان كان ماله في غيره (قوله ببيع ماله) ويكتفي في بيعه منه أو من الخا كم بوضع اليد ولا
يحتاج الى بينة على المعتمد كما في قسمة المشترك وخالف شيخنا في القسمة وبيع الخا كم ليس حكا على المعتمد
والاولى أن يتولى البيع المالك أو وكيله باذن الخا كم ليقع الا شاهد عليه (قوله لثلاث بطول زمن الخبر) أي عليه
اما في ماله وهو علة للبادة أو في نفسه وهو علة للبيع والقسمة لاحتمال الوفاء وقول المنهج بقدر الحاجة يحتمل
رجوعه الى حال فيقتصر على قدر ما يوفى أو لازم من فلا يؤثر من زمن الحاجة ولا يقدم عليه أولها وهو أفيد
(قوله ولا يفرط) قال شيخنا قسما وقال غيره وجوب (قوله) يقدم في البيع الخ) أي وجوب كما يؤخذ من مفهوم
كلام الشارح الآتي وقال شيخنا تعال على شيخنا الرمي ان التقديم في هذه المذكورات منوط برأي القاضي فيما
يرامن المصلحة (قوله ما يخاف فساد) منه ما يسرع فساد فبقدمه على غيره منه (قوله ثم الحبوان) أي خبر
الدين برؤيته حتى عن العقار وجوب ما لا يخفى بعضهم به المعلق بصفة لا احتمال موت السيد وجوب الصفة فراجع
ويقدم جان على مروهون وهو على غيره (قوله ثم المنقول) ويقدم منه المارهون ومال القراض على غيره
بل قال شيخنا حتى على الحبوان ويقدم غير النحاس عليه (قوله ثم العقار) ويقدم البناء على الارض
(قوله والامر في حدين) وما حضرة المفسل والغرماء وكل شيء في سوقه للاستحباب فله الاستقلال بالبيع
وفي غير سوقه نعم ان وجدت مصلحة وجب (قوله الامر فيه) أي المذكور من اعتبار ثمن المثل والحلول
وبنقد البلد للوجوب فان خالف في شيء منه لم يصح البيع نعم ان رضى المفسل والغرماء بشئ من ذلك ولودون
ثمن المثل جاز (قوله غير جنس النقد) أو غير نوعه أو غير صفته (قوله وان رضى جاز) قال في العباب ولو رضى
الغرماء المتصرفون لا تقسم بأخذ أعيان مال المفسل في ديونهم من غير بيع جاز واعتمده شيخنا ولو لم يوجد
مشتر بما مر وجب المعروف فله ان يجر بما اذرى مشتر بعد (قوله الا في السلم) ومثله كل ما لا يتراض عنه

مسئلة الكتاب فحل نظر (قول المتن والاصح انه ليس لبائعه) هذه المسئلة كان محلها عند ذكر التصرف
في القصة ولكن آخرها ليسوق تصرفات المفسل على نط واحد وقوله وان جهل تقديره وانه ان جهل كي
بدخله الخلاف (قوله والثاني له ذلك) هلته عدم الوصول الى الثمن (قوله وهو مقصر) خصوصا والخبر يشهر
(قول المتن وانه اذا لم يمكن التعلق) حذف له اختصارا (قوله بان علم الحال) ينبغي أن يكون مثله ما لو جهل
وأجاز (قوله والثاني يزاحمهم) ظاهره في جميع المال

(فصل ببادر القاضي ببيع ماله) لابد من ثبوت الملك في بيع القاضي خلافا للسبكي وغيره قلت فهذه بينة
واضع اليد تسمع قبل بينة الخارج ليوافق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القضاء ثم انظر هل يتوقف معاها
على دعوى أو لا واعلم ان السبكي قال قد خفت عن هذه المسئلة فحصلت على قولين أحدهما لا كنفاء بالبد
(قول المتن وقسمه) لو كان مكتوبا قسم دين للماملة ثم الارش ثم النجوم (قول المتن ثم الحبوان) استثنى بعضهم

لنقد في كتابه (ولا يسلم ميبعا
قبل قبض منه) احتياطا
لم يتصرف عن غيره (وما
قبض) بفتح القاف
(قسمه بين الغرماء الآن
يسر) قسمه (لقلته فيؤخر
ليجتمع) فان ابرأ التأخير
في النهاية اطلاق القول بأنه
يجيبهم قال الرافعي والظاهر
خلافه وسكت عليه المصنف
(ولا يكلفون) عند القسمة
(بينه بان لا غريم غيرهم)
لان الحجر يشتر ولو كان ثم
غير لم يظهر وطلب حقه
(فلو قسم فظهر غريم شارك
بالحصة) لحصول المقصود
(وقيل تنقض القسمة)
ويستأنف فعلى الاول لو
قسم ماله وهو خمسة عشر
على غريمين لاحدهما
عشرون والاخر عشرة
فاخذ الاول عشرة والاخر
خسة فظهر غريم له ثلاثون
استرد من كل واحد نصف
ما اخذه وعلى الثاني يسترد
منه ما القاضى ما اخذناه
ويستأنف القسمة على
الثلاثة (ولو خرج ثمن باه
قبل الحجر مستحقا والتمن)
المقبوض (تالف فكدن)
أي فشل الثمن من اللازم
الوجه وحكمه ما سبق
فيشارك المشتري الغرماء
من غير نقض القسمة أو
مع نقضها (وان استعنى
كم) والتمن المقبوض تالف

كنجوم الكتابة والمبيع في القسمة وما في شرح شيخنا من صحة الاعتراض في هذه سبق فلم وكلها النفع في
القسمة وما اشترط قبضه في المجلس (قوله وقد تقدم) دليل للمصدق (قوله ولا يسلم) أي القاضي أي لا يجوز فيه
فان خالف من قال شيخنا الرمي بالقيمة للحيلة نعم ان سلم باجتهاد وتقليد صحيح لم يضمن وغير القاضي
يضمن البطل بالنسبة ايضا فان تلف للمبيع والا فالقيمة مطلقا للحيلة كالقاضي ولو وقع تنازع في التسليم
أجبر المشتري المتصرف لنفسه والا أجبرهما ولو كان المشتري أحد الغرماء ولم يزد التمن على دينه فالأحوط
بقاؤه في ذمته (قوله وقسمه) أي ندبا بين الغرماء ثم يقدم من رهن على غيره المتعلقة بالعين ومستحق أجرة
على عمل في عين كغصاة لأن له الجنس ويقدم في مكان حجر عليه دين معاملة ثم أرش جنابة ثم نجوم ككتابة
وأجرة القاسم في مال المصالح فان تغير فعلى الفليس والمديون غير المحجور عليه بقسم ماله الناقص بين غرمائه
بالنسبة لدونهم أيضا لعدم المرجح (قوله فيؤخر) بأن يبقى في ذمة المشتري ان كان مليا ومروا ويسلم
المبيع أو يقرضه الحالك بعد قبضه عدلا أميناً مورا برضاه الغرماء ولا يحتاج الى رهن فان لم يوجد أودعه
نفسه كذلك ولا يضمنه القاضي عند التهمة فان اختلفوا فعند عدل يراه الحالك وإذا تلف عند العدل كان
من ضمان الفليس (قوله في النهاية الخ) ويجمع بينهما بفعل ما فيه المصلحة (قوله ولا يكلفون بينه بان
لا غريم غيرهم) بخلاف الورثة فيكفون بينه أن لا وارث غيرهم لأن الورثة أضبط غالبا كذا قالوا وفيه
فظهر فراجعهم (قوله لأن الحجر يشتر) انظر هذا مع ما صرح من عدم صحة بيعه لغرمائه (قوله وقيل تنقض
الخ) قياسا على ما لو قسمت التركة ثم ظهر وارث فانها تنقض وقرى الاول بأن حق الوارث في عين التركة
وحق الغريم هتاف القيمة (قوله استرد من كل واحد نصف ما اخذه) الا ان حدث للفليس مال فله أن يأخذ
منه قدر ما يساوي نسبة دينه ثم يقسم الباقي بين الجميع وعلم ما تقدم ان زوائد ما اخذه كل واحد له ولو أعسر
بعض الآخرين جعل ما اخذه كالعدم وشارك صاحب الدين الظاهر من بقى بالنسبة فان يسر بعد ذلك
أخذ منه ما كان يؤخذ لولم يعسر ويقسمه البقية بنسبة دونهم فلوا عسر صاحب الخمسة في المثال المذكور
أخذ صاحب الثلاثين ثلاثة أخماس العشرة ممن أخذها وهو صاحب العشرين فاذا يسر صاحب الخمسة
بعد ذلك أخذ منه الحالك نصفها واقسمه الآخرين أجزاها بنسبة دونهم (تنبيه) لوفك الحجر عن
الفليس وحدث له مال بعده فلا تعلق لاحد به فيتصرف فيه كيف شاء فلو ظهر له مال كان قبل الفلك تبيين
بقاء الحجر فيه سواء حدث له بعد الفلك مال وغرماء أولا والمال الذي ظهر أنه كان قبيل فك الحجر للغرماء
الاولين وشاركوا من حدث بعدهم فيما حدث بعد الفلك ولا يشارك غريم حادث من قبله في مال
حدث قبله أو معه فتأمل ذلك (قوله تالف) سواء تلف قبل الحجر أو بعده وهذا من التلف قسمه بين
الغرماء راجعه (قوله من غير هذا الوجه) هو اصلاح الكلام المصنف المقتضى انه ليس من الدين
مع انه منه حقيقة (قوله وان استحق) هو واضح على المعتمد من الاكتفاء بالبد كالمصر وأما على
القول بأنه لا بد من بينة بآيات ملكه ففيه نظر وقد يجاب بأن البينة تعتمد ظاهر اليد استصحابا فلا
اشكال (قوله باعه الحالك) أي ولو بئانه (قوله والتمن المقبوض تالف الخ) فان كان باقيا رده عليه
المدير (قول المتن قسمه بين الخ) أي لتبرأ منه القسمة ويصل اليه المستحق ثم القسمة المذكورة على وجه
الاولوية فلو عكس جاز قاله الرافعي (قوله يشتر) أي فهو بمنزلة الشاهد لهم على عدم الغريم (قول المتن
فظهر غريم) المراد به من يجب ادخاله في القسمة ولو بجنابة حادثة أو سبب متقدم بل لو حدثت حادثة بعد
القسمة ينبغي ان يشارك لان الحجر لا ينفك الا بفك القاضي (قوله ويستأنف) لانها جدرت على غير الوجه
الحال شرعا كذا عا لوم وهو يفيدك ان معنى النقض تبين فسادهما من أصلها وانظر لو قسمت التركة وحدث
بعد قسمتها زوائد هل يتعين القول بنقض القسمة أم كيف الحال (قول المتن فكدن ظهر) قيل الكاف

كأن الروضة وأصلها (قدّم
 المشتري بالفتح) أي مثله
 (وقول خاص الغرماء)
 به كسائر الذين ودفع بأنه
 يردى للمرجعة الناس عن
 غمراه مال المفلس فكأن
 التقدير من مصالح الجبر
 (ويفتق) الحاكم على
 المفلس و (على من عليه
 نفقته) من الزوجات
 والأقارب (حتى ينقسم ماله)
 منه لأنه موسر مالم يزل
 ملكه وكذلك يكسوه منه
 بالمعروض معنى الزوجات
 أمهات الأولاد (الآن
 يستغنى بكسب) فلا يفتق
 عليهم ولا يكسوه ويصرف
 كسبه إلى ذلك وظاهر أن
 لم يصب به كمل والنفقة على
 الزوجات قال الإمام نفقة
 المعسرين والروايات نفقة
 الموسرين قال الرافعي وهذا
 قياس الباب والاما أنفق
 على الأقارب قال في الروضة
 يرجح قول الإمام بقول
 الشافعي في المختصر أنفق
 عليه وعلى أهله كل يوم أقل
 ما يكفهم من نفقة وكسوة
 ثم قال فيها عن البيان وتسلم
 إليه النفقة يوما بيوم (ويباع
 مسكنه وخادمه في الأصح
 وإن احتاج إلى خادم لزماته
 ومنصبه) أي لو أحد منهما
 والثاني يبقيان له حاجته إذا
 مكانا لا تقين به دون
 النفيين والثالث يبقى
 السكن فقط (ويترك له

(قوله أي مثله) الأولى بجمه وليس الحاكم كغير بقا الضمان وتسلم تقديم المشتري ما قبل القسمة وما بعدها
 وما قبل التفت وما بعد مظاهره أنه لا تنقض القسمة فراجع (قوله وينفق) أي وجوباً (قوله وعلى من
 عليه نفقته) جعل الشارح هذا عطفاً على مقدم وهو المفلس ولعل مراده أن نفقة نفسه لا يفتق لزومها له
 ولا يحتاج إلى طلب وجعله شيخ الإسلام داخلين عليه لأن نفقته واجبة على نفسه وهو أولى بما يأتي لكن
 يعتبر في وجوب نفقة غيره طلبها بنفسه إن كان أهلاً والأقربيه فإن لم يكن ولي فلا حاجة للطلب (قوله من
 الزوجات) أي غير الخدمت في من الجبر لأن حدودهن جائز باختياره وإن وجب العقد عليهن بعد طلاقهن
 بنحوه فاقسم (قوله والأقارب) ولو الخادنين في زمن الجبر ولو بقبول هبة أو وصية بأصله أو فرعه أو بشرائه في
 ماله لأنه يفتق عليه في ذلك لأن شأن الأقارب عدم الاختيار في تحصيلهم وإن كانوا من الزوجات الحادثات
 أو من المسترلحات أو مستلحقاً لوجوبه عليه وفارق عدم لزوم نفقة مستلحق السفيه في ماله بل على بيت
 المال والمسلمين لأنه ممنوع من التصرف في الأموال لأنه واقفاره بها باطل (قوله منه) أي من ماله إلا أن تعلق
 بعينه حتى كرهى وخرج به كسبه فينفق منه ولو على الزوجات الحادثات (قوله يكسوه) ومثل ذلك الإسكان
 والأخدام والتجهيز في الموت ولو بالمدب مالم يمنع الغرماء (قوله وفي معنى الخ) أي من حيث الوجوب والمراد
 غير الحادثات من الزوجات فلا ينفق مالم والمالك كأمهات الأولاد بل أولى لأنهم لمصلحة الغرماء (قوله لا
 لن يستغنى بكسب) منه يفهم أنه لا يكاف الكسب قال شيخنا وهو كذلك وإن لا يقدّر عليه وإن كان قد
 عصى بسببه لكن من حيث الدين كما يأتي وتستمر النفقة ونحوها في ماله إلى قسمه وعلى هذا فمضير يستغنى
 عائداً إلى المفلس وصريح كلام الشارح أنه عائداً إلى من عليه نفقته لا إلى المفلس لأنما جعله دخلاً في كسبه والحكم
 واحد (قوله قال الإمام نفقة المعسرين) هو المعتمد والكسوة كالنفقة (قوله قياس الباب الخ) هو مبني على
 اتحاد يسار القريب مع يسار الزوجة وليس كذلك لأنه يكفي في يسار القريب القدرة على الكسب الواسع
 وبذلك علم عدم الترجيح بقول الشافعي المذكور رضي الله عنه (قوله ويبيع مسكنه) وإن احتاج إليه
 كافي الخادم المذكور فلو أبدل لفظ خادم بمضير لكان أخصراً وعملاً الماركوب نعم يبنى أن يجب بقاء
 مسكنه لا يفتق به عن السكنى في غيره (قوله أي لو أحدهما) لو أبقى كلام المصنف على ظاهره لم يفهم منه
 هذه الأولى إلا أن يقال لأجل المقابل وانما بيعت المذكورات لا مكان تحصيلها باجرة فإن تعذرت فعلى
 أغنياء المسلمين وقيد شيخنا في الخادم ونحوه بما فيه مصلحة عامة لأنه حينئذ ملحق بالضرورة لأنه الذي
 يلزمهم فراجع وفارق عدم لزوم بيع المسكن والخادم والمركوب في الكفارة المرتبة لوجود البديل المنتقل
 إليه فيها وهو الموم بخلافه هنا (قوله ويترك له) أي لمن ذكر من المفلس ومن عليه نفقته على ما تقدم
 فلا حاجة لقوله ويترك له بالفتح بل تركها أولى لشمولها لمن ليس عليه نفقته وليس مراد افتأمل (قوله

مستدركة وقد أشار الشارح إلى الجواب (قوله إلى رغبة الناس الخ) هذا التعليل يقتضي أن المفلس لو باع باذن
 الحاكم كان الحكم كذلك (قوله فكان التقديم من مصالح الجبر) أي كاجرة السكيا (قول المتن وينفق)
 دليله إطلاق قوله عليه الصلاة والسلام أبدأ بنفسك ثم بمن تعول (قوله على المفلس) لك أن تقول هو داخل
 في عبارة الكتاب لأنه يجب عليه نفقة نفسه (قوله بقول الشافعي الخ) قال السبكي لا دليل فيه لما قاله فإن
 أهل اليسار يتفاوتون اه واعلم أن اليسار المعتبر في نفقة القريب غير اليسار المعتبر في نفقة الزوجة فالأول
 أن يفضل عن قوته وقوت عياله والثاني من يكون دخله أكثر من خرجته فالقادر على الكسب الواسع معسر
 في الزوجة موسر في الأول والمسكن والخادم يباعان في نفقة القريب ولا يباعان في نفقة الزوجة إلى غير ذلك
 (قول المتن ويبيع مسكنه الخ) قال الأسنوي لأن تحصيلها بالكره أسهل فإن تيسر والأفعلى كافة المسلمين

كأيترك له ويساع بالبد
والحصر القليل القيمة ولو
كان يلبس قبل الاطلاق
فوق ما يلبس به ردناه الى
اللائق ولو كان يلبس دون
اللائق فتسير الم يزدهليه
وكل ما قلنا يترك له ان لم يوجد
في ماله اشترى له (ويترك له
قوت يوم القسمة) وهو (لمن
عليه نفقته) لانه موسر في
أوله قال الغزالي وسكني
ذلك اليوم ولم يتعرض لذلك
غيره (وليس عليه بعد
القسمة أن يكتب أو يؤجر
نفسه لبقية الدين) قال
تعالى وان كان ذو عسرة
فنفرة الى ميسرة حكم
بأنظاره ولم يأمره بالكسب
(والاصح وجوب اجارة أم
ولده والارض الموقوفة
عليه) لبقية الدين لان
المنفعة كالعين فيصرف
بدلها للدين والثاني بقول
المنفعة لا تعد مالاً حاصلًا وعلى
الاول يؤجر ما ذكر مرة
بعد أخرى الى أن يقضى
الدين قال الرافعي وقضية
هذا ادامة الحجر الى قضاء
الدين وهو كالسبع بعد زاد في
الروضة ذكر الغزالي في
الفتاوى انه يجبر على اجارة
الوقف مالم يظهر تفاوت
سبب تجهيل الاجرة الى حد
لا يتقارب به الناس في غرض
قضاء الدين والتخلص من
المطالبة (واذا ادعى الدين
(انه مصر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم انه لا يملك غيره وأنكر واظن لزمه الدين في ماله فكل كسراً ما وفرض عليه البيعة)

دست الخ) هي لفظة أعجمية اشتهرت في الشرع ومعناها جلة وجماعة ثوب ومنها المنديل والنسكة وما تحت
العمامة واليطيان والخف وما يلبس فوق الثياب كالدرعة بجمهلات مع تشديد الراء وهي الملوطة والمنقعة
للرأة ولولم يحل ترك شيء من ذلك أو عاذا كره المصنف بمروا به لم يترك له نحو من لا يعتاد لبس السراويل
(قوله وزياد في الشتاء) وان وقعت القسمة في الصيف (قوله لعباله) أي من عليه نفقتهم كأم (قوله ويساع
بالبد الخ) أي لا بالفرش والبسط ونحوها (قوله تقتيرا) قال شيخنا بخلاف من كان يفعل هذا وتواضعا
فبرد الى اللائق به فراجعه ويترك لعالم كسبه ان لم يستغن بموقوف ولجندى سرزق خيله وسلاحه المحتاج
اليها لا المتطوع الان تعين ولا يترك مصحف الابجمل لاحافظ فيه وتباع آله محترف ورأس مال تجارة وان
توقف الكسب عليهم على المعتمد (قوله وكل ما قلنا الخ) ذكر في المنهج بعد كتب العالم وخيل الجندى وغير
ذلك فيقتضى انها تشتري له أيضا قال شيخنا وهو كذلك خلا فالجمع قال بعضهم وشمل كتب العالم ما كانت
لطبيب فراجعه وشمل شراء المذكورات ما لو استغفر فماله فراجعه (قوله يوم القسمة) أي ببلته نعم ان
تعلق بعين ماله حتى كره ان يترك له شيء ولا ينفق عليه منه كأم (قوله وليس عليه) أي من حيث الدين كأم
وان لزمه من حيث الخروج من المعصية لو عصى به ومنه وجوب التزويج على المرأة وبهذا علم كذب ما قيل
عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه من أنه يباع الحرفي دينه (قوله الموقوفة عليه) وكذا
الموصى له بمنفعها حيث جاز له ايجارها لا نحو الموقوفة على السكنى أو الموصى له بأن يسكنها (قوله فيصرف
بدلها) أي ما فضل منه عن مؤنة مؤنه كأم ولا يصرّف القاضى للفرءاء الا جرة استقر ملكه عليها (قوله
ادامة الحجر الى قضاء الدين) هو المعتمد بل ويستمر بعد قضائه الى أن يفكه القاضى لا للفرءاء وقال بعض
مشايخنا لا يجوز للقاضى فكه قبل وفاء الدين ولو في الموقوف عليه والموصى به وقيل يجوز له الفك فيهما
(قوله يجبر على اجارة الوقف) هو معلوم من الوجوب وسكت عن أم الولد والظاهر أنها كذلك وغير الارض
مثلها كما شله كلامه هنا (قوله وأنكرها) وله تخليفهم أنهم لا يعلمون اعساره وان تكرره منه ذلك مالم يظهر
منه نفعت وكذا لهم الدعوى عليه بحدوث مال مرة بعد أخرى وتخليفه مالم يظهر منهم نفعت واذا ردت العين
من أحد الجانبين حلف الآخر ونبت ما حلف عليه (قوله في معاملة مال) المراد منها أن يعرف له مال ولو بغيرها
فلا يقال المال الذى عرف بالمعاملة قد قسم فأى حاجة الى يمينه عليه (قوله فعليه البيعة) فلا يحكم القاضى بعلمه
أى بظنه اعساره وله الحكم بالبيعة في غيبة الفرءاء حيث شاع والبيعة هنا جلال ولا يحتاج معها الى عين ان
شهدت بثلث المال والا فلا بد من الحلف معها بطلب الخصم المعين المستقل الحاضر والاحلف بلا طلب ولو أراء
الفرءاء لظن اعساره فبان موسر. فان قيد ابراءه بعد علم المال لم يبرأ والا برئ ولو أقر المخلص بالمال الذى معه
(قول المتن وعمامة) ذكر المحرر بدلها المنديل قيل فسكان يفتنى أن يذكروا معها وأجيب بأن أهل بلاد
الرافعي يطلقون المنديل على العمامة فلهاذا اقتصر المتنازع عليها (قوله مكعب) سمي به لانه دون الكعبين
(قوله ويترك لعباله) قضيت أن عبارة المتن لا تفيد ذلك وقد يمنع بأن ضمير له عائدا على من في قوله السابق على
من عليه نفقته فيشمل نفسه وعياله (قول المتن قوت يوم القسمة) انما انص عليه لان بعده متأخر فلم يسلمه
مأم (قول المتن وليس عليه الخ) وقال الفراءى عليه ان عصى بسببه وعلاؤا ذلك بأن التوبة واجبة ولا تحصل
الا برد المظلمة وعورض بأن الجاني تصح توبته وان لم يسلم نفسه للخصاص لانها معصية متجددة قاله في الخادم
(قول المتن والاصح الخ) قال الاسنوى كلامهم في هذه المسئلة لا سيما نصر بهم بالايجار الى قضاء الدين صريح
في أن ملك المنفعة لا يمنع الحجر وان كان ماله معها زاد على ديونه (قوله ذكر الغزالي) هذا بما ذكره جوابا
سؤال هل يؤجر بأجرة مججلة مع ان القدر ينقص بسبب التجهيل (قول المتن فعليه البيعة) أي فنشهد
في الاولى بالايعار وفي الثانية بكنى شهادتها بثلث المال ثم فيها اشكال وهو ان المال قد وجد وقسم فينبى
(انه مصر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم انه لا يملك غيره وأنكر واظن لزمه الدين في ماله فكل كسراً ما وفرض عليه البيعة)

معاملة (قصد في جميعه في
الاصح) لان الاصل عدم
والثاني لا يصدق الا بينة
لان الظاهر من حال الحر
انه يملك شياً والثالث ان
لزمه الدين باختباره
كالمداد والضان لم يصدق
الا بينة وان لزمه لا باختباره
كلوش الجنابة وغرامة
المكلف صدق بجميعه والفرق
ان الظاهر انه لا يشغل
ذمته باختباره بما لا يقدر
عليه (وقبل بينة الاعسار
في الحال) بالشرط في قوله
(وشرط شاهده) وهو
اثتان وقيل ثلاثة (خبرة
باطنه) أى المعسر بطول
الجوار وكثرة المجالسة
والمخالطة فان الاموال تخفى
فان عسر القاضى أن
الشاهد بهذه الصفة فذاك
والافله اعتمد قوله انه بهذه
الصفة قاله في النهاية (وليقول
هو معسر ولا يحضز التفي
كقوله لا يملك شيئاً) بل
بقيد كقوله لا يملك الا
قوت يومه وزياد بدنه
(واذا ثبت اعساره) عند
القاضى (لم يحز حبه ولا
ملازمته بل يهمل حتى
يوسر) لا لانه نعم للغير
تحليفه يجب بطله قيل
ومع سكونه أيضاً فيكون
من آداب القاضى (والغريب
العاجز عن بينة الاعسار
يوكل القاضى به من يثبت
من حاله فاذا غلب على قلبه اعساره شهد به)

لمجهول لم يقبل وللغرماء أخساره أو لمعين غائب انتظر أو حاضر فكل به أخذه الغرماء أو صدقه حمل باقراره
فياً أخذه المقر له ولا يخلف هو ولا المقر له على عدم المواطأة وان شهدت بينة بأن المال للمسلم كاسر ولو تعارض
بينتان بيساره واعساره قدمت بينة اليسار حيث لم يعرف له مالو يثبت سبب يساره لانها نافلة والا قدمت
الاخرى وبقي عن بينة الاعسار بينة تلف المال وان كان أقرب بأنه متى (قوله) وقبل بينة الاعسار في الحال
من غير مضي مدة يحبس فيها المختبر حاله فيها خلافاً لا في حنيقه (قوله) وشرط شاهده) أى ان يشهد بالا عسار
فلن شهد بتلف المال لم يحتج الى خبره باطنه كاسر (قوله) بطول الخ) أشار الى أن وجود الاختبار ثلاثة اما
الجوار والمخالطة المشار اليها بالمخالطة أو المرافقة في السفر ونحوه المشار اليها بالمجالسة كما وقع ذلك لامير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال لركي الشاهد بن بماذا تعرف فيما قال بالدين والصلاح فقال هل أنت
جار عمار تعرف صاحبهم وما ساء هما قال لا قال فهل علمتهم اناى الصفاء والبيضاء أى الذهب والفضة قال لا
فقال هل رافقتهم في السفر الذى يصرف عن أخلاق الرجال قال لا قال فاذهب فانك لا تعرفهما املك رأيتهما
في الجامع يصليان (قوله) انه بهذه الصفة) أى خبرة الباطن فلا يحتاج الى أن يطلب من الشاهد من يشهد
انه يعلم بأن المعسر بهذه الصفة ولا بد من تحليف المعسر كاسر (قوله) ولا يحضز التفي) أى لانه كذب
لكن غير مفسق فتقبل شهادته معه وكذا الوادعاه (قوله) نعم للغير بمحليفه) تقدم ما فيه (قوله) والغريب
المراد به من لا يعرف حاله (قوله) يوكل القاضى) قال شيخنا الزيدى بندي وقال شيخنا الرملى وجوباً وذلك
بمدحبه كما يؤخذ من العلة بعده (قوله) من يثبت) أى اثنين من الرجال فأكثر ولا يكفي واحد
وأجرهما على الغريب في ذمته فان نعدز فعل بيت المال كذا قاله شيخنا هانوا الوجه كما قدمر عنه خلافه
في أجرة المنادى عليه فراجع (قوله) يثبتى) أى يندب أو يجب على ما تقدم (نبيه) لا يحبس والد وان
علاولوا أى من جهة الأم والأب له بن ولده وان سفلى ولومن جهة النفقة وان كان صغيراً أو زمناً ولا يحبس
مرض ولا مخدرة ولا ابن السبيل لكن يستوثق القاضى عليهم بما برأه ورلمعه من السفر ولا يحبس طفل
ولا مجنون ولا وصى ولا قيم ولا وكيل فيما لا يتعلق بمعاملتهم ولا عبد جان ولا سيده ولا موصى بمثل نفسه ولا
مستأجر العين على عمل يتعلق بالحبس ولو في غير وقت العمل خلافاً لابن حجر ولا يكلف حضور مجلس
الحكم لو استعدي عليه وللقاضى أن يستوثق عليهم كاسر وخيف لا يحبس فيما ذكر فيلزم وللقاضى منع
المحبوس عما يرى المصلحة في منعه كمنع الرأحين ومحاذاة الاصدقاء والاستمتاع بالحليلة وله ضربه ونحوه ان
لم يتجزر بالحبس ولا يقفل الحبس عليه الا ان رآه القاضى مصلحة ولا يخرج الا باذن من حبس له وان تعدد
وعليه أجرة السجن والسجان ثم على بيت المال ثم المسلمين المورسين ولو انقل من الحبس لم يلزم القاضى
طلبه وإعادة الا يطلب خصمه ان قدر عليه ويسأله لم يهرب فان عاله باعساره لم يعزروه والا عزروه ان رآه مصلحة
(فرع) مما عمت به البلوى لو حلف أنه يوفى فلا ناحقه في وقت كذا ثم ادعى الاعسار فيه فيه التفصيل
ان تصور بما اذا كان حال المعاملة يزبد على ما وجد والا فلا يكلف البينة (فرع) البينة الشاهدة بتلف
المال لا يجب معها عين (قوله) لان الظاهر) اعترض ابن الرفعة هذا التعليل بأن مقتضى الظاهر قد تحقق
وعمل به بعد الحجر وقسمه المال قال السبكي فيتمجه هنا ان يقبل قوله بلا عين الا ان عرف له مال غير الذى قسم
سابق عليه (قوله) المثنى في الحال الخ) أى خلافاً لا في حنيقه حيث قال لا بد قبل ذلك من اختباره بالحبس
والظاهر انه لا يختص ذلك بمن عهد له مال (قوله) وقيل ثلاثة) أى الحديث في ذلك (قول المثنى) واذا ثبت
اعسار الخ) له أن يحلف لغيره انه لا يعلم اعساره واذا طلب الخروج من الحبس كل يوم لذلك أجب الا أن
يظهر للقاضى نعمته وكذا صاحب الدين في حق من يقبل قوله في الاعسار له أن يحلفه كل يوم بشرطه المذكور
انه استقامد ما لا بعد الحلف ولا بد من تعيين سبب الذى استفاد

أبداء الامام فقها لنفسه
 (فصل من باع ولم يقبض
 الثمن حتى حجر على المشتري
 بالفلس) أي بسبب افلاسه
 والمبيع باق عنده (فله) أي
 للبائع (فسخ البيع واسترداد
 المبيع) قال صلى الله عليه
 وسلم إذا أفلس الرجل
 ووجد البائع سلعة بعينها
 فهو أحق بها من الصرمان
 رواه مسلم وللبخاري نحوه
 ولا فسخ قبل الحجر
 (والاصح ان خياره) أي
 الفسخ (على الفور)
 تخيار العيب بمجامع دفع
 الضرر والثاني على التراخي
 تخيار الرجوع في الهبة
 للودع والقاضي الحنفية
 لا يتمتع تأقيته بثلاثة أيام
 (و) (الاصح) أنه لا يحصل
 الفسخ بالوطء (للماسة
 والاعتاق والبيع) كما
 لا يحصل بها في الهبة للولد
 والثاني يحصل بواحد منها
 كما يحصل به في زمن الخيار
 من البائع وظاهر انه يحصل
 بفسخ البيع أو رفعته
 أو قرضته ولا يقتصر الى اذن
 الحاكم في الاصح (وله)
 أي للشخص (الرجوع)
 في عين ماله بالفسخ (في سائر
 المعاوضات) التي (كالبيع)
 وهي المحضة منها القرض
 والسلم والاجارة فذا سلمه
 دراهم قرضاً أو رأس مال
 سلم حالاً أو مؤجلاً حل ثم
 أجرداً أو بأجرة حالاً فبعضها

السابق في المقلس فيصدق بيمينه ان لم يعرف له مال ويعذر بيمينه صاحب الدين قال شيخنا وبعبته هو قبل الوقت ونوزع فيه قال بعض مشايخنا ولينظر المراد بالا عسار هنا هل هو كالمقلس فلا يثبت بما يترك له أو المراد بحجزه عن جنس الدين واذن أن اليسار لا يكون بالعرض بل بالفضة أو بالذهب مثلاً هل يصدق ويعذر فيه راجع وحزور ويتجه أنه يصدق في كل ما يشعر حاله بأنه يخفى عليه ولو حبست الزوجة فلا نفقة لها ولومن الزوج ظلمها وكذا عكسه الا ان حبسته بحق فلها النفقة

(فصل) في الرجوع على المقلس في المعاملة معه وما يتبعه (قوله بسبب افلاسه) خرج به حجر السفة وغير الحجر ولا فسخ ولا رجوع (قوله فله) جوازاً في المتصرف عن نفسه ووجوباً في المتصرف عن غيره وفيه غبطة نعم ان حكم ما كمنعه امتنع ولا ينقض وليس في ذلك معارضة للنص لاحتمال ان يراد بقوله أحق بها أي بمنها ولا يلزم في ذلك التقدم للثمن لان المقصود دفع الاشكال (قوله فسخ البيع) وان مات المقلس خلافاً لما لك في الميت ولا في حنيضة في الحي والميت (قوله واسترداد المبيع) أي كله وان كان قبض بعض الثمن وله الفسخ في بعضه وان لم يكن قبض شيئاً من الثمن كما سيأتي ولو ظهر له مال يفي بدينه وكان أخفاه لم يمنع من الرجوع الذي وقع فلا يبطل قاله شيخنا وفيه نظر لانه تبين بذلك فساد الحجر عليه المرتب عليه الرجوع فتأمل (قوله على الفور) هو المعتمد أخذ من التشبيه بعده (قوله تخيار العيب) فيعذر في جهله ولو صالح بعوض جاهلاً به وانه لم يبطل على الاصح (قوله على التراخي) هو مرجوح وعليه قال في الحاوي يمتد الى أن يعزم القاضى على بيع مال المقلس فهو مقابل قول القاضي المذكور (قوله تخيار الرجوع) ورفق بعدم الضرر هناك (قوله كما يحصل الخ) ورفق بعدم استقرار الملك في زمن الخيار (قوله وظاهر) أي هو أمر لا يخفى فلذلك كتبت عنه المصنف وأهو معلوم من كلامه حيث جعل الخلاف في الفعل خاصة (قوله ولا يقتصر الخ) ظاهره رجوع الوجهين للقول وهو ما في الروضة ويحتمل رجوعه للفعل أيضاً وبه صرح شيخنا الرمي بقوله ومحل الخلاف في الوطء اذا اتى به الفسخ وقتلنا لا يحتاج الى اذن حاكم اهـ (قوله التي كالبيع) أشار الى أن الكاف للتنظير لا قاعدة تخص بعض المعاوضات بالخصه كما ذكره لا للتمثيل المفيد للعموم الذي لا تصح ارادته فتأمل (قوله وهي المحضة) أشار بذلك الى ضابط ما فيه الرجوع وهو أن يقال له الرجوع بالقول فوراً في كل معارضة محضة لم تقع بعد حجر عليه والعوض باق لم يتعلق به حق والتمن دين حال وتعذر حله وله الافلاس (قوله منها القرض والسلم والاجارة) اختار ذكر هذه الثلاثة لئلا يكتفى في القرض افادة أن الرجوع فيه من حيث الافلاس فوري وفي السلم افادة أن ما في النمة كالعين وفي الاجارة افادة أن المنفعة كالهـ ين كما ذكره ولو حجر على المؤجر فلم يستأجر الفسخ ان لم تسلم له العين وكانت الاجرة باقية (قوله ثم حجر عليه) أو حل بعد الحجر على الصحيح الآتي (قوله باقية) فان تلفت فلا فسخ ويضارب في السلم بقدر قيمة السلم فيه ثم يشتري له فان رخص السعر وفضل منها عنه ثمى فلا فسخ (قوله بأجرة حالة) خرج المؤجلة ولو كان المؤجل بعضها فلا فسخ فيما يقابله قال ابن الصلاح ولا فسخ في أجرة تحمل آخر كل شهر لانها قبل فراغ الشهر مؤجلة وبعده فدفات المعوض وهو

(فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري) يفيد أن البيع في حال الحجر ليس كذلك وهو كذلك لكن يستثنى الجاهل وخرج بقيد الحجر مجرد الافلاس وخرج بقيد الفلس الحجر بالسفة ونحوه كالجنون (قول المتن فسخ البيع) خالف ابن حنبل في قوله لا يفسخ بل يقدم بيمينه كالمرهون ومنع أبو حنيفة من الفسخ ووافقنا مالكاً عليه لكنه خالف فيمن مات مفلساً من غير حجر (قوله والثاني على التراخي) قال الماوردي عليه يمتد الى أن يقدم القاضى على بيعه (قول المتن والاعتاق) ولو ألتفه البائع فالتقياس كما قال الاذرى أن يعرف البطل ويضارب الثمن (قول المتن كالبيع) بما يفيد هذه التشبيه اشتراط أن تكون سابقة على الحجر وغير ذلك مما يأتي (قوله بأجرة حالة) أما الاجرة المؤجلة في كل شهر فلا يشترط ذلك فيها اذا قبل مضي شهر الاجرة مؤجلة حجر عليه والدرهم باقية فله الرجوع فيه بالفسخ واذا

حتى حجر عليه الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلاً للنفعة منزلة العين في البيع وفي قول لا لا الوجود للنفعة ولا رجوع في معاوضة غير محضة
فاذا خالها أو صالحه عن دم العمد (٢٩٤) على عوض حال لم يقبض حتى وجد الحجر فليس له الرجوع إلى البضع أو ألبسهم وطيل

ظاهر (قوله في الدار بالفسخ) يضارب باجرة ما مضى من النفقة (قوله فاذا خالها) ومثله النكاح كان
أصدقها عيناً في ذمته ولم يقبضه حتى حجر عليه فليس له الفسخ والرجوع إلى بضعها وسواء فيه وفي الخلع قبل
الدخول وبعده والتعليل بقوات المقابل في النكاح لا لا غلب وفي الخلع واضح بالبينونة (قوله حديث الشيخين
الخ) أي مع تخصيص ما هنا بالبيع جلا لا لطلاقه على تقييد الحدوث المتقدم أول الفصل بالبيع وغير البيع بمقاس
عليه وسكت عنه الشارح اعتماداً على الإشارة إليه بقوله سابقاً التي كالبيع كما هو والقول بأن البيع في الحديث
السابق فرد من أفراد هذا العام فاستدل بشموله للمعاوضات غير المحضة ولأنه يبطل قول الشارح ودليل الشق
الأول وغير ذلك مما لا يخفى على ذي بصيرة والمراد بقوله قد أقبلت حجر عليه وعبر بالافلاس لأنه سببه فتأمل
(قوله في المبيع) فيسببه لقول المصنف الثمن لا بالحكم أخذاً من القياس السابق (قوله على وجه محضه في
الشرح الصغير) وهو المعتمد فالعبرة بكون الدين حالاً وقت إرادة الرجوع (قوله بالافلاس) نعم إن كان به
ضامن مليء أو كان به رهن أو حدث له مال بنحو احتساب وهو يبي بالدين مع المال القديم فلا رجوع في هذه
الاحوال فإن نقصت قيمة الرهن عنه فله الرجوع بما زاد على قيمته (قوله فلو امتنع الخ) هو مفهوم الشرط
قبله مع قطع النظر عن فرض الكلام في المفلس (قوله عطف على امتنع) فهو فعل وقيداً ليسارعة تبرئ به
بدليل التعليل ولا يستقيم عطفه على يساره وانما لم يعلل لا يخفى (قوله عجز) أي بالسلطان
وغيره (قوله ونقدمك بالثمن) وله الفسخ بل له الفسخ وإن دفعوه له بالفعل بخلاف مثل ذلك في المرتهن في غير
الفلس لأن حقه ليس في عين المهرهون وسواء قالوا من مالنا أو من مال المفلس والورثة كالغرماء إن قالوا من
مال المفلس فإن قالوا من مالهم جيبوا لأن لهم امساك التركة كما مر وإذا أجاب الغرماء سقط حقه من الفسخ
وإن رجعوا بخلاف الاجنبي ولو ادعى البائع الرجوع وصدقه المفلس وأنكر الغرماء صدقوا (قوله في ملك
المشتري) أي سلطنته بدليل ما بعده (قوله أو كاتب العبد) أي كتابة محيية ومثله الهبة للفرع والقرض
وإن أمكنه الرجوع فيه ما وكذا البيع لا بشرط الخيار له ولهما وكذا الشفعة تمنع الرجوع فيه ما بعده الأخذ وما
يؤخذ من المال أي من الشفعين يكون بين الغرماء وما في المنهج ضعيف وفي شرح شيخنا ما يقتضي أنه يمنع
الرجوع على البائع قبل أخذ الشفعين أيضاً وفيه نظر ظاهر فليراجع (في نفيه) علم بما ذكر أنه ليس للبائع نقص
نصف المفلس والرجوع في مبيعته وفارق نقص الشفعين ذلك لسبق استحقاقه على تلك التصرفات بخلاف
البائع هنا فأملاً (قوله ولو زال الخ) هي من أفراد كلام المصنف وذكره لأجل الخلاف (قوله قبل الحجر)
وكذا بعده (قوله أهمهما) وهو المعتمد لأن الزائل العائد كالذي لم يعد وقد نظم السبكي رحمه الله تعالى ذلك
وضده في جميع أبواب الفقه فليراجع (قوله في أخذه مسلوب النفقة) ولا أجرة له وإن طالبت المدة لأن له بدلاً
وبعده فانت النفقة (قوله حتى حجر عليه) أمالو حجر على المؤجر فيمنظر إن كانت أجرة عين فلا فسخ للمستأجر
أو ذمة وسلم عيناً فكذا لا والافله الفسخ إذا كانت الأجرة باقية (قوله وكذا بعده على وجه الخ) واختاره
أخاوي الصغير وله وجه من حيث أن السبب قديم وعبرة بالسبكي رجع على الأصح (قول المتن وإن يتعذر) لو
حدث مال باصطيداً أو مكن الوفاء به مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرقعة لظاهر النص (قول
المتن بالافلاس) خرج به ما لو تعذر بانقطاع جنس الثمن فلا فسخ إن جوزه لا استبدال عن الثمن واستشكل لما
في الاعتراض من مخالفة المقصود (قول المتن ونقدمك) أي ولو قالوا من مالنا لوجود المنة وإن تخلف التعليل
الثاني (قول المتن وكون المبيع باقياً) هذا القيد لو حذف كان الكلام منتظماً فذكره لإفادة أن الزائل العائد هنا
كالذي لم يعد وهو الأصح في الروضة لكن رجع الأسنوي خلافاً لدارد بالعيب والصداق (قول المتن التزويج)

الشيء الأول حديث الشيخين
من أدرك ماله بعينه عند
رجل قد أقبلت فهو أحن
به من غيره (وله) أي
للرجوع في المبيع (شروط
منها كون الثمن حالاً) في
الأصل أو حل قبل الحجر
وسكت بعده على وجه
محمده في الشرح الصغير
وليس في الروضة والكبير
نصحيح (وإن يتعذر
حصوله) أي الثمن
(بالافلاس) أي بسببه
(فلو) انتفى الأفلاس بأن
(امتنع من دفع الثمن مع
يساره أو هرب) عطف
على امتنع (فلا فسخ في
الأصح) لا مكان الاستيفاء
بالسلطان فإن فرض عجز
فناذر لأعربة والثاني له
الفسخ كافي المفلس بجامع
تقدير الوصول إلى حقه حالاً
مع توقفه ما لا (ولو قال
الغرماء) لمن له حق الفسخ
(لا فسخ ونقدمك بالثمن
فهو الفسخ) لما في التقديم
من المنة وقد يظهر غريم
آخر فيزاحمه فيما أخذه
(د) من الشروط (كون
المبيع باقياً في ملك المشتري
فلو قال) ملكه بثلث أو
بيع ونحوه أو اعتاق أو وقف
(أو كاتب العبد) أو استوله
الامة (فلا رجوع) ولو
زال الملك ثم عاد قبل الحجر فوجهان أهمهما في الروضة لا رجوع استصحاباً لحكم الزوال
(ولا يمنع) الرجوع (التزويج) والتدبير ونطبق العتق والأجرة فيما أخذه مسلوب النفقة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق به حق

أي

زوال الملك ثم عاد قبل الحجر فوجهان أهمهما في الروضة لا رجوع استصحاباً لحكم الزوال

(ولا يمنع) الرجوع (التزويج) والتدبير ونطبق العتق والأجرة فيما أخذه مسلوب النفقة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق به حق

كجناية أو رهن وإن لا يحرم البائع والمبيع صيد (ولو تعيب بآفة) كسقوط عضو (أخذه ناقصاً وضارباً للثمن أو بجناية أجنبي أو البائع فيه أخذه وضارباً من غنمه بنسبة نقص القيمة) الذي استحقه المشتري مثاله قيمته ما يماثله ومعها تسعون فيرجع بعشر الثمن (وجناية المشتري كآفة في الأصل) والثاني وقطع به بعضهم إمامها كجناية الأجنبي (ولو تلف أحد العبدین) أو التوبين (ثم أفلس) وحجر عليه (أخذ الباقي وضارباً بحصة التالف) بل لو بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في (٢٩٥) بعضه مكن منه (فلو كان قبض بعض

الثمن رجع في الجديد) على ما يأتي بيانه (فإن تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذه الباقي بباقي الثمن) ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وفي قول يأخذ نصفه) أي نصف الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي والقديم لا يرجع بل يضارب بباقي الثمن لحديث رواه الدارقطني وأوجب بأنه مرسل ولولم يتلف شيء من المبيع وكان قبض بعض الثمن رجع على الجديد في المبيع بقسط الباقي من الثمن فإن كان قبض نصفه رجع في النصف ويضارب على القديم (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وقلم صنعة فاز البائع بها) فيرجع فيها مع الأصل (والمنفصلة كالنمرة والولد) الحادتين بعد المبيع (للمشتري ويرجع البائع في الأصل فإن كان الولد صغيراً وبذل بالجمعة (البائع قيمته أخذه مع أمه

بالمضاربة كالمصدق وبذلك فارق الرجوع بها في التحالف (قوله كجناية الخ) وإذا زال التعاقب من الجناية أو الرهن أو الأوصاف فالبايع الرجوع وشملت الجناية ما لو أوجبت مالا أو قصاصاً ولا يمنع الرجوع إسلام العبد والبائع كافر لجواز ملك الكافر له في بعض الصور فيرجعوه يعود إلى ملكه وبهذا فارق المحرم وهذا الشرط ليس زاد على كلام المصنف كما عرفت فيما تقدم ولو قال البائع للجاني أو لمرتهن أنا أدفع لك دينك وارجع في عين مالي لم يلزمه قبوله كما يؤخذ مما مر (قوله أو البائع) أي بعد القبض لانه قبله كآفة (قوله بنسبة نقص القيمة) أي يضارب البائع من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة بالجناية وإن كانت عماله أرض مقدور يضمه الجاني بمقدوره (قوله وجناية المشتري كآفة) وكذا المبيع على نفسه أيضاً (قوله ولو تلف الخ) وإن لم يقبض شيئاً من الثمن (قوله بل لو بقي الخ) فقول المصنف تلف لا مفهوم له (قوله أخذ الباقي بباقي الثمن) ولا نظير لتفريق الصفقة لأن مال الفليس مبيع كاه والمعتبر في التالف أقل قيمته من يوم العقد يوم التلف والمعتبر في الباقي أكثرهما ولو كان المبيع عينين مختلفتين رجع في نصف كل منهما لا في أحدهما (قوله وفي قول الخ) أي قياساً على الصدوق وأوجب بإحصار حقه هنا لعدم تعلقه بالبدل فيلزم ضرر البائع (قوله ولو لم يتلف الخ) هذه مفرقة على ما مر بقوله بل لو بقي الخ أشار بها إلى تنجيم التفريق في المسئلة (قوله وصنعة) أي بلا معالجة من سيد أو غيره والأفهي منفصلة (قوله فاز البائع بها) ومنها لم يورث بوزن وبيع فرخ وزرع نبات وكل ما يدخل في البيع عند الإطلاق (قوله والولد) ولو أحد توأمين فالولد الثاني إذا لم يتفصل ببيع الأم فلا يتبع أحدهما الآخر (قوله صغيراً) أي غير مميز (قوله حرمة التفريق) كذا قالوا وأنت خير بأنه إذا اختلف المالك لم يحرم التفريق وحيث صححوا الرجوع هنا في الأم فقد اختلف المالك فلا حرمة وقد يقال نظراً لما قبل الرجوع وهو بعيد بل غير مستقيم فليراجع (قوله قيمته) أي المتفق عليها من الفليس وغرماته أو بقول خير بن عديان (قوله أخذه) أي بعقد خلافاً بن حجر قال شيخنا ويحجر المفسر أن امتنع من البيع مع البدل وصياني في ملك الأرض ما يخالفه فراجع (قوله فيباعان) على السكيفية السابقة في الرهن (قوله إلى الولد) فيه تغليب الثانية على الأولى (قوله قال الجوزي في قبل الوضع) هو الصحيح على مقابل الأصل والمعتمد الأول وفارق نظيره في الرهن بضعفه بعدم نقل الملك وفي الرد بالعيب وهبة الفرع بأن سبب الفسخ هنا نشأ عن أخذه منه (قوله

أي لأنه لا يمنع البيع ثم هذا من جملة العيوب فيغني عنه ما يأتي (قوله وإن لا يحرم الخ) استشكل بجواز استرداد العبد المسلم بالفلس إذا كان بائعه كافراً (قول المتن أخذه ناقصاً وضارباً) أي كما أن ذلك حكم المشتري ولو تعيب المبيع في يد البائع قبل القبض (قول المتن رجع في الجديد) وجهه أن الإفلاس سبب يعود به للسكل فيعود به البعض كالفرقة قبل الدخول (قوله لحديث) مثله فإن كان قد قبض من غنمه شيئاً فهو أسوة الغرماء (قوله ولو لم يتلف شيء الخ) لو كان المبيع عينين مثلاً وهما باقياں وقد قبض بعض الثمن فإنه يوزع عليهما وليس له أن يجعله في مقابلة أحدهما ويرجع في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما (قول المتن فاز البائع بها) لأن الفسخ كالعقد ولو نبت الحب وأفرخ البليض رجع أيضاً (قول المتن أخذه مع أمه) وذلك لأن مال الفليس مبيع كله (قوله في هذه الحالة) راجع لقوله وإن لم يبدلها (قوله بعد الوضع) وحكمة التفريق ما مر

والا) أي وإن لم يبدلها (فيباعان وتصرف إليه حصه الأم) من الثمن (وقيل لا رجوع) في هذه الحالة ويضارب (ولو كانت حاملاً عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملاً عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فالأصح تعدى الرجوع إلى الولد) وجه في الأولى بأن الحمل تابع في البيع فكذا في الرجوع ومقابلته قال انما يرجع فيما كان عند البيع فيرجع في الأم فقط قال الجوزي في قبل الوضع والميدلاني وغيره بعد الوضع قال في الروضة الأول ظاهر كلام الأكثرين إلى آخره

وبني التعدي في الثانية على ان الحمل يعلم ومقابلة على مقابلة ولو كانت حاملا عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا ولو حدث الحمل بعد البيع وانفصل قبل الرجوع فهو للشري كاتقدم (واستتار الغرم بكاه) بكسر الكاف وهو اوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) أي تشقق الطلع (قريب من استتار الجنين وانفصاله) (٢٩٦) فاذا كانت الغمرة على النخيل المبيع عند البيع غير مؤثرة وعند الرجوع مؤثرة

فهو لا لحمل عند البيع
للفصل قبل الرجوع
في تعدي الرجوع اليها على
الراجع (و) هي (أولى
بتعدي الرجوع) اليها من
الحمل لانها مشاهدة مؤثرة
بها بخلافه ولذلك قطع
بعضهم بالرجوع فيها ولو
حدثت الغمرة بعد البيع
وهي غير مؤثرة عند
الرجوع رجع فيها على
الراجع لما تقدم في نظير
ذلك من الحمل وقيل
لا يرجع فيها قطعا وهذه
المسئلة لا تنافها عبارة
المصنف ولو كانت الغمرة غير
مؤثرة عند البيع والرجوع
رجع فيها جزوا ولو حدثت
الغمرة بعد البيع وهي عند
الرجوع مؤثرة فهي
لشري (ولو غرس
الارض) المشتراة (أو بني)
فيها ثم حفر عليه قبل أداء
الفن وأراد ان يبيع الرجوع
فيها (فان اتفق الغرماء
والمفلس على تفريقها)
من الغراس والبناء (فعلوا)
وأخذها البائع يرجوعه
وليس له أن يلزمهم أخذ
قيمة الغراس والبناء
ليشملها مع الارض

(وهي) معنى للجهة ولعطف على وجه المبنى لذلك أيضا (قوله كاتقدم) فيه اشارة الى ان هذه مكررة لانها في كلام المصنف أولا (قوله بالتأخير) لو اسقطه كان أولى ليدخل غير النخل مما صرف بيع الاصول والغراس من تناثر نور وروز وغير ذلك ولوى ثمره من بستان كاتقدم (قوله ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها) فالأولى التعبير بالمذهب الا أن يقال أشار بالاولوية اليه وان كان بعيدا فتأمل (قوله لا تنافها عبارة المصنف) أي انه ذكره الاولوية مع ان هنا طريقا قطعاعدا لم الرجوع ولو سكت المصنف عن الاولوية لشمك كلامه المسائل الاربع (قوله ولو كانت الغمرة الخ) ولو اختلف المفلس والبائع في وقوع التأخير قبل الرجوع أو بعده صدق المفلس ومخلف على نفي العلم بالسبق (قوله ولو غرس الخ) أشاروا الى أن الزيادة ثلاثة اقسام لانها امامتمة كالولد وكالغراس أو غير متميزة كخطا الخنطة أو السم أو صفة كاطحن والقصار (قوله ثم حفر) هو حفر فبعد الحفر كذلك (قوله فعلوا) أي فعلوا بعد الرجوع كما يفهم من كلام الشارح لانه بما يوافقهم ثم لا يرجع فيتضررون ومن ثم لو كانت لهم المصلحة لم يشترط تقديم رجوعه (قوله وليس الخ) هذا يشكل على ما مر عن شيخنا من الزام المفلس بأخذ قيمة الولد الا أن يفرق بحزمة الثفر في هناك وان كان فيه نظر كما مر (قوله نقص) أي بالقطع بعد الرجوع لانه قبله كالأفة (قوله يضارب به) أي بالذكور من أجرة التسوية والارض (قوله يقدم به) هو المعتمد (قوله وان امتنعوا) أي كلهم أمالوا واختلوا فيه فيعمل بالمصلحة للمفلس (قوله ويملك) أي بعد الرجوع وان لم يشترطه في الرجوع ولا بد من عقد تلك على المعتمد (قوله بقيمته) أي رقت النخل أي قائما مستحق القلع بالارض لا بما كانا (قوله مجموع الامرين) أي هما معاد فح به جواز الرجوع من غير تلك البناء والغراس للمنافي لقول المصنف الآتي وليس له الخ (قوله بدل تلك ما ذكر) فهو بعد الرجوع أيضا قال شيخنا الرمي فيجبر على أحد الامرين وله بعد اختيار أحدهما الرجوع الى الآخر ويقف ذلك في الفور به لانه نوع تزو وقال شيخنا اذالم يفعل واحدا منهم ما تبين بطلان الرجوع لغيره (قوله أرض نقصه) أي

(قوله وهذه المسئلة) لن أراد الطريقة القاطمة فهو حسن ظاهر وان أراد قوله ولو حدثت الغمرة الخ كما هو ظاهر العبارة بل صريحها ففيه غموض وكان وجهه جعل التنبيه السابق في مجموع الاستتار والظهور ثم الحمل للشارح على هذا عدم صحة قوله وأولى بتعدي الرجوع بالنسبة لهذه المسئلة على أنه يجوز أن يكون مراد الشارح الاعتراض على المؤلف ولله در الامام الغزالي حيث قال وحكم الغمرة قبل التأخير حكم الجنين وأولى بالاستقلال انتهى فانها تفيد طر في القطع في الاولى وطر في الثانية ولهذا قال الرازي رحمه الله هو تعبير حسن مطرد في المسئلتين (قوله وليس له الخ) لان الفرض الوصول الى المبيع وقد حصل له (قوله وجب ارشه) أي سواء كان القلع قبل الرجوع أو بعده (قوله يضارب البائع به) الضمير فيه راجع لسلك من قوله وجب تسوية الحفر وجب ارشه (قول المتن لم يحجروا) لانه وضع بحق (قول المتن بل له الخ) أي بخلاف الزرع فانه يرجع وبقية الى أوان الحصاد لان له أمدا ينتظر وليس له مع ذلك أجرة وقوله وتلك عبارة الشرحين والروضة على أن تلك هي تقتضي الاشتراط لكن هل معنى ذلك الاتيان في صيغة الرجوع أم يكفي التوافق عليه أولا وعلى كل فهل يجبر عليه بعد ذلك اذالم يقبل أو ينقض الرجوع أو بتبين بطلانه محل نظر (قوله لماسيأتي) أي له مجموع الامرين من لماسيأتي (وله) بدل تلك ما ذكر (أن يقلعه ويغرم ارشه نقصه) مظهر في فهمه وأما تعليق ثبوت النخل له فقد عالج بأن أموال المفلس غير مبقاة وكذا عالج القلع وغرامة

واذا فعلوا وجب تسوية الحفر من مال المفلس وان حدث في الارض نقص بالقطع وجب ارشه من ماله قال
الشيخ أبو حامد يضارب البائع به وفي المذهب والتهديب أنه يقدم به لانه ان تخليص ماله (وان امتنعوا) من القلع (لم يحجروا) عليه (بل له أن يرجع) في الارض (وتلك البناء والغراس بقيمته) أي له مجموع الامرين من لماسيأتي (وله) بدل تلك ما ذكر (أن يقلعه ويغرم ارشه نقصه)

ولا يظهر أنه ليس له أن يرجع فيها ببقى الفراس والبناء للمفلس (لنقص قيمتهما بالأرض فيحصل له الضرر والرجوع إنما يثبت له دفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر والثاني أنه لذلك كالمصوغ المشتري الثوب ثم حجر عليه قبل أداء الثمن يرجع البائع في الثوب فقط ويكون المفلس قد ربح ما معه بالصبي ووفر في الأول بان الصبي كالصفة التابعة للثوب وعلى الأول يضارب البائع (٢٩٧) بالثمن أو يعود إلى بذل قيمتهما

أو قلعهما مع غرامة أرض
النقص (ولو كان المبيع) له
(حظته غلطها بمثلها أو
دونها) ثم حجر عليه (فله)
أي للبائع بعد الفسخ (أخذ
قدر المبيع من المخلوط)
ويكون في الدون مساحا
بنقصه كنقص العيب (أو)
خلطها (باجود فلا رجوع
في المخلوط في الظاهر) حنرا
من ضرر المفلس ويضارب
البائع بالثمن والثاني له
الرجوع ويباعان ويوزع
الثمن على نسبة القيمة (ولو
طحنها) أي الحنطة المبيعة
له (أو قصر الثوب) المبيع
له ثم حجر عليه (فان لم زد
القيمة) بالطحن أو القصار
(رجع) البائع في ذلك (ولا
شيئ للمفلس) فيه وان
نقصت فلا شيء للبائع معه
(وان زادت فلا ظهر أنه
يباع للمفلس من ثمنه بنسبة
ما زاد) مثاله القيمة خمسة
و بلغت بمافعل ستة فللمفلس
سدس الثمن والثاني للشركة
للمفلس في ذلك كافي سمن
الدابة بعلفه ووفر في الأول بان
الطحن أو القصار منسوب
إليه بخلاف السمن فهو
محض صنع الله تعالى فان
العلف يوجد كثيرا ولا يحصل

نقص قيمته مقاولا عنها قائما مستحق القلع لا الأبقاء (قوله ليس له أن يرجع فيها ببقى الفراس والبناء للمفلس) (وان لم يطلب أجرة (قوله ولا يزال الضرر بالضرر) أي لا يزال ضرر البائع بضرر المشتري (تنبيه)
لو وقف الفراس أو البناء قبل الحجر فهو على ما يأتي في العارية واعلم أن مثل الفراس والبناء فيما تقدم زرع تبقى
أصوله أو يجر مرة بعد أخرى وأما زرع ليس كذلك وثمرة على شجر فليس للبائع ما ذكر بل يجبر على
إبقائها إلى وقت الحصاد بلا أجرة لأن لها أمدًا ينتظر فسهل احتما لهما ولو اتفق البائع والغرماء والمفلس على
بيع الأرض بما فيها جاز ووزع الثمن بماس في الرهن واغتفر هنا تعدد المالك لأن ما في الأرض تابع مع الاحتياج
إلى بيع مال المفلس وبذلك فارق عدم محبة بيع نحو عبيد هما بجن واحد ولو بيع ما في الأرض وحده من
الفراس والبناء بقي تخيير البائع بين التملك من المشتري الثاني والقلع والمشتري الخيار ان جهل (قوله وعلى
الأول) وهو الاظهر يضارب ان لم يرجع أو يعود بعد الرجوع كما مر واغتفر ذلك في القويرة المشروطة لما مر
(قوله حنطة) أي مثلاً فالمراد كل مثلي وخص الحنطة بالله كرماسيد كره (قوله غلطها) أي المشتري ولو باذنه
أو اختلطت بنفسها أو خلطها بنحو بهيمة أو خرج ما لو خلطها أجني فيرجع البائع بالارث على المفلس ويضارب
به يرجع به المفلس على الاجني لتلازم الضرر على المفلس والغرماء (قوله بمثلها أو دونها) ولولبائع آخر
اذ لكل الرجوع في حقه فله أخذ قدر المبيع من المخلوط (قوله ثم حجر) ليس الترتيب معتبرا كما مر
(قوله أي للبائع ذلك) وانما لم يحمل كالتالف كافي الغصب لتلازم ضرر البائع لان سبيله المضاربة وأموال
المفلس لا تفي بدبونه نعم لو لم يميز واختلف الجنس كزيت بشيرج ضمن التالف وعلم من جواز الاختدان
المفلس والغرماء لا يجبرون على بيع المخلوط وقسم ثمنه لو طلبه البائع (قوله مساحا) فان لم يساح لم يرجع
ويضارب (قوله أو باجود) أي بقدر يز يدعى تفاوت السكيلين منه وليس الاجود أكثر والاقطع بالرجوع
في الأول وبعده في الثاني (قوله ولو طحنها) إشارة إلى ان ضابط ما هنا أن يكون مافعله صفة يصح الاستتجار
عليها ويظهر اثرها في شمل خبر الجبين وذبح الشاة وشي اللحم وضرب اللبن ونعم لم الرقيق قراءة أو حرفة
أو كتابة ونحو ذلك بعلم ولو متبرعاً على المفلس وخرج نحو حفظ الدابة وسقيها (قوله ثم حجر عليه) فيه ما مر
(قوله فلا شيء للبائع) في نقص الثوب اذ ارجع وله أن لا يرجع ويضارب (قوله من ثمنه) أي ان يبيع فان
دفعه البائع أوجب ولا بد من عقد كافي الفراس قاله شيخنا وكلام ابن حجر يدل له ولا بد من كون البيع بعد رجوع
البائع (قوله ولو صبغه) ولو غويها قاله شيخنا (قوله ثم حجر عليه) فيه ما تقدم (قوله فان زادت القيمة)
أي بالصفة كما أشار إليه بقوله بمافعل فاز يادة للمفلس كالأزاد لا بسبب شيء أو بسبب الصبي بارتفاع
سعره وخرج بذلك ما لو زادت بسبب ارتفاع سعر الثوب فهي اصاحبه ولا شيء للمفلس كالأزاد بسبب
ارتفاع الاسواق مجردة عن سعر واحد منهما كما يأتي وان زادت بسببهما أو جهل سبب الزيادة فهي

أرض النقص (قول المتن وله أن يقلعه الخ) هو قسم يملك كما بينه الشارح رحمه الله (قوله والثاني له ذلك) قال
الاسنوي لكن لا يجبر على البيع معهم بخلاف الصبي (قوله أو يعود) أي فالامتناع أو لا يسقط العود لو أراد
(قول المتن فلا رجوع في المخلوط) أي لو كان الخليل قليلاً لاجداً فان كان الكثير للبائع فالوجه القطع بممكنه
من الرجوع وان كان للمشتري فالوجه القطع بعدمه نبيه عليه الامام (قوله وان نقصت فلا شيء الخ) بحث ابن
الرفعة فخر يحجه على ان تعيب المشتري هل يلحق بالآفة أو بالفعل المضمون (قول المتن يباع) أي ان أرادوا

(٢٨) - (قلوبى وعمره) - ثاني (السمن (ولو صبغه) أي الثوب المشتري (صبغه) ثم حجر عليه (فان زادت القبة قدر قيمة الصبي)
كان تكون قيمة الثوب أربعة دراهم والصبي درهمين فصارت قيمة الثوب مصبوغاً ستة دراهم (رجع) البائع في الثوب (والمفلس شرك
بالصبي) فباع الثوب ويكون الثمن بينهما ثلاثاً وهل نقول لكل الثوب للبائع وكل الصبي للمفلس أو نقول بشتراك فيهما بالثلاث لتعذر التمييز

وجهاً (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كان صارت خسة (فالنقص على الصبغ) لانه هالك في الثوب والثوب قائم بحاله فيباع
وللبائع أربعة أخماس الثمن وللغسل خسة (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كان صارت ثمانية (فالأصح أن الزيادة للغسل) فيباع
ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني انهما للبائع كالسمن فيكون له ثلاثة أرباع الثمن وللغسل ربه والثالث أنها تنقص عليه ما فيكون للبائع
ثلثا الثمن وللغسل ثلثه وأن لم تزد القيمة بالصبغ شيأ رجع البائع في الثوب ولا شيء للغسل فيه وإن نقصت فلا شيء للبائع معه (ولو اشترى منه
الصبغ والثوب) وصبغه به ثم حجر (٢٩٨) عليه (رجع) أي البائع (فيهما) أي في الثوب بصبغه (الآن لا تزد بدينهما على

قيمة الثوب) قبل الصبغ
بأن صاوتها أو نقصت عنها
(فيكون فاقدا للصبغ)
فيضارب ثمنه مع الرجوع
في الثوب من جهته بخلاف
ما إذا زادت وهو الباقي بعد
الاستثناء فهو محل الرجوع
فيهما فإن كانت الزيادة أكثر
من قيمة الصبغ فالمغسل
شريك بالزائد عليها وقبل
لا شيء له وإن كانت أقل لم
يضارب بالباقي أخذاً مما
تقدم في القصة (ولو
اشترى من اثنين)
الثوب من واحد والصبغ
من آخر وصبغه به ثم حجر
عليه وأراد البائع أن الرجوع
(فإن لم تزد قيمته مصبوغاً على
قيمة الثوب) قبل الصبغ
(فصاحب الصبغ فاقدا)
له فيضارب ثمنه وصاحب
الثوب واجدد له فيرجع
فيه ولا شيء له إن نقصت قيمته
أخذاً مما تقدم في القصة
(وإن زادت بقدر قيمة
الصبغ اشتركا) في الرجوع
والثوب وبعبارة المحرر فلهما
الرجوع ويشتركان فيه

لهما بالنسبة كما يأتي في الاجنبى (قوله وجهاً) المعتمد منهما الأول فهي شركة مجاورة ويترتب عليها
انه لو زادت القيمة بارتفاع سعر أحدهما فهي لصاحبه أو سعرهما فهي لهما بالنسبة وكذا الوجه ل سبب
الارتفاع فيهما ما يأتي مثل ذلك في جميع ما يأتي وأما ما زاد ل سبب شيء أو بسبب الصنعة فهو للغسل كما مر
فقول المنهج ويشهد الثاني صوابه للأول وفي بعض نسخهم يشهد له أي للأول وما ذكره عن الشافعي
في الغصب سبق فلم وليس في محله كما صرح به غيره فتأمل (قوله فيبيع) أي بعد الرجوع والباقي أخذاً كما تقدم
(قوله ان الزيادة للغسل) ان كانت بسبب الصنعة أو بارتفاع سعر الصبغ لانه لا يسبب شيء كما مر وكذا
ما بعده (قوله تنقص) هو بمقتضى فوقية وفاء وضاد محجمة مبنى للجحول أي تقسيم (قوله ثم حجر) تقدم ما فيه
(قوله مع الرجوع في الثوب) أي ان شاء (قوله للغسل شريك) ان كانت الزيادة بسبب الصنعة كما مر
(قوله وإن زادت) أي بالصنعة كما مر (قوله أحصهما) هو المعتمد (قوله ويؤخذ الخ) والحاصل ان صاحب
الثوب اذا رجع فيه لا شيء له اذا نقصت قيمته وله ترك الرجوع بجميع ثمنه وإن الصبغ كذلك والمضاربة
(تنبيه) يجري هنا في الصبغ الممكن فصله ما تقدم في البناء فلو اتفق المغسل والغرماء على قلعه ففعلوا ولا
فللبائع بعد الرجوع قلعه وغرم ارض نقصه أو عمل كما بالقيمة وللخياط والقصار والصبغ والطحان الحبس
بوضع المستاجر عليه عند عدل حتى تقبض أجرته ان بحث الاجارة وزادت القيمة بما فعل والا فلا حبس وإذا
تلف الثوب مثلاً قبل قبض المستاجر فهو كتلف المبيع قبل قبضه فإن ألتفه المستاجر أو اجنبى فإن زاد
والا فللبائع أيضاً ان يأخذها ويغرم الزائد (قول المتن فالأصح الخ) هو مبنى على ان عمله بمنزلة العين والوجهان
بعده بناء على انه كالأثر وأرجحهما الثاني قاله الاسنوى (فرع) لو طلب صاحب الثوب قلع الصبغ فكطلب
قلع الاشجار من الارض ولو طلب الغرماء والمغسل قلعه وغرامة أرض النقص قال ابن كج لهم ذلك (قوله
من جهته) الضمير فيه راجع لقوله في الثوب (قوله وقيل لا شيء له) انظر هل يجوز على قياس الوجه الثالث
السالف أن يأتي لنا وجه بقسمة الزيادة بينهما ثلاثاً فما إذا كانت قيمة الثوب أربعة والصبغ درهمين
قلت لا بل قياسه فوز البائع بالزيادة لان الغرض أن الثوب والصبغ له نعم ان رجع في الثوب فقط
وضارب ثمن الصبغ اتجه هنا جريات الوجه المذكور على ما هو عليه في المسئلة السابقة (قوله وإن كانت
أقل لم يضارب بالباقي) لكن يؤخذ مما سبب أني آخر الباب ان له أن رجع في الثوب ويضارب ثمن الصبغ
ويكون المغسل شريكاً بالصبغ وكذا يؤخذ ان له الرجوع في الصبغ ويضارب بالباقي على وجه (قوله
بقدر قيمة الصبغ) ترك ما لو زادت على قيمة الثوب ولكن أنقص من قيمة الصبغ وحكمه ظاهرهما
سلف وأمل هذا القسم هو الذي أشار الى أخذه مما يأتي عن الروضة (قوله والزيادة لهما الخ) قياس ما تقدم
ان يقول والزيادة لصاحب الثوب كالسمن أو لهما بنسبة ما بينهما (قوله فيكون شريكاً) أي بشرط ان لا يزد
القيمة على قيمتهما عاواً فالزيادة للغسل

(باب) (وإن زادت على قيمتهما فالأصح أن المغسل شريك لهما) أي للبايعين (بالزيادة) فإذا كانت قيمة الثوب أربعة دراهم (باب)
والصبغ درهمين وصارت قيمته مصبوغاً ثمانية فالمغسل شريك بالربح والثاني لا شيء له والزيادة لهما بنسبة ما بينهما ولو اشترى صبغاً وصبغه به
فوباله ثم حجر عليه فللبائع الرجوع ان زادت قيمة الثوب مصبوغاً على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكاً فيه قال في الروضة وإذا شارك ونقصت
حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أحدهما انه ان شاء ففقد به ولا شيء له غيره وان شاء ضارب بالجميع والثاني له أخذه والمضاربة بالباقي اهـ ويؤخذ
منه حكم قسم في المسئلة السابقة وهو أن تكون الزيادة أقل من قيمة الصبغ فيتخير بائعه بين أخذ الزيادة والمضاربة بجميع الثمن على الأصح

ما يفرمه الاجنبي على قيمته قبل القصاره مثلاً وجبت الاجرة والا فلا (فرع) حكم العين المذكورة أنها لا تسلم للبائع ولا للفلس ولا للفرماء بل توضع عند عدل حتى تباع كإمر

(باب الحجر)

هو لغة المنع وشرعا المنع من التصرفات المالية خراج الاختصاص فالمنع من نقله لالغاء العبارة فيه وذلك قدر زاد على الحجر وخرج نحو الطلاق لصحته من السفية ونحوه (قوله منه) أشار به إلى أن أنواع الحجر كثيرة وقسماتها بعضهم إلى نحو سبعين نوعاً وهي إما المصلحة الغير أو لمصلحة الشخص نفسه أو لهما على ما يأتي منها الحجر لغريب والحجر على الساقى في مال حر في عليه دين وعلى المشتري في المبيع قبل القبض أو عليه فيما اشتراه بشرط الاعتاق أو عليه بعد الفسخ بالعيب حتى يدفع المبيع وعكسه وعلى السيد في نفقة الامه المزوجة فلا يتصرف فيها حتى يعطيا بدلها وعلى المعتدة بالاقرء والجل وعلى السيد في أم الولد وغير ذلك (قوله في غير الثالث) أو أماً فيه فلا حجر عليه وإن كان عليه دين مستغرق (قوله والعبد) أي غير المكاتب وأما هو فالحجر فيه لنفسه وفيه تعالى كذا قاله المارودي والوجه أن يقال إن الحجر فيه لنفسه ولسيده أذ يلزم على الاول أنه لو أذن له سيده لم يصح وليس كذلك (قوله فبالجنون) ومنه الخرس الاصلي بلا إشارة مفهومة فويله ولي المجنون وأما الخرس الطاري والنوم فكالجنون سكن لا ولى له (قوله والا بصاء والا بتمام) - هو من عطف الخاص لدفع نوحهم أن يراد بالا بصاء الوصية أو من عطف المغاير وراد بالا بصاء أن يوصى إلى غيره وبالابتمام أن يكون وصيا عليهم من غيره وقيل عكسه أو يراد بالا بصاء الوصية منه أو له وبالابتمام الولاية عليهم منه أو له (قوله وغيرها) كالا سلام وتعبيرها بالثالث أولى من التعبير بالامتناع اذ يقع الامتناع من غير ثلث كالحجر في النكاح (قوله فيعتبر الاتلاف منها) أي الافعال منه الاستيلاء يثبت النسب بصورة زناه بأجنبية قاله شيخنا (قوله دون غيره) نعم يعتبر منه الاحتطاب والتحرير في الارضاع وتقرير المهر بوطئه وعمده عمدان كان له نوع تمييز (قوله أي حجر المجنون) فيه إشارة إلى أن الانسلا ب لم يرتفع لعدم عود الولاية له إلا في الاب والجدة والحاضنة والنظر بشرط الواقف وانظر هل إمامة نحو مسجد باذان وخطبة ونحو ذلك لا تنسلب أو تعود بعد السلب ولا تعود الا بتولية جديدة حرره يظهر الاول فراجعه والاغما كالجنون في ذلك غالباً (قوله بالا فاقه) فينفك بلا فاقه فاض بلا خلاف لأنه ثبت بغير قاض (قوله وحجر الصبي) بفتح الصاد وكسر الموحدة لأنه الانسب بالسباق وهو يشمل الصبية لغة أوجما بين الحقيقة والمجاز ويجوز عكسه والحجر فيه يسلب العبارات والولايات ولو عجز ولا يرد محبة اسلام أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه قبل بلوغه لأن الاحكام رقت اسلامه كانت منوطه بالتمييز ثم نسخ أو هو خصوصية له وسيأتي نعم يعتبر من أفعال الصبي ما صرف في المجنون مما يمكن فيه والمميز من كل منها تصح منه العبادات وكذا إيصال الهدية والاذن في الدخول

(باب الحجر)

(قوله كولاية النكاح والا بصاء) الاولى شرعية والثانية جعلية ومنها القضاء (قوله وغيرها) أي كالا سلام وسواء كانت الافعال له أم عليه ووجه سلب الولاية احتياجه إلى من يتولى عليه ووجه سلب الافعال عدم محبة قصده ثم تعبيره بالسلب أحسن من التعبير بالامتناع اذ لا يلزم من الامتناع السلب بدليل المحرم في النكاح (قوله أي حجر المجنون) دفع لما يورثه ظاهر المتن من أن القضاء مثلاً يعود بار تفاع الجنون (قول المانن وحجر الصبي الخ) قال بعض الأصحاب بباوغه ولم يتعرض للرشد قال الرافعي وهو أحسن لأن الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير وأحكام متعارفة لأن بعض أقوال السفية معتبر وحاول السبكي اتحادهما من حيث أن الصبا مظنة التبذير قالوا لا بنافه اختصاص الصبي بالتام أقواله اهـ وبالجملة فعيارنا لمصنفان قرن بفتح الصاد

(باب الحجر)
(منه حجر المفلس لحق
الفرماء) أي الحجر عليه
في ماله (والراهن للرهين)
في العين المرهونة (والرهين
للورثة) في غير الثالث
(والعبد لسيدته والمرند
للسلمين) أي لحقهم (ولها
أبواب) تقدم بعضها ويأتي
بأقربها (ومقصود الباب حجر
المجنون والصبي) والمبذير
بالمجتمعة وسيأتي تفسيره
(فبالجنون تنسلب الولايات
واعتبار الافعال) كولاية
النكاح والا بصاء والا بتمام
وأقوال المعاملات وغيرها
أما الافعال فيعتبر الاتلاف
مها دون غيره كالهبة
(ويرتفع) أي حجر المجنون
(بالاقا) التامة من
الجنون (وحجر الصبي

استكمال تسع سنين)
للاستقراء أوفى الاول
حديث ابن عمر عرضت
على النبي صلى الله عليه وسلم
يوم أحد وأنا ابن أربع
عشرة سنة فلم يحجزني
وهرضت عليه يوم الخندق
وأنا ابن خمس عشرة سنة
فأجازني ورأى بلغت رواء
ابن حبان وأصله في
الصحيحين وفي الثاني
قوله تعالى وإذا بلغ الاطفال
منكم الحلم فليستأذنوا
والحلم والاحتلام وهو
مخرج المني (ونبات العانة
يقضى الحكم ببلوغه وله
الكافر) أي أنه أماره عليه
(الامس في الاصح) والثاني
قاسه على الكافر وفيه
حديث عطية القرظي قال
كنت من سبي قريظة
فكانوا ينظرون من أنبت
الشعر فقل ومن لم ينبت
لم يقتل فكشفوا عاني
فوجدوا لم تنبت فجعلوني
في السبي رواء ابن حبان
وقال الحكم أنه على شرط
الشيخين والترمذي حسن
صحيح والمعتبر شعر خشن
يحتاج في إزالته إلى حلق
ودفع قياس السلم بأن ربما
استجمل نبات العانة بالمعالجة
دفعاً للحجر ونشوا
للوليات بخلاف الكافر
فانه يفضي به إلى القتل
أو ضرب الجزية قال في
الروضه ويجوز النظر إلى منبت عانة من احتجنا إلى معرفة بلوغه بها للضرورة (وتز بد المرأة)

ان كان ما مونا بأن لم يجرب عليه كذب ونحو ذلك (قوله يرتفع) أي من غير فك قاض كاسر (قوله بيلوغه)
ولو غير رشيدو بخلافه في غير الرشيد حجر السفة وتسمر الولاية عليه لولية في الصغر وإذا رشدا نكح عنه الحجر
بلا قاض فقوله رشيدا معتبر لا نكح كالك الحجر المطلق ولا يقبل دعواه الرشد بعد بلوغه الا بينة نعم لو لم يعلم
نبت حجر عليه بعد البلوغ فهو كالرشيد لان الاصل الرشد (تنبيه) الرشد ضد الضلال والسفة لغة
الخلفة والحركة ولو أقر الولي برشد الولد انزل عن الولاية عليه ولا يعتبر الرشد به ولو أنكر رشدا لولد صدق
بلايين ولو بلغ وهو غائب لم ينزل الولي الا أن علم برشده ولو تصرف الولي فبان رشده فالقياس فساد نصرفه
ولو تعارضت بينتا الرشد والسفة قدمت الناقلة منهما (قوله استكمال خمس عشرة سنة) بقيد أنها تحديدية
وهو المعتمد (قوله قرية) أي معتبرة بالاهلة (قوله أو خروج المني) أي من طريقه المعتاد أو مقام مقامه
والمراد تخفى نزوله إلى قصة الذكروان لم يعز من الحشفة وفي الاثنى إلى مدخل الذكروان لم يخرج إلى الظاهر
ويصدق مدعيه بلايين الا في مزاجه كطلب سهم غاز وانبات اسم في ديوان فلا بد من اليقين ويشترط في
الخنثى خروجه من فرجه جميعا (قوله ووقت امكانه استكمال تسع سنين) فهي تحديدية على المعتمد كافي
شرح شيخنا هنا وان خالفه في باب الحيض كشرح المنهج هنا (قوله للاستقراء) بمحتمل رجوعه للمني
فقط وهو الظاهر ومحمتمل رجوعه للسمن أيضا وذكر الحديث بعده تأكيده لبلوغه كأن ذكر الآية تأكيده
لثاني (قوله يوم أحد) أي في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقا ومعنى لم يحجزني أي لم يأذن لي في الخروج للقتال
وقبل لم يسهم لي (قوله يوم الخندق) وهو في السنة الرابعة قبيل آخرها على الأرجح ومعنى فأجازني أذن لي
في الخروج لما ذكر قبيل اسهم لي واعترض بأنه ليس في وقعة الخندق غنيمة الا أن يؤول بان يقال واني ممن
يستحق السهم (قوله ونبات العانة) ظاهره أن العانة اسم للبشرة والاصح انها اسم للشعر والاضافة بيانية
والمراد بالشعر حول الفرج وفي الخنثى حول الفرجين معا (قوله يقضى الحكم ببلوغه وله الكافر) شمل
الذكور والاثني والخنثى والعلة للاغلب ومثله من جهل اسلامه ومسلم تعذرت أقاربه (قوله أي أنه أماره) أي
علامة فليس يقينا فلو قامت بينة أن عمره دون الخمس عشرة سنة أو ادعى بقوله أنه لم يحتمل بمحكم ببلوغه قاله
شيخنا وعن شيخنا الرمي خلافه ولا تعتبر البينة وهذا يوافق ما اقتضاه الحديث المذكور (قوله عليه) أي
على البلوغ من حيث هو لا بقيد كونه بالاحتلام أو بالسمن (قوله قتل) في ترتيب القتل على الاثبات تصريح
بان البلوغ به قطعي فيخالف ما مر من كونه علامة الا أن يقال قد توجد مع العلامة قرائن تقتضي اليقين وهذا
منها قائل أو يقال ان مطلق العانة علامة وانها مع الخشونة قطعية وان خالفه ظاهر كلام الشارح وخروج
بالعانة شعر الابطو المحية والشارب وتقل الصوت ونهود الثدي وانفراق الارنية وتناول الحلقوم ونحوها فليست
علامات لان بعضها يتأخر عن البلوغ بكثير وبعضها يتقدم عليها كذلك بخلاف نبت العانة فان وقته وقت
الاحتلام دائما (قوله شعر خشن) هو شامل للمرأة على المعتمد خلافا للسنباطي (قوله ونشوا) بالفاء نظرا
وبالقاف حمة (قوله بخلاف الكافر) فلوا دعى استجبالها بالمعالجة صدق لدفع القتل لا لضرب الجزية (قوله
يقضى الخ) أي غالبا كاسر (قوله وتز بد المرأة) أي الاثنى قبينا (تنبيه) يعتبر في الخنثى نبات العانة على
فرجه جميعا كاسر ولا بد في المني من خروجه منهما أيضا كاسر وكذا الوأمني وحاض من فرج النساء أو أمني
من فرج الرجال وحاض بالآخر فان رجدا أحدهما لم يحكم ببلوغه عند الجمهور وهو المعتمد عند شيخنا الرمي
فهو أولى لبس من بحث الرافعي (قول المتن بيلوغه رشيدا) لا يتوأبوا البتة (قوله وفي الاول حديث ابن
عمر الخ) هذا الحديث فيه دلالة على ان الخندق في الرابعة لان أحاد في الثالثة بلا نزاع (قول المتن في الاصح)
هما مفرعان على ان اثبات الكافر أماره أما اذا قلنا انه بلوغ فالامر هنا كذلك (قوله ويجوز النظر) وقيل
بمنع وسبيله أن يحسم من فوق حائل (قول المتن وتز بد المرأة) هو يفيدك أن ما سلف من الاثبات وغيره

على ما ذكر من السن وخروج المني ونبات العانة الشامل لها (حيضا) بالاجماع (وحبلا) لانه مسبوق بالانزال لكن لا يتيقن الولد الا بالوضع
فاذا وضعت حكمنا بمحصول البلوغ قبل الوضع بستة أشهر وثنى (والرشد صلاح) (٣٠١) الدين والمال) كما فسر بذلك في قوله

تعالى فان آمنتم منهم رشدنا
(فلا يفعل محرما يبطل
العدالة) من كبيرة وأصرار
على صغيرة (ولا يندر بأن
يضيع المال باحتمال غش
فاحش في المعاملة) وهو
ملا يجهل غالباً كما سبأني
في الوكالة واليسير كبيع
ما يساوي عشرة بفسعة (أو
رميه في بحر أو انفاقه في
محرم) وظاهر ان المراد
جنس المال (والاصح ان
صرفه في الصدقة ووجوه
الخبر والمطاعم والملابس التي
لا تليق بحاله ليس بقذير)
لان المال يتخذ لينتفع به
وليتناول الثاني في المطاعم
والملابس قال انه تنذير عادة
والثاني في وجوه الخبر قال
ان بلغ الصبي مغرطاً في
الاتفاق فيها فهو مبسر وان
عرض له ذلك بعد البلوغ
مقتضاه فلا (ويختبر رشد
الصبي) في المال (ويختلف
بالمراتب فيختبر ولده التاجر
بالبيع والشراء) على
الخلافاً الآتي فيهما
(والما كسة فيهما) أي
النقص عما طلب البائع
والزيادة على ما أعطى
المشتري أي طلبها (وولده
الزراع بالزراعة والتفقه على
القوام بها والمحترف بالرفع
بما يتعلق بحرفته والمرأة

خلاف القول الامام بالحكم ببلوغه وانما اذا ظهر خلافه كأن حاض من فرج النساء بعد الامناء من فرج الرجال
غيرنا الحكم بان يحكم ببلوغه من الآن وان ما قبله ليس ببلوغاً فتيين فساداً تصرفاته فيه وعدم وجوب قضاء
صلاطات كذلك فتأمل (قوله لانه مسبوق الخ) أشار الى أن الحكم فيه بالبلوغ انما هو بالانزال لا بالحبل
(قوله ستة أشهر وثنى) أي لحظة هذا ان ولدت قبل الطلاق أو بعده وقبل مضى ستة أشهر منه والا حكم
بالبلوغ قبل الطلاق بلحظة ان ولدت لاربع سنين نعم ان لزم ان أول المدة قبل تمام التسع لم يحكم ببلوغها منه
لعدم امكانه ولا يلحقه الولد كما قالوا فبالأول أن تزوجه صبي بولده ان كان أمكن لحوقه به ثبت النسب ولا يحكم
ببلوغه احتياطاً للنسب وان لم يمكن لم يثبت النسب أيضاً فراجع (قوله والرشد) أي ابتداء المسبأ أي أنه
في الانشاء يعتبر صلاح المثال فقط (قوله صلاح الدين) أي في المسلم والكافر باعتبار ما هو شرعهم واعتبار الائمة
الثلاثة صلاح المال وحده (قوله محرماً) أي على المكلف لانه الآن صبي عالماً بتحرره (قوله لم يبطل العدالة)
بخلاف ما يبطل المروءة كأكل في سوق (قوله بأن يضيع المال) بخلاف الاختصاص (قوله في المعاملة)
ولوفي المطاعم والملابس مع جهل القيمة فالزاد مع العلم بها محاباة وصدقة خفية (تنبيه) قال الماوردي
التنذير الجهل بموضع الحقوق والامراف الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي يقتضي ترادفهما والسرف
ملا يكسب حنفاً في العاجل ولا أجر في الآجل (قوله وانفاقه) لو قال اضاعته كان أولى لان الانفاق لما في
الطاعة (قوله جنس المال) أي في جميع ما تقدم ولو نحو حبة بر (قوله ليس بقذير) فلا يحرم الا بقرض ممن
لا يرجو وجهه وفاء ظاهرة (قوله ويختبر) أي يختبره الولي ولو غير أصل (قوله الصبي) الذي كرى يقيناً ويختبر
الحنفي بما يختبر به الذي كروا لا في سبأ في الاتي (قوله في المال) قيد به لاجل ما بعده وتقدم انه يختبر في الدين
أيضا ومنه معايشة أهل الخبر وملازمة الطاعة (قوله ولد التاجر) ومنه السوق (قوله الزراع) هو أولى من
قول أصله المزارع لانه الذي يدفع أرضه لغيره ليزرعها كذا قالوه فانظره مع الآية الشريفة (قوله القوام)
كالخافض والحصاد والحرث (قوله بالرفع) فهو عطف على ولد لافادته ان المعتبر حرفته وان لم تكن حرفه أي به
أول يمكن لا به حرفه أصلاً ومن لا حرفه ولا لا به يختبر بالتفقه على العيال ويختبر ولده الفقيه بنحو الكتب
ونفقة العيال وولده الأمير بالاتفاق على نفسه والخدم وغيرهم (قوله بالفز) أي المنزول من عمل وحفظ وبيع
وشرائه ونحو ذلك وهو أولى من بقاءه على المعنى المصدري وهذا في غير بنات المالك فهن يختبرن بما يناسبهن
(قوله عن المرة) هي الاتي وجمعها هر ركز بقر وبالدكر هو وجمعه هررة كقرد وقرد فيقال له السنور

علم في الله كور والاثان كما أشار إليه الشارح رحمه الله (قوله لكن لا يتيقن الولد الخ) هذا قد يشكك عليه
قولهم الحل يعلم والجواب عدم الاكتفاء به في هذا الشأن (قوله فاذا وضعت حكمنا بمحصول الخ) من فوائد
هذا الامر بقضاء العبادات من تلك المدة (قول المتن فلا يفعل محرماً الخ) هذا تفسير الرشد في الدين (قول
المتن ولا يندر الخ) هذا تفسير الرشد في المال (قول المتن بان يضيع المال الخ) ومن يشح على نفسه جداً
مع اليسار لا يحجر عليه على الاصح وعلى مقابلة عقوده نافذة والحجر عليه في أمر الاتفاق (قوله ووجوه الخبر)
من عطف العالم على بعض أفراد (قوله قال ان بلغ الى آخره) أي غايوه كلام المصنف من جريان الخلاف
في الطاري والمقارن ليس مراداً (قوله معتضداً) يرجع للبلوغ من قوله بعد البلوغ (قوله في المال)
كذلك يختبر في الدين من حيث معايشة أهل الخبر وملازمة الطاعات وانما تعرض للمال فقط لانه يتوقف على
اعطائه شيئاً من المال الذي في يد الولي ليختبر بخلاف أمر الدين (قوله على الخلاف الآتي الخ) انما قال على
الخلاف الآتي لان قضية العبارة محتملة ببعه وشرائه وفي ذلك خلاف يأتي (قوله بالرفع) لاجل قوله بحرفته

بما يتعلق بالفز والظن وصون الاطعمة عن الهرق ونحوها) كالتفارة
كل ذلك على العادة في مثله (ويشترط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر)

بميت فيه غلبة الظن برشده (ورفته) أى وقت الاختبار (قبل البلوغ وقبل بعده) ليصح تصرفه (فعلى الاول الاصح) بالرفع (أنه لا يصح عقده بل يمتنع فى المالكه فاذا أراد (٣٠٢) العقد عقد الولي) والثاني يصح عقده للحاجة (فلو بلغ غير رشيد) لاختلال

والقط والقطعة (قوله بميت فيه الخ) وإذا ظن بحالة استقرار حكمها حتى يعلم منه خلافها (قوله قبل البلوغ) لانه الوقت المعتبر ولو غبن فى وقت دون وقت لم يضر وان كثر خلافا لا لذرى (تنبيه) يختبر السفه بعد بلوغه ليسلم اليه المال اذ ارشد ولو قتر على نفسه مع يساره حجر عليه بمعنى انه يتفق عليه من ماله المعروف ولا يحجر عليه فى التصرف فيه الا ان خيف اخفاؤه (قوله بالرفع) هو مبتدأ ووصف لما قبله المفتضى لعدم صحة عقده قطعا (قوله فى المالكه) أى فى البيع والشراء والاجرة والنفقة وغير ذلك فهو راجع لجميع ما تقدم والمالكه والنقصان يقال مكس يكس بالكسر مكسا من باب ضرب وما كسه بما كسه ولا يحتاج الى تسليم المال اليه (قوله عقد الولي) ثم يدفع الولي المال ان كان معه أو يأخذه الصبي ويدفعه قال بعض مشايخنا يصح دفع لصبي بأمر من الولي لانه أمين (قوله دام الحجر) أى جنس الحجر لان هذا حجر سفيه كما مر ويقال له السفه المهمل فهو محجور عليه شرعا (قوله بنفس البلوغ) الاول بالرشد ليشمل ما لو تأخر عن البلوغ كما مر (قوله حجر عليه) أى حجر القاضى خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى فى أنه لا يحجر عليه وقبل الحجر يصح تصرفه كالرشيد ويقال له السفه المهمل أيضا (قوله طرا) بخلاف المسقر فولي له فى الصغر كما مر (قوله والخلاف الخ) فيه اشارة الى أن ما فى المناجى مبنى على القول المرجوح ويبقى النظر على القول بمحجر الاب والجد أو الوصى من وليه والقياس انه الذى يقع منه الحجر نعم يندب للقاضى فيجوز حجر عليه أن يراد منه الى أبيه أو جده ثم بقية عصيته لانهم أشفق عليه كائنا على الامام الشافعى رضى الله عنه (قوله ولا يصح من المحجور عليه لسفه) ولو حسا كمن حجر عليه القاضى (قوله بيع ولا شراء) المراد تصرف مالى بدليل ما يأتى نعم يصح أن يؤجر نفسه وان يتبرع بمنفعته اذا استغنى بماله لانها حينئذ غير مودة فقولهم ان لولئ ان يكلفه الكسب ويحجر عليه يحمل على غير هذه (قوله ولا اعتاق) ولو بكاتبه أو تعلق أو عن كفارته أو بعوض من غيره ويكفر بالصوم نعم لولي أن يكفر عنه فى القتل بالاعتاق (قوله وهبة) أى منه لانه المقسم ونصح الهبة لهو يقبلها بنفسه وان منعه الولي ويقبضها أيضا كوجوب الفور فيها بخلاف الوصية ويجب على الولي قبولها رسياً أى لثلاثين يوماً (قوله قبدي الجميع) أى لثلاثين يوماً

(قول المتن وورفته قبل البلوغ) لقوله تعالى وابتلوا النياى واليتم قبل البلوغ وقوله قبل بعده الخ قضيته ان محل الخلاف اذا أريد الاختبار بالتجارة ثم اذا قلنا بالوجه الثانى قضيته صحة التصرف قبل ثبوت الرشده (قول المتن دام الحجر) أى المفهوم قوله تعالى فان أنستم منهم رشدا و المراد جنس الحجر لا خصوص حجر الصبا الذى كان فانه انقطع بالبلوغ وخلفه حجر السفه (قول المتن وان بلغ رشيدا) مثله لو بلغ غير رشيد ثم رشده (قول المتن وأعطى ماله) أشار الى مذهب مالك رحمه الله حيث قال ان المرأة اذا ارشدت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تمنع من التبرعات الا باذن زوجها ما لم تصر محجوزا (قول المتن فلو بذر بعد ذلك الخ) خلافا لابي حنيفة لنا آية ولا تؤنوا السفهاء أموالكم أى أموالهم بدليل باقى الآية (فرع) تقبل شهادة الحسبة فى السفه (قوله من أحد) قياسا على الجنون ورد بأنه قد صدر منه تصرفات يصير نقضها (قوله والثاني يحجر عليه) أى اذا رأى الحاكم ذلك (قول المتن ولا يصح الخ) أى لان تصحيح ذلك يؤدى الى ابطال معنى الحجر (قول المتن ولا شراء) ولو بقبضة ولو فى التهمة ولو لزمه كفارة يمين أو ظهار صام كالعسر بخلاف كفارة القتل فان وليه يعق من مال السفه وانما ممنوعوا الشراء فى القصة ليطالب به بعد الرشده بخلاف نظيره من العبد لان الحجر هنا لحق السفه وهناك لحق السيد (قول المتن ولا اعتاق) أى ولو كتابة (قول المتن وهبة) أى منه (قوله هو قيد فى الجميع) يعنى ليس راجعا للنسكاح فقط قال السبكي لانه يلزم عليه أن يكون جزم أو لا يمنع التصرف المالى

صلاح الدين أو المال (دام الحجر) عليه ويتصرف فى ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (وان بلغ رشيدا انك) الحجر عنه (بنفس البلوغ وأعطى ماله وقيل يشترط فك القاضى) لان الرشده يحتاج الى نظر واجتهاد وينفك على هذا أيضا بفك الاب والجد وفى الوصى والقيم وجهان (فلو بذر بعد ذلك حجر عليه أى حجر القاضى فقط قيل والاب والجد أيضا وفى الطلب والوصى) وقيل يعود الحجر بلاعادة من أحد أى يعود بنفس التذير (ولو فسق لم يحجر عليه فى الاصح) لان الاولين لم يحجروا على الفسقة والثاني لم يحجر عليه كالو بذر وفرق الاول بأن التذير يتحقق به نضيغ المال بخلاف الفسق فقد بمان معه المال ولا يجيء على الثاني الوجه الذهاب الى هود الحجر بنفس التذير قاله الامام (ومن حجر عليه لسفه) أى سوء تصرف (طرا فولي القاضى وقبل وليه فى الصغر) أى الاب والجد والخلاف والتصحيح فى الروضة وأصلها على الوجه الذهاب الى هود الحجر

بنفس التذير وفيها على انه لا بد من حجر القاضى الجزم بانه وليه (ولو طرأ جنون فولي له فى الصغر وقبل القاضى) ثم والفرق بين التصحيحين أن السفه مجتهد فيه فاحتاج الى نظر القاضى بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء ولا اعتاق وهبة ونسكاح بغير اذن وليه) هو قيد فى الجميع وسبأ فى مقابله (فلو اشترى أو اقترض وقبض ونلف المأخوذ فى يده أو تلفه

بعدمفك الحجر سواء علم حاله
(من علمه أو جهل) لتصفيره
في البحث عن حاله (و يصح
بإذن الولي نكاحه) على
ماسياقي بسطه في كتاب
النكاح (لا تصرف المالى
في الاصح) والثاني يصح
إذا قدر الولي العوض فما
لا عوض فيه كالاعتاق
والهبة لا يصح جزما (ولا
يصح اقراره بدين) عن
معاملة أسنده الى الما (قبل
الحجر أو بعده وكذا باتلاف
المال) أو جنابة توجب
المال (في الاظهر) والثاني
مستند الى انه لو أنشأ الاتلاف
بمن فاذا أقر به يقبل ثم
مرد من اقراره لا يؤخذ
به بعدمفك الحجر (و يصح)
اقراره (بالحد والقصاص)
في قطع في السرقة وفي المال
قولان كالعبد اذا أقر بها
وعمامينيان على انه لا يقبل
اقراره بالاتلاف فان قبل
فهنأولى والراجح في العبد
انه لا يثبت المال ولو عفا
مستحق القصاص على مال
ثبت المال على الصحيح
(و) يصح (طلاقه وذهله)
ويجب دفع العوض الى
ولييه (وظهاره) وإيلاؤه
(ونفيه الذنب) لما لوئنه
ورجته (بلعان) واستلحاقه
النسب وينفق على الولد
المستلحق من بيت المال
نه تصرف مالى (وإذا أحرم

ثم حكى فيه الخلاف وأن يكون ذكر التصرف المالى مرة بالمنطوق ومرة بالمفهوم أقول قديقال ليس في ذلك ضرر وقوله انه يلزم ذكر التصرف المالى جوابه أن المرة الاولى خالية عن الاذن والثانية مع الاذن قلت اذا كان قيد عدم الاذن خاصا بالنكاح اقتضى أن مقابله لافرق فيه بين الاذن وعدمه وكلام السبكي ظاهر (قول المتن لا التصرف المالى الخ) كافي الاذن للصبي والثاني قاس على النكاح ومحجه الامام والغزالي وابن الرفعة والولى اجبار الصبي والسفيه على الكسب (قوله فلا عوض فيه الخ) هو وارد على اطلاق حكاية الخلاف ويجب أن يفهم الاصح ليس عاما بل منه ما فيه وجه ومنه ما ليس فيه وجه أشار اليه الشارح وأحسن منه أن يقال الخلاف في المالية كالمعتق والهبة ثابت اذا كان السفيه وكلاهما وهذا كافي في صحة دخوله في كلام المتن (قول المتن ولا يصح اقراره الخ) كذلك لا يصح اقراره بعين في يده (قول المتن وكذا بانلاف المال الخ) أى قياسا على دين المعاملة (قوله على الصحيح) انظر ما يقابله هل هو عدم ثبوت المال بالكلية أم لزوم القيمة الظاهر الثاني (قوله المتن بلعان) قيد مستدرك لان النفي يجوز وان لم يلا عنه كالسيد ينفى ولدا مته بالخلف وللعان في حقه (قول المتن في العادة) هو شامل للمالية ولكن لا بد في المالية من قيد الواجبة (قول المتن واذا أحرم) مهمالز منه فيه من الكفارات ان كان مخيرا فبالصوم وان كان مريضا جاز المال لان سببه فعل (قوله قبل الحجر) أما بعده فكأنه ان كان مالكنا بالمنذور مسلك واجب الشرع والاف كالمطوع ونبه السبكي على انه اذا صح في القيمة نذره للقرب المالية فلا يتجه اخراجه الا بعد فك الحجر وقولنا المالية تخرج الحج فتأمل (وحكمه في العادة كالرشيد) فبفعلا (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه)

(قوله بجمع فرض) ولو قضاء عن تطوع أفده ولو بعد الحجر فقوله قبل الحجر تبع فيه الروضة وليس قيداً بل بعده كذلك والمراد بعد وجود الحجر (قوله وظاهر الخ) أشار إلى أن لفظ أحرم وبجمع في كلام المصنف ليساً قيدا (قوله أو يخرج الخ) نعم إن نضر رمنه ورأى الولي دفعه إليه جاز (قوله وإن أحرم بتطوع) وكذا لو سافر للأحرام به فعمل حجة أحرامه به بغير إذن وليه وإن جازله منه مثل سفره ومن أتمامه نعم ولو حجر عليه بعد أحرامه فهو كالواجب فيما س (قوله وزادت الخ) فإن لم تزد لم يمنعه وإن تعطل كسبه في الحضر (قوله فلاولى منعه) أي يجب عليه منعه لأنه جواز بعد منع (قوله ويتحل بالصوم) أي مع الحلق والنية ومثل التحلل كل ما لزمه من الكفارة في الحج وغيره ولو مرتبة على ما اعتمده شيخنا كشيخنا الرملي وعلى هذا فقوله هنا وفيما س والكفارة كالزكاة في الدفع بيان لحكمها على القول به الذي اعتمده الخطيب وغيره تبعاً للسبكي وغيره فتأمل وإذا لم يصم حتى انفك الحجر عنه لم يجز له الصوم إن كان موسراً (قوله في الذمة) أي ذمة المحصر الذي منه المدكور هنا (قوله وبيانه) بوحدة أوله وهاء آخره قبلها نون عطف على ترجيع وقال بعضهم بنون أوله ومثناة آخره فوقية قبلها موحدة منصوب عطفاً على بدلا أو مخفوض عطفاً على إن وما بعدها وفيهما نظر فراجع وحرة

(فصل فيمن يلى الصبي) وكيفية التصرف في ماله (قوله الصبي) هو شامل للذكور والانتى وهو من أسرار اللغة فلا حاجة لقول بعضهم لانه لا جنس لاجل ذلك بل لا تصح لأن لام الجنس إنما تدخل أفراداً ما دخلت عليه ومثل الصبي المدكور السفيه ومجنون له نوع تمييز وكذا الجنين إلا في التصرف في ماله فلا يصح لانه غير محقق الوجود (قوله أبوه) ولو كافر أعلى كافر ونقرهم لو ترافعوا بينا على المعتمد خلافاً في المنهج (قوله ثم القاضي) أي قاضي بلد المال نحو حفظه وقاضي بلد الصبي للتصرف في ماله ولو كان القاضي جائراً أو فقداً فالولاية لصلحاء المسلمين في بلده (قوله ومن شرط الوصي العدالة) أي الباطنة إن أراد تسجيلها عند القاضي وإلا اكتفى بالظاهرة (قوله وينبغي أن يكون الراجع) هو المعتمد عنه شيخنا وهذا يقتضي الاكتفاء بالعدالة الظاهرة في الأب والجد ولو مع التسجيل وهو يخالف الوصي المتقدم وقال بعضهم متى أراد التسجيل فلا بد من العدالة الباطنة مطلقاً والقيم كالوصي وشرط الولى مطلقاً عدم عداوة للمولى عليه ولو ظاهرة (قوله ولا تلى الأم) ومثلاً بقية الأقارب كالأخ والملم لكن لم عند غيبة الولي وأذنه الاتفاق عليه من ماله في ناديه وتعليمه للمساعدة فيه ومثل الصبي المجنون الذي له نوع تمييز والسفيه كاسم (فرع) لو رأى أمين صبياً وماله وخاف عليه من جور قاض مثلاً فله التصرف فيه بالصلحة وينال على ذلك ولا ضمان عليه (قوله ويتصرف الولي) وجوباً ولو بالزراعة حيث رآه وأب محجز نصب غيره عنه ولو باجراً متلاماً مال المحجور أو رفع الأمر لحاكم فعمل ما فيه

(قول المتن لثقة) اللام مستمرة لأن أعطى يتعدى بنفسه (قول المتن وإن أحرم بتطوع) أي في حال الحجر بخلاف ما لو عرض وهو محرم به ومن ثم تعلم أن أحرامه ابتداء لا يتوقف على الإذن بخلاف الصبي (قول المتن فلاولى منعه) فضيبته المنع من السفر بنفسه (قول المتن ويتحل بالصوم) لو كان الإحصار في حج فرض تحلل بالمال (قوله يبق في الذمة) أي في ذمة المحصر

(فصل في الصبي أبوه) أي بالاجماع (قوله إن لم يكن جد) لو وصى الأب في حياة الجد ثم مات الجد قبل موت الأب فالمصلحة للصحة (قوله وهل يحتاج الخ) قال السبكي لو فسق في زمن خيار البيع فالظاهر عدم انفساخه ويقوم غيره من الأولياء مقامه (قول المتن ولا تلى الأم) أي قياساً على النكاح ثم حكم المجنون ومن بلغ سفيهاً كالصبي في سائر ما تقدم ومن ثم تعلم أن الولد لا يلى أباه المجنون والسفيه (قوله والثاني تلى) بل أغرب القاضي فحكى عن الأصمخري تقدم ما على الجد ثم إذا قلنا لها ولاية فهل تثبت لأبويه أو جهان وهل يتنفي فيها بالعدالة

عليه كما تقدم في كتاب الحج وظاهر أن الحكم كذلك إذا أراد السفر للأحرام وأن العبرة بالحج فيها ذكر (وإن أحرم بتطوع) من حج أو عمرة (وزادت مؤنة سفره) لأنام النفسك (على نفقته المهدودة فلاولى منعه) من الانعام (والذهب أنه كحصر فيتحلل) وثاني الوجهين من الطريق الثاني أنه كالفائدة للزاد والراحلة لا يتحلل إلا ببقاء البيت (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (و يتحلل بالصوم إن قلنا لهم الإحصار بطل لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة لم يجز منعه والله أعلم) وتقدم ترجيح أن لهم الإحصار بدلا ونيلاً بالصوم بعد الحج عن الطعام وعلى القول بأنه لا بد له يبق في الذمة قال في المطلب ويظهر أن يبق في ذمة السفيه أيضاً

(فصل في الصبي أبوه ثم) لا يبي (ثم وصيهما) أي وصى الأب إن لم يكن جد وصى الجد (ثم القاضي) أو من ينصبه وسيأتي في كتاب الوصايا إن من شرط الوصي العدالة وفي الروضة هنا وهل يحتاج الحاكم إلى ثبوت عدالة الأب والجد لثبوت ولا يشترط أن يكون الراجع الاكتفاء بالعدالة الظاهرة اه (ولا تلى الأم في الأصح) والثاني تلى بعد الأب والجد وتقدم على وصيهما (و يتصرف الولي

المصلحة للولي غير الحالك أن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الأمرين من أجر مثله وكفايته فان قصص عن
 كفاية الأب والجد الفقير فله عام كفايته ولا يتوقف في أخذ ذلك على حاكم أو يمنع على الحاكم الا خط مطلقا
 (قوله بالمصلحة) ومنها بيع ماويه له أصله بمن مثله خشيته رجوعه فيه وبيع ما خيف خرابها وهلاكها
 غصبه ولو بدون غن مثله ولو قبضه فاعمل ما يرغب في نكاحه وليتناه وبقائه ولو بنحو بيع حتى لصغ ثياب
 وشراء جهاز معتاد ولو بغير إذن حاكم وتقبل دعواه فيه اذالم يكن به مظاهر الحال (قوله وهو أدلى) ان أمن
 فيه جور وخراب وكفى ربه ولم يكن به نقل خراب ولا بعد عن بلد المحجور بحيث يحتاج في تحصيل غلته الى
 أجر من يتوجه اليه لاجلها ولنحو عمار (قوله وبني دوره الخ) قال شيخنا المعتمد الرجوع الى عادة البلد
 وفي شرح شيخنا بما يخالفه وان اعتبر ما نصوا عليه وان خاف العادة وسواء في البناء ابتداء أو مودامه فلو تركه
 أو ترك علف دابة أو سقيها ضمن وكذا ترك محل بلاتلقيح كما قاله ابن قاسم واعتمد شيخنا خلافا قال القفال
 ويضمن ورق الفرس اذا تركه حتى مات (فرع) لا يشترط في العقار أن يساوي بعد بنائه ما صرف عليه على
 المعتمد لنسوره وان وقع لبعض العلماء كرامته (تنبيه) حكم ناظر الوقف في ذلك كالولي (قوله والآجر)
 وأول من صنعه هاما عند بناء الصرح لفرعون (قوله ولا يبيع عقاره) ومثله آلة الفنية ومن الحاجة ما صر
 في الحرف فلا بد من كون الحاجة في هذين أ كيد في يجوز بيع غيرهما ولو الحاجة يسيرة في بيع مال التجارة
 لمصلحة (قوله وله يبيع ماله) ولا يجوز اقرضه بلا ضرر ولا للقاضي فيجوز للحاجة أيضا لايبيع الولي الا
 لشقة ملى (قوله على النقد) أي الحال (قوله الاصح الصحة) مرجوح والمعتمد عدم الصحة (قوله واذا باع
 ماله لمده لنفسه) ومثله عكسه وخرج الوصي والقيم فلا يصح مطلقا (قوله لا يحتاج الى رهن) وهو المعتمد ان
 كان مليئا قال شيخنا مر ويجب الاشهاد وخالفه الخطيب نعم لا يجب شيء من ذلك في البيع لمخاطر توقف
 اتقاده ووجه عليه وليس لولي سفر بمال محجور في البحر وان غلبت السلامة وله السفر بالمحجور فيه عند غلبتها
 وله السفر به وبماله في غيره مع الأمن وله اركاب المحجور الدواب التي يضبطها ولو حاملا (فرع) لو فسق الولي
 في زمن الخيار لم يبطال البيع ويثبت الخيار لمن يلى مكانه (قوله في ذلك) أي الاخذ أو التترك فلا يأخذ الامع
 المصلحة أو يزادنها ولو لم يأخذ فله مولى عليه بعد كماله أن يأخذ وللاب الشريك أن يأخذ بالشفعة لنفسه في
 بيع حصه المحجور لنفسه أو غيره وأرسلها لغير الاب من الاولياء ذلك في غير الاولياء وليس للولي مطلقا أن
 يقتص لموليه ولا بفقر عن قصاص له الأب في حق مجنون فقير ولا بكتاب رقيقه ولا بدبره ولا يعلق عتقه ولا
 يطلق زوجته ولو بعوض ولا يشتري له الامن ثقة ولا يشتري له الجوارى ولا يصرف ماله في نحو مسابقة ويجب
 عليه قبول هدية للمحجور أو هبة أو وصية أو اقباء ثم كافر قال بعضهم ينزل أيضا وتوقف شيخنا وشيخنا
 الرمي في القول بذلك (قوله وبزكى ماله) وكذا بدنه قال شيخنا الرمى وجوب باقور افهما وقال شيخنا
 جواز اذالم يعتقد رجوعها بأن كانا حقيقين وفيه نظر اذ لا زكاة عندهما فهي عندهما حرام فيحمل
 كلام شيخنا الرمي المذكور على ما اذا كانا شافعين فان كان أحدهما شافعيما جاز للولي الاخراج وعليه
 بحمل كلام شيخنا وقال بعضهم يجب عليه فيهما قال شيخنا الاول للولي مطلقا رفع الامر لحاكم بلزمه
 بالاخراج أو عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كماله واذا لم يخرجها أخبر بها بعد كماله (قوله وينفق عليه
 الظاهرة كالأب (قوله أي الطوب الخ) قال في الميان والمجرأولى من اجر (قوله بدل) يشتر هذا الى أن
 المنع من البن والحض لا فرق فيه بين اجتماعهما وافتراقهما (قوله وهو يجب) ينبغي أن يكتب في أماكن الوجود
 عادة ولا يشترط الوجود الحالي (قول المتن واذا باع) لو أجر باجرة مؤجلة فهل يجب أخذ الرهن براجع
 ذلك من الفنية للأدعى (فرع) يجوز أن يدفعه قرضا ولا يذن في النسبة وحكم مال الوقف حكم مال
 الطفل (قوله لانه أمين في حق ولده) هذا مسلم ولكن ينبغي تقييده بان يكون مليئا أن يشهد خوف الموت
 (المعروف) وينفق عليه ويكسوه

شفقتما (وان ادعاه على الوصي والامين) أي منصوب القاضي (صدق هو يمينه) للثمة في حقه ما وقيل في غير العقار هما المصدقان والفرق عصر الاشهاد في كل قبل وكثير بيع ومنهم من أطلق وجهين من غير فرق بين بولي وبولي ولا بين العقار وغيره ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي (باب الصلح)

(هو قسمان أحدهما يجري بين المتداعيين وهو نونان أحدهما صلح على اقرار فان جرى على عين غير المدعاة) كأن ادعى عليه داراً أو حصّة منها فاقوله بها واصلحه منها على عبد أو ثوب معين (فهو بيع) للبيعة (بلفظ الصلح ثبت فيه أحكامه) أي البيع (كالشفعة والرد بالعيب ومنع تصرفه) في المصالح عليه (قبل قبضه واشتراط التقاض ان اتفقا) أي المصالح عنه والمصالح عليه (في علة الربا) واشتراط التساوي في معيار الشرع ان كانا من جنس واحد من أموال الربا وجرى بان التحالف عند الاختلاف (أو) جرى الصلح (على منفعة) في دار مثلاً مدة معلومة (فاجارة) لحل المنفعة بالعين المدعاة (ثبتت

ويكسوه) وكذا على حيوانه ونحو زوجته وبجيرة الولي على الكسب لذلك ان لم يكن غنياً كأمير ومخرج أرض جنابته و يوفى ديونه لكن بعد طلبها ولو بلا حاكم (قوله على قريبه) ومنع الاب والجد المتولي كما تقدم وله خلط ماله بماله وموا كتمه مع المصلحة (قوله بالطلب) ولو بوليته الا في معدن وركن من عاجز عن ارسال (قوله بعد باوغة) الاولى بعد كماله ليشمل السفينة والمجنون (قوله يعا) وأخذنا بشفعة بان ادعى أن الولي ترك الاخذ مع المصلحة فيه صدق بالعين (قوله لوفور شفقتما) قال شيخنا الرمي ومثلهما الام وأصولها وان توقفت ولا يتبعها على جأكم أخذنا من العلة (قوله على الوصي والامين) أي من غير الام وأصولها كأمير والقاضي ولو قبل عزله كالوصي على المعتد وقال الخطيب يصدق في غير المال بلا عين (قوله صدق هو) قال شيخنا الرمي في غير أموال التجارة وفيما لا يفسر الاشهاد عليه والافهم المصدقان (قوله وقيل الخ) هو اعتراض على المصنف في عدم ذكر الخلاف وظاهر كلامه أن الخلاف أوجه ثلاثة فتأمل (قوله ودعواه على المشتري الخ) ظاهر كلامه شمول التشبيه للخلاف والحكم فراجع (تنبيه) لا يصح للحاكم أن يحكم بصحة بيع العقار ونحوه حتى يثبت عنده أن التصرف بالمصلحة قال شيخنا الرمي هذا في الوصي والامين بخلاف الاب والجد (باب الصلح)

هو لغة وعرفاً عاملاً قطع النزاع وشرعاً عقد يقتضي ذلك وهو رخصة من المحذور وقيل أصل مندوب اليه وقيل فرع عن غيره من العقود ولغظه يتعدى لتروك عين وعن ولأخوذ بعين والباء ولو اعتباراً أو غالباً كما يأتي ودليل جوازه الكتاب كقوله تعالى والصلح خير والسنة كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً وحرم حلالاً رواه ابن حبان وصححه والاجماع والكفار كالمسلمين ونخصبهم بالذکر لا تقبدهم للأحكام غالباً قال الاسنوي ومعنى أحل حراماً كأن يصالح على نحو خرا ومن حال على مؤجل أو من دراهم على أكثر منها ومعنى حرم حلالاً كأن يصالح زوجته على أن لا يطلقها انتهى وفي ذلك كله نظر كما بينته في حاشية التحرير على أن بيان فتلبراجع منها ومنه ما يأتي في الصلح مع الانكار (قوله هو قسمان) أي باعتبار المذكور هنا الذي هو في المعاملة والدين فلا يرد أن من أقسامه الصلح بين المسلمين والكفار كما في الهدنة والامان وبين الامام والبيعة كما في باهم وبين الزوجين كما في القسم والنشوز وغير ذلك (قوله على عين) أي حقيقتهما كما سبده كره لا ما قابل المنفعة كما سبده كره (فرع) يصح الصلح عن منفعة نحو الكسب وعن نحو السر جين لان أخذ المال في مقابلة اسقاط حقه لا في مقابلة المنفعة أو الاختصاص (قوله فاقير) ومثل الاقرار الحجة واليمين المردودة (قوله في المصالح عليه) وكذا في المصالح عنه ولو ذكره لكان أولى (قوله لحل المنفعة

(قوله لانهما الخ) قضية هذا الفرق قبول قول الام اذا كانت رخصة

(باب الصلح)

هو لغة قطع النزاع وشرعاً عقد يحصل به قطع النزاع فيشمل هذا الباب وعقد الهدنة ونحوه والمعقود له ما سبق والاموال قال السبكي المزاجية تارة تقع في الاملاك وتارة في المشتراك وحينئذ فيفصل تارة بالصلح وتارة بظهور حق أحدهما والباب معقود لذلك (قول المتن فان جرى على غير المدعاة) أي غير العين المدعاة فالصلح عنه هنا أيضاً عين وسبأ في قسمه في قوله ولو صالح من دين الخ قال السبكي وصواب عبارة الكتاب على غير الدين المدعاة فيشمل ما صالح من عين على دين اه وسبده كره الشارح (قول المتن فهو بيع) ذكر المصنف أربعة أنواع البيع والاجارة والهبة والابراء فالاولان صلح المعاوضة والاخيران صلح الحطيطة قال الاسنوي وزاد الرافعي في الشرح صلح العارية (قوله وجرى بان التحالف) والتوقف على شرط القطع في الزرع والابطال بالشروط القاسدة ونحو ذلك (فرع) أتلف له ثوباً قيمته عشرة فلم يجز أن يصالحه على خمسة عشر لانه ربا (قول المتن فاجارة)

لصلح

أحكامها) أي الاجارة في ذلك (أو) جرى الصلح (على بعض العين المدعاة) كصفتها (فهبة لبعضها) الباقي (لصاحب البد) عليها (فتثبت أحكامها) أي الهبة في ذلك من الايجاب والقبول والاذن في القبض ومضى زمن مكانه

(الخ) فهي اجارة لغير العين المدعاة بهامن المدعى عليه للمدعى وقصره الشارح على هذه نظر الظاهر من لفظ على والافكسها كذلك كأن يصلح بعداً ونوب على سكنى الدار المدعى بهامدة معلومة وهي اجارة العين المدعاة بغير هامن المدعى للمدعى عليه (قوله) فيصح العقد بلفظ الهبة ونحوها كالتملك ولا بد مع ذلك من لفظ الصلح كما هو المقسم كان يقول وهبتك نصفها وصلحتك على الباقي فالوقال وهبتك نصفها على أن تعطيني باقيها فسد الصلح قال شيخنا وكذا يستدسكت من لفظ وصلحتك واقتصر على وهبتك نصفها قال ولا يشترط القبول فيه كما يأتي في الدين وفيه نظر فان كلام من لفظ الصلح والهبة قد يحتاج الى القبول بخلاف الابرأ فيما يأتي فتأمل (قوله) ولا يصح بلفظ البيع) بأن يقول بعثك نصفها وصلحتك على الباقي (قوله) والاصح محنة أي عقدا الهبة المذكور ويسمى صلح الحطيطه (قوله) بلفظ الصلح) ويشترط فيه القبول كما يأتي في الدين (قوله) وهي الخصومة) وفي نسخة وهو سبق الخصومة وان لم تكن عند قاض ونحوه (قوله) فالاصح بطلانه) أي بطلان كونه صلحاً وهو كناية في البيع قاله شيخنا مر (قوله) ويصح العقد) أي صلحاً حصرياً على المرجوح (قوله) من عين) أي غير نقد (قوله) فظاهر انه بيع) لان الثمن التقدير هو هنا في الذمة وليس مسلماً فيه لعدم لفظ السلم فلا ينافي محنة السلم في النقود كما مر (قوله) موصوف) نعم لعدم نوب وسكت عن مثله في التقدير استغناء عنه لذكر كونه من الذهب أو الفضة وكون مثل هذا من البيع وما بعده من السلم غير مستقيم اذ كل منهما مع لفظ السلم ومع عدم لفظه بيع كما هو مذكور في محله (قوله) فظاهر انه سلم) أي ان ذكر لفظ سلم وسكت عنه الشارح للعلم به وليس لفظ الصلح نائباً عنه وقال شيخنا الرملي اذا لم يذكر لفظ السلم فهو سلم حكماً وسيأتي رده آنفاً (قوله) وسكت عنه الشيخان) أي سكتا عن التصريح بتصويره والا فكلاهما شامل له اذ قد يراد بالعين في كلاهما ما قابل المنفعة وما يبدل له اقتصارهم عليها في مقابلة العين وقد أشار الى ذلك الاسنوي وما قيل ان الشارح ذكر ذلك راداً على الاسنوي غير ظاهر فتأمل (تنبيه) يقع الصلح جعالة كما حكى من كذا على رد عبدى وهو في الحقيقة صلح على منفعة فهو من أفراد ما تقدم ويقع خلماً كأن نصالحه من كذا على أن يطلقها طلبة قال شيخنا ولا بد بعد عقد الصلح من انشاء عقد خلع كأن يقول طلقتك على ذلك أو خالعتك عليه فتقبل قال بعضهم وعلى هذا فلم يقع الصلح خلماً فالوجه الاكتفاء بقوله طلقتك عليه مثلاً لعقب لفظها بالصلح ويقع فسخا وسيأتي قال شيخنا الرملي ويقع وقفاً وفيه نظر ويقع اعادة كأن يصلح من الدار على أن يسكنها المدعى عليه سنة ولا يصح على أن يسكنها المدعى لانه مقابلة ملكه بملكه لان المنفعة من المقر به تبع العين وذلك باطل كما قاله الدميرى واعترض التصوير المذكور بان من داخله على المأخوذ وعلى داخله على المتروك وهو عكس القاعدة السابقة وقد يجاب بأنه من غير الغالب أو بالنظر للمدعى عليه وبأن ذلك من الاقتصار على بعض المدعى به لامن الصلح عنه بغيره الذي هو المقسم في كلام المنهج وغيره وصورة بعضهم بان يصلحه من الدار على سكنى حانوته مثلاً شهر أو اعترض بأنه وان صح من حيث التصوير فهو باطل من حيث ان العارية ليس لها مقابل وفي قولهم مقابلة ملكه بملكه نظر لانه بالصلح نصير العين بمنفعتها المدعى عليه وكان المدعى استثنى لنفسه منها السكنى أو رجع فيها فالقياس الصحة فيه أيضاً فتأمل وجواب بعضهم عن عدم الصحة في هذه مع الصحة في الاقتصار على بعض العين فيما تقدم بان المنفعة لما كانت جنساً آخر مع العين ظهرت فيها المقابلة مراً ودوران الكلام في الاعارة وتقدم انه ليس فيها مقابلة فافهم

لصدق حدها عليه (قوله) بلظ الهبة) كان صورته أن يقول وهبتك نصفها وصلحتك على الباقي (قول المتن) فالاصح بطلانه) لو نوب بالبيع صح ثم ما خلا خلاف النظر الى المعنى أو اللفظ (قوله) يمنع ذلك) أي ويقول هو بيع أو اجارة مثلاً فلا يتوقف على ذلك (قوله) فظاهر انه سلم) أي سواء صرح فيه بلفظ السلم أو اقتصر على

فيصح العقد بلفظ الهبة للبعض المتروك (ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الثمن (والاصح محنة بلفظ الصلح) كما حكى من الدار على نصفها والثاني قال الصلح يتضمن المعاوضة ولا عوض هنا للمتروك والاول قال وجدت خاصية لفظ الصلح وهي سبق الخصومة فيحمل على الهبة للمتروك (ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا) فاجابه (فالاصح بطلانه) لان لفظ الصلح لا يطلق الا اذا سبقت خصومة والثاني يمنع ذلك ويصح العقد (قوله) ولو صالح من عين على دين ذهباً وفضة فظاهر انه بيع أو عبد أو نوب مثلاً موصوف بصفة السلم فظاهر أنه سلم وسكت الشيخان عن ذلك لظهوره (ولو صالح من دين)

فبعد من السلم (على من صح فان توافق على الربا) كالمصلح عن فقه بضة (اشترط قبض العوض في المجلس) خذ من الربا (والا) أي وان لم توافق المصلح منه الدين والمصلح عليه في علة الربا كالمصلح عن فضة بضة أو ثوب (فان كان العوض عين لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح) كالمواضع نور بدرهم (٣٠٨) في الدمة ولا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لان أحد العوضين

(قوله غير دين السلم) لو قال غير المثلين لكان أولى ليشمل المبيع في الدمة نعم لو صالح عن السلم فيه برأس مال السلم صح وكان فسخا لعقد (قوله قبض العوض) أي المصلح عليه لا المصلح عنه لانه من بيع الدين لمن هو عليه وهو لا يشترط تعيينه ولا قبضه كما مر في بابيه ويشترط تساوي العوضين ان اتحد الجنس (قوله والمصلح عليه) لم يقيد به العين التي هي المقسم ليصح تقسيم المصنف بعده الى عين ودين فهو جواب عنه يجعل ضمير يتوافق راجعا للمصلح عنه بقيد كونه ديناً والمصلح عليه لا بقيد كونه عيناً والاولى ما أجاب به ابن حجر بأنه يراد بالعين ما قابل المنفعة فيصح التقسيم بضاً (قوله كالمواضع نور بدرهم في الدمة) هذا صريح في ان هذا ليس سلماً حقيقة ولا حكماً وهو بر دما مر عن شيخنا مر من انه سلم حكماً فليس لفظ الصلح نائباً عن لفظ السلم نعم موافقة المنهج على ما هنا لا يوافق ما مر عنه من أن المبيع في الدمة حكم السلم فتأمل (قوله أحدهما لا يشترط) تقدم أنه المعتمد (قوله فيشترط قبض الآخر) أي على الوجه الثاني الذي يشبهه بالسلم ورد التشبيه بأن الدينية هنا انقطعت بالصلح ولا كذلك في السلم فتأمل (قوله فان كانا رويين) أي متحدى علة الربا كما مر اشترط القبض أي قطعاً فشمول كلام المصنف لهذه المسئلة لا يصح من حيث الحكم ولا من حيث الخلاف وقيل انها ليست من أفراد ما مر قبلها وانما ذكرها لتتميم الاقسام لان ما تقدم في عين ودين وهذه في دينين (قوله ويشترط قبضه) أي على المنفعة (قوله يخرجها عليه) أي على اشتراط القبض في العين على الوجه المرجوح فيما سبق ولا يخفى أن ذكر هذه المسئلة تميم لاقسام الصلح عن الدين ومعتها بالقياس على ما تقدم في كلام المصنف في الصلح عن العين على المنفعة والتخرج المذكور ليس في محله اذ لم يتقدم في كلامه ولا في كلام المصنف فتأمل وافهم (قوله كالا سقاط) ومثله الترك والاحلال والتحليل والعفو والوضع والمساحة (قوله وصالحتك الخ) راجع لجميع ألفاظ الابرار واحتيج الى لفظ الصلح مع الابرار ليكون من أنواع عقد الصلح فيشترط فيه سبق الخصومة ولم يحتج لقبول نظر اللفظ الابرار كما ذكره وفيه ما مر وقياس ما مر في العين أنه لو قال أبرأ بك من نصفه على أن تعطيني بقبضه فسد العقد وأنه لو سكت عن لفظ الصلح واقتصر على الابرار فسد كما مر عن شيخنا فراجع (قوله على خمسمائة) ولو معينة على المعتمد ولا يشترط قبضها وان كانت في المنفعة ولا تعيينها في المجلس قاله شيخنا كشبخنا الرمي فراجع (قوله ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع) ولا بلفظ الهبة ونقل عن شيخنا الرمي الصحة لان هبة الدين ابراء وسياق ما يخالفه (قوله

لفظ الصلح) قول المتن على عين) قال الاسنوي كأنها تصحفت عن غير فانه الصواب بدليل التقسيم الآتي الى عين ودين (قول المتن صح) أي سواء عقد بلفظ الصلح أو بلفظ البيع (قوله فان كانا رويين) كأنه زاده تمباً للاقسام والا فالقسم عدم الروية وهو لا يشمله (قوله قبضه) الضمير فيه راجع لقوله محلها (قوله فيه) الضمير فيه راجع لقوله في المجلس (قوله فهو ابراء الخ) نظرك الى هذا مع الذي قبله بقيد أن الصلح عن الدين ينقسم بضاً الى صلح معاوضة و صلح حطية (قوله ويصح بلفظ الابرار) قال الاسنوي كان يقول أبرأ بك من كذا وأعط الباقي وأبرأ بك عن كذا وصالحتك على الباقي فاذا قل ذلك برى من غير قبول (قول المتن في الاصح) مترك النظر الى اللفظ والمعنى (فرع) لو عقده هنا بلفظ الهبة فالظاهر الصحة وعدم التوقف على القبول لان هبة الدين ابراء (قوله على خمسمائة) أي في الدمة أما المعينة فكذا عند الرافعي وعليه بأنه استيفاء وخالف الامام وعلاه بأنه معاوضة فيكون ربا (قول المتن فان عجل الخ) هي مسألة مستقلة أعني ليس التحجيل

دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراس مال السلم (أو) كان العوض ديناً اشترط تعيينه في المجلس ليخرج عن بيع الدين به (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أحدهما لا يشترط فان كانا رويين اشترط ولو صالح من دين على منفعة صح أخذها تقبض وتقبض بقبض محلها ويشترط قبضه في المجلس ان اشترط القبض فيه في العين يخرجها عليه (وان) صالح من دين على بعضه كنصفه (فهو ابراء عن باقيه ويصح بلفظ الابرار والخط ونحوهما) كالا سقاط نحو أبرأ بك من خمسمائة من الدين الذي لي عليك أو حطتها عنك أو أسقطتها عنك وصالحتك على الباقي ولا يشترط في ذلك القبول على الصحيح (و) يصح (بلفظ الصلح في الاصح) نحو وصالحتك عن الدين الذي لي عليك على خمسمائة والخلاف كالا في الصلح من العين على بعضها بلفظ الصلح فيؤخذ توجيهه بما تقدم ويشترط في ذلك القبول في الاصح ولا يصح

هذا الصلح بلفظ البيع كظنهم في الصلح عن العين (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) كأنه (أو عكس) أي من مؤجل على حال مثله (لما) الصلح فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانهم ما عظمين الماشئ والدين (فان عجل) الدين (للمؤجل)

صح الاداء) ووقع عن الدين وان ظن صحة الصلح لكن له في هذه الاستدلال انه أدى على اعتقاد امر باطل
 فلو لم يسترد وقع عن الدين خلافا لما نقل عن بعضهم وعلى هذا ينزل قول المنهج بعدم صحة التجبيل فتأمل (فرع)
 نعم به البلوى وهو لو صادق متعاملان على أنه لا يستحق أحدهما على الآخر شيئا على ظن صحة المعاملة ثم تبين
 فسادها بطل التصديق فان قال ولد دعوى ولا نسيان ولا جهل ثم ادعى الجهل أو النسيان بعد ذلك لم يقبل والا
 قبل (قوله لفا الصلح) نعم ان صرح مع ذلك بالبراءة صرح على المعتمد (قوله لا انكار) مثله السكوت ويصدق
 مدعى الانكار ولو اختلفا فيه بعد الصلح (قوله فيبطل الخ) خلافا لآلئمة الثلاثة في غير الكتلة والصيغة والخلع
 ولو أقر بعد الصلح لم ينقلب صحيحا فان صلح حينئذ صرح ولو قال له بعد الصلح على الانكار برئت من الدين أو
 أبرأتك منه أو ملكتك العين فهذه العود إلى الدعوى بذلك ولا يؤاخذ بهذا الاقرار لئنه على فاسد ولو ادعى
 عليه حينئذ قال رد دعتها اليك ثم صالحه فان كانت العين مضمونة صح الصلح والا فلا ولو بذل للنكر ما لا يفر
 فافر فصالحه فهو فاسد ولا يكون مقرا بذلك (قوله وكان نسخة الخ) هذا لا يدفع الاعتراض عن الحرر
 كالتنازع فالصواب ان يقال ونسخة الخ رغبة بالغين المجتمة والراء فاشبهت الراء بالنوى فتوهم المصنف أنها
 عين بالعين المهمة والنون فغير عنها بالنفس فتأمل (قوله فهما) أي مسألة النفس ومسئلة الغير بالغين المجتمة
 والراء مسئلتان حكمهما واحد وهو البطلان فادفع ما قبل ان الصواب في عبارة المنهاج غير لياو في مافي الروضة
 وأصلها وغايتها أن البطلان في مسألة النفس لا مبرين الانكار وفساد الصيغة بالتحاد المصالح به وعنه وان أمكن
 الجواب عن هذا بما مر وان البطلان في مسألة الغير لا انكار فقط للنهي عنه كما مر لانه ان كان المدعى صادقا
 فقد لزمت بغيره مدعاة الحلال له فمر عليه أو كان كاذبا فقد حله أخذ ما لا يستحقه ببيع ما لا يستحقه أيضا
 كذلك والمدعى كالتظافر ان كان صادقا لا يقال الصلح الجائز بالاقرار مشتمل على التحريم والتعليل لا ناقول
 انه بالرضا حينئذ بالرضا كالباع كاسم التايشارة اليه وفيه نظر فتأمل (قوله وان كان المدعى ديننا الخ) هذه من
 افراد قول المصنف وكذا الخ الشامل للعين والدين كأن الصلح على نفس الدين داخل فيا قبلها التسوية لذلك
 وانما فرد هذه بالذكرة لعدم الخلاف في بعضها الخالف لذكر الخلاف في كلام المصنف فافهم (قوله لم يصح جزما)
 قال شيخنا مر كغيره سبب الجزم في هذه دون ما بعدها ان هبة الدين لم يحن عليه بالظلة فراجع مع ما مر ويترجى

صادر عن مقتضى الصلح كي يعترض عما لو دفع على ظن الزور فانه لا يصح التجبيل كما قاله ابن الرفعة (قول
 المتن الصلح على الانكار) خالفنا فيه الآلئمة الثلاثة ونسك اثنتان بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع ما لا
 يملكه ويشترى المدعى عليه ما يملكه وبالقياص على ما لو صالح عن خلع أو وصية أو كتابة مع الانكار ولا نه ليس
 بمعاوضة لعدم الملك ولا يجوز لكشف الاذى لانه كل مال بالباطل ولا للاعفاء من العيى لما ذكر اذ الدعوى
 والعين لا يقابلان بالمال ولانه محرم للحلال ان كان المدعى صادقا ليعبر المدعى به عليه بعد ذلك أو محلل
 للحرمان ان كان كاذبا بأخذه ما لا يستحقه (قوله حكمهما واحد) أي وهو البطلان ويكون صورة
 مسئلة الكتاب انما نكر ثم دفع الدار على وجه الصلح فهو باطل لسبق الانكار وفساد الصيغة لكن على
 هذا التصور ينبغي أن يجري فيه خلاف المسئلة الآتية وقوله فيها على استحقاق البعض بقيد البعض الذي
 أخذ منها والبعض الذي أخذ هذا فانهما بعد الصلح قد اتفقا على أن كلا يستحق ما أخذه غيره اذ جهة
 الاستحقاق مختلفة هنا يزعمها صالحة للاستحقاق والآخر يزعم طريق الهبة (قوله للتوافق الخ) عبارة
 السبكي قال الفغال يصح ويجعل المدعى واهبا للنصف ان كان صادقا وموهو باله ان كان كاذبا ولا يبالى
 بالاخلاف في ذلك اه والجواب عن ذلك أن القول قول الدافع وهو أعنى الدافع بقوله انما بذلت النصف
 لدفع الاذى حتى لا يرفعي الى القاضي ولا يقيم على شهادة زور والبذل هكذا باطل (قوله لم يصح جزما) أي
 لان براد الهبة على مافي القصة باطل ولك أن تقول المدعى مبرى لا واهب

لم يصح في الاصح (وقوله صالحني عن الدار التي تدعى باليس اقرار في الاصح) والثاني اقرار تضمنه الاعتراف بالملك كقوله ملكني ودفع
باحتمال أن يرده بقطع الخصومة لا غير (٣١٠) وعلى الاول يكون الصلح بعد هذا الالتباس صلح انكار (القسم الثاني) من الصلح

(يجري بين المدعي وأجنبي) في العين (فان قال وكنتي المدعي عليه في الصلح) عن المدعي (وهو مقرك) به (صح) الصلح عن الموكل بما وكل به كمنصف المدعي أو هذا السيد من ماله أو عشرة في ذمته وصار المدعي ملكا للمدعي عليه (ولو صلح) الاجنبي (لنفسه) بعين ماله أو بدن في ذمته (والحالة هذه) أي ان المدعي عليه مقر بالمدعي (صح) الصلح للاجنبي (وكانه اشتراه بلفظ الشراء وان كان) للمدعي عليه (منكر اقرار) الاجنبي هو مبطل في انكاره (وصالح لنفسه) بعده أو عشرة في ذمته مثلا لباخذ المدعي من المدعي عليه (فهو شراء مغبوب فيفرق بين قدرته على انتزاعه) فيصح (وهدها) فلا يصح (وان لم يقل هو مبطل) مع قوله هو منكر وفي الروضة كاصلها وألا أعلم صدق وصالح لنفسه أو للمدعي عليه (لغا الصلح) لعدم الاعتراف للمدعي بالملك ولو كان المدعي ديناً وقال الاجنبي المدعي وكنتي المدعي عليه بمخالفتك على نصف المدعي أو على هذا التوب من ماله فصالحه بذلك صح للموكل ولو صلح الاجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الانكار بعين أو بدن في ذمته فهو بائع دين في ذمته غيره فلا يصح على الاظهر السابق فيه

(فصل الطريق الناقد) بالجمعة ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للمفعول (فصل الطريق السابق) فيه

وقوله عليه بمخالفتك على نصف المدعي أو على هذا التوب من ماله فصالحه بذلك صح للموكل ولو صلح الاجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الانكار بعين أو بدن في ذمته فهو بائع دين في ذمته غيره فلا يصح على الاظهر السابق فيه (فصل الطريق الناقد) بالجمعة ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للمفعول

(بما يضر للمارة) إلى مردوم

فيه لانه حتى لهم (ولا يشرع)

أى يخرج (فيه جناح)

أى روشن (ولاسباط) أى

سقيفة على حائطين هو

بينهما (يضرهم) أى كل

من الجناح والسباط (بل

يشترط ارتفاعه) أى كل

منهم ما يجوز فعله للمس

(بحيث يمر تحته) المار

(منتصبا) قال الماوردي

وعلى رأسه الجولة العالية

وهو ظاهر ويشترط أن

لا يظلم الموضع عنداً كثر

الاصحاب (وان كان عمر

الفرسان والقوافل فليرفه

بحيث يمر تحته المحمل) بفتح

الميم الاولى وكسر الثانية

(على العبر مع أخشاب

المظلة) بكسر الميم فوق

المحمل لانه قد يتفق ذلك

أما الذى فيمنع من اخراج

الجناح فى شارع المسلمين

لانه كاعلاء بنائه على بناء

المسلم أو يبلغ ذكره فى

الروضة (وبحرم الصلح على

اشراع الجناح) بشئ وان

صالح عليه الامام ولم يضر

المارة لان الهواء لا يفرد

بالعقد وانما يتبع القرار

ومالا يضر فى الطريق

يستحق الانسان فعله من

غير عوض كالمرور (و) يحرم

(ان يبنى فى الطريق دكة)

بفتح الدال أى مسطبة

(أو يفرس شجرة وقيل

فهي أعم مطلقاً وتذكر نوث فقول المتبحر وبينهما افتراق هو من الافتعال الكافى فيه مفارقة أحدهما
 لامن التفاعل المقضى لمفارقة كل منهما فافهم (قوله بما يضر المارة) أى ضرراً دائماً لا يحتمل عادة
 فيجوز نحو عجن طين ونقل سحابة ونحتها مدة العمارة اذا ترك من الطريق مقدار المرور ويجوز وقوف
 دابة بضر الحاجة قال شيخنا ومنه دواب المدرسين على أبواب المدارس ونحوها مدة التدريس ونوزع
 فيه وكل ذلك مشروط بسلامة العاقبة فيضمن ما تولد منه واما دواب نحو العلافين على حوائثهم أو نحوها
 فيمنعون منه ولو بولى الامور وجوباً عليه وما تولد منهم مضمون قطعاً (قوله جناح) مأخوذ من جناح الطائر
 أو من جناح اذمال (قوله ولا سباط) جمعه سوايط وسباطات ومثله سرداب تحت الارض بين دار به وهو هواء
 البحر كالشارع ويمنع مطلقاً ما فى هواء المسجد والرباط والمقبرة المسبلة ونحو ذلك (فرع) يجوز المرور
 فى ملك الغير بما جرت به العادة ولم يضر وان منعه وأما أخذ التراب من أرض الشارع فيجوز ولو لبيعته
 وأما الموقوفة مثلاً فان لم يضر رضى باخذه واقفه ومستحقوه جاز قال شيخنا وكذا أخذ ما جرت العادة به
 منه ونوزع فيه وكل ما يفعل فى حريم البحر من الاختصاص يهدم وجوبه لانه ممنوع وتلزم أجرته ومثله كل
 ما منعه فعله عماله قرار (فرع) يظهر انه يجرى فى فتح الباب هنا فى الجناح ولا يصح الصلح على فتحه بمال
 لعدم تصور مستحق معين (تنبيه) لم يعتبر أبو حنيفة رضى الله عنه الضرر وعدمه بل قال ان منعه شخص
 امتنع والافلا وقال الامام أحدان اذن له الامام جاز والافلا (قوله الجولة) بضم الحاء والميم (قوله الغالبة)
 بمججمة وموحدة بعد اللام وقيل بدلها مهملة وتحتية وهو بعيد لانه يؤدى الى الجهل بقدرها (قوله أن لا يظلم
 الموضع) اظلاماً مخالفاً للعادة (قوله المحمل) أى الغالب وان ندر مروره (قوله أما الذى فيمنع) وان لم يضر
 وأذن الامام له فى اخراج الجناح ومثله السباط ونحوه مما تقدم فى شارع المسلمين وأما اشرعهم المختص بهم بان
 لا يساكنهم مسلم فلهم ذلك فيه (قوله أو بلغ) أى لكونه على رؤس المسلمين بمرورهم تحته ولان شأنه
 الاشراف عليهم أو غير ذلك وخرج بذلك مروره بشارع المسلمين خافز بما بأتى فى السير (قوله دكة الخ)
 الدكة أصالة محل الجلوس والمراد هنا الاعم وحاصل العتمدى الدكة والشجرة وحفر البئر عن شيخنا الرملى
 واليه يرمى كلام المصنف حيث أخذ ذلك عن التفصيل فى الجناح ان الدكة يمنع منها ولو ببقاء داره أو دعامه
 لجداره سواء فى المسجد والطريق وان اتسع واتقى الضرر وأذن الامام وكانت لعموم المسلمين وان الشجرة
 فى الطريق كذلك وتجوز فى المسجد ان لم تضر بالمصلين وكانت لعموم المسلمين كأكلهم من ثمارها أو
 صرفها فى مصلحته وان حفر البئر جائز فى المسجد والطريق بالشرطين المذكورين هذا ما فى شرحه وما نقل
 عنه بخلاف ذلك لا يعمل عليه قال وما ذكر من جواز اقطاع الامام للشوارع كافى الجنايات ضعيفاً ومحمول على
 قطع مزادة على محل المرور لا يحتاج اليها فيه وشيخنا الزيدى قال بجواز الدكة والشجرة والحفر فى المسجد
 وغيره حيث اتقى الضرر وأذن الامام وكان لعموم المسلمين (تنبيه) علم من هذا منع وضع الخزانة فى المسجد
 الا بقدر الحاجة ولعموم المسلمين ولا ضرر وتلزم الواضع الاجرة حيث امتنع عليه الوضع كما تقدم (تنبيه آخر)

وقوله ولا يشرع الخ داخل فيما قبله ذكره لبنى عليه ما بعده وقال أبو حنيفة لا عبرة بالضرر وعدمه بل ان
 نازعه شخص منع والافلا وقال أحد لا يجوز الا باذن الامام (قول المتن بما يضر) يقال يضر يضره وأضر
 يضر اضراً (قوله أما الذى فيمنع) أفتى الغزالي بأنه يحرم عليه اشرعه للبحر أخذ من التعليل هنا (قوله
 وانما يتبع القرار) كالجل مع الام (قوله وما لا يضر) أى من جناح وغيره أى ما لا يضر يضر فلا يجوز بعوض
 ولا غيره (قوله كالمرور) نظيراً ومثال (قوله وبحرم أن يبنى) يريد أن يبنى عطف على الصلح لا على معمله لانه
 حيث لا يفسد ماله البناء ويجوز الاتفاف بجمع الطين ونحوه مما جرت به العادة ولو جمع الطين الذى يتحصل
 فى الشارع وضربه لبناً جاز بيعه (قوله أى مسطبة) قال الجوهرى الدكة والكان ما يقعد عليه (قول المتن

ان لم يضر) المارة (جز) كالجناح وفرق الاول بان شغل المكان بما ذكره مانع من الطروق وقد تزدحم المارة فيصطكون به

(وغیر النافذ بحرم الاشراع) الجناح (اليه لغیر أهله) بلا خلاف (وكذا) بحرم الاشراع (لبعض أهله في الاصح الا برضا الباقيين) تضرروا به أم لا لاختصاصهم بذلك والثاني يجوز بغير رضاهم ان لم تضرروا به لان كلا منهم له الارتفاق بقراره فكذا بهواته كالشارع وعلى الوجهين بحرم الصلح على اشراعه بمال لما تقدم (وأهله من نفذ باب داره اليه لامن لاصفه بداره) من غير نفوذ باب اليه (وهل الاستحقاق في كلها) أي الطريق المذكورة وهي تؤنث وتذكر (لسكانهم أم مختص شركة كل واحد بما بين رأس الحرب وباب داره) لانه محل تردده (وجهان أحدهما الثاني) والاول قاله بما احتاجوا اليه التردد والارتفاق في بقية الحرب لطرح الانتقال عند الادخال والاخراج (وليس لغیرهم فتح باب اليه للاستطراق) الا برضاهم لتضررهم بمرور الفاتح أو مردهم عليه ولم بعد الفتح برضاهم الرجوع متى شاؤوا (وله فتحة

لواخرج جناحا تحت جناح جاره أو فوقه أو مقابله جاز بشرطه السابقة وان لا يضر جاره أو يمنع نفعه ولو انهدم جناحه فأخرج جاره جناحا مقابله جاز وان منع من عود جناح الاول وان كان على عزم عوده نعم ان كان جناح الاول أخرج حال الاحياء لم يكن للاخر منعه وله عوده وهدم ما يمنعه (فرع) بحرم على كل أحد ان يدخل بعض الشارع في داره ولا يجوز لو كيل بيت المال بيع ثمن من الشوارع وان اتسعت وفضلت عن الحاجات لا نالنا نعلم هل أصلها وقف أو موات أحبي وقد عمت البايوت بذلك ومن خالفه ولو بنحو جناح قلعه الامام لا الآحاد عند خوف الفتنة والا فلهم القلع (قوله وغیر النافذ) أي الخالي عن نحو مسجد أو أثر مسبقه والا فهو من أوله الى محل ذلك كالشارع فيما مر وقيد شيخنا مر بما اذا كان ذلك غير حادث والا اعتبر رضاهم استحباب الثبوت الحق لهم أو لواقبه نظر ظاهر فراجع (قوله الا برضا الباقيين) راجع للسائلين وفيه تغليب والمراد بهم من يمر تحت الجناح وهو من باب مقابله أو أبعد منه عن رأس الحرب وما في المنهج محمول على هذا والا فهو مرجوح والمعتبر رضا السالكين غير المستعبر ويعتبر رضا المعبر والمؤجر وان لم يسكنوا لم تضررا ومثل ما ناطر الوقف ومستحق المنفعة بنحو وصية ولو مؤقتة ويعتبر رضا غير الكامل بنحو صبا بعد كاله ولورجوعا عن الاذن قبل الاخراج امتنع الاخراج أو بعده لم يعتبر الرجوع في الشركة فلا يخلع ولا أجرة فيه جاز في غيرهم مع غرم أرض النقص بقلعه ولا يبق باجرة كما مر والمراد بالارش ماصر في الفلس (قوله داره) مثلا كحانوته ويتره لغیرهم مرور وجاوس فيه جرت به العادة وان كان فيهم محجور عليه مثلا نعم لهم المنع من الدخول الانحوصيف لاحدهم (قوله الحرب) هو عر في وقيل معرب ومعناه الاصل الطريق الضيق في الجبل (قوله أحدهما الثاني) وهو الاختصاص وهو العتد فكل واحد يختص بقدر ما يناسب داره ولم قسمته ان أمكن واجارته قاله شيخنا ولم سده لا لبعضهم بغير اذن من له حق في محل السد ومن استأجر دارا فله الانتفاع بقدر ما يخصها وليس له اجارته قال شيخنا ولا المؤجره أيضا وعلم أن من باب آخر الحرب يختص بما أمام باب اليه باب غيره فله حوزة وجعل باب عليه (قوله الا برضاهم) أي أهل الحرب أي جميعهم فلا يكفي رضاهم سواء من بابا أو قرب الى رأس الحرب من المفتوح أو أبعد أخذنا من العلة والمراد بهم هنالك الساكنون ولو باعارة ونحوها (قوله ولهم) أي لكل منهم ولو واحد فهو كالجميع كما قاله الاذرع (قوله الرجوع متى شاؤا) واذ رجعوا امتنع مرور الفاتح ولا غرم عليهم بالرجوع وفارق ماصر في الجناح لغیر أهله) محل ذلك بأنه ملكهم ولا يشكل بجواز دخول الغير بغير اذن لانه من الاباحات المستفادة من قرآن الاحوال كالمرور في أرض الغير اذ لم يتخاطر بقاؤهم فيه الا سنوي اذا كان هناك محجور عليه لان الاباحة بمنعته منه ومن وليه (فرع) الظاهر أن لهم منع الغير من الدخول ولو أضاف صاحب المنزل جماعة فالوجه عدم المنع كاله ان يؤجرها لجماعة فان البغوى في فتواه صرح بجواز ايجارها لجماعة وصرحوا بجوازها جماعة فاقضى أن الداخل له لا يمنع وكذا الداخل لمعاد ونحوها ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم الاملاك المشتركة ما يلزم على المنع من تعطيل انتفاعه بخالص ملكه على الوجه الذي يريده يهد بك الى هذا جواز جعلها مسجدا والايجار لجماعة فكذلك نقل حق المرور بالايجار بملكه بنقله بالعارية فليست أم (قوله بحرم الصلح) هذا قد ذكره المصنف ولو عكس ما ذكره هنا وتركه هناك كان أولى لان حكمه هنا يفيد حكمه هناك من غير عكس (قوله وهي تؤنث) اعتذار عن جعل الضمير ههنا وتثاؤ في غيره من الضمائر مذكرة (قول المتن لكمهم) أي لكل منهم (قول المتن الحرب) هو عر في وقيل معرب ومعناه الاصل الطريق الضيق في الجبل (قول المتن وجهان الخ) قال الاذرع يجب أن يكون محلهما في سكة أحبيت كذلك وكوالهاطر بقا أما لو كانت ساحة كبيرة واقسموها بين كل من سهمه دارا وتر كوالهاطر أو بنى مالك الساحة فيها دورا وتر كوالهاطر بقا ثم انتقلت السكة ودورها عن ملكه فالوجه تعيين كونها للجميع قطعا ويجب في التي جهل حالها أن

الغاصره) بالتخفيف (في الاصح) لان لرفع جميع الجوار فبعضاً ولى والثاني قال الباب يشعر بثبوت حق الاستطراق فيستدل به عليه قال
في الروضة هو أفقر (ومن له فيه باب فتح) أي أراد فتح (آخر بعد من رأس الحرب) (٣١٣) من الاول (فلنشر كائنه) من

بابه بعد الاول جزماً ومن باب
قبله على أحد الوجهين
السابقين في كيفية الشركة
في الجناح وسواء سد الاول
أم لا أخذ من الاطلاق مع
التفصيل في قوله (فان كان
أقرب الى رأسه ولم يسد
الباب القديم فكذلك) أي
لشركائه منه كما تقدم لان
زيادة الباب تورث زيادة
زجة الناس ووقوف الدواب
فيتضررون به (وان سده
فلامنع) لانه نقص حقه
(ومن له داران ففتحان)
بفتح الفوقانية قوله (الى
داوين مسدودين أو) درب
(مسدود شارع ففتح باباً)
أي أراد فتحه (بينهم لم يمنع
في الاصح) لانه تصرف
مصادف للكل والثاني يقول
فتحته يثبت له من كل دواب
من الثلاثة مما الى الدواب
التي ليست به ويريد فيها
استحقاق من الارتفاع ومحل
الخلاص اذا فتح لغرض
الاستطراق قال الرافي مع
سد باب احدي الدارين
زاد في الروضة وعدم سده
صرح به الاصحاب قالوا ولو
أراد رفع الحائط بينهما
وجعلتهما داراً واحدة
ويترك بابهما على حالهما

واعارة الارض للبناء بانه انصرف في ملكه وليس لاحد نقضه (قوله اذا سمره) المراد عدم استطرافه منه
(قوله بالتخفيف) على الاصح (قوله قال في الروضة) مرجوح (قوله من باب بعد الاول) دخل فيه
مقابل المفتوح الجديد (قوله قبله) أي قبل الاول أي قبل آخره فيدخل مقابله (قوله الوجهين) الاصح منهما
عدم المنع (قوله كما تقدم) اقتضى كلامه أن من بين البابين ليس له المنع على الاصح وليس كذلك بل الاصح
هنا أن له المنع فالمراد بالشركاء ههنا ليس أقرب الى رأس الحرب من المفتوح (قوله لان زيادة الباب الخ)
أي مع تميزه عن شركائه بباب فلا يرد جواز جعل داره نحو حامي (قوله لم يمنع) هو المعتمد (قوله من الثلاثة)
أخرج الشارع (قوله صرح به الاصحاب) فيه نسبة قصور للرافي بعدم اطلاعه عليه فتأمل (قوله قالوا) ايست
صبغة تبر بل بقوة للحكم لانها اتفاق الاصحاب عليه المفهوم من شرط الاستطراق السابق فتأمل (قوله
أهل الحرب) أي المسدود ائحالي عن نحو مسدود لا يجوز الصلح ولا يصح والمراد بانه ههنا من يتوقف الفتح
على اذنه من ذلك الرقبة وان لم يملك المنفعة أيضاً يخرج بفتح الباب الصلح على اخراج الجناح فلا يجوز ولا
يصح كما سمر نعم الصلح على اخراج الميزاب يصح لانه ارتفاع بالقرار بشرط أن لا يزيد على نصف هواء الشارع
ليبقى لشريكه النصف الآخر لشدة الاحتياج اليه بذلك فارق جواز اخراج الجناح وان استغرق أكثر
الشارع وان منع مقابله من الاخراج كما سمر فتأمل (قوله بمال صحت) ويوزع المال على الدور بقدر مساحتها
وبما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك داره ويصرف ما يخصه
على مصالح الموقوف عليه كذا قاله شيخنا الرمي (قوله فهو اجارة) وتقدر بقدرها (قوله وسكت الشيخان
على ذلك) أي فهو صحيح معتمد قال الاذرى ينبغي تقييد الجواز بما اذا لم يكن في الحرب نحو مسجد كدار
موقوفة ولو على معين ولا فلا يجوز الا بالتصور البيع في الموقوف وحقوقه قال وأما الاجارة ففيها تفصيل لا يخفى
على القبيح قال في شرح الارشاد وكأنه يشير الى ان ما يخص الوقف من الاجرة ان كان قدر اجرة التل وفيه
مصلحة صحت والا فلا وشيخنا الرمي توقف في الاجارة ولو في الوقف الحادث وفي جواز الاذن في فتح الباب
بجناها أيضاً اه وفي هذه الاشارة والتوقف بحث ظاهر لان كلام الاذرى ان كان في القدر الذي من رأس
الحرب الى المسجد أو الدار الموقوفة فلا يخفى ان له حكم الشارع النافذ فيما سمر وليس فيه بيع ولا اجارة ولا
صلح على جناح ولا فتح باب وان كان في نفس المسجد فليس فيه ذلك أيضاً وان كان في نفس دار موقوفة فلا

تكون كالاولى (قوله ومن باب قبله) من جلهم من باب مقابل للباب القديم كافي الروضة عن الامام (فرع)
لو كان له في السكة قطعة أرض جاز أن يبنيهادواراً ويفتح لكل دار باباً (قوله كما تقدم) ينبغي أن يقال ان من باب
بعد الحادث جزماً ومن باب قبله على أحد الوجهين (قوله لان زيادة الباب الخ) استشكل هذا التعليل بأن له
في السكة المذكورة أن يجعل داره حكاماً أو خامع ما يترتب على ذلك من كثرة الزحام صرح بذلك الامام
والبقوي في الفتاوى ولو وقف داره مسجداً صرح السبكي نقلاً عن الاصحاب بأن حق المرور ثبت للسجين
كما كان له قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فانه يتوقف على الرضا عند عدم الضرر ويمنع عند الضرر وان
رضوا (قوله بفتح الفوقانية) لان الدار مؤنثة (قوله ويريد فيها استحقاقه الخ) معطوف على قوله يثبت له
(قوله اما اذا قصد اتساع ملكه الخ) هو محترز قوله لغرض الاستطراق (قوله وان أطلقوا الخ) هذا بخلاف
ما لو صلح على اجراء الماء من فوق سطحه مثلاً لا يكون ذلك تملك كالان الحرب لا يبرأ الا بالاستطراق

(٤٠) - (قليوبى وعميرة) - (ثاني) جاز قطعاً انتهى وهو مراد الرافي بقوله أما اذا قصد اتساع ملكه فلامنع أي
قطعا (وجبت منع فتح الباب فصالحه أهل الحرب بمال صحت) قال في التتمة ثم ان قدر وامة فهو اجارة وان أطلقوا أو شرطوا التأنيستفهم
يخرج من الشارع من الحرب وتزبده منزلة أحدهم وسكت الشيخان على ذلك (ويجوز) للمالك

للاستضاء بل يجوز له إزالة بعض الجدار وجعل شباك مكانه والكوة بفتح الكاف طاقه (والجدار بين المالكين) لبناء (قد يختص) أي بفرد (به أحدهما) ويكون سائرا للآخر (وقد ثبت كان فيه فالختص) به أحدهما (ليس للآخر وضع الجندوع) بالجمعة أي الخشب (عليه بغير إذن في الجديد ولا يجبر المالك) له ان امتنع من وضعها والقديم عكس ذلك الحديث الشيخين لا يمنع جداره أن يضع خشبه في جداره أي الأول دخشبه روى بالافراد متونا والأكثر بالجمع مضافا وعروض بحديث خطبة حجة الوداع لا يعمل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس رواه الحاكم بإسناد على شرط الشيخين في معظمه وكل منهما منفرد في بعضه (فلورضي) المالك على الجديد بالوضع (بلا عوض فهو إغارة الرجوع قبل البناء عليه) أي على الموضوع (وكذا بعده في الأصح) كسائر العواري (وفائدة الرجوع تخييره بين أن يبقه) أي الموضوع المبني عليه (بأجر أو يقلع) ذلك (ويفرم أرض نفسه) كالوأرأرض البناء (وقيل فأنه تطلب الاجرة فقط) لأن القلع يضر المستعير فان الجندوع إذا رقت أضرافها

يخفى حكمه من باب الوقف فتأمل وراجع (قوله فتح الكوات) بفتح الكاف وضمها وتشديد الواو جمع كوة وهو جمع قلة غايته إلى تسعة وجمع تكسيرة الكواه بكسر الكاف مع المقوعدة ولو عبر به كان أولى كذا قيل ورد بأن تعريفاً خرج به إلى جمع الكثرة وفتحها جائز وإن أشرفت على دار جاره وجرى به نعم تمتنع من جعل أبوابها تفتح إلى خارج ملكه إلا أن جازله الفتح للاستطراق (تنبيه) له قطعة أرض في سكة فأراد جعلها دورا لسل كل دار باليمنع ولو كان له فيها دار في وسطها ودار في آخرها فمن بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة إلى آخر السكة لأن شركته بسببها انما هو اليها (قوله لبناء الخ) دفع به توهم المالكية في نفس الجدار فينافي ما بعده وعبرة المحرر بين ملكين وهي أخصروا أولى فعدول المصنف عنها لوجهه فتأمل (قوله أي بفرد به) فسر به الاختصاص لأنه أنسب بالاشتراك فتأمل (قوله ليس للآخر وضع الجندوع) تخصيصا بالذکر لكونها محل النص ومثلها غير هامن سائر الاتفاقات كبناء وفتح كوة وغرز وند بكسر التاء أفصح من فتحها قال شيخنا ولو مما جرت به العادة لمخالفتها للشرع فراجع (قوله والقديم عكس ذلك) لكن بشرط ستة أو أكثر وهي أن لا يحتاج مال السكة لوضع جندوع نفسه وأن لا يز يد الجار في ارتفاع الجدران وأن لا يبنى أزجاء أن لا يضع عليه ما يضره وأن تكون الأرض له وأن لا يملك شيئا من جدران البقعة التي يريد نسقيها أولا يملك إلا جدارا واحدا كذا ذكره فراجع (قوله أي الأول) فسر به الضمير ليصح أن يكون دليلا للقديم لأنه لو رجع الضمير للجدار الثاني الذي هو صاحب الجدار لاسقط استدلاله به ويكون فائدة النهي جوازه وإن منع الهواء عن جاره مثلا (قوله وهو عرض) اكتفى في رد القديم بالمعارضة وإن ثبت بها استدلال الجديد بضاد نوزع في المعارضة بان الأول خاص وهو لا يعارض العام في حكمه لأنه فرد منه وبأنه يحتمل تخصيص الحديث الثاني بالأعيان دون المنافع فالأولى محل الأول على التدب وصرفه عن الوجوب القياس على بقية الاملاك فتأمل (قوله من مال أخيه الخ) المراد بالمال ما يشمل المنفعة بل والاختصاص تغليباً بالأعطاء ما يميم السماح وعلم الرضا وذكر الأخ للقلب وهذا يشمل الجار الذي الكلام فيه فراجع (قوله وكل) مجرور عطف على الشيخين ومنفرد حال منه وفي بعضه عطف على في معظمه ولا يخفى ما في ذلك فان شرط البخاري أخص فتأمل (قوله) ارش نفسه وهو ما بين قيمته قائما مستحق القلع ومقلوعا وليس له التملك بالقيمة كافي إغارة الأرض للبناء لأن

فكان اثباته فيه تمليكاً بخلاف سطح الدار يراد لغير اجراء الماء (قول المتن الكوات) هو جمع قلة عند سدو به فلو عبر بجمع التكسير كان أولى كالكواه بكسر الكاف مع اللام وعدمه كأنه لو عبر في مسألة الجندوع الآتية بجمع القلة كان أولى (قوله والقديم عكس ذلك) حتى لو احتاج إلى نقب الجدار ليضع رؤس الخشب كان له ذلك على هذا القول ثم هذا القول جديد أيضا وقوله عكس ذلك يريد أن الخلاف جار في الاجبار أيضا بخلاف ما توهمه عبارة الكتاب (فرع) وضع طرف الرف ليس كالجندوع (فرع) لو كان ذميا هل يجري القديم فيه ولو كان الجدار رقتا أو مسجدا فأنظر ما حكمه (قوله في جداره) تتمه ثم يقول أبوهريرة قال أراكم عنها معرضين والله لأرمين بهابن أكتافكم (قوله وعروض الخ) فيه نظر فإنه خاص والخاص مقدم على العام وإن تأخر عنه العام فمرأيت العراق نقل عن البيهقي نحوه هذا وقد رأيت في شرح الروض في باب الحوالة لما ساق حديث وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع قال صرف الامر عن الوجوب القياس اه فان صح أن القياس يصرف الامر عن الوجوب جاز أن نقول به هنا صرف النهي عن التحريم القياس فليتأمل (قوله إلا ما أعطاه عن طيب نفس) أي غمّل الأول على الاستحباب لقوة الروايات المعارضة فكثيرتها قاله الزاقي وفيه نظر (قول المتن فلورضي الخ) قال الأسنوي هو وما بعده فترى على الجديد اه ويريد بما بعده ما يشمل قوله الآتي وإن قال بتمه الخ (قوله كالوأرأرض) أي لكن هناك خاصة أخرى وهي التملك

ومقابل الاصح لارجوع له
أصلاً لان مثل هذه الاعارة
يراد بها التأيد كالا عارة
لدفن ميت (ولورضى موضع
الجنود والبناء عليها
بموضع فان اجر رأس
الجدار للبناء فهو اجارة)
نصح من غير تقدير مدة
وتناً بدل الحاجة (وان قال
بعته للبناء عليه أو بعث
حق البناء عليه فالاصح أن
هذا العقد فيه شوب بيع
(و شوب اجارة) لانه عقد
على منفعة تتابد فشوب
البيع من حيث التأيد
(فأذا نفي فليس لمالك الجدار
نقصه بحال) أى لا يحا نا ولا
مع اعطاء ارض تقصه لانه
مستحق الدوام بعقد لازم
(ولوانهدم الجدار) بعد
بناء المشتري (فاعاد مالكة
فلمشتري اعادة البناء)
بتلك الآلات وبمثلها والوجه
الثاني أن هذا العقد بيع
بملك به مواضع رؤس
الجنود والثالث أنه اجارة
مؤبدة للحاجة (وسواء
كان الاذن) فى البناء
(بموضع أو بغيره) يشترط
بيان قدر الموضع المبني عليه
طولا وعرضا وسمك
الجدران) بفتح السين
أى ارتفاعها (وكيفيتها)
ككونها منضدة أو خالية
الاجواف (وكيفية السقف
المحمول عليها) ككونه
(ولو أذن فى البناء على أرضه

الارض أصل تستنبح فالتشبيه ليس على عموم (قوله أصلاً) أى سواء طلب أجرة أو لا تخبر بين التبقية والاجرة
أو لا كفى الروضة (قوله يراد بها التأيد) أى مادام المبني عليه فلوانهدم بطلت به العارية وليس له الاعادة بعد الا
بذن جديد اتفاقاً أخذ من التشبيه (قوله نصح من غير تقدير مدة وتناً بدل الحاجة) فان قدرت تقدير وتعمل
عدم التقدير فى غير الوقف فلا بد من تقدير المدة فيه بخلاف وإذا انقضت جاءت الحصول المتقدمة فى رجوع
المعبر (قوله بعته الخ) هما عاربان الاولى منهما للشا فى رضى الله عنه والثانية للامام وعلى كل فالعقد عليه
المنفعة ولو سككت عن ذكر البناء عليه ونفى البناء صح العقد وامتنع البناء فى الثاني وينتفع به بغير البناء كجولس
وغیره (قوله شوب) وفى المحرر شائبة واعترض بانه مؤث شائب ولا يصح هنا (قوله فليس لمالك الجدار نقضه)
نعم لو اشترى حق البناء من اشترا منه فله تقصه مع ارض تقصه وله بقاؤه باجرة كفى العارية (قوله ولوانهدم
الجدار) أى بنفسه بعد بناء المشتري أى بعد وضع المستحق الشامل للبناء وغيره والمستأجر ولكن الشارح
راعى كلام المصنف وكذا قبل الوضع واعاده للمالك أو غيره ولا يجبر المالك على اعادته على الصحيح ولا غرم على
أحد فى هذا الهدم ولو هدمه للمالك ولو متعديلاً لا يجرم عليه هدمه لم يجبر على اعادته أيضا لكنه يفرم ارض نقص
الموضوع للفيصوله وقيمة حق البناء للحيلولة فإذا أعيد الجدار والوضع أعيدت له ولو هدمه أجنى لم يجبر هو
ولا المالك على اعادته لكنه يفرم ما تقدم ويفرم ارض نقص الجدار للمالك وإذا أعيد الجدار فعلى ما تقدم
ولو أراد المستحق اعادة الجدار من ماله ليمتكن من الوضع لم يمنع ولا أجرة لهدمه انه دهم الجدار مطاقاً كذا قال
بعض مشايخنا ولو كان الجدار أو البناء من لبنات وتفتت لزمه مثلها لانها مثلية (قوله فلمشتري قبل فراغ
المدة) وبذلك علم أن العقد لا يفسخ ولو كان ايجار مؤقته خلافاً للاسنوى وفارق الفسخ بانهدام الممار المؤجرة
لان العقد واقع على عينها (قوله والوجه الثاني) هو مقابل الاصح وعليه لاعادة بعد الهدم لتلف حقه وهو
الجزء الملاصق للجنود ولعل هذا حكمه تأخير عن التفرغ على الاول وتأخير الثالث لمناسبته للثاني وعليه
يأتى ما تقدم فى الاجارة وانه لو قدرت المنفعة عمدة سقطت الاعادة بهدم الجدار لانفساخها (قوله بيان قدر
الموضع) الصواب اسقاط لفظ قدر لان فى ذكره مخالفة للمراد من بيان محل البناء والقدر معلوم من الطول
والعرض كما اشار الى ذلك فى شرح الروض (قوله ارتفاعها) فهو الأخفض من أسفل الى أعلى وعكسه العمق

بالقبة قال الرافى لاتأتى هنا لان الارض طاوقة الاستنباع بخلاف الجدار (قوله لم تستمسك) أى فقد تسمى
أثر الرجوع لغير العين المعارة فيمنع (قول المتن ولورضى موضع الجنود الخ) هو من تفرغ الجدي بدو على
التقديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشك بالأسفلت المرأة ولم يجرد من يعلمها الفاتحة الا واحداً فقد قتلها تعليمها
فانه يصح لانا نقول الوجوب لاقى المرأة ولا بخلاف هذا فان الوجوب على الجار لصاحب الجنود (قوله نصح
من غير تقدير مدة الخ) أى فكان ذلك فى معنى النكاح (قول المتن فيه شوب بيع الخ) أى جوز ذلك الحاجة
التأيد فى الحقوق المذكورة (قول المتن بحال) لو اشترى ما باعه من حق البناء جاز ذلك وباقي خصال العارية
فى المسئلة السابقة قاله الاسنوى وعادخل فى الحال المنفية أن يربد البائع نقض جدار نفسه فلا يمكن (قول
المتن ولوانهدم الجدار الخ) منه تعلم أن العقد لا يفسخ بالهدم المذكور ولكن بحث الاسنوى اذا كان ايجاراً
ومؤقتاً بل يظنه محرمه على الخلاف فى الفسخ بانهدام الممار قال السبكي فى الحالة الاولى وانما لم يفسخ بالهدم
وان قلنا اجارة لان المقصود هنا ثبوت حق البناء وهو باق بخلاف الممار المنهدة مثلاً فان اسم العين المؤجرة
فزال (قول المتن فلمشتري اعادة البناء) وكذا ينفي لو فرض الانهدام قبل البناء (قوله والوجه الثاني)
والثالث صيغة تفرغ ما سلف على الاول خاصة وصرح السبكي خلافاً أى هذا العقد قال الرافى وهو مشكل
(قوله بملك بمواضع رؤس الجنود) بخلافه على الاول (قول المتن ولو أذن الخ) قال الاسنوى عبر
بالاين لان الصور السابقة من الاعارة والاجارة والبيع والاحكام المقدمة تجري هنا فأتى بعبارة تشمل ذلك

خشباً أو أجزاً أى عقد الان الفرض يختلف بذلك

والعرض أقصر الامتدادين (قوله كفى) أى فى الوجوب ويجب أيضا ذكر عمق الاساس ان كان بحفر (قوله) بغير اذن من الآخر) فان كان باذنه ففيه ما مر من كونه عارئة أو غيرها وبأى فى هدمه ما تقدم (قوله بكسر التاء فيهما) وهو امم عين فى الثانى وسكونها فيه مصدر ماضيه وقد كسرت (قوله بلا اذن) ومثله علم الرضا واذا فعل ذلك بلا اذن لم تجزاز الله لقلع الوتد وسد الكوة الاباذن أيضا ولا يجوز ترتيب كتاب منه الا بعلم الرضا (قوله أجمعها لا يمنع) أى ما لم يكن غرض فى المنع كاطلاع على حرمه والا جنى فى هذا كالشرىك (تنبيه) السقف بين علو وسفل كالجدار المذكور وفى الروض يجوز لصاحب العلو وضع الانتقال المعتادة على السقف المماثل لا لأخر أو المشترك بينهما ولا لأخر تعليق المعتادة كشوب ولو بوقد يتدفع فيه اه وللمالك منها أن يعمل ما يريد فى ملكه وليس للأعلى غرض وزد فيه اذ لم يكن ملوكا له وحده بخلاف الاسفل كما مر نظرا للعادة فى الارتفاع (قوله) وليس له اجبار شرىك على العمارة) نعم لو كانوا شركاء فى وقف وطلب أحدهم أجبر الباقون وكذا يجبر ناظر الوقف دوى المحجور اذا طلب الشرىك العمارة وفيها مصلحة بخلاف عكسه وخرج بالعمارة الاجرة فتلزم الشرىك لمن يعمر ودخل فى الشرىك ما بين علو وسفل كالسقف والسترة بين سطحين والاشجار كالبناء فلا يجبر أحدهما على سقيها ولو انهدم السفل ولو بهدم مالكه تعدى إلى يجبره صاحب العلو على اعادة نه لا لاجل بنائه عليه ولو أراد صاحب العلو بناء السفل بما لم يمنع منه وله هدمه بعد بنائه متى شاء ولصاحب السفل السكنى فى العروة وليس له الارتفاع بالجدران ولو بنحو غرض وتدفعها وله هدمه ان كان قبل بناء الاعلى علوه ولم يكن امتنع قبل من البناء فان بنى الاعلى علوه امتنع على الاسفل الهدم وله تملكها بالقيمة فان كان امتنع فليس له الهدم ولا التملك بالقيمة لتقصيره (قوله فان أراد اعادة منه) أى فى الجدار بخلاف الدار المنهدة لانه لا يصل فيها الى استيفاء حقه وخالف الخطيب وجعلها كالجدار (قوله لم يمنع) أى لا يمنع عليه ذلك قبل سؤال شرىك أو امتناعه فظاهر كلامهم أنه لا يلزمه اجرة حصة شرىك من الاس وبوجه بتقصيره كاسيأتى نعم ان منعه شرىك من الاعادة امتنع عليه وقال بعض مشايخنا ظاهر كلام المصنف أو صريحه فيها بأى فى المسئلة بعدما انه لا يمنع أيضا وحده ليست فى شرح شيخنا ولا ابن حجر ولا غيرهما لانهم ذكروا أن القى فى كلام المصنف الامتناع لا يمنع فراجع وحرر (قوله يضع عليه ماشاء) نعم لو كان للأخر عليه جذوع قبل الهدم الزم المعيد بمسكنه من اعادةها أو بهدمه ليعيدها معالوضها (قوله) بنقضه اذا شاء) وليس للأخر نقضه ولا تملكه ولا اجرة فى حصته من الاس وفارق جواز نقض الاسفل لسفل بناه صاحب العلو وجواز تملكه بشرطه كما مر بان السفل خاص بالاسفل بخلاف الجدار وغير المعيد الشرىك من البئر والاستغناء من النهر لآباداة أو دولا ب أو نحو مولو جعل للمعيد جزءا من الاس فى مقابلة عمله جاز وعادة مشتركا كاسيأتى (قوله) وسكت عن ذلك) أى للدكور بقوله ولا يضرا لى وأشار بقوله لظهوره الى الاعتذار عن السكوت عنه (قوله) أى نصف القيمة) هو فى المشترك مناصفة وليس قيد او انما ذكره لانه هو الذى فى الروضة (قوله بنقضه) بكسر النون وضمها (قوله فلا خرمنه) لانه تصرف فى ملك الغير بغير اذنه واستفيد من التعليل انه يمنع

(فليس لاحدهما وضع جنوهه عليه بغير اذن) من الآخر (فى الجدي) والقديم له ذلك كالقديم فى الجبل لما تقدم وأولى (وليس له أن يتدفع فيه وتدا) بكسر التاء فيهما (أو يفتح) فيه (كوة بلا اذن) كسائر الاملاك المشتركة لا يستقل أحد الشرىكين بالارتفاع (وله أن يستند اليه ويستند اليه) متاعا لا يضر وهذا القيد زائد على المحرر (وله) كغيره (ذلك فى جدار الاجنبى) أيضا لعدم المضابطة فيه فان منع أحدا الشرىكين الآخر منه فى امتناعه وجهان أحدهما فى الروضة لا يمنع (وليس له اجبار شرىك على العمارة فى الجدي) لتضرره بتكليفها والقديم له ذلك صيانة للملك من التعطيل (فان أراد الطالب) اعادة منه بما كاله لنفسه يمنع ويكون المعاد ملكه يضع عليه ماشاء بنقضه اذا شاء) ولا يضر الاشتراك فى الاس فان له حقا فى الجبل عليه قاله القاضى أبو الطيب وابن الصباغ وسكت عن ذلك الشيخان لظهوره (ولو قال الآخر لا تنتقضه وأغرم لك حصتى) أى نصف القيمة (لم يلزمه اجابته) كاستثناء العمارة وعلى القديم تلزمه اجابته (وان

شرط زيدة لاحد مما لم
يصح لأنه شرط عوض عن
غير عوض (ولو اقر
أحدهما) بإعادته بنقضه
(وشرطه الآخر) الآذن
في ذلك (زائدة جزو كانت
في مقابلة عمله في نصيب
الآخر) فإذا شرط له
السدس يكون له الثلثان
قال الامام هذا موصوفا
إذا شرط له سدس النقص
في الحال فإن شرط السدس
بعد البناء لم يصح فإن
الأعيان لا تؤجل (ويجوز
أن يصاغ على اجراء الماء
واقاء الثلج في ملكه)
أي ملك المصالح معه (على
مال) كان صالحه على أن
يجري ماء المطر من هذا
السطح على سطحه الجاور
له ليغلز الطريق وأن يجري
ماء النهر في أرضه ليصل الى
أرض المصالح وأن يلقى
الثلج من هذا السطح الى
أرضه وهذا الصلح في معنى
الاجارة يصح بلفظها ولا
باس بالجلل بقدر ماء المطر
لأنه لا يمكن معرفته ولا
يجوز الصلح على اجراء
ماء الغسالة على السطح
على مال لأن الحاجة لا تدعو
الى اختلاف ما تقدم (ولو
تنازع جدارا بين ملكيهما
فان انفصل بينهما أحدهما
بحيث يعلم انهما بينهما)
كان دخل نصف لبنات

من الاعادة بلاذن ولو قبل منه وقال شيخنا لا يمنع قبل منه وعلى كل اذا أعاده قبل المنع أو بعده فالظاهر
أنه يعود مشتركا لأنه لا يطالبه باجرة ولا آخر أن يطالبه بهدمه وأنه بمنع عليه الهدم قبل المطالبة به فتأمل ذلك
وحرمه (قوله عادمشتركا) لعل الاشتراك من حيث كونه بالنقص بحسب ما كان كما أشار اليه بقوله كما كان لا من
حيث المعاونة فتأمل (قوله وشرط له الآخر) أي بعقد بلفظ اجارة أو جعالة وأشار بقوله الآذن في ذلك الى
أنه لم يعاون المبيع الى ما سرقه لأنه لا يصح جعل زيدة معها فتأمل (قوله في الحال) أي وعلمت الآلة ووصف
الجدار والالم يصح (تنبيه) لكل من الشر يمكن قسمة الجدار طولاً في عرض وعكسه بالتراضي ولا يجبر
المتنوع ولا قرعة لانها بما أخرجت لاحدهما ما يضرب الآخر (قوله في ملكه) وكذا في موقوف فلا ينظر
ومستحق الوقف ما ذكر لكن مع تقدير المدة في ذلك ولهم الصلح بلا مال وهو عارية ولو انتقلت الارض لآخر
باستحقاق أو غيره ثبت لثاني ما كان لا لأول من رجوع ومنع وغيرهما له خرق بناء منع به الاول اجراء الماء
مثلاً ولا يجوز الصلح في الموقوف والمؤجر ونحوه على حفر يترنحوها (قوله على سطحه) وعلى أرضه بالاول
نعم ان أمكن القاءه من السطح الاول الى الطريق لم يصح الصلح لأنه لا حاجة اليه (قوله في أرضه) لا على
سطحه (قوله الى أرض المصالح) لا الى سطحه (قوله الى أرضه) لا الى سطحه خلافاً للبلقيني وشمل الالتقاء
الجاراً ما كان من ميزاب أو غيره (قوله وهذا الصلح الخ) حاصله أنه في الموقوف والمؤجر لا بد من لفظ الاجارة
وتقدير المدة وأنه في غيره لا يجري فيه ما تقدم في عقد حق البناء فيصيح بلفظ البيع و بلفظ الاجارة ولو بتقدير
مدق بلفظ العارية بلفظ الصلح وينعقد بيعاً فيملك به محله وكذا الوقوع بلفظ البيع وفارق حق المرفق ما
بان العقد هنا متوجه الى العين ولذلك يشترط هنا بيان موضع الاجراء طولاً وعرضاً وعمقا ومعرفة السطح
قوة وضعفاً (قوله بقدر ماء المطر) ومثله الثلج (قوله ولا يجوز الصلح على اجراء ماء الغسالة) هو الاعتماد وان
كانت الغسالة من نحو حمام (قوله على السطح) ولا على الارض أيضاً (قوله على مال) ولا مطلقاً ويجوز
الصلح على قضاء الحاجة المخصوصة في حش غير مولى جمع القمامة ولو ز بل في ملك غيره ولو بمال وفي عقده
ما سرق في حق البناء (فروع) لا يجوز الصلح على ابقاء أغصان شجرة أو عروقها في ملك غيره لأنه هواء كاسر
وله ان التها بالتصويل ان يسر والافال بالقطع ولو بقير اذن مال كهاوله الانتفاع في ملكه ولو بما يضربها وان أدى
الى تلفها ولا ضمان نعم ان حرقها بتقصير ضمنها ولو كان يجري ماء في ملك غيره فادعى المالك أنه كان بعارية
صدق قاله البهوي وليس للمستحق دخول الارض أو السطح الانتقية الجري ونحوه وعليه اخراج ما ينقبه
من أرضه أو سطحه تفرق المالك (قوله كان دخل الخ) أي بأن دخل جميع أوصاف لبنات طرف جداراً أحدهما

الطلب وهو مفهوم كلامهم بلا شك (قول المتن وشرط له الآخر الخ) أي سواء كان ذلك بلفظ اجارة أو جعالة
(قوله الى أرضه) الضمير فيه راجع لقوله المصالح معه (قوله يصح بلفظها) عبارة السبكي ثم ان قدر المدة فاجارة
والا فعلى الاوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وعبارة الاسنوي ان عقد بصيغة الاجارة فلا بد من تقدير
المدة قاله الرافعي وان عقد بصيغة البيع فظن ان وجه البيع الى الحق كاذره المصنف في ان فيه ما سبق في بيع حق
البناء قاله الرافعي قال الاسنوي لك أن تقول اذا كان هذا النوع ملحقاً بحق البناء فينبغي هدم اشتراط المدة
اذا عقد بلفظ الاجارة كما سبق في حق البناء قال وان قال بعثك مسيل الماء أو يجري الماء فلا بد من بيان الطول
والعرض وفي العمق وجهان بناء على أن المشتري هل يملك موضع الجريان أم لا قال الرافعي وأيراد الناقلين
يحمل الى ترجيح الملك قال الاسنوي وان عقد بلفظ الصلح فهل ينعقد بيعاً واجارة لم يصح به الشنخا وصرح
في الكفاية بأنه ينعقد بيعاً سواء وجه العقد الى الحق أو العين اه أقول قد سلف في مسألة البناء أنه لا يملك عيناً
ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يفرق بان لفظ مسألة الماء مثلاً ينصرف الى العين بخلاف قوله بعثك رأس الجدار
لبناء (فروع) قال صاحبك عن اجراء ماء المطر على سطح دارك كل سنة بكذا قال المتن يصح ويتفرق الفرع

كل منهما في الآخر (فله اليد) فيحضر بحكم الجدار لأن حقوقه مختلفة

(والا) أي وان لم يتصل بينانه كذا ذكر بان اتصل بينهما أو انفصل عنهما (فلهما) أي اليد عبارة المحرر والروضة كاصلها فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بينة) أنه (فضي له) به (والاحلفا) أي حلف كل منهما الآخر على النصف الذي يسلم له وأعلى الجميع لأنه ادعاه وجهان أصحهما الأول (فان حلفا أو نكلا) (٣١٨) عن العيين (جعل) الجدار (بينهما) بظاهر اليد (وان حلف أحدهما فضي له)

وفي الروضة كاصلها والمحرم وان حلف أحدهما ونكل الآخر فضي للحالف بالجميع وينضح ذلك بماز بدعيه في كتاب الدعوى والبيّنات انه ان حلف الذي بدأ القاضي بتحليفه ونكل الآخر بعده حلف الأول العيين مردودة أي ليقضي له بالجميع وان نكل الأول ورجب الثاني في العيين فقضا جتمع عليه بين النبي للنصف الذي ادعاه صاحبه وبين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفي الآن بين واحد فيجمع فيها التني والاثبات أم لا بد من عيين للتني وأخرى للاثبات وجهان أصحهما الأول فيحلف أن الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له في النصف الذي بدعيه والنصف الآخر له (ولو كان لأحدهما عليه جنوع لم يرجع) بذلك لأنه لا يدل على الملك فاذا حلفا بقيت الجنوع محالها لاحتمال انها وضعت بحق (والسقف بين علوه) أي شخص (وسفل غيره) كجارين ملكين فينظر

في محاذة جميع أنصاف لبنات طرف جدار الآخر من كل جهة ومثله ما لو كان على خشبة طرفها في بناء أحدهما أو كان على تربيع بناء أحدهما طولا أو عرضا أو سماكا ولا يكفي بعض لبنات في طرف أو أكثر لا مكان حدوثه (قوله) أو انفصل عنهما) وكذا الواصل بينهما أحدهما لا يثبت بعلم أنهما بغيرهما كما هو مفهوم ما قبله وكان المناسب للتأخر ذكره (قوله أي اليد) دفع به توهم أنه ملك لهما وذلك عبارة المحرر والروضة دليلا لما قاله (قوله أصحهما الأول) هو المعتمد فيقول والله لا تستحق من النصف الذي في يدي شيئا (قوله وان نكل الأول) وله الرجوع ليحلف قبل حلف الثاني (قوله أصحهما الأول) هو المعتمد (قوله لاحتمال أنها وضعت بحق) كإجارة أو إبقاء بالاجرة بعد الرجوع ولا أجره لهما مضى هذا وقد قالوا وجدنا جودا على جدار ولم نعلم كيف وضعت فالظاهر انها وضعت بحق فلا تنقض ويقضي باستحقاقها دائما ولا أجره مطلقا ونعاهد لوهدم الجدار وأعيد فلن يحلها على الإجارة كما تقدم وحاول شيخنا من الفرق بان الشركاء يتسامحون في العادة فيحمل حقهم على الأقل ولا كذلك الاجانب فيحمل استحقاقهم على الأقوى كالبيع واعتمد شيخنا زى أن الشركاء كالأجانب فيحمل على الأقوى فيهما على ما تقدم ويظهر ان يجب بان الحمل على الأقوى مالم يدع المالك الاضعف لأنه يصدق في دعواه كإمارة عن البغوى وغيره وبذلك يجمع التناقض فتأمله وحيث لم يرجع بالجنوع فلا يرجع بالفواجل كالحار يب في الطاقات ولا بالخارج كالنصب والتزويق ولا بما قد القمط أي يكون عقدهما من داخل أو خارج وهو بكسر القاف وسكون الميم وبالطاء المهملة حبال صفار يشد بها الحواجر بدبعضه لبعض كالشبايك وقطع (فصاحب السفل) لو تنازع في المرقى صدق صاحب العلوه أنه له لانه المحتاج الى وضعه (باب الحوالة)

بفتح الحاء أفصح من كسر هاء العويل والانتقال يقال له حول أي قولنا بين الحكة والقوة من الملازمة وشرعا عقدي يقتضي انتقال دين من ذمة إلى أخرى وتطلق على نفس الانتقال وتغير بعضهم بنقل دين الخ لا يناسب المعنى القوي الآن يؤول بان النقل سببه فهي بيع دين بدين يجوز للحاجة فهي رخصة وذلك عتب الصلح لما فيها من قطع النزاع بين المحيل والمحتال وغير ذلك ونسحب على من ليس في ماله شبهة ولا بد فيها من الاستناد الى جملة المخاطب فلا تصح مع الاضافة الى جزئه وان لم يرض بدونه وقصد به الجملة قاله شيخنا وهو في الاجرة كما افتقر في المقود عليه وبصر كإخراج المصروب (قوله كأن دخل الخ) لا يكفي في هذا وجوده في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان حدوث ذلك (قوله على النصف الخ) أي فيقول والله لا تستحق من النصف الذي في يدي شيئا (قول المتن لم يرجع) وجهه أنها قد تكون بإجارة أو قضاء قاض يرى الاجبار على وضعها قال الاسنوي ويترد ذلك على الإجارة لأنها أضعف الأسباب فله قلعه وغرامة أرض النقص ولك أن تقول هل لاجل على قضاء قاض أو شرائها من الجار فلا يقطع ولا يلزم أجره فقد صرح السبكي بأن العالي يبقى على السافل من غير أجر لا احتمال أنه اشتراه من صاحب السفل ثم في تغييره بالجنوع أفادة أن الواحد ونحوه لا يؤثر بالأولى وكذا قال أبو حنيفة يرجع بالجميع منهادون الواحد (باب الحوالة)

أمكن احداً به بعد العلو بان يكون السقف عالياً

(قوله) فينقب وسط الجدار وتوضع رؤس الجنوع في الثقب ويسقف (فيكون في يدهما) لا شراكهما في الاتفاح به (اولا) يمكن احداً به بعد العلو كالتزج الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداد في العلو (فصاحب السفل) يكون لانه لا اتصال بينهما والعلو بضم العين وكسر هاء وسكون اللام ومثله السفل (باب الحوالة)

بخلاف ما قال في البيع مع أثمانه فليراجع ولا تصح بلفظ البيع وإن نواها ولا تدخلها الأقالة على المعتمد فيها كما
 في شرح شيخنا الرمي ولا بد خلتها خير (قوله هي أن يحيل الخ) عدل عن التعريف إلى التصور بل لا تم كلام
 المصنف بعده (قوله أحلتك) ومثله أتبعتك أو ملكتك أو نقلت حقك أو جعلت حقك إلى فلان أو حتى عليه
 لك ونحو ذلك وقول بعضهم يشترط في الصراحة أن يقول بحقك على الخ مراد مصرح لا يقبل الصرف كما
 يأتي آخر الباب (قوله مطلق) هو إطلاقة المدافعة وأقل ذلك ثلاث مرات فهو حينئذ كبير مفسق وهو المراد
 بالظلم في الحديث ودونها حرام غير مفسق (قوله ملى) هو بالهمز كما قاله الجوهري (قوله بسكونها) وجوز ابن
 حجر تشديد ها وادعى بعضهم أنه خلاف الصواب ومقتضى الحديث وجوبها وبه قال الإمام أحمد بن حنبل
 رضى الله عنه وقال الشافعي بنسبها أو جوازها قياساً على سائر المعاضات واعترض بأن خروجها من
 المعاضات يقتضى عدم قياسها لذلك قال الماوردي صرفها عن الوجوب ورودها بعد النهي عن بيع الدين
 بالدين فتأمل (قوله يشترط الخ) فالرضاء ليس ركناً وإنما الركن الصيغة الدالة عليه ولذلك قال بعضهم لا حاجة
 لذكره مع اعتبار الصيغة ورود بان الدال غير الملول وإن تلازم (قوله لانهما) أى المحيل والمحتال فهما ركنان
 وإن اتحد في الخارج كاحالة الولي نفسه على طفله وعكسه ويجوز أن يحيل الولي على دين محجور مصلحاً وإن
 يحتال به على ملىء باذل فإن تبين خلافه بطلت وعلم أنه يجوز أن يحتال ولي بدين محجور من ولي على دين
 محجور مع المصلحة ونظر الوقف كالولي فيأذ كر ويجوز أن يحيل الولي أحد طفلين على الآخر وإن كان أمه
 (قوله فهمي بيع) ولا تصح بلفظه كما مر نظر القول الاستيفاء ومن هذا ما مر في التصور يعلم أن ركناً هاستة
 محيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة والمحتال أن يحيل على المحال عليه والمحال عليه أن يحيل المحتال على
 غيره وهكذا كما في شرح الروض (قوله جوزها الخ) ولذلك لم يعتبر فيها قبض أحد الدينين وإن اتحد في علة
 الرضا (قوله لا المحال عليه) ولذلك تصح الحوالة على ذمة الميت وتعلق بتركته إن كانت ولا تصح الحوالة على
 التركة وإن كانت دونها تصح من الوارث على التركة إن كانت ديناً وتصح عليه إن تصرف في التركة لأنها
 صارت ديناً عليه والدموى على الميت كالحوالة عليه (قوله ويقتصر الخ) ويرد بطلانها في حالة البائع مع الرد
 كإسائتي ولو كانت فرضاً لم تبطل (قوله ولا تصح على من لا دين عليه) أى بان علم ذلك والاحتج فلا أنكر
 المحتال عليه الدين لم يقبل كإسائتي وللمحيل أن يشهد على المحال عليه للمحتال إذا لم يتعرض لنفسه بأن يشهد
 أن المحال يستحق على المحال عليه كذا بوجه شرعى أو بحوالة شرعية ولو أقام المحال عليه بينة يبرأ منه من
 الدين بطلت الحوالة ورجع المحتال على المحيل ولو أنكر المحال عليه الدين بعد موت المحيل فاقام المحتال شاهداً

(قوله فتقول أحلتك) أى جعلتك محتالاً أى منتقلاً (قوله جوزها الشارع) برضاها مستثناة من النهي عن
 بيع الدين بالدين كالقرض إمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التقاض وإنما امتنعت الزيادة والنقصان لأنه ليس
 مما كسبه منى كونها بيع دين بدين أن المحيل باع مافى ذمة المحال عليه وقيل بيع عين بعين فراراً من بيع الدين
 بالدين أى فزله استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة تتعاق بعين الشخص (قوله فلصاحبه أن يستوفيه)
 كما أنه أن يوكلى في ذلك (قوله استيفاء حتى) استند من جعلها استيفاء إلى عدم جواز الحوالة بالشئ على أكثر
 منها وأقل إذا لم يكن ربو ياء عدم وجوب التقاض في الربو ولو كانت بيعاً لوجب كل ذلك وليس فيها خيار
 المجلس واعترض بقدر القرض بأن البائع إذا احتال ثم رد عليه بمبيع تبطل الحوالة ولو كانت فرضاً لم تبطل
 كالقبض الثمن وأقرضه ثم رد عليه بمبيع واختار أنها استيفاء واستدل بقول الشافعي رضى الله عنه لو كان
 لك كاتب على رجل مائة ووجب عليه لسيده مائة فأراد أن يبيعه المائة التى عليه بالمائة التى على الرجل لم يحز
 ولكن إذا أحاله على الرجل جاز وليس بيعاً وإنما هو حوالة والحوالة غير بيع اهـ قال فقه رد على من يقول

هى أن يحيل من له عليك
 دين على من لك عليه مثله
 فتقول أحلتك بعشرك
 على فلان بعشرك
 عليه فيقول أحلت والاصل
 فيها حديث الشيخين مطلق
 النفي ظلم وإذا أتبع أحدكم
 على ملىء فليتبسع وروى
 الإمام أحمد والبيهقي وإذا
 أحيل أحدكم على ملىء
 فليحتل وأتبع بسكون
 التاء أحيل فليقبض بسكونها
 فليحتل (يشترط لها)
 لتصح (رضا المحيل والمحتال)
 لانها ما قداها فهمي بيع
 دين بدين في الاصح
 جوزها الشارع للعاجة
 (لا المحال عليه في الاصح)
 لانه محل الحق فلصاحبه أن
 يستوفيه بغيره والثاني
 مبني على ان الحوالة
 استيفاء حتى كان المحتال
 استوفى ما كان له على
 المحيل وأقرضه المحال عليه
 ويقتصر اقراضه من غير
 رضاه (ولا تصح على من
 لا دين عليه وقيل تصح
 برضاه)

بنه على انها استيفاء الى آخره فقبوله ضمان لا يبرأ به الجبل وقيل براء (ونصح بالدين الا لازم وعليه) وان اختلف الدينان في سبب الوجوب كالتفنن والقرض والاجرة وبطل التلغف ويستثنى دين السلم فانه لازم ولا تصح الحوالة به ولا عليه على الصحيح ومقابلته مبنى على انها استيفاء كرهذا الاستدراك في الروضة (الثلى) من الدين كالقرض والحب (وكذا المتقوم) منه كالشوب والعبد (في الاصح) والثاني بشرط كونه مثليا ليحقق مقصود الحوالة من ابطال المستحق الى الحق من غير تفاوت (و) نصح (بالتفنن في مدة اختيار وعليه في الاصح) لا تأمل الى اللزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن (والاصح صحة حوالة للمكاتب سيده بالنجوم فون حوالة السيد عليه) والثاني محتمل والثالث عدم محتملما وفرق الاول بين المكاتب اسقاط النجوم متى شاء فلم تصح حوالة السيد عليه بخلاف حوالة السيد (ويشترط العلم بما يحمله وعليه قدرا وصفة وفي قول نصح بابل الدية وعليها) والاظهر المنع للجبل بصفها (ويشترط

بأنه يستحق عليه كذا بطريق الحوالة من فلان وان دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز واغتفر الحلف على ثبوت دين الغير وهو المحيل لانه وسيلة الى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المحال عليه الحوالة صدق وراجع الدين فان صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلم المحتال مطالبة المحال عليه وان أنكر المحتال الحوالة وأقر بها المحال عليه فهو مقر للمحتال بالدين وهو بنكره فيأبى فيه ما في الاقرار (تنبيه) سكت المصنف عن عدم صحة الحوالة من لادين عليه قال في المنهج وهي تعلم عما ذكره المصنف بالاولى ووجه الاولوية انه اذا شرط ثبوت الدين على المحال عليه مع صحة وفائه منه لانه من قضاء دين الغير فشرطه على من لا يصح منه ذلك أولى وقيل غير ذلك مما فيه نظر وقال بعضهم في كلام المصنف الاشارة الى الجواز بذكر اختلاف وقول شيخنا ولا يقع ما ذكر في كلام المصنف وكذا اعتبار باللفظ فيه تأمل اذا لادين على المحال عليه لا يكون المحتال وكذا في قبضته منه (تنبيه آخر) علم عما ذكرنا من له معلوم في وقف لا تصح احواله به على مال الوقف لمصر في التركة ولا على الناظر لبراءة قتمته الا أن يتعدى باتلاف مال الوقف لانه صادر دينا عليه وان تصويغ الناظر من له معلوم في الوقف على من عليه دين للوقوف ليس حوالة له منعه من قبضته متى شاء قال شيخنا هر نعم ان تعين مال الوقف في جهة شخص معين تحت الحوالة عليه بل للمستحقين الحوالة عليه بغير اذن الناظر ويعتد بالقبض منه ويبرأ به من نزع في ذلك فراجع (قوله بناء على انها الخ) أى اذا قلنا مع وجود الدين ان الحوالة استيفاء الخ فمع عدم دين المحتال تكون ضمنا فثأمل (قوله والاجرة) أى في اجرة العين لانها في القيمة كالسلم فلا تصح بها ولا عليها وقد يراد بدين السلم كل ما لا يصح الاعتياض عنه كالبيع في القيمة (فرع) لا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره ولا من المستحقين عليه وان انحسروا لما فيه من شائبة العبادة باحتياجها للنية وألحق بها الكفارة ونحوها قال شيخنا مقتضى العلة صحة الحوالة على المنذور فراجع وانظر (قوله في مدة الخيار) لها ولا واحد هما وتحصل بها الاجازة فلو فسخ المشتري بالتخير بعد حوالة البائع عليه ولم يرض بها بطلت على المعتمد وبذلك علم أن المراد باللزوم وصف الدين به في نفسه لا عدم التطرق الى ابطاله ولذلك جعله لوامنه القرض كما مر فافهم (قوله والاصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم على أجنبي) وان كان لا يصح الاعتياض عنها على المعتمد خلافا لما في شرح المنهج وفارقت دين السلم بنسوف الشارع للعتق وخروج بالنجوم دين المعاملة على المكاتب للسيد فتصح الحوالة به وعليه وان سقط بالتجهيز لانه تابع (قوله للجبل بصفها) فلو علمت تحت الحوالة بها وعليها قال شيخنا وسياق في الديات (قوله وبشترط تساويهما) أى في الواقع وعند العاقدين وان تعدد المحال عليه أو زاد دين أحدهما على الآخر فصح أن يحيل من عليه خمسة على من عليه عشرة بخمسة منها وعكسه ولو كان بالدين ضامن أو أكثر تحت الحوالة على كل منهم وعلى جميعهم ولو معاوي طالب المحتال كلامهم يجمع الدين بأهاليهم من كل وجه (قوله فقبوله الخ) قال الرافعي فتكون حقيقة الحوالة هنا الضمان وتتأني تفاريعه قال الاسنوي فعلى هذا يكون قوله اذنا مجرد في الضمان وقبول المحال عليه معناه ضمانه وقبول المحتال معناه قبول الضمان فان لم يشترط رضا المضمون له وهو الاصح لم يشترط (قوله لانه يبل الى اللزوم) هو صادق بخيار المجلس لكن الرافعي لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه والجواز عارض فيه اه ولا يأتى ذلك في خيار المجلس فكان الشارع رحمه الله أسقط ذلك لذلك (قوله محتملما) وجه ذلك في الحوالة على المكاتب النظرا الى كونها استيفاء وقوله والثالث عدم محتملما وجهه في الحوالة من المكاتب التفرع على أنها بيع وان الاعتياض عن النجوم محتمل (قول المتن ويشترط العلم الخ) لان المجبول لا يصح بيعه ولا استيفاءه (قول المتن وفي قول نصح بابل الدية) هو مبنى على جواز الصلح عنها والاصح امتناعه (قول المتن ويشترط تساويهما) أى سواء جعلت بيعا أم استيفاء لانه لا يمكن أن يستوفي قضة ويقدر فرضها ذهابا أو ما على البيع فلانها ارفاق كالقرض

أو بيعه ولو بشرط ذلك وإذا أحال على الاصيل برى الضامن بخلاف عكسه قاله شيخنا الرملي وقال غيره ببراء الاصيل أيضا لان الحوالة كالتقبض وعلى الاول لو كان له ألف على شخص بها ضامن فاحال على الضامن بألف هل له أن يحيل على الاصيل بالف أخرى راجعه (فرع) يقع كثيرا أنه يصير ماله على زيد لعمر ومثلا ويحكم بذلك حاكم وحكمه أنه أن أراد الحوالة الفصح ويحمل عند الإطلاق عليها فإن أراد خلافها وعلم خلافها لم يصح (قوله) وكذا أحالوا وأجلا نعم لو أوصى بعدم المطالبة بدينه مدة أو نذر أن لا يطالب مدينه بدينه مدة وقلنا بصحة النذر بان كان مرغو بآفيم لم يمنع ذلك من صحة الحوالة بالمحال عليه وعكسه لان ذلك ليس أجلا وانما هو دين حال امتنعت المطالبة به لعارض فلو زاد في نذره وانه لا يحيل به فنقل العلامة سم عن شيخنا الرملي أنه تصح الحوالة مع الانتم فراجع (قوله وصحة وكسرا) وكذا كل صفة يختلف بها الغرض وهل منها اختلاف القروش بريال وكلاهما وأرباع وانصاف وكوامل ونحو ذلك أو الفضية ذات العدد والقروش والاثلاث فراجع وتوجه الصحة في نحو الانصاف والارباع والاثلاث بعضها على بعض وعلى الكوامل وعكسه حيث اتحد النوع دون غير ذلك وليس منهارهن وكفيل فلو كان باحد الدينين ذلك لم يؤثر ولا تنتقل الوثيقة بل تنسب بخلاف الوارث لانه خليفة المورث ولو بطلت الحوالة كالأقالة فيها اذا قلنا بها على المرجوح لم يعد الرهن والضامن نعم لو أحال على الضامن كالاصيل لم يسقط الضمان كإسقاط الرهن فان كان للمحال عليه عند التحيل فنسقط بقاءه صحيح وألحاح عند المحتال فنسقط بقاءه مفسد كذا تحرر مع شيخنا ولو شرط عاقدا الحوالة رهنا أو ضمانا من التحيل للمحتال لم تصح الحوالة أو من المحال عليه للمحتال صحته ويلغو الشرط (قوله أي يصير الخ) إشارة إلى أن المراد بالتحويل الصيرورة لان التغير محل الدين لا نفسه فتأمل (قوله بفلس) ومثله الرقب بأن كان المحال عليه عبد الغير ورجع عليه بعد العتق قاله شيخنا كغيره وأهل المراءى ان المحتال دينافي ذمة العبد بنصو معاملة فأحاله صاحبه عليه به فان كان عبيده لم تصح الحوالة وان كان له في ذمته دين بمعاملة لسقوطه عنه بملكه (قوله وأوجد) أي للحوالة على ما تقدم فانه المصدق في انكارها ولدين التحيل لان قبول المحتال متضمن لاستجماع شروط الصحة نعم له تحليف التحيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه فان نكحل أو قامت بينة بوفاة الدين بطلت الحوالة ونصح شهادة التحيل على المحال عليه كإسقاط (قوله لم يرجع) خلافا لابي حنيفة بل لو شرط الرجوع في شيء من ذلك بطلت الحوالة (قوله فلا رجوع) نعم لو احتال لم يجز له جاهلا بالاعسار تبين فسادها كإسقاط شيخنا الرملي (قوله ببيع) أي مثلا فالعالم والاقالة كذلك (قوله بطلت) أي بناء على انها استيفاء والام تبطل كما قاله الاسنوي فعلم انهم لم يجعلوها استيفاء مطلقا ولا بيعا مطلقا (قوله في الاظهر) هو المعتمد وضرر هذا التعبير أنه من كلام الامام الشافعي رضي الله عنه وليس كذلك لان من هنا إلى آخر

(قول المتن وكسرا في الاصح) الحاقا للوصف بالقدر (فرع) لو أحال على الضامن والاصيل معا صح وطالب كلا منهما وعلى الاصيل برى الضامن ذلك كذلك مع غيره في قطعة السبكي فراجع (قوله والثاني تصح بالمؤجل الخ) محمله أن النفع ان عاد على المحتال صح والا فلا (قوله سواء قلنا الخ) هو كذلك واسكن اعترض التعبير بالتحويل على قول البيع من حيث أن ذلك يقتضي ان حقه باق بحاله وانما تحول من ذمة إلى ذمة وقضية البيع خلاف ذلك (قوله كموت) أي وامتناع تركه (قول المتن بطلت في الاظهر) أي بناء على أنها استيفاء لانها على هذا التقدير نوع ارتفاق ومساحة فاذا بطل الاصل بطل هيئة الارتفاق التابعة كالدفع عن الثمن المكسر صحيحا ثم رد المبيع بغيره فانه يسترد الصالح قال السبكي ومن ثم تعلم ان تقدير القرض في الاستيفاء غير صحيح والام تبطل الحوالة بغيره عليه ومقابل الاظهر مبنى على انها اعتياض كالأوامر تبطل عن الثمن ثوبا إلى آخر ما قاله الشارح ومن ثم تعلم انهم نارة يغلبون فيها جانب الاستيفاء ونارة يغلبون فيها جانب المعاوضة

وكذا أحالوا وأجلا وصحة (وكسرا في الاصح) والثاني تصح بالمؤجل على الحال لان للمحيل أن يحيل ما عليه وبالمكسر على الصحيح ويكون المحيل متبرعا بصفة الصحة بخلاف العكس فهما لان تأجيل الحال لا يصح وترك صفة الصحة لبعيله رشوة (ويرا بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه) أي يصير في ذمته سواء قلنا الحوالة بيع أم استيفاء (فان نعتذر) أخذه (فلس) أو وجد وحلف ونحوهما) كموت (لم يرجع على المحيل) كما لو أخذ عوضا عن الدين وتلف في يده (فلو كان مقلدا عند الحوالة وجهه المحتال فلا رجوع له) كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) لا خلاف الشرط والاول يقول هذا الشرط غير معتبر وهو مقصر بترك الفحص (ولو أحال المشتري) البائع (بالثمن فرد المبيع بغير بطلت في الاظهر)

لارتفاع الثمن بانفساخ البيع والثاني لا تبطل كما استبدل عن الثمن ثوبا فانه لا يبطل برده للمبيع ويرجع بمثل الثمن وسواء في الخلاف كان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المحتال الثمن أم قبله وقيل ان كان الرد قبل قبض المبيع بطلت قطعا وقيل ان كان بعد قبض المحتال لم تبطل قطعا (أو) أحال (البائع) على المشتري (٣٢٢) (الثمن فوجد الرد) للمبيع يعيب (لم تبطل على المذهب) والطريق الثاني طرد

القولين وفرق الاول يتعلق الحق هنا بثلاث وسواء عليه قبض المحتال المال أم لا فان كان قبضه رجع المشتري على البائع والا فهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع الا بعد القبض وجهان أصحهما الثاني (ولو باع عبدا أو أحوال بمنه) على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حرته أو بقت بيئته) تشهد حسبه أو يقيمها العبد (بطلت الحوالة) لبطان البيع فيرد المحتال ما أخذه على المشتري ويبقى حقه كما كان (وان كذبهما المحتال) في الحرية (ولا بينة) بها (حلفاء على نفي العلم) بها (ثم) بعد حلفه (بأخذ المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المحيل لانه قضى دينه بأذنه أو لا يرجع لانه يقول ظمئني المحتال بما أخذه والمظالم لا يطالب غير ظالمه قال البغوي الثاني والشيخ أبو حامد وابن كعب وأبو علي بالاول وهو الاظهر في الشرح الصغير وعلى هذا هل له الرجوع قبل الدفع الى المحتال فيه الوجهان

الباب من تخريج الزنى قال صواب التعبير بالاصح والمذهب الاثنان يقال صح نظرا للتخريج وفيه نظر مع أن التعبير بالمذهب متعين كما يؤخذ من كلام الشارح (قوله لا ارتفاع الثمن الخ) فيرد البائع ما قبضه من المحتال عليه للمشتري أو بدله ان تلف لاذنه في قبضه فان لم يكن قبضه امتنع عليه قبضه (قوله والثاني لا تبطل) كافي الصداق لو أحالها به ثم انفسخ النكاح وأجيب بأن الصداق أثبت بدليل رجوعه في الزيادة المتصلة فيه (قوله لم تبطل) نعم انفسخ المشتري بالخيار بطلت على المعتمد (قوله طرد القولين) لعله راعى كلام المصنف والافصواب العبارة الوجهين كما علم بماسر (قوله وفرق الخ) يفيد أن البائع في المسئلة الاولى لو أحال على من أحيل عليه لم تبطل أخذنا من العلة وهو كذلك (قوله أصحهما الثاني) هو المعتمد (قوله ثم اتفق الخ) أشار بهم الى أنه لو كان اتفقا هم قبل البيع لم تنسخ الاقامة من العبد ولا حسبه كما قاله ابن الرفعة (قوله أو يقيمها العبد) أو يقيمها أحد الثلاثة أيضا نعم ان اعترف العبد قبلها بالرق أو صرح أحد الثلاثة قبلها بالملك لم تنسج بينهم ولادعواهم كما اعتمدت شيخنا كشرح شيخنا الرملي ونقل عنه سمعاهما مطلقا لان الحرية حق الله تعالى ونقل عنه أيضا انه ان ذكر واحد منهم تأويل في اقراره سمعت والا فلا وهذا في بعض نسخ شيخنا المذكور ومحل قبول شهادة الحسبة أو بينة العبد اذا كذبه المحتال فيهما أو كذبه مع المحيل والافلا حاجة لبينة لانه محكوم بعقده بتصديق العاقد بن فتأمل (قوله حلفاء) أي لكل من المتبايعين تخليف المحتال أنه لا يعلم الحرية ولا يتوقف طلب أحدهما الحلف على طلب الآخر وإذا حلفه أحدهما امتنع على الآخر ان يحلفه لاتحاد الخصومة (قوله بعد حلفه) فان نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت الحوالة (تنبيه) لو قال المحتال لم تكن الحوالة بالثمن صدق ولم تبطل أو قال البائع كذلك بل يدين آخر فان أنكره المشتري صدق أو صدقه عليه وأنكر الحوالة لم يعتبر بقوله (قوله وهو) أي الاول القائل يرجع المشتري على البائع المحيل هو القول الاظهر رأي الراجح وهو المعتمد (قوله فيه الوجهان) والاصح منهما الرجوع له الا بعد الدفع (قوله المستحق عليه) وهو المحيل للمستحق وهو المحتال ولم يذكرهما بهذا اللفظ لانكار الحوالة (قوله لانه أعرف بقصده) ولانه المصدق في أصل الاذن فكذلك في صفة (قوله والاصل بقاء الحقيقين) جواب عن سؤال هو كيف صح صرف الصريح المخالف لقاعدة ما كان صريحاً في بابه لا يكون كناية في غيره اذ لفظ الحوالة صريح في بابها ولفظ الوكالة صريح (قوله والثاني لا تبطل) عليه ان كان البائع قد قبض فيطالبه المشتري وللبائع امساك ما أخذه ودفع غيره وان لم يكن قد قبض فلا يطالبه الا بعد قبضه وأما المشتري فليس له ان يطالب المحتال عليه بحال وهذه المسئلة وما بعدها من تخريج الزنى على قواعد الشافعي رضي الله عنه (قوله تشهد حسبه) استشكل منع سمعاهما من المتبايعين بأنه ينبغي أن يثبت العتق حسبه وان بطلت اقامتهما من جهتهما كالأشهاد حسبه فان حقهما يثبت تبعا (قوله أو يقيمها العبد) اذا كان المشتري مقرا ولم يخرج العبد عن ملكه فلا وجه لسمعاهما من العبد لانه لا يعنى بتوافق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحتال فلهذا صورتهما ان يكون العبد قد خرج عن ملكه لثلاث أو كان المشتري غير مصدق (قوله لبطان البيع) وهكذا كل ما يمنع من صحة البيع أقول هذه المسئلة بما يؤخذ منها ان المحتال عليه لو ادعى الدفع قبلها وأقام عليه بينة بطلت الحوالة وكذا لو أنكر الدين المحتال عليه به كان للمحتال أن يحلف المحيل انه ما يعلم ذلك ابرج عليه لو أقر بذلك ثم رأيت بعض أهل البين

السابقان (ولو قال المستحق عليه) للمستحق (وكانت لتقبض لي وقال المستحق أحلتني أو قال) الأول افنى (أردت بقولي أحلتك الوكالة وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه يمينه) لانه أعرف بقصده والاصل بقاء الحقيقين (وفي الصورة الثانية وجه) بتصديق المستحق بيمينه لشهادة لفظ الحوالة ومحل اذا الخلاف قال أحلتك بيمينه مثلاً على عمره

عليه في صورتين اندفعت الحوالة وبانكار الآخر الوكالة انزل فليس له قبض وان كان قبض المال قبل الحلف برئ الدافع لانه وكيل أو عهدة ووجب تسليمه للحالف وحقه عليه باق (وان قال) المستحق عليه (أحلتك فقال)

المستحق (وكتفى صدق الثاني بيمينه) لان الاصل بقاء حقه وكذا يصدق بيمينه اذا قال عن الآخر انه أراد بقوله أحلتك الوكالة وقيل المصدق الآخر لما تقدم ويظهر أثر النزاع في المستلئين عند افلاس الحال عليه واذا حلف المستحق فيهما اندفعت الحوالة وبأخذ حقه من الآخر و يرجع به الآخر على الحال عليه في أحد وجهين اختاره ابن كج

(باب الضمان)

ويذكر معه الكفالة هو التزام ما في ذمة الغير من المال ويتحقق بالضمن والمضمون له وغيرهما مما سيأتي (شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) وهو كما تقدم في باب الحجر صلاح الدين والمال ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل وعبرة الحرر ان يكون

كذلك وحاصل الجواب انه لما كان الاصل بقاء الحقين احتجنا الى المسامحة هنا بصرف الصريح تأمل (قوله) فان قال بالمانعة التي لك على فلان فالمصدق المستحق (أى المحتال قطعاً قال شيئاً ومثله ما قال أحلتك بحقك على فلان أو نقلت حقك الى ذمة فلان الخ) (قوله) ووجب تسليمه الخ) نعم ان وجدت شروط التقاص أو الظفر لم يجب تسليمه ولتلف المال بغير تفریط في يده سقط حقه لانه محتال بزعمه وليس للدين أن يطالبه لانه وكيل بزعمه أو بتفریطه ضمن ولا يطالب لسقوط حقه بزعمه الحوالة (قوله) لما تقدم أى بقوله لانه أعرف الخ) وأجيب بأنه لا نظر لذلك مع كون الاصل بقاء حقه (قوله في المستلئين) وهما الاخيرة في كلام المصنف والتي بعدها في الشرح (قوله عند افلاس الخ) وكذا عند دعوى المستحق أنه قبض وتلف عنده بلا تقصير (قوله و يرجع به) أى بعد أخذه منه كامراً (قوله في أحد وجهين) هو المعتمد

(باب الضمان)

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعاقب الاحكام بالدين ومن تحول حق الى ذمة أخرى ومن مطالبته من لم يكن له مطالبته قبله وغير ذلك وسمى بذلك لان من التزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شئ جعلته في شئ فقد ضمنته اياه فهو من الضمن لامن ضم ذمة الى أخرى كما توهم لان أصالة النون تمنع ذلك وهو لغة الالتزام وشرعاً للمعنى الشامل للكفالة يقال على التزام دين أو إحضار عين أو بدن ويقال على العقد المحصل لذلك وهو عقد تبرع ولومع قصد الرجوع خلافاً للرافى وهو مندوب لقادر وائق بنفسه أمن غائلته قال العلماء وأوله شهامة أى شدة حماقة وأوسطه ندامة وآخره غرامة ولذلك قيل نظاما

ضاد الضمان بصاد الصاك متصل * فان ضمننت فإد الجبس في الوسط

(قوله هو) أى الضمان بالمعنى الخاص به شرعاً للالتزام الخ وقد تقدم ثم ان الالتزام اماناً للذمة فقط وهو الاغلب لا كثر أو في العين كضمنت مالك عليه في رقبته عبدى هذا أو في العين والذمة معا كضمنت مالك عليه في ذمتى وفي رقبته عبدى هذا (قوله وغيرهما) وهو المضمون والمضمون عنه والصفة فأركانها خمسة (قوله شرط الضامن) ويقال له الضامن والزعم والحيل والكفيل والصير والقبيل وقيل الاولان لئلا مطلقاً والزعم لئلا العظيم والحيل للذمة والكفيل للنفس والعين والقبيل والصير للجمع (قوله) وهو ما تقدم الخ) لو فسر به عدم الحجر لكان أولى ليخرج من باغ غير مصلح ويدخل السفه المهمل والسكران (قوله) وعبرة الحر الخ) واكتفى المصنف بالرشد الا لازم له صحة العبارة والمراد بصحتها ترتيب الاحكام عليها فيدخل السكران ويخرج نحو النائم (قوله فلا يصح ضمان الصبي الخ) ولو باذن أولياهم ولو ادعى واحد منهم ذلك بعد الضمان صدق ان أمكن الصبا وعهد نحو الجنون ومثله دعوى السكر ودعوى التعدي فيه وعدمه لان الاصل راءة الذمة (قوله أى بمن في الذمة) قيل لا حاجة اليه ان أرى بضمائه في ذمته أو مضران أرى بضمائه مطلقاً فالأولى أو المال أو اسقاطه فتأمل وأما ضمان المريض فلا يصح ان كان عليه دين مستغرق وان ثبت باقراره بعد الضمان فيتبين بطلانه وفيه ابن حجر بما اذا قضى دينه بماله والا بأن حدث له مال أفتى في الاولى بالرجوع (قوله وحقه عليه باق) لانه حال بينه وبين حقه بمجده الحوالة وحلفه

(باب الضمان)

(قول المتن شرط الضامن الرشد) يرد عليه المكروه والمكاتب والسكران المتعدى بسكره فان قيل هذا عارض يزول لا ينافي الرشد أجيب بأنه يلزم حينئذ ان يقول برشد النائم والمغنى عليه ومن سكر بعد فيلزم صحة ضمانهم ويرد عليه أيضاً من سقه بعد رشده وعبرة الفز الى بشرط صحة العبارة وأهلية التبرع وهى أحسن من عبارة الحرر والكتاب جميعاً كالابنخى وان أورد بعضهم عليها الاخرس الذى له إشارة (قول المتن)

صحيح العبارة رشيداً فلا يصح ضمان الصبي والجنون والمغنى عليه والمحجور عليه بالسفه اهـ (و ضمان محجور عليه بغلس كشراته) أى ممن في الذمة والصحيح محنة كما تقدم في باب

(وضمان عبده بغير اذن سيده باطل في الاصح) وان كان مأذونا له في التجارة والثاني يصح اذ لا ضرر على السيد فيه وينبغي به بعد العتق (ويصح باذنه فان عين للاداء كسبه أو غيره) كالمال الذي في يده المأذون (قضى منه والا) أي وان لم يعين بان لم يذكّر الاداء كما قال في الروضة كأصلها وان اقتصر على الاذن في الضمان (فالاصح أنه ان كان مأذونا له في التجارة تعلق) أي غرم الضمان (بما في يده) وقت الاذن فيه من رأس مال ورجح (وما يكسبه بعد الاذن) فيه كاحتطابه (والا) أي وان لم يكن مأذونا له في التجارة (فبا) أي فيتعلق غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الاذن فقط والوجه الثاني يتعلق بذمته في القسمين يتبع به بعد العتق والثالث في الاول يتعلق بما يكسبه بعد الاذن فقط والرابع يتعلق بذلك وبالرجح الحاصل في يده فقط والثالث في الثاني يتعلق برقبته (والاصح اشتراط

أو برئ من الدين أو بعضه بغير الاداء أو بإداء غيره عنه تبرعا فنتبين محته فراجعه ولا يصح ضمان المكره ولو باكره سيده وفارق محته بيع مال الغير باكره لان الضمان يتعلق بذمته فيعود ضرره عليه (قوله وضمان عبده) ولو مكاتب وموقفا وموصى بمنفقتهم ولومدة باطل وفارق محته خلع الامة لحاجتها اليه نعم ان ضمن سيده لغيره لم يحتج لاذنه قاله الخطيب وخالفه شيخنا الرمي والزبدي واعتبرا اذن السيد لانه يتصرف في ماله فلا بد من اذنه وفيه نظر ان قلنا يتعلق بذمته فقط ولا يصح أن يضمن العبد أجنيا سيده ولو بالاذن ويصح أن يضمن السيد عبده لأجنبي مطلقا ولو مكاتب وفي دين المعاملة ولا رجوع لمن أدى منها على الآخر الا أن أدى العبد بعد عتقه (قوله ويصح باذنه) أي السيد وان تعدد فان كانت مهايأة فقياس ما في البعض اعتبارا اذن صاحبها فراجعه ولا يجب الضمان على العبد بالاذن ولو بصيغة الامر ويشترط أن يعرف السيد قدر الدين والمضمون له ويعتبر في الموقوف اذن الموقوف عليه ان انحصر والا نعتذر الاذن فلا يصح الضمان ولا عبرة باذن ناظر الوقف ويعتبر في الموصى بمنفقتهم اذن الموصى له في الاكساب المعتادة واذن مالك الرقبة في النادرة واذا عتق صح ضمانه بالاذن بالنسبة لهذه على المعتمد والمبعض في نوبته لا يحتاج الى اذن وفي غيرها كالقن والمكاتب كالقن لكن يصح أن يضمن أجنبيا لسيد باذن السيد قال شيخنا وقال بعضهم لأحاجة لاذن سيده ان كان الضمان باذن الاجنبي قال شيخنا واذا عجز بطل الضمان ونوزع فيه والوجه بقاؤه (قوله فان عين) أي حال الاذن لا بعده (قوله أو غيره) من الغير عبد آخر لسيد اذن له أن يعلق الضمان برقبته (قوله قضى منه) فان أعتقه انقطع تعلقه به وانتقل التعلق الى ذمة العبد وكذلك لم يف ماعينه بالدين وليس له الاداء من غيره ولو من كسبه بالاذن نعم ان اذن له في الاداء من معين لم ينقطع التعلق منه بعته (قوله أي وان لم يهـ ين) هو صادق بالاذن في الضمان فقط أوفيه وفي الاداء معا وقصر الشارح له على الاول لانه الذي في الروضة وأصلها ولو أبقاه على عمومها لكان أولى ورجحان يكون العموم عن قصد من المصنف (قوله ورجح) ولو سابقا على وقت الاذن (قوله بعد الاذن فيه) ولوقبل الضمان لان المأذون فيه ثابت قبل الاذن وبذلك فارق ما يأتي في مؤن النكاح حيث لا تتعلق الا بالكسب بعد وجوبها ولو اتفقت الكسب والتجارة تعلق بذمته فقط فان حدث وضمان عبدا (الح) لانه اثبات مال في الذمة به فقد فسخ كالنكاح (قوله اذ لا ضرر) أي وكما لو أقر باتلاف مال وكذبه السيد وبحث بعضهم تخصيص هذا الوجه بغير العبد الموقوف لانه لا يصح عتقه ثم نقول ان خلع الامة بغير اذن سيده صحيح ويثبت المال في ذمته وفارق الضمان لحاجتها الى الخلع (قول المتن ويصح باذنه) قال الاسنوي يذنبني أن يقال ان عاقنا ذلك بشئ من أموال السيد اشترط معرفة السيد لمقدار الدين وان قصرناه على ذمة العبد فلا نوبه على أن قوله يصح يفيد ان العبد لا يلزمه فعل الضمان وان أمره السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وقول المتن قضى منه أي وما فضل يسبق في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الاكساب لان التعيين يقصر الطمع على ماعين وخالف الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الاسنوي والمفهوم من اطلاقهم هو الاول ولم يتعرض الرافعي للسئلة وقول المتن فان عين للاداء مشعر بأن صورة المسئلة أن يقول أضمن على أن تؤدى من كذا أمال وقال اضمن كذا فلا يصح خلافا للقاضي الحسين وفي شرح الروض عن الاسنوي ظاهر كلام الروضة ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذ وقع متصلا بالاذن (قوله في يده المأذون) أو غيره من أموال السيد (قوله ورجح) أي ولو كسبه قبل الاذن في الضمان ثم اقتصره عليه ما يخرج ما شمله المتن من كسب البدن الحاصل قبل الاذن وهو في يده حال الاذن وبه صرح في المطلب (قول المتن وما يكسبه) ولو بالتجارة (قوله والوجه الثاني الح) هذا الوجه صححه الشيخ أبو اسحق الشيرازي في التنبية ووجهه انه انما اذن في الضمان ولم يتعرض للاداء او على الوجه كما لا يتعلق بذمة السيد ثم لو كان على المأذون ديون صرف

معركة المضمون له) أى ان
 معرفة الضامن وهو مستحق
 الدين لتفاوت الناس في
 استيفائه تشديدا ونسيلا
 والثاني بنظر الى أن الضامن
 يوفى فلا يبالى بذلك
 (د) الاصح على الاول (أنه
 لا يشترط قبوله ورضاه)
 أى واحد منهما والثاني
 يشترط أن الرضا ثم
 القبول لفظا والثالث يشترط
 الرضا دون القبول لفظا
 وعلى اشتراطه يكون بينه
 وبين الضامن ما بين
 الاجاب والقبول في سائر
 العقود (ولا يشترط رضا
 المضمون عنه قطعا) وهو
 من عليه الدين (ولا معرفته
 في الاصح) والثاني يشترط
 ليعرف حاله وأنه هل
 يستحق اصطناع المعروف
 اليه (ويشترط في المضمون)
 وهو الدين (كونه ثابتا)
 فلا يصح الضمان قبل ثبوته
 لانه وثيقة له فلا يسبقه
 كالشهادة وهذا في الجديد
 (ومصحح القديم ضمان
 ما يجب) كأن يضمن
 المائة التي ستنجب بيع
 أو قرض لان الحاجة قد
 تدعو اليه (واللهب محبة
 ضمان الدرك بعد قبض
 الثمن وهو أن يضمن
 للمشتري الثمن ان خرج
 المبيع مستحقا أو معيبا)

له كسب مثلا فيبقى التعاقب به ومثله التجارة ولو اتقل العبد المأذون له عن استحقاق الأذن في الوقف أو عن
 ملك سيده يبيع أو غيره ببقى التعاقب بكسبه وللمشتري الخيار ان جهل قاله شيخنا الرملي فراجع (فرع) لو
 كان على العبد يبيع أو غيره ببقى التعاقب على الضمان لم يؤد بما يبيده للضمان شيئا وان لم يحجر عليه إلا ما فضل عنها
 (قوله معرفة المضمون له) أى بشرط معرفة عينه لا باسمه ونسبه ووكيله ولو علم أمثله وعلاؤه بأن الشخص
 لا يוכל غالبا الا من يشبهه وقضية ذلك الاكتفاء به ولو بعد عزله ولو في قضية واحدة ولو لو واحد من وكلاء فأنظره
 (قوله أى الرضا ثم القبول) ولا يتصور عكسه لتضمن القبول له ولذلك سكنت الشارح عن اشتراط القبول
 دون الرضا وعلم بما ذكرناه لا يبطل برده لكن له ابرأه (قوله ولا يشترط رضا الخ) فعمل انه لا يرند برده أيضا
 وهو ما قاله حجج ووافقه شيخنا ونقل عن شيخنا مر أنه يرند برده وسيأتي اعناؤه فراجع (قوله وهو الدين)
 لوقال هو الحق لكان أولى ليشمل المنفعة كالعمل الملتزم في القدمة والعين كما قاله الاسنوي ولعل الشارح راعى
 الوصف بالزوم الآتي لانه لا يوصف به ظاهرا الا بالدين وقد يؤول بلزوم الاعطاء لمستحقه فيم وهو هنا أولى
 فتأمل له قال شيخنا وشمل الدين الزكاة فيصح ضمانها المستحق المحصر لكن لا بد من الاذن في الاداء لاجل
 النية وكان كذا الكفارة وفي شرح شيخنا ما يقتضى محبة ضمان الزكاة عن الميت وفيه نظر فراجع ويصح
 ضمان عين الزكاة أيضا كما قاله ابن حجر (قوله أو فرض) نحو أو قرض زيدا ألفا أو ناضم له فلا يصح خلافا
 لابن حجر وشمل ثبوته ما لو كان باعتراف الضامن وان لم يثبت على المضمون عنه فله المضمون له المطالبة الضامن
 (فرع) لو قال اثنان ضمنا مالكا على زيد فكل منهما ضامن لنصفه كالزوجه عايد هما على ألف لغيرهما قال
 ذلك شيخنا الرملي واعتمده (قوله محبة ضمان الدرك) بفتح الداء وسكونها سمي بذلك لوجود الغريم فيه
 عند ادراك المستحق عين ماله ويقال له ضمان العهدة والدرك لغة المطالبة والتبعة بكسر الباء الموحدة وتطلق
 على ما ضعف ولم يحكم وعلى الرجعة والعهدة اسم لغة للوثيقة التي يكتب فيها الشيء فتسمية المكتوب فيها بذلك
 من تسمية الحال باسم محله (قوله وهو أن يضمن الخ) قال العلامة البرلسي لوقال ضمن لك خلاصك منه
 صح وأقول ضمن لك خلاص المبيع ان خرج مستحقا لم يصح اه وهو ظاهر (قوله بعد قبض الثمن) لا قبله
 ولا معه ولا بد من العلم بقدره كما يأتي والمبيع كالتن فلو عبر بالعوض اشملهما قال شيخنا الرملي والاجرة
 والمؤجر كالتن والمبيع بخلاف نحو الرهن (قوله أن يضمن للمشتري الثمن) أى جميعه ان خرج مقابله مستحقا
 جميعه أو معيبا أو رده جميعه أو بعضه ان خرج بعضه مستحقا أو رده بعضه أو لم يرد ولكن نقص كما يأتي وذلك
 للضامن ما فضل عنها ولا يراحم سواء حجر عليه أم لا (قوله والثاني ينظر الخ) وأيضاً لم يذكر في حديث الميت
 الذي صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بعد التوقف (قول المتن ورضاه) لعدم التعرض لذلك في حديث
 الميت الذي ضمنه أبو قتادة ووجه الثاني القياس على الرهن بجامع التوقف (قوله والثالث يشترط الرضا) لان
 ثبوت السلطنة والولاية للشخص بغير رضاه بعيد وعلى هذا فيكفي رضا الوكيل ويجوز تقدم الرضا على الضمان
 قال الماوردي ويجوز رجوع الضامن قبل رضا المضمون له ويعتبر وقوع الرضا قبل مفارقة المجلس والذي
 في الرافعي جواز تقدمه على القبول وان تأخر عنه فهو اجازة ان يجوز تأخره عن العقود على القديم (قوله وعلى
 اشتراطه) الظاهر ان الضمير راجع الى القبول وقد صرح به السبكي (قوله ليعرف حاله) أى هل هو ممن يبادر
 الى وفاء دينه أم لا وهل هو موسر أو معسر (قوله وهو الدين) خالفه الاسنوي وادعى ان العبارة أعم من ذلك
 فقال قوله ثابتاً أى حقاً ثابتاً كما صرح به الشيخان في كتبهما وحينئذ قد دخل الاعيان المضمونة والديون
 مالا وهما ثابتان في الذمة بعقد الاجارة بخلاف الرهن حيث قال فيه ديناً ثابتاً نعم يحتاج هنا الى قيد كونه قابلاً
 لان يتبرع به ليخرج القصاص وحد القذف ونحوهما (قول المتن وهو أن يضمن الخ) لوقال ضمن
 لك خلاصك منه صح ووقال ضمن لك خلاص المبيع ان خرج مستحقا لم يصح أى في مسئلة الكتاب

ورد (أو ناقصا لنقص الصنعة) التي وزن بها ورد وهي بفتح الصاد ووجه محتمة الحاجة اليه وفي قول هو باطل لانه ضمان مالم يجب وأجيب
بأنه ان خرج المبيع كاذ كرتين (٣٢٦) وجوب رد الثمن وقطع بعضهم بالاول ولا يصح قبل قبض الثمن لانه انما يضمن

مادخل في ضمان البائع
وقيل يصح قبل قبضه لانه
قد تدعو الحاجة اليه بأن
لا يسلم الثمن الا بعده
(وكونه) أي المضمون
(لازمالا كنجوم كناية)
اذ لم يكتب اسقاطها بالفسخ
فلا يصح ضمانها وسواء في
اللازم المستقر وغيره كضمن
المبيع بعد قبض المبيع
وقبله (ويصح ضمان الثمن
في مدة اختيار في الاصح)
لانه آيل الى اللزوم والثاني
ينظر الى أنه غير لازم الآن
وأشار الامام الى أن تصحيح
الضمان مفرع على أن
الختيار لا يمنع نقل الملك في
الثمن الى البائع أما اذا منعه
فهو ضمان مالم يجب (وضمان
الجلل) في الجملة (كالرهن
به) وتقدم أنه لا يصح الرهن
به قبل الفراغ من العمل
وقيل يجوز بعد الشروع
فيه وأما بعد تمامه فيجوز
قطعا (وكونه) أي المضمون
(معلوما في الجدد) فلا
يصح ضمان الجهول ومحممه
القديم بشرط أن تأتي
الاحاطة به كضمنت مالك
على فلان وهو لا يعرفه لان
معرفة متبصرة بخلاف
ضمنت شيئا مالك عليه فلا
يصح قطعا (والا براء من
الجهول باطل في الجدد)

بحسب صيغة ضمانه فان قال ضمانته ان خرج مستحقا لم يضمنه ان خرج معيبا وعكسه أوضحت نقصه الصنعة
لم يضمنه لعيب وهكذا فان أطلق حمل على خروجه مستحقا ثم ان كان المضمون وقت ضمانه معينا في العقد
وكان باقيا ضمن عينه فقط ويسمى ضمان عين فان تلف لم يطالب بشئ وان كان وقت ضمانه تالف لزمه بدله من
مثل أو قيمة وان كان معينا بعد العقد عما في القيمة لزمه رده ان كان باقيا فان تلف رده لزمه قيمته ولو مثليا
للحيولة وان تلف لزمه بدله ويسمى في هذين ضمان ذمة والفرق بين المعين في العقد والمعين بعده بطلان
المبيع بخروج الاول مستحقا بخلاف الثاني (قوله ورد) ايس قيد وانما ذكره للاخذ بظاهر كلام المصنف
من ضمان جميع الثمن (قوله لنقص الصنعة) باللام وفي نسخة بالسكاف فيشمل النوع والصفة (قوله
وأجيب الخ) هذا الجواب لا يأتي في غير الخرج مستحقا الا على القول بان الفسخ يرفع العقد من أصله
وهو ضعيف (قوله لا كنجوم كناية) فلا يصح ضمانها ومثلها ديون المعاملة التي للسيد على العبد وتقدم
محة الحوالة بنجوم الكناية لاعلمها ومحمها ديون المعاملة عليه وعليها وقد يفرق بأن هنا شغل ذمة فارغة
فاحتيط له (قوله آيل الى اللزوم) أي بنفسه وبذلك فارق جعل الجملة (قوله وأشار الامام الخ) هو
المعتمد وذلك بأن يكون الخيار للشترى وحده وما في الروضة وغيره من محتمة مطلقا مبنى على مرجوح
(قوله أما اذا منعه) أي الملك وهو ما اذا كان الخيار للبائع أو لماعلى الراجح (قوله معلوما) ولولا الضامن
فقط جنسا وقرا وصفة ومنها الحمول والاجل وقدره وعينا فلا يصح ضمان أحد الدينين زاد الغزالي كونه
قابلا للتبرع به بخلاف قصاص وحده قذف وشفعة ولم يذكره الشيخان لما برء على طرده حتى القسم فانه
لا يصح ضمانه مع محتمة التبرع به وعلى عكسه من دين الله تعالى على مريض أو ميت معسر بن فانه يصح ضمانه
مع عدم محتمة التبرع به ثم قد يدفع حتى القسم بأنه لا دين فيه (قوله فيشترط علمهما) أي ان كان في ضمن
معاوضة كتحلل والافيكفي علم المبرئ فقط ويصح فيه التوكيل وان لم يعلم الوكيل بالمبرأته ويكفي العلم بعد
البراء حيث أمكن ووجوده في الواقع فلا براء من حصته من التركة وهو يعلم قدرها أو علم بها بعد
قسمتها وأبرأه من قدر معين أو من قدر لا يعلم نقصه عن دينه أو أبرأه اذنا حياة مورثه فبان ميتا أو من شئ
يظن أنه ليس عليه فبان عليه صح البراء في جميع ذلك ودعوى الجهل بالمبرأته بعد البراء لا تقبل الا بقرينة
ظاهرة كبكر زوجت بالا جبارا ونحوه نسيان نعم لو أبرأ مدينه بعد استيفاء دينه منه فهو جده من بوقام لا يصح
(قوله تبين الخ) (فرع) لو حصل الرد بالعيب مثلا وكان المضمون باقيا هل يطالب الضامن أولا ولو كان باقيا
ولكن تعذر تحليصه هل يغرم الضامن القيمة للحيولة أولا كل ذلك محل نظر والظاهر اللزوم ثم رأيت ابن
الرفعة قال ليس المضمون هنا رد العين والالما وجبت قيمتها على الضامن عند التلف قال وانما المضمون المالية
عند تعذر رد العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال ولم أر في ذلك نقلا
(قول المتن لا كنجوم) هو يرشد الى أن مراد باللازم ما وضعه اللزوم ولو كان لسيد عليه دين معاملة لم
يصح ضمانه كنجوم (قوله لانه آيل الى اللزوم) أي بنفسه من غير عمل بخلاف الجمل قبل تمام العمل (قوله
فلا يصح) أي لانه اثبات مال في القيمة بعقد فكان كالبيع والاجارة ثم المراد العلم به جنسا وقدره وصفة حتى
الحوال والتأجيل ومقدار الاجل (قوله بناء على أنه تعليق الخ) ولان البراء يتوقف على الرضا والرضا
بالجهول غير معقول قلت لافرق في الجهول بين جهول الجنس والقدر والصفة حتى الحمول والتأجيل ومقدار
الاجل بذلك على ذلك استثناء ابل الدية ولو وكل اشترط علم الموكل فقط على الاشبه في الرافعي (فرع)
قال لانه قد اغتبتك فأعف عني ففعل في الصحة وجهان وأعلم أن السبكي اختار انه اسقاط ووجه وعضده

بناء على أنه تعليق الدين مافي ذمته فيشترط علمهما به وفي القديم يصح بناء على أنه اسقاط

كالاتاق وعلى التعليك لا يحتاج الى القبول لان المنصور ومنه الاسقاط وقبل يحتاج اليه (الامن ابل الدية) فيصح الإبراء منها على القولين

مع الجهل بصفتها لانه اغتفر ذلك في انباتها في ذمة الجاني فيغتفر في البراء تبعاله (ويصح ضمانها في الاصح) على الجديد كالقديم لانها معاومة السن والحدود يرجع في صفتها الى غالب اهل البلد والثاني ينظر الى جهل صفتها (٣٢٧) (ولو قال ضمنت مالك على زيد من درهم الى عشرة فلا يصح صفته) والثاني بطلانه لما فيه من الجهالة ودفعت بذكر الغاية (و) الاصح على الاول (انه يكون ضامنا لعشرة قلت الاصح لتسعة والله أعلم) كذا صححه في الروضة وقيل لثمانية اشواجا للطرفين والاول ادخلهما والثاني ادخل الاول فقط وصححه في المحرر في نظير المسئلة من الاقرار ونقل في الشرح تصحيح الاول عن البغوي في المسئلتين (فرع) يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمة كالاموال

(فصل المذهب حجة كفالة البدن) في الجلة للحاجة اليها في قولنا تصح وقطع بعضهم بالاول (فان كفل بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره) لعدم لزومه للكفيل (و) لكن يشترط كونه مما يصح ضمانه فلا تصح الكفالة ببدن المكاتب للجنوم التي عليه لانه لا يصح ضمانها كما تقدم (والمذهب صحته ببدن من عليه عقوبة لادى كقصاص وحدفدق ومنعه في حدود الله تعالى كحد الخمر والزنا والسرقة لانها يسهى في دفعها لما يمكن وفي قول في المسئلة الاولى

البراءة فيرجع به ولو ابرأه مما عليه بعدموته صح مع الجهل لانه وصية ولو ابرأه من الدراهم التي عليه ولا يعلم قدر هابري من ثلاثة لانها اقل الجمع على المعتمد (فرع) يكفي في الغيبة الندم والاستغفار ان لم تبلغ المغتاب ولو بحضور غيره أو تعذر استحضاره بموت ونحوه والا فلا بد من تعيينها وتعيين حاضرهما ان اختلف به القرض ولو ابرأه في الدين بدون الآخرة برى فيها ما عكسه (قوله الامن ابل الدية) ومثلها الارش والحكومة فيصح البراءة منهما بضاف في قبيله بقوله مع الجهل بصفتها نظر مما يأتي بعده فراجع (قوله ويصح ضمانها) عن الجاني مطلقا وعن العاقلة بعد حلولها لاقبله اسقوطها عنهم بنحو وفقر ويرجع ضمانها بالاذن بمثلها لاقبيلها كالقرض ولا يصح ضمان الحكومة والارش بعده وان آل الى اللزوم حرره (قوله ضمنت) أي مثلا فلا اقرار والعتق والندم والوصية واليمين كذلك وانما وقع الثلاث في طلبة من واحدة الى ثلاث لانه عدد محصور فاذا اهر استيفاءه ولو قال بعثك الاشجار من هذه الى هذه دخلت الغاية أو بعثك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة لم تدخل الغاية لان الاولى صيغة عموم بخلاف الثانية (قوله يجوز ضمان المنافع الخ) قد مر ان كلام المصنف يشملها ويشمل العين ايضا وتأخير الشارح لها الى الكفالة لئلا ينسب لانه انشبه البدن

(فصل في الكفالة) التي هي ضمان الاعيان البدنية (قوله البدن) أي بدن من يستحق حضوره مجلس الحكم وقول شيخنا الرمي وشرح الروض وغيره انه تصح الكفالة ببدن من عنده مال لغيره ولو امانة انتهى فيه نظري في الامانة لان اللازم فيها الخلية فهو مخالف للقاعدة الآتية ومثل البدن الجزء الشائع كرهه وما لا يعيش بدونه كقلبه ومثل ذلك عينه ان لم يرد بها الجارحة بأن أراد بها النفس أو أطلق بخلاف نحو يده ورجله فلا يصح مطلقا وسواء الميت والحى وقال بعضهم لا يكفي في الميت الجزء ويشترط التعيين فلا يكفي كفلت أحد هذين وشترط الكافل كشرط الضامن (قوله في الجلة) فلا يرد نحو المكاتب (قوله كفل) بفتح الفاء أنصح من كسر ها واعداه بنفسه لانه بمعنى ضمن وعدم استعمال أئمة اللغة له بغير الباء لعله لا يفتح وأما كفل بمعنى عال كما في الآية فيتعدى بنفسه دائما (قوله مما يصح ضمانه) ومنه الزكاة والكفارة كما مر قال شيخنا وفيه نظر لمخالفته للقاعدة المذكورة (قوله للنجوم) وكذلك ابن السيد غير النجوم كما مر (قوله ومنعه في حدود الله) وان تحتمت ومثلها عقوبة الله كالتعزير ولو عبر بالعقوبة كالذي قبله لشمولها ما خرج بالعقوبة حقوقه المالية

وأطال في بيانه وقال لو كان تخليكا لصح البراء من الاعيان (قوله مع الجهل بصفتها) أي ألوانها (قوله ويصح ضمانها) أي لما تقدم في البراء وكان وجه ثبوت الخلاف هناك دون البراء ان الضمان نقل دين وذلك اسقاط (قول المتن مالك) مثله مالك (قوله ادخل الاول) أي لانه مبدأ الالتزام (قاعدة) فلا ضمانا مالك على زيد بطلب كل منهما بالجميع على الاصح عند صاحب التهمة كالموهر هنا عبيدهما بالف فان حصه كل واحد رهن بالجميع وخالف المتولى غيره وصحح السبكي الاول (قوله تصحيح الاول) وافقه السبكي قال لان التقدير له على دراهم من درهم الى عشرة فتدخل الغاية لانها من جنس المغيا وبيان له كما قرأت القرآن من أوله الى آخره قال ومثل ذلك بعثك الاشجار من هذه الى هذه بخلاف بعثك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة فان الغاية لم تجز بما لما قبلها قال والفرق في مسئلة الدراهم قاض بما قلته وان لم يكن فيها صيغة عموم بخلاف مسئلة الاشجار فاهما صيغة عموم

(فصل المذهب حجة كفالة البدن) اعلم ان الشافعي نص عليها وقال في موضع هي ضعيفة فقيل معناه ضعيفة في القياس ولانها لا توجب ضمان المبال وأنصح قطعها وهي طريقة ابن مريج وقيل قولان (قوله وفي قول الخ) وجهه ان الحر لا يدخل تحت اليد (قول المتن كقصاص) لان الحضور لمجلس الحكم واجب عليه (قول المتن

انها لا تصح لان العقوبة مبنية على الدفع فتقطع القرائع المؤدية الى توسيعها وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني نظرا الى انه لا يجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسئلة الثانية طريقة كية للقولين (وتصح) الكفالة (ببدن صبي ومجنون) باذن ولهما

لاقامة الشهادة على صورتهما في الاتلاف وغيره واذن وليهما قائم مقام رضا المكفول المشترط كإسباني ويطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اليه (و) يبدن (محبوس وغائب) وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (و) يبدن (ميت) قبل دفنه (بعضه فيشهد) بفتح الهاء (على صورته) اذا تمحوا الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه ويظهر كما قال في المطلب اشترط اذن الوارث اذا شرطنا اذن المكفول (ثم ان عين مكان التسليم) في الكفالة (نعين والا) أي وان لم يعين (فكانها) يتعين (و) يبرأ الكفيل بقسليمه في مكان التسليم المذكور (بلا حائل) كمنقلب يمنع المكفول له عنه فمع وجود الحائل لا يبرأ الكفيل (وبان يحضر المكفول ويقول) للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكتفي بمجرد حضوره) عن القول المذكور (فان غاب لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه والا) أي وان عسرف مكانه (فيلزمه) احضاره من مسافة القصر فادونها (و) جهل مدة ذهاب وايب قلن مضت ولم يحضره جسي وقيل ان غاب الى

كازكاة وقد تقدم معنها وقد علمت ما فيه (قوله) لأنه قد يستحق (الخ) أشار به الى قاعدة هي ان كل دين لو ادعى به على شخص عند ما حكم لزمه الحضور له نصح الكفالة ببدن من هو عليه لأن كل شخص يلزمه الحضور نصح كفالاته كما توهم فتأمل (قوله) على صورتهما (يعني أنه لو عرف الشاهد اسمهما ونسبهما لم يحتاج الى احضارهما وهو كذلك ويعتبر في السفية اذنه لا اذن وليه ومثله العبد فيما لا يتوقف على السيد (قوله) ويطالب الكفيل وليهما) أي ما لم ينزل أو يكمل (قوله) ومحبوس) أي يحق لتعذر تسليم غيره (قوله) وغائب) ولو فوق مسافة القصر وان لم يلزمه الحضور حينئذ (قوله) ميت) أي حال الكفالة أو بعدها (قوله) قبل دفنه) أي قبل وضعه في القبر فان وضع فيه وان لم يهل عليه التراب لم نصح الكفالة به (قوله) لبعضه) أي ان لم يلزم على حضوره تعبيراً ونقل محرم (قوله) بفتح الهاء (فضميره عائلاً للشاهد) (قوله) ولم يعرفوا ذلك لم يحتاج لاحضاره (قوله) اذن الوارث) وان تعدد أو كان عاملاً كالامام فان لم يكن الوارث أهلاً لـ (اذن وليه ولو عاملاً) نعم لو كان لليت ولي خاص قبل موته اعتبر اذنه فقط ولو لم يكن وارث كذمي مات بلا وارث لم نصح الكفالة (قوله) اذا اشترطنا اذن المكفول) وهو المعتمد فيكنى اذن الغائب قبل غيبته واذن المحبوس ولو في الحبس ويشترط الاذن باللفظ أو إشارة الاخرى لا إشارة ناطق ولو مفهومة ويشترط معرفة المكفول له كافي المضمون له ولا بد مع الاذن في الكفالة من الاذن في محل التسليم فان سكنت عنه فسدت ولا يغني عنه مطلق الاذن قاله شيخنا الرمي (قوله) ثم ان عين مكان التسليم) أي عينه الكافل والمكفول له أي مع اذن المكفول فيه كما تقدم (قوله) نعين) أي ان صلح والابطال الكفالة (قوله) والا فـ (كانها) يتعين) أي ان صلح ولم يكن مؤنة والا فلي ماصر في مكان السلم فيه من التفصيل ونظر بعضهم في اعتبار المؤنة هنا لان مؤنة كل منهما في مال نفسه فتأمل (قوله) ويرأ الكفيل بقسليمه في مكان التسليم) أي وزمانه وفي غيرهما ماصر في حضور المسلم فيه في غيرهما فلا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع كاعتاق أهله والا جبر عليه فان امتنع قبله الحائز لم يبرأ منه (قوله) وبان يحضر المكفول) أي بنفسه أو وليه أو وارثه وفي الامتناع ماصر ويكفي في التسليم مرة واحدة وان كان قال في صيغته أحضره كما طلب على المعتمد ويكفي تسليمه ولو محبوسا ان كان بحق والا فلا ولو سلمه أجنبي وررضي به الدائن برأ الكفيل وكذا الوسيلة الاجنبى باذن الكفيل ولو كفل به اثنان فسلمه أحدهما عن نفسه لم يبرأ الآخر وعنه ما قبله الدائن أو باذن صاحبه برئنا ما وقال سمع عن شيخنا الرمي لا يبرأ الثاني مطلقاً وارق الاجنبى بأن التسليم هنا واجب ولو كفل واحد الاثنين فسلمه لا حدهما لم يبرأ من حق الآخر ويرأ بقول المكفول له برأك من حقى أو لاحقى على الاصيل على الاصح كما قال لا دعوى لى على زبدىم قال أردت في ثوبه دون داره لم يقبل (قوله) ان جهل مكانه) ويصدق في دعواه الجهل (قوله) فيلزمه) ان قدر وأمن الطريق ولا حائل (قوله) من مسافة القصر) أي مسافة بقصر فيها الصلاة ولو فوق مرحلتين بدليل ما بعده (قوله) مدة ذهاب واياب) أي واقامة وانتظار رفقة وانقطاع نحو مطر ورحل (قوله) حبس) وبادام حبسه الى حضور المكفول أو تعذره كما يأتي أو دفعه الدين واذا دفعه غير متبرع به ثم حضر المكفول أو تعذر حضوره بنحو موت فله استرداد ما دفعه أو بدله ان تلف لانه خلاص نفسه فان تعذر استرداده لم يرجع ومنعها (الخ) ووجه الصحة فيها القياس على حق الأدمى (قول المتن وغائب) بأن يكون اذن له فيها واختار السبكي ان شرطه أن يكون في مسافة العدوى ولا كما هناك والا فلا تصح لانه لا يلزم الحضور وكذا لا يلزم في مسئلة الاحضار الآتية (قوله) في الحال) أي لانه متوقع (قول المتن ولا يكتفي (الخ) أي لانه حينئذ لم يسلمه الكفيل ولا أحسن جهته (قول المتن ان جهل مكانه) لانه لجزمه كالمعسر بالدين (قول المتن فيلزمه) أي ومهما احتاج له من الكفالة فهي في ماله لانها ناشئة عن التزامه (قوله) من مسافة القصر) هي شاملة لا ولها وما فوق الاول وهو كذلك (قول المتن وقيل (الخ) أي كفى غيبة الولي وشاهد الاصل (قول المتن

مسافة القصر لم يلزمه احضاره) ولو كان غالباً حين الكفالة برضاه فالحكم في احضاره كالو غاب بعد الكفالة ومسافة الاحضار تنقيد فيمتنع
 صحة كفالته كما قاله الامام والفرازي وقوله حبس قال في المطلب الى ان يتعدى احضار (٣٣٩) المكفول بموت أو عجزه (والاصح

أنه اذا مات ودفن لا يطالب
 الكفيل بالمال) لا يلزمه
 والثاني يقول الكفالة وثيقة
 فيستوفى الدين منها اذا
 تعذر تحصيله من عليه
 كالرهن وقبل الدفن يطالب
 الكفيل باحضاره لا قامة
 الشهادة على صورته (و)
 الاصح (أنه لو شرط في
 الكفالة أنه يقرض المال ان
 فات التسليم بطلت) والثاني
 يصح وهو مبني على الثاني
 في مسألة الموت أنه يطالب
 بالمال (و) الاصح (انها
 لا تصح بغير رضا المكفول)

والالفاظ مقصودها من
 احضاره لانه لا يلزمه الحضور
 مع الكفيل حينئذ والثاني
 تصح ويقرض الكفيل المال
 عند الجزع عن احضاره وهو
 مبني على الثاني في مسألة
 الموت أيضاً (تتمه) في
 ضمان الاعيان اذا ضمن
 عين المال كها أن يردها من
 هي في يده مضمونة عليه
 كالمضاربة والمستعارة
 والمستامة فيه الطريقان
 في كفالة البدن وعلى الصحة
 اذ ردها برئ من الضمان
 وان تلفت فهل عليه قيمتها
 وجهان كالومات المكفول
 وعلى رجوها هل يجب في
 المضاربة أو كثر القيم

على المكفول عنه على المعتمد عنه شيخنا تبعوا والده شيخنا مكران بن حجر ونقل عن شيخنا الرمي انه يرجع عليه
 وفيه نظر (قوله مسافة الخ) ففي الوجه المرجوح تنقيد صحة الكفالة بما دون مسافة القصر وعلى الاصح
 نص في ذلك وما فوقه وان طال وهو المعبر عنه بمسافة القصر فتأمل (قوله ودفن) قيد لعل الخلاف فقبله
 لا مطالبة قطعاً كما يأتي والمراد بالدفن وضعه في القبر كما تقدم (قوله باحضاره) ما لم يلزم تعبيراً ونقل حجر كما مر
 (قوله لو شرط الخ) بان يقول تكفلت على اني أغرم أو بشرط الغرم فان قال تكفلت به واذا مات أغرم
 صحت الكفالة وانما الالتزام فان قال أردت به الشرطية بطلت ان وافقه المكفول له واللام تبطل تنقيحاً للمدعى
 الصحة وفارق بطلانها هنا بالشرط عدم بطلان القرض بشرط رد مكرس عن صحيح لانه هناك وصف تابع فقصر
 الالفاء عليه بخلافه هنا فتأمل وأيضاً الكفالة كما قال الشافعي ضعيفة من حيث القياس لانها التزام أبدان
 الاحرار فتأثرت بالشرط القاسدة (قوله لا تصح الخ) أي باللفظ ونحوه منه أومن وليه كما مر (قوله لانه لا يلزمه
 الحضور) وان طلبه المكفول له نعم ان طلبه باستعداد وجب حضوره معه للقاضي من حيث كونه وكلاء عن
 صاحب الحق لا من حيث الكفالة (قوله تتمه) تقدم وجهه يادتهوا تأخيرها (قوله عن هي في يده) أي باذنه
 أو لقدرته على انقضاءها منه (قوله كالومات المكفول) يفيد أن الاصح عدم لزوم قيمتها بل لا تصح الكفالة على
 أن يقرض قيمتها وتلفت كما مر في الكفيل لانه ضمان ما لم يجب وبذلك فارق لزوم قيمتها في ضمان الدرك كما مر
 (قوله فلا يصح ضمانها قطعاً) أنظر مع ما مر من صحة كفالة بدن من هي عنده على كلام شيخنا الرمي
 (فصل في بقية أركان الضمان والكفالة) وهو الصيغة فالشرطية في كلامه متوجهة الى اشعار اللفظ بما
 ذكره لا اليه فتأمل (قوله لفظ) وفي معناه اشارة الأخرى من الفهمه وهي صريحة ان فهمها كل واحد فان
 اختص بفهمها لفظن فكناية والافقو والكتابة ولومن ناطق كناية وهذا الحكم يجري في سائر الابواب
 كما أشار اليه شيخ الاسلام (قوله يشعر) أولى من قول غيره بدل لان الكتابة مشهورة لادالة (قوله

ردفن) قال السبكي وقبل الدفن قيل تنقطع المطالبة بالاحضار وعليه قال صاحب التنبيه بطلت الكفالة به
 والاصح لا تنقطع المطالبة بالاحضار قال فان قلنا تبطل بالموت جاء الوجهان في المطالبة بالمال وان قلنا لا تبطل
 لم يطالب بالمال قبل الدفن جزاء لعدم التعذر فلماذا قيد المصنف بالدفن اهـ نهرأيت في آخر كلام السبكي
 أنه ذالم يخلف تركه بنبني جريان الوجهين في المطالبة بالمال قبل الدفن أيضاً مع وجود التركة لا مطالبة بالمال
 مطلقاً فالوجه انتفاؤه قبل الدفن (قول المتن لا يطالب الكفيل بالمال) هو يفيدانه لا يطالب على المرجوح
 بأقل الامر من المال ودية المكفول ويفيد أن العقوبة لا يطالب بها جزماً (قوله فيستوفى الدين منها)
 وقيل على هذا يستوفى أقل الامر من الدين ودية المكفول ولو خلف المكفول ديناً فالظاهر أنه لا يطالب
 الكفيل جزماً (قوله وقبل الدفن الخ) قيل هذا القيد أعني قول المتن ودفن انما يحتاج اليه لاخراج ما قاله
 الشارح أي لو كان الكلام في بطلان الكفالة وكلامه انما هو في المطالبة بالمال ولا فرق في انتفاؤها بين قبل
 الدفن وبعده قاله الاسنوي

(فصل بشرط الخ) (قول المتن بشرط) لانه التزام أي فلا يصح بغير اللفظ (قول المتن لفظ) برده عليه الكتابة
 و اشارة الأخرى وقوله يشعر قيل أحسن من بدل لان الكتابة فيها اشعار لادالة واعلم ان الزعم وقع في
 القرآن والضمان والحالة في السنة والباقي في معناها ومن ألفاظه أيضاً التزمت وعلى ما على فلان وأنابيل
 بفلان ونحو ذلك (قول المتن كضمنت) لو قال الذي لك عنده على فهو صريح بخلاف عندي فانه كناية (قول

(٤٢) - قلوبى وعبره - ثانی)
 المعين مضمونة على من هي في يده كالوديعة والمال في يد الشرىك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها قطعاً لان الواجب فيها التخليع دون الرد
 (فصل بشرط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالالتزام كضمنت دينك عليه) أي فلان (أو تحملت أو تقلدته أو تكفلت

بيدنه أو أتا المال (المعهود) أو با حصار الشخص (المعهود) (ضامن أو كفيل أو زعيم أو جيل) وكلها صرائح (ولو قال أؤدى المال أو أحضر الشخص فهو وعد) لا التزام (والاصح أنه (٣٣٠) لا يجوز تعاقبهما بشرط) نحو إذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت أو كفلت

(ولا توقيت الكفالة) نحو أنا كفيل بزيد الى شهر فإذا مضى برئت ولا يجوز توقيت الضمان قطعا لنحو أنا ضامن بل لى الى شهر فإذا مضى ولم أغرم فأنابرى ومقابل الاصح فى التعليق نظر الى عدم اشتراط القبول وفى توقيت الكفالة نظر الى أنها تبرع بعمل وبهذا بوجه الثالث المجوز لتعليق الكفالة دون الضمان (ولو تجزها بشرط تأخير الاحضار شهر اجاز) للحاجة نحو أنا كفيل بزيد أحضره بعد شهر ولو شرط التأخير بمجهول كالخصاد لم تصح الكفالة فى الاصح (و) لاصح (أنه يصح ضمان الحال مؤجلا أو بلامعنا) للحاجة ويثبت الاجل فى حق الضامن وقيل لا يثبت والثانى لا يصح الضمان للمخالفة وهو الاصح فى بعض نسخ المحرر كقوله فى الدقائق قال وفى بعضها تصحيح الاول وهو الصواب أى الموافق لما فى الشرح ولو ضمن المؤجل الى شهر فهو كضمان الحال مؤجلا (و) الاصح (أنه يصح ضمان المؤجل حالا) والثانى

بيدنه أو بجزئه الشائع) أو بما لا يبقى بدونه كاسم (قوله المعهود) ليس من لفظ الضامن بل مما اده الاشارة الى أن اللام عهدية لما يصح ضمانه أو كقالت له لا يطلق المال أو الشخص فلا بد أن يقول المال الذى على فلان أو الشخص الذى هو فلان وهكذا بدليل أنها كلها صرائح كباي (قوله وكلها صرائح) ومنها الذى عند فلان على بخلاف عندى فهو كناية وكذا ضمنت فلانا أو ضمان فلان على أو دين فلان الى أو عندى فان نوى فى ذلك المال لزم أو البدين لزم والاغاقاله شيخنا وفى الثالثة نظر (قوله فهو وعد) أى ما لم يرد به الالتزام فالمراد بالقرينة عند من عبر بها النية وعلم بما ذكر أنه لا يشترط قبول المستحق لكنه يرتد برده على المعتمد (قوله لا يجوز) أى ولا يصح تعليقهما ولا شرط اختيار فيهما الا للمستحق وهل يتقيد فيه بمن راجعه ولا يصح بشرط ابراء الا فى نحو جعالة كذا رددت عهدي فانت برى من دينى فإذا رده برى ونحو وصية كأبرأك بعد موتى أو أدامت فأنت برى من دينى ولو اختلفا فى وجود مفسد صدق مدعى الصحة وتقييد المصنف عدم صحة التوقيت بالكفالة لأجل الخلاف لأنه لا يصح توقيت الضمان بخلاف كما أشار اليه الشارح (قوله نظر الخ) يفيد أن الخلاف هنا مبنى على عدم اشتراط القبول فعلى مقابله يمتنع التعليق قطعا فرأى (قوله وشرط تأخير الخ) قال السبكي فهذا تأجيل لا تعليق (قوله بعد شهر) فان أحضره قبله ففيه ماصر فى السلم والمراد من الشهر كون الاجل معلوما كما أشار اليه الشارح بالاطلاق فى المجهول (قوله وأنه يصح ضمان الحال مؤجلا) لم يقيد به المال فيثبت الكفالة (قوله ويثبت الاجل فى حق الضامن) أى اصاله بمعنى انه لا يطالبه قبل فراغه وهذا هو الاصح من وجهين أشار الى ثانيهما بقوله وقيل لا يثبت وهذا الخلاف زائد على ما فى كلام المصنف مبنى عليه فتأمل (قوله وهو الصواب) ضميره عائذ الى البعض أو الى التصحيح ولذلك جرى عليه المصنف (قوله فهو كضمان الخ) أى فى الخلاف والحكم وفى الشهر الثانى ماصر (قوله يحل بموت الاصيل) أى على الضامن على قول التبعة الذى هو المعتمد من الوجهين (قوله فهو كضمان الخ) وفى الشهر الثانى نبوت الاجل تبع ففيه ما تقدم (قوله أى المضمون له) وكذا وارثه والاحتال (قوله مطالبة الضامن) وان تعدد عن الاصيل أو عن ضامن آخر وهكذا (قوله بالدين) أى يجمعهما أو بعضه نعم ان قال ضمانا مالك على زيد فكل ضامن للنصف فقط على المعقود كاسم وان صح ان الدين لا يتعدد بتعدد الضامن بل هو واحد تعدد محله كفرض الكفالة وقال الامام مالك لا يطالب الضامن الا ان عجز الاصيل ولو طالب المستحق الضامن فقيل له اذهب الى الاصيل فطالبه فقال لاحق لى عنده فان جهل اسقاط حقه بذلك وخفى عليه ولم يرد الاقرار فحقه باق والاسقط ولا مطالبة له على أحد

المتن بيدنه) مثله الجزء الذى لا يبقى بدونه وكذا الجزء الشائع (قول المتن لا يجوز تعليقهما بشرط) كالبيع بجامع انها عقود (قوله نظر الى أنها الخ) علم أيضا بأنها وسيلة والضمان التزام مقصود للمال ويقتضى فى الوسائل ما لا يقتضى فى المقاصد (قول المتن جاز) أى لانه التزام لعمل فى الذمة تجاز تأجيله كالعمل فى الاجارة وعجالة السبكي لان هذا تأجيل لا توقيت ولا تعليق (قوله ولو شرط التأخير الخ) هذا أشار اليه المصنف بقوله شهرا (قوله ويثبت الاجل) أى ولا ضرر فى نبوته فى حقه وان كان حالا على الاصيل كالمات الاصيل وكان الدين المضمون مؤجلا (قول المتن وأنه يصح الخ) وجه هذا انه زاد فى التبرع تبرعا فلم يقدح كالوشرط فى القرض رد المكسر من الصحيح (قوله كالتزام الخ) ولما يثبت للفرع مزبة على الاصل (قوله ومقابل الاصح الخ) أى فصار ذلك كالتزام عتق عبد مسلم أو مؤمن ونحو ذلك (قول المتن والمستحق) هو شامل

للوارث

لا يصح للمخالفة (و) الاصح على الاول (أنه لا يلزمه التججيل) كالتزامه الاصيل وعلى هذا ثبت

الاجل فى حقه مقصود أو تبعا يحل بموت الاصيل وجهان ومقابل الاصح قال الضمان تبرع لزم فتاخر صفته ولو ضمن المؤجل الى شهر من مؤجلا الى شهر فهو كضمان المؤجل حالا (وللمستحق) أى المضمون له (مطالبة الضامن والاصيل) بالدين

(والاصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الاصيل) لخالفه الشرط لمقتضى الضمان والثاني يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فان صححناهما برى الاصيل ورجع الضامن عليه في الحال ان ضمن باذنه لانه (٣٣١) حصل براءته كالأودى (ولو أبرأ) المستحق (الاصيل) من الدين (رى الضامن) منه (ولا عكس) أى لو أبرأ الضامن لم يبرأ الاصيل (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه دون الآخر) فان كان الميت الاصيل فللضامن أن يطالب المستحق باخذ الدين من تركته أو ابرائه هو لانه قد نهك التركة فلا يجدر مرجعها اذا غرم وان كان الميت الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الاذن في الضمان قبل حلول الأجل (واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه بالاداء ان ضمن باذنه والاصح أنه لا يطالبه قبل أن يطالب) والثاني يطالبه) بتخليصه (وللضامن) الغارم (الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء وان اتنى فيهما فلا رجوع) (وان أذن في الضمان فقط) أى ولم يأذن في الاداء (رجع في الاصح) لانه أذن في سبب الغرم والثاني يقول الغرم حصل بغير اذن (ولا عكس) أى لا رجوع في العكس وهو أن يكون أذن في الاداء فقط (في

منهما) (قوله لا يصح الضمان بشرط براءة الاصيل) ومثله السكفالة (قوله ولو أبرأ) أى أبرأ صاحب الدين الاصيل من الدين وكذا الأودى الاصيل اليه دينه وان أحال به أو اعتاض عنه أو نحو ذلك برى الضامن وان تعدد عن الاصيل وعن بعضهم لانهم كلهم فروغ الاصيل وقد حصلت براءته (قوله أى لو أبرأ الضامن) أى لو أبرأ صاحب الدين الضامن من الدين على المعتمد كما هو صريح العكس بقول الشارح من الدين فبقاؤه ولا ينافيه تعليلهم بانه اسقاط للوثيقة لان براءة الضامن بذلك اسقاط لها فحمل كلام الشارح على البراءة من الضمان غير مستقيم نعم ان قصد صاحب الدين مع ابراء الضامن اسقاط الدين عن الاصيل سقط ومتى برى ضامن ببراءة برئت فروغه فقط أو براءة أو حواله ونحوها برى الاصيل وجب الضامين ولو أقال المستحق الضامن برى ولا يحتاج الى قبول ان قصد ابراءه والا فان قبل برى والا فلا يصدق المستحق في عدم قبول الضامن (قوله فله مطالبة الاصيل) أو وليه ان كان محجوراً وفائدة المطالبة أحضاره مجلس الحكم وتفسيره لو امتنع وليس له حبسه ولا ملازمته (قوله لا يطالبه) أى ان الضامن لا يطالب الاصيل بتخليصه ولا يطالب المضمون له بان يطالب الاصيل أو يبرئه من الضمان نعم له أن يقول له امانان فطالبني أو تبرئني قاله شيخنا ولورهن الاصيل عند الضامن شيئاً بما ضمنه أو أقامه كقبيل لم يصح ولو دفع له الاصيل ما لا يمكنه ان يبرئه يضمنه ان تلف فان أمره بقضاء ماضيه عنه كان وكبلاً والمال في يده أمانة (قوله وللضامن الرجوع) أى ان لم يقصد غير جهة الضامن ولم يؤد من سهم الغارمين ولم يكن عبداً عن سيده وان عتق بعده أو سبداً أدى عن عبده ولو مكاتباً قبل تجيزه ولم يكن مأداً خيراً الذي عن دين ضمنه له عن مسلم وقلنا بالرجوع من سقوط دين فلا رجوع في شيء من ذلك كالأرجوع له لو لم يفرم المفهوم من تقييده بالغارم بان أبرأه المحتال خلافاً للبقيى ولو نذر عدم الرجوع لم يرجع أيضاً كذا قالوا وفي صحة النذر نظر وكذا الرجوع لو أنكر الضامن وقامت عليه يئنه به وغرم لانه مظلوم وعزمه ولا يرجع على غير ظالمه (قوله رجوع) أى وان نهاده عن الاداء بعد الضمان (قوله ولم يأذن فيه) شامل لما لو نهاده عنه أو عن الاداء بعد الاذن فيه وقيل في النهي لا يرجع قطعاً ولا عبرة بنية الرجوع الا من ولى أدى عن محجوره ولو أذن له في الاداء بعد الضمان بغير اذن بشرط الرجوع رجوع ان قصد الاداء عن الاذن كإسبائى (قوله وأصلح) بخلاف ما لو باع فبرج بالاصل (قوله لا بما غرم) وفي عكس هذه يرجع بالاصل ولأودى مثل المضمون رجعه ولو متقوماً كالقرض (قوله والمساحة جرت معه) أى عنه وعن الاصيل (نبيه) حواله الضامن للمستحق وحواله المستحق على الضامن وارث الضامن للمضمون كالاداء الاقبارى (قوله فلا رجوع) وان نواه الا فى ولى عن محجوره كإسبائى للوارث (قوله والثاني يصح الخ) لما في حديث أبي قتادة عن أنس صلى الله عليه وسلم قال له قدس في الله حق الغريم و برى الميت ووجه الثالث أنه تبرع بشرط فيه صدور علم فيبطل الشرط فقط كالأودى عتق عبداً بشرط أن يعطيه درهماً (قول المتن ولا عكس) بحث الزركشى أن يكون محل ذلك إذا أبرأه عن الضمان قال فلو قال أبرأك عن الدين برئاً لا اتحاد وفيه نظر (قوله فله الخ) أى قياساً على نفيه اذا غرم (قوله والثاني) أى كان المعبر للرهن يطالب بتخليصه وفرق بان الرهن محبوس بالدين وفيه ضرر ظاهر بخلاف هذا (قول المتن فلا) يدل عليه صلاته صلى الله عليه وسلم على الميت لما ضمنه أبو قتادة أدلوا كان له الرجوع فالدين باق (قوله والثاني يقول الخ) وأيضاً فالضامن قد يؤدى وقد لا يؤدى فلم يقع الاذن في شيء بوجوب الغرم (قول المتن ولو أدى الخ) لو قال بعثك الثوب بما ضمنته لك رجع بالدين لا بأقل الامرين على المختار في الروضة (قول المتن فلا رجوع)

الاصح) لان الغرم بالضمان ولم يأذن فيه والثاني يقول أسقط الدين عنه باذنه (ولو أدى مكسراً عن صحاح وأصلح عن مائة ثوب في قيمته خسون فالاصح أنه لا يرجع الا بما غرم) والثاني يرجع بالصحيح والماتة لانه حصل البراءة منهما بما فحل والمساحة جرت معه (ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع) له عليه (وان أذن) له في الاداء (بشرط الرجوع

رجع عليه (وكذا ان اذن مطلقا) عن شرط الرجوع يرجع (في الاصح) للعرف والثاني قال ليس من ضرورة الاداء الرجوع (والاصح ان مصالحته) أي المأذون (على غير (٣٣٣) جنس الدين لا تمنع الرجوع) لان مقصود الاذن أن يرى ذمته وقد فعل والثاني تمنع

فانه انما اذن في الاداء دون المصلحة وعلى الرجوع يرجع بما غرم كالضامن (ثم انما يرجع الضامن والمؤدى اذا أشهد بالاداء رجلين أو رجلا وامرأتين وكذا ارجل) أشهد كل منهما (بالحلف معه) فيكفي (في الاصح) لان ذلك حجة والثاني يقول قد يتراعى الى حنفي لا يقضى بشاهد وبين (فان لم يشهد) أي الضامن بالاداء أو أنكره بدين (فلا رجوع) له (ان أدى في غيبة الاصيل وكذبه وكذا ان صدقه في الاصح) لانه لم ينتفع بدائه والثاني ينظر الى نصديقه (فان صدقه المضمون له) مع تكذيب الاصيل (أو أدى بحضرة الاصيل) مع تكذيب المضمون له (رجع على المذهب) أي الراجح من الوجهين في المسئلتين لسقوط الطلب في الاولى وعلم الاصيل بالاداء في الثانية والثاني في الاولى يقول نصديقي رب الدين ليس حجة على الاصيل وفي الثانية يقول لم ينتفع الاصيل بالاداء وترك الاشهاد واجب بانه المقصر بترك الاشهاد ويقاس بما ذكر في الضامن المؤدى في

(قوله وكذا ان اذن مطلقا) فيرجع ان لم يقع من المؤدى ضمان بعد الاذن والافلا رجوع قال شيخنا الرمي الا ان قصد الاداء عن الاذن السابق كما مر ومثل الاذن المطلق في الرجوع ما لو قال له عمرداري أو نفق على زوجتي أو عبدى أو اعلف دابتي وكذا ادين فلان على ان يرجع على بخلاف أطلع منى رغيفا أو اغسل ثيابي لجرى ان العادة بالمساحة في مثل ذلك وكذا ان لا يدفع لك فلا يلزمه الا ان (قوله يرجع بما غرم) ان كان أق من الدين والارجع بالدين لان الرجوع بالاقل منهما كما أشار اليه بقوله كالضامن وفي الحوالة ما مر أنفا من انها كالاداء نعم لأحوال المستحق على الضامن وأبرأه المحتال لم يرجع لانه لم يغر شيئا يرجع به وتقدمت الإشارة اليه وخرج بصلاح ما وباعه به فيرجع بالاصل كما مر (قوله فان لم يشهد) أو كذبه بالشهود أو قالوا لا ندرى وكذا لو ادعى غيبة الشهود أو فسقهم أو موتهم وكذبه الاصيل وحلف فان صدقه رجع عليه ولو أدى مرة بلا اشهاد ومرة بإشهاد رجع بالاقل منهما (قوله وكذا ان صدقه في الاصح) نعم ان أمره بترك الاشهاد رجع قطعاً أو بإشهاد لم يرجع قطعاً (قوله ويقاس الخ) هي من افراد كلام المصنف وعلمه في اخر اجابناظره للظاهر من تغييره بالاصيل فقول المنهج انها من زباده فيه نظر (فرج) باع من اثنين شيئاً على أن يضمن أحدهما أو كل منهما الآخر أو يكون ضامناً له لم يصح البيع ولا يصح البيع سائلاً أو دالة وغناوان كانت الدلالة معلومة قاله الاذرى ونقل العلامة سم عن شيخنا الرمي انه يصح البيع في المعلومة وكانه جعل السكل نمنا فراجه مما مر في البيع

(كتاب الشركة)

هي اسم مصدر لا شرك ومصدره الاشراك ويقال لمن أنبأنا شرك وشريك لكن العرف خصص الاشراك والمشارك بمن جعلته شركاً فتأمل (قوله وكسر الراء) أي وسكونها (قوله هي الشركة الشرعية) لان القولية أهم من هذه الاربعة اذ معناها الخلطة مطلقاً كذا قالوا والوجه ان الشرعية أهم على خلاف الاصل وأن بينهما عموم وامن وجه فتأمل ومعناها شرعاً ثبوت الحق في شيء لاثنين فأكثر فدخل نحو القصاص وحد القنف والشفعة فقولهم عقد يقتضي ثبوت ذلك قاصراً أو المراد به خصوص الاموال غالباً وقولهم ثبوت الحق الخ صرأهم حالاً أو ما لا بالفعل أو بالقول بدليل الانواع المذكورة فتأمل (قوله شركة الابدان) يجوزها أبو

أي كالأول نفق على دواب الغير بغير اذنه (قول المتن رجع) لحديث المؤمنون عند شروطهم (قول المتن في الاصح) بخلاف اغسل ثوبى اذا اقتصر عليه ونحو ذلك والفرق المساحة في المنافع أكثر منها في الاعيان (قول المتن والاصح ان مصالحته) لم يجر هذا الخلاف في مصلحة الضامن لانه صالح عن حق عليه بخلاف هذا (قول المتن في الاصح) محل هذا الخلاف اذ اسات الشاهد وأغاب أو رفعت الخصومة لحنفى أمواله كان حاضر وشهد وحلف معه فانه يرجع بلا خلاف بانه عليه ابن الرفعة (قول المتن فان لم يشهد) انما جعل الشارح قاعله خاصاً بالضامن مع ان المؤدى بغرض ان حكمه كذلك كما سيحى ولا جل قول المتن الآتى المضمون له (قول المتن ان صدقه) لو كان أمره بلاشهاد لم يرجع جزماً وهو ظاهر فصوره المسئلة عند السكوت

(كتاب الشركة)

هي لغة الاختلاط على الشيوع أو المجاورة وشرعاً ثبوت الحق في الشيء الواحد لشخصين فأكثر على وجه الشيوع وهذا شامل للثبوت القهرى وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التي تحدث بالاختيار لقصد التصرف والرجع (قول المتن هي أنواع) أي مطلق الشركة لا الشركة الصحيحة

الاحوال المذكورة (كتاب الشركة) بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح الشين وكسر الراء (هي أنواع شركة الابدان كشركة الحالين وسائر المحترقة) كالاثنين والنجلين واختياطين (ليكون بينهما كسبهما) بحرهما (متساوياً ومتفاوتاً مع اتفاق الصنعة) كالكرك (أو اختلافها) كالخياط والرافع والنجار والحراث (وشركة

(قوله

(كتاب الشركة) بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح الشين وكسر الراء

(هي أنواع شركة الابدان كشركة الحالين وسائر المحترقة) كالاثنين والنجلين واختياطين (ليكون بينهما كسبهما) بحرهما (متساوياً ومتفاوتاً مع اتفاق الصنعة) كالكرك (أو اختلافها) كالخياط والرافع والنجار والحراث (وشركة

حنيقة مطلقا مالك وأحمد مع اتحاد الحرفة قال بعضهم والوجه أنه ليس من الشركة وإنما حكمهما وهو ظاهر حيث انفرد كل واحد وكذا يقال فيها بعد هاتم على البطان فما انفردا أحدهما بكسبه فهو له وما اشتركا فيه يوزع عليهما بنسبة أجزاء المثل (قوله المفاوضة) جوزها أبو حنيفة (قوله بأموالهما) أي من غير خلط لهما كما يصرح به كلام الشارح الآتي وصرح به السبكي فتخرج بالخلط عن المفاوضة فاستدراك بعضهم بقوله نعم إن نويا بتقاضا لشركة العنان محتم فيه نظر إلا أن يقال أنه استثناء منقطع لبيان حكم مستقل وهو ما لو خلط مالين وقالوا تفاوضا ونوينا به شركة العنان فإنه صحيح قال شيخنا الرملي ولا بد من نية الإذن في التصرف أيضا فان فقد ذلك فهي من أفراد شركة العنان الفاسدة بفقد شرط فنأمل ذلك (قوله وأبدانها) عبارة غريبة أو أبدانها وهي تفيد أنها تكون بالأبدان فقط أو بالأموال فقط أو بهما معا يجعلها مانعة خلو (قوله من غرم) أي ولو بغير الشركة كغصب ونحوه وسبأ في أن هذا الشرط لا يضر في شركة العنان إلا أن صرح بغرامة لا يتعلق بالشركة (قوله وشركة الوجوه) من الوجاهة أي العظمة والصادقة لا من الوجه (قوله الوجوهان الخ) هذا أشهر ما فسرت به وفسرت بأن يشترك وجهه وخامل ما بان الوجه يشترى والخلط يبيع أو بأن يعمل الوجه والمال للخلط في يده أو يدفعه إلى الوجه ليبيعه بزيادة وعلى كل يكون الربح بينهما (قوله ويكون) منصوب عطفا على يتناع لبيان متعلق طمأنينة أن كلا منهما يشتري لنفسه وإنهما اتفقا على أن ذلك المشتري وبعد الشراء يكون لهما في المنهج أن لهما متعلق يشترى به وهو صحيح أيضا حيث لم يأذن الآخر له فيه لأنه من أقسام الفضولي فان أذن كل منهما أو أحدهما للآخر أن يشتري لكل منهما ويكون ممن يخصه فرضا عليه محتم وكانت من شركة العنان (قوله يبدنه) راجع لشركة الأبدان والمفاوضة (قوله أو ماله) راجع لشركة المفاوضة (قوله أو يشترى به) راجع لشركة الوجوه (قوله بكسر العين) وقيل بفتحها والاصح في فتحها أنه من عنان السماء أي سحابها لأنها عالت كالسحاب بصحنها وشهرتها للاتفاق عليها (قوله من عن الشيء ظهر) لأنها أظهر الأنواع أو لأن مال كل ظهر للآخر وقال السبكي أو من عنان الدابة لاستواء الشريكين في التصرف والفسخ والربح بقدر المالكين كاستواء طرفي العنان أو لمنع كل من الشريكين الآخر من التصرف كنع العنان للدابة وللمنع الشريك نفسه من التصرف مع أنه لا حجر عليه كمنع أخذ عنان الدابة يده التي فيها العنان من التصرف كيف شاء دون الأخرى (قوله صحيحة) خبر السائب بن أبي السائب حبسي بن عاتق المحزومي أنه كان شرى بك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ثم جاء إليه يوم فتح مكة فقال له مرحبا بأخي وشريكي أه ففي ذكره صلى الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازها لأنه تقرر لما وقع قبله وفي ذكرها أيضا تعظيم للسائب المذكور خصوصا مع قرنها بالآخرة والترجيح وليس في ذلك افتخار منه صلى الله عليه وسلم بالشريك كما توهم وإن كان لا مانع منه وقيل إن قائل ذلك السائب افتقار إلى شركته صلى الله عليه وسلم وفيه دليل أيضا لقراره صلى الله عليه وسلم على ذلك (قوله ويشترط فيها لفظ الخ) المراد بالشرط ما لا بد منه أو الشرطية متوجهة إلى دلالة اللفظ لا إليه لأنه صيغة العقد وهي ركن كالعاقدين والمعقود عليه فأركانها أربعة وأما العمل فأمر خارج عنها يرتب عليها بعد وجودها فخله من الأركان كما في المنهج فيه نظر (قوله من كل منهما) أي مع عدم رد الآخر كأن يقول كل منهما لا لا شرا بغير أو بيع واشترى وتصرف بيبعا

(قوله بأموالهما) قال السبكي من غير خلط الأموال (قول المتن وشركة العنان صحيحة) أي بالاجماع (قوله من عن الشيء ظهر) أي لأن جوازها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض فعلى الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على المشهور (قول المتن ويشترط فيها الخ) اعلم أن الأسنوي رحمه الله نقل عن الشيخين أنها قال لا بد من لفظ بدل على التجارة

المفاوضة) بفتح الواو بان يشتركا (ليكون بينهما كسبهما) قال الشيخ في التنبيه بأموالهما وأبدانها (وعليهما ما يرضى) بكسر الراء (من غرم) وسببت مفاوضة من تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعا (وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان ليتناع كل منهما بمؤجل) ويكون المتناع لهما فاذا باع كان الفاضل عن الأمان المتناع بها (بينهما وهذه الأنواع) الثلاثة (باطلة) ويختص كل من الشريكين عما يكسبه يبدنه أو ماله أو يشترى به (وشركة العنان صحيحة) وهي أن يشتركا في مال لهما ليخيرا فيه على ما سبأ في بيانه والعنان بكسر العين من عن الشيء ظهر قاله الجوهري (ويشترط فيها لفظ بدل على الإذن في التصرف) من كل منهما لا لا شرا

وشراء لا تصرف فقط خلافا لان حجر الا ان حل على ما يأتي فان قال أحد هما لا تصرف في الغافل في نصيبه فقط والآخري الجميع قاله شيعتنا وفيه بحث لان نصيبه غير معين ثم قال وهذه الصورة ابداع لشركة ولا قراض وهو غير مستقيم نعم ان قال أحد هما اشتركا على أن يتصرف كل منابعا وشراء ورضى الآخر كفي وعلى هذا يحمل قول المنهج أو أحدهما (قوله ومعلوم الخ) أفاد أن لفظ التصرف في كلامه غير كاف وحده بل لا بد معه من ارادة التجارة أو البيع والشراء وان لفظ التصرف في عبارة الروضة عطف مرادف (قوله لم يكف) أي فلا شركة نعم ان نوبه الاذن في التصرف كفي فيها كما قاله السبكي (قوله ويستلزم فيها) أي الشر يكتفي ومنهم ما ولي المحجور حكما ويعلم منه أن شرطه في الوصي والقيم يحجزهما عن التصرف بخلاف الاب والجدة ان كان الولي هو المتصرف فواضح أو الآخر فشرطه صحة الابداع عنده وشمل المكاتب وشرطه أن يأذن له سيده والا فلا يصح لان عمله تبرع وشمل المبعوض فيما لم يملكه بجر يته قال بعضهم وله مشاركة سيده فراجع وعلى كل فان كان المتصرف شريكه فقط فظاهر والا فلا بد من اذن سيده الا في نوبة نفسه ان كان بينهما ما يأتى فقامل (قوله فان كلا الخ) فان تصرف أحدهما فقط اشترط فيه أهلية التوكيل وفي الآخر أهلية التوكيل فيجوز أن يكون أعجمي كافي المطلب وطريقه أن يوكل في الخلط ويأذن قاله شيعتنا فانظر مع ما مر عنه من أنه اذا كان المتصرف أحدهما يكون ابداعا لشركة فقامل (قوله ونصح الشركة) وان كرهت كشركة ذمى أو كل الرابون من أكثر ما له حرام (قوله ودون المتقوم) أي لعدم وجود الخلط فيه كما يأتي عنه نعم لو اشبهه بخوئوب بثوب تحت الشركة فيها (قوله المضروب) المراد به الخالص من القش والتراب ولومن السبائك أخذها بعده (قوله في الدراهم المغشوشة) ولومن أحد الجانبين حيث لا يميز وجهان أحدهما الجواز وهو المعتمد ومنه التبرر المذكور لا خلاطه بالتراب فعلم أن ما في الثقة هو المعتمد الا ان حل على تراب يجعله متقوما مع أنه حينئذ يكون ليس من محل الخلاف (قوله خلط المالين) لو عبر بالاختلاط لكان أولى (قوله لا يميزان) أي عند العاقدين وان عجزا عند غيرهما على المعتمد (قوله فان وقع الخلط بعده) أي العقد أو معه فوجهان أحدهما في التهمة المنع وهو المعتمد (قوله في عداد العقد) أي الاذن في التصرف (قوله كصالح ومكسرة) ومنه اختلاف نوع النقد ولا يضر اختلاف القيمة (قوله أي اشتراط الخلط) أفاد أن كلامه في المثلي وهو المراد بقوله مما تصح فيه الشركة وانما قصره عليه لاجل الدلالة المذكورة ولذكركه المتقوم بعده لالا حتراز عن المتقوم من حيث صحة الشركة فقامل (قوله مشترك) أي ما حصل الاشتراك فيه حين الملك فنصبه بمل كيجوز ان جعل مفعولا به على طريقة صاحب المعنى فهو مفعول مطلق عنده وعلى طريقة غيره

والشراء وهو معنى قول الروضة كأصلها في التجارة والتصرف (فلو اقتصرنا على اشتراكنا بكف) في الاذن المذكور (في الاصح) لقصور اللفظ عنه والثاني يقول يفهم منه عرفا (و) بشرط (فيهما أهلية التوكيل والتوكيل) فان كلامهما وكيل في ماله عن الآخر (ونصح) الشركة (في كل مثلي) نقد وغيره كالخطة (دون المتقوم) بكسر الواو كالتياب (وقيل) تختص بالنقد المضروب من الدراهم والدنانير وفي جوازها في الدراهم المغشوشة وجهان أحدهما في الروضة الجواز ان استمر في البلس ووجهها ولا يجوز في التبروفه وجه في التهمة (ويشترط خلط المالين بحيث لا يميزان) ويكون الخلط قبل العقد فان وقع بعده في مجلسه فوجهان في التهمة أحدهما المنع أي في عداد العقد (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس) كدراهم ودنانير (أو وصفة كصالح ومكسرة) وحنطة حراء وحنطة بيضاء فلا تصح الشركة في ذلك (هذا) أي اشتراط الخلط (اذا) آخر جملتين وعقدا فان ملكا مشتركا مما تصح

وأذن كل لأخر في التجارة فيه تمت الشركة) لان المقصود بالخلط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من المتقوم كالتياب (ان يبيع كل واحد) منهما (ببعض عرضه بعض عرض الآخر يأذن له في التصرف) بعد (٣٣٥) التقابض والبعض كالنصف

بالنصف والثالث بالثلثين ولا يشترط علمهما بقيمة العرضين على الصحيح ذكره في الروضة وسواء تجانساً أم اختلفا وقوله كل محتاج اليه في الاذن ونسبة البيع اليه بالنظر الى المشتري بتأويل انه بائع للثمن (ولا يشترط) في الشركة (تساوي قدر المالين) أي تساويهما في القدر كما في الحرر وغيره وقيل يشترط للتساوي في العمل (والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد) أي بقدر كل من المالين أهو النصف أم غيره اذا أمكن معرفته من بعد وما أخذ الخلاف أنه اذا كان بين اثنين مال مشترك كل منهما جاهل بقدر حصته منه فاذن كل منهما للآخر في التصرف في نصيبه منه يصح الاذن في الاصح ويكون الثمن بينهما مهما كالمثلثين (ويستلزم كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا يبيع نسبتته ولا يغير نقد البلد ولا يبيع فاحش ولا يسافر به ولا يبعثه) بضم التحتية وسكون الموحدة أي يدفعه لمن يعمل فيه متبرعاً (بغير

صحيح وان جعل مفعولاً به (قوله وأذن كل) أي بعد القبض في غير الارث (قوله في العروض) أي وكذا التقوا اذا اختلفت جنساً وصفة (قوله من المتقوم) بيان للمراد من العروض ليخرج العروض المثلية كالمس (قوله بعد التقابض) متعلق بالاذن فهو بعد العقد وهذا الاذن كاف عن عقد الشركة فلو شرط الشركة حالة العقد لم يصح العقد (قوله بتأويل الخ) لاجابة للتأويل لانه اطلاق حقيق مع أن في التأويل لزوم الاحتياج الى لفظ كل فتأمل (قوله أي تساويهما الخ) أشار الى أن المراد من عبارة المصنف ما في أصله لانها مساوية لها كاقيل اذا تصح نسبة التفاعل للأفراد فتأمل (قوله أي بقدر كل) أشار الى أن ذلك هو المراد لامتقيد عبارة المصنف من اعتبار المجموع وأشار بقوله أهو النصف أم غيره الى أن المراد النسبة بالجزئية ولو شحوميزان ولو خالف الوزن أو العدد القيمة اعتبرت القيمة وبقوله اذا أمكن الخ الى أن ذلك محل الخلاف فان لم يمكن بعلم تصح الشركة قطعاً ولو طرأ عدم العلم بعد التصرف لم يبطل العقد ويرجع لما اصطالحا عليه بعد قاله شيخنا فراجع (قوله يصح الاذن) ولما التصرف قبل العلم لان الحق لا يعدوهما (قوله مهما كالمثلثين) فاذا عر فانسبة المثلثين بعد ذلك نزل الثمن عليها ويقوم غير نقد البلد به (قوله بلا ضرر) الاولى بمصلحة ليشمل مالاً وادراغ قبل البيع زيادة على ثمن المثل فانه يتعين البيع له بل لو كان في زمن الخيار تعين الفسخ بالبيع له فلو لم يفسخه انفسخ وان لم يعلم به الا ان يدعى ان في فوت هذه الزيادة ضرراً فراجع (قوله ولا يغير نقد البلد) وان راج بخلاف عامل القراض لانه لا يضيق عليه في حصته من الربح والمراد بنقد البلد ما يتعامل به فيها ولو عر وضاف يصح به البيع وان لم يرج (ولا يسافر به) أي لغير ضرورة كتهب (قوله متبرعاً) قيد لكونه يسمى ابضاعاً للحكم (قوله بغير اذن) هو راجع لجميع ما قبله فبالاذن في شئ منه يجوز ودخل في الاذن في السفر ما لو كان ضمناً كان وقع العقد في مقابلة فله السفر به الى العمران أو في لجة البحر فله السفر به الى البرنم لا يجوز السرقة في البحر الملح الا بالنص عليه (قوله في نصيب شريكه) ويضمنه بالتسليم وخرج ببيع ما لو اشترى بالعين فان كان بعين المال لم يصح أو في ذمته صح ويقع الشراء له للامسركة ويلزمه الثمن من ماله وحده (قوله ولكل الخ) هذا في التصرف لنفسه فعلى ولي ووارث باقائها

تمت الشركة) أي فيكون هذا الاذن التابع لما ذكره مغنياً عن لفظ الشركة بل وكذا يقال اذا وجد الاذن بعد الخلط وان لم يذكر لفظ الاشتراك كما يؤخذ من كلام السبكي ومن قول المناجى فيما مضى وبشترط فيها الخ (قوله من المتقوم) والا فالثليات من العروض والشركة تصح فيها بدون ذلك (قول المتن بعد عرضه) هو أحسن من قول الحرر نصف (قول المتن وبأذنه) الاحسن ثم يأذن واعلم أن هذا الاذن قائم مقام عقد الشركة (قوله ولا يشترط علمهما الخ) ولا يشترط ابضاع عقد شركة في الايمان بعد نضوضها خلافاً للقاضي والمتولى وقوله كل الخ جواب عن اعتراض بأن لفظ كل غير محتاج اليه (قول المتن ولا يشترط) قيل يغني عن هذا قوله الآتي ان الربح والخسران على قدر المالين (قول المتن تساوي قدر المالين) المتساوي هو المتماثل فيكون بين شيئين فاكثرو قدماً ضافه المصنف لقدر المالين وهو مفرد فلا بد أن يؤول قدر المالين بقدرهما أو يرتكب ما قاله الشارح رحمه الله (قول المتن بقدرهما الخ) أي بقدر نسبتيهما كما صرح به الشارح رحمه الله وقوله اذا أمكن الخ أشار اليه المصنف بقوله عند العقد أما لو علمنا النسبة وجهها بالقدر فاته يصح بلا خلاف (قوله وما أخذ الخلاف الخ) أي فالوجه الثاني بمنع لانه يؤدي الى الجهل بالقدر الذي يتصرف فيه والذي يأذن فيه ثم هذه الصورة التي جعلها مأخذاً لما يحتمل أن تكون شركة وحيتئذ فينبغي اشتراط إمكان العرفة بعد ذلك كالصورة المنفية والوجه ان ذلك مجرد توكيد (قوله متبرعاً) راجع لقوله يعمل (قوله أي عقد الشركة) قال الاسنوي الضمير

اذن) هو قيد في الجميع فان أبضعه أو سافر به ضمن وان باع بغير فاحش لم يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه قولاً تفريق الصفة فان فرقناها انفسخت الشركة في البيع وصار مشتركاً بين المشتري والشريك كذا في الروضة كاصلها ويقاس بالعين البيع نسبتته وبغير نقد البلد (ولسلك) من الشريكين (فسخه) أي عقد الشركة (متى شاء) كالوكالة (وينعزلان عن التصرف) جميعاً

(بفسخهما) أي بفسخ كل منهما (فان قال أحدهما) لا أثر (عز لك ألا تتصرف في نصبي لم ينزل العاقل) فيتصرف في نصيب المعزول (وتنفسخ بموت أحدهما ويجزؤه وانما به) كالوكالة (والرجح والخسران على قدر المايلين تساوي) أي الشريك كان (في العمل أو تفاوتا) فيه (فان شرط خلافه) أي التساوي (في الرجح مع التفاوت في المال أو التفاوت في الرجح مع التساوي في المال) فسد العقد (٣٣٦)

لمصلحة (قوله أي بفسخ كل منهما) ففسخ أحدهما كاف لكن فيه وجهان فكان حق الشارح التنبية عليه وعدم إبراده على كلام المصنف (قوله بموت أحدهما) ونخرج من التركة دين أو وصية ثم للوارث الرشيد ابقاؤها ولو بلفظ التقرير وكذا لولي غير الرشيد لمصلحة (قوله ويجزؤه) ويفعل وليه بالمصلحة من ابقائها ولو بلفظ التقرير وإذا أفاق فعل ما يراه (قوله وانما به) وان قل على المعتمد ولا يتصرف عنه غيره ولو شريكه لا يفسخ عقد الشركة فإذا أفاق فعل لنفسه ما يريده وطرو الرق وحجر السفه أو الفلاس عزل بالنسبة لما لا ينفصل منهم كذا في شرح الروض قال بعضهم وهذا القيد في الوكالة طرده هنا وفيه نظر لان ما هنا في انفساخ عقد الشركة ولا معنى لذلك القيد فيه ومن الاغماء التقرير المشهور سواء كان في الحمام أو لا كإسباني قال بعضهم وكلا اغماء السكر ولومتعد يوافق المتعدى نظر لانه معامل بأقواله وأفعاله (قوله على قدر المايلين) بحسب القيمة بنقد البلد ولو في المثل كإسباني (قوله فيرجع) وقد يقع التقاض في القدر المتساوي من عملهما مثلا فتأمله وسواء علمنا بالفساد أو لا نعم ان قصدا أحدهما التبرع فلا شيء له (قوله وبدل الشريك بدأمانة) أي قبل استعماله والا فان استعمله في مقابلة علقه أو مهياة فلا ضمان لانه اجارة فاسدة والا فان أذن له في استعماله فعارية ولا فقص (فرع) استأجر من شخص جلا ومن آخر رابية واستأجر شخصا ليسقي بهما فان استأجر كلا في عقد صح أو الكل في عقد فسد ولكل منهما أجرة المثل والماء للاستأجر وان قصده المستقي لنفسه فان استأجر الأولين واستقي بنفسه وقصد نفسه أو أطلق فكذلك عليه لكل منهما ما ساءه وأجرة مثله والماء له فان قصد الشركة فيه حالة الاستقاء كان مشتركا بينه وبينهما ان قصدهما وبوزع عليهم بقدر أجرة أمثالهم وان قصد واحد منهما كان مشتركا بينه وبين المقصود وعليه للأخر ما ساءه وأجرة مثله (قوله) فيقبل قوله في الرد) أي لخصه شريكه فلا يدعى أن حصته في المردود باقية لم يقبل سواء رد الكل أو البعض (قوله للشركة) ولو خاسرا (قوله ولنفسى) ولوراجها (تنبيه) الضمان الواقع في البهائم في بلاد الريف الآن لا تضمن فيه الهداية لو تلفت واللبن مضمون على أخذه والعلف مضمون على مالكها لان ما يأخذ من العوض ومؤنه في مقابلة اللبن والانتفاع بها في أخذه منها فهي مقبوضة بالاجارة الفاسدة وكل من اللبن والمؤنة بالبيع الفاسدة ويضمن اللبن بمثله والعلف ببذله

(كتاب الوكالة)

بفتح الواو وكسر هاء التفييض بالرياء والحفظ وشرعاً تفويض شخص أمره إلى آخر فيقبل النيابة ليفعله حال حياته والمردا يقبل النيابة شرعاً فلا دور على أن هذا قيد في الأمر المذكور ولا يقال في مثله دور وقبولها مندوب وكذا إيجابها ان لم يرد الموكل غرض نفسه كذا قاله شيخنا الرملي وقال بعضهم ينبغي ندبه مطلقاً لانه اعانة على مندوب وفيه نظر بقولهم لا ثواب في عبادة فيها شريك (قوله بتحقيق) أي توجد حقيقة بها ذلك عائد إلى الشركة باعتبار المعنى اه وهو مراد الشارح (قول المتن بفسخهما) لان العقد قد زال (قوله بفسخ كل الخ) قال الاسنوي ينبغي أن ينهوا على انفساخها طريان الاسترقاق وحجر الفلاس والرهن وأما حجر السفه فقد صرح به ابن الرفعة (قوله أي التساوي) راجع لقول المتن خلافه (قول المتن في ماله) أي مال الآخر (قول المتن بالعكس) الحاصل ان صاحب اليد ادعى جميع المال في الأولى ونصفه في الثانية

(كتاب الوكالة)

فيرجع كل على الآخر باجزة عمله في ماله وتنفيذ التصرفات) منهما للاذن (والرجح) بينهما (على قدر المايلين) رجوعاً إلى الأصل (وبدل الشريك بدأمانة) فيقبل قوله في الرد إلى شريكه (والخسران والتلف) ان ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كالسرقة (فان ادعاه بسبب ظاهر) كالخريق وجهل (طوبل بيينة بالسبب ثم) بعد اقامتها (يصدق في التلف به) وسيأتي في نظير هذه المسائل غير الخسران في المودع العيين وانته ان عرف الخريق وعمومه صدق بلا عين وان عرف دون عمومه صدق بعينه فيأتي مثل ذلك هنا وكذا العيين في الخسران (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هوى وقال الآخر) هو (مشترك أو) قالا (بالعكس) أي قال من في يده المال هو مشترك وقال الآخر هوى (صدق صاحب اليد) عملها بها (ولو قال) صاحب اليد (اقسمتنا صار) ماني بدى (لى) وأنكر الآخر

فقال هو مشترك (صدق المنكر) لان الأصل عدم القسمة (ولو اشترى أحد هاشياً وقال اشتريناه للشركة ولنفسى وكذب الآخر) بان عكس ما قاله (صدق المشتري) لانه أعلم بقصد موت أي العيين في هذه المسائل أيضا (كتاب الوكالة) تتحقق بموكل ووكيل وغيرهما ماسياً أي (شرط الموكل صحة مباشرهما وكل فيه)

صبي ولا مخنون (في شيء)
 (ولا) توكيل (المرأة
 والمحرم) يضم التمس (في
 النكاح) أي لا توكيل للمرأة
 في تزويجها ولا انحرام في
 تزويجها أو تزويج موليتها
 لأنها لا تصح مباشرتهما
 لذلك ولو قالت لوليها ركعتك
 بتزويجي قال الرافعي فالتين
 لقيناهم من الأئمة لا يصدونه
 إذا لم يجوز أن يعتد به إذا
 ونقل في الروضة عن صاحب
 البيان نص الشافعي على
 جواز الإذن بلفظ الوكالة
 وصوبه ولو وكل المحرم من
 بعده النكاح بعد التحلل
 صح كما ذكر في كتاب
 النكاح (ويصح توكيل
 الولي في حق الطفل) كالأب
 والجد في التزويج والمال
 والوصي والقيم في المال
 (ويستثنى) من الضابط
 (توكيل الأعمى في البيع
 والشراء فيصح) مع عدم
 محتمل منه للضرورة (وشرط
 الوكيل صحة مباشرته
 التصرف لنفسه لاصبي
 ومخنون) أي لا يصح
 توكلهما في شيء غير ما يأتي
 (وكذا المرأة والمحرم في
 في النكاح) إيجابا وقبولا
 (لكن الصحيح اعتداد
 قول صبي في الإذن في
 دخول دار وإيصال هدية)
 لاعتداد السلف عليه في ذلك
 والثاني لا كغيره

أخفى أركان لها وهي أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة (قوله أو ولاية) خرج به أن توكيل الوكيل
 وتوكيل عبد أو سفيه أذن له في نكاح وظاهره بجنس حقه ومطلق في تعيين أو تعيين لزمه ومن لزمه اختيار
 أربع ومستحق زكاة في قبضها وموكل كافرا في نكاح مسلمة إيجابا وقبولا واستيفاء قود من مسلم فلا يصح
 التوكيل في شيء من ذلك لعدم الولاية وتوكيل الوكيل في بعض أحواله ليس بالولاية وتوكيل المرأة ولها في
 نكاحها إذن بلفظ الوكالة لا وكالة كباقي وفارق ما هنا صحة توكيل مسلم كافرا في شراء نحو مصحف بالاحتياط
 في الإبضاع وقول بعضهم لأن العقد واقع للمسلم في البيع غير مستقيم لأن العقد هنا كذلك بل أولى لاشتراط
 ذكر الموكل في العقد هنا فتأمل (قوله في تزويج) أي حال الإحرام كما يأتي (قوله أو تزويج) وليته أي حال
 الإحرام أيضا وقياسه عدم صحة إذن السيد المحرم لعيده الحلال في أنه يتزوج وإن صرح بما يفسد الإحرام لأنه
 قول إذا ردنا وكذا الذي بعده قاله شيخنا الرمي فبهما وفي تزويج المحجور وعدم صحة إذن المرأة المحرمة
 لوليها في تزويج أمها الحلالين (قوله ولو قالت الخ) محل إيراد ذلك أن قلنا أنه توكيل والصحيح أنه إذن فهو
 صحيح بلا خلاف (قوله بعد التحلل) وكذا لو أطلق لأنه يحمل على ما بعد التحلل كما لو صرح به فإن قيد المحرم
 توكيله للحلال بعقده له حالة الإحرام لم يصح التوكيل ولا العقد (قوله ويصح توكيل الولي) أي ولو قاضيا
 أو منصوبا به العدل عن نفسه وعن الطفل وغنم مطلقا وينعزل الوكيل ب عزل الولي في الأولى فقط لأنه توكيل
 عنه فيها لا في غيرها لأنه توكيل عن المولى عليه فقط (قوله والطفل) فيه إشارة إلى أنه المراد بالاصبي فيما
 الشامل للأنثى ولو قال محجور لمكان أولى لبشمل نحو المجنون (قوله والوصي والقيم في المال) أي فيما عجزا
 عنه أو لم تلق بهما مباشرة ولا التصح (قوله من الضابط) أي من عكسه أخذنا ما بعده وكالاعمى صور المحرم
 السابقة وجعل الأعمى من المستثنى أولى من جعل ابن حجر له من القاعدة والمراد منها المباشرة في الجملة (قوله
 لاصبي) بالمعنى الشامل للأنثى ومثله المغنى عليه والمعنونه والنائم (قوله وكذا المرأة) ولو احتملا كالخائني
 ونكاح الرجعة والاختصاص لم وأما غيره هذه فيصح كون المرأة وكيفية به وإن فوت حق الزوج وإن
 كان له المنع منه لأنه لا يتعلق بالوكالة بالعين وبذلك فارق عدم صحة إيجارها لنفسها (قوله لكن الخ) هو
 استثناء من عكس القاعدة (قوله صبي) ولورقيقا أتت أخبارا بأداء نفسها ويجوز وطؤها ومثل
 الصبي الفاسق والكافرو يشترط أن يكون كل منهم بمزأما أو نارا أن يظن صدقه وحيث اعتمد أخباره صح
 النقل عنه وفي كلام شيخنا من أن من عهد كذبه إذا قامت قرينة على صدقه عمل به وحيث عمت مباشرتهم
 فلم يوكيل غيرهم فيما عجزوا عنه (قوله وإيصال هدية) ودعوة لجهة وذبح أمحية وتفرقة زكاة وكذا في احتطاب
 واستقاء كما نقل عن شيخنا الرمي وسياق ما فيه ولا يصح توكيل صبي أو سفيه ليتصرف بعد الكمال وفارق

(قول المتن بذاك أو ولاية) خرج الوكيل فليس له أن يوكل لأنه ليس بمالك ولا ولي لكن رد عليه أنه قد يوكل
 عن نفسه في القدر المجوز عنه وقوله فلا يصح الخ قال الأسنوي كل ذلك شرح لما خرج بالقيد الأول ولم يتعرض
 لما خرج بالقيد الثاني (قول المتن فلا يصح توكيل صبي الخ) وكذا النائم والمغنى عليه والفاسق (قوله المتن
 ويصح توكيل الولي) أي سواء جعله عن نفسه أو عن الطفل وفي الشق الثاني نظر للنووي رحمه الله ولو قال
 بدل الطفل المولى عليه لينتمل المجنون والسفيه ونحو ذلك لكان أولى (قول المتن في البيع والشراء) مثلهما
 سائر العقود المتوقفة على الرتبة (قول المتن في النكاح) كذلك الرجعة واختيار الزوجات لمن أسلم على أكثر
 من أربع وكذا اختيار الفراق قاله السبكي وخضعه للمرأة والظاهر أن المحرم كذلك ثم صورة المسئلة أن يعين
 من يختار موافقا فلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه بالشهوة (فرع) لا يجوز للمرأة أن تتوكل في شيء بغير
 إذن زوجها والظاهر أن محله إذا أوجب إلى الخروج كما اقتضاه كلام الروياني رحمه الله (قول المتن قول صبي)

وعلى الاول هو وكيل عن الآذن والمهدي (والاصح صحة وكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الايجاب) والثاني صحته فيهما والثالث منعه فيهما وفي الشرح حكاية الوجهين في (٣٣٨) التوكيل في القبول بغير اذن السيد وفي الروضة حكاية وجهين في التوكيل فيه باذن

الحرم بوجود الاهلية فيه (قوله وعلى الاول الخ) فيه اشارة الى تصحيح الاستثناء (تنبيه) يصح توكيل السكران المتعدي وتوكله ولا يصح من المرتد أن يوكل ولو فيما يقبل الوقف ولا يصح أن يتوكل عن غيره كذلك ولوارثه الوكيل لم ينزل (قوله صحة توكيل عبد) لو حنف التعنية كإفعل الشارح لكان أولى وهو كذلك في بعض النسخ لانه مصدر مضاف لمفعوله أي يصح أن يوكل شخص عبد في قبول نكاح (قوله ومنعه) أي منع أن يوكل العبد ولو بمعضو كإفلا في ايجاب النكاح نعم يصح ذلك من المكاتب والمبعض في أمة لصحة مباشرتهما في أي منهما (قوله المطلق فيه الخلاف) أي في كلام المصنف ولكن الترجيح مختلف (تنبيه) شرط الوكيل أن يكون معينا فلا يصح وكات كل مسلم أو أحدكم في بيع كذا الاتباع كوكاتك في بيع كذا وكل مسلم على المعتمد (قوله بطل في الاصح) ومنه توكيل الولي بتزويج موليته اذا طلقت أو انقضت عتدها يصح توكيله والولي بائنه ذلك لانه آذن وهو أوسع وقضية كلام الدميري وغيره أن صورة كلام المصنف باطلة قطعاً اذا قال محل الخلاف في نحو العبد والزوجة اذا عين ذلك بوصف أو نعم نحو كل عبد فان أتى بنكرة محضة بطل قطعاً راجعه ومحل البطلان في ذلك استقلا لا ماتبعاً ولو لم يكن من الجنس كبيع عبده هذا وطلاق من سبكه كجهاف صحيح ومنه توكيله في بيع هذا وان يشترى له بثمنه كذا ومنه توكيله في بيع شجرة وما سيحدث من ثمرتها بخلاف توكيله في بيع الثمرة وحدها قبل وجودها فلا يصح وعلى هذا التفصيل يحمل ما في المنهج عن ابن الصلاح والافهوضيف ولوقال في كل حقوقي دخل الموجود والحادث أو في كل حقوقي لم يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاخصص بالموجود قاله شيخنا الرمي (قوله الاحج) ويدخل فيه ركعتا الطواف تبعاً قال شيخنا الزبائي ومثلهما الغسل المندوب له وترد في نحو صوم لم يترك واجب وفيه نظر (قوله الخافاه باليمين) ولانه معصية ولا يصح التوكيل في المعاصي (قوله لعل لفظه الخ) ومثله جعلت موكلتي مظاهركم وقول بعضهم الاشبه أن يقول موكلتي يقول أنت عليه كظهر أمه مردود لأن ذلك اخبار لاظهار عنه ويجري ذلك في الابلاء وغيره (قوله وصدقة التطوع) ومثله في الصحة الوقف والعق وكالاخية في الصحة أيضاً الحقيقة وشاة نحو الوليمة وكتعليق العتق في عدم صحة التدبير وكتعليق الطلاق في عدم الصحة أيضاً الوصاية وكذا الاصح في عبادة كصلاة ولو على ميت وطهارة حدث بخلاف الجنس ولا في غسل نحو جمعة أو عيداً وحج ولو للأجير فيه وما مر عن شيخنا فيه نظر ولا في غسل ميت ولا بقية تجهيزه نعم يصح الاستئجار لتجهيز الميت غير الصلاة لأن فعل الاجبر واقع عن المستاجر وكذا يصح التوكيل في ذلك ممن لم يخاطب به كقوله الأذمعي ومحل المنع في الشهادة في غير الاستراء الآتي في بابه (قوله باليمين النذر) فلا يصح التوكيل فيه من حيث ايجابه وأما تفرقة المندور فيصح كالكفارة (قوله في طرفي بيع الخ) أي يصح التوكيل فيما له طرفان فيهما ما أوفى أحدهما وفيما له طرف واحد في ذلك الطرف (قوله وطلاق) أي فيصح تعيينه ولا يصح في طلاق إحدى زوجتيه (قوله والحوالة والضمان) فيصح فيها ما وصية ثم ما أحلتك بمالك على موكلتي من كذا بنظره من ماله على فلان وجعلت موكلتي ضامناً لك بكذا ومثله الوصية (قوله واقباضها) أي الدين والابراء منها رسيماً وأما الاعيان ولو غير مضمونة فيصح التوكيل في قبضها لافي قبضها ولو لاهله خلافاً لجوري (قوله لم يرض) أي بشرط أن يكون مأموماً ولو قامت قرينة على صدقه قبل قطعاً (قول المتن والاصح صحة توكيل الخ) وجه الصحة في القبول عدم الضرر على السيد وفي الايجاب صحة عبارته في الجسلة وانما منع في ابنته لانه لا يتفرغ للنظر ووجه المنع في القبول أنه انما جاز في حق نفسه للحاجة وفي الايجاب انه لا يزوج بنت نفسه فبنت غيره أولى وحكم السفية كالعبد (قوله فانه) الضمير فيه راجع لقوله التصرف (قول المتن

السيد أيضاً يقاس به في الآذن وعدمه الايجاب المطلق فيه الخلاف) وشرط الموكل فيه ان يملك الموكل حين التوكيل (فلو وكل ببيع عبده سبكه وطلاق من سبكه جهابطل في الاصح) لانه لا يمكن من مباشرة ذلك بنفسه فكيف يستقرب فيه غيره والثاني يصح ويكفي بحصول الملك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلاً للنيابة فلا يصح في عبادة الاحج) ومثله العمرة وتفرقة زكاة وذبح اخية لادلتها ولا في شهادة وابلاء ولعان وسائر الاعيان أي باقيها فالابلاء والاعيان يمينان ولا في الظاهر في الاصح) الخافاه له باليمين والثاني بلحقه بالطلاق وعليه قال في المطلب لعل لفظه أنت على موكلتي كظهر أمه ويلحق بالزكاة الكفارة وصدقة التطوع وبالاخية الهدى وباليمين النذر وتعليق العتق والطلاق (ويصح) التوكيل في طرفي بيع رهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ كالمصالح والحوالة والضمان وانشركه والاجارة والفسخ بخيار المجلس والشرط والاقالة والرد بالعيب (وقبض الدين وانما ضها والدعوى والجواب والاحتياط

وفي الاعتاق والكتابة (وكذا في تلك المباحات كالأحياء والأصطبا والاحتطاب في الظهر) فيحصل الملك فيها لو كل إذا قصد الوكيل
والثاني لا يصح التوكيل فيها والملك فيها لو كل بحيزته والرافعي في الشرح (٣٣٩) حكم الخلاف وجهين قال في الروضة

تقليد البعض الخراسانيين
وهما قولان مشهوران
وأجيب بأنهما مخرجان
(لا في الإقرار) أي لا يصح
التوكيل فيه (في الأصح)
والثاني يصح ويبين جنس
المقرب وقدره ولا يلزمه
قبل إقرار الوكيل وقبل
يلزمه بنفس التوكيل وعلى
عدم الصحة يجعل مقرا
بنفس التوكيل على
الأصح في الروضة (ويصح)
التوكيل (في استيفاء
عقوبة آدمي كقصاص
وحدقت وقيل لا يجوز)
استيفائها (الاجمعة
الموكل) لاحتمال العفو
في الغيبة وهذا المحكي
بقيل قول من طريقة
والثانية القطع به والثالثة
القطع بمقابله ويجوز للإمام
التوكيل في استيفاء حدود
الله تعالى والسيد التوكيل
في حد مملوكه (وليكن
الموكل فيه معلوما من بعض
الوجوه ولا يشترط عليه
من كل وجه) مسامحة فيه
(فالقول بكتك في كل قليل
وكثير أو في كل أموري
أو فوضت إليك كل شيء)
والغنى في هذا الأول
لأن الإنسان إنما يوكل فيها
بتعلق به (لم يصح) التوكيل

خلافاً لأبي حنيفة (قوله وفي الاعتاق والكتابة) ذكرهما لدفع توهم عدم الصحة فيهما لما فيه ما من شائبة
العبادة وأخرهما إلى هنا لما استهم المأذ كرامعه (قوله إذا قصد الوكيل) أي المغبر قصد فيخرج بذلك نحو
الصبي وتقدم عن ابن قاسم خلافه عن شيخنا الرمي وفيه نظر وسيأتي وعليه فيتعين كون القصد مقارناً لأول
الفعل فإن طرأ بعده لم يعتبر كإتيان في الصيد (قوله مخرجان) أي من الدابة والروية فيصح التعبير عنهما
بالقولين وبالوجهين ولا يصح التوكيل في الالتقاط العام الاتباع فيصح في هذه اللفظة وأفيها وفي كل أقطعة
(قوله وقيل يلزمه بنفس التوكيل) وعلى هذا يتساوى القولان بالصحة وعدمها فتأمل (قوله يجعل الخ) محل
الخلاف إن قال ركبتك لتقرعني لفلان بأن فلان زاد له على فهو أقرار قطعاً وإن قال أقرعني لفلان بأن فلان
لم يكن أقرار قطعاً (قوله ويصح في استيفاء عقوبة آدمي) وفي اثباتها بل يتعين التوكيل في استيفاء حد
الغنى وفي قود الطرف كإتيان (قوله وهذا المحكي الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله)
ويجوز للإمام التوكيل في استيفاء حدود الله (أي لا في اثباتها فلا يصح التوكيل الاتباع كما لو ثبت عليه الغنى
ببينة فله أن يوكل في اثبات زنا المفدوف لحدود الله فليس فيه الدعوى والبينة تأمل ولو قال عقوبات
لشمل التعزير بربه (قوله والسيد الخ) هو من أفراد كلام المصنف ولعل أفراداً عدم الخلاف فيه فتأمل (قوله)
في كل أموري) وكذا في بعض أموري ولا يصح فيهما وهذا فيه الإضافة للموكل بخلاف ما قبله وما بعده وأشار
الشارح إلى اعتبارهما فيهما أيضاً (قوله لم يصح ولو تبعاً) على المعتمد وفارق ما مر في الوكيل ببقاء الفرر هنا
لشدة الإبهام (قوله بيع أموال) خرج ما لو قال في بيع بعض أموال أو شيء منها فلا يصح نعم لو قال أبرئ فلانا
عن شيء من مالي صح وحل على أقل شيء منه فإن أبرأ من أكثر من ذلك الأقل لم يصح فإن قال أبرئ من ديني
تعين بقاء شيء منه أو عن دين جازي الجميع وكذا عما شئت وفي ذلك بحث ومما انه لو قال أبرئ نفسك عن دين
عليك تعين القبول فوراً لأنه تملك ولو قال أبرئ غرمائي لم يدخل الوكيل إذا كان منهم ولو قال بعب أو هب من
أموالي ما شئت أو أعتق من عبيدي أو طلق من نسائي من شئت لم يستوف الجميع أو أعتق من شاء وأطلق من
شاءت جازي في الجميع ولو قال بعب أحد هذين أو طلق إحدى هاتين صح نقل هذا عن شيخنا وتقدم قريباً خلافه
فراجع ولو قال بكت أحد هذين لم يصح لا مكان النزاع هنا ولو وكله في طلاق زوجته فطلقها الموكل فالوكل
أن يطلقها أيضاً إذا كان رجعي (قوله شراء عبد) أي لغير التجارة فلا يشترط فيها ذكر جنس ولا نوع لأن
الفرض فيها الرجح فيسكني اشتري من شئت (قوله وجب بيان نوعه) يلزمه بيان الجنس فلا يكفي اشتري عبداً كما
نشأ ولا يكفي زوجني امرأة بل لابد من التعيين بخلاف زوجني من شئت وفارق ما ذكر في العبد بأن الأموال

والاحتطاب الخ) كسائر أسباب الملك ووجه الثاني القياس على الاغتنام ولأن سبب الملك وهو وضع اليد قد
وجد فلا ينصرف بالنية (قوله والثاني يصح) أي لأنه يلزم به الحق فاشبهه الشراء وسائر التصرفات ثم الصيغة
على هذا جعلت موكلية مقراً بكذا وأقررت عنه بكذا (قوله وقيل يلزم) أي ردي شيخ السبكي أبو الحسن الباجي
على ذلك أنه يلزم عزل الوكيل كمن وكل في بيع عين ثم باعها وافرقت السبكي بأن ذلك مسلم في الإنشاء بخلاف
الإقرار لأن المقر له والشهود قد لا يسمعون إلا أخبار الموكل وكل من أقرار الموكل والوكيل أخبار وارد على شيء
واحد فلا يضر (قول المتن في استيفاء عقوبة الخ) كسائر الحقوق (قوله لاحتمال العفو الخ) وإذا وقع لا يمكن
تداركه بخلاف غير العفو ولا نه قد يرق إذا حضر فيعفو ثم الاستيفاء يقع الموقع ولو أبطلنا التوكيل (قوله ويجوز
لإمام التوكيل الخ) أي وإن أوهم كلام الأصل خلافه نعم يمنع التوكيل في اثباتها (قوله كتركي) نقل الإمام

لأن فيه غرراً عظيماً لا ضرورة إلى احتماله (وإن قال في بيع أمواله وصحت أرقائي صح) وإن لم تكن أمواله معلومة لأن الفرر فيه قليل
(وإن وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه) كتركي وهندي

(أودلر وجب بيان الملة
والسكة) بكسر السين أى
الحارة والزقاق (لافسر
الغنم) أى لا يجب بيان
فسر الغنم (فى الاصح)
فى المسئلتين والثانى يجب
بيان قدره كانه أو غايته
كان يقول من ماله الى
ألف ومسئلة الغنم فى
الدار مزبدة فى الروضة
ومسئلة العبد ان اختلفت
أصناف النوع فيه اختلافا
ظاهرا قال الشيخ أبو محمد
لابد من التعرض للصنف
(ويشترط من الموكل لفظ
يقضى رضاه كوكتك فى
كذا أو فوضته اليك أو أنت
وكيلى فيه فلو قال بع أو أعتق
حصل الاذن) والاول
ايجاب وهذا قائم مقامه
(ولا يشترط القبول لفظا)
الحاقا للتوكيل بلاحة
الطعام (وقيل يشترط)
فيه كغيره (وقيل يشترط
فى صيغ العقود كوكتك
دون صيغ الامر كبيع أو
أعتق) الحاقا لهذا بالاباحة
أما القبول معنى وهو الرضا
بالوكالة فلا بد منه قطعاً ولو
رد فقال لا أقبل أو لا أفعل
بطلت ولا يشترط فى هذا
القبول التكجيل قطعاً ولا فى
القبول لفظاً اذا شرطناه
الفور ولا المجلس وقيل
يشترط المجلس وقيل الفور
(ولا يصح تعليقها بشرط
فى الاصح) فهو اذا قسم يد

أضيق (قوله أودلر) أى لنفيرا التجارة كما تقسم ويصح التوكيل فى بيع موصوب من الغاصب وكذا من غيره
وان لم يقدر الوكيل على اتزاعه لا مكان بيعه لمن يقدر عليه (قوله فلا بد من التعرض للصنف) وهو كذلك
وسكت عن ذكر الغنم فى العبد والدار فلا يشترط ذكره ويحل على غنم المثل وكذا الوقال له اشتره بما شئت
أو بما شئت من غنم المثل أو كثر فانه يتقيد بغير المثل فيهما أيضاً فيثبت له ذلك فانه يقع كثيراً لو اشترى
من يعتق على موكله صح وعتق عليه وفارق القراض لانه لا يرجع فيه (قوله ويشترط من الموكل لفظ الخ)
المعتمد أنه يكفي اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر والشرطية فيأخذ كرمعنى فلا بد منه أو متوجهة
الى اقتضائه الرضا أو الى عدم الاكتفاء بالفعل من الجانبين فتأمل (قوله كوكتك) يقيد أنه لابد من
تعيين الوكيل بخطاب أو اسم صريح أو إشارة فلا يصح وكات من أراد بيع دلى أو أراد تزويجى مثلاً لم
لزم يتعلق بتعيينه غرض نحو من أراد عتق عبدي هذا أو تزويج أمتى هذا أو تزويجى بفلانة صح وعليه
بحمل عمل القضاة لكن لا بد أن يقول الشهود ووكل وكلاء القاضى فلا يكفي ووكل وكيلانى ثبوته والحكم
به قاله شيخنا الرملى (قوله ولا يشترط القبول) ولا العلم بالوكالة فلا يصح قبل علمه بأنه وكيل ثم تبين أنه وكيل
صح وبذلك يعلم أن بطلانها بالرد بمعنى فسوخا فتأمل (قوله لفظاً) أى ولا معنى بمعنى الرضا بها فلو أكرهه
على الفعل صح نعم يشترط اللفظ فى مسئلتين اذا كانت الوكالة يجعل لانها جارية ولذلك اشترطوا كون
الموكل فيه مضبوطاً وكذا اذا كانت العين الموكل فيها تحت يد الوكيل قبل الوكالة ولو بغصب أو ودعة (قوله
الحاق الخ) نعم يفترقان فى أن الاباحة لا ترد بالرد (قوله وهو الرضا) أى عدم الرد وان لم يرض بائناً ونهض كاسر
(قوله فلورد) لعله فور الجامع مأمراً مع التراخي فسوخ ثم قول الشارع بطلت دون أن يقول لم تصح فيه
إشارة الى أن الرد فسوخ مطلقاً لا البطلان ظاهر فى سبق انعقادها فتأمل (قوله التكجيل) لعل المراد تنجيل
التصرف الموكل فيه فراجعهم نعم يشترط القبول لفظاً فوراً فلو أكرهه أو إبراء نفسه كاسر ولو لم يملك الحاقاً لكن
هذا من حيث أنه تملكك لا توكيل فى الحقيقة لاستثناء فتأمل (قوله ولا يصح تعليقها الخ) لأنها
ولاية قال البلقينى الا فى محل الضرورة كالوصاية والامارة ومنه يعلم فيمن شرط النظر لشخص ثم لولادة
بطلانه فى حق الاولاد واعتمده شيخنا كشيخنا الرملى وفى شرح الروض خلافه فراجعهم واذا بطلت
الوكالة فى التعليق جازله التصرف بعموم الاذن وفائدة بطلانها سقوط الجعل لو كان ولزم أجره المثل نعم
لوفسد الاذن أيضاً امتنع التصرف كاسر فى نحو وكات من أراد بيع دارى مثلاً (قوله فى الاصح)
سكت عن مقابله هنا ولعله لانه ليد كور فيما سركه فلو وكل فى بيع عبد سيملكه أو طلاق من

الاتفاق على أنه لا يشترط أوصاف السلم ولا ما يترتب منها (قوله أى لا يجب بيان الخ) (فرع) لو ترك ذكر الغنم
نزل على غنم المثل قال السبكي وكذا الوقال بما شئت أو بما شئت من غنم المثل أو كثر فانه نفقها وينفى التفتيه
عليه لانه يقع كثيراً قلت وهذه ستأتى فى الفرع آخر الصفحة (قول المتن ويشترط من الموكل لفظاً) أى كسائر
العقود (قوله فلا بد منه) فضيته أنه لو تصرف قبل العلم بالتوكيل لا يصح وليس كذلك وإيضاً فلو أكرهه على
البيع صح قال الاسنوى فتلخص ان القبول لفظاً ومعنى بمعنى الرضا ليس بشرط على الصحيح وبمعنى عدم
الرد بشرط بلا خلاف (قول المتن ولا يصح تعليقها) فى فتاوى البلقينى فى باب الوقف مسئلة هل يصح تعليق
الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية فى مذهب الشافعى العمل بالضرورة كالامارة والايضاء اه ومنه تستفيد
أن ما يجعل فى توابع الاحباس من جعل النظر له ولولادة بعده لا يصح فى حق الاولاد (قول المتن بشرط
فى الاصح) كإحدى الشركة والقراض وغيرهما مقابل الاصح قاس على الامارة فى حديث غزوة مؤتة وقرى
بالحاجة وباحتمال أن الامارة كانت منجزة وانما علق على الموت التصرف واعلم ان واقعة مؤتة أخذت
منها الخصم جواز تعليق الولايات ومنه تعليق التقرير فى الوظائف وقد عرفت الجواب (قول المتن

أولاً فاجاه رأس الشهر فمكوكتك فى كذا (فان يجوز شرطه بالتصرف شرطاً جازراً)

فلم يحو وكنتك الآن في بيع هذا المبدول كن لا تبعه حتى يحكى مراض الشهر فليس له بيعه قبل مجيئهم ونصح الوكالة المؤقتة كقوله وكنتك الى شهر رمضان (ولو قال وكنتك) في كذا (ومنى عزلت كانت وكيلي) فيه (محنة) (٣٤١) في الحال في الاصح) والثاني لا تصح

لاشتمالها على شرط التأيد وهو الزام العقد الجائر وأجيب بمنع التأيد فيها ذكر لماسياتي (و) على الاول (في عوده وكسلا بعد العزل الوجهان في تعليقها) أمهم ما عدم وعلى الجواز تعود الوكالة مرة واحدة فان كان التعليق بكلمات تكرر العود بتكرار العزل (ويجربان في تعليق العزل) أمهم ما عدم محنة أخذ من تصحيحه في تعليقها وفي الروضة كاصلها ان العزل أولى بصحة التعليق من الوكالة لانه لا يشترط فيه قبول قطعا

فصل * الوكيل بالبيع مطلقا أي توكيلا لم يقيد (ليس له) نظرا للعرف (البيع بغير نقد البلد ولا بنسيئة ولا بدين فاحش وهو مالا يحتمل غالبا) بخلاف السيرة وهو ما يحتمل غالبا فيقتصر فيه فيبيع ما يساوي عشرة بتسعة محتمل وبثمانية غير محتمل (فلو باع على أحده هذه الانواع وسلم البيع ضمن) لتعديه بتسليمه ببيع باطل فيسترده ان بقي وله بيعه بالاذن السابق واذا باعه وأخذ الثمن لا يكون ضامنا

سينسكحها بطل في الاصح لانهم مامن التعليق في المعين فتأمله وراجع (قوله نحو وكنتك الآن الخ) قبل ومنه لو قال قبل رمضان وكنتك في اخراج فطرني في رمضان والمعتد أن هذه من بطلان الوكالة وله الاخراج بعموم الاذن وكذا الوقات وكنتك في تزويجي اذا اقتضت عدتي فان كان قائل ذلك الولي لوكيله بطل الاذن أيضا على المعتد كما مر (قوله أمهم ما المنع) وهو المعتد وعليه فله التصرف بعموم الاذن كما مر (قوله مرة واحدة) فاذا عزله مرة ثانية لم يعد بعدها (قوله بكلمات تكرر العود الخ) أي فطر يقه أن يدبر العزل بكلمات أيضا (قوله أمهم ما عدم محنة) هو المعتد لكن سيأتي في الشهادات ان تعليق عزل القاضى صحيح كان بقول وايتك ومنى بلفك كتابي فأنت معزول قد يقال هذان من توقيت الوكالة فتأمل

فصل * فيما يجب على الوكيل وما يمنع عليه وما يجوز له فعله من حيث الوكالة المطلقة (قوله بالبيع) وكذا بالشراء (قوله أي توكيلا الخ) أشار الى أن مطلقا صفة لمصدر مخوف ويصح كونه حالا من البيع والمراد التنبيه على أن مطلقا بيان للواقع وليس من لفظ الموكل ولو تلفظ بها الموكل فإظهاره ان للوكيل التصرف على ما يريد وان خالف غرض الموكل فراجع (قوله بغير نقد البلد) أي ببلد البيع لا ببلد التوكيل والراد بنقدها ما يتعامل به فيها ولو عرض ضامن ان كان الغرض التجارة جاز بغير نقدها بما يتوقع فيه رجوع مثله شراء المعيب ولو سافر به بلاذن تعين أن يبيع بنقد بلد كان حقه أن يبيع فيه ومع ذلك يكون ضامنا للثمن والمثمن كافي شرح الروض فبالو عين له بلد افعاب في غيره فراجع (قوله ولا بفين الخ) ولا يضمن مثله ونمراغب بأكثر بل يتعين عليه البيع له ولو في زمن الخيار فان لم يفسخه انفسخ وان لم يعلم به كما مر (قوله غالبا) أي في عرف بلد البيع ولا نظر لثالث المذكور (قوله ضمن) أي صار ضامنا لماسيد كره بعد (قوله قيمته الخ) أي يوم التسليم وما ذكره الشارح في المتقوم على اطلاقه وأما المثلي فيغرم المشتري مثله لا قيمته لان ما يفرمه الوكيل للحيالة فهو القيمة ولو في المثلي وما يفرمه للمشتري للقبضولة وهو البذل الشرعى ولذلك لو لم يتلف غرم كل منهما القيمة ولو مثليا لانها للحيالة فيهما فاذا رجع من غرم منهما القيمة بها والمفروم في جميع ما ذكر قيمة واحدة اما من الوكيل أو المشتري لا قيمتان منهما كما توهم فافهم وعلى ما ذكره يحمل ما في المنهج نعم يجوز ان يفرم كل منهما نصف القيمة مثلا فراجع (قوله تخبر فيهما) وله البيع بهما أيضا ولو أطل السلطان نقد البلد لم يبيع به الوكيل وان كان عينه الموكل ولا يبيع بالحادث الا بالذن جديد (قوله بما قال الخ) أفاد بزيادة الموحدة أن الفتن التي باع به الى شهر هو المأذون فيه بالبيع الى شهرين ومقتضاه انه لو نقص عنه بطل

محنت في الحال في الاصح) قال الاسنوي يشترط للخلاف أمران أن يأتي بالتعليق متصلا وان يكون بصيغة الشرط نحو بشرط أنى أو على أنى الخ قال في المطلب ويظهر أيضا ان محله اذا اقتضت الصيغة التكرار وقال بنفسى أو بغيرى (قوله وعلى الجواز الخ) استشكل بان الشرط يقارن المشروط فكيف ثبت التوكيل مقارنا للعزل وأجيب بان التوكيل يكون بوكالة أخرى غير التي وقع العزل فيها (قوله عدم محنة) استشكل بان الوكالة المعلقة اذا بطلت يبق غرض المالك في التصرف بعموم الاذن والعزل اذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن والموكل غير ارض بذلك أقول هذا الاشكال فيه اعتراف بأنه اذا بطل العزل المعلق لا أثر لعموم المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الروض ما يتخالفه

(فصل الوكيل)

له وان تلف البيع غرم الموكل قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه من على ما فهم من لزوم البيع بنقد البلد وان كان في البلد قد ان لزمه البيع باغلبهما فان استوى باقى المعاملة باع بانفعهما للموكل فان استوى بتخفيفهما وقابل المصنف التوكيل المطلق بقوله (فان وكله لبيع مؤجلا وفرضا لا جل قد اك) أي التوكيل صحيح جز ما يبيع ما قدره فان نقص عنه كان باع الى شهر بما قال للموكل مع به الى شهرين

صح البيع في الاصح (وان أطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحل) الاجل (على المتعارف في مثله) أي المبيع بين الناس من لم يكن فيه عرف راعي الوكيل الانفع (٣٤٢) للوكل والثاني لا يصح التوكيل لاختلاف الغرض بتفاوت الاجل طولا وقصرا

(فرع) لو قال الموكل بعه بكم شئت فله البيع بالغبن الفاحش ولا يجوز بالنسيئة ولا بغير نقد البلد ولو قال بما شئت فله البيع بغير نقد البلد ولا يجوز بالغبن ولا بالنسيئة ولو قال كيف شئت فله البيع بالنسيئة ولا يجوز بالغبن ولا بغير نقد البلد (ولا يبيع) الوكيل بالبيع مطلقا (لنفسه وولده الصغير) لانه منهم في ذلك (والاصح) انه يبيع لاييه وابنه البالغ (لا تنفاه التهمة فيهما والثاني يقول هو يبيع اليهما ولو اذن له الموكل في البيع لنفسه وابنه الصغير صح بيعه لهما في وجه (د) الاصح (ان الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع) لانهما من مقتضيات البيع والثاني لا لعدم الاذن فيهما (د) على الاول (لا يسلمه) أي المبيع (حتى يقبض الثمن فان خالف بان سلمه قبل القبض (ضمن) فيتمه وان كان الثمن أكثر منها فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الى الموكل واسترد الغرم والوكيل في الصرف له القبض والاقباض بخلاف لان

قطعا وان له باع بالبراهم ما اذن له في بيعه بالدينار لم يصح قطعا وهو واضح فراجع (قوله صح البيع) مان يكن نهاده عن النقص ولم يلزم عليه ضرر بنحو مؤنة حفظ أو خوف نهب ولم يعين له المشتري اظهر وقد المحابة فيه (قوله على المتعارف) أي على الاصح كافي الروضة وقيل يؤجل بسنة فقط وقيل بما شاء وانظر لم سكت عنه الشارح (قوله راعي الانفع للوكل) ويشترط الاشهاد حيث باع نسيئة وتكون المشتري مليا أمينا فان خالف لم يصح البيع (قوله بكم شئت الخ) وجه ذلك ان كم للاعداد وما لا اجناس وكيف للاحوال وسواء كان العاقد نحويا أو لا خلافا لابن حجر ولو جمع بين الالفاظ الثلاثة جاز البيع بالامور الثلاثة (قوله بالغبن الفاحش) ولو مع وجود راغب (قوله ولا يجوز بالغبن) ظاهره ولو بغير النقد بان باع بعرض لا يساوي قيمته بالنقد (قوله ولا يجوز بالغبن) ولا بغير نقد البلد فلو قال بما عزمه وان جاز بغير النسيئة (قوله لانه منهم) أي ولا اتحاد الموجب القابل فلا يصح وان اذن له فيه وانتفت النهمة بتقدير الثمن فلوا تنفيما كما كان وكل الولي عن طفله من قبل مع تقدير الثمن صح وقال بعضهم يصح هنا اذا قدر له الثمن ونهاده عن الزيادة لان اتحاد الطرفين حينئذ يجهة الابوة قال شيخنا ولا يصح أن يوكل عن نفسه وقيل هو لنفسه لان العقد له ولأن يوكل وكيلين عن نفسه وطفله وفي الثانية نظر اذ لا وجه لمنع فيها فراجع (قوله صح بيعه لهما في وجه) هو مرجوح والمعتد بخلافه فلا يصح أن يبيع الولي لنفسه مطلقا وفي البيع اطفاه ماصي وكالبيع غيره من كل عقد فيه ايجاب وقبول لا نحو ابراء فيصح توكيله في ابراء نفسه أو طفله أو عاتقهما ونحو ذلك ولو وكله في ابراء غرمانه وهو منهم لم يدخل الا بالنص عليه كاصر (قوله قبض الثمن) أي ما لم ينه فان خالف ولو مكرها لا باجبارا كم ضمن قيمته ولو مشليا وقت التسليم لا حيال له ولا التصرف فيها قبل ردها والوكيل حبس الثمن الى رد ما غرم من القيمة وليس له حبس مبيع غرم منه من ماله (قوله وتسليم المبيع) ظاهره وان كان سلمه أو باعه بحال وصح حنائه وفي شرح شيخنا ان ذلك محتمل نعم لو كان العاقدان وكيلين اجبرامعا (قوله في شراء) أي موصوف أو معين وان جهل الموكل عينه على المعتقد (قوله لا ينبغي له الخ) أي فلا حرمه عليه الا ان علم العيب واشترى بالعين لفساد العتد حينئذ كما سيأتي نعم ان كان المراد التجارة فله شراء المعبى كالقراض كاصر وله شراءه من يعتق على الموكل ويعتق ولا يرد له الا ان ظهر معيبا فله رده ولا عتق (قوله فان اشتراه) أي المعبى ومثله ما طرأ عليه قبل القبض قاله شيخنا وفيه نظر فتأمل (قوله في النمة) فائدة ذكره عدم رد الوكيل في المعين كاصد كره وحيث لم يقع للموكل في النمة وقع للوكيل ولذلك كان له الرد والحاصل ان الشراء يقع للموكل مع الجهل سواء

(قوله وله الصغير) أي ومن في معناه (قوله لانه يهتم في ذلك) ولان تولى الطرفين خاص بالاب والجد على خلاف القياس نعم ولو وكله في ابراء نفسه صح لعدم الحاجة الى القبول ولو وكله في ابراء غرمانه لم يدخل هو الا بالنص عليه (قوله لا تنفاه التهمة الخ) قال الرافعي ولا يجوز لعم أن يزوجه موليته الآذنة في تزويجها اذ لم تعين الزوج وصح حنائه من ابنه البالغ فكذلك هنا (قوله هو يبيع اليهما) وكذا الوفوض اليه الامام أن يولى القضاء من شاء فانه لا يولى أصله وفرعه ورفق بعضهم بان هنامر داو هو عن المثل (فرع) لو نص له عليهما جاز قطعا والياً شار بقوله الوكيل بالبيع مطلقا (قوله له القبض والاقباض الخ) وكذا يقال في رأس مال السلم قاله ابن الرفعة وكان بعض شيوخنا يحكي عن العلامة الورع طاهر خطيب مصر أنه كان يقول بمثل ذلك اذا وكله لبيع في غير بلد الموكل للعرف (قوله في شراء) ظاهره اطلاقه ولو في معين (قوله)

ذلك شرط في صحة العقد والوكيل بالبيع الى أجل له تسليم المبيع في الاصح وليس له قبض الثمن اذا حل الا باذن جديد (واذا وكله في شراء لا يشتري معيبا) أي لا ينبغي له شراؤه لا قضاء الاطلاق عرفا التسليم (فان اشتراه في النمة وهو يساوي مع المعيب اشتراه وهو وقع الشراء (هن الموكل ان جهل) المشتري (العيب وان علمه

فلا يقع عن الموكل (في الاصح) نظر العرف والثاني بنظر الى اطلاق اللفظ (وان لم يساوم لم يقع عنه ان علمه) المشتري (وان جهل وضع) عن
الموكل (في الاصح) كالأشترائه بنفسه (واذا وقع للموكل) في صورتي الجهل (فلم يكن من الوكيل والموكل الرد) بالعيب وان رضى الموكل به فليس
للكيل الرد بخلاف العكس ويقع الشراء في صورتي العلم للموكل وان اشترى (٣٤٣) بعين مال الموكل خبث فلنا هناك

لا يقع عنه لا يصح هنا
وجبت فلنا هناك يقع منه
فكفاهنا وليس للوكيل
هذا الرد في الاصح (وليس
لوكيل أن يوكل بلا إذن
ان تأتي منه ما وكل فيه وان
لم يأت من ذلك (الكونه
لا يحسنه أولا يليق به فله
التوكيل) فيه وقيل لا (ولو
كثر) الموكل فيه (ومجوز)
الوكيل (عن الاتيان بكاه
فالذهب أنه يوكل فجاءه
على الممكن) له دون الممكن
وقيل يوكل في الممكن أيضا
وهذه طريقة والثانية
لا يوكل في الممكن وفي
الزائد عليه وجهان والثالثة
في السك والجهان (ولو
أذن في التوكيل وقال وكل
عن نفسك ففعل فالثاني
وكيل الوكيل والاصح انه
ينزل بعزله (ايامه وانعزاله)
بعونه أو جنونه أو عزل
موكله له والثاني لا ينزل
بذلك بناء على أنه وكيل
عن الموكل وهو وجهه في
الروضة كاصلها والمعنى عليه
أقم غيرك مقام نفسك ولو
عزل الموكل الثاني انزل كما
ينزل بعونه وجنونه وقيل
لأنه ليس وكيل من جهته

كان الشراء في الذمة والسك منها الرد أو بالعين والرد للموكل فقط ولا يقع للموكل مع العلم مطلقا ويقع للوكيل
الشراء في الذمة ولا رد له ويدخل في الشراء بالعين (قوله فلم يكن الخ) لكن محل رد الموكل على البائع ان وافق
على أن العقد له والا فإيراد على الوكيل قال شيخنا وليس له الرد على البائع وفيه نظر وفي شرح شيخنا خلافا
فراجع (قوله ووقع للموكل) ولا خيار له (قوله في الاصح) لم يذكر الشارح مقابله لدخول حكمه فمقابله
بالأولى وما في الخطيب وغيره على عدم وقوعه للموكل فقط (قوله وليس لوكيل الخ) سواء قال وكنك في أن
تبيعه أو في بيعه خلافا للسبكي في هذه (قوله فله التوكيل) أي عن الموكل فقط بشرط علم الموكل بمجوز محال
التوكيل والا فلا بد من إذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بمجوز ولو قدر العاجز فله المباشرة بالأولى لزوال المجز
بل ليس له التوكيل حيث لا قدرته (قوله ومجوز) أي بمحصل مشقة لا تحتل عادة وان كان العجز اعراض كسفر
أو مرض وعلم بذلك الموكل والا فلا يصح (قوله وهذه طريقة الخ) انما صرح الشارح بذلك لان حكاية هذه
ليس على نظام الطرق في غيرها اذ مفاد هذه الطريق القطع بجواز التوكيل في غير الممكن وحكاية وجهين في
الممكن ومفاد الطريق الثاني عكسها وهو القطع بعدم جواز التوكيل في الممكن وحكاية وجهين في غير الممكن
فتأمل (قوله وكل عن الخ) وكذا لو قال وكل عنا وعنك (قوله فالثاني وكيل الموكل) أي ان قصده
الوكيل عن الموكل أو عنهما معا أو أطلق فان قصده عن نفسه فقال شيخنا يصح (قوله وكذا لو أطلق) وفارق
اطلاق السلطان أو القاضى تخليفته حيث يجوز له أن يوكل عن نفسه لان المقصود اعانة الخليفة بخلافه في
الموكل وبان القاضى ناظر في حق غير المولى له والوكيل ناظر في حق المولى له (قوله فيقصد التوكيل) ليس
قيدا (قوله أمينا) أي وان عمه له الموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من الاستثناء بعده وكذا لو عين له
الغن والمشتري لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز التزويج بغير السك اذا قالت زوجتي من

(قوله فلا يقع عن الموكل) ظاهره ولو كان الغرض للتجارة (قوله كالأشترائه الخ) ومقابل الاصح يقول لو فرض
ذلك بالغبن وهو تسليم لم يقع فالمعيب أولى وأجيب بان الخيار ثبت في المعيب بخلاف الغبن (قوله في صورتي
الجهل) قيد بذلك لانه على الوجه المرجوح الغافل بوقوعه عن الموكل حالة العلم يختص الرد بالموكل (قوله
فليس للوكيل الخ) قال الاسنوى حكمة بتقييد المصنف أولا بالذمة الاحتراز عن هذه المسئلة فقط فلو جعل
القيد في المسئلة الأخيرة فقط كان أصوب لانه يفيد ما عداها لافرق فيه بين الشراء في الذمة والشراء بالعين
(قول المتن فالذهب الخ) هذه الطرق يرجع حاصلها الى الجواز مطلقا المنع مطلقا التفصيل ثم اذا وكل يوكل
عن الموكل (قوله وقيل يوكل في الممكن أيضا) أي تبعا (قوله بعونه أو جنونه أو عزل موكله) الضمير في هذا كاه
وفي قول المتن بعزله وانعزاله راجع للوكيل من قول المتن فالثاني وكيل الوكيل (قوله بناء على انه الخ) منه تعلم
ان ما اقتضته عبارة الكتاب من كون الوجهين مفرعين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما ينبغي (قوله وقيل
لا) أي لا ينزل بالعزل أم بالمولد والجنون فلا كلام في انعزال الوكيل ووكيل الوكيل بذلك (قوله فيقصد
التوكيل الخ) (فرع) هل للموكل أن يقيم وكيله عن الوكيل كمنظير من الامام مع القاضى محل نظر (قوله
وقيل وكيل الوكيل) أي نظر الى ان المقصود تسهيل الامر عليه (قوله في الصورتين السابقتين) ينبغي أن يزيد

(وان قال) وكل (عنى) ففعل (فالثاني وكيل الموكل وكذا لو أطلق) أي قال وكل ففعل فالثاني وكيل الموكل (في الاصح) فيقصد التوكيل عنه
وقيل وكيل الوكيل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وفي هاتين صورتين) مع البناء على الاصح في الثانية (لا يعزل أحد عما الآخر ولا
ينزل بانعزاله) والموكل عزل أمهما شاء (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) فبإذن كرم المسائل (بشرط أن يوكل أمينا الآن بعين الموكل
غيبه) أي من ليس بأعين في اذنه في التوكيل

هذا الصحيح زائد على
الرافعي وعبر في الروضة
بالاقيس ووجهه في المطلب
العزل بأنه من توابع ما وكل
فيه

(فصل قال بع لشخص
معين أو في زمن معين
أو مكان معين) يعني
بتعيينه في الجميع نحو لزيد
في يوم الجمعة في سوق كذا
(تعين) ذلك (وفي المكان

وجه إذا لم يتعلق به غرض)
أنه لا يتعين والغرض كان
يكون الراغبون فيه أكثر
أو النقد فيه أجد فان قدر
التمن كالة فباع بها في غير
المكان المعين جازد كرمي
الروضة (وان قال بع بمائة
لم يبيع باقل) منها (وله أن
يزيد) عليها (الا أن
يصرح بالتمني) عن الزيادة
فلا يزيد ولو عين المشتري

فقال بع لزيد بمائة لم يجز
أن يبيعه بأكثر منها لأنه
وبما قصد ارفاقه ولو لم يمه
عن الزيادة وهناك راغب
بها لم يجز البيع بدونها في
الأصح في الروضة (ولو قال
اشتري بهذا الدينار شاة
ووصفها) بصفة (فاشتري
بمشتاتين بالصفة فان لم تساو
واحدة) منهما (دينارا لم
يصح الشراء للموكل) وان
زادت قيمتها على الدينار

نشئت وشمل ما ذكره ما لو وكل أصله وأفرعه (قوله فبيع تعيينه) أي أن علم الموكل بفسقه والامتنع توكيله
ولو علم بفسقه فوكيله فزاد ففسقه امتنع توكيله أيضا قال بعضهم إلا أن كان لوعرض على الموكل رضيه (فرع)
هل للموكل أن يقيم وكيلًا عن الوكيل كمنظير من الامام مع القاضي راجعه

(فصل في بعض ما يجب على الوكيل في الوكالة المعقدة بمكان أو زمان أو غيرهما) (قوله يعني الخ) دفع به
نوه أن لفظ معين من صيغة الموكل (قوله لزيد) فلا يصح من وكيله ولا عبده وعكسه نعم أن قامت قرينة
على عدم تعيينه نحو بيع للسلطان لم يتعين ولومات المعين بطلت الوكالة وامتنع من الشراء لم يبطال لانه قد
يرغب (قوله في يوم الجمعة) ويتعين ما يلي التوكيد فان كان فيه حل على بقيته ان وسع التصرف قال بعض
مشايخنا فان قال في يوم الجمعة جاز في أي يوم منها (قوله في سوق كذا تعين) نعم ان قامت قرينة على عدم
تعيينه كالزمان كأن كان غرضه الرجوع لم يتعين (تنبيه) لم يطف الشارح المذكورات بأولها لا يتوهم أن
كل واحد منها كاف في تعيين الجميع ولا بالاولا بهام وجوب الجميع في الوكالة (قوله تعين) كافي الطلاق
والعتق على المعتمد وان لم يظهر له غرض في هذا وما بعده فلو خالف في شيء من ذلك ضمن الثمن والمتمن
(قوله جاز) أي ما لم ينه عن غيره ومثله الزمان والشخص كما تقدم (قوله بأقل منها) ولو بما يتفان به
سواء كانت المائة قدر من المثل أو لا علم بذلك لكل منهما أولا (قوله لم يجز أن يبيعه بأكثر منها) وفارق ما لو
عين له البائع كاشتري عبد فلان بكذا حيث يجوز له النقص عنه بأن البيع يمكن من غير المعين بخلاف الشراء
(قوله وبما قصد ارفاقه) فلو قامت قرينة على عدم ارفاق عمل بها كما نقل عن شرح شيخنا مر (قوله
لم يجز البيع بدونها) ويلزمه الفسخ بالبيع له في زمن خياره فان لم يفعل انفسخ وان لم يعلم بالراغب كما سرف
الرهن (قوله فاشترى) أي في صفقة واحدة والواقعة المساوية فقط للموكل قال شيخنا ولو اشترى شاة
واحدة بالصفة في صفقتين لم تقع للموكل لان المأذون فيه عقد واحد وفيه وقفة فراجع (قوله شاتين
بالصفة) قال شيخنا هما قيدان للخلاف فيصح في شاة بالصفة تساوى دينارا ومعه ثوب وفي شاة بالصفة
كذلك وأخرى بغيرها وسواء قدم في العقد ذات الصفة أو غيرها (قوله لم يصح الشراء للموكل) ولا
للوكيل ان اشترى بالمعين والواقع للوكيل (قوله فلا ظهر الصحة الخ) سواء اشترى بالمعين أو في الذمة أخذنا
بما بعده وليس له بيع أحدهما بدينار والاثنين به مع الأخرى للموكل لعدم الاذن فيه (قوله والثاني يقول

وفرعنا على الأصح في الثانية لكنه علم بما قدمه فسهل الامر (قوله من توابع الخ) قال الاسنوي ولو قيل
بأنه لا يباع عزلا كعزل الرهن لكان أوجهاً أي فان الذهاب الى أن الوكيل عزله لا وجه له كقوله السبكي
(فصل قال بع الخ) (قول المتن قال الخ) قبل مدلول هذه العبارة ان معين من تمة لفظ الأمر بان تكون
صفة الموكل بيع من شخص معين لا مبهوم قول الشارح يعني بتعيينه إشارة الى دفع ذلك (قول المتن تعين)
وجهه في الشخص انه قد يكون له غرض في محاباة أو لا يكون ماله غير مشوب بالمشاة وغير ذلك بل وان لم يكن
غرض وقوفه على نص عليه الموكل وأما الزمان فقد يكون فيه غرض كالقراءة التي تلبس في زمن الشتاء
دون زمن الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل يتعين التي تلي الاذن أم لا الظاهر الاول وأما المكان فقد يكون النقد
فيما أجد والطالب فيه أكثر وان لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي (قوله انه لا يتعين) أي لان المقصود
حينئذ انما هو البيع والتعين انما يقع على سبيل الاتفاق ولونها عن غير المكان المعين لم يصح جزما (قول المتن وله
أن يزيد) فضبطه عدم لزوم ذلك مع تيسره وليس مراد (قوله لم يجز أن يبيعه بأكثر منها) بخلاف اشتري عبد فلان
بمائة فانه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ما لو وكله في الخلع بمائة فانه يجوز له الزيادة عليها لان الخلع
غالبا يكون عن شقاق فيضف قصد المحاباة وبحث ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بع من زيد بمائة

فللموكل واحدة بنصف دينار والاخرى للوكيل وورد على الموكل نصف دينار وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة باذن وشاة بلا اذن فيبطل في شاة ويصح في شاة بناء على تقرير الصفة قال في الروضة ولو ساءت احداهما دينار والاخرى بعض دينار فطربقان احدهما لا يصح في حق الموكل واحدة منهما وان صحهما انه كالو ساءت كل واحدة دينار فيملكهما (٣٤٥) الموكل في الاظهر وعلى مقابله

ان قلنا للوكيل احداهما فله التي لا تساوي دينار بحصنها (ولو امره بالشراء بمعين) أي بعين مال كافي المحرر (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لانه امره بعقد بنفسه بخلاف المعين فأتى بما لا بنفسه بخلافه يطالب بنفسه (وكذا عكسه) أي لو امره بالشراء في الذمة ودفع المعين عن الثمن فاشترى بعينه لم يقع للشراء للموكل (في الاصح) والثاني يقع له لانه زاده خبر احيث عقد على وجهه لو تلف المعين لم يلزمه غيره وعورض هذا بأنه قد يكون غرض الموكل تحصيل الموكل فيه وان تلف المعين ولو دفع اليه ديناراً وقال اشتركننا فقبل بتعين الشراء بعينه لقريضة الدفع والاصح يتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء لهما ولو قال اشترى هذا المعين الشراء بعينه على الاول ويؤخذ مما تقدم في مسألة الشاة في مقابل الاظهر انه يتخير (ومتى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه) كان أمره ببيع عبده فباع آخر

(الح) وعلى هنا قايما للموكل في شراء الذمة وأبهما تبطل في شراء العين وقد يقال يرجع في الاولى الى خيرة الموكل وكذا في الثانية وأولى خبرة الوكيل فيها فراجع (قوله فيبطل في شاة) وعلى هذا المرجوح فهل يلزمه دفعه للبائع أو تبقي له والمراد بطلان كونها للموكل ويقع للوكيل كل محتمل والا قرب الاول لان الشراء بالمعين فتأمل (قوله لا يصح في حق الموكل واحدة منهما) وعلى هذا المرجوح يقعان للوكيل ان اشترى في الذمة والا بطل فيهما (قوله وأصحهما) أي الطريقين وقوعهما للموكل وهو المعتمد (قوله ان قلنا للوكيل احداهما) بان اشترى في الذمة فان اشترى بالمعين بطل في التي لا تساوي الدينار بحصنها (قوله بعين ماله كافي المحرر) أي قال له اشتر بعين هذا الدينار وهذا هو الصواب (قوله في الذمة) قال شيخنا ولم ينقده في المجلس والا فهو كالشراء بالمعين فيقع للموكل وينسخ العقد بتلفه وظواهر كلامهم بما لا توافق عليه فراجع (قوله لم يقع للموكل) وان ساءه أو نواه ويقع للوكيل (قوله ودفع العين) قال شيخنا بعد المجلس وهو جوي على ما مر عنه (قوله لم يقع الشراء للموكل) ولا للوكيل (قوله والاصح انه يتخير) هو المعتمد في هذه والتي بعدها (فتبينه) لو تلف ما دفعه له الموكل أو تصرف فيه الوكيل قبل العقد انزل عن الوكالة فلا يصح عقده للموكل ولو في الذمة فان لم يتلف أو عاد اليه دامت الوكالة فإذا اشترى في الذمة وقلنا يقع للموكل فان دفع في الثمن ما دفعه له الموكل فذاك وان دفع غيره من مال الموكل بطل العقدان دفعه في المجلس على ما تقدم أو بطل الدفع ان كان بعده وان دفع من مال نفسه صح مطلقا ولا يرجع به على الموكل ان كان أمره بنقد ما دفعه له في الثمن ويلزمه رده للموكل فان لم يأمره بذلك رجع على الموكل بما نقده في الثمن وورد على الموكل ما أخذه منه وقد يقع التقاص ولو لم يدفع له شيأ رجع أيضا فتأمل (قوله انه يتخير) هو المعتمد كما مر (قوله فاشترى به آخر) هذه أنسب وأولى من قول المنهج فاشترى به آخر إذا المخالفة في الشراء بدليل مقابلته بالمخالفة في البيع لافي عين المدفوع وجعل في المنهج من افراد هذه ما لو امره بالشراء في الذمة فاشترى بالمعين يحمل العبارة على معنى ان شراءه بالمعين وقع مخالفا فتأمل (قوله ولو اشترى الح) أي في حالة المخالفة فلو فرعه بالفاء لكان أنسب (قوله وان قال الح) ليست هذه مما هو مبني على المخالفة كما أشار اليه الشارح والبطلان فيها لعدم الخطاب (قوله فقال البائع بعثك فقال اشترى لفلان)

وكان يساوي حسين مثلاً (قوله فللموكل واحدة) أنظر هل الخبرة له أو يقرع ومن ثم نعلم اشكال هذا القول وجوي لنا قول ثالث بانهما ما يقعان للوكيل اذا كان الشراء في الذمة لان تعيين احداهما للموكل دون الاخرى ليس باولى من العكس (قوله وورد على الموكل نصف دينار) أي ولا للموكل أن يتنزع الثانية منه ويقدر العقد فيهما لانه عقد العقده قال السبكي وكان ذلك مخرج على وفق العقود وجعله ابن سريج كالأخذ بالشفعة وفيه نظر (قوله فيبطل في شاة الح) من ثم قال الرافعي هذا القول الثاني مشكل لان تعيين واحدة للبطلان وأخرى للموكل ليس باولى من العكس اهـ (قوله ان قلنا الح) وذلك اذا كان الشراء في الذمة فان كان بالمعين فينبغي أن يصح في التي تساوي ديناراً بشان ديناراً اذا كانت الاخرى تساوي نصف دينار (قوله أي بعين) غرض الشارح من هذا الكلام ان عبارة المتن توهم انه لو قال اشترى هذا الدينار لا يصح الشراء في الذمة وليس كذلك لما سلف في مسألة الشاة وسيد كرهه الشارح قريباً ويحتمل أن يقال غرضه دفع ما عساه يتوهم من أن المعين مقابل المبيع (قوله بتلف المعين) راجع لقوله أي بعين مال (قوله على الاول) راجع لقوله فقبل بتعين

(٤٤) - (قيلوني وعمره) - (ثاني) أو يشراء ثوب بهذا الدينار فاشترى به آخر (فتصرفه باطل) لأن الموكل لم يأذن فيه (ولو اشترى) غير المأذون فيه (في الذمة ولم يسم الموكل دفع) الشراء (للكيل) ولتف نيته للموكل (وان ساءه فقال البائع بعثك فقال اشترى لفلان) يعني موكله (فكذا) يقع الشراء للوكيل (في الاصح)

لانه لم يجز بين المتبايعين
مخالطة قول يصرح في الروضة
ولا أصلها بمقابل المذهب
ويؤخذ من التعليل أن
ذلك في موافق الاذن وفي
الكفاية كفاية وجهين
في المسئلة وفي المطلب اذا
قال بعثك لموكلك فلان
فقال قبله صح جزما
(وبدالوكيل بدأمانة وان
كان بجهل) فلا يضمن
ما تلف في يده بل انعد (فان
نعدى) كأن ركب البائة
أوليس الثوب (ضمن ولا
ينزل) بالتعدى (في الاصح)
والثاني يقول ينزل كالودع
وفرق الاول بان الابداع
محض ائتمان وعليه اذاباع
وسلم المبيع زال الضمان
عنه ولا يضمن الثمن ولورد
المبيع بعيب عليه عاد
الضمان (وأحكام العقد
تتعلق بالوكيل دون الموكل
فيعتبر في الرؤية ولزوم
العقد بمفارقة المجلس
والتقايض في المجلس حيث
يشترط الوكيل دون الموكل)
لانه العاقبة حقيقة وله الفسخ
بختيار المجلس وان أراد
الموكل الاجازة قاله في التثمة
(واذا اشترى الوكيل طالبه
البائع بالثمن ان كان دفعه
اليه الموكل والا فلا) بطالبه
(ان كان الثمن معينا) لانه

فكنا يقع الشراء للوكيل في الاصح لوجود المخالفة أما عكس هذه بان قال البائع بعثك لموكلك فقال اشترى
له فيبطل العقد على الاقرب من احتمالين لبعض المتأخرين فراجعهم (قوله وتلف ونسبة) قال شيخنا مال
يصدقه البائع عليها والابطل العقد أخذنا من مسألة الجارية الآتية (فرع) لو اشترى بمال نفسه لغیره
بأذنه وقع الشراء للغيران سواء في العقد والواقع لنفسه وتلف ونسبة ان وجدت وكذا لو اشترى شيأ بصفة ماوكل
فيه على الاقرب (قوله لانه لم يجز الخ) قال شيخنا الرمي كابن حجر ويجب تسمية الموكل قال شيخنا وأنيته في
اكل المالا عوض فيه كالمطبة والوقف والرهن والوصية والاعارة والوديعة فاذا انوبامعا الموكل أوصرح به أو نواه
أحدهما وصرح به الآخر وقع له وان أطلق الواهب مثلا وصرح الوكيل بالموكل أو نواه بطل العقد بخلاف
البيع في هذه والواقع للوكيل وفي شرح الروض بعض مخالفة لذلك لم يعرض بهاشيخنا الرمي لمخالفتها للنقول
(تنبيه) علم عامر أن تسمية الموكل ليست شرطاً في صحة العقد الا في صور منها النكاح ومنها ما لو قال اشترى
عبد فلان بثوبك هذا وما لو وكل عبد ليشتري له نفسه من سيده وان لم يأذن سيده وما لو وكل العبد شخصاً
ليشتريه لنفسه فاذا لم يسم الموكل في ذلك وقع الشراء للمباشرة (قوله ولم يصرح الخ) اعتراض على المذهب
فكان حقاً أن يسكت عن اختلاف أو يعبر بالأصح نظر الماني الكفاية (قوله ويؤخذ من التعليل الخ) اشارة
الى أن هذه مسألة مستقلة ليست من أفراد ما قبلها الذي فيه المخالفة (قوله وفي المطلب الخ) هي مفهزم كلام
المصنف وهي توافق الاذن أخذنا من التعليل أيضاً (قوله وبدالوكيل بدأمانة) فيصدق بيمينه في دعواه التلف
والرد على الموكل وان كان ضامناً كأن وكل المضمون له الضامن في قبض ما على المضمون عنه فقبضه ثم ادعى
تلفه أو رده على الموكل فيصدق ولا نظر الى اتهامه ببراءته من الضمان (قوله وأوليس الثوب) أو وضع المال
في غير حوزة أو في مكانه ونسبه أو لم يعرف كيف ضاع (قوله ولا ينزل بالتعدى) ولو وكلا عن ولي أو وصي في
مال محجوره لكن ينزع المال منه لعدل ويتصرف هو فيه وهو عند العدل وفارق عدم صحة توكيلهما فاصفا
ابتداء لانه يتغير في الدوام (قوله محض ائتمان) بخلاف الوكالة فانها اذن في التصرف والامانة حكم يترتب
عليها فلا يلزم من ارتفاعه ارتفاعها ومثلها الرهن فانه توثق (قوله عاد الضمان) وان قلنا الفسخ برفع العقد من
حينه نظر الأصل وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مغضوب باعه الغاصب باذن مالكه بضعف يد الغاصب
(قوله الوكيل) هو نائب فاعل يعتبر (قوله بخيار المجلس) ومثله خيار العيب الا ان رضى
الموكل كما تقدم (قوله طالبه) أى طالب البائع الوكيل وكذا الموكل (قوله ان كان دفعه اليه) أى ان كان
الموكل قد دفع الثمن للوكيل وهذا قيد لمطالبه الوكيل سواء اشترى بالعين أو في الذمة (قوله فلا يطالبه)
ولو بتخليصه (قوله ويكون الوكيل كضامن الخ) ومثله وكيل أرسله ليقترض له ففعل فللمقرض مطالبته

(قوله ويؤخذ الخ) قال السبكي تغلق عن أبي على السنجي ان قضيته الشراء بالعين (قوله في موافق الاذن)
أى في الشراء الذي صدر من الوكيل على وفق اذن الموكل (قوله صح جزما) (فرع) قاله أبيعك لنفسك
وان كنت تشتري لغيرك فلا أبيعك فوافق على ذلك ثم عقداً ونوى الشترى، وكذا صح على الاصح بخلاف
مالوذ كرى صاب العقد (قول المتن وبدالوكيل بدأمانة) قال البيهقي في الفتاوى لوضاع المبلغ من بدال الدال
فلم يدر أم رق أم سقط أم نسبه أم سلمه لصاحبه ضمن وكذا لو وضعه في مكان وأنسى المكان وأعمال يضمن
اذا لم يأت اهلاكه من جهته اه (قول المتن طالبه الخ) اقتضى هذا أن الوكيل بالشراء يسلم من غير خلاف
وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق ان العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كذا قال الاسنوي
واعلم انه ليس خالياً من الخلاف بل فيه طريقتان أحدهما الوجهان في وكيل البائع وأرى تخهما القطع بالجواز
للعرف (تنبيه) كما يطالب الوكيل بطالب الموكل أيضاً ولا يمنع من ذلك دفع الثمن الى الوكيل على الاصح

والموكل كاصيل) والثاني يطلب الموكل فقط لان العقدة وفي ثالث يطلب الوكيل فقط لان العقد معه والاول لاحظ الامرين (واذ الغرض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخروج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) (٣٤٧) ببدل الثمن (وان اعترف بوكالته في الاصح) لحصول التلف

في يده (ثم يرجع الوكيل على الموكل) بما غرمه لانه غره ومقابل الاصح انه لا يرجع الا على الموكل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء) أيضا (في الاصح والله أعلم) لان الذي تلف في يده الثمن سفيره ويده يده والثاني لا يرجع الا على الوكيل وعلى الاصح من الرجوع على أيهما شاء قبل لا يرجع الوكيل بما غرمه على الموكل وقيل يرجع الموكل بما غرمه على الوكيل والاصح لا (فصل الوكالة جائرة من الجانبين) أي غير لازمة من جانب الموكل وجانب الوكيل (فأذا عزل الموكل في حضوره) بقوله عزلتك (أو قال) في حضوره (وفعت الوكالة أو بطلتها أو أخرجتك منها انزل) منها (فان عزله وهو غائب انزل في الحال وفي قول لا) ينزل (حتى يبلغه الخبر) بال عزل كالقاضي وعلى الاول ينبغي للموكل أن يشهد بالعزل لان قوله بعد تصرف الوكيل كنت عزله لا يقبل وعلى الثاني المستبر خير من تقبل

ويرجع اذا غرم بخلاف ما هو الأصل الى بزاز مثلا لئلا يأتي له بنوب بسومه فتلف في يده فالضامن المرسل لا الرسول لانه ليس بعاقده ولا سائمه (قوله في يده) ليس قيد افيد الموكل كذلك على الاصح من وجهين أطلقاها (قوله رجع عليه) نعم ان كان منصوبا من جهة الحاكم لم يرجع عليه فليس طريقا في الضمان (قوله والاصح لا) هو المعتمد فالقرار على الموكل نعم لو تلف في يده ما اشتراه ولو كان بمقد فاسد وغرمه مال السكة لم يرجع على موكله

(فصل في حكم الوكالة) من حيث الجواز وال لزوم ورفعها وارتقاعها (قوله جائرة) ولو جعل الم تفع بلفظ اجارة (قوله غير لازمة) فليس المراد الجواز الا بارة (قوله أو قال) هو من العزل لكن بغير لفظه كاذ كره الشارح لدفع التكرار أو توهم المغايرة (قوله انزل في الحال) ولا ينفذ تصرفه وان جهل العزل ويضمن ما تلفه ولا يرجع بما غرمه (قوله كالقاضي) وقرق الاول بأن شأن القاضي التولية في الامور العامة بخلاف الوكيل والوديع والمستعبر كالقاضي فلا ينزل لان الابعد بلوغ الخبر كذا قاله شيخنا وغيره وانظر ما معنى عزل الوديع (قوله لا يقبل الا بينة) وهذا اذا لم يتفق على العزل فان اتفقا عليه واختلفا في وقته كالرجعة ومحل قبولهما في حق أنفسهما لا في حق ثالث كما مر في الحوالة ولا تقبل بينة العزل الا ان بينت ما عزل عنه لاحتمال عزله عن تصرف مخصوص ولو عزل أحد وكيليه ميهما لم يتصرف واحدهما للشك فان تصرف ثم عين غيره للعزل فالوجه صحة تصرفه لموافقته لا واقع (قوله انزل) لانه ابطال لاذن الموكل وبذلك علم رد ما قبل لا يلزم من العزل عدم التصرف كما مر نعم ان لم من عزله ضياع المال أو نحوه لم ينزل بعزل نفسه وقال ابن حجر له عزل نفسه وان لم ضياع المال وله ابداءه في محل في طريق سفره وان لم على الموكل مشقة في الوصول اليه لانه المورط لنفسه فراجع (قوله يموت) قيل هذا انتهاء لزمها لا عزل وعلم بقوله عن أهلية التصرف فانه لا عزل برودة أحدهما وان كلامهم ما ينزل بجحر السفه وبطر والرق وبجحر الفلاس وهو في الموكل ظاهر

(قوله والموكل كاصيل) وذلك لان العقد وان وقع للموكل فالوكيل فرعه ونائبه والعقد صير معه فلماذا جعلناه كالضامن في أحكام المطالبة والرجوع (فرع) ولي الطفل اذا لم يمه في العقد لا يكون ضامنا للثمن في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لان شراءه لازم للطفل بغير اذنه (قوله لان العقد له) والوكيل سفير كوكيل النكاح (قوله لان العقد معه) أي والاحكام تتعلق به (قول المتن واذا قبض الخ) هذا الى آخر زيادة المصنف بقيد ثلاثة أوجه أهمها تأخير المشتري في المطالبة من شاء منهما وهذه الواجهة الثلاثة هي الواجهة السالفة قريبا في المسئلة قبلها وتعليقها ما سلف ثم هذه الواجهة مع تقاربعها تجري أيضا في وكيل الشراء اذا تلف المبيع في يده ثم ظهر الثمن المعين مستحقا (قوله وعلى الاصح) أي الذي في الزيادة أماعلى مقابله وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر أن الوكيل لا يرجع جزوا ويحتمل جريان الخلاف وعلى الوجه القائل بأنه لا يطلب الا الموكل يتجه عدم رجوع الموكل جزوا

(فصل الوكالة جائرة الخ) (قوله بقوله الخ) أي هذا هو المراد من العزل في عبارته ليصح عطف ما بعده عليه والا فلفظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قيد به لقوله بعد فان عزله وهو غائب (فرع) من الصبح نقضها صرفتها أزلتها وما أشبهه (قول المتن انزل في الحال) لو تصرف ولم يعلم بالعزل وسلم الى الغير كان ضامنا على ما نقله في البحر عن بعضهم واقضاء كلام الغزالي والشافعي وغيرهما كالموكل لا يرجع بعد التوكيل مع عدم علمه بالعزل ويحتج الروايات في الاول عدم الضمان (قوله كالقاضي) أي ولان عزله بدون ذلك

روايته دون الصبي والفاسق (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسي أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسي منها (انزل) ولا يشترط في انزاله بذلك حصول علم الموكل (وينزل) أيضا (بمخرج أحدهما) أي الوكيل والموكل (عن أهلية التصرف يموت أو جنون) وان زال عن قرب

(وكذا انغماء في الاصح)
الحاقاله بالجنون والثاني
لا يلحقه به (وتخرج عمل
التصرف عن ملك الموكل)
كان باع أو أعتق ما وكل في
بيعه (وانكار الوكيل
الوكالة لنسبان لها أو
افرض في الاخفاء) لها
(ليس بعزل) لنفسه (فان
تعمد) انكارها (ولا
غرض) له فيه (انعزل)
بذلك والموكل في انكارها
كالوكيل في عزله به أولا
(واذا اختلفا في أصلها)
كان قال وكنتي في كذا
فانكر (أو صفها بان قال
وكنتي في البيع نسبة أو
الشراء بعشرين فقال)
الموكل (بل نقدا أو بعشرة
مدق الموكل بيمينه) لان
الاصل عدم الاذن فيما
ذكره الوكيل (ولو اشترى
جارية بعشرين) ديناراً
(وزعم أن الموكل أمره)
بذلك (فقال بل) أذنت
(في عشرة وحلف) على
ذلك (فان اشترى) الوكيل
(بعين مال الموكل وسماه في
العقد أو) لم يسمه ولكن
(قال بعده) أي بعد العقد
(اشترته) أي المذكور
(فلان والمال له وصدقه
البائع) في هذا القول
(فالباع باطل) في صورتين
وعلى البائع رد ما أخذه
(وان كذبه) فباقال

وفي الوكيل فبالوكان وكيلا والشراء بنى من أعيان ماله كرجع اليه شيئا آخر (قوله وكذا انغماء) الا
في انغماء موكل في ربح الجمار (قوله الحاقاله) شمل ما قصر زمنه والسكر بلا تعدد كالاغماء ولا يعزل به
المتعمد ومن الانغماء التقرىف الواقع في نحو الحمام فليقتبسه لانه نعم به الباي (قوله كان باع الخ) فهو عزل
وان كان بشرط خيار للبائع أو لهما كالوصية ومن حيث كونه مثالا لخروج محل التصرف بفيد بغير ذلك
وخروج محل التصرف عن المنفعة عزل أيضا كاجارة واعارة وصيغة ودبير وتعليق عتق وزواج لامة أو عبد
وهبة ولو بلا قبض وبرهن مع قبض كما قاله شيخنا وبكتابة ولو فاسدة وبطحن حنطة ولو من أجنبي ونحو ذلك
لا يعرض على بيع ولا بتوكيل وكيلا آخر ولا يبيع عبده وكيلا ولا بطلاق زوجة كذلك (قوله كالوكيل)
هو المعتد (قوله أولا) يكون الواو حرف عطف مع لا النافية تأمل (قوله في أصلها) أي وكان ذلك بعد وقوع
تصرف والا فانكارها قبله عزل كما تقدم فلا حاجة للخاصة وتسميته فيها موكلا باعتبار رعم الوكيل (قوله
بيمينه) واذا لم يحلف الموكل أو أقام الوكيل بينة بما قاله ثبت الشراء للموكل ولا تقبل بينة الموكل لو أقامها لانها
شهادة على نفي (قوله جارية) تخصيص ذكرها لما يترتب من الوطء وغيره الآتي (تنبيه) اعلم ان هذه
المسئلة مشهورة بمسئلة الجارية ويقع فيها بين الطلبة امتحان واختلاف كبير في تعداد صورها وحاصلها أن
يقال ان الشراء الواقع من الوكيل اما بعين مال الموكل أو في ذمة الوكيل وعلى كل امان يقع من الوكيل نية
الموكل أو تسميته من غير ذكر ماله أو مع ذكره وكل منهما امان يقع في العقد أو بعده وعلى كل فالمان يصدق
البائع على ما دعه أو يكذبه أو يسكت عن ذلك فهذه ست وثلاثون صورة والواقع للوكيل منها ثلاثون
والباطل منها ستة وعلى قول شيخنا الآتي من أن التسمية من غير ذكر المال مبطل مع التصديق بكون الباطل
منها عشرة وعلى ما ذكره أيضا من أن التصديق على النية مبطل بكون الباطل أربع عشرة ويقع للوكيل
اثنتان وعشرون والتصديق بالحلف بهما زيدا للصورة على المذكورة وتزبدأ بضامع عدم شيء مما ذكرنا
وافهم واسمع ولا تنوهم واثقة أعلم (قوله وسماه في العقد) بقوله اشترى بهما فلان والمال له أو بقوله اشترى بها مال
فلان هذا أو بقوله هذا المال فلان واشترى بها به قال شيخنا أو بقوله اشترى بها فلان فقط لكن صدقه البائع
فلا يشكل بما مر من الغاء التسمية لانه عند عدم التصديق وتعليل مقابل الاصح الآتي بخالفه فعلم أن المراد
بالتسمية هنا ذكر المال لانه الذي لا يحتاج معه الى تصديق وهو المراد أيضا في التصديق الآتي في جميع الصور
الآتية وصرح كلامهم هنا أن نيته في العقد لا تعتبر وان صدقه البائع عليها وأنه يقع العقد مع ذلك للوكيل وهو
مشكل اذ كيف يقع له مع كونه بعين مال الغير فكان ينبغي البطلان وان لم يشوها يضال وان نوى نفسه وقد
سماه في لا يقال ان الاختلاف في الاذن اقتضى أنه لا يعمل الا بالصرح لا ناقول لا خلاف في ان المال
للموكل ولا في أن العقد وقع به قالو كليل اما صادق فهي لاوكل أو كاذب فهي على ملك البائع فأى صراحة في
وقوعها للوكيل لا يقال انكار البائع الوكالة اقتضى وقوعها للوكيل لا ناقول بطل ذلك الحكم البطلان فيما لو
سماه في العقد والشراء بالعين وكذبه البائع (قوله بعد العقد) أي في زمن نؤثر فيه التسمية وهو في زمن خيار
المجلس أو الشرط لانها بعد ذلك اخبار ولدك جرى فيها التصديق وعدمه (قوله القول) وهو اشترى به فلان
والماله قال شيخنا فان لم يقل والماله لم يبطل البيع ويقع للوكيل وان اتفقا على تسمية الموكل وتلقوا
تسميته كما تقدم وصرح به الرافي وفيه نظر يعلم عامر (قوله رد ما أخذه) أي للموكل أولا وكيلا وعليه رده

بقضى عدم الوتوق يتصرفه وفرق الرافي بينه وبين القاضي بان القاضي يتعلق به مصالح عامة وهو ملحق
بالحاكم في جزئية خاصة (قوله لا يلحقه به) أي لانه لا يولى عليه بسبب الانغماء واختاره السبكي (قول المتن
أو صفها) أي لان الموكل اعترف بحال الاذن الصادر منه وهذا معنى قولهم من كان القول قوله في نفي كان

للوكل (قوله بان قال) هذا ملزوم ما قال الوكيل فيلزم من تكذيبه فيه تكذيبه فيما قال فتأمل (قوله وحلف
 البائع) أي للوكل والوكيل تخليفه فان ادعياما كفته بين واحدة والا فلا فان نكل حلف الموكل
 لا الوكيل قاله في العباب وفي عدم حلف الوكيل نظر فراجع (قوله الناشئة عن التوكيل) أشار الى ان المحلوف
 على نفيه هو التوكيل والوكالة ناشئة عنه فصح الحلف على نفي العلم بها فاذا حلف أخذ المال وغرم الوكيل بدله
 للوكل وان أقر عند عرض الميمن عليه أو نكل وحلف الوكيل ردت الجارية للبائع والمال للوكل و برئ
 الوكيل من عهده (قوله ووقع الشراء للوكيل) قال شيخنا رحمه الله ان لم يعترف البائع بأن المال للموكل والابطل
 البيع لانه شراء للغير بعين ماله بغير اذنه وعلى هذا الوادعي على البائع بانه يعلم أن المال للموكل سمعت الدعوى
 فان أنكره حلف فقول بعضهم يلزم من نفي الوكالة كون المال للموكل غير مستقيم لانه يلزم عليه بطلان
 البيع فلا يصح قول المصنف وقع الشراء للوكيل فتأمل (قوله بان نواه) ليس قيد اذ في عدم النية يقع للوكيل
 بالاولى ولم يذكره الشارح لما يأتي من الرق (قوله يقع الشراء للوكيل) قال شيخنا ما لم يصدقه البائع في نيته
 والابطل كما صرح في التسمية وهو في شرح الروض وابن حجر وفيه نظر لان تسمية الموكل مع عدم ذكر المال لا تؤثر
 فنيته كذلك ونية المال غير معتبرة (قوله وكذا ان ساء) أي في العقد أو بعده في ما صرح بان قال اشترى بته لفلان
 والماله (قوله في تسميته) المشتبهة على كون المال له لان تسميته مع عدم ذلك لا تؤثر وان صدقه عليها وقد
 علمت ما فيه وأشار بقوله مبطل الى أن التسمية وجدت فصح تعليل الاصح بقوله وتلقوا تسمية الموكل ويعلم
 منه وقوعه للوكيل مع انكارها بالاولى (قوله وان سكت الخ) مراده أن السكوت كالتكذيب وهو في الصور
 المحتاج فيها اليه ويصح ان يراد الاغم (قوله قبل) أي قبل هذا الفصل ووجه الاخذ أن التسمية لا تمنع من
 وقوعه للوكيل فع النية أولى وقد مر ما فيه (قوله ان الشراء يقع للوكيل في الاصح) ظاهره أنه لا يحتاج
 في هذه وما قبلها الى تخليف على نفي الوكالة كما مر ولعله لا بد منه وسكوتهم عنه هنا العلم به من ذلك فراجع
 وقد رأيت العلامة مم استوجه الحلف أيضا (قوله وحيث حكم الخ) وذلك في غير صورة الشراء بالعين
 مع التسمية في العقد مطلقا وفي غير صورة التصديق في غيرها فهو في صور التكذيب والسكوت والنية (قوله
 يستحب للقاضي) المراد به من تقع الخصومة عنده ولو محكما أو ذا أمر مطاع (قوله أن يرفق بالموكل) أي مطلقا
 وبالبائع في صور الشراء بالعين بأن يقول ان لم يكن موكلك أمرك بشراء جارية بعشرين فقد بعثتكها بها
 (قوله ويغفر) أي لا يضري صحة البيع فمع تركه يصح جزا فليس المراد بالضرورة عدم امكان غيرها وفي
 حالها باطنا بما ذكره نظر يعلم من الرق بالبائع كامر (قوله ولا تصرف فيها ببيع أو غيره) قال في الروضة نعم

القول قوله في صفة ذلك النسخ (قوله بان قال استوكيلاني الشراء) انما قدر الشارح هذا وتوطئة لكلام المتن
 الآتي والافلا أنكر كون المال لغيره ولم يتعرض للوكالة أو اعترف بها فانه يحلف على الذي أنكره فقط
 ويكون ذلك كلفيا في وقوع الشراء للوكيل فالا لا سنوي وقال السبكي انما قال المنهاج بحلف على نفي العلم
 بالوكالة لانه فرض المشتبهة في الشراء بعين مال الموكل أقول اقتضى كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفا
 بان المال للموكل وذلك يقتضي أن يبطل البيع في هذه الصورة وان كذب في التوكيل كافي الاسنوي (قوله
 الناشئة عن التوكيل) يريد ان التوكيل فعل الغير فني الوكالة فني له فاتجه كون الحلف على عدم العلم لان هذا
 شأن الحلف على نفي فعل الغير (قول المتن ووقع الشراء للوكيل) أي ظاهرا (قوله بان قال أنت مبطل) هو
 معنى قول الاسنوي سميته ولم تكن وكيلاعنه (قول المتن في الاصح) قال الاسنوي هما الوجهان السابقان
 في قول المتن وان ساء فقال البائع بعثتك فقال اشترى بته لفلان فكذا في الاصح أقول لا مخالفة لان الوكيل
 هناك معترف بالمخالفة وهنا يدعي الموافقة (قول المتن بطل الشراء الخ) قال الاسنوي هو بخلاف ما سلف في
 قول المتن وان ساء فقال البائع بعثتك فقال اشترى بته لفلان أقول قد يفرق بان الوكيل هناك معترف بالمخالفة

الموكل الى ما ذكره فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له وطؤها ولا التصرف فيها ببيع أو غيره

وعليه للوكيل الفسخ وهو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل بفتر جنس حقه وهو الجارية فيجوز له بيعها واخذ الثمن في الاصح (ولو قال) لو وكيل (انبت بالتصرف المأذون فيه) من بيع او غيره (وانكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) لان الاصل عدم التصرف (وفي قول الوكيل) لان الموكل ائتمنه فعليه تصديقه ولو اختلفا في ذلك بعد انزال الوكيل لم يصدق الايبنة (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه وكذا في الرد) على الموكل لانه ائتمنه (وقيل ان كان) وكلا (بجعل فلا) يقبل قوله في الرد (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول) بيمينه (ولا يلزم الموكل) تصديق الوكيل في ذلك (على الصحيح) والثاني يلزمه لان رسوله بده فكأنه ادعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل بعد البيع (قبض الثمن وتلف وانكر الموكل) قبضه (صدق الموكل ان كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع والا) أي وان كان بعد تسليمه (فالوكيل) المصدق (على المذهب) حلا على انه أتى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وفي

له التصرف فيها من حيث الظفر لان البائع اخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعد عودته عليه بحلفه وتعد عودته على البائع ليرد للموكل ماله بخلاف التصرف في مال البائع لذلك (قوله حل ما ذكر) فيه نظر باحتمال كذب البائع في تكذيبه (قوله فيجوز له بيعها) قال ابن حجر عن الشاذلي ان له ايضا ان يورجها حتى يستوفي حقه ثم يرد مالها اليها وهو من الظفر ايضا و يأتي مثل ذلك فيما تقدم ونظري ذلك بعضهم فليراجع باب الظفر ان كان يجوز فيه مثل ذلك انتهى (قوله صدق الموكل) أي بيمينه وسقط الجعل لو كان تم يصدق الوكيل في قضاء دين صدقه به ويستحق الجعل (قوله لم يصدق) أي الوكيل الايبنة ويصدق الموكل قطعاً فحل الخلاف فيما قبل العزل (قوله وقول الوكيل) ولو بعد العزل مقبول في التلف والرد ومثله يلجأ في الاموال ومثل دعوى الرد والتلف أن يقول لاحق لك على أو لا يلزمي تسليم شيء اليك ونحو ذلك نعم لو وجد الوكالة أو القبض فأقيمت عليه بينة به ثم ادعى الرد والتلف لم يقبل (قوله والثاني يلزمه) يعني أن الموكل يطالب الرسول ولا يفرم الوكيل (قوله قبل تسليم المبيع) وكذا بعده وان كان تسليمه حتى بان اذن له الموكل فيه مثلاً وظاهر ما ذكر ان التسليم بعد قبض الثمن واجب فوراً بوجه بأنه من المصلحة لا يتلف المبيع قبل قبضه فيفوت الثمن على الموكل فراجع (قوله فالوكيل المصدق) وفي براءة المشتري حينئذ من الثمن وجهان الراجح منهما عدم براءته ولو اعترف الموكل بان الوكيل قبض الثمن وطلبه منه فانكر قبضه صدق بيمينه ويمنع على الموكل مطالبة الوكيل بحلفه ومطالبة المشتري لاعترافه ببراءته ولو خرج المبيع حينئذ مستحق الرجوع للمشتري على الوكيل لان بيمينه دفع الغرم عنه فقط لا على الموكل لانكاره القبض من الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل لذلك ولو خرج مبيارة على الموكل أو الوكيل ولا يرجع من غرم منهما على الآخر (فرفع) لو قال الموكل باع الوكيل بغير فاحش وقال المشتري بغير فاحش فأنقذت من الموكل فان أقام بينتين قدمت بينة المشتري قال شيخنا مر وفي تقديم الموكل هنا تقدم قول مدهي الفساد فراجع وعلى نظيره ما ذكر لو أجر الوكيل مال الصبي والناظر الوقف وقامت بينة بأنه أجره المثل وأخرى بخلافها قدمت الشهادة باجرة المثل وفيه كلام آخر مذكور في محله فليراجع (قوله بقضاء دين) أمواله وكه بقبض حقه عين أو دين من مز يد وادعى ز يد دفعه له وصدقه الموكل وانكر الوكيل صدق بيمينه وليس لموكله مطالبة ولا مطالبة ز يد لاعترافه براءته ولا يطالب الوكيل ز يد أيضاً لذلك ولو وكل الدائن المدين أن يشتري له شيئاً بمانى ذمته لم يصح لانه

وهنا يدعى الموافقة (قوله لان الموكل الخ) علل أيضاً بأنه مالك لانشاء التصرف فيملك الاقرار به كالولي المجر اذا أقر بنكاح موليته قال الامام في باب الرجعة من خالف هذا القول كان هاجعاً على خرق الاجماع اه (فرفع) اذا صدقنا الوكيل لم يستحق الجعل المشروط الايبنة (فرفع) لو قال كنت عزلتك قبل التصرف وقال الوكيل بل بعده فهو كالرجعة (فرفع) قال الموكل باع الوكيل بغير فاحش وقال المشتري بل بغير المثل صدق الموكل فان أقام بينتين قدم المشتري لان مع بينته زيادة علم بانتقال الملك أو قبول قضية هذا القول بمثله في تصرف الولي والناظر اذا تعارضت بينتان في أجره المثل ودونها وبغير المثل ودونه (قول المتن مقبول) كذلك الغاصب ولكن الفارق الضمان وعدمه (قول المتن وكذا في الرد) أي ولو كان بعد العزل بخلاف دعوى الرد في الامانات الشرعية فانه لا يقبل (قوله فلا يقبل) أي لانه اذا خدعها لغرض نفسه ورد به انما أخذها للمنفعة المالك وانتفاعه انما هو بالعمل فيها لا بعينها (قول المتن ولا يلزم) كذا لو اعترف الوكيل بالقبض وادعى التلف لا يلزم الموكل الرجوع اليه (قوله فالوكيل المصدق) على هذا هل يرى المشتري فيه وجهان أحدهما عند الامام والفاضل يرى وعند البغوي لا (قوله وفي وجهه الى آخر كلامه) به تعلم أن المذهب في الكتاب أر يده القطع في الحال الاول وأحد الوجهين في الحال الثاني فتكون هذه الطريقة قاطعة في الحال الاول

صدق المستحق بيمينه) لان الاصل عدم القضاء (والاظهر أنه لا يصدق الوكيل على الموكل) فبقاؤه (الا يمينه) والثاني صدق بيمينه لان الموكل
 اتهمه (وقم اليمين) أو الوصي (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى يمينه) عند انكاره (على الصحيح) لان الاصل عدم الدفع والثاني
 يقبل قوله بيمينه لانه أمين (وليس لو وكيل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك) ماله (٣٥١) (لأرد المال بالبشهاد في الاصح)
 لانه يقبل قوله في الرد بيمينه

واقبض مضمض ويصح أن يوكل الولي سفها في قبض عين أو دين وإن بوكله أجنبي في قبض عين لادين وقارق
 الولي بقوة الولاية (قوله الا يمينه) فإن لم تكن رجوع الموكل على الوكيل وإن صدقه في الدفع للمستحق نعم
 ان كان محضرة الموكل صدق الوكيل ولو ادعى الوكيل أنه أشهد بيمينه وأنكر الموكل صدق الموكل بيمينه على
 المعتمد كما لو ادعى الغيبة ويكفي في اليمينه واحد هنا وفيما يأتي قاله العلامة البرلسي فراجع (قوله والوصي)
 وكذا الأب والجد والحكم على المعتمد وإنما اقتصر الشارح على الوصي لان اليمين لأب (قوله ولا مودع)
 ومثله كل من يصدق بيمينه في الرد أخذ من العلة وإذا امتنع لبشهاد صار ماضيا بقيمة يوم التلق (قوله
 وللغاصب الخ) ولا نأمله في هذا التأخير لغرض براءة ذمته (قوله ومن لا يقبل) عطف عام (قوله كالمتبر)
 ومثله الولي ولو أبا حاكم كما مر (قوله في الاصح عند البغوي) وهو المعتمد (قوله عندك) فيه تغليب العين
 لان الدين عليه ولا يقبل عنده (قوله وصدقه) قال شيخنا بل وإن كذبه في الدين لانه تصرف في مال نفسه
 (قوله فله دفعه اليه) هو في الدين ولا يجوز دفع العين الا بيمينه بوكالة على المعتمد قال شيخنا مر ويكفي
 غلبة الظن مع قرينة وإذا دفع ثم أنكر المستحق الوكالة وحلف على نفيا أخذ دينه من مدينه وهو يرجع
 على من دفعه له بان بقي أو يبطل ان تلف بتمصير والافلا رجوع وفي دفع العين يرجع على من هي عنده منها
 فإن تلفت طالب كلا منهما ولا يرجع الغارم على الآخر الا ان فرط القابض والقرار عليه (قوله الا يمينه) فإن
 لم تكن لم يحلف لان اقراره لا يلزمه الدفع كما مر وليس له بعد اقامة اليمينه بالوكالة ان يلزمه بيمينه أخرى بأنه باق
 عليها وأنه لم يعزل (قوله لمن عليه دين) قيد به لاجل الحوالة (قوله وصدقه) فإن كذبه لم يجب له تحليفه
 فإن أقر أو حلف الطالب بعد تنكوله لزمه الدفع وإذا دفع ثم أنكر المستحق الحوالة وحلف على نفيا أخذ
 دينه من الدافع ولا يرجع الدافع على المدفوع له لا عتراه بان الملك له (قوله أنا وارثه) أو أنه وصي لي بما
 تحت يدك وكان يخرج من الثالث أو أنا نظرو وقف أو أنا وصي عنه وقارق الوكيل فيما مر لان الوصي له
 التصرف قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه لو كان الوكيل له التصرف وجب الدفع له أيضا راجعه ولو ظهر المستحق
 حيارج على الدافع وهو يرجع على المدفوع له لتبين كذبه وإنما قيد الوارث بالمستغرق لان غيره
 لا يختص بها يأخذه ومثل الوارث أحد سيدي المكاتب وأحد مستحق ربع الوقت كما تقدم في الرهن

وحاكية لوجهين في الثاني وهو كذلك (قول المتن صدق المستحق) أي ثم يطالب بحقه الموكل لا الوكيل (قول
 المتن الا يمينه) أي ولو شاهد واحد مع يمينه كالضامن (قول المتن وقم اليمين) كذلك الاب والجد قاله
 الاسنوي وقال السبكي يقبل قولهما (قول المتن ومن لا يقبل قوله) فيه اشارة الى العلة ولو قال في الدفع كان
 أحسن لبشمل المديون (قوله وقطع العراقيون) أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندي شيء وقد يوجه الاول بأنه
 يحتمل أن يرفعه الى من يرى الاستفصال كالمالك (قول المتن أنا وارثه) مثله أنا وصيه أنا وصي له بذلك
 العين (تمت) ادعى على وكيل غائب وأقام اليمينه وحكم ثم جاء وأنكر الوكيل فلا أثر له لان الحكم على الغائب
 جائز ذكره في الروضة أقول انظر لو فرض الحكم على الوكيل من غير يمين استظهار كيف يكون الحال

تم الجزء الثاني من حاشيتي القليوبي وعميره على شرح المحلى على المنهاج
 وبليه الجزء الثالث أوله كتاب الاقرار

النرح (وان قال) لمن عنده مال عين أو دين مستحقه (أنا وارثه) المستغرق لركته (وصدقه) من عنده المال في ذلك (وجب الدفع) ليه
 (على المذهب وأما علم) لاعترافه بانتقال المال اليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هنا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة
 الوكيل السابقة لا يجب اليه الدفع الا بيمينه على ارضه لاحتمال ان لا يرثه الآن لحينه ويكون ظن موته خطأ

(فهرست الجزء الثاني من حاشية القليوبي وعميرة)

صفحة	صفحة
١٨٩ باب الخيار	٢ (كتاب الزكاة)
١٩٢ فصل لهما أى لكل من المتبايعين ولا حد هما	٩ فصل ان اتحد نوع الماشية
شرط الخيار الخ ١٩٧ فصل للمشتري الخيار الخ	١٥ باب زكاة النبات ٢٢ باب زكاة النقد
٢٠٩ فصل التصرية حرام الخ	٢٥ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
٢١٠ باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع	٢٧ فصل التجارة نقليب المال الخ
٢١٩ باب التولية والاشراك والمرحمة	٣٢ باب زكاة الفطر
٢٢٤ باب بيع الاصول والثمار	٣٨ باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه
٢٣٣ فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه	٤٢ فصل يجب الزكاة على الفور
٢٣٩ باب اختلاف المتبايعين	٤٤ فصل لا يصح تحجيل الزكاة ٤٨ (كتاب الصيام)
٢٤١ باب في معاملة العبد ٢٤٤ (كتاب السلم)	٥٢ فصل النية شرط للصوم
٢٤٨ فصل يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه	٥٥ فصل شرط الصوم الامساك الخ
٢٥٥ فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه	٥٩ فصل شرط الصوم الاسلام
٢٥٧ فصل الاقراض مندوب ٢٦١ (كتاب الرهن)	٦٣ فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ
٢٦٦ فصل شرط المرهون به كونه ديناً الخ	٦٦ فصل من فاته شيء من رمضان فوات
٢٧٢ فصل اذا لزم الرهن فاليد فيه للمرتهن	٦٩ فصل يجب الكفارة بافساد صوم يوم رمضان
٢٧٩ فصل اذا جنى المرهون قدم المجنى عليه	٧٢ باب صوم التطوع ٧٥ (كتاب الاعتكاف)
٢٨١ فصل اذا اختلفا في الرهن الخ	٨٠ فصل اذا نذر مدة متتابعة الخ
٢٨٣ فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته	٨٤ (كتاب الحج) ٩١ باب المواقيت للحج والعمرة
٢٨٥ (كتاب التفليس)	٩٥ باب الاحرام
٢٨٨ فصل يبادر القاضى استنجابا بعد الحجر ببيع ماله	٩٧ فصل المحرم ينوى أى الدخول في الحج أو العمرة
وقسمه الخ	١٠١ باب دخوله مكة زادها الله شرفا
٢٩٣ فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى يحجر الخ	١٠٢ فصل للطواف بانواعه واجبات وسنن
٢٩٩ (باب الحجر)	١١٠ فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته
٣٠٤ فصل ولي الصبي أبوه ثم جده الخ ٣٠٦ باب الصالح	١١٢ فصل يستحب للامام أو منصوبه أن يخطب
٣١٠ فصل الطريق الناقل لا يتصرف فيه بما يضر المارة	١١٦ فصل ويبيتون بمزدلفة
٣١٨ باب الحوالة ٣٢٣ باب الضمان	١٢٠ فصل اذا عاد بعد الطواف يوم النحر الخ
٣٢٧ فصل المذهب صحة كفالة البدن	١٢٦ فصل أركان الحج خمسة الاحرام الخ
٣٢٩ فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ الخ	١٣١ باب محرمات الاحرام
٣٣٢ (كتاب التركة) ٣٣٦ (كتاب الوكالة)	١٤٦ باب الاحصار والقوات للحج
٣٣٧ فصل الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير	١٥١ (كتاب البيع) ١٦٦ باب الزبا
نقد البذل الخ	١٧٥ باب فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك
٣٤٠ فصل قال بيع لشخص معين وفى زمن معين الخ	١٨١ فصل ومن المنهى عنه ما لا يبطل الخ
٣٤٧ فصل الوكالة جائزة من الجانبين	١٨٦ فصل باع في صفقة واحدة خلا وخرا